

٤١١



جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا
فرع اللغة

الأبدي وحنجره في النحر
مع تحقيقه

السفر الأول من شرحه على الجزولية

رسالة دكتوراه

١٠٠٢١٦٣

إعداد

د. محمد بن محمد القادي

إشراف

أ. د. محمد إبراهيم البنا

العام الجامعي

١٤١٠ / ١٤١٦ هـ



١٠٧٩

باب [النعمة]

[تعريفه]

قوله " النعمةُ جَاءَ به للفرق بين المشتركين في الاسم "

كان ينبغي له أن يبيِّن النعمةَ أولاً ، وحينئذٍ يبيِّن المعاني التي جَاءَ به لها ، والنعمة في اصطلاح النحويين هو : اسم مشتق أو محكوم له بحكمه ، أو ما هو في تقدير ذلك ، تابع لما قبله لفظاً أو تقديرًا من غير وساطة حرفٍ ، ومن غير أن يكون على تقدير تكرار العامل (١) فالاسم المشتق نحو : كريم ، وشجاع ، والمحكوم له بحكمه نحو : أسدٍ (٢) بمعنى شجاع ، وجمار بمعنى بليد ، وثور بمعنى جاهل . والذي هو في تقدير ذلك هو الظروف والمجرورات التامة ، وهي التي في الوصف بها فائدةٌ نحو : مررت برجل في الدار ، ويرجل عندك أي مستقر عندك ومستقر في الدار " .
والجملة المحتملة للصدق والكذب المشتطة على رابطٍ يربطها بالموصوف نحو قولك : مررت برجلٍ يضحكُ ، أي ضاحك ، فإن لم تكن الجملة محتلمة للصدق والكذب لم يوصف بها ، فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك تووَّل نحو قوله :

٣١٤ - * جاءوا بمدقٍ هل رأيت الذئبَ قط (٢) *

ألا ترى أنَّه في الظاهر قد وصف المدق بالجملة الاستفهامية لكن يتخرج ذلك على إضمار القول كأنه قال : جاءوا بمدق تقول عند رؤيته : هل رأيت الذئب قط ؟ فهذا لونه ، حذف ذلك لدلالة المعنى عليه ، وقد تقدَّم

(١) انظر المقرَّب ١/ ٢٢٠ وفي الكتاب ١/ ٤٣٤ وتقول : مررت برجل أسدٍ شدةً وجراًةً ، إنما تريد مثل الآسِدِ وهذا ضعيفٌ قبيحٌ ، لأنَّه اسمٌ لم يجعل صفةً وإنما قاله النحويون شبه بقولهم " مررت بزيدٍ أسداً شدةً " .

(٢) ينسب للعجاج ، ملحقات الديوان : ٣٠٤/٢ (للسطر)
أما لي الزجاجي ٢٢٢٧ ، والإنصاف ١١٥ ، والمقرَّب ١/ ٢٢٠ ، والضرائر لابن عصفور ٢٥٩ ، وشرح الجمل له ١/ ١٩٣ ، والخزانة ١/ ٢٧٥ ، وغير ذلك .

أَنَّ الْقَوْلَ كَثِيرًا مَا يُضْمَرُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى ، وَحُكِمَ ذَلِكَ الرَّابِطُ حَكْمَ
الرَّابِطِ لِلصَّلَةِ بِالْمَوْصُولِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ إِلَّا أَنْ حُذِفَ الرَّابِطُ مِنَ الصَّلَةِ
أَحْسَنُ مِنْ حَذْفِهِ مِنَ الصِّفَةِ ، وَإِنْ كَانَ حَذْفُهُ فِي الْمَوْضِعِينَ جَائِزًا - [وَيَتَّبِعُ (١)]
مَا قَبْلَهُ لَفْظًا إِنْ كَانَ اسْمًا يَظْهَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ أَوْ تَقْدِيرًا إِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ ،
وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا الْحَدِّ التَّأْكِيدُ وَلَا عَطْفُ الْبَيَانِ لِأَنََّّهُ لَا يَذْهَبُ بِالاسْمِ
فِيهِمَا مَذْهَبَ الْإِشْتِقَاقِ . [وَقَوْلُنَا : مِنْ غَيْرِ وَسَاطَةِ حَرْفٍ تَحْرُزُ مِنَ الْعَطْفِ ،
[وَقَوْلُنَا : مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ تَحْرُزُ مِنَ الْبَدَلِ .

وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ يَجَاءُ بِهِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَشْتَرِكِينَ فِي الْاسْمِ
فَصَاعِدًا ، لِأَنََّّهُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ : جَاءَ زَيْدٌ ، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ يَمِينُ
الْمَخَاطِبِ وَالْمَخَاطَبِ عَهْدٌ فِي مَسْتَبِينٍ بَزِيدٍ ، أَوْ فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ ، فَمَاذَا
قَالَ : جَاءَ زَيْدٌ الْفَارِسُ ، ارْتَفَعَ ذَلِكَ الْإِشْتِرَاكُ الْعَارِضُ .

وقوله " وربما جيء به توكيداً " .

مثال ذلك قوله تعالى * نَفْجَةً وَاحِدَةً * (٢) * وَغَرَابِيبُ سُودٍ * (٣)

ومن ذلك قول الشاعر :

٢٨٢ - وَأَبِي الَّذِي تَرَكَ الْمُلُوكَ وَجَمَعَهُمْ بِصُهَابٍ هَامِدَةً كَأَمْسِ الدَّابِرِ (٤)
أَلَا تَرَى أَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ النَّفْجَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا وَاحِدَةً ، وَأَنَّ الْغَرَابِيبَ لَا تَكُونُ
إِلَّا سُودًا ، وَأَنَّ أَمْسًا لَا يَكُونُ إِلَّا دَابِرًا ، لَكِنْ جَاءَ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ التَّأْكِيدِ ،
وَهُوَ قَلِيلٌ .

وقوله : " وربما كان لمجرد المدح " .

مثال ذلك قوله تعالى * بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * (٥) أَلَا تَرَى أَنَّ

اللَّهُ اسْمٌ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ إِشْتِرَاكٌ فَوْصَفَهُ بِالرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْمَقْصُودُ بِهِ الْمَدْحُ . (٦)

(١) يعني النعت ، فالحديث عن تعريف النعت موصول .

(٢) الآية ٢٣ من سورة ص .

(٣) الآية ٢٧ من سورة فاطر .

(٤) الشاهد في الخصائص ٢٦٧/٢ و معجم ما استعجم ٨٤٤ . وصهاب اسم موضع .

(٥) أول سورة الفاتحة ، والآية ٣٠ من سورة النمل .

(٦) في المصورة : بالمدح .

وقوله : أو الذمّ .

مثال ذلك قوله تعالى ﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ (١)
فالرجيم لا يُقصدُ به ارتفاع اشتراك ، إذ كل شيطان رجيم ، وإنّما يقصد به
الذمّ .

وكان ينبغي له أن يبيّن أنّه قد يجي * للترحم نحو قوله : مررت بزيد
المسكين * إذا كان المخاطب يعلم من قصدت بزيد ، لكن وصفته بالمسكين
ترحمًا .

وقد يجي * أيضا من النعت ما لا معنى له أكثر من الإتيان للأول ،
ولو أزلته عن الإتيان لم يكن له معنى نحو : بسن من قولهم : حسن
بسن (٢) و : ليطان من قولهم : شيطان ليطان (٣) إلا أنّه قد يمكن
أن يدخل ذلك تحت التأكيد ، لأنّ العرب إنّما تأتي بذلك لتثبت به الأول
وتمكنه في حقّ المخاطب ، ألا ترى أن بعض العرب لما قال : فلان كسر لزر (٤)
قيل له ما معنى " لزر " فقال : هو حرف نتد به كلامنا ، أي نثبت ونقوي
به كلامنا ، ووجه تقوية الأول به أنّه إذا علم أن ليطانا تابع لشيطان ، ثم
ذهب المخاطب عن شيطان ، وسمعك تقول : ليطان علم أنّه قد تقدّم ذلك
شيطان ، وكذلك ما أشبهه .

وقوله " وشرطه أن يكون هو المنعوت أو من سببه " .

يعني بقوله هو المنعوت : أن يكون النعت مسندا إلى ضمير المنعوت
وسواء كان النعت له في الحقيقة أو لم يكن نحو قولك : مررت برجل عاقل
فعاقل مسندا إلى ضمير الرجل كأنك قلت : عاقل // هو ، ونحو قولك :
مررت برجل كريم الأب * فكريم وإن كان في الحقيقة الأب لا الرجل
فقد جعلته هو الرجل ، لأنك أسندته إلى ضميره كأنك قلت : كريم هو
الأب .

(١) الآية ٩٨ من سورة النحل .

(٢) في اللسان (بحت) « ابن الاعرابي » : أبسن الرجل : إذا حسنت
سحته .

(٣) في اللسان (ليط) " وشيطان ليطان " منه ، سريانية وقيل : شيطان
ليطان إتيان . وقال ابن بيري قال القالي : ليطان من لاط بقلبه أي
لصق .

(٤) أنّه لكزر * إذا كان مسكاً معن أبي زيد " اللسان (لزر) .

* كذا في الصورة : ولعلها " ذهن "

ويعني بقوله : أو من سببه : أن يكون النعتُ مسنداً إلى شيءٍ من سببِ المنعوتِ لا إلى ضميرِ المنعوتِ نحو قولك : مررت برجلٍ كريمٍ أبوه * فكريم وإن كان نعتاً لرجلٍ ، فليس مسنداً لضميره وإنما هو مسندٌ إلى الأبِ الذي هو من سببه .

وقوله * ومشتقاً أو في حكمه *

المشتقُّ هو المأخوذُ من غيره ، وأكثر ما يكون ذلك الغيرُ مصدرًا نحو قولك * مررت برجلٍ عاقلٍ كاتبٍ * فعاقلٌ وكاتبٌ مأخوذان من العقلِ والكتبِ ، وقد يكونُ مشتقاً من غير مصدرٍ ، وذلك قليلٌ نحو قولك * مررت برجلٍ أظفرٍ * فأظفرٌ مأخوذٌ من الظفرِ وليس مصدرًا ^(١) ، والذي هو في حكمة هو الاسم الذي هو في معنى اسم مأخوذٍ من المصدرِ ، وليس هو بنفسه مأخوذاً من مصدرٍ نحو قولك * مررت برجلٍ أسدٍ * ، فأسدٌ ليس بمشتقٍ لكنَّهُ في معنى شجاعٍ وشجاعٌ مشتقٌ من الشجاعة ^(٢) .

وقوله * ومطابقاً للمنعوتِ في الإعرابِ ، وفيما له من التعريفِ أو التنكيرِ يعني أن النعتَ تلزمُ مطابقتَهُ للمنعوتِ فيما ذَكَرَ ، وسواءٌ كان النعتُ للمنعوتِ أو لشيءٍ من سببه نحو قولك : مررت برجلٍ عاقلٍ ، ومررت برجلٍ كريمٍ أبوه * و مررت بزيدٍ العاقلِ ، ومررت بزيدٍ الماقلِ أبوه * إلا أن مطابقتَهُ للمنعوتِ في الإعرابِ تكونُ في اللفظِ ، وقد تكونُ في الموضعِ ، فالمطابقةُ في اللفظِ نحو ما قدّمنا من المُثلِ ، والمطابقةُ في الموضعِ نحو قولك : ما جاءني من أحدٍ غيرِ زيدٍ * برفعٍ غيرِ على موضعٍ أحدٍ ، قال تعالى ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ ^(٣) ، وكذلك كلُّ ما كان له موضعٌ ، وسواءٌ في هذا الباب كان للموضعِ محرزاً أو لم يكن له ذلك فتقول : هذا ضاربٌ زيدٍ العاقلِ * بخفضِ العاقلِ على لفظِ زيدٍ ونصبه على موضعه وإن لم يكن له محرزٌ ، ألا ترى أن النَّاصِبَ إنما هو اسمُ الفاعلِ المنونِ ، ولا تنوين في اللفظِ .

(١) ورجلٍ أظفرٌ : طويل الأظفار عريضها ، ولا فعلاً لها من جهة السماع ،

ومنسَمٌ أظفرٌ كذلك * اللسان (ظفر) .

(٢) شرح لـ الجمل لابن عصفور ١ / ١٩٦ .

(٣) من الآية ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ من سورة هود .

وهذا الذي ذكره هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه قد يجوز أن يكون نعتُ المرفوع منصوباً ونعتُ المنصوب مرفوعاً ، وذلك إذا كان النعتُ جارياً على منعتين أو أكثر ، والمرفوعُ منصوبٌ في المعنى (١) ، وذلك نحو قولك : ضاربُ زيدٍ عمراً العاقلان . فالعاقلان عندهم نعتُ لزيدٍ وعمرو ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما مضاربٌ ومضاربٌ في المعنى ، والأحسنُ تغليبُ العمدة وقد يجوز تغليبُ الفضلة فتقول "ضاربُ زيدٍ عمراً العاقلين" على النعت ، ومنهم من ذهب إلى تغليبِ العمدة ولم يجزِ تغليبُ الفضلة . والصحيحُ أنَّ ذلك لا يجوز ، إذ لو جاز رعي ما ذكره من كون كلِّ واحدٍ منهما فاعلاً ومفعولاً في المعنى لجاز أن تقول : ضاربُ زيدٍ هنداً العاقلة "برفعِ العاقلة على المعنى ، لأنَّها مضاربةٌ في المعنى . فكما لا يجوز ذلك في الانفراد فكذلك لا يجوز في حال الاختلاط ، وإذا ورد في كلام العرب مثل ذلك فإتباعاً هو مقطوعٌ ، فإن رُفِعَ فعلى خبرٍ ابتداءً مضمراً ، وإن نُصِبَ فبإضمارِ فعلٍ التقدير : هما العاقلان ، أو أعني العاقلين .

وما ذكره من مطابقةِ النعتِ للمنموتِ في الإعرابِ تكونُ لا زمةً ، وقد تكون جائزةً ، وقد يعرضُ ما يمنعُ منها ، فلا بُدَّ من عقدِ فصلٍ . فنقول : المنموتُ لا يخلو من أن يكون واحداً وأزيداً ، فإن كان واحداً فلا يخلو من أن يتكرر النعتُ أولاً يتكرر ، فإن لم يتكرر فإتباعاً أن يكون النعتُ ما يمدحُ به أو يذمُّ أو يترحمُ ، أو لا يكون ، فإن لم يكن فالإتباع ليس إلا نحو قولك : مررت بزيدٍ الطويلِ ، وإن كان من الناس من ذهب إلى أنه لا يجوز إلا الإتيانُ نحو قولك : مررت بزيدٍ الكريمِ ومررت بعمرو اللثيمِ ، وبجعفر المسكينِ ، وإلى ذلك ذهب الزجاجيُّ ، ومنهم من ذهب إلى أن الإتيانَ لا زماً إلا أن يكون المنموتُ معلوماً ، فإنه يجوز الإتيانَ والقطعُ ، فإن أتبعته كان إعرابُ النعتِ على حسبِ إعرابِ المنموتِ ، وإن قطعت نصبت بإضمارِ أمدحُ أو أذمُّ أو أترحمُ ، أو رفعت على أنه خبرُ ابتداءٍ مضمَّر وهو الصحيح ، وإلى ذلك ذهب سيبويه وحكى من كلامهم (٤) الحمدُ لله الحميدُ والحمدُ لله أهلُ الحمدِ بنصبِ

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٦/١ ٢١٠٠ .

(٣) الجمل ٢٦ .

(٤) الكتاب ٦٢/٢ ٦٣ .

الحسب وأهل الحمد [ورفعهما] (١) وخفضهما .

وإن تكرر فإن كان لغير مدح أو ذم أو ترحم فالإتياع خاصة نحو قولك
"مررت بزيد الطويل الأبيض صاحب الفرس، وإن كانت للمدح أو الذم أو الترحم
فإنما أن يكون المنعوت معلوماً أولاً يكون، فإن كان جازلك ثلاثاً ووجهه :
إتياع الجميع ، وقطع الجميع ، وإتياع بعض وقطع بعض ، وإذا أتبع البعض
وقطعت البعض بدأت بالإتياع قبل القطع ، ولا يجوز أن تقطع ثم تتبع بمد
ذلك فتقول مررت بزيد الفارس الكريم العاقل * بخفض الصفات أو قطعها
فتنصبها بإضمار أمدح أو ترفعها على خير ابتداء مضمراً ، أو إتياع (الفارس) (٢)
مثلاً وقطع ما بعده إلى الرفع أو النصب ولا يجوز قطع (الفارس) (٢) وإتياع
ما بعده ، لأنك إذا قطعت كانت الصفة منصوبة بإضمار أمدح ، أو مرفوعة
على خير ابتداء مضمراً فتكون قد فصلت بحملة فعلية أو اسمية أجنبية بيمين
النعوت والمنعوت وذلك لا يجوز [وإن كان المنعوت غير معلوم أتبعت الصفة
الأولى ، وما بعد الصفة المتبعة لا يخلو من أن يكون في معنى المتبعة أو
لا يكون ، فإن لم يكن في معناها فالإتياع // ليس إلا نحو قولك : مررت
برجل كريم شجاع عاقل ، وإن كان في معناها جاز الإتياع والقطع فتقول : مررت
برجل فارس شجاع * بخفض شجاع ، ونصبه بإضمار أمدح ، ورفعه على خير
ابتداء مضمراً ، كأنه قال : هو شجاع ، ومن ذلك قوله :

٢٨٤ - وبأوى إلى نسوة عطَّل
وشعنا مراضيع مثل السعالي (٣)

فنصب شعنا ، ولم يتبعه لأن الشعث في معنى العطَّل ، فلما وصفهن بالعطل
علم من ذلك أنهن شعث . [وإنما لم تقطع إلا إذا كان المنعوت معلوماً أو كانت
الصفة المقطوعة معلومة من الصفة المتبعة ، لأن المنعوت في الحالين

(١) فكلما يتم بها الكلام قال سيبويه " ولو ابتدأتها فرفعتها كان حسناً . "

(٢) في الصورة : العاقل ، وهم من الناسخ .

(٣) البيت لأمية بن عائذ شاعر إسلامي مخضرم ، والشاهد في الكتاب ١/ ٣٩٩

٦٦/٢ وهو في الموضوع الأول برواية : وشعث ، ومعاني القرآن للفراء

١٠٨/١ ٢١٦/٣٠ وابن يعين ١٨/٢ والمغرب ١/ ٢٢٥ وشرح

الجمال لابن عصفور ١/ ٢٠٨ ، والخزانة ١/ ٤١٢ والمقاصد النحوية

٦٣/٤ وغير ذلك .

لا يفتقر إلى التَّعْتِ ، لِأَنَّه لَيْسَ إِذْ ذَاكَ مُبَيَّنًّا لِلنَّمُوتِ [وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ الْقَطْعُ
إِلَّا فِي صِفَاتِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ وَالتَّرْحُمِ ، لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ لَمْ يَرِدْ بِهِ تَبْيِينُ الْأَوَّلِ
وَإِنَّمَا أُرِيدَ بِهِ التَّنَاءُ أَوْ الذَّمُّ أَوْ التَّوَجُّعُ وَالتَّرْحُمُ وَهَذِهِ الْمَعَانِي يَنَاسِبُهَا
الِإِسْهَابُ وَالِإِطَالَةُ ، فَقَطِّعْتَ الصِّفَاتُ لِذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ الْكَلَامُ جُمْلَةً ، فَيَكُونَ
الْلَفْظُ مُوَافِقًا لِّلْمَعْنَى .

وَإِنْ كَانَ النَّمُوتُ أُزِيدَ مِنْ وَاحِدٍ فَإِنَّمَا أَنْ تَجْمَعَ النَّمُوتَيْنِ وَالنَّمُوتَ
أَوْ تَفْرُقَهُمَا ، أَوْ تَجْمَعَ النَّمُوتَيْنِ وَتَفْرُقَ النَّمُوتَ ، أَوْ تَجْمَعَ النَّمُوتَ وَتَفْرُقَ
النَّمُوتَيْنِ ، فَإِنَّ جَمْعَهُمَا نَحْوُ قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِالزُّبَيْدَيْنِ الْعُقْلَاءِ " أَوْ فَرَقْتَهُمَا
نَحْوُ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ وَعَمْرٍو الْكَرِيمِ وَعَبْدِ اللَّهِ الشَّجَاعِ " أَوْ جَمَعْتِ
النَّمُوتَيْنِ وَفَرَقْتَ النَّمُوتَ نَحْوُ قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِالزُّبَيْدَيْنِ الْكَرِيمِ وَالشَّجَاعِ " .
كَانَ حُكْمُ النَّمْتِ فِي ذَلِكَ تَكَرُّرًا ، وَلَمْ يَتَكَرَّرْ حُكْمُ نَعْتِ النَّمُوتِ الْمَفْرَدِ فَسِي
جَمِيعَ مَا ذَكَرَ ،

وَمِنْ جَمْعِ النَّمُوتَيْنِ وَتَفْرِيقِ النَّمُوتِ قَوْلُهُ :

٣٨٥ - بِكَيْتٍ وَمَا بَكَرُ جُلِّ حَزِينٍ عَلَى رُبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبِإِلٍ (١)
وَيَجُوزُ جَمْعُ النَّمُوتَيْنِ وَتَفْرِيقُ النَّمُوتِ فِي جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ إِلَّا أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ ،
فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِيهَا ، لَا يُقَالُ " مَرَرْتُ بِهَذَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ ، فَإِنَّ أَرَدْتَ
ذَلِكَ الْمَعْنَى قُلْتَ ، مَرَرْتُ بِهَذَا الطَّوِيلِ وَهَذَا الْقَصِيرِ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ اسْمَ
الْإِشَارَةِ مَعَ نَعْتِهِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَذَلِكَ أَنَّ صِفَةَ اسْمِ الْإِشَارَةِ لَمْ يُوْتِ بِهَا
لِأَنَّ يُرْفَعَ بِهَا لَهْنٌ وَاقَعَ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ ، بَلْ اسْمُ الْإِشَارَةِ هُوَ الَّذِي أُتِيَ بِهِ
لِأَنَّ يَنْقَلُ تَعْرِيفَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِنَ الْعَهْدِ إِلَى الْحَضُورِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا

- (١) نسب لرجل من باهلة في الكتاب ٤٣١/١ وينسب لابن ميادة الديوان:
١٤ ، و المقتضب ٢٩١/٤ و شرح الجمل لابن صفور ٢٠٩/١ ،
والمقرب ٢٢٥/١ والمغنى : ٤٤٦٥ ط١
(٢) " ذهب الكوفية والزجاج والسهيلي إلى أن اسم الإشارة ما لا ينعت لان
غالب ما يقع بعده جامد ، قال السهيلي : فالأولى جملة بياناً ، وإن
سماه سيبويه صفةً تسامحاً ، كما سنن بهذا التوكيد والبيان في غير
موضع ، وكذلك ذهبوا إلى أنه لا ينعت به لأنه جامد ولا يتصور فيه
الإضمار " الهمع ١١٨/٢ .

قلت : مررت بالرجل أو مررت بالظريف * ، كان الرجل والظريف واقعيين على معهودين غائبين ، فإذا أردت بهما شخصين حاضرين أتيت باسم الإشارة فقلت : مررت بهذا الظريف و * ومررت بهذا الرجل * فتنزل اسم الإشارة من نعت منزلة أداة التعريف من المعرف ، فكما أن أداة التعريف مع ما تدخل عليه كالشيء الواحد ، فكذلك أيضا يكون اسم الإشارة مع نعت كالشيء الواحد ، فلم يجوز لذلك أن تقول : مررت بهذين الطويل والقصير ، كما لا يجوز الفصل بحرف العطف بين حروف الكلمة الواحدة .

فإن فرقت المنعوتين وجمعت النعوت فإما أن يتفق إعراب المنعوتين أو يختلف ، فإن اختلف فالقطع ولا يجوز الإتيان ، لأن التعت لا يتصور أن يكون عربياً بإعرابين مختلفين في حين واحد ^(١) ، والقطع إلى النصب بإضمار * أعني * أو الرقع على خبر ابتداء مضمرة وذلك نحو قولك ضرب زيد عمراً العاقلين * أي أعني العاقلين ، أو العاقلان على تقدير : هما العاقلان ، ولا خلاف في شيء من ذلك إلا في مثل قولك : ضارب زيد عمراً العاقلين فإن الكوفيين ذهبوا إلى جواز الإتيان فتغلب أحد الأسمين على الآخر وقد تقدم تبیین مذهبهم ^(٢) ، وأقيم الدليل على نساويه .

فإن اتفق الإعراب فإما أن يكون العامل واحداً أو أزيد ، فإن كان واحداً كان حكمه حكم المنعوت المفرد ^{شج} ويجوز القطع في أماكن القطع ، وذلك نحو قولك * قام زيد وعمرو وجعفر العقلاء * . وإن كان أزيد من واحد ، فإما أن يتفق جنس العامل أو يختلف فإن اختلف فالقطع ليس إلا ، واختلاف جنس العوامل هو أن يكون بعضها من جنس الأسماء وبعضها من جنس الأفعال أو الحروف ، وذلك نحو قولك : هذا زيد وقام محمد العاقلان * على تقدير * هما العاقلان * و * العاقلين * على تقدير * أعني العاقلين * ، ونحو قولك ضربت زيدا وإن عمراً منطلق العاقلان والعاقلين ، على تقدير * هما * أو * أعني * ، خلافاً للجزمي فإنه أجاز الإتيان في ذلك ^(٣) ، لأن العامل في

(١) الكتاب ٥٨/٢ والمقتضب ٤/٣١٤، ٣١٦

(٢) انظر ما سبق ٥١٥ .

(٣) شرح النجمل لابن صفور ١/٢١١ وفي الهمع ٢/١١٨ وجوز قوم منهم الأختفى الإتيان إذا اتحد العمل لا جنس العامل وتقارب المعنى .

النِّعْتِ إِنَّمَا هُوَ التَّبَعِيَّةُ لِلنَّمْعِ ، وَلَيْسَ يَعْطَلُ فِي النَّمْتِ الْعَامِلُ فِي النَّمْعِ
فِيهِ دَيْ الْإِتْبَاعِ إِلَى أَعْمَالِ عَامِلِينَ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ . وَالصَّحِيحُ امْتِنَاعُ الْإِتْبَاعِ ،
وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِي النَّمْتِ التَّبَعِيَّةُ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ النَّمْتِ دَاخِلٌ فِيهَا دَخَلَ
فِيهِ النَّمْعُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَنَمَتُ الْفَاعِلُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ
إِذَا قُلْتَ : قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى : قَامَ الْعَاقِلُ ،
وَإِذَا قُلْتَ : هَذَا مُحَمَّدٌ الْعَاقِلُ * ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : هَذَا الْعَاقِلُ ، فَيَكُونُ الْعَاقِلُ
خَبْرًا لِهَذَا فِي الْمَعْنَى ، وَإِذَا قُلْتَ * ضَرَبْتُ زَيْدًا الْعَاقِلُ * فَكَأَنَّكَ قُلْتَ :
ضَرَبْتُ الْعَاقِلَ * فَيَكُونُ الْعَاقِلُ مَفْعُولًا بِضَرَبْتُ فِي الْمَعْنَى فَلَوْ اتَّبَعْتَ فِي قَوْلِكَ :
هَذَا زَيْدٌ وَقَامَ مُحَمَّدٌ الْعَاقِلَانِ ، لَكَانَ الْعَاقِلَانِ مِنْ حَيْثُ هُوَ تَابِعٌ لَخَبْرٍ خَبْرًا
فِي الْمَعْنَى ، وَمِنْ حَيْثُ هُوَ تَابِعٌ لْفَاعِلٍ // فَاعِلٌ ^(١) فِي الْمَعْنَى ، وَلَا يَجُوزُ
ارْتِفَاعُ الْأِسْمِ الْمُثَنَّى عَلَى أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى وَالْآخَرُ خَبْرًا ،
وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَوْ اتَّبَعْتَ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقُ الْعَاقِلِينَ ،
لَكَانَ الْعَاقِلَانِ مِنْ حَيْثُ هُوَ تَابِعٌ لِاسْمٍ إِنَّ خَبْرًا عَنْهُ فِي الْمَعْنَى ، وَمِنْ حَيْثُ
هُوَ تَابِعٌ لِمَفْعُولٍ ضَرَبًا مَفْعُولًا فِي الْمَعْنَى ، وَالْأِسْمُ الْمُثَنَّى لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ
عَلَى أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَسْمَاءِ مَفْعُولًا ، وَالْآخَرُ لَيْسَ كَذَلِكَ .

وَحَرْفًا الْجَرِّ الْمُخْتَلَفَا الْمَعْنَى ، وَالْأَسْمَاءُ اللَّذَانِ أَحَدُهُمَا اسْمُ اسْتِفْهَامٍ ،
وَالْآخَرُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، بِمَنْزِلَةِ الْعَامِلِينَ الْمُخْتَلَفِي الْجِنْسِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ * مَرَرْتُ
بِزَيْدٍ وَدَخَلْتُ إِلَى عَمْرٍو الْعَاقِلِينَ * عَلَى النَّمْتِ ، وَلَا * هَذَا زَيْدٌ وَمَنْ مُحَمَّدٌ
الْعَاقِلَانِ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ النَّمْتِ دَاخِلٌ فِيهَا دَخَلَ فِيهِ
النَّمْعُ مِنَ الْمَعْنَى ، فَنَمَتُ الْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ مُسْتَفْهَمٌ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى ، وَنَمَتُ
غَيْرُ الْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ غَيْرُ مُسْتَفْهَمٍ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى ، فَلَوْ اتَّبَعْتَ فِي قَوْلِكَ : هَذَا
زَيْدٌ وَمَنْ مُحَمَّدٌ الْعَاقِلَانِ * لَكَانَ الْأِسْمُ الْمُثَنَّى وَقَعًا عَلَى شَخْصَيْنِ أَحَدُهُمَا
مُسْتَفْهَمٌ عَنْهُ وَالْآخَرُ مُخْبِرٌ بِهِ ^(٢) وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِمْ] وَكَذَلِكَ أَيْضًا نَمَتُ
الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ مَجْرُورًا بِالْبَاءِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَنَمَتُ الْمَجْرُورِ بِالِى مَجْرُورًا
بِالِى مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، فَلَوْ اتَّبَعْتَ فِي قَوْلِكَ * مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَدَخَلْتُ إِلَى عَمْرٍو

(١) فِي الْمَصُورَةِ : فَاعِلَةٌ .

(٢) فِي الْمَصُورَةِ : عَنْهُ .

العاقِلين ، لكان الاسمُ المثنى مجروراً على معنى الباءِ وإلى ، وليس من كلاميهم أَنْ يَنْجَرَّ الاسمُ في حين واحدٍ على معنَى حَرْفي جِرِّ مختلفي المعنى (١) .

وإن اتفق جنسُ العاملِ فيما عدا ما ذكر ، فأما أَنْ يتفقَ المعنى أو يختلف ، فإنَّ اختلافَ فالإتباعِ ويجوز القطعُ في أماكنِ البقطعِ المتقدمةِ الذكْرِ ، فنقول : قام زيدٌ وقعد محمدٌ العاقلانِ على النعتِ خلافاً للجرِّ وأبي بكرين السراج ، فأما أبو بكرٍ فنمَّعَ ذلكَ من جهةِ أَنَّ العاملِ في النعتِ عنده هو العاملُ في المنعوتِ ، فيؤدِّي ذلكَ إلى إعمالِ عاملين فسي معمولٍ واحدٍ (٢) .

والصَّحِيحُ عندنا أَنَّ العاملَ في النعتِ التبعيَّةِ للمنعوتِ لا العاملُ في المنعوتِ ، ألا ترى أَنَّكَ تقولُ في فصيحِ الكلامِ : مررتَ برجلٍ يضحكُ * في موضعِ ضاحكٍ ، فلو كان العاملُ في النعتِ هو العاملُ في المنعوتِ لأدَّى ذلكَ إلى دخولِ حرفِ الجرِّ على الأفعالِ وذلكَ لا يجوزُ . وأما الجرِّ فنمَّعَ من ذلكَ من جهةِ أَنَّ النعتَ يشركُ المنعوتَ في معنى العاملِ ، فلو أتبعْتَ في قولك * قام زيدٌ وقعد عمرو العاقلانِ * لكان الاسمُ المثنى مرتفعاً على أَنْ يكونَ أحدُ المسميين قائماً والآخرُ قاعداً ، قال وذلكَ لا يجوزُ بل المثنى عنده لا يجوزُ استعماله إلا في موضعٍ يكونُ المسميانِ فيه قد اشتركا في معنى واحدٍ نحو : قام الزيدانِ وخرجَ العمرانِ ، ألا ترى أَنَّ كلَّ واحدٍ من الزيدينِ قائمٌ ، وكلُّ واحدٍ من العمرينِ خارجٌ (٣) . والصحيحُ أَنَّ ذلكَ جائزٌ ، لأنَّ العربَ قد توقعُ الاسمَ المثنى على مسميين لم يشتركا في معنى واحدٍ نحو قولك * اختلفَ الزيدانِ فقام أحدهما وقعد الآخرُ (٤) .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢١٤/١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢١٥/١ ، والنهع ١١٩/٢ .

(٣) المقتضب ٣١٥/٤ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢١٤/١ .

فَإِنْ قُلْتَ فَإِنَّهُمَا قَدْ اجْتَمَعَا فِي الْاِخْتِلَافِ .
فَالْجَوَابُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ " قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ " وَأَتَّبَعْتَ
فَقَدْ اجْتَمَعَا فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَانَ مِنْهُ حَدَثٌ .

وَإِنْ اتَّفَقَ الْمَعْنَى فَإِنَّمَا أَنْ يَتَّفَقَ اللَّفْظُ أَوْ يَخْتَلِفَ .

فَإِنْ اِخْتَلَفَ جَازَ الْإِتْبَاعُ وَالْقَطْعُ فِي أَمَاكِنِ الْقَطْعِ فَتَقُولُ : قَعَدَ زَيْدٌ
وَجَلَسَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ ، عَلَى الْإِتْبَاعِ خِلَافًا لِأَبِي بَكْرٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَجِيزُ إِلَّا الْقَطْعَ ،
لِأَنَّ الْإِتْبَاعَ يَوْمَ دِي إِلَى إِعْمَالِ عَامِلِينَ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ . وَالصَّحِيحُ جَوَازُ
الْإِتْبَاعِ ، وَمَا احْتَجَّ بِهِ أَبُو بَكْرٍ بَاطِلٌ ، لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي النَّمْتِ
هُوَ الْعَامِلُ فِي النَّمْعِ وَذَلِكَ بَاطِلٌ .

وَإِنْ اتَّفَقَ اللَّفْظُ جَازَ الْإِتْبَاعُ وَالْقَطْعُ فِي أَمَاكِنِ الْقَطْعِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ :
" قَامَ زَيْدٌ وَقَامَ مُحَمَّدٌ الْعَاقِلَانِ " خِلَافًا لِأَبِي بَكْرٍ بِنِ السَّرَاجِ فَإِنَّهُ يُفْصَلُ :
فَإِنْ قَدَّرْتَ قَامَ الثَّانِيَةَ مَكْرَرَةً لِتَأْكِيدِ قَامَ الْأُولَى جَازٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَوْمَ دِي إِلَى
إِعْمَالِ عَامِلِينَ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا عِنْدَهُ مَعْطُوفٌ عَلَى زَيْدٍ وَلَيْسَ
مَرْفُوعًا بِقَامِ الثَّانِيَةِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ " قَامَ زَيْدٌ وَمُحَمَّدٌ الْعَاقِلَانِ " ، وَإِنْ قَدَّرْتَ قَامَ
الثَّانِيَةَ عَامِلَةً فِي مُحَمَّدٍ لَمْ يَجْزُ عِنْدَهُ الْإِتْبَاعُ لِثَلَاثِ يَوْمَ دِي ذَلِكَ إِلَى إِعْمَالِ
عَامِلِينَ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي النَّمْتِ
هُوَ الْعَامِلُ فِي النَّمْعِ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ .

وقوله " فَإِنْ كَانَ لَهُ لَا شَيْءٌ مِنْ سَبَبِهِ تَبِعَهُ فِيمَا لَهُ مِنَ الْإِفْرَادِ أَوْ
التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ أَوْ التَّأْنِيثِ أَوْ التَّذْكِيرِ " .

يعنى أَنَّ النَّمْتِ الَّذِي هُوَ لِلنَّمْعِ لَا يَتَّبِعُ النَّمْعَ فِي الْإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ
أَوْ التَّذْكِيرِ فَقَطُّ بَلْ يَتَّبِعُهُ (١) مَعَ ذَلِكَ فِي وَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ ،
وَفِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ ، وَبِرَجَالٍ عَقْلَاءَ
وَبِمَرْأَةٍ عَاقِلَةٍ . وَهَذَا الْإِطْلَاقُ مِنْهُ بَاطِلٌ ، بَلْ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ : وَذَلِكَ أَنَّ
الاسْمَ الَّذِي يُوصَفُ بِهِ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْوَصْفِ بِهِ تَجُوزُ (فِيهِ) التَّثْنِيَةُ وَالجَمْعُ

(١) فِي الْمَصُورَةِ : تَتَّبِعُهُ .

(٢) تَكَلَّمَ بِهَا الْكَلَامُ .

والتأنيث ، لزم إذا وصفت به اسماً وجعلته له لا لشيء من سببه أن يتبعه في واحد من الإفراد والتثنية والجمع وفي واحد من التذكير والتأنيث ، نحو الوصف بقاءم وضاحك [وإن كان قبل الوصف به لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأنك إذا وصفت به الأول وجعلته له لم يتبع الموصوف أيضاً في تثنية ولا جمع ولا في إفراد ولا في تذكير ولا في تأنيث ، بل يكون مفرداً مذكراً على كل حال وذلك نحو " أفعل من " التي للمفاضلة إذا كانت مقرونة بمن ، ألا ترى أنك

١٣٦ تقول : مررت برجل أفضل من زيد ، وبرجلين أفضل من الزيدين // وبرجال أفضل من الزيدين وبامرأة أفضل من هند " و " بامرأتين أفضل من الهنديين " و " بنساء أفضل من الهندات ، وإنما يتبعه في الإعراب أو في واحد من التعريف أو التنكير [وإن كان يجوز فيه قبل الوصف به الأمران أعني أن يؤنث ويثنى ويجمع ، وأن يكون مفرداً مذكراً على كل حال وذلك نحو " أفعل " التي هي للمفاضلة إذا كانت مضافة إلى ما بعدها ، فإنه إذا وصف به الأول ، ولم يجعل لشيء من سببه بل له ، يجوز فيه

الأمران . وذلك نحو قولك : مررت برجل أحسن القوم وبرجلين أحسن القوم [وأحسني القوم] (٢) وبرجال أحسن القوم ، وأحسن القوم وبامرأة أحسن النساء وحسني النساء ، وامرأتين أحسن النساء وحسني النساء ، وأحسن النساء وحسنات النساء ، وعلى لغة من يستعمله مفرداً مذكراً على كل حال جاء قوله :

٢٨٦ - ومية أحسن الثقلين جيداً وسالفة وأحسنه قذالاً (٣)

وعلى لغة من يثنى ويجمع جاء قوله تعالى * أكابر مجرميها * (٤) ، ومنه قوله عليه السلام " أحاسنكم أخلاقاً " (٥) .

(١) هذه الكلمة غامضة في الصورة .

(٢) تكلمة يتم بها الكلام .

(٣) البيت لذي الرمة في الديوان : ٥٢٢ وهو الثامن والعشرون من قصيدة

مطلعها :

أراح فريق جيريك الجمالاً كأنهم يريدون احتمالاً

والشاهد في الكامل ٥٤/٢ : وأحسنهم ، وهي رواية في البيت ولا شاهد

فيها ، والخصائص ٤١٩/٢ وشرح ابن يعين ٩٦/٦ والبهج ٥٩/١ .

(٤) الآية ١٢٣ من سورة الأنعام .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأدب (٣٩) ١٦/٨ ، وسلم في كتاب

الفضائل (٦٨) ص ١٨١٠ ونصه فيه " إن من خياركم أحاسنكم

أخلاقاً " .

وخَيْرٌ وَشَرٌّ مضافان إلى ما بعدهما بمنزلة "أفعل" التي للمفاضلة
إذا كانت مضافة إلى ما بعدها، لَأَنْهَمَا محذوفان، والأصلُ : أَخَيْرٌ
و"أشْرٌ" وعلى لغة من يثني ويجمع ويؤنث : جاء قول الفرزدق :

وقد مات خيراهم فلم يهلكاهم عشيةَ بانا رهطٍ كعبٍ وحاتم^(١) [٥٨]
إلا أَنَّهُمَا إِذَا أَتَا، فَإِنَّا يَوْمَ نَثَانِ بِالتاءِ نحو قوله :

٣٨٧- لَعَنَ اللَّهُ شَرَّةَ الدُّورِ كُوْتَى ورمها بالفقر والإمعار^(٢)

وكذلك أيضاً المصدّر إذا وضع موضع الاسم، الأَحْسَنُ فيه أَنْ يكون مفرداً مذكراً
على كلِّ حالٍ فتقول : هو خَصْمٌ وهي خَصْمٌ وهما خَصْمٌ وهم خَصْمٌ وهنَّ خَصْمٌ ،
وقد يثني ويجمع ويذكر ويؤنث ، فإذا وصف به وأسند إلى ضمير الموصوفِ ، فإنَّ
الأَحْسَنَ فيه أيضاً أَنْ يكون مفرداً مذكراً على كلِّ حالٍ ، كما كان قبل الوصفِ
به وقد يجوز أَنْ يكون على حسبِ الموصوفِ في الإفراد والتثنية والجمع أو
التذكير والتأنيث ، حكى أبو حاتم^(٣) واللحياني^(٤) : هذه فرسٌ طَوَّعَةٌ
القياد ، وقال أمية :

٣٨٨- وَالْحَيَّةُ الْحَتْفَةُ الرَقْشَاءُ أَخْرَجَهَا مِنْ جَحْرِهَا آمَنَاتُ اللَّهِ وَالْكَلِمُ^(٥)

وقالوا : امرأةٌ عدلةٌ حكاها ابنُ جنبي^(٦) .

(١) سبق ١٣٢ .

(٢) البيت من أبيات لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ورواية الشطر

الاول في كل من الديوان ومعجم البلدان ٤٨٧/٤ واللسان (كوت) :

* لعن الله منزلاً بطن كوتى * ولا شاهد في البيت على هذه الرواية .

وكوتى : بالضم ثم السكون والثاء مثلثة وألف مقصورة يطلق على موضع
بسواد المراق وبمكة وهو منزل عبد الدار ، وهو المقصود في بيت حسان ،
والإمعار : الافتقار .

(٣) هو أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني النحوي

اللفوي ، تنزل البصرة وعالمها أخذ عنه العلماء كالبرد وابن دريد ،
وذكر عن نفسه أنه قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين ، وكان كثير الرواية
عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي ، صنف كثيراً توفي سنة ٢٤٨ هـ .

وانظر وفيات الاعيان ٢/٤٣٠-٤٤٤

(٤) على بن المبارك - وقيل ابن حازم - أبو الحسن اللحياني أخذ عن

الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وأبي عبيدة كعمدته
على الكسائي ، وأخذ منه أبو القاسم بن سلام وله النوادر المشهورة

البغية ٢/١٨٥ .

(٥) البيت في ديوان أمية (٢٨١) وهو في الخصائص ١٥٤/١ ، ٢٠٥/٢

والحيوان ١٨٧/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٩/١ وخافيته في البراهين

(٦) الخصائص ١٥٤/١ وأيضاً ٢٠٥/٢

فَبَانَ أَنَّ النَّعْتَ وَإِنْ كَانَ سِنْدًا إِلَى ضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ لَا يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ
فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ عَلَى حَسَبِ الْمَنْعُوتِ ، إِلَّا إِذَا
كَانَ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهِ نَعْتًا مِمَّا يُفْرَدُ وَيُثْنَى وَيُجْمَعُ وَيَذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ ، وَأَنَّ إِطْلَاقَهُ
بَاطِلٌ .

وقوله : * وَإِنْ كَانَ لشيءٍ مِنْ سَبَبِهِ لَمْ تَلْزَمْ تَابِعَتُهُ إِلَّا فِي الْإِعْرَابِ
وَالتَّفْكِيرِ وَالتَّعْرِيفِ . (١) .

يعنى أَنَّ النَّعْتَ إِذَا كَانَ سِنْدًا إِلَى سَبَبِي الْمَنْعُوتِ فَإِنَّهُ لَا تَلْزِمُ تَابِعَتُهُ
لِلْمَنْعُوتِ إِلَّا فِي الْإِعْرَابِ وَالتَّفْكِيرِ وَالتَّعْرِيفِ ، وَأَمَّا فِي الْإِفْرَادِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ أَوْ
الْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ التَّأْنِيثِ ، فَإِنَّ كَلَامَ أَبِي مُوسَى يُعْطَى بِمَفْهُومِهِ أَنَّهُ لَا تَلْزِمُ
تَابِعَةُ الْمَنْعُوتِ فِي ذَلِكَ ، بَلْ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ وَقَدْ لَا يَكُونُ . وَذَلِكَ بَاطِلٌ ،
بَلْ لَا تَتَّبِعُ الْمَنْعُوتَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَصْلًا ، بَلْ يَكُونُ عَلَى اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ
مُفْرَدًا عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَيَكُونُ تَابِعًا فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ لِمَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ .
لَا إِلَى الْمَنْعُوتِ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمُّهُ ، وَبِامْرَأَةٍ حَسَنٍ أَبُو هَا
وَبِرَجُلَيْنِ حَسَنٍ أَبُو هَا ، وَبِرَجَالٍ حَسَنٍ أَبُو هُمْ وَبِرَجَالٍ حَسَنٍ آبَاؤُهُمْ . (٢) .

وَأَمَّا فِي اللُّغَةِ غَيْرِ الْفَصِيحَةِ ، وَهِيَ لَفَةٌ : أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثَ ، فَيَكُونُ
تَابِعًا لِمَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ فِي التَّذْكِيرِ أَوْ التَّأْنِيثِ وَالْإِفْرَادِ أَوْ التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ
فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمُّهُ ، وَبِرَجُلٍ حَسَنِينَ آبَاؤُهُ ، وَبِرَجُلٍ حَسَنٍ قَوْمُهُ
أَوْ حَسَنِينَ قَوْمُهُ ، وَبِامْرَأَةٍ حَسَنٍ أَبُو هَا .

وَالَّذِي غَطَّطَ أَبَا مُوسَى عِنْدِي أَنَّهُ رَأَى أَنَّ النَّعْتَ السِّنْدَ إِلَى السَّبَبِيِّ
قَدْ يَكُونُ عَلَى وَفْقِ الْمَنْعُوتِ فِي الْإِفْرَادِ أَوْ التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ ، وَالتَّذْكِيرِ أَوْ
التَّأْنِيثِ ، وَقَدْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ فَاعْتَقَدَ أَنَّهُ قَدْ يَتَّبِعُ الْمَنْعُوتَ فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ لَا
يَتَّبِعُ ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ * مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبُوهُ ، وَمَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ حَسَنَةٍ أُمُّهَا ،

(١) بَعْدَهَا فِي الْجَزْوِيَّةِ نَسْخَةٌ دَارِ الْكُتُبِ : لَفْظًا وَمَعْنَى .

(٢) لَعَلَّهُ : " رِبْسَاءُ حَسَنٍ آبَاؤُهُمْ " .

ومررت برجلين حسنين أبواهما ، ومررت برجال حسان أبواهم ، ألا ترى
أَنَّ النعت فيما ذكرنا موافقٌ للمنعوتِ في التذكير أو التانيث والإفراد أو
التثنية أو الجمع . وذلك باطل ، لأنَّ التانيث أو التذكير ، والإفراد أو التثنية
أو الجمع إنما هو في جميع ما ذكرنا على حسب ما أُسند إليه النعت لا على
حسب المنعوتِ ، لكن لما ساوى المنعوت ما أُسندت إليه الصفة توهم أن تتبعه
ذلك إنما هو للمنعوتِ وليس كذلك ، لأنَّه إذا خالف المنعوت ما أُسندت إليه
الصفة ، لم تكن الصفة في جميع ذلك إلا على حسب ما أُسندت إليه الوصف لا على
حسب الموصوفِ نحو قولك : مررت بامرأة حسن أبوها ، ومررت برجلين حسنين
أبواهما ، ومررت برجل حسنين أبواهما ، وقد لا يثبت هذا الفصل في بعض النسخ
فلا يلزمه شيء مما ذكرناه إلا أن فيه إخلالا من حيث لم يبين حكم السند
إلى السببي بالنظر إلى الإفراد أو التثنية أو الجمع ، والتذكير أو التانيث
، بل يُعطي كلاهما إن ذاك أنه لا يتبع المنعوت في شيء من ذلك .

وقوله : * والمشتق هو ما بني من المصدر ، وما في معناه : هو ما رادف
ما بني من المصدر وليس به .

هذا الذي ذكره هو الأكثر في المشتق ولا فقد يكون المشتق مبنيا من
غير مصدر كما تقدم (١) ، نحو : أظفر ، ألا ترى أنه مأخوذ من الظفر وليس
الظفر مصدرا ، وأما الذي في معنى المشتق فلا يكون أبدا إلا مرادفا
لما // أخذ من المصدر نحو : أسد فإنه إذا وُصف به مرادفا لشجاع ،
وشجاع مأخوذ من المصدر الذي هو : الشجاعة وليس أسد كذلك (٢) .

والاسم الذي هو في معنى المشتق وليس بمشتق ينقسم قسمين .

قسم يضمن معنى يصير به مرادفا للمشتق ، ولا يُزيله ذلك التضمين
عن معناه الأصلي ، وذلك أربعة أصناف : الأعداد ، والمقادير ، وأسماء الإشارة
والاسم المشار إليه إذا كان معرفا بالألف واللام نحو قولك : مررت بحية ذراع
ومررت بحب ثلاثين قامة * و * مررت بزيد هذا ، ومررت بزيد المشار إليه *
ومررت بهذا المشار إليه من بين الرجال ، ألا ترى أن جميع ما ذكرناه مضمن معنى
قد صار به مرادفا للمشتق ، ولم يُزيله ذلك التضمين عن معناه الأصلي (٣) .

(١) انظر ما سبق ٥١٤

(٢) انظر ما سبق ٥١١ .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٢٨٠ .

وَقِسْمٌ يُضَمَّنُ مَعْنَى الْمَشْتَقِ وَيُزِيلُهُ ذَلِكَ التَّضْمِينُ عَنْ مَعْنَاهِ الْأَصْلِيِّ ،
وَذَلِكَ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ * أَلَا تَرَى أَنَّ أَسَدًا فِي الْأَصْلِ إِنَّمَا هُوَ وَاقِعٌ
عَلَى السَّبْعِ وَأَنَّ إِذَا وُصِفَ بِهِ لَيْسَ وَاقِعًا عَلَيْهِ .

فَإِنْ أُسْنَدَتِ هَذِهِ الصِّفَةُ الَّتِي هِيَ فِي مَعْنَى الْمَشْتَقِ إِلَى سَبَبِيِّ الْمَوْصُوفِ
نَحْوَ قَوْلِكَ (١) " مَرَرْتُ بِسَرَجٍ خَزَّصْتَهُ " وَ" مَرَرْتُ بِصَحِيفَةٍ طِينٍ خَاتَمُهَا " فَإِنَّ
الصِّفَةَ بَاقِيَةً عَلَى مَعْنَاهَا الْأَصْلِيَّةِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ ، فَالصَّحِيفَةُ عِنْدَهُ خَاتَمُهَا طِينٌ ،
وَالسَّرَجُ صُفْتُهُ خَزٌّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الصَّحِيفَةَ لَا يَدُّ مِنْ أَنَّ تَقَارَقَ
مَعْنَاهَا الْأَصْلِيَّةِ ، فَالصَّحِيفَةُ عِنْدَهُ خَاتَمُهَا مُشَبَّهٌ لِلطِّينِ ، وَلَيْسَ بِطِينٍ ، وَكَذَلِكَ
السَّرَجُ صُفْتُهُ مُشَبَّهٌ لِلخَزِّ فِي لَيْتِهِ ، وَلَيْسَتْ بِخَزٍّ (٢) ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ :
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِضَّةٍ خَاتَمُهُ ، وَسَاجٌ بَابُهُ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِمَا قَبْلَهُ حَتَّى
يَكُونَ الْخَاتَمُ مِنْ غَيْرِ الْفِضَّةِ ، وَالْبَابُ مِنْ غَيْرِ السَّاجِ ، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ : هَتِيقٌ خَاتَمُهُ
كَمَتِيقِ الْفِضَّةِ ، وَجَيِّدٌ بَابُهُ كَجُودَةِ السَّاجِ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ خَطَّابُ بْنُ
يُوسُفَ السِّيَرَادِيُّ ، قَالَ : وَقَدْ جَاءَ مِنْ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ مَا هُوَ تَصْدِيقٌ لِهَذَا ،
وَذَلِكَ إِنَّمَا جَازَ أَنْ تَقُولَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ أَبُوهُ * بِالْخَفْضِ إِذَا أَرَدْتَ
أَنْ تَجْعَلَهُ شَدِيدًا مِثْلَهُ (٣) ، فَإِنْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِدَابَّةٍ أَسَدٍ أَبُوهَا * لَمْ
يَكُنْ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ ، لِأَنَّكَ تَخْبِرُ أَنَّ أَبَاهَا هُوَ السَّبْعُ (٣) .

- (١) قَالَ سَيَبَوِيهِ : هَذَا بَابُ الرَّفْعِ فِيهِ وَجْهُ الْكَلَامِ وَهُوَ قَوْلُ الْعَامَّةِ ، وَذَلِكَ
قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِسَرَجٍ خَزَّصْتَهُ ، وَمَرَرْتُ بِصَحِيفَةٍ طِينٍ خَاتَمُهَا
وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِضَّةٍ جَلِيَّةٍ سَيْفِهِ . وَإِنَّمَا كَانَ الرَّفْعُ فِي هَذَا أَحْسَنُ
مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَيْسَ بِصِفَةٍ . . . ثُمَّ قَالَ : وَقَدْ يَكُونُ فِي الشَّعْرِ : هَذَا
خَاتَمٌ طِينٌ وَصُفْتُهُ خَزٌّ ، مَسْتَكْرَهًا . فَالْجَرُّ يَكُونُ فِي : مَرَرْتُ بِصَحِيفَةٍ
طِينٍ خَاتَمُهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ . وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : مَرَرْتُ بِقَاعٍ
عَرَّجٍ كَلَّةً ، يَجْعَلُونَهُ كَأَنَّهُ وَصْفٌ . الْكِتَابُ ٢٣/٢ ٢٤٤ .
- (٢) عَنِ السِّيَرَادِيِّ مِثْلَهُ وَانظُرِ الْكِتَابَ ٢٣/٢ هَاشِ (٣) وَشَرَحَ السِّيَرَادِيُّ
١٦٣ ل/٢
- (٣) الْكِتَابُ ٢٨/٢ ٢٩٤ .

وهذا الذي ذهب إليه أبو بكر هو الصحيح عندي ، لأنك لا تصفُ
بشيءٍ من ذلك وتسنده إلى ضمير الموصوفِ حتى تخرجه عن معناه الأصلي
إلا في أربعة الأصناف التي تقدم ذكرها فكذلك إذا أسندتها إلى سببي
الموصوفِ ينبغي أن تخرجها عن المعنى الأصلي ، إلا أن تُسند شيئاً من
أربعة الأصناف المذكورة إلى سببي الموصوفِ ، فإنه ينبغي أيضاً أن يبقى على
معناه الأصلي كما كان في حال إسناده إلى ضمير الموصوفِ ، وذلك نحو قولك
"مرت برجلٍ ذراعٍ ثوبه" أي : مُقدَّرٌ بذراعٍ ثوبه ، والذراعُ باقٍ على
معناه الأصلي ، وإن ضُمنَ معنى الوصفِ .

[النكرة]

وقوله : " وعلامة الاسم النكرة إذا كان مفرداً قبله الألف واللام ،
أو أدائه معنى ما لا يكون إلا نكرة " .

يريد : أن الذي يُعلمُ به أن الاسم نكرة إذا كان مفرداً - أي غير
مضافٍ - قبله الألف واللام نحو "رجلٍ" و "امرأةٍ" هما نكرتان بدليل
قولك "الرجلُ والمرأةُ" ، فتجدهما قابلين للألف واللام ، فإن لم يقبل الألف
واللام ، فإن أدنى معنى ما لا يكون إلا نكرة فهو نكرة ، وذلك نحو الأسماء
النكرة التي لم تعرف قط كمن وما النكرتين ونحو "أي" والأسماء المختصة
بالنفي كأحدٍ وعريبٍ وكتيع (١) ، ألا ترى أن جميع ذلك نكرة وإن كان
لا يقبل الألف واللام ، لأن جميع ذلك يودي معنى ما لا يكون إلا نكرة .

وقوله : " وإن كان مضافاً فقبول ما أضيف إليه مباشرة ، أو بالواسطة
للألف واللام " .

سأل ذلك "غلامٌ رجلٍ" و "يدٌ غلامٍ رجلٍ" ، ألا ترى أن ما أضيف
إليه "غلامٌ" مباشرة وهو "رجلٌ" يقبل الألف واللام فتقول "غلامٌ للرجل"
وكذلك ما أضيف إليه "يدٌ" بواسطة "غلامٌ" وهو رجلٌ يقبل الألف واللام
فتقول "يدٌ غلامٍ الرجل" .

(١) وما بالداركتبي : أي أحد ، حكاه يعقوب أنظرها وغيرها من الأسماء
المختصة بالنفي في إصلاح النطق : ٣٩١ .

وقوله " أَوْ جَوَازٍ جَرِيهٍ نَعْتًا عَلَى النَّكْرَةِ " .

يريد أن من الأسماء النكرات التي هي شاذة لا لا يقبل المضاف إليه الألف واللام وهو نكرة ، لكن يعلم كونه نكرة بجريه نعتاً على النكرة نحو : مِثْلِكَ وَشِبْرِكَ وَخِدْنِكَ " وَأَشْبَاهِهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ مِثْلُ " وَخِدْنُ " وَ" شِبْهُ " وَهُوَ الْمَضْرُوبُ لَا يَقْبَلُ الألف واللام إلا أَنَّهَا مَعَ ذَلِكَ نَكَرَاتٌ بِدَلِيلِ جَوَازٍ جَرِيهٍ نَعْتًا عَلَى النَّكْرَةِ (١) فَتَقُولُ : سَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ وَشِبْهِكَ وَخِدْنِكَ " .

وهذا الذي جعله طريقاً موصلاً للعلم بكون الاسم المضاف نكرة ، لا يعلم جميع النكرات ألا ترى أنك تقول : غلامٌ من ضريت ؟ " فلا تقبل " من " الألف واللام ولا يجوز أن تجرى غلاماً المضاف إلى " من " الاستفهامية نعتاً على النكرة ، وهو مع ذلك نكرة ، وينبغي أن يزيد : أو إضافته إلى ما يؤدى معنى ما لا يكون إلا نكرة .

فإن قيل : إن حارثاً معرفة ، وهو مع ذلك يقبل الألف واللام ؟

فالجواب : أنه لا يقبل الألف واللام حتى تقدّمه نكرة ، إذ لا تدخل عليه الألف واللام إلا إذا لمحت الصفة ، وحارث إذا كان صفة فهو نكرة ، وبهذا السبب دخلت عليه الألف واللام ، لأننا نريد به إذ ذاك شخصاً معيناً ، والمعنى الذى لمحناه لا يكون الاسم الذى يعطيه معرفة حتى تدخل عليه أداة تعريف .

[أنواع المعارف]

وقوله " والمعارف من الأسماء خمسة أجناس . . . إلى آخره " (٢)

المضمّر : هو كل اسم وضع في أول أحواله على شيءٍ بعينه ، بالنظر إلى الغيبة خاصة نحو " هو " و " هي " ، أو التكميم خاصة نحو : أنا ونحن ، أو الخطاب خاصة نحو : أنت وأنت .

والمُهمم : هو اسمٌ // وضع في أول أحواله على شيءٍ بعينه في حال

الإشارة إلى

(١) انظر الكتاب ١٣/٢ مع هامشها رقم (٢) .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٠/١ وما بعدها .

وَالْعَلَمَ (١) : هُوَ اسْمٌ وَضِعَ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ بِالنَّظَرِ إِلَى جَمِيعِ أَحْوَالِهِ مِنْ غَيْبَةٍ وَتَكَلُّمٍ وَخَطَابٍ وَإِشَارَةٍ .

وَالْمَعْرِفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ : هُوَ اسْمٌ تَدَخَّلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ (فِيصِيغِ) مَعْرِفَةٍ ، فَإِذَا أُزْلِمَتْهُمَا عَنْهُ صَارَ نَكْرَةً نَحْوُ : الرَّجُلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا أُزْلِمْتَ عَنْهُ الْأَلِفَ وَاللَّامَ ، فَقُلْتَ : رَجُلٌ ، عَادَ نَكْرَةً ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْأَعْلَامِ ، نَحْوُ : الْحَارِثِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا أُزْلِمْتَ عَنْهُ الْأَلِفَ وَاللَّامَ بَقِيَ مَعْرِفَةً نَحْوُ : حَارِثٌ . أَوْ مِنْ قَبِيلِ النَّكْرَاتِ وَذَلِكَ إِنْ قَدَّرْتَ الْأَلِفَ وَاللَّامَ زَائِدَةً نَحْوُ : الْجَمَاءِ الْفَغْفِيرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ قَدْ دَخَلْتَ عَلَيْهِ الْأَلِفَ وَاللَّامَ ، وَلَمْ يَتَعَرَّفْ بِهِمَا ، بِدَلِيلِ وَقْوِهِ حَالًا ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَاءَ الْفَغْفِيرَ (٢) فَيُنْصَبُونَ عَلَى الْحَالِ .

وَالْمَوْصُولَاتُ مِنْ قَبِيلِ مَا عُرِّفَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ بِلَا خِلَافٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ يَجْعَلُهَا مَعْرِفَةً بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ مَلْفُوظًا بِهَا أَوْ مَقْدَرَةً ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا مَعْرِفَةً بِالْمَعْرِفِ الَّذِي فِي الصَّلَةِ نَهَى أَيْضًا عِنْدَ صَاحِبِ هَذَا الْمَذْهَبِ مِنْ قَبِيلِ مَا عُرِّفَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ، لِأَنَّ تَعْرِيفَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ قَدْ يَكُونُ بِالْمَعْرِفِ (٤) .

وَالْمَعْرِفُ بِالِإِضَافَةِ هُوَ كُلُّ اسْمٍ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَارِفِ إِضَافَةً مَحْضَةً ، وَكُلُّ اسْمٍ مِضَافٍ إِضَافَةً مَحْضَةً بِلَا خِلَافٍ ، إِلَّا اسْمَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ إِذَا كَانَا نَاحِيَيْنِ فَإِنَّكَ إِذَا أُضِفْتَهُمَا إِلَى مَنْصُوبِيهِمَا ، إِضَافَتُهُمَا غَيْرُ مَحْضَةٍ ، وَالصَّفَةُ الْمَشْبَهَةُ بِهَذَا ، وَالْأَمْثَلَةُ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ ،

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ " الْعَلَمُ : مَا طُقَّ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ غَيْرَ مَتَنَاوَلٍ مَا أَشْبَهَهُ " .

(٢) هَذِهِ الْكَلِمَةُ غَامِضَةٌ فِي الْمَصُورَةِ .

(٣) انظُرْ هَذَا الْمَثَالَ فِي الْكِتَابِ ١/ ٣٧٥ ، ٢/ ٩١ وَقَالَ سَيِّوِيهِ أَنْ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ : هَذَا الْجَمَاءُ الْفَغْفِيرُ .

(٤) تَرْجِيحُ الْجَمَاءِ الْفَغْفِيرِ .

(٥) الْمُرَادُ : أَيْنِيَةُ الْمِثَالِغَةِ .

وغيرك ، ومثلك ، وشبهك ، وخذتك ، وترتك ، وهذك ، وحسبك ، وشرعك ،
وكفوك - بضم الكاف وفتحها وكسرهما - وكفائك ، ووأحد أمه ، وعهد بطنه ،
وناهيك من رجل ، وعجر الهواجر ، وقيد الأوابد (١) .

فأما اسم الفاعل والمفعول الناصبين ، والأشئلة التي تعمل عمل اسم
الفاعل ، والصفة المشبهة باسم الفاعل واسم المفعول (٢) ، فلم تتعرف
بالإضافة ، لأنها من نصب فالنية بها الاتفصال ، فكما أن هذه الأسماء
إذا فصلت عن منصوبها ، ولم تضاف إليها نكرة ، فكذلك تكون في حال
الإضافة ، لأن المعنى في الحالين واحد ، وإنما أضفت تخفيفاً أو تشبيهاً
بالمخفف على ما يبين في باب إن شاء الله تعالى .

وأما غيرك ومثلك وشبهك وأخواتها فإن النحويين اختلفوا في
السبب الذي لأجله لم تتعرف بالإضافة : فأما أبو بكر بن السراج فذهب
إلى أن المنع لها عن التعريف بالإضافة ، المعنى ، فإذا قلت : غيرك ،
ومثلك ، وكان المغاير والمائل أكثر من واحد ، كانا نكرتين ، وإن اتفق أن يكون
المغاير والمائل واحداً كان معترفةً نحو قول الله تعالى ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (٣)
فغير المغضوب عنده معرفة ، لأن المغاير للمغضوب عليهم ولا الضالين
إنما هو واحد ، وهو الصنف المنعم عليه ، ولذلك نعت عنده ﴿ الَّذِينَ ﴾ (٢)
وهو معرفة بـ ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ ﴾ (٣) .

(١) زاد ابن عصفور في شرح الجمل ٢٠٤/١ كُفَيْكَ (يفتح الكاف وكسرهما)

وكُفَيْكَ (بضم الكاف والفاء) كُفَايِكَ .
وفي الكتاب الأمثلة التالية ٤٢٢/٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٣ ، كُفَيْكَ ، كُفَيْكَ ، وهَمَّكَ ،
ناهيك ، ماشئت ، شرعك ، هذك ، مثلك ، ضَرْبِكَ ، وشبهك ، نحوك ،
شرمتك ، خير منك ، غيرك ، آخر .

(٢) الظاهر أنه يقصد الشبه من حيث أن الصفة المشبهة تعمل عمل الفعل
كما يعمل اسم الفاعل والمفعول عنه .

(٣) الآية ٧ سورة الفاتحة .

وهذا الذي ذهب اليه فاسدٌ ، لأنَّه لا يلزم إذا كان المماثل والمغاير
أكثر من واحد أن يكون مثلك وغيرك المضافان واقعيين على كلِّ مماثل ومغاير ،
بل ينهني أن يكون مثلك واقعا على واحدٍ مذهبٍ من الأمثال ، وغيرك واقعا
على واحدٍ مذهبٍ من الأغيار ، كما أنك إذا قلت : غلام زيد ، وكان لزيد
أكثر من غلام واحدٍ ، لم يتناول لفظك إلا واحداً من الغلمان مذهباً ،
وكذلك أيضا إذا كان المسمى مفردا ليس له ما يشركه لا يلزم أن يكون اللفظ
الواقع عليه معرفة ، ألا ترى أن شمساً وقمرًا نكرتان ، مع أنه ليس في الوجود
إلا شمسٌ واحدةٌ وقمرٌ واحدٌ ، وقد قدّمنا تبيين ذلك مستوفى (١) .

وذهب أبو الحسن الأحقص إلى أنها إنما لم تتعرّف بالإضافة ، لأنَّ أول
أحوال الاسم التنكير ، وأول أحوال هذه الاسماء الإضافة ، فلما استعملت في
أول أحوالها مضافة كانت نكرة ، يريد أن كل إضافة محضة كانت عن انفصال
فهي التي تعرّف نحو : غلام زيد * أصله غلام لزيد ، وأمّا هذه الأسماء
فلم تفصل قط ، لا يقال : مثل لك ولا غيرك ، وكذلك سائر أخواتها .

وأعرض عليه بشبيهك ، فقيل له : شبيهك معرفة مع أنه لا يقال شبيه
لك ، فأجاب عن ذلك بأنهم وإن لم يقولوا : شبيه لك فقد يقولون : شبيه
بك ، وأمّا غيرك ومثلك وأخواتها فلا تفصل عن الإضافة بوجه .

وأما أبو العباس المبرد : فذهب إلى أن المانع لها من أن تتعرّف بالإضافة ،
إنما هو كونها بمعنى اسم الفاعل بمعنى الحال ، ألا ترى أنك إذا قلت :
مررت برجلٍ غيرك ومثلك * فالمعنى : مغايرك ومماثلك (٢) ، فكما أن اسم
الفاعل بمعنى الحال لا يتعرّف بالإضافة ، فكذلك ما في معناه ، وكذلك عنده
"عجز الهواجر" معناه عابرة الهواجر ، و"قيد الأوابد" معناه مقيد
الأوابد و"واحد أمه" معناه مفرق أمه إن فقدته ، و"عهد بطنه" معناه
خادم بطنه .

قيل له : فشبيهك في معنى مشابهك ، فلا يبيّن شيئا * تعرّف بالإضافة ،
وهلّا كان بمنزلة شبيهك .

(١) تقدم ص: ١١٨، ١١٩

(٢) صريح كلام المبرد على غير هذا التعليل انظر المقتضب ٤/٢٨٩ .

فَأَجَابَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ شَبِيهَكَ لِلْمِبَالِفَةِ ، فَدْخَلَهُ لِذَلِكَ مَعْنَى
الْمَضِيِّ ، كَأَنَّهُ قَالَ : الَّذِي عَرَفَ وَاشْتَهَرَ أَنَّهُ شَبِيهَكَ ، فَكَمَا أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ
بِمَعْنَى الْمَضِيِّ يَتَعَرَفُ بِالِإِضَافَةِ فَكَذَلِكَ مَا فِي مَعْنَاهُ .

وَهَذَا الَّذِي زَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدُ عِنْدِي هُوَ الْأَوْلَى ، لِأَنَّ
أَمْثَالَهُ مِنَ اللِّسَانِ كَثِيرَةٌ ، أَعْنَى أَنَّ يَكُونُ الشَّيْءُ فِي مَعْنَى شَيْءٍ فَيُعْطَى
لِذَلِكَ حِكْمَهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ إِذَا ضَمَّنُوا الْفِعْلَ // مَعْنَى فَعَلَ عَدُوَّهُ بِتَعْدِيَّتِهِ
فَيَقُولُونَ : رَضِيَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى عَطَفَ عَلَيْهِ ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ
أَنْ تَسْتَوْفِي .

وَاخْتَلَفَ فِي إِضَافَةِ أَفْعَلِ الَّتِي لِلْمُقَاضَلَةِ (١) ، هَلْ هِيَ مَعْرِفَةٌ أَوْ غَيْرُ
مَعْرِفَةٍ (٢) نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ الْقَوْمِ ، فَمِنَ النَّاسِ مَنْ جَعَلَهَا مَعْرِفَةً
فَإِنْ وُجِدَتْ جَارِيَةً عَلَى نَكْرَةٍ كَانَتْ بَدَلًا مِنْهُ لَا نَعْتًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا
نَكْرَةً ، فَإِذَا وُجِدَتْ جَارِيَةً عَلَى نَكْرَةٍ فَهِيَ نَعْتٌ لَهُ .

وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي ، لِأَنَّ أَفْضَلَ الْقَوْمِ فِي مَعْنَى أَفْضَلَ مِنَ الْقَوْمِ ،
وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأِسْمَ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى مَا هُوَ نَكْرَةٌ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً .

وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ وَإِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ (٣) ،
فَمِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَأَنَّ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا ﴾ (٤) فِي قِرَاءَةِ
مِنْ ضَمِّ الْجِيمِ ، أَي : رَبَّنَا الْجَدُّ : أَي الْعَظِيمُ ، ثُمَّ قَدِّمَتِ الصِّفَةُ عَلَى الْمَوْصُوفِ
وَأُضِيفَتْ إِلَيْهِ ، وَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) فِي الْمَصُورَةِ : لِلْمُقَاضَلَةِ . خَطَأً .

(٢) شَرْحُ الْجَمَلِ ١/٢٠٤ .

(٣) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ .

(٤) الْآيَةُ ٣ مِنْ سُورَةِ الْجِنِّ وَفِي الْبَجْرِ ٨/٣٤٧ "قَرَأَ حَمِيدُ بْنُ قَيْسٍ

"جَدُّ" بِضَمِّ الْجِيمِ مُضَافًا وَمَعْنَاهُ الْعَظِيمُ حَكَاهُ سَيَبَوِيهِ وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ

الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ * يَقْدَرُ قَالَ سَيَبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٣/٢٣٠

وَيَقُولُونَ : رَجُلٌ جَدُّ الْعَظِيمِ الْجَدُّ الْخ . . . وَقَالَ فِيهِ ٤/٢٤٢

أَيْضًا : وَيُقَالُ رَجُلٌ جَدُّ أَي ذُو جَدِّ .

٢٨٩- يا قَرِّ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خَوْلِيدٌ قد كنتُ خائفه على الإحراق (١)

أى : خويداً الحي ، فقدمت الصفة على الموصوف وأضيفت له ، ومن إضافة الموصوف للصفة قولهم : صلاة الأُولى و مسجدُ الجامع ، والأصلُ : الصلاةُ "الأولى" و "المسجدُ الجامعُ" ، فحذفت الألف واللام من الموصوف وأضيفت إلى الصفة - فمن النحويين من ذهب إلى أن الإضافة في هذين الموضعين لا تعرف ، لأن الصفة هي الموصوف وتصريفُ الشيء بنفسه مُحالٌ ومن النحويين من ذهب إلى أنه ليس في شيء من ذلك إضافة صفة لموصوفٍ ولا إضافة موصوفٍ لصفةٍ ، لأنه لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه لعدم الفائدة في ذلك فأما : حَيٌّ خَوْلِيدٌ ، وقول الله تعالى * جَدُّ رَبِّنَا * (٢) فمن قبيل إضافة السمي إلى الاسم (٣) نحو قولهم : قالها ذوزيد ، أى قالها صاحبُ هذا الاسم الذى هو زيد : فحَيٌّ خَوْلِيدٌ بمنزلة قولهم : حَيٌّ هذا الاسم الذى هو خويد ، أى الحي الذى هو صاحب هذا الاسم الذى هو خويد ، وكذلك قوله تعالى * جَدُّ رَبِّنَا * (٢) معناه جَدُّ هذا الاسم الذى هو الربُّ أى الجَدُّ الذى هو صاحب هذا الاسم الذى هو الربُّ ، وكذلك يخرج ما كان مثله ٧ وأما صلاة الأُولى ، ومسجد الجامع ، فيتخرج على ألا تكون الأُولى صفةً للصلاة ، ولا الجامعُ صفةً للمسجد ، فالموصوفُ محذوف كأنه قال : صلاة الساعة الأُولى ومسجد الوقت الجامع ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وكذلك يفعل بمثل ذلك إن جاء ، وإن أمكن أن تحمل على ما ذكرنا كانت معارف بالإضافة ، لأن الإضافة إذ ذاك محضة . فهذه جملة المعارف .

(١) قافية البيت في الصلب : الأعاق ، وفي الهامش إشارة إلى أنه في نسخة أخرى : الإحراق وهي رواية المصادر ، والإحراق : مصدر أحرق الرجل إذا ولد له ولد أحرق .

والشاهد منسوب لجبار بن سلمى في نوادر أبي زيد : ١٦١ والخصائص ٢٨/٣ ، والحماسة ٤٥٣ ، وابن يعيش ١٣/٣ ، والمقرب (١) ٢١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور (١) ٢٠٤ ، ٢١٩ ، ٧١/٢ والخزانة ٢١٦/٢ . وهو عند السريفي (١) ٢١٩ ، ٧١/٢ ، وأنها مقحمة .

(٢) الآية ٣ من سورة الجن وسبقت قبل قليل .

(٣) من ذهب إلى ذلك ابن جني في الخصائص ٢٨/٣ ، وخرجه بذلك ابن عصفور في المقرب (١) ٢١٣ وهو خلاف تخريجه له في شرح الجمل (١) ٢٠٤ ، ٢١٩ ، ٧١/٢ .

وإنما احتج إلى تبين المعارف والنكرات في هذا الباب لما تقدم
نكره من أن المعرفة لا تُنعت إلا بمعرفة والنكرة لا تُنعت إلا بالنكرة ، ولا يكون
نعت المعرفة إلا سائياً للمنعوت في التعريف أو أقل تعريفاً ، وأما أن يكون
النعت أعرف من المنعوت فلا يجوز ذلك ، لأن كلام العرب مبني على الإيجاز
والاختصار ، فينبغي للمتكلم أن يقصد أولاً إلى أجلى الأسماء وأعرفها ليقع
به الاكتفاء ، فإن عرض لغيره بعد ذلك أو قدر أنه يعرض أزاله بالنعت فلا يجد
إذ ذاك إلا ما هو في رتبة المنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفاً فيأتي به
لينضاف إلى المنعوت ، فتحصل من مجموعهما فائدة لم تحصل بالمنعوت
وحده } فلما لمز ألا يكون النعت أعرف من المنعوت وجب تبين (مرتبة) (١)
الأسماء المعرفة في التعريف .

فأعرفها المضمرة العلم ، ثم المشار ثم ما عرّف بالألف واللام (والموصول
بمنزلة ما عرّف بالألف واللام) (٢) ، وقد تقدم تبين ذلك .

وأما ما أُضيف إلى معرفة من هذه المعارف إضافة محضة ، فهو بمنزلة
ما أُضيف إليه في التعريف ، إلا في المضاف إلى المضمرة فإنه في رتبة العلم
في التعريف ، هذا مذهب سيبويه (٣) ، وخالفه المبرد (٤) من ذلك في
المضاف إلى معرفة ، فإنه عنده ليس في رتبة ما أُضيف إليه في التعريف ، بل
دونه قياساً على المضاف إلى المضمرة ، ألا ترى أنه دونه في التعريف .

وهذا الذي ذهب إليه باطل قياساً وسماطاً ، أما القياس ، فلأن
المضاف إلى المضمرة هو من قبيل الأسماء الظاهرة وليس من قبيل المضمرات ،
فهما صنفان ، فلا يلزم أن يكون أحدهما في مرتبة الآخر في التعريف ، وأما
المضاف إلى معرفة من المعارف غير المضمرة فإنه في الحالين اسم ظاهر ، وقد
سرى له التعريف مما أُضيف إليه ، فلا مانع من أن يكون في مرتبته من التعريف ،

(١) تكلمة يتم بها الكلام .

(٢) تكلمة يتم بها الكلام وانظر ما سبق ٥٤٩ .

(٣) الكتاب ٦/٢ .

(٤) المقتضب ٢٨٢/٤ مع الحواشي .

وَأَمَّا السَّمَاعُ فَكَثْرَةُ وُجُودِ مِثْلِ قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ :

٣٩- كَثِيرِ طِبْيَاءِ الْحَلْبِ الْعَدَوَانِ (١) .

وقوله :

٣٩١- كَثِيرِ الطَّبَّاءِ إِلَّا عَفْرًا نَضْرَجَتْ لَهُ عِقَابٌ تَدَلَّتْ مِنْ شَمَارِيخِ شَهْلَانَ (٢)

، إِلَّا تَرَى أَنْ تَيْسَأَ مَضَافًا إِلَى طِبْيَاءٍ ، وَطِبْيَاءً مَضَافًا إِلَى مَا عُرِفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَهُوَ الْحَلْبُ ، فَلَوْ كَانَ مَا أُضِيفَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ دُونَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ فِي التَّعْرِيفِ ، لَكَانَ تَيْسُؤًا دُونَ مَرْتَبَةِ مَا عُرِفَ بِالْأَلْفِ ^{واللام} بِدَرَجَتَيْنِ ، فَكَانَ يَنْبَغِي الْأَجْوِزُ نَعْتُهُ بِالْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ مِنْهُ ، وَالْأَعْرَفُ لَا يَكُونُ نَعْتًا لِمَا هُوَ دُونُهُ فِي التَّعْرِيفِ بِاتِّفَاقٍ . وَكَذَلِكَ تَيْسُؤُ الطَّبَّاءِ هُوَ دُونَ مَا عُرِفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ عِنْدَهُ ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَنْعَمَ بِالْأَعْفَرِ ، لِأَنَّهُ عَلَى مَذْهَبِهِ أَعْرَفُ مِنْهُ ، فَوُجُودُ مِثْلِ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ ^{فوق} بِمَنْزِلَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ // فِي التَّعْرِيفِ .

١٤٠

فَإِنْ قِيلَ : فَلَعَلَّ الْأَعْفَرَ وَالْعَدَوَانَ بَدَلَانِ مِمَّا قَبْلَهُمَا ؟

فَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِكثْرَةِ وُجُودِهِ فِي الْكَلَامِ ، وَالْبَدَلُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْجَوَامِدِ ، لِأَنَّهُ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، لَا تَلِيهِ الصِّفَةُ غَيْرَ الْخَاصَّةِ بِجِنْسِ الْمَوْصُوفِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ .

وكذلك أيضا خالفة (٣) الفراء (٤) في اسم الإشارة فزعم أنه أعرف من الملم ، لأنه يتعرف بالعين والقلب ، والعلم لا يتعرف إلا بالقلب خاصة ، وما يتعرف من جهتين أقوى عنده في التعريف مما يتعرف من جهة واحدة .

(١) صدره : * كثر مفر مقبل مدير مماً *

وهو في الديوان : ٨٧ من قصيدة مطلقها :

لمن طلل أبصرته فشجانسي كخط زبور في صيب يمان
والحلب : تبت ترعاه الطياء ، والعدوان : الشديد العدو ويروي :
العدوان وهو النشيط السرح .

(٢) البيت في ديوان امرئ القيس : ٦٢ من قصيدة مطلقها :

ققا نيك من ذكرى حبيب و عرفان ورسم عفت آياته منذ أزمان

وهو في المنصف ١٢/٣ ، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/١ ،

١٣٧/٢ ، ٣٨٢ ، وقوله : " انضرجت له " يعني انقضت للتيس هذه

العقاب فذعرتة وذلك أسرع له وأنشط ، وشامريخ شهلان : أعالي جبل شهلان .

(٣) الضمير يعود إلى سيبويه .

(٤) هو مذهب عامة الكوفيين وينسب لابن السراج انظر الهمع ٥٦/١ والإنصاف

ص ٧٠٧ المسألة ١٠١ .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أن العلم أعراف من المشار ، إن
(١) يعني بقولنا أعراف إلا أنه أكثر ملازمة للتعريف من غيره ، وإلا فلا
يتصور إذا كان اسمان معرفتان (٢) أن يكون أحدهما أعراف من الآخر ، لأن
العلم حقيقة واحدة لا تزيد ولا تنقص ، فإذا تبين أن الأعراف إنما معناه :
الأكثر ملازمة للتعريف ، والذي تطرق للبعس إليه أقل من تطرقه إلى غيره ،
فمعلوم أن العلم أعراف من المشار ، لأن العلم لا يتطرق إليه ليس ، إلا إذا
كان بينك وبين المخاطب عهد في أكثر من سمي واحد به ، وأما المشار
فإنه شديد الإبهام لا ينفك في حال من الأحوال عن (٣) اشتراك ، ألا ترى
أنك إذا قلت : هذا ، وأمامك جماعة لم يدرك ما قصدت به منها ، وبتقدير
أنه لا يكون أمامك إلا شخص واحد فإنه يمكن أن يكون هذا إشارة إليه أو إلى
شوبه أو إلى جزء من أجزاءه ، ولولا القرائن لما تخلص ، ألا ترى أنك إذا قلت
: ضحك هذا ، وأمامك شخص واحد علم أن هذا واقع على ذلك الشخص
لا على شوبه ولا على جزء من أجزاءه لكن إنما عرف ذلك بإسناد ضحك
إليه ، وأما الاسم وحده ، فالإبهام ملازم له ،

ويظهر من كلام أبي موسى أن الموصولات عنده من قبيل أسماء الإشارة
لأنه أطلق عليهما معاً المبهمات . والصحيح ما قدمناه (٤) أن الموصولات في
مرتبة ما عرفت بالألف واللام ، لأن تعريفهما بالعهد ، وقد بين ذلك ، ولا
وجه لتسميتهما مبهمات إلا بالنظر إليها مجردة من صلوات ، إذ لا تخص من
غير صلة واحداً دون آخر ، وأما بعد وصلها فلا طريق إلى الإبهام فيها ،
إلا أن يكون بينك وبين مخاطبك عهد في مثل تلك (٥) الصلة . فسي
أكثر من شخص .

(١) غامضة في الصورة .

(٢) في الصورة : بقول .

(٣) في الصورة : معرفتين .

(٤) في الصورة : على .

(٥) انظر ما تقدم ص ٥٢٩ .

(٦) في الصورة : ذلك .

وَإِنَّمَا كَانَ الْمَضْرُوعُ أَعْرَفَ مِنَ الْعَلَمِ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ ضَمِيرَ تَكَلُّمٍ أَوْ مَخَاطَبٍ ، فَهُوَ أَبْعَدُ مِنْ تَطَرُّقِ اللَّبْسِ إِلَيْهِ مِنَ الْعَلَمِ ، لِأَنَّ ضَمِيرَ التَّكَلُّمِ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ لَبْسٌ إِلَّا فِي حَالِ نَادِرَةٍ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ التَّكَلُّمِ وَالْمَخَاطَبِ حِجَابٌ فَإِنَّهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ إِذَا قَالَ : أَنَا فَعَلْتُ كَذَلِكَ ، قَدْ يَخْتَلِطُ عَلَيْهِ صَوْتُهُ بِصَوْتِ غَيْرِهِ فَيَقَعُ اللَّبْسُ .

وَكَذَلِكَ ضَمِيرُ الْمَخَاطَبِ لَا يَدْخُلُهُ لَبْسٌ إِلَّا إِذَا كَانَ أَمَامَ التَّكَلُّمِ أَكْثَرَ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَصْرَفَ لَفْظُ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الَّذِي يُمْكِنُ صَرْفُ لَفْظِ ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ إِلَيْهِ أَقْلُ مِنَ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ لَفْظُ زَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو وَأَمثالهما ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَسْمُوعَ بَزِيدٍ وَعَمْرٍو كَثِيرٌ ، وَالَّذِي يَصْلُحُ وَقَوْعُ أَنْتَ عَلَيْهِ قَلِيلٌ ، إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ إِلَّا عَلَى مَنْ نَسَبَتْهُ مِنَ التَّكَلُّمِ نَسَبَةَ الْمَخَاطَبِ مِنَ الْمَخَاطَبِ .

وَإِنْ كَانَ ضَمِيرٌ غَيْبِيَةً ، فَإِنَّمَا مَعْنَى تَعْرِيفِهِ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ عَلَى مَنْ يَعُودُ ، وَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِيهِ لَبْسٌ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ مَا (١) يَصْلُحُ لِلتَّفْسِيرِ إِلَّا لَفْظٌ وَاحِدٌ ، فَهُوَ عَائِدٌ عَلَى ذَلِكَ الْوَاحِدِ ، وَإِنْ تَقَدَّمَ مَا يَصْلُحُ لِلتَّفْسِيرِ - أَكْثَرَ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ ، فَالضَّمِيرُ إِنَّمَا يَعُودُ عَلَى أَقْرَبِ مَذْكَورٍ مِنْهُمَا ، إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى الْأَبْعَدِ (٢) ، فَإِذَا اللَّبْسُ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا يَعُودُ عَلَيْهِ .

وَإِنَّمَا كَانَ الْعَلَمُ أَعْرَفَ مِنَ الْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، لِأَنَّ زَيْدًا إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ كُلَّ مَعْهُودٍ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخَاطِبِكَ مِنَ الزَّيْدِيِّينَ ، وَالرَّجُلُ يَتَنَاوَلُ كُلَّ مَعْهُودٍ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخَاطِبِكَ مِنَ الرِّجَالِ ، وَالْمَعْهُودُ مِنَ الزَّيْدِيِّينَ أَقْلُ مِنَ الْمَعْهُودِ مِنَ الرِّجَالِ ، لِأَنَّ الْمَعْهُودَ مِنَ الزَّيْدِيِّينَ بَعْضُ الرِّجَالِ الْمَعْهُودِ مِنَ الرِّجَالِ ، فَلَمَّا كَانَ الْمَعْرِفَةُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَعَمَّ كَانَ تَطَرُّقُ اللَّبْسِ إِلَيْهِ أَكْثَرَ .

وَإِنَّمَا كَانَ الْمَشَارُوعُ أَعْرَفَ مِنَ الْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، لِأَنَّ الَّذِي يَتَنَاوَلُ الْمَشَارُوعَ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْمَعْرِفَةُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى حَاضِرٍ نَسَبَتْهُ مِنَ التَّكَلُّمِ نَسَبَةَ الْمَشَارِيعِ إِلَيْهِ مِنَ الْمَشِيرِ ، وَالرَّجُلُ

(١) فِي الْمَصُورَةِ : مَا .
(٢) فِي الْمَصُورَةِ : الْأَسَدُ .

مثلاً يتناول كل واحدٍ من جنس الرجال إذا كان معهوداً ، وكذلك أيضاً سائر الأسماء المعرفة بالألف واللام . أعني إنما يتناول كل واحدٍ معهودٍ من الجنس الذي يقع عليه الاسم المعرّف بالألف واللام ، فلما كان ما يتناوله المعرّف بالألف واللام أكثر كان تطرق اللبس إليه أسرع .

وأما المضاف فلما كان تعريفه إنما يسرى إليه مما أضيف إليه كان في رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى المضمّر لما ذكرناه من أنه صنفٌ ، خلاف المضمّر ، وليس كذلك إذا أضيف إلى الظاهر .

وجعل أبو موسى كل إضافة لا يتعرّف بها المضاف إضافة تخفيفٍ باطلٌ ، بل مذهبها ما هو تخفيفٌ ، وهو كل إضافة حذف لها تنوينٌ ، ومنها ما لم يحذف منه شيءٌ نحو " الضارب الرجل " فإنه مضافٌ من نصبٍ ، والأصل " الضارب الرجل " ثم أضفت تشبيهاً بالحسن الوجه - على ما يبين في باب إن شاء الله تعالى - وإن لم يكن في الإضافة تخفيفٌ ، وكذلك هن ضواربٌ زيدٍ وأمثاله ، لا ينبغي أن يقال : إن في الإضافة تخفيفاً ، لأنك لو لم تصفٍ ونصبت زيداً لم تنون ضوارباً أرضاً .

وقوله : " المضمّر بالنسبة إلى التفسير خمسة أقسامٍ .. "

إنما قال ذلك ، لأن الضمير ينقسم بنسبٍ مختلفةٍ فينقسم بالنسبة إلى ما ذكر ، وبالنسبة إلى الغيبة والخطاب والتكلم ، وبالنسبة // إلى الإعراب . ١٤١

وقوله " مضمّرٌ تفسّره المشاهدة وهو مضمّر الحاضر " .

يعنى به مضمّر المتكلم والمخاطب .

" ومضمّر يفسّره ما قبله بوجهٍ ما " .

يعنى ضمير الغيبة العائد على اسم ظاهرٍ متقدم عليه لفظاً ومرتبتهً ، نحو قولك : ضرب زيدٌ غلامه ، أو لفظاً دون مرتبةٍ نحو قولك : ضرب زيداً غلامه ، أو مرتبة دون لفظ نحو قولك : ضرب غلامه زيداً ، فالغلام وإن كان مقدماً في اللفظ على زيدٍ ، فإنه مؤخر عنه في المعنى ، لأن المفعول مرتبته أن يكون بعد الفاعل .

وقوله : " ومضمر يفسره ما يفهم من سياق الكلام " .

يعني به كل ضمير غيبة قد علم ما يراد به ، وإن لم يكن له مفسر متقدم عليه بوجه من الوجوه الثلاثة ، ولا متأخر عنه ، نحو قوله تعالى :
 * مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ * (١) يعني الأرض ، و * حَتَّى تَوَارَتْ
 بِالْحِجَابِ * (٢) يعني الشمس ، و * فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا * (٣) يعني
 المكان ، وإن لم يجز ذكر الأرض ولا الشمس ولا المكان ، ونحو قول
 امرئ القيس :

٢٩٢- كَانَ هَزِيرَهُ بُورًا غَيْبٍ عِشَارٌ وَلَهُ لَاقَتَ عِشَارًا (٤)

يعني هزير الرعد وإن لم يجز ذكر الرعد ، لأنَّه لما ذكر البرق دلَّ ذكره على الرعد .

وقوله " ومضمر يأخذ شيئاً من هذا ومن الذي يليه قبله " .

يعني شيئاً من الذي يفسره ما يفهم من سياق الكلام ، ومن الذي يفسره ما قبله بوجه ما ، ويعني بذلك الضمير الذي لم يتقدم لفسره (٥) ذكره ، لكن تقدم ما هو من لفظ المفسر وإن لم يكن المفسر ، وذلك نوعان .

أحدهما : الضمير العائد على المصدر المفهوم من فعل أو صفة متقدمة نحو قوله تعالى * اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى * (٦) أي : العدل أقرب للتقوى ، فالضمير عائد على العدل المفهوم من اعدلوا ، ومنه قولهم :

(١) الآية ٤٥ من سورة فاطر .

(٢) الآية ٣٢ من سورة ص .

(٣) الآية ٤ من سورة العاديات .

(٤) قال الأصمعي : قال أبو عمرو بن العلاء كان امرؤ القيس معناه [يدخل

فيما لا يعنيه] ضليلاً ينازع كل من ادعى الشعر ، فتنازع التوأم

اليشكري فقال : إن كنت شاعراً فملط [أتم] أنصاف ما أقول وأجزها

قال : نعم ، فقال امرؤ القيس : أحار ترى بريقاً هباً وهناً

فقال التوأم : كمنار مجوس تستعز استعاراً . . .

إلى أن قال امرؤ القيس : كان هزيره لوراء غصيب

فقال التوأم : عشارٌ وله لاقَت عشاراً

انظر ديوان امرئ القيس ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٥) في الصورة : مفسره .

(٦) الآية ٨ من سورة المائدة .

من كذب كان شراً له ، معناه كان هو شراً له ، أي : الكذب . ونحو قول الشاعر :

* إِذَا نَهَيْتِ السَّفِيهَ جَرَى إِلَيْهِ * [٢٩] (١)

أي : جرى إلى السفه ، فالضمير عائدٌ على السّفه المفهوم من السّفه .

والآخر : الضميرُ العائدُ على شيءٍ لم يُذكر في الكلام ، لكن ذكر

قبله شيءٌ يشرك الشيء الذي يعود عليه الضمير في اللفظ نحو قولك

: عندي درهم ونصفه " أي ونصف درهم آخر ، فالضمير عائدٌ على درهم

وإن لم يجر في الكلام ذكر الدرهم الذي يعود عليه الضمير ، إذ الدرهم

المتقدّم في الذكر على الضمير لا يعود عليه الضمير لفساد المعنى ، ألا ترى

أنّه إذا كان عندك درهم فمعلومٌ أنّ نصفه عندك ، فإنّما إنّما تريدُ نصفَ

درهمٍ آخر . ومن ذلك قول النابغة :

قالت : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنَصْفُهُ فَقَدْ [٣٧] (٢)

أي : ونصف حمامٍ آخر مثل الحمام المتقدّم الذكر ، وقول الآخر :

٣٩٢ - أَرَى كُلَّ قَوْمٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ نَهْوَسَارِي (٣)

فالضمير يفسره لفظ فحلٍ ، وإن لم يتقدّم له في الكلام ذكر ، لكن دلّ عليه فحلّ

المتقدّم الذّكر ، وليس الضميرُ عائداً على الفحل الذي تقدّم ذكره ، لأنّ المعنى

ليس على ذلك ، ألا ترى أنّ المعنى : ونحن خلعنا قيدَ فحلينا . وقول الآخر :

٣٩٤ - كَأَنَّ شِيَابَ رَاكِبِهِ بَرِيحٍ خَرِيْقٍ وَهِيَ سَاكِنَةُ الْهَبُوبِ (٤)

فالضمير لا يعودُ من جهة المعنى على الرّيح المتقدّم الذّكر ، ألا ترى أنّ الرّيح

الخريق لا توصف بأنّها ساكنةُ الهبوب ، فإنّما أرادَ بالريحِ الخريقِ الفرسَ

(١) سبق ٩٩ .

(٢) سبق ص ٤٩٧ .

(٣) البيتُ لِأَخْطَبِ بْنِ شِهَابِ (جاهلي قديم) من مفضليته ،
المفضليات : ٢٠٨ وشرح الفصل ٥٨/٢ وشرح الجمل لابن عصفور

٦٢٢/١ ١٣/٢٠

(٤) البيت في البحر المحيط ٢/٣٢٤ .

تشبيهاً له بها ، وهي عادةً على الريح الحقيقية ، كأنه قال : والريـحُ
الحقيقية ساكنة الهبوب [فهذان النوعان يشبهان الضمير الذي يفسره ما يفهم
من سياق الكلام ، ومن جهة أنه لم يتقدم الضمير ما يعود (١) عليه ، كما أن
الضمير الذي يفسره ما يفهم من سياق الكلام كذلك ، ويشبهان الضمير الذي
تقدمه ما يفسره من جهة أنه وإن لم يتقدم ما يعود عليه الضمير ، فقد تقدم
لفظ " ذال " عليه ، فتقدم تفسير المفسر بمنزلة تقدم المفسر نفسه .

وقوله : " ومضمر يفسره ما بعده لفظاً ومعنى . . . إلى آخر الفصل "

هذا النوع محصور في أماكن لا يتعداها فمنه : - ضمير الشأن ، قال الله
تعالى * إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا * (٢) أَي أَنَّ الشَّانَ هَذَا ، وضمير
القصة ، قال الله تعالى * فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ * (٣) أَي : إِنَّ
القصة هذه [وزعم الكوفيون أَنَّ العرب تجعل الضمير للقصة إذا كان المخبر
عنه من الجملة المفسرة مؤنثاً ، وتجعله للشأن إذا كان المخبر عنه من الجملة
المفسرة مذكراً ، وكانت قصداً بذلك المناسبة - ، والبصريون لا يلتفتون
إلى تذكير المخبر عنه من الجملة المفسرة ولا إلى تأنيثه ، فإن لاحظت
معنى الشأن ذكرت الضمير ، وإن لاحظت معنى القصة أنته فيجوز عندهم
" إِنَّهَا زَيْدٌ قَائِمٌ " و " إِنَّهُ هُنْدٌ قَائِمَةٌ " .

وبدل على صحة ما ذهب إليه أهل البصرة قراءة مَن قَرَأَ * أَوْ لَمْ
تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ * (٤) برفع آية وتكن بالتاء ،
ففي تكن ضمير القصة ، والمخبر عنه : أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وهو
مذكور وآية خبره " أَنْ يَعْلَمَهُ " مقدم عليه ، لأنه نكرة و " أَنْ يَعْلَمَهُ "
منزلة منزلة المعرفة .

ومنه المضمرة في نَعَمْ وَيَيْسَ نَحْوُ : نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ " و " بئس رجلاً
عمرو " ، ألا ترى أَنَّ فاعلهما لا يكون ضميراً إلا بشرط أَنْ يكون بعده اسم نكرة
يفسره .

- (١) يعنى الضمير .
(٢) الآية ٧٤ من سورة طه .
(٣) الآية ٤٦ من سورة الحج .
(٤) الآية ١٩٢ من سورة الشعراء وهي قراءة ابن عامر كما في السبعة : ٤٧٣
وانظر التبيان للعكبرى ١٠٠١ والمغنى ٥٩١ .

ومنه الضمير الذي تدخل عليه رَبِّ ، لِأَنَّه لا يكون عائداً على ما قبله
أبداً ، بل يكون بعده اسم نكرة مفسر له نحو قوله "رَبِّه رجلاً".

وفي بابِ الإعمالِ ، وذلك إذا أعملت الثاني وطلب العاملُ الأوَّلُ
ضميراً لا يمكنُ حذفه // ولا تأخيره ، وذلك نحو قولك "ضربني وضربتُ
زيداً" إذا نصبتَ زيداً على إعمالٍ : ضربتُ ، ألا ترى أنَّ ضربني لا بدَّ له
من ضميرٍ فاعلٍ ، إذ لا يجوزُ حذفُ الفاعلِ عندنا خلافاً للكسائي (٢) ، ولا
يجوزُ تأخيرُ ضميرِ الفاعلِ حتى يكون قبله ما يفسره ، لا يجوزُ أن تقولَ "ضربني
وضربتُ زيداً هو" فيكون "هو" فاعلاً وقد أخرته ليكون بعد مفسره
وهو "زيدٌ" ، لأنَّ ضميرَ الفاعلِ كالجزءِ من الفعلِ ، بدليل تسكين آخر
الفعلِ في نحو "ضربتُ" ، ووقوع علامة إعراب الفعل بعده ، في نحو
"يفعلان" ، وقد تقدم تبييّن ذلك (٣) ، فلما لم يجزِ الحذفُ ولا التأخيرُ ،
دعت الضرورة إلى الإضمارِ قبلَ الذكرِ] فهذه الأماكن هي التي يفسرُ الضميرُ
ما بعده لفظاً ومرتباً باتفاقٍ .

واختلفَ في بابِ البَدَلِ ، فذهب أبو الحسن الأَخْفَشُ (٤) إلى أنَّه
تجوزُ عودةُ الضميرِ على ما يُبدلُ منه ، فأجازَ أن تقولَ "مررتُ به زيدٌ ، وضربتُ
زيداً" ومن النحويين من لم يجزِ ذلك ، والصحيحُ جوازُ ذلك بدليل قوله :

٣٩٥ - قد أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلَ تَلُّهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا (٥)
فالضمير المنصوب بالفعل الذي هو تلوم ، عائداً على ما أُبدل منه وهو البائس ،
كأنه قال : فلا تلم البائس أن ينام ومن ذلك قول الفرزدق :

وقد مات خيرا هم قلم يهلكاهم عشيّة بانا ، رهط كعبٍ وحاتم (٦)

(١) من أمثلة الكتاب ٠٧٣/١

(٢) المفتى ٦٣٥ ط أ

(٣) تقدم ص ٣١٠٧ ، وعبرها

(٤) المفتى ٠٦٣٩

(٥) البيتان في الكتاب ٧٥/٢ والافصح : ٢٤٨ وشرح الجمل لابن عصفور

١٢/٢ والمفتى ٦٣٩ والهمع ٦٦/١ ١١٧/٢٠ ١٢٧٠

(٦) سبق ١٣٢ ، ٠٥٣٣٠

فالضميرُ المخفوضُ عائدٌ على ما أُبدِلَ منه ، وهو : رهطُ كعبٍ وحاتم ،
 كأنَّهُ قال : وقد مات خيراً رهطُ كعبٍ وحاتم ، فلم يهلكاهم . ويظهر من
 كلامِ أبي موسى أنَّه لا يجيزُ ذلك من حيث إنَّهُ لَمَّا عدَّ المواضع التي يعود فيها
 الضميرُ على ما بعده لفظاً ومرتبة لم يعدَّ فيها البدل .

وقول أبي موسى " وفي باب عطْفِ الفعلِ على الفعل " فيه تعقيبٌ ،
 إذ قد يكون ذلك من غير أن يكون أحدُ الفعلين معطوفاً على الآخر ، نحو :
 إنَّ يَعمُ أضرِبُ زيداً ، على إعمالِ : أضرِبُ ، ففي يَعمُ ضميرٌ فاعلٌ مستترٌ
 عائدٌ على زيدٍ ، كأنَّكَ قلتَ : إنَّ يَعمُ زيدٌ أضرِبُ زيداً . وكذلك قد لا يكون
 العاملانِ فعلين ، بل اسماً جارياً من مجرى الفعلِ نحو قولك : أقائمٌ وضاحكٌ
 زيدٌ ، ترفعُ زيداً بضاحكٍ وتضمرفي قائمٍ فاعلاً يعود على زيدٍ ، كأنَّكَ قلتَ :
 أقائمٌ هو وضاحكٌ زيدٌ . وقد يكون العاملانِ فعلاً واسماً جارياً مجراه نحو قولك :
 يجيُّ ضاحكاً زيدٌ ، إنَّ قدَّرتَ زيداً فاعلاً بضاحكٍ على إعمالِ الثاني وفي
 يجيُّ ضميرٌ يعودُ عليه .

وكذلك فيما يطلبه الأولُ فاعلاً أو مفعولاً لم يسم فاعله ، فيه أيضاً
 تعقب ، من جهة أنَّه قد يجوز ذلك في الإعمالِ وإن لم يطلبه الأولُ فاعلاً
 ولا مفعولاً لم يسم فاعله ، نحو قولك : كأنَّكَ وكنتَ زيداً ففي كان ضميرٌ
 مرفوعٌ يعود على زيدٍ هو اسم كان وليس بفاعلٍ ولا مفعولٍ لم يسم فاعله ،
 كأنَّكَ قلتَ : كأنَّكَ زيدٌ وكنتَ زيداً - وإن كان مثلُ هذا قد يدخل تحت
 قوله : فاعلاً بـمـجـازٍ ، لأنَّه وإن لم يكن فاعلاً ، فهو مشبهٌ بالفاعل - فإنه
 يشدُّ عنه ، مثلُ قول الشاعر :

٣٩٦ - لعمراً بيها لا تقولَ طعمينتي ألا فرعنى مالكُ بن أبي كعبٍ (٢)

والله كذا في المصوِّم : والأولى الأقيم

(٢) البيت لمالك بن أبي كعب .

وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٢١٢ والأغاني ١٦/٢٣٤ ، ٢٣٨ .

، أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَعْمَلَ تَقُولَ فِي ظَمِينَتِي ، وَأَضْمَرًا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأَبُّ لِمَا لَمْ
يُمْكِنُ حَذْفُهُ ، لِتَعَرَّفِ الْمَضَافُ بِهِ ، وَلَا تَأْخِيرُهُ بَعْدَ ظَمِينَتِي ، لِأَنَّ [نَه] ^(١)
ضَمِيرُ خَفْضٍ فَلَا يَكُونُ أَبَدًا إِلَّا مُتَّصِلًا بِعَامِلِهِ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : لِعَمْرَ أَبِي ظَمِينَتِي
لَا تَقُولَ ظَمِينَتِي .

فَإِنْ قُلْتَ : فَلَعَلَّ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ مَا عَادَ فِيهِ الضَّمِيرُ عَلَى مَا بَعْدَهُ ،
لَأَنَّ تَهَّ مَبْدَلٌ مِنْهُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لِعَمْرَ أَبِي ظَمِينَتِي لَا تَقُولَ : أَلَا فَرَعَنَسِي
مَالِكِ بْنِ أَبِي كَعْبٍ ، فَلَا تَكُونُ الظَّمِينَةُ عَلَى هَذَا فَاعِلٌ تَقُولُ .

فَالْجَوَابُ : بِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدِي لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّ تَهَّ يَوْمَ دَيٍّ إِلَى الْقَصَلِ
بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمَبْدَلِ مِنْهُ بِجُمْلَةٍ أُجْنَبِيَّةٍ وَهِيَ لَا تَقُولُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَيْسَتْ
مُسَدَّرَةً : أَعْنِي مَبِينَةٌ أَوْ مَوْءَكْدَةٌ وَإِنَّمَا هِيَ جَوَابُ الْقَسَمِ .

وَقَوْلُهُ " وَتَفْسِيرُهُ إِمَّا جُمْلَةٌ وَإِمَّا مُفْرَدٌ بِإِزَاءِ الْجُمْلَةِ " .

يَعْنِي بِالذِّي [تَفْسِيرُهُ الْجُمْلَةُ] ^(٢) ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ ، وَيَعْنِي
بِالذِّي يَفْسِرُهُ الْمَفْرَدُ الَّذِي هُوَ بِإِزَاءِ الْجُمْلَةِ : ضَمِيرُ رَبِّ ، وَالضَّمِيرُ فِي نَعْمٍ
وَبِئْسَ ، وَالضَّمِيرُ فِي بَابِ الْإِعْمَالِ .

وَقَوْلُهُ : [و] يَلْزِمُهُ النَّصْبُ ^(٣) .

يَعْنِي مَفْسَرُ ضَمِيرِ رَبِّ ، وَالضَّمِيرُ فِي نَعْمٍ وَبِئْسَ .

وَقَوْلُهُ " وَيِثْنَى وَيَجْمَعُ ، أَوْ لَا يِثْنَى وَلَا يَجْمَعُ " .

الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ مَخِيرٌ بَيْنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَبَيْنَ أَنْ
لَا يِثْنَى وَلَا يَجْمَعُ ، بَلْ يَكُونُ الضَّمِيرُ مُفْرَدًا عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ

(١) تَكْمَلَةُ يَتَمُّ بِهَا الْكَلَامُ .

(٢) هَذِهِ الْعِبَارَةُ غَامِضَةٌ فِي الْمَصُورَةِ .

(٣) تَكْمَلَةُ مِنَ الْجَزُولِيَّةِ .

بل الضمير في باب رَبِّ لا يكون إلا مفرداً مذكراً على كل حال عند البصريين،
ولا يحفظون من كلام العرب غير ذلك، فتقول: ربّه رجلاً، وربّه رجلين وربّه
امراتين، وربّه رجلاً، وربّه نساءً، وكأنهم استغنوا بتأنيث التفسير
وتثنيته وجمعه من ذلك. وحكى الكوفيون (١): استعمال الضمير على
حسب المفسر فتقول: ربّه رجلاً، وربّها امرأةً وربّها رجلين وامراتين،
وربّه رجلاً وربّه نساءً.

١٤٣ وأما نعم فإن الضمير لا يكون إلا مفرداً مذكراً // على كل حال نحو
قولك: نعم رجلاً زيد، ونعم امرأةً هند، ونعم رجلين الزيدان، ونعم
امراتين الهندان، ونعم رجلاً الزيدون، ونعم نساءً الهندات، لا خلاف
في ذلك بين البصريين والكوفيين.

وحكى أبو الحسن الأَخْفَش: أنه سَمِعَ من ناصٍ فصحاءٍ من بني أُسْدٍ
بيهدان: نَعِمَا رجلين الزيدان، ونَعِمُوا رجلاً الزيدون ونَعِمْتُمْ رجلاً ونَعِمْنَ
نساءً الهندات. وكذلك يفعلون في بئس، قال: ومِنَّ سمعت ذلك مِنْهُ
أبو محمد وأبو خالد، إلا أَنَّهُم قد فهموا التلقين فلا آمن أَن يكونوا قد
لَقَّنُوا. وإذا ثَبِتَ ذلك فيحتمل أَن تكون هذه نعم وبئس رُدَّتَا إلى أَصْلِ
بنائهما في حال (٢) التثنية والجمع، ويحتمل أَن تكونا أَخْرِيَيْنِ.

وقوله: "وَأَمَّا مَقْرَدٌ يَجْرِي بِوَجْهِهِ إِعْرَابٌ وَيُثْنَى وَيُجْمَعُ".

يعني بذلك الضمير الذي يفسره ما بعده في باب الاعمال، وكذلك أيضا
يكون حكم الضمير العائد على ما بعده في باب البدل، عند من يرى ذلك.

(١) المغني: ٦٣٨، والمعتمد النحوي ٢٥٩/٣، والتصريح ٤/٢، والبيان

على الأشموني ٦٠/٢، ٢٠٨.

(٢) أصل بناء نَعِمَ: نَعِمَ ثم تتبع الكسرة الكسرة فتقول: نَعِمَ ثم تطرح

الكسرة الثانية فتقول: نَعِمَ، ذلك أن تطرح الكسرة من الثاني وتبقى

الأول مفتوحاً. نَعِمَ، انظر اللسان (نعم).

وقوله : * والمضمر بالنسبة إلى الإعراب ثلاثة أقسام : مرفوع الموضع ومنصوبه
ومخفوضه* .

فإن قال قائل : كيف قسم المضمر بالنسبة إلى الإعراب ، والمضمر جني لا يدخله
إعراب أصلاً ؟

فالجواب : أنه يريد بقوله : بالنظر إلى الإعراب ؛ الإعراب الذي للموضع
الذي يقع فيه المضمر ، لا الإعراب الذي للمضمر ؛ فإنَّ المضمراً لا إعراب له . ومما
يبين أن ذلك أراد قوله بعد : مرفوع الموضع ومنصوبه ومجروره (١) ، فاستند الرفع
والنصب والجر إلى المواضع ، ولم يقل : مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً .

وقوله : * فمرفوعه : متصل ومنفصل* .

المنفصل : هو الذي لم يعمل فيه عامل لفظي ، أو عمل فيه ، إلا أنه
لم يجعل كالجزء من عامله .

والم متصل : الذي لا بد له من عامل لفظي ، ويتنزل من عامله منزلة جزء
منه . مثال : المنفصل من المرفوع : الضمير الذي يقع مبتدأ نحو : هو ، وأنا
وأنت ؛ لأنه لم يتصل بعامل لفظي .

وكذلك الضمير الواقع خبراً نحو قولك : القائم أنت ؛ لأنَّ خبر المبتدأ
إن كان مرفوعاً بالتعريف والإسناد فهو كالمبتدأ ، وإن كان العامل فيه المبتدأ
فإنه لم يتنزل من المبتدأ منزلة جزء منه ، ولذلك يجوز الفصل بينهما ، فتقول : القائم
اليوم أنت ، وما القائم إلا أنت .

وكذلك الضمير الذي فصل بينه وبين الفعل العامل فيه بإلا نحو قولك : ما
قائم إلا أنا ، أو بحرف العطف نحو : قام زيد ثم أنا ؛ ألا ترى أنه لم يجعل
بمنزلة جزء من الفعل ، بدليل الفصل .

وكذلك الضمير الذي هو في معنى المقرون بإلا نحو قولك : إننا يقوم أنا .

(١) الذي نقله عن الجزولية : ومخفوضه .

وضمير المرفوع الذي فصل فيه حرف نحو قولك : ما أنت قائماً .

والضمير المرفوع بصفة جارية على غير من هي له ، وذلك نحو قولك : زيد
هنا قائم هو إليها ؛ ألا ترى أن الضمير في جميع ذلك لم يجعل بمنزلة جزء
مما عمل فيه ، بدليل أنه يجوز الفصل بينه وبين عامله فتقول : إنما يقوم اليوم
أنا ، وما في الدار أنت وزيد هنا قائم يوم الجمعة هو إليها .

ومثال المتصل من المرفوع : " هو " الستتر في عامله ، و " هي " المستترة
في عاملها ، والألف في فعلاً " و " فعلتاً " ، و " الواو " في فعلوا ، والنون
في فعلن ، و التاء في فعلت وفعلت وفعلت ، وكذلك ما بعد الفعل
في فعلتما وفعلتم وفعلنا ؛ ألا ترى أن جميع ذلك لا يجوز الفصل بينه وبين
عامله بشيء .

وقوله : " وكذلك منصوبه " .

يعنى أنه ينقسم أيضا إلى متصل ومنفصل : فالمتصل : هو الذي جعل
من العامل فيه بمنزلة جزء من أجزائه . والمنفصل : بخلاف ذلك .

فمثال منفصل المنصوب : ضمير المفعول المقدم على عامله نحو قولك :
إياك ضربت ، وإياه ضربت ، وإياي أكرم عمرو ؛ ألا ترى أنه لو جعل الضمير
بمنزلة جزء من العامل في شيء من ذلك لما تقدم على العامل ، وأيضا فإنه
يجوز في جميع ذلك أن تفصل بينه وبين العامل فتقول : إياك اليوم ضرب عمرو
وإياه أمس ضربت زيد ، وإياي الآن أكرم عمرو .

وكذلك أيضا الضمير المنصوب المفصول بينه وبين عامله بشيء نحو قولك :
ما ضربت إلا إياك ، وما ضربت إلا إياه ، وما أكرم عمرو إلا إياي ؛ ألا ترى أن
الضمير في جميع ذلك لو جعل كجزء من العامل لم يفصل بينهما بشيء .

ومثال متصل المنصوب : ما اتصل بالعامل في نحو : إنك قائم ، وإنسي
منطلق ، وزيد إنّه ضاحك ، وضربك زيد وأكرمني عمرو ، وزيد ضربه خالد ، والزيدان
رأتهما قائمان ، وإنكما ضاحكان وإنا منطلقان ، والزيدون إنهم قائمون ، وإنكم

منطلقون ، وإِنَّا ضاحكون ، وما أشبه ذلك ، ألا ترى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ عَامِلِهِ بِشَيْءٍ نَفِيٍّ جَمِيعٍ مَا ذَكَرَ .

وقوله : " ومجروره مُتَّصِلٌ فَقَطَّ " .

مثاله : زَيْدٌ مَرَّتُ بِهِ ، وَمَرَرْتُ بِكَ وَمَرَّيْتُ زَيْدًا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُتَّصِلًا
فَقَطَّ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ عَلَى عَامِلِهِ ، وَلَا الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَامِلِهِ
بِشَيْءٍ .

وما ذكره من أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ مُتَّصِلٌ فَقَطَّ لَيْسَ بِصَحِيحٍ بَلْ مُنْفَصِلٌ إِذَا كَانَ
تَأْكِيدًا ، وَتَكُونُ صُورَةُ ضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ الْمَرْفُوعِ نَحْوَ قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ " .

١٤٤

وقوله : " والمرفوعُ الموضعُ المنفصلُ يكونُ مبتدأً وخبرَ مبتدأٍ " //

مثال ذلك : أَنْتَ قَائِمٌ ، وَالْقَائِمُ أَنْتَ .

وقوله : " واسم ما وخبر إن " .

مثاله : مَا أَنْتَ قَائِمًا ، وَإِنَّ الْقَائِمَ أَنْتَ " .

وقوله : " وفاطمةٌ ومنعولاً لم يسم فاطمة بشرط الاقتران بإلا " .

مثال ذلك : مَا قَامَ إِلَّا أَنَا ، وَمَا حُضِرَ إِلَّا أَنْتَ .

وقوله : " أو إسنادُ الصفة الجارية على غير من هي له إليه " .

مثال ذلك : زَيْدٌ ضَارِبُهُ أَنْتَ ، وَزَيْدٌ مُحِبُّكَ أَنْتَ إِلَيْهِ .

وقوله : " أو إسنادُ مصدرٍ مضافٍ إلى المفعول [به] (١) إليه .

مثال ذلك : عَجِبْتُ مِنْ حَرْبِ زَيْدٍ أَنْتَ ، [وَمِنْ إِعْطَاكَ زَيْدٍ أَنْتَ] (٢) : أَي

مِنْ أَنْ حَضَرْتُ زَيْدًا ، وَمِنْ أَنْ أَعْطَيْتَ زَيْدًا .

(١) تكلمة من الجزوليةة .

(٢) تكلمة يتم بها الكلام .

وقوله : " ويجرى (١) توكيداً ."

مثال ذلك : " قمت أنت ."

وقوله : " وقع فاصلة ."

مثال ذلك : ظننت زيداً هو القائم .

وينقسه من شروط المنفصل أن يكون تابعاً لمرفوع نحو قولك : قام زيد ثم أنت
وقمت أنت - على البديل - ، وأن يكون في معنى المقرون بدلاً نحو قوله :

..... وإِنَّمَا يُدِافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي (٢)

أى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلى .

وأخطأ أيضاً في إيراده الضمير الواقع فصلاً في المرفوع الموضع المنفصل ؛
لأنَّ الضمير الواقع فصلاً لا موضع له من الإعراب عند الخليل (٣) ، وهو الصحيح ؛
بدليل أنَّ العرب تقول : ظننت زيداً هو القائم ، ألا ترى أنَّ " هو " لا يتصور
أنَّ يكون مبتدأً ؛ لانتصاب ما بعده ، ولا بدلاً ؛ لأنَّ الضمير إذا أُبدل من اسم
كانت صيغته على حسب الموضع ؛ فإنَّ كان الموضع موضع رفع كانت صيغته صيغة
المرفوع ، وإنَّ كان موضع نصب كانت صيغته صيغة المنصوب . فلو كان الضمير
بدلاً من زيد لوجب أن يقال : ظننت زيداً إياه القائم . ولا يتصور أن يكون
تأكيداً وإن كان الضمير الذي يؤكد به صيغته صيغة الضمير المنفصل المرفوع على

(١) في الجزئية : " ويجى " .

(٢) البيت للفرزدق وتماه : * أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الدَّارِ * ، ورواية الديوان ١٥٣/٢

* أَنَا الضَّامِنُ الرَّاعِي عَلَيْهِمْ ، وَإِنَّمَا *

والمبيت من قصيدة أوليا :

ألا استهزأت مني هنيذة أن رأيت أسيراً يداني خطوة حلق الحجل

وهو في المحتسب ١٩٥/٢ ، وابن يعين ٩٥/٢ ، ٥٦/٨ ، وشرح الجمل

لابن صفور ١٧/٢ ، وشرح أبيات المفتى ٢٤٨/٥ ، والمقاصد النحوية

٢٧٧/١ والتصريح ١٠٦/١ ، وغيرها .

(٣) وكذلك سيبويه . انظر الكتاب ٣٩١/١ ، ٣٩٧ ، وخالف

الكوفيون في ذلك . انظر الإناصاف ٧٠٦ ، السألة (١٠٠) .

كُلِّ حَالٍ فيقولون : قَمَتَ أَنْتَ ، وَضَرَبْتَكَ أَنْتَ ، وَمَرَرْتَ بِكَ أَنْتَ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تُؤَكِّدُ الظَّاهِرَ بِالنُّضْرِ أَصْلًا ، لَا يَقُولُونَ : ضَرَبْتَ زَيْدًا هُوَ ، وَلَا مَرَرْتَ بِزَيْدٍ هُوَ وَلَا يَقُولُونَ : قَامَ زَيْدٌ هُوَ ، عَلَى التَّأَكُّيدِ ، بَسَلِ عَلَى الْبَدَلِ ، فَثَبَتَ أَنَّ "هُوَ" مِنْ قَوْلِهِمْ : "ظَنَنْتَ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ" لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَلَايِي شَيْءٍ إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ تَأَكِيدًا كَانَتْ صُورَتُهُ صُورَةَ ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ (١) عَلَى كُلِّ حَالٍ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الضَّمِيرَ مَبْنِيًّا ، فَكَانَ حَقُّهُ إِلَّا تَتَغَيَّرُ صَيْغَتُهُ بِالنَّظَرِ إِلَى الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالخَفْضِ ، بَسَلِ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَبْقَى عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ كَسَائِرِ الْجَنَائِثِ ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ فَيَّرَتْ صَيْغَتَهُ لِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَ ضَمِيرُ الْغَيْبَةِ مِنْهُ بَدَلًا مِنَ الظَّاهِرِ وَعَوَاضًا مِنْ تَكَرُّرِهِ ، وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ الظَّاهِرُ الَّذِي قَامَ ضَمِيرُ الْغَيْبَةِ مَقَامَهُ يُعْهَمُ مِنْ إِعْرَابِهِ مَوْضِعُهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ فَأَعْطِيَ الضَّمِيرُ حُكْمَ مَا قَامَ مَقَامَهُ مِنَ الْإِشْعَارِ بِمَوْضِعِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَتَعَدَّرَ دُخُولُ الْإِعْرَابِ فِيهِ ، لِأَنَّهُ جَنِيٌّ ، فَجُعِلَ فِي مَقَابِلَةِ ذَلِكَ تَغْيِيرُ الصِّيغَةِ ثُمَّ حَمِلَ ضَمِيرُ الْمَخَاطَبِ وَالْمَتَكَلِّمِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ غَيْرُهُ مِنَ الْجَنَائِثِ ، أَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ بَدَلًا مِنْ مَعْرَبٍ وَعَوَاضًا مِنْ تَكَرُّرِهِ . فَإِذَا وَكَّدْتَ بِالضَّمِيرِ نَقَلْتَ : قَمَتَ أَنْتَ وَضَرَبْتَكَ أَنْتَ ، وَمَرَرْتَ بِكَ أَنْتَ ، كَانَتْ صِيغَةُ الضَّمِيرِ الْمُؤَكَّدِ مَشْعَرَةً بِالنَّصْبِ وَالخَفْضِ وَالرَّفْعِ ، فَعَادَ الضَّمِيرُ الْمُؤَكَّدُ بِهِ إِلَى قِيَاسِ نِظَائِرِهِ مِنَ الْجَنَائِثِ فَلَمْ تَخْتَلَفْ صِيغَتُهُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْإِعْرَابِ اسْتِغْنَاءً بِاخْتِلَافِ صِيغَةِ الْمُؤَكَّدِ عَنْ ذَلِكَ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَلَايِي شَيْءٍ لَمْ يَكُنِ الضَّمِيرُ الْبَدَلُ مِمَّا قَبْلَهُ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ؛ لِأَنَّ الْبَدَلُ مِنْهُ يُعْنِي عَنْ تَغْيِيرِ صَيْغَتِهِ ، كَمَا أَعْنَى الْمُؤَكَّدُ عَنْ ذَلِكَ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الْبَدَلَ عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، فَكَمَا لَا تَكُونُ صِيغَتُهُ الضَّمِيرِ إِذَا وَلِيَ الْعَامِلَ إِلَّا عَلَى حَسَبِ الْمَوْضِعِ مِنَ الْإِعْرَابِ ، فَكَذَلِكَ لَا تَكُونُ صَيْغَتُهُ إِذَا كَانَ بَدَلًا إِلَّا كَذَلِكَ .

(١) فِي الْمَصْرُورَةِ : الْمَتَّصِلُ ، تَحْرِيفٌ .

وقوله : والمرفوع الموضع [المتصل] (١) يتصل بالفعل الماضي والمضارع
والصفة .

اتصاله بالفعل إما بأن يكون مستتراً فيه نحو قولك : زيد قام ، وعمرو يقوم ،
وبأن يذكر بعده ويجعل كالجزء منه نحو : قمت وقمنا وقاما وقاموا ، وأشياء ذلك .
واتصاله بالصفة إنما هو بأن يكون مستتراً فيها نحو قولك : زيد قائم ، ففي قائم
ضمير فاعل ، التقدير : قائم هو .

وكان ينبغي أن يعد فيما يتصل به ضمير الرفع المتصل : الظرف والمجرور
إذا وقعا وصفين ، أو صلتين ، أو خبرين لذي خبر ، أو حالين لذي حال ، أو
في موضع المفعول الثاني من باب ظننت أو الثالث من باب أعلمت أو موضع الفاعل
في باب الإفراء ، وأسماء الأفعال نحو : نزال ، والأسماء الموضوعة موضع الأفعال
نحو : إياك والأسد ، وسقياً لك ، فإن جميع ذلك يتحمل ضميراً مرفوعاً مستتراً
فيه ، كما أن الصفة كذلك إذا قلت : زيد قائم - لكن يمكن أن يكون الذي حمله
على ذلك كون العرب لم تجعل له في جميع ذلك أثراً في اللفظ في حال من
الأحوال بخلاف الصفة ، فإن العرب إذا حملتها ضمير التثنية أو ضمير الجمع
ثنتها وجمعتها تنبيهاً على أنها متحدة ضمير اثنين أو جماعة فتقول : مررت
برجلين قائمين ورجال قائمين ، وليس كذلك الظرف والمجرور ، ألا ترى أنك
تقول : مررت برجلين في الدار أو عندك ومررت برجال في الدار أو عندك ، كما
تقول : مررت برجل في الدار أو عندك ، وكذلك أسماء الأفعال والأسماء
الموضوعة موضع الفعل [وما يبين أن التثنية // والجمع علامة على ذلك أنك
تقول : مررت برجل قائم أبواه لا قاعدتين ، ومررت برجل (٢) قائم أباه
لا قاعدتين ، تثني قاعداً وتجمعه مع أنه جار على مفرد ، لتكون علامة التثنية
وعلامة الجمع دالتين على الضمير المستتر فيها .

وقوله : " ويرتفع فاعلاً أو مفعولاً لم يسم فاعله واسم كان "

(١) تكلمة من الجزولية .

(٢) في الصورة : رجال . والتصويب ما سيأتى .

مثال ذلك : قمتُ وضربتُ وكنْتُ قائماً ، وجعلهُ اسمَ كان قسماً خلافَ الفاعل هنا يوجبُ عليه أن يجعله قسماً برأسِهِ حيثُ حدَّ مواضع الانفصال ، لأنَّه كما ينفصلُ الفاعلُ إذا كان مقروناً بالآ فكذاك ينفصل الضمير الذي هو اسمُ لكان إذا كان مقروناً بالآ نحو قولك : ما كان القائمُ إلا أنا .

وقوله : " ولا علامة له في الصفة " .

يعنى علامة هي ضميرٌ ، وإلا فقد تكون له علامة تدلُّ على أنه مؤنث أو مثنى أو مجموع نحو : قائمة ، وقائمين [وقائمين] (١) . وكان ينبغي له أن يقول : ولا علامة له في الصفة بالنظر إلى الغيبة والتكلم والخطاب ، بل يكون بالنظر إلى ذلك على صورة واحدة ، وإنما له علامة بالنظر إلى التانيث والتثنية والجمع ، ألا ترى أنه إذا لحقت علامة تانيث دلَّ ذلك على أن الضمير الذي تحمله مؤنثٌ ، وكذلك تثنيته وجمعه يدلُّ أن الضمير الذي تحمله مثنى أو مجموع .

وقوله : " وكذلك إذا جرت على غير من هي له أبرز منها " .

يعنى أنه لا جليلٌ عدم العلامة اللاحقة له بالنظر إلى التكلم والغيبة والخطاب ، أبرز الضمير منها إذا جرت على غير من هي له ، إن دلَّ لولم يبرز لوقع اللبس ، ألا ترى أنك لو قلت : هندٌ ضاربها ، لم يدرك هل أردت ضاربها أنت أو ضاربها أنا ، وكذلك لو تثيت وقلت : هندٌ ضاربها ، أو جمعت فقلت : هندٌ ضاربها ، لم يدرك هل أردت : ضاربها أنتما أو نحن ، أو ضاربها أنتم أو نحن ، فلذلك دعت الضرورة إلى إبراز الضمير وتوحيد الصفة في جميع الأحوال ؛ لأنها لم تتحمل ضميراً ، فقلت : هذا ضاربها أنت ، أو أنا ، أو أنتما ، أو نحن ، ثم حمل ما ليس فيه لبس على ما فيه لبس فقبل : زيدٌ هندٌ ضاربها هو ، فأبرز الضمير ، وإن كنت لو لم تبرزه لم يقع لبس ، إذ لا يتصور أن يكون فاعل الصفة إن ذلك إلا ضميرٌ زيدٌ ؛ لئلا تخلو الجملة الواقعة خبراً عن زيدٍ من رابطٍ يربطها به ، ولم يجز استتاره في مثل هذا الموضع إلا أن يكون ضمير تثنية أو جماعة فإنَّ العرب لا تبرزه إن ذلك ؛ لأنَّ اسم الفاعل تجوز تثنيته وجمعه ، وفي ذلك دلالة

(١) تكملة يتم بها الكلام .

على الضمير ، بل تقول : مررت برجلٍ قائم أبواه لا قاعدَيْن ، ومررت برجلٍ قائم
أبواه لا قاعدَيْن ، ولم يحتج أن تقول لا قاعدَيْن هما ولا قاعدَيْن هم ، لأن التثنية
والجمع أفنت من ذلك . والكوفيون يجيزون ألا يبرز الضمير من الصفة إذا
أمن اللبس وإن لم تلحقها علامة تدل عليه ، فيقولون : زيدٌ هندٌ ضاربها
وقد تقدّم تبيينُ فسارِ مذهبهم . (١)

وقوله : * وله علامة في الماضي إلا مضمرة الواحد الغائب والواحدة
الغائبة * .

يعنى أن الفعل الماضي تلحقه علامة تدل على فاعله إذا كان مضمراً ،
بالنظر إلى التكلم والخطاب والتثنية والجمع والتأنيث ، وإنما يعرى من علامة
تدل عليه بالنظر إلى الغيبة في حال الإفراد ، تقول : ضربت ، وضربت ،
وضربتاً ، وضربتكم ، وبأهند ضربت عمراً ، والزيدان قاما ، والزيدون قاموا ،
فالفعل في جميع ذلك قد اتصلت به علامة مبينة للفاعل ، وتقول : زيدٌ قام ،
فلا تلحقه علامة تدل على أنه واحدٌ غائبٌ ، وهندٌ قامت ، فلا تلحقه أيضاً علامة
تدل على أن الفاعل ضميرٌ واحدٌ فائبةٌ ؛ لأن التأنيث لا تدل على أكثر من
التأنيث ، لكن لما كان الفعل تلحقه علامة تدل على فاعله المضمرة إذا كان مذكراً
في جميع الأحوال إلا في حال واحدة ، كان ترك العلامة في تلك الحال علامة .
وكذلك لما كان الفعل تلحقه علامة تدل على فاعله المضمرة إذا كان مؤنثاً في جميع
الأحوال إلا في حال واحدة ، كان ترك العلامة في تلك الحال أيضاً علامة . ولأجل
لحاق هذه العلامات للفعل لم تحتج إلى أن يبرز الضمير المستتر في الفعل ،
لأنه قد أمن اللبس فتقول : زيدٌ هندٌ ضربها ، ولا تحتاج إلى أن تقول : ضربها
هو إن لا ترفع بذلك لبساً . وكذلك أيضاً ، لو قلت : زيدٌ هندٌ ضربتها في داره
أو ضربها في داره ، وتقول هندٌ زيدٌ ضربته في داره ، ولا تحتاج إلى أن تقول :
ضربت هي في داره لأن اللبس .

وقوله : * وله علامة في المضارع إلا مضمرة التكلم مطلقاً [ومضمرة المخاطب
الواحد] (٢) ومضمرة الواحد الغائب ، والواحدة الغائبة * .

(١) تقدم في ص : ٤٣٠ ، ٤٣١

(٢) تكملة من الجزولية ، وسترد في الشرح بعد قليل .

يعنى أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ إِذَا كَانَ فَاعِلُهُ مُضَرًّا بَانَ ، وَلَمْ يَسْتَتِرْ إِلَّا ضَمِيرُ
الْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقًا وَمُضَرًّا كَالْمُخَاطَبِ الْوَاحِدِ وَمُضَرًّا الْوَاحِدِ الْغَائِبِ وَالوَاحِدَةَ الْغَائِبَةَ ،
وَذَلِكَ نَحْوُ : أَقَوْمٌ وَتَقَوْمٌ وَأَنْتَ تَقَوْمٌ وَزَيْدٌ يَقَوْمٌ وَهَذَا تَقَوْمٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَاعِلَ
فِي جَمِيعِ ذَلِكَ سَتَتَرٌ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَبْرُزْ ، لِأَنَّ اللَّبْسَ أَيْضًا قَدْ أُمِّنَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ
الهِمزة تَدُلُّ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ الْوَاحِدِ ، وَكَذَلِكَ النُّونُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّكْمَ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ
أَوْ وَاحِدٌ مُعْظَمٌ نَفْسِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ فِي بُرُوزِ الضَّمِيرِ فَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَوْ بَرَزَ فَقُلْتَ :
نَقَوْمٌ نَحْنُ // لَكَانَ بَرُوزُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّكْمَ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ وَاحِدٌ مُعْظَمٌ
نَفْسِهِ ، وَكَذَلِكَ التَّاءُ تَدُلُّ عَلَى الْخِطَابِ ، وَالْيَاءُ تَدُلُّ عَلَى الْعَيْبَةِ ، وَعَدَمُ لِحَاقِ
عِلْمَةٍ لِلتَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْمَخَاطَبَ أَوْ ذَلِكَ الْغَائِبَ وَاحِدٌ ، فَإِذَا
لَمْ يَخْلُ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مِنْ عِلْمَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ، وَإِنَّمَا
خَلَا فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي اسْتَتْنَاهَا أَبُو مُوسَى مِنْ عِلْمَةٍ هِيَ اسْمٌ ، فَكَانَ يَنْبَغِي لِأَبِي
مُوسَى أَنْ يَقُولَ : وَلَهُ عِلْمَةٌ فِي الْمُضَارِعِ هِيَ اسْمٌ إِلَّا كَذَا وَكَذَا ، وَلَمَّا كَانَ فَاعِلُ
الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا سَتَتَرًا كَانَ فِي الْفِعْلِ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، لَمْ يَحْتَجْ
إِلَى بَرُوزِ الضَّمِيرِ إِذَا جَرَى الْفِعْلُ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ ، فَلِذَلِكَ تَقُولُ : زَيْدٌ أَضْرَبُهُ ،
وَزَيْدٌ تَضْرِبُهُ ، وَزَيْدٌ هُنْدٌ تَضْرِبُهُ ، وَلَا تَحْتَاجُ أَنْ تَقُولَ : أَنَا ، وَلَا أَنْتَ ، وَلَا هِيَ (١) ؛
لِأَنَّ حُرُوفَ الْمُضَارِعَةِ تُغْنِي عَنْ ذَلِكَ .

وقوله : * وَالْمَنْصُوبُ الْمَوْضِعِ الْمُتَمَصِّلِ يَتَمَصَّلُ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَالْمَاضِي
وَالصِّفَةِ إِذَا كَانَ فِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ * .

شال ذلك : يضربك زيد ، وضربك عمرو وهذا الضاربك .

وقوله : * عَلَى خِلافٍ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَنْصُوبٌ هُوَ أَمْ مَجْرُورٌ * .

يعنى أَنَّ مِنَ النُّحُوبِ مِنَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي ذَلِكَ مَخْفُوضٌ . وَمِنْهُمْ مَنْ
ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَنْصُوبٌ . وَالَّذِي أَذْكَرُهُ أَنَّ مِنَ النُّحُوبِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ يَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا وَمَخْفُوضًا ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ .

(١) فِي الْمَصُورَةِ : هُوَ ، تَحْرِيفٌ .

ومنهم من ذهب إلى التفصيل فيقول : الصفة إن كانت شئاً أو مجموعة جمع سلامة بالواو والنون ، جاز في الضمير أن يكون في موضع نصب وأن يكون في موضع خفي نحو : الضاريك والضاريوك قياساً على الظاهر (١) ، ألا تسرى أنك لو قلت : الضاربا زيداً والضاريو زيداً لجاز في زيد النصب والخفض ، وإن كانت الصفة مفردة أو مجموعة بالألف والتاء أو جمع تكسير كان الضمير في موضع نصب ، لأنك لو أتيت بظاهر غير معرف بالألف واللام أو جار مجراه لم يجز فيه إلا النصب نحو قولك : هذا الضارب زيداً (٢) ، وهو لا الضراب زيداً وهن الضاريات زيداً ، فالضمير بمنزلة اسم غير معرف بالألف واللام ولا جار مجراه ، وهو مذهب سيبويه . وإنما أجاز الفراء الوجهين في جميع الأحوال ؛ لأنه يجيز النصب والخفض فسي مثل : الضارب زيد والضاريات زيد والضراب زيد .

والصحيح أن خفض في جميع ذلك لا يجوز ، ولا يحفظ منه شيء في كلامهم ، وإنما قاله بالقياس ، وسيقام الدليل على فساده مذهب في ذلك في موضعه ، ان شاء الله تعالى .

وأما من زعم أن الضمير في موضع خفي على ما يعطيه كلام أبي موسى فمذهبه كذهب الفراء في إجازة خفض والنصب في الظاهر ، وإن لم يكن فيه ألف ولا م فأجاز أن يكون الضمير في موضع خفي لذلك ، ولم يجز النصب وإن كان جائزاً في الظاهر ؛ لأن الضمير شديد الاتصال بما قبله ، فالتزموا فيه الوجه الذي لا يلحق فيه الصفة ما يفصل الضمير منها ، وهو الخفض ؛ لأن الخفض لا يتصور معه وجود تنوين ولا نون ، والنصب بخلاف ذلك ، وكان الذي حطه على ذلك أن العرب تقول : الضاريان زيداً والضاريون زيداً ، ولا يقولون : الضاريانك ولا الضاريونك ، ولا الضاريان إياك ، ولا الضاريون إياك ؛ فدل ذلك عنده على أنهم اعترضوا على ألا يكون الضمير منصوباً .

(١) في الكتاب ١/١٨٢ ، وإذا قلت : هم الضاريوك وهما الضاريك ، فالوجه الجر ؛ لأنك إذا كفت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر . إلا في قول من قال " الحافظو عورة العشيرة " وانظر أيضاً ٢/٢٠٢ .

(٢) الكتاب ١/١٨١ .

والصحيح عندي ما ذكرته لك من التفصيل ، ليكون الضمير على قياس الظاهر ،
ويحصل أيضا ما أرادوه من الاتصال ، بأن يلتزموا في مثل : الضاريك والضاريوك
أحد وجهي النصب في مثل : الضاريا زيدا والضاريو زيدا . وهو الوجه الذي
يقدر فيه حذف النون للطول . (١)

وقوله : " ويتصل بـ" وكان ... "

مثال ذلك : إِنَّكَ قَائِمٌ ، وَكَانَكَ زَيْدٌ ومنه قوله :

فَالَا يَكْنَهَا أَوْ تَكْنَهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتْهُ أُمُّهُ بَلْبَانِها (٢) [٤٩٤]

وهذه الأماكن التي زعم أن الضمير فيها متصل ، منها ما يلزم فيه الاتصال ، ومنها
ما يجوز فيه الاتصال والانفصال ، وقد بين ذلك فيما تقدم . (٣)

ونقصه من الأماكن التي يتصل فيها الضمير المنصوب الموضع : أسماء الأفعال

نحو قوله :

٤٩٨ - تَرَاكِبِها مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِبِها أَمَا تَرى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِبِها (٤)

فالضمير المتصل بتراك ضمير نصب ، لأن أسماء الأفعال لا تُضاف ، لا يقال :

تراك زيد .

وكذلك أيضا نقصه الظروف والمجرورات في باب الإغراء ، تقول : طيكسه ،

ود ونكه .

والصدر المقدر بيان والفعل : إذا كان مضافاً إلى ضمير الفاعل نحو قولك :

زيد عَجِبْتُ مِنْ ضَرِيكِ : أَي مِنْ ضَرِيكِ إِيَّاهُ ، أَوْ إِلَى ضَمِيرِ أَحَدِ مَفْعُولِيهِ أَوْ مَفْعُولِيهِ

(١) يراجع الكتاب ١/ ١٨٦ ، في تعليل حذف النون من قولك : الضاريا زيدا ،
والضاريو زيدا .

(٢) تقدم تخريجه في ص ٤٣٨

(٣) تقدم في ص ٤٣٨ ٤٣٩

(٤) البيتان لطفي بن يزيد الحارثي - شاعر فارس جاهلي - وهما في الكتاب

١/ ٢٤١ ، ٢/ ٢٧١ ، والمقتضب ٣/ ٣٦٩ ، والأمالى الشجرية ٢/ ١١١ ،

١٣٥ ، والإنصاف ٢/ ٥٣٧ ، والخزانة ٢/ ٣٥٤ ، ٤٠٩ ، والضمير في تراكبها

مفسر بالتمييز المجرور بمن بعده .

نحو قولك : الد رهم عجبت من إعطائك زيد (ومعرو) (١) أي من أن أعطاك زيد
ومعرو وعجبت من إعطائك قائماً بشرأي : من [أن] (١) أعطاك قائماً بشر.

وكذلك نقصه فعل الأمر للمخاطب بغير لام نحو : زيداً ضربه وأكرمني ونحو
ذلك ، فإنه ليس بماضي ولا مضارع^٢ .

وقوله : " وينتصب مفعولاً به ، ومطلقاً ، وفيه توسعاً ، واسم إن وخبر كان " .

مثال انتصابه مفعولاً به قولك : زيداً ضربت . ومثال انتصابه مطلقاً :
[قمت تريد : قمت] (٣) قياماً ، فأعدت الضمير على القيام المفهوم من قمت ، ومنه
قوله :

هذا سراقَةٌ للقرآن يدرسُهُ // والمرءُ عند الرُّشائِ إنَّ يلقَها زيبُ (٤) [٤٦] < ١٤٧

فألبها من " يدرسه " مفعولٌ مطلقٌ ، لأنها ضميرُ الصدرِ المفهومُ من
يدرسُ ، كأنه قال : يدرسُ الدرسَ ، ولا يمكنُ أن يكونَ الضميرُ عائداً على القرآنِ ؛
لأنَّ يدرسُ قد تعدى إلى القرآنِ باللامِ ، فلا يجوزُ أن يكونَ متعدياً إليه مضمراً ،
لأنَّ العايلَ لا يتعدى إلى الاسمِ الذي يطلبه ظاهراً^(٥) مضمراً في حينٍ واحدٍ ،
ولا يجوزُ أن يكونَ القرآنُ متعلقاً بفعلٍ مضمراً يفسرهُ يدرسهُ كأنه قال : يدرسُ القرآنَ
يدرسُهُ ، لأنَّ العربَ لا تُضمرُ العاملَ لدلالة ما بعده عليه في الاشتغالِ ومعموله
مجزورٌ ، ألا ترى أنهم يقولون : زيداً مررتُ به ولا يقولون : بزیدٍ مررتُ به (٦) ،
لأنَّ إضمارَ العاملِ وإيقاءَ حرفِ الجرِّ المتعلقِ به لا يجوزُ ، لأنَّ حرفَ الجرِّ
لما تعدى به الفعلُ تنزلُ منه منزلة همزة النقلِ ، فصار لذلك كأنه جزءٌ من الفعلِ
كما أنَّ همزةَ النقلِ جزءٌ من الفعلِ ، فكما أنه لا يجوزُ إضمارُ الفعلِ وإيقاءَ جزءٍ
منه كذلك لا يجوزُ إضمارُ الفعلِ وإيقاءَ حرفِ الجرِّ المتعلقِ به . فلما بطلَ أن يكونَ

(١) تكلمتان يتم بهما الكلام .

(٢) نقلت هذه العبارة بنصها في الهامش وعلق عليها الناسخ بقوله : كان هذا

في النظرية بخط المؤلف من غير تخريج له كما هو هنا ؟

(٣) في المصنوعة : قمت يزيد : قمت ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) سبق ص ٣٧٥ شاهد على مسألة أخرى . وانظره في الخزانة ١/٢٢٧ .

(٥) في المصنوعة : أو ، تحريف .

(٦) به : غامضة في المصنوعة .

" للقرآن * متعلقاً بفِعْلٍ مُضْمَرٍ ، لزم أن يكون معمولاً ليدرس على أنه مفعولٌ به ،
وَصَلَ الفِعْلُ إِلَيْهِ بِاللَّامِ الْمُقَوِّيةِ لِتَعَدِّي العَاسِلِ ، ولزم في الضمير أن يكون عائداً
على المَصْدَرِ المَفهُومِ مِنَ الفِعْلِ ، لما ذكرناه من أَنَّ الفِعْلَ لَا يَتَعَدَّى إِلَى نِسْوَةٍ
مِنَ المَعْمُولَاتِ ظَاهِرًا (١) ومضمرًا في حينٍ واحدٍ .

ومثال انتصابه مفعولاً فيه متوسعا قولك : يوم الجمعة صمت ، والأصل :
صمت فيه ، فتوسعت في اليوم ، وجعلت الصيام واقعا به وكأنه قد أمسك عنه كما
يُمسك عن الطعام والشراب على حد قولهم (٢) : نهارك صائمٌ وليلك قائمٌ ، فجعلوا
النهار صائما لوقوع الصيام فيه ، وجعلوا أيضا الليل قائما لوقوع القيام فيه ، ومن
ذلك قوله :

٢٩٩ - ويومٍ شهيدناه سُلَيْمًا وعامرًا قليلٍ سوى الطعنِ النَّهالِ نواقله (٣)

فجعل اليوم مشهوداً من حيث شهيد فيه سُلَيْمًا وعامرًا ، ولو لم يقصد هذا
المعنى المجازي لتعدى الفعل إلى الضمير بوساطة " في " ؛ لأنَّ الظرف منصوبٌ
على معنى " في " ، والأصلُ أن يُقال : صمتُ في يومِ الجمعة ، فإذا أُضمر عاد
إلى الأصل ؛ لأنَّ الإضمار يردُّ الأشياءَ إلى أصولها ، وقد تقدم تبين ذلك . (٤)

وقد يجوز أيضا ألا تساع في ظرف المكان إلا أنه أقلُّ منه في ظرف الزمان
فتقول : أما مك ضربه زيدا : تريد ضربت فيه زيدا فتجعل الأمام كأنه مضروبٌ
لما وقع الضرب فيه مجازا . والدليل على أنَّ العَرَبَ قد تتجاوز في المكان كما تتجاوز

(١) في الصورة : أو ، تحريف .

(٢) شرح ابن يعيش ٢ / ٤٦ .

(٣) البيت لرجل من بني عامر . وهو من شواهد الكتاب ١ / ١٧٨ ، والمقتضب

١٠٥ / ٣ ، والأمالى الشجرية ١ / ٦ ، وابن يعيش ٢ / ٤٦ ، والمقرب

١ / ٤٧ ، وشرح أبيات المعنى ٧ / ٨٥ .

وسليم وعامر : قبيلتان من قيس عيلان ، والنوافل : الغنائم ، والنهال :
المرتوية بالدم ، وأصل النهل أول الشرب .

في الزمان قوله :

٤٠٠ - لولا ابن عتبة عمرو والرجاء لسه ما كانت البصرة الحقاء لي بلدا (١)

فوصفها بالحقق مجازاً .

ومثال انتصابه اسم إن : " إنك قائم " .

ومثال انتصابه خبر كان قولك : كانك زيد .

ونقصه من وجوه نصب الضمير المتصل : أن يكون منصوباً على التشبيه بالفعل

به ، نحو قولك : مررت بالرجل الحسن الوجوه الجميله ، الهاء من الجميله في

موضع نصب على التشبيه بالفعل به . وحكى الكسائي من كلامهم : لا عهد

لي بالألم تقاً منه ولا أوضعه ، فالضمير في موضع نصب إذ لو كان مخفوضاً لجر أوضعه

ولا يدخل مثل ذلك تحت قوله : وفيه توسعاً ، لأن الوجه والقفا وأمثالهما لا

تستعمل مفعولاً فيها .

وقوله : " والمنفصل (٢) المنصب يشاركه في ذلك كـه ، إلا في اسم

إن " .

يعني أن المنفصل قد يقع مفعولاً به ومطلقاً وتوسعاً فيه ، وخبر كان ، فيشارك

المنفصل المتصل في جميع ذلك إلا اسم إن ، فإنه لا يجوز انفصاله بوجه .

وقوله : " ويزيد عليه أنه ينتصب مفعولاً معه ، وخبر " ما " ، ومستثنى في

حال السعة " .

مثال انتصاب المنفصل مفعولاً معه قولك : " زيد ما صنعت وإياه " .

ومثال انتصابه خبر " ما " قولك : ما زيد إياك .

ومثال انتصابه مستثنى في حال السعة قولك : قام القوم إلا إياك .

وإنما قال في حال السعة ، لأن الضمير المتصل قد ينتصب على أنه مستثنى

في الضرورة نحو قوله :

(١) لم أعرطي هذا البيت بهذه الرواية . ومثله قول الفرزدق وليس في ديوانه :

لولا أبو مالك المرجونائله ما كانت البصرة الرعنا لي وطنا

وهو في معجم البلدان (بصرة) ومعجم ما استعجم ٦٦٢ واللسان (رعن)

(٢) في المصرية : ومنفصل ، وأثبتناه في الجزرية

٤٠١- وما ظلينا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار (١)

وقوله : * والتمصل المنصوب الموضع إن كان ياء المتكلم ، تلزم معه نون الوقاية في الفعل الماضي * .

مثاله : ضربتني ، ولا يجوز ضربني ، وضربتني ، ولا يجوز : ضربتني إلا نسي ضرورة شعر نحو قوله :

٤٠٢- ترأه كالشغام يعمل مسكاً يسوء الفاليات إذا قليتني (٢)

يريد : فليتني ، فحذف النون ضرورة ، وكان الذي سهل ذلك في الضرورة كراهة اجتماع الأثال .

وإنما لزمت نون الوقاية في ذلك ؛ لأن ياء المتكلم تكسر ما قبلها ، فلولم تلحق النون لدخل الفعل الكسر الذي هو نظير الخفيف فكما أن الخفيف لا يدخل الفعل ، فكذلك نظيره ، فلاحقت النون لتقي الفعل من الكسر .

فإن قيل : فهلا قالوا : ضربتني ، يريد ضربتني ؛ لأن الضمير يقي الفعل من الكسر وكانوا يستغنون به عن نون الوقاية ؟ .

فالجواب : أن ضمير الفاعل بمنزلة جزء من الفعل ، وقد أقيم الدليل على ذلك ، فكما كرهوا دخول الكسر في الفعل ، فكذلك أيضاً كرهوا دخوله نسي

(١) البيت مجهول . وهو في الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، وابن يعيش ١٠١/٣ ، ١٠٣ ، والضرائر لابن عصفور ٢٦٢ وشرح الجمل له : ٤١٠/١ ، ٤٧٢ ، ١٨/٢ ، والخزانة ٤٠٥/٢ ، وغير ذلك كثير . وفي الخزانة أن رواية البصريين ؛ حاشاك .

(٢) البيت لعمر بن معد يكرب في ديوانه : ١٦٩ ، وهو من شواهد الكتاب ٥٢٠/٣ ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٢ ، وابن يعيش ٩١/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٠/١ ، والخزانة ٤٤٥/٢ ، وفيه : * قال الأعمى الشاهد في حذف النون في قوله فليتني كراهة لاجتماع النونين وحذفت نون الياء دون جماعة النسوة ، لأنها زائدة لتغير معنى انتهى . . ثم قال : وأخذ ابن مالك بظاهر كلام سيويه في التسهيل : أن المحذوف هنا نون النسوة وقال هو مذهب سيويه ووجهه في شرحه بأنهم حافظوا على بقاء نون الوقاية مطلقاً لما كان للفعل بها صوت ووقاية * .

الضمير ، لأنه بمنزلة حرفٍ من حروفه .

وأجاز الكوفيون (١) حذفها من فعل التعجب فقالوا : ما أحسنني وما أجملني ، ولعلمهم قالوا ذلك بالقياس // فإنه عندهم اسم ، فإن كان ما أجازوا من ذلك مسوفاً ، فوجه شبهه بالأسماء من حيث لم يتصرف . (٢)

وقوله : " والمضارع الذي ليس رفعه بالنون " .

مثال ذلك : يضربني زيد والهندات يضربنني . ولزم لحاقها المضارع الذي لم يرفع بالنون للعلّة التي تقدّم ذكرها في الفعل الماضي .

وقوله : " وتلحق معه في الفعل المضارع المرفوع بالنون ، فيجوز الفك والإدغام ولا تلزم " .

يعني أنك تقول : الزيدون يضربونني ، ويضربونني [ويضربونني] (٣) . فتفك وتدغم وتحذف ، قال الله تعالى = (أتحاجونني في الله) (٤) . وإنما جاز حذفها كراهة اجتماع الأمثال .

فإن قيل : فهلا حذفنا أيضاً في مثل : يضربنني كراهة اجتماع الأمثال ؟
فالجواب : أن النون في يضربن ضمير الفاعل ، فلا يجوز حذفها كما لا يجوز حذف الفاعل ، وليست كذلك النون في يضربون ؛ لأنها إعراب يذهبها الجازم والناصب ، وقد تحذف من غير جازم ولا ناصب في الشعر ، بإجراء لها مجرى الضمة في ذلك ، نحو قوله :

٤٠٦ - أبيت أسرى وتبييتي تدلّكسي
وجّهك بالعشبر والمسك الذكسي (٥)

(١) مذهبهم . في التصريح ١١٠/١ وفي شرح الكافية للرضي ٢٣/٢ ، قال السيرافي لمت أدري عن العرب حكوا هذا أم قاسوه على مذهبهم في لأفعل زيدا ؛ لأنه اسم عندهم في الأصل .

(٢) الإنصاف ١٢٦ المسألة ١٥ .

(٣) تكلّة يتم بها الكلام .

(٤) انظر التعليق على هذه الآية في ص ١٢٥

(٥) البيتان مجهولان وانظر الخصائص ٣٨٨/١ ، والضرائر لابن عصفور ١١٠

وشرح الجبل له ٥٩٤/٢ ، والبحر المحيط ٦٣/٦ ، والخزانة ٥٢٥/٣ .

فحذف النون، والأصل : تَيْبَتَيْنِ تَدُلُّكَيْنِ . فلما كان هذا حال نون الرفع
حذفوها لما اجتمعت مع نون الوقاية ، كراهة اجتماع نونين زائدتين في آخر
الفعل .

وقوله : " وتلحق معه في إِنْ وَأَخَوَاتِهَا ، ولا تلزم إلا في ليت ، فإنَّهَا
لا تطرح منها معه إلا في ضرورة شعري " .

إنما لحقت هذه النون " إِنْ وَأَخَوَاتِهَا " ، لأنها لما عبط عمل الفعل
أُجْرِيَتْ مُجْرَاهُ في لحاق نون الوقاية تكميلاً للشبه ، فقالوا : إِيْتَيْتِي ، وَأَنْتِي ، وَكَأَنْتِي
وَلَيْتِي ، وَلَعَلَّنِي ، وَلَكِنِّي ، وَإِنَّمَا جاز حذفها فيما عدا ليت لأمرين :-
أحدهما : أَنَّ لِحَاقِ نونِ الوقايةِ لَهَا أَضْعَفُ مِنْ لِحَاقِ الفِعْلِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا
لِحَقَّهَا بِالْحَمَلِ عَلَى الفِعْلِ .

والآخر : كراهية اجتماع الأمثال في إِيْتَيْتِي وَأَنْتِي وَلَكِنِّي ، والمقاربات
في مثل : لَعَلَّنِي ، لِأَنَّ اللامَ تَقَارِبُ النونَ في المَخْرَجِ (٢) ، ولذلك تَدْعَمُ فِيهَا ،
ولذلك كان حذف نون الوقاية في لَعَلَّنِي أَقْلُ مِنْ حَذْفِهَا فِي مِثْلِ : إِيْتَيْتِي وَأَنْتِي
وَكَأَنْتِي وَلَكِنِّي ؛ لِأَنَّ اجْتِمَاعَ الأمثالِ أَثْقَلُ مِنْ اجْتِمَاعِ المقارباتِ ، وَلَزِمَتْ فِي لَيْتِي ؛
لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ لِحَاقِهَا اجْتِمَاعَ أمثالٍ وَلَا اجْتِمَاعَ مقارباتٍ ، فلذلك لم يقلوا : لَيْتِي
فحذفوها ، إلا في ضرورة شعري نحو قوله :

٤٤٤ - كَنِيَّةَ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَيَذْهَبُ جِلُّ مَالِي (٣)

وقوله : " والمجرور كله متصل " ←
كبابل ؛ لأنه كان ينبغي له أن يستثنى من ذلك المجرور الواقع تأكيداً
فإنه لا يكون إلا منفصلاً .

(٢) في المصرفة: برأها ، والصواب ما أشبهه .
(٣) هما من مخرج واحد عند المحدثين من اللثة وطرف اللسان . انظر راسة
الصوت اللغوي ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، وساهج البحث في اللغة : ١٢٤

وتختلف اللام عن النون في الصفات فاللام جانبية والنون أنفية . وانظر اللغات ٤٥/٤٥
صه طبعه بولاده ، وقد سقط مخرج اللام منه طبعه هارويه ، ونسج منه هذا السقط خطأ في مخرجه النون .
(٣) البيت لزيد الخيل وهو في الكتاب ٣٧٠ / ٢ ، والرواية فيه : وَأَفْقَدُ جِلُّ مَالِي
والمقتضب ٣٨٥ / ١ ، والمقرب ١ / ١٠٨ ، والضرائر لابن عصفور : ١١٣ ، وشرح
الجميل له : ٤٣٥ / ١ ، ٤٧٢ ، والخزانة ٤٤٦ / ٢ ، ويذهب منسوب بان مضمرة
بعد واو المعية الواقعة بعد التثنية .
وهو في الروايات : ٨٧ "أثلف" بك "يذهب" ، وله مصادر أخرى كثيرة .

وقوله : " واتصاله بالاسم وحرف الجر " .

مثال اتصاله بالاسم : غلامك ، ومثال اتصاله بحرف الجر : مررت بك .

وقوله : " ولفظه كلفظ المنصب (المتصل) " (١)

يعنى أنه إذا اتصل لا يكون إلا على صورة ضمير النسب ، وهذا الذى ذكره هو القياس ، وإلا فقد جاء على لفظ ضمير الرفع فى ضرورة شعر أو نادى كلام ، حكى من كلامهم (٢) : ما أنت كآنا ، وما أنا كآنت ، وحكى الفراء (٣) : ما أنت الغداة كآنا ، وقال الشاعر :

٤٠٥- فلا أرى بعلاً ولا حلائلاً
كهُو ولا كهن إلا حائلاً (٤)

وكان ينبغى أن يقول : ما أنت مِثْلِي ولا أنا مثلك ومثله ولا مِثْلَهُمْ ، لأن العرب اعتزمت على أن لا تدخل الكاف على مضمير استغناء بمثل عنها ، وكانهم إننا رفضوا جر الضمير بها ، لأنها لو جربها الضمير على القياس للزم أن يقال : وما أنا لك إذا جروا بها كاف المخاطب ، وذلك ثقيل ، فلما كانت تؤدى فى بعض المواضع إلى ما ذكرنا رُفِعَ استعمالها مع المضمير واستغنى بمثل عنها ، لأنها فى معناها ، ولذلك لما أدخلوها على المضمير فيما ذكرنا جاءت صورته كصورة المرفوع . وقد يجوز أن تجعل " كهُو ولا كهن " من قبيل ما جاء فيه الضمير المخفوف على صورة المنصب ؛ لأن هنَّ مشترك بين النسب والخفض ، والواو السقي بعد الضمة فى قوله " كهُو " يمكن أن تكون صلة مثلها فى " ضربهُ " والدليل

(١) - تكملة من الجزلية .

(٢) - حكاة الأخت . انظر المقتضب ٧٣/٣ ، والأمالى الشجرية ١٨٠/١ ، ١٩١٠ ،

(٣) - فى الضرائر لابن صفور ١/٤٧٢ ، وإلى نصاب ٦٨٧ مسألة ٩٧ ، وشرح الجمل لابن صفور ١/٤٧٢ .

(٤) - فى الضرائر ٣٠٨ ، " حكى الكسائى عن بعض العرب أنه قيل له : من تعدون الصعلوك فيكم ؟ فقال : هو الغداة كآنا " ، انظر مائة دروانه (السطلى) ٣٦٣/٢

(٤) - البيتان لرؤية فى الديوان : ١٢٨ وينسبان للعجاج ، وهما فى الكتاب

٢/٣٨٤ ، والضرائر لابن صفور ٣٠٨ ، وشرح الجمل له ١/٤٧٤ ،

والمقرب ١/١٩٤ ، والخزانة ٤/٤٧٤ ، والمقاصد النحوية ٣/٢٥٦ ، وغير

ذلك . وفى الصورة : إلا حائلاً : تحريف . وفى الكتاب أثبت البيت

هكذا : كهُو ولا كهن ، والصواب ما أثبتناه ؛ لأنه شاهد على معنى لفظ

ضمير الجر على لفظ ضمير الرفع . ورواية الديوان كهُو بإسكان الهاء .

على أَنَّ الكاف قد يكون الضمير بعدها على صورة ضمير النصب ، قول الشاعر :

٤٠٦- وإذا الحرب شرت لم تكن كسي حين يدعو الكفاة فيها : نزال (١)

أنشده الفراء .

وقوله : " وتلحق نون الوقاية مع ياء المتكلم في الأشهر " . (٢)

إذا اتصلت بما ذكر لا مرين :

أحدها : أَنَّ الحروف كلها إنما علت بالشبه بالفعل ، ألا ترى أنه لا يعمل الحرف حتى يختص بما دخل عليه فيصير إذ ذاك بمنزلة الفعل الذي يختص بالاسم ، ولا يعمل في غيره ، وأما الأسماء المضافة فإنها علت بنياتها من باب حرف الجر على ما تبين في باب إن شاء الله (٣)

والآخر : أنها ساكنة الآخر فأشبهت إذ ذاك الفعل ، لأن السكون كالجزم والجزم خاص بالأفعال ، فجعلت لذلك بمنزلة الفعل المجزوم ، فكما تقول : لتكرمني فتحق نون الوقاية إذا اتصلت به ياء المتكلم كذلك تقول : مئتي وعنتي ولدتي وقد نبي وقطنتي ، ولم تشبه على وإلى ولدى بالفعل المجزوم ؛ لأن الفعل المجزوم إذا كان آخره حرف طية لم يثبت الحرف بل يحذفه الجازم . وقد لا تلحق النون فيقول :

مئتي وعنتي // قال الشاعر :

٤٠٧- أيها السائل فنه ومني لست من قيس ولا قيس مني (٤)

(١) البيت ينسب لبشار وليس في ديوانه وهو في ضرائر ابن صفور ٣٠٩ وفيه "أنشده الفراء" وقال : أنشد فيه بعض أصحابنا ولم أسمع عن العرب . والخزانة (عرضا) ٢٧٥/٤ ، والمقاصد النحوية ٢٦٥/٣ ، ٢٦٦ ، والهمع ٣١/٢ ، والدرر ٢٧/٢ ، وحركة الكاف في هذا البيت الكسر . وقيل لهذا البيت إنه مؤلف .

(٢) بعده في الجزولية " إذا اتصلت بين وعن وقد وقط ، وأنت في إلحاقها معه متصلاً بـ " بلدين مخير .

(٣) في أول الجزء الثاني من هذا الكتاب

(٤) البيت مجهول . وهو من بحر الرمل ، ولم يعرف العيني بحرفه ، فعد في العديد تبعاً لصاحب التحفة ، وهو في الضرائر لابن صفور : ١١٣ ، والخزانة ٤٤٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٥٢/١ ، وقيس يجوز صرفه وعدم صرفه ، لأنه علم مؤنث - فهو اسم قبيلة - ثلاثي ساكن الوسط كهند ودعد . والمراد به المسورة : " أرباب أسائل عنهم "

١٤٩

وكذلك أيضا يقال : قَدِي ، قال الشاعر :

٤٠٨ - * قَدَنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيِّينِ قَدِي * (١)

وكذلك أيضا يقال: قَطِي ، إلاَّ أنَّ ذلك لا يجوز إلاَّ في الضرورة ، وإنَّ كان الظاهر من كلام أبي موسى أنَّ حذف النون مع عنَّ ومنَّ وقدَّ وقَطَّ لغةٌ وإنَّ لم تكن في شهرة الإثبات . وليس كذلك بل الحذف لا يجوز إلاَّ في ضرورة ، وإنَّما كان الحذف في لَدَنَّ أَحْسَنَ ؛ لأنَّهم يقولون : لَدَّ ، فيحذفون النون " و " لَدَّ " المحذوفة إذا اتصل بها ياء المتكلم لم تلحقها نون الوقاية ؛ لأنها إذاً ذاك بمنزلة مع ، فكما يقولون : معي فذلك يقولون : لدي ، فكأنَّ الذين حذفوا نون الوقاية مع إثبات النون حملوها في ذلك عليها إذا حذفت نونها .

[العلم]

وقوله : " والعلم ضربان : ضربٌ منه للفرق بين الأشخاص ، وضربٌ منه

للفرق بين الأجناس . "

هذا الذي ذكره من أنَّ العلمَ الجنسيَّ قُصِدَ به الفرقُ بين الأجناسِ ، وأنَّ العلمَ الشخصيَّ قُصِدَ به الفرقُ بين الأشخاصِ باطلٌ ؛ لأنَّ التفرقة بين الأجناسِ كما تحصل بالعلمِ ، فذلك تحصلُ بالنكرة ؛ لأنَّ الأجناسَ مفرداتٌ في الوجودِ ، فإذا وُضِعَ اللفظُ على جنسٍ من الأجناسِ لم يكن له ما يتناول غير الذي وُضِعَ عليه وسواءٌ قد رتبه معرفةً نحو : أسامةٌ أو نكرةً نحو : أسدٌ ، وكذلك أيضًا الأشخاصُ التي لا نظائرَ لها في الوجودِ تحصلُ التفرقةُ بين بعضها وبعضٍ باللفظِ الواقعِ عليها معرفةً كان نحو شمسٍ في [لغة] (٢) من يمنعُ الصَّرفَ قال :

٤٠٩ - * كَلَّا وَشَمْسٍ لِنَخْضِئَهُمْ دَمَا * (٣)

(١) هذا بيت من الرجز وعده : ليس إلا ما بالشحيح الملحدر .
وهو من شواهد الكتاب ٣٧١/٢ ، وينسب لأبي نخيلة ولغيره ، والمحتسب ٢٢٣/٢ ، والأمالى الشجرية ١٤/١ ، ١٤٢/٢ ، والإنصاف ١٣١ ، وضرائر ابن صفور : ١١٣ ، والخزانة ٤٤٩/٢ ، ٣٤/٣ ، وغير ذلك كثير .
والخبَّيان - بالتصغير - هما عبد الله بن الزبير وأخيه مصعب ، وقيل : عبد الله وابنه خبيب .

(٢) تكلية ينتظم بها السياق .

(٣) في اللسان (شمس) " قال ابن الأعرابي في قوله : " كَلَّا وَشَمْسٍ لِنَخْضِئَهُمْ دَمَا * " لم يصرف شمس ، لأنه ذهب به إلى المعرفة ، ينوي به الألف واللام ، فلما كانت نيته الألف واللام لم يُجره ، وجعله معرفة . وقال غيره : إنما عنى الصنم المسمى =

أو نكرة نحو : شمس في لغة من يصرف ، وهي اللغة المشهورة .
وإنما تحصل التفرقة بالعلم (١) دون النكرة في الأعلام المعلقة على الأشخاص
التي لها نظائر نحو : زيد فإنه يقع به الفرق بين سماء وبين غيره من الرجال
وليس كذلك رجل ، فإنه يقع على جميع الرجال على طريقة البدل ، فكان ينبغي له
أن يقول : العلم ضربان ، ضرب منه قصد به أن يكون مقصور التناول على شخص
معين ، لأن النكرة وإن لم تتناول إلا شخصاً معيناً أو جنساً معيناً لم يقصد بها
ذلك ، وإنما صارت مقصورة التناول من حيث إننا لم نجد مثلاً لما وقعت عليه ولسو
وجدت له مثلاً لتناوله بخلاف العلم ، وقد تقدم تبيين ذلك .

وقوله : " فالأول فيما يعني الإنسان التفرقة بين أشخاصه ، والثاني : فيما
لا يعنيه إلا معرفة جنسه " .

يعني أن الأعلام إنما تقع على الأجناس فيما لا تعرف منه الأشخاص معينة ،
فلا يتصور أن يقصد الإنسان في كلامه إلى شخص منها دون غيره ، لأنها غير
متاز بعضها من بعض عنده ، لأنها غير مألوفة ، وإنما المتاز عنده الجنس
بأسره عن غيره من الأجناس ، فذلك أراد وأن يضعوا اللفظ مقصوراً (٢) على شيء
معين ، وعيَّاهم ذلك فيما ذكرنا بالنظر إلى الجنس .

وأما العلم الشخصي فلا يتصور إلا في الأناسي فإن بعضهم يعرف بعضاً ،
فذلك قد يعني المتكلم الإخبار عن إنسان يعينه ، ولا يعنيه ذلك بالنظر إلى
ما لا يعرف منه إلا الجنس ، ويجرى في ذلك مجرى الأناسي ما يألفه الإنسان من
غير العاقل كالخيل والإبل والكلاب ، لأنهم لكثرة احتياجهم لها وملابستهم
إياها عرفوا أشخاصها كما يعرف بعضهم بعضاً ، فذلك وضعوا لبعض أشخاصها
أعلاماً فقالوا : أعوج ، ولاحق ، وصيدح ، وضمران ، وواشق . (٣)

== شمساً ولكنه ترك الصرف لأنه جعله اسماً للصورة ، وقال سيويه : ليس أحد
من العرب يقول هذه شمس فيجعلها معرفة بغير ألف ولا م " .

(١) في الصورة : بين العلم ، خطأ .

(٢) في الصورة قاصراً ، وما أثبتناه صواب .

(٣) " أعوج ولاحق " أسما خيل معروفة . انظر الطيبة : ٣٨ ، ١٢٨ ، ١٨٦ ، وصيدح :

ناقة في الرمة قال * فقلت لصيدح انتجمي بلالا * وضمران أو ضمران (روايتان) :

اسم كلب أو كنية في قول النابغة * فهاب ضمران منه حيث يوزعه *
وواشق : اسم كلب أيضاً ، اللسان (صدح) ، (ضمر) ، و (وشق) .

وقوله : " [ثم] (١) ينقسم الشخصي إلى مفردٍ ومركَّبٍ " .
يعنى بالمفرد : ما هو لفظٌ واحدٌ ، نحو : زيدٌ وعمروٌ ، والمركَّب : ما هو
أكثرُ من لفظٍ .

وقوله : " والمركَّبُ إلى جملةٍ في الأصلِ وغير جملةٍ " .
يعنى بالجملة : ما كان قبلَ التسمية به كلاماً مستقلاً نحو : تَأْبَطُ شَرًّا ،
وسرِقَ نحرُهُ ، وذَرَى حَبًّا (٢) ، وهذا النوع لا يكون أبداً إلا منقولاً .
وقوله : " وغير الجملة إلى : مضافٍ ، ومضافٍ إليه ، واسمين ، جعلاً اسماً
واحداً " .

يعنى أن غير الجملة من المركَّب قد يكون مضافاً ومضافاً إليه نحو : عبد الله ،
واسمين جعلاً اسماً واحداً نحو : " بعليكَ " . وكان ينفى له أن يقول :
ولفظين جعلاً اسماً واحداً (٣) حتى يدخُلَ جميع المركبات تحت ذلك ، ألا ترى
أنك لو سميت بحبذا لكان ذلك من قبيل ما صير فيه الاسم والفعل اسماً واحداً ،
وكذلك لو سميت " بانما " و " كأنما " كان ذلك من قبيل ما صير فيه الحرفان
اسماً واحداً .

وقوله : " والمضاف إلى : كنية وغير كنية " .
الكنى : وإنما تكون بالآباء والأُمَّهات ، فإذا كان الأول من المضاف والمضاف
إليه أباً أو أماً فهو كنية نحو : أبي بكر وأبي زيد وأُم عمرو وأُم صخر وأشبه ذلك .
وغير الكنية ما عدا ذلك نحو : عبد الملك وامرئ القيس وأشبه ذلك .

وقوله : " وينقسم أيضاً إلى منقولٍ ومرتلٍ " .
يعنى بالمنقول : ما يحفظ له أصلٌ في النكرات ، والمرتل : ما لا يحفظ له
أصلٌ في النكرات . وهذا الذى ذكره فيه خلافٌ : فمن الناس من زعم أن الأسماء

(١) فى الصورة : لم ، تحريف ، والشصوب من الجزولية .

(٢) هذه الأمثلة فى الكتاب ٣ / ٣٢٦ .

(٣) انظر سؤالات سيويه للخليل فى الكتاب ٣ / ٣٢٩ - ٣٣١ .

كلها منقولة ، وأنكر المرتجل ، وهو الذي يظهر من كلام سيويه ، ومنهم من أثبت (١)
 وبالجملة فما جاء من // الأسماء لا يحفظ له أصل في النكرات قليل ، فمن الناس
 من أثبت ، ومنهم من رد القليل إلى الكثير ، لا مكان أن يكون الآخر لم يصل إليه
 ظم وصل إلى الأول المسمي ، فكان المسمي الأول يعلم تلك اللفظة في النكرات
 فنقلها وسمي بها ، وجهلنا نحن أصلها ، فتوهناها من أجل ذلك مرتجلة .

وقوله : " المنقول يكون من جنس عين ومن جنس فير عين ، ومن المشتق
 من الجنس " .

يعنى بالجنس النكرة . ويعنى بالعين ما يمكن أن يدرك بالبصر ، يقال
 عانة يعينه عينا : إذا أدركه بعينه . ويعنى بغير العين : المعنى . والمشتق
 من الجنس : ما أخذ من الاسم النكرة الواقع على المعنى في الغالب .

فالمقول من جنس عين نحو : أسد ، وبكر ، وجعفر .
 والمنقول من جنس فير عين نحو : أوس ، وأنت تعني العطية (٢) ، وزيد وعمرو
 وأنت تعنى بالعمر : الحياة (٣) وزيد مصدر : زاد يزيد .
 والمنقول من الذي اشتق من الجنس نحو : قاسم ومالك ويزيد ويشكر .

فإن قلت : ففعل زيداً * من هذا القبيل فقد قال الشاعر :

٤١ - وأنتم معشر زيد على مائة فاجمعوا أمركم طرا وكيد ونبي (٤)
 فوصف بيزيد .

فالجواب : أن ذلك من قبيل الوصف بالمصدر ، نحو : رجل صوم وعدل ورضي .

فإن قلت : كيف خص المنقول فيما ذكر ، وقد يكون النقل من الجملة نحو :
 تأبط شراً ، ومن الصوت [نحو] (٥) : بدة [نحو] (٦) لبعض بني هاشم (٧) ، وإنما

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٩١ / ١ ، ٣٢٢ .
 (٢) في اللسان (أوس) * أما تسميتهم الرجل أوسا فإنه يحتمل أمرين :
 أحدهما : أن يكون مصدر أسسه أي أعطيه كما سئوه : عطا وعطية .
 (٣) في اللسان (عمر) : العمر والعمر والعمر : الحياة .
 (٤) البيت لدى الأصعب العدواني . وهو في شرح ابن يعيش ٣٠ / ١ . أو تنزيه
 في الصورة : تحمر ، تحريف .
 (٥) في الصورة هكذا (يعس) ، وما أشبهه صواب في غريب الحديث ٤١٤ / ١ : وكانت أمه منبزه تقول : لا أكلمه ، بالـ
 (٦) هو " عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب تولى البصرة ،
 توفي بعمان سنة أربع وثمانين وكان قد ولد قبل وفاة النبي (ص) بسنتين ، وأتى
 به رسول الله (ص) فحنكه ودعا له . المقاصد النحوية ٤٠٣ / ١

هو منقولٌ من الصوتِ الذي كانت أمه ترقصه به وهو صبيٌّ وذلك قولها (١) :

لَا تَكْهِنُ بِيَّهٖ
جَارِيَةٌ خَدْبَهُ
مَكْرَمَةٌ مَجْبَهُ
تَجِبُ أَهْلَ الْكَعْبِ

ومن الفعل نحو : يشكر ؟

فالجوابُ : أنه لم يرد بالجنسِ : الصنابيِّ وإنما أراد النكرة ؛ والجملة نكرة بدليل وصفهم النكرة بها . وكذلك الفعل نكرة ، وقد تقدم تعيين ذلك وإقامة الدليل على أن تنكيره من قبيل تنكير الأجناس . وكذلك أيضاً إن كان " بيته " صوتاً ، فهو أيضاً من قبيل النكرات . فيكون جميع ذلك داخلًا تحت قوله ومن جنسٍ غيرِ عينٍ ، وزعم ابن خالويه في كتاب ليس (٢) أنه الغلامُ السمينُ فيكون على هذا منقولاً من جنسٍ عينٍ .

وقوله : * والمرتلُ : ما ليس له أصلٌ في النكراتِ * .

هذا الذي قاله شيءٌ لا يتوصلُ إليه ، ولو توصلَ إلى معرفة هذا القدر لا يرتفع الخلافُ ، ولا أثبتَ المرتلُ جميعَ النحويين . وإنما ينبغي أن يقولَ : والمرتلُ عند من أثبتَ ذلك من النحويين : ما لا يُحفظُ له أصلٌ في النكراتِ . ولا يلزم من كونه لا يحفظُ له أصلٌ في النكراتِ أن يكون هو في نفسه كذلك ؛ إذ لعلَّ له أصلاً في النكراتِ حفظه المسيِّ الأولُ وجهلناه نحن .

وقوله : * وهو مقيسٌ وغير مقيسٍ * (٣)

يعنى أن المرتلُ ينقسمُ إلى : مقيسٍ ، وغير مقيسٍ . فالمقيسُ : ما له وزنٌ في النكراتِ نحو : بجدلٍ (٤) . وكان ينبغي له أن يقولَ : والمقيسُ ما له وزنٌ في النكراتِ

(١) هي هند بنت أبي سفيان ، والرجز في الخصائص ٢/٢١٧ .
وشرح ابن يعيش ١/٣٢ وكتاب ليس : ٣٦ ، والمقاصد ١/٤٠٣ ، واللسان (بيب) ،
الحدّية : الضخمة وتجب أهل الكعبة : تغلبهم في حسنها .

(٢) كتاب " ليس في كلام العرب " : ص ٣٦ ، ٣٧ وابن خالويه هو الحسين بن أحمد ،
أبو عبد الله ، لغويٌّ من كبار النحاة ، أصله من همدان ، زار اليمن وانتقل إلى الشام
فاستوطن حلب وأحله بنو جندان منزلة رفيعة ، وكانت له مع التنبئ مجالس
ومباحث عند سيف الدولة . توفي بحلب سنة ٣٧٠ هـ له من الكتب شرح مقصورة ابن
دريد ، ومختصر في شواذ القرآن ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن وغيرها .

الأعلام ٢/٢٣١ .
(٣) انظر شرح المفصل ١/٣٢١ .
(٤) في الصورة : بجدل ، تصحيف .

ولم يخرج عن حكم نظائرها منه ، وإلا فما ذكر أنه غير مقيس له وزن في النكرات ، إلا أن حكمه خالف حكم نظيره من النكرات .

وقوله : " وهو إما صحيح فيه ما يجب إعلاله في النكرات نحو : مدين ، ومكوزة ، وحيوة . أو مفكوك فيه ما يجب إدغامه في النكرات كمحبب ، أو مفتوح فيه ما يجب كسره في النكرات كموظب اسم مكان وموكل كذلك ، وموهب اسم رجل . "

يعنى أن نحو : مدين ، ومكوزة . من الأسماء النكرات يلزم فيه الإطلال بأن تنقل الحركة الفتحية من حرف العلة إلى الساكن قبلها ، ثم تقلب حرف العلة ألفاً لتحركة في الأصل وانفتاح ما قبله في اللفظ . فكان ينبغي أن يقال : مكازة كمثابة ومدان كقام ، لكنهم شذوا في ذلك ، وهذا الشذوذ متفق عليه عند من يقول بالنقل على كل حال . وأما من يقول بالارتجال : فمنهم من جعل الصحة شذوذاً ، ومنهم من لم يرها شذوذاً وإلى ذلك ذهب المبرد (١) فقال : إنما يجب إعلال مقام ومثابة وأشباههما بالحمل على الفعل ؛ لكونها مشتقة منه بقياس ، وأما مكوزة ، ومدين وأشباههما ، فإنها أعلام ليست مأخوذة من أفعال تعتل بالحمل عليها .

والصحيح أن اعتلالها شاذ ؛ لأنها منقولة من النكرات ؛ وإن الأسماء كلها ينبغي أن تكون منقولة حملاً للأقل على الأكثر ، وتقدير أنها مرتجلة فليست العلة في الإعلال ما ذكر من كون مقام ومثابة وأمثالهما مأخوذة من فعل بل السبب في ذلك أنها على مثال الفعل في كداد الحروف ومقابلة الزائد الزائد ومماثلة الحركات والسكنات حركات الفعل وسكناته مع اختلاف الزيادة ، أعنى مخالفة زيادة الاسم زيادة الفعل وأمن بذلك اللبس ، ولو اتفقت الزيادة لم يجز الاعتلال خوف اللبس نحو (٢) : أعور وأهين (٣) .

وكذلك حيوة قياسه أن يكون حيه ، لأنه إذا اجتمع في اللفظ يا وواو وسبقت إحداهما بالسكون ولم تكن الأولى مدّة منقلبة من غيرها ، قلبت السواوياً

(١) المقضب ١/٢٤٥ ، ٢٤٦ ، وشرح الشافية ٣/١٠٥ .

(٢) في شرح الشافية ٣/١٠٥ " وإن لم يكن ذو الزيادة الاسمي ماينا للفعل بوجه نحو : أبيض وأسود وأدون منك وأبيع ونحو : إبيع على وزن إضبع من البيع ونحو : تبع على وزن ترتب منه ، فلا يعمل شيء منها ليكون فرقاً بين الأسماء والأفعال . الخ . .

(٣) لم أتبين قراءة هذه الكلمة ، ولعل ما أثناه صواب .

وأدغمت // الباءُ في الياءِ .

وكذلك محبٌ قياسه أن يكون محباً ، فتدغم الباءُ في الباءِ ، كما قالوا : مردٌ ومفرٌ .

فإن قال قائلٌ : ففعل الميمِ أصليةٌ ، فيكون وزن محبٍ فعَلٌ ، فلا يكون الفكُّ شاذاً ، لأنه يكون إنَّ ذلك ملحقاً بجَعْفَرٍ كَعْرَدٍ ، والإلحاقُ مانعٌ من الإدغامِ .

فالجواب : أنَّ الذي منع من ذلك أنَّ الميمِ إذا كانت أولَ كلمةٍ ومعدّها ثلاثة أحرفٍ ، فالقياسُ جعلها زائدةً ؛ لأنها لم تجيء غيرَ زائدةٍ فيما عرف له اشتقاق أو تصريف إلا نادراً نحو : يُعزِّي بدليل قولهم : مَعَزٌّ فحذفوا الألفَ وأثبتوا الميمَ ، ولو كانت الميمُ هي الزائدة لقالوا : عِزَاةٌ ؛ وإذا وجب جعلُ الميمِ زائدةً كان القياسُ الإدغامِ .

فإن قال قائلٌ : يجبُ جعلُ الميمِ أصليةً حتى لا يكون الفكُّ شذوذاً ؛ لأنَّ جعلَ الميمِ غيرَ زائدةٍ أولى ، ومعدّها ثلاثة أحرفٍ - وإن كان نادراً - أوسعُ من فكٍّ ما يجبُ إدغامه ؛ إذ فكٌّ ما يجبُ إدغامه إنما بابه أن يجيء في ضرورةٍ نحو قوله :

٤١٢ - الحمدُ لله العليِّ الأجلِّ (١)

أي : الأجلُّ ؛ ألا ترى أنَّ النحويين جعلوا الميمَ في مَاجِحٍ ومَهْدَدٍ أصليةً ؛ حتى لا يكون الفكُّ قياساً (٢) . ورأوا أن جعلَ الميمِ أصليةً وإن كان شاذاً أوسعُ من فكٍّ ما يجبُ إدغامه .

فالجوابُ : أنه لما تعارض في محبٍ شذوذُ جعلِ الميمِ أصليةً مع شذوذِ فكِّ المدغومِ ، كان شذوذُ فكِّ المدغومِ أولى ؛ لأنَّك إذا جعلت الميمَ زائدةً كان اللفظُ من تركيب ح ب ب ، وذلك موجودٌ ويكون مشتقاً من الحَبِّ . وإذا جعلت الميمَ غيرَ زائدةٍ كان من تركيب م ح ب (٣) ، وذلك لم يوجد في كلامهم ؛ فلمَّا تعارض شذوذان كان الحملُ على التركيبِ الموجودِ أولى . وكذلك مَوْهَبٌ ومَوْظَبٌ ، كان القياسُ فيها كسرَ العينِ فيقال : مَوْهَبٌ ، مَوْظَبٌ .

(١) البيت لأبي النجم وهو في النوادر ٤٤ ، والمقتضب ١/٢٧٩ ، ٣٨٨ ، والخصائص

٣/٨٧ ، ٩٣ ، وشرح الجمل لابن صفور ٢/٥٦٣ ، والمقاصد النحوية ٤/٥٩٥

وغير ذلك . وليس في الديوان .

(٢) انظر شرح الشافية ٢/٣٩٤ ، ٣٩٥ .

(٣) لم يرد من وجوه "ح ب" شيء في المعاجم .

كموحٍ ، لأنَّ السُّفْعَلَ مِمَّا فَاؤُهُ ، وَأَوْ قِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَلَعَلَّ الْمِيمَ أَصْلِيَّةً وَوَزْنَهُمَا فَوَعَلَ كَكُوْثَرٍ وَجَوْشَنٍ ، فَلَا يَكُونُ الْفَتْحُ شَاذًا ، لِأَنَّ جَعَلَ الْمِيمَ أَصْلِيَّةً إِذَا كَانَ بَعْدَهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَلِيلًا أَوْ سَعَّ مِنْ كَسْرِ عَيْنِ مَفْعَلٍ مِمَّا فَاؤُهُ وَأَوْ ؟

فَالْجَوَابُ أَيْضًا : أَنَّهُ لَمَّا تَعَارَضَ الشَّدْوَانُ كَانَ مَا يُوْدِي إِلَى تَرْكِيبِ مَوْجُودٍ أَوَّلَى ، وَهُوَ جَعَلَ الْمِيمَ زَائِدَةً ، لِأَنَّ مِنْ كَلَامِهِمْ تَرْكِيبٌ " وَظَب " يُقَالُ : وَظَبَ : وَظَبَّ وَتَرْكِيبٌ " وَهَب " يُقَالُ : وَهَبَ ، وَلَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ تَرْكِيبٌ " م هَب " (١) وَلَا " م ظَب " (٢) . فَإِذَا اثْبَتْنَا أَنَّ الْمِيمَ زَائِدَةٌ كَانَ فَتْحُ الْعَيْنِ شَاذًا .

وَقَوْلُهُ : " وَقَدْ يَكُونُ الْعَلَمُ بِالْغَلْبَةِ فَيَلْزِمُهُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ : إِمَّا الْأَلْسِفُ وَاللَّامُ كَالثَّرِيَا وَالذَّبْرَانُ ، وَإِمَّا الْإِضَافَةَ كَابْنِ عَمْرٍ " .

يُرِيدُ أَنْ قَسَمَةَ الْعَلَمَ إِلَى الْمَنْقُولِ وَالْمَرْتَجِلِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَكْثَرِ الْأَطْلَبِ ، وَإِلَّا فَقَدْ لَا يَكُونُ مَنْقُولًا وَلَا مَرْتَجِلًا ، وَهُوَ مَا طَمِيتَ بِالْغَلْبَةِ نَحْوُ : الثَّرِيَا ، وَالذَّبْرَانُ ، وَابْنِ عَمْرٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الثَّرِيَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ الثَّرْوَةِ وَمَعْنَى الثَّرْوَةِ (٣) مَوْجُودٌ فِيهَا ، لِأَنَّهَا أَنْجَمٌ مُجْتَمِعَةٌ . وَكَذَلِكَ الذَّبْرَانُ مَعْنَى الذُّبُورِ مَوْجُودٌ فِيهِ لِأَنَّهُ دَبْرٌ (٤) الثَّرِيَا ، فَالْغَلْبَانُ إِذَا وَقَعَانِ عَلَى مَا وُضِعَ لَهُ بِحَقِّ الْأَصَالَةِ ، وَلَمْ يَحْدُثْ فِيهِمَا أَكْثَرُ مِنَ الْغَلْبَةِ ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَقَعَ الثَّرِيَا عَلَى أَنْجَمٍ كَثِيرَةٍ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخَاطِبِكَ فِيهَا عَهْدٌ ، وَكَذَلِكَ الذَّبْرَانُ كَانَ أَيْضًا يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ عَلَى كُلِّ نَجْمٍ دَبْرٌ آخَرَ ، وَبَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخَاطِبِكَ فِيهِ عَهْدٌ ، وَكَذَلِكَ الصَّعِقُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ عَلَى كُلِّ مَنْ أَصَابَتْهُ صَاعِقَةٌ لَكِنَّهُ ظَبَّ عَلَى خُوَيْلِدِ بْنِ نَفِيلِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ كِلَابٍ (٥) ، وَكَذَلِكَ ابْنُ عَمْرٍو وَقَعَ عَلَى مَا وَضَعَهُ بِحَقِّ الْأَصَالَةِ ، لِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ ابْنُ لَعْمَرٍ ، لَكِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَقَعَ عَلَى كُلِّ ابْنٍ لَعْمَرٍ يَكُونُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخَاطِبِكَ فِيهِ عَهْدٌ ، إِلَّا أَنَّهُ ظَبَّ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ مِنْ بَيْنِهِمْ .

(١) قَالَ الْأَزْهَرِيُّ (ه ب م) أَهْطَتْ وَجُوهُهُ إِلَّا " بِهِمْ " .
(٢) لَمْ يَسْتَعْمَلْ مِنْ وَجْهِ " م ظَب " شَيْءٌ ، وَلِذَا لَمْ تَرِدْ فِي الْمَعَاجِمِ .
(٣) فِي الْمَصُورَةِ : الثَّرْوَةُ ، تَحْرِيفٌ .
(٤) فِي اللِّسَانِ (د ب ر) " لِأَنَّهُ يَدْبُرُ الثَّرِيَا أَيَّ يَتَّبِعُهَا " .
(٥) جِسْرَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ ٢٨٦ .

والصحيح أَنَّ هذه الأسماء الغالبة جارية مجرى الأعلام ، وليست بأعلام (إذ أن) تعريفها ليس بوضع اللفظ على السمي بل بالإضافة أو بالألف واللام ، ولذلك تلزم الألف واللام في الثريا وأمثاله ، والدليل على أن ابن عمر ليس باسم علم أن الاسم العلم الواقع عليه إنما هو عبد الله ، وإنما فلب ابن عمر عليه بعد استقرار تسميته بذلك .

وقوله : * وقد تدخل الألف واللام على العلم المنقول من الصفة فلا تلزم الحارت والفضل * .

لما قدم أن العلم قد يكون منقولاً من المشتق من الجنس نحو : حارت ، خاف أن يقال له : لو كان طمأ لما دخلت عليه الألف واللام ، إذ لا فائدة في دخول الألف واللام عليه ، فأراد أن يبينه على السبب الذي لأجله دخلت (٢) الألف واللام عليه ، وهو كونه صفة في الأصل فإذا لمحو معنى الصفة أدخلوا الألف واللام ؛ لأن معنى الصفة إذا قُصد يصير الاسم نكرة * .

فلا يتصور إذ ذاك أن يراد به اسم معين حتى تدخل عليه الألف واللام ، ولا تلزم هذه الألف واللام ؛ لأنك إن لم تلح معنى الصفة لم تدخلها . والدليل على أن هذه الألف واللام غير لازمة (٣) للح الصفة أنك لا تجد لها أبداً داخله عسلى اسم // إلا وذلك الاسم وصف أو مما يوصف به ؛ ألا ترى أنك لا تجد لها إلا فيما هو صفة في الأصل نحو : الحارت ، أو فيما هو مصدر في الأصل نحو : الفضل ؛ لأن المصدر يجوز الوصف به .

وقوله : * البهم نعى به الموصول واسم المشار إليه * .

إنما فسر ما يعنى بالبهم ؛ لأنه لم يستعمل البهم على اصطلاح النحويين فيه ؛ لأن البهم على اصطلاح النحويين إنما هو اسم المشار إليه ؛ فلذلك احتاج إلى أن يبين ما أراد بالبهم (٤) ، وقد بينا السبب الذي لأجله سمي الموصول بهما .

-
- (١) في الصورة : إذ و
 - (٢) في الصورة : دخله
 - (٣) في الصورة : اللازمة .
 - (٤) في الصورة : البهم .

[المعرف بأل]

وقوله : * الألف واللام : جنسيتان وعهديتان * .

يريد : لتعريف الجنس ولتعريف العهد ، وخرج أيضاً في قوله : جنسيتان عن الاصطلاح ، فإنَّ الجنسيتين عند النحويين هما اللتان يُحدثان في الاسم معنى الجنسية (١) نحو قولهم : أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الصَّغِيرُ وَالدَّرْهَمُ الْبَيْضُ ، فَالدِّينَارُ وَالدَّرْهَمُ

قبل دخول الألف واللام لم يكونا جنسين ، بل كان دينار ودرهم يقعان على كل دَرْهَمٍ وَدِينَارٍ على طريق البدل . واللّتان لتعريف الجنس نحو : اللبن والماء ، فإنَّ ماءً ولبنًا كانا واقعين على جنسي الماء واللبن فالألف واللام لم تصيرهما جنسين بل دخلتا عليهما للتعريف فكان ينبغي أن يقول : الألف واللام معرفتان للعهد والجنس .

وقوله : * فالجنسيتان هما الداخلتان على الاسم لا في معرض الحوالة على معهود * .

يعني أنك تقول : اللبن والماء ، وإن لم يتقدم بينك وبين مخاطبك عهد في جنس الماء واللبن فتحيله على ذلك ، بل إنما دخلت الألف واللام ، لأنك تعلم أن هذين الجنسيتين معلومان عند كل أحد ولا يُعَدُّ عندني أن تُسَمَّى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديتين ؛ لأنَّ الأجناس عند العقلاء معلومة مُذْ فهموها ، والعهد تُقدِّم المعرفة ، فالأجناس إذاً في نفوسهم معهودة ، وإنما الذي يمنع أن يُسَمَّى معهوداً - بمعنى أنه يُقدِّم فيها عهد شخصي بين المخاطب والمخاطب ، وهو الذي أراد أبو موسى بالعهد ، فكانه قال : لا في معرض الحوالة على شيء : أي شخص معهود بينك وبين المخاطب .

وقوله : * وعلامتهما أن الاسم الذي هما فيه لا يفيد مضمرة ما يفيد مظهره * .

يعني أن الضمير الذي يراى به الجنس لا يعود على ما تقدم بينك وبين مخاطبك فيه عهد ، فإذا ذكرت فهو بهم لا يفهم المراد به إلا بشرط تفسيره بعد ، نحو قولك : نعم رجلاً زيد ، وره رجلاً ، فلا يفهم من ذكر المضمرة وحده مقصود ،

(١) عند هذه الفقرة في الحاشية ما نصه : * أي لا يحصل منه من التعريف إلى التكرير ، إنما تدخلان عليه للجنسية * طرة بخط المؤلف .

بخلاف الظاهر من أسماء الأجناس فإنه إذا ذكر فهم منه الجنس المقصود .

وقوله : " والعهديتان بالعكس في الأمرين (١) . . . إلى آخره " .

يعني أنهما داخلتان على الاسم في معرض الحوالة على معهود بينك وبين مخاطبك بخلاف الجنسيتين ، وأن الاسم الذي يدخلان عليه يفيد مضمرة ما يفيد مظهره ، ألا ترى أنك إذا قلت : لقيت زيدا ففرضت ، كان بمنزلة قولك : لقيت زيدا ففرضت زيدا ، ويعني بالمعهود ظمناً نحو قولك : لقيت الرجل تريد رجلاً معلوماً عند المخاطب قد تقدم بينك وبينه فيه عهد ، والمعهود زكراً نحو قولك : لقيت رجلاً ففرضت الرجل ، تريد الرجل المعهود في الذكر قبل وليس بمعهود ظمناً ، لأنه نكرة .

وقوله : " ومعرض في الجنسية الحضور " .

إنما جعل الألف واللام التي للحضور هي الجنسية من جهة أنك إذا قلت : خرجت فإذا الأسد ، لم توقع الأسد على معهود بينك وبين مخاطبك ، كما أن الاسم الذي تدخل عليه الألف واللام الجنسيتان كذلك ، وأيضاً فإنك إذا قلت : خرجت فإذا الأسد ، فإنما تريد : خرجت فإذا هذه الحقيقة ، لم ترد أسداً واحداً معلوماً عند المخاطب ، فأدخلت الألف واللام للتعريف ، لأن حقيقة الأسد معروفة عند الناس ، واسم الجنس إنما هو معلق على الحقيقة ، ولذلك يقع على ما قل وأكثر نحو : لبن ، ألا ترى أنه يقع على جميع اللبن ويقع أيضاً على القطعة من اللبن ، لأن حقيقة اللبن موجودة في القطعة من اللبن كما أنها موجودة في جميع اللبن ، والاسم إنما طلق على الحقيقة ، فذلك يقع على ما توجد فيه الحقيقة قل أو أكثر ، ولو كان اسم الجنس معلقاً على جميع الجنس لم يتناول بعضه أصلاً ، وأيضاً فإن جميع أجناس الجنس غير منحصرة ولا موجودة بالفعل فيقال : إن الاسم يتعلق على جميعها ، فتبين إذاً أن اسم الجنس إنما علق على الحقيقة المتفرقة في النفس ، فتناول لذلك ما توجد له تلك الحقيقة من قليل أو كثير .

(١) بعدها في الجزولية : وهما الداخلتان عليه في معرض الحوالة على معهود زكراً أو عيلاً ، ويفيد مضمرة الاسم الذي هما فيه ما يفيد مظهره .

وقوله : " وفي العهديّة الغلبة ولمح الصفة .

أما الألف واللام الغالبة فبين أنها إنما دخلت لتعريف العهد ، ثم حدثت الغلبة بعد ذلك ، وأما التي للمح الصفة فلم تدخل على الاسم أولاً للتعريف ، لأن الاسم ظم في الأصل ، ولكن لما لمح فيه معنى الوصف كان ذلك يسقطاً لتعريف العلمية منه ، وأنت إنما تريد شخصاً معلوماً ، فلم يكن بد من إدخال الألف واللام العهديتين عليه (١) لذلك .

وقوله : المضر لا ينعى ، لأن ما يفسره يعينه ، ولا ينعى به ، لأنه ليس مشتقاً ولا في حكمه .

ليس المانع من نعت المضر ما ذكر على الإطلاق ، وإلا فقد يعود المضر على نكرة نحو قولك : لقيت رجلاً فضربت المضر هنا غير معين // ؛ لأنه عائد على غير معين ، ولو كان المانع من نعت المضر كونه معيناً لجاز أن ينعى الضمير العائد على النكرة ؛ لأنه غير معين . فلا بد إن شاء الله من التفصيل فنقول : إن كان ضمير متكلم أو مخاطب لم ينعى ؛ لأن ما يفسره يعينه ، وإن كان ضمير غيبة لم ينعى ؛ لأنه ينوب عن الظاهر ويفني عن تكريره ، فكما أن الظاهر إذا كرره لا يجوز نعت ، فكذلك لم ينعى ما قام مقامه ؛ ألا ترى أنك تقول : لقيت زيداً فضربت زيداً ، ولا يجوز : فضربت زيداً العاقل ؛ لأن ذلك يوهم أنك أردت غير زيد المتقدم الذكر وتقول : لقيت رجلاً ، فضربت الرجل ، ولا يجوز أن تقول : فضربت الرجل العاقل ؛ لأن ذلك يوهم أيضاً أنك أردت غير الرجل المتقدم الذكر .

فإن قال قائل : فإن الظاهر المكرر يجوز نعت بالمذكور أو ما في معناه ، ألا ترى أنك تقول : لقيت زيداً فضربت المذكور ، ولقيت رجلاً فضربت الرجل المذكور ، فهلاً جاز أن تقول : لقيت زيداً فضربت المذكور ولقيت رجلاً فضربته المذكور ؟

فالجواب : أن الظاهر المكرر إنما نعت بالمذكور أو ما في معناه ؛ لأن في ذلك تأكيداً لبيان أنك إنما أردت الأول لا غيره ، وليس بمنزلة العاقل وما أشبهه بمضمون

(١) في الصورة : " طيه العهديتين " تقديم وتأخير .

(٢) في السمع ١١٧/٢ " وجوز الكسائي نعت مضر الغائب إذا كان لمدح أو ذم =

من النعوت الموهمة أنك أردت غير الأول ، وإنما احتيج إلى التأكيد بالمذكور أو ما
 في معناه ، لأنك إذا قلت : لقيت زيدا فضربت زيدا ، قد يتطرق الوهم إلى
 أنك أردت غير زيد الأول - وإن كان تطرقه إلى ذاك ضعيفا - فرفعت ذلك بالمذكور ،
 وإذا قلت : لقيت زيدا فضربته فمعلوم أن الضمير إنما يعود على المتقدم الذكر ،
 ولا يمكن خلاف ذلك ، فأعني ذلك عن وصفه بالمذكور .

فإن قال قائل : فهلا نعت المضمر على جهة المدح أو الذم أو الترحم ،
 إن لا يراد بالنعته إن ذاك تعيين النعوت ولا تبيينه ؟

فالجواب : أن النعت الذي يراد به المدح أو الذم أو الترحم يابى ألا
 يكون تابعا بل مقطوعا ؛ لأن ذلك من مواضع الإسهاب والإطالة ، كما تقدم (١) .
 وإنما أتبع إجراء له مجرى الذي يراد به التبيين ، والنعته الذي يراد به التبيين
 لا يجوز أن ينعته به المضمر ، فلم يجوز أن ينعته أيضا على طريق المدح أو الذم
 أو الترحم ، وأيضا فإنه قيد به الاختصار ، لقباحة تكرار اللفظ المعاري فلو نعت
 لطال فكان نقيض وضعه ، وأيضا فإنه حمل على ضمير المتكلم والمخاطب ليكون الباب
 واحدا .

وقوله : ولا ينعته به ؛ لأنه ليس مشتقا ولا في حكمه .

يقول (٢) لما كان النعت لا يكون إلا بالمشتق أو ما في حكمه ، وقد تقدم
 تبيينها (٣) ، والمضمر ليس بمشتق ولا في حكمه ، لم يجوز أن ينعته به . وهذا الذي
 ذكره صحيح بالنظر إلى ضمير المتكلم والمخاطب ؛ لأنه ليس بمشتق ولا في حكمه ،
 وأما ضمير الغيبة فقد يكون على مشتق ، فيكون في حكم المشتق ، لأن الذي فسى
 حكم المشتق هو ما كان في معنى ما أخذ من المصدر ، وإن لم يكن مأخوذا بنفسه
 من مصدر ، والضمير إذا عاد على مشتق فهو في المعنى ذلك المشتق الذي أخذ
 من المصدر وذلك نحو قولك : قام العاقل هو ، فهو يراد به : العاقل ، لكن

= أو ترحم كذا نقله عنه الناس ، كما قال أبو حيان ، واحتج بقوله تعالى :
 (= قُلْ إِنْ رِئْسَ يَقْدَفُ بِالْحَقِّ عِلَامُ الْغُيُوبِ) وقولهم مررت به المسكين وقولهم
 " اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم " وقوله * فلا تلثمه أن ينام البائسا * وغيره
 خرج ذلك على البدل ، قال ابن مالك وفيه تكلف وقيل : إنه أجازة إذا تقدم
 المظهر كذا نقله عنه النحاس والغرا . وانظر الكتاب ٢ / ٧٥ ، ٧٦ .

(١) تقدم في ص ٥١٧

(٢) في الصورة : يقال .

(٣) تقدم ص ٥١٤

إِنَّمَا لَمْ يَجْزْ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا ، لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي النِّعْتِ بِهِ إِذِ النِّعْتُ إِنَّمَا هُوَ لِمُتَّبِعِي
 الْمُنْعُوتِ أَوْ لِمُدَّحِهِ أَوْ ذَمِّهِ أَوْ التَّرْحِمِ طَبَعًا ، وَالْمُضْمَرُ لَا يُمْكِنُ فِيهِ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا
 يَعْطَى مَعْنَى الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ نَفْسَ
 مَعْنَى الْمَشْتَقِّ حَتَّى يَعُودَ عَلَى مَا عُرِّفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، أَوْ نَكْرَةً نَحْوَ قَوْلِكَ : جَاءَنِي
 الْعَاقِلُ هُوَ ، أَوْ جَاءَنِي عَاقِلٌ هُوَ ، فَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِلنَّكْرَةِ ، لِأَنَّ النَّكْرَةَ
 لَا تَنْعَتُ بِالْمَعْرِفَةِ ، وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِلْمَعْرِفَةِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، لِأَنَّهُ أَعْرَفُ
 مِنْهُ ، وَالنِّعْتُ لَا يَكُونُ أَعْرَفُ مِنَ الْمُنْعُوتِ ، بَلْ يَكُونُ مَسَاوِيًا لِلْمُنْعُوتِ فِي التَّعْرِيفِ
 أَوْ أَقْلًا مِنْهُ تَعْرِيفًا .

وقوله : " العلم لا ينعت به كما لا ينعت بالمضمر " .

يعني أَنَّهُ لَا يَنْعَتُ بِهِ ، لِأَنَّهُ الِيسُّ مَشْتَقًّا وَلَا فِي حِكْمِهِ ، وَهَذَا الَّذِي عَسَلَّ
 بِهِ امْتِنَاعُ النِّعْتِ بِالْعَلْمِ صَحِيحٌ ، لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ تَذْهَبُ مَعْنَى الْإِشْتِقَاقِ مِنَ الْأَسْمِ ،
 وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مَشْتَقًّا نَحْوُ : عَمَّاسٌ وَحَارِثٌ ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُمْ إِذَا لَمِحُوا مَعْنَى
 الصِّفَةِ أَدَّخَلُوا الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِذَهَابِ الْعِلْمِيَّةِ مِنْهُ ، وَهَذَا شَيْءٌ لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَحَدٍ
 مِنَ النُّحَوِيِّينَ إِلَّا مَا حَكَى أَبُو بَكْرٍ خَطَّابٌ عَنْ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ : مِنْ أَنَّ مَكْرَمَانَ وَمَطْيَبِيَانَ
 وَمَخْبَثَانَ ، وَمَلَكَمَانَ تَكُونُ صِفَاتٍ مَعَارِفَ وَتَأْنِيثُهَا بِالْهَاءِ تَقُولُ : هَذَا زَيْدٌ مَكْرَمَانٌ
 عَلَى النَّعْتِ ، وَالْبَدَلُ جَائِزٌ ، كَمَا يَجُوزُ فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَاحِبِ عَمْرٍو الْوَجْهَانَ
 وَلَوْ قُلْتُ : هَذَا رَجُلٌ مَكْرَمَانٌ لَكَانَ بَدَلًا مِنْهُ ، لِأَنَّ رَجُلًا نَكْرَةً وَمَكْرَمَانَ مَعْرِفَةً ، وَلَمْ
 يَتَصَرَّفْ لِلزِّيَادَتَيْنِ مَعَ التَّعْرِيفِ ، وَتَقُولُ فِي الْمَوْثِ : هَذِهِ هِنْدٌ مَكْرَمَانَةٌ عَلَى النَّعْتِ
 وَلَا تَصْرَفُ لِمَكَانِ هَاءِ التَّأْنِيثِ وَالتَّعْرِيفِ وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا } وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو حَاتِمٍ هَذِهِ
 الصِّفَاتِ وَصَرَّفَ مَسَائِلَهَا عَلَى مَا ذَكَرَ } قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَلَا أَعْرِفُ الْعِلَّةَ الَّتِي صَارَتْ
 بِهَا هَذِهِ الصِّفَاتُ مَعَارِفَ ، وَقَدْ ذَكَرَ الزَّجَاجِيُّ (١) هَذِهِ الصِّفَاتُ فِيمَا لَا يَسْتَعْمَلُ
 إِلَّا فِي النِّدَاءِ خَاصَّةً ، لَكِنِ أَبُو حَاتِمٍ إِمَامٌ لَا يَدَّافِعُ // فِي نَقْلِهِ وَحِكَايَتِهِ [وَبِنَبْغِي
 عِنْدِي إِذْ قَدْ ثَبَّتَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَنْ يَجْعَلَ تَعْرِيفَهُ بِنِيَّةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَلِذَلِكَ
 سَقَطَ التَّنْوِينُ مِنْهُ فَيَكُونُ نَحْوَ مَا حَكَاهُ أَبُو الْحَسَنِ مِنْ قَوْلِهِمْ : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، بِغَيْرِ
 تَنْوِينٍ ، وَيُرِيدُونَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، وَيَكُونُ عَلَى هَذَا نَعْتًا لِلْمَعْرِفَةِ وَدَلَالًا مِنَ النَّكْرَةِ .

١٥٤

(١) الجمل : ١٧٥ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٠٨ .

وقوله : * وَيُنَعَّتُ (١) بباقي المعارف غير المضمرة .

يعنى أنه ينعت بالمعرف بالألف واللام والمشار والمضاف إلى معرفة من المعارف إضافة محضة فتقول : مررت بزيد العاقل ، وزيد هذا ، وزيد صاحبك ، وزيد صاحب هذا . وزيد صاحب عمرو ، وزيد صاحب الدابة .

وقوله : * الجهم ينعت بالألف واللام للجنس * . (٢)

إنما جعل الألف واللام في نعت المشار للجنس ؛ لأنها للحضور ، وقد بينا (٣) أن الألف واللام اللتين للحضور لا يكونان إلا الجنسيتين ، إذ لا عهد بينك وبين المخاطب في المعرف بهما ، فإنما عرفت من جهة أنك أردت الحقيقة ، والحقيقة معلومة في النفوس ، وإنما لم ينعت الجهم إلا بما فيه الألف واللام خاصة ؛ لأنه معرفة ولا تنعت المعرفة إلا بمعرفة ، والمعارف محصورة ، فلم ينعت المشار بالمضمرة ولا بالعلم ؛ لأنهما لا يتصور النعت بهما للعلّة التي تقدّم ذكرها ، ولم ينعت بمشار آخر ، لأنه لا فائدة في ذلك ، فإن جاء شيء من ذلك نحو : مررت بهذا هذا ، فإنما هو توكيد لا نعت ، ولم ينعت بالمضاف إلى معرفة ؛ لأن المشار مع نعت بمنزلة اسم واحد ، وقد تقدّم الدليل على ذلك . والمضاف مع المضاف إليه كالشيء الواحد ، فكرهوا أن يجعلوا ثلاثة أشياء كالشيء الواحد ، فلم يبق ما ينعت به إلا المعرف بالألف واللام نحو قولك : مررت بهذا الرجل .

وهذا الذي ذكره صحيح إن عني بالمبهم المشار (٤) ، وإن عني بالمبهم المشار والموصول كما ذكر قبل ، كان ما ذكره باطلاً باتفاق من النحويين ؛ لأن الموصول بمنزلة المعرف بالألف واللام ينعت بما ينعت به .

وقوله : * فإن اتفق أن يكون ما هما فيه مشتقا ، فالأجود أن يكون مما يخص الجنس المقصود * .

(١) أى : العلم .

(٢) تقدم في ص ٥٧٥

(٣) ذهب الكوفيّة والزجاج والشهيلي إلى أن اسم الإشارة لا ينعت ولا ينعت به ، وأكثر البصريين على أنه ينعت وينعت به نحو (بل فعله كبيرهم هذا) ثم حرّأ رأيتك هذا الذي كرمت على ~~البحر~~

يعنى أَنَّهُ إِنَّمَا يُوصَفُ فِي الْغَالِبِ بِالْأَسْمَاءِ الْجَوَامِدِ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِهِمْ هَذَا الرَّجُلِ ، وَهَذِهِ الْمَرْأَةُ ، وَإِنْ وُصِفَ بِالشَّمْتِ فَالْأَجُودُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ - يَعْنِي الْوَصْفَ - مَا يَخُصُّ الْجِنْسَ الْمَقْصُودَ يَعْنِي الْجِنْسَ الَّذِي الْمَشَارُ إِلَى مِنْهُ - نَحْوَ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِهِذَا (١) الْفَارِسَ ، لِأَنَّ الْفَرُوسِيَّةَ إِنَّمَا تَخُصُّ جِنْسَ الْمَشَارِ إِلَى وَهُوَ الرَّجُلُ ، وَيَقْلُ أَنْ تَقُولَ : مَرَرْتُ بِهِذَا الطَّوِيلَ ؛ لِأَنَّ الطُّوْلَ لَا يَخُصُّ الرَّجُلَ الَّذِي هُوَ جِنْسُ الْمَشَارِ إِلَى ، وَإِنَّمَا كَانَ الْأَحْسَنُ ذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ :-

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْمَشَارَ - كَمَا تَقْدِمُ - إِنَّمَا أُتِيَ بِهِ لِيُنْقَلَ الْاسْمُ مِنْ تَعْرِيفِ الْغَيْبَةِ لِتَعْرِيفِ الْحُضُورِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقِيلَ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ ، فَكَانَ حَقُّ الْاسْمِ الْمَعْرُوفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى هَذَا أَنْ يَلِي الْعَامِلَ ، وَالْاسْمَ الَّذِي حَقُّهُ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ إِنَّمَا يَكُونُ جَامِداً ، وَإِنْ كَانَ مُشْتَقاً فَإِنَّمَا يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَهُ ، وَلِذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَشْتَقُ مَا يَخُصُّ الْجِنْسَ الْمَوْصُوفَ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ حَتَّى تَكُونَ صِفَتُهُ كَذَلِكَ .

وَالْآخَرُ : أَنَّكَ إِذَا وَصَفْتَ الْمَشَارَ فَإِنَّكَ تَرْفَعُ بِذَلِكَ الْإِبْهَامَ الَّذِي فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ كَوَئِذٍ يَحْصُلُ بِتَبْيِينِ جِنْسِ الْمَشَارِ إِلَى ، فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِذَا الرَّجُلِ ، لِتَبْيِينِ أَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ مِنَ الْحَاضِرِينَ مَنْ هُوَ مِنْ جِنْسِ الرِّجَالِ ، لَا مَا هُوَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْجِنْسِ ، فَإِنْ اتَّفَقَ أَنْ يَكُونَ بِحَضْرَةِ الْمَخَاطَبِ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ الرِّجَالِ احْتَجَّتْ أَنْ تَقُولَ : مَرَرْتُ بِهِذَا الرَّجُلِ الْفَارِسِ ؛ لِتَبْيِينِ أَنَّ الْمَشَارَ إِلَى مِنْ جِنْسِ الرِّجَالِ لَا مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَأَنَّ مِنَ الْفَرَسَانِ مِنْهُمْ ، وَقَدْ يَحْذَفُ الْمَوْصُوفُ وَيَكْتَفَى بِالصِّفَةِ فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِذَا الْفَارِسِ ؛ لِأَنَّ الْفَرُوسِيَّةَ خَاصَّةٌ بِجِنْسِ الْمَوْصُوفِ فَتَعْلَمُ أَنَّ الْأَصْلَ مَرَرْتُ بِهِذَا الرَّجُلِ الْفَارِسِ ، فَإِنْ كَانَتْ الصِّفَةُ غَيْرَ خَاصَّةٍ بِجِنْسِ الْمَوْصُوفِ قَسَلْتَ : مَرَرْتُ بِهِذَا الرَّجُلِ الطَّوِيلَ ، وَلَا يَجُوزُ : مَرَرْتُ بِهِذَا الطَّوِيلَ ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ كَمَا تَقْدِمُ لَا يَحْذَفُ حَتَّى تَكُونَ صِفَتُهُ خَاصَّةً بِجِنْسِهِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ ذَلِكَ يُوَدَّى إِلَى اللَّبْسِ ؛ لِأَنَّ الطَّوِيلَ يَكُونُ رَجُلًا وَغَيْرَ رَجُلٍ ، فَلَا يَدْرِي جِنْسَ الْمَشَارِ إِلَى مَا هُوَ ؛ فَإِنْ جَازَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا اتَّفَقَ إِلَّا يَكُونُ بِالْحَضْرَةِ طَوِيلًا إِلَّا رَجُلًا وَاحِدًا ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ خَاصَّةٍ بِجِنْسِ الْمَوْصُوفِ لَمْ تَقُمْ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَوْصُوفِ الْمَحْذُوفِ (٢)

(١) فِي الْمَصُورَةِ : بِهِذِهِ .

(٢) انظُرْ تَفْصِيلَ السَّهِيلِي مَوْضُوعَ حَذْفِ الْمَنْعُوتِ فِي النَّتَائِجِ ٢٠٩-٢١٠ .

وقوله : وينعت به العلم والمضاف إلى المعرفة .

إنما لم ينعت به من المعارف غير المضاف إلا العلم ؛ لأن المعارف فسيرو
 المضافة إنما هي المضمر والعلم والمشار والمعرف بالألف واللام . فلم ينعت به
 المضمر ؛ لأن المضمر لا ينعت للعلّة التي تقدّم ذكرها . ولم ينعت به المشار
 لأنه لا فائدة في ذلك ، فإذا جاء في كلامهم : مررت بهذا هذا ، فإنما ينبغى
 أن يجعل تأكيداً . ولم ينعت به المعارف بالألف واللام نحو : مررت بالرجل هذا
 ؛ لأن المشار أعرف مما تعرف بالألف واللام والنعت لا يكون أعرف من المنعوت
 بل مساوياً // للمنعوت في التعريف ، أو دونه ، فلم يبق من المعارف فسيرو
 المضافة ما يجوز وصفه بالمشار إلا العلم على مذهبنا ؛ لأن المشار أقل درجة
 في التعريف من العلم فساغ لذلك أن يكون نعتاً له (١) وأما إطلاقه القول بأنه
 ينعت به المضاف إلى المعرفة فباطل ؛ لأن المضاف إلى ما فيه الألف واللام لا يجوز
 وصفه بالمشار ؛ لأن المشار أعرف منه ، والنعت كما تقدّم لا يكون أعرف من المنعوت ،
 فإذا قلت : مررت بغلام الرجل هذا ، فهذا بدل (٢) من غلام ، ولا يجوز أن يكون
 نعتاً لما ذكرناه ، وينعت به باقى ما عرف بالإضافة ؛ لأنه أعرف من المشار أو مثله
 في التعريف ، فتقول : جاءني غلامك هذا وغلام زيد هذا ، وغلام هذا هذا فهذا
 في جميع ذلك يجوز أن يكون نعتاً للغلام .

106

وقوله : " ذو الألف واللام ينعت بمثله وما أضيف إلى مثله " .

يعني أنه ينعت بما فيه الألف واللام ، وما أضيف إلى ما فيه الألف واللام ،
 نحو قولك : مررت بالرجل العاقل ، وبالرجل صاحب الدابة ، وإنما جاز ذلك
 ؛ لأن النعت حينئذ يكون في رتبة المنعوت في التعريف ؛ ولم ينعت بغير ذلك
 من المعارف التي يجوز الوصف بها ؛ لأنها أعرف منه ، والنعت لا يكون أعرف من
 المنعوت ، وإذا قلت : مررت بالرجل صاحبك ، أو صاحب هذا ، أو صاحب زيد ،
 لم يكن صاحب في جميع ذلك نعتاً للرجل ؛ لأنه أعرف منه بل بدلاً ، وكذلك لو
 قلت : مررت بالرجل هذا ، لكان " هذا " بدلاً لا نعتاً للرجل ؛ لأنه أعرف
 منه .

(١) في المصورة : تعناله .

(٢) في المصورة : يبدل .

وقوله : " وتنتعت به المعارف غير المضمرة " .

إنما تنتعت به المعارف غير المضمرة ، لأنه إما دونها في التعريف أو مثلها ،
فإذا قلت : مررت بزید العاقل ، أو بصاحب الدابة العاقل كان العاقل في جميع
ذلك نعتاً لما قبله من المعارف ، وإنما استثنى المضمرة ؛ لأنه لا ينعت ولا ينتعت
به للعلّة التي تقدّم ذكرها .

وقوله : " المضاف إلى المعرفة ينعت بالضاف إلى مثله ، وبالجهم ، وما
فيه الألف واللام بشرط إضافته إلى ما فيه الألف واللام " .

هذا الفصل في نهاية الاختلال ، أمّا قوله : ينعت بالضاف إلى مثله ،
يعنى به أنّ المضاف إلى المضمرة ينعت بالضاف إلى المضمرة ، والمضاف إلى العلم
(ينعت) بالمضاف إلى العلم ، والمضاف إلى المشار ينعت بالمضاف إلى المشار
والمضاف إلى ما فيه الألف واللام ينعت بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام فتقول :
مررت بغلامي خديك ، ومررت بغلام زيد صاحب عمرو ، ومررت بغلام هذا صاحب
ذلك ، ومررت بغلام الرجل صاحب الدابة .

وهذا الذي قاله وإن كان صحيحاً في نفسه فليس فيه استيعاب ؛ لأن المضاف
كما ينعت بالضاف إلى مثله فقد ينعت بما لم يصف إلى مثله ، بشرط أن يكون في
رتبة المنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفاً فتقول : مررت بغلامك صاحب زيد ،
وبغلام زيد صاحب القوس وبغلام هذا صاحب الدابة وبغلامك صاحب هذا وبغلام
زيد صاحب هذا ؛ لأن النعت في جميع ذلك دون المنعوت في التعريف . ولا يجوز
مررت بغلام الرجل صاحبك وصاحب هذا وصاحب زيد ؛ لأن الثاني أعرف من الأول ،
فإذا جعلته بدلاً جاز .

وأما قوله : والجهم ، فصحيح فيما عدا المضاف إلى ما فيه الألف واللام ؛
ألا ترى أنه لا يجوز : مررت بغلام الرجل هذا ، على النعت ؛ لأن المشار أعرف
من المضاف إلى ما فيه الألف واللام .

وأما قوله : والألف واللام بشرط إضافته إلى ما فيه الألف واللام ، فباطل ،
بل يجوز نعت المضاف إلى المعرفة بما فيه الألف واللام على الإطلاق نحو قولك :
مررت بغلامك العاقل ، وبغلام زيد العاقل وبغلام هذا العاقل وبغارية هذا

العاقلة وغلام الرجل صاحب الدابة . ولا تثبت هذه الزيادة في أكثر النسخ -
أعني قوله بشرط إضافته إلى ما فيه الألف واللام . وهو الأليق بكلام أبي موسى .

وإصلاح هذا الفصل : أن تقول : " المضاف إلى معرفة إن كان مضافاً إلى
مضمر أو ظم نعت بما ينعت به العلم ، وإن كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام نعت
بما ينعت به المعرف بالألف واللام ، وإن كان مضافاً إلى مشار نعت بالمشار ، وما
فيه الألف واللام وما أضيف إليهما . "

وقوله : " وينعت به العلم ، وما أضيف إلى المعرفة ، وما فيه الألف واللام
بشرط إضافته إلى ما فيه الألف واللام . "

أما نعت العلم به فصحيح نحو قولك : قام زيد صاحبك ، أو صاحب عمرو ،
أو صاحب هذا ، أو صاحب الدابة ، فصاحب في جميع ذلك نعت لزيد ، لأنه مساو له
في التعريف أو أقل منه تعريفاً .

وأما نعت ما أضيف إلى معرفة به فصحيح ، لكن لا على الإطلاق ، بل بشرط
أن يكون مثل المنعوت في التعريف أو دونه ، نحو قولك : مررت بغلام زيد خديم
عمرو أو صاحب الدابة . وأما إن كان أعرف منه فلا يجوز أن يكون نعتاً له لسو
قلت : مررت بغلام الرجل خديم عمرو ، لم يكن خديماً نعتاً للغلام لأنه أعرف منه .

وأما قوله : وما فيه الألف واللام بشرط إضافته إلى ما فيه الألف واللام ،
فصحيح ، نحو قوله : مررت بالرجل صاحب الدابة ، فإن كان مضافاً إلى غير
المعرف بالألف واللام لم يجوز نعت المعرف بالألف واللام به // لو قلت : مررت
بالرجل صاحبك أو صاحب عمرو أو صاحب هذا ، لم يجوز أن يكون صاحب في شيء من
ذلك نعتاً للرجل ، لأنه أعرف منه [ولم يبق من المعارف ما لا ينعت بالضاف
إلى معرفة أصلاً إلا المضمر ، لأنه لا ينعت ، والمشار ، لأنه لا ينعت بضاف ،
للعلة التي تقدم ذكرها .

وإصلاح هذا الفصل أن تقول : " وينعت به - إن كان مضافاً إلى مضمر
أو ظم - العلم أو المضاف إلى مضمر أو ظم . وإن كان مضافاً إلى مشار - العلم
أو ما أضيف إلى مضمر أو ظم أو مشار . وإن كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام -
جميع المعارف غير المضمر والمشار . "

[مراتب المشار إليه]

وقوله : " مراتب المشار إليه على ثلاثة أقسام "

يعنى بالنظر إلى القرب والبعد والتوسط .

وقوله : " للواحد المذكور في الدنيا هذا ، وفي الوسطى ذاك ، وفي القصوى ذلك " .

يعني في المرتبة الدنيا : أي القريبة ، وفي المرتبة الوسطى : أي المتوسطة ، وفي المرتبة القصوى : أي البعيدة . ولم يستوف جميع ما يُشار به إلى الواحد المذكور في الدنيا والقصوى ، لأنه يقال للواحد المذكور في الدنيا : ذاك ، وهذا ، وهذا ، وهذا (١) . حكى ذلك المازني عن الغراء وأنشد :

١٢٣-٤ * هذا هو الدفتر خير د فستر * (٢)

ويقال في القصوى : ذاك ، وذلك ، وذائك .

وقوله : " وتشية المذكور في الدنيا : هذان ، في الرفع . وفي النصب والجر : هذين " .

هذا الذي ذكره هو الفصح ، وقد يقال : هذان في الرفع والنصب والخفض وعليه قوله تعالى { إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ } (٣) ، في أحد الأقوال . وإن شئت لم تلحق هاـ التنبيه ، فقلت : ذان وذين .

وقوله : في الوسطى : ذانك وذينك .

من قال : هذان في الأحوال الثلاث فينبغي له أن يقول : ذانك فيها .

(١) زاد في التصريح ١٢٦/١ ذاءه - بها مضمومة بعد همزة مضمومة .

(٢) بيت من الرجز بعده * في كف قرم ماجد مصور *

ورواية البيت في التصريح ١٢٦/١ هذاءه الدفتر . . .

وهو في الهمع ٢٥/١ والدير ٤٩/١ .

(٣) الآية ٦٣ من سورة طه : قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي " إِنَّ هَذَانِ " وقرأ ابن كثير " إِنَّ هَذَانِ " ، واختلف عن عاصم فروى أبو بكر " إِنَّ هَذَانِ " وروى حفص عن عاصم " إِنَّ هَذَانِ " وقرأ أبو عمرو وحده : " إِنَّ هَذَيْنِ " انظر السبعة : ٤١٩ . والقراءة التي أثبتها الشارح جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثني بالألف دائماً ، وهي لغة لكانة حكى ذلك أبو الخطاب ولبنى الحارث بن كعب وخشعم وزبيد حكى ذلك عن الكسائي ولبنى العتبر وبنى الهجيم ومراد وذرّة . انظر البحر المحيط ٢٥٥/٦ .

وقوله : " وفي القصوى ذانِك وذيْنِك " .

ويقال أيضا : ذانِك - بإبدال إحدى النونين ياءً - وقُرئَ = (فذانِك برهانان من رَبِّكَ) (١) ولا يجوز : فذَيْنِك - بتشديد النون - عند البصريين (٢) ، وإِنَّمَا ينبغي أَنْ يقالَ : فذَيْنِك ، وأولئك الإبدال كراهة الجمع بين ساكنين وليس الأولى حرف مدٍّ وليس .

وقوله : " وجمع المذكر في الدنيا : هؤَلاءِ " .

ويقال أيضا : هؤَلاءِ - بحذف الألف وواو ساكنه بعد الهاء ، وهؤَلاءِ - بالقصر - وأولى - بالقصر - ، وأولاءِ - بالمد .

وقوله : " وفي الوسطى : أولاك " .

وإن شئت ألحقت هاء التنبيه ، فقلت : هأولاك .

وقوله : " وفي القصوى : أولئك وأولئك " .

فما جاء من ذلك قوله :

٤١٤ - أولئك قومي لم يكونوا (أشابة) (٣) وهل يعط الضليل إلا أولئكا (٤)

وإن شئت أدخلت هاء التنبيه .

ويقال أيضا : ألك بالتشديد أنشد الفراء :

(١) الآية ٣٢ من سورة القصص ، وهذه قراءة ابن كثير فيما رواه نصر عن أبيه عن شبيل عن ابن كثير . انظر السبعة ٤٩٣ وقرأ بها ابن مسعود وعيسى وأبو نوفل وابن هرمز وشبيل وهي لغة هذيل ، وقيل : بل لغة تميم ، وعن ابن كثير أيضا : فذانِك بفتح النون قبل الياء على لغة من فتح نون التثنية نحو قوله : طى احوذيين . عن البحر المحيط ١١٨/٢ .

(٢) تقول : ذان وتان بتخفيف النون وتشديد هاء ، وأجاز الكوفيون تشديد النون مع الياء تقول : ذَيْن وَتَيْن ، ومنعه البصريون إلا مع الألف . انظر المساهد ١٨٣/١ .

(٣) في صلب المصورة : إعانة ، وما أثبتناه من الهامش وهو الذي يتفق مع ما في المصادر . ولم أعرف ل (إعانة) توجيهها . والأشابة : الأخلاط من الناس .

(٤) البيت نسبته ابن يعيش للأعشى وليس في ديوانه وإن كان له قصيدة من هذا البحر وهذه القافية وورد منسوبا لأخي الكحلبة في النوادر : ١٥٤ ، ورواية الصدر فيها : * ألم تك جربت ما الفقر والغنى * . والشاهد في المنصف ١٦٦/١ ، ٢٦/٣ ، وشرح ابن يعيش ٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٢/١ ، والتصريح ١٢٩/١ ، والدردر ٤٩/١ .

٥١٥ - * من بين ألاك إلى ألكا * (١)

وإن شئت أدخلت "ها" التنبيه .

وقوله : " وللواحد المؤنث في الدنيا : " هذو ، وهذه ، وهذي ، وهاتي ،

وهاتا " (٢)

يجوز في جميع ذلك حذف ها التنبيه .

وقوله : ولا يثنى منها إلا " هاتا " .

يعنى أنه لا يجوز أن تأتي صيغة التثنية إلا من لفظ " هاتا " ، وإلا فأسماء
الإشارة لا تجوز تثنيتهما ، وإن لم تأت صيغة التثنية إلا من هاتا ، خوفاً من اللبس
لو قلت : " زان " فتثنيتهما على " ذي " .

وقوله : وفي الوسطى " تيك " (٣)

يجوز أن تدخل طيها "ها" التنبيه (٤) فتقول : هاتيك .

وقوله : وفي القصى : تلك ، وتالك .

الفصح : تلك ، وتالك دونها ، أشد الفراء للقطامي (٥) :

٥١٦ - تعلم أن بعد الغي رشداً وأن لتالك الغم انقشاعاً (٦)
نقصه أيضاً " تيك " - بيا بعد التاء - وأنشد الفراء :

٥١٧ - بأية تيك الدمن الخوالسي عجت منازل لو تنطقيننا (٧)

(١) البيت في شرح الجمل لابن صفور ٢٠٢/١ والساعد ١٨٥/١ والهمع ٧٦/١
والدرر ٥٥٠/١

(٢) نقصه : زهي ، ته ، تو ، تهبي ، ذات . الهمع ٧٤/١

(٣) نقصه : تيك ، وتيك . انظر الساعد ١٨٢/١

(٤) في المصورة : التثنية ، وهو تحريف .

(٥) هو عمير بن شبيب بن عمرو بن عماد من بني جشم بن بكر ، شاعر غزل فحل ، كان
من نصارى تغلب ، وأسلم وجعله ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين
له ديوان مطبوع . توفي نحو ١٣٠ هـ ترجمته في الأعلام للزركلي ٥٨٨/٥

وانظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٥٣٤ ، ٥٣٥

* كذا في المصورة ، والصواب « ولم »

(٦) البيت في الخزانة ٢/٤ ، والهمع ٧٥/١ ، والدرر ٤٩/١

(٧) البيت مجهول وهو في الهمع ٧٥/١ ، والدرر ٤٩/١

ونقصه أيضا : تلك المرأة قامت ، بفتح التاء ، حكى ذلك هشام .

وقوله : وفي تثنية المؤنث ؛ في الدنيا : هاتان في الرفع ، وهاتين في النصب والجسر .

يجوز لك ألا تدخل "ها" التنبيه فتقول : تان وتين .

وقوله : " وفي الوسطى : تانك وتينك " .

يجوز أيضا إدخال "ها" التي للتنبيه عليها .

وقوله : " وفي القصوى : تانك وتينك " .

وإن شئت قلت : تانيك ، فأبدلت من إحدى النونين ياء ، ولا يجوز في النصب والجسر تينك - بالتشديد - إلا عند الكوفيين . وإنما يجوز تينيك - بإبدال إحدى النونين ياء .

وقوله : " يخالف (١) مفرد المذكر (٢) مفرد المؤنث وتثنيته وتثنيته (٣) ويوافق الجمع الجمع في المراتب الثلاث " .

يعنى أن جمع المؤنث لفظه كلفظ جمع المذكر في الدنيا والوسطى والقصوى وإن كان المفرد والمثنى من المؤنث قد خالف مفرد المذكر ومثناه في المراتب الثلاث .

(١) في المصورة : يخالف ، وهو خطأ ، والتصويب من الجزولية .

(٢) في المصورة : المذكور ، خطأ ، والتصويب من الجزولية .

(٣) في المصورة : أو ، خطأ ، والتصويب من الجزولية .

باب [العطف]

قوله : " العطفُ ، بيانٌ ونسقٌ " .

١٥٧

يعنى بعطف البيان : العطف الذى تقصِّدُ به تبيينَ الأولِ ، ومِعْطُفِ النسقِ : العطفُ الذى لا يكون فيه // المعطوفُ مبيِّناً للمعطوفِ عليه ، بل منسوقاً طيه بحرف : أى مضموماً إليه ، قد انتظمهما (١) كلامٌ واحد . تقول : نسقتُ الشيءَ : إذا نظَّمْتَهُ .

وقوله : " المعطوفُ عطفُ بيانٍ هو : الاسمُ الجارى على اسمِ دونه نسي الشهرةَ بيِّنه ، كما بيِّنه النعتُ ، إلاَّ أنَّه لا يكونُ نعتاً لما نعتِ فيه .

اعلم أنَّ عطفَ البيانِ يخالفُ النعتَ فى شيئين :

أحدهما : أنَّ الثانى فى عطفِ البيانِ يكونُ أشهرَ من الأولِ بخلافِ النعتِ فإنَّه إما مساوٍ للمنعوتِ أو دونه فى التعريفِ . فالنعتُ إذا معزومٌ على الأ لا يكونُ الثانى فيه أشهرَ من الأولِ ، بل لا يجوزُ ذلك فيه .

والآخرُ : أنَّ عطفَ البيانِ لا يذهبُ فيه مذهبُ الاشتقاقِ (٢) ، ولذلك كان أكثرَ مجيئه فى الألقابِ والكنى والأعلامِ .

فإنَّ قال قائلٌ : قد أعطيتُ السببَ الذى لأجله كان النعتُ مساوياً للمنعوتِ فى التعريفِ أو أقلَّ منه تعريفاً ، فما السببُ الذى لأجله كان عطفُ البيانِ أشهرَ من المعطوفِ طيه ؟

فالجوابُ : أنَّ المتكلمَ بعطفِ البيانِ لم يقصدِ الاعتمادَ على أحدِ الاسمين ، بل يأتى بالاسمين دفعةً واحدةً ، ويقدرُ أنَّ المخاطبَ لا يجهلُ الاسمين معاً ، بل إنَّ جهلَ أحدهما لم يجهلِ الآخرَ ، ويؤخَّرُ الذى يقدرُ أنَّه أشهرُ عندِ المخاطبِ حتى يكونَ الأخرى مبيِّناً بالأشهرِ . ولم يبينِ الكلامَ على ما بناه عليه المتكلمُ بالنعتِ من أن يقعَ الاكتفاءُ باسمِ واحدٍ فيأتى به أولاً أشهرَ الأسماءِ ، ثم بعد ذلك يقعُ فى خلدِه أنَّه ربما لم يكفِ فى الإخبارِ (٣) فيأتى بعد ذلك .

(١) فى الصورة : انتظمهما ، تحريف .

(٢) ولذا نص ابن صفور فى تعريف عطف البيان على أنه اسم جامد .

شرح الجمثل ٢٩٤/١ .

(٣) فى الصورة : الأخبِر .

بسيّئ ، فلا يجدُ إلاّ مثله في الشهرة أو دونه .

ولا يزالُ اللَّبْسُ عند النحويين من المنعوتِ إلاّ بما هو معهودٌ عند المخاطب من حليته كطويل ، أو نسبه كقرشي ، أو فعله كضاحك ، أو خاصّة من خواصّه كقائم أبوه .

ولا يزالُ اللَّبْسُ من المعطوف عليه عطف بيان بشيءٍ معهودٍ بينك وبين مخاطبك في حقه ، بسلي بلفظٍ تقدّر أنّهُ أشهرُ بالنظرِ إلى المُخْبِرِ عنه ، من اللفظ الذي تقدّمهُ ، فيقدّر من أجلِ شهرته أن يكون المخاطب إذا سمعه عرف من عنيته ، لذلك أكثر ما يجعل محققو النحويين كسيوييه الرجل من قول العرب : مررت بهذا الرجل عطف بيان ، لأنك لم تحلِ المخاطب بقولك " الرجل " على واحدٍ معهودٍ ؛ لأنّ الألف واللام إنّما هما لتعريف الحضور .

وأما مخالفة عطف البيان للبدل (١) فبيّنةٌ ، من جهة أنّ البدل الاعتمادُ فيه من جهة المعنى إنّما هو على الثاني ، والأول كأنّه مضرب عنه ؛ ألا ترى أنّهُ على نيّة تكرار العامل فكان الأول لما قدّر فيه اللبس لم يرد رفع ذلك اللبس ، بل تركّ واعتد في البيان على الثاني . فهذا فرق ما بينهما من جهة المعنى .
وأما من جهة اللفظ فالفرق بينهما أنّ البدل لا يلتزم موافقته الأول في التعريف والتنكير ، بسلي قد يكون الأول معرفةً والثاني نكرةً ، وبالعكس ، وعطف البيان إنّما يكون فيه الثاني مثل الأول ، وأكثر النحويين لا يبيّن عطف البيان إلاّ فسي المعارف . وأجاز الفارسي (٢) عطف النكرة على النكرة للبيان ، وجعل من ذلك قوله تعالى = (من شجرة مباركة زيتونة) (٣) . وهو الصحيح عندي ؛ لأنّه لا مانع يمنع من قصد معنى عطف البيان في النكرات ، وتكون النكرة الثانية أخصّ من الأولى كما قدّ مناه ؛ ولذلك جعل الفارسي : زيتونة عطف بيان على شجرة لما كانت أخصّ منها .

(١) ابن كيسان هو أول من فرق بين بدل كل من كل وبين عطف البيان فالفرق بينهما أنّ البدل يقرر الثاني في موضع الأول وكأنك لم تذكر الأول . وعطف البيان أنّ تقدّر أنّك إنّ ذكر الاسم الأول لم يعرف إلاّ بالثاني وإنّ ذكرت الثاني لم يعرف إلاّ بالأول فجئت بالثاني مبيّنًا للأول .

انظر ابن كيسان النحوي (اللدعجاني) : ٣٢٥ ومصدره في ذلك البرهان في علوم القرآن للزركشي .

(٢) وهو مذهب الكوفيين والزمخشري . انظر المهمم ١٢١/٢

(٣) الآية ٣٥ من سورة النور .

فقول أبي موسى : " إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ نَعْتًا لِمَانِعٍ فِيهِ " . المانعُ عنده ما ذكر
مَنْ أَنَّ الثَّانِي أَشْهَرُ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَالنَّعْتُ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ . وَمَا ذَكَرْتَهُ لَكَ أَيْضًا
مَنْ أَنَّ الثَّانِي لَا يَذْهَبُ بِهِ مَذْهَبُ الْأَشْتِقَاقِ بِخِلَافِ النَّعْتِ ، وَمَا ذَكَرْتَهُ لَكَ أَيْضًا
مَنْ أَنَّكَ لَمْ تَرَفَعِ اللَّبْسَ بِمَعْمُودٍ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمُخَاطَبِ وَالنَّعْتِ بِخِلَافِ ذَلِكَ . وَأَنَّكَ
إِنَّمَا بَنَيْتَ الْكَلَامَ فِي النَّعْتِ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِالْأَوَّلِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَدَّرْتَ التَّهَاسُّهَ عَلَى
الْمُخَاطَبِ ، وَهَطَفَ الْبَيَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ .

وقوله : " وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْأَسْمِينِ الْأَوَّلِ " .

قصدُهُ بِذَلِكَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَهَطَفِ الْبَيَانِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، لِأَنَّ الْبَدَلَ
كَمَا تَقَدَّمَ إِنَّمَا الْاعْتِمَادُ فِيهِ عَلَى الثَّانِي ، وَالْأَوَّلُ مُضْرَبٌ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى . وَلَيْسَ كَذَلِكَ
هَطَفُ الْبَيَانِ لِأَنَّكَ لَمَّا قَصَدْتَ بِالثَّانِي تَبْيِينَ الْأَوَّلِ طَمَّ أَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْمَقْصُودُ ،
إِنَّ الْبَيَانَ إِنَّمَا يَجَاءُ بِهِ بِسَبَبِ الْمَبِينِ .

وقوله : وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَدَلِ فِي اللَّفْظِ يَقَعُ فِي بَابِ الدَّاءِ " .

مثال ذلك : يَا أَخَانَا زَيْدًا (٢) إِنَّ قَدَّرْتَ زَيْدًا هَطَفَ بَيَانُ طَى الْمُنَادَى
نَوْتَهُ وَنَصَبْتَهُ إِذْ لَا مَانِعَ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ . وَإِنْ قَدَّرْتَهُ بَدَلًا بِنَيْتِهِ طَى الضَّمِّ فَقُلْتَ :
يَا أَخَانَا زَيْدًا (٣) ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ : يَا زَيْدُ
لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلَّا الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ بَدَلًا . وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : يَا أَيُّهَا
الرَّجُلُ زَيْدُ ، إِنَّ قَدَّرْتَ هَطَفَ بَيَانُ نَوْتَهُ وَرَفَعْتَهُ إِذَا حَمَلْتَ طَى اللَّفْظِ ، وَنَصَبْتَهُ إِذَا
حَمَلْتَهُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ بَدَلًا لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِنَاؤُهُ عَلَى الضَّمِّ ، لِأَنَّهُ فِي نِيَّةِ
تَكَرُّرِ الْعَامِلِ .

وقوله : " وَفِي بَابِ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا جَرَى عَلَى الْمَجْرُورِ بِهِ " .

مثال ذلك قوله : هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ // زَيْدٍ ، " زَيْدٌ " فِيهِ هَطَفُ بَيَانِ ١٥٨
وَلَا يَجُوزُ جَعْلُهُ بَدَلًا ، لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ : هَذَا
زَيْدٌ (٤) لَمْ يَجُزْ ، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ جَعْلُهُ بَدَلًا ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) فِي الْمَصُورَةِ : إِذَا .

(٢) مِنْ أَمْثَلَةِ الْكِتَابِ ٢ / ١٨٤ .

(٣) هَذَا مَذْهَبُ أَبِي عَمْرٍو فِيمَا زَعَمَهُ يُونُسُ . انظُرِ الْكِتَابَ ٢ / ١٨٤ - ١٨٥ ،

وَانظُرِ شَرْحَ ابْنِ يَعِيشَ ٣ / ٧٣ .

(٤) فِي الْكِتَابِ ١ / ١٨١ " هَذَا يَابِ صَارَ الْفَاعِلُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي فَعَلَ فِي الْمَعْنَى وَمَا يَعْمَلُ
فِيهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا ، فَصَارَ فِي مَعْنَى هَذَا الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا ، وَعَمِلَ
عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْأَكْرَفَ وَاللَّامَ مَفْعَتَا الْإِضَافَةِ ، وَصَارَتَا بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ " .

٤١٨ - أنا ابن التارك البكري بشر طيه الطير ترقبه وقوعا (١)

بشر عطف بيان ، ولا يجوز جعله بدلاً لما ذكرت لك .

ولما كان مجيء عطف البيان إنما بابه أن يجيء في الأعلام والألقاب والكنى وجب أن تذكر حكم جريان بعضها على بعض في هذا الباب ، فنقول : إذا اجتمع العلم أو اللقب مع الكنية بدأت بالكنية وأجريت العلم أو اللقب عليها فنقول : قام أبو حفص عمر ، وقام أبو بكر كرز . وإن اجتمع اللقب مع العلم ، فإن كان العلم مضافاً بدأت به وأجريت اللقب عليه فنقول : قام عبد الملك كرز . وإن كان العلم مفرداً لم يجز إجراءه على اللقب ولا إجراء اللقب عليه بل لا بد من إضافة العلم إلى اللقب فنقول : قام سعيد كرز ، وقيس قفة ، وسعيد بطّة ، وسبب ذلك أن اللقب طارئ ، وأصل التسمية إنما هو بالعلم والكنية ، فقد يكون العلم مضافاً والكنية كذلك نحو قولك : أبو محمد عبد الله ، وقد يكون العلم مفرداً والكنية مضافةً نحو قولك : قام أبو حفص عمر . وقد يكتفون بالكنية عن الاسم العلم فلا يكون للمسمى إذ ذاك إلا اسم مضاف ، وهو الكنية ، إذ الكنية لا تكون إلا بالأباء والأمهات فهي مضافة ، وذلك نحو قولك : قام أبو عمرو ، وقد يكتفون بالاسم العلم مفرداً كما كان نحو زيد أرمضافاً نحو : امرئ القيس فأصول التسمية على هذا أن يكون للمسمى اسمان مضافان أو اسمان : أحدهما مفرد والآخر مضاف ، أو اسم مفرد خاصة ، أو اسم مضاف خاصة . وليس من أصول تسميتهم أن يجعل للمسمى اسمان مفردان . فذلك إذا اتفق أن يكون للمسمى اسم مفرد ثم حدث له لقب مفرد ، وأردت استعمالهما في الكلام ، أضفت العلم إلى اللقب فقلت : قام سعيد كرز وقيس قفة وزيد بطّة وصيرتهما بمنزلة : عبد الملك ، ولم يجز إجراء أحدهما على الآخر لثلاً يخالف بذلك أصول تسميتهم .

(١) البيت للمرار الأسدي ، وورد في الكتاب ١٨٢/١ شاهد أ على إضافة التارك

إلى البكري تشبيهاً بالحسن الوجه لأنه مثله في الاقتران باللام . قال صاحب الخزانة ١٩٣/٢ " أنشده سيوييه بجر " بشر " على أنه بدل أو عطف

بيان للفظ البكري . وإن لم يكن في " بشر " الألف واللام ، وجاز ذلك عنده لبعده عن الاسم المضاف ، ولأنه تابع ، والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع

وظنه المبرد وقال الرواية بنصب " بشر " واحتج بأنه إنما جاز " أنا ابن التارك البكري " تشبيهاً بالضارب الرجل ، فلما جئت ببشر جعلته بدلاً صار مشل

أنا الضارب الذي لا يجوز فيه إلا النصب " وانظر شرح ابن يعيش ٢٤٢/٣ ، ٧٤ ، والمقرب ٢٤٨/١ وشرح الجمل لابن صفور ٢٩٦/١ وغير ذلك

كثير .

(عطف النسق)

وقوله : " وعطف النسق لا يكون إلا بحروف منها الواو والفاء وشم وحتى .
 كان ينبغي له أن يبين عطف النسق أولاً ، وحينئذ يبين الحروف التي يكون بها
 وعطف النسق : حمل اسم على اسم ، أو فعل على فعل ، أو جملة على جملة
 لفظاً أو تقديراً ، بشرط توسط حرفٍ بينهما من الحروف التي وضعتها العرب للتشريك
 بين الأول والثاني .

فقولنا : حمل اسم على اسم أو فعل على فعل أو جملة على جملة ، لأنه
 لا يجوز العطف فيما عدا ذلك ، لا يجوز عطف الاسم على الفعل ، ولا الفعل
 على الاسم ، ولا عطف المفرد على الجملة ولا الجملة على المفرد .

وقولنا : لفظاً أو معنى ؛ لأنه لا يجوز عطف الاسم على الفعل ، والفعل
 على الاسم ، ولا عطف المفرد على الجملة ، ولا الجملة على المفرد حتى يكون كل واحد
 من المعطوف والمعطوف عليه في معنى الآخر وتقديره ، فلا يعطف الفعل على الاسم
 إلا إذا كان الاسم في تقدير الفعل ، والفعل في تقدير الاسم ، فمن عطف الفعل
 على الاسم لكون الاسم في تأويل الفعل قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ
 وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا ﴾ (١) ، ألا ترى أن المعنى : ﴿ إِنَّمَا الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَأَقْرَبُوا ﴾ (٢)
 ومن عطف الفعل على الاسم لكون الفعل في تأويل الاسم قوله تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي
 خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (٣) فجعل معطوف على واحدة ؛ لأنه
 في تأويل اسم ، التقدير : من نفس واحدة (٤) [و] مجعول منها زوجها ؛ ألا ترى
 أن نفس آدم كانت منفردة أولاً (٥) [و] بعد ذلك جعل منها زوجها وهي حواء ؛ لأنها
 مخلوقة من ضلع من أضلاع [و] عطف الاسم على الفعل لكون الفعل في تأويل الاسم
 قوله :

بَاتِ يَغْشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرِ (٥) [٥٢]

(١) الآية ١٨ من سورة الحديد .
 (٢) هذا مذهب أبي طي الفارسي وتبعه أبو جيان في البحر ٨ / ٢٢٣ .
 (٣) في المصورة " ثم " ، وقد خلط المصنف بين هذه الآية ، والآية ٦ من سورة
 الزمر .
 (٤) الآية ١٨٩ من سورة الأعراف .
 (٥) سبق تخريجه ص ١١٨ . وانظر الخزانة ٢ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

وقوله :

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَحَرَ عَطَاءً يَسْتَخِفُّ الْمَعَابِرَا (١) [٢١]

فعطف "بحراً" على "يبير" ؛ لأنه في معنى يبير كأنه قال : فألفيته يوماً مبيراً عدوه وحر عطاءً .

وكذلك أيضاً لا يجوز عطف المفرد على الجملة ولا الجملة على المفرد حتى تكون الجملة في تقدير المفرد فتقول : ظننت زيداً منطلقاً ، وأبوه ضاحك . فالجملة من الابتداء والخبر معطوفة على منطلق ؛ لأنها في تقدير المفرد كأنك قلت : ظننت زيداً منطلقاً وضاحك الأب . وكذلك أيضاً تقول : ظننت زيداً أبوه ضاحكاً ومنطلقاً ؛ لأن الجملة أيضاً في تقدير المفرد كأنك قلت : ظننت زيداً ضاحكاً الأب ومنطلقاً .

ويكون الاسم في تأويل الفعل إذا وقع في صلة الألف واللام .

ويكون الفعل والجملة في تأويل الاسم إذا وقع واحد منهما صفة لمبوصوف أو حالاً لذي حال أو خبراً لذي خبر أو في موضع المفعول الثاني من باب ظننت أو الثالث من باب أظمت (٢) .

والحروف التي وضعتها العرب للتشريك تنقسم قسمين :-

حروف تشرك في الإعراب والمعنى وهي : الواو والفاء وثم وحتى ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم وزيد أو فزيد أو ثم زيد أو حتى زيد ، كان زيد في جميع ذلك شريكاً للقوم في الإعراب ، وفي معنى العامل ، وهو القيام .

وحروف تشرك في اللفظ لا في المعنى وهي باقى الحروف نحو : أو ، ولا ،

ولكن // ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد أو عمرو ، أو يقوم زيد لا عمرو ، أو ما قام زيد لكن عمرو . كان عمرو في جميع ذلك شريكاً الاسم الذي قبله في الإعراب ولم يكن شريكاً في معنى العامل ؛ لأن القائم في جميع ما ذكر إنما هو أحدهما .

وينبغي أن يبدأ بالحروف المشتركة لفظاً ومعنى فإنها أقعد في هذا

الباب من غيرها ، من حيث شركت من وجهين ، وغيرها إنما شركت من جهة واحدة ولذلك بدأ أبو موسى بها .

(١) سبق تخريجه ص ٧٠

(٢) في المصورة : أعطت ، خطأ .

أنظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

وقوله : وهذه تشرك بين الأول والثاني في الإعراب والمعنى .
يعنى إذا عطفت مفرداً على مفردٍ لفظاً أو تقديراً ، وأما إن عطفت جملةً
على جملةٍ ولم تكن الجملة في تأويل مفردٍ فلا تشرك في ذلك أصلاً . وكذلك التشريك
في الإعراب إذا عطفت مفرداً على مفردٍ ، أو ما هو في تقديره - قد يكون في اللفظ
نحو : قام زيدٌ وعمروٌ . وقد يكون في الموضع فيما له لفظٌ وموضعٌ نحو قولك : ماجئني
مسنٌ رجلٌ ولا امرأةٌ يخفف امرأة على لفظ رجل ، ورفعها على موضعها ، فكان
ينبغي أن يزيد : لفظاً أو موضعاً فيما له لفظٌ وموضعٌ .

وقوله : وتنفرد الواو بآئها لا تعطى رتبةً :

يعنى أن هذه الحروف الأربعة وإن كانت كلها قد تساوت في التشريك
بين الاسمين ، أو ما هو في تقديرهما في الإعراب والمعنى ، فإن الواو تنفرد من
بينها بآئها لا تعطى رتبةً فإذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ احتمل ذلك ثلاثة معانٍ
وهي : أن يقوم زيدٌ قبل عمرو ، وعمروٌ قبل زيدٍ ، وأن يقوما معاً . وهذا الذى
ذكره هو مذهب أهل البصرة .

وزعم بعض أهل الكوفة (١) : أن الواو تعطى الترتيب بمنزلة الفاء فإذا
قلت : قام زيدٌ وعمروٌ ، فالقائم أولاً زيدٌ وعمرو بعده ولا مهلة بينهما ، واستدلوا
على ذلك بقوله تعالى : = (إذا زلزلت الأرض زلزالها ، وأخرجت الأرض أثقالها) (٢)
، ألا ترى أن زلزال الأرض قبل إخراجها أثقالها ، وقوله تعالى : = (إنا نحن
نحي ونحيب ونحيبنا المصير) (٣)

وهذا الذى استدلوا به لا حجة لهم في شيء من ذلك ، ومذهبهم في ذلك
باطلٌ ، لأنهم إما أن يقولوا : إن الواو مرتبة أبداً ، أو يقولوا : بأنها أظهر في
الترتيب .

-
- (١) نسب هذا المذهب إلى قطرب وهو بصرى وإلى ثعلب وأبى عمر الزاهد ،
والربيعى ، وهشام ، وأبى جعفر الدينورى وغيرهم . انظر رصف الجانى
٤١١ والجنى الدانى : ١٨٨ ، ١٨٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٧ .
- (٢) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الزلزلة .
- (٣) الآية ٤٣ من سورة ق .
- (٤) فى المصورة : و ، وما أثبتناه يقتضيه السياق .

فإن قالوا: إنَّها مرتبة أبدأ بمنزلة الفاء، فذلك باطل؛ لأنَّهم يقولون:
اختصم زيدٌ وعمروٌ، والمالُ بين زيدٍ وعمروٍ. فالواوُ في ذلك غير مرتبَّة؛ لأنَّ
الاختصامَ لا يكون إلاَّ من اثنين في حين واحدٍ. وكذلك البينيَّة لا تتصور إلاَّ بالنظرِ
إلى أكثر من واحدٍ. وباتفاقٍ منَّا ومنهم أنَّ الفاءَ لا تصلح في ذلك فلو كانت الفاءُ
بمنزلة الواوِ لجاز أن تقول: المالُ بين زيدٍ وعمروٍ، واختصم زيدٌ وعمروٌ.

ومما يدل أيضاً على أنَّ الواوَ لا ترتب قوله تعالى = (وادخلوا الباب سجداً
وقولوا حطةً) (١) وفي موضع آخر = (وقولوا حطةً وادخلوا الباب سجداً) (٢)
فأخر في هذه الآية ما قدَّمه في الأخرى، والقصة واحدة.

وأما ما استدلوا به من الآيتين المتقدمتين فلا حجة لهما فيهما؛ لأنَّ الواوَ
جاءت فيهما على أحدٍ معانيها.

وإنَّ قالوا: إنَّ الواوَ أظهرُ في الترتيبِ، فإذا قال القائلُ: قام زيدٌ وعمروٌ
فينبغي أن يحملَ أنَّ زيداً قام قبل عمرو إلاَّ أن يدلَّ دليلٌ على خلاف ذلك.

فذلك باطلٌ؛ لأنَّ الواوَ قد كثر استعمالُها في المعاني الثلاثة ولم
تستعمل في أحدها أكثر من استعمالها فيما عداها فتكون أظهر فيه. فدلَّ ذلك على
أنَّها محتمة للمعاني الثلاثة على حدِّ سواء. ومما يبيِّن ذلك أنَّ التثنية مختصرة
من العطف بالواوِ، وبدليل رجوعهم إلى ذلك في الضرورة، منبهة على الأصل،
نحو قوله:

* لَيْتَ وَلَيْتَ فِي مَحَلِّ ضَنْكَ * (٣) [٤٦]

فكما أنك إذا قلت: قام الزيدان، يحتمل ذلك ثلاثة معانٍ، وليس في لفظِ
التثنية دليلٌ على القائم أولاً منهما. وكذلك الواوُ؛ لأنَّها مختصرة من العطفِ
بها وفي معنى ما عطف بها. وكذلك أيضاً ينبغي أن تكون في مثل قولك: قام
زيدٌ وعمروٌ؛ لأنَّ العطف بالواوِ في المختلف نظير التثنية في المتفق.

-
- (١) الآية ٥٨ من سورة البقرة .
(٢) الآية ١٦١ من سورة الأعراف .
(٣) سبق تخريجه ص ١٠٥

وَمَا يَبِينُ أَيْضًا أَنَّ الْوَاوَ لَا تَرْتَبُ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ أَرْبَعَةَ مَعَانٍ :
أَحَدُهَا : أَنَّ يَقُومُ أَحَدُ الشَّخْصِينَ قَبْلَ الْآخَرِ مِنْ غَيْرِ مَهْلَةٍ ، فَبِهَذَا الْمَعْنَى وَضَعْتُ
لَهُ الْعَرَبُ الْفَاءَ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ فَعَمِرُوا .

وَالْآخَرُ : أَنَّ يَقُومُ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ وَبَيْنَهُمَا مَهْلَةٌ ، فَبِهَذَا الْمَعْنَى وَضَعْتُ لَهُ
الْعَرَبُ مُثَمَّ نَحْوَ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمِرُوا .

وَالْآخَرُ : أَنَّ يَقُومَا مَعًا ، فَبِهَذَا الْمَعْنَى وَضَعْتُ لَهُ الْعَرَبُ مَعَ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : قَامَ
زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو .

وَالْآخَرُ : أَنَّ تَقْعِدَ الْإِخْبَارِ عَنِ الْأَسْمِينَ ، وَلَا تَتَعَرَّضُ لِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ ، فَبِهَذَا الْمَعْنَى
وَضَعْتُ لَهُ الْعَرَبُ الْوَاوَ ، وَ [لَوْ] ^(١) لَمْ تَكُنِ الْوَاوُ تَعْطِي الْجَمْعَ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لَزَمَانَ ، لَكَانَ
ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَتَّصُورَ لَا لَفْظَ لَهُ فِي اللُّغَةِ يَكُونُ بِإِزَائِهِ ، وَذَلِكَ قَصُورٌ يَنْبَغِي أَنْ تَسْتَرْه
عَنِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ .

فَإِنَّ تَمَسَّكَ الْمُشْتَبُونَ لِلتَّرْتِيبِ بِقَوْلِ اللَّهِ = (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، ارْكَعُوا
وَاسْجُدُوا) (٢) فَإِنَّهُ اقْتَضَى التَّرْتِيبَ .

وَمَا رُوِيَ مِنْ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ = (إِنَّ الصَّافِيَّ وَالْمُرْوَةَ مِنْ شِعَابِ اللَّهِ) (٣) قَالَ الصَّحَابَةُ
لِلنَّبِيِّ طِيهَ السَّلَامَ بِأَيِّهِمَا نَبَدُ ؟ قَالَ : ابْدِئَا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ " (٤) ، وَلَوْلَا أَنَّ الْوَاوَ
لِلتَّرْتِيبِ لَمَا قَالَ [ذَلِكَ] (٥) .

وَمَا رُوِيَ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَامَ خَطِيئًا بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ :
مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ اهْتَدَى وَمَنْ عَصَاهُمَا فَقَدْ غَوَى . فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " بَشِّرْ
خَطِيئَةَ الْقَوْمِ أَنْتَ قُلْ (٦) : وَمَنْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى " (٧) وَلَوْ كَانَتِ الْوَاوُ لِلْجَمْعِ
الْمَطْلُوقِ لَمَا وَقَعَ الْفَرْقُ .

(١) تَكْمَلَةُ يَسْتَقِيمُ بِهَا النَّصُّ .

(٢) الْآيَةُ ٧٧ مِنْ سُورَةِ الْحَجِّ .

(٣) الْآيَةُ ١٥٨ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٤) مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ أَخْرَجَهُ سَلْمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بِأَبْوَابِ حُجَّةِ النَّبِيِّ (ط) حَدِيثٌ رَقْمٌ

١٢١٨ ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْمَنَاسِكِ بِأَبْوَابِ صَفَةِ حُجَّةِ النَّبِيِّ حَدِيثٌ رَقْمٌ ١٩٠٥ ، ١٨٢/٤

وَالنَّسَائِيُّ ١٤٧/٥ ، وَابْنُ صَالِحٍ حَبْرِيًّا رَقْمٌ ٣٠٧٤ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ لِسُؤَالِ الصَّحَابَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٥) تَكْمَلَةُ يَتَمُّ بِهَا الْكَلَامُ .

(٦) فِي الْمِصْبُورَةِ : قَالَ ، وَالتَّصْوِيبُ مَا سِيَأْتِي .

(٧) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ الْحَدِيثِ رَقْمٌ ٤٩٨١ ج ٤ / ٢٩٥ ، ٢٩٦ ،

وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ الْبَابِ (٤٠) ٧٤/٦ ، وَانظُرِ الشَّرْحَ الَّذِي طِيهَ

الْمَوْسُومُ بِزَهْرِ الرَّبِيِّ فَقَدْ بَحَثَ السَّبِيحِيُّ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ .

١٦٠

وما رَوَى عن عمر من قوله للشاعر // حين أشده : (١)

٤١٩- * كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً (٢) *

لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك . وكان عمر من أهل اللسان ، وذلك يدل على الترتيب . (٣)

قالوا : وأيضاً فإن الترتيب في اللفظ يستدعي سبباً (٤) ، والترتيب في الوجود صالح له ، فوجب الحمل عليه .

ولا حجة لهم في شيء من ذلك :

أما الآية فلا يسلم أن الترتيب استفاد منها ، بل من دليل آخر وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ورتب الركوع قبل السجود ، وقال : " صلوا كما رأيتموني أصلي " (٥) . ولو كانت الواو للترتيب لما احتاج صلى الله عليه وسلم إلى هذا البيان .

وأما قوله عليه السلام : " ابدؤا بما بدأ الله به " ، فدليل طيب من حيث إن الصحابة سألوه عن ذلك وهم من أهل اللسان ، ولو كانت الواو للترتيب لما احتاجوا إلى السؤال .

وأما قوله عليه السلام : " قل : ومن عصى الله ورسوله فقد قوى " فإنما قصد بذلك إعادة اسم الله تعالى واسمه صلى الله عليه وسلم لما في ذلك من المبالغة ، لأن الواو للترتيب . ويدل على أن الترتيب غير مراد أن معصية

(١) في الصورة : قول الشاعر ، وهو خطأ .

(٢) صدره : عميرة ودع إن تجهزت غادياً .

وهو مطلع قصيدة لسحيم عبد بنى الحساس في ديوانه ١٦ ، وانظر الكتاب ٢٦/٢ ، ٢٢٥ ، والخصائص ٤٨٨/٢ ، والإصناف ١٦٨ ، وشرح ابن يعيش ١١٥/٢ ، ٨٤/٧ ، ١٤٨ ، ٢٤/٨ ، ٩٣ ، ١٣٨ ، وغير ذلك كثير .

(٣) مثل هذا الكلام في شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٨ .

(٤) في الصورة : نسبة والتصويب مما سيأتي .

(٥) أخرجه البخاري في باب الأذان (١٨) ١٦٢/١ ، وباب الأدب (٢٧) ١١/٨

وباب الآحاد (١) ١٠٧/٩

اللوم وسولو لا انفكاك لإحداهما عن الأخرى . وقد اتفق أهل علم البيان على أن
تكرار اللفظ تعتمد العرب في المدح قاصدة به التقوية والإشادة قالت الخنساء :

٤٢٠ - وإن صخرًا لوالينا وسيد نسا
وإن صخرًا لتأم الهداة^(١) به
وإن صخرًا إذا نشتوا لنحسار
كانه علم في رأسه نثار^(٢)

وكقول الآخر (٤) :

٤٢١ - ولا نمة لا متك يا فيض في الندى
أرادت لتثقي الفيض عن عادة الندى
مواقع جود الفيض في كل بلدة
كان وفود الفيض حين تحلوا
فقلت لها : لن يقدح اللوم في البحر^(٥)
ومن ذا الذي يثني السحاب عن القطر؟
مواقع ماء المزن في البلد القفر
إلى الفيض لا قوا عنده ليلة القدر^(٦)

وأما قول عمر : فبني على قصد التعظيم بتقديم ذكر الأعظم لا على قصد الترتيب
والعرب تقدم الأهم قال س (٧) * كأنهم يقدّمون الذي هم به أهم وهم ببيانه أعنى
وإن كانا جميعاً يهمنهم ويعنينا نهم *

وأما قولهم : سبب التقديم في الذكر التقديم في الوجود ، فباطل ، إذ قد
يكون سبب التقديم الاهتمام أو كونه قصد الإخبار عن الأول لا غير ، ثم تجد له
قصد الإخبار عن الآخر .

وإذا تبين أنه لا حجة لهم في شيء مما تمسكوا به ، وجب أن تحمل الواو على
أنها للجمع المطلق لما تقدم على ذلك من الأريكة ، فعلى هذا إن قال قائل
لا مرأته قبل الدخول : أنت طالق وطالق وطالق ، فمن مذهبه أن الواو
للترتيب وقع بذلك عنده طلقة واحدة ، وهو مذهب أكثر أصحاب مالك ، ومذهب
الشافعي .

- (١) انظر مثلاً العمدة ٢/٢٣ - ٨٠ .
- (٢) في الصورة : الهداة : وأظنه تحريف .
- (٣) الأبيات في نبي العمدة ٢/٢٤ .
- (٤) في العمدة ٢/٢٤ الأبيات منسوبة لابي الأسد ، وأظنه أبو الأسود وليست في ديوانه .
- (٥) في العمدة : هل .
- (٦) في العمدة ترتيب البيت الرابع ، قبل الثالث .
- (٧) الكتاب ١/٣٤ .

ومن ذهب إلى أنَّ الواو للجمع المطلق وقع بذلك عند الثلاث كما لو قال لها : أنت طالق ثلاثاً وهو مذهب أحمد بن حنبل وبعض أصحاب مالك ، والليث بسن سعد (١) ، وربيعة (٢) ، وابن أبي ليلى (٣) ، وقد نُقِلَ عن الشافعي ما يدلُّ عليه في القديم . وقد يمكن أن تكون الواو للجمع المطلق عند مَنْ رأى أنَّ الواقع بذلك طلاقاً واحداً ، ويفرق بين قوله : أنت طالق وطاقق وطاقق ، وبين قوله : أنت طالق ثلاثاً ، لأنه إذا قال : أنت طالق ثلاثاً فالآخر تفسيرٌ للأول ، وليس كذلك : أنت طالق وطاقق وطاقق إذ ليس الآخر مفسراً للأول بل يكون ذلك من عطف الشيء على نفسه نحو قوله :

ك - ع - * وهند أتى من دونها النَّايُّ والبعد * (٤)

وقول الآخر :

ك - ح - * فألقى قولها كذِباً ومينا * (٥)

(١) الليث بن سعد بن عبد الرحمن أبو الحارث، إمام أهل مصر في الفقه والحديث، سمع ظمأ المصريين والحجازيين، وروى عن عطاء بن أبي رباح وابن أبي مليكة، وابن شهاب الزهري، ونافع مولى ابن عمر وغيرهم. قال الشافعي عنه: الليث ابن سعد أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به. ولد سنة ٩٢ هـ وتوفي سنة ١٧٥ هـ.

عن وفيات الأعيان ١٢٧/٤ - ١٣٢.

(٢) أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ، المعروف بريبعة الرأي، فقيه أهل المدينة، أدرج جماعة من الصحابة، وعنه أخذ مالك بن أنس. توفي سنة ١٣٠ هـ أو ١٣٦ هـ، عن وفيات الأعيان ٢٨٨/٢ - ٢٩٠.

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي، من أصحاب الرأي تولى قضاء الكوفة، ولى لبني أمية ثم لبني العباس تنفقه بالشعبي، وأخذ عنه سفيان الثوري، وكان بينه وبين أبي حنيفة وحشة يسيرة. ولد سنة ٧٤ هـ وتوفي سنة ١٤٨ هـ بالكوفة هو باق على القضاء. انظر وفيات الأعيان ١٢٩/٤ - ١٨١.

(٤) عجز بيت للحطينة صدره :
ألا حينذا هند وأرض بها هند

في الديوان (نعمان) : ١٤٠، وفي الأمل الشجرية ٣٦/٢، وشرح ابن يعيش ١٠/١، ٧٠، والهمع ٢/٨٨.

(٥) البيت لعدي بن زيد في ديوانه : ١٨٣، وصدراً وقد مات الأديم لراهشيو *
وقاله في قصة الزباء وندرها بجذيمة، والراهشان : العرقان الظاهران في الذراعين . قال صاحب المغنى : وزعم بعضهم أن الرواية : كذباً مبيهاً فلا عطف ولا تأكيد . وهو في شرح أبيات المغنى ٩٧/٦، والهمع ١٢٩/٢، والدردر ١١٧/٢.

والكذبُ هو الميِّنُ ، والنأيُّ هو البعدُ .

ومما بيِّن ذلك أنك إذا قلت : قام زيدٌ وزيدٌ كان ذلك في معنى جمع .
وكأنك قلت : قام الزيدون ، وإذا قلت : أنت طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ لم يكن ذلك في معنى جمع ، ألا ترى أنه لا يسوغ : أنتِ طوالقٌ .

[الواو بمعنى "أو"]

ومن الناس (١) من ذهب إلى أن الواو العاطفة قد تكون بمعنى أو ، واستدل على ذلك بقوله تعالى = (جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا أُولِي أجنحةٍ مثنى وثلاث ورباع) (٢) كأنه قال : مثنى أو ثلاث أو رباع .

وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ ؛ لأنَّ أو لا حدَّ الشئيين أو الأشياء ، وليس معنى الآية على ذلك ؛ لأنَّ الملائكة لهم الأجنحة التي هي مثنى والتي هي ثلاث والتي هي رباع إلا أن مثنى يرجع إلى بعض الملائكة وثلاث يرجع إلى بعض آخر ورباع يرجع إلى بعض آخر فهو من قبيل ما ورد فيه التفصيل بعد الإجمال نحو قوله :

٤٤٤ - كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وكرها العناب والحشيف البالي (٣)

فجمع القلوب ثم صرف رطباً للبعض ويابسا للبعض ، وليس جميعها موصوفاً بأنه رطبٌ وأنه يابسٌ من غير صرف الرطب إلى بعض منها دون البعض الذي صرف إليه اليابس لفساد المعنى ، وليس هذا التفصيل مفهوماً من لفظ الواو بل من

جهة المعنى ؛ إذ لو قيل : // المعنى صرف مثنى وثلاث ورباع إلى شيء واحد ١٦١
وصرف رطبٌ ويابسٌ إلى شيء واحد لحمل الكلام على ذلك .

[الكفاء للترتيب من غير سهولة]

وقوله : وثم بالمهلة ولا مهلة في الفاء *

وهذا (٤) الذي ذهب إليه من أن الكفاء للترتيب من غير مهلة ، وثم للمهلة ، هو مذهب جمهور النحويين .

(١) انظر المغنى (ط ٢) ص ٣٩٥ ، والجنى الداني : ١٩٤ .

(٢) الآية ١ من سورة فاطر .

(٣) البيت لا مرئ القيس في الديوان : ٣٨ ، والمنصف ١١٢/٢ والمغنى (ط ٢) رقم ٤٠١ ، ٢٣٣ ، ٨١٠ ، والمقاصد النحوية ٢١٦/٣ .

(٤) في الصورة : وهو

وزهب بعضُ النحويين من البصريين والكوفيين إلى أنَّ الفاءَ لا تعطى ترتيباً أصلاً . واستدلوا على ذلك بقوله تعالى (= وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأَسْنَاهَا بَيَاتًا) (١) ؛ ألا ترى أنَّ مجيءَ البأسِ لا يتأخَّرُ عن الإهلاكِ . وقوله تعالى (= فَتَعَاطَى فَعَقْرَهُ) (٢) وقوله (= ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى) (٣) وقوله (= فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا) (٤) . قالوا : المعنى عَقَرَ فتعاطى ، وتدلى فدنا ، وعقروها فكذبوه .

وزهب الجرميُّ (٥) إلى أنَّ الفاءَ لا تُعطي رتبةً في الأماكنِ خاصَّةً ، واستدلَّ بقول العرب : نزلَ المطرُ بمكانٍ كذا ، فمكَّانٍ كذا ، وإن كان المطرُ قد نزلَ في تلك الأماكنِ في حينٍ واحدٍ ، واستدلَّ بقول امرئ القيس

٤٢٥ - * بسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ * (٦)

٤٢٦ - * فَتَوْضِحَ فَالْمِقْرَةَ * (٦)

؛ ألا ترى أنَّ بينَ لا بدَّ له من أسمينِ فصاعداً ، ولو كان الفاءُ تعطى ترتيباً لكنتِ كأنك قلت : بينَ الدَّخُولِ . وذلك لا يجوزُ .

والصحيح أنَّها للترتيبِ من غير مهلةٍ . ولا حجةٌ لهم فيما استدلوا به :-

أما قولهم : إنَّ مجيءَ البأسِ لا يتأخَّرُ عن الإهلاكِ ، فصحيحٌ (٧) ، لكنَّ المرادُ بأهلكناها (٨) : أردنا إهلاكها . ومعلومٌ أنَّ إرادةَ الإهلاكِ قبلَ مجيءِ البأسِ ، فالعرب قد تقول : فعل فلانٌ ، بمعنى : كاد أن يفعلَ ، أو أرادَ أن يفعلَ قال الفرزدق . :

(١) الآية ٤ من سورة الأعراف ، وانظر معاني القرآن ٣٧١/١ ، فقد ذهب الفراءُ

إلى هذا . وانظر المغني (ط) ص (١٧٣) .

(٢) الآية ٢٩ من سورة القمر .

(٣) الآية ٨ من سورة النجم .

(٤) الآية ١٤ من سورة الشمس .

(٥) المغني (ط) (١٧٤) والجنى الداني ١٢٢ ، وهو مذهب الأخفش أيضاً .

انظر الأزهية ٢٤٥ .

(٦) البيت والذي يليه من معلقة امرئ القيس في الديوان : ٨ .

وصد ر الأول : * قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل * .

وقية الثاني : لم يعف رسمها . لما نسجتها من جنوبٍ وشمالٍ

ومن مصادرت تخريج البيت الأول نذكر : الجنى الداني ١٢٢ ، والمغني ط ٢

رقم ٢٩٣ ، وهما في الخزانة ٣٩٧/٤ ، وغير ذلك من المصادر الكثيرة .

ورواية الديوان : وحومل .

(٧) في المصورة : فصيح .

(٨) في المصورة : بأهلكناها .

٤٧٤ - إِلَىٰ مَلِكٍ كَادَ النُّجُومُ لَفَقْدِهِ يَقَعْنَ ، وَزَالَ الرَّاسِيَاتُ مِنَ الصَّخْرِ (١)

؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّ الرَّاسِيَاتِ مِنَ الصَّخْرِ لَمْ تَزُلْ ، وَإِنَّمَا الْمَرَادُ : وَكَادَتِ الرَّاسِيَاتُ مِنَ الصَّخْرِ أَنْ تَزُولَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى (فَتَعَاطَى فَعَقَّرَ) (٢) فَلَيْسَ الْمَرَادُ : فَتَعَاطَى الذَّنْبَ فَعَقَّرَ ، بَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فَتَعَاطَى النَّاقَةَ فَعَقَّرَ أَوْ فَتَعَاطَى السَّيْفَ فَعَقَّرَ أَوْ تَعَاطَى أَمْرَهُمْ ، أَيْ طَلَبَ أَمْرَهُمْ لَهُ بِالْعَقْرِ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا) (٣) لَيْسَ الْمَرَادُ أَنَّهُمْ عَقَرُوا وَكَذَّبُوا بَعْدَ الْعَقْرِ ، بَلْ الْمَعْنَى كَذَّبُوهُ فِي أَنَّهَا آيَةٌ ، وَقَالُوا : إِنَّمَا هِيَ سِحْرٌ فَعَقَرُوهَا : أَيْ فَحَطَّمَهُمُ التَّكْذِيبُ بِكُونِهَا آيَةً عَلَى الْعَقْرِ لَهَا .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى (ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى) (٤) لَيْسَ الْمَرَادُ أَنَّهُ : تَدَلَّى فَدَنَا بِتَدَلِّيهِ ، بَلْ الْمَرَادُ دَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَتَدَلَّى ، أَيْ بَقِيَ بَعْدَ الدُّنُوءِ تَدَلَّى وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ ، وَالتَّدَلَّى : هُوَ التَّعَلُّقُ فِي الْهَوَاءِ ، وَلَيْسَ التَّدَلَّى : الْهَبُوطَ ، وَمِنْهُ تَدَلَّتِ الثَّمَرَةُ ، وَدَلَّ رَجُلِيهِ مِنَ السَّرِيرِ .

وَأَمَّا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ :

* بين الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ * [٤٧٥]

فَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الدُّخُولَ مَكَانًا يَشْتَمَلُ عَلَى أَمْكَنَةٍ فَيَتِمُّ الْكَلَامُ بِقَوْلِهِ : بَيْنَ الدُّخُولِ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : بَيْنَ نَوَاحِي الدُّخُولِ ، كَمَا تَقُولُ : قَعَدْتُ بَيْنَ الْكُوفَةِ : أَيْ بَيْنَ دُورِهَا وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

٤٧٨ - رَبِّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ (٥)

فَإِنَّ قَلَّتْ : إِذَا كَانَ هَذَا الْمَنْزِلُ بَيْنَ نَوَاحِي الدُّخُولِ فَكَيْفَ يَجْعَلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ

(١) فِي الدِّيَوَانِ ٢١٧/١ مِنْ قَصِيدَةِ يَرِثُ فِيهَا بَشْرٌ مِنْ مَرَاوِنِ مَطْلَعِهَا :

أَعْيُنِي إِلَّا تَسْعَدَانِي أَلْمَكْمَا فَمَا بَعْدَ بَشْرٍ مِنْ عَزَاءٍ وَلَا صَبْرٍ

وَرِوَايَةُ الدِّيَوَانِ : عَلَى مَلِكٍ . وَهُوَ فِي الْمَغْنَى بِرَقْمِ ١١٦٩ .

(٢) سَبَقَتْ قَبْلَ قَلِيلٍ .

(٣) سَبَقَ قَبْلَ قَلِيلٍ .

(٤) الْبَيْتُ لِعَدِيِّ بْنِ الرَّطَلَاءِ الْغَسَّانِيِّ ، شَاعِرِ جَاهِلِيٍّ . وَهُوَ فِي الْأَصْعَمِيَّاتِ : ١٥٢ وَالرِّوَايَةُ =

بين نواحي حومل ، وبين نواحي توضح ، و [بين] (١) نواحي المقرأة ؟ .

فالجواب : أن المنزل يحمل على أنه أريد به منازل ، ولذلك قال بعد ذلك : لم يعرف رسمها ، فيكون بعض المنازل بين نواحي الدخول وبعضها بين نواحي توضح ، وبعضها بين نواحي المقرأة ، ويرجع الترتيب إلى اتخاذهم المنازل التي بين نواحي حومل بعد اتخاذهم المنازل التي بين [نواحي] (١) الدخول ، واتخاذهم المنازل التي بين نواحي توضح بعد اتخاذهم المنازل التي بين نواحي حومل .

وقد يمكن أن تكون المنازل كلها بين نواحي الدخول ، وتكون بعد ذلك بين نواحي حومل ، أو بعد ذلك بين نواحي توضح ، وبعد ذلك بين نواحي المقرأة ؛ لأن بيوت العرب منتقلة ، وليست بناً لا تنتقل فتكون بيوتهم أولاً مضرورة بسين نواحي الدخول ، ثم تكون مضرورة بعد ذلك بين نواحي الأماكن المذكورة على ترتيب .

وإن حمل المنزل على أنه مفرد ، أو يكون تأنيث الضمير في (٢) : لم يعرف رسمها على معنى المنزلة والدار ، فيكون الترتيب على الوجه الآخر ، فيكون هذا المنزل قد ضرب بين نواحي الدخول ، ثم ضرب بعد ذلك بين نواحي سائر الأماكن على ترتيب . ومثل بيتي امرئ القيس بيت الحارث بن حلزة :

أوقدتها ، بين العقيق فشخصي من (٤) ، بعود ، كما يلوح الضياء (٥) هكذا ترويه الرواة .

وأما قول العرب : نزل المطر مكان كذا فكان كذا فكان كذا ، إذا ثبتت أنهم يقولون ذلك وإن كان المطر قد عم الأماكن في حين واحد ، فإن الترتيب - ولا بد - يرجع إلى الذكر ، فكان الأماكن لم تحضر في خلد الخبر كقعة واحدة ،

== د ون بصرى ، وهو في الأمالى الشجرية ٢ / ٢٤٣ ، وشرح الجبل لابن عصفور ١ / ٢٦٠ ، والمغنى (ط) ٢ رقمه ٢٣٥ ، ٥٩٠ ، والخزانة ٤ / ١٨٧ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٣٤٢ وغير ذلك . وكسر همزة تجلاء لضرورة القافية .

- (١) تكلمة يتم بها الكلام .
- (٢-٢) مكررة في الخطوط .
- (٣) في المصورة : بعد "في كلمة" ما "وكانها زائدة .
- (٤) في المصورة : فتخصين .
- (٥) البيت لحارث بن حلزة ، وهو السابع من معلقته . انظر شرح المعلقات العشر للتبريزي /
- (٦) في المصورة : أثبت .

فجعل يتتبعها بتذكرها ، ويرتيبها على حسب ذكره لها . والعرب لا تقصر الترتيب على الزمان ، بل ترتب بالنظر إلى الذكر ، كما تقدم ، وإلى الزمان وإلى المراتب فنقول : الأمير فالوزير أو ثم الوزير .

[ثم] وأما ثم فلجمع والترتيب والمهابة فإذا قلت : قام زيد ثم عمرو ، فالقاء ثم أولاً زيد ، وعمرو بعده ، وبينهما مهابة .

وزعم بعض النحويين (١) : // أنها تكون بمعنى الواو ، واحتج بقوله سبحانه : ١٦٢ : = (فلا اقتحم العقبة) (٢) . وقال تعالى طغافاً على اقتحم : = (ثم كان من الذين آمنوا) (٣) والمعنى فلم يقتحم العقبة ولم يكن من الذين آمنوا ، ولا معنى لثم ها هنا ، لأن هذا موضع اجتماع .

ويروى عن الأخفش (٤) أنه قال مثل هذا في قوله تعالى = (ولقد خلقناكم ثم صورناكم) (٥) المعنى عنده : خلقناكم وصورناكم .

وكذلك أيضاً استدلل صاحب هذا المذهب بقوله تعالى = (وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى) (٦) ، والهداية لا تتأخر عن التوبة والإيمان والعمل الصالح .

ويقول الشاعر :

٤٣- بيان من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد بعد ذلك جده (٧)

(١) ذهب إلى ذلك الفراء فيما حكاه عنه السيرافي ، والأخفش وقطرب فيما حكاه

عبد المنعم بن الفرس (ت ٥٩٩هـ) . انظر الجني الداني ٤٠٦ .

(٢) الآية ١١ من سورة البلد

(٣) الآية ١٧ من سورة البلد

(٤) ما روى عن الأخفش صحيح ، فهو في معاني القرآن له (٢٩٤) ونص كلامه

عند قوله تعالى = (ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة = لأن ثم في معنى الواو [

(٥) الآية ١١ من سورة الاعراف .

(٦) الآية ٨٢ من سورة طه .

(٧) البيت لأبي نواس ورواية الديوان (٤٩٣) .

قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ، ثم قبل ذلك جده

وأبوجده فساد إلى أن يتلاقى نزاره ومعسده

والشافعي : الجني الداني ٤٠٧ ، والمعنى : ١٢٥ والخزانة ٤ / ١١١ ، وقد

ذهب الفراء إلى أن ثم تكون للترتيب الذكري ويقال له : الترتيب الإخباري ،

وترتيب اللفظ أيضاً ، وذلك أن الفاء وثم يكونان لترتيب الأفعال والأقوال =

فَمَّ بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ عِنْدَهُ فِي الْبَيْتِ لِأَنَّ الْمَدْحَ إِنَّمَا هُوَ بَتَوَارِثِ السُّؤْدِ ، يَرْتَهُ أَبِيهِ
عَنْ جَدِّهِ ، وَيَرْتَهُ هُوَ مِنْ أَبِيهِ .

وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِمَّا تَمَسَّكَوا بِهِ ، أَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى فَمَعْنَى الْمَهْلَةِ فِيهَا
بَيِّنٌ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) (١) ، أَي : قَلِمَ يَشْكُرُ تِلْكَ الْأَيْسَارِي
وَالنَّعْمَ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ مِنْ فَكِّ الرِّقَابِ وَإِطْعَامِ الْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ ، ثُمَّ بِالِإِيمَانِ الَّذِي
هُوَ أَصْلُ كُلِّ طَاعَةٍ وَأَسَاسُ كُلِّ خَيْرٍ ، بِسَلِّ غَطِّ (٢) النَّعْمَ وَكَفَّرَ بِالنُّعْمِ .

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَةُ فَإِنَّهَا تَتَخَرَّجُ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : خَلَقْنَا أَبَاكُمْ
مِنْ تَرَابٍ ، ثُمَّ جَعَلْنَاهُ صُورَةً نَاطِقَةً حَيَّةً ، ثُمَّ قَلْنَا بَعْدَ ذَلِكَ لِلْمَلَائِكَةِ : اسْجُدُوا لِآدَمَ .

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّلَاثَةُ فَتَتَخَرَّجُ عَلَى أَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ بِأَهْتَدَى : تَمَادَى طَى الْهَدَايَةِ .
وَأَمَّا الْبَيْتُ فَيَحْمَلُ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ سُؤْدِ الْمَدْحِ أَوَّلًا ، ثُمَّ سُؤْدِ أَبِيهِ
بَعْدَهُ ، ثُمَّ سُؤْدِ الْجَدِّ بَعْدَهُ ، فَيَكُونُ مِثْلُ قَوْلِ الْآخِرِ :

٤٢١- وَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلَا بِابْنِ ذُرِّي حَسَبٍ كَمَا طَلَّتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عَدْنَانُ (٣)

لِتَبْقَى ثُمَّ طَى بِأَبِهَا ، وَمَا يَبِينُ أَنَّ ثُمَّ طَى مَعْنَاهَا وَلَيْسَتْ بِمَعْنَى الْوَاوِ قَوْلُهُ :
بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ ، فَمَنْ قَالَ : إِنْ ثُمَّ بِمَعْنَى الْوَاوِ لَا يَسُوغُ لَهُ أَنْ يَقُولَ : «رَدَّهُ» بِمَعْنَى
«قَبْلُ» فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُحْفَظُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ .

== وَثُمَّ هُنَا لِتَرْتِيبِ الْقَوْلِ بِحَسَبِ الذِّكْرِ وَالْإِخْبَارِ وَالتَّلْفِظِ وَإِلَى ذَلِكَ نَهَبَ ابْنَ
مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ فَقَالَ : وَقَدْ تَقَعَّ ثُمَّ فِي عَطْفِ الْمَتَقَدِّمِ بِالزَّمَانِ اكْتِفَاءً بِتَرْتِيبِ
الْلَفْظِ ، قَسَالَ صَاحِبَ الْخَزَانَةِ : وَفِي هَذَا اعْتِرَافٌ بِأَنَّ ثُمَّ هُنَا لِتَرْتِيبِ بَسْطِ وَنِ
تَرَاجُحِ وَمَهْلَةِ ، أَمَّا الْأَخْفَشُ فَقَدْ نَهَبَ إِلَى أَنَّ ثُمَّ هُنَا بِمَعْنَى الْوَاوِ لِطَلْسُقِ
الْجَمْعِ ، وَالتَّوْجِيهِ الثَّلَاثِ لِلْبَيْتِ هُوَ مَا وَجَّهَ بِهِ الْآبُذِي الْبَيْتَ بَعْدَهُ ، وَهُوَ مَا
نَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ فِيمَا ذَكَرَهُ صَاحِبَ الْخَزَانَةِ وَلَمْ أَجِدْهُ فِي
الْمَطْبُوعِ مِنْهُ .

انظر الخزانة ٤/١١١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٤١٥ والتسهيل ١٧٥ .

(١) سبقت ص ٤٦٤

(٢) فِي اللِّسَانِ (غَطَّ) : وَغَطَّ النِّعْمَةَ وَالْعَافِيَةَ بِالْكَسْرِ يَغْمِطُهَا غَمْطًا : لَمْ يَشْكُرْهَا .

(٣) الْبَيْتُ لِابْنِ الرَّوْعِيِّ فِي دِيْوَانِهِ : ()

وَالْبَيْتُ فِي الْجَنِيِّ الدَّانِي : ٤٠٧ ، وَالْمَعْنَى ط ٢ رَقْمَهُ ١٨٧ وَشَرْحُ أَيْبَاتِهِ ٣/٤٣

وما بيِّنَ أَنَّ ثَمَّ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ أَنَّكَ لَا تَقُولُ : اِخْتَصَمَ زَيْدٌ ثَمَّ عَمْرُو كَمَا تَقُولُ :
اِخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَلَوْ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ لَسَاغَ ذَلِكَ .

وَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ أَيْضًا إِجْمَاعُ الْفُقَهَاءِ طَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ : هَذَا بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى
وَبَيْنَكَ - بِالْوَاوِ - وَلَكِنْ أَجَازُوا : هَذَا بَيَّنَّ اللَّهُ ثَمَّ بَيَّنَّكَ . وَلَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى الْوَاوِ مَا
كُرِّرُوا إِلَيْهَا .

وفى الحديث أَنَّ بَعْضَ الْيَهُودِ . قَالَ لِبَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
الْأَسْتَمُ تَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ لَا تُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ : مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَعْتِ ، فَذَكَرَ
ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : لَا تَقُولُوهَا ، وَقُولُوا : مَا شَاءَ اللَّهُ ثَمَّ شَعْتِ (١)
حَدَّثَ بِذَلِكَ قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ (٢) فِي سَنَدِهِ (٣) مُوَصُولٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

فعلَى هَذَا تَقُولُ : زَيْدٌ وَعَمْرُو مُنْطَلِقٌ فَتَوَحَّدَ الْخَبِيرُ ، لِأَنَّكَ إِذَا تَخَبَّرَ عَنِ
أَحَدِهِمَا ثَمَّ تَجَى بِالْآخَرِ يَتْلُوهُ ، وَيَجُوزُ زَيْدٌ وَعَمْرُو مُنْطَلِقَانِ لِأَنَّهُمَا قَدْ اشْتَرَكَا فَنَسَى
الانطلاق .

وتَقُولُ : زَيْدٌ ثَمَّ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ كَمَا جَازَ ذَلِكَ بِالْفَاءِ ، بَلْ هُوَ فِي ثَمَّ أَحْسَنُ ،
لِأَنَّهَا أَشَدُّ تَرَاخِيًا مِنَ الْفَاءِ . وَيَجُوزُ : زَيْدٌ ثَمَّ عَمْرُو مُنْطَلِقَانِ ، لِأَنَّهُمَا قَدْ اشْتَرَكَا
فِي الْانْتِطَاقِ وَتَقُولُ : زَيْدٌ وَعَمْرُو مُنْطَلِقَانِ ، وَلَا يَجُوزُ : زَيْدٌ وَعَمْرُو مُنْطَلِقٌ ، لِأَنَّ
الْوَاوَ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْكَةِ وَالْاجْتِمَاعِ .

وقَدْ يَجُوزُ فِي ضَرُورَةٍ شِعْرًا أَوْ نَادِرًا كَلَامٌ : زَيْدٌ وَعَمْرُو مُنْطَلِقٌ . فَمِنَ النَّحْوِيِّينَ
مَنْ حَمَلَ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ طَى أَنَّ يَنْوِي بِمُنْطَلِقِ التَّقْدِيمِ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ ٣٨٤/٥ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، مِنْ غَيْرِ قِصَّةِ الْيَهُودِ . وَأَخْرَجَهُ
ابْنُ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرَّةً وَعَنْ حَنْدِيفَةَ بِنِ الْيَمَانِ مَرَّةً أُخْرَى وَفِي الْأَخِيرَةِ مَا قَصَّه :
عَنْ حَنْدِيفَةَ بِنِ الْيَمَانِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَأَى فِي نَوْمِهِ أَنَّ لَقِي رَجُلًا مِنْ أَهْلِ
الْكِتَابِ . فَقَالَ : نَعَمْ الْقَوْمُ أَنْتُمْ لَوْلَا أَنَّكُمْ تُشْرِكُونَ لِخ ... سَنَنْ ابْنَ مَاجَةَ .

أَبْوَابُ الْكُفَّارَاتِ الْبَابُ (١٣) رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢١٣٠ ج ١ / ٣٩٢ .
(٢) هُوَ قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ بِنِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوْسُفَ الْبِيَّانِيِّ الْقُرْطُبِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ : مَحْدَثُ
الْأَنْدَلُسِ ، كَانَ بَصِيرًا بِالْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ ، نَبِيلًا فِي النَّحْوِ وَالغَرِيبِ وَالشُّعْرِ وَسَمِعَ
مِنْ بَقِيٍّ بِنِ مَخْلَدٍ وَغَيْرِهِ ، وَبِغَدَادٍ مِنْ ثَعْلَبِ وَالْمَبْرَدِ وَابْنِ قَتَيْبَةَ وَخَلَّاشِقَ ،
وَأَنْصَرَفَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ بَعْلَمَ كَثِيرًا ، سَمِعَ مَالِكََ ، وَ" بَرَّ الْوَالِدِينَ " وَ" الصَّحِيحَ "
طَى هَيْئَةً صَحِيحَ سَلَمٍ ، وَالْأَنْسَابَ وَأَحْكَامَ الْقُرْآنِ وَغَيْرَهَا . تَوَفَّى سَنَةَ ٣٤٠ هـ .

الْأَطْلَامُ طَى / ج ٥ / ١٧٣ . وَالْبَغِيَّةُ : ٢ / ٢٥١ .
(٣) فِي الصُّورَةِ : سَنَدٌ

ويكون خبر عمرو على هذا محذوف لدلالة خبر زيد المتقدم عليه .

ومنهم من يجعل الخبر للثاني وخبر الأول محذوف لدلالة خبر الثاني عليه فلا يكون في الكلام تقديم ولا تأخير ، وكان الأصل : زيد منطلق وعمرو منطلق فحذف منطلق الأول وجعل الثاني دليلاً عليه . الأول مذهب سيويه والثاني مذهب المبرد (١) . والذي ذهب إليه سيويه أولى ، لأن الدليل بأبه إلا يتقدم على المدلول إلا في الاشتغال ، لعلية تذكر في موضعه إن شاء الله تعالى .

وتسك صاحب القول الثاني بقول الشاعر :

٤٣٢ - نحن بما عندنا وأنت بما عندك راهي والرأي مختلف (٢)

فراهي خبر أنت وليس خبر نحن ، إذ لو كان خبراً له لقال : راضون ، وخسرج ابن كيسان (٣) وأبو الحسن ذلك على أن يكون نحن لواحد وكأنه قال : نحن راهي بما عندنا . وخسرجه (٤) غيره على أن (٥) يكون " وأنت " معطوفاً على نحن وراهي خبر عنهما معاً ، كما قالوا : هم هدو وهم صديق ، قال جرير يصف نساء :

٤٣٣ - دعون الهوى ثم ارتمين قلوبنا بأعين أهداء ، وهن صديق (٦)

ومنه قوله عز وجل (هم العدو) (٧) وقوله سبحانه : (إنا رسول رب العالمين) (٨) .

(١) ظاهر كلام سيويه في الكتاب ١/ ٧٤ ، ٧٥ ، والمبرد في المقتضب ٤/ ٧٢ ، ٧٣ يدل على أنهما متفقان على أن المحذوف هو خبر الأول لدلالة خبر الثاني عليه .

(٢) البيت لقيس بن الخطيم كما في الكتاب ، وهو في ملحقات ديوانه (ط) ٢٣٩ : وأورد البغدادى في قصيدة لعمرو بن امرئ القيس ، جاهلي ، في الخزانة ١٩٣/ ٢ . وانظر الكتاب ١/ ٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٢ ، والمقتضب : ١١٢/ ٣ ، ٧٣/ ٤ ، والأمالى الشجرية ١/ ٣١٠ ، والإ نصاب ٩٥ ، والمغنى ط ٢ رقمه ١٠٥٣ وشرح أبيات ٢٩٩/ ٧ ، وغير ذلك كثير .

(٣) مذهب ابن كيسان في شرح أبيات المغنى ٧/ ٣٠٠ ، وانظر في ابن كيسان النحويا (للدعجاني) ٣٣٨ .

(٤) في الصورة : وخسرجه .

(٥) في الصورة : أن لا ، وكان " لا " زائدة .

(٦) في ديوانه ص ٣٩٨ ، وهو البيت السابع من قصيدة يمدح فيها الحجاج ، وينسب لمزاحم العقيلي . وهو في الخصائص ٢/ ٤١٢ ، ورواية الديوان : بأسهم بدل : بأعين .

(٧) الآية ٤ من سورة المنافقون .

(٨) الآية ١٦ من سورة الشعراء .

وزعم المازني (١) أنه لا يجيء من كلامهم نحو قولك : زيد وعمرو منطلقاً إلا حيث يكون الإخبار عن زيد هو الإخبار عن عمرو في المعنى ولذلك أفرد الخبر عنده ، قال تعالى : (والله ورسوله أحق أن يرضوه) (٢) ولم يقل : يرضوهما ؛ لأن إرضاء الله إرضاءً للرسول ، فلذلك كان الإخبار عنهما هنا // كإخبار عن أحدهما ، ١٦٣ وكذلك قول الشاعر :

٤٣٤- إِنْ شَرَحَ الشَّبَابَ وَالشَّعْرَ الْأَسْوَدَ وَ مَا لَمْ يُعَاصِ (٣) كَانَ جُنُونًا (٤)

ولم يقل : ما لم يعاصيا ، لأن الشعر الأسود هو شرح الشباب في المعنى ، إذ لا يكون إلا مع شرح الشباب ، فلذلك أخبر عنهما كإخبار عن أحدهما .

وكذلك قول الآخر :

٤٣٥- فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَاِنْسِي وَجِرْوَةَ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ (٦)

لما كان ملازماً لها لا ينفك من ركوبها فجعل الإخبار عنه ومنها كإخبار عنهما لو انفردت (٧) ، ومثل ذلك قول الآخر :

٤٣٦- فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَاِنِّي وَقْيَارُهَا لِغَرِيبِ (٨)

- (١) لعلها تحريف للفارسي ، ففسد كرم بعد قليل أن هذا مذهب الفارسي ، وهو الصواب ، فقد نسب ابن صفور في شرحه للجمل ٤٥٣/١ هذا المذهب للفارسي .
- (٢) الآية ٦٢ من سورة التوبة .
- (٣) في الصورة : يعاصي ، تحريف .
- (٤) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٤١٣ ، وهو في الأملئ الشجرية ٣٠٩/١ ، وشرح الجمل لابن صفور ٢٤٧/١ ، ٤٥٣ ، والمقرب ٢٣٥/١ .
- (٥) في الصورة : من ، والتصويب من المصادر .
- (٦) البيت لشداد والد عنتر ، أول عنتر ، وانظر ديوانه ٣٠٩ ، وهو في الكتاب ٣٠٢/١ شاهد آ طى عطف جرورة طى مشوب إن مع أن الواو للمعنى . وانظر شرح الجمل لابن صفور ٤٥٣/١ .
- (٧) وكان حقه أن يقول : لا نرود ولا نعار . (بالنون)
- (٨) البيت لضابي ^{بن الحارث} البرجمي ، من شعراء الأصبغيات ، مخضرم أدرك الاسلام ، والبيت في الأصبغيات : ١٨٤ ، والكتاب ٧٥/١ ، والإنصاف ٩٤ وشرح ابن يعيش ٦٨/٨ ، وشرح الجمل لابن صفور ٤٥٣ ، والخزانة ٣٢٣/٤ ، ويروي : وقيار وفي الخزانة " ويقال : لغريب خبر عن الاسمين جميعاً ، وهذا إنما يتصور طى رواية نصب قيار لا طى رواية رفعه " .

ولم يقل : لغريبان لملازمته قياراً ، فأخبر عن نفسه وعن قيار كما كان يخبر
عن نفسه لو انفرد بالذکر .

وما ذهب إليه سيبويه وأبو العباس من الحذفِ أُولَى لأمرين :
أحدهما : أَنَّ الذي ذكره لا يعمُّ جميع ما جاء من ذلك ، ألا ترى أَنَّهُ لا يتصور
ذلك في قوله :

نحن بما عندنا وَأَنْتَ بما عَفَوَكَ رَاهٍ البيت (١) [٤٢٢]

ولا في قول الآخر :

٤٣٧- رماني بأمرٍ كنتُ منه ووالدي بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي (٢)

إِنَّ بَرَاءَةَ الوَالِدِ لَيْسَتْ بَرَاءَةً لِلوَلَدِ فِي المَعْنَى .

والآخر : أَنَّكَ تقول : شَرَحَ الشَّبَابَ والشَّعْرَ الأَسْوَدَ ، هما ما لم يعاصيا
كانا جنونا ، ولا يجوز أَنْ تقولَ : هما ما لم يعاصَ ، وعلى ما ذهب إليه الفارسي (٣)
ينبغي أَنْ يجوزَ ذلك .

وَأَمَّا الكوفيون : فزعموا أَنَّ ما جاء من ذلك فَسَبَبُهُ أَنَّ الوَاوَ فِيهِ بِمَعْنَى مَسَّعَ
فَكَانَتْ قَالَ : إِنَّ شَرَحَ الشَّبَابَ مع الشَّعْرَ الأَسْوَدَ ما لم يعاصَ ، فَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ ، لِأَنَّهُ
لَيْسَ لَهُ مَخْبَرٌ عَنْهُ إِلاَّ شَرَحَ الشَّبَابَ ؛ لِأَنَّ مع الشَّعْرَ فَضْلَةً وَلَيْسَ مَخْبَرًا عَنْهُ ،
فكَذَلِكَ أَيضاً يَكُونُ والشَّعْرَ بِمَنْزِلِهِ مع الشَّعْرَ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى صِحَّةِ
ما ذهبوا إليه بقولِ الشَّاعِرِ :

٤٢٨- فَإِنَّكَ وَالكِتَابَ إِلَى طِيٍّ كد ابغيةٍ وَقَدْ حَلِمَ الأَرِيْمُ (٤)

فأخبر عن ضمير المخاطب ولم يخبر عن الكتاب ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى مع الكتاب فهو

-
- (١) سبق في ص ٦٧ .
(٢) البيت لعبرون أحمر . وانظر ملحقات الديوان ١٨٧ .
وينسب للأزرق بن طرفة في اللسان (حول)
وهو من شواهد الكتاب ٧٥/١ ومعاني القرآن للفراء ٤٥٨/١ ، وشرح الجمل
لابن عصفور ٤٢٠/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٣٦ ، والهمع ١١٦/١ .
(٣) المازني فيما سبق ، والمثبت هنا هو الصواب . انظر الصنعة السابقة ١
(٤) البيت للوليد بن عقبة من أبيات يخض فيها معاوية طي قتال الإمام طي .
والبيت الشاهد في شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٤/١ وتخرجه فيه .

فضلةً ، ألا ترى أَنَّ الذي يُشْبِهُ الدابغةَ إِنَّمَا هو المخاطبُ ، ولو أَخْبَرَ عنهما معاً لقال : كدابغةٍ وقد حلم الأديم وديغها ، لأنَّ الكتابَ في وقت لا ينتفع فيه بالكتاب كالدابغة وقد حلم الأديم وكتبه كدبغها .

وهذا الذي ذهبوا إليه فاسدٌ ، لأنَّ الواو وإن كانت بمعنى مع فإنها لا تجري مجراها في أن تجعل كأنها فضلةٌ منصوبةٌ إلا إذا انتصب ما بعدها على أنَّه مفعولٌ به ، وأما إذا كان ما بعدها معطوفاً على الأولِ وشريكاً له في الإعراب ، فينبغي أن يكونَ شريكاً له في الحكم . والبيتُ لا حُجَّةَ لهم فيه ، لأنَّ العربَ قد تحذف حرفَ العطفِ والمعطوفِ إذا دُلَّ على ذلك كمن كلامهم : رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانُ (١) ، والتقدير : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانُ . وقال تعالى : (سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) (٢) ، والتقدير : تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَالْبَرْدَ ، فكذلك أيضاً يكونُ التقديرُ في البيتِ : كدابغةٍ وديغها فحذفَ حرفَ العطفِ والمعطوفِ ، بل إذا كان الاسمُ المجرورُ يجمعُ أو بحرفٍ جرٍّ يقتضي تشريك ما بعده مع ما قبله في المعنى ، قد تجري العربُ الاسمَينَ مجرى المعطوفِ والمعطوفِ عليه ، فتخبر عنهما كما تخبر عن المعطوفِ والمعطوفِ عليه ، وتعامله معاملةً واحدةً ، فالأخرى إذا كان معطوفاً في اللفظ ، ألا ترى إلى قوله :

٤٣٩ - رِيحُ الْجَنُوبِ مَعَ الشَّمَالِ وَتَسَارَةٌ رِهِمُ الرَّبِيعِ وَصَائِبُ التَّهْتَانِ (٣)

فجعل ريح الجنوب مع الشمال بمنزلة قوله : ريح الجنوب والشمال ، ولذلك أبدلها من قوله قبل (٤) : الرِّيحَانِ .

وكذلك قول الآخر :

٤٤٠ - أَقُولُ لَهُ كَالنُّصْحِ بَيْنِي وَبَيْنَهُ هَلْ أَنْتَ بِنَا فِي الْحِجِّ مَرْتَجِلَانِ (٥)

(١) الهمع ٥٢/٢ (عبد العال) .

(٢) الآية ٨١ من سورة النحل .

(٣) من شواهد الكتاب ٢٣٨/٣ وانظر شرح أبيات سيبويه ٢٢٢٧/٢ - ٣٢٢٨ .
والبيت منسوب لرجل من باهلة كما في المخصص ١٥١/١٦ واللسان (دبر) .

(٤) في البيت السابق لبيت الشاهد وهو :

حَالَتُ وَحِيلَ بِهَا وَغَيْرَ آيَةٍهَا صَرَفَ الْبَلَى تَجْرِي بِهِ الرِّيحَانِ

(٥) البيت في ضرائر ابن عصفور ٢٨٢ ، مرتجلان وهو تصويف والشاهد أيضاً في المعنى لابن فلاح ص

أجرى قوله : " هل أنت بنا مجرى هل أنت وأنا ، ولذلك قال : مرتحلان .

[حتى العاطفة] (١)

وقوله : "وحتى تنفرد بأن ما بعدها لا يكون إلا جزءاً مما قبلها ، وفائدتها أن ما بعدها عظيم أو حقيراً أو قوياً أو ضعيفاً ."

يعني أن حتى وإن ساوت الواو والغاء وثم في أنها تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الإعراب والمعنى ، وساوت الواو على الانفراد في أنها لا تعطي مهلبة ولا ترتيباً ، فإنها تنفرد عنها بأن ما بعدها لا يكون إلا جزءاً مما قبلها ، وأنه لا يكون إلا عظيماً أو حقيراً أو ضعيفاً أو قوياً ، فتقول : رأيت القوم حتى زيدا (٢) إذا كان زيداً عظيماً في القوم أو حقيراً فيهم ، ولو قلت : رأيت القوم حتى الحمار لم يجز، وإن جاز ذلك مع الواو والغاء وثم .

وكذلك أيضاً لو قلت : رأيت زيدا حتى عمراً ، أو قلت : رأيت القوم حتى زيدا . وليس زيدٌ بعظيم ولا حقير في القوم ، ولا قوياً ولا ضعيفاً ، لم يجز، وإن جاز أيضاً مع الواو والغاء وثم ، وسبب ذلك أن حتى فيها معنى الغاية ، وغاية الشيء من الشيء ، فلذلك لزم أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها ، ولما كانت غايتها الشيء طرفيه ، وطرفا الشيء أعظم ما فيه وأحقر ما فيه ، لزم أن يكون الذي بعدها إما حقيراً وإما عظيماً ، والقوي والضعيف بمنزلة العظيم والحقير ، ومن كلامهم :

(١) ذهب الكوفيون إلى أن حتى ليست بعاطفة ، ويعربون ما بعدها على إضمار

عامل . انظر الجنى الداني ٥٠١ ، والمغنى (ط) (٢) (١٣٧)

(٢) قال ابن يعيش في شرحه ٩٦/٨ - ٩٧ " واطمأن حتى إنما يتحقق العطف

بها في حالة النصب لا غير نحو قولك : رأيت القوم حتى زيدا ، فالاسم بعد حتى داخل في حكم ما قبلها ولذلك تبعه في الإعراب ، فأما إذا قلت : قدم القوم حتى زيداً ، فإنه لا يتحقق هاهنا العطف لا احتمال أن تكون حرف ابتداء ، وهو أحد وجوهها وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، وكذلك إذا خفضت ربما يتوهم فيها الغاية على نحو قوله تعالى = (حتى مطلع الفجر) ولذلك لم يمثل الفارسي في العطف إلا بصورة النصب فقال نحو قولك : ضربت القوم حتى زيدا ثم ضد ذلك بالنقل لئلا يمنع المخالف هذه الصورة ، فقال وقد رواه سيبويه وأبو زيد وغيرهما وكذلك رواه يونس ."

اسْتَنْتَ الْفِصَالَ حَتَّى الْقَرْعَى (١) ، وكلُّ شَيْءٍ يُحِبُّ وَلَدَهُ .: حَتَّى الْحُبَارَى (٢)
لَأَنَّهَا تُوصَفُ (٣) بِالْحَقِّقِ .// وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلُّ شَيْءٍ بِقَضَائِهِ ١٦٤
وقد رحى حتى العجز والكيس (٤) فجمع بين الغائيتين .

وقد يكون ما بعدها غير جزءٍ مما قبلها إذا كان متلبساً به ، لأنَّ المتلبس
بالشئ قد يجري مجرى ما هو من الشئ مجازاً ، فنقول : خرج الصيادون حتى
كلابهم ، وخرج الناس حتى دوابهم ، فكان ينبغي له أن يئنه على ذلك .

وكذلك أيضاً تنفرد حتى بأنَّها لا تعطف جملة ولا فعلاً ، وسبب ذلك ما ذكرناه
من أن ما بعدها إنما يكون جزءاً مما قبلها أو متلبساً به ، وظليماً أو حقيراً ، ولا يتصور
شيء من ذلك في الأفعال ولا في الجمل .

[الحروف المشتركة في اللفظ خاصة]

ولمَّا فرغ من تبين معاني الحروف المشتركة في اللفظ والمعنى ، أخذ في تبين
الحروف المشتركة في اللفظ خاصة بقوله (٥) : * ١- ومنها بل ولا بلس * ١* وهما
للإضراب عن جعل الحكم للأول وإثباته للثاني * (٦)

اطم أنَّ بلس (٧) ولا بلس إما أن يقع بعدهما مفرد أو جملة ، فإن وقَّع
بعدهما جملة كانا للإضراب عن الكلام ، الأول على جهة الإبطال أو الترك من غير
إبطال ، والأخذ في غيره ، وليس إذ ذاك حرفي طَّف بلس حرفاً ابتداءً ، فنقول :

(١) المثل في كتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٨٦ ومجمع الأمثال ١/٣٣٣ ، وفيه " ويرى
استنتت الفُصْلان حتى القرعى " يضرب للذى يتكلم مع من لا ينبغي أن يتكلم بين
يديه لجلالة قدره ، والقرعى جمع قرع مثل مرضى ومريض ، وهو الذى به قرع
[بالتحريك] وهو يثر أبيض يخرج بالفِصال " ، والاستنان : العَدُو ، وأصله أن
الفِصال إذا استنتت صاحبها نظرت إليها القرعى فاستنتت معها فسقطت من
ضعفها .

(٢) المثل في مجمع الأمثال ١٤٦/٢ والمستقصى ٢٢٧/٢ واللسان (حبر) .
(٣) في المصورة : لا توصف ، وهو غير المراد في اللسان : خصَّ الحبارى بالدُّكْر لأنها
يضرب بها المثل في الحق ، فهي على حقيقتها تحب ولدها فتطعمه وتعلمه
الطيران كغيرها من الحيوان .

(٤) أخرجه مسلم في كتابه القدر رقم (١٨) ص ٢٠٤٥ ومالك في الموطأ باب القدر
الحديث رقم ٤ من ٨٩٩ وأحمد في مسنده : ١١٠/٢ .

(٥) العبارة مكررة في المصورة .
(٦) هذه عبارة الجزولى :

(٧) انظر " بلس " في الأزهية ٢١٩-٢٢٣ والمقرب ١/٢٣٢ ، رصف البيانى ١٥٣ ،
والجنى الداني ٢٥٣ ، والمغنى ط ٢ (١١٩ ، ١٢٠) .

قام زيدٌ ببل عمرو قائمٌ ، فتخبر عن عمرو بالقيام وتضرب عن قيام زيدٍ سبطلاً له أو تاركاً من غير إبطالٍ ، قال الله تعالى = وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عبادٌ مكرمون = (١) فأضرب عن قولهم : اتخذ الرحمن ولداً على جهة الإبطال وأخذ في خبر آخر وهو أنهم عبادٌ مكرمون . وقال سبحانه : = لو أردنا أن نتخذ لهموا لا نتخذناه من لدنا = (٢) ثم قال : = بل نقذف بالحق = (٣) فأضرب ببسلاً من الكلام الأول على جهة الترك له ، وأخذ في غيره ، وهو الإخبار بقذفه (٥) بالحق على الباطل .

فإن وقع بعدهما مفرد كانا حرفي عطفٍ وفي معنيهما خلاف بين سيوييه والمبرد (٦) . فذهب سيوييه إلى أنها للإضراب عن الشيء الذي نفيته عن الأول أو أثبتته له وإيجابه في حق الثاني ، فإذا قلت : قام زيدٌ ببل عمرو أو ما قام زيدٌ ببل عمرو فالمعنى ببل قام عمرو ، وإذا قلت : اضرب زيداً ببل عمراً ، ولا تضرب زيداً ببل عمراً فالمعنى ببل اضرب عمراً .

وذهب المبرد إلى أنها قد يكونان على ما قاله سيوييه ، وقد يكونان للإضراب عن ما حكيت به عن الأول من نفي أو إثبات ، وإثباته في حق الثاني ، فإذا قلت : ما قام زيدٌ ببل عمرو (٧) كان له معنيان :

أحدهما : أن تريد ببل قام عمرو ، فتضرب عن القيام في حق الأول وثبتته في حق عمرو ، فيكون القيام منفيًا في حق زيدٍ موجباً في حق عمرو .

والآخر : أن تريد : ما قام عمرو فتضرب عن نفي القيام في حق زيدٍ وثبتت ذلك في حق عمرو ، ويكون زيدٌ على هذا المعنى قد قام وعمرو لم يقم .

-
- (١) في المصورة : عمرو
 - (٢) الآية ٢٦ من سورة الأنبياء .
 - (٣) الآية ١٧ من سورة الأنبياء .
 - (٤) الآية ١٨ من سورة الأنبياء .
 - (٥) في المصورة : نقذفه .
 - (٦) الكتاب ١ / ٤٣٤ ، والمقتضب ١ / ١٥٠ مع هوامش عزيمة ، والمعنى ط ٢ (ص ١٢٠)
 - ورصف المبانى ١٥٤ ، والجنى الداني ٢٥٤ .
 - (٧) في الأصل : عمر .

والصحيحُ عندي ما ذهب إليه سيويه من جهتين :

إحدهما : أنَّ ما ذهب إليه قد وافقه عليه أبو العباس ، وزاد معنى آخر لم يوافقه عليه سيويه فيحتاج إلى إثباته سماعاً ، وذلك لا يحفظ من كلامهم (١)

والآخر : أنَّ بَلَّ ولا بِلَّ حرفا عطف ، وحرف العطف إنما ينوب من باب العامل ، فإذا قلت : ما قام زيدٌ بِلَّ عمروٌ فينبغي أن يكون التقديرُ : بِلَّ قام عمرو ، ولأنَّ قام هي العاملة ، فتنبأ بِلَّ منابها ، ولا ينبغي أن يكون التقديرُ : بِلَّ ما قام عمرو ، لأنَّ ما غير عاملٌ ، فلا ينبغي أن تنبأ " بِلَّ " منابها .

فإن قلت : فأنت إذا قلت : ما يقوم زيدٌ وعمروٌ كان المعنى ما يقوم زيدٌ وما يقوم عمروٌ ، فيكون حرف العطف قد ناب مناب العامل وحرف النفي ؟

فالجواب : أنَّ حرف العطف إنما ناب من جهة المعنى مناب الفعل العامل فكأنك قلت : ما يقوم زيدٌ ويقوم عمروٌ ولكن من حيث كنت إذا صرحت بهذا الفعل وعطفته على الفعل الأول بحرف من الحروف التي تشرك في اللفظ والمعنى لزم أن يكون الفعل الذي بعد حرف العطف شريك الفعل الذي قبله في معنى النفي ، وإذا قلت : ما قام زيدٌ بِلَّ عمروٌ لزم أن يكون التقديرُ : بِلَّ قام عمروٌ ولا يلزم أن يكون هذا الفعل شريك الفعل الأول في معنى النفي ، لأنك لم تمطفه عليه بحرف من الحروف المشتركة في اللفظ والمعنى . فعلى هذا قول أبي موسى " وهما للإضراب عن جعل الحكم للأول وإثباته للثاني " - يعطي أنك إذا قلت : ما قام زيدٌ بِلَّ عمروٌ أن يكون المعنى بِلَّ ما قام عمروٌ . ألا ترى أنك إذا حكمت على الأول الذي هو زيدٌ بنفي القيام عنه ، فإذا أضربت عن جعل هذا الحكم للأول وإثباته للثاني الذي هو عمروٌ تكون قد أضربت عن نفي القيام في حق زيدٍ وأثبتت ذلك النفي في حق عمرو ، فيكون المعنى بِلَّ ما قام عمروٌ . وهذا الذي ذهب إليه باطلٌ ، بما قد مناه . ومع ذلك فلم يأخذ بمذهب سيويه ولا المبرِّد لأن سيويه يقول المعنى بِلَّ قام عمرو ، وأبو العباس يقول : يمكن أن يكون المعنى بِلَّ قام عمروٌ وبِلَّ ما قام عمرو . وكلام أبي موسى يقتضي أن المعنى // ١٦٥ إنما هو : بِلَّ ما قام عمروٌ خاصةً ، فيكون قد ترك المعنى المتفق عليه ، وأثبت المعنى المختلف فيه خاصةً ، وذلك غاية في الفساد .

(١) قال الثمالك : وما جوزوه مخالف لاستعمال العرب . انظر الجنى الدني ٢٥٤ .

وقوله : " ولا يُعْطَفُ بِهَا فِي الاسْتِفْهَامِ . "

يعني أَنَّكَ لَا تَقُولُ : هَلْ يَقُومُ زَيْدٌ بِعَمْرٍو ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّكَ لَسْمٌ تَثْبُتُ فِي حَقِّ زَيْدٍ قِيَامًا ، وَلَا نَفْيَهُ فِي حَقِّكَ ، وَلَا فِي حَقِّ غَيْرِكَ ، فَتَبْطُلُ بِبَلٍّ مَا أَثْبَتَهُ أَوْ أَثْبَتَهُ غَيْرُكَ ، فَلَوْ عَطَفْتَ بِهَا بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ لَخَرَجَتْ عَنْ مَعْنَاهَا الَّذِي وَضَعْتَ لَهُ مِنَ الْإِبْطَالِ ، وَهَذَا يَسُدُّ عَلَى صِحَّةٍ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيبُهُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : مَا قَامَ زَيْدٌ بِعَمْرٍو ، مِنْ أَنَّهَا إِنَّمَا هِيَ لِلْإِبْطَالِ فِي حَقِّ الْفِعْلِ خَاصَّةً لَا فِي حَقِّ النَّفْيِ ، إِذْ لَوْ جَازَ الْإِضْرَابُ عَنِ النَّفْيِ فِي حَقِّ الْأَوَّلِ وَإِثْبَاتِهِ فِي حَقِّ الثَّانِي لَكُنْتَ تَقُولُ : هَلْ قَامَ زَيْدٌ بِعَمْرٍو عَلَى مَعْنَى بَلٍّ هَلْ قَامَ عَمْرٍو ، فَتَكُونُ قَدْ تَرَكْتِ الاسْتِفْهَامَ فِي حَقِّ زَيْدٍ وَأَثْبَتَهُ فِي حَقِّ عَمْرٍو ، وَلَكِنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ لِلْإِضْرَابِ عَنِ الْفِعْلِ خَاصَّةً ، لِأَنَّ أَدَاءَ الاسْتِفْهَامِ لَيْسَتْ بِعَامِلَةٍ ، فَيَنْبَغُ حَرْفُ الْعَطْفِ مِثْلَهَا كَمَا أَنَّ أَدَاءَ النَّفْيِ لَيْسَتْ بِعَامِلَةٍ .

وقوله : و " لا " مع " بَلٍّ " فِي الْإِجَابِ وَالْأَمْرِ نَفْيًا ، وَفِي النَّفْيِ وَالنَّهْيِ تَأْكِيدًا .

يعني أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَامَ زَيْدٌ لَا بِعَمْرٍو ، تَكُونُ قَدْ نَفَيْتَ بـ " لا " قِيَامَ زَيْدٍ وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : اضْرَبْ زَيْدًا لَا بِعَمْرٍو تَكُونُ أَيْضًا قَدْ نَفَيْتَ بـ لَا عَنْ زَيْدِ الضَّرْبِ الْمَطْلُوبِ بِقَوْلِكَ : اضْرَبْ .

فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ تَكُونُ لَا نَافِيَةً لِلْأَمْرِ ، وَالْأَمْرُ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ أَدَاءُ نَفْيٍ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ " لا " تَكُونُ مِثْلَ " لا " النَّاهِيَةِ فَإِذَا قُلْتَ : اضْرَبْ زَيْدًا لَا بِعَمْرٍو ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : لَا تُضْرِبْهُ بَلْ اضْرَبْ عَمْرًا ، وَسَمَّاها نَافِيَةً بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى .

وإذا قلت : ما قام زيد لا بل عمرو ، كانت " لا " تأكيداً للنفي المتقدم ، ولم تكن نافيةً على غير طريق التأكيد ، لأن نفي النفي إثبات ، فيلزم أن يرجع معنى : ما قام زيد : قام زيد ، ثم تقول بعد ذلك : بل قام عمرو ، فتكون قد أثبتت القيام لعمرو وتكون بل قد نقضت ذلك الإيجاب الحاصل من نفي النفي ، فيعود الكلام الأول نفيًا كما كان أولاً فتكون " لا " على هذا التقدير لا أثر لها

وكذلك إذا قلت : لا تضرب زيداً لا بل عمراً كانت " لا " تأكيداً للنفي المتقدم الذي تعطيه أداة النهي ولا تكون نافيةً له على غير طريق التأكيد ، لأن نفي النفي إثبات ، فيلزم أن يرجع معنى لا تضرب : اضرب ، ثم تقول بعد ذلك بل اضرب عمراً ، فتكون بل قد نقضت معنى اضرب الحاصل من نفي النفي فيكون الكلام الأول نهيًا كما كان أولاً ، فتكون " لا " أيضاً على هذا التقدير لا أثر لها .

[لا العاطفة ، لنفي حكم الأول عن الثاني]

وقوله : " ومنها " لا " (١) وهي لنفي حكم الأول عن الثاني ، ولا يعطف بها إلا في الأمر والإيجاب .

اطم (٢) أن " لا " لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، فإذا قلت : يقوم زيد لا عمرو ، فقد أخرجت عمراً عن القيام الذي دخل فيه زيد ، وتقول أيضاً : اضرب زيداً لا عمراً فتخرج عمراً عما دخل فيه زيد من طلب ضرب المخاطب له .

ولا يعطف بها بعد نفي لا تقول : ما قام زيد لا عمرو ، وسبب ذلك أن ما بعد " لا " مخالف لما قبلها ، ألا ترى أنه إذا كان ما قبلها إيجاباً كان ما بعدها نفيًا ، فلو عطف بها بعد نفي للزم أن يكون ما بعدها موجباً ، وإيجاباً ضد ما وضعت له " لا " .

(١) انظر الأزهية : ١٥٠ ورفص المياني ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، والجنى الداني

٣٠٢ ، والمغنى ط ٢ (٢٦٦) .

(٢) في الصورة : واطم ، ولا داعي للواو .

وكذلك أيضا لا يعطفُ بها بعد استفهام لا تقول: هل يقوم زيدٌ لا عمرو، وسبب ذلك أنها لا خراج الثاني مما دخل فيه الأول كما تقدم. وإذا قلت: هل يقوم زيدٌ لم تدخل زيدا في قيام، ولا في نفيه عنه، ولا حكمت عليه بشيء، وأيضا فإنك لو قلت: هل يقوم زيدٌ لا عمرو وأردت بذلك أن تخرج عمرا عن الاستفهام المتقدم لم يكن للا معنى، لأنك إذا قلت: هل يقوم زيدٌ؟ وسكت، طمأننتك إنما استفهمت عن قيام زيدٍ لا غير.

وقصر أبو موسى العطفَ بها على الإيجاب والامر. ولا مانع يمنع من العطف بها بعد الدعاء والتحضيض وما في معناهما فتقول: هلا (١) ضربت زيدا لا عمرا، وغفر الله لزيد لا عمرو ولا لعمرو. ومن كلامهم: * به لا بظبي أعفر. (٢) أي أحل الله الفواقير (٣) به لا بظبي أعفر.

وإنما يمنع العطفُ بها بعد النفي والاستفهام لما تقدم ذكره.

واختلف في العطف بها بعد الماضي فمن الناس (٤) من منع ذلك، ولائك إذا قلت: قام زيدٌ لا عمرو يلزم أن يكون التقدير: قام زيدٌ لا قام عمرو، و* لا لا ينفى بها الماضي بقياس. ومنهم من أجاز ذلك (٥).

-
- (١) في المصورة: هل لا .
(٢) في المصورة: لا بظبي أعفر، وهو تحريف، والمثل في المستقصى ١٦/٢ ومجمع الامثال ٩٠/١ ويضرب عند الشماتة، ومعناه: لتنزل به الحادثة لا بظبي قال الفرزدق وقد نعي إليه زياد بن أبيه:
أقول له لما أتاني نعيه
به لا بظبي بالصريمة أعفرا
(٣) غامضة في المصورة، والفواقير جمع فاقرة وهي الداهية الكاسرة للفقار .
انظر اللسان (نقر) وشرح ابن عقيل ٤٦٩/٢ .
(٤) هو الزجاجي في كتابه حروف المعاني ٤٢ حيث قال: ولو قلت: ظننت عبد الله قائما لا زيدا جالسا، لم يجز، لأنك لا تقول لا ظننت زيدا .
ولكنه في الجمل ٣١ قال: * وتقول قام محمد لا أخوك ترفع محمد أبغعله وأخوك عطف عليه، والقائم محمد دون الأخ وإن كان قد شركه في الإعراب .
فقد أجاز في الجمل ما منعه في حروف المعاني وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/١ .
(٥) من أجاز ذلك ابن عصفور - في شرحه للجمل ٢٤٠/١ انظر رده على الزجاجي - والخفاف في شرحه للجمل أيضا. وجل النحويين عن الخزائن ٤٧١/٤ .

لأنَّ "لا" قد ينفى بها الماضي المصحح بلفظه بعدها، وإن كان ذلك قليلاً،
نحو قوله تعالى ﴿ فلا اقتحم العقبة ﴾^(١) وقول الشاعر :

٤٤٤- إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا الْمَسَّ (٢)
أي : فلم يقتحم العقبة ، وأيُّ عبد لك لم يلم . فلا خرى أن يجوز ذلك فيها إذا
لم يظهر لفظ الفعل الماضي بعدها .

وجواز العطف بها هو الذي اختاره ، وقد ورد به السماع ، قال امرؤ القيس :

٤٤٤- كَأَنَّ دِثَارًا حَلَقَتْ بَلْبُونِيهِ عِقَابٌ تَنَوَّفَى لَا عِقَابُ الْقَوَاعِلِ (٣)

فعطف بها على حلق وهو ما ض .

ونقصه من شروط العطف بلا أن يكون الاسم الذي قبلها لا يصح
تناوله لما بعدها^(٤) // لأن للعطف بها إنما جاء على طريقة التأكيد فتقول :
١٦٦ قام رجل لا امرأة ، ولا يجوز قام رجل لا زيد ، ولذلك منع سيبويه رحمه الله
: مررت برجل لا فارس على العطف إذ يتناوله الأول ، ولا يجوز على النعت
لأنه يلزمه التكرار لالغاء "لا" فتقول : مررت برجل لا فارس ولا كريم .

- (١) الآية ١١ من سورة البلد .
(٢) البيتان لامية بن أبي الصلت ، ديوانه : ٢٦٥ .
وينسب في الأمالي الشجرية لأبي خراش الهذلي ٢٢٨/٢ وهما في
الأمالي الشجرية ١٤٤/١ ، ٩٤/٢ ، ٢٢٨ ، وإلناصاف ٩٦ وشرح أبيات
المغنى .
(٣) البيت لامرؤ القيس في ديوانه : ٩٤ ، وهو في الخصائص ١٩١/٣ ،
وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٠/١ والخزانة ٤٧١/٤ وغير ذلك كثير .
وديثار : اسم لراعي إبل امرؤ القيس ، وتنوفى : اسم موضع بلاد طيبس
أو اسم جبل مشرف ، والقواعل : جبال صغار .
(٤) في الهمع ١٢/٢ وشرط السهيلي في نتائج الفكر والأبدي في شرح
الجزولية وأبو حيان في الارتشاف وابن هشام في المغنى تعاند متعاطفها
فلا يجوز : جاءني رجل لا زيد أو لا عاقل لصدق اسم الرجل عليه بخلاف
لا امرأة . . . وعلله الأبيدي بأن "لا" تدخل لتأكيد المغنى ، وليس في
مفهوم الكلام الأول ما ينفى الفعل عن الثاني . . . إلخ وانظر النتائج
٠٢٥٨

[لكن العاطفة]

وقوله : ومنها " لكن " (١) وهي نقيضة " لا " والعاطفة منها ما لم يقع بعدها جملة ، والأخرى مخففة من الثقيلة .

إنما جعل " لكن " إذا وقع بعدها جملة حرف ابتداء ، ولم يجعلها حرف عطف ؛ لأنها إذا عطفت مفرداً على مفرد كانت من الحروف المشتركة في اللفظ لا في المعنى ، وإذا وقعت بعدها جملة لم يكن لها تشريك في اللفظ وهي غير مشتركة في المعنى ، فلم يكن لها طريق إلى العطف . والدليل على أنها ليست بحرف عطف دخول حرف العطف عليها ، قال الشاعر :

٤٤٢ - فيارب ، لا تجعل وفاتي إذا أتت على شرجع يعلى يكرن المطارف
ولكن أحزن يومي شهيداً بعصبة يصابون في فج من الأرض خائف (٢)

فإن وقع بعدها مفرد كانت عند أكثر النحويين عاطفة .

وزعم يونس أنها ليست عاطفة بدليل أنها تستعمل مع حرف العطف ، ولو كانت حرف عطف لما جاز دخول حرف العطف عليها (٣) ، قال الله تعالى ﴿ ما كان محمد أباً أحدي من رجالكم ولكن رسول الله ﴾ (٤) فرسول الله معطوف على خبر كان بالواو الداخلة على لكن ، و " لكن " حرف معناه الاستدراك وليس بحرف عطف ، لأن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف ، فإن كانت بغير حرف عطف فعلى إضمار نحو قولك : ما قام زيد لكن عمرو ، أي لكن قام عمرو .

(١) انظر صرف المباني ٢٧٤ والجني الداني ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، والمفنى ط ٢

(٢٤٤) وابن كيسان النحوى (لينا) ١٧٠-١٧٢ .

(٢) البيتان للطرماح بن حكيم الطائي الخارجي وهما في شعر الخواج : ٢٦٤ والرواية فيه :

إذا العرش ان حانت وفاتي فلا تكن بخضر المطارف
والشرجع : السرير يحمل عليه الميت ، والمطارف جمع مطرف وهو كوب من خبز .
(٣) انظر مثلاً الجني الداني : ٥٣٤ وغيره من المصادر المذكورة أعلاه .

(٤) الآية ٤٠ من سورة الأحزاب ، وفي البحر ٢٣٦/٧ " وقرأ الجمهور ولكن بتخفيف لكن ونصب رسول علي إضمار كان لدلالة كان المتقدمة عليه قيل : أو على العطف على "أبا أحد" .

وهذا الذي ذهب إليه باطلٌ ، لأنه قد حُكِيَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا مَرَّت
بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ (١) فَهِيَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَأَمْثَالُهُ عَاطِفَةٌ إِذْ لَا يَسُوغُ
إِضَارُ الْخَافِضِ وَإِيقَاؤُهُ عَلَيْهِ ، إِلَّا فِي قَبِيحِ ضُرُورَةٍ ، وَذَلِكَ يُقَالُ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ
فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفٌ عَطْفٍ تَخَلَّصَتْ لِلِاسْتِدْرَاكِ وَلَمْ تَكُنْ عَاطِفَةً ، فَتَكُونُ
إِذَا ذَاكَ مِثْلَ : ثُمَّ فِي رِوَايَةٍ مِنْ رَوَى :

٤٤٤ - أَرَانِي إِذَا مَا بَيْتٌ نَبْتُ عَلَى هَوَىٍّ وَثُمَّ إِذَا أَصْبَحَتْ أَصْبَحَتْ غَارِيَا (٢)
أَلَا تَرَى أَنَّ " ثُمَّ " فِي الْبَيْتِ دَالَةٌ عَلَى الْمَهْلَةِ وَليست بعاطفة أصلاً ، لدخول
الواو عليها .

وَاسْتَدَلَّ أَيْضاً بِأَنَّهَا مَخْفَفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ نَحْوُ : إِنْ وَكَانَ وَأَنْ ، فَكَمَا
لَا يُعْطَفُ بِأَخَوَاتِهَا إِذَا خَفَّتْ فَكَذَلِكَ لَا يُعْطَفُ بِهَا (٣) .

وَلَا حُجَّةٌ لَهُ فِي ذَلِكَ أَيْضاً ، لِأَنَّهُ إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا عَاطِفَةٌ
لَمْ تَجْعَلْ مَخْفَفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ بَلْ مُوَافِقَةً لَهَا فِي اللَّفْظِ عَلَى حَدِّ مُوَافَقَةٍ إِنْ النَّافِيَةِ
لِإِنَّ الْمَخْفَفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ .

وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهَا يَجُوزُ الْعَطْفُ بِهَا فَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهَا عَكْسُ " لَا " فِي
أَنَّهَا لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ التَّنْفِيهِ (٤) فَتَقُولُ :

-
- (١) مِنْ أَمْثَلَةِ الْكِتَابِ ٤٣٥/١ قَالَ سَيُيُوبِيهِ : " وَمِثْلُهُ : مَا مَرَّتْ بِرَجُلٍ صَالِحٍ
لَكِنْ طَالِحٍ ، أَيْدَلَّتِ الْآخِرَ مِنَ الْأَوَّلِ فَجَرَى مَجْرَاهُ فِي بَلِّ " .
(٢) الْبَيْتُ لِزَهْرِبْنِ أَبِي سَلْمَى وَرِوَايَتُهُ هَذِهِ فِي شِعْرِهِ صَنْعَةُ الْأَطْمِ (١٦٨)
أَمَّا شِعْرُهُ صَنْعَةُ ثَعْلَبِ (٢٠٧) فَالرِّوَايَةُ فِيهِ : فَثُمَّ ، وَفِي حَاشِيَةِ إِحْدَى
نَسَخِ الْأَخِيرِ " أَبُو سَعِيدِ السِّيرَانِيِّ كَذَا رِوَايَةُ أَبِي بَكْرٍ ، وَالْعَرَبِيَّةُ لَا تَحْتَمِلُ
ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ حَرْفِي عَطْفٍ . وَالْوَجْهَ عِنْدِي : فَثُمَّ أَيُّ : فِي ذَلِكَ
الْمَكَانِ " . وَهُوَ فِي الْأَمَالِيِّ الشَّجَرِيَّةِ ٣٢٦/٢ وَحُكْمُ ابْنِ الشَّجَرِيِّ عَلَى ثَمِّمٍ
بِأَنَّهَا زَائِدَةٌ ، وَذَهَبَ ابْنُ جَنِّي فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ إِلَى أَنَّ الْفَاءَ زَائِدَةٌ .
انظُرِ الْخِرَازَنَةَ ٥٨٨/٣ وَالْمُهَمَّعَ ١٣١/٢ .
(٣) انظُرِ شَرْحَ الْمَفْصَلِ ٨١/٨ وَالْجَنِّيَّ ٥٣٥ .
(٤) ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الْعَطْفُ بَلَكِنْ فِي الْإِجَابِ مِثْلَهَا فِي ذَلِكَ
مِثْلَ " بَلِّ " وَذَلِكَ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمَعْنَى . انظُرِ الْإِنْصَافَ م ٦٨
ص ٤٨٤ وَالْمَقْتَضِبَ ١٥٠/١ .

ما قام زيدٌ لكن عمروٌ ، ولا تضربُ زيداً لكن عمراً ، لأنَّ العربَ إنما وضعتُها لأنَّ
تستدركُ بها في حقِّ الثاني ما نفي عن الأول ، فلا تستدرك لا يُعقل إلا بعد
النفي . وأيضاً فإنَّ ما بعدها مخالفاً لما قبلها ، ألا ترى أنَّ ما قبلها نفي وما
بعدها موجبٌ فلو عطفَ بها بعد موجبٍ للزم أن يكون ما بعدها نفيًا فسي
المعنى حتى تقع المخالفةُ فكنت تقول : قام زيدٌ لكن عمروٌ ، ويكون المعنى
لكن لم يقم عمروٌ ، وذلك لا يجوز ، لا لك لو فعلت ذلك لكنت قد نفيت بغير
أداة نفي والنفي لم يقع في كلامهم إلا بأداة ، وليس كذلك الإيجاب . وهذا
أيضاً مما يدلُّ على أنَّ قول العربِ : ما قام زيدٌ بل عمروٌ معناه بل قام عمروٌ
خلافاً للبرد (١) ؛ لأنه لو كان المعنى : بل ما قام عمروٌ ، لكنت قد نفيت
بغير أداة نفي .

وقوله : وتقع المخففة في سائر أنواع الكلام إلا في الاستفهام . يعني
أنه لا يجوز أن يقال : هل قام زيدٌ لكن عمروٌ ، لا لك لم تنف عن زيدٍ القيام
فتستدركه في حقِّ عمروٍ ، إنما أنت مستفهمٌ عن قيام زيدٍ ولست بموجبه لسه
ولا بنافية عنه .

وقوله : ويلزم في المخففة ما يلزم في العاطفة من مخالفة ما بعدها لما
قبلها لفظاً ومعنى ، أو معنى دون لفظ .

اطم أن الجملة الواقعة بعد لكن لا تخلو من أن تكون موافقة لما قبلها
في المعنى ، أو مضافة له أو مغايرة له غير مضافة .

فلا يجوز أن تكون موافقة له باتفاق لو قلت : قام زيدٌ لكن قام عمروٌ ،
أولم يقم زيدٌ لكن لم يقم عمروٌ لم يجز ذلك (٢) .

ويجوز أن تكون مضافة له لفظاً [ومعنى] (٣) أو معنى دون لفظٍ نحو
قولك : قام زيدٌ لكن عمروٌ ما قام ، وقام زيدٌ لكن عمروٌ قعد .

- (١) انظر ما سبق ٦١٣ .
(٢) في الصورة : أو ، خطأ .
(٣) تكلمة يتم بها الكلام .

وفي المخالفة غير المضادة خلاف : فمن الناس من أجاز ذلك ، وميهم
من منع ذلك نحو قولك : قام زيدٌ لكن عمرو ضحك ، وأكل عبد الله لكن زيدٌ
شرب ، وقام زيدٌ لكن لم يضحك ، وما قام زيدٌ لكن ضحك . والصحيح جواز ذلك
بدليل قول الشاعر :

ولست بحلال التلاع لبيته
ولكن من يسترفد القوم أرفيد (١)

ألا ترى أن معنى ما قبل لكن : لست بجبان ومعنى ما بعدها ولكني كريم ،
والظاهر من كلام أبي موسى أن ذلك // لا يجوز ، لأنه زعم أنه يلزم من مخالفة
ما بعدها لما قبلها - إذا كانت غير عاطفة - مثل ما يلزم إذا كانت عاطفة ، إلا
على طريق المضادة ، لأنها إذا كانت عاطفة استدرك بها في حق الثاني
ما نفي عن الأول ، فلزم من أجل ذلك مضادة ما قبلها لما بعدها ، نحو قولك
: ما قام زيدٌ لكن عمرو ، أي : لكن قام عمرو ، هذا هو الاظهر من كلامه .
وقد يمكن أن يكون شبهها غير عاطفة بها عاطفة في مجرر المخالفة لا في
صفة المخالفة ، ويؤيد نس بذلك أنها إذا كانت عاطفة كان الفعل في حق
ما بعدها موجبا في المعنى ، وفي حق ما قبلها منفيًا ، لا يكون إلا كذلك ، وإذا
كانت غير عاطفة فقد تكون كذلك ، وقد تكون بالعكس ، باتفاق . فالمخالفة
إنما في غير العاطفة ليست كالمخالفة في العاطفة في جميع الأشياء ، فلذلك
أمكن أن يحمل كلامه على أنه شبهها بها في مجرر المخالفة .

[أم : المتصلة]

وقوله : * ومنها * أم * المتصلة ، وهي التي ما قبلها مع ما بعدها كلام
واحد ، وما قبلها معتمد على همزة الاستفهام ، وجوابها تعيين أحد الشيئين
المعادل بينهما مفرداً كان ، أو جملة في معنى المفرد .

اعلم أن أم (٢) تنقسم قسمين : متصلة ، ومنفصلة .

فالمتمثلة هي العاطفة ، وهي كما ذكر أبو موسى : لا يقع قبلها إلا همزة الاستفهام
لفظاً أو نيةً ، ولا يقع بعدها إلا مفرداً أو ما هو في تقديره ، وما قبلها

(١) سبق تخريجه ص ٣٩٦ .

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٩٧/٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٦/١ ،

٤٨٧/٢ والجنى : ٢٢٥ ، والمعنى ط ٢ (٤٠-٤٤) .

مع ما بعدها كلام واحد، لأنها تتقدّر مع الهمزة بأيّهما أو أيّهم، وجوابها أحد الشيتين المعادل بينهما، أو أحد الأشياء المعادل بينهما، وذلك نحو قولك: أقام زيد أم عمرو؟ ألا ترى أن "أم" قد تقدّمتها الهمزة وأن بعدها مفرداً، وأنها مع ما قبلها بتقدير أيّهما، كأنك قلت: أيّهما قام، وأن جواب السؤال بذلك: زيد أو عمرو. وكذلك أيضاً لو قال: أقام زيد أم عمرو أم جعفر؟، ألا ترى أن ما بعدها أيضاً مفرد، وقد تقدّمتها همزة الاستفهام، وأنها مع ما قبلها بتقدير: أيّهما وأيّهم. وجواب السؤال بذلك: زيد أو عمرو أو جعفر. وكذلك أيضاً لو قلت: زيدا ضرب أم عمراً؟ شريداً (١) أم عمراً، فحذفت همزة الاستفهام لدلالة أم عليها - كانت متصلةً نحو قوله:

٤٤٥ - لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان (٢)؟

يريد: أيسبع؟ وكذلك أيضاً لو قلت: أقام زيد أم قعد؟ لكانت أم متصلةً، لأنها قد تقدّمتها همزة الاستفهام وما بعدها بتقدير مفرد، لأن المعنى: أكان من زيد قيام أم قعود؟ وتتقدّر مع ما قبلها بأيّهما، فنقول: أيّهما فعل زيد؟ وجوابها: قام أو قعد.

والدليل على أنها مع ما قبلها بمنزلة: أيّهما أو أيّهم - ولذلك تجيب السؤال بتعيين أحد الشيتين أو الأشياء - أنهم يقولون: أيّهما قام؟ أزيد قام أم عمرو؟ فتبدّل الكلام الذي فيه أم من الكلام الذي وقعت فيه أي، فدل ذلك على أن الكلام في معنى واحد، فكما أن جواب السائل بأيّ إنما يكون بالتعيين، فكذلك أيضاً يكون جواب السائل بأم المتصلة،

وأيضاً فإنّ السوء الـ بأم بعد السوء الـ بأو، فلذلك كان الجواب بالتعيين تقول: أقام زيد أو عمرو؟ إذا سألت: هل قام واحد منهما؟

(١) في الصورة: زيدا.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في الديوان: ٢٦٦ (كمرحى الدهر)

وهو في الكتاب ١٧٥/٣ والمقتضب ٢٩٤/٣ والمختضب ٥٠/١،
والأمال الشجرية ٢٦٦/١، والخزانة ٤٤٧/٤ وغير ذلك.

وجوابك : نعم أولا . فاذا قال : نعم ، حصل عندك أنه قد قام واحد^١ منهما ، إلا أنك لا تدري أيهما هو ، فتقول : أقام زيد أم عمرو فتستفهم عن تعيينه كأنك قلت : أيهما قام ؟ فيقول المسؤول : زيد أو عمرو .

فإن قال قائل : فكيف قال ذو الرمة :

٤٤٤ - تقول عجوز مدرجي متروحا^٢ على بابها من عند أهلي وقاديا
أرأك لها بالبصرة العام ثا ويا [يا]
أذو زوجة بالعصر أم ذو خصومة
فقلتها : لا ، إن أهلي جيرة^٣ لا كثبة الدهن^(١) جميعا واليا

فأجاب : بلا وأم متصلة ، ألا ترى أن ما بعدها مفرد وقد تقدمها همزة ، والمعنى أيهما أنت ؟

فالجواب : أن " لا " ليست جوابا لما سئل عنه بالهمزة [وأم]^(٢) ، وإنما هو رد لما ترتب عليه السوء ال^١ بهما ، وذلك أن العجوز لم تسأله : أنت ذو زوجة أو ذو خصومة ؟ فقال لها : نعم ، ثم سألته أن يبين لها أمره بعد ذلك ، وإنما قولها ذلك لجهلها من باب الدعوى ، وذلك أنها رأت راجحا^٣ على بابها وغاديا ، فتوهمت أنه ذو زوجة أو ذو خصومة ، فسألته عن تعيين أمره الذي هو عليه ، بناءً منها على أن ما توهمت من أنه ذو زوجة أو ذو خصومة صحيح ، فلم يجبهها عن سوء إليها بأم ، لأنه ورد عن غلط بل تركه وأخذ في نفي ما حصل في نفسها من التوهم . فقال لها : ليس الأمر كما توهمت فنزل أهلي بالدهن^(١) ولا خصومة لي بالبصرة ، ولكنني زائر^(٣) لبلال بن أبي بردة .

ولما كان قوله : " لا " ردًا لما توهمته ولم تنطق به ، لذلك احتاج إلى تعيين ما نفاه بلا ، ولم يكتف بها ، فبين ما نفاه بلا بالكلام الذي بعد " لا " النائب مناب أن يقول : ليس الأمر كما توهمته من أنني ذو زوجة

(١) انظر ما سبق ص ٨٠ .

(٢) في الصورة : " وأن " تحريف .

(٣) في الصورة : زائر ، خطأ .

بالمَصْرِ أَوْ ذُو خِصْمَةٍ ، وَلَوْ كَانَتْ قَدْ نَطَقَتْ بِمَا تَوَهَّمَتْ مِنْ ذَلِكَ لَمَا احتاجَ فِي
 الرَّدِّ طَيْبَهَا إِلَى أَكْثَرِ مَنْ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَوَقَّالَتْ لَهُ : أَنْتَ ذُو
 زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ أَوْ ذُو خِصْمَةٍ // فَأَرَادَ نَفِي ذَلِكَ لِقَالَ : لَا ، وَاكْتَفَى بِهَا وَعَلِمَ
 مَا أَرَادَ ، إِذْ لَوْلَمْ يَصِحْ بِمَرَادِهِ بَعْدَ لَا ، لَمَا مُمَكِّنَ أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ بِهَا الِامْتِنَاعَ
 مِنْ جَوَابِهَا ، وَكَانَتْ قَالَتْ : لَا أُرِيدُ أَنْ أُجِيبَكَ عَمَّا سَأَلْتَنِي عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ سَأْؤُكَ
 صَحِيحًا (١) .

١٦٨

وهذا قد أحكم الجواب . أعنى أنه إن كان عن ملفوظ به اكتفى بلا
 أو نعم عن ذكر المنفي أو المثبت لدلالة لفظِ المجابِ طيه . وإن كان عن
 شيءٍ في النفس لم يتلفظ به ، لم تكف فيه " لا " إذ لا يعلم إلى ما انصرف
 النفي . فلو أن إنساناً قال : أقام زيد ؟ فأردت أن تجيبه بأن ذلك لم يكن
 لقلت : لا ، ولو أنه لم يسألك عن قيام زيد إلا أنك تعلم أنه ممن يريد أن تبين
 له أمره ، لقلت : لم يقم زيد ، ولم يجز الاكتفاء بلا ، لأنه لا يدري المخاطب
 إذ ذاك إلى ما ينصرف .

والأصح في أم المتصلة أن تقدم أحد المعادلين وتؤخر الآخر ، وتوسط
 الذي لا تريدُ السوءَ ال عنه ، فتقول : أزيد قام أم عمرو ، وقد يجوز أن تقدم
 الذي لا تريدُ السوءَ ال عنه وأن تؤخره ، فتقول : أقام زيد أم عمرو . وأزيد
 أم عمرو قام ؟

وقوله : " فإن اختلف منها أحد الشرطين فهي منفصلة ، ومعناها :
 معنى " بل والهمزة " التي للاستفهام معاً ، وجوابها : نعم أولاً " .

يعني أن " أم " إن لم تكن معتمدة على همزة استفهام قبلها لفظاً
 أو نيةً لم تكن متصلةً ، وكذلك أيضاً إن لم يكن ما بعدها مفرداً أو في تقديره
 لم تكن متصلةً ، بل تكون منقطعةً ، وتتقدّر وحدها ببل وهمزة الاستفهام ،
 وجوابها : نعم أولاً ، وذلك نحو قولك : أقام زيد أم عمرو يضحك ، فأم هنا
 منفصلةٌ ، لأن ما بعدها جملةٌ لفظاً وتقديراً ؛ إذ لا تريد : أيهما كان ، بل
 استفهمت أولاً عن قيام زيد ثم أضربت عن ذلك واستأنفت سوءه إلا عن ضحك
 عمرو .

(١) انظر مثل هذا الكلام في شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٧/١ ، والمغنى

وكان ينبغي له أن يقول : فإن اختلف فيها الشرطان أو أحدهما فهي منفصلة ، إلا جرى أنك إذا قلت : قام زيد أم عمرو ضاحك فقد اختلف فيها الشرطان ، إذ ليس قبلها همزة استفهام لفظاً ولا نيةً ، ولا بعدها مفردٌ ، ولا ما هو في تقديره ، بل جملةٌ فهي إذاً منفصلةٌ ومعناها معنى بل والهمزة معاً ، وجوابها نعم أو لا .

وكذلك أيضاً إذا لم يكن قبلها همزة استفهام ، ووقع بعدها مفردٌ ففي اللفظ ، ينبغي أن تكون منفصلةً ، ويكون ذلك المفرد بتقدير الجملة ، وذلك نحو قولك : إن هذا زيد أم عمرو ، ولا يتصور أن تكون متصلةً ، لأنها لم يتقدمها همزة استفهام لا في اللفظ ولا في النية ، فهي منفصلةٌ ، والمفرد بتقدير جملة التقدير : أم هو عمرو . ومن كلامهم (١) : إنها لا بل ، أم شاء زيم ؟ أي : بل أهي شاء زيم ؟ .

وكذلك لو تقدمها الاستفهام بغير الهمزة لم تكن إلا منفصلةً نحو قولك : هل قام زيد أم قام عمرو ، والمعنى : بل أقام عمرو . وهذا الذي ذكره (٢) هو مذهب البصريين . وذهب هشام والكسائي إلى أنها بمنزلة "بل" وما بعدها بمنزلة ما قبلها (٣) (٤) فإذا قلت : قام زيد أم عمرو قائم فتقدر هنا ببل وحدها وكأنك قلت : بل عمرو قائم . وإذا قلت : هل قام زيد أم عمرو قائم ؟ فالمعنى غيره : بل هل عمرو قائم ؟ . وذهب الفراء (٥) ومن أخذ بمذهبه إلى أنها تتقدر ببل وحدها على كل حال ولا يلتفت إلى ما قبلها

- (١) الإيضاح للفارسي : ٢٩١ . المحتسب ٩٩/١ ورفض المباني ٩٥ ،
والجني الداني ٢٢٦ .
(٢) الذي ذكر في الجزولية أن معنى أم هنا : "بل" والهمزة التي للاستفهام معاً .
(٣) ذكر الخلاف في ذلك في السمع ١٣٣/٢ .
(٤) عبارة مكررة في المصورة .
(٥) معاني القرآن ٧١/١ ، ٧٢ ، ٢٩٩/٢٠ قال "والعرب تجعل "بل" مكان "أم" و"أم" مكان "بل" إذا كان في أول الكلام استفهام .

فإننا قلت : هل قام زيد أم عمرو قائم ؟ فالمعنى عنده : بل عمرو قائم ، واحتج بقوله (١) :

٦٤٧ - فوالله ما أدري أسلمى تفولت أم النوم أم كل إلي حبيب (٢)
فأم الأولى متصلة أراد : لا أدري أيها تغيّر ، والثانية منفصلة بمعنى : بكل وحدها ، أراد : بكل كل إلي حبيب .

والصحيح عندي ما ذهب إليه البصريون من أنها تتقدّر ببل والهمزة في كل موضع ، وكأنه قال : بل أكل إلي حبيب فاستثبت في ذلك لما لحقه من تغيّر حاله بهما . والدليل على ذلك عندي أن العرب لا تدخلها على همزة الاستفهام لا تقول : قام زيد أم عمرو قائم ، لأنها مضمّنة معنى همزة الاستفهام ، فلذلك لا تدخل عليها كما لا تدخل همزة الاستفهام على همزة الاستفهام ، ولو كانت بمنزلة بل وحدها لجاز ذلك فيها كما يجوز في بل . وإنما تدخل على كلام ليس فيه استفهام أو كلام الاستفهام فيه بغير الهمزة فتقول : قام زيد أم عمرو قائم أو قام زيد أم عمرو قائم . وإنما جاز دخول أم على هل ، لأنها مضمّنة معنى الهمزة فكما جاز دخول الهمزة على هل في قول الشاعر :

سائل فوارس يربوع بجلهتنا (٣)
أهل رأونا بوادي القفا ذي الأكم (٤) [٢١٥]

- (١) البيت الذي ورد في الصلب هو :
فوالله ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان
وهو خطأ من النساخ ، ففي الحاشية "كذا وجد هذا البيت مستشهدا به في نسخة صحيحة [٠٠] [أوهو] [٠٠]".
فوالله ما أدري أسلمى تفولت أم القوم أم كل إلي حبيب"
والسياق يبين أن هذا الأخير هو الذي أراده الشارح .
- (٢) البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٧٢/١ ، ٢٩٩/٢ ، والألفية : ١٢٩ والهمع ١٣٣/٢ .
- (٣) (بجلهتنا) كذا في الصلب ، وفي الهامش إشارة إلى أنه في نسخة أخرى (بجلهتها) وهي التي أثبتها الشارح عند ورود البيت فيما سبق .
- (٤) سبق تخريجه ص ٣٢٨ .

فكذلك يجوز دخول أم عليها قال الشاعر :

٤٤٨- هل ما علّمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إن نأتك اليوم مصروم ؟
أم هل كبير بكى لم يقض عبرته بإثر الأحياء يوم البين شكوم ؟ (١)

قوله : أم حبلها إن نأتك اليوم مصروم بمنزلة قوله : بل أحبلها ؟ ويشهد لذلك الاستفهام الذي بعده ، وقال الله تعالى * ألم * تنزيل الكتاب لأريب فيه من رب العالمين * أم يقولون افتراه * (٢) المعنى : بل أيقولون افتراه ؟ وزعم أبو زيد الأنصاري (٣) أن " أم " قد تزيدها العرب واستدل على ذلك بقول الشاعر :

٤٤٩- يا دهر ، أم ما كان مشبي رقصا بل قد تكون مشبي توقصا (٤)

فأم الأولى زائدة ، فكأنه قال : ما كان // مشبي رقصا . والأولى ألا تجعل زائدة ، لأنها لم تجس في غير هذا البيت ، ولا نص في البيت على زيادتها ، إن من كلامهم حذف المعطوف عليه نحو قوله تعالى * أن اضرب بعصاك البحر فانطلق * (٥) فيمكن حمل البيت على ذلك ، فيكون التقدير : أكان مشبي رقصا أم ما كان مشبي رقصا .

-
- (١) البيتان لعلمة الفحل في ديوانه : (٥٠) (فخر الربيع) ، والمفضليات : ٣٩٧ ، والكتاب ١٧٨/٣ ، والمقتضب ٢٩٠/٣ والألمالي الشجرية ٢٣٤/٢ وشرح ابن يعيش ١٨/٤ ، ١٥٣/٨ ، والخزانة ٥١٦/٤ ، ٥١٩ ، وفيها بسط لهذه المسألة - وغير ذلك من المصادر .
- (٢) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ، من سورة السجدة . وانظر البحر ١٩٧/٧ .
- (٣) مذهب أبي زيد في المقتضب ٢٩٦/٣ والأزهية : ١٣٢ والجني الداني ٢٢٦ وأورد محققه مراجع أخرى تنظر فيه .
- (٤) البيتان في المقتضب ٢٩٧/٣ والمنصف ١١٨/٣ والأزهية ١٣٢ ، والألمالي الشجرية ٣٣٦/٢ والضرائر لابن عصفور ٧٤ ، وشرح الجمل له ٤٨٨/٢ والخزانة ٤٢١/٤ ويروى أول البيت : يا دهن ، يا هند ، والتوقص : هو مقاربه الخطوب بسبب تقدم السن .
- (٥) الآية ٦٣ من سورة الشعراء .

[أو :]

وقوله : " ومنها "أو" و "إما" ، وكلتاها في غير الطلب للشك والإبهام على السامع ، وفي الطلب للتخيير والإباحة ، والفرق بينهما لزوم التكرار في "إما" وامتناعه في "أو" ، وأن الكلام مع "إما" لا يكون إلا مبنياً على ما لا جله حينئذ بها . و "أو" قد لا تكون كذلك .

اعلم أن "إما" في دخولها في حروف العطف خلاف (١) ، والصحيح أنها ليست من حروف العطف بدليلين .

أحدهما : أنها تلي العامل لفظاً وتقديراً نحو قولك : قام إما زيد وإما عمرو ، وحروف العطف لا يجوز فيها ذلك .

والآخر : أنها إذا كانت بين المعطوف والمعطوف عليه ، لم يكن بد من دخول الواو العاطفة عليها ، ولو كانت حرف العطف لما لزم دخول حرف العطف عليها .

فالصحيح إذاً في مثل قولك : قام إما زيد وإما عمرو ، أن العطف بالواو ، وإنما ذكرها النحويون مع حروف العطف لمصاحبتها لها (٢) .

- (١) هي حرف عطف عند أكثر النحويين ، وذهب أبو علي الفارسي في الإيضاح ٢٨٩ إلى أنها ليست بحرف عطف ونقل ذلك أيضاً عن يونس وابن كيسان وإلى ذلك ذهب الرماني في كتابه معاني الحروف ١٢١ . وانظر صف المباني ١٠٠ والجني ٤٨٢ ، والمغني (ط) ٦٢ ، ٦١ .
- (٢) قال الصيمري في التبصرة ١٣٨/١ ، ١٣٩ ، " فأما دخول الواو على "إما" في قولك : جاءني إما زيد وإما عمرو ، فإنما هي العاطفة دون الواو . والدليل على ذلك أن الواو لو كانت العاطفة في هذه المسألة لتناقض الكلام ، وذلك أن الواو معناها الجمع بين الشيئين و "إما" معناها أحد الشيئين ، فكان يجيء من ذلك أن تكون المسألة يراد بها الجمع والتفريق في حال واحدة ، وهذا محال ، وإنما دخلت الواو لتوذن أن إما الثانية هي الأولى ، لأن إما لا تستعمل في العطف إلا مكررة والعاطفة هي الثانية منهما . . . الخ . "

(معاني إمّا)

ولها أربعة معانٍ (١) كما ذكره أبو موسى ، الشك : نحو قولك : قام
إمّا زيد وإمّا عمرو ، إذا كنت لا تعلم القائم منهما .

(٢) [والإبهام] : نحو قولك : قام إمّا زيد وإمّا عمرو ، وأنت تعلم [القائم منهما] إلا
أنّك قصدت الإبهام على المخاطب .

والتخيير : نحو قولك : خذ من مالي إمّا ديناراً وإمّا جبة .

والإباحة : نحو قولك : جالس إمّا الحسن وإمّا ابن سيرين .

والفرق بين التخيير والإباحة أنّ التخيير لا يجوز [لك] (٣) فيه الجمع بين الشيئين .
ويجوز لك ذلك في الإباحة ، وأصلها في الطلب أنّ تستعمل للتخيير ولا يجوز
أنّ تحمل على الإباحة إلا إذا قام دليل على أنه يجوز لك أنّ تجمع بين
الشيئين .

والأصح فيها أنّ تستعمل مكسورة الهمزة وقد تفتح همزتها ، أنشد
الفرّاء :

٤٥٠ - تلقّحها أمّا شمال عريّة
وأما صبا جنح الظلام هبوب (٤)

وأنشد المفضل :

٤٥١ - أمّا أسارى وأما هاجهم فزوع
بين الرّبيضي إذا ما الذائب اختلفاً (٥)

(١) زاد في الجنى : ٤٨٨ معنى خامساً وهو التفصيل مثل * إمّا شاكراً وإمّا
كفوراً * قال : وزاد بعضهم معنى سادساً وهو أنّ يكونا لإيجاب أحد
الشيئين في وقت دون وقت نحو قولك للشجاع : إنّما أنت إمّا طعن وإمّا
ضرب .

(٢) تكلمة يتم بها الكلام ، وهي من شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٢٨

(٣) في الصورة : ذلك ، تحريف .

(٤) البيت لا بي القمقام كما في الخزانة وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٢ / ١

تنقحها ، والمقرب ٢٣١ / ١ ورصف المباني : ١٠١ والخزانة ٤٣٢ / ٤

والهمع ١٣٥ / ٢ وفيه أنّ فتح همزة " أمّا " لازم عند تعميم وقيس
وأسد .

(٥) لم أعثر عليه .

فكذلك أيضا الأفضح فيها أن تستعمل مكررةً ، ويجوز أن يستغنى عن تكرارها بأو بدل الواو ، نحو قولك : قام إما زيد أو عمرو ، أو فاء الشرط بعد الواو نحو قولك : قام إما زيد وإلا فعمره وقال المثقب النكري (١) :

٤٥٢- فإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقِّ
فَأَعْرِفْ مِنْكَ غَضِي مِنْ سَمِينِي
وَإِلَّا فَاطَّرِ حَنِي وَاتَّخِذْنِي
عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِينِي (٢)

ولا تستعمل غير مكررة فيما عدا ما ذكرنا إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

٤٥٣- نَهَاضُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا
وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خِيَالُهَا (٣)
التقدير : إمَّا بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ
الْآخِرِ :

٤٥٤- سَقَتْهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ
وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا (٤)

(١) في المصورة : البكري ، ولعلها تصحيف النكري ، فالمثقب هو عائذ بن محصن ابن ثعلبة بن وائلة بن عدي بن عوف بن دهن بن عذرة بن منه بن نكرة ابن لكير بن أفص بن عبد القيس بن أفص بن دعس بن جديلة بن أسد ابن ربيعة بن نزار - شاعر جاهلي قديم كان في زمن عمرو بن هند ^{كهل} ^{الاستر} ^{نسيب} انظر جمهرة أنساب العرب ٢٩٨ والمفضليات ١٤٩ .
(٢) البيتان من المفضلية رقم ٧٦ في المفضليات ٢٩٢ .
وهما في الأمل الشجرية ٣٤٤/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٢/١ والمقرب له ٢٣٢/١ والضرائر له ١٦٣ والخزانة ٤٢٩/٤ وغير ذلك كثير .

(٣) البيت للفرزدق في الديوان ٧١/٢ ، وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن ٣٩٠/١ على أن العرب قد أفردت "إمّا" من غير أن تذكر إمّا سابقة وهي تعنى "أو" وانظر الأمل الشجرية ٣٤٥/٢ ، والمقرب ٢٣٢/١ ، والضرائر لابن عصفور : ١٦٢ ، والخزانة ٤٢٧/٤ وغير ذلك .

(٤) البيت للفرزدق بن تولب ، صحابي في الديوان : ١٠٤ وهو من شواهد الكتاب ٢٦٧/١ ، ١٤١/٣ وفي هامش المقتضب ٢٨/٣ والخصائص ٤٤١/٢ ، والمنصف ١١٥/٣ وشرح ابن يعين ١٠٢/٨ والضرائر لابن عصفور ١٦٢ وشرح الجمل له ٢٣٣/١ ، والخزانة ٤٣٤/٤ وغير ذلك .

وكان ينبغي أن يقول: سقته الرواعدُ إما من صيف وإما من خريف،
فحذف إما الأولى فصار: سقته الرواعدُ من صيف وإما من خريف، ثم حذف
ما من إما، فصار: وإن من خريف، لأن إما مركبة من إن وما والنون مدغمة
في الميم من "ما" فلما حذفت "ما" ظهرت النون هذا مذهب سيهويه. (١)

وزعم المبرد (٢) أن "إن" في البيت شرطية، وليست بقية إما، وكأنه
قال: وإن سقته من خريف فلن يعد ما.

والصحيح ما ذهب إليه سيهويه: لأن الشاعر إنما يريد أن يبين أن
المنية تأتي على كل حي، وأنها تأتي على هذا الوعل، الذي يجد في كل
وقت شربة فلا يعدم رياء، وإذا كانت "أن" شرطية تغيّر المعنى، لأنه
لم يجعل له رياء على كل حال بل علق وجود ذلك بشرط سقي السحاب له
في الخريف.

وزعم أبو عبيدة أن "إن" زائدة، وخالف القولين (٣).

[معاني أو ح]

وأما "أو" فإنها حرف عطف باتفاق (٤)، ولها خمسة معانٍ:
أحدها: الشك نحو قولك: أقام زيد أو عمرو؟ ونحو قولك أيضا:
قام زيد أو عمرو، والفرق بينها وبين إما إذا استعملتا في الشك: أن الكلام
مع إما لا يكون إلا مبنياً على الشك، و"أو" ليست كذلك، بل قد يبنى
الكلام أولاً على الشك فتكون كما، وقد يبنى المتكلم كلامه على اليقين أولاً ثم
يدركه الشك. وهذا هو الذي عناه أبو موسى بقوله: "إن الكلام مع إما
لا يكون إلا مبنياً على ما لا جله جي بها، و"أو" قد لا تكون كذلك،

-
- (١) الكتاب ٢٦٧/١.
(٢) هامش رقم (٥) في المقتضب ٢٨/٣، وإلى ذلك ذهب الأصمعي أيضا
انظر الخزانة: ٤٣٦/٤، والمغني (ط) ٦١٥.
(٣) مذهبه في المغني (ط) (٦١٥) والخزانة ٤٣٧/٤، وليس في مجاز
القرآن.
(٤) انظر من كتب الحروف: الأزهية ١١١-١٢٣ ورفص المباني ١٣١ والجنى
الداني ٢٤٥ والمغني (ط) ٦٤٤.

لأن الذي جيء لا أجله بآما هو الشك ، ولا بد من بناء الكلام أولاً عليه ،
و "أو" الأظهر فيها أن يبنى الكلام قبلها على اليقين ثم يدركه الشك ،
إلا أن ذلك قليل ، ولذلك أتى بقده ، لا تنها تعطى التقليل .

قلت : وهذا الفهم عن أبي موسى معكوس فإن كلامه إنما يعطي أن
"أو" قد لا يبنى الكلام معها على الشك . واليقين فيها قليل (١) .

والآخر : الإبهام نحو قولك : // قام زيد أو عمرو إذا كنت تعلم ١٧٠
القائم منهما إلا أنك قصدت الإبهام على المخاطب ، ومن ذلك قوله تعالى
* أتأها أمرنا ليلاً أو نهاراً * (٢) والله تعالى قد علم متى يأتيها أمره إلا أنه
سبحانه أراد الإبهام على المخاطبين ، وكأنه قال : أتأها أمرنا وهم
لا يشعرون .

والثالث : التفصيل نحو قولك : قال القوم خيراً أو شراً ، تعني أن
بعضهم قال خيراً ، وبعضهم قال شراً ، قال تعالى * وقالوا كونا
هوداً أو نصارى * (٣) ، ألا ترى أنه ليس من الأمم من يخير بين اليهودية
والنصرانية ، ولا من يبيح ذلك ، وليس المعنى على الشك ولا الإبهام إذ لا
يدعي أحد من الفريقين ذلك بل اليهود قالوا : كونا هوداً والنصارى قالوا :
كونوا نصارى . فالتفصيلية هي التي تأتي بعد إجمال فتفصله .

والرابع : التخيير نحو قولك : خذ من مالي ديناراً أوجبة ، فتخييره
بينهما ولا تجيزله أخذهما معاً .

(١) لعله يشير إلى أن أبا موسى لم يوفق في التعبير عن مراده .

(٢) الآية ٢٤ من سورة يونس .

(٣) الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

والخامس : الإباحة نحو قولك : جالسَ الحسنُ أو ابنَ سيرين ، ولازم
الفقهاء أو النحويين ؛ ألا ترى أن أو هنا لا تكون للتخيير ، لأنه يجوز
له الجمع بين الشخصين وملازمة الصنفين ، لأن مراد المتكلم بذلك : جالس
الصلحاء ولازم العلماء ، ولا تكون أيضا بمنزلة الواو ، لأنه يجوز له أن يجالس
أحد الشخصين ويلزم أحد الصنفين ، ولو كان العطف بالواو لم يجوز له ذلك ،

وزعم بعض الكوفيين (١) أنها تكون بمعنى الواو نحو قول جرير :

٤٥٥ - نال الخلافة أو كانت على قدرٍ كما أتى ربه موسى على قدرٍ (٢)

المعنى عندهم : وكانت على قدرٍ . وبمعنى بل نحو قول الآخر :

٤٥٦ - بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين أمح (٣)

المعنى عندهم : بل أنت في العين أمح . ومن ذلك عندهم قوله تعالى :
* وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ * (٤) المعنى عندهم : بل يزيدون .

ولا حجة في شيء من ذلك . أما البيت الأول فقد تكون أو فيه للشك ،
كأنه قال : نال الخلافة لما أرادها ؛ لأنه أحق بها أو قدرت له من غير طلب
اعتناء من الله تعالى به ، وكأنه شك أي ذلك كان من حيث كانت فيه الصفات
التي هو من أجلها أحق بالخلافة من غيره ومن حيث كان من الذين بحيث
يعتني الله به ، فيبلفه أطلى المراتب من غير طلب .

(١) انظر الإصناف ٦٧٣ ص ٤٧٨ ، والجني الداني ٢٤٧ والمغنى ط ٢ (٦٥)
وهو أيضا مذهب الأخفش والجرمي . وذكر ابن جني أن ذلك مذهب قطرب
أيضا . انظر الخصائص ٤٦٠/٢ .

(٢) ديوان جرير : ٢٧٥ من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز ، ورواية
الديوان : نال الخلافة إن كانت له قدرا ، ولا شاهد فيها .

وهو في الأمالي الشجرية ٣١٧/٢ والجني الداني ٢٤٧ وشرح أبيات
المغنى ٢٦/٢ والمقاصد النحوية ٤٨٥/٢ وغير ذلك كثير .

(٣) البيت في معاني القرآن للقرآني ٧٢/١ غير منسوب والخصائص ٤٥٧/٢ ،
والمحتسب ٩٩/١ منسوبا لذي الرمة وليس في ديوانه والإصناف ٤٧٨
وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٥/١ والخزانة ٤٢٣/٤ .

(٤) الآية ١٤٧ من سورة الصافات وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٣٠ وللقرآني
٧٢/١ .

وَأَمَّا الْآيَةُ الْمَكْرَمَةُ فَأَوْ فِيهَا إِمَّا لِلإِبْهَامِ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ إِلَى
كَمْ أُرْسِلَهُ ، لَكِنْ أَبْهَمَ عَلَى الْمُخَاطَبِينَ ، وَإِمَّا لِلشَّكِّ وَالشَّكَّ مَصْرُوفٌ إِلَى النَّاسِ ، وَكَانَتْ
قَالَ : إِلَى جَمْعٍ تَشْكُونَ فِي مِثْلِهِ وَقَدْرِهِ ، أَهْوَ مِائَةَ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ عَلَى
ذَلِكَ ؟

وَأَمَّا الْبَيْتُ الْآخِرُ فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ "أَوْ" فِيهِ لِلشَّكِّ وَهُوَ أَبْلَغُ
فِي الْمَعْنَى ، لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَخَرَّجَ التَّشْبِيهَ مَخْرَجَ الشَّكِّ ، إِشْعَارًا بِإِفْرَاطِ
الشَّبهِ حَتَّى يَقَعَ الْإِلْتِبَاسُ بَيْنَ الْمَشْبِهِ وَالْمَشْبُوهِ بِهِ ، نَحْوَ قَوْلِهِ :

٤٧٠- فَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ
وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمِ (١) !

أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَخْرَجَ التَّشْبِيهَ مَخْرَجَ الشَّكِّ (٢) ، فَكَانَ أَبْلَغَ مِنْ أَنْ يَقُولَ : هِيَ
كَالظَّبِيَّةِ .

فكَذَلِكَ أَيْضًا يَكُونُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي اسْتَدْلَوْا بِهِ : قَدْ شَكَّ نَفْسَهُ ،
هَلْ هِيَ مِثْلُ قَرْنِ الشَّمْسِ أَوْ أَمْلَحُ مِنْ ذَلِكَ ، لِيُمْكِنَ بِذَلِكَ شَبِيهَهَا بِالشَّمْسِ .

وَهَذِهِ الْحُرُوفُ الْمَشْرُوكَةُ فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى ، لَا يَجُوزُ مَعَهَا إِلَّا إِفْرَادُ
الْخَبَرِ ، بِخِلَافِ الْوَاوِ وَأَخْوَاتِهَا ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو قَائِمٌ وَإِمَّا عَمْرٌو
قَائِمٌ وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا إِنَّ آتَيْتَ بِضَمِيرٍ بَعْدَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِحَرْفٍ
مِنْهَا أَفْرَدْتَهُ فَتَقُولُ : زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو ضَرَبْتَهُ ، وَلَا يَجُوزُ : ضَرَبْتَهُمَا ، وَكَذَلِكَ
سَائِرُهَا .

(١) الْبَيْتُ لِذِي الرُّمَّةِ فِي الدِّيْوَانِ : ٧٠٠ . مِنْ قَصِيدَةٍ مَطْلَعُهَا :
خَلِيلِيَّ عَوَجَا الْيَوْمَ حَتَّى تَسْلَمَا عَلَى طَلَلٍ بَيْنَ النَّقَا وَالْأَخَارِمِ

وَالشَّاهِدُ فِي الْكِتَابِ ٥٥١/٣ وَالْمَقْتَضِبُ ٣٠٠/١ وَالْخِصَائِصُ ٤٥٨/٢
وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ٢٢١/١ وَالْإِنْصَافُ ٤٨٢ وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ
٢٣٥/١ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ ٣٤٧ وَغَيْرَ ذَلِكَ .

(٢) انظُرِ الْكَلَامَ فِي هَذَا مَفْصَلًا فِي الْخِصَائِصِ ٤٥٨/٢ ، ٤٥٩ .

وَإِذَا أَتَيْتَ بِالضَّمِيرِ بَعْدَ أَوْ فَالَا حَسَنٌ أَنْ يَعُودَ عَلَى مَا قَبْلَهَا ، وَنَحْوُ
قَوْلِكَ : هِنْدٌ أَوْ زَيْدٌ قَامَتْ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى * وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا
إِلَيْهَا * (١) ، وَيَجُوزُ عَوْدَتُهُ عَلَى مَا بَعْدَهَا فَتَقُولُ : هِنْدٌ أَوْ زَيْدٌ قَامَ ، قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى : * وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا * (٢) جَعَلَهُ
- وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِلْإِثْمِ .

وَأَمَّا مَعَ بِلٍ ، وَلَا بِلٍ ، وَلَكِنْ ، فَإِنَّمَا يَعُودُ عَلَى مَا بَعْدَهَا .

وَمَعَ "لَا" يَعُودُ عَلَى مَا قَبْلَهَا .

وَأَمَّا بِمَنْزِلَةِ أَوْ إِلَّا أَنْ أَوْ قَدْ يَعُودُ الضَّمِيرُ فِي الْكَلَامِ الَّذِي هِيَ فِيهِ
عَلَى الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَتْ لِلتَّفْصِيلِ ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي إِثْمًا ، قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى * إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَالَهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا * (٣) ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ
أَنَّ الْغَنِيَّ وَالْفَقِيرَ مَعًا مَرَادَانِ ، وَإِنَّمَا أَتَىٰ بِأَوٍ لِلتَّفْصِيلِ فَاجْرِبَتْ لَذَلِكَ مُجْرَى
الْوَاوِ ، وَالْأَحْسَنُ فِي الْكَلَامِ إِفْرَادُ الضَّمِيرِ عَلَى كُلِّ حَالٍ . قُلْتُ : قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ (٤)
أَوْ فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى الْوَاوِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى إِنْ يَكُنْ مِنْ يَخَاصِمُ غَنِيَّيْنِ أَوْ فَقِيرَيْنِ
فَقَالَ : غَنِيًّا فَافْرَدَ ، حَمَلَهُ عَلَى لَفْظِ مَنْ ، مِثْلَ * وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ * (٥) .

وَوَرَدَ عَلَيْهِ بِأَنَّ أَوْ لِاتَّاتِي بِمَعْنَى الْوَاوِ ، وَلَا تَضْمُرُ مَنْ كَمَا لَا تَضْمُرُ
بَعْضُ الْأَسْمَاءِ .

وَقَالَ : إِنَّمَا // قَالَ : ((بِهِمَا)) ، لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا كَمَا قَالَ : ١٧١
* وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ * (٦) .

-
- (١) الآية ١١ من سورة الجمعة .
 - (٢) الآية ١١٢ من سورة النساء .
 - (٣) الآية ١٣٥ من سورة النساء .
 - (٤) أقواله الثلاثة الآتية موجودة في معاني القرآن له : ٢٤٧ .
 - (٥) من الآية ٢٥ من سورة الأنعام ومن الآية ١٦ من سورة محمد .
 - (٦) من الآية ١٢ من سورة النساء .

ويقال لهذا : **أَمَّا** وجود **"أَوْ"** بمعنى الواو في التفصيل فمشهور كما
قدّمته لك . **وَأَمَّا** إِضْمَارُ مَنْ قَدْ أُجَازَ سَيَبُوهِ ضَرْبِنِي وَضَرْبَتْ قَوْمَكَ ، أَرَادَ :
ضَرْبِنِي مِنْ شَمِّ وَضَرْبَتْ قَوْمَكَ (١) فِي بَابِ الْإِعْمَالِ (٢) فَأَضْرَمَ مِنْ " وَحَمَلَ
لِهَا . وَالْكَوْفِيُّونَ يَجْمَعُونَ " أَوْ " بِمَعْنَى الْوَاوِ وَأَنْشَدُوا :

٤٥٨- وَكَانَ سَيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا ، وَاغْرَبَتِ السُّوحُ (٣)

وقال :

٤٥٩- سَيَّانٍ أَكَلَ رَغِيْفًا أَوْ كَسَرَ عَظْمًا مِنْ عَظَامِهِ (٤)

وَأَيْنَمَا يُقَالُ : سَيَّانٍ زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ ، فَأَوْ هُنَا بِمَعْنَى الْوَاوِ .

وقال الزمخشري (٥) : رَجَعَ الضَّمِيرُ فِي بَعْضِهِ إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ

* إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا * لَا إِلَى الْمَذْكُورِ فَلِذَلِكَ ثَنَى وَلَمْ يُفَرِّدْ وَهُوَ جِنْسُ
الغَنِيِّ وَجِنْسُ الْفَقِيرِ : أَيِ قَالَهُ أَوْلَى بِجِنْسِي الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ ، أَوْ بِالْأَغْنِيَاءِ وَالْفُقَرَاءِ
وَفِي قِرَاءَةِ أَبِي * قَالَهُ أَوْلَى بِهِمْ * وَهِيَ مَقْوِيَةٌ لِتِلْكَ ، وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ * غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا *
بِالرَّفْعِ عَلَى كَانِ التَّامَّةِ .

(١) الكتاب ٧٩/١ ، ٨٠ .

(٢) في الصورة : الاغتال ، تحريف .

(٣) في هامش الصورة إشارة إلى أَنَّ القافية في نسخة أخرى : السوح والبيت

في الإيضاح للفارسي ٢٨٥ . والخصائص ٣٤٨/١ ، ٤٦٥/٢ ، والأما مالي

الشجرية ٦١/١ ، ٦١٥/٢ ، وشرح ابن يعيش ٨٦/٢ ، ٩١/٨ ، والخزانة

٣٤٢/٢ ، وينسب في بعض المصادر لابن ذؤيب وهو ملغق من بيتين له

كما ذكر ذلك صاحب الخزانة وهما :

وقال ماشيهم سَيَّانٍ سِرْكُمُ وَأَنْ تَقِيمُوا بِهِ وَاغْرَبَتِ السُّوحُ

وكان مثلين أن لا يسرحوا نَعْمًا حيث استرادت مواشيهم وتسريح

قال : ولا شاهد فيه ، وهو كذلك ، على أَنَّ رواية السكري في شرح أشعار

المهذليين ١٢٢/١ : " أَوْ أَنْ تَقِيمُوا " بدلًا من " وَأَنْ تَقِيمُوا " التي

ذكرها البغدادي وعلى هذا فلا استشهاد بالبيت لا يزال قائمًا .

وفي الأما مالي الشجرية ٦١/١ قال : " هكذا أنشده الرواة سَيَّانٍ مرفوعًا على

إضمار الشأن في كان ، ووجدته في اللسان (سوا) : " وكان سَيَّانٍ " .

والسوح : جمع ساحة .

(٤) البيت لابن محمد يحيى اليزيدي المتوفى ٢٠٢ هـ . وفي الخزانة ٤٢٥/٤

الكلمة مستقوتة عن هذا البيت .

(٥) انظر البحر المحيط ٣٢٠/٣ .

(٦) قراءة نا أبي و عبد الله بن مسعود في البحر ٣٢٠/٣ ومراجع أخرى في معجم

القراءات القرآنية ١٦٩/٢ .

فهذه جملة حروف العطف عند البصريين، فأما قول العرب : قام زيد
فم عمرو ، فإنما هي ثم ، فأبدلوا من الثاء فاء (١) ، على حد قولهم : جندف
في : جدث (٢) .

[كيف ، وأين ، وهلا ، وليس ، حروف عطف]

وزاد البغداديون في حروف العطف : كيف ، وأين ، وهلا ، وليس (٣) .
فمثال العطف بليس قولهم : قام زيد ليس عمرو ، فعمرو معطوف على زيد بليس ،
وكأنك قلت : قام زيد لا عمرو ، ومن ذلك قول الشاعر :

٤٦٠ - وإذا أقرضت قرضا فاجزئه
إنما يجزي الفتى ليس الجملة (٤)
فليس عندهم عاطفة بمنزلة " لا " وكأنه قال : إنما يجزي الفتى لا الجملة .

والصحيح أن العطف بها لم يثبت وأنه لا حجة لهم في البيت لا احتمال
أن يكون الجملة اسم ليس ، وخبرها محذوف لفهم المعنى ، التقدير : ليس الجملة
جازيا ، والعرب قد تحذف خبر ليس في الشعر قال :

٤٦١ - لهفي عليك للهفة من خائف
يبغي جوارك حين ليس مجير (٥)
ألا ترى أن " ليس " في هذا البيت لا تكون عاطفة باتفاق ، ولا يتصور ذلك فيها ،
وأن خبرها محذوف لفهم المعنى ، وكأنه قال : حين ليس في الدنيا مجير .

-
- (١) الإبدال لابن السكيت : ١٢٧ .
 - (٢) المصدر نفسه : ١٢٥ .
 - (٣) في شرح الجمل لابن عصفور أن الكوفيين زادوا ، كيف ، وأين ، وهلا ، وزاد البغداديون : ليس .
 - (٤) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه : ١٧٩ البيت ١٩ من قصيدته التي مطلعها : إن تقوى ربنا خير نفل وبإذن الله ريثي وعجسل وهو من شواهد الكتاب ٣٣٣/٢ والرواية فيه : غير الجمل ، فلا شاهد فيه ، وهي رواية المقتضب أيضا ٤١٠/٤ ، وانظر مجالس شعلب ٤٤٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٥/١ والخزانة ٦٨/٤ ٤٧٧ ، وفيها قال أبوحيان وحكى النحاس وابن بابشاذ هذا المذهب عن الكوفيين وحكاه ابن عصفور عن البغداديين . الخ .
 - (٥) في الصورة : لهفي ، قال المرزوقي : لهفي مبتدأ وهو لهف مضاف إلى ضمير النفس فحذف من الكسرة وبعدها الياء إلى الفتحة فانقلبت ألفا ، ولو روى لهفي عليك لجاز ، ويكون جاريا على أصله . شرح ديوان الحماسة : ٩٥٠ .
 - (٦) البيت أول الحماسية رقم ٣٢٧ وهي لعبدالله بن أيوب التيمي - من مخزومي الدولتين

واستدلوا على جواز العطف بهللاً وكيف وأين بقول العرب: ضربت
زيداً فهلاً عمراً، وجاءك بكرٌ فهلاً عمرو، ولقيت زيداً فأين عمراً؟ وما أكلت
لحماً فكيف شحماً؟ وما جاءك زيدٌ فكيف عمرو؟ فيجعلون إعراب ما بعدها
على حسب إعراب ما قبلها.

والصحيح أنها ليست بحرف عطف في شيء من ذلك بدليل إداخلهم
حروف العطف عليها، وإنما انتصب الاسم بعدها وارتفع على إضمار ناصب أو رافع
التقدير: فهلاً ضربت عمراً؟ وهلاً جاءك عمرو؟ وأين ألقى عمراً، و: فكيف
أكل شحماً، و: كيف جاءك عمرو.

ومما يدل على أن الاسم بعدها محمول على إضمار فعل أنك لا تقول:
مرت بزيد فهلاً عمرو، ولا فأين عمرو، ولا فكيف عمرو، وإنما لم يجز ذلك، لأن
الاسم بعدها كما ذكرنا محمول لفعل مضمر، وإضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز.
ولو كان الاسم معطوفاً على ما قبلها لجاز، إذ لا مانع يمنع منه فثبت أن حروف
العطف ما تقدم ذكرها لا غير، لا يقع عطف في كلا مهم إلا بحرف منها ظاهراً
أو مضمراً، وذلك قليل (٢) نحو قول الشاعر:

٤٦٤ - كيف أسيت؟! كيف أصبحت؟ ما
يشير الود في الفؤاد السقيم (٣)

- ====
- في رثاء منصور بن زياد أحد وجوه الدولة العباسية وهو في شرح الجمل
لابن عصفور ١/ ٢٢٥، ٣٩٨، ٤٢٠، والضرائر له: ١٨٢، وشرح أبيات
المغنى ٣١٦/٧ والمقاصد النحوية ١٠٣/٢ - والرواية فيه: حين لات
مجير، وقد جاء شاهداً على إهمال "لات" عن العمل لعدم دخولها على
الزمان، لأن شرط عملها كون معمولها اسم زمان - وغير ذلك من المصادر.
- (١) انظر هذه الأقوال في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٥ ورد ابن عصفور
الاستشهاد بمثل هذه الأمثلة بمثل ما رد به الأبدئي تقريباً.
- (٢) ذهب الفارسي إلى إجازة إضمار حروف العطف وخالفه السهيلي وابن
الضائع انظر النتائج ٢٦٣، والهمع ٢/ ١٤٠.
- (٣) قافيته في أكثر المصادر: الكريم، وسيرد بها في باب الحال. وهو في
الخصائص ١/ ٢٩٠، ٢٨٠/٢، وهو من إنشاد الأخفش ولم ينسبه وشرح
ديوان الحماسة (١٤٠) ونتائج الفكر ٢٦٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٢
والضرائر له: ١٦١ والهمع ٢/ ١٤٠ والصبان على الأشموني ٣/ ١١٦.

يريد : كيف أمسيت ؟ وكيف أصبحت ؟ ، فحذف الواو لفهم المعنى ، ونحو قول الآخر :

٤١٣ - * ضَرَبًا طَلَخًا فِي الطَّلَا شَخِيَّتًا * (١)

يريد : طَلَخًا وَشَخِيَّتًا . وَالطَّلَخُ : الشَّدِيدُ ، وَالشَّخِيَّةُ : دَوْنَهُ (٢) .

وكذلك أيضاً يجوز حذف المعطوف وحرف (٣) العطف نحو قولهم : (٤)
رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٌ . التَّقْدِيرُ : وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانٌ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى
* سَرَابِيلٌ تَقِيكُمْ الْحَرَّ * (٥) التَّقْدِيرُ : الْحَرُّ وَالْبَرْدُ فَحَذَفَ لِفَهْمِ الْمَعْنَى ،
وهُوَ أَوْسَعُ مِنْ حَذْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ وَحْدَهُ .

ويجوز أيضاً حذف المعطوف عليه وحرف العطف ، قال الله تعالى :
* أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ * (٦) التَّقْدِيرُ : فَضْرِبَ فَانْفَلَقَ ، بِحَذْفِ
المعطوف عليه ، وهو ضَرَبَ ، وحرف العطف وهو الفاء المتصلة بانفلق ، فما ر :
فانفلق ، والفاء الداخلة على انفلق على هذا التقدير : هي الفاء التي كانت
متصلة بضرب ، وأما المتصلة بانفلق فمحدوفة .

فإن قال قائل : وما الدليل على ذلك ؟ ولعل " ضرب " حذف
بفائه وبقي " فانفلق " كما كان قبل الحذف ؟

- (١) هذا البيت من الرجز في شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/١ والضرائر :
١٦١ وأثبت المحققان كلمة : سَخِينَا بدلاً من شَخِيَّتَا ، واعتمداً في ذلك
على اللسان (طخف) ، والذي في المصورة عندنا وفي مخطوطة الضرائر
- كما أشار محققه - شَخِيَّتَا ، وَالشَّخِيَّةُ : الدَّقِيقُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .
ولعل الصواب أن تكون الكلمة : شَخِيَّتَا - بكسر الشين وتشديد الخاء -
مبالغة ، وكان الأولى بالمحققين أن يثبتا كلمة : سَخِينَا - بكسر السين
وتشديد الخاء ففي اللسان (سخن) ضَرَبٌ سَخِيَّتَيْنِ : حَارٌّ لَمْ شَدِيدٌ .
(٢) كلمة الطلي في البيت جمع طَلِيَّةٌ ، وهي صفحة المنق . عن شرح الجمل
لابن عصفور ٢٥٢/١ .
(٣) في المصورة : وحذف .
(٤) فيما رواه ابن جني عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى ، انظر الخصائص
١٨٩/١ ١٩٠٠ والمحتسب ٢٢٧/٢ . والظليح : الْمُعْطِي مِنَ السَّفَرِ .
(٥) الآية ٨١ من سورة النحل .
(٦) الآية ٦٣ من سورة الشعراء .

فالجواب : أَنَّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ شَيْئَانِ السَّمْعُ وَالْقِيَاسُ ، أَمَّا الْقِيَاسُ فَإِنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ إِنَّمَا أَتَى بِهِ لِيَشْرَكَ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ، فَإِذَا حُذِفَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ أَعْنَى لَفْظَ الْمَعْطُوفِ أَوْ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ يَنْبَغِي إِلَّا يَوْسُفَ نَزُولَ مَا أَتَى بِهِ مِنْ أَجْلِهِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا الْمَعْطُوفَ حَذَفُوا الْعَطْفَ أَيْضًا قَالُوا : رَاكِبٌ // النَّاقَةُ طَلِيحَانُ ، فَحَذَفُوا "وَالنَّاقَةُ" بِجَمَلَتِهِ ، فَكَذَلِكَ ١٧٤ أَيْضًا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلُوا إِذَا حَذَفُوا الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا السَّمْعُ فَقَوْلُ النَّابِغَةِ فِي رِوَايَةِ قَطْرِبِ (١) :

قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ [٢٧١]

أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : أَوْ هَذَا الْحَمَامُ وَنِصْفَهُ ، فَحُذِفَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ هَذَا الْحَمَامُ وَحَرْفَ الْعَطْفِ الَّذِي هُوَ الْوَائِضُ : أَوْ نِصْفَهُ . وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَحْمَلَ الْبَيْتَ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ أَنَّهَا تَمَنَّتْ الْحَمَامَ أَوْ نِصْفَهُ ؛ لِأَنَّ الْحَمَامَ عَلَى الْإِنْفِرَادِ أَوْ نِصْفِهِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ لَا يَبْلُغُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ ، بِدَلِيلِ الرِّوَايَةِ الْآخَرَى وَهِيَ الْمَشْهُورَةُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْحَمَامُ وَنِصْفُهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ فَكَيْفَ يَكُونُ الْحَمَامُ وَحَدَّهُ أَوْ النِّصْفُ مِنْهُ عَلَى إِنْفِرَادِهِ تِسْعًا وَتِسْعِينَ .

وَيَجُوزُ عَطْفُ جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، إِلَّا ضَمِيرَ الرَّقْعِ الْمُتَّصِلِ وَضَمِيرَ الْخَفِضِ ، أَمَّا ضَمِيرُ الْخَفِضِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ ، وَجِئْتُ إِلَيْكَ وَإِلَى عَمْرٍو ، وَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ مِنْ غَيْرِ تَكَرُّرٍ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شَعَرَ نَحْوَ قَوْلِهِ :

٤٦٤- الْآنَ قَرِيبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتَمِنَا فَانْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ (٤)

- (١) فِي الْمَصُورَةِ : مَطْرَفٌ ، تَحْرِيفٌ : قَطْرِبٌ ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ جَنِّي فِي الْخِصَائِصِ ٤٦٠/٢ أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ لِقَطْرِبٍ ، وَكَذَلِكَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ ٢٥١/١ .
- (٢) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ ص ٤٩٧ .
- (٣) أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ الْعَطْفَ عَلَى ضَمِيرِ الْمَخْفُوضِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ وَمَنْعَهُ الْبَصْرِيُّونَ أَنْظَرَ الْإِنصَافِ م ٦٥ ص ٤٦٣ وَمَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، وَقَبَّحَهُ الْفَرَاءُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢٥٣/١ .
- (٤) الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٣٨٣/٢ وَهُوَ مِنْ طَلْحِ بْنِ يَسِينٍ ، وَأَنْظَرَهُ فِي شَرْحِ أَبِيَاتِ سَيْسَبُوه ٢٠٧/٢ وَالْإِنصَافِ ٤٦٤ وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٤٤/١ .
- ٥٨٦ وَالضَّرَائِرُ لَهُ ١٤٧ وَالْمَقْرَبُ ٢٣٤/١ وَالْخَزَانَةُ ٣٣٨/٢ وَفِيهِ أَنَّ يُونُسَ وَالْأَخْفَشَ وَقَطْرِبَ وَالشَّلُوبِيِّينَ وَابْنَ مَالِكٍ وَافْتَقَرُوا الْكُوفِيُّونَ فِي جَوَازِ الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ ، وَكَذَلِكَ وَافَقَهُمْ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ ١٤٧/٢ وَمَابَعْدَهَا ، وَلِلشَّاهِدِ مِثْلَ دَرِ الْآخَرَى كَثِيرَةٌ .

وقوله :

٤٦٥- تعلق في مثل السواري سيوفنا فما بينها والا رضى مهوى نغانف (١)

ويروى :

.....
فما بينها والكعب غوط نغانف

وقوله :

٤٦٦- آيك ، آية بي أو مصدر من حمر الجلة جاب حشور (٢)

لولا الضرورة لقال : وبالا يام ، وبين الا رضى ، أو بمصدر .

فأما قوله تعالى * وكفره والمسجد الحرام * (٣) وقوله تعالى *
* واتقوا الله الذي تسألون به والا رحام * (٤) فينبغي أن تجعل الواو فيهما
واوقسم لا حرف عطف (٥) ، لان ذلك شي لا يجوز إلا في ضرورة ، ولو جاء
من ذلك في الكلام ما لا يسوغ حمله إلا على العطف لكان شاذاً (٦) لا يجوز
القياس عليه .

(١) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه : (٥٣) ورواية الديوان : تنائف
وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٢٥٣/١ ، والإناصاف ٤٦٥ ، وشرح ابن
يعيش ٧٩/٣ والضرائر لابن عصفور ١٤٨ ، وشرح الجمل له ٢٤٤/١ ،
والمقاصد النحوية ١٦٤/٤ وغير ذلك .

(٢) البيتان في الكتاب ٣٩١/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١ والضرائر له
١٤٧ ، واللسان (أوب) آيك مثل ويلك ، آية فعل أمر من أبو الإيل
إذا صاح بها ، المصدر : الشديد الصدر ، الجلة : المسان ، والجاب :
الغليظ ، والحشور : المنتفخ الجنين .

(٣) الآية ٢١٧ من سورة البقرة وقرئ شاذاً : والمسجد الحرام بالرفع .
انظر البحر ١٤٧/٢ وتوجيهها فيه .

(٤) الآية الأولى من سورة النساء ومن السبعة قرأ حمزة وحده والا رحام خفصاً
وقرأ الباكون (والا رحام) نصباً انظر السبعة ٢٢٦ وبالفصحى قرأ ابن عباس
والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي ويحيى بن وثاب والأعشى وأبي رزين
انظر البحر ١٤٧/٢ ومراجع أخرى في معجم القراءات ١٠٥/٢ وانظر
معاني القرآن للأخفش ٢٢٤ .

(٥) قال ابن بابشاذ : وإذا كانت للقسم لم يجز الوقف على الا رحام لانه
يحتاج إلى جواب والجواب على هذه القراءة " إن الله كان عليكم رقيباً
إلخ ... ما قال " شرح المقدمة المحسبة : ٤٣٢ .

(٦) في الصورة : شنا .

وإنما لم يكن ^{بد} من إعادة الخافض لأن المعطوف شريك المعطوف عليه ، فينبغي لذلك ألا يجوز العطف حتى يجوز أن يقع كل واحد منهما من المعطوف والمعطوف عليه في موضع صاحبه . وأنت لو وضعت الضمير موضع حرف المعطوف لم يجوز لك ذلك إلا بعد إعادة الخافض ؛ ألا ترى أنك تقول : مسرت بزيد وبك ولا يجوز أن تقول : وك .

هذا تعليل المازني^(١) له وهذا هو الأكثر في المعطوفات وقد يجوز في باب العطف ما لا يجوز عكسه ، ألا ترى أنهم قالوا : ^{رب} رجل وأخيه^(٢) ، وكل ^{رجل} وضيعته^(٣) ، ولا يجوز عكس ذلك ، لأن ^{رب} وكلا لا تدخلان مباشرة إلا على النكرات .

وقال غيره وهو مذهب سيبويه^(٤) السبب في ذلك أن ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله فتنزل لذلك معه بمتزلة شيء واحد ، فلو عطفت من غير إعادة خافض لكانت قد عطفت اسماً واحداً على اسم حرف ، إذ لا يتصور أن يعطف على بعض الكلم دون بعض ، فلذلك أعدت الخافض حتى تكون قد عطفت اسماً وحرفاً على اسم وحرف مثله .

وأما ضمير الرفع المتصل فلا يجوز العطف عليه إلا بعد تأكيده بضمير رفع منفصل ، أو طول يقوم مقامه^(٥) ، فتقول : قمت أنت وزيد وإن زيدا قام هو وعمرو ، ولا يجوز : قمت وزيد ، ولا : إن زيدا قام وعمرو^(٦) ، حتى يؤكّد ضمير المعطوف عليه .

- (١) مذهب المازني هذا ذكره ابن عصفور في شرحه للجمل ٢٤٣/١ وهو أيضا في الكتاب ٣٨٩/٢ هامش رقم (١) .
(٢) انظر في الخصائص ٤٠٩/٢ .
(٣) من أمثلة الكتاب ٢٩٩/١ ، ٣٠٥ ، ٣٩٣ .
(٤) انظر الكتاب ٣٨١/٢ ، ٣٨٢ .
(٥) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو : قمت وزيد . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر . انظر الإصناف ٦٦ ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ .
(٦) في الصورة : وعمراً .

وإنما لم يجز ذلك ، لأن ضمير الرفع المتصل قد جعلته العرب كأنه
من حروف الفعل فلو قلت : قمت وزيد ، لكنت كأنك أوليت حرف العطف
الفعل وذلك لا يجوز ، فلذلك وكذا الضمير حتى يجري للمعطوف عليه ذكر
قبل حرف العطف .

وقد تقيم العرب مقام هذا التأكيد السطو ، وأعني بذلك شيئاً يفصل
بين المعطوف والمعطوف عليه ، متقدماً على حرف العطف أو متأخراً عنه نحو
قولك : قمت اليوم وعمرو ، لما فصلت بالظرف لم تحتج إلى تأكيد . ومن ذلك
قوله تعالى * هو الذي يصلي عليكم وملائكته * (١) فملائكته معطوف على
الضمير في يصلي ، ولم يحتج إلى تأكيد لكان الفصل بالمجرور . وتقول : ماقت
ولا عمرو ، فلا توكيد أيضاً لكان الفصل بلا ، قال الله تعالى * ما أشركنا
ولا آباؤنا * (٢) فآباء عطف على الضمير المتصل بأشرك ، ولم يحتج إلى
تأكيد لكان الفصل بلا .

ولا يجبي العطف من غير تأكيد ولا طول إلا في ضرورة نحو قوله :

٤٦٧ - قلت : إذ أقبلت وزهرتهادى كنعاج الملا تعسفن رملاً (٣)
وقوله :

٤٦٨ - ورجا الأخبطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالاً (٤)

- (١) الآية ٤٣ من سورة الاحزاب .
(٢) الآية ١٤٨ من سورة الانعام .
(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه : (٤٩٨ الحقائق) وهو من شواهد الكتاب
٣٧٩/٢ ، والخضاعي ٣٨٦/٢ ، والإنصاف ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، وشرح ابن يعيش
٣/٧٤ ، ٧٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٢ والضرائر له : ١٨١ والمقاصد
النحوية ٤/١٦١ وفيه : وأجيب من هذا البيت بأن الواو ليست متمحضة
للعطفية ، لأنها تصلح أن تكون للحال كما ذكرنا ، وقيل إنه شان وفيه نظر ، لأنه
لا ضرورة فيه إن كان يمكنه أن يقول وزهراً على أنه مفعول معه " انتهى ،
وهذا على مذهب من يرى أن الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه .
(٤) البيت لجبرير في ديوانه (٤٥١) من قصيدة مطلعها :
حي الفداء برامة الأطلالا رشحاً تحمّل أهله فأحبالا
وهو في الكامل ١/٣٢٢ والإنصاف : ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، وضرائر ابن عصفور
١٨٠ والمقرب له ١/٢٣٤ ، وشرح الجمل له ١/٢٤٣ والمقاصد النحوية
٤/١٦٠ .

ولولا الضرورة لم يجز العطف حتى تؤكد الضمير، فيقال : أقبلت هسي
وزهر ، وما لم يكن هو وأب له .

وكذلك أيضا لا يجوز عطف الضمير على الظاهر بالواو خاصة ، بل إذا
اجتمع لك ظاهر ومضمرة قدمت الضمير وعطف الظاهر عليه ، لا نك لـ
أخرته وعطفه على الظاهر لزم انفصاله ، والضمير إذا أمكن اتصاله لم يؤت
به منفصلاً ، فتقول : ضربتك وزيداً ، ولا يجوز : ضربت زيداً وإياك ، إلا أن
يجيء ذلك في ضرورة (١) .

١٧٣ فإن كان العطف بالفاء أو ثم أو بغير // ذلك من حروف العطف جاز
عطف المضمرة على الظاهر فتقول : ضربت زيداً وإياك ، وضربت زيداً ثم إياك ؛
لا نك لو قدمت الضمير ، فقلت : ضربتك فزيداً ، وضربتك ثم زيداً انعكس المعنى .

[تقديم المعطوف على المعطوف عليه]

ولا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه أصلاً إلا في الواو خاصة
بثلاثة شروط :

أحدها : ألا يكون المعطوف مخفوضاً نحو قولك : مررت بزيد وعمرو ،
ولا يجوز مررت وعمرو بزيد ، لأن الخافض ضعيف فلم يتصرفوا فيه .

والآخر : ألا يوهي التقديم إلى وقوع حرف العطف صدراً ، فتقول :
زيد وعمرو قائمان ، ولا يجوز : وعمرو زيد قائمان ، لأن حرف العطف إنما وضع
على أن يستعمل بين لفظين ، فإذا اتسعت فقدمت لم يجز ذلك ، حتى لا يخرج
الاتساع عما وضع له من أن يكون أثناء الكلام .

(١) عند هذا الكلام في الحاشية ما نصه "كذا قال ص ، قلت : وقد أجاز
سيبويه جاء عبدالله وأنت وضربت زيداً وإياك ، وهو خلاف هذا فانظره
طرفة بخط المؤلف ."

وقال السيوطي في الهمع ٥/٢٦٦ ومنع الأبيدي عطف ضمير منفصل على
ظاهر ، قال أبوحيان : ووهم في ذلك وكلام العرب على جوازه ومنه "ولقد
وصينا الذين أتوا الكتاب من قبلكم وإياكم" والصواب أن الذي منع ذلك
هو ابن عصفور والأبيدي لا يرضى مذهبه بدليل هذه الحاشية .

(٢) انظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٥ والضرائر له : ٢١٠
والمقرب له ١/٢٣٤ .

والثالث : أَلَّا يُؤَدِّي التَّقْدِيمَ إِلَى أَنْ يَلِي حَرْفَ العَطْفِ عَامِلًا غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ
نحو قولك : إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ ، وَلَا يَجُوزُ إِذَا وَعَمْرًا زَيْدًا قَائِمَانِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ
العَامِلَ غَيْرَ المُتَصَرِّفِ أَضْعَفُ مِنَ العَامِلِ المُتَصَرِّفِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَّسِعُوا فِيهِ بِالتَّقْدِيمِ ،
لِأَنَّ الاتِّسَاعَ ضَرْبٌ مِنَ التَّصَرُّفِ .

فَإِنَّ لَمْ يَلْقَكَ فِي التَّقْدِيمِ شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ جَازَ التَّقْدِيمُ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَلِيلٌ ،
وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ فِي الشَّعْرِ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

٤٦٩- جَمَعَتْ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَيْمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمِيرَعَوِي (١)
يريد : جَمَعَتْ غَيْبَةً وَفُحْشًا ، وَقَوْلِ الْآخَرِ :

٤٧٠- لَعَنَّ الْإِلَهَ وَزَوَّجَهَا مَعَهَا هِنْدَ الْهِنُودِ طَوِيلَةَ الْبَطْرِ (٢)
يريد : هِنْدَ الْهِنُودِ وَزَوَّجَهَا ، وَقَوْلِ الْآخَرِ :

٤٧١- كَأَنَّ عَلَى أَوْلَادِ أَحْقَبٍ لَاحَهَا وَرَمَى السَّافَا أَنْفَاسَهَا بِسِمَامِ
جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي فَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَابِ السَّبِيْبِ صِيَامِ (٤)

- (١) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي من قصيدة في أمالي القالي ٦٨/١ والرواية :
* خصلاً ثلاثاً * والخصائص ٣٨٣/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٥/١
٤٥١ ، والضرائر له : ٢١٠ ، والخزانة ٤٩٥/١ وشعر أمويون ٣٧٧/٣
(٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٢٩ والمحتسب ٣٤١/١ وقافيته فيه :
الفعل ، والضرائر لابن عصفور ٢١٠ ، والمقرب ٢٣٤/١ والهمع ١٤١/٢
(٣) في الصورة الباء الثانية غير معجمة ، وهي ثاء في الديوان (المكتب
الإسلامي) وباء في الديوان [تحقيق عبد القدوس] والمصادر .
(٤) البيتان لذي الرمة في ديوانه ٦٨٩ من قصيدة مطلعها :
أَلَا حَيِّيًا (بالزرق) دار مقام لَمِيٍّ وَإِنْ هَاجَتْ رَجِيْعَ سِقَامِي
من شواهد الكتاب ٩٩/٢ ، ١٠٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٨٣/١ ، ٤٨٤ ،
والمخصص ٢١٦/١٣ والضرائر لابن عصفور ٢١٠ ، وشرح الجمل له ٢٤٦/١ .

يريد : لا حها جَنُوبٌ ورَمِي السَّفَا] ومثل ذلك كثير في الشعر وإنما لم يجز ذلك إلا في الواو، لأنها أقوى في العطف من غيرها من حيث أنها تشرك لفظاً ومعنى ، وتعطف على معنى الجمع من غير ترتيب ولا مهلة ، فهي أوسع من الفاء وثم ، لأن العطف بها قد يجيء على معنى الفاء ، وطى معنى ثم ، وطى معنى الجمع من غير ترتيب ولا مهلة . فأما قول الشاعر :

٤٧٤- فلست بنازل إلا أمت
برحلي أو خيالتها الكذوب (١)

فليست الخيالة معطوفة على الكذوب ، بل هو عطف على الضمير المستتر في أمت ، ولم يحتج إلى تأكيده لأجل الفصل بالمجرور ، والكذوب من نعمت الخيالة ، وما يبين ذلك أنك إن جعلته على التقديم يكون قد وصفها بالكذوب ، وذلك جفاءً ولا يلزمه ذلك في وصف الخيالة به .

[الفصل بين حرف العطف والمعطوف]

فصل : ولا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف إلا بالقسم أو بالظرف والمجرور ، بشرط أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد نحو : قام زيد لا - والله - عمرو ولا يجوز : والله عمرو ، إلا في الشعر نحو قوله :

٤٧٣- يوماً تراها كسبه أريكة ال
عصب يوماً أديمها نغلاً (٢)

(٢) في التذكرة (٣) : لا يجوز الفصل بين هذه الحروف وما عطف بها ؛ لأن هذه الحروف قد تنزلت منزلة ما هو من نفس الحرف بدلالة قولهم x

(١) البيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣١٠ وشرح الجمل لابن عصفور

٢٤٦/١ ، والخزانة ٣٣٦/٢ ونقل اليفدادي عن العباب نسبة البيت إلى رجل من بني بَحْتَر بن عَسود .

(٢) البيت للأعشى في الديوان ٢٣٣ من قصيدة مطلعها :

يَا مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًّا

والرواية في الديوان : الخِصَم بدل العَصَب ، وهو ضرب من برود اليمن ،

والعَصَب كذلك . والشاهد في الإيضاح للفارسي ١٤٨ والخصائص ٣٩٥/٢

٣٩٦ والضرائر لابن عصفور ٢٠٦ ، وشرح الجمل له ٢٤٧/١ والمقرب ٢٣٥/١ .

(٣) البحر ٢٨٧/٨

وَهُوَ فَهُوَ وَهِيَ ، فَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ :

٤٧٤- * أَرَاهُ مُنْتَفِخًا وَمَا تَكَرَّرَ سَا * (١)

وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ تَقُومُ مَقَامَ الْعَامِلِ ، وَلَيْسَ بِهِ نَفْسُهُ ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ أَقَلَّ تَصَرُّفًا مِنَ الْعَامِلِ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ الْأَسْمَاءُ الَّتِي سُمِّيَتْ بِهَا الْأَفْعَالُ وَالظُرُوفُ الَّتِي أُقِيمَتْ مَقَامَ ذَلِكَ أَغْنَى الْأَفْعَالُ . فَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ * اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ * (٢) بِالنَّصْبِ الْمِثْلِ ، فَإِنَّهُ أَرَادَ الْفِعْلَ فَحَذَفَهُ مِنَ اللَّفْظِ ، وَهُوَ يَرِيدُهُ نَحْوُ :

٤٧٥- أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارًا تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا (٣)

أَي : وَكُلُّ نَارٍ (٤) ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى * فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ * (٥) فِي قِرَاءَةِ مَنْ جَعَلَ يَعْقُوبَ فِي مَوْضِعِ جَزءٍ وَعَلَيْهِ تَلْقَاهُ الْقَوْمُ مِنْ

- (١) البيت للمعاج في ديوانه (عزة حسن) : ١٣٠ : والرواية فيه : فبات منتصبا وهو في الخصائص ٣٣٨/٢ وشرح ابن يعيش ١٤٠/٩ ، وشرح شواهد الشافية ٢١ ورواية المصادر : منتصبا ، وحكى سيويه في الكتاب ١١٥/٤ : أراك منتفخا ، والظاهر أن الشارح وهم فأثبت : منتفخا من ما حكاه سيويه بدل منتصبا في البيت ، قال سيويه "أراك منتفخا ، تسكن الفاء تريد : منتفخا فما بعد النون بمنزلة : كيد" .
- (٢) الآية ١٢ من سورة الطلاق ، قرأ الجمهور (مثلهن) بالنصب ، والمفضل عن عاصم وعصمة عن أبي بكر (مثلهن) بالرفع . البحر ٢٨٧/٨ .
- (٣) البيت لا بي دو ، اد الإيادي في ديوانه : ٢٥٣ وهو من شواهد الكتاب ٦٦/١ ، والأماالي الشجرية ٢٩٦/١ والإنصاف ٤٧٣ وشرح ابن يعيش ٢٦/٣ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٩ ، ١٤٢/٥ ، ٥٢/٨ ، ١٠٥/٩ وفي شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/١ وردت الرواية الثانية للبيت : ونارا توقد . . . بالنصب . والضرائر له : ١٦٦ وفيه : أن الأخفش يجعل نارا المخفوض معطوفا على امرى المخفوض ونارا المنصوب معطوفا على امرى المنصوب ولا يتكلف إضمار كل ، لأنه يجيز العطف على عطمين والمقرب ٢٣٧/١ ، وشرح أبيات المغنى ١٩٠/٥ والهمع ٥٢/٢ .
- (٤) الكلام الآتي إلى قوله : ففضل بملقة بين مراد وصداء . عن الخصائص ٣٩٥/٢ مع اختلاف يسير .
- (٥) الآية ٧١ من سورة هود ، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي (يعقوب) رفعا وقرأ ابن عامر وحزمة (يعقوب) منصبا ، واختلف عن عاصم فروى أبو بكر بالرفع وروى حفص عنه بالنصب . السبعة : ٣٣٨ وانظر معجم القراءات ١٢٤/٣ .

أنه مجرور الموضع، والآية أضعب (١) مأخذاً من البيت (٢) **مِنْ قِيلِ أَنْ حَرْفَ**
العطف في الآية نَابَ عن الجار الذي هو الباء من قوله **بِإِسْحَاقِ** * ، وأقوى
أحوال العطف أن يكون في قُوَّةِ العاملِ قبله ، وأن يلي مِنَ العَمَلِ ما كان يليه
الأول ، والجار لا يجوزُ فصلُه مِنْ مجروره ، وهو في الآية قد فصل بين الواو
ويعقوب بقوله **بِإِسْحَاقِ** * من وراء إسحق * وقلنا : إن الفصل بين الجار والمجرور
لا يجوز ، وهو أقيح منه بين المضاف والمضاف إليه ، وقال الشاعر :

٤٧٦- فلو كنت في خلقاء أُرَاسِ شَاهِقٍ وليس إلى منها النزولِ سبيلٍ (٣)
فصل بين الجار والمجرور بالظرف الذي هو "منها" ، وليس كذلك حرفُ
العطف في قوله : **ويوماً أديمها نغلا** ؛ لأنه عطف على الناصب الذي هو ترى ،
فكان الواو أيضاً ناصبةً ، والفصل بين الناصب ومنصوبه ليس كالفصل بين الجار
ومجروره ، وإذا جاء بين الجار ومجروره كان بين الناصب ومنصوبه أسهل
ويحتمل في الآية أن يكون يعقوب في موضع نصب بفعل مضمر دل عليه قوله **بِإِسْحَاقِ** *
فبشرناها (٤) // والمعنى : آتيناها يعقوب ، فإذا كان على هذا لم يكن ١٧٤
فيه فصل (٥)

وقد جاء في الشعر الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، قال لبيد :

٤٧٧- فصلقتنا في مرادٍ صلقيةً وصداء الحقتهم بالثلث (٦)

- (١) في الصورة : أضعف ، وأثبتنا ما في الخصائص ٣٩٥/٢ وسيقول الشارح بعد : وإذا جاء بين الجار ومجروره كان بين الناصب ومنصوبه أسهل .
- (٢) يقصد البيت : يوما تراها كشيبة أردية . . الخ . .
- (٣) البيت في الخصائص ٣٩٥/٢ ، ١٠٧/٣ ، وفي شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٧/١ ، والمقرب له ١٩٧/١ والضرائر له : ٢٠١ ورواية صدر البيت في كتب ابن عصفور : مخلقة لا يستطاع ارتقاؤها .
- (٤) الآية ٧١ من سورة هود .
- (٥) هذا ما استحسنته ابن جني في الخصائص ٣٩٧/٢ .
- (٦) البيت للبيد في ديوانه ١٩٣ رقمه ٦٥ من قصيدته التي أولها :
إن تقوى ربنا خير نفلٍ وبإذن الله ريثي وعجل
والشاهد في الخصائص ٢٩٦/٢ والمحتسب ٢٥٠/٢ والضرائر لابن عصفور ٢٠٥ وشرح الجمل له ٢٢٢/١ ، ٦٠٧/٢ .

فَفَصَلَ بِصَلْقَةٍ بَيْنَ مَرَادٍ وَصَدَاءٍ ، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْفَاعِلَ لَيْسَ بِأَجْنَبِيٍّ
مِنَ الْكَلَامِ وَأَقْبَحَ مَا يَكُونُ ذَلِكَ بِالْجُمْلِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : * فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ
وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ (٢) * فَفَصَلَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ
عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ، لِأَنَّهُ مُتَلَبِّسٌ بِالْكَلامِ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْجَمِيعِ
تَعْلِيمَ الْوَضْعِ ، وَلَا جِلَّ وَأَوَّاعِطٍ أَيْضًا الدَّخْلَةَ عَلَى اسْمِهَا ، لِأَنَّهَا تَرَى أَنَّهَا
تُرْبِطُ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا وَحُرُوفُ الْعَطْفِ كُلُّهَا مُشْرَكَةٌ فِي الْعَامِلِ (١) - وَفَصَلَ بِصَدَاءٍ
بَيْنَ صَلْقَةٍ وَصَفْتِهَا (٣) وَقَالَ الْآخَرُ :

٤٧٨- وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ أَنْ تَكْلِفَ نَائِبِيًّا مِنْ دُونِهِ فَوْتَ طَيْكَ وَمَطْلَبُ (٤)

قال ابن جنى : وإذا جاز الفصل بين المفردين كان بين الجملتين أسهل ،
لاستقلال كل واحدة منهما بنفسها وحاجة المفرد إلى غيره .

وَنَظَرَ أَبُو طَلْحَةَ فِي الْإِيضَاحِ (٥) الْبَيْتَ (٦) بِقَوْلِكَ : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٍ الْيَوْمَ
وَعَدًّا عَمْرًا . وَالْبَيْتَ لَيْسَ مِثْلَ الْمَسْأَلَةِ ، لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَتَعَادِيَةٌ إِلَّا جَزَاءً غَيْرَ جَارِيَةٍ

(١-١) بَنِيهِ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٥٩/١ قَالَ أَبُو حَيَّانٍ : وَقَالَ الْأَسْتَاذُ
أَبُو الْحَسَنِ بِنِ عَصْفُورٍ وَقَدْ ذَكَرَ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ قَالَ :
وَأَقْبَحَ مَا يَكُونُ ذَلِكَ بِالْجُمْلِ ، فَدَلَّ قَوْلُهُ هَذَا عَلَى أَنَّهُ يَنْزِعُهُ كِتَابَ اللَّهِ
عَنْ هَذَا التَّخْرِيجِ * الْبَحْرُ ٣/٤٣٨ .

وَلَوْ كَانَ النَّصُّ هَكَذَا " وَأَقْبَحَ مَا يَكُونُ ذَلِكَ بِالْجُمْلِ [وَأَمَّا] نَحْوَ قَوْلِهِ . . إلخ .
لَا سِتْقَامَ ، وَلَا دَى مَا قَصَدَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ وَالْأَبْدَى مِنْ تَنْزِيهِ كِتَابِ اللَّهِ .
الآيَةُ ٦ مِنْ سُورَةِ الْمَاعِدَةِ .

(٢) الَّتِي هِيَ : الْحَقَّتْهُمْ بِالظَّلِّ .
(٣) الْبَيْتَ لِسَاعِدَةَ بِنِ جَوْهَرَةَ الْهَيْذَلِيِّ انظُرْ شَرْحَ أَشْعَارِ الْهَيْذَلِيِّينَ : ١١٠٣ .
وَالْمَثْبُوتِ فِي الْمَصُورَةِ : فَوْتَ إِلَيْكَ ، وَالصَّوَابُ مَا أُشْبِتْنَا مِنْ الْمَصْدَرِ الْمَذْكُورِ .
نَهَيْتُكَ : يَعْنِي فَوَّءَهُ ، فَوْتَ طَيْكَ وَمَطْلَبُ : أَيْ لَا تَقْدِرْ عَلَيْهِ إِلَّا بِطَلْبِ
وَمِنْ دُونِهِ فَوْتَ لَكَ لَا تَدْرِكُهُ .

(٥) الْإِيضَاحُ لِلْفَارِسِيِّ ١٤٤ ، ١٤٨ .

(٦) يَقْصِدُ قَوْلَ الْأَعْيَشِيِّ : يَوْمًا تَرَاهَا . . .

في الموضوع على استواء، والبيت على نسب متقابلة وأجزاء مؤتلفة، ليس فيها أكثر من إضمار فعل دل عليه ما قبله فأغنى عن إعادته وتقديره: ويوما ترى (١) أديمها تغلا، فهذا مثل قوله تعالى * وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسابان * (٢) وإنما مثال البيت: هذا ضارب زيد اليوم وعمراً غداً.

قال ابن طلحة: لا يخلو المعطوف عليه من أن يكون مضافاً إليه أو منصوباً فإن كان منصوباً فالمعطف عليه بالنصب، وقد يجوز الخفض على إرادة الإضافة في الأول، وعليه يجيء قول امرئ القيس:

٤٧٩- * صَئِفًا شِوَاءً أَوْ قَدِيرٍ مَعْجَلٍ * (٣)

وقاسه النحاس (٤) على قوله:

٤٨٠- مشاقم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابهم (٥)

- (١) قامضة في الصورة.
- (٢) الآية ٩٦ من سورة الأنعام. من السبعة قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (وجاعل الليل سكناً) بألف وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (وجعل) بغير الف. وفي البحر ١٨٦/٤ والظاهر أن اسم الفاعل ماض ولا يعمل عند البصريين فانصب "سكناً" على إضمار فعل أي يجعله سكناً لا باسم الفاعل، هذا مذهب أبي علي فيما انتصب مفعولاً ثانياً بعد اسم فاعل ماض، وذهب السيرافي إلى أنه ينتصب باسم الفاعل وإن كان ماضياً، لأنه لما وجبت إضافته إلى الأول لم (يمكن) أن يضاف إلى الثاني فعمل فيه النصب وإن كان ماضياً "... وأما من أجاز إعمال اسم الفاعل الماضي وهو الكسائي وهشام فسكناً منصوب به."
- (٣) البيت لامرئ القيس من معلقته في الديوان ٢٢ وصدده:
- وظل طهارة اللحم من بين منضج
- وهو في معاني القرآن للفراء ٣٤٦/١ والمغنى برقم ٨٣٢، ٨٥٦ وشرح أبيات المغنى ١٣/٧ والمقاصد النحوية ١٤٦/٤. التقدير: المطبوخ في القدر، وهو عندهم عطف على صفيق، وخرج على أن الأصل "أو طبخ قدیر" ثم حذف المضاف وأبقى جسر المضاف إليه كقراءة بعضهم * والله يريد الآخرة * بالخفض، أو إنه عطف على صفيق ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيق مجرور بالإضافة.
- (٤) انظر كلام أبي جعفر النحاس في شرح أبيات المغنى ١٤/٧ وقد نقله البغدادي عن شرح معلقة امرئ القيس للنحاس.
- (٥) البيت للأخوص الرياحي كما نسبه سيبويه في الكتاب ١٦٥/١، ٣٠٦ ونسبه للفرزدق في ٢٩/٣، والخصائص ٢٥٤/٢، والإتصاف ١٩٣، ٣٩٥،

وإن كان مخفوضاً فلا يخلو العطف أن يكون بفاصلٍ أو بغير فاصلٍ ،
فإذا كان بفاصلٍ فأما قبل حرف العطف ، وأما بعد حرف العطف .

فإذا كان بغير فاصلٍ جاز في المعطوف وجهان : الخفض - وهو الوجود -
لا عدال الكلام ، والنصب بإضمار فعلٍ في الماضي ، وإضمار فعلٍ أو صفةٍ في
المستقبل ، لأن الصفة قوية تعمل مضمرة كما يتقدم معمولها عليها ، وزاد ابن
بابشاذ (١) ثالثاً وهو العطف على الموضع ، وهذا القول راجع إلى القولين
المتقدمين ، فإن حرف العطف لا يبد أن ينوب مناب الصفة أو الفعل . ورد
عليه هذا القول بأن العطف على الموضع لا يكون إلا حيث يكون هناك محرز
للموضع (٢) ولا محرز هنا ، لأن اسم الفاعل لا ينصب غير منون ولا بالف (٣) ولا م .

وإذا كان بفاصلٍ قبل حرف العطف جاز في المعطوف وجهان : أوجهما
النصب لبعده مفسر الخافض .

وإذا كان الفاصل بعد حرف العطف لم يجز إلا النصب إلا في الشعر
مخافة الفصل بين الواو التي تنوب مناب الخافض وبين المخفوض . ولا يجوز
إلا في الشعر بالظرف فتقول على هذا الذي أصلناه في المثل : هذا ضارب
زيداً وعمراً ، وضاربٌ زيداً وعمرو . وهذا ضاربٌ زيدٍ وعمرو ، وضاربٌ زيدٍ وعمراً ،
وهذا ضاربٌ زيدٍ غداً وعمراً ، وهذا ضاربٌ زيدٍ غداً وعمرو ، وهذا ضاربٌ زيدٍ
وغداً وعمراً ، ولا تقول : هذا ضاربٌ زيدٍ وغداً عمرو إلا في الشعر كما تقدم .

====
والخزانة ١٤٠/٢ قال : أنشد علي أن ناعب عطف بالجر على مصلحين
المنسوب على كونه خبر ليس لتوهم الباء ، فإنها يجوز زيادتها في خبر ليس
ويسمى هذا في غير القرآن العطف على التوهم وفي القرآن العطف على
المعنى إلخ . . ما قال

(١) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن ، النحوي ، المصري ، ورد العراق
تاجراً في اللوء لوء ، وأخذ عن طوائفها ، ورجع إلى مصر واستخدم في ديوان
الرسائل ، وكانت له حلقة اشتغال بجامع مصر ، ثم تزهد وانقطع ، ولزم منارة
الجامع بمصر ، وخرج في بعض الليالي وفي عينه بقية من نوم فسقط إلى
سطح الجامع فمات وذلك سنة ٤٦٩ هـ أو ٤٥٤ هـ ومن تصانيفه : شرح
جمل الزجاجي ، المحتسب في النحو وغيرها .

(٢) أي الطالب لذلك الموضع ، وانظر المعنى (أقسام العطف) ص ٥٢٦
وباعدها (ط ٢) .

(٣) أي : " ولا بغيراً له ولا م " ، وانظر المعنى أقسام العطف ، العطف على المحل المسألة
المستتعة .

(١) فصل [العطف على معمولي عاملين]

ومن أحكام هذا الباب العطف على معمولي عاملين ، هل يجوز أولاً يجوز ؟
أعني أن ينوب حرف العطف مناب عاملين ، فنسب السيرافي وغيره لسبويه
منعه ، ونسب ابن درستويه إجازة ذلك لسبويه .

احتج من منع ذلك بأن قال : السبب في امتناع العطف على معمولي
عاملين أنه يجيء الحرف يعطي معنيين مختلفين يدلّ عليهما في حال واحدة ،
وهو خلف خارج عن كلام العرب .

وقال بعضهم : العلة في ذلك أن حرف العطف ضعيف فغايتة أن ينوب
مناب شيء واحد ، لا مناب شيئين عاملين .

وقال بعضهم : العلة في امتناع ذلك : أن حرف العطف إذا ناب مناب
عاملين ، فقد يكونان مختلفين ، فيكون أحدهما رافعاً والآخر جازماً ، وأحدهما
ناصباً والآخر جازماً ، فيؤدّي ذلك إلى أن يعمل حرف العطف رافعاً وجزماً أو
نصباً وجزماً ، وذلك لا يوجد في أصول العوامل فأحرى أن [لا] يوجد^(٢)
فيما ناب منابها . ومثال ذلك : إن زيداً في الدار والقصر عمراً ، وقام زيد
في الدار والقصر عمرو ، فهذا لا يجوز لما ذكر من أنه يؤدّي إلى ما لا نظيره
في أصول العوامل . وهذا تعليل الاستانزله ، وهو مذهب السيرافي أيضاً .

واعترض عليه بقولهم : أعجبتني ضرب زيد عمراً وضرب زيد عمرو ، وهذا
ضارب زيد أبوه ، فهذا عامل قد عمل جراً ورفعاً وجزماً ونصباً . وهو عامل واحد .

١٧٥ فأجاب بما // قلناه أن الخفض في المصدر واسم الفعل إنما هو طس
مراعاة الاسمية ، والنصب والرفع بالنيابة أو بالشبه ، فهذا إذاً من جهتين ، فكان
قد عمل فيهما عاملان . والتعليل الأول أقوى وأحسن .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/١ ، والمغنى ٥٣٩ (ط ٢) .

(٢) زدنا ما بين القوسين ، وهو لا بد منه .

وأجازَ الأَخْفَشَ (١) : العَطْفُ على معمولي عاملين ، وقال : كما يَنوبُ
حرفُ العَطْفِ منابَ عاملٍ واحدٍ ، فكذلك يَنوبُ منابَ عاملين . قال : وقد
وردَ السَّماعُ بذلك ، كقوله تعالى * وتَصْرِيفِ الرِّيحِ آيَاتٌ * (٢) فَعَطَفَهَا على
* إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ * (٣) . وَمِنَ العَطْفِ على عاملين قوله :

٤٨١- أُوْعِدَنِي بالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رجلي ، ورجلي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ (٤)
عطف " والأداهم " على السَّجْنِ ، و" رجلي " على الضمير في أُوْعِدَنِي . ومنه
قول الآخر :

٤٨٢- وبأشْرَ رَاعِيهَا الصَّلَا يَلْبَانِيهِ وَجَنبِيهِ حَرَّ النَّارِ مَنَابِ يَحْرِقُهُ (٥)
عطف جنبيه على لبانه ، وحَرَّ النَّارِ على الصَّلَا .
ومنه ما أنشده سيبويه :

أَكَلُ امْرِيٍّ تَحْسِبِينَ امْرَأً وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا [٤٧٥] (٦)
وكذلك : ما كَلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةً (٧) . قال أبو الحسن : فالسمع
قد ورد به ، والقياسُ قابل له .

وهذا الذي قال مردودٌ ، أما القياسُ فقد تقدّمَ أَنَّ العَرَبَ لم تُنِيبُ قَطُّ
شيئاً واحداً منابَ شيئين ، وأيضاً فلم يستقرَّ في الحرفِ أَنَّ يعطي الحرفُ الواحدُ
أكثرَ من معنى واحدٍ في وقت واحد ، ولا يوجد هذا في الأسماء .

-
- (١) مذهبه في شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١ ، والمغنى (ط) ٥٣٩ .
 - (٢) الآية ٥ من سورة الجاثية .
 - (٣) الآية ٣ من سورة الجاثية أيضاً .
 - (٤) البيتان للعديّل بن الفُخّ ، شاعر إسلامي في الدولة المروانية .
وهما في معاني القرآن للفراء ١٩٢/١ وشرح ابن يعيش ٧٠/٣ ، والخزانة
٣٦٦/٢ وقد استوفى صاحب الخزانة الكلام على هذا الشاهد .
 - (٥) البيت للفرزدق في ديوانه ٢٨/٢ من قصيدة مطلعها :
عَزَفَتْ بِأَعْيَاشٍ وَمَا كِدَتْ تَعْرِفُ وَأُنْكَرَتْ مِنْ حَدْرَاءٍ مَا كُنْتُ تَعْرِفُ
وهو في شرح القوائد السبع ٤٤٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١ .
 - (٦) سبق تخريجه ص : ٦٤٨ .
 - (٧) من أمثلة الكتاب ٦٥/١ .

فإن قلت : السهباجة تدل على أكثر من مائة مسمى . قلت : لكونها في معنى واحد وهي الزوم الذم

وأما السماعُ فتأول كله ، أما * آيات * في الآية فتوكيد لآيات المتقدمة الذكر ، ولا يمنع الفصل من ذلك في التأكيد اللفظي ، ألا ترى قوله تعالى * فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به * ^(١) وقبله * ولما جاءهم * وبينهما كلام ، وكذلك قوله تعالى * أيعدكم أنكم * ^(٢) الآية في أحد القولين :

وأما قوله : * أوعدني بالسجن والاداهم رجلي * . . . [٤٨١] فزعم ابن جنى أن رجلي منادى على جهة الاستخفاف بالموعود ^(٣) ، والكلام قبله تام .
وأما قوله :

وباشرا عيها البيت [٤٨٢]

فزعم بعضهم : أن حر النار مفعول يتحررفا ، عن إسقاط حرف الجر . وهذا سهو ، فإن ما بعد * ما * لا يعمل فيما قبلها ، والوجه فيه أن يكون بدلا من الصلا وإن كان الصلا هو الحر فبدل ^(٤) شي من شي ، وإن كان النار فبدل اشتغال ، ويمكن أن يكون " حر النار " منصوبا بإضمار فعل دل عليه " باشر " كأنه قال : وياشر حر النار ، أو كأنه قال : وأولى جنبه حر النار .

واستدل أبو الحسن ^(٥) أيضا بقوله تعالى * وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات * ^(٦) في قراءة بعض الناس . وظنطه الناس في هذا ، لأن حرف الجر

(١) من الآية ٨٩ من سورة البقرة ، وهي بتمامها * ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به ، فلعنة الله على الكافرين * .

(٢) من الآية ٣٥ من سورة المؤمنون وهي بتمامها * أيعدكم أنكم إذا تمم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون * وفي البحر ٤٠٤/٦ أن الفراء والجرمي والعمرد ذهبوا إلى أن انكم الثانية كررت للتأكيد لما طال الكلام حسن التكرار . وانظر تفصيل اختلاف المعربين في تخريج " انكم " الثانية في المصدر المذكور .

(٣) هذا الكلام في الخزانة ٣٦٦/٢ منسوباً لابي حيان في تذكرته .

(٤) في الصورة : فبدل .

(٥) انظر الهامش رقم ٣ في الكتاب ٦٥/١ ففيه إشارة لمذهب الأخفش هذا والبحر المحيط ٤٣/٨ .

(٦) الآية ٤ من سورة الجاثية . قرأ حمزة والكسائي (وما يبث من دابة آيات) (وتصريف الرياح آيات) كسرا فيهما ، وقرأ باقي السبعة " آيات " رفعا فيهما . السبعة ٥٩٤ .

ظاهر في المعطوف وتأويله على تحسين الظن به أن يكون أراد في القراءة التي هذا الكلام فيها ، لأن الذي جر الآيات أولاً هو الذي جرها آخرًا ويكون موضع الشاهد ما بعده وهو * تصريف الرياح * (١) وقوله في قراءة من جر ، أي : من نصب ، فجاء على صورة المجرور .

قال أبو الحسن : ومثله قوله تعالى * وإنا أو إياكم * (٢) الآية .

لم يرد أن هذا من العطف على عاملين لأن قوله * أو في ضلال * (٢) معطوف على هدى ، وإنما أراد أبو الحسن أن حرف العطف قد ناب مناب إن واللام ، وأنتم إنما علمتم أن حرف العطف ضعيف لا ينوب مناب عاملين ، وقد وجدته نائباً مناب شيتين في الآية . فلا بعد في أن ينوب مناب عاملين ، وذلك أن - أو - في الآية ثابت مناب إن واللام .

وهذا فاسد ، لأنه لا يلزم إذا كان الأول باللام أن يكون الثاني مثله .

وأشد سبويه :

٤٨٢ - هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهُ

فليس بآتيك منهمهم ولا قاصر عنك مأمورهم (٢)

والإشكال في هذا البيت فيمن جر ولا قاصر ، لأنه لا يجوز العطف عنده على عاملين ، فوجهه س على أنه أعاد الضمير مؤنثاً على المذكور ، لأنه

-
- (١) الآية ه من سورة الجاثية ونصها والتي قبلها * وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون * واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون *
(٢) الآية ٢٤ من سورة سبأ وهي بتمامها * قل من يرزقكم من السموات والأرض قل الله وإنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين *
(٣) البيتان للأعرابي الشنفي في الكتاب ٦٤/١ والرواية فيه : ولا قاصر قال : وقد جرهم قوم فجعلوا المأمور للمنهى ، والمنهى هو الأمر لأنه من الأمور وهو بعضها فأجراه وأنته .
والمقتضب ١٩٦/٤ مع الحواشي والأول منهما في المقرب ١٩٦/١ .
والمفنى رقم ٨٧٧ وشرح أبيات المفنى ٢٦٩/٣ والمهمع ٢٩/٢ .

بعض مؤنث كذهبت بعض أصابعه ويكون : ولا قاصر معطوفاً على " بآتيك " ويكونان خبرين عن " منهيها " الذي هو اسم ليس ، فيحتاج إلى ضمير يعود على المنهي ، وهو الضمير في مأمورها ، وعاد على المنهي من حيث تضمن أموراً منهيّة سلباً الأمر المطلقة وأعلن عليها الضمير وكأنه يقول : مأمور الأمر غير المقيدة ، وهذا مثل قوله :

* إِذَا نَهَيْ السَّفِيهَ جَرَى إِلَيْهِ * [٢٩]

أي : إلى السّفه لما كان السّفه يدل عليه . فارتبط المبتدأ والخبر بهذا ، مثل قوله أيضاً :

أَرَى كُلَّ قَوْمٍ قَارِبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهُوَ سَارِبٌ [٣٩٣] (٢)
أي : قيد فحلنا ، والواو في قوله " والمنهي هو الأمر " واو الحال . (٣)

وقد اعترض على سيبويه فقيل : ينبغي إذا أنت المنهي إجراءً بعمدة الضمير عليه مؤنثاً أن يؤنثه أولاً فيقول : بآتيك .

وهذا لا يلزم ، بل حمل أولاً على اللفظ وثانياً على المعنى .

والثاني فساد المعنى ، لأن المنهي لا يكون مأموراً .

١٧٦ وقد أجاب عن هذا بعضهم فقال : الإضافة تكون بأدنى // ملابسة ، أي الأمور الذي في مقابلة المنهي ، كقوله تعالى * لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا * (٤) والضحى ليس العشية ، فأضاف ، لأنهما طرفا النهار ، وهذا حسن جداً .

(١) سبق تخريجه في ص ٩٩ .

(٢) سبق تخريجه في ص ٥٤ .

(٣) يعني سيبويه وانظر هامش (٣) في الصفحة السابقة .

(٤) الآية ٤٦ من سورة النازعات .

وزعم ابن الطراوة أَنَّ الضميرَ في مأمورها عائدٌ على الأمورِ المتقدمةِ في البيتِ الآخرِ . وفي ذكرِ الأمورِ ذكرُ المنهبي ، فأغنى الضميرُ بعمومه عن إعادةِ علي المنهبيِّ نحو : زيدٌ نعم الرجلُ إلاَّ أنَّ هذا لم يثبت في المضمِرِ وقد زعم ابنُ الطراوة أَنَّهُ أتى في المضمِرِ ، قال الشاعر :

٤٨٤- وذي إخوةٍ قطعتُ أقرانَ بينهم كما تركوني واحداً لا أخالياً (١)
قال : مخفوضٌ ربُّ تلزمه الصفة والضميرُ (٢) للإخوة ، وكان صاحبُ الإخوة داخلاً فيهم ، فحصل الربطُ ، لأنه يريد : قطعتُ أقران ما بين الإخوة وبينه وأنشد لزهير :

٤٨٥- وُلجِمتُ ما إن ينالَ قذالهُ ولا قدماه إلا أرضاً ، إلا أناملهُ (٣)

قال : يريد أناملها ، فأعاد على الملجم واستغنى عن إعادةِ علي القدمين .

فنقول لابن الطراوة : مجرور رب قد يخص بما ليس فيه ضمير ؛ ألا ترى أنَّ الفارسي زعم أنَّ قوله :

٤٨٦- * . . . وأسرى من معشرٍ أقتالٍ * (٤)

قد اختص به أسرى .

وقوله : إلا أناملهُ هو هندنا بمنزلة :

(١) البيت لصخر بن عمرو أخى الخنساء من الحماسية رقم ٣٨٩ في شرح

المرزوقي ١٠٩٣ .

(٢) الضمير في (بينهم) .

(٣) البيت في ديوان زهير (ثعلب) ١٠٧ والديوان (الأظم) : ٥٢

يقول : ليس ينال ملجمتنا قذاله لطوله ، ولا تنال قدماه (أي الملجم)

الأرض أي : قد قام على أطراف أصابعه . قاله ثعلب .

(٤) صدره : رَبِّ رَفِدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ . . . م

وهو لالأعشى - مخاطباً الأسود بن المنذر - في ديوانه : ١٣ من قصيدته

التي مطلعها :

ما بكاءً الكبير بالأطلال وسوء الي فهل تردُّ سوء السي

وهو في الإيضاح للفارسي : ٢٥٢ قال : فقوله : من معشرٍ أقتال لا يكون

إلا متعلقاً بمحذوف ولا يكون من صلة قوله : أسرى لأنَّ الأسرى (كذا)

معطوف على رب فكما أن ما تعمل فيه رب لا بد له من صفة فكذلك ما

يعطف عليه " وشرح ابن يعيش ٢٨/٨ . وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٣

* بها العينان تنهل^{١٥} (١) * [١٧]

؛ لتلازم القدمين وكقوله :

فَكَانَ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قَرْنَفَلٍ^{١٥} أَوْ سَنَبَلًا كَحِلَّتْ بِهِ فَانْهَلَتْ^{١٥} [١٥] (٢)

لتلازم العينين ، فهذا الذي ادعى لم يشئت ، فَإِنْ ثَبَّتْ فَالضَّوَابُ مَعَهُ .

وقال ابن الطراوة أيضا (٣) : ما قاله سيبويه صحيح . ولكن يمكن أن

يكون على حذفِ حَرْفِ الْجَرِّ وثابت الواو منابه ، ومأمورها مرفوعٌ بالابتداء ، وثابت الواو مناب العاملين ، لأنَّ أحدهما لفظيٌّ والآخر معنويٌّ ونظير البيت قول الشاعر :

٤٧٧- وفي اللين ضعف والشراسة هيبة^{١٥} ومن لا يهب^{١٥} يحمل على مركب^{١٥} وعمر^{١٥} (٤)

وقال تعالى * لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ * (٥) ثم قال * وَالَّذِينَ كَسَبُوا * (٦) أي : وللذين كسبوا .

قلت : وهذا كله ظط^{١٥} ، لأنه إذا كان "مأمورها" مرفوعاً بالابتداء وكذلك "هبية" وكذلك "جزء" في الآية ، فالابتداء وصف لا زمه ، مادام مبتدأ ، فكيف ينوب حرف العطف مناب العامل ، والعامل موجود ؟

==== قال : ويحتمل ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون " من معشر أقيال " في موضع الصفة كأنه قال : وأسرى كاثنين من معشر أقيال . والآخر : أن يكون حذف الصفة لدلالة ما تقدم عليها وهو هرقة . والثالث : أن يكون " من معشر أقيال " متعلقا بأسرى ويكون في ذلك من الاختصاص ما في الصفة ؛ لأنهم إذا أسروا من معشر أقيال فهم كائنون منهم ، فيؤول المعنى إلى الصفة . والخزانة ١٧٦/٤ وغير ذلك . وتروى قافيته : أقيال . والرُّفْدُ : هو القدح الضخم وإراقة الرُفْد كناية عن القتل .
(بفتح الراء)

- (١) سبق تخريجه ص ٣٤ .
- (٢) سبق تخريجه ص ١٩٦ .
- (٣) انظر ابن الطراوة النحوي ٢٨١-٢٨٦ .
- (٤) لم أعرطية إلا في التذييل والتكميل ١٧٧ ل/٤ وقافيته : صعب وانظر ابن الطراوة النحوي ٢١٥ .
- (٥) الآية ٢٦ من سورة يونس .
- (٦) الآية ٢٧ من سورة يونس وهذا السمت جزء سيئة بمثلها .

فالأولى أن يقول : حُذِفَ حرفُ الجرِّ ونابتِ الواوُ منابه ، وارتفع المأمورُ
بلابتداءً ، فنابَ حرفُ العطفِ منابَ عاملٍ واحدٍ وقد يَحْتَمِلُ البيتُ أن يكونَ
على غير ذلك وهو أن يكونَ في ليس ضميراً للأمر والشأن ، ومنهيتها مبتدأ ، وأمورها
كذلك ، وخبرهما في المجرورين قبلهما ، وكأنه قال : ليس الأمر والشأن بقاصرٍ
عنك مأمورها ولا بآتيك منهيها . إلا أن هذا تجيء فيه الباءُ زائدةً في خبر
المبتدأ وهو جملة ، وإنما يأتي ذلك في خبر المبتدأ إذا كان مفرداً منفياً
نحو : ما زيدٌ بقائمٍ ولا يقال : ما زيدٌ بقائمٍ أبوه على أن يكونَ بقائمٍ خبرِ
الأب . ولما لم يقل سيبويه بحذف الباءِ في البيت وإرادتها ، لا أنها زائدةٌ ،
والحرفُ الزائدُ إذا وجدَ كان في زِيَّةِ السقوط فكيف إذا عدم ينوي به
الثبات هذا نقيض وضعه . وللاطم فيه قولٌ مرغوبٌ عنه تركته مخافةً التطويل . (١)

فصل

وإذا نفيت في هذا الباب بقي الكلام بعد دخول حرف النفي على ما كان
عليه فتقول في نفي قام زيدٌ فعمرو : ما قام زيدٌ فعمرو ، وقام زيدٌ ثم عمرو ،
تقول في نفيه : ما قام زيدٌ ثم عمرو ، ومررت بزيدٍ أو عمرو ، إذا نفيت قلت : ما مررت
بواحدٍ منهما ، إذا نفيت الاثنين ، وإن نفيت أحدهما قلت : ما مررت بفلان وتقول :
مررت بزيدٍ وعمرو فيحتمل أن تمرَّ بهما مروراً واحداً أو مرورين ، لأن الواو لا ترتباً
فيكون النفي على حسب ما تقدَّر ، فتقول : ما مررت بزيدٍ وما مررت بعمرو إن قدرت
الكلام على فعلين أعني أن يكون مررت بزيدٍ منفصلاً عن مررت بعمرو (٢) ، وإن
كان مرورك بهما واحداً قلت : ما مررت بزيدٍ وعمرو وهذا مذهب سيبويه (٣) .

وقال المازني راداً على سيبويه في هذا وإن أراد مرورين قال : ما مررت
بزيدٍ وعمرو . والذي قال سيبويه خطأ ، ولو قال : مررت بزيدٍ ومررت بعمرو لكان
نفيه : ما مررت بزيدٍ وما مررت بعمرو .

- (١) انظره في التذييل والتكميل ١٧٧/٤ .
(٢) كان حقه أن يقول : أن يكون مرورك بزيدٍ منفصلاً عن مرورك بعمرو .
(٣) الكتاب ٤٣٧/١ ، ٤٣٨ .

قال السيرافي (١) : ما قاله سيبويه أصح وأجود ، وذلك أن النافي يكذب المثبت فيما ثبته وأخبر (٢) به فإذا كان الذي أخبر به مرورين كل واحد منهما وقع بأحد الرجلين فقال : مررت بهما ، احتمال التأويل بأن يكون ما مررت بهما : بمرور واحد ، ولا يكون مكذبا فإذا قال : ما مررت بزيد وما مررت بعمرو ، كان أبين في التكذيب وأبطل للتأويل .

وكذلك خالفه في «أو» (٣) ، قال أبو عثمان : ما مررت بواحد منها ، في جواب أو ، إنما هو جواب في المعنى ، وجوابها في اللفظ : ما مررت بزيد أو عمرو .

والجيد ما قاله سيبويه (٤) ، لأن النافي إذا قال : ما مررت بزيد أو عمرو فالظاهر أنه نفى مروره بأحدهما ، والمثبت إذا ثبت مروره بأحدهما ولم يثبت مروره بالآخر فيجوز أن يكون الذي نفاه النافي هو الذي لم يثبته المثبت ، فلا يكون مكذبا ، فإذا قال : ما مررت بواحد منهما ، كان نصا في التكذيب .

خ (٥) هذا الذي قاله المازني في «أو» أن الصواب // ما مررت بزيد أو عمرو ، إذا أراد الجواب على اللفظ فاسداً ، لأنه لو قال ذلك لكان شاكاً في الذي مر به كما كان المجاب شاكاً في الذي مر به منهما (٦) ، وإذا شك في الذي مر به فقد شك في الذي لم يمر به . فليس بين النفي والإيجاب درجة ، فلا معنى (٧) للجواب على اللفظ ، لأنه قد ادعى المرور بواحد منهما غير معين ، فقد استوى الشك فيهما فوجب أن يكون النفي واقعاً على ما شك فيه فلا يندفع إلا بنفي المشكوك فيه ، وهو كل واحد منهما فلا بد من جواب سيبويه — أي : مررت بواحد ممن شككت فيه .

-
- (١) شرح السيرافي ١٥٣/٢ ب .
(٢) في الشرح للسيرافي : وخبر .
(٣) شرح السيرافي ١٥٣/٢ ب .
(٤) الذي قاله في الكتاب ٤٣٩/١ «وجواب أو إن نفي الاسمين ما مررت بواحد منهما ، وإن أثبت أحدهما قلت : ما مررت بفلان» .
(٥) هو ابن خروف .
(٦) غامضة في المصورة .
(٧) في المصورة : فالمعنى ، والصواب ما أثبتناه وبه يستقيم الكلام .

فإن احتج المازني بأن أداة النفي لا تغير الكلام عما كان عليه في اللفظ نحو : قام زيد ، وضربت زيدا ، تقول في النفي : ما قام زيد وما ضربت زيدا ، فلا تغير الكلام عن حالة الإيجاب .

قيل له : هذا باطل ، فإننا قد نجد أداة النفي مغيرة للفظ الجملة نحو قول العرب في نفي سيفعل : لن يفعل ، وفي نفي قد فعل : كما يفعل ، وفي نفي فعل : لم يفعل ، فإذا كانوا يغيرون ما بعد حرف النفي عما كان عليه مع أنه لم تدع إليه ضرورة فلا حرج أن يجوز ذلك إذا دعت إليه ضرورة ، وهو خوف اللبس (١) . وإذا قلت : قام زيد لا عمرو ، فهو من باب التوكيد ، كأنه قال : نفسه ، ولكنه كلم من ظن أن عمرا قام ، ولا يجوز نفي هذا ، لأنه منفي عنه ولا يجمع نفيان .

(فصل)

كل موضع لا يتصور فيه الاستقلال بما قبل حرف العطف في حال من الأحوال فإن العطف لا يتصور فيه إلا بالواو خاصة ، كما ذكر أبو القاسم (٢) ، فتقول : المال بين زيد وعمرو ، ولا يجوز العطف بغير الواو ، لأنك لو قلت : المال بين زيد لم يجز لعدم الاستقلال . وكذلك اختصم زيد وعمرو ، لا يجوز العطف فيه إلا بالواو ، لأنك لو قلت : اختصم زيد لم يستقل (٣) الكلام فإن قلت : المال بين الزيدين فالعمرين ، جاز العطف بالناء ، لأنك لو قلت : المال بين الزيدين جاز ، لأن الكلام مستقل . وأما :

* ... بين الدخول فحومل * [٤٥٥] (٤)

فقد تقدم أنه على حذف مضاف كأنه قال : بين نواحي الدخول فأغنى عن إعادته (٥) .

(١) انظر في هذا الكلام شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/١ ، ٢٥٨ ، ولم يذكر

ابن عصفور مخالفة المازني لسيويه في "أو" .

(٢) الجمل : ٣٢ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٩/١ .

(٣) "يستقبل" في المصورة .

(٤) سبق تخريجه ص ٦٠١ .

(٥) انظر ما تقدم ٦٠١ ، ٦٠٢ .

فصل

[حروف العطف تشرك ما بعدها مع ما قبلها في العامل]

وجميع حروف العطف يشرك ما بعده مع ما قبله في العامل إذا عطف مفرداً على مفرد، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد وعمرو، أن التقدير: قام عمرو، وكذلك في سائر مسائل العطف إلا بالواو فإنها تنقسم قسمين: جامعة غير مشتركة، وجامعة مشتركة.

فمثال المشتركة: قام زيد وعمرو، ألا ترى أنك لو قلت: قام زيد وقام عمرو، لساغ. وغير المشتركة في مثل: اختصم زيد وعمرو، ألا ترى أنك لو قلت: اختصم زيد واختصم عمرو لم يجز، لأن اختصم لا يستقل بفاعل واحد. وكذلك: هذان زيد وعمرو، الواو فيه غير مشتركة، لو قلت: هذان زيد وهذان عمرو لم يجز، لأنه لا يخبر عن اثنين بواحد ولو قلت: هذان ضاحكان وقائمان لكانت مشتركة، لأنك لو قلت: هذان ضاحكان وهذان قائمان لجاز (١).

[العامل في المعطوف]

والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف، ولا يكون العامل حرف العطف بنفسه؛ لأنه لا يختص باسم ولا فعل، والحرف إذا لم يختص لم يعمل.

فإن قيل: ولعل العامل فعل مضر بعد الواو في نحو: قام زيد وعمرو، أي: وقام عمرو. (٢)

فالجواب: أنه قد تبين أنه لا يسوغ تكرار العامل في مثل: اختصم زيد وعمرو، فإنما تبين في هذه المسألة أنه لا يصح أن يكون العامل حرف العطف لعدم اختصاصه، ولا عامل مضر بعد الواو؛ لأن ذلك يفسد المعنى، تبين أن العامل إنما هو ما عمل في الأول وهو اختصم بواسطة حرف العطف، وتحمل على هذا سائر مسائل العطف. (٣)

(١) الكلام بنصه في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٠/١ مع اختلاف يسير.

(٢) في الصورة: فعمرو أي قام عمرو، وما أثبتناه هو الصواب.

(٣) انظر هذا الكلام في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦١/١.

إعراب المعطوف (١)

والمعطوف أبداً يكون إعرابه على حسب المعطوف عليه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم، إلا أن يكون المعطوف عليه لفظ وموضع، فإنه يجوز أن تعطف تارة على لفظه وتارة على موضعه فلا بد من تبيين ما له لفظ وموضع، وهو ينقسم ستة أقسام .

قسم لفظه نصب وموضعه رفع، وذلك اسم "إن" و"لكن" و"لا" التي للتبرئة فإن عطفت على اللفظ نصبت وعلى الموضع رفعت فتقول :
إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌ وَعَمْرًا وَلَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَامْرَأَةٌ وَامْرَأَةٌ وَسَيِّبَيْنٌ فِي بَابِهِ وَمَنْه :

٤٨٨- لا نَسَبَ اليَوْمِ وَلَا خَلَّةً
إِتْسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ (٢)
يروى برفع : " ولا خلة " على الموضع ونصبه على اللفظ .

وقسم لفظه رفع وموضعه نصب وهو المنادى المبني على الضم نحو :
يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ ، بِنَصْبِ الْحَارِثِ ، عَلَى مَوْضِعِ زَيْدٍ وَرَفْعِهِ عَلَى لَفْظِهِ .

وقسم لفظه خفض وموضعه نصب وهو الاسم المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه ، بمعنى الحال أو (٣) الاستقبال نحو قولك : هذا ضارب زيد وعمرو

- (١) استفاد الأبدي فيما يلي من شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/١-٢٥٤ .
(٢) البيت لا نَسَبَ بن العباس بن مرداس وهو في الكتاب ٢٨٥/٢ برواية النصب شرح ابن يعيش ١٠١/٢ ، ١١٣ ، ١٣٨/٩٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/١ وفي الضرائر له ٥٤ شاهداً على قطع همزة اتسع في الدرج ضرورة . وشرح أبيات المفتى ٣٤١/٤ والمقاصد ٣٥١/٢ وتروى قافيته : الرائق ، وقال البغدادي في شرح أبيات المفصل : واشتهر آخر البيت بالرائق وصوابه : الرائق وإلا يلزم أن يكون مركباً من شعريين والمصراع الذي آخره الرائق صدره غير هذا المذكور، وإنما هو من شعر أورده الأمدى في الموء تلف والمختلف لابن حمام الأزدي الجاهلي وهو :
كفا نداريها وقد مزقت
واتسع الخرق على الرائق
(٣) في المصورة : و .

بالخفي على لفظ زيد، وعمراً بالنصب على موضع زيد، وعليه قوله:

١٧٨ ٤٨٩- هل أنت باعث دينارٍ لحاجتنا أو عبد ربّ أخا عون بن مخراتٍ //
ينصب "عبد" على موضع "دينار".

وقسم لفظه خفض وموضعه رفع، وهو كل اسم مخفوض بإضافة مصدرٍ من فعلٍ غير متعدٍّ إليه نحو قوله: يعجبني خروج زيد وعمرو على اللفظ، وعمرو على الموضع.

وقسم لفظه خفض وموضعه إما رفع وإما نصب، وهو كل اسم مخفوض بإضافة مصدرٍ من فعلٍ متعدٍّ إليه نحو: يعجبني ضرب زيد وعمرو على الموضع وعمرو على اللفظ هذا إن قدرته مضافاً إلى فاعل أو مفعول لم يسم فاعله، فإن قدرته مضافاً إلى مفعول نصبت على الموضع وخفضت على اللفظ. ومن العطف على الموضع قوله:

٤٩٠- قد كنت دأيتُ بها حسناً مخافة الإفلاس والليان
عطف القيانا على موضع الأصل (٣)، كأنه قال: يحسن أن يبيع الأصل والقيانا.

(١) ينسب هذا البيت إلى جابر بن رلان السنيسي وإلى جرير وإلى تأبط شرا، وقيل: إنه مصنوع (عبد السلام هارون في هامش الكتاب) وهو في الكتاب ١٧١/١ والمقتضب ١٥١/٤ مع هوامشها، والأصول ١٤٩/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/١ والخزانة ٤٧٦/٣ وذهب سيويه والزجاجي إلى أن "عبد" نصب بإضمار فعل، والذي يدل على أن اسم الفاعل للاستقبال الاستفهام قبله، لأن الاستفهام أكثر ما يقع عما يكون في الاستقبال [عن الخزانة].

(٢) الرجزلروية بن العجاج في ملحقات الديوان ١٨٧ وهو في الكتاب ١٩١/١، ١٩٢، والإيضاح للفارسي ١٥٩ والأمال الشجرية ٢٢٨/١، ٣١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٤/١ وشرح أبيات المغنى ٤٦/٧ والمقاصد ٥٢٠/٣ وذكر نسبته إلى زياد العبدي وغير ذلك من مصادر التخريج. والليان: المطل.

(٣) هذا مذهب الأظم كما ذكر ذلك البغدادي في شرح أبيات المغنى ٤٨/٧.

وكذلك المجرور بحرف الجر الزائد يكون في موضع نصب إن كان الاسم المجرور قبل دخول الحرف عليه منصوباً نحو : ليس زيدٌ بقائم ، أصله : ليس زيدٌ قائماً ، ومن العطف في مثل ذلك قوله :

٤٩١ - * فلسنا بالجبال ولا الحديداً * (١)

ويكون المجرور في موضع رفع نحو : ما جاءني من أحدٍ ولا امرأة حملاً على الموضع .

وقسم لفظه رفع وموضعه جزم وهو الفعل المضارع الذي بعد الفاء في جواب الشرط نحو : إن يقم زيدٌ فيفضب بكرٌ ، فلفظه رفع وموضعه جزم بدليل أنه إذا زالت الفاء كان مجزوماً فإن عطفت على الموضع جزمت . وقرئ * فيففر لمن يشاء ويعذب * برفع يعذب وجزمه . (٢)

وهذا الذي ذكرته من العطف على الموضع في اسم الفاعل والمصدر هو مذهب أبي علي في الإيضاح (٣) وابن بابشاذ .

ومن النحويين من منع ذلك إلا أن يكون هناك محرز نحو : ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً . وهو الصحيح وهو مذهب سيبويه (٤) ويتأول ما جاء من ذلك على إضمار الفعل .

- (١) صدره : معاوي إننا بشر فأسجح وينسب لعقبة الأسيدي ، شاعر جاهلي إسلامي ، يشكو إلى معاوية جور عماله . والقصيدة التي منها البيت مجرورة القوافي ، فرد على سيبويه رواية النصب قال الأظم : يجوز أن يكون الذي أنشده رده إلى لفته قبله منه سيبويه منصوباً فيكون الاحتجاج بلفظة المنشد لا بقول الشاعر من هامش الكتاب ٦٧/١ ، ٢٩٢/٢ ، ٣٤٤ ، ٩١/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٨/٢ والمقتضب ٣٣٧/٢ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٤/١ والخزانة ٣٤٣/١ ، ١٤٣/٢ ، وغير ذلك كثير .
- (٢) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة وسبق تخريج القراءات ص ٣٨٧ .
- (٣) الإيضاح للفارسي ١٥٨ ، ١٥٩ .
- (٤) الكتاب ٦٦/١ ، ٦٧ .

(١) باب [التوكيد]

التوكيد : مصدر وكَّدت الاسم توكيداً ، والتأکید مصدر أكَّدت تأكيداً
مثل أرخت فأريخا ، وورخت توررخا .

والتأکید هو: تمكين المعنى المراد في النفس وإزالة الشك واللبس
عن الحديث (٢) أو المحدث عنه ، وذلك أن التوكيد ينقسم قسمين :

توكيدٌ لفظي وتوكيدٌ معنوي . فالتوكيد اللفظي : هو أن تعيد اللفظ
على حسب ما تقدم ، ويكون في المفرد والجملة . فالمفرد نحو : قام زيدٌ زيدٌ ،
وقال تعالى * دَكَا دَكَا * (٣) و * صَافَا صَافَا * (٤) وقال :

٤٩٢- أبوك أبوك أريد غير شك أهلك في المخازي حيث حلا (٥)

وقول الآخر :

٤٩٣- أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح (٦)

ولا يؤكد الحرف إلا مع ما دخل عليه نحو : مررت بزيدٍ بزيدٍ ، ومررت بزيدٍ به .
قال الله تعالى * وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالد بن زيد فيها * (٧) ففيها تأكيد
لقوله * ففي الجنة * ولا يجوز تأكيد الحرف من غير إعادة ما دخل عليه
إلا في الشعر نحو قوله :

-
- (١) اعتمد الشارح في هذا الباب على شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٢/١-٢٧٩ .
(٢) في الصورة : الحدث . وسأبكي كما أشتته .
(٣) الآية ٢١ من سورة الفجر .
(٤) الآية ٢٢ من سورة القمر .
(٥) البيت لجميل بثينة في الديوان : ١٩٠ وهو في الخصائص ١٠٢/٣ .
والأما في الشجرية ٢٤٤/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٢/١ .
(٦) البيت للمسكين الدارمي في ديوانه : ٤٩ .
وينسب لابن هريرة وليس في ديوانه (للمعيب وللمحمد نفاع)
وهو من شواهد الكتاب ٢٥٦/١ ، والخصائص ٤٨٠/٢ ، وشرح
الجمل لابن عصفور ٢٦٢/١ ، والخزانة ٤٦٥/١ وغير ذلك من
المصادر .
(٧) الآية ١٠٨ من سورة هود .

فلا والله لا يلقى لما يسى (١) ولا للمابهم أبداً دوا [١٥٣]

فأدخل لام الجر عليها من غير إعادة المجرور (٢)

وقد يعاد الحرف وحده إذا كان قائماً مقام الجملة نحو : نعم ، نعم ،
و : لا ، لا ، وقال الشاعر ، وهو جميل .

٤٩٤- لا ، لا أبوح بحب بشنة إنها أخذت طي موثقاً وعهوراً (٣)

ومثال الجملة : الله أكبر الله أكبر ، والترجيح كله في الأذان تأكيد لفظي
ومنه قول الشاعر :

٤٩٥- * بئس مقام الشيخ أمرس أمرس * (٤)

وهذا التأكيد هو الذي يراد به تمكين المعنى في النفس ، وذلك أن القائل
قام زيد ، قد يقول ذلك من غير تحقيق منه ، وقد يقول ذلك والمخاطب
ذاهل عن سماعه ، فإذا أكد فقال : قام زيد [قام] (٥) زيد كان في ذلك
محافظة على الكلام في حق المخاطب وتحقيقاً لذلك الكلام ، وإن لم يكن عن
ظن (٦)

-
- (١) سبق تخريجه ص ٢٨٠ ، ٤٥٣
(٢) الكلام السابق في شرح الجمل ٢٦٢/١ - ٢٦٣ .
(٣) ديوان جميل : ٧٩ وهو في الخزانة ٢٥٢/٢ والمقاصد ١١٤/٤
والتصريح ١٢٩/٢ والهمع ١٢٥/٢ والصبان على الأشموني ٨٤/٣ .
(٤) بعده : * إما على قعو وإما أقعس وهو في مجالس ثعلب ٢١٣
والمنصف ١٤/٣ والأماشي الشجرية ١٤٩/٢ والإنصاف ١١٦ ، وشرح
الجمل لابن عصفور ٢٦٣/١ والهمع ٨٨/٢ واللسان (مرس) و
(قعس) وتروى قافيته ساكنة (أمرس) .
(٥) تكملة من شرح الجمل ٢٦٣/١ .
(٦) الكلام بنصه تقريباً في شرح الجمل ٢٦٣/١ .

[التوكيد المعنوي]

والتوكيد المعنوي : ينقسم قسمين : قسم يرادُ به إزالة الشك عن الحديث ، وقسم يرادُ به إزالة الشك عن المحدث عنه ، أو الداخل في حديث غيره (١) .

والذي يرادُ به إزالة الشك عن الحديث التأكيد بالمصدر نحو قولك : مات زيدٌ موتاً ، وقتلت عمراً قتلاً ، وذلك أن الإنسان قد يقول : مات فلانٌ - وإن كان لم يموت - مجازاً ، أي : كأد يموت . وكذلك : قتلتُ زيداً ، قد يقوله وإن لم يقتله ، أي : بلغتُ به القتل ، وإذا قلت : مات موتاً وقتلته قتلاً كان الموتُ والقتلُ حقيقتين .

فإن قال قائلٌ : فكيف قال الشاعر :

٤٩٦- بكى الخزم من روحٍ وأنكرَ جلده
وعجت عجباً من جذام المطارف (٢)

فأكد عجت بعجب وإن لم يرِدْ به الحقيقة .

فالجوابُ أن هذا من ترشيح المجاز وإلحاقه بالحقيقة مبالغاً في المجاز ، فكانتها قالت : عجت حقاً لا تجوزاً . وكذلك ينهني أن يحمل قوله : //

١٧٩

٤٩٧- نعم صادقاً والقائل الفاعل الذي
إذا قال / أنبط الماء في الثرى (٣)
قولاً

- (١) عبارة : أو الداخل في حديث غيره * زيادة عما في شرح الجمل ١/٢٦٤ .
(٢) البيت لحميدة بنت السنعمان بن بشير الأنصاري في زوجها روح بن زنباع الجذامي ، وكانت قد تزوجته ، ثم تركته ، والشاهد في الكتاب ٣/٢٤٨ ، والمقتضب ٣/٣٦٤ مع الحواشي ، وجمهرة أنساب العرب : ٣٦٤ والمخصص ٧/٤٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٤ وغيرها .
(٣) قائله سويد المرثد (أو المرثي) الحارثي ، والبيت ثاني بيت من الحماسية رقم ٢٧٤ في شرح المرزوقي ٨٤٠ وقبله :
لعمري لقد نادى بأرفع صوتي
نعي سويد أن فارسكم هوى
وللقائل الفاعل : تنصب عطفاً على فارسكم ، وترفع بتقدير : هو .
وانظر الكامل ٤/٣٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٤ .

على غير التأكيد فيكون: "قولاً" مصدرًا مَبِينًا محذوف الصفة. كأنه قال: إذا قال قولاً ما، أي قول كان، حقيقةً أو مجازاً أنبط الماء في الثرى، لا أن^(١) الذي يبط الماء إنما هو قوله الحقيقي^(٢).

[توكيد لإزالة الشك عن المحدث]

والتوكيد الذي يراد به إزالة الشك عن المحدث عنه التأكيد بالألفاظ التي وضعتها العرب لذلك وهي للواحد: نفسه، عينه، كله، أجمع، أكتع، أبصع، وهو من زيادة أهل الكوفة، وأبتع وهو من زيادة أهل بغداد وكلها بمعنى أجمع، أعني ما بعد أجمع، وللثنتين: أنفسهما، أعينهما، وكلاهما خاصة^(٣). وأجاز أهل الكوفة وبغداد تثنية ما بقي قياساً ولم يسمع من العرب استغني عن "أجمعان" بكلاهما كما استغني بترك عن: وذر وودع.

وللجماعة المذكرين العاقلين: أنفسهم، أعينهم، كلهم، أجمعون أكتمون، أبصعون، أبتعمون - عند من زاد أبصع وأبتع في الأفراد .
وللواحدة المؤنثة: نفسها، كلها، جمعاً، كنعاء، بصعاء، بتمعاء عند من يقول في المذكر: أبصع وأبتع .

وجماعة ما لا يعقل تعامل تارةً معاملة جماعة المؤنث، وتارةً معاملة الواحدة المؤنثة فتقول: انكسرت الجذوع كلها وكلهن .

وللثنتين: أنفسهما أعينهما ككلاهما خاصة .

وأهل الكوفة وبغداد يثنون ما بقي قياساً . والصحيح أن ذلك لا يجوز استغناءً عنه بكلتا، كما تقول: زيد كعمرو ولا يجوز: كنه لاستغناء العرب عنه بمثله، ولا حتاه استغناءً عنه^(٤) . ويجيزون أيضاً

- (١) في الصورة: لأن، والتصويب من شرح الجمل .
(٢) هذا النص في شرح الجمل ٢٦٤/١ مع اختلاف يسير .
(٣) هذا عن شرح الجمل ٢٦٤/١ .
(٤) هذا تعليل سيبويه لعدم الإضرار في حتى والكاف، انظر الكتاب

كلاهما في الموء نثتين (١) . ويستدلون على ذلك بقوله :

٤٩٨- كلا عقبها قد تشعبت رأسها من الركن في جنبي ثقال المياسر (٢)

وقول الآخر :

٤٩٩- يمت بقرى الزينيين كليهما إليك ، وقرى خالد وحبیب (٣)

وذلك قليل جداً لم يجيء إلا في الشعر ، وينبغي أن يحمل على الذكر على المعنى ، كأنه لحظ في الزينيين معنى الشخص .

ولجماعة الموء نثات : أنفسهن ، أعينهن ، كلهن ، جمع ، كنع [بتع] (٤)
بمع عند من زاد : [بتعا] (٥) بصعاً (٦) .

(تقسيم ألفاظ التوكيد باعتبار الإحاطة والعموم)

هذه الألفاظ تنقسم قسمين :

قسم يراد به الإحاطة والعموم ، وقسم لا يراد به ذلك ، بل إثبات الذات وتحققها .

(١) معاني القرآن للفرا ١٤٣/٢ .

(٢) كذا البيهقي المصورة : والذي في معاني القرآن للفرا ١٤٣/٢
كلا عقبه قد تشعبت رأسها من الضرب في جنبي ثقال مباشر

وفي شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/١ .
كلا عقبها قد تشعبت . . من الركن في جنبي ثقال مباشر
والثقال والثقال بمعنى واحد وهو البعير البطي .

ولم أجد البيت في غير هذين المصدرين .
(٣) البيت نسب لهشام بن معاوية وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/١
والمقرب ١٣٩/١ والمقاصد النحوية ١٠٦/٤ والصبان على الأشموني

٢٨/٣ .

(٤) تكلمة يتم بها الكلام .

(٥) في المصورة : كتما ، والصواب ما أثبتناه وانظر شرح الجمل ٢٦٦/١ :

(٦) الكلام السابق اعتمد فيه الشارح على شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/١ .

٢٦٦ .

فالذي يراد به الإحاطة والعموم هو : كل ، وما في معناها .
والذي لا يراد به الإحاطة والعموم : النفس والعين وتثنيتهما
وجمعهما .

والذي يراد به الإحاطة والعموم لا يؤكّد به إلا ما يتبعض (بذاته) (١)
كالدراهم ، لا أنها تتبعض مع كل عامل . أو بحسب عامله نحو : رأيت
زيداً ، ألا ترى أن زيداً يتبعض مع رأيت ولا يتبعض مع تكلم ولا جاء .
فتبعض زيد (٢) إذا بحسب العامل الداخل عليه فتقول : قبضت الدراهم
كلها ورأيت زيداً كله وتقول : جاء زيد نفسه ولا يقال : كله ، لأنه لا يتبعض
زيد بالنسبة إلى المجيء .

والذي لا يراد به العموم يؤكّد به ما يتبعض وما لا يتبعض ، فتقول
: تكلم زيد نفسه ، وجاء عمرو نفسه وقبضت المال نفسه .

وفائدة التأكيد بالنفس رفع ما يحتمل المخبر عنه من ألا يكون
صاحب الخبر حقيقة ، ألا ترى أنك تقول : ضربت زيداً فيحتمل أن يكون المضروب
زيداً نفسه أو من هو منه بسبب . فإذا قلت : ضربت زيداً نفسه كان المضروب
زيداً لا غيره .

وفائدة التأكيد بكل وما في معناها رفع ما كان يحتمل اللفظ من إرادة
البعضية به ، إذ قد يوضع العام موضع الخاص ، ألا ترى أنك إذا قلت :
قبضت المال ، احتل أن يكون المقبوض بعضه ، وأن يكون جميعه ، فإذا قلت :
قبضت المال كله ، ارتفع ذلك الاحتمال ، وثبت أن المراد الجميع (٣) .

ولا يراد بالنفس هنا الروح ، إنما المراد بها الذات ، ألا ترى أنك تقول :
هذا الثوب نفسه وليس للثوب نفس . وكذلك العين لا يراد بها عين النظر ،
ألا ترى أنك تقول : أخذت ثوبي عينه ، وليس له عين فهذا هو الغرض
في التوكيد بالنفس والعين .

- (١) تكملة لازمة من شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٦/١ .
(٢) في المصوارة : زيداً ، وما أثبتاه هو الصواب .
(٣) هذا الكلام في شرح الجمل ٢٦٦/١ مع اختلاف يسير .

[ترتيبُ ألفاظِ التوكيدِ]

(١-) وإذا اجتمعت هذه الألفاظُ في التأكيدِ بدأتْ بالنفسِ، ثمَّ بالعينِ ثمَّ بكلِّ، ثمَّ بأجمعٍ، ثمَّ بأكتعٍ. وأما أْبصعُ وأْبتَعُ عندَ من يزيدُهُما، فلا تبالِ أيُّهُما قدَّمتْ على الآخرِ، فإنَّ لم تأتِ بالنفسِ أتيتْ بما بقي على الترتيبِ المتقدِّمِ، فإنَّ لم تأتِ بالعينِ ولا بالنفسِ أتيتْ بما بقي على الترتيبِ المتقدِّمِ، فإنَّ لم تأتِ بكلِّ أتيتْ بأجمعٍ وما بقي، فإنَّ لم تأتِ بأجمعٍ لم تأتِ بما بعده؛ وسببُ ذلك أن أكتعَ تابعٌ لا جمعٌ فلا يؤتى به إلا بعده، إذ لا يجوز أن يؤتى بالتابعِ [الموضوع] على التبعية دون المتبوع، فأكع بمنزلة بسنٍ من قولك: حسنٌ بسنٍ، فكما لا تأتي بسنٍ إلا بعد حسنٍ فكذلك لا تأتي بأكتعٍ إلا بعد أجمعٍ. فأما قوله:

٥٠٠- ترى الثورَ فيها مدخلَ الظلِّ رأسه وسائرُه بادٍ إلى الشمسِ أكتعُ (٢)

فاستعمل أكتعَ غير تابعٍ لا جمعٍ، ووجهه أنه محمولٌ على البدلِ لا على التأكيدِ (١).

[عدم جواز توكيد النكرة]

ويجوزُ توكيدُ الأسماءِ كلها إلا النكرة فإنها لا تؤكَّدُ على حالٍ، بخلافِ أهلِ الكوفة فإنهم يجيزون // توكيدَ النكرة بشرطٍ أن تكون متعصِّفةً، ويكون التأكيدُ بكلِّ وما في معناها نحو قولك: أكلتُ رغيفاً كلاً (٤)، ولا يجوزُ أن تقول: أكلتُ رغيفاً نفسه؛ وسببُ ذلك أن التأكيدَ بالنفسِ

(١-١) الكلام بنصه تقريباً في شرح الجمل ٢٦٦/١، ٢٦٧.

(٢) في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١: المرفوع، وهي ساقطة من المصورة لدينا، ولعل الكلمة الساقطة هي ما أشبهت لا ما هو في شرح الجمل.

(٣) البيت مجهول وهو من شواهد الكتاب ١٨١/١ ومعاني القرآن للفرأء ٨٠/٢ وأمالى المرتضى ٢١٦/١ والقافية في هذه المصادر: أجمعٌ وستأتي كذلك بعد قليل. وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١، والهمع ١٢٣/٢ والقافية فيهما: أكتعُ. وفي البيت قلبٌ فهو يريد: مدخل رأسه الظل.

(٤) انظر الإنصاف مسألة ٦٣ ص ٤٥١ وهو رأى الاخفش وابن كيسان وتابعهم ابن مالك وارتضاه ابن الطراوة انظر الهمع ١٢٤/٢ وابن الطراوة النحوى: ١٥٣.

والعين لا فائدة فيه في النكرة ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيدا نفسه
أفدت بالتأكيد بالنفس أن المضروب زيد لا من هو منه بسبب ، وإذا قلت :
أهدت زيدا ، احتمل أن تريد أنك أهدت أباه فتجوزت وجعلت إهانتك
لأبيه إهانة له ، فإذا قلت : نفسه ، ارتفع ذلك الاحتمال ، وإذا قلت :
رأيت رجلاً نفسه لم يكن في تأكيد الرجل بالنفس فائدة ؛ إِنْ المفهوم من
رأيت رجلاً ومن رأيت رجلاً نفسه ، واحد . وأيضاً فإن النكرة مجهولة
الذات ، فإذا قلت : رأيت رجلاً ، لم يفهم المخاطب من هو ، فلا فائدة
في أن يقول لك : هل رأيت رجلاً نفسه ؟ أو : رأيت من يسد مسده ؟

وفي تأكيد النكرة بكلِّ وما في معناها فائدة ، ألا ترى أنك إذا قلت :
أكلت رغيفاً أمكن أن تريد أنك أكلت جميعه ، وأنت أكلت بعضه ، فإذا قلت :
كله ، أفاد ذلك العموم والإحاطة . واستدلوا على جميع ذلك من طريق
السمع ، بقوله :

٥٠١ - قد صرت البكرة يوماً أجمعاً * (٤) .

فأكد يوماً - وهو نكرة - بأجمع . ويقول الآخر :

٥٠٢ - أروي عليها وهي فرع أجمع وهي ثلاث أذرع والإصبع (٥)

- (١-١) لم ترد هذه العبارة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١ .
(٢) في الصورة : إذا ، والصواب ما أثبتناه وهو من شرح الجمل ٢٦٨/١ .
(٣-٣) لم ترد هذه العبارة في شرح الجمل ٢٦٨/١ .
(٤) البيت في الإنصاف ٤٥٥ وشرح ابن يعيش ٤٤/٣ ٤٥٤ . وشرح
الجمل لابن عصفور ٢٦٨/١ والمقرب له ٢٤٠/١ والضرائر له : ٢٩٤
والخزانة ٨٧/١ ٣٥٧/٢٠ وفيه أن ابن جني ذهب إلى أن أجمع
هذه ليست التي تستعمل للتأكيد أعني التي مؤنثها جمعاً ولكن التي
في قولك : أخذت المال بأجمعه وأجمعه بفتح الميم وضما أي بكليته ،
فدخول العامل عليها ومباشرته إياها يدل على أنها ليست
التابعة للتوكيد فكذلك قوله : يوماً أجمعاً ، أي يوماً بأجمعه ، ثم
حذف حرف الجر ثم أبدل الهاء ألفاً فصار أجمعاً انتهى . وقال
العينى الرواية الصحيحة : يوماً أجمع ولم أجد هذا في المقاصد
٩٥/٤ بل أثبت رواية النصب .
(٥) الرجز لحميد الأرقط وهو في الكتاب ٢٢٦/٤ والخصائص ٣٠٧/٢ ،
وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٨/١ والمقاصد النحوية ٥٠٤/٤ ، ٥٠٥ ،
وغير ذلك ، وقافية البيت الثاني في جميع المصادر : إصْبَحُ إلا في
الاقتضاب فهي : الإصْبَحُ .

فَأَكَّدَ فِرْعَا - وَهُوَ نَكْرَةٌ - بِأَجْمَعٍ . وَيَقُولُ الْآخَرُ :

٥٠٣ . يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مَرَضِعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا (١)

فَأَكَّدَ حَوْلًا - وَهُوَ نَكْرَةٌ - بِأَكْتَعٍ .

(٢) وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْكِيدُ النِّكْرَةِ أَصْلًا لَا بِالنَّفْسِ وَلَا بِالْعَيْنِ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلَا بِكُلِّ وَمَا فِي مَعْنَاهُ ، لِأَنَّ أَسْمَاءَ التَّوَكِيدِ كُلَّهَا مَعَارِفٌ ، إِمَّا بِالْإِضَافَةِ نَحْوُ : نَفْسِهِ ، عَيْنِهِ ، وَكَلْبِهِ ، وَإِمَّا بِالْعِلْمِيَّةِ نَحْوُ : أَجْمَعٍ وَأَكْتَعٍ ، أَوْ بِنَيْسَةِ الْإِضَافَةِ ، تَرِيدُ : أَجْمَعَهُ وَأَكْتَعَهُ ، وَسَنَبِّينُ الصَّحِيحُ مِنْ ذَلِكَ .

وَالتَّأْكِيدُ يَشْبَهُ النِّعْمَتِ فِي أَنَّهُ تَابِعٌ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ حَرْفٍ وَمِنْ غَيْرِ أَنَّ يَنْوِي بِالْأَوَّلِ الطَّرْحَ ، فَكَمَا أَنَّ النِّكْرَةَ لَا تَنْعَمُ بِالمَعْرِفَةِ فَكَذَلِكَ لَا تَوْكِدُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ .

فَأَمَّا مَا أَنْشَدُوا مِنْ قَوْلِهِ :

* --- * حَوْلًا أَكْتَعًا (٣) * [٥٠٣]
* --- * وَيَوْمًا أَجْمَعًا (٣) * [٥٠١]
* --- * وَفِرْعَانًا أَجْمَعًا (٣) * [٥٠٤]

فَشَأْنُ ، وَيَنْهَى أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْبَدَلِ لَا عَلَى التَّأْكِيدِ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ امْتِنَاعِ تَأْكِيدِ النِّكْرَةِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، فَإِذَا خَرَجْتَ إِلَى الْبَدَلِ سَاغَ إِدْأَالُ المَعْرِفَةِ مِنَ النِّكْرَةِ ، وَيَكُونُ الشَّدْوُنُ إِذْ ذَاكَ فِي اسْتِعْمَالِ أَجْمَعٍ وَأَكْتَعٍ فِي غَيْرِ بَابِ التَّأْكِيدِ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ أَجْمَعًا وَأَكْتَعًا قَدْ يُسْتَعْمَلَانِ فِي غَيْرِ التَّأْكِيدِ سَاغَ لَنَا أَنْ نَجْعَلَ أَجْمَعًا مِنْ قَوْلِهِ :

(١) البَيْتَانِ فِي الْاِقْتِضَابِ ٤٣٣ وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٦٨/١ وَالْمَقْرَبُ لَهُ ٢٤٠/١ وَالضَّرَائِرُ لَهُ ٢٩٤ وَالْخَزَائِنُ ٣٥٧/٢ وَغَيْرُ ذَلِكَ كَثِيرٌ . وَحَوْلُ أَكْتَعٍ ، مَا خَوَّنَ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَتَى عَلَيْهِ حَوْلُ كَتَبٍ ، أَيُّ تَامٌ . . .
(٢-٢) بَنَصَهُ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٦٩/١ .
(٣) سَبَقَ تَخْرِيجُهَا قَبْلَ قَلِيلٍ .

وسائره باء إلى الشمس أجمع (١) [٥٠]

بد لا من الضمير في باء (٢) لا تأكيداً ، وما بقي من الأسماء المعارف فإنه يجوز تأكيدها من غير شرط ، إلا ضمير الرفع المتصل فإنه لا يوكّد بالنفس والعين إلا بعد تأكيدها بضمير رفع منفصل ، نحو قولك : قمت أنت نفسك وقمت أنتم أنفسكم ، وزيد قام هو نفسه ، ولا يجوز أن تقول : قمت أنفسكم ولا قمت نفسك ولا زيد قام نفسه .

فإن أكدت بكلّ وما في معناها لم تحتج إلى التأكيد بضمير الرفع المنفصل فقلت : قمت كلّم أجمعون وقتما كلاكما والسبب في ذلك أن النفس والعين يستعملان ببيان العامل ، فلو لم توكّد إذا أردت التأكيد بضمير الرفع المنفصل لآدى ذلك إلى الالتباس في بعض المواضع ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : المال قبض نفسه وهند ذهبت نفسها احتمل أن تكون النفس فاعلة ، وأن تكون تأكيداً للضمير في قبض وفي ذهبت . فإذا أكدت بالضمير المنفصل ، فقلت : قبض هو نفسه ارتفع اللبس ، ثم حمل ما ليس فيه لبس في نحو : قمت أنت نفسك ، على ما فيه اللبس .

وأما أجمع فلا يستعمل أبداً يلي العامل ، فإذا قلت : المال قبض أجمع والدار تهدمت جمعا ، علم أن أجمع وجمعا تأكيدان لا مرفوعان بقبض وتهدمت .

وأما كلّ فلم يحتج معها إلى أن يوكّد بالضمير المنفصل ، لأن ولا يتها للعامل ضعيفة ولا نها بمنزلة أجمع في العموم ، فلما كانت في معناها حملت عليها . [علّ في النكت (٣)] إنما كان ذلك من أجل أن أجمع لا يكون إلا تأكيداً فلم يحتج أن يتقدّمه ضمير ، ولما كان النفس اسماً يتصرف ، ويكون غير توكيد أشبه ما يعطف من الأسماء على الضمير المرفوع فلذلك وكد .

(١) سبق تخريجه ص ٦٧٣ .

(٢) في المصورة : باب .

(٣) جملة غامضة في المصورة ، وما أثبتناه رسم لها ولعله يعني : الأعم في

كتاب النكت ، وكلوه قدر من الأعم ب (عل) .

قال ابن الطراوة : حركة التاء في فعلت نفسك قد يوقف عليها فتشكك وتخفى في بعض اللغات فيصير الفعل للنفس ولا يكون هذا في أجمع. ويتوجه الفعل على النفس بخلاف ما يتوجه على الموه كد نحو: هندا قامت نفسها : نشزت ، وهدند قامت ضد قعدت ، فإذا وكدت خلص العمل للأول ، وإذا لم تؤكد أشكل المعنى وهذا الذي قال ضعيفا .

وزهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير تأكيد في الكلام واستدلوا بقوله تعالى * ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وهو بالأفق الأعلى * (١) قالوا : فهو معطوف على الضمير المستتر في استوى ولم يوه كد والمعنى استوى جبريل ومحمد بالأفق الأعلى ، وهو مطلع // الشمس.

ولا حجة في هذا لاحتمال أن تكون الواو فيه للحال لا للعطف ، والمراد به جبريل وحده والمعنى أن جبريل استوى بالقوة في حالته كونه بالأفق . وقيل : فاستوى على صورته التي خلق عليها في حالته كونه بالأفق وإنما كان قبل ذلك يأتي النبي صلى الله عليه وسلم في صورة رجل . وأنشدوا قوله :

قلت : إذ أقبلت وزهرتهادي كنعاج الملا تعسفن رملا (٢) [٤٦٧]

وقال الآخر :
ورجا الأخطيل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا (٢) [٤٦٨]
وهذان عندنا شاذان .

(٣) ولا يجوز تأكيد الاسم إذا كان معنى الكلام يفني عن التأكيد فتقول : قام الزيدان كلاهما ، لأنه قد يجوز أن تقول : قام الزيدان ، وإنما قام أحدهما قال تعالى * يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان * (٤)

(١) الأيتان ٦ ، ٧ من سورة النجم .

(٢) سبق تخريجهما ص ٦٤٤ .

(٣-٤) بنصه من شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٤) الآية ٢٢ من سورة الرحمن .

وإنما يخرج من أحدهما وقال تعالى * نَسِيَا حُوتَهُمَا * (١) ، وإنما الناسي
الفتى بدليل قوله تعالى : * فَأَتَيْنَا نَسِيَتِ الْحُوتِ * (٢) فإذا قلت :
قام الزيدان كلاهما ، أفاد التأكيد العموم والإحاطة .

ولا تقول : اختصم الزيدان كلاهما ، إذ لا يتصور أن تقول : اختصم
الزيدان وأنت تعني أحدهما ، لأن الاختصاص لا يتصور من واحد . وأبو
الحسن يجهز ذلك ، ويجعله بمنزلة التأكيد بعد التأكيد .

وذلك فاسد ، لأنك إذا قلت : قام الزيدون كلهم ، جاز أن تعني
بذلك البعض وأكدت بكل مبالغة ، فإذا قلت : أجمعون زال ذلك الاحتمال
وكذلك ما بقي من الفاظ التأكيد قد يتطرق إليه الاحتمال تطرقاً ضعيفاً ،
فإذا استوفيت الفاظ التأكيد حينئذ زال الاحتمال وعلم أن المقصود العموم
وإذا قلت : قام (٣) الزيدان كلاهما ، لم يتطرق احتمال أصلاً إلى أن المراد
أحدهما ، فهذا فرق ما بينهما .

ولا يجوز تأكيد ما ليس بمقصود للخبر (٤) نحو قولك : ضربت
عبد الزيدين كليهما لا يجوز ذلك ، لأنك لم تقصد الإخبار عن الزيدين
فلو أكدت لكانت المناقضة ، لأنك من حيث وكّدت ينبغي أن تكون قاصداً
نحوه ومن حيث لم يهن الإخبار عليه لم يكن مقصوداً ، فلذلك لم يجز تأكيده . (٥)

فصل [في اجتماع التوابع] (٥)

وإذا اجتمعت التوابع بدأت بالنعمة ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم
بالعطف ، وسبب تقدم النعمة على التوكيد أنك لا تؤكّد الشيء إلا بعد
معرفة واستقراره ، ولذلك لم تؤكّد النكرة كما تقدم . (٦)

- (١) الآية ٦١ من سورة الكهف .
- (٢) الآية ٦٣ من سورة الكهف .
- (٣) في شرح الجمل ٢٧١/١ : "اختصم" بدل "قام" ، ولا يستقيم .
- (٤) في شرح الجمل : للمخبر
- (٥) هذا الفصل منقول عن شرح الجمل ص ٢٧١ باختلاف يسير .
- (٦) تقدم ص ٦٧٣ ، ٦٧٤ .

وسبب تقدم التأكيد على البديل أنك لو قدمت البديل لكنت من حيث
أبدلت قد نويت بالأول والطرح من جهة المعنى ومن حيث أكدت بعد
ذلك يكون بمنزلة المعتمد عليه الذي لم تنو به طرْحاً ، وذلك تناقض .
وأيضاً فإن البديل على نية تكرار العامل ، والتوكيد من تمام الأول (١) .

وقدم البديل على العطف ، لأن البديل على كل حال مبين للأول
فكأنه من كماله ولا يعطف على الاسم إلا بعد كماله ، والعطف ليس بعبارة
فلم يجز لذلك مجرى المكمل . فإن لم تأت ببعض هذه التوابع أتيت
بما بقي على الترتيب المذكور .

وينبغي أن تعلم أن التأكيد بكل وأجمع لا فرق بينهما في المعنى
فإذا قلت : قام القوم كلهم ، أو قام القوم أجمعون فالعنى واحد .

وزهد بعض النحويين (٢) إلى التفرقة بينهما فقال : إذا قلت :
قام القوم [كلهم] احتمل أن يكون القوم في وقت القيام مجتمعين أو متفرقين
فإذا قلت : قام القوم (٣) أجمعون ، أفاد ذلك أن القوم في وقت القيام
مجتمعون .

والصحيح أنه لا فرق بينهما بدليل قوله تعالى * لا ملأ من جهنم من
الجنة والناس أجمعين * (٤) ومعلوم أنهم ليسوا مجتمعين في جهنم بل منهم
من هو في الدرك الأسفل منها ، ومنهم من هو بخلاف ذلك . فدل ذلك على
فساد مذهبه .

★ [ما لا ينصرف من أفعال التوكيد]

وما كان من أفعال التأكيد على وزن أفعل كأجمع أو فعلاء ، كجماء ،
أو فعل كجمع فإنه لا ينصرف ، أما أجمع فإنه امتنع من الصرف لوزن الفعل
والتعريف .

-
- (١-١) هذه العبارة ليست في شرح الجمل .
(٢) انظر هامش (٣) في شرح الجمل ٢٧٢/١ .
(٣) تكلمة لازمة من شرح الجمل ، وقد سقطت بسبب انتقال النظر .
(٤) في شرح الجمل ٢٧٢/٣ بنصه تقريباً .
(٤) من الآية ١١٩ من سورة هود ، ومن الآية ١٣ من سورة السجدة .

فان قيل : بِمَ تَعْرِفُ أَجْمَعَ وَأَكْتَعُ ؟

فالجواب : أَنَّ ذلِكَ فِيهِ خِلَافٌ فَيَنْبَغُ مِنْ جَعْلِ تَعْرِيفِهِمَا بِالْعِلْمِيَّةِ ،
كَأَنَّهُ طَلِقَ عَلَى مَعْنَى الإِحَاطَةِ وَالْعُمُومِ (١) لِمَا يَتَّبِعُهُ . وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ
تَعْرِيفَهُمَا بِنِيَّةِ الإِضَافَةِ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَبِضْتُ المَالَ أَجْمَعَ فَمَعْنَاهُ
أَجْمَعُهُ .

فإن قيل : فكيف امتنع من الصرف على هذا ، والتعريف المانع للصرف
إنما هو تعريف العلمية ؟

فالجواب : أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ قَدْ يَمْنَعُ الصَّرْفَ لِشَبْهِهِ بِتَعْرِيفِ
العِلْمِيَّةِ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ لَهُ أَدَاةٌ يَتَعَرَّفُ بِهَا فِي اللَّفْظِ كَمَا أَنَّ : سَحَرَ
إِذَا أُرِدَتْ لِيَوْمٍ بِعَيْنِهِ امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ لِلعَدْلِ ، وَشَبَّهَ تَعْرِيفَهُ بِتَعْرِيفِ العِلْمِيَّةِ
مِنْ حَيْثُ كَانَ تَعْرِيفُهُ بِغَيْرِ أَدَاةٍ فِي اللَّفْظِ وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةٌ بِنِيَّةِ الألف واللام (٢) .

وقال بعضهم : الاختيار أن تكون أعلاماً لقول بعضهم في جمعها :
أجمعون ، ولو كانت غير علم ولا صفة لم تجمع بالواو والنون .

فإن قيل : ولعلها جمعت بهما تشبيهاً لها بالأسماء الأعلام ، وإن لم
تكن أعلاماً ، لأنها معرفة بغير أداة تعريف .

فالجواب : أَنَّ العُشْبَةَ لِلعِلْمِ إِنَّمَا يَعْمَلُ مَعَامِلَةَ العِلْمِ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرِفُ ،
لِأَنَّ عِلْمَ مَا لَا يَنْصَرِفُ لَفْظِيَّةٌ ، لِأَنَّ تَرْتِيبَ إِلى صَرْفِهِمْ : زَلَزَلًا (٤) ، وَذَلِذَلًا (٥)
لَمَّا نَقَصَ البِنَاءُ ، مَعَ أَنَّ المَحذُوفَ [.] ، وَإِلى خَيْرٍ وَشَرٍّ فَإِنَّ أَصْلَهَا : (٦)
أفعل من // فلما حذف الهزلة صرفاً ، وليس غيره من الأبواب كذلك ، فلا
يقام عليه .

(١) سقطت كلمة العموم من شرح الجمل .

(٢) هذه العبارة في شرح الجمل هكذا " وان كان تعريفه في رتبة تعريفه
ما فيه الألف واللام .

(٣-٣) هذه الفقرة ليست في شرح الجمل .

(٤) أصلها : زَلَزَلَ وهي الشدائد والأحوال .

(٥) والذليل من الذلّان وهي أسافل القميص الطويل . اللسان (ذلل) .

(٦) عدة كلمات ذهب بها الرطوبة . وأثبتنا كلمات تستقيم مع النص بعدها ،
ويظل في الكلام نقص لم نعرفه .

وقال بعضهم : وأيضا لو كان أجمع اسما علما لا نبئى لـ "أجمعون"
أن يكون نكرة كزيدون وعمرون ، والعرب لم تنكره قط ، ولا أدخلت عليه الالف
واللام فدل على أنه ليس علما .

وللقائل أن يقول : هي أعلام وأجمعون اسم علم موضوع لهذا المعنى
وليس مبنيا على الواحد ، بل هو كأنتم وهو لا ، ولذلك لا يقبل الالف
واللام .

وأما جمعا وكتما : فامتعا من الصرف لا جل الهمة وهي تمنع
من الصرف وحدها من غير طة أخرى تنضاف إليها (٣) ، وسيأتي بيان ذلك
في باب منع الصرف .

(١) وأما جمع فامتنع من الصرف للمدل والتعريف المشبه لتعريف العلمية ؛
لان جمع لا يتصور أن يكون علما ، لأنه جمع والجموع لا تكون أعلما . فلم يسبق
إلا أن يكون معرفة بنية الإضافة ، وكذلك : كتع ، ألا ترى أن معنى : مررت
بالهندات جمع كتع : جمعهن كتعن .

فإن قيل : فعن أي شيء عدل ؟

فالجواب : أن في ذلك خلافا منهم من قال : هو معدول عن
فعالي نحو : جماعي ، وذلك أن جمعا اسم كصحراء بدليل أن التأكيد
قد يكون بالجامد كالنفس والعين ، فليس حكمه حكم النعت ، فإذا كان بمنزلة
صحراء كان القياس أن يقال في جمعه : جماعي كصحاري فعدل عن ذلك
إلى جمع (١-٣)

ومن جعل جمعا كصحراء لشبهها بها في أنها تابعة وأنها مشتقة ،
وأن مذكرها على وزن أفعل ، وإذا كانوا قد جمعوا : أحوص العلم على حوص
وأجروه في ذلك مجرى الصفة ، فلا حري أن يفعل ذلك في هذا - قال : هو
معدول عن جمع كصحراء وحصر .

(١-١) بنصه من شرح الجمل ٢٧٣/١ .

(٢-٣) عن شرح الجمل ٢٧٣/١ بتصريف .

وهذا عندى أولى (١) ، لأنه قد ثبت العدل في كلامهم
من فعل الساكن العين إلى فعل . قالوا : ثلاث فرج وهو جمع درعاً
وكان القياس : درع (٢) ولم يثبت العدل عن فعالي إلى فعل في موضع
من المواضع . (٣)

(٣) وقال بعضهم : لما كانت جمعاً اسماً علماً لمعنى الإحاطة لسم
يجمع جمع خمرًا وخمر ، لأنهم فرقوا بين ما كان من فعلاً اسماً معرفة ،
وما كان صفة نكرة ، فحركوا الاسم المعرفة وخصوه بالفتحة دون الضمة
والكسرة ، لأنها أخف الحركات مع أن البناء ثقيل بسبب أنه جمع وأنه معدول
وأنه معرفة .

ووجه آخر في جمعهم لها على فعل دون فعل ، وهو أن موء نث
أفعل في باب التوكيد مضارع لموء نث أفعل من في الصفة إذا أسقطت
من وأدخلت الألف واللام ، ومضارعت له أن التوكيد معرفة كما أن أفعل
من معرفة إذ (٤) عاقبت الألف واللام من - فمن حيث قيل : الكبرى
والكبر ، والصفري والصفير ، لمخالفة موء نث أفعل الذي لم يوصل بمن قيل :
جمعاً وجمع ، تشبيهاً بالكبرى والكبر .

وأكتع : مشتق من تكع الجلد أو الشيء إذا اجمع ، وهو القبض
وأبصع : من بصع العرق إذا سال متتابعاً مجتمعاً . وكلا المعنيين إلى معنى
الاجتماع يؤول ، فلمد كانا كذلك جمعاً تابعين لا جمع ولم يجز تقديمهما
عليه ، لأن أجمع أصل في التوكيد ككل وهما دخيلان عليه .

- ==== (٣-) حتى هنا عن شرح الجمل ٢٧٣/١ بتصريف .
(١) هذه عبارة ابن عصفور ، فالأبدي يذهب مذهبه في ذلك .
(٢) انظر اللسان (درع) .
(٣) ما سيأتني ليس في شرح الجمل .
(٤) في المصنوعة : إذا ، والصواب ما أثبتناه .

﴿ مَا أُجْرِيَ مَجْرَى كَلِّ ﴾ (١)

وقد تجرى العرب - مجرى كل في التأكيد - اليد والرجل، والزرع والضرع (٢) والظهر والبطن والسَّهْل والجَبَل، والصغير والكبير، والقوي والضعيف، فتقول: ضُربَ زيدَ الظهر والبطن، وضُربَ عمروَ اليدَ والرجل. وكذلك ضربتُ القومَ صغيرهم وكبيرهم، وقويهم وضعيفهم، ومُطِرنا السَّهْل والجَبَل.

والدليل على أن مجيئها (٣) على معنى التأكيد كونك قد أخرجتها عن معناها إلى العموم، ألا ترى أنها لو لم تخرج عن أصلها وتلحق بباب التأكيد لم تُعطِ العموم.

وكذلك تجرى العرب أيضاً مجرى التأكيد بكل - العدد من الثلاثة إلى العشرة، فتقول: مرتت بالقوم ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة. فأما ما جاوز العشرة ففيه خلاف فمنهم من أجاز ذلك فيه، ومنهم من لم يجزه.

والصحيح إجازته، وقد فعل ذلك إلا خفش. وفيه - إذا كان العدد مفسراً بواحد منصوب - ثلاثة أوجه في التأكيد:

منهم من يضيف العدد إلى ضمير الاسم المؤنث فيقول: أحد عشرهم وعشروهم، وهذا أصح الوجوه لخروج العدد بذلك عما استقر فيه من نصب تمييزه.

ومنهم من يسبق التمييز ظاهراً.

- (١) نقل الأبيدي كلام ابن صفور في هذا، انظر شرح الجمل ٢٧٤/١ - ٢٧٥.
- (٢) في شرح الجمل: الذراع والضرع وعلق محققه بقوله "الضرع لكل ذات خف أو ظلف وهو موضع تتجمع اللبن، ولعل المناسب: الزرع والضرع قلت: وهو الصواب كما هو في مصورتنا.
- (٣) في شرح الجمل: مجيئها الأول.

ومنهم من يحذف التمييز لفهم المعنى فيقول : مررت بالقوم أحد عشر رجلاً ، وأحد عشر ، ومررت بالقوم عشرين رجلاً أو عشرين .

فإن قال قائل : ما الدليل على أنك إذا قلت : مررت بالقوم ثلاثتهم أنه على طريق التأكيد ولعله بدل .

فالجواب : أن الذي يدل على ذلك أنك لا تقول : مررت بالقوم ثلاثتهم إلا إذا كانوا ثلاثة ، فلولا أنه قد أُخْرِجَ عَنْ مَعْنَاهُ إِلَى مَعْنَى التَّأْكِيدِ لَمَا جَازَ ذَلِكَ لَمَا يَلْزَمُ فِيهِ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ، لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ هُمُ الْقَوْمُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ ، فَلَمَّا لَحِظَ فِيهِ مَعْنَى "كُلِّهِمْ" جَازَتْ الإِضَافَةُ كَمَا تَجُوزُ فِي كُلِّ ، وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ كُلِّ هُوَ كُلٌّ فِي الْمَعْنَى ، وَجَازَ ذَلِكَ فِي "كُلِّ" حَمَلًا عَلَى نَقِيضِهَا وَهُوَ بَعْضٌ . وَأَيْضًا فَإِنَّ كُلَّ الشَّيْءِ هُوَ جَمِيعُ أَعْضَائِهِ ، فَكَمَا تَقُولُ اسْتَوْفَيْتُ أَعْضَاءَ الْقَوْمِ بِالصَّرْبِ فَتَضِيفُ إِلَى بَعْضِ إِلَى الْقَوْمِ ، فَكَذَلِكَ تَفْعَلُ فِي كُلِّ (١) .

وفي كلا وكلتا خلاف بين البصريين // قد تقدم بيانه (٢) . ١٨٣

فصل

وأسماء التوكيد تتبع الظاهر والمضمر بخلاف النعت .

وكذلك لا يجوز أن يحذف الموء كد وتقام هي مقامه كما تقدم في الصفة الخاصة .

وكذلك لا يجوز عطف بعضها على بعض .

فأما كونها تتبع الظاهر والمضمر ؛ فلأن المجاز يعتورهما على حد سواء ، تقول : ضربت القوم كلهم ، والقوم ضربتهم أنفسهم وضربت القوم كلهم أجمعين ، والقوم ضربتهم كلهم أجمعين .

(١) الى هنا نقل عن شرح الجمل لابن عصفور .

(٢) تقدم بيانه ص ١٩٣ .

وأما كونها لا تلي العامل ؛ فلأن الغرض بالتأكيد تمكين الشيء المؤكّد ،
فإن لم يذكر المؤكّد لم يكن للتوكيد مسوغ ، فلا تقول : قام أجمعون ،
تريد : قام القوم أجمعون وتقول : قام الكتاب تريد : القوم الكتاب .

وقال ابن بابشاذ : التوكيد لإزالة الشك ورفع الاحتمال ، فصار
بمنزلة لا أشك فيه ، فكما لا يقال : جاءني لا أشك فيه ، حتى تأتي بما
يرفع الشك منه فتقول : جاءني زيد لا أشك فيه . فكذلك هذا .

وأما امتناع عطف بعضها على بعض وإجازة اتباع بعضها بعضاً من
غير حرف عطف ، فسبب ذلك عند بعضهم أنه لا يجوز عطف الشيء على نفسه
وإن اختلف اللفظ إلا في الشعر نحو قوله :

* فالقن قولها كذبا ومينا ^(١) * [٤٤٢]

وقوله :

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها النأي والبعد ^(١) [٤٤٤]

فعطف قوله : ومينا على قوله : كذبا وعطف قوله : والبعد على قوله : النأي ،
وهو هو ، لما اختلف اللفظ . وذلك شأن لا يقاس عليه ، فلا تقول : قام
القوم أنفسهم وأعينهم ولا كلهم وأجمعون ؛ لأن كل واحد منهما بمعنى
الآخر .

وقال ابن خروف في شرح الكتاب : ولا تعطف ألفاظ التأكيد بعضها
على بعض ؛ لأنها لم تستعمل إلا تابعة بغير حرف ، ولا يلزم ذلك فسي
النعوت ولا تتبع الصفة الموصوف بحرف العطف ، وعلة منعها بأن الشيء
لا يعطف على نفسه ضعيفة ، لأن ذلك موجود كثير إذا اختلف اللفظان ،
قال الله تعالى * ^(٢) وإن آتينا موسى الكتاب والفرقان * ^(٣) وقال تعالى :

* شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم
وموسى وعيسى * ^(٤) والذي وصي به النبيون شيء واحد ، واختلفوا في الأعمال
والله أظم بتأراد .

(١) سبق تخريجها ص ٥٩٩ .

(٢) في المصورة (وآتينا) تحريف .

(٣) الآية ٥٣ من سورة البقرة .

(٤) الآية ١٣ من سورة الشورى .

وهذا الكلام من ابتن خروف غير متمم فإنه أفسد طة الفمير، ولم يذكر طة أكثر من حكاية المنع، وطل الشئ بنفسه في قوله، لأن العسرب لم تتبعها بحرف، وأطلق القول بجواز ذلك في النعوت وفي ذلك تفصيل سيبين.

فإن قيل: فإن النعت يعطف على النعت نحو: جاءني زيد العاقل والظريف وكل واحد منهما هو المنعوت الأول في المعنى.

فالجواب: أنه لما أفادت كل واحدة من الصفتين خلاف ما أفادته الأخرى جازعطفها عليها، ألا ترى أن الصفتين إذا كانتا بمعنى واحد لم تعطف إحداهما على الأخرى.

فإن قيل: فهلا جاز ذلك أيضاً في أسماء التوكيد إذا خالف الثاني الأول فكنت تقول: جاءني القوم أنفسهم وأجمعون وكلهم، فإن كلاً في التوكيد يعطي الإحاطة والعموم، وأنفسهم يعطي إثبات الذات والحقيقة.

فأجاب بعضهم بأن قال: إن النعت هو المنعوت بزيادة معنى، والتأكيد هو الموكد من غير زيادة معنى إلا التوكيد خاصة والشئ لا يعطف على نفسه، وانضاف إلى هذا التعليل ما ذكره السعدي (١): من أن حروف العطف تنوب مناب تكرار العامل فكأنها العامل، وأسماء التوكيد لا تلي العامل أصلاً بخلاف الصفة فإنها قد تلي العامل بشروط، وذلك أن تكون محضة وخاصة بجنس الموصوف.

وقال ابن البان (٢): إنما لم يجز ذلك في أسماء التوكيد وجاز في النعت لأن النعت هو المنعوت في المعنى بزيادة معنى، والتوكيد هو الموكد

(١) هو داود بن يزيد السعدي أبو سليمان، من أهل قلعة يحصب، صدر النحويين في عصره روى عن ابن البان وأخذ عنه ولازمه، إلى أن مات، روى عنه ابن خروف. انظر البغية ١/٥٦٣ والبلغية ٨٠ واسمه فيها داود بن عبدالله.

(٢) هو علي بن أحمد بن خلف الغرناطي أبو الحسن، أوجد زمانه إتقاناً ومعرفة وتفرداً بعلم العربية ومشاركة في غيرها، عالماً بأسماء الرجال، حدث عن القاضي عياض وصنف شرح كتاب سيبويه وشرح أصول ابن السراج والمقتضب والإيضاح والجمال والكافي للنحاس ولد سنة ٤٤٤ وتوفي ٥٢٨ عن البغية ٢/١٤٢.

من غير زيادةٍ معنًى ، وعطف الشيء على نفسه لا يكون وإنما يعطف على غيره .
وظاهر هذا أيضاً أن الصفات يعطف بعضها على بعضٍ بإطلاق ، وذلك لا يجوز بل النعوت إذا تكررت وكانت متباعدةً في المعنى حسن عطف بعضها على بعضٍ ، وإن كانت متقاربةً في المعنى قبح عطف بعضها على بعضٍ نحو : مرتت بزيد الفارس البطل الشجاع ؛ لأنها بمعنى واحد .

ص . لا يجوز عطف الفاظ التأكيد بعضها على بعضٍ (١) ، وذلك أنك إن عطفت المعين على النفس ، أو أجمع على كل ، يوء دي إلى عطف الشيء على نفسه ، وذلك لا يجوز ، وأما إذا عطفت كلاً وما في معناها على النفس وما في معناها فلا يخلو أن تعطف بالواو أو (٢) بالفاء أو بهم أو بحتى أو بغير ذلك من حروف العطف ، فإن عطفت بالواو أو بالفاء أو بهم أو بحتى لم يجز ؛ لأن هذه الحروف مشركة في اللفظ والمعنى ، ومعنى كل وأخواتها غير موافقٍ لمعنى النفس في التأكيد ، وإن عطفت بغير ذلك من حروف العطف لم يجز ؛ لأنها لا حد الشيعين أو الأشياء ، والفاظ التأكيد كلها مرادة من جهة المعنى وهذا إذا أضيف إليه قول السعدي لا بأس به //

١٨٤

انتهت مقدمة الباب ولنرجع إلى لفظ أبي موسى :

قوله : التوكيد : تكرير وإحاطة .

يريد التوكيد الذى يهوب له في النحو . وقد كان حقه أن يبينه كما فعل ذلك في التعجب حين قال : " للتعجب الذى يهوب له في النحو لفظان " . لما كان للتعجب ألفاظ كثيرة حصر مقصوده منها .

وأنواع التوكيد أكثر مما ذكر ، ألا ترى أن التوكيد يكون بان وبالقسم وبالمفعول المطلق كما قدمنا (٣) ولم يذكر شيئاً منها في الباب .

وقوله : تكرير وإحاطة .

يوهم أن الإحاطة ليست تكراراً ، وليس كذلك ، فإن الإحاطة تكرار أيضاً ؛

(١) فتول ابن عصفور هذا في المقرب ٢٤١ ، ولم يعلله ، ولعل بقية كلامه في شرحه للمقرب .

(٢) في الصورة : و .

(٣) تقدم ص ٦٦٥ .

ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم كلهم فإن كلهم هو كل القوم ، وكل القوم هم القوم ، فتبين هنا أن الإحاطة تكرر وأيضا يكون في هذه القسمة عيباً التداخُل (١) .

ش : يكون هذا عندي على حذف وكأنه يريد : تكرر دون إحاطة وتكرار هو إحاطة ، ثم اختصر هذا فقال : تكرر وإحاطة وحذف " دون إحاطة " من الأول لدلالة الثاني عليه ، وحذف : " تكرر هو " من الثاني لدلالة ما هو بمعناه في الأول (٢) .

والصواب : أن يقال : التوكيد تكرر بغير إحاطة وتكرار بإحاطة ، فالتكرير بغير إحاطة ضربان : تكرر لفظ ، وتكرير معنى ، فتكرير اللفظ كذا وتكرير المعنى كذا . وكذا قسم النحويون هذا الباب إلى تأكيد لفظي ومعنوي . قالوا : فاللفظي : إعادة الموضع كد بلفظه .

والمعنوي : إعادة الأول بمعناه بتلك الألفاظ المشهورة وهي : النفس والعين وكل وأجمع وأخواتها .

فكون أبي موسى قد جعل النفس والعين من تكرر المعنى وجعل كلا وأجمع من توكيد الإحاطة من غير تكرر المعنى ، لا أعرف له وجهاً ، إلا أن يكون لما رأى النفس والعين إنما جيء بهما لإثبات حقيقة الأول (٢) جعلهما الأول معنى ، فكانت أعدت المعنى . ولما رأى كلا وأجمع إنما جيء بهما للإحاطة والإحاطة ليس الأول جعلها غيره ، وهذا أمر انفرد به . أو يكون على الحذف المتقدم وفيه بعد .

وقوله : ويتبع الاسم .

مثاله : قام زيد زيد .

وقوله : والفعل .

مثاله : قم قم .

(١) هذه عبارة الشلوبين في شرحه للجزولية ١٣٤ أ .

(٢) كلام الشلوبين في المصدر السابق .

(٣) في المصورة : الأولى ، والصواب ما أثبتناه .

وقوله : والحرف .

مثاله : نعم نعم ، ولا لا ، وقد تقدم ذلك .

وقوله : ويتبع الاسم المعرفة مطلقاً .

يعني متجزئاً كان أو غير متجزئ نحو : جاء زيد نفسه ، ورأيت القوم أنفسهم وقبضت الدراهم (١) نفسها .

وقوله : والإحاطة تتبع المعرفة المتجزئ .

مثاله : جاءني القوم كلهم ، وجاء إخوتك أجمعون .

وقوله : والتجزؤ بحسب العامل .

مثاله : رأيت زيدا كله ، ولا تقول : جاءني زيد كله ، ويصح العبد كله ، ولا تقول : جاءني العبد كله ، ولا قام زيد أجمع ، وذلك أن زيدا يتجزأ في الرواية ، ولا يتجزأ في المجيء ، ولا في القيام .

وقوله : وللواحد المذكور كله إلى أبتع .

مثاله : بعثت العبد كله أجمع أكتع أبصع أبتع . وقد تقدم بيانها (٢) وعن ابن كيسان : تبدأ بأيها شئت بعد أجمع . وسمع : أجمع أكتع ، وجمع بضع ، وجمع بضع ، قال الزمخشري : وحكى بعضهم : جاء نسي القوم أكتعون . (٢-)

وقوله : وللاثنين كلاهما فحسب .

مثاله : خرج الزيدان كلاهما وأكرمت الزيدين كليهما ، ومررت بالزيدين كليهما ، ولا يقال : أجمعان ، أكتعان ، أبصعان ، أبتعان عند البصريين . استغناءً عنه ب " كلاهما " وأجاز الكوفيون ذلك قياساً .

(١) في الصورة : الدرهم .

(٢-٢) بنصه عن شرح الجزولية الكبير للشلوين ١٣٤ ب وهو كلام الزمخشري

في المفصل ١٤٤ مع اختلاف يسير وانظر شرح المفصل لابن يعيش

٤٦/٣ وابن كيسان النحوي (للدعجاني) ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

والصواب: مذهب البصريين فإن ذلك لم يسمع . ووجه تركهم له
أن العرب لما قالوا : جاءني الزيدان كلاهما ولم يقولوا : جاءني الزيدان
كلاهما فتركوا كلاً ولم يقولوا كلاهما وكانوا قد استعملوه في المفرد ولم
يستغنوا عنها في المفرد بغيرها كما استغنوا في التثنية عنها بقولهم :
كلاهما ، فلما كانوا قد استغنوا بها عن كل استغنوا بها أيضاً عما هو في
معنى كل من كليهما ، فلم يقولوا : أجمعان ولا أبتعان ، استغناءً عنهما
بكليهما ، كما استغنوا بها عن كليهما ، لا نه في معناها .

وكذلك فعلوا في الموءنث : استغنوا بكليهما عن جمعائين ، لا نه
في معنى كل كما استغنوا عن كليهما استغنوا عن جمعائين وكتعاوين ، كما
استغنوا بترك عن : ^{وودع} ، ولأن من كلامهم إجراء الباب كلسه
مجرى واحداً ، وكل وأجمع وأكتع وأبضع باب واحد من جهة أنها لتوكيد
الإحاطة ، فأجريت كلها مجرى واحداً إذا استعملت كل استعمل ما هو
بمعناها ، وإذا استغني عنها بغيرها استغني به عن ما هو بمعناها
كذا قال الأستاذ أبو علي (١) .

وقوله : وللجميع بشرط العقل : كلهم إلى أبتعين .
مثاله : قام الرجال كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون .

وقوله : وللواحدة كلها إلى ابتعاً .
مثاله : بنيت الدار كلها جمعاً كتعاً بصعاً بتعاً .

وقوله : وللثنتين كلاهما فحسب .
مثاله : قامت الهندان كلاهما لا يقال : جمعان ولا كتعاوان
ولا بتعاوان ولا بصعاوان ، استغناءً عن ذلك بكلتا . والكوفيون يجيزون ذلك
قياساً كما تقدم .

(١) عن شرح الجزولية الكبير ١٣٤ ب و ١٣٥ أ بتصرف يسير .

وقوله : وللجميع كَلَّهِن إلى [بَتَعَ] (١)

مثاله : خرجت الهندات كَلَّهِن جمع كَتَعَ بَصَعَ بَتَعَ .

وقوله : وإن شئتَ كان لفظُ ما تجر به على جماعةِ المؤنِّتِ للإحاطة // ١٨٥
كلفظِ ما تجر به على الواحدِ منها .

مثاله : رأيت الهندات كَلَّهِن جمعاً كَتَعَ بصعاً [بَتَعَ] (٢) ويكون
ذلك حملاً على معنى الجماعة ، ودخلت الديار كَلَّهِن كما تقول : بَيَعَتِ الإماءُ
كَلَّهِن .

ش : ويجيء على قياس هذا القول أن يقال في جماعة المذكر العاقل :
جاءت الرجال كَلَّهِن جمعاً كَتَعَ بصعاً بَتَعَ على معنى الجماعة أيضاً ،
وعلى هذا - من الحمل على تأويل الجماعة - قال حساب بن ثابت :

٥٠٤ - وقال الله : قد يسرت جنداً هـم الأنصار عرضتها للقائ (٤)

إلا أن هذا لا يكون إلا في جمع التكسير من جمع المذكر العاقل ولا يكون في جمع
السلامة منه كثير إنما يجيء ذلك قليلاً في أصح المذهبين ، فلا يقال
: جاءني الزيدون كَلَّهِن جمعاً كَتَعَ بصعاً بَتَعَ .

وقد تقدم الفرق بين جمع التكسير وجمع السلامة في التانيث في باب
الفاعل ، وهذا الموضع جارٍ على ما تقدم هناك (٥) .

(١) في المصورة : أبتع ، وهو خطأ وما أثبتناه من نص الجزولية .

(٢) في نسخ الجزولية : من الإحاطة .

(٣) تكلمة يتم بها الكلام .

(٤) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه : ٦ من قصيدته التي مطلعها :

عفت ذات الأصابع فالجواءُ إلى عذراء منزلها الخيلاءُ

(٥) هذه الحالات من نص الشلوطين وأبقاها الشارح لأن هذه الأمور المحال
عليها قد تقدمت عنده أيضاً في باب الفاعل .

وهل يقال : جاءني الرجال كلهم جمع كنع بضع بضع . فيجري على جماعة المذكر ما يجري على جماعة المؤنث؟ .

فأقول فيه : إنه قليل في الاستعمال والقياس وأجازه بعضهم وقال : هو جائز على تأويل الجماعات وأنشد في ذلك :

٥٠٥ - أقبلن من شعلان أو وادي خيم على قلاصٍ مثل خيطان السلم (١)

ولا ينبغي أن يحمل على جمع المذكر [العاقل] (٢) لفظ المؤنث المفرد ، ولا لفظ المؤنث المجموع إلا إذا كان مكسراً ، فإن كان مسلماً لم يحمل عليه لفظ التانيث إلا قليلاً في أصح المذهبين . وهو يخالف جمع المذكر غير العاقل لجواز الوجهين في هذا النوع على الإطلاق ؛ ولا ته لا يجمع شيء منه جمع السلامة إنما يجمع جمع التكسير . وهو في جمع المذكر العاقل على التفصيل المتقدم (٣) .

وقوله : وحكم جمع المذكر غير العاقل كحكم جمع المؤنث .

يعني في الوجهين اللذين ذكرا له نحو : أقبلت الجمال كلهن وكلها ، واشترت البغال كلهن وكلها ، لأن كل جمع لما لا يعقل فالعرب قد تعامله معاملة جماعة المؤنث ، وقد تعامله معاملة الواحدة وأما قول الشاعر :

يَعْتَبِرُ قُرْبَى الزَيْنَبِينَ كَلَيْهِمَا إِلَيْكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبٍ (٤) [٤٨٩]

(١) البيتان لجريروهما في ديوانه : ٥٢٠ والأول روايته مختلفة وهي :

أقبلن من جنبي فتاخ وإضم

وهما في الكامل ١٢٢/٢ ، ١٩١/٣ ، والخزانة ٣٥٥/٢ .

(٢) تكملة من شرح الجزولية الكبير .

(٣) الكلام بنصه في الشرح الكبير للجزولية ١٣٥ ب و ١٣٦ أ .

(٤) سبق تخريجه ٦٧١٤ .

فإنه من تذكير المؤنث حملاً على المعنى ضرورة، كأنه قال :
بقربي الشخصين كليهما .

وثبت في بعض النسخ : وفائدة تكرار اللفظ رفع توهم المتكلم أن السامع
لم يسمع ما دُكر . وفائدة تكرير المعنى رفع توهم السامع أن المتكلم تجوز في كلامه
وفائدة تكرير الإحاطة رفع توهم السامع أن المتكلم وضع الأعم في كلامه
موضع الأخص .

وهذه الزيادة صحيحة .

قال ش : وما تضمنته هذه الزيادة من فائدة تكرير اللفظ ليس بلازم
له ؛ لأنه قد تكون فائدة تكرير اللفظ تمكين المعنى في نفس السامع كما
يكون ذلك أيضاً فائدة تكرير الإحاطة . وقد تكون فائدته رفع المجاز فيكون
فائدة قولهم : قام زيد زيد ، كفائدة : قام زيد نفسه .

وقد رأيت (٢) في بعض النسخ : وفائدة تكرير اللفظ رفع توهم
المتكلم أن السامع لم يسمع ما كرر ، أو لم يحققه .

وقوله : " أو لم يحققه " يحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون معناه أو لم
يحقق سماعه . والثاني : أن يكون معناه : أو تجوز فيه . وطلبي هذا التفسير
يكون معناه كمعنى نفسه ، وإن كان " ولم يحققه " بالواو (٣) فيكون معناه
: ولم يحقق سماعه ولم يتجوز فيه أيضاً (٤) .

قلت : والذي قاله أبو موسى في التوكيد اللفظي ظاهر جداً ، والذي
قاله الأستاذ كأنه رأى أن العجاز لا يؤيد عند فعندما توكده وتعيده عرف
بذلك أن اللفظ على حقيقته (٥) الموضوع لها من غير تجوز ، وذلك في قولك :
قام الأمير الأمير ، وقام القوم القوم (٦) .

- (١-١) سقطت هذه العبارة من شرح الجزولية للشلوبين ولعله بسبب سبق النظر .
(٢) الذي رأى هو الشلوبين فلا زال النقل عنه مستمرا .
(٣) بعده في شرح الشلوبين : وقد رأيت أيضاً في بعض النسخ .
(٤) ما سبق كلام الشلوبين في شرحه الكبير للجزولية ١٣٦ أ .
(٥) في المصورة : حقيقة .
(٦) في الهامش : بلغت .

باب المبدل

هو إعلام السامع بمجموعي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان من غير أن ينوي بالأول منهما الطرح . وهذا مذهب سيوييه فيه (١) .

وقال المازني (٢) والمبرد (٣) : الأول لغو وذلك أن حقيقة البدل ألا يجمع مع المبدل منه في الأحكام ، فكذلك في الألفاظ .

وهذا الذي قاله غير لازم ، لأن حقيقة هذا البدل الذي في اللفظ إنما هو البيان ، فلا يجوز اعتقاد طرح المبدل ، كما لا يجوز اعتقاد اللغو والطرح في المنحوت المبدل في النعت ولا في التوكيد .

وكذا زعم السيرافي - أعني ما قلت - ، لأنه قال : ليس المبدل منسبه بمنزلة ما ليس في الكلام ، إنما أبدل منه للبيان ، ولو أبطل الأول لم يجز : زيد مرت به أبي عبدالله (٤) وإنما سمي بدلاً لدخوله فيما عمل فيه ما قبله على شريطة ، وهي إعادة العامل .

وكذلك رد النحويون عليهما بقولهم : جاءني الذي خاطبته أبا علي ، قالوا : فلو كانت الهاء في نية الطرح لما جاز هذا الكلام ، لأنه كانت الصلة تبقى دون ضمير يعود منها على الموصول .

(١) قال سيوييه في الكتاب ٣٣١/٢ "فالمبدل إنما يجيء أبدأً كأنه لم يذكر قبله شيء" لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأول . ومفهوم هذا الكلام أن سيوييه يرى أن المبدل منه ينوي به الطرح ، وقد فهم ذلك الشيخ عضيمة في فهارسه على الكتاب ص ٢٤٦ .

(٢) المقتضب ٣٩٩/٤ .

(٣) كلام المبرد بخلاف ذلك انظر المقتضب ٣٩٩/٤ فقد قال : "ولو كان المبدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول : زيد مرت به أبي عبدالله لأنك لو لم تعتد بالهاء فقلت : زيد مرت بأبي عبدالله كان خلفاً لأنك جعلت زيدا ابتداءً ، ولم ترد إليه شيئاً ، فالمبدل منه مثبت في الكلام" وانظر ٤٠٠/٤ هـ ٢ .

(٤) انظر هامش الكتاب ١٥٠/١ والمقتضب ٣٩٩/٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٣ وشرح السيرافي ١٠/٢ والمثال الذي أورده : زيد رأيت أباه عمراً تجعل عمراً بدلاً أباه .

ويعبر الكوفيون عن البدل بالترجمة^{١١٥}، لأن الترجمة عن الشيء تبيين^{١١٦}

له وعنوان .

ص : البدل إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة
البيان للأول أو توكيده ، وعلى أن ينوي بالأول منها الطرح معنو لا لفظاً .

والتبيين // قولك : قام زيد أخوك ؛ ألا ترى أن السامع أطمته^(٢) ١٨٦
بالقائم بمجموع زيد وأخيك .

وقولنا للتأكيد مثاله : جدت زيدا أنفه ؛ لأنه معلوم من جدعت^{١١٧}
أن المجدوع الأنف .

وقولنا : على جهة البيان : تحرر من العطف ؛ ألا ترى أنك إذا
قلت : قام زيد وعمر أطمت السامع بالقيام بمجموع زيد وعمر إلا أن الثاني
وهو عمرو ليس فيه بيان لزيد كما في قولك : قام زيد أخوك ، بيان لزيد
بالآخر .

وقولنا : أو فعلين : مثاله : إن تقم تنهض أقم معك ، و : إن تجلس
تتمكن أجلس معك ، ومن يضحك يتلألأ وجهه أكرمه ، ومنه قوله تعالى :
* ومن يفعل ذلك يلق أثاما * يضاعف له العذاب^(٣) ، لأن لقي الأثام
مضاعفة العذاب^(٤) ، ومن ذلك قول الشاعر :

٥٦- إن علي الله أن تبايعا توخذ كرها أو تجيء طامعا^(٥)

-
- (١) التعريف بنصه في المقرب لابن عصفور ٢٤٢/١ وبعبارة قريبة في
شرح الجمل ٢٧٩/١ .
(٢) في الصورة : أطمه .
(٣) من الآية ٦٨ ، ٦٩ من سورة الفرقان .
(٤) هذه عبارة الخليل في الكتاب ٨٧/٢ .
(٥) البيتان في الكتاب ١٥٦/١ والمقتضب ٦٢/٢ وشرح الجمل لابن عصفور
١١٨/١ ، ١٩٢ ، والخزانة ٣٧٣/٢ وغير ذلك .

فأبدل "تو" خذ " من "تبايع" ، لأنه ضرب منه (١) ، ونصب اسم الله
على القسم بإضمار فعل "و" أن تبايعا " اسم إن ، و "طي" خبرها .
وكقول الآخر:

متى تأتينا تليماً بنا في ديارنا تجد حطبا جزلاً ونارا تاججا (٢) [٢٥٢]
فأبدل : تليماً من تأتينا ، لأنه من جنسه ، لأن معنى التليمت به : أتيتيه
وزرته ، ولو قلت : من يأتي يضحك أكرمه لم يجوز جزم يضحك ، لأنه
ليس من معنى الإتيان فيبدل منه ، ولكن إن رفعت طي الحال جاز .

وقولنا (٣) : طي أن ينوي بالأول ومنها الطرح ، تحرز من النعت
والتأكيد ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد العاقل ، أو قام زيد نفسه ،
فقد أظمت السامع بزيد والعاقل ، وبزيد ونفسه ، على جهة تبيين الأول
وهو زيد بالثاني ، وهو العاقل أو نفسه . لكن لم ينو بزيد في النعت
والتأكيد الطرح كما نويته في البدل ، لأنه إذا قلت : قام زيد أخوك ،
فكأنك قلت : قام أخوك ، وأصريت عن قولك : قام زيد .

فإن قال القائل : وما الدليل على ذلك ؟

فالجواب أن تقول : إن الذي يدل على ذلك تكرير العامل مع البدل
في نحو : مررت بزيد بأخيك قال تعالى : قال الملا الذين استكبروا
من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم (٤) فأعاد لام الجر مع من ،
وهو بدل من الذين ، فلولا أن النية بالأول الطرح لما جاز ذلك ، إذ لو
كان البدل من كمال الأول كما هو النعت لما ساع إدخال العامل عليه ،

(١) قال صاحب الخزانة ٣٧٣/٢ والبدل في الحقيقة إنما هو مجموع المعطوف
والمعطوف عليه إذ لا تكون المبايع إلا على أحد الوجهين من إكراه
أو طاعة وهو كقولهم : الرمان حامض ، وإن كان يقال باعتبار اللفظ إن تجي
معطوف على تو خذ الخ ...

(٢) سبق تخريجه ص ٣٨٥ .

(٣) هو ابن عصفور في شرحه للجمل ١/٢٨٠ .

(٤) الآية ٧٥ من سورة الاعراف .

لثلاثاً يوردي ذلك إلى إدخال العامل بين شيئين قد جعلاً كالكلمة الواحدة، ومن أجل ذلك لم يدخل العامل على النعت؛ لأنه مع المنعوت كالشيء الواحد، فهو من كمال المنعوت كما أن الصلة من كمال الموصول (١).

وقولنا (٢): من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، لأنه لو نوي بالأول الطرح لفظاً أو لم يعتد به أصلاً لما جاز مثل: ضربت زيدا يده؛ إذ لو لم يعتد بزيد لم يكن للضمير من يده ما يعود عليه.

(٣) أقسام البدل

والبدل ينقسم إلى ستة أقسام، ثلاثة منها اتفق النحويون عليها، وورد بها السماع، واثنان جائزان في القياس ولم يرد بهما سماع، وواحد ورد به السماع، إلا أن النحويين اختلفوا فيه، هل هو من هذا الباب أو من باب العطف؟

فالثلاثة التي ورد بها السماع: بدل الشيء من الشيء (٤) وهما لعين واحدة (٤)، وهو أن تبدل اللفظ من اللفظ بشرط أن يكون اللفظان واقعين على معنى واحد ومنه قوله تعالى * اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ * فالصراط الثاني هو الأول (٥).

وبدل البعض من الكل: وهو أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون الثاني واقعاً على بعض ما وقع عليه الأول نحو: ضربت زيدا يده، ومنه قوله تعالى: * وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا * (٦) فمن بدل من الناس وهو واقع على بعض ما يقع عليه الأول، وهو الناس؛ لأن الناس منهم المستطيع وغيره.

- (١) في المصورة: الموصوف، تحريف.
- (٢) لا زال كلام ابن عصفور موصولاً.
- (٣) اعتمد فيه الشارح على كلام ابن عصفور في شرح الجمل ٢٨١/١ وما بعدها، بتصريف.
- (٤-٤) زيادتها في شرح الجمل.
- (٥) الآيتان ٦، ٧ من سورة الفاتحة.
- (٦) الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

وبدل الاشتمال وفيه خلاف بين النحويين : فمنهم من رأى أن بدل
الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني صفة من صفات
الأول ، وهو مذهب الزجاج نحو قولك : أعجبتني عبدالله غلمه ؛ ألا ترى أنه
قصر (١) بدل الاشتمال على بدل المصدر من الاسم .

وذلك فاسد ، لا نهم يقولون : سرق عبدالله ثوبه ، والثوب ليس
بمصدر ومنهم من رأى (٢) أن بدل الاشتمال هو : أن تبدل اسماً من
اسم بشرط أن يكون الثاني مشتملاً على الأول ومحيطاً به ، فيدخل تحت
هذا : سرق عبدالله ثوبه ، لأن الثوب مشتمل على عبدالله (٣) . قال (٤) :
وهو الصحيح .

ومنهم من قال (٥) : بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم
بشرط أن يكون الأول مشتملاً على الثاني ، وأعني بذلك أن تذكر الأول فيجوز
الاكتفاء به عن الثاني وذلك نحو : سرق عبدالله ثوبه أو فرسه ، لأنه قد يجوز
أن تقول : سرق عبدالله وأنت تعني الثوب أو الفرس ، ومن هذا القبيل قوله
تعالى : قتل أصحاب الأخدود * النار ذات الوقود * (٦) فالنار بدل
من الأخدود ، لأنه يجوز أن تقول : قتل أصحاب الأخدود وأنت تعني النار ؛

-
- (١) في شرح الجمل : قصد ، وهو تحريف .
(٢) هو رأى الفارسي والرماني في أحد قوليهما عن السمع ١٢٦/٢ .
(٣) بنصه عن شرح الجمل باختلاف يسير .
(٤) يعني ابن عصفور ، وهو لم يقل ذلك والذي قاله في شرح الجمل
بعد إيراد هذا الرأي " وهو فاسد وذلك ؛ لأنه لا يجوز أن تقول : سرق
عبدالله فرسه ، والفرس ليس مشتملاً على عبدالله " والذي صححه ابن عصفور
هو الرأي الذي سيأتي بعد ، فالأبدي أخطأ في أي الرأيين صحح
ابن عصفور .
(٥) صدر ابن عصفور هذا الرأي بقوله : والصحيح أن بدل الاشتمال . الخ .
وهو مذهب الفارسي والرماني في أحد قوليهما ، عن السمع ١٢٦/٢ .
(٦) الآيتان ٤ ، ٥ من سورة البروج .

لَا تَهَّ قَدْ عَطِمَ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ النَّارِ الَّتِي أَعْدُوها فِي الْأَخْدُودِ
لِإِحْرَاقِ الْمَوْمِنِينَ وَالْمَوْمِنَاتِ ، لَا لِلأَخْدُودِ بِعَيْنِهِ ، فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ :
أَعْجِبْنِي عَبْدُ اللَّهِ حَسَنُهُ // لَا تَهَّ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَعْجِبْنِي عَبْدُ اللَّهِ وَأَنْتَ تَعْنِي (١٧)
الْحَسَنَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَعْجِبْنِي عَبْدُ اللَّهِ غَلَامُهُ ، لَا تَهَّ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ :
أَعْجِبْنِي عَبْدُ اللَّهِ وَأَنْتَ تَعْنِي الْفَلَّامَ وَلَا يُكْتَفَى فِي مَعْرِفَةِ بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ
بِأَنَّ يَكُونَ الثَّانِي مَفْهُومًا مِنَ الْأَوَّلِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَجُوزَ اسْتِعْمَالُ الْأَوَّلِ
وَحْدَهُ عَلَى حِدَةٍ وَيَكُونُ الثَّانِي مَفْهُومًا [مِنْهُ] (١) فَلَا تَقُولَ : أَسْرَجْتُ الْقَوْمَ
دَابَّتَهُمْ ، وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا مِنْ قَوْلِكَ : أَسْرَجْتُ الْقَوْمَ أَنْكَ إِنَّمَا قَصَدْتَ الدَّابَّةَ ؛
لَا تَهَّ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَسْرَجْتُ الْقَوْمَ وَأَنْتَ تَعْنِي الدَّابَّةَ ، وَتَقُولَ : سُرِقَ
عَبْدُ اللَّهِ ثَوْبُهُ ، لَا تَهَّ قَدْ تَقُولَ : سُرِقَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَأَنْتَ تَعْنِي الثَّوْبَ (٢) ،
فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْمَسْمُوعَةُ .

(٣) - ومنهم مَنْ قَالَ - وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الْحَذَاقِ مِنَ النُّحَوِيِّينَ - : إِنْ
الْخَبِيرُ هُوَ الْمَشْتَمَلُ مُقَدِّمًا كَانَ أَوْ مَوْخَرًا ، وَسَيَأْتِي بَعْدُ بَيَانُهُ .

وَالِاثْنَانِ الْجَائِزَانِ قِيَاسًا ، وَلَسَمَ يَرِدُ بِهِمَا سَمَاعٌ : بَدَلُ الْفَلْطِ : وَهُوَ
أَنْ تَبْدَلَ اسْمًا مِنْ اسْمٍ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَ الْأَوَّلُ عَلَى جِهَةِ [الْغَلْطِ .

وبَدَلِ النِّسْيَانِ وَهُوَ أَنْ تَبْدَلَ اسْمًا مِنْ اسْمٍ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَ الْأَوَّلُ
عَلَى جِهَةِ [(٤) النِّسْيَانِ . وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ : مَرَّتْ بِزَيْدٍ حِمَارٌ (٥)
وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْرُورُ بِهِ حِمَارًا إِلَّا أَنْكَ غَلَطْتَ فَذَكَرْتَ زَيْدًا أَوْ نَسِيْتَ

(١) تَكْمَلَةٌ مِنْ شَرْحِ الْجُمْلِ ٢٨٢/١ .
(٢) مَا سَبَقَ مِنْ شَرْحِ الْجُمْلِ ٢٨٢/١ بِتَصْرِيفٍ .
(٣) هَذِهِ الْفَقْرَةُ لَيْسَتْ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ ص ٧١٦ .
(٤) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَقَطَ بِسَبَبِ اتِّعَالِ النَّظَرِ ، وَأَثْبِتْنَاهُ مِنْ شَرْحِ الْجُمْلِ ٣٨٣/١ .
(٥) فِي الْمَصُورَةِ : بِرَجُلٍ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ السِّيَاقِ بَعْدَهُ ، وَمِنْ شَرْحِ الْجُمْلِ .

وتوهمت أن المرور به زيد ثم تذكرت بعد ذلك أن المرور به حمار ، فأتيت به على جهة البدل . والأحسن في مثل هذا أن تأتي ببئس فتشير بالإضراب عن الأول لئلا يتوهم في ذلك أنك قصدت الصفة ، ألا ترى أنك إذا قلت : رأيت رجلاً حماراً أو ثوراً أمكن أن يتوهم أنك أردت : رأيت رجلاً جاهلاً أو بليداً .

ومن النحويين من زعم أن ذلك قد ورد في كلامهم (١) ، واستدل (٢) على ذلك بقول ذي الرمة :

٥٧ - كَمِيَاءٌ فِي شَفْتَيْهَا حَوَّةٌ لَعَسٌ وَفِي اللَّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنْبٌ (٣)
قال : الحوَّة هي السواد الخالص ، واللعس سواد يضرب إلى الحمرة ، فإبداله للعس من الحوَّة على جهة الغلط فيه .

وذلك لا حجة فيه لاحتمال أن يكون للعس صفة لحوَّة لا بدلاً منها ، كأنك قلت : حوَّة لعساء : أي مشوبة بحمرة ، كما قالوا : رجل عدل ، يريدون : رجل عادل ، فيكون من باب الوصف بالمصدر (٤) .

والواحد الذي ورد به السماع ، واختلف فيه بدل البداء ، وهو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول قد بدالك في ذكره ، وذلك نحو : ما حكاه أبو زيد (٥) من قولهم : أكلت لحمًا سمكًا تمرًا ، وذلك أنه أخبر أولاً عن أكله اللحم ثم بداله (٦) في ذلك ، فأخبر عن أكله (السمك) ثم بداله فأخبر عن أكله (٧)

(١) من أنكر بدل الغلط والنسيان المبرد في المقتضب ١٦٦/١ ، ٢٩٧/٤ والزجاجي في الجمل ٣٥ فقد أنكره في القرآن والكلام الفصيح قال ابن السيد : هذا الذي قاله أبو القاسم قد قاله غيره وكأنه اتفاق من النحويين . فأما قولهم : إنه لم يقع في القرآن فصيح لا اعتراض فيه ، وأما قولهم : إنه لم يجز في شعر ولا في كلام فصيح فقد تأملته فرأيت غير صحيح إلخ . . ما قال .

(٢) في المصورة : واستدلوا ، والتصويب من شرح الجمل .

(٣) البيت في الديوان : ٩ من قصيدة مطلعها : ما بال عينك منها الماء ينسكب كأنه من كل مفرية شرب ؟

والبيت الشاهد في الكامل ١٦٠/٢ ومجالس العلماء : ١٣٩ والخصاص

٢٩١/٣ والمقرب ٢٤٤/١ وشرح الجمل ٢٨٣/١ والمقاصد النحوية ٢٠٢/٤ . (٤) في المقاصد النحوية ٢٠٢/٤ ويقال إن في البيت تقديماً وتأخيراً ، التقدير : كمياء في شفثيها حوَّة وفي اللثات لعس وفي أنيابها شنب .

(٥) في الخصائص (١/٢٩٠) .

(٦) في المصورة : لك ، والتصويب من شرح الجمل .

(٧) تكملة لا بد منها من شرح الجمل .

التمر ، ونحو قول الشاعر :

٥٠٨ - مَالِي لَا أَبْكِي عَلَى غَلَاتِي صَبَاحِي غِبَائِقِي قَيْلَاتِي (١)

وذلك (٢) أَنَّهُ أَبَدَلَ الصَّبَاحِ مِنَ الغَلَاتِ أَوَّلًا فَكَانَهُ قَالَ : مَالِي (لَا) (٣) أَبْكِي عَلَى صَبَاحِي ، ثُمَّ بَدَّالَهُ فِي ذَلِكَ فَأَبَدَلَ الغِبَائِقِ (٤) ، ثُمَّ بَدَّالَهُ فَأَبَدَلَ القَيْلَاتِ (٤) .

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ جَعَلَ هَذَا مِنْ بَابِ العَطْفِ (٥) ، وَحَمَلَهُ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ العَطْفِ تَقْدِيرًا عِنْدَهُمْ : أَكَلْتُ لَحْمًا وَسَمَكًا وَتَمْرًا ، وَكَذَلِكَ الْبَيْتُ مَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ صَبَاحِي وَغِبَائِقِي وَقَيْلَاتِي .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْوَجْهَيْنِ مِمَّا كَانَ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى إِثْبَاتِ بَدَلِ الْبَدَاءِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " إِنَّ الرَّجُلَ لِيَصَلِّي الصَّلَاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ نَصْفُهَا ثَلَاثًا إِلَى عَشْرًا " (٦) ، إِذْ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ الْمَعْنَى ، وَمَا كُتِبَ لَهُ النِّصْفُ مَعَ إِثْبَاتِ الثَّلَاثِ ، وَكَذَلِكَ مَعَ سَائِرِ الْأَجْزَاءِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُوْجَدُ لَشَيْءٍ وَاحِدٍ (٧) ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ مَنَاقِضٌ لِمَقْصُودِ الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَصَلِّي الصَّلَاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ نَصْفُهَا ،

(١) البیتان فی الخصائص ٢٩٠ / ١ ، ٢٨٠ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور

٢٨٤ / ١ والضرائر ١٦١ واللسان (صبح) (غیق) (قیل) .

(٢) فی المصورة : ذکر والصواب ما أثبتناه من شرح الجمل .

(٣) تنمة من شرح الجمل .

(٤-٤) هذه العبارة ساقطة من شرح الجمل .

(٥) منهم ابن جنی فی الخصائص ٢٨٠ / ٢ ، وذهب أيضا إلى أنها قد تكون

من بدل الشيء من الشيء .

(٦) أخرجه أبو داود فی سننه " کتاب الصلاة " ٢١١ / ١ ، ولفظه :

" إِنَّ الرَّجُلَ لِيَنْصَرَفَ وَمَا كُتِبَ لَهُ إِلَّا عَشْرُ صَلَاتِهِ سَعْعًا ، ثَمَنِيًا ،

سَبْعِيًا ، سَدْسِيًا ، خَمْسِيًا ، رَبْعِيًا ، ثَلَاثِيًا ، نِصْفِيًا " .

وانظر المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود ط ١ سنة ١٣٥١ هـ

ج ٥ / ٢١٠ .

(٧) عبارة شرح الجمل ٢٨٤ / ١ " لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُوْجَدُ لَشَيْءٍ مِنْ الْأَجْزَاءِ

وَاحِدٍ " .

فكأنه ، [لما] (١) قال عليه السلام : إِنَّ الرَّجُلَ لِيُصَلِّيَ الصَّلَاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ
نَصْفُهَا ، أَضْرَبَ عَنْ ذَلِكَ وَأَخْبَرَ أَنَّهُ قَدْ يَصَلِّيُهَا وَمَا كُتِبَ لَهُ ثُلُثُهَا - وكذلك
يُنزَلُ مَا بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى : إِلَى الْعَشْرِ (٢) .

[البدلُ يتبع المبدل في الإعراب]

والبدلُ لا يتبع المبدلُ منه في شيءٍ ما كان يتبع فيه النعت المنعوت
إلا في الإعرابِ خاصَّةً ، فيجوزُ بدلُ المعرفة من المعرفة ، والنكرة من النكرة
والمعرفة من النكرة ، والنكرة من المعرفة .

والمثلُ في ذلك : في بدل الشيء من الشيء من المعرفة : ضربت
زيداً أخاك ، ومثال النكرة من النكرة : ضربت رجلاً رجلاً صالحاً ، ومثال النكرة
من المعرفة : أكرمت أخاك رجلاً صالحاً ، ومثال المعرفة من النكرة : أكرمتُ
رجلاً أخاك .

ومثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل البعض من الكل : أكلت
الرغيفَ ثلثه ، ومثال بدل المعرفة من النكرة : أكلت رغيفاً ثلثه ، ومثال النكرة
من المعرفة : أكلتُ الرغيفَ ثلثاً منه ، ومثال النكرة من النكرة : أكلتُ رغيفاً
ثلثاً منه .

ومثال المعرفة من المعرفة في بدل الاشتمال : أعجبتني الجاريةُ
حُسْنُهَا ، والنكرة من النكرة : أعجبتني جاريةٌ حَسَنٌ لها ، والنكرة من المعرفة :
أعجبتني الجارية حَسَنٌ لها ، والمعرفة من النكرة : أعجبتني جاريةٌ حَسُنْهَا .

(١) تلمذة يستقيم بها السياق ، وهي من شرح الجمل .
(٢) الكلام السابق كله من شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/١ ، ٢٨٤ ، بتصرف .

ويشترط في بدل البعض من الكل^١ ، وفي بدل الاشتمال أن يكون في الاسم الثاني ضمير يعود على المبدل منه ، ولا يأتي بضمير إلا قليلا ، فمن ذلك قوله تعالى * قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ * (١) (٢) فتن (٣) : وَجَّهَ ذَلِكَ أَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالصَّفَةِ قَدْ سَدَّ سَدَّهُ وَدَلَّ دَلَّتَهُ .

وكذلك قوله * إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ * (٤) وقد قُصِرَ بعضُ النحويين من الاشتمال هنا لعدم العائد والمصدر ، وتأوله // على حذف مضاف (٥) كأنه قال : أَخْذُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ، وكذلك المبدل في نحو : مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ فزَيْدٌ بَدَلٌ مِنَ الْقَوْمِ بَدَلٌ مِنْ كَلٍّ وَلَا ضَمِيرٌ فِيهِ ، لِأَنَّ إِلَّا قَدْ سَدَّتْ سَدَّهُ وَأَغْتَتَتْ عَنْهُ ، إِذْ لَا تَخْرُجُ إِلَّا إِلَّا مَا هُوَ (٦) مِمَّا قَبْلَهَا ، إِلَّا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَنْقُطِ عَلَى أَحَدِ التَّأْوِيلَاتِ فِيهِ ، وَسَيَبِينُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي بَابِهِ . وقد قيل : إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مَحذُوفًا مِنْهُ وَالتَّقْدِيرُ : إِلَّا زَيْدٌ مِنْهُمْ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى * وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا * (٧) فَمَنْ بَدَلُ مِنَ النَّاسِ ، وَحُذِفَ الضَّمِيرُ لِفَهْمِ الْمَعْنَى ، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مِنْ اسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا مِنْهُمْ .

-
- (١) الآيتان ٤ ، ٥ من سورة البروج .
 - (٢) بعدها في شرح الجمل ١ / ٢٨٥ ، ولم يقل ناره ، واعتبار " النار " بدل اشتمال هو مذهب الفارسي في الإيضاح : ٢٨٤ ورد عليه ابن الطراوة مذهبه هذا ، وقال إنما هو بدل الشيء الذي هو هو * انظر ذلك في ابن الطراوة النحوى : ٢٠٨ .
 - (٣) لم أعرف دلالة هذا الرمز .
 - (٤) الآية ٦ من سورة البروج .
 - (٥) ذهب إلى ذلك السهيلي في أماليه ١١٣ ، ١٢٧ .
 - (٦) في الصورة : وهو .
 - (٧) الآية ٩٢ من سورة آل عمران ، ومن هنا الكلام لابن عصفور .

وزعم الكسائي^(١) أن " من " شرطية وجوابها محذوف وكأنه قال : من استطاع إليه سبيلاً فعليه ذلك ، ورأى أن حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل .

وهذا الذي ذهب إليه حسن جداً .

ومن الناس من زعم أن " من " (٢) فاعلة بحجج كأنه قال : أن يحج البيت المستطيع .

وفساد ذلك بين من طريق المعنى . (٣)

[شرط في بدل النكرة]

(٤) واشترط أهل بغداد في بدل النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأوّل . واستدلوا على ذلك بأنه لم يحي شيء في بدل النكرة من غيرها إلا كذلك ، نحو قوله تعالى : (= بالناصية * ناصية كاذبة =) (٥) وقول الشاعر :

٥٩ - وكنت كذبي رجلين : رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ روى فيها الزمان فشلت (٦)

واشترطوا أيضاً فيها أن تكون موصوفة ، ووافقهم على هذا الشرط أهل الكوفة ، واستدلوا على ذلك بأن النكرة لا تفيد في البدل إلا أن تكون موصوفة ، ألا ترى أنك لو قلت : مررت بمحمد رجل لم يكن مفيداً ، إذ معلوم أن محمداً رجلاً فإذا وصفته بصالح أفاد .

(١) البحر المحيط ١١/٣ .

(٢) في الصورة : ما ، تحريف .

(٣) عن شرح الجمل ٢٨٦/١ وقال أبو حيان في البحر المحيط ١١/٣ " هذا القول ضعيف من حيث اللفظ والمعنى ، أما من حيث اللفظ فإن إضافة المصدر للمفعول ، ورفع الفاعل به قليل في الكلام ، ولا يمكن يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر حتى زعم بعضهم أنه لا يجوز إلا في الشعر ، وأما من حيث المعنى فإنه لا يصح ؛ لأنه لا يكون المعنى أن الله أوجب على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع ، ومتعلق الوجوب إنما هو المستطيع لا الناس على العموم .

(٤-٤) عن شرح الجمل لابن صفور ٢٨٦/١ ، ٢٨٧ باختلاف يسير جداً .

(٥) الآيتان ١٦ ، ١٥ من سورة العلق .

(٦) البيت لكثير مرة . وهو في الكتاب ٤٣٣/١ (ويجوز رفع " رجلٍ " فـ

الموضعين على القطع والجر على البيان وعلى البدل . والمقتضب ٢٩٠/٤

وشرح ابن يعيش ٦٨/٣ ، وشرح الجمل لابن صفور ٢٨٦/١ والخزانة

٣٧٦/٢ وغير ذلك .

وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد ، بل لا يشترط فيه أكثر من أن يكون في البدل
فائدة . والدليل على فساد ما ذهبوا إليه قوله :

٥٠- فلا وأبيك خير منك إنسى ليؤذيني التحمّم والصهيل (١)

فخير منك بدل من أبيك ، وليس من لفظ الأول ولا موصوفاً ، ولا يتصور أن يكون
نعتاً ، لأن " خير منك " نكرة ، والأب معرفة ، وكذلك قول الآخر :

٥١- إنا وجدنا بني سلمى بمنزلة كساعد الضب لا طول ولا قصر (٢)

فلا طول ولا قصر نكرتان ، وهما بدلان من ساعد الضب ولم ينعتا . ولا هما
من لفظ الأول ، ولا يجوز أن يكونا نعتين ، لأن ساعد الضب معرفة (٣) .

وكذلك أيضاً ينقسم البدل بالنظر إلى الإظهار والإضمار [تقسيم البدل بالنظر إلى الإظهار والإضمار]
من ظاهر ، ومضمر من ظاهر ، وظاهر من مضمر ، ومضمر من مضمر . إلا أن في
بدل المضمر من غيره في بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال تكلفاً (٤) . سيبين
آخر الباب .

فمثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل الشيء من الشيء : ضربت زيداً
أخاك ، ومثال بدل المضمر من المضمر فيه : زيد ضربته إياه ، ومثال بدل
المضمر من الظاهر فيه : ضربت زيداً إياه ، ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه :
زيد ضربته أخاك .

ومثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل البعض من الكل : أكلت الرغيف

-
- (١) البيت لسُمير أو سُمير بن الحارث الضبي ، - شاعر جاهلي - ، من قصيدة
له في النوادر : ١٢٤٠ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ والمقرب
٢٤٥/١ والخزانة ٣٦٢/٢ .
 - (٢) البيت في معاني القرآن للأخفش : ٢٨٤ ، وفي شرح الجمل لابن عصفور
٢٨٧/١ وانظر مصادر تخريجه فيه ، والحيوان ١١٢/٦ والخزانة ٣٦٤/٢ ،
وتروى قافيته في بعض المصادر : ولا عظم .
 - (٣) لكلام ابن عصفور تكلمة انظرها في شرح الجمل ٢٨٧/١ .
 - (٤) في المصورة وفي شرح الجمل : تكلف ، وهو خطأ .

ثلثه ، ومثال المضمر من المضمر فيه : ثلث الرغيف أكلته إِيَّاهُ ، - فالضمير في أكلته يعود على الرغيف وإِيَّاهُ يعود على الثلث - ، ومثال بدل المضمر من الظاهر : ثلث الرغيف أكلت الرغيفَ إِيَّاهُ - فتعيد الضمير على الثلث - ، ألا ترى أَنَّكَ قد تكلفت تكرار الرغيف في المسألتين الأخيرتين ، ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه : القوم ضربتهم ثلثهم .

ومثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل الاشتمال : عجبت من الجارية حَسَنِهَا ، ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه قولك : الجارية عجبتُ منها حَسَنِهَا ومثال بدل المضمر من المضمر فيه : حَسَنُ الجارية عجبتُ منها منه ، ومثال المضمر من الظاهر : حَسَنُ الجارية عجبت من الجارية منه ، فتكلفت أيضا تكرار الجارية في الوجهين الأخيرين .

وهذه المسائل التي تؤدي إلى تكلف الظاهر ، فيها خلاف بين النحويين : فمنهم من منعها ، ومنهم من أجازها .

فالذي منعها حَمَّه على ذلك خلو الجملة من ضمير يعود على المخبر عنسه ، ألا ترى أَنَّكَ إذا قلت : ثلثُ الرغيف أكلت الرغيفَ إِيَّاهُ لم يكن في الجملة - التي هي : أكلت الرغيف - الواقعة خبراً للثلث - ضميراً عائداً على الثلث .

فإن قلت : فإنَّ إِيَّاهُ البديل من الضمير (١) عائداً على الثلث ، فلا يُحتاج معه إلى عائداً آخر .

فالجواب : أنَّ البديل قد تقدّم أنه على نية تكرار العامل والاستئناف ، فكأنك قلت : ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرغيفَ ، ثم استأنفت بعد ذلك فقلت : إِيَّاهُ على تقدير إِيَّاهُ أكلتُ فقد وقعت - إذا - الجملة التي هي : "أكلت الرغيفَ" خبراً ، وليس فيها ضميرٌ . وكذلك مسألة ثلث الرغيف أكلته إِيَّاهُ ، ألا ترى أَنَّ أكلته (٢) في موضع خبر الرغيف ، والضمير في أكلته عائداً عليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر المبتدأ الذي هو ثلث الرغيف ، ولا ضمير فيها ، ولا يعتمد بالضمير

(١) في شرح الجمل : الرغيف .

(٢) في المصورة : أكلت ، وأثبتنا ما في شرح الجمل .

العائد على الثلث الذي هو إياه ، لأنه بدل ، وقد تقدم أن البديل على نية الاستئناف .

والذي يُجيز^(١) هذه المسائل يجعلُ البديل كأنه من تمام الجملة المتقدمة .
والصحيح المنع ، لأن التية بالبديل كما تقدم الاستئناف ، بدليل تكرار العامل^(٢)

وفي البديل من المضمَر خلاف بين // النحويين :

١٨٩

فمنهم من أجاز أن يبديل من المضمَر لغائب كان المضمَر أو لمخاطب أو لمتكلم في جميع أقسام البديل ، وهو مذهب الأخفش^(٣) .

ومنهم من أجاز الإبدال من ضمير الغائب في جميع أقسام البديل ، وأما ضمير المتكلم والمخاطب ، فلا تبدلُ منهما بدلَ شيءٍ من شيءٍ ، فأما غير ذلك من أقسام البديل فجائزٌ فيها نحو قوله :

٥١٥- ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حُلْمِي مُضَاعَا^(٤)

فأبدلَ حلمي من الياء في ألفيتني .

وإنما لم يجز أن يبديل من ضمير المتكلم والمخاطب بدلَ شيءٍ من شيءٍ لأن المقصود ببديل الشيء من الشيء تبينُ الأول ، وضمير المتكلم والمخاطب لا يبدلُ منهما لبسٌ ، فلم يجز فيهما ، إذ لا فائدة فيه .

واستدل الأخفش على جوازه بالسمع والقياس :

أما القياس فإنه قد جاز أن يبديل من ضمير الغائب بدلَ شيءٍ من شيءٍ بلا خلاف نحو قوله :

-
- (١) هو الشلوين كما سيأتي ص ٧١٤
 - (٢) الكلام السابق جميعه في شرح الجمل لابن عصفور باختلاف يسير .
 - (٣) مذهبه في الهمع ١٢٧/٢ ووافقهُ الكوفيون على ذلك .
 - (٤) البيت لعدى بن زيد ، ديوانه : ٣٥ ، وهو في الكتاب ١٥٦/١ منسوماً لرجل من بجيلة أو خثعم ، ومعاني القرآن للفراء ٧٣/٢ وشرح ابن يعيش ٦٥/٣ ، ٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/١ والخزانة ٣٦٨/٢ وغير ذلك كثير والبديل هنا بدل اشتغال .

٥١٣ - على حالة لو أن في القوم حاتماً على جوده لسن بالماء حاتم (١)
فحاتم بدل من المضمرة في جوده . فكما جاز في ضمير الغيبة كذلك يجوز
في ضمير المتكلم والمخاطب ، لأن ضمير الغيبة أيضاً لا يدخله كبس ، ولذلك
امتنعوا من نعتيه فلو كان البدل القصد به إزالة اللبس لا تمتنع في ضمير الغيبة
كما امتنع أن ينعت ، فإذا ثبت جوازه حيث لا كبس لم ينكر مجيئه في ضمير المتكلم
والمخاطب .

وهذا الذي استدلل به فاسد ، لأن نعت ضمير الغيبة لم يمنع من حيث
لا يدخله كبس ، بل امتنع من حيث ينوب مناب ما لا ينعت ، وهو الظاهر
المعاد ، ألا ترى أنك إذا قلت : لقيت رجلاً فضربتته ، الهاء نائبة مناب
قوله : فضربت الرجل ، وأنت لو قلت : فضربت الرجل العاقل ، لم يجز ،
فكذلك لا يجوز نعت ما ناب (٢) منابه . وقد تقدم إيضاح ذلك في باب النعت .

وأما الذي امتنع نعت من المضمرات ، لأنه لا يدخله كبس فضمير المتكلم
والمخاطب ، فإذا تبين أن ضمير الغيبة قد يدخله اللبس ويكون ذلك على حسب
ما يعود عليه ، فإن عاد على لم يلبس كان مثله ، وإن عاد على غير لم يلبس كان أيضاً
مثله . وإذا امتنع نعت لما ذكر جاز الإبدال منه إذ لا مانع يمنع من ذلك ،
وتبين أن ضمير المتكلم والمخاطب يمتنع الإبدال منهما كما امتنع نعتهما .

وأما السماع فقوله تعالى = ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين
خسروا أنفسهم = (٣) فالذين عنده يدل من الضمير المنصوب في قوله = ليجمعنكم =

(١) البيت للفرزدق في الديوان ٢٩٧/٢ من قصيدة مجرورة القافية وروايته فيه :
على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضنت به نفس حاتم
ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وهو في اللسع لابن جني (العراق) : ١٢٠
وشرح ابن يعيش ٦٩/٣ وشرح الجمل لابن صفور ٢٩٠/١ والمقاصد
النحوية ١٨٦/٤ وفيه " أن حاتم بدل من الهاء الذي في جوده " وذلك
لأن القافية لما كانت مجرورة وأمكن البدل عدل إليه ، ولورفع على أنه فاعل
لقوله " ضن " لجاز ، ولكن يكون فيه إقواء وهو من عيوب الشعر .

(٢) في المصورة : مناب .

(٣) بقيتها = فهم لا يؤمنون = وهي الآية ١٢ من سورة الأنعام . وانظر كلام
الأخفش عنها في معاني القرآن له : ٢٦٩ .

وقول حميد (١) :

٥١٤- أنا سيف العشيِّرة فاعرفونني حميداً قد تذرَّيت السنَّاما (٢)

فحميد بدلٌ من الياءِ في قوله : فاعرفونني .

ولا حجة في شيءٍ من ذلك ؛ لاحتمال (٣) أن يكون الذين محمولاً على الاستئناف والخبر في الجملة بعده ، ودخلت الفاءُ في خبر الذين (٤) تشبيهاً بجواب الشرط . ويحتمل أن يكون قوله : حميداً منصوباً بإضمار فعلٍ على أمدح كأنه قال : فاعرفوا حميداً أو اعرفوا المشهور ، وأتاب حميداً مناب قولته : المشهور لكونه ظمناً (٥) .

فصل [١٥]

وإذا أبدلت من اسم استفهام لم يكن بدٌّ من ذكر أداة الاستفهام معه ، حتى يوافق البدل البدل منه في المعنى نحو قولك : كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ ومتى تخرج أيوم الجمعة أم يوم الخميس ؟ ، ومن ضربت أزيداً أم عمراً ؟ .
[الإبدال من العدد والجمع]
وإذا أتيت بعد عددٍ أو جمع بأسماءٍ تريد إبدالها منها ، فلا يخلو من أن يكون ما ذكرته بعد العدد موافقاً له ، أو ما ذكرته بعد الجمع يمكن أن يصدق

(١) هو حميد بن ثور الهلالي ، شاعر مخضرم عاش في الجاهلية ، وقضى الشطر الأكبر من حياته في الإسلام ، توفي في زمن عثمان بن عفان ، له ديوان مطبوع صنعة عبد العزيز الميمنى .

(٢) البيت في ديوان حميد بن ثور : ١٣٣ . والمنصف ١٠/١ ، وشرح ابن يعيش ٩٣/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩١/١ ، والضرائر له : ٥٠ ، والمقرب ٢٤٦/١ ، وشرح شواهد الشافيسة : ٢٢٣ ، ونسبه البغدادي لحميد بن بحدل الكلبى .

(٣) في المصورة : الاحتمال

(٤) في المصورة : الذى

(٥) ما سبق عن شرح الجمل ٢٨٩/١ - ٢٩١ .

طيه اسم جمع أو لا يكون ، فإن كان ما بعد العدد موافقاً للعدد ، أو ما بعد الجمع يصدق عليه الجمع جاز فيه وجهان : الإبدال كما تقدم ، والرفع على العطف ، وذلك نحو قولك : لقيت من القوم ثلاثة زيدا وعمرا وجعفرأ على البديل * وإن شئت قلت : زيد وعمرو وجعفر ، تريد : أحدهم زيد والآخر عمرو والآخر جعفر ونحو قولك : لقيت رجالا بكرة ومحمدا وجعفرأ على البديل ، وإن شئت قلت : بكر ومحمد وجعفر ، تريد : أحدهم بكر والآخر محمد والآخر جعفر.

وإن لم يكن ما بعد العدد يعني بالمعدود (١) فالقطع نحو قولك : لقيت ثلاثة زيدا وعمرو وتريد : منهم زيد ومنهم عمرو ، ولا يجوز الإبدال ؛ لأن زيدا وعمرا لا يقع عليهما ثلاثة ، وإن لم يكن ما بعد الجمع يقع عليه جمع فالرفع أيضا على الاستثناف نحو قولك : لقيت رجالا زيدا وعمرو ولا يجوز : لقيت رجالا زيدا وعمرا على البديل ؛ لأن زيدا وعمرا لا يقع عليهما رجالا إلا أن يسمع ذلك من العرب فيوقعه عنده . ولا يتعدى ، ويكون إن ذاك مما وقع فيه لفظ الجمع على الاثنين ، وإن لم يكن من باب ما الشيطان فيه من شيئن نحو : قطعت رؤوس الكباشين ؛ لأن وقوع لفظ الجمع على الاثنين في هذا الباب مقيس - بل يكون إن ذاك نظير قولهم : رجل عظيم المناكب وإن لم يكن له إلا منكبان ، وعلى ذلك يحمل قول النابغة :

٥١٥ - توهمت آيات لها فعرفت بها
رماذ ككحل العين لآيا عينه
لستة أعوام وذا العام سابع
ونسوي كجذم الحوض أثلم خاشع (٢)

فإنه يروى : برفع رماذ والنسوي ، ونصبهما . (٣)

(١) في الصورة : العدود

(٢) البيتان للنابغة من قصيده مطلعها :

عفا ذو حسني من فرثني فالقوارع فجنبأ أريك ، فالتلاع الد وافع
الديوان : ٣٠ ، والكتاب ٨٦/٢ ، والمقتضب ٣٢٢/٤ ، الأثر منهما وهما في
شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٢/١ ، والمقرب ٢٤٧/١ ، والمقاصد : ٤٨٢/٤

(٣) ما سبق في شرح الجمل ٢٩١/١ ، ٢٩٢ باختلاف يسير .

[من أحكام البديل]

* - ومن أحكام البديل : أنك إذا جزأت البديل نظرت المبدل منه الأول هل

تصح تلك التجزئة به أولاً تصح وليقسن (١) // من المسائل ما يأتي ذكره بحسب ١٩٠
ذلك تقول في أربع من الإبل : ضربت وجوهها نصفها فهذا صحيح ، ولا يجوز :
ضربت وجوهها ثلثها (٢) ، فإن كانت الإبل ستة جاز النصف والثلث والثلاثان ،
وإن كانت الإبل ثلاثة جازت المسألة مع الثلث والثلثين وامتنعت مع النصف *

٣- واطمأن كل اسم تبدل منه فلا يخلو أن يكون له لفظ وموضع أولاً يكون
وقد تقدم ماله من الأسماء موضع خلاف لفظه في باب العطف .

فإن لم يكن له موضع خلاف لفظه فالإلتباس إلا نحو : قام زيد أخوك ورأيت
زيداً أخاك .

وإن كان له موضع خلاف لفظه جاز البديل على اللفظ وعلى الموضع نحو :
يعجبني ضرب زيد أخوك جعفرأ ، على الموضع ، [وأخيك] (٤) على اللفظ
إلا في موضعين ، فإنه لا يجوز البديل فيها إلا على الموضع خاصة :

أحدهما : أن تبدل الاسم الواقع بعد إلا من اسم مخفوض بحرف جر زائد
لا يزداد إلا في النفي ، وذلك نحو : ما جاءني من أحد إلا زيد ، ترفع زيدا
على البديل على الموضع ، لأنك لو خفضت (٥) زيدا على لفظه للزم من ذلك
زيادة من في الواجب ، لأن البديل على تقدير تكرار العامل يمكن التقدير من زيد
وزيادة من في الواجب لا يجوز ، (٦) وتجي على ذلك
أيضا زائدة في المعارف وليس بجائز إنما تزداد في النكرات ، والاختصاص يجيز
زيادتها فيهما وسنبيّن في باب حروف الخفض الردّ عليه (٦) ، ومثل ذلك

* - * هذه الفقرة ليست في شرح الجمل لابن صفور .

(١) غامضة في المصورة .

(٢) في المصورة وجهها .

(٣-٣) عن شرح الجمل لابن صفور ٢٩٣/١ بتصريف .

(٤) في المصورة : جعفر ، وهو تحريف ، والتصويب من شرح الجمل .

(٥) في المصورة : قبضت

(٦-٦) زيادة عما في شرح الجمل ، فهي من كلام الأبيدي .

أيضاً (١) : ليس القائم بأحدٍ إلَّا زيداً على الموضع ، ولا يجوز : إلَّا زيدٍ على اللفظ ؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى زيادة الباء في خبر " ليس " في الواجب ، ومن ذلك قوله :

٥١٦- يا ابني لبيني لستما بيدي إالَّا يدا ليست (٢) لها عضد (٣)

ينصب " يد " بعد إالَّا على الموضع ٣ ، وقد روي بالجر على النعت تجعل " إالَّا " بمعنى " غير " . وتقول : ما زيد بشيءٍ إلَّا شيءٌ لا يعابُ به (٤) تبدل على الموضع وتعمل ما تميمية ، ولا يجوز الجر لزيادة الباء في الواجب كليس ولا يجوز النَّصْبُ على الموضع على أن تجعل ما حجازية ، لأنَّ البَدَلُ على نية تكرار العاملِ و " ما " لا تنصب الخبر موجباً بإلَّا ، فإنَّ جعلت إالَّا نعتاً كفسير وهو ضعيفٌ جاز الجر ، لأنَّ النعت ليس على تقدير التكرار ، وقد يجوز النَّصْبُ في المسألة على الاستثناء لا على البديل .

(٥-٥) والآخر : أن تبدل الاسم المعرفة الواقع بعد إالَّا من الاسم العيني مع " لا " نحو : لا رجلٌ في الدار إالَّا عمرو على (٦) البديل من موضع لا رجلٌ ، ولا يجوز النَّصْبُ على البديل ، لأنه كما تقدّم على نية تكرار العاملِ و " لا " لا تعمل (٧) في الأسماء المعارف ، وكذلك : لا إله إالَّا الله هو بديلٌ على الموضع ولا يجوز النَّصْبُ على اللفظ ، فإمّا لا رجلٌ في الدار إالَّا عمراً بالنصب فعلى الاستثناء (٥-٥) . وأجاز ابن كيسان : لا إله إالَّا الله بالنصب على (٨) الاستثناء ولا مانع له .

-
- (١) في المصورة : وأيضا .
 - (٢) أشار في الهامش إلى أنها في نسخة أخرى : ليسر .
 - (٣) البيت لاوس بن حجر في ديوانه : ٢١ والرواية فيه : أبني لبيني لستم ... وهو في الكتاب ٣١٧/٢ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٣١٧/١ ، ١٠١/٢ ، والمقتضب ٤٢١/٤ وشرح ابن يعيش ٩٠/٢ منسوقاً لطرفه وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٣/١
 - (٤) من أمثلة الكتاب ٣١٦/٢ والمقتضب ٤٢٠/٤ .
 - (٥-٥) عن شرح الجمل ٢٩٣/١ بتصريف .
 - (٦) في المصورة : وعلى ، والتصويب من شرح الجمل .
 - (٧) في شرح الجمل : ولا تعمل في المعارف ، وفيه سقط كلمة " لا " .
 - (٨) في المصورة : على .

فهذا عقد هذا الباب . ولنرجع إلى تمثيل لفظ أبي موسى .

قوله : (١) **إِنْ كَانَ إِيَّاهُ فِيهِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ أَرْبَعُ سَائِلٍ :**
قد تقدّم تمثيل ذلك ، ومن ذلك قوله تعالى = (**إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا**) = (٢) **أَبْدَلُ حَدَائِقَ** من قوله : **مَفَازًا** ، وكلاهما نكرة . والمعرفة من المعرفة قوله تعالى : **﴿ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾** صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ = (٣) فالصراط الثاني بدل من الأول ، وكلاهما معرفة . ومثال النكرة من المعرفة **﴿ لَنْسَفَعًا بِالْناصِيَةِ ﴾** ناصية كانبية = (٤) **أَبْدَلُ ناصية** من **الناصية** ، والمختار في ذلك أن تكون النكرة موصوفة ، **لَأَجْلِلِ الْفَاعِدَةَ** (٥) . ومثال المعرفة من النكرة قوله تعالى : **﴿ إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾** صِرَاطِ اللَّهِ = (٦) **أَبْدَلُ صِرَاطِ اللَّهِ** من **صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** والثاني معرفة والأول نكرة .

وقوله : **وَالنَّسْبَةُ إِلَى الإِضْمَارِ وَالإِظْهَارِ كَذَلِكَ .**

مثال ذلك في الإظهار المسائل المتقدمة كلها . ومثال المضمرة من المضمرة (٧) : **زَيْدٌ ضَرِبَتْهُ إِيَّاهُ . وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمَظْهَرِ :** ضَرِبَتْ زَيْدًا إِيَّاهُ . وَالْمَظْهَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ مُحَمَّدٌ أَكْرَمَهُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ .

وقوله : **وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ فَكَذَلِكَ .**

مسائل التعريف والتنكير فيه : **أَكَلْتُ الرَّفِيفَ ثَلَاثَةً ، أَكَلْتُ رَغِيفًا ثَلَاثًا مِنْهُ ، أَكَلْتُ الرَّفِيفَ ثَلَاثًا مِنْهُ ، أَكَلْتُ رَغِيفًا ثَلَاثَةً .**

-
- (١) قبله في الجزولية : **بَدَلَ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ إِنْ كَانَ**
 - (٢) الآية ٣١ من سورة النبأ .
 - (٣) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة الفاتحة .
 - (٤) الآيتان ١٥ ، ١٦ من سورة العلق .
 - (٥) الأبيدي يختار هنا ذهب : الكوفيين ، وهو ما رده ابن عصفور فيما نقله عنه الأبيدي في ص ٤٧ ، ١٥٧ . **إِنْ قَالَ " لَا يَشْتَرَطُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْبَدَلِ فَاعِدَةٌ " .**
 - (٦) الآيتان ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشورى .
 - (٧) **تَكْلِمَةٌ يَتِمُّ بِهَا الْكَلَامُ .**

و مسائل الإضمار والإظهار هذه المتقدمة وقولك : ^عثلث الخبزة أكلتها إياه ،
فقولك إياه بدل من قولك : ها ، لأن إياه عائد على الثلث وها عائدة على
الخبزة . وفي جواز هذه المسألة نظر واختلاف بين النحويين وقد تقدم بيانه فإن
سمع فيه وجه : وهو أن العامل المكرر قد حذف وأنيب الأول منابه وروعي ما فسى
اليد ولم يراع ما كان ، كذا (١) قال ش .

وعندي أن قولك : ثلث الخبزة أكلتها جائز على وجهين :

فأما أحد الوجهين فهو أن كل لفظ مذكر أضيف إلى مؤنث هو بعض له وجاز
أن يعبر بذلك المؤنث عن ذلك المذكر ، فإن تأنيث خبر ذلك المذكر جائز ، نحو
قولهم : ذهب بعض أصابعه ، لأنهم يقولون : قُطِعَتْ أصابعه في ذلك المعنى ،
فلذلك دخلت التاء مع أن البعض مذكر ، وكذلك // قوله تعالى (تَلْتَقِطُهُ
بعض السَّيَّارَةِ) (٢) فقال : تلتقطه بالتاء وهي لا تلحق إلا مع المؤنث والبعض
مذكر ، لأنه يقال : تلتقطه السيارة في هذا المعنى ، وأنشد سيويه :

٥١٧ - * كما شَرِقَتْ صدر القناة من السدم (٣) *

فقال : شرقت والصدر مذكر ، لأن صدر القناة بعض القناة ، ويقال في هذا
المعنى : شَرِقَتْ القناة ، فكذلك يكون هذا ، لأنك تقول : الخبزة أكلتها
وأنت لم تأكل منها إلا الثلث ثم تبين إن شئت . إلا أن هذا الوجه لا يكون
فيه إياه بدل بعض من كل بل يكون من بدل الشيء من الشيء .

والوجه الآخر : أن يكون الضمير عائداً على الخبزة ، ويستغنى به عن
إعادة الضمير على الثلث ، لأن الثلث داخل تحت الخبزة فيكون مثل قولك :

(١) فيما سبق ص ٧٧ أن الذي يجيز هذه المسائل يجعل البدل كأنه من تمام
الجملة المتقدمة . وانظر شرح الجزولية الكبير ١٣٧ أ .

(٢) الآية ١٠ من سورة يوسف ، والقراءة سبق تخريجها ص ٢٧٣

(٣) البيت للأعشى في ديوانه : ١٢٣ و صدره :
وتشرق بالقول الذي قد أذعته

وهو من قصيدة مطلعها :

الأقل لتيماً قبل مرثها اسلمى تحية مشتاق إليها متم

وانظر الكتاب ٥٢/١ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، ١٩٩ ، وشرح ابن يعين ١٥١/٧

وشرح الجمل لابن صفور ٣٩٧/٢ ، وشرح أبيات المغنى ١٠٤/٧ ،

والمقاصد ٣٧٨/٣

زيدٌ نعم الرجلُ ؛ ألا ترى أنَّ الرجلَ يعني عن الضمير هنا ؛ لأنَّ الرجلَ يرادُّ به الجنسُ فزيدٌ داخلٌ تحته ، فصارت مرتبطة به ، فكذلك سألتنا ، وعلى هذا الوجه تكون المسألة من بدلِ البعضِ من الكلِّ .

ومثالُ بدلِ الظاهرِ مِنَ المضمَرِ فيه : الخَبْزَةُ أَكَلْتُهَا ثَلَاثَهَا . ومثالُ بدلِ المضمَرِ مِنَ الظاهرِ فيه : ثَلَاثُ الخَبْزَةِ أَكَلْتُ الخَبْزَةَ أَيَّاهُ ، وهو أيضا يَنْبَغِي ألاَّ يجوزُ إلاَّ في موضعِ التَّضخِيمِ والتَّعْظِيمِ ، وفي الشَّعْرِ في غيرِ التَّعْظِيمِ . فمثالُ جوازِها في التَّعْظِيمِ قوله تعالى (= الحاقَّةُ ما الحاقَّةُ) (١) و (= القارعةُ ما القارعةُ) (٢) ولم يقلْ ما هي ، وأنشد سيبويه على هذا :

٥١٨ - لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ نَفَصَ الموتُ ذا الغِنَى والفقيرا (٣)

فأعادَ ذكرَ الموتِ ولم يَضْمِرْهُ ؛ لأنَّ مَعْظَمَ أمرِهِ في النَفْسِ ، لكنه قد يجسوزُ عندَ الأَخْفَشِ إعادةَ الظاهرِ في موضعِ المضمَرِ من غيرِ أنْ يكونَ هناكَ تعظيمٌ فيجوزُ : زيدٌ قامَ الرجلُ إذا كانَ الرجلُ هو زيدا في المعنى وأنشد :

٥١٩ - إذا المرءُ لم يَغْضُ الكَرِيمَةَ أَوْشَكَهُ حِبَالُ الهُونِ بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا (٤)

وهذا عندَ البصريينَ ضرورةٌ لا يقاسُ عليها . ش : لا دليلَ له فيه ؛ لأنه ليس من شرطِ الجزاءِ أنْ يرتبطَ بالشرطِ بالضميرِ ؛ ألا ترى أنك تقول : إنَّ قامَ زيدٌ قامَ عمرو ، فلما لم يكن كذلك صارَ الجزاءُ كأنَّ جملةً مستأنفةً فصَحَّ فيها التكريرُ بِاللَّفْظِ والمعنى إنَّ لا ارتباطَ ، وإذا تكررَ في جملتين زال قبْحُه كقوله تعالى :

(١) الآيتان ٢٤١ من سورة الحاقمة .

(٢) الآيتان ٢٤١ من سورة القارعة .

(٣) ينسب البيت لسواد بن عدي أو سواده وينسب لأبيه عدي بن زيد . وهو في ديوانه : ٦٥ ، ولأبي الصلت وهو من شواهد الكتاب ٦٢/١ ، والخصائص ٥٣/٣ ، والأمالى الشجرية ٢٤٣/١ ، ٢٨٨ ، والخزانة ١٨٣/١ ، ٥٣٤/٣ ، ٥٥٢/٤ ، وغير ذلك .

(٤) في الصورة : يخش ، وكذلك في الخصائص ، ولعله تحريف .

(٥) البيت للكعبة العرنية من قصيدة مفضلية : المفضليات : ٣٢ ، والنوادر : ١٥٣ ، والخصائص ٥٣/٣ وفيه ذكر لمن ذهب الأَخْفَشُ ، والخزانة ١٨٦/١ وغيرها .

المشتمل على الأخدود وعلی النار. وكذلك إن كان الخبر مؤخرًا كقولك : كان زيد ماله كثيرًا ، وكان عبدالله هذره واضحًا ، فالكثرة مشتبهة على زيد وعلى المال والوضوح مشتمل على عبدالله وعلى العذر.

وهذا هو اختيار أبي عبدالله بن أبي العافية (١) وأبي القاسم بن الأبرش (٢) وشيخنا الأستان أبي علي الشلوين (٣) ، وغيرهم من جلة النحويين ، وهو المتفهم من كلام المبرد ، قال : أبو العباس : * بدل الاشتمال أن يكون المعنى محيطًا بغير الأول الذي سبق له الذكر (٤) ، فالمفهوم من كلامه أن الاسم الأول ترجمة عن الثاني وأن الثاني هو المشتمل عليه ، والمعنى هو الخبر كما قد منا ، وكذلك البيت :

٥٤١- لقد كان في حول ثواء ثويته تقضى لبيانات ويسام سائم (٥)

والمشتمل على هذه الرواية الاستقرار ، لأن الخبر هو المستفاد ، وهو المشتمل كما قد منا وهو الصحيح . ومن روى تقضى على ما لم يسم فاطسه ففي كان ضمير الشأن ، والخبر تقضى لبيانات ، والمشتمل على هذه الرواية تقضى ؛ لأنه لا يكون قضاء اللبانات في حول إلا مع ثواء (٦) . فقد دل عليه المعنى واشتمل ، والمجور على هذه الرواية متعلق بتقضى ، ولا يكون المجور خبرًا ، لأن ضمير // الأمر والشأن لا يفسر إلا بجملة تامة ، والهاء في ثويته ١٩٢

(١) هو محمد بن أبي العافية الخوي المقرئ البجلي أبو عبد الله ، أخذ عنه الأعلام ، وكان من أهل المعرزة ومأدب ثويته سنة ٥٠٩ هـ ترجمته في الإنباه ٧٢/٣ .

(٢) هو خلف بن يوسف بن خرتون الشنفريني ، كان إماماً في العربية واللغة له حظ من الفرائض ، يستظهر كتاب سيبويه وأرب الكتاب والمقتضب والكامل ، روى عن أبي علي الشافعي وابن الربيع الضمير ، توفي ٥٣٤ هـ ، من البغية ١/٥٥٧ .

(٣) شرح الجزولية الكبير ل ١٣٧ .

(٤) المقتضب ٤/٢٩٧ .

(٥) البيت للأعشى في ديوانه : ٧٧ ثاني بيت من قصيدته التي مطلعها :

هريرة وودع وإن لام لائم غداة غد أم أنت للبين واجم

والشاهد في الكتاب ٣/٣٨ والمقتضب ١/١٦٥ ، ٢/٢٥ ، ٤/٢٩٧ ، والأمالى

الشجرية ١/٣٦٣ وشرح ابن يعيش ٣/٦٥ وشرح أبيات المعنى : ٧/٩١ .

(٦) في الصورة : قضاء ، والصواب ما أثبتناه .

عائدة على الشواء وتكون إن ذاك مصدرية ، وقيل : إنها عائدة على الحول وهو الأقوى ، والهاء مفعولة على السعة ، لأن الأصل : ثويت فيه واتسع بحذف الجار . وإنما قلنا : إنه الأقوى لأن بدل الاشتمال وبدل البعض لا بد فيهما من ضمير يعود على المبدل منه .

فإن قيل : أمين الضمير العائد على الأخدود من قوله تعالى (النار ذات الوقود) (١) ؟

قلنا : محذوف والتقدير : ذات الوقود فيه ، فالهاء هي العائدة على الأخدود .

وقيل (٢) : " النار " بدل شيء من شيء على حذف المضاف أي : أخدود النار .

وبدل الاشتمال أكثر ما يكون بالمصدر ، وقد يكون بغير المصدر كـ : سلب زيد ثوبه ، (النار ذات الوقود) (١)

وبدل البعض يكون بالأسماء غير المصادر التي هي بعض الأول نحو : جاء القوم أولهم ، والفرق بينهما أن بدل البعض لا تذهب النفس إلى معناه قبل ذكره ، وبديل الاشتمال قد تذهب النفس إلى معناه قبل ذكره . ويبان ذلك أنك إذا قلت : جاءني القوم أولهم صح أن تقف النفس على الاسم الأول فلا تطلب غيره ، وإذا قلت : أعجبتني زيد كرمه لم يصح أن تقف النفس على الاسم الأول ، لأن الإعجاب به لم يكن من حيث هو زيد أو بشرك وإنما كان لمعنى فيه من كرم وفضل وغير ذلك من الصفات .

ومن روى " شواء " بالنصب لا شاهد فيه ، وانتصب الشواء على أنه مصدر أو مفعول من أجله .

* ويجوز " شواء " بالرفع على أنه اسم كان ، وهو ضعيف ، حكاه بعضهم .
ومنع أبو الحسن بن الأخضر أن يكون شواء في البيت بدل اشتمال بل هو عنده بدل بعض من كل على حذف مضافٍ تقديره : لقد كان في حول زمن شواء .

(١) الآية ٥ من سورة البروج .

(٢) هذا مذهب السهيلي في النتائج ٣٠٨ .

(٣) هو علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمارة الإرسبيلي ، كان مقدماً في العربية واللغة ديناً ثقة ، أخذ عن الأعمش وأخذ عنه جماعة منهم القاضي عياض ، ألف سرحاً للدراسة وشرح سمرجيب ، توفى بإسبيلية سنة ١٢٤ هـ (بعضه) ١٧٤/٢ .

قال ابن أبي العافية : هذا القول فاسدٌ من طريق الإعراب والمعنى ،
أما الإعرابُ فإنَّ الزمنَ أعمُّ من الحَوَلِ فكأنه أبدلَ الأَكْثَرَ من الأَقَلِّ ، وإنما
يبدلُ الأَقَلُّ من الأَكْثَرِ ، وأما المعنى فإنَّه يخاطبُ نفسه ويوحِّها على أن يبقى
مع محبوبته حَوْلًا ولم يَقْنَعْ ، ولو أرادَ بعضَ حَوَلٍ لما كان له أن يُوبَّخَهَا ولا كان
له طيها حُجَّةً في عدم اقتناعها ، فإذا بطل هذا صحَّ بدلُ الاشتمال . -

ومسائل التعريف والتكثير فيه ما تقدّم التمثيلُ بها وهي : عجبتُ من
الجاريةِ حُسْنِها ، وعجبتُ من جاريةِ حُسْنِ لها وعجبتُ من الجاريةِ حُسْنِ لها
وعجبتُ من جاريةِ حُسْنِها .

ومثالُ مسائل الإضمار والإظهار كذلك وهي هذه المتقدمة و : حُسْنُ
الجاريةِ عجبتُ منها منه ، وفي هذه ما في قولك : ثلثُ الخبزةِ أكلتها إِيَّاهُ .
والجاريةُ عجبتُ مِنْهَا حُسْنِها بدلُ ظاهرٍ مِنْ مُضْمَرٍ ، وحُسْنُ الجاريةِ عجبتُ من
الجاريةِ مِنْهُ ، وفي هذا ما في قولك : ثلثُ الخبزةِ أكلتُ الخبزةَ إِيَّاهُ من تكلفِ
إِعَادَةِ الظاهرِ في موضعِ المُضْمَرِ حيث لا تعظيمُ هناك ، وقد تقدّم الخلافُ
فيه . وهذا هو التكلّفُ الذي أشار إليه أبو موسى ، يعني بالتكليفِ إِعَادَةَ
المبدل منه فيهما ، والكلامُ غنيٌّ عنه .

وقوله : " إِمَّا وَصَفَ فِيهِ " .

مثاله : أعجبتني الجارية حُسْنِها ، لِأَنَّ الحُسْنَ وَصَفَ فِيهَا .

وقوله : " وَإِمَّا يَكْتَسِي مِنْهُ وَصْفًا " .

مثاله : أعجبتني زيدٌ ماله ، وقوله تعالى : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ

لِيُؤْتِيَهُمْ ﴾ (٢) .

ش : (٣) ويقتضي كلامُ المؤلفِ أن يجوزَ : ضربتُ زيداً عبده ، لِأَنَّ الأوَّلَ

(٢-٣) هذا الكلامُ ينصه في شرح أبيات المغني للبغدادي ٨٢/٧ نقلًا عن شرح

أبيات الجمل لابن هشام اللخمي المتوفى ٥٦٠ هـ .

(٢) الآية ٣٣ من سورة الزخرف .

(٣) كلامُ الشلوين في شرح الجزولية الكبير ١٣٧ ب .

يكتسي من الثاني وصفاً ، لأنه ملك له كما اكتسى الأول من الثاني وصفاً
في قوله (= لبيوتهم) وأعجبنى زيدٌ ماله .

وهذه المسألة لا تجوز عندهم على بدل الاشتمال ، لأن المعنى يكتفى
بالأول إذا قلت : ضربت زيدا ، فإنما يكون هذا من بدل الإضراب ، فامتناع
هذه المسائل يدل على صحة ما قد مناه في بدل الاشتمال من أن المعنى هو
المشتمل طيهما .

وقوله : * (١) فهو إما ظط وإما بدهاء * .

ينقصه : وإما نسيان ، وقد تقدم تبينها (١) ، والبدهاء مقصود والغلط ليس
بمقصود ، والبدهاء يكون عن رويقة ، تذكر اللفظ ثم يبدولك فيه فتضرب عنه
مثل قولك : هنالك كوكبٌ ثم يبدولك فتقول : قمرٌ .

(١) قبله في الجزئية : فإن كان خارجاً عن هذا كله فهو . . .

بَابُ

هذا هو المترجم بباب أقسام الأفعال في التعدى (١).

والتعدى في اللغة معناه : التجاوز ، يقال عدا فلان طوره ، أي جاوزه
وتعدى طوره ، أي : تجاوزه ، ومنه قوله عليه السلام : * من طلب القوت
لم يتعد * . معناه لم يتجاوز قدر ما يجب له .

وهو في اصطلاح النحويين : أن يتجاوز الفعل الفاعل إلى مفعول به
خاصة ، فإن تجاوزه إلى غير المفعول به من مصدر أو ظرف أو غير ذلك ولا يتجاوز
إلى مفعول به ، فلا يسمونه متعدياً . (٢)

٣- والمتعدى // يصح السؤال عنه : من أي شيء وقع ؟ وأي شيء وقع ؟
ويبنى منه المفعول .

وغير المتعدى : يصح السؤال عنه ، ممن وقع ؟ خاصة ، لا بمن وقع ؟
ومن أي شيء وقع ؟ ولا يبنى منه اسم المفعول .

وذلك أن الأفعال على نوعين : فعل يدل على حدث في محل الفاعل
لا يتأخر في غيره ، وفعل يدل على حدث متأخر بغيره ، والأول غير متعد والثاني
هو المتعدى . ومثال الأول : قام زيد ، فالقيام في محل زيد لم يتأخر في
غيره ، ومثال الثاني : ضرب زيد ، فالضرب متأخر بمحل آخر غير محل الفاعل
وهو المضروب . ومثال ذلك : طم وجهه وشم وأبصر وذاق ونحو ذلك . ٣-

٤- فالأفعال على ضربين : متعد وغير متعد ، وغير المتعدى لا يبنى منه
اسم مفعول ، ولا يصح السؤال عنه بأي شيء وقع نحو : جلس وقام لا تبني منهما
اسماً على مفعول فتقول : مجلوس ومقوم ، ولا يقال : بأي شيء وقع قيام زيد ؟
ولا بأي شيء وقع جلوس عمرو ؟ .

والتعدى عكسه وهو الذي يبنى منه اسم المفعول ، ويصح السؤال عنه بأي
شيء وقع هذا الفعل : نحو : ضربت تقول : بأي شيء وقع ضرب فلان ؟ . ٤-

(١) ذكر الأبدى في نهاية مقدمته لهذا الباب أن أكثر ما فيها من كلام ابن عصفور ،
وقد اعتمد في ذلك على شرح الجمل .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٩٩) .
(٣-٣) هذا الكلام ليس في شرح الجمل .
(٤-٤) عن شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٩٩) باختلاف يسير .

والمتعدي ثلاثة أقسام :

قسم يتعدى إلى واحد ، وقسم يتعدى إلى اثنين ، وقسم يتعدى إلى ثلاثة
فالذي يتعدى إلى واحد ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

قسم يتعدى إلى واحد بنفسه ، وقسم يتعدى بحرف جر ، وقسم يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر .

[ما يتعدى إلى واحد بنفسه]

١- فالذي يتعدى إلى واحد بنفسه هو الذي يطلب مفعولاً به واحداً ، ويكون ذلك المفعول يحل به الفعل نحو : ضربت زيدا ، ألا ترى أن ضربت يطلب مفعولاً به زيدا أو غيره ، ويكون ذلك المضروب (٢) قد حل به الضرب .

فإن قيل : فإنك تقول : ذكرت زيدا فتوصل ذكرت إلى زيد بنفسه والذكر لا يحل بزيد .

فالجواب : أن الأشخاص لا تذكر ، فإذا قلت : ذكرت زيدا ، فإنما هو على حذف مضافٍ تقديره : ذكرت عهد زيدا أو شأن زيدا أو قصة زيدا . والذكر يحل بالشأن والقصة ، أي : يتسلط عليهما .

[ما يتعدى إلى واحد بحرف الجر]

والذي يتعدى إلى واحد بحرف جر هو كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً إلا أنه لا يكون محلاً للفعل نحو : مررت بزيدا وجئت إلى عمرو وعجبت من بكره ، ألا ترى أن المرور لا يحل بزيدا (٣) ولا المجيء لا يحل (٤) بعمرو ، ولا التعجب ببكره .

[ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر أخرى]

والقسم الذي يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر لا سبيل إلى معرفته إلا السماع نحو : نصحت زيدا ولزيد ، وأمثاله إن سُمع ، وإنما جعل هذا وأمثاله ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر على التساوي ، ولم يجعل أحدهما

(١) - عن شرح الجمل ٢٩٩/١ بتصرف يسير .

(٢) في الصورة : المنصوب ، وأثبتنا ما في شرح الجمل .

(٣) بعده في الصورة : " ولا المجيء ولا يحل بزيد " وكأنها زائدة .

(٤) كذلك في الصورة : " وكان " لا " زائدة .

(٥) في الصورة حمل : والصواب ما أثبتناه .

أصلاً للآخر ؛ إذ قد تساويا في الكثرة ، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر ،
أعنى أنه لم يُقَلَّ : نصحت زيدا أكثر مما قيل : نصحت لزيدا ، فيجعل وصوله
بنفسه أصلاً وحرف الجر زائداً ، ولا نصحت لزيدا أكثر مما قيل : نصحت
زيداً ، فيجعل حرف الجر أصلاً ثم حذف حرف الجر فلما تساويا في الاستعمال
كان كل واحد منهما أصلاً بنفسه . ١

٢- فـ ، وجه كونه غير متعد أن النصح هو خلوص العمل من غير فسار
متعمد ، فكما تقول : خلص علي فلان فتعديه بحرف جر فكذلك نصحت
لفلان ، وقال علي - طيه السلام - في التوبة النصوح إنها : ندم بالقلب
، واستغفار باللسان ، وترك بالجوارح ، واعتقاداً للآل يعاود ، لأن المعنى
خلوص فعل التائب لله تعالى . وإذا قال : نصحت زيدا ؛ فوجه تعديه
أن العرب تحمل الفعل على الضد كما تحمل على النظير ، والنصح خلاف
الغش فكما تقول : غش فلان فلاناً ، فتعديه بنفسه ، فكذلك : نصحت ٢ .

* - وزعم بعض النحويين : أنه لا يتصور أن يوجد فعل يتعدى بنفسه
تارة وبحرف جر أخرى ، ٣- إلا أن يكون أحدهما أصلاً للآخر ٣ ، لأنه محال أن يكون
الفعل قوياً ضعيفاً في حال واحد ، ولا المفعول محلاً وغير محمل في حين .
وهو الصحيح ، فينبغي على هذا أن يجعل : نصحت زيدا وأمثاله ، الأصل
فيه أن يتعدى بحرف جر ثم حذف حرف الجر منه في الاستعمال وكثر في
الأصل والفرع ؛ لأن النصح لا يحل بزيد . فإن كان الفعل يحل بنفسه (٤)
المفعول ويوجد متعدياً تارة بنفسه وتارة بحرف جر جعلت الأصل وصوله
بنفسه وحرف الجر زائداً نحو : مسحت برأسي ومسحت رأسي ، وخشنت
بصدره (٥) وصدرة ؛ لأن التخشين بالصدر (٦) والمسح بالرأس (٦) .

(٢-٢) - ليس في شرح الجمل

* - * في شرح الجمل ٣٠٠/١ ، ٣٠١ .

(٣-٣) ساقطة من شرح الجمل .

(٤) في شرح الجمل : ينفي ، وهو تحريف

(٥) من أمثلة الكتاب ١/٧٤ ، ٩٢ ، وخشنت صدره أي : أوفرت .

(٦) في شرح الجمل : يحل بالصدر ، والمسح يحل بالرأس .

وقال ابن درستويه (١) : **إِنَّ نَصَحْتَ لَزِيدٍ مِنْ بَابِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ :**
 أَحَدُهُمَا بِنَفْسِهِ ، وَالْآخَرُ بِحَرْفِ جَرٍّ ، وَأَنَّ الْأَصْلَ : نَصَحْتَ لَزِيدٍ رَأْيَهُ ، وَاسْتَدَلَّ
 عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ مَنْقُولٌ مِنْ قَوْلِكَ : نَصَحْتُ لَزِيدٍ ثَوْبَهُ بِمَعْنَى خَطَّتُهُ لَهُ ، فَشَبَّهَ
 إِصْلَاحَ الرَّأْيِ لَزِيدٍ بِخِيَاطَةِ الثَّوْبِ ، لِأَنَّ الْخِيَاطَةَ إِصْلَاحٌ لِلثَّوْبِ فِي الْمَعْنَى ،
 فَكَمَا أَنَّ نَصَحْتَ مِنْ قَوْلِكَ : نَصَحْتُ لَزِيدٍ ثَوْبَهُ مِنْ بَابِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ
 أَحَدُهُمَا بِنَفْسِهِ وَالْآخَرُ : بِحَرْفِ الْجَرِّ . فَكَذَلِكَ مَا نُقِلَ مِنْهُ ، ثُمَّ حُذِفَ الْمَفْعُولُ
 الَّذِي يَصِلُ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى ، أَلَّا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ : نَصَحْتُ لَزِيدٍ ،
 مَعْنَاهُ // : نَصَحْتَ لَزِيدٍ رَأْيَهُ . وَكَذَلِكَ شَكَرْتُ لَزِيدٍ فَعَلَهُ ، فَحُذِفَ فَعَلَهُ
 وَيَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ لِلأَوَّلِ .

١٩٤

وهذا فاسدٌ ، لِأَنَّهَا دَعْوَى لَا دَلِيلَ طَيِّبًا ، إِذْ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذَهَبَ
 إِلَيْهِ لَسُمِعَ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ : نَصَحْتَ لَزِيدٍ رَأْيَهُ بِوَصُولِ نَصَحْتَ إِلَى مَنْصُوبٍ
 بَعْدَ الْمَجْرُورِ ، فَإِنَّ لَمْ يَسْمَعْ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى فِسَادِ مَذْهَبِهِ *

وظاهراً مذهب سيوييه أنك متى وجدت فعلاً يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف
 الجر، فتجعل الأصل التعدى بالحرف ؛ لأن الزيادة لا يقدم عليها إلا بدليل ؛
 لأنها فرع على المزيد عليه ، وأيضاً فإن ما وجد من ذلك كاستغفرت الله الذنب
 ومن الذنب ، الأكثر فيه التكم بحرف الجر ، فيجعل هو الأصل ، أعني وصول
 الفعل بحرف الجر حملاً على الأكثر ، وأن حذفها إنما هو لضرب من الاتساع ،
 وكثرة الاستعمال . " وقال سيوييه : " وليست أستغفر الله الذنب (٢) وأمرتك
 الخير بأكثر في كلامهم جميعاً وإنما يتكلم بها بعضهم (٣) " (٤)

(١) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان القسري الفارسي ، كثير العلم ، جيد
 التصنيف ، صاحب المبرد ، ولقي ابن قتيبة ، صنف الإرساء في النحو ، وسرر الفصح
 وغيرها ولد سنة ٢٥٨ هـ وتوفي سنة ٣٤٧ هـ ، عم البغية ٣٦٧
 وكلامه في تصحيح الفصح له ٣٣٢/١ ، ٣٣٣ .

(٢) في الكتاب ٣٨/١ " ذنباً " .
 (٣) كلام سيوييه في الكتاب ٣٨/١ ، و " أستغفر الله ذنباً " من قول الشاعر :

أستغفر الله ذنباً لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل
 و " أمرتك الخير " من قول عمرو بن معد يكرب :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب
 بعد هذا إما نصح " ومعناه وليست أستغفر الله الذنب ، وأمرتك الخير جميعاً
 (٤) بأكثر في كلامهم " وهي تكرر لكلام سيوييه ولعل مكانها كلام ساقطه
 في المصورة

وقال ابن الطراوة (١) : * أستغفر * مما يتعدى إلى مفعولين بنفسه لا بحرف الجر ، لأنه منقول من غفر الله الذنب ، وغفر يتعدى بنفسه ، وأما أستغفر فغايتها أن صير الفاعل منصوباً ، فقلت : استغفرت الله الذنب ، وإن جاء بحرف الجر فإنما هو على التضمين ، كأنه ضمن معنى : أستتیب الله من الذنب ، أي : أطلب منه أن يتوب علي من الذنب ، وتنصلت إليه من الذنب .

وهذا [الذي قاله] (٢) فاسد ، فإن التضمين لا يقال بقياس ، وأيضا فإن سيويه نقل عن العرب أن الأكثر التكلم بحرف الجر فحمله عليه ، و [لو كان] مضمناً لقل ، وأيضا فإن بنية استفعل ليست بنية نقل ، ولا يلزم أن يبقى ما كان قبل على حاله ، ألا ترى أن العرب تقول : أخبرته بكذا ليس إلا ، وتقول استخبرته عن كذا ليس إلا ، ولا تقول : بكذا ، وإن كان معناه طلبت منه أن يخبر بكذا ، ولأن الذي وجد منه في الكتاب العزيز متعد إلى واحد نحو = فقلت أستغفروا ربكم = (٣) و = ثم يستغفر الله = (٤) = واستغفروه = (٥) ونحو ذلك .

ش (٦) : هذا الذي قال ابن الطراوة في أستغفر من أنه يتعدى إلى اثنين بنفسه ليس بصحيح ، وإن كان من غفر ، لأن تعدى استفعل ليس مبنياً على تعديه دون زيادة السين والتاء ، ألا ترى أنك تقول : استغفمته عن كذا ، فمضمونها : استغفرت نفسه لا تقول : فمضمون كذا ، وتقول : استغفرتك عن كذا فتعديته بعن ليس إلا ، والفعل دون زيادة السين والتاء يتعدى مرة إلى مفعولين : أحدهما بعن ، والثاني : بالباء . ويتعدى مرة إلى ثلاثه بنفسه ، وإذا دخلت عليه السين لا يكون كذلك ، فدل ذلك على أن ما قاله من بقاء تعدى الفعل مزيداً فيه السين والتاء على تعديه غير مزيد فيه ذلك ليس كما قاله .

[ما يتعدى إلى مفعولين]

*- والذى يتعدى إلى اثنين ينقسم قسمين :

قسم يتعدى إلى مفعولين بنفسه ، وقسم يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر .

(١) ابن الطراوة النحوي : ٢٢٥ ونتائج الفكر ٣٣٢-٣٣٣ .

(٢) مطموسة في المصورة .

(٣) الآية ١٠ من سورة نوح .

(٤) الآية ١٠ من سورة النساء . وفي المصورة : (من يستغفر) وهو تحريف .

(٥) الآية ٦ من سورة فصلت .

(٦) لم أعثر على كلام الشلوين هذا .

*- عن شرح الجمل ١/١ ٣٠١، ٣٠٢ .

فالذی يتعدى إلى مفعولين (١) بنفسه ينقسم قسمين : قسم يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين ، وقسم لا يجوز ذلك فيه . فالذی لا يجوز [الاقتصار] (٢) فيه على أحد المفعولين (١) هي " ظننت " إذا لم تكن بمعنى اتهمت ، وطمئت إذا لم تكن بمعنى عرفت - وحسبت وزعمت ، وخیلت ، ورأيت - إذا كانت بمعنى ظننت أو بمعنى طمئت - ووجدت - بمعنى طمئت - وأطمئت ، وأنبأت ، ونبأت ، وأخبرت ، وخبرت ، وحدت - إذا كانت بمعنى أعطت - وزاد بعض النحويين نسي هذه الأفعال : هب - بمعنى ظن - والفى - بمعنى وجد - وعد - بمعنى حسب - نحو : هب زيدا شجاعا ، وألفيت زيدا ضاحكا ، وعددت زيدا عالما . ولا حجة في شيء من ذلك ، لأن شجاعا وضاحكا وعالما أحوال ، والدليل على ذلك التزام التنكير فيها ، لأنك لا تقول : هب زيدا الشجاع ، ولا ألفيت زيدا الضاحك ، ولا عددت زيدا العالم ، فأما قوله :

٥٢٢- تعدون عقر النيب أفضل مجدكم ^{روى} ^{عن} ^{عقرا} ^{النيب} ^{أفضل} ^{مجدكم} ^{بني} ^{ضوطني} ^{لولا} ^{الكمي} ^{المقنعا} (٣)

فأفضل مجدكم نعت لعقر النيب ، وعد - بمعنى حسب - كأنه قال : تحسبون عقر النيب الذي هو أفضل مجدكم فيما (٤) تفخرون به - * ، وأيضا فإن هب نسي معنى ما لا يتعدى إلا لواحد ، وذلك أن : هبني فعلت بمعنى : قدرني وأقرعني (٥) قال الشاعر :

٥٢٣- هبيني يا معذبتني أسأت ^{والهجران} ^{قبلك} ^{قد} ^{بدأت} (٦)

(١) بعدها في المصورة : أحدهما ، وكأنها زائدة .

(٢) في المصورة : ذلك ، والتصويب من شرح الجمل .

(٣) البيت لجريز من قصيدة في هجاء الفرزدق ورواية الديوان : سعيكم . هلا

الديوان ٣٣٨ ، والكامل : ٢٧٨/١ ، والجمل : ٢٤٥ ، والخصائص

٤٥/٢ ، والأمالى لابن الشجري ٢٧٩/١ ، ٣٣٤ ، ٢١٠/٢ ، وشرح

الجمل ٣٠٢/١ ، والخزانة ٤٦١/١ ، ٤٩٨/٤ ، وغير ذلك كثير .

(٤) في شرح الجمل : مما .

(٥) في المصورة : وأبرعني ، وهي فامضة .

(٦) البيت لإبراهيم السواق مولى آل المهلب . الكامل ٣٠/١ ومعه :

فأين الفضل منك فدتك نفسي طوى إذا أسأت كما أسأت .

[سمع]

* - وَأَمَّا سَمِعْتُ : فلا يخلو أن يكون الواقع بعدها مَّا يُسْمَعُ أو من قبيل ما لا يُسْمَعُ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْمَسْمُوعَاتِ تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ بِاتِّفَاقٍ نَحْوِ : سَمِعْتُ كَلَامَ زَيْدٍ ، وَسَمِعْتُ قِرَاءَةَ عَمْرٍو . فَإِنْ كَانَ مِنْ قَبِيلِ مَا لَا يُسْمَعُ نَحْوِ : سَمِعْتُ زَيْدًا يَتَكَلَّمُ فَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ بَيْنَ النَحْوِيِّينَ : فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا مَّا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ كَظَنَنْتُ ، وَحُجَّتُهُ أَنَّ سَمِعْتُ لَمَّا دَخَلْتُ عَلَى مَا لَا يُسْمَعُ أُثْبِتَ لَهَا مَفْعُولًا ثَانِيًا يُعْطَى مَعْنَى الْمَسْمُوعِ ، كَمَا أَنَّ ظَنَنْتُ لَمَّا دَخَلْتُ عَلَى زَيْدٍ وَهُوَ غَيْرُ مَظْنُونٍ فِي الْمَعْنَى أُثْبِتَ بَعْدَ ذَلِكَ // بِمَفْعُولٍ ثَانِيٍّ يُعْطَى الْمَظْنُونِ فِي الْمَعْنَى فَقُلْتُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ " يَتَكَلَّمُ " - مِنْ قَوْلِكَ : سَمِعْتُ زَيْدًا يَتَكَلَّمُ - نَسِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ ثَانِيٍّ لِسَمِعْتُ .

١٩٥

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا مُتَعَدِّيةً إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ فَإِذَا قُلْتُ : سَمِعْتُ زَيْدًا يَتَكَلَّمُ كَانَ زَيْدٌ مَفْعُولًا لِسَمِعْتُ (١) عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ مُضَافٍ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : سَمِعْتُ صَوْتَ زَيْدٍ [يَتَكَلَّمُ] ، وَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ حَالٍ ، أَيْ : سَمِعْتُ صَوْتَ زَيْدٍ فِي حَالِ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ ، وَتَكُونُ هَذِهِ الْحَالُ مَبِينَةً ، لِأَنَّهُ قَدْ يُسْمَعُ صَوْتُ زَيْدٍ فِي حَالِ أَنَّهُ يَصِيحُ أَوْ يَقْرَأُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ وَيَكُونُ حَذْفُ الْمُضَافِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ زَيْدًا فِي نَفْسِهِ لَا يُسْمَعُ ، فَيَكُونُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ (٢) ، أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى هَلْ يَسْمَعُونَ دَعَاءَكُمْ ، وَحَذْفُ الدُّعَاءِ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تَدْعُونَ ﴾ طَيْبَهُ .

وهذا المذهبُ أَوْلَى ، لِأَنَّ سَمِعْتُ مِنْ أَعْمَالِ الْحَوَاسِّ ، وَهِيَ كُلُّهَا مُتَعَدِّيةٌ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ تَقُولُ : ذُقْتُ طَعَامًا وَشَمِمْتُ طَيْبًا وَلَمَسْتُ (٤) حَرِيرًا وَأَبْصَرْتُ زَيْدًا ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ سَمِعْتُ مِثْلَهَا] وَأَيْضًا فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَّا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ لَمْ تَخْلُ مِنْ أَنَّ تَكُونُ (٥) مِنْ بَابِ ظَنَنْتُ أَوْ مِنْ بَابِ أَعْطَيْتُ . فَيَبْاطِلُ أَنَّ تَكُونَ مِنْ بَابِ أَعْطَيْتُ ، لِأَنَّ يَتَكَلَّمُ فِعْلٌ ، وَالْفِعْلُ لَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي فِي

*- في شرح الجمل ٣٠٢/١ وما بعدها

- (١) في المصورة : فسمعت ، وأثبتنا ما في شرح الجمل .
- (٢) ما بين القوسين سقط بسبب انقطاع النظر ، وأكملناه من شرح الجمل ٣٠٢/١
- (٣) الآية ٧٢ من سورة الشعراء .
- (٤) في المصورة : لمست ، وأثبتنا ما في شرح الجمل .
- (٥) العبارة في المصورة : من أن اثنين تكون ، واثنين زائدة .

أعطيت وأمثاله ، واطل أن تكون من باب ظننت ، لأن ظننت وأخواتها يجوز
إلغائها وإعمالها ولا يجوز إلغائها سمعت ، فثبت أنها مما يتعدى إلى مفعول
واحد . فأما قوله :

٥٢٤ - سمعت الناس ينتجعون غيша فقلت لصيدح : انتجعي بلالا (١)

فليس بإلغاء بل هو حكاية ، ألا ترى أن المعنى سمعت هذا الكلام الذي
هو : " الناس ينتجعون غيشا " (٢) ، فليس معنى : " سمعت زيدا يتكلم " طى هذا
وسمعت زيد يتكلم " ، واحداً ، لأنك إذا رفعت فالمسموع هذا الكلام الذى هو :
زيد يتكلم " ، وإذا نصبت فالمسموع ليس هذا اللفظ الذى هو " زيد يتكلم " ، ولو
كان إلغاءً لكان معناهما واحداً . وأيضاً فإن الفعل لا يلغى في أول الكلام .
[كل فعل يتعدى إلى مفعولين الأول منهما فاعل في المعنى] *
والذى يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين (٣) نحو : سمعت زيدا ثوباً
وأعطيت زيدا درهماً ، ألا ترى أن زيدا فى المسألتين أخذ للثوب والدرهم .

والقسم الذى يتعدى إلى مفعولين ، أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر
ما عدا ذلك من الأفعال الطالبة لمفعولين نحو : أمرتك بالخير .
[ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل]

والذى يتعدى إلى ثلاثة : أطم ، وأرى - المنقولين من طم ورأى المتعديتين
إلى مفعولين - وأنبأ ، ونهأ ، وأخبر ، وخبر ، وحدث إذا صممت معنى أطمت .
وزاد أبو الحسن (٣) فى هذه الأفعال ما بقي من أخوات طم ورأى إذا نقلت
بالهمزة فأجاز : أظننت زيدا عمراً قائماً ، وأحسبت أخاك بكرةً منطلقاً ، وأزعمت (٤)
عبد الله بشراً منطلقاً ، وأوجدت محمداً عمراً ضاحكاً ، قياساً طى : أطمت وأريت .

(١) البيت لغوى الرمة فى الديوان ٥٢٨ من قصيدة مطلعها :
أراح فربق جيرتك الجمالا كأنهم يريدون احتسالا
والشاهد فى المقتضب ١٠/٤ والكامل ٥٣/٢ والإفصاح ٣٣٠ ، وشرح
الجميل ٣٠٣/١ ، والخزانة ١٧/٤ ، وفيها أنه قد روى النصب فى البيت
جماعة ثقات منهم ابن السيد فى أبيات المعانى ومنهم الفارقي فى شرح أبيات
الإيضاح ومنهم الزمخشري وغيره .

(٢) هذا القسم الثانى من أقسام المتعدى إلى مفعولين بنفسه . انظر ص ٧٢٦
(٣) فى الصورة : أبو الحسين ، والتصويب من شرح الجمل ٣٠٤/١ . وانظر
مذهبه فى الصبان طى الأشمونى ٤٣/٢ .
(٤) فى شرح الجمل : أخلت .

* تكملة لآخرة من شرح الجمل ٣٠٤/١

وذلك غير جائز عندنا ، لأنه لم يوجد من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ما نُقِلَ بالهمزة لا من هذا الباب - أعني ما لا يجوز فيه (١) الاقتصار عليه - ولا من غيره إلا : أطم وأرى ولفظتان لا ينبغي أن يقام عليهما .

[المتعدى بحرف الجر يصل إلى مفعوله بنفسه]

وينبغي أن تعلم أن ما كان من هذه الأفعال متعدياً بحرف جر فإنه لا يجوز حذف حرف الجر من مفعوله ووصول الفعل إليه بنفسه إلا مع أن وأن نحو : عجبت أنك قائم [وعجبت من أنك قائم] (٢) وعجبت أن قام زيد وعجبت من أن قام زيد ، وذلك لطول أن وأن بالصلة والطول يستدعي التخفيف ، أو في أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها وهي : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وكنتي ، وسمى ودعا (٣) في معنى سقى ، وذلك نحو : أمرتك الخير تريد : بالخير قال الشاعر :

٥٢٥ - أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب (٤)

واختار الرجال زيدا تريد : من الرجال ، قال الله تعالى = (واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا) (٥) - [معناه] (٦) من قومه .
وسميتك زيدا ، تريد : بزيد ، قال الأخطل :

٥٢٦ - وسميت كعباً بشر العظام وكان أبوك يسمى الجعل (٧)

يريد : سميت بكعب ، ويسمى : بالجعل .

-
- (١) تكملة من شرح الجمل .
 - (٢) تكملة يتم بها الكلام .
 - (٣) ساقطة من شرح الجمل ٣٠٥/١ ← في نظره : ٤٧
 - (٤) البيت لعمر بن معد يكرب وينسب لأبياس بن عامر وللعباس بن مرداس في ديوانه : ٣١ وهو من المشواهد الكتاب ٣٧/١ والمقتضب ٣٥/٢ ، ٨٣ ، ٣٢٠ ، والكامل ٣٣/١ والمحتسب ٥١/١ ، ٢٧٢ ، وشرح الجمل ٣٠٥/١ والخزانة ١٦٤/١ وغير ذلك كثير .
 - (٥) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .
 - (٦) تكملة من شرح الجمل .
 - (٧) ينسب للأخطل وليس في ديوانه برواية السكري وجريفي ديوانه : ٤٨٦ ، وفي الخزانة ٤٥٨/١ لعتبة بن الوغل وهو في الاقتضاب ٤٥ ، وشرح الجمل ٣٠٥/١

وكنيتك أبا عبد الله ، تريد : بأبي عبد الله قال :

٥٢٧- وما صفراء تكنى أم عمرو كان سويفتيها منجلان (١)

يريد : تكنى بأم عمرو.

وأستغفرت الله ذنبي ، تريد : من ذنبي ، قال الشاعر :

٥٢٨- أستغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد إليه التوجه والعمل (٢)

يريد : من ذنبي .

ودعوتك أبا عبد الله ، تريد : بأبي عبد الله ، قال الشاعر :

٥٢٩- دعنتي أخاها أم عمرو ولم أكن أخاها ولم أرضع لها بلبان (٣)

يريد : دعنتي بأخيها؛ لأنه (٤) من سمّنتي بذلك . فإن أردت بدعا من الاستدعاء لم يتجاوز مفعولاً واحداً نحو : دعوت زيداً أي : استدعيته .

ولا يجوز ذلك في هذه الأفعال إلا بشرط تعيين (٥) موضع الحذف والمحذوف،

-
- (١) البيت لحماد الراوية وله قصة في الأغاني ٣٣١/١٧ والرواية : أم عوف ، وهي الجراداة ، وانظر الحيوان ٥٥٨/٥ واللسان (صفر) وهو في شرح الجمل ٣٠٥/١ .
- (٢) البيت في الكتاب ٣٧/١ ، ومعاني القرآن للفرأء ٢٣٣/١ ، والمقتضب ٣٢٠/٢ ، والخصائص ٢٤٧/٣ ، وشرح ابن يعيش ٦٣/٧ ، ٢٥١/٨ ، وشرح الجمل ٣٠٦/١ والخزانة ٤٨٦/١ ، وغير ذلك كثير .
- (٣) البيت ينسب لعبد الرحمن بن الحكم أخى مروان بن الحكم ، وفي الكامل ١٢٥/١ أورد المبرد أبياتا منسوبة لعبد الرحمن هذا ، ثم قال : وقال آخر . وأورد البيت الشاهد وآخر بعده ، وهذا يدل على أنهما ليسا لعبد الرحمن . وانظر شرح ابن يعيش ٢٧/٦ ، وشرح الجمل ٣٠٦/١ ، والمقرب ١٢١/١ وغير ذلك .
- (٤) تكملة يتم بها الكلام .
- (٥) في الصورة : يعين ، والتصويب من شرح الجمل .

فإن نقص هذان الشرطان أو أحدهما لم يجوز حذف حرف الجر أصلاً .

وما عدا ذلك لا يجوز حذف الحرف من مفعوله إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

١٩٦ ٥٣١ - تمرّون الديار ولم تعوجّسوا كلامكم عليّ إذا حرام (١) //

يريد : تمرّون على الديار فحذف " على " . وقول الآخر (٢) :

٥٣١ - فبت كأن العائدات فرشني هراساً به يعلى فراشي ويقشب (٣)

يريد : فرشني لي - * - يقال : فرشته ، وفرشت له ، وأفرشته ، والعائدات :

إمّا نساءً يزرنه وإمّا هموماً تعتربه من خوف النعمان .

والهراس : شوك ، واحده هراسة . ويقشب : يخلط ويجرد - ٤ ،

* - وزعم علي بن سليمان الأخفش (٥) أنه يجوز أن يحذف حرف الجر إذا تعين

(١) البيت لجرير في الديوان : ٥١٢ ورواية الشطر الأول فيه :

أتمضون الرسوم ولا تحيّا

وهو في الكافي ٣٤/١ وفيه أن المبرد قرأ علي عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير : مررت بالديار . قال : فهذا يدلّك علي أن الرواية مغيرة .

والبيت في شرح ابن يعيش ٨/٨ ، ١٠٣/٩ ، وشرح الجمل ٣٠٦/١ والمقرب ١١٥/١ والضرائر : ١٤٦ ، والخزانة ٦٧١/٣ ، وفيه أن حذف الجار نسي مثل هذا علي سبيل الشذوذ . وورد البيت في مصادر أخرى كثيرة .

(٢) بعده في شرح الجمل ٣٠٧/١ .
" تعن فتبدي ما بها من صباية وأخفى الذي لولا الأسى لقضاني
يريد لقضى علي ، وقول الآخر :

(٣) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ٧٢ من قصيدته التي أولها :
أناي - أبيات اللعن - أنك لمثني وتلك التي أهتم منها وأنصب
وهو في اصلاح المنطق ٤٠٦ واللسان (قشب) .

(٤-٤) زيادة عما في شرح الجمل .

(٥) هو علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر ، نحوي ، كان عالماً ،

روى عن المبرد وشعلب ، وروى عنه المرزباني وأبو المعافى الجريري ، وكان ثقة .
وقال عنه المرزباني : لم يكن الأخفش بالمسح في الرواية للأشعار والعلم بالنحو ،
وما طمته صنف شيئاً البتة ولا قال شعراً ، وكان إذا سئل عن مسألة في النحو
ضجر وانتهر من يسأله " وقال ياقوت بسب له تصانيف ذكرها ابن النديم نسي
الغهرست وهي شرح سيوييه ، الأنواء ، التثنية والجمع ، المهذب ، تفسير رسالة
كتاب سيوييه وتوفي ٣١٥ وقيل ٣١٦ ببغداد . انظر وفيات الأعيان ٣٠١/٣
والبغية ١٨٧/٢ ، ١٨٨ ، ١٨٩ .

* * * في شرح الجمل مع اختلاف يسير .

موضع الحذف والمحذوف قياساً على ما جاء من ذلك نحو : برئت القلم السكين ،
 تريد : بالسكين ، لأنه قد تعين المحذوف وهو الباء وموضع الحذف وهو السكين ،
 فان اختل الشرطان أو أحدهما منع نحو : رغبت الأمر لا يجوز ، ، لأنه لا يعلم
 هل أردت رغبت في الأمر أو عن الأمر ، وكذلك لا يجوز : اخترت أخوتك الزيديين
 ، لأنه لا يعلم هل أردت : أخوتك من الزيديين أو الزيديين من أخوتك ، فلم
 يتعين موضع الحذف (١) .

والصحيح أنه لا يقاس شيء من ذلك وإن وجد فيه الشرطان لقلّة ما جاء من
 ذلك ، وإن لا يحفظ منه إلا الأفعال التي ذكرت لك .
 [ما يصل إلى المفعول بنفسه]
 وأما ما يصل إلى مفعول بنفسه فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدى إلى
 واحد ، أو من باب ما يتعدى إلى أكثره .

فإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد نحو : ضربت زيداً ، فلا يخلو أن تقدم
 المفعول أو تؤخره ، فإن قدمته جاز دخول اللام عليه فتقول : زيداً ضربت ولزيد
 ضربت ، قال الله تعالى : (= إن كنتم للرؤساء تعبرون =) (٢) ، ولا تدخل عليه
 إذا تأخر إلا في ضرورة ، أو في نادر كلام ، قال :

٥٣٢ - فلما أن توافينا (٣) قليلاً أنخنا للكلاكل فارتيننا (٤)

يريد : أنخنا الكلاكل ، وإنما تدخل اللام عليه إذا تقدم ، لأن العامل
 إن ذاك يضعف عن عمله فيقوى باللام ، فإذا تقدم العامل على مفعوله كان
 في أقوى أحواله ، فلم يحتج إلى تقوية ، ولا يجوز دخول حرف جر عليه خلاف
 اللام إلا أن يحفظ ، فيكون من باب ما زيد فيه حرف الجر فلا يتجاوز ، نحو :
 مسحت رأسه ، ورأسه ، وخشنت صدره وصدرة (٥) ، أو في ضرورة شعير ،

- (١) كلام الأخفش في تعليقاته على الكامل ١/٣٣-٣٥ ، لا يفهم منه تلازم الشرطيين .
- (٢) الآية ٤٣ من سورة يوسف .
- (٣) في هامش الصورة إشارة إلى أن هذه الكلمة في نسخة أخرى : توافنا وهي في شرح الجمل توافقنا .
- (٤) البيت لعبد الشارق بن عبد العزى الجهني ، جاهلي ، والشاهد من الحماسية رقم ١٥٢ شرح ديوان الحماسة : ٤٤٧ وشرح الجمل ١/٣٠٨ والمقرب ١١٥/١
- (٥) انظر ما سبق ص ٧٢٢

نحو قوله :

٥٢٣- هُنَّ الْحِرَائِرُ لَا رِيَابَ أَخْمِرَةٍ سَوْدَ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ (١)

يريد : لا يقرآن السُّورَ ، وقول الآخر :

٥٢٤- نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرَجِ (٢)

[يريد : ونرجو الفرج] (٣)

فَإِنْ كَانَ مِنْ بَابٍ مَا يَتَعَدَّى إِلَى أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ لَمْ يَجْزُ إِذْ خَالَ اللَّامُ طَى مَفْعُولَهُ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ عِنْدِي (٤) أَنَّهُ لَوْ أَدْخَلْتَ اللَّامَ طَى مَفْعُولَهُ لَمْ يَخْلُ أَنْ تَدْخُلَ فِي الْمَفْعُولِينَ أَوْ أَحَدَهُمَا ، وَكَذَلِكَ فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ ، فَإِنْ أَدْخَلْتَهَا فِي الْمَفْعُولِينَ لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ نَظِيرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِعْلٌ يَتَعَدَّى إِلَى مَجْرُورَيْنِ بِحَرْفِ جَرٍّ وَاحِدٍ ، وَإِنْ أَدْخَلْتَهُ عَلَى أَحَدِهِمَا وَتَرَكْتَ الْآخَرَ صَارَ كَأَنَّهُ قَوِيٌّ ضَعِيفٌ فِي حِينٍ وَاحِدٍ ؛ قَوِيٌّ فِي حَقِّ الْأَصْلِ (٥) ، ضَعِيفٌ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَقْوَى حَقُّ الْآخَرِ ، وَذَلِكَ تَنَاقُضٌ ، لَكِنَّهُ يَجُوزُ فِي بَابِ طَمَتْ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ [الْبَسَاءِ] (٦) بِمَعْنَى " فِي " وَتَصْيِيرُهُ كَأَنَّهُ ظَرْفٌ لِلْفِعْلِ ، وَتَسْتَفْنِي بِهِ عَنِ الْمَفْعُولِينَ ، وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَفْعُولِينَ أَصْلًا ، فَتَقُولُ : طَمَنْتُ بِزَيْدٍ وَطَمْتُ بِيكُمُوسٍ أَي : جَعَلْتُ مَوْضِعَ طَمْسٍ زَيْدًا (٧) ، أَوْ مَوْضِعَ طَمْسِي ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) البيت ورد في شعر الراعي ديوانه : ١٢٢ من قصيدة مطلعها :
يا أهل ما بال هذا الليل في صَفَرٍ يزداد طولاً ، وما يزداد من قِصْرِ
وورد في شعر القتال الكلابي في ديوانه : ٥٣ .
وهو في شرح الجمل ٣٠٨/١ ، والخزانة ٦٦٧/٣ وغير ذلك من المصادر
المذكورة في هامش الجمل .

(٢) البيت ينسب للناطقة الجعدى ملحقات الديوان ٢١٦ . وقبله :
نحن بنو جعدة أرباب الفلج * نحن مننا سبيلنا حتى اعترج *
والشاهد في الإنصاف ٢٨٤ والاقتضاب : ٤٥٨ . وشرح الجمل ٣٠٨/١ ،
والضرائر لابن عصفور : ٦٣ والخزانة ١٥٩/٤ وغير ذلك .
(٣) تكملة من شرح الجمل .
(٤) عند ابن عصفور فالكلام كلامه في شرح الجمل ٣٠٩/١ .
(٥) في المصورة : الأصل ، وكذلك في نسخة من نسخ شرح الجمل ، وأثبت محقق
الشرح كلمة : الأول من النسخة التي اعتمدها في التحقيق .
(٦) تكملة لازمة من شرح الجمل : ٣٠٩/١ .
(٧) في المصورة : يزيداً ، والعبارة في شرح الجمل تختلف عما هنا قليلاً .

٥٢٥ - فقلت لهم : ظنوا بألفي مدحج سراتهم بالفارسي السر (١)

يريد : ظنوا في ألفي مدحج ، أي اجعلوه موضع ظنكم* (٢) - قال سيبويه : " وتقول : ظننت به جعلته موضع ظنك " (٣) - كأن القائل هذا يقول : أوقعتُ به الظن - وقال سيبويه أيضاً : (٣) " : كما تقول (٤) : نزلتُ به ونزلتُ عليه ، ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها فسي قوله [عز وجل] (٥) = (كفى بالله) (٦) لم يجز السكتُ عليه (٧) فكانت قلت : ظننتُ في الدارِ أي كان ظني في الدارِ ، ومثله شككتُ فيه " [انتهى ، يعني] (٩) سيبويه أنك قد تقتصر على الفاعل وقد تقتصر على [المفعول] (١٠) إذا جئت بظرف أو مجرور أو مصدر أيضاً فتقول : ظننتُ ظناً وظننتُ يوم الجمعة وظننتُ خلفك ، وحروف الجر كذلك إذا اتصلت بها هذه الأفعال هي بمنزلة الظروف ، كقولك : ظننتُ بزيد ، أي : جعلتُ به موضعَ ظني ، وظننتُ في الدار ، وإن قلت : إن الباء زائدة ، لزمك أن تأتي بالثاني - ٢ .

[حذف المفعول الواحد حذفاً أو اختصاراً]

*- والفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد ، يجوز حذف مفعوله حذفاً اختصاراً (١١) وحذف اختصاراً :

- (١) البيت لدريد بن الصمة من الأصمعية رقم ٢٨ ، الأصمعيات ١٠٧ والديوان ٤٧ وشرح ديوان الحماسة ٨١٢ والمحتسب ٣٤٢/٢ ، والحليل ٢٦٧ ، وشرح ابن يعيش ٨١/٧ ، وشرح الجمل ٣٠٩/١ وغير ذلك .
- (٢-٢) هذه الفقرة زيادة عما في شرح الجمل .
- (٣) الكتاب ٤١/١ .
- (٤) في الكتاب : قلت .
- (٥) تكلمة من الكتاب .
- (٦) من الآيات ٦٩ ، ١٦٩ من سورة النساء و ٤٨ من سورة الفتح .
- (٧) في الكتاب : طيها .
- (٨-٨) هذه العبارة ليست في الكتاب .
- (٩) كلمتان غامضتان في المصورة .
- (١٠) في المصورة : الفاعل ، تحريف .
- *- ما بينهما في شرح الجمل ٣٠٩/١ ، ٣١٠ .
- (١١) في شرح الجمل : أو .

فحذف الاختصار الحذف للدلالة على المحذوف ، وحذف الاختصار الحذف من غير دلالة على المحذوف ولا إرادة له ، فمثال حذف الاختصار أن تقول : ضربت ، في جواب من قال : هل ضربت زيداً ؟ فتحذف زيداً لفهم المعنى ، ^١ - ومن ذلك قوله تعالى : (وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ) (٢) معناه من كل شيء شيئاً ، فحذف " شيئاً " (٣) لفهم المعنى - ١ ، ومن ذلك قول الشاعر :

٥٣٦ - منعمة تصون إليك منها كصونك من رداء شرعيي (٤)

يريد : تصون إليك منها الحديث .

ومثل حذف الاختصار : أن تقول : ضربت ، أو أكلت ، تريد : أن هذين الفعلين قد وقعا منك ، ولا تخبر // بأي شيء وقعا (٥) ، ومنه قوله تعالى : (١٩٧) = (كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا) (٦) أي أوقعوا هذين الفعلين .

٧ - وقد يأتي من المفعول ما لا تتم الفائدة إلا به كقولك : ضرب وجل زيداً - ٧ .

وأما الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين فلا يخلو أن يكون من باب أعطيت أو من باب طمت (٨) ، فإن كان من باب أعطيت جاز حذف مفعوليه ، وحذف أحدهما وإبقاء الآخر ، حذف اقتصار واختصار .

فمثال حذف مفعوليه حذف اختصار أن تقول في جواب من قال : هل كسوت زيداً ثوباً ؟ كسوت . وفي جواب من قال : هل أعطيت زيداً درهماً ؟

(١-١) زيادة عما في شرح الجمل .

(٢) الآية ٢٣ من سورة النمل .

(٣) في المصورة : شئ ، وانظر المحتسب ١/٢٥٥ .

(٤) البيت للحطيئة في ديوانه : ٣٥ وهو في الخصائص ٢/٣٧٢ ، والمحتسب ١/٢٥٥ ، ٢٤٥ ، ٣٣٣ ، وشرح الجمل ١/٣٠٩ ، والمقرب ١/١١٤ ، والشرعي : ضرب من ثياب اليمن .

(٥) في المصورة وشرح الجمل ١/٣١٠ : وقع

(٦) من الآيات ١٩ من سورة الطور و ٢٤ من سورة الحاقة ، ٤٣ من سورة المرسلات .

(٧-٧) زيادة عما في شرح الجمل .

(٨) بعد هاء في المصورة : "فإن كان من باب أعطيت أو من باب طمت" وهي تكرر وزيادة .

وقر ضرب عليه الناصح بخلافه .

أعطيت ، فحذفت المفعولين في الجواب لدلالة ما تقدم عليه في السؤال .

ومثال حذفهما حذف اقتصار أن تقول : أعطيت أو كسوت ، ولا تريد أن تخبر
بأكثر من أنه وقع منك هذان الفعلان ، قال تعالى (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى (١))
أي : من وقع منه الإعطاء .

ومثال حذف أحد المفعولين حذف اختصار أن تقول : أعطيت زيدا
في جواب من قال : لمن أعطيت الدرهم ؟ ، تريد : أعطيت زيدا درهماً
فحذف لفهم المعنى .

ومثال حذفه حذف اقتصار أن تقول : أعطيت ، ولا تريد أن تخبر بما
أعطيت (٦) * (٣) وما ذكرناه من أن الاقتصار في باب أعطيت وكسوت على أحد
المفعولين نازع فيه أبو زيد السهيلي ، وقال : لا يجوز الاقتصار على الثاني إن
تعدى إلى اثنين قال : وهو مذهب سيويه والقياس يقبله ، وذلك أنه قال (٤) :
" فإن شئت اقتصرت على الأول ، وإن شئت تعدى إلى (٥) الثاني كما تعدى إلى
الأول " ، وقال (٦) : فلم يذكر الاقتصار إلا على الأول خاصة .

قلت : وكلام سيويه محتمل ؛ لأنه قال " كما تعدى إلى الأول " وتعديه
إلى الأول باقتصار وبغيره ، فكذاك إلى الثاني ، فلا حجة له في كلامه . وأمّا
تمسكه بالقياس فهو أن قال : الأول فاعل في المعنى والفاعل لا ي حذف فكذاك ما في معناه (٧) ،

(١) الآية ٥ من سورة الليل .

(٢) بعده في شرح الجمل ٣١٠/١ " وأعطيت درهما ، فلا تخبر لمن أعطيت "

(٣) ما يلي من كلام ليس في شرح الجمل .

(٤) هو سيويه ، في الكتاب ٣٧/١ .

(٥) في المصورة : على ، والتصويب من الكتاب .

(٦) يعني السهيلي .

(٧) انظر أبو القاسم السهيلي : ٣٨٦ ، وليس في النتائج ، والذي فيها منع الاقتصار
على المفعول الأول لأطم في قولك : أعطيت زيدا عمراً قائماً ، فقد أجاز الأكثرون
الاقتصار على المفعول الأول على الرغم من قول سيويه : ولا يجوز لك أن
تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة ويقول السهيلي : إن أصحابه قد
تأولوا " لا يجوز " بلا يحسن . ويرى أن كلام سيويه محمول على الظاهر ، =

ألا ترى أن زيدا في كسوت وأعطيت لا بسس وآخذ (١) .

وهذا فاسد ، لأنَّ السماع يرد عليه ، قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ
وَاتَّقَى ﴾ (٢) فكما يجوز حذفه مع (٣) الثاني ، فكذلك يحذف ويثبت الثاني ، وقالوا :
أطعمت الناس الطعام فطعموا وقالوا : أطعمت الطعام فاقتصروا على المفعول
الذي ليس بفاعل في المعنى قال الشاعر :

٥٣٧ - نحن بنو أمِّ البَينِ الأربَعَةِ المطعمون الجفنة المدعِدة (٤)

أراد المطعمون الناس الجفنة ، فحذف الناس وهم فاطون في المعنى ،
لأنَّهم طاعمون ، وقال الشاعر :

٥٣٨ - خالي عوف وأبو عليج والمطعمان اللحم بالعشج (٥)

أرد : المطعمان الناس اللحم ، فحذف الناس ، وهم فاطون في المعنى ،
وقد يرد عليه بقوله تعالى ﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ﴾ (٦) ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ :
إِنَّ هَذَا حَذْفٌ اخْتِصَارًا لَا حَذْفٌ اِقْتِصَارًا فَيُقَالُ لَهُ : وَالْفَاعِلُ أَيْضًا قَبْلَ النِّقْلِ
لَا يَحْذَفُ حَذْفَ اخْتِصَارٍ وَلَا اِقْتِصَارًا .

== يقول : " لأنك لا تريد بقولك : أطمت زيدا ، أي جعلته عالمًا على
الإطلاق ، هذا - محال إنما تريد أطمت بهذا الحديث فلا بد من ذكر الحديث
الذي أطمت به .

النتائج : ٣٥١ ، أما المسألة التي ذكرها الأبيدي فهي في المغنى ٧٠٥ (ط) (٢)

في حذف المفعول .

(١) في المصورة : واحد .

(٢) الآية ٥ من سورة الليل .

(٣) في المصورة : طى .

(٤) الرجز للبيد في ديوانه : ٣٤١ .

وبين البيتين قوله : نحن خير عامر بن صعصعة .

ولم أعرط على البيت الشاهد في كتب النحو التي بين يدي .

(٥) البيتان في الكتاب ١٨٢/٤ ، شاهد أ طى لغة إبدال الياء جيما في لغة

بعضهم ومعهما فيه : وبالغداة فلق البرنج .

وأما القالي ٧٧/٢ لرجل من البادية ، والمحتسب ٧٥/١ ، والمنصف

١٧٨/٢ ، ٧٩/٣ ، وشرح ابن يعيش ٧٤/٩ ، ٥٥/١٠ ، والمقرب ٢٩/٢ ،

١٦٤ ، وشرح شواهد الشافية : ٢١٢ وغير ذلك كثير .

(٦) الآية ١٩٠ من سورة الأعراف .

قال السهيلي: (١) وأيضاً فإنَّ العربَ تراعي الفعلَ قبل دخولِ الهمزةِ عليه حتى كأنَّه منطوقٌ به فتقول: نال زيدٌ مالاً ، وأنا له اللهُ إِيَّاهُ ، وقام زيدٌ وأقامه عمروٌ ، فلولا مراعاتهم للفعل قبل دخولِ الهمزةِ عليه لقالوا فيه: أنول وأقوم ؛ لأنَّ الواو لا تنقلبُ ألفاً إلا إذا انفتح ما قبلها ، فعلى هذا الأصل تقول الناصب لزيدٍ ما دلَّت عليه بنيةُ اليُس من كونه معمولاً والناصبُ للشوب هو لِبَسَمَ إِذِ الهمزةُ كما قد منَّا تنوُّبُ منابِ قولك : جعلته يفعل . وفي التنزيل ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نِبَاتًا ﴾ (٢) فهذا من مراعاةِ الفعلِ قبل دخولِ الهمزةِ فكانت قال : نبتُّم نباتاً ، وإذا قلت : إنباتاً ، فقد راحيت الهمزةِ والفعلَ معاً ، فالوجهان جائزان ، وإذا جئت بالمصدرِ ؛ إِذِ المصدرُ أقربُ إلى الفعلِ ؛ لأنَّه اسمه ومشتقٌ منه ، فالأولى إذاً إجراءُ المصدرِ على أفعلٍ وإجراءُ المفعولِ على فعلٍ لقربِ المصدرِ من الفعلِ ولأنَّ أقوىَ تعدُّيه إليه .

وهذا الذي قاله غير لازم ؛ لأنَّهم إذا حكموا للفعلِ بحكمِ الفعلِ في موضعٍ ما ، لا يلزم أن يحكموا له بحكمه في موضعٍ آخر ، وهذا نصُّ كلامه . قال السهيلي: (٣) وأما أعطى زيدٌ عمراً ديناراً فنقولُ بالهمزةِ من عطا يعطو : إذا تناول . وكذلك : آتيتُ درهماً هو منقولٌ من أتى يأتى ، إلا أنَّ المفعولَ الذي كان فاعلاً قبل دخولِ الهمزةِ هو زيدٌ بخلاف آتيتُ ؛ لأنَّ المالَ هو الآتى لزيدٍ إذا قلت : آتيتُ الدرهمَ (٤) زيداً ، فهي التي آتته (٥) ، وأنتَ جعلتها آتيةً له ، فكان الأصلُ تقديمَ ما هو آتٍ فتقول : آتيتُ المالَ زيداً وآتيتُ درهماً عمراً ، فيكون زيدٌ وعمروٌ هو المفعولُ الثاني بخلافِ أعطيتُ ؛ لأنَّ زيداً من قولك : أعطيتُ زيداً درهماً هو الأوَّل ، وهو العاطي ، أي: المتناول ، ولكن لما صار كلُّ واحدٍ منهما في معنى صاحبه حَسُنَ فيه من التقديمِ والتأخيرِ ما حَسُنَ في الآخرِ ، ففِئ على هذه التفرقةِ بين آتيتُ وأعطيتُ ، فإنك إذا قلت : آتيتُ زيداً فاقترحت على هذا المفعولِ لم يحسن كما يحسنُ الاقتصارُ عليه إذا قلت : أعطيتُ ، وإذا قلت : آتيتُ المالَ ، وآتيتُ الزكاةَ ، حسن الاقتصارُ

(١) انظر النتائج ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٢) الآية ١٧ من سورة نوح .

(٣) في النتائج ٣٢٨ إشارة لهذا الموضوع ، والنص الذي يسوقه الأبيدي طويل ، وليس في النتائج ولا أمالي السهيلي .

(٤) في المصورة : الدرهم .

(٥) في المصورة : آتيتهُ ، والصواب ما أثبتناه .

على هذا المفعول // ومن ذلك أن هذا المفعول هو الفاعل في المعنى ، ١٩٨
وعنه نُقِلَ الفعلُ إلى المؤتى ، فحسُن السكوتُ عليه كما يحسُن السكوتُ على
الفاعلِ ، وكذلك يحسُن السكوتُ على زيدٍ ، إذا قلت : أعطيتُ زيداً ، لأنَّ
زيداً هو العاطي ، أي : المتناول ، فحسُن السكوتُ طيه بخلاف مسألة : أتيت
التي " زيد " فيها ليس بفاعلٍ في المعنى .

فإن قيل : فكان ينبغي ألا يحسن سكوت على الدرهم إذا قلت :
أعطيت الدرهم ، وفلان يعطى الجزيل ؟

قلنا : إنما حسن الاقتصارُ في مسألة : أعطيت على كل واحدٍ منهما ؛
لأنها منقولة من عطى إذا ناول وتناول ، والتناول يصلح من كل (١) واحدٍ
منهما لصاحبه قال الله سبحانه : لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا (٢) فجعل اللحوماً
نائلةً ، ثم أدخل النفي ، وقال في آيةٍ أخرى : لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا (٣) فجعل
الخيرَ مفعولاً . يتحصّل من هذا أنك تقول : نلت خيراً ، ونالني خيرٌ كثيرٌ ،
فلهذا تقول : أعطيت زيداً أي أنلته فنال (٤) شيئاً ، وأعطيت المالَ فنال
ذلك المالَ زيداً ، فكل واحدٍ منهما نائلٌ ، وكل واحدٍ منهما إذا عاطي ، قال
الشاعر :

٢٩٥- ومن تما جيب خلق الله عاطية ^٥ يعصر منها ملاحٍ ^٦ وغيرهيب ^٥

يعني كرمه ، فعلى رواية من رواه بالعين جعلها عاطية لمن نالته ، والرجل
أيضا عاطي : إذا نالها ، كما في المثل (٧) : عاطي بغير أنسواطٍ ، وكما قال

- (١) في المصورة : لكل ، والصواب ما أثبتناه .
- (٢) الآية ٣٧ من سورة الحج .
- (٣) الآية ٢٥ من سورة الأحزاب .
- (٤) في المصورة : ينال .
- (٥) البيت في المخصص ٧٠/١١ ، والمحكم (ملح) ٢٨٨/٣ ، واللسان (ملح)
والرواية في جميعها . عاطية بالعين المعجمة . والمثبت في المصورة عندنا
ملاحي ، ولعله تحريف ، وأثبتنا ما في المصادر .
في المصورة : يعطي ، والصواب ما أثبتناه .
(٦) في الأمثال لأبي عبيد ٢٠٨ ، والمستقصى ١٥٦/٢ ، والأمثال للميداني
٤٢/٢ وغير ذلك .

حندج (١) :

٥٤- وَتَعَطُّوْا بِرَحْمَةٍ غَيْرِ شَيْنٍ كَأَنَّهُ أَسَارِيعُ ظَهِيٍّ أَوْ مَسَاوِيكُ إِسْحَلٍ (٢)

فأقدر قدر هذه التفرقة فإنها قرآنية ، ففي القرآن : ﴿ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ (٣) فاقصر على ذكر الزكاة ، لأنها آتية في المعنى لمن دفعت إليه ، وفيه أيضاً ﴿ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا ﴾ (٤) ، وليس فيه ولا في كلام فصيح مثل آتيت زيدا ، ولا : فلان يؤتى الناس ، لما بيناه من سرِّ الاقتصار وحسنه على مَنْ هو فاعل في المعنى ، وإن كان منصوباً في اللفظ بخلاف ما هو مفعول لفظاً أو معنى ، فإن زيدا من قولك : آتيت المال زيدا ، قد كان مفعولاً قبل النقل بالهمزة ، وهو مفعول بعد النقل . وآتيت الزكاة قد كانت الزكاة فاعلة قبل النقل ؛ لأنها خير أتى وهي بعد النقل بالهمزة مفعولة في اللفظ دون المعنى فتدبره والله المستعان . انتهى وقد تقدّم ردّ كلامه .

*- وإن كان من باب طمت فلا يخلو أن تحذف المفعولين أو أحدهما فسيان حذفت المفعولين ، فلا يخلو أن تحذفها حذفاً اقتصاراً أو حذفاً اختصاراً ، فإن حذفتهما حذفاً اختصاراً جاز ، ومنه قول الكهيت :

بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عاراً على وتحسب (٥) [٣٥٧]
يريد : وتحسب حبهم عاراً عليّ ، فحذف لدلالة ما تقدّم .

(١) هذا اسم امرئ القيس وقيل اسمه طيكة وقيل عدي ، واشتهر بلقبه . انظر الأعلام (ط) ٣ / ١ / ٣٥١ .

(٢) البيت من معلقة امرئ القيس في الديوان : ١٧ . وهو في المنصف ٣ / ٥٨ ، وشرح ابن يعين ٦ / ٩٢ ، ٧ / ١٤٤ .

(٣) الآية ٥٥ من سورة المائدة وفي غيرها .

(٤) الآية ٦٠ من سورة المؤمنون .

*- ما بينهما في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٠ ، وما بعدها ، بتصريف يسير .

(٥) سبق تخريجه في ص ٤٨١ .

وأما حذفها حذف اقتصار ففيه ثلاثة مذاهبٍ للنحويين :

منهم من منع وهو الأخص ومن أخذ بمذهبه (١) *

ومنهم من أجاز وعليه أكثر النحويين .

ومنهم من فصل فأجاز في ظننت وما في معناها ، ومنع في ظمت وما فسى
معناها ، وهو مذهب الأظم ومن أخذ بمذهبه .

فأما الأخص فحجته أن هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم ، ومفعولاتها
تجري مجرى جواب القسم ، والدليل على ذلك أن العرب تتلقاها بما يتلقى (٢)
القسم . قال الله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ (٣) ومثل ذلك كثير
فكما لا ينبغي (٤) القسم دون جواب فكذلك لا تستغني هذه الأفعال عن
مفعولاتها .

وهذا لا حجة فيه لأن العرب لا تضمنها معنى القسم على اللزوم ، فإذا
امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر ، فما الذي يمنع من
حذفها إذا لم تتضمن معنى القسم ؟

وأما من فصل فحجتهم أن كل كلامٍ معني على الفائدة ، فإن لم يوجد فيه
فائدة لم يجز التكلم به ، قال : فإذا قلت : ظننت ، كان مفيداً ، لأن
الإنسان قد يخلو من الظن ، ويفيدنا بقوله : ظننت أنه قد وقع منه ظن ، وإذا
قال علمت كان غير مفيد ، لأنه معلوم أن الإنسان لا يخلو من ظم ، إذ (٥) له
أشياء يعلمها بالضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، بسل الصحيح أنه يجوز : علمت ، وتحذف
المفعولين حذف اقتصار ، لأن الكلام إذا أمكن حملُه على ما فيه فائدة كان

(١) ذهب إلى ذلك أيضا الجرمن ونسب لابن طاهر وابن خروف والشلوبين

الهمع ١٥٢/١ .

(٢) تكملة من شرح الجمل .

(٣) الآية ٤٨ من سورة فصلت .

(٤) في شرح الجمل ٣١١/١ ، يبقى .

(٥) في شرح الجمل ٣١١/١ : إذا ، والصواب ما في الصورة .

أولى ، فإذا قال قائلٌ : طمّ ، طمنا أنه أراد طمّ ما لم أكن أعلم إذ حطّ على خلاف ذلك غير مفيد [والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في علمت وظننت وما في معناهما ، وقد جاء ذلك في كلامهم ، حكى سيويه أنهم يقولون : مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ (١) معناه : يقع منه خيلة ، وقال تعالى = (أَعْدَهُ ظُمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَسْرَى) (٢) أي يعلم . وليس في الكتاب جلاءً عن مذهب سيويه .

وأما حذف أحدهما فلا يخلو أن يكون اختصاراً أو اقتصاراً :
فأما الاختصارُ فجاززٌ قليلاً فمن ذلك قوله :

٥٤١- ولقد نزلت فلا تظني غيره^{٣٩} مني بمنزلة المحب المكرم (٣)
تقديره : فلا تظني غيره كائناً واقعاً . وقوله :

٥٤٢- مَنْ رَى مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ يَحْيَى إِذَا مَا النَّشْعُ جَالِ طَى الْمَطِيَّةِ (٤)

يريد : من رى مثل معدان بن يحيى في الجود ، فحذف لفهم المعنى ، ورى بمعنى علم ؛ لأنَّ العرب لا تحذف همزة رأى إلا إذا كانت بمعنى علم .
وأما الاقتصار : فلا يجوز أصلاً ولا خلاف في ذلك بين أحد من النحويين ، فلا يجوز أن تقول : ظننت زيدا تريد وقع مني ظن بزيد ولا تبين ما ظننته (٥) ، وسبب ذلك أن هذه الأفعال داخلة على الابتداء والخبر ، فكما أن الابتداء لا بد

(١) لم أشرطه في الكتاب وهو من أمثالهم في الأمثال لأبي عبيد ٢٩٠ ، ومجمع الأمثال ٣٠٠/٢ وفيه : يقال خلت إخال بالكسر ، وهو الأفتح وينوأسد يقولون : إخال بالفتح وهو القياس ، المعنى : من يسمع أخبار الناس ومعانيهم يقع في نفسه طيبهم المكروه .

(٢) الآية ٣٥ من سورة النجم .

(٣) لعنتر من معلقته في الديوان : ١٨٧ والخصائص ٢١٦/٢ ، والمقرب ١١٧/١ وشرح الجمل ٣١٢/١ ، والخزانة : ٥٣٩/١ ، ٤/٤ ، وغيرها .

(٤) البيت يردُّ شاهداً على حذف همزة رأى وحذف الألف الثانية لاجتماع الفين ساكتين والشاهد في سر الصناعة ٧٢٨ وشرح الجمل ٣١٢/١ والتلسان (رأى) ٢٩١/١٤ - ورواية المصادر : طال .

(٥) في شرح الجمل ٣١٢/١ : ولا ظننته ، والظاهر أنه قد سقطت كلمتا " تبين ما " .

له من خبرٍ ، والخبر لا يبد له من مبتدأ في اللفظ أو في التقدير ، فكذلك لا يستغني // أحد المفعولين عن الآخر ، لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر* ، ١٩٩ وسأتم الكلام على هذه الأفعال بعد إن شاء الله تعالى عند الرجوع إلى لفظ المؤلف .

*- وأما الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، فلا يخلو أن تحذف مفعولاته الثلاثة أو اثنين منها وتبقى واحداً [أو واحداً] (١) وتبقى اثنين .

فإن حذفها كلها : جاز على حذف الاختصار وطى حذف الاختصار ، فمثال حذف الاختصار قولك : أعلمت ، في جواب من قال : هل أعلمت زيداً عمراً منطلقاً ، فحذف المفعولات الثلاثة لدلالة تقدم ذكرها في كلام السائل . ومثال حذف الاختصار أن تقول : أعلمت ، لا تريد أكثر من أن تعلم أنه قد وقع منك إعلام خاصة ، ولم تتعرض إلى مفعول .

وأما حذف اثنين منها أو واحد فجائز على الاختصار ، وأما على الاختصار فغير جائز ، فمثال حذف الاختصار أن تقول في جواب من قال : هل أعلمت زيداً عمراً منطلقاً ؟ أعلمت زيداً ، وأعلمت زيداً عمراً وتحذف ما بقى لدلالة تقدم ذكر المحذوف في كلام السائل . ومثال حذف الاختصار أن تقول : أعلمت زيداً ، وأعلمت زيداً أخاك من غير دلالة على المحذوف ، وإنما لم يجز لالتباس : أعلمت المتعدية إلى ثلاثة بأعلمت المتعدية إلى اثنين المنقولة من علمت بمعنى عرفت فلم تتبين ، ألا ترى أنك إذا قلت : أعلمت زيداً أخاك لم يدرك ، هل هي أعلمت المنقولة من علمت بمعنى عرفت ؟ فلم تحذف شيئاً أو المنقولة من علمت المتعدية إلى مفعولين فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً ؟

وإذا قلت : أعلمت زيداً ، لم يدرك هل هي أيضاً المتعدية إلى ثلاثة فلهي قد حذف مفعولين أو المتعدية إلى مفعولين فتكون قد حذف مفعولاً واحداً ؟ فلا يكون ذلك يؤول إلى اللبس لم يجز ولم يجز في أخبار أعلمت وإن كان ذلك فيها لا يؤدى [إلى اللبس ، حملاً على أعلمت ، لأنها إنما تعدت إلى ثلاثة بالحمل عليها وتضمنها معناها] (٢) . هذا مذهب سيويه ومن أخذ بمذهبه (٣) .

* ما سبق منقول عن شرح الجمل كما ذكرنا .

* ما بينهما عن شرح الجمل ١/٣١٣ ، بتصريف يسير . وهو إلى آخر الباب .
(١) تكلمة يتم بها الكلام .

(٢) العبارة في المصورة هكذا [وإن كان ذلك فيها لا يؤدى معناها بالحمل عليها] وهي عبارة ناقصة ، وفيها تقديم كلمة معناها "طى" بالحمل عليها ، وما أثبتناه من شرح الجمل تستقيم العبارة .

(٣) الكتاب ٤١/١ والمقتضب ٣/١٢٢ .

[ذلك]*

وأما غيرُ سيبويه فإنه أجاز/ ما لم يؤدَّ إلى بقاء أحدِ المفعولين اللذين أصلهما
المبتدأ والخبر وحذف الآخر، فأجازوا : أعلمت زيداً ، إذا قدَّرت زيداً
المفعولَ الأوَّلَ ، فإنَّ قدَّرتَه الثاني أو الثالث لم يجز ، لأنَّ [الثاني] (١)
لا يستغني عن الثالث ، ولا الثالث عن الثاني ، لأنَّ أصلهما المبتدأ والخبر .

وكذلك أجازوا أعلمت زيداً أخاك إذا قدَّرت هذين المفعولين هما اللذان
كانا مبتدأ وخبراً ، فإنَّ قدَّرتَ أحدهما هو المفعول الأوَّلُ والآخر أحده
المفعولين الثانيين ، لم يجز أيضاً ، لما ذكرنا من أنَّ المفعولين الثانيين
لا يستغني أحدهما عن الآخر .

وذلك كله عندنا (٢) ممتنع للبس الذي تقدم ذكره .

(٣) وانفردت الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر التي ليست بجنيصة
للمفعول نحو : ظننت وأخبرت بجواز الإلغاء وهو تركُّ العمل لغير مانع يمنع
منه ، وذلك إذا توسَّطت نحو : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، أو تأخَّرت نحو : زيدٌ قائمٌ
ظننتُ ، إلا أنَّ الإلغاء أحسنُّ مع التأخير ، والإعمال أحسنُّ مع التوسيط .

فإذا تقدَّمت فلا يجوزُ إلاَّ الإعمال نحو : طمت زيداً قائماً خلافاً لاهل
الكوفة (٤) في ذلك ، فإنَّهم يجيزون الإلغاء مع التقديم وإن كان الإعمال عندهم
أحسن ، ويستدلون على ذلك بقوله :

٥٤٣ - كذاك أدبت حتى صار من خلقي أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب (٥)

برفع مفعولي رأيت أو وجدت (٦)

- * تامل: سر سحر الجمل
- (١) في المصورة : الثالث ، تحريف ، والتصويب من شرح الجمل ٣١٤/١ .
 - (٢) هذه عبارة ابن عصفور .
 - (٣) لا زال الشارح ينقل عن شرح الجمل ٣١٤/١ .
 - (٤) والأخفش . انظر المقاصد ٤١١/٢ . وجوزه ابن الطراوة . انظر ابن الطراوة
النحوي ١٣٤-١٣٧ .

- (٥) في شرح الحماسة للمرزوقي : ١١٤٦ . البيت منسوب لبعض الفزاريين ، وقافيته
منصوبة " الأدباً " وكذلك : ملاك منصوب وطي هذه الرواية لا شاهد في البيت .
والبيت في شرح الجمل ٣١٤/١ ، والمقرب ١١٧/١ ، والخزانة ٥/٤ ،
والمقاصد النحوية ٤١١/٢ ، والهمع ١٥٣/١ وغيرها .
- (٦) هي الرواية التي أثبتتها ابن عصفور في شرح الجمل .

وذلك لا حجة فيه ؛ لأن رأيت متوسطة بين اسم إن وخبرها وهي الجملة من قولك : " ملاك الشيمة الأدب " (١) ولم نَعْنِ بالتوسيط إلا أن تجيء وَسَطَ كلام لا صدره ، وإن كان توسيطها بين المفعولين أقوى في الغائبا ، فقد أجاز البصريون : متى تظنُّ زيدٌ منطلقٌ ، فرفع المفعولين لكون تظنُّ لم تجيء صدر الكلام ، وأيضا فإنه يمكن أن تكون هذه الجملة التي هي - ملاك الشيمة الأدب ، في موضع المفعول الثاني لرأيت أو وجدت على من رواه بها ، ويكون مفعولٌ وجدت الأول ضمير الأمر والشأن محذوفاً تقديره : وجدت ملاك الشيمة الأدب ، أي : وجدت الأمر هذا - وقيل : إنه على حذف لام التوكيد ، وهي مما يعلق بها هذه الأفعال - ٢

وإنما أُلغيت هذه الأفعال ، ولم تلغ : أعطيت وكسوت ، وما كان نحوهما ، لأنها بابها ألا تعمل لكونها في الأصل داخلة على المبتدأ والخبر ، وكل عامل داخل في (٣) الجملة ينهضي ألا يعمل فيها نحو قولك : قال زيدٌ عمروٌ منطلقٌ ، وقرأت الحمد لله رب العالمين ، لكنها شُبِّهت بأعطيت وبابها في أنها أفعالٌ تطلبُ اسمين كطلبها فتنصبها لذلك (٤) .

فإن قيل : فهلا نصبت " قرأت " وقال " المبتدأ والخبر تشبيهاً بأعطيت كما فعلت بظننت وأخواتها ؟

فالجواب : أن ظننت وأخواتها لا يليها إلا اسمان (٥) ، أو ما هو بمنزلتها ، كما أن أعطيت وبابه لا يطلب إلا اسمين ، و " قرأت " وقال " قد تقع بعدهما الجملُ الفعلية نحو : قال زيدٌ : قام عمروٌ ، وقرأتُ (= اقترب للناس حسابهم) (٦) فلما كانت ظننت وأخواتها أشبه بأعطيت من قلت وقرأت وأمثالها لذلك نصبت المبتدأ والخبر حملاً طيباً .

(١) طق محقق شرح الجمل بقوله : الصواب أن خبر " إن " جملة : وجدت ملاك الشيمة . وهو الحق .

(٢-٣) هذه العبارة زيادة عما في شرح الجمل .

(٣) في المصورة : طى ، وما أثبتناه من شرح الجمل .

(٤) عبارة شرح الجمل تختلف قليلاً .

(٥) في المصورة : وأخواتها يليها الاسمان ، وأثبتنا ما في شرح الجمل .

(٦) الآية الأولى سورة الأنبياء . والنهي في شرح الجمل ٢١٥/١ قوله تعالى : (= اقتربت الساعة =)

فإننا قلت : **إِنَّ الْأَصْلَ فِيهَا أَلَّا تَعْمَلَ تَبَيَّنَ أَقْوَامًا انْفَرَدَتْ بِالْإِلْفَاءِ** // ٢٠٠
 ، لِأَنَّ فِي ذَلِكَ رَجُوعًا إِلَى الْأَصْلِ ، وَقَدْ حَكِيَ بَعْضُهُمْ عَنِ السَّهِيلِيِّ : أَنَّهَا
 لَمْ تَدْخُلْ عَلَى مَا أَصْلُهُ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : ظَنَنْتُ زَيْدًا عَسْرًا ،
 وَلَا يُقَالُ : زَيْدٌ عَمْرٌو ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى فَلَيْسَ أَصْلُهُ الْإِبْتِدَاءُ وَالْخَبَرُ ،
 بَلْ كَذَا وَقَعَ أَوَّلًا .

وهذا ليس بشيء لرجوعهم إلى الابتداء حين الإلفاء نحو : **زَيْدٌ عَمْرٌو ظَنَنْتُ**
 ولو كان مثل : **أَعْطَيْتُ لَمْ يُلْغَ ، وَأَمَّا ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَإِنَّ الْعَرَبَ أَدْخَلَتْهُ مَعْنَى**
 لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَبْلَ الظَّنِّ مَلَاذِمًا لِلظَّنِّ .

وزعم الفراء فيما نجعلُه مفعولًا ثانيًا أنه حال لازمة ، ولا تنكر (٢) . فإن قيل :
 فما تقول في : **ظَنَنْتُ زَيْدًا الْقَائِمُ وَالْحَالُ لَا تَكُونُ مَعْرِفَةً قَالَ : الْقَائِمُ نَعْتٌ**
 لزيد لا حال ، وظننت أخاك زيداً ، قال : بدل ، فإنما يرد عليه بمثل : **ظَنَنْتُ**
زَيْدًا عَمْرًا ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ بَدَلًا إِذْ لَوْ كَانَ لَكَانَ بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ ، وَلَيْسَ زَيْدٌ
عَمْرًا . وأيضا فإن الحال لا تكون لازمة إلا مع قيامها مقام عمدة نحو : **ضَرَبَنِي (٣)**
زَيْدًا قَائِمًا ، لِأَنَّ الْعُمْدَةَ لَازِمَةٌ ، فَكَذَلِكَ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا .
 وأما قوله :

٥٤٤- **إِنَّمَا الْبَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيرًا كَاسِفًا بِالْهَ قَلِيلَ الرَّجَاءِ (٤)**

فإنه قد يصح على معنى ما يجوز أن تقول : **هَذَا زَمَانٌ إِنَّمَا الْبَيْتُ فِيهِ مَنْ**
يَعِيشُ (٥) ، وأيضا فإنهم لا يقولون : **ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِلَّا وَهُوَ غَيْرُ قَائِمٍ ، وَمَعْنَاهُ**

(١-١) زيادة عما في شرح الجمل .

(٢) كذا في المصورة ، ولعلها : ولذا تنكر .

(٣) في المصورة : ضربني

(٤) البيت لعدى بن الرطلاء الفسافي جاهلي ، وهو في الأصمعيات ١٥٢ ،
 والمصنف ١٢/٢ وشرح الجمل ٣٣٩/١ ، وشرح أبيات المغني ١٦/٧ ،
 والصبان على الأشموني ١٦٩/٢ .

(٥) بعده في المصورة : كثيرا ، وكأنها زائدة . ففي شرح الجمل ٣٣٩/١ إلا
 ترى أنك لو قلت : **هَذَا زَمَانٌ إِنَّمَا الْبَيْتُ فِيهِ مَنْ يَعِيشُ ،** تشير بذلك إلى فساد
 وظي هذا المعنى لا تكون الحال لازمة . وهو مراد الشارح هنا .

على زعم الفراء : ظننته في حال القيام ، فهو قائم ، وهذا نقض للمعنى المقصود
بهذا الكلام ، وأيضاً فإنهم يقولون : ظننتنى القائم ، ولا يصحُّ النعتُ ولا البسْدُ
ولا الحالُ هنا- ١ .

(١) فإن قيل : فلايَّ شيءٍ لم تلغِ إلَّا متوسطةً أو متأخرةً ؟
فالجواب : أنها إذا كانت في أول الكلام كان ما بعدها مبنياً عليها ، وإذا
لم تكن أول الكلام فإنك إذا عملتها ، قدرت أيضاً أن الكلام مبني عليها ، وإذا
الغيتها قدرت أن الكلام مبني على **أَلَّا** يكون فيه فعل من هذه الأفعال ، ثم
عرض لك بعد ذلك أن أردت أن تذكر (٢) هذه الأفعال لتجعل (٣) ذلك الكلام
فيما تعلم أو فيما تظن أو فيما تزعم ، فكانك إذا قلت : زيدٌ منطلقٌ ظننت
أو علمت أو زعمت ، أردت أن تقول أولاً : زيدٌ منطلقٌ ، ثم أردت بعد
ذلك أن تبين أن ما ذكرته من قولك : زيدٌ منطلقٌ معلومٌ عندك أو مَظنونٌ أو
مزعومٌ ، فكانك قلت عقب قولك : زيدٌ منطلقٌ فيما أظن أو فيما أزمع أو فيما أطم .

فإن أكدت هذه الأفعال بالمصدر فالإعمال ليس إلَّا ، تقدمت أو توسطت
أو تأخرت نحو قولك : ظننت ظناً زيداً قائماً ، وزيداً ظننت ظناً قائماً ، وزيداً
قائماً ظننت ظناً . وإنما لم يجزِ الإلفاء مع التأكيد بالمصدر لما في ذلك من
التناقض ، وذلك لو ألفتها عن المفعولين مع إعمالك لها في المصدر لكانت
مُعَمِّلاً لها طغياً في حين واحد ، وأيضاً فإنك من حيث تلغى لم تبين الكلام
عليها ولا كان معتمداً على الإتيان بها ، بل تقدر أنه عرض لك ذكرها
مع (٤) بناء الكلام على **أَلَّا** تكون فيه ، ومن حيث تؤكد بالمصدر تكون قد
جعلتها معتمداً عليها في الكلام ؛ إذ لا يؤكد من الكلام إلَّا موضع الاعتماد
والفائدة .

فإن أكدت بضمير المصدر أو بالإشارة إلى المصدر فالإعمال ، ولا يجوز
الإلفاء إلَّا قليلاً جداً مع التوسط والتأخر ، والإلفاء مع الإشارة إلى المصدر

(١) استمرار الكلام ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٠٥ .
(٢) في المصورة : تؤكد . وما أثبتناه من شرح الجمل .
(٣) في المصورة : يجعل . وما أثبتناه من شرح الجمل .
(٤) في شرح الجمل ١/ ٣١٦ : بعد .

أقوى من الإلغاء مع ضمير المصدر ، وذلك نحو : زيداً ظننته قائماً ، أو زيداً
ظننت ذاك قائماً ، فالضمير عائدٌ على المصدر الدال عليه ظننت ، وكذلك ذاك
إشارة إلى المصدر المفهوم من الفعل وتشير إليه .

فمثال إعادة الضمير عليه قوله تعالى ﴿ أَعِدُّوا لَهُ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ (١) .
ومثال الإشارة إليه قوله تعالى ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ أَعْمَالِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٢)
أَيَّ إِنَّ صَبْرَهُ .

فإن قال قائل : فلأي شيء جاز الإلغاء معهما وهو لا يجوز مع المصدر ؟
فالجواب : أنه لما كانا مبنيين لم يظهر للعامل فيهما عملٌ جازك الإلغاءها
إذ لا تكون كأنك طسخ معملٌ في حين واحد ، بل تكون هذه الأفعال مطفأة بالنظر إلى المفعولين ،
وكالمطفأة بالنظر إلى الضمير واسم الإشارة من حيث لم يظهر لها عملٌ فيهما .

فإن قيل : فلأي شيء كان الإلغاء مع الضمير أقبح منه مع اسم الإشارة ؟
فالجواب : أن الضمير وإن كان مثنياً ، فهو أقرب إلى المصدر المعرب من
حيث كانت صيغة الضمير تنبئ عن النصب ،^٣ فصارت الصيغة بمنزلة الإعراب في
المصدر ، ألا ترى أن كل واحدٍ من الإعراب والصيغة ينبئان عن النصب^٣ ، فشابه
الضمير المصدر من هذه الجهة (٤) . وأما اسم الإشارة فليس فيه إعراب ولا له صيغة
تقوم مقام الإعراب فبعد شبهه من المصدر ، فلذلك كان الإلغاء معه أحسن من
الإلغاء مع الضمير .

وانفردت الأفعال المتعدية إلى مفعولين - ولا يجوز الاقتصار على أحدهما
- بوقوع الظرف والمجرور والجملة المحتملة للصدق والكذب موقع المفعول الثاني .
والمتعدية إلى ثلاثة مفعولين بوقوع جميع ذلك في موضع المفعول الثالث .
ولا يجوز وقوع ذلك في موضع مفعولٍ من المفعولات خلاف هذين المفعولين
، والسبب في ذلك أن المفعول الثاني من باب ظننت والثالث من باب أعلمت

(١) الآية ٨ من سورة المائدة .
(٢) الآية ٤٣ من سورة الشورى .
(٣-٣) هذه العبارة مكررة في المصوورة .
(٤) في المصوورة : الجملة ، وهو تحريف ، والتصويب من شرح الجمل ١/٣١٧ .

هما في الأصل خبر ابتداء ، فلما كانت هذه الأشياء تقع خبراً لمبتدأ وقسمت
موقعها . وكذلك // أيضا انفردت هذه الأفعال بِنِيبَةِ أَنْ واسمها وخبرها ، ٢٠١
وَأَنَّ الناصبة للفعل والفعل المنصوب بها ، مناب المفعولين في باب ظننت
والمفعولين الثاني والثالث في باب أعلمت وما سَدَّ (١) في غير ذلك إلا سَدَّ اسم
واحد ، فتقول : ظننت أَنَّ زيدا قائمٌ ، وأعلمت عمراً أَنَّ أباك قائمٌ ، وإنما جاز
ذلك لطول أَنَّ بالاسم والخبر ، والطول قد يكون سبب الحذف (٢) فكان الأصل
أَنَّ تقول : ظننت أَنَّ زيدا قائمٌ واقعاً ، وأعلمت زيدا أَنَّ أباه منطلق واقعاً
أي : ظننت قيامَ زيدٍ واقعاً ، وأعلمت زيدا انطلاقَ أبيه واقعاً ، إلا أنك حذف
للطول . ومما أيضاً سهّل ذلك جريان المفعولين بالذكر في صلة " أَنَّ " ؛ ألا
تري أَنَّك تقول : ظننت أَنَّ زيدا قائمٌ فيجري ذكر المفعولين في قولك : ظننت
زيداً قائماً في صلة أَنَّ (٣) ، وكذلك إذا قلت : أعلمت زيدا أَنَّ أباه قائمٌ قد
جري ذكر المفعولين في قولك : أعلمت زيدا أباه قائماً في صلة " أَنَّ " .

وأجاز المازني إنابة " ذاك " مناب مفعولي ظننت ومفعولي أعلمت الثاني
والثالث . فأجاز أَنَّ تقول : ظننت ذاك (٤) ، في جواب مَنْ قال : هل
ظننت زيدا قائماً ؟ فأشرت بذاك إلى مفعولي ظننت ، وكذلك : أعلمت زيدا
ذاك ، في جواب مَنْ قال : هل أعلمت زيدا عمراً منطلقاً ؟ فتشِيرُ بذاك إلى
المفعولين ، وأنبته مناب المفعولين ، وهو مفردٌ ، كما فعلت ذلك في أَنَّ واسمها
وخبرها وهي تتقدّر بالمفرد لكونها في المعنى جملة ، وأجاز الإشارة بذاك وهو
مفرد إلى اثنين ؛ لأنَّ العَرَبَ قد تفعلُ ذلك ، قال تعالى (لا فَرَضَ ولا
يَكْرَهَ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ) (٥) وهو مفردٌ ، وأشار به إلى الفارض والبكر .

- (١) في شرح الجمل ٣١٧/١ : ولا يسد ، فما هنا نفية .
(٢) في المصورة : بسبب الحذف ، وعارة شرح الجمل ٣١٨/١ " والطول
قد يكون يشبه الحذف بسببية الحرف .
(٣) عارة شرح الجمل ٣١٨/١ " ظننت أَنَّ زيدا قائمٌ فتجري ذلك مجسري
المفعولين في قولك : ظننت زيدا قائماً في صلة أَنَّ " وهي مختلة .
(٤) قال سيويه في الكتاب ٤٠/١ " وأما ظننت ذاك فإنما جاز السكوت طيه ،
لأنك قد تقول : ظننت فتقصّر كما تقول : ذهبت ثم عمله في الظن
كما تعمل ذهبت في الذهاب . فذاك ههنا هو الظن كأنك قلت :
ظننت ذاك الظن إلخ . . .
(٥) الآية ٦٨ من سورة البقرة .

* وهو عندنا غير جائز ، لأن إقامة المفرد مقام المفعولين ليس بقياس ،
وأيضاً فإن ذلك ليس فيه ما سوغ في أن ومعمولها من (١) وضعها موضع المفعولين
من الطول ، وجريان المفعولين بالذكر في الصلة .

٢- وأيضاً فإن المسوغ لذلك في الآية أن المعطوف والمعطوف عليه ليسا
جملة فهما في حكم المفرد ، والمفعولان في ظننت جملة في الأصل مستقلة ،
فبان الفرق بينهما -٢ ، فإذا لم يكن ذلك قياساً حملنا قول العرب : ظننت ذلك
على أن ذلك إشارة للمصدر ، لأن ذلك قد ثبت في مثل قوله تعالى (ولَمَنْ
صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) (٣) ، أي : إن صبره لمن عزم الأمور .

ومما يدل على فساد مذهبه قوله :

٥٤٥- يا عمرو إنك قد ملكت صحابتي وصحابتيك إخال ذلك قليل (٤)

فأتى مع ذكر المفعولين (بـ "ذاك") ولو كانت ذاك إشارة إلى المفعولين لم
يحتج إلى ذكرها مع ذكر المفعولين ، وهما صحابتيك وقليل ، فدل ذلك على أن
ذاك إشارة إلى المصدر ، وهذا البيت من قبيل ما ذكرنا من قبيل (٦) أنه يجوز
الإلغاء مع تأكيد الفعل بالإشارة إلى المصدر .

وقد ردّ الفارسي أيضاً على المازني : بأنه لو جاز أن يكون ذلك إشارة
للمفعولين مع هذه الأفعال لجاز مع عدمها ، فكنت تقول في جواب من قال :
هل زيد قائم ؟ ذاك ، أي : زيد قائم ، فامتناع العرب من ذلك دليل على
فساد مذهبه ، وأيضاً (٧) فإن العرب لا تنيبها مناب اسمين في مثل : لعل زيداً

* عند ابنه عصفور ، فالتعويض كلابه .

(١) " ومعملها من " ساقطة من شرح الجمل ٣١٨/١

(٢-٢) زيادة عما في شرح الجمل .

(٣) الآية ١٣ من سورة الشورى .

(٤) البيت مجهول المقابله وهو في المقرب ١١٨/١ وشرح الجمل ٣١٩/١ وشرح

أبيات المغنى ٣٥٤/٧ .

(٥) تكلمة لا زمة من شرح الجمل ٣١٩/١ .

(٦) في المصورة : من قبيل .

(٧) ظاهر هذا النص أن هذا من كلام الفارسي ، على أن كلام ابن عصفور في

شرح الجمل ٣١٩/١ على غير هذا ، يقول ابن عصفور ، بعد قوله : على

فساد مذهبه : وللمازني في الانفصال عن هذا بأن جعل العرب لفظاً =

بدلاً من لفظ ليس بقياس ، ولو كان قياساً لجاز أنه مناب أن واسمها وظهرها مناب اسمين في مثل : لعل زيداً قائم ، الخ .

فقد هنا يتبين أن قوله « ذاك أيضاً من العرب » ليس من نص الفارسي ، وإنما هو بحسب ما ذكره ابن عصفور رد عليه ،

ويقوي أنه رد عليه ما ذكره ابن عصفور من قوله : ولكنه الذي يفسد مذهبه ما قدمنا ، وكأنه لا يرضى رد

الفارسي .

قائم فامتناع العرب من ذلك والنحويين دليل على أن ذلك عند العرب ليس بقياس،
لكن الذي يفسد مذهبه ما قدّمناه ١٠- وقد نُسِبَ أَنَّ " ذاك " إشارة إلى المفعولين
إلى الفراء واستدل بالآية ورد عليه بما تقدّم. (٢)

فش : ويلزمه أن يجعل ذلك حالاً ، لأنه ينوب عن الجملتين فكما تكون
الجملة حالاً ، فكذلك ما ناب عنهما فلما امتنعت العرب من ذلك علمنا أن ذاك
إشارة للمصدر لا إلى المفعولين ، وأيضاً فإن الاستعمال يخالف ما ذكره الأثرى
أن العرب لا تقول : ظننت زيداً إلا بمعنى اتهمت . وكذلك يلزمه أن يوصل به
الذي وأخواتها ، وأن يوصف به النكرات كما يوصف بالجملي .

وقال ابن الطراوة وابن طلحة ذاك إشارة للحدث لا للمصدر المؤكد ، لأنه
لا يجوز : ظننت ذاك على الإشارة إلى المصدر المؤكد ، فكذلك في المسألة .
وقال بعضهم ذاك إشارة إلى معنى الجملة ، ويمكن أن يعني الحدث المستفاد
من معنى الجملة كأنه : ظننت قيام زيدٍ مثلاً ثم تشير إليه . وأجاز ابن الطراوة
التلفظ به كما قال :

٥٤٦- * . . . ولكن لا إخال تلاقياً * (٣)

وإن أراد هذا القائل أحد جزأي الجملة لزمه ما قال سيويه . وقد يكون
ذاك إشارة إلى صاحب الخبر ، ولم يذكر خبراً ، حذفه للعلم به ويكون حذفه حذف
اختصار ، وهو جائز هنا . ١-

(١-١) زيادة عما في شرح الجمل .

(٢) قال الفراء في معاني القرآن ٤٥/١ * ثم قال بين ذلك ، وبين لا تصلح إلا
مع اسمين فما زاد وإنما صلحت مع ذلك وحده ، لأنه في مذهب اثنين ،
والفعلان قد يجمعان بذلك وذاك ، ألا ترى أنك تقول : أظن زيداً أخاك
وكان زيداً أخاك ، فلا بد لكان من شيئين ولا بد لأظن من شيئين ، ثم يجوز
أن تقول : قد كان ذاك ، وأظن ذاك ، . . . إلخ .

(٣) البيت بتمامه :

كأن لم يكن نأياً إذا كان بعده تلاقياً ، ولكن لا إخال تلاقياً
وهو لجميل بثينة في ديوانه : ٢٢٢ من قصيدة أولها :
عاودت من جملٍ قديم صبابتي وأخفيت من وجدي الذي كان خفافياً
وينسب الشاهد لابن الدمينه في زيادات ديوانه : ٢٠٦ .

(١) وانفردت أفعال القلوب بالتعليق وهو ترك العمل لموجب يمنع منه ،
والموجبات (٢) : أَنْ تدخل على المفعولين همزة استفهام ، أو يكون المفعول
بنفسه اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ، أو تدخل عليه لام الابتداء
أو إنَّ وفي خبرها اللام ، أو ما النافية ، فهذا كله لا يجوز // معه إلا التعليق
أو يكون الاسم مستفهماً عنه في المعنى ، فيجوز (٣) فيه أَنْ يعلّق عنه الفعل
بالنظر إلى معنى الاستفهام ، وأن يعمل بالنظر إلى المعنى :

فمثال دخول همزة الاستفهام عليه : طمت أزيد في الدار أم عمرو ؟
ومثال كونه اسم استفهام : علمت أيهم في الدار ؟ ومثال كونه مضافاً
لاسم استفهام : علمت أبو أيهم زيد ؟ ، ومثال دخول اللام عليه : علمت
لزيد قائم . ومثال دخول ما : علمت ما زيد قائم وعلمت (٤) ما عمرو منطلق .
ومثال دخول إنَّ وفي خبرها اللام : علمت إنَّ زيدا لقائم ، فجميع هذا لا سبيل
إلى إعمال الفعل معه .

ومثال كونه مستفهماً عنه في المعنى : عرفت زيد أبو من هو (٥) ؟ ألا ترى
أَنْ زيدا لم تدخل عليه همزة استفهام ، ولا أُضيف إلى اسم استفهام ، ولا هو
اسم استفهام ، ولكنه في المعنى مستفهم عنه ؛ لأنك إذا قلت : عرفت زيدا أبو
من هو ؟ [فمعناه] (٦) عرفت أزيد أبو عمرو أم أبو غيره ؟ فلذلك جاز أَنْ
تقول : عرفت زيدا أبو من هو برفع زيد ونصبه ، نظراً إلى لفظه تارة وإلى
معناه أخرى .

ولا يعلّق من غير أفعال القلوب إلا "سل" نحو : سل زيد (٧) أبو من هو (٥) ؟
وذلك أنّه سبب لفعل القلب ؛ ألا ترى أَنْ السؤال سبب من أسباب العليم ،
فأجري السبب مجرى المسبب .

(١) ما يلي استمرار للنقل عن ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣١٩ ، ٣٢٠ .

(٢) في شرح الجمل : والمانعات .

(٣) في شرح الجمل : ويجوز ، والصواب ما في الصورة .

(٤) في شرح الجمل : ظننت .

(٥) انظر ابن كيسان النحوى (د . البنا) : ٢٠٠ ، والكتاب ١/٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٦) تكلمة من شرح الجمل ١/٣٢٠ .

(٧) في شرح الجمل : زيدا ، والكلام عن تعليق الفعل (سل) .

وزعم المازني أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يعلق رأيت بمعنى أبصرت ، وإن لم يكن من أفعال القلوب ، فيكون في ذلك بمنزلة " سئل " ؛ لأنها من أسباب العلم ، واستدل بقول العرب : أما ترى أي (١) بصرق هاهنا ؟ .

وهذا لا حجة فيه لا احتمال أن تكون ترى بمعنى تعلم ، كأنه قال : أما تعلم أي بصرق هاهنا ؟ وإذا أمكن فيه حملها على العلمية كان أولى ؛ لأن التعليق بابه أن يكون في أفعال القلوب .

(٦) وإذا طقَّ الفعل فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جرٍّ (٣) أو من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه (٤) ، أو إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر (٥) ، فإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جرٍّ كانت الجملة في موضع نصب بالفعل بعد إسقاط حرف الجرِّ نحو : فكرت أيهم زيد ؟ كأنه في الأصل : فكرت في أيهم زيد ، إلا أنهم استقبحوا تعليق الخافض لضعفه فحذفوه ، وأوصلوا الفعل إليه بنفسه ، وموضعه نصب ، لأن ما يصل بحرف جرٍّ إذا حذف منه حرف الجر وصل بنفسه نحو : أمرتك الخير .

وإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه كانت الجملة في موضع مفعوليه نحو : عرفت أيهم زيد .

وإن كان من باب ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، سددت الجملة سدد المفعولين نحو : علمت أيهم زيد ؟

(١) ضبط محقق شرح الجمل : أي بالفتح ، والكلام عن تعليق (ترى) ، وهذا المثال من أمثلة الكتاب ٢٣٦/١ وظل الرفع فيه بقوله : وأما ترى أي بصرق هاهنا . فهذا في موضع مفعول ، كما أنك إذا قلت : عبد الله هل رأيت ، فهذا الكلام في موضع المبنى على المبتدأ الذي يعمل فيه فيرفعه .

(٢) النقل عن شرح الجمل لا زال مستمرا .

(٣) بعده في شرح الجمل " نحو فكرت " .

(٤) بعده في شرح الجمل " نحو عرفت " .

(٥) بعده في شرح الجمل " نحو علمت " .

فإن كان الاسم مما يجوز تعليق الفعل عنه وإعماله فيه ، ثم أعطت الفعل فيه فنصبته ، فإن ذلك الفعل العامل فيه لا يخلو من أن يكون متعدياً إلى واحد بنفسه ، أو إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر ، ولا يتصور أن يكون العامل فيسه ما يصل بحرف جر فلا تقول : فكرت زيدا أبو من هو ؟ لأن فكرت لا يصل بنفسه إلى مفعول ، وليس حذف حرف الجر قياساً كما تقدم (١) .

فإن كان مما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر نحو : طمت زيدا أبو من هو ؟ كان الاسم المنصوب المفعول الأول وسدت الجملة سد المفعول الثاني .

وإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه نحو : عرفت زيدا أبو من هو ، كان الاسم مفعولاً بعرفت باتفاق ، وأما الجملة ففيها خلاف :

فمنهم من ذهب إلى أنها في موضع الحال (٢) ، وذلك فاسد ، لأن جملة المبتدأ والخبر إذا كانت في موضع الحال ، جاز دخول الواو عليها ولا يتفسر المعنى الذي كانت الجملة تعطيه قبل دخول الواو ، ونحو : جاء زيد يسده على رأسه ، وإن شئت : ويده على رأسه ، والمعنى واحد ، وأنت لو قلت : عرفت زيدا وأبو من هو ، لم يكن معناه كمنى : عرفت زيدا أبو من هو ؟ ألا ترى أن المعنى مع عدم الواو : عرفت أبو من زيد [ومع الواو ، عرفت زيدا ، وعرفت أبو من هو] (٣) فدل ذلك على أن الجملة ليست في موضع الحال .

٤- وقال الأظم هي عند المبرد في موضع الحال وإن لم تظهر الواو فيها وكأنه قال : عرفت زيدا مكنياً ، وامتناعها من الواو من قبل أن الواو لا تدخل إلا على الجملي التي هي إخبار لا استخباراً كانت عبارة عن الزمان ، والزمان لا يفسر إلا بالأخبار ، فمن حيث لم يجز : قد عرفت زيدا إن أبو من هو ؟ كما جاز : قد عرفت زيدا إن هو أبوك ، لم يجز : قد عرفت زيدا وأبو من هو ؟ كما جاز : قد عرفت زيدا إن هو أبوك ، وهذا حسن في التوجيه .

(١) في كلام ابن عصفور .

(٢) ذهب إلى ذلك المبرد والأظم وابن خروف وغيرهم . الهمع (١/١٥٦) .

(٣) تكملة من شرح الجمل (١/٣٢٢) .

(٤-٤) زيادة عما في شرح الجمل .

ش هذه الجملةُ مبنيةٌ لا موقعَ لها من الإعرابِ كقوله تعالى : ﴿ وَعَسَىٰ

اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ (١) فـ " لهم مغفرة "

لا موضع لها (٢) من الإعرابِ ، وفسرَ من البديلِ ؛ لأنَّ الجملة لا تبدل من المفرد

ولا تدخل عليها الواو -٤

ومنهم من ذهب إلى أنها في موضع مفعول ثانٍ (٣) وأنَّ عرفتَ ضمنت معنى

علمت فتعدت تعدديها ، وذلك فاسدٌ ؛ لأنَّ التضمينَ ليس بقياسٍ ، فلا يقال

به ما وُجِدَتْ عنه // مندوحةٌ .

٢٠٣

ومنهم من ذهب إلى أنَّ هذه الجملة بدلٌ من زيدٍ ؛ كأنك قلت : قد عرفت

زيداً عرفت أبو من هو . فإن قيل : من أيِّ أقسام البديل هو ؟

فالجوابُ : أنه من بدلِ الشيءِ مِنَ الشيءِ .

فإن قيل : زيدٌ ليس الجملة التي هي أبو من هو ؟

فالجوابُ : أنَّ ذلك على حذفٍ مضافٍ تقديره : عرفتُ قصةَ زيدٍ أبو من هو ،

والقصةُ هي الجملة . (٤)

ويجوز في الاسم المستفهم عنه في المعنى الرفعُ على التعليق ، والنصبُ

على الإعمال كما قدَّمنا ، إلا مع أرايتك (٥) من قول العرب : " أرايتك (٥) زيداً

أبو من هو " ، فإنَّ العربَ التزمت في الاسم النَّصْبَ ، وذلك أنَّ رأيتُ ، وإنَّ كانت

بمعنى عَلِمْتُ ، فإنَّ العربَ أدخلتها معنى أخبرني ؛ ألا ترى أنَّ المعسني :

أخبرني ، أبو من زيد ؟ فلما دخلها معنى أخبرني ، وأخبرني لا يعلِّق ،

لأنه ليس من أفعالِ القلوبِ ٦- لم يعلِّق هو ٦ .

(١) الآية ٩ من سورة المائدة

(٢) في المصورة : للجملة .

(٣) هو أبو علي الفارسي واختاره أبو حيان . الهمع ١/٥٦٠ .

(٤) هذا الرأي الذي يرضيه ابن عصفور . انظر الهمع ١/٥٥٥ .

(٥) في شرح الجمل ١/٣٢٢ : أرايتك كذا أثبتتها المحقق وهو مخطئ في ذلك

فالمثال من أمثلة الكتاب ١/٢٣٩ ؛ وانظر البحر المحيط ٦/٥٧٠ .

(٦-٦) سقطت هذه العبارة من شرح الجمل ١/٣٢٢ وقد تنبه محققه لذلك فعلق

قائلاً : العبارة ناقصة حيث لم يذكر جواب لِمَا وتقديره : لم تعلق هي أيضاً

أو نحوه .

وانفردت أيضا أفعال القلوب بجواز تضمينها معنى القسم ، فإذا فُعِلَ ذلك
 بها تُلقيت بما يتلقى به القسم ، فنقول : علمت ليقومن زيدٌ وظننت لقد قام عمروٌ ،
 كما تقول : والله ليقومن عمروٌ والله لقد قام عمروٌ . ولا يخلو أن يكون الفعل
 المضن معنى القسم متعدياً أو غير متعدٍ . فإن كان غير متعدٍ فلا موضع لجملة
 الجواب من الإعراب نحو قولك : بدالي بداء (١) ليقومن زيدٌ قال الله تعالى :
 = ثم بداء لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه = (٢) فقولك : ليقومن زيدٌ لا موضع
 له من الإعراب ، لأن " بداء " لا يتعدى . وإن كان متعدياً نحو : علمت ليقومن
 زيدٌ أو عرفت ليخرجن عمرو ، ففي ذلك خلاف بين النحويين :

منهم من يجعل الجملة نائبةً منابَ معمولِ الفعلِ ، فإن كان الفعلُ يتعدى
 إلى مفعولين نحو : علمت كانت الجملة في موضع المفعولين ، وإن كان الفعلُ
 يتعدى إلى واحد كانت الجملة في موضع ذلك المفعول .

ومنهم من يجعل الجملة لا موضع لها من الإعراب ، لأنَّ الفعلَ وإن كان
 متعدياً فقد ضُمَّن معنى ما لا يتعدى ، فذلك لم يتعد كما أنَّ نَبَّأْتُ (٣) وإن كانت
 في الأصل لا تتعدى لما ضُمَّت معنى ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين تعدَّت
 تعدُّيه ، وهذا هو الصحيح عندي * .

فهذه مقدمة تحتوى على الباب كله ، وأكثرها من كلام ص ، ولنرجع إلى
 تفسير لفظ أبي موسى :

قوله : أما أفعال (٤) النفس التي (٥) لا تلبس غيرها * .

مثاله : فَرَحَ وَحَزَنَ ، واستظهر بقوله : التي لا تلبس غيرها على مثال :
 عِلْمٌ وَجِهْلٌ ، فإنَّهما فعلان من أفعال النفس ، ولكن لا بدَّ لِعِلْمٍ من تَعَلُّقٍ

(١) كلمة " بداء " ليست في نص شرح الجمل ١/٣٢٣ .

(٢) الآية ٣٥ من سورة يوسف .

(٣) في شرح الجمل ١/٣٢٣ : أنبأت .

(*) - نهاية النقل عن شرح الجمل لابن عصفور .

(٤) في شرح الجزولية الكبير ١/٣٧ قوله أما أفعال ، يقع في بعض النسخ :
 أما أفعال

(٥) في الجزولية نسخة الأزهرية : الذي ، والتي في شرح الجزولية الكبير مثل ما هو عندنا .

بمعلوم ، فذلك ملابسته غيره ، وكذلك جهل ، وهذا النص أولى من النص الآخر الذي هو : **أما** انفعال النفس - بإسقاط الصفة - ؛ ألا ترى أن من انفعال النفس ما يكون متعديا نحو : **طمت** زيدا الحساب فتعلمه ؛ ألا ترى أن **تعلم** فعلٌ نفساني ، وهو متعد (١) .

وقوله : **وأما** انفعال (٢) الجسم [الذي لا يماس غيره]

مثاله : انكسر الإناء وقام ، وقعد ، وجلس . واستظهر بقوله : **التي** لا تلبس غيرها ، **على** مثل : **ضرب** وقتل ، فإنهما فعلان من أفعال الجسم ولكن **الضرب** لا يد فيه من ملابسة جسم المضروب . وكذلك **قتل** ، وهذا النص أولى من قوله : انفعال الجسم ؛ ألا ترى أن من انفعال الجسم ما هو متعد نحو قولك : **ناولت** الشيء فتناوله ؛ ألا ترى أن قولك : **تناول** انفعال للجسم وهو متعد (٣) .

وقوله : **وأما** أفعال الطبيعة والفريزة *

مثاله : **طال** ، **وقصر** ، **وابيض** ، **واسود** ، **وشجع** ، **وجبن** ، **وكرم** ، **وخجل** . ولم يحتج أن يقول في أفعال الطبيعة : انفعال الطبيعة ، كما قال ذلك في أفعال الجسم والنفس ؛ لأن الانفعال عنده كأنه إنما هو كناية عن عدم الملابسة للغير ، وبهذا المعنى استعمله ، وإذا أخذ كذلك [لم] (٤) يلزمه ما اعترض به مما قدّمناه فاحتاج إليه في أفعال الجسم والنفس ؛ لأن الأفعال على ضربين ملابسة لغير الفاعل وغير ملابسة وقد تقدم التمثيل بهما ، ولم يحتج إليه في أفعال الطبيعة فإن أفعال الطبيعة كلها غير ملابسة للغير ولا متعدية . (٥)

وقوله : (٦) عبارة عن هذه المعاني اللازمة .

يريد : اللازمة للفاعل التي لا تجاوزهُ إلى غيره .

(١) هذا الكلام بنصه تقريبا في شرح الجزولية الكبير ٣٧ ب .
(٢) في شرح الجزولية الكبير ٣٧ ب " قوله أما انفعال ، يقع في بعض النسخ : أما افعال ...
(٣) هذا الكلام بنصه تقريبا في شرح الجزولية الكبير ١٣٨ أ .
(٤) تكملة لازمة من شرح الجزولية الكبير .
(٥) النص في شرح الجزولية الكبير ٣٨ أ .
(٦) قبله في الجزولية : " والأبنية التي لا تقع إلا " .

وقوله : **فَعَلَّ** في الثلاثي * .

مثاله : **ظَرَفَ** ، **وَحَسَّنَ** ، **وَكَرَّمَ** ، **وَشَجَع** ، **وَجَبَّنَ** . وهذا السثال لا يوجد متعدياً أبداً إلا في حرف نادر حكاها " ثابت * " في " الدلائل " ، وهو : **رُحِبَّتْكُمْ الطَّاعَةُ** ، **إِلَّا أَنْ الذِي حَسَّنَهُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَأَصْلُهُ : رُحِبَّتْ لَكُمْ الطَّاعَةُ .** ولكن تعدياً مع هذا شان لا يقاس عليه . (١)

وقوله : **وَتَفَعَّلَ** . *

مثاله : **تَدَحَّرَجَ** .

وقوله // : **وَانْفَعَلَ** . *

مثاله : **انْطَلَقَ** .

[وقوله] (٢) : **وَافْعَلَّ** ، نحو : **احْمَرَّ** . وقوله : **وَافْعَالَ** ، مثله : **احْمَارَّ**

وقوله : **وَافْعَنْلَلَ** . مثاله : **أَحْرَنْجَمَ أَي اجْتَمَعَ** ، وقوله : **وَافْعَنْلَسَى** (٣)

مثاله : **اسْلَنْقَى** يقال : **سَلَقِيته** : إذا رَمَيْتَ به على ضَعْفٍ فاسْلَنْقَى اسْلَنْقَاءً واستَلَقَى اسْتَلْقَاءً ، وكذلك **أَحْرَنْبَى** ، يقال : **أَحْرَنْبَى الدَّيْكَ** : إذا نَفَسَ رِيْشَهُ وَتَهَيَّأَ لِلْقِتَالِ ، وقد حكى ابنُ جَنِّي (٤) أَنَّ هذه البنية قد جاءت متعدياً ، وأُشْد قول الشاعر :

٥٤٧ - قد جعل النعاس يفسرنديني **وَرَوَّه** أدفعه عني **وَرَوَّه** ويسرنديسي (٥)

ولم توجه هنا بما (٦) **وَجَّهَ** في : **رُحِبَّتْكُمْ الطَّاعَةُ** ، لأننا لم نسمع : يسرنديسي

(١) ما سبق من كلام الشلوين في الشرح الكبير ١٣٨ معدّه فيه : لا يقاس طيه لوجهين : أحدهما أنه كيف ما كان فهو تعدياً والآخر : أن التعدياً بإسقاط حرف الجر مسموعة لا مقيسة .

(٢) فريادة يتم بها الكلام .

(٣) في المصورة : **افنعلى** ، تحريف .

(٤) في المنصف ٨٦/١ وذهب إلى ذلك أبو عبيدة كما في شرح التصريح ٣١١/١

(٥) البيتان من الرجز مجهولان وهما في الخصائص ٢٥٨/٢ ، والمنصف ٨٦/١ ، ١١/٣ وشرح شواهد الشافية : ٤٧ ، والمنشع لابن عصفور ١٨٥ ، وشرح أبيات

المفنى ١٣١/٧ ، والتصريح ٣١١/١ ، وأجيب عن هذا البيت بأنه شان .

واسرندى : أعتلى وكذلك اغرندى .

(٦) في المصورة والشرح الكبير : ما .

* هو ثابت بن حزم السرقسطى توفي سنة ٣٣٣ هـ ، وكتاب الدلائل في غريب الحديث عنده ابنه حاكم وتوفي قبل إكمالها فأكملها أبوه .

** انظر الصحاح (رحم) والنزاهة ٥٠٨/٢

ولا يفتردي بي (١) ، فلذلك لم توجه به ، وإن كان قياس تعديته ذلك ، فإنه لا يبعد مع ذلك أن يوجه طيه ، وإن كانت هذه التعدية غير مسموعة فرباً أصل لم ينطق به (٢) .

وقوله : وافعلل .*

مثاله : اقشعر^٣ من القشعريرة ، وهي البرد ، وأنشد ابن مقسم عن ثعلب قول الشاعر :

٥٤٨ - لها وفضة^(٤) فيها ثلاثون سيحفاً إذا آتت أولى العدي^(٥) اقشعرت (٥) - ٣

وقوله : والمتعدى : ما نصب مفعولاً به .*

يريد : أن الذي يقال فيه متعدّ بإطلاق هو ما اجتمع فيه (٦) في الاسم المتعدى إليه شيان : أن يكون منصوباً ، وأن يكون مفعولاً به . فإن كان منصوباً ولم يكن مفعولاً به نحو : قام زيدٌ قياماً ، وقام زيدٌ يوم الجمعة ، وقام زيدٌ ضاحكاً لم يُقل فيهِ متعدّ بإطلاق ، ولكن بتقييد فيقال : متعدّ إلى المصدر ، وإلى ظرف الزمان ، وإلى الحال ، ولا يقال : إنه متعدّ دون تقييد ، وكذلك إن كان الاسم

(١) في الصورة : يفترديني وكذلك في الشرح الكبير للجزولية . والصواب ما أثبتناه وفي شرح شواهد الشافية قال البغدادي : الأصل يفتردي طي ويسردي علو أي يغلب ويتسلط . فعدها بعلو .

(٢) الكلام السابق من شرح الجزولية الكبير ٣٨ ب مع اختلاف يسير .

(٣-٢) زيادة عما في شرح الجزولية الكبير .

(٤) في الصورة : وفرة ، ولم أجدها بمعنى الجعبة ، فأثبت ما في المصادر .

(٥) البيت للشنقري الأزري من المفضلية رقم ٢٠ في المفضليات ص ١١١ وهو

في المنصف ١٤/٣ ، ١٧٢/٣ . والوقضة : جعبة السهام ، والجمع وفاهي ،

والسيحف : السهم العريض النصل ، وأصل السيف الكشط والسليخ ،

والعدي : اسمٌ موضوع لا واحد له من لفظه ، وهم الذين يعدون قدام

الخيال . عن شرح المفضليات للتبريزي : ٣٩١ .

(٦) كذا في الصورة وشرح الجزولية الكبير ، ولعل الصواب : منه .

المتعدى إليه مفعولاً ولم يكن منصوباً نحو : مررت بزيد وذهبت إلى عمرو ، وما أشبه ذلك ، ولم يقل فيه متعدّ بإطلاق ، ولكن يقال فيه متعدّ بتقييد ، فيقال : متعدّ بحرف جرّ .

وقوله : ويوصل ما لا ينصب المفعول به إليه بحرف الجرّ . (١)

مثاله : ذهب زيد بعمرو .

وقوله : إلّا أنّ تحذف العرب شيئاً فيحفظ ولا يقاس (٢) .

مثاله : ما حكى ابن الأعرابي من قولهم : مررت زيدا (٣) ، وأنشدوا :

تمرّون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذا حرام (٤) (٥) [٥٣]

أراد : تمرّون بالديار ، وقيل : عن الديار ، وقد روي البيت :

مررتم بالديار ولم تعوجوا (٦)

وقوله : وقد اطرد حذفه في أنّ وأنّ .

مثاله : رضيت أنّك منطلق ، أي في أنّك منطلق . ورضيت أنّ تنطلق أي : في أنّ تنطلق ، وعجبت أنّك قائم ، وأنّ تقوم أي : من أنّك قائم * ومن أنّ تقوم ، ولا تقول : عجبت زيدا تريد : من زيد ، ولا عجبت انطلقك ، تريد : من انطلقك ، وسبب ذلك كثرة الاستعمال والطول .

(١) بعده في الجزولية : وأصله أن يلزم .

(٢) هذه الكلمة ساقطة من شرح الجزولية الكبير .

(٣) بعده في شرح الجزولية الكبير " شان " .

(٤) سبق تخريجه ص ٧٢١ ونزيد على ذلك : شرح الجزولية الكبير للشلوبين :

١٣٨ ب .

(٥) انتهى النقل عن شرح الجزولية الكبير للشلوبين .

(٦) انظر ما سبق عند تخريج الشاهد ، وهذه الرواية هي رواية المبرد عن عمارة

ابن عقيل بن بلال بن جرير فيما ذكره الأخفش الصغير . انظر الكامل

١/٣٤٠

وقوله : (١) متعدّدٌ إلى واحد .

مثاله : ضربتُ زيداً ، وأكلتُ الخُبْزَ .

وقوله : ومتعدّدٌ إلى أكثر... إلى قوله : ومتعدّدٌ إلى مفعولين بنفسه .
 مثاله : كسوتُ زيداً ثوباً ، وأعطيتُ زيداً درهماً [وقد خالف ابنُ كيسانَ والفراءُ في ذلك] (٢) . فزعمَا أنَّ الدرهمَ منصوبٌ بفعلٍ آخر ، لأنَّ الأولَ هو الآخِذُ للدرهمِ وللكسوةِ في كسوتُ زيداً ثوباً كأنه قال : فأخذَ الدرهمَ . وعندَ البصريين أنَّ الثانيَ منصوبٌ بالفعلِ الأولِ المفعولَ بِهِ وأنه متضمّنٌ لهما ؛ لأنَّ أعطيتُ يقتضِي مَعْطَىً وَعَطِيَّةً وكسوتُ يقتضِي مَكْسُوتاً وكِسُوتاً ، وأطعمتُ يقتضِي مَطْعَماً وطَعْمَةً ، وأسقى يقتضِي مَسْقًى وسُقياً ، وكلُّ واحدٍ من الأوائلِ مستدعٍ للثاني ؛ ألا ترى أنَّ زيداً هو الآخِذُ للعَطِيَّةِ ، والنائلُ للكِسُوتِ ، والاكلُ للطَعْمَةِ ، والمتناولُ للسُقيا (٣) ، وهذا المعنى هو الذي حملَ الفراءُ وابنُ كيسانَ (٤) على ما ذكرنا .

وردَ النحويون طيهما بأنك إذا بنيت هذا الفعل لما لم يسم فاعله كنت مخيراً في إقامة أيهما شئت - طي ما ذكر - مقام الفاعل نحو : أعطيتُ زيداً درهماً وأعطيتُ درهمَ زيداً ، فلو كان الدرهمُ متعلقاً بفعلٍ آخر لما جاز أن تقيمه مقامَ الفاعلِ لأعطى . وما يدلُّ على ذلك قولهم : أعطيتُ درهماً فلم يأخذه ، ألا ترى أنك قد تعطيه فلا يأخذُ ، فلو قدّرتَ ذلك الفعلَ الناصبَ مع مجيئك بنفسه (٥) لاستحالَ ؛ لأنّه كان يكون التقدير : أعطيتُ زيداً فأخذَ درهماً فلم يأخذه . وهذا لا يتصورُ ، وإذا ثبتَ هذا فالأصلُ في أعطى زيدٌ عمراً درهماً . عطاً عمرو درهماً ؛ لأنّه مأخوذٌ من عطوتُ الشيءِ إذا تناولته . وفي الحديث من قول عائشة -رضي الله عنها- : طودٌ منيفٌ لا تعطوه الأيادي * (٦) أي لا تناوله ، فلما دخلت الهزة التي للمتعددية تعدى إلى آخر ، فصارت متعدية إلى اثنين ، وليس كسوتُ بمنقولٍ ؛ لأنَّ هذا يتعدى في أصله إلى اثنين بدليل قوله [تعالوا] :

(١) قبله في الجزولية : المتعدى ضربان ...

(٢) تكلمة لازمة ، وقد استفدناها مما سيأتى .

(٣) في المصورة : للسقى .

(٤) انظر ابن كيسان النحوى (للدعجاني) : ٢٥٥ والهمع (١) / ١٦٣ .

(٥) هذه الكلمة ظامضة في المصورة .

(٦) في اللسان (عطا) ، وهذه العبارة سدها مائة عائشة رضي الله عنهما نصف أباها الصديق

رضي الله عنه العبارة في مثال لطالب ، ٦١ : أبي ربه لا تعطوه الأيدي ذاك طرد منيف

= فكسونا العظام لحمًا = (١) ، فلوبنيت منه افتعل (٢) لتعدى إلى مفعول واحد نحو قولك : اكتسيت الثوب ؛ لأنه فعل مطاوعة وفعل المطاوعة متى كان فعله متعدياً إلى واحد كان هو غير متعد ، وإن كان متعدياً إلى اثنين ، صار متعدياً إلى واحد ؛ لأن المفعول الأول ينتقل فيصير فاعلاً فيبقى المفعول الثاني واحداً منصوباً وعليه قول النابغة الجعدي ؛

٥٤٩- الحمد لله إذ لم يأتني أجلس حتى اكتسيت من الإسلام سريالاً (٣)

ولوبنيت منه فعيل لقلت : كسي زيد ، ولم يتعد نحو : كسيت الجارية تكسى إذا صارت ذات كسوة ؛ ولأنه في مقابلة كسرى يعرى . قال : // ٢٠٥

وأن يعربن إن كسي الجواري فتنبو العين عن كرم عجاف (٤) [١٠٨]

وقوله : ومتعد إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بإسقاط حرف الجر . مثاله : اخترت الرجال زيدا ، واخترت من الرجال زيدا ، وأمرتك الخير ، وأمرتك بالخير .

وقوله : * ويمتنع الإلفاء والتعليق * . (٥)

ش (٦) : الإلفاء : ألا يعمل العامل بشرط . ألا يكون هناك ما يمنعه نحو قولك : زيد ظننت منطلق وزيد منطلق ظننت . والتعليق : ألا يعمل لوجود ما نفي في اللفظ أو في التقدير لعمله (٧) . والمانع في اللفظ : همزة

(١) الآية ١٤ من سورة المؤمنون .

(٢) غامضة في المصورة .

(٣) البيت في ديوانه (الملكب الاسلامي) : ١٠١

والرواية فيه حتى لبست

(٤) سبق تخريجه ص ٢١٤

(٥) هذا الكلام عن باب ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ والخبر .

(٦) كلام الشلوبيين في شرح الجزلية الكبير ١٣٩ أ . وهو يختلف قليلاً عما هنا .

(٧) في المصورة : لعلمه ، تحريف .

الاستفهام أو غيرها من أدواته ، ولأم الابتداء وما النافية ، و "إن" (١) إذا كانت اللام في خبرها ، والمثل في ذلك : علمت أزيد قائم أم عمرو ؟ وعلمت لأزيد قائم ، وعلمت ما عمرو قائم . وعلمت إن زيدا قائم ، وعلمت أيهم قائم ؟ لأن همزة الاستفهام مقدرة في أسماء الاستفهام كلها ، وإذا قلت : علمت أيهم قائم ، فأيهم قائم ناب مناب قولك : أزيد منهم قائم أم عمرو أم بكر ؟ ولذلك بنيت لتضمنها معناه إلا أيا فإنها أعربت لعلية أخرجتها عن ذلك (٢) وهي لزومها الإضافة ، وهي بعض ما تضاف إليه ، فأشبهت كلا ، لأنه نقيضها ، ومعضا ، لأنه نظيرها ، فحملت طيهما ، وحسب ذلك يكون إعرابها ، فتكون مصدرا إذا أضيفت إلى مصدر ، وظرفا إذا أضيفت إلى ظرف ومفعولا إذا أضيفت إلى اسم ، فأشبهت بذلك كلا [ومعضا] (٣) فإنهما بحسب ما يضافان إليه ، فيكون إعرابهما ، وهما لازمان للإضافة بمثلها فحملت طيهما في الإعراب كما تقدم .

وقوله (٤) : ما لم تكن تهمة .

يعنى أن ظننت إذا كانت بمعنى اتهمت تعدت إلى مفعول واحد ولم تكن إن ذلك ما دخل على المبتدأ والخبر ، وشاهد قوله تعالى (وما هو على الغيب بظنين) (٥) أي بمتهم ، فعمل بمعنى مفعول ، وبالضاد بمعنى فاعل أي : ليس ببخيل على ما عنده من الوحي .

وتكون ظننت بمعنى : علمت قال تعالى (إنني ظننت أني ملاقي حسابية) (٦)

(١) هذا المانع لللفظ لم يرد في كلام الشلوين .

(٢) انتهى كلام الشلوين .

(٣) تكلمة يتم بها الكلام .

(٤) قبله في الجزولية : والداخل على المبتدأ والخبر ظننت . . .

(٥) الآية ٢٤ من سورة التكوير : قرأ عبد الله وابن عباس وزيد بن ثابت وابن عمر وابن الزبير وعائشة وعمر بن عبد العزيز وابن جبير وعروة وهشام بن جندب ومجاهد وغيرهم من السبعة قرأ أبو عمرو والكسائي وابن كثير (بظنين) بالظاء . وقرأ عثمان وابن عباس أيضا والحسن وأبو رجاء والأعرج وأبو جعفر وشيبة وجماعة غيرهم ، ومن السبعة نافع وعاصم وابن عامر وحمة (بظنين) بالضاد . انظر السبعة ٦٢٣ والبحر المحيط ٤٣٥/٨ .

(٦) الآية ٢٠ من سورة الحاقة .

وقال الله تعالى = (وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) (١) أَي عَلِمُوا وَتَيَقَّنُوا .
وقال تعالى = (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) (٢) ويتعدى إلى مفعولين .

ويعنى الشك في قوله تعالى = (وَظَنُّوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ) (٣)
= (وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ) (٤) ويتعدى أيضا إلى مفعولين .

فلها بالظاء مشالة (٥) ثلاثة معان بمعنى : علمت ومعنى شككت ومعنى
اتهمت ، والضاد بمعنى بخلت ، قال :

٥٥٠ - وضنت علينا والضمين من البخل (٦)

والظن : تردد الذهن بين معتقدين ، يترجح لك أحدهما ، وجاز إلحاقه
بالعلم ؛ لأن الظن يغلب القلب على أحد أمرين جائزين ظاهري التجوز .

والشك : تردد بين معتقدين لا يترجح أحدهما ، فكما قويت الدلائل
في الظن لحق بالعلم ، وكما ضعفت لحق بالشك .

وقوله : وحسبت وختت مطلقاً .

(٧) وقع في بعض النسخ : " وختت بمعناه " ، وهذا أشبه بقوله بعد :
" وزعت الاعتقادية " ، احترز من زعت التي بمعنى كفلت ، وكذلك يحتاج أن يقول
في حسبت وختت : بمعنى ظننت التي ليست بثهمة ليتهازر من حسبت بمعنى احمر
شعري ، ومنه الأحسب في قول امرئ القيس :

- (١) الآية ١١٨ من سورة التوبة .
- (٢) الآية ٤٦ من سورة البقرة .
- (٣) الآية ٣٩ من سورة القصص .
- (٤) الآية ١٢ من سورة الفتح .

(٥) إشارة إلى الألف التي طوى الظاء ، وذلك تفريقاً بينها وبين الضاد .

(٦) صورة : ألا أصبحت أسماً جازمة الحبل .

وهو للبعيث - في الخصائص ٢/٢٠٢ ، ٣/٢٥٩ ، والمحاسب ٢/٤٦
والأمالي الشجرية (١/٧٢) ، وشرح أبيات المغني ٥/٦٥٥ واللسان (ضمن) .
(٧) من كلام الشلوين في الشرح الكبير .

٥٥١ - يا هَندُ لا تنكحِي بوهةً عليه عقيقته أحسبا (١)

وهذه غير متعدية ، - ومن خلت التي بمعنى تكبرت ، فذلك مرادُه بقوله :
" وحسبتُ وخَلتُ بمعناها " ، أي : بمعنى ظننتُ التي ليست تُهمةً .

وقد كان ينبغي له على هذا أن يقولَ بعد قوله في علمت : ما لم تكن
عرفانا أو (٢) من العلم في الشفة ليتحرز بذلك من : كَلِمَ الرَّجُلِ ، إذا صار أطم . - ١٧
فش : قيل الأصل في : حسبتُ : حسبتُ أحسب من الحساب العددي ،
فنقلت من فعلتُ إلى فعلتُ ؛ لأنَّ معنى حسبتُ فلاناً عالماً : عدته في جملة
العلماء من غير طم ولا يقين ، فلما نُقلَ إلى هذا المعنى تعدى إلى مفعولين .

ومصدر حسبتُ حسابٌ وحسبانٌ (٣) ومصدر حسبتُ حسبانٌ ومحسبةٌ .

[خال]
وأما خَلتُ فأصلُ اشتقاقها من معنى الخيال وهو ما يتخيلُ لك (٤) صورته
ولم تبق عندك حقيقته ، فلذلك دخل في باب الشكِّ والظنِّ ، وتعدى إلى
مفعولين .

ولسبونيتُ خلتُ لما لم يُسم فاطهُ من قولك : خالني زيدٌ قائماً لقلت : خَلتُ
قائماً ، كظننتُ قائماً .

وتكون بمعنى التكبر ، هذا الأمر لا يخولُ على ظني (٥) ؛ أي : لا يكبر
عليه ، وهذا لا يتعدى .

وتكون أيضاً بمعنى التعهد : كان عليه السلام يتخولُ (٥) أصحابه [بالموعظة]
أي يتعهدهم بالموعظة .

(١) ديوان امرئ القيس بن حجر : ١٢٨ وهو من أبيات تنسب أيضاً لامرئ القيس

ابن مالك الحميري ، وجزم بهذه النسبة الأمدى في المؤلف والمختلف : ٩
وأنظر المقاصد النحوية ٥٤٦/١ وأول البيت في بعض المصادر : أيا هند ..

(٢) في المصوِّف : و ، والتصويب من شرح الجزولية الكبير .

(٣) الحسبان مصدر عند المبرد وجمع حساب عند الأخفش . انظر اللسان (حسب) .

(٤) في المصوِّف : له .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب العلم (١١) . ٢٧/١ ، وكتاب الدعوات (٦٨) ١٠٩/٨ ،

وسلم في كتاب صفات المنافقين رقم الحديث ٨٢ ، ٨٣ ص ٢١٧٢ والترمذي

في كتاب الأدب باب ٧٢ ج ١٤٢/٥ واللفظ يختلف عما لدينا .

ومصدر التي بمعنى الشك الخيلان والخيلولة والخيل ، ومصدر ما عداه الخول .
 فإذا كان في حَسِبْتُ وَخَلْتُ ما ذكرنا فلا شيء قال أبو موسى فيهما : " مطلقاً " .
 وقد كان حقه أن ينبه طيها في حين التعدي إلى واحد ، أو عدم التعدي .

[علم]

٢٠٦

وقوله : // وعلمت ما لم تكن عرفانا .*

يعنى أنها إذا كانت في الحكم كعرفت تعدت إلى مفعول واحد ، قال تعالى
 ﴿ لا تعلمونهم الله يعلمهم ﴾ (١) أي : لا تعرفونهم (٢) الله يعرفهم .
 قال بعضهم : هذه الآية ليست على ما استشهد بها النحويون ، من أن علمت
 بمعنى عرفت ، لأنها في أمر المنافقين . ولم يكونوا لا يعرفون أعيانهم ، وإنما
 المعنى لا تعلمون ما هم عليه من النفاق وهو الاعتقاد ، وقوله تعالى : ﴿ يعلمهم ﴾
 قطع على العلم المأخوذ في غير مادة ، وقد وقعت المعاقبة بإعادة
 اللفظ ، فلا يراد بأحدهما إلا ما يراد بالآخر ، واستحسن ش هذا وقال : تقدير
 الإعراب فيه لا تعلمونهم منافقين الله يعلمهم منافقين ، ثم حذف للعلم به .

قلت : هذا بناء على الفرق بين العلم والمعرفة ، والمشهور في العلم
 أنه المعرفة ، ألا ترى أن المتكلمين يحدونه بقولهم : " العلم معرفة المعلوم
 على ما هو عليه ، لأن العرب جعلت المعرفة بإزاء تصور المقرد ، والعلم بإزاء
 تصور الجملة ، ولو علمت لكان . وزعم العبدى : أن العلم ما حصل عن
 حاسة القلب خاصة ، والمعرفة : ما حصل عن حاسة العين والقلب . قال
 العبدى : وإنما تعدت عرفت إلى واحد ، وعلمت إلى اثنين ، لأن المعرفة
 متعلقة بحاستين حاسة العين وحاسة القلب ، لأنك إنما تقول : عرفته إذا
 كنت قد رأيته وعلمته ، ومنه عريف القوم سبي بذلك ، لأنه توسمهم بعينيه
 وشاهد هم بها مع علم قلب كما قال :

٥٥٥ - أو كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا إلي عريفهم يتوسم (٥)

- (١) في الصورة : لا تعلمهم ، تحريف .
 (٢) الآية ٦٠ من سورة الأنفال .
 (٣) في الصورة : لا تعرفهم ، وهو تحريف ناشئ عن التحريف الذي ذكرنا .
 (٤) انظر التعريفات للجرجاني .
 (٥) النييل لطريف بن تميم العنبري في نوادر المخطوطات ٢١٩/٢ والأصغيات
 وهو من شواهد الكتاب ٧/٤ والمنصف ٦٦/٣

والعلم إنما هو متعلق بحاسة القلب حسب .

فإن قلت : كان ينبغي على هذا أن يكونا بالعكس في التعدي .

فتقول : إن الاسماء أصل للأفعال ومنها ما هو أصل ، ومنها ما هو فرع
فالمذكر أصل للمؤنث ، والنكرة أصل للمعرفة ، كذلك الأفعال لما كانت عرفت
متعلقة بحاستين صارت تحسب إلى التعريف أكثر من علمت ؛ لأنها بحاسة واحدة
فهى تجنب إلى التنكير ، والنكرة أصل للمعرفة ، فكانت علمت لذلك أقوى في
العمل ، وقد حمل العلم على المعرفة في قوله تعالى (= الله يعلمهم) أي
يراهم ويشاهدهم كما تقول : كل بعينك . انتهى . وكذا قال ابن بابشاذ (١)

قلت : وقد يقال إن عرفت وإن تعدى إلى واحد أقوى من طمت وإن تعدى
إلى اثنين ، لأن عمل عرفت في مفعوله بحق الأصلة كضرب وعمل علمت في
المفعولين ليس بحق الأصلة بل بالشبو بأعطيت ، ولذلك تلغى علمت
وأخواتها عن معموليها ، ولا تلغى عرفت .

وقال ابن الطراويق : الفرق بين العالم والعارف أن العالم متوجه إلى ثبوت
الأمريه بياشره من نفسه ، والعارف متوجه إلى ثبوت الأمريه بقلبه من غيره ،
قال تعالى (= من أنبأك هذا قال : نبأني العليم الخبير) (٢) ، ومعنى هذا
الكلام أن المعرفة ما حصل عن الحواس ، والعلم ما حصل عن العقل لا بواسطة
الحواس .

وهذه دعوى غير مقصودة ، والاستعمال يخالفها فإنه يقال : عرفت الله
ومعرفته بالعقل ، وإنما العرب وضعتهما كما قلنا فاختلف الحكم فيهما من جهة
اللفظ ، والمعنى متفق . وكذا قال من رحمه الله . (٣)
[رأى ووجد]
وقوله : ورأيت ووجدت بمعناها .

(١) في شرح المقدمة المحسبة (٣٥٧) قال ابن بابشاذ : (٦٩ هـ) " قال الله سبحانه (= لا تعلمونهم الله يعلمهم) أي لا تعرفونهم الله يعرفهم "

(٢) الآية ٦ من سورة التحريم .

(٣) لم أجد كلامه فيما بين يدي من كتبه .

استظهر في رأيتُ على رأيتُ بمعنى أبصرتُ ، وعلى رأيتُ بمعنى أصبتُ
الرَّيَّةَ ، فإنَّها تتعدَّى إلى واحد ، وعلى رأيتُ بمعنى اعتقدت في مذهب فلان
وابن جنى فإنَّهما قالا : إنَّها تتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ ، وقال ابن جنى (١)
في بيت السؤال من الحماسة :

٥٥٣ - وإنا لقوم ما نرى القتل سبةً إذا ما رأته عامر وسلول (٢)

قال : نرى هنا بمعنى الاعتقاد ، وسبةٌ : حال ، ولو كان مفعولاً ثانياً
لأعاده مع رأته فكان يقول : إذا ما رأته عامر وسلول سبةً ، أو إياها (٣) .
وقال غيره لا دليل في البيت ؛ لأنَّه يكون المفعول الثاني محذوفاً حذفاً
اختصاراً لا اقتصاراً لدلالة أول الكلام عليه ، ولا تكون رأيتُ في البيت بمعنى
علمتُ ؛ لأنَّ الشئ الواحد لا يجوز أن يعلمه عالمان على حالةٍ وضدها .

والأظهر عندي ما قال الناس : من أن رأيتُ بمعنى الاعتقاد تتعدَّى
إلى مفعولين لقولهم : فلان يرى الحقَّ مذهب مالك ، وفلان يرى الصواب قولك ،
وفي الحديث : «طلعتُ على جهنم فرأيتُ أكثر أهلها النساء» (٤) أي : اعتقدت .

وتكون رأيتُ بمعنى علمتُ ومعنى ظننتُ وتتعدَّى إلى مفعولين قال الله
تعالى (= إنَّهم يرونه بعيداً * ونراه قريباً) (٥) أي يظنونه بعيداً وتعلمه

(١) شرح ديوان الحماسة لابن جنى ٢٨٢ ب .

(٢) البيت من الحماسة رقم ١٥ ص ١١٠ في شرح الحماسة للمرزوقي ، وتسميها
المرزوقي لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي شاعر إسلامي ثم قال : ويقال
إنَّها للمسؤال ابن عادي اليهودي . والقصيدة التي منها البيت في ديوان
الحارثي : ٨٨-٩٠

(٣) وأبطله أيضاً من وجه آخر وهو : أنَّ الشئ الواحد لا يجوز أن يعلمه
عالمان طي صفةٍ وضدها فلا يجوز أن يعلم قوم أن القتل سبة ويعلم
آخرون أن ذلك القتل نفسه أو ما كان مثله غير سبة . انظر شرح ديوان
الحماسة : ٢٧ ب .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق باب ما جاء في صفة الجنة وأنها
مخلوقة (٨) ١٤٢/٤ وكتاب الرقاق باب فضل الفقر (١٦) ١١٩/٨ .

(٥) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة المعارج .

قريباً ، لأن رؤية الله تعالى عظم لا ظن .

ش : واستظهر في وجدت على وجدت التي على غير هذا الوجه من وجوه وجدت ، فإنها إما متعدية إلى واحد ، وإما غير متعدية (١) : كوجدت في المال ووجداً ووجدة (٢) ، ووجدت الضالة وجدانا ونحو ذلك . وإذا كانت وجدت بمعنى علمت تعدت إلى مفعولين نحو : (= إنا وجدناه صيراً نعم العبد) = (٣) ونحو : (= تجدوه عند الله هو خيراً) = (٤) .

[زعم]
وأما زعمت الاعتقادية فتعدى إلى مفعولين ، تقول : زعمت زيدا قائماً ، أي : اعتقدته قائماً .

طس (٥) : وأما زعمت فهي قول يقترب به اعتقاد ومذهب ، وقد يصح وقد لا يصح ، وأما وجدت فهي للإخبار عن المعلوم على ما // هو به كعلمت وزاد غيره : صيرت وجعلت بمعناها تقول : صير الطين خزفاً ، وجعله خزفاً بمعنى واحد أي اعتقده ، وجعل البصرة بغداداً ، أي : ظنّها . وقوله تعالى (= وجعلنا ذريته هم الباقين) = (٦) أي صيرناهم الباقين من هذا الباب أيضاً .

وقوله : "فهذا الباب لا يجوز فيه الاقتصار ، ويجوز فيه الإلغاء والتعليق" وقد تقدم معناهما (٧) وسبب ذلك ؟

وقوله : "ولا تلغى مقدمة في الأمر العام" .

استظهر على مثل قوله :

(١) نهاية كلام الشلويين في الشرح الكبير للجزولية ٣٩ ب بعده فيها : ومسلكه

(أي الجزولي) في هذا غير مسلك المتقدمين ؛ لأن طريقتهم تقتضي ألا

يستظهر في هذا الباب إلا على ما هو قريب من معنى ما هم بسبيله ، وهو

قد استظهر على ما لم يجتمع مع ما هو بسبيله إلا في اللفظ خاصة .

(٢) في التهذيب ١٦٠/١١ "أي صرت ذاماً" .

(٣) الآية ٤٤ من سورة ص .

(٤) الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٥) لعنه ابن طلحة .

(٦) الآية ٧٧ من سورة الصافات .

(٧) يقصد الإلغاء والتعليق .

* إِنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ (١) * [٥٤٣]

فيمَن رواه والبيت الذي قبله مرفوعين ، وهي عند س معلقة في ذلك (٢) وحذف اللام ضرورة أو استظهر على قول سيويه : متى تظن زيد منطلق (٣) ، وكذا حكى (٤) عن أبي موسى أنه كان يفسر هذا الموضع والأول الذي تقدم [أولى] (٥) ، لأنها إذا أُلغيت هنا في حكم التوسط ، وذلك أن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل ، و " متى " في ذلك معمولة لمنطلق ، فيتقدم متى إذا كان منطلقاً قد تقدم ، فالظن إذا متوسط في التقدير (٦) ، وسبب أن **ظن** تلغ مقدمة أن الفاعل إذا كان مقدماً كان مبتنى الكلام عليه ، وكان قوياً في العمل ، وإذا تأخر ضعف ، وكان مبتنى الكلام على غيره ، ودليل ذلك أنهم يقولون : ضربت زيداً فإذا قد مـوا زيداً قالوا : **لزيد ضربت** (٧) ، ولا يقال : ضربت لزيد ، إلا نادراً قال الله تعالى = (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) = (٨) وقال = (رَدِفَ لَكُمْ) = (٩) أي ردفكم . وهو نادر .

وقوله : والمصدر فيه كالفعل في كل ما نذكره .*

يعنى أن المصدر يقوم مقام الفاعل في هذا الباب في الأعمال والإلغاء والتعليق وغير ذلك مما تقدم ذكره فتقول : زيداً قائماً ظنني ، وزيد قائم ظنني ، وزيداً ظنني قائماً ، وزيداً ظنني قائماً ، وظنني زيداً قائماً على الاستحسان ، وظنني زيد قائم على القبح .

- (١) سبق تخريجه ص ٧٤٤
- (٢) انظر التعليق باللام في الكتاب (١/١٤٩ ، ٢٣٦ ، ٣/١٤٩ .
- (٣) من أمثلة الكتاب (١/١٢٤ .
- (٤) الشارح ينقل كلام الشلوبيين في شرح الجزولية الكبير ١٣٩ ب .
وقد قال الشلوبيين هناك : وحكى لي .
- (٥) تكلمة من الشرح الكبير للجزولية .
- (٦) انتهى النقل من كلام الشلوبيين .
- (٧) انظر لام التقوية في المعنى (ط) : ٢٣٩ .
- (٨) الآية ٤٣ من سورة يوسف .
- (٩) الآية ٧٢ من سورة النمل .

ش (١) وهذا الاطلاق خطأ فإنه اذا أقيم المصدر مقام الفعل نحو : زيد منطلقاً ظني ، أو زيداً ظني منطلقاً لا يعمل أبداً ، وإنما يكون مطلقاً وكذلك : زيد منطلقاً ظنك أو زيد ظنك منطلق لا يكون في هذا كله إعمال ، لأنه إذا عمل كان التقديم فيه التقديم على ما يعمل فيه ، وإذا قدم على ما يعمل فيه بقي المصدر لا نصب له ؛ لأنه إنما ينتصب انتصاب المصدر (المؤكد نحو : زيد قام حقاً ، وهذا المصدر لا يتقدم على الجملة المؤكدة ؛ لأنه إنما ينتصب انتصاب المصدر (٢) بفعل تدل عليه الجملة قبله ، فلذلك لا يجوز تقديمه . فأما قولهم (٣) : أجدك لا تفعل كذا ؟ ، فإنه لم يقدم حتى جعل قسماً وجعلت الجملة بعده جوابه ، فتضمنه معنى القسم أو وجب له التقديم ، ولولا ذلك لم يجوز تقديمه ، وإذا كان لا يجوز تقديمه في موضع يمكن أن ينوي به التأخير نحو : حقاً زيد قائماً ، لم يجوز تقديمه على الأخرى إذا كان متقدماً لا ينوي به التأخير إلا أن يضمن معنى القسم كما قد منا ، وذلك نحو : ظنك زيداً قائماً ، وظنني زيداً قائماً ، وإذا لم يجوز ذلك انبغى ألا يجوز : زيداً قائماً ظني ولا زيداً ظني قائماً ولا زيداً قائماً ظنك ولا زيداً ظنك قائماً ، لأنه في ذلك كله نسي تقدير التقديم ، والتقديم في ذلك ممنوع فإذا كان ذلك ممنوعاً فهذا خلاف ما يقتضيه كلام المؤلف من أن حكمه حكم الفعل في كل ما ذكر في الفعل فقد كان حقه أن يحزر (٤) كلامه . انتهى .

قلت : وهذا الذي قاله الأستاذ هو ظاهر كلام سيويه في باب الأفعال التي تستعمل وتلفى (٥) ؛ لأنه قال (٦) " واطمأن المصدر [قد] (٦) يلفى كما يلفى الفعل وذلك [قولك] (٦) متى زيد ظنك ذاهباً ، وزيد ظني أخوك وزيد ذاهباً ظني " (٧) ولم ينص على أنه ينوب مناب الفعل في العمل ، وإن كان قد قال بعد : (٨) " وإن شئت قلت : متى ظنك زيداً أميراً ، كقولك : متى ضربك عمراً " فإن هذا لم ينب مناب الفعل وإنما أميراً حالاً ، وظنك حالاً بإضمار فعل كأنه قال : متى يكون ظنك أي مظنونك زيداً في حال إمرة ، وكذلك متى يكون ضربك

- (١) شرح الجزولية الكبير للشرويين ١٤٠ أ .
- (٢) تكملة من المصدر السابق ، وهو سقط بسبب سبق النظر .
- (٣) التهذيب ١٠ / ٤٦٣ ، وإكمال الاطلاع : ١٠١ .
- (٤) في الصورة : يجوز ، والتصويب من الشرح الكبير للجزولية .
- (٥) في الكتاب ١ / ١١٨ .
- (٦) تكملة من الكتاب .
- (٧) الكتاب ١ / ١٢٤ .
- (٨) الكتاب ١ / ١٢٥ .

أي مضروبك عمراً ، وإنما أتى به ليُبرك أن الرفع في المصدر جائز ، وكان المانع من أن ينوب منابه في الأعمال أن المصدر إنما يعملُ أبداً عمل الفعل بالنيابة مناب أن والفعل نحو : أعجبتني ضرب زيد عمراً ، أي : أن ضرب زيد عمراً أو بالنيابة مناب فعل الأمر : نحو : ضرباً زيداً أي اضرب زيداً ، والأمر هنا غير مقصود ، لأن المقصود الإخبار ، وتقدير أن والفعل متعذر ، لأنك تحتاج إلى خبر محذوف لا دليل عليه ، ولا يكون إن ذلك ينوب مناب الفعل وحده بل مناب أن والفعل ، وقد أجاز أبو الحسن الأخفش فيما حكاه ابن طاهر (١) عنه في طرر سيويه : حسبانى زيداً عاقلاً حسن وخيلاني زيداً عاقلاً حسن ، وكذلك رؤيتي عبد الله عاقلاً حسنة ، وهذا على أنه يعمل بالنيابة مناب أن والفعل .

وأبو موسى على قول الأخفش مصيب بلاشك ، وعلى هذا يقول أبو موسى في قول سيويه : متى ظنك زيداً أميراً : ظنك مبتدأ ومتى خبر مقدم له وزيداً أميراً مفعولان للظن ، وكذلك : متى ضربك زيداً : متى خبر مقدم ، وضربك مبتدأ ، وزيداً مفعول بالضرب ، فلما كان له خبر جاز .

وعلى الجواز فسره السيرافي وابن خروف ، قال السيرافي (٢) في تفسيره : متى ظنك زيداً أميراً "يعنى س : أنك تجعل ظنك مبتدأ ، ومتى خبره ، وزيداً أميراً مفعولان للظن ، وقال ابن خروف قوله (٣) : " واطمأن المصدر // قد يلغى " ٢٠٨ يقول المصدر يعمل عمل الفعل الذي يكون بدلاً منه ، فإذا تقدم عمل فسي مفعوليه وارتفع هو بالابتداء ، ولا بد له من خبر كقولك : متى ظنك زيداً ذاهباً ، وإن الفيت ورفعت المفعولين لم يجز الرفع فيه ، وكان مقدماً من تأخير ، وانتصب على المصدر المذكور ، وتعلقت متى بذاهب والتقدير : متى زيد ذاهباً ظنك .

(١) محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي ، أبو بكر المعروف بالخديب توفي سنة ٥٨٠ هـ نحوى مشهور اشتبهت به ريس الكتاب وله طرر عليه اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه ، وله تعليق على الإيضاح ، وغير ذلك . كان موصوفاً بالحدق وله آراء واختيارات أخذ الكتاب عن ابن الرمك وابن الأخضر من تلاميذه مصعب الخمشي . عن البغية ١ / ٢٨ .

(٢) شرح الكتاب له ١ / ٢٣٤ ب

(٣) يعنى سيويه .

كما تقول : حقا زيد منطلق - والسؤال عن ذهاب زيد .

قال الفراء والأخفش ، ويجوز النصب في ظنك مع إعماله في الاستفهام فتقول : متى ظنك زيدا ذاهباً ؛ لأن الاستفهام يطلب بالفعل فتنبأ بإضمار فعمل كأنه : متى تظن ظنك ، ويجوز نصبه كذلك في الأمر والنهي لطلبهما الفعل نحو : ظنك زيدا منطلقاً بالنصب أي ظن ظنك ، ولا يجوز إلا في موضع الدلالة عليه ، ولذلك لم يجر : ظنك زيدا منطلقاً بالنصب من غير دليل كما لم يجر : ضربك زيدا قائماً بالنصب في غير الأمر والنهي ؛ لأنه لا دليل عليه ، ولم يتقدمه ما يكون تأكيداً ولم يتأخره فإذا وسط المصدر جاز الإلغاء ، ولم يجر الأعمال لتقدم معمول المصدر ، فإذا ألفت رفعت الأسمين بالابتداء والخبر ونصب المصدر على التأكيد للجملة كما تقول : زيد منطلق حقا ودل على فعله بعد ما ثبت المؤكد فإذا آخرت المصدر ألفت ولم تعمله أيضا ، ونصب المصدر كما تقدم .

وقوله (١) : * كان (٢) قبيحا * يريد الإلغاء مع التقديم ، وأطلق قبيحا في موضع لا يجوز . ولا يجوز الإلغاء مع التقديم إلا مع الاستفهام على ضعفه كما ذكر في الفعل ويرجع فيه إلى السماع لأنه نقض المراد بمجيء الظن متقدما ، وما تقدم في المسألتين من نصب الظن مع الإلغاء فنصبه على المصدر المؤكد للجملة كما تقدم وإنما ضعف : غير ذي شك زيد ذاهب (٣) ، وحقا عمرو منطلق (٤) لتقدم المؤكد على المؤكد ، كما امتنع إلغاء المصدر والفعل مع التقديم ، ولما أعلت العرب الظن رفعت بالابتداء والخبر في متى ، ومثله : بمتى ضربك زيدا *

فهذا تفسير ابن خروف لكلام سيويه وجمهور النحاة على ما قال أبو موسى ، فلا معنى لرد الأستان عليه .

(١) يعني سيويه . انظر الكتاب ١/١٢٤ فقد قال * فإن ابتدأت فقلت : ظني زيد ذاهب كان قبيحا * .

(٢) في المصورة : وكان ، والواو كأنها زائدة ، وليست في نص الكتاب .

(٣) من أمثلة الكتاب ١/١٢٤ ، ونصه فيه : غير شك والخ . . .

(٤) من أمثلة الكتاب ١/١٢٤

وقوله : " ما لم يضمِّر المصدر " .

يعنى أنك إذا أكدت الفعل بالمصدر رقيق أن تلغيه ، لأنه يجيء عاملاً فى المصدر غير عاملٍ فى المفعولين ، فصورته التناقض ، لكن إذا أتيت بلفظ المصدر مضمراً كان أشبه ، نحو : زيدٌ ظننته منطلقاً ؛ لأنَّ الهاء لا يظهر فيها عملٌ ؛ لأنَّ الهاء تصلح للمصدر ولغيره ، وأحسن منه : زيدٌ ظننتُ ذاك منطلقاً ؛ ولأنَّ ذاك اسمٌ مبهم لا يختص بمصدرٍ ولا غيره ، فإذا انفرد عن الفعل لم يكن مصدرًا لو قلت : زيدٌ منطلقٌ ذاك لم يجز ، وأيضاً فإنه لا يظهر فيه عملٌ لا بالإعراب ولا بالصفة كما تقدّم قبل .

وفسّر ش هذا الموضع فقال (١) : " قوله : وأقبح من ذلك الجمع بينهما فى الإلغاء ، العلة فى ذلك عند بعضهم أن فائدة المصدر إذا جمع بينهما التوكيد ، وهو أكثر موافقة للإعمال منه للإلغاء ، وهذا تعليلٌ ضعيفٌ ، لأنَّ إلغاء الفعل وإن اقتضى ألا يعتمد عليه فى اللفظ لا يخرجُه عن أن يكون معتمداً عليه فى المعنى فقد يكون الفعل غير معتمدٍ عليه فى اللفظ من جهة تأخيره أو توسطه لمرنٍ جهة معناه (٢) إذ لا تناقض بينهما ، قال (٣) : والصواب أنَّهُ إنما قبح الجمع بينهما فى الإلغاء ؛ لأنَّ المصدر يقوم مقام الفعل إذا أُلغِيَ ولا يقوم مقامه إذا أُعمل كما ذكرنا ، فلذلك كان الجمع بينهما قبيحاً فى الإلغاء ولا يكون قبيحاً فى الإعمال ، لأنه إذا جمع بينهما فى الإلغاء كان من الجمع بين العوض والعوض منه من حيث إنَّ المصدر يقوم مقام الفعل فى الإلغاء ولم يقم مقامه فى الإعمال (٤) وهذا تعليلٌ سيئويه . "

قلت : وهذا غير مسلم ، لأنه بناء على أن المصدر لا يقوم مقام الفعل فى الإعمال ، وذلك فاسدٌ وما بُني على الفاسد فاسدٌ ، فالصواب ما قدّمناه .

وقوله : أظم المتعدية قبل النقل إلى اثنين .

استظهر على أظم المتعدية من علم التى بمعنى عرف فإنها متعدية إلى

اثنين .

(١) الشرح الكبير للجزولية . ٤ (ب) .

(٢) بعده فى الشرح الكبير : ويكون مع ذلك معتمداً عليه من جهة معناه .

(٣) يعنى الشلوين .

(٤) بعده فى الشرح الكبير ، فلذلك لم يقبح الجمع بينهما فى الاعمال .

وقوله : التي بمعنى أعلم (١) .

استظهر على أرى المنقولة من رأى البصرية ، فإنها تتعدى إلى اثنين ، وعلى نبأ وخبر وأخبر إذا لم يراعَ فيها معنى أطم ، أي : إذا لم يحكم لها بحكم أطم ، وقد كان ينبغي أن يكون لفظه هكذا ، لأن ما قاله يوهم ما ليس الأمر طيه فإنها إذا كانت فير محكوم لها بحكم أطم - وإن كانت بمعنى أطم - متعدية إلى واحد بأنفسها وإلى اثنين بحرفي جر : الباء وعن (٢)

وقوله : كان حكم الأول منها حكم الأول من باب كسوت .

يعني في الاقتصار عليه ، وفي ألا يلغى الفعل عنه وعمّا بعده كما لا تلغى كسوت عن مفعولها ، وفي ألا يعلق الفعل عنه وعن الذي بعده ، كما لا تعلق كسوت عن مفعولها . (٣)

وقوله : وحكم الثاني والثالث معاً حكم الثاني منه .

يعني في الاقتصار طيه ، وفي ألا يلغى الفعل عنها ولا يعلق ، وهذا الذي قاله هنا هو المذهب الصحيح في هذا الموضع ، وإن كان فيه خلاف لبعضهم ، فقد منع بعضهم الاقتصار على المفعول الأول وربما نسبته لسيبويه . وأجاز بعضهم الإلفاء عن المبتدأ والخبر ، وليس هذان المذهبان مرضيين عند المحققين كذا قال ش (٤) .

قلت : وما تقدم في صدر الباب * هو الظاهر من مذهب سيبويه // لأنه ٢٠٩ قال (٥) : " باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين لا يجوز لك أن تقتصر على مفعول

(١) نص الجزولي بتمامه " والمتعدى إلى ثلاثة مفاعيل : أطم ، المتعدية قبل النقل إلى اثنين ، وأرى ، ونبأ ، وأنبأ ، وأخبر ، وخبر ، وحدث التي بمعنى أعلم "

(٢) من كلام الشلوين بتصرف . شرح الجزولية الكبير . ١٤٠ ب ١٤١ أ .

(٣) عن شرح الشلوين للجزولية ١٤١ أ .

(٤) الشرح الكبير للجزولية ١٤١ أ .

(٥) الكتاب ١ / ٤١ .

منهم واحد دون الثلاثة - أي دون ذكر الثلاثة - ، لأنَّ المفعولَ الأوَّلَ قسي هذا الباب كالفاعل في الباب الذي قبله [في المعنى] (١) .

وقوله : لأنَّ طعةً الاقتصار أو التعدى وهو الأوَّل ، وقد تقدم بيانه . (٢)
وقوله : ولذا بُنيت للمفعول حكم منصرفاً ما ذكر في منصرفي ظننت مطلقاً .
(٣) يعني : ألا يقتصر على أحدهما دون الآخر ، وفيما ذكر في ظننت من الإعمال والإلغاء ، وليس هذا الذي ذهب إليه من جواز (٤) الإلغاء في هذا الباب إذا بُنيت أفعاله للمفعول ، بصحيح ، لأنَّ العلة في أن لم تلغ هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل لكونها أفعالاً مؤثرة بخلاف ظننت وإيها ، موجودة فيها إذا بنيت للمفعول وجودها إذا بنيت للفاعل ، فكيف توجد العلة في فعل المفعول ثم لا يوجد حكمها ، ولم يكن ذلك في فعل الفاعل دون فعل المفعول ، ولكن الذي غره من هذا المعنى ذكر سيويه أرى (٥) وهي مضارع أريت التي بمعنى : أظننت وإن كان لم ينطق به فتخيل المؤلف أن باقي أفعال التعدى إلى ثلاثة نحو : نبتت وأضبت وحدثت كأرى في ذلك ، وإنما جاز إلغاء أرى وحدها من ذلك الباب ، لأنها وإن كانت مضارع أريت التي بمعنى أظننت على ما ذكرناه من أنه لم ينطق بالماضي في ذلك فهي بمعنى ظننت ، فلما كانت بمعنى فعل غير مؤثر ألغيت كالإلغاء سائر الأفعال غير المؤثرة ، وأيضاً فإن أريت بمعنى أظننت لم ينطق به أصلاً ، فلا ينبغي أن تجرى أرى في ذلك مجرى سائر ما لم يسم فاعله من هذا الباب ، لأنه ليس شيء (٦) منها بمعنى فعل غير مؤثر ، وهذا كله إنما بنيناه (٧) على نص يقع في بعض النسخ وهو : فهذه إذا بُنيت للفاعل

(١) تكملة من الكتاب .

(٢) كذا في المصورة ، ولعل فيه سقطاً .

(٣) الكلام التالي جميعه من كلام الشلوين في الشرح الكبير للجزولية ١٤١ - ١٤٢ ، ولعله قد سقط الرمز (ش) في أول هذا الكلام .

(٤) في المصورة : أن ، وهو تحريف

(٥) الكتاب ٤٣/١

(٦) في المصورة : هي ، تحريف

(٧) في الشرح الكبير للجزولية : بيناه ، والصواب ما في المصورة .

كان حكم الأول منها حكم الأول من باب كسوت وحكم الثاني والثالث معاً حكم الثاني منه وامتنع التعليق والإلغاء " ثم قال " : وإذا بُنيت للمفعول فحكم منصوبها ما ذكر في منصوبي ظننت مطلقاً " ، فهذا يقتضي التفريق بين بنية الفاعل ونية المفعول على ما قدّمناه .

ويسقط في بعض النسخ قوله : في بنية الفاعل " وامتنع التعليق والإلغاء " فإن كان صحة النص هكذا ، فلا دليل فيه على أن مذهبه أن هذه الأفعال إذا بُنيت للفاعل لا تُغنى ولا تعلق ، ولكن يمكن (١) أن يكون معني كلاميّه أن هذه الأفعال إذا بُنيت للفاعل لا تُغنى عن المفعول الأول ، وترفع بالابتداء ، كما لا تُغنى : كسوت عن المفعول الأول وترفع بالابتداء ، وعن المفعول الثاني والثالث معاً ، ويجعلان خبر المبتدأ ، كما لا يجعل الثاني من باب كسوت خبر الأول ، ولا يمتنع إلغاءها على وجه آخر ، وهو أن تعمل في الأول وتُغنى عن الثاني والثالث ، ويمكن أن يكون لهذا قال فيها : إذا بُنيت للمفعول فحكم منصوبها ما ذكر في منصوبي ظننت مطلقاً ، أي : إنّه لا تفصيل في إلغاءها إذا بُنيت للمفعول كما فيه تفصيل إذا بُنيت للفاعل ، ويكون مذهبه في ذلك مذهب من لا يجعل لكون هذه الأفعال مؤثرة - تأثيراً في منع الإلغاء والتعليق ، وهو مذهب لبعض النحويين .

فيتحصل في الإلغاء والتعليق في هذه الأفعال عن المفعولين اللذين هما مبتدأ وخبر في الأصلي بقول هذا المؤلف على النص الأول ثلاثة مذاهب :

- أحدها : امتناع الإلغاء على الإطلاق ، وهو الذي يُعول عليه .
- والثاني : إجازته على الإطلاق ، وهو الذي يسبق إلى أكثر الأقسام .
- والثالث : التفريق بين بنية الفاعل ونية المفعول .

(١) في الشرح الكبير للجزولية : ولا يمكن ، ولعل الصواب ما في الصورة .
 (٢) في الشرح الكبير للجزولية : أعول . فهو مذهب الشلوين ، ومن عبارة الأبدى أنه يرتضيه أيضاً .

وعلى النص الثاني قولان : ^{٦٥} منعه ، وإجازته .

وإنما قلتُ (١) هذا ، لأنني لم أرَ التفريق بين بناءِ الفِعلِ للفاعلِ وبنائه للمفعولِ في هذه الأفعالِ في الإلغاءِ والتعليقِ إلا لهذا الرجلِ ، إلا ما يقتضيه كلامُ أبي القاسمِ الزجاجيِّ ، فإنه ذكر : نُبِئتُ وأُنبِئتُ مع ظننك وأخواتها ، وقال بعد ذلك : " إنَّ هذه الأفعالُ إذا ابتدأت (٢) بها نصبتُ مفعولين ، وإذا توسّطت أو تأخّرت جاز فيها الإلغاءُ والإعمالُ " (٣) فذكر الغاءُ نُبِئتُ وأُنبِئتُ وهما مبنيان للمفعولِ لكنّه لم يذكر أنّها إذا بينت للفاعلِ لا تُلغى ، فلو كان قد ذكر ذلك في بنائها للفاعلِ لكان ذلك القولُ الثالثُ الذي اقتضاهُ قولُ المؤلفِ على ما في بعض النسخ ، ولا أُبعدُ أن يكون قد قاله غيره ، وإن كنتُ لم أراه ، ولكنّ الصحيح ما قدّمته . مما قلتُ فيه أنّه الذي أعولُ عليه . ويمكن أن يكون معنى التفريق بين بنيةِ الفاعلِ وبنيةِ المفعولِ في التعليقِ والإلغاءِ أنَّ فِعْلَ الفاعلِ لا يتأتى فيه تعليقه (٤) عن الثلاثة ؛ لأنَّ المبتدأ والخبر ليسا بخبرٍ عن المفعولِ الأوّلِ ، ويكون هذا معنى قوله فيه : وامتنع الإلغاءُ والتعليقُ وأنَّ ذلك يتأتى في فِعْلِ المفعولِ ، فلا يكون ذلك قولاً ثالثاً ، ولكنّه قولٌ مَن يجيزُ التعليقَ عن المفعولين اللذين هما في الأصلِ متبداً وخبراً في هذا الباب لا خلافَ عليه . (٥)

(١) القائل هو الشلوبين .

(٢) في المصوّرة : أبدأت ، وفي الجمل والشرح الكبير للجزولية : ابتدأت .

(٣) الجمل : ٣٩ ، ٤٠ ، بتصرف .

(٤) غامضة في المصوّرة .

(٥) انتهى كلام الشلوبين .

بَابُ

هذا الباب يذكر فيه ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية
 وجميع ذلك ثمانية أشياء : المصدر ، وظرف الزمان ، // وظرف المكان ، والحال ،
 والتمييز ، والاستثناء ، والمفعول معه ، والمفعول من أجله ، إلا أن السدى
 يذكر من ذلك في هذا الباب أربعة أشياء : وهي المصدر ، وظرف الزمان ،
 وظرف المكان ، والحال . وما عدا ذلك فيرد له مكان يذكر فيه خلاف هذا .

وإنما لم يذكر في هذا الباب إلا هذه الأربعة ؛ لأنَّ الفعل يتعدى إليها
 على اللزوم ، والأربعة الأخيرة لا تلزم ؛ ألا ترى أنَّ كَلَّ فعِلٌ مشتقٌّ من
 المصدر ففيه دلالة عليه ، وأنَّ لا بُدَّ فيه من زمان ومكان يكون فيه ، وكذلك
 أيضا لا بُدَّ للفاعل والمفعول من حال يكونان طيها ، وأما التمييز فقد لا يكون
 في الكلام شيء مبهم فيحتاج إلى تمييز ، وكذلك الاستثناء قد لا يكون في الكلام
 ما يستثنى منه ، وكذلك أيضا المفعول معه قد يكون للفاعل ما يصاحبه في فعله
 وللمفعول ما يصاحبه في كونه مفعولا ، فيحتاج الفعل إلى مفعول معه ، وقد
 لا يكون فلا يحتاج إذ ذاك إلى مفعول معه ، وقد يكون فاعل الفعل ساهيا
 أو مجنونا فلا يوقع فعله لسبب ، فلا يكون للفعل إذ ذاك مفعول من أجله ، فقد
 تبين أنَّ اللازم من هذه الثمانية الأربعة المتقدمة . (١)

وأقوى هذه الأربعة في تعدى الفعل إليه المصدر ، ويليه الزمان
 ويليه المكان والحال بعد المكان . وإنما قلنا : إنَّ تعديه إلى المصدر
 أقوى من تعديه إلى الزمان ؛ لأنَّ حروف المصدر موجودة في الفعل فدلالته
 لفظية ومعنوية ؛ وإنَّ معقول مدلولها واحد .

وتعديه إلى الزمان أقوى من تعديه إلى المكان ؛ لأنَّ دلالة على الزمان
 بالبنية ، فهي من اللفظ ، وكلاهما أعني دلالة على الحدث ودلالته على الزمان
 دلالة تضمن ، ودلالته على المكان دلالة التزام ؛ لأنها ليست لفظية ، وإنما هي
 من جهة المعنى ، وإنَّ الفعل لا بُدَّ له من مكان من جهة المعنى يوقع فيه ،

(١) هذا الكلام بنصه تقريبا في شرح الجمل ١/ ٣٢٤ .

وأيضاً فإنَّ المكانَ في الحقيقةِ ليسَ للفِعْلِ وإنما هو لصاحبِ الفِعْلِ ، وصاحبُ
الفِعْلِ لا بُدَّ أَنْ يكونَ في مكانٍ . فالفِعْلُ إِنَّمَا يطلبُ محلاً يقعُ منه أو به ، وذلك
المحلُّ لا بُدَّ له من مكانٍ ، ولذلك لا يتعدى إلى المختصِّ منه إلا بحرفِ الجَرِّ
نحو : ضربتُ زيداً في الدارِ وفي الحانوتِ ولا تقول : الحانوتُ ولا الدارُ ،
وسيبينُ .

[المفعول لأجله]

وقوله : والمفعولُ له على رأيي .*

يعنى أنَّ المفعولَ له فيه خلافٌ : فمذهبُ سيبويه أَنَّهُ يصلُّ إليه الفِعْلُ
في الأصلِ بحرفِ الجَرِّ ، وهو لامُ العِلَّةِ (١) ، وأَنَّهُ ما حُذِفَ منه حرفُ الجَرِّ
فتعدَّى الفِعْلُ فنصبَ .

ونذهبُ غيره إلى أَنَّهُ ينصبُ الفِعْلُ الأوَّلُ بلا واسطةٍ انتصابُ المصدرِ الملاقى
له في المعنى .

وقال آخرون : التقديرُ في قولك : أكرمتُ زيداً حذَرُ شرِّهِ (٢) ، أي من أجلِ
حذَرِ شرِّهِ ، فحذفَ حرفَ الجَرِّ ، والاسمُ المضافُ .

وذكر الزجاجُ أَنَّهُ ينتصبُ بفِعْلِ من لفظِهِ تقديرُهُ : جئتُ أكرمه إكراماً له ،
وقصدته أبتغيه (٣) ابتغاءَ الخيرِ ، وجئتُ أخافه مخافةً شرِّهِ .
[شروط انتصاب المفعول لأجله]

ولا ينتصبُ إلا بشروطٍ منها : أَن يكونَ مصدرًا غيرَ مشتقٍّ منه لفظُ الفِعْلِ
الذي قبله ، لأنَّه عِلَّةٌ له ، والشئُ لا يكونُ عِلَّةً لنفسِهِ . وَأَن يكونَ مفعولاً لفاعلِ
الفِعْلِ المعلَّلِ ، وَأَن يكونَ في زمنِ الفِعْلِ .

فإنَّ نقصَ من هذه الشروطِ شيءٌ لم يصلِ الفِعْلُ إليه إلا بحرفِ الجَرِّ ،
ومثال ذلك : أكرمتُ زيداً حذَرُ شرِّهِ ، فالحذَرُ مصدرٌ من غيرِ لفظِ أكرمَ ، ومقارنٌ

(١) الكتاب ٣ / ١٢٦ ، ١٥٤ .

(٢) الكتاب ٣ / ١٥٤ .

(٣) في المصورة : أبتغىه ، ولا جازم هنا .

له في الزمان ومفعول لفاعل الإكرام ، وذلك أَنَّهُ بهذه الأشياء يُشبه المصدر الملاقى
للأول في المعنى . فلو قلت : جئت لإكرامك زيداً ، للزمت اللام ، لأنَّ فاعل
المجيء غير فاعل الإكرام ، وكذلك : قمت لزيدٍ ، ولا يجوز قمت زيداً ، لأنَّ زيداً
ليس مصدرًا ، وكذلك قول امرئ القيس :

* ٥٥٤ - فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة (١) *

فألزم اللام لأدنى ، لأنه ليس بمصدر . وقال :

* ٥٥٥ - فجئت وقد نضت لنومٍ ثيابها (٢) *

فأثبت اللام في قوله : لنومٍ ، لأنَّ زمانيهما مختلفان ، لأنَّ النضَّ قد
وقع ، والنوم فيما يستقبل ، فعدمت المقارنة في الزمان مع أَنَّهُ مصدرٌ ، وقال :

٥٥٦ - واتى لتعروني لذاكرِكِ فترةٍ كما انفجر العصفور بلله القطر (٣)

ففاعل تعروني "الفترة" وفاعل الذكر ضمير المتكلم أي : لأنَّ أذكرك [والمختار
عند النحويين من هذه المذاهب مذهب سيويه ، فالذي اختار المؤلف إنَّ كان
مذهباً له غير مختارٍ ، إنَّ لا يُحذف منه حرف الجرِّ إلا بهذه الشروط ، ولو كان
الأصل وصوله بنفسه لم يشترط في نصبه تلك الشروط . فالصحيح مذهب سيويه
وسأتي بيانه في بابهِ ونزيد من الخلاف فيه على هذا ، إنَّ شاء الله تعالى .

(١) عجزه بكفاني - ولم أطلب - قليل من المال *

وهو في ديوانه ص ٣٩ . وهو من شواهد الكتاب ١/٧٩٠ . والمقتضب ٤/٧٦
والخصائص ٢/٣٨٧ ، والإنصاف ٨٤ وشرح ابن يعيش ١/٧٨ ، ٧٩ ، وشرح
الجمال لابن عصفور ١/٦٢٢ ، والمقرب ١/١٦١ ، والخزانة ١/١٥٨ ، وغيرها
كثير .

(٢) عجزه يلدى السَّترِ إلا لبسة المتفضل .

وهو من المعلقة . انظر ديوانه ١٤ وفي المقرب ١/١٦١ ، والمقاصد النحوية

٣/٦٦ ، ٢٢٥ ، والتصريح ١/٣٣٦ ، والهمع ١/١٩٤ ، ٢٤٧ وما بعدها .

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي - من شعراء الدولة الأموية - في شرح أشعار

الهذليين ٩٥٧ ورواية الصدر فيه : * إنَّذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها *

وهو في الإنصاف ٢٥٣ ، وشرح ابن يعيش ٢/٦٧ ، والمقرب ١/١٦٢ ،

والخزانة ١/٥٥٢ ، والمقاصد النحوية ٣/٦٧ ، ٢٧٨ ، وغير ذلك كثير .

وقوله : " والحال والتمييز " .

مثاله : جاء زيد ركباً ، وطاب زيد نفساً ، وتصيب زيد عرقاً ، ونحو ذلك ، وسيأتي بيانها بعد إن شاء الله تعالى (١) .

وقوله : والمشبه بالمفعول " .

يعنى الظرف المتسع فيه (٢) نحو : يوم الجمعة سرته وقمته ، ونحو ذلك .

وقوله : وبالواسطة إلى المفعول معه والمستثنى " .

مثاله : قام القوم وزيداً ، وضربتُ زيداً عمراً ، وقام القوم إلا زيداً . ونسى المفعول معه خلاف :

- ٢١١ فمذهب سيبويه أنه انتصب بالفعل المتقدم // بوساطة الواو (٣) .
ومذهب الأخفش : أنه منصوب على الظرف ؛ لأن الواو بمعنى مع (٤) .
ومذهب الزجاج : أنه انتصب بإضمار فعل ، والتقدير عنده في قولك :
ما صنعت وأباك (٥) ؟ ما صنعت ولا بست أباك ؟ (٦) .

وإعلم أن المفعول معه لم يخلص أن يكون فاعلاً ولا مفعولاً على الحقيقة ،
ولذلك جئ معه بحرف الشركة المضمن معنى " مع " دون عليه ، وذلك
أنه يتابع الفاعل على فعله ويصاحبه فيه ، فهو له كالشريك ، فجئ معه بحرف
الشركة ، ولما لم يصح أن يكون فاعلاً ، إذ ليس له داعية إلى الفعل من قبيل

-
- (١) باب الحال في ص ٨٢٨ ، وباب التمييز في السفر الثاني
(٢) انظر شرح ابن يعيش ٤٥/٢ .
(٣) الكتاب ٢٩٧/١ وشرح السيرافي ٢٩٩/٢ أ .
(٤) شرح ابن يعيش ٤٩/١ ، والهمع ٢٢٠/١ .
(٥) من أمثلة الكتاب وهو محرف في الهمع : ما صنعت وأباك .
(٦) شرح ابن يعيش ٤٩/١ ، والهمع ٢٢٠/١ وذهب الكوفية إلى أنه منصوب
على الخلاف لأن ما بعد الواو خالف ما قبلها فلم يشاركه في الفعل لذا
نصب قالوا : وهذه قاعدة في الظرف نحو قولك : زيد عندك .
انظر شرح ابن يعيش ٤٩/١ .

نفسه صار كالمفعول ، وإن هو محمول على أمر ليس من عند نفسه ، وخص
بالواو دون غيرها ، لأنها في الأصل من باب الشركة مع اقتضاءها الاجتماع
في زمن الفعل في أغلب أحوالها دون سائر أخواتها ، والواو غير خارجة عن
معنى المعطف بالكلية ، وطف ما بعدها على ما قبلها جائز فيه ، وهذا المعنى
افتردت من حروف الجر في أنه لم تعمل الجر بتوسطها كعمل الحروف الجارة
الجر بتوسطها بين الفعل والاسم ، ولا يتقدم المفعول معه على العامل فيه
تشبيهاً بالمعطوف الذي لا يتقدم على العامل .

وأما المستثنى فنحو : ما قام القوم إلا زيداً ، واختلف النحويون في العامل
في الاسم المنصوب على الاستثناء :

فمنهم من ذهب إلى أنه انتصب بنفسه إلا لا أنها أوصلت غيرها ولا عدت ،
وهو مذهب المبرد (١) فيما نقل العبدى عنه ، قال العبدى : وذلك يفسد
من وجهين :

أحدهما : أن الحرف إذا كان يدخل على الاسم تارة ، وعلى الفعل
أخرى لم يعمل في واحدٍ منهما ك : هل وغيرها ، وهذا موجود في إلا نحو :
ما رأيت أحداً إلا يموت ، وما مررت بأحدٍ إلا وقد قام ، ودخولها على الاسم
معروف .

والآخر : أنها لو كانت عاملة لما بطل عملها في حال من الأحوال - كما
لم يزل عمل إن وليت - في قولنا : ما جاءني إلا زيد ، وكون الاسم هنا مرفوعاً
بما قبل إلا مما يدل على أنه لا عمل لها البتة إن لو كان لها عمل هنا لما زال
البتة .

وقال أبو إسحاق الزجاج : هو منصوبٌ بالإ بالنيابة مناب أستثنى (٢) ، وهذا
المذهب فاسدٌ لأمرين :

(١) وكذلك الزجاج وبعض الكوفيين كما في الإنصاف : ٢٦٠ المسألة ٣٤ .
وإنظر المقتضب ٤ / ٣٩٠ مع حواشي عزيمة حيث رد على من نسب للمبرد أن
إلا تعمل بنفسها .

(٢) هو مذهب المبرد كما في المقتضب ٤ / ٣٩٠ مع حواشي الشيخ عزيمة حيث
فهم من كلام المبرد أن الناصب للمستثنى فعلاً (أستثنى) أو (لا أعنى) محذوفين
وإلا دليل على هذا الفعل وبدل منه فلا يذكر معها . إلا أنه قال : كلام
المبرد لا يثبت (إلا) عطلاً في المستثنى .

أحدهما : أنه لو كان الاسم منصوباً بالآ لا تتصل الضميرُ بها ، فكنت تقول :
قام القومُ إلّاك وإلّاي كما يتصل بإن فتقول : إناك وإلّاي ، فلما لم يقولوا إلّا :
قام القومُ إلّا إياك وإلّا إياي ، ولم يجر الضميرُ متصلاً بها إلّا في ضرورة شقيرٍ
نحو قوله :

وما طينا إذا ما كنت جارتنا إلّا يجاورنا إلّاك نيار (١) [٤١]

دل ذلك على أن الاسم لم ينتصب بالآ .

والآخر : أن غيراً تنصبُ في الاستثناء من حيث انتصب الاسم الواقع بعد
إلّا بدليل أن الموضع الذي يرفع فيه الاسم الواقع بعد إلّا ترفع فيه غير ، والموضع
الذي تنصب فيه تنصب فيه ، والموضع الذي تخفض فيه تخفض فيه ، فإنما إعرابها
بأن نقل إليها إعراب الاسم الذي بعد إلّا . فكما أنه لا يتصور نصب غير
بأستثنى لئلا يبطّل المعنى فكذلك لا ينتصب زيد بإضمار أستثنى ، إلّا تسمى
أنك لو نصبت غيراً بأستثنى لكان المستثنى غير زيد ، وإنما المستثنى زيد .

ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب بالفعل الذي قبله بوساطة إلّا وهو مذهب
السيرافي ، وأبي علي الفارسي (٢) وابن الباقش (٣) وابن بابشاذ (٤) ممن
التأخرين والرندي (٥) أيضاً وغيرهم ، وجعلوه كالمفعول معه في أن العامل فيه
الفعل بوساطة إلّا ، كما أن ذلك العامل فيه الفعل بوساطة الواو .

فإن قيل : كيف يتصور أن يصل العامل الواحد إلى الاسم المنصوب
بوساطة إلّا في نوع من الأسماء وينفسه في نوع آخر ، إلّا ترى أن قام يصل إلى
زيد بوساطة إلّا نحو : قام القومُ إلّا زيدا ، وقام القومُ غير زيد ، يصل إلى غير
بنفسه .

(١) سبق تخريجه ٥٦٠ ورواية البصريين " حاشاك " كما في الخزانة ٤٠٥/٢

(٢) الإيضاح له : ٢٠٥ والهمع ١/٢٢٤ .

(٣) الهمع ١/٢٢٤ .

(٤) شرح المقدمة المحسبة : ٣٢٢ ، والهمع ١/٢٢٤ .

(٥) الهمع ١/٢٢٤ .

فالجواب : أن أبا الحسن ابن البار ش قد انفصل عن هذا الاعتراض فقال : يصلُ العاملُ إلى المفعول إذا كان مُختصاً بوساطة حَرْفٍ فإذا كان مُبهماً وصل إليه بنفسه ، وذلك نحو ظرف المكان المختص يصل العامل إليه بنى نحو : جلس زيدٌ في الدار ، ويصل إلى المبهم بنفسه نحو : جلس زيدٌ أمامك ، وكذلك يصلُ الفِعْلُ في الاستثناء إلى المبهم بنفسه كغيره والى المختص بالواضحة .

وهذا المذهب قد ردَّ على جميعهم بقول العرب : القوم إخوتك إلا زيدا بنصب زيدٍ وإن لم يتقدم فعل ولا ما يجرى مجراه .

ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب عن تمام الكلام ، ونسب إلى سيويسه (١) ، وهو الصحيح بدليل قولهم : القوم إخوتك إلا زيدا فنُصب زيدٌ وإن لم يتقدم فعل ولا ما يجرى مجراه ، فهو منصوب عن تمام الكلام .

فهذه مذاهب أهل البصرة في الناصب للاسم المستثنى .

وأما الكسائي فذهب إلى أن قولك : قام القوم إلا زيدا ، أن تقديره : إلا أن زيدا لم يقم (٢) ، ففهم الغراء من هذا الكلام أن الناصب للاسم مخالفتُه الأولى في المعنى ، وردَّ على شيخه بأن قال : لو كان الخلاف ناصباً وجب أن ينتصب زيدٌ في نحو قولك : قام عمرو ولا زيدٌ ، وما قام عمرو ولكن زيدٌ ، لمخالفته ما قبله ، فلما لم ينتصب دل ذلك على فساد مذهبه .

ومنهم // من فهم عن الكسائي أن ذلك الاسم منصوب بأن مضمرة ، وحذف خبرها . وذلك فاسد ، لأنَّ إنَّ وأخواتها لا تُجيزُ العربُ إضمارها وإيقاء عطرها لضعفها في العمل ، ولا يحفظ في كلامهم شيء من ذلك .

وأما الغراء فذهب إلى أن إلا مركبة من إنَّ ولا ، فخففت إنَّ وأدغمت النون في اللام ، فإذا قلت : ما قام القوم إلا زيدٌ فرفعت فلبت حكم " لا " العاطفة ،

(١) انظر الكتاب ٢ / ٣٣٠ ، ٣٣١ .

(٢) الإنصاف ٢٦١ .

وإذا قلت : ما قام القوم إلا زيدا، فنصبت غلبت حكم إن (١) .

وهذا مردود ، فإنه ادعى أصلاً لم يلفظ به من غير قيام دليل على ذلك .
وأيضاً فإنه لا يعطف بلا بعد النفي وأنت تقول : ما قام القوم إلا زيدا ، برفع
زيد بعد النفي ، فدل ذلك على أنه لا يتصور ما ذهب إليه من العطف بلا .
وأيضاً فإنك إذا غلبت حكم أحد الحرفين تكون قد أبطلت حكم الآخر مع أنه ملفوظ
به ، وهذا شيء لم يستقر في كلامهم ، أعني أن يؤتى بإن من غير أن يؤتى لها
بمعمول ويؤتى بحرف عطف من غير أن يعطف به شيء .

وإنما جمعت أقوال الناس في هذه المسألة ، لكون أبي موسى أطلق
القول بأن الفعل يتعدى إليه بوساطة إلا ، ولم يقل على رأي ، كما يقول
في غيره .

وقوله : المصدر على ثلاثة أقسام .

المصدر هو اسم الفعل المعبر عن المعنى الصادر عن الفاعل نحو :
ضرب وقيام ، أو الاسم القائم مقامه نحو : سرت قليلاً ، وضربت زيدا سوطاً ،
والأصل : سرت سيراً قليلاً ، وضربت زيدا ضربة سوط ، وحذف الموصوف وأقيمت
الصفة مقامه ، وحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بإعرابه ، أو عدده
نحو : ضربت زيدا عشرين ضربةً فعشرين مصدر ، لأنه عددٌ لمصدر ، أو ما
أضيف إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى نحو : ضربت زيدا
كلَّ الضرب ، فكلُّ مضاف إلى الضرب وهو والضرب في المعنى شيء واحد ، أو بعضه
نحو : ضربت بعض ضرب ، فبعض مضاف إلى ضرب ، وهو في المعنى جزء من
الضرب بشرط أن يكون منصوباً بفعله الذي أخذ منه نحو : ضربت ضرباً ، أو
بعد فعل في معنى الفعل الذي أخذ منه نحو : أتيت مشياً ، فمشي
منصوب بعد أتيت ، وأتيت في معنى مشيت ، أو اسم جار مجرى الفعل الذي أخذ
منه نحو : هذا ضاربٌ زيدا ضرباً .

(١) انظر هذا في الإنصاف : ٢٦١ .

والمبهم ما يقع على القليل والكثير من جنسه ، نحو : ضَرَبَ ، وقِيَامَ ،
وقُعُودَ ، ونحو ذلك ؛ ألا ترى أَنَّ قِيَاماً يقع على ما قلنا وما كَثُرَ ، وكذلك
القُعُودُ والضَّرْبُ ، وهذا أراد أبو موسى بقوله : المَبْهُمُ : النكرة غير الموصوفة
ولا المحدودة بالتاء ولا المضافة .

وقوله : والمعدود ما فيه هاء التانيث .

مثاله : قمت قومةً ، وضربت ضربةً مما تدخل عليه تاء التانيث الدالة على
الإفراد . أو كان اسم عدد نحو : عشرين ضربةً ضربتُ ، وهذا النوع يُثنى ، أعني
ما تلحقه تاء التانيث ، لأنه صار محدوداً بها ، فصار قولك : ضربت ضربةً كقولك
أكلتُ ثمرةً ، فلما ضارع المفعول به ثني وجمع فقل : ضربت ضربتين وضربات .

وقوله : * والمختص : النكرة الموصوفة * .

مثاله : قمت قياماً سريعاً .

.. والمضافة ..
مثاله : ضربت ضرباً شرطيً .

.. والمعرفة ..

نحو : ضربت ضرباً الشرط وضرباً الشرطي ، والضرب الذي تعلم .

وقوله : المبهم لتوكيد الفعل .

ش : (١) * زعم ابن بابشاذ (٢) أَنَّ المصدر في قولهم : ضربت ضرباً وقمت
قياماً نائب مناب تكرير ضربت وقمت مرةً أخرى . والحق أَنَّ المصدر في ذلك
إنما هو توكيد لما دل عليه الفعل من الحدث ، وكان الذي قال ذلك فليط
من قولهم : إن المصدر لتوكيد الفعل فلذلك قال : إنه نائب مناب تكرير
الفعل ، كأنه أخذ الفعل هنا الذي هو قسيم الاسم والحرف . والصواب أَنَّ
الفعل هنا هو اسم المعنى الصادر عن الفاعل ، وكأنهم أرادوا أن يقولوا
المصدر لتوكيد لفظ الفعل أو لتوكيد مدلول الفعل : أي لتوكيد اللفظ الدال

(١) كلام الشلوين في الشرح الكبير للجزولية ١٤٣ أ .

(٢) في الشرح الكبير للجزولية : بعض المتأخرين . والذي في شرح المقدمة

المحسبة ٣٠١ أَنَّ المصدر في هذه الأمثلة : لتأكيد الفعل .

على الفعل ، واللفظ الدال على الفعل الذي هو المعنى الصادر عن الفاعل هو حروف ضربت لا بنيتها . وقد تقدم (١) أَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ بحروفه لا بنيتها ، وَأَنَّ دلالته على الزمان إنما هي بنيتها ، فإنما هو مؤكد لما أعطته حروف ضربت لا لما أعطته بنيتها ، أو لا يكون (٢) مضافاً محذوفاً في ذلك . ويكون التوكيد في ذلك بمعنى التمكين للمعنى والتكرير له ، كأنه مؤكّد للمعنى الذي أعطاه : ضربت وقمت من الحدث لا لما أعطاه من الزمان ، أي : ممكن له في نفس السامع ومكرّر له عليه [ويبدل] على أَنَّ المراد بالفعل في هذا هو المعنى الصادر عن الفاعل لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف ، أو أَنَّ ذلك على حذف المضاف كما قدّمنا قوله جاء :

والإختصاص لبيان نوعه . أي : لبيان نوع الفعل ، فمفصل الفعل هنا إلا المعنى الصادر عن الفاعل ؟ ، ألا ترى أَنَّ التنويع إنما هو له لا للزمان ، وكذلك قولهم : بِئْسَ الْمَعْدُودَ لَعْدَدَ مَرَاتِهِ ، إنما المراد به لعدد مرات الفعل الصادر عن الفاعل * [هذا كلام الأستاذ أبي عليّ ، وكذا قال السهيلي ، إلا أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَالْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ ، وَهَذَا عِنْدَنَا لِقَبَاحِ اللَّفْظِ الْمَعْبُورِ عَنِ الْمَعْنَى الصَّادِرِ عَنِ الْفَاعِلِ ، قَالَ : إِذَا كَانَ مَصْدَرًا ، فَالْعَامِلُ فِيهِ لَفْظُ الْفِعْلِ (٣) // ، وَإِذَا كَانَ مَفْعُولًا مَطْلُوقًا فَالْعَامِلُ فِيهِ لَفْظُ فَعَلْتُ أَيِ الَّذِي يَتَضَمَّنُهُ ضَرِبْتُ مِنْ قَوْلِكَ : فَعَلْتُ الضَّرْبَ ، فَالْعَامِلُ فِي الْمَصْدَرِ فَعَلْتُ أَعْنَى لَفْظِ " فَعَلَ " ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ضَرِبْتُ ضَرْبًا فَالضَّرْبُ لَيْسَ بِمَضْرُوبٍ ، وَلَكِنَّكَ حِينَ قُلْتَ : ضَرِبْتُ تَضَمَّنَ ضَرِبْتُ مَعْنَى فَعَلْتُ ، لِأَنَّ كَلَّ ضَرْبٍ فِعْلٌ ، وَلَيْسَ كَلُّ فِعْلٍ ضَرْبًا ، فَصَارَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ تَضَمَّنَ الْإِنْسَانَ لِلْحَيَوَانَ (٤) ، وَإِنَّ كَلَّ الْإِنْسَانَ حَيَوَانَ ، وَلَيْسَ كَلُّ حَيَوَانَ إِنْسَانًا . وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا فَضَرْبًا مَنْصُوبًا بِفَعَلْتُ

٢١٣

(١) عند الشلوبين في شرحه ، فهذا من كلامه .

(٢) في شرح الشلوبين : أو لا يقدر .

(٣) عبارة السهيلي : والعامل إذا أردت معنى الحال الفعل نفسه .

وكلام السهيلي في النتائج ٣٥٧ .

(٤) في النتائج : الحيوان .

المدلول عليها بضربت حتى كأنك قلت : فعلت ضرباً .

ولا يكون المصدر مفعولاً مطلقاً حتى يكون منعوتاً أو محذوفاً (١) ٢- نحو :
ضربت ضرباً شديداً ، وضربتين . فإن لم يكن منعوتاً ولا في حكم المنعوت ٢ ،
فإنما يكون توكيداً للفعل ، لأن الفعل يدل عليه دلالة مطلقة ولا يدل عليه
محذوفاً ولا منعوتاً . وقد يكون مفعولاً مطلقاً وليس له نعت في اللفظ إذا كان
في حكم المنعوت كأنك تريد : ضرباً ما ، فلا يكون حينئذ توكيداً ، إذ لا يؤكد
الشيء بما فيه معنى زائد على معناه ، لأن التوكيد تكرر محض . وقد احتج
القنبري (٣) على القائلين من المعتزلة بأن تكليم الله موسى مجاز بقوله سبحانه
= (وكلم الله موسى تكليماً) = (٤) فأكد الفعل بالمصدر ، ولا يصح المجاز مع
التوكيد ، فذاكرت بهذا شيخنا أبا الحسين (٥) بن الطراوة - رحمه الله - فقال :
هذا حسن لولا أن سيويه (٦) قد أجاز في مثل هذا أن يكون مفعولاً مطلقاً ،
وإن لم يكن منعوتاً في اللفظ ، فيحتمل على هذا أن يريد : تكليماً ما ، فلا
يكون في الآية حجة قاطعة ، والحجاج عليهم كثرة ، لا يحتاج معها إلى
الاحتجاج بالمحتملات .

وقد سألته عن العامل في المصدر إذا كان توكيداً للفعل والتوكيد
لا يعمل فيه المؤكد إذ هو هو في المعنى ، فما العامل فيه ؟

فسكت قليلاً ثم قال : ما سألتني عنها أحد قبلك ، وأرى أن العامل فيه ،
ما كان يعمل في الفعل قبله لو كان اسماً ، لأنه لو كان اسماً كان منصوباً
لفعلت المتضمنة فيه . (٧)

- (١) في النتائج : أوفى حكم المنعوت .
- (٢-٣) هذه العبارة ليست في النتائج .
- (٣) تأويل مشكل إعراب القرآن : ١١١ .
- (٤) الآية ١٦٤ من سورة النساء .

- (٥) في المصورة : أبا الحسن ، وأثبتنا ما في النتائج ، فهو الصواب .
- (٦) أوردت البنا في النتائج ٣٥٧ هامش ٧ نص كلام سيويه عن الكتاب ١/ ٢٩٩ .
- (٧) في النتائج ٣٥٨ : بفعلت .

ثم عرضت كلامه على نفسي ، وتأملت * الكتاب ، فإذا هو قد ذهل عن ما
 لوح إليه سيويه في باب المصادر بل صرح (١) . وذلك أنه جعل المصدر
 المؤكد منصوباً بفعلٍ هو التوكيد على الحقيقة ، واختزل ذلك الفعل ، وسد
 المصدر الذي هو معموله سده ، كما سدت إياك سد العامل فيها فصار
 التقدير : ضربت ضربت ضرباً ، فضربت الثانية هي التوكيد على الحقيقة ، وقد
 سد ضرباً سدها ، وهو معمولها وإنما يقدر عليها فيه على أنه مفعول مطلق
 لا توكيد . هذا معنى قول صاحب الكتاب مع زيادة في الشرح ، ومن تأمله
 هناك وجدته كذلك (٢) ، لأنه قال في " سير عليه سيراً " : " إن سيراً منصوبٌ
 بفعلٍ مضمركانه قال : يسرون سيراً يعني إذا أكدت سير بقولك : سيراً (٣) .
 قال السهيلي : والذي أقول به الآن قول الشيخ أبي الحسين : لأن الفعل
 المختزل معنى ، والمعاني لا يؤكد بها ، وإنما يؤكد بالألفاظ ، وقولك : ضربت
 فعلٌ مشتق من المصدر فهو يدل عليه فكأنك قلت : فعلت (٤) الضرب . فضربت
 يتضمن (الضرب) (٥) المفعول ولذلك تضره فتقول : من كذب فهو شر له أي
 فالكذب شر له وتقيدته بالحال فتقول : قمنا سريعاً ، فسرير حال من القيام ،
 فكما جاز أن تقيدته بالحال ، وأن تكسب عنه ب " هو " جاز أيضاً أن تؤكد ب " ضرباً "
 كأنك قلت : ضرباً (٦) ضرباً ٧ وتضمنت " ضرباً " الأول ضربت ولم يعمل في
 الثاني ، يعني فعلت ٧ ، كما كان ذلك في المفعول المطلق إذا قلت : ضربت
 ضرباً شديداً : أي فعلت ضرباً شديداً ، وليس المؤكد كذلك ، وإنما ينتصب
 (كما ينتصب ح) (٨) زيداً الثاني في قولك : ضربت زيداً زيداً مكرراً ، انتصب من حيث
 كان هو الأول ، لأنك (٩) أضمرت له فعلاً ، فتأمله (١٠) .

- (١) في المصورة : سرح .
- (٢) ما بعد هذا من كلام الشارح .
- (٣) في الكتاب ١ / ٢٣١ .
- (٤) مكررة في المصورة .
- (٥) تكلمة من النتائج : ٣٥٨ .
- (٦) في المصورة : ضربت ، والتصويب من النتائج .
- (٧-٧) هذه العبارة تختلف عما في النتائج : ٣٥٩ ففيه : ونصب ضرباً الأول ضرباً به يعمل في الثاني
- (٨) تكلمة لازمة من النتائج : ٣٥٩ .
- (٩) في المصورة وفي أصول النتائج : لأنك ، والمثبت في النتائج "لأنك" عن البدائع
 وقد أثبتناه ، فسهو الصواب .
- (١٠) انتهى كلام السهيلي .

١- ويترجح قول سيوييه بأن الفعل المؤكّد وإن تضمّن معنى المصدر، فذلك المصدر لا يبدّل منه ولا يعطف عليه فتقول: سرتُ وخروجاً أي: فعلت سريراً وخروجاً ولا ينعت ولا يؤكد بأجمع ومكلاً، لا تقول: صليت جمعاء أي صلاة جمعاء، ولا صليت كلّها أي الصلاة كلّها، فذلك لا يؤكد بالمصدر، وأيضا فإنّ المصدر المقدّر في ضربت إنما يُقدّر معرفةً، ولذلك تقول: سرتُ سريعاً، لأنّ الحال إنّما تكون بعد معرفة، ولذلك تقول: من كذب كان شراً له، فتخبر عنه بكان ولا تخبر إلا عن معرفة، وتعريفه بتقدير الإضافة لا بتقدير الألف واللام كما توهموا حين قالوا: كان الكذب شراً له، وإنما تقديره: كان كذبه شراً له فتقدّره بمصدر مضاف إلى الفاعل كما أنّ الفعل مستند إلى الفاعل، والألف واللام إنّما تعسّف اللفظ فلا تضمّر معه إذا ضمّر، وإذا قدّر تقدير معرفة بالضافة، فكيف يؤكد بنكرة وأنت لا تقول: رأيت رجلاً على التوكيد. فصّح ما قاله من: لأنك تؤكد بنكرة على قوله فعلاً بفعل، وجملة بجملة، غير أنّ المصدر سدّ سدّ الفعل الثاني كما سدّ في الأمر حين قلت: ضرباً زيداً وناب مناب قولك: ضربت. انتهى كلام السهيلي (٢).

قلت: والصواب أن المراد بتأكيد المصدر إنّما هو تمكين // المعنى فسي ٢١٤ النفس، وإزالة الشكّ عن الحديث، كما تقدّم في باب التوكيد من البيان، فانظره هناك (٣).

وقوله: "والاسم الذي يصبّ الفعل لهذه المعاني الثلاثة مصدر فسي الأصل".

أي: المصدر الذي يصبّ الفعل، أي: الذي يعبر عنه في صناعة النحو بالمصدر، منه ما هو مصدر، ومنه ما هو غير مصدر، لكنه يسمى مصدرًا من جهته إضافة إليه مثلاً، وسيسين.

- (١) من هنا تعليق على كلام السهيلي.
(٢) ليس هذا من كلام السهيلي، وإنما هو تعليق على كلامه السابق، والظاهر أنّ الأبدى كان ينقل من كتاب طلق فيه صاحبه على النتائج.
(٣) تقدّم ص: ٣٦٩

«ش» يعنى به الاسم الذى اشتق منه الفعل و صدر عنه (١) .

وقوله : " وغير مصدر " .

يريد : غير مصدر في الأصل وإن كان قد نصب الآن نصب المصدر ، أي :
مفعولا مطلقا .

وقوله : جار عليه ، أي : هو مصدر ذلك الفعل الذى تقدمه لا مصدر
غيره ، نحو : ضربت ضرباً وقت قياما .

وقوله : وغير جار عليه " .

أي : هو مصدر لفعل آخر غير الفعل الذى تقدمه ، ومثاله : ﴿ وَتَبَتَّلْ
إِلَىٰ يَوْمِ تَبْتِلًا ﴾ (٢) ، ﴿ وَاللَّهُ أَنْهَبَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نِبَاتًا ﴾ (٣) ، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا رَهْمًا
عَطَاءً ، والجارى : تَبَتَّلًا ، وَإِنْبَاتًا ، وَإِعْطَاءً .

وقوله : " ومصدر لا يلاقيه فى الاشتقاق ويلاقيه فى المعنى " .

مثاله : حبسسته منعاً ،

٣٥٥٦ وألث حلفه ، *
وجلسسته تهوراً

وقوله : " أما كل وبعض مضافين إلى المصدر " .

مثال ذلك : ضربته كل الضرب ، وضربته بعض الضرب ، لأنهما بحسب
ما يضافان إليه يكون إعرابهما ، فإن أضفتها إلى مصدر كانا مصدرين ، وإن أضفتها
إلى ظرف زمان ، كانا ظرفى زمان ، وإلى ظرف مكان كانا كذلك ، وإلى اسم كانا
بحسب ذلك العامل .

وقوله : " وإما اسم لنوع منه " .

مثاله : تعدد القُرُصَاءِ واشتمل الصَّمَاءِ . وهذا النوع فيه خلاف أعنى نسي

الناصب له :

فمنهم من ذهب إلى أنها منصوبة بنفس هذه الأفعال من حيث دللت عليها ،
لأنها إذا كانت عاملة في جميع النوع كانت عاملة في أجزاء النوع ، وهذا معنى قول

(١) الشرح الكبير للجزولية : ١٤٣ أ .

(٢) الآية ٨ من سورة المزمل .

(٣) الآية ١٧ من سورة نوح .

(ع) البيت بهماه : ويوماً على ظهر الكتيب تعذرت علي وآل حلفه لم تحلل
رهمه معلقه امرئ القيس .

سيبويه : " لَمَّا عمل في الحدث عمل في المرة والمرتين (١) ، وفيما يكون نوعاً (٢) مِنْهُ (٣) " : أي لَمَّا تعدى إلى الجنس عمل في أشخاصه وأنواعه .

ومنهم مَنْ قال : هي منتصبة بتقدير أفعالٍ مِنْ أفعالها ، كأنَّك قلت : قَعَدَ فتَقَرَّفَصَ القُرْفُصَاءَ ، واشتمل فَتَصَمَّ الصَّمَاءُ ، لِأَنَّهَا لَمَّا لم تأتِ بلفظِ الفِعْلِ أشبهتِ الأسمَاءَ والصفاتِ التي ليست مِنَ الفِعْلِ فَأُضْمِرَ لَهَا فِعْلٌ من لَفْظِهَا ، لتكون أقوى في الدلالة عليه .

ومنهم من قال : هذه الأشياءُ هي نعوتٌ لمصادرٍ محذوفةٍ كأنه قال : قَعَدَ القعدةَ القُرْفُصَاءَ ، واشتمل الاشتمالة الصَّمَاءَ إِلَّا أَنَّ الموصوفَ لم يستعمل مع هذه الأشياءِ ، لأنه يدلُّ عليه دليلان ، دليلُ الفِعْلِ ودليلُ الصِّفَةِ ، إذ لا صفةَ إِلَّا لموصوفٍ ولا فِعْلٌ متصرفٍ إِلَّا دالٌّ على حَدِيثِهِ ، فإذا أتى على ما ليس على أوزانِ الصفاتِ ولا معناها ، فليس إِلَّا أحدُ الوجهين الباقيين . وَأَمَّا نحو (= وَهِيَ تَمَرٌ مِنَ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ) (٤) فَإِنَّ شَعْتَ قَدَّرْتَ فعلاً من لفظِ المصدرِ ، أي : صنعَ اللهُ ذلكَ صنْعاً ، وَإِنَّ شَعْتَ نصبتَ بلفظِ الموجودِ .

وقوله : وَإِنَّمَا عَدُّ لَهُ " .

مثاله : (= فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) (٥) فثمانين منصوبٌ على المصدرِ ، لأنه مفسَّرٌ به .

وقوله : وَإِنَّمَا وَصَفَ لَهُ " .

مثاله : ضربته قليلاً أو كثيراً : أي ضرباً قليلاً وضرباً كثيراً ، فُحذِفَ الموصوفُ وَأُقِيمَتِ الصِّفَةُ مقامه ، وضربته أي ضربه ، وأكرمته أي إكرامه ، فأَيُّ هُنَا مصدرٌ لإضافتها إلى مصدرٍ ، وَأَنَّهَا وَصَفَ لِمصدرٍ محذوفٍ قامت مقامه فَأَعْرَبَتْ بِأَعْرَابِهِ تقديره :

(١) زاد عبد السلام هارون " منه " .

(٢) في الكتاب : ضرباً .

(٣) النص في الكتاب ٣٥/١ وبعده الأمثلة المذكورة قبل قليل .

(٤) الآية ٨٨ من سورة النمل .

(٥) الآية ٤ من سورة النور .

ضرباً أي ضَرْبٍ وإِكْرَاماً أي إِكْرَامٍ .

وقوله : وإيِّا موصوف به .

مثاله : ضربته ذاك الضرب الذي تعلم ، وأكرمته ذاك الإكرام ، فالضربُ والإكرامُ صفتان لذاك ، فأعربَ مصدرًا لأجل ذاك ؛ لأنه إشارة إلى مصدره .

وقوله : ولما مضافٌ إليه المصدرُ قصدًا .*

مثاله : ضربتُ زيداً سوطاً وقضيباً ، التقديرُ : ضربةٌ سوطٌ ، وضربةٌ قضيبٌ ، فحذفَ المضافَ وأقيمَ المضافُ إليه مقامه ، فأعربَ بإعرابه ، وهذا مطردٌ في الآلاتِ التي تتخذُ للفعلِ الذي يتعدى إليها . فلا يجوزُ : ضربته آجرةً ؛ لأنها لم تتخذ للضربِ ، ويجوزُ : رميته سهماً ؛ لأنه للرمي اتَّخذَ .

وقوله : قصدًا .*

أي : نيةً وتقديرًا .

ش (١) * الأصلُ : ضربةٌ بسوطٍ (٢) ، وضربةٌ بقضيبٍ (٣) ، ثم أضيفت الضربة إلى كل واحد ؛ لتخصُّصِ الضربة به في اللفظِ باختصارٍ ، إذ كانت متخصِّصةً به في المعنى ولذلك قدر فيه الإضافة ، وليوجد بذلك السبيلُ إلى حذفها ، وإقامة السوطِ أو القضيبِ مقامها بأن تكون من بابِ حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامه لفهم المعنى .*

وقوله : ظرفُ الزمانِ مبهمٌ .*

المبهمُ : ما يقع على قدرٍ من الزمانِ غيرِ معينٍ ، ومثاله : حينٌ ، ووقتٌ ، وزمنٌ .

(١) شرح الجزولية الكبير ١٤٣ ب .

(٢) (٣) في الشرح الكبير للجزولية * التقدير ضربة سوط وضربة قضيب ، ثم أضيفت الخ . . . ولا يستقيم .

وقوله : ومعند ود .

هو ماله مقدار من الزمان معلوم نحو : سنة ، وشهر ، ويوم ، وشهرين ،
وستين ، ويومين ، ونحو ذلك .

وقوله : ومختص .

مثاله : أيام الأسبوع نحو : السبت والأحد إلى الجمعة ، وكذلك أسماء الشهور

نحو : شهر رمضان ، وشهر المحرم ، ونحو ذلك مما يكون جواب " متى " والمختص // ٢١٥
بالإضافة نحو : يوم حليلة ، ويوم الجمل ، ويوم قيام زيد ، وأمثال ذلك . والمختص
بالألِف واللام نحو : اليوم ، والليل ، أو بالنعته نحو : جلست معك يوماً اجتمعنا
فيه بزيد ، ونحو ذلك .

وظرف الزمان هو اسم الزمان نحو : اليوم والليلة . أو ما قام مقامه نحو :
سرت قليلاً أي زماناً قليلاً ، فحذفت الموصوف وأقامت الصفة مقامه ، وهو قليل ، وكذلك
سرت قدوم الحاج ، أي وقت قدوم الحاج ، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه
مقامه . أو ما أضيف إليه بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه في المعنى أو بعضه
كسرت جميع اليوم أو بعض اليوم فجميع اليوم واليوم في المعنى شيء واحد ، وبعض
اليوم ، البعض جزء من اليوم المنتصب على أنه مفعول فيه المقدربني ، ولو
صرحت بنفس الحرف وهو " في " لكانت هي الظرف وصار هو اسماً مجروراً . فإذا
قلت : حفرت وسط الدار بئراً فيكون ظرفاً ، فإذا أدخلت " في " قلت : حفرت
في وسط الدار بئراً ، حركت السين ، لأنه قد صار اسماً ، والمحرك اسم فإذا قلت :
حفرت وسط الدار فالوسط هو المحفور ، وإذا سكنت السين فالحفر في نفس الوسط .
والعامل في الظرف أبداً الفاعل أو معناه ، ويكون العامل فيه أبداً مقدراً
متى وقع خبراً أو صلةً أو حالاً أو صفةً ، ويكون الظرف متعلقاً بالاستقرار المحذوف ،
ونقل الضمير من لفظ المستقر وجعل في الظرف ، لأنه نائب منابه ، ولذلك
تعمل في الأحوال والظروف بما فيها من معنى الاستقرار وكذلك المجرورات إذا
وقعت في تلك المواضع .

وقوله : " فما كان منه جواباً لكم فهو معدود ، والعمل فيه كـ " (١) .

(١) في المصورة : كل ، والتصويب من الجزولية ، ومعه فيها : " إلا أن تقصد
التكثير " .

مثاله : سرتُ شهراً وشهرين وعشرين يوماً ، فهذا حقيقةٌ ، وقد يكون العمل فيه كلفه مجازاً نحو : سرتُ الدهرَ والأبدَ والليلَ والنهارَ . وإنما كان العملُ فيه كلفه متصلاً ، لأنه يسألك عن مدّة (١) اتصاله فتجيبه بها إلا أن تُكثّر كالدَّهْر والأبَد ، فيكون الاتّصال فيه مجازاً . (٢)

وقوله : وربما جاء جوابُ المعدودِ مختصاً . *

مثال ذلك : الصيفُ أو الشتاءُ .

فأ^(٣) : يجوز أن يكون في جواب " كم " من حيث كان عدداً ، وكذلك : الثلاثين يوماً لا تمتنع في جواب " كم " ، لأنّ التعريف لا يخرجُه عن العدد . ومثال ذلك المحرّم وصفرٌ وسائرُ أسماءِ الشهورِ إلى ذي الحِجّة ، أجرتُها العربُ مجرى المعدودِ على ما حكى سيبويه ، فجعلوها في جوابِ كم ، وجعلوا شهرَ المحرّمِ في جوابِ متى ، وهذا شيءٌ سمعهُ سيبويه والله أعلم . قال سيبويه (٤) " مما أُجريتُ مجرى (٥) الدهرِ والليلِ والنهارِ : المحرّمُ وصفرٌ (٦) وسائرُ أسماءِ الشهورِ إلى ذي الحِجّة ، لأنّهم جعلوهنّ جملةً واحدةً لعدّةِ أيامٍ ، كأنّهم قالوا : سيرَ طيه الثلاثون يوماً ، ولو قلت : شهرٌ رمضانَ أو شهرٌ ذي القعدةِ لكان بمنزلةِ يومِ الجمعةِ والبارحةِ [والليلة]^(٧) ولصار جوابُ " متى " . انتهى كلامه .

ففرّق كما ترى بين المحرّمِ وشهرِ المحرّمِ ، وهذا وإنما هو بالاستقراء منه والسماع عن العرب ، ويؤيدُ هذا قوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ (٨) وإنما أنزلُ في ليلةٍ واحدةٍ منه ، فهذا في جوابِ متى فالعملُ في بعضه ، وقال

(١) في المصورة : عدة ، تحريف .

(٢) في الكتاب ٢١٧/١ : مجازاً للتكثير .

(٣) كلام الفارسي في الإيضاح : ١٧٩ .

(٤) الكتاب ٢١٧/١ .

(٥) زاد عبد السلام هارون : الأبد .

(٦) زاد هارون : وجمادى .

(٧) من الكتاب .

(٨) الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

عليه السلام (١) : " مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا . . . الْحَدِيثُ . وَلَمْ يُكْرِدْ لَيْلَةً مِنْهُ وَلَا يَوْمًا ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الشَّهْرَ كُلَّهُ فَهُوَ فِي جَوَابِكُمْ . فَهَذَا يُعْضَدُ مَا قَالَ سَيِّدُنَا ، وَكَذَا فَهَيْمَةَ السَّيْرَانِي ، قَالَ : وَكَأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمُحْرَمَ نَائِبًا مَنَابَ الثَّلَاثِينَ يَوْمًا ، وَهُمْ لَوْ قَالُوا : سِيرَ عَلَيْهِ الثَّلَاثُونَ يَوْمًا لَكَانَ السَّيْرُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْهُنَّ ، وَإِذَا أُدْخِلُوا شَهْرًا جَعَلُوهُ اسْمًا لِلْوَقْتِ بَعَيْنِهِ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَصَارَ الْمُحْرَمُ يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ طَرِيقِ الْكَمِيَّةِ ، وَشَهْرُ الْمُحْرَمِ مِنْ طَرِيقِ التَّوْقِيسَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَا إِذَا قَلْنَا : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَحْتَمِلُ بَعْضَهُ وَإِذَا قَلْنَا : سَاعَاتُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ كَانَ السَّيْرُ فِي السَّاعَاتِ كُلِّهَا . "

وقال الزجاج : إِذَا عَطَفْتَ الْمُحْرَمَ وَصَفْرًا ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّهْرَيْنِ ، لِأَجْلِ الْعَدْرِ ، وَإِذَا قُلْتَ : سِيرَ عَلَيْهِ الْمُحْرَمُ أَنْفُسِي أَنْ يَكُونَ السَّيْرُ فِي بَعْضِهِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَهْرِ الْمُحْرَمِ .

وهذا مردودٌ ، وَإِنَّمَا سَيَّبُوهُ لَوْ أَرَادَ الْأَزْدَ وَاجَّ لَمْ يَقُلْ بِمَنْزِلَةِ الثَّلَاثِينَ يَوْمًا وَلَقَالَ : السَّيْرُ فِي يَوْمٍ .

قلت : وقال بعضهم إِنَّمَا أَرَادَ سَيَّبُوهُ : الْاِثْنِي عَشَرَ شَهْرًا إِذَا ذَكَرْتَهَا كُلُّهَا مَعْطُوفَاتٍ تَجْرِي مَجْرَى الدَّهْرِ فَتَكُونُ فِي جَوَابِكُمْ ، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ : سِيرَ عَلَيْهِ الْمُحْرَمُ وَصَفْرًا وَرَبِيعًا وَرَبِيعًا إِلَى آخِرِ الْأَشْهُرِ .

وهو مردودٌ بما ردَّ به عليُّ الزجاج ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : كَأَنَّهُمْ قَالُوا سِيرَ عَلَيْهِ ثَلَاثُ الْمِئَةِ وَالسِّتُونَ يَوْمًا .

وقال أبو زيد السهيلي (٢) : إِذَا قُلْتَ : سَرْتُ السَّبْتَ وَالْأَحَدَ إِلَى الْجُمُعَةِ ، وَسَرْتُ الْمُحْرَمَ وَصَفْرًا (٣) ، فَكُلُّ هَذَا مَفْعُولٌ عَلَى السَّعَةِ لَا ظَرْفٌ لِلْفِعْلِ ، لِأَنَّ

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم (٦) ٣/٣٣ ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها حيث رقم ١٧٣ ، ١٧٦ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ومالك في الموطأ كتاب الصلاة في رمضان رقم (٢) ص ١١٣ . وروايته تختلف في بعض المواضع .
وسياتي برواية " من صام " .
(٢) نتائج الفكر ٣٨٢-٣٨٦ .
(٣) في النتائج : صفر .

هذه الأسماء لا يطلبها الفعل ولا هي في أصل موضوعها ظروف (١) ، فإن أردت أن تجعل شيئاً منها ظرفاً ذكرت لفظ الزمن وأضفته إليها كقولك : سرت يوم السبت وشهر المحرم ، فالسائر واقع في الشهر ولا يتناول // جميعه إلا بدليل ، ٢١٦ والشهر ظرف وكذلك اليوم .. وأتى بلفظ من والآية والحديث المتقدمين ، وقال : إن رمضان اسم علم ورجب وشعبان وسائر الشهور كذلك أسماء أعلام إذا أردتها لعام بعينه أو كان من (٢) كلامك ما يدل على عام تضيفها إليه ، فإن لم يكن ذلك صار الاسم نكرة تقول " صمت رمضان ورمضاناً آخر " و " صمت الجمعة وجمعة أخرى " ، إنما أردت جمعة أسبوعك ورمضان عامك ، وإذا كان نكرة لم يكن إلا شهراً واحداً كما تكون النكرة في قولك : ضربت رجلاً ، إنما تريد واحداً ، وأما إذا كان معرفة ويكون ما (٣) يدل على التماضي وتوالي الأعوام لم يكن حينئذ واحداً كقولك : المؤمن يصوم رمضان ، فهو معرفة ؛ لأنك [لا] (٤) تريده لعام بعينه إنرا المعنى : يصوم رمضان من كل عام على التماضي ، وذكر الإيمان قرينة تدل على المراد ، و [لو] (٤) لم يكن في الكلام ما يدل على هذا لم يكن [صحله] (٥) إلا على العام الذي أنت فيه أو عام تقدم له ذكره .
وإذا ثبت هذا فانظر إلى قوله سبحانه : شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن (٦) ، وقال عليه السلام (٧) : " من صام رمضان إيماناً واحتساباً " وقال (٨) " إذا دخل رمضان فتحت ... الحديث ، وترك لفظ الشهر (٩) .

- (١) بعده في النتائج : " إنما هي عبارة عن معان آخر " .
- (٢) في المصورة : " في " .
- (٣) في المصورة ، ونسخة " ب " ، من النتائج ، وفي البدائع : " يكون ما كما أثبتنا ، وقد جعلها الدكتور البنا : " مقترنة بما " وقال : ولعله الصواب ، انظر النتائج ٣٨٣ هـ ٢
- (٤) زيادة لازمة من النتائج : ٣٨٣ .
- (٥) في المصورة : يحيله ، وما أثبتناه من النتائج .
- (٦) الآية ١٨٥ من سورة البقرة .
- (٧) سبق تخريجه ص ٧٩٧
- (٨) أخرجه البخاري في كتاب الصوم (٥) ٣/٣٣ وكتاب بدء الخلق (١١) ٤/١٥٠ ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام رقم ٢٠١ ص ٧٥٨ وأخرجه مالك في الموطأ في كتاب الصيام رقم الحديث ٥٩ ص ٣١٠ .
- (٩) بعده في النتائج ٣٨٣ ثلاثة أسطر لم يثبتها الشارح .

وقد ارتبك الناس في هذا الباب فكرهت طائفة منهم أن يقولوا : رمضان ولا يقولوا : (١) شهر رمضان . واستهوى ذلك الكتاب والمؤثقيين (٢) ، واعتل بعضهم في ذلك برواية منحوية إلى ابن عباس* : أن رمضان اسم من أسماء الله ولذلك أضيف إليه الشهر ، وبعضهم يقول : إن رمضان من الرضاء وهو الحر ، ويعلق الكراهة بذلك ، وبعضهم يقول : إنما هو (٣) استحباب واقتداء بلفظ القرآن . وقد اعتنى بهذه المسألة " أبو عبد الرحمن النسوي " (٤) قال في مصنفه (٥) : باب جواز أن يقال : دخل رمضان ، أو : صت رمضان ، وكذلك فعل البخاري (٦) وأورد الحديث .

وإذا أردت معرفة الحكمة والتحقق في هذه المسألة ، فقد تقدم أن الفعل إذا وقع على هذه الأسماء الأعلام فإنه يتناول جميعها ، ولا يكون ظرفاً مقسداً بغيره حتى يذكر لفظ الشهر أو اليوم الذي أصله أن يكون ظرفاً . وأما الاسم العلم فلا أصل له في الظرفية ، وإذا ثبت هذا فقولُه سبحانه * شهر رمضان * في ذكر الشهر فائدتان : وربما كانت أكثر من ذلك : الأولى (٧) : أنه لو قال : " رمضان الذي أنزل فيه القرآن " لاقتضى اللفظ وقوع الإنزال على جميعه كما تقدم من قول سيويه ، وهذا خلاف المعنى ؛ لأن الإنزال كان في ليلة واحدة منه في ساعة منها ، فكيف يتناول جميع الشهر ؟ ، فكان ذكر الشهر - الذي هو غير علم - موافقاً للمعنى كما تقول : سرت في شهر كذا ، فلا يكون السائر متناولاً لجميع الشهر .

والفائدة الأخرى : أنه لو قال : رمضان الذي أنزل فيه القرآن - لكان حكم المدح والتعظيم مقصوراً على شهر واحد بعينه إذ قد تقدم أن هذا الاسم

* ذكر ابن جرير في فتح ١١٣/٤ أنه هذا الحديث مروى عن أبي هريرة مرفوعاً
 (١) في المصورة : يقولون .
 (٢) هذه الكلمة ليست في النتائج .
 (٣) في النتائج : هذا .
 (٤) بعده في النتائج : ٣٨٤ : لعلمه وحذقه
 (٥) سنن النسائي كتاب الصيام باب " الرخصة في أن يقال لشهر رمضان رمضان " ١٠٥/٤
 (٦) في صحيح البخاري كتاب الصوم (٥) ٣٢/٣ * باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان ومن رأى كفه واسعاً * .
 (٧) في المصورة : الأول .

وما هو مثله إذا لم تقترن به قرينة تدلّ على توالى الأعوام التي هو فيها لم يكن محمّله إلا للعام الذي أنت فيه أو العام المذكور قبله ، فكان ذكر الشهر - الذي هو الهلال في الحقيقة قال الشاعر :

٥٥٧ - * وَالشَّهْرُ مِثْلُ قَلَامَةِ الظُّفْرِ (١) *

يريد : الهلال - فكان ذكره مضافاً إلى رمضان مقتضياً لتعلق الحكم الذي هو التعظيم بالهلال ، والشهر المسمّى بهذا الاسم ، متى كان ، وفي أيّ عام كان مع أنّ رمضان وما كان مثله لا يكون معرفة في مثل هذا الموطن ؛ لأنه لم يسرد لعام بعينه ؛ ألا ترى أنّ الآية في سورة البقرة وهي من آخر ما نزل ، وقد كان القرآن أنزل قبل ذلك بسنين . ولو قلت : رمضان حجّ فيه زيد تريد فيما سلف لقليل لك : أي رمضان كان ؟ ولزمك أن تقول : حجّ في رمضان من الرضانات حتى تريد عاماً بعينه كما سبق .

وفائدة أخرى في ذكر الشهر : وهي (٢) التبيين للأيام المعدودات ؛ لأنّ الأيام تبين بالأيام والشهر ونحوه ، ولا تبين بلفظ رمضان ؛ لأنه لفظ مأخوذ من مادة أخرى وهو أيضاً علم . فلا ينبغي أن تبين به الأيام المعدودات حتى يذكر الشهر الذي هو في معناها ثم يضاف إليه .

وأما قوله عليه السلام : من صام رمضان ، ففي حذف الشهر وترك ذكره فائدة أيضاً ، وهي تناول الصيام لجميع الشهر ، فلو قال " من صام شهر رمضان " لصار ظرفاً مقدّراً يعني ، ولم يتناول الصيام والقيام (٣) جميعه فرمضان في هذا الحديث مفعول على السعة مثل قوله تعالى ﴿ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ * نصفه (٤) ؛ لأنه لو كان ظرفاً لم يحتج إلى قوله إلا قليلاً .

فإن قيل : فينبغي أن يكون قوله : من صام (٥) رمضان مقصراً على العام الذي هو فيه ؛ لما تقدّم من أنّه إذا كان ظمّاً إنّما أردته لعامك أو لعام بعينه .

-
- (١) في النتائج : ٣٨٥ وانظرها مش المحقق .
 - (٢) في المصورة والنتائج : وهو .
 - (٣) هذه الكلمة ليست في النتائج : ٣٨٥ .
 - (٤) الآيتان ٢ ، ٣ من سورة المزمل .
 - (٥) في المصورة : قام ، والتصويب من النتائج .

قلنا : قوله : مَنْ صَامَ رَمَضَانَ عَلَى الْعَمُومِ خَطَابٌ لِكُلِّ قَرْنٍ وَلَا هَيْلٌ كُلِّ عَامٍ
 فصار بمنزلة قولك * مَنْ صَامَ كُلَّ عَامٍ رَمَضَانَ فُفِرْلَهُ * ، كما تقول : لو (١) جِئْتَنِي
 كُلَّ يَوْمٍ سَحَرًا أُعْطَيْتُكَ * ، فقد اقترنت به قرينة تدلُّ على التمايز وتنبؤُ منسَابِ
 ذِكْرِ (٢) عَامٍ ، وقد اتَّضَحَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْآيَةِ بِإِنْ فَهَمَّتْ فَرْقٌ مَا بَيْنَهُمَا
 بَعْدَ تَأْمُلِ هَذِهِ الْفُصُولِ وَتَدْبِيرِهَا [ثُمَّ] (٣) لَمْ تَعْدِلْ عِنْدَكَ هَذِهِ الْفَائِدَةُ جَمِيعَ
 الدُّنْيَا بِزُورِهَا (٤) فَمَا قَدَّرْتَهَا حَقَّ قَدْرِهَا ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى وَاجِبِ شُكْرِهَا .

انتهى كلام السهيلي ، وهو عاخذ لما قال سيبويه .

٢١٧

وقوله : وما كان مِنْهُ جَوَابًا // لمتى فهو مختص .

وقد يكون العملُ فيه كُلهُ وقد يكون في بعضه نحو : سَرْتُ الْخَمِيسَ أَوْ السَّبْتَ
 إِذَا كَانَ السَّيْرُ فِي بَعْضِهِ .

وقوله : ثم ظرف الزمان يكونُ منصرفاً [متصرفاً] (٥)

مثاله ما ذكر وهو يوم وليلة ونحوهما ، ويعنى بالمنصرف ما وجد فيه صريف ،
 أَي : صَوْتٌ زَائِدٌ ، وَالْمَتَصَرِّفُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ غَيْرَ ظَرْفٍ نَحْوُ : الْيَوْمُ مَبَارِكٌ فِيهِ ،
 وَاللَّيْلَةُ حَسَنَةٌ وَنَحْوَ ذَلِكَ .

وقوله : ومقابلته .

يعنى لا منصرفاً ولا متصرفاً ومثاله : سَحَرٌ ، إِذَا أُرِدَتْ مِنْ يَوْمٍ مَعِيْنٌ ، فَإِنَّ
 الْعَرَبَ لَمْ تَسْتَعْمَلْ إِلَّا مَنْصُوبًا عَلَى الظرفِ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ تَصْرِيفُهُ ؛ لِأَنَّهُ قُصِرَ عَلَى
 وَقْتٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي أَصْلِ وَضْعِهِ ، فَلِزِمَ طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَأَمَّا مَنْعُ صَرْفِهِ ؛ فَلِأَنَّهُ
 مَعْرِفَةٌ بِغَيْرِ أَرَادَةِ تَعْرِيفٍ فِي اللَّفْظِ فَأَشْبَهَ تَعْرِيفَ الْعَلَمِيَّةِ ، وَهُوَ مَعْدُولٌ أَي مُحْرَفٌ

(١) في النتائج : ٣٨٦ : إن .

(٢) بعدها في النتائج : ٣٨٦ * كل * وهي عن واحدة من نسخ النتائج .

(٣) تكملة لازمة من النتائج : ٣٨٦ .

(٤) في النتائج : ٣٨٦ : بأسرها .

(٥) تكملة من الجزولية .

عن طريقه ؛ لأنه كان حقه أن يكون بالألف واللام والإضافة ، فلما حرف عن طريقه
منع الصرف لهما ، والعدل تحريف اللفظ عن الأولى به .

وكذلك آخر معدول عن الألف واللام أي محرف عنها ؛ لأن نظائره إنسيا
تأتي بالألف واللام ، وذلك أن فعلى التي هي مؤنثة الأفعال لا تستعمل إلا
مضافة أو معرفة بالألف واللام ، فيقال : فضلى النساء أو الفضلى وكذلك جميعها (١)
نحو الفضلى والفضل والصفرى والصفير والكبرى والكبر ، ولا يستعملان من غير
ألف ولام ولا إضافة إلا في الضرورة نحو قوله :

٥٥٨- * في سعي دنيا طالما قد مدت * (٢)

وهي فعلى مؤنثة الأفعال ، واستعملها من غير ألف ولام ولا إضافة يقال :
أدنى ودنيا . والمانع الآخر من الصرف : العدل عن الألف واللام والصفة ؛ لأنه
ليس بمعرفة ، وهذا الذى قدمته هو العدل عند سيويه . وكذا قال ابن طاهر
ورد على الفارسي في حده العدل بأن قال (٣) : معنى العدل أن تريد لفظاً
فتعدل عنه (٤) إلى آخر * ؛ لأنه يعترض عليه بآخر ، فإنه معدول عن الألف
واللام ولا يراى به الآخر ؛ لأنه نكرة والآخر معرفة ، وكذلك : سلام طيكم بغير
تنوين ، حكاة الأخفش ، وهو معدول عن الألف واللام ، فامتنع الصرف للتعريف
المشبه لتعريف العلمية والعدل عن الألف واللام .

فإن قيل : عن أي شيء ينبغي أن يعدر العدل ؟ عن الألف واللام أو عن
الإضافة ؟

فالجواب : أن النحويين قدروا العدل عن الألف واللام ، وكذلك ينبغي
أن يفعل ؛ لأنه لما دعت الضرورة إلى تقدير أداة تعريف وجب أن يعدر العدل

(١) يعني : جمعها

(٢) البيت للعجاج في ديوانه (عزة حسن) : ٢٦٧ من أرجوزة أولها :
الحمد لله الذى استقلت بإذنه السماء وأطمأنت

وهو فى شرح ابن يعيش ١٠٠/٦ ، والخزانة ٥٥٨/٣ .

(٣) كلام الفارسي فى الإيضاح : ٣٠١ .

(٤) فى الإيضاح : عن اللفظ الذى تريد .

عن أداة التعريف اللازمة له ، وهى الألف واللام ، وإن الإضافة لا تلزم التعريف إن لا تكون معرفة إلا إذا كانت محضة ، وكان المضاف إليه معرفة .

فإن قيل : أنتم تقولون فى حدّ العدل أنه تحريف اللفظ عن أصله مع إرادة ذلك الأصل لضرب من المبالغة ، فكيف يتصور معنى المبالغة فى هذه الأسماء ؟
ج (١) : أن المبالغة فيها بالنظر إلى التعريف ؛ ألا ترى أنها كانت فى الأصل معرفة بالألف واللام ، فصارت الآن فى رتبة المعرفة بالعلمية ، ومحكوماً لها بحكمها ، ولذلك منع تعريفها الصّرف كما منع تعريف العلمية ، ومعلوم أن العلم أعرف مما عرف بالألف واللام .

فإن قال قائل : فأمس أيضاً قد يكون نكرة لا يقع على يوم بعينه فيعرف حينئذ فيقال : فعلت هذا أمساً من الأموس (٢) ، ثم وجدناه بعد ذلك معرفة يقع على اليوم الذى قبل يومك دون أداة ، وقياس تعريف النكرة أن يكون بدخول أداة تعريف عليها ، فهو إذاً معدول كسحر ، فكان ينبغي أن يعرب إعراب اسم لا ينصرف كما فعل بسحر ، فلائى شيء لم تفعل العرب ذلك بل تنبيه إذا أرادت (٣) به اليوم الذى قبل يومك فقالت : خرجت أمس ؟

فالجواب : أن أمس إنما بُني لتضمنه معنى الألف واللام ، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بُني .

فإن قيل : فما الفرق بين العدل عن الألف واللام وتضمنه معناها حتى قيل فى أمس : إنه مضمن معنى الألف واللام ، وفى سحر : أنه معدول عنها ؟ .

فالجواب : أن المعدول هو الذى نطق له بأصل ثم حرف بعد ذلك عن أصله أو كان بمنزلة ما له أصل منطوق به لاقتضاء القياس ذلك الأصل ، فمثال

(١) هذا الرمز اختصار للكلمة : الجواب .

(٢) فى اللسان (أمس) وقال ابن كيسان فى أمس : يقولون إذا نكروه : كل

يوم يصير أمساً ، وكل أمس مضى فلن يعود ، ومضى أمس من الأموس .

(٣) فى المصورة : أردت .

ما عدل عن أصل منطوق به : عمر ومثني وثلاث وحذام ، ألا ترى أنها معدولة عن عامر واثنين [اثنين ، وثلاثة] (١) ثلاثة وحاذمة ، وقد نطق بجميع ذلك وأكثر المعدول من (٢) هذا النحو أعني أن أصله قد نطق به . ومثال ما عدل عن أصل يشهد له القياس ، وإن لم ينطق به ، جمع في التأكيد ، فإنه جمع جمعاء ، وجمعاء اسم غير صفة كصحراء ، فكما أن فعلاء الاسم يجمع على فعالس ، فيقال : صحارى ، وكذلك كان ينبغي أن يقال في جمعاء : جماعى ، إلا أنهم عدلوا عن ذلك ، فقالوا : جمع ، ورفضوا جماعى استغناءً عنه بجمع .

وأما المضمن فهو الذى فى ضمنه وقوته معنى ما ضمنه من غير أن ينطق بذلك ، ويقتضى القياس نطقه نحو : من الشرطية ، فإنها مضمنة معنى "إن" ، وإن كان لم ينطق معها بإن ، ويقتضى القياس النطق بها معها بالإن . أداة الشرط لا تدخل إلا على الفعل لفظاً أو تقديراً .

فإذا تقرر هذا تبين أن سحر معدول ، لأنه يقال : السحر ويكون المعنى واحداً ، وتبين أيضاً أن أمس مضمن معنى الألف واللام ، لأنه لا يقال : الأمس بمعناه // ، لأن أمس يقع على اليوم الذى قبل يومك خاصة ، والأمس يقع على كل أمس معهود بينك وبين مخاطبك ، فليس إنذاراً معدولاً عنه إذ ليس بمعناه ولا يقتضى القياس تقدير أصله لأمس يكون معدولاً عنه ، لأن أمس كما تقدم إنما يقع على اليوم الذى قبل يومك ، فينبغي أن يكون الأصل المعدول عنه الأمس مراداً به أيضاً اليوم الذى قبل يومك خاصة ، وذلك خارج عن قياس الألف واللام ؛ إذ بابها أن تدخل على كل معهود بينك وبين المخاطب ، لا على بعض المعهودات دون بعض ، وهذا بناء على قول أبي علي في العدل (٤) . وأما على قولنا فلا يحتاج إلى هذا ؛ لأن العدل لا يلزم أن يراد المعدول عنه نحو : آخر .

وقد قيل فى "أمس" : إنه بنى لتضمنه الإشارة والألف واللام وإنه بمعنى الفعل الماضى وهو مبنى بخلاف "غد" ، فإنه بمعنى المستقبل وهو معرب .

- (١) تكلمة يتم بها الكلام .
 (٢) فى المصورة : ثلاث .
 (٣) فى المصورة : عن ، تحريف .
 (٤) انظر ما سبق ص ٨٠٢ .

وقال السهيلي (١) في سحر : " حكمُ سحرٍ إذا كان ليومٍ بعينه معرفةً كان اليومُ أو نكرةً ، إذا كان اليومُ ظرفاً ولم يكن مفعولاً ولا فاعلاً (٢) - أن يكون ظرفاً غير منونٍ ؛ لأنه معرفةٌ ، إما بمعنى الإضافة كأنك تريد : سحر ذلك اليوم فانحذف التنوين لهذا كما انحذف (٣) في أجمع وأكتع حيث كان مضافاً فسي المعنى فهذا وجهٌ قد قيل .

وأحسن منه ما ذهب إليه سيويه من أنه معرفةٌ بالألف واللام (٤) ، كأنك حين ذكرت يوماً قبلاً وقد جعلته ظرفاً ، ثم ذكرت سحر ، فكأنك أردت السحر الذي من ذلك اليوم ، فاستغنيت (٥) عن الألف واللام بذكر اليوم .

وإنما اخترنا هذا القول على الأول للفرق الذي بين " سحر " وبين " أجمع " ، فإن " أجمع " توكيدٌ بمنزلة " كنه ونفسه " فهو مضافٌ في المعنى إلى ضمير المؤكد ، واستغني عن إظهار الضمير بذكر المؤكد ، لأن " أجمع " لا يكون إلا تابعاً له ، ولا يكون مخبراً عنه بحال . وليس كذلك السحر ؛ لأنه بمنزلة " الفرس " و " الجمل " فإن أضعفته لم يكن بدٌ من إظهار المضاف إليه ، وإنما هو معرفٌ بمعنى (٦) الألف واللام كما قال سيويه .

وهذا كله لما كان اليومُ ظرفاً ولم يكن مفعولاً ، فلو جعلته مفعولاً أو فاعلاً ، لم يكن سحر ظرفاً ، وكان بدلاً مضافاً إلى ضمير اليوم ، مثال ذلك أن تقول : كرهت يوم الخميس سحره كما تقول : أكلت السمكة رأسها .

فإن قيل : فهلاً جعلتموه بدلاً إذا كان ما قبله ظرفاً ، لأنه بعض اليوم فيكون بدلاً بعض من كلاً ، كما كان ذلك إذا كان اليوم مفعولاً ؟

(١) النتائج ٣٧٥ - ٣٧٧ .

(٢) بعدها في النتائج : " فحكم سحر جينثذ " ، والنص يسقتيم بدونها .

(٣) في المصورة : تحذف ، وأثبتنا ما في النتائج .

(٤) انظر الكتاب ١/٢٢٥ ، ٣/٢٨٣ ، ٤/٢٨٤ .

(٥) في المصورة : واستغنيت ، وأثبتنا ما في النتائج : ٣٧٥ .

(٦) كلمة " بمعنى " ليست في النتائج : ٣٧٥ .

قلنا : الفرقُ بينهما أنَّ البَدَلَ يعتمدُ عليه ، ويكونُ البَدَلُ مِنْهُ في حكمِ الطَّرْحِ ، ويكونُ الفِعْلُ مَخْصُوصاً بِالْبَدَلِ بَعْدَ أَنْ كَانَ عَمُوماً فِي البَدَلِ مِنْهُ ، فَإِذَا (١)
قلتُ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ رَأْسَهَا ، لَمْ يَتَنَاوَلِ الأَكْلُ إِلاَّ رَأْسَهَا ، وَخَرَجَ سَائِرُهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مَأْكُولاً ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ : " خَرَجْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ سَحْرًا ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ مَقْدَرٌ بِنَفِي وَجَعَلُ " سَحْرًا " ظَرْفًا لَا يُخْرِجُ اليَوْمَ عَنْ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا أَيضًا ، بِسَلْبِ يَبْقَى عَلَى حاله ؛ (لأنه) (٢) لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الظَّرْفِ أَنْ يَطْلُوهَ مَا يَوْضَعُ فِيهِ ، فَالكَلَامُ مَعْتَمِدٌ عَلَيْهِ كَمَا كَانَ قَبْلَ ذِكْرِ : " سَحْرًا " . نَعَمْ ، وَمَا هُوَ أَوْسَعُ مِنَ اليَوْمِ فِي المَعْنَى نَحْوُ : الشَّهْرِ وَالْعَامِ الَّذِي فِيهِ ذَكَرَ اليَوْمَ ، وَمَا هُوَ أَوْسَعُ مِنَ الْعَامِ كَالزَّمَنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ ظَرْفٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي وَقَعَ فِي سَحْرًا ، وَتَخْصِيصُكَ السَّحْرَ بِالذِّكْرِ لَا يُخْرِجُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لِذَلِكَ الفِعْلِ ، فَلِذَلِكَ اعْتَمَدَ الكَسَامُ عَلَى اليَوْمِ وَاسْتغْنَى بِهِ عَنِ تَجْدِيدِ آيَةِ التَّعْرِيفِ بِخِلَافِ قَوْلِكَ : كَرِهْتُ يَوْمَ الخَمِيسِ سَحْرَهُ أَوِ السَّحْرَ مِنْهُ لَا بُدَّ فِي (٣) البَدَلِ مِنْ أَحَدِ هَذَيْنِ الأَمْرَيْنِ .

فقد بان لك الفرقُ بين المسألتين ، وبانت علةُ ارتفاعِ التَّنوينِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ الألفِ وَاللَّامِ وَلَا مَعَ مَعْنَاهُمَا . وَإِنْ كَانَ فِي حُكْمِ المِضَافِ ، كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ ، فَذَلِكَ أَيضًا يَمْنَعُ (٤) مِنْ تَنْوِينِهِ . وَأَمَّا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ تَصْرِفِهِ وَتَمَكُّبِهِ فَإِنَّكَ أَرَدْتَهُ لِيَوْمٍ هُوَ ظَرْفٌ ، فَإِنْ تَمَكَّنَ خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَلِكَ اليَوْمِ ؛ لِأَنَّ الظَّرْفِيَّةَ كَانَتْ رَابِطَةً بَيْنَهُمَا وَمُشْعِرَةً بِأَنَّ السَّحْرَ مِنْ ذَلِكَ اليَوْمِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَ الجُمُعَةِ سَحْرًا " ، وَجَعَلْتَهُ مَفْعُولًا عَلَى سَعَةِ الكَلَامِ ، لَمْ يَجْزِ لِعَدَمِ المِرابِطِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اليَوْمِ ، فَإِنْ أَرَدْتَ هَذَا اليَوْمَ (٥) فَقُلْ : سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَ الجُمُعَةِ سَحْرَهُ (٦) ، أَوِ السَّحْرَ مِنْهُ ، حَتَّى يَرْتَبِطَ بِهِ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقْدَرُ الألفَ وَاللَّامَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَلْفِظَ (٧) بِهِمَا إِلاَّ إِذَا كَانَ فِي الكَلَامِ مَا يُعْنِي عَنْهُمَا . وَأَمَّا إِذَا كَانَ

(١) فِي المِصْرُورَةِ : إِذَا ، وَأُثِمْتِنَا مَا فِي النِّتَائِجِ : ٣٧٦ .

(٢) تَكْلِمَةٌ مِنَ النِّتَائِجِ : ٣٧٦ .

(٣) فِي النِّتَائِجِ : ٣٧٦ " مِنْ " .

(٤) فِي النِّتَائِجِ : ٣٧٦ : " فَلِذَلِكَ يَمْتَنَعُ " .

(٥) فِي النِّتَائِجِ : ٣٧٧ : " المَعْنَى بَدَلَ اليَوْمِ " .

(٦) فِي النِّتَائِجِ : ٣٧٧ " سَحْرًا " .

(٧) فِي النِّتَائِجِ : يَلْفِظُ .

اسماً متكاملاً كسائر الأسماء فلا بد من تعريفه كما تعرف الأسماء (١) ، أو تجعله نكرة ، فلا يكون إذاً (٢) من ذلك اليوم .

فإن قلت : فقد أجازوا : " سير يزيد يوم الجمعة سحر " برفع اليوم ونصب سحر ، فلم لا يجوز أيضاً : يوم الجمعة سحر بنصب اليوم ورفع سحر ؟

قلنا : لأن اليوم وإن اتسع فيه فهو ظرف في معناه ، وهو يشتمل على السحر ولا يشتمل السحر عليه ، فلا يجوز إذاً أن يتعرف السحر تعريفاً معنوياً حتى يكون ظرفاً بمنزلة اليوم الذي هو منه ليكون تقديم اليوم مع كونه ظرفاً مغنياً عن آلة التعريف . انتهى كلامه .

ولم يعلل منع التنوين من سحر إلا بنية الألف واللام أو الإضافة للإبالعدل والتعريف ، كما قلنا ، لأن له مذهباً في ذلك مخالف المذهب النحويين .

سح (٣) " أما (٤) سحر فأنما (٥) يكون معرفة بغير الألف واللام إذا كان ظرفاً // فإذا لم يكن ظرفاً لم يجز طرح الألف واللام منه إذا أردت تعريفه كقولك : ما رأيت منذ السحر ، وقد رأيت عند السحر الأعلى ولا يجوز أن تقول : عند سحر الأعلى " (٦)

وقوله : ومتصرفاً لا ينصرف .

مثاله : غدوة وكرة على الإطلاق ، وإن كان بعضهم قد قال : إنه لا يكون كذلك إلا إذا أريد من يوم بعينه ، أعني أنه يتصرف سواء كان معرفة أو نكرة لا مانع له من التصرف .

وهذان اللفظان اختصتهما العرب بأن جعلتهما أعلاماً لهذين الوقتين (٧) ولم تفعل ذلك في غيرهما من نكرات الأوقات كـ " عتمة " و " ضحوة " ونحوهما .

(١) العبارة في النتائج هكذا " من تعريفه بما تعرف به الأسماء " وكلا العبارتين صحيح .

(٢) كلمة " إذاً " ليست في النتائج

(٣) هو أبو سعيد السيرافي .

(٤) في الصورة : لما ، وما أجهتناه من شرح السيرافي .

(٥) في الشرح للسيرافي : فإنه .

(٦) كلام السيرافي في شرحه ٤/ل ١٢٢ ب وانظر الكتاب ٣/٢٩٤ .

(٧) الكتاب ٣/٢٩٣ .

واختلف في تعريفهما فقبيل : هو من قبيل تعريف الجِنس كأم حَبِين (١) ،
وأَسامة (٢) ، وقبيل : من قبيل تعريف العلمية لوقت بعينه من يوم معين (٣) ،
وكلا القولين يظهر من لفظ " الكتاب " في أبواب ما لا ينصرف من الأحيان .

وقول أبي موسى : " معينتين " .

يعني بالنظر إلى منع الصرف وإلا فإذا كانا نكرتين لا مانع لهما من الصرف ،
فينبغي أن يقال فيهما : أنهما ممنوعان من الصرف إذا أُريدَ بهما التعمين
ومتصرفتان على الإطلاق أُريدَ بهما ذلك أولم يُرد ، فمن قال : غُدوة وُكُرة
على الإطلاق ، إنما أراد بالنظر إلى التصرف ، أي متصرفان مطلقاً ، ومن قال :
معينتين ، فإنما أراد بالنظر إلى منع الصرف منهما للتعريف والتأنيث .

سَع " اطم أن غُدوة وُكُرة جعلت كل واحدة منهما اسماً للحين على جهة
التعريف له ، ومذهب التَّقْيِين والعَلَم كما جَعِلَ : أم حَبِين (١) اسماً لدابسة
معرفة (٢) وكما جَعِلَ أَسامة للأسد ، والدليل على أنهم يذهبون فيهما (٤) هذا
المذهب : أن الاسم الموضوع للنكرة هو : غداة نحو قولهم : نحن في غداة
باردة ونحن في غداة طليقة ، ثم غيروا لفظ غداة إلى غُدوة لأنَّ تَوْضِيعَ التعريف
بتغيير اللفظ (٥) ، فيكون أول أحوال هذا اللفظ التعريف ثم يجوز أن ينكَّر بعد
ذلك ، والدليل على ذلك أننا رأيناهم قد يضعون أسماء مشتقة موضوعة لمعارف
لم تستعمل في شيء من النكرات ، ولا تعرف معانيها منكرة نحو : سعاد وزينب ،
وغير ذلك مما لا يخص ، وإن كنا نعرف ما قد اشتقت منه ، فغُدوة قد اشتقت
للفعل سَع من غداة ، كما أن سعاد قد اشتقت من
السعادة لأنَّ تَوْضِيعَ لمعرفة .

(١) في المصورة حنين ، تحريف .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٩٣ .

(٣) في المصورة : معروفة ، وأثبتنا لفظ الكتاب ، وشرحه .

(٤) في شرح السمعاني : بهما .

(٥) انظر المقتضب ٤ / ٣٥٤ .

والأصل في هذين الاسمين : غَدْوَةٌ ، وحِطَّتْ بَكْرَةٌ عليها لاجتماعهما في
السمعى وفي البنية (١) ، كما أن : يذُرُّ محمولٌ على يَدْعُ ، وكان القياسُ : يَذْرُؤُ
لأنَّ أَصْلَهُ : يُوذِرُّ فسقطت الواوُ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ ، وليس موضع عـسـين
الفعل (٢) حرفٌ من حُرُوفِ الحَلْقِ ، فيفْتَحُ ، وأصلُ يَدْعُ أيضاً : يَدْعُ بِكسْرِ
الدَّالِ ثم فُتِحَ من أجل العين التي هي لامُ الفِعْلِ ، وهي من حُرُوفِ الحَلْقِ (٣)
وقد يجوز أن تَنكِرَ اليَوْمَ وتَعْرِفَ " غَدْوَةٌ " وَبَكْرَةٌ ، فتقول : رأيتُه يوماً غَدْوَةً ، أو
بَكْرَةً (٤) : رأيتُه يوماً في هذا الوقت منه .
ونذكر سيويه أن بعض العرب يَدْعُ التنوينَ في عَشِيَّةٍ كما يدَعُه
في غَدْوَةٍ (٥) .

وقال المبردُ : عَشِيَّةٌ نَكَرَةٌ على كُلِّ حالٍ (٦) . وحكاية سيويه لا ترد .
وزعم الخليلُ أنه يجوز أن تقولَ : آتيتك اليَوْمَ غَدْوَةً وَبَكْرَةً ، وتجعلهما
بمنزلة ضحوةٍ (٧) .
وزعم أبو الخطاب (٨) أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : آتيتك بَكْرَةً (٩)

(١) في الصورة: البنية ، وفي الشرح للسيراني ، البنية ، وهو الصواب .

(٢) بعدها في الشرح للسيراني : ولا به .

(٣) شرح الكتاب للسيراني ٤/ل ١٢٧ وانظر الكتاب ٣/٢٩٣ ، ٣٩٤ .

(٤) تكلمة يتم بها الكلام .

(٥) الكتاب ٢/٢٩٤ .

(٦) انظر المقتضب ٤/٣٥٥ ، ٣٥٦ وقال سيويه في الكتاب ٣/٢٩٤ .

(٧) " فأما ضحوة وعشية " فلا يكونان إلا نكرة على كلِّ حالٍ " وانظر شرح الكتاب للسيراني ٤/١٤٧

(٨) الكتاب ٢/٢٩٤ .

(٩) هو الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد كان إماماً في العربية قديماً ،

لقي الأعرابَ وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته . أخذ عنه

سيويه ، والكسائي ، ويونس وأبو عبيدة ، وكان دينا ورطاً ثقةً . عن البغية

٢/٧٤ وانظر كلامه في الكتاب ٣/٢٩٤ .

(٩) في الصورة : آتيتك اليوم بكرة ، وكان اليوم زائدة ، وأثبتنا ما في الكتاب

٢/٢٩٤ وهو الصواب .

وهو يريد الإتيان من (١) يومه أو في غيره ، ومثل قوله تعالى ﴿ ولهم رزقهم فيها بكرةً وعشيّاً ﴾ (٢) سجع : هذا من تنكير العلم ، لأن الأعلام يجوز تنكيرها بعد تعريفها ، واللفظ واحد (٣) .

قال الفراء في " معاني القرآن " له ، على قوله : ﴿ بالغداة والعشي ﴾ (٤) وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي (٥) ﴿ بالغداة والعشي ﴾ (٦) ولا أعلم أحداً قرأها (٧) غيره ، والعرب لا تدخل الألف واللام في غُدوة (٨) ، لأنها معرفة بغير ألفٍ ولام ، سمعت أبا الجراح (٩) يقول : ما رأيت كغُدوة قط ، يعني غداة يومه ، وذلك أنها كانت باردة ، ألا ترى أن العرب لا تضيفها ، وكذلك لا تدخلها الألف واللام ، وإنما (١٠) يقولون : أتيتك غداة الخميس ولا يقولون : غُدوة

- (١) في الكتاب : " في " .
- (٢) الآية ٦٢ من سورة مريم .
- (٣) شرح الكتاب ١٢٧/٤ بتصريف .
- (٤) من الآية ٢٨ من سورة الكهف ، ومن الآية ٥٢ من سورة الأنعام .
- (٥) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة الضرير مقرئ الكوفة ولد في حياة النبي (ص) ، ولا يبيح صحبة إليه انتهت القراءة تجويداً وضبطاً أخذ القراءة عرضاً عن عثمان ابن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وأبي بن كعب (رضي الله عنهم) وما زال يقرئ القرآن من زمن عثمان إلى أن توفى سنة ٧٤ هـ . عن الغاية ١ /
- (٦) قرأ بها أبو عبد الرحمن السلمي ، ومن السبعة ابن عامر (١١٨ هـ) وحده ، وقرأ بها مالك بن دينار ، والحسن ، ونصر بن عاصم ، وأبو رجاء العطاردي . انظر السبعة ٢٥٨ ، ٣٩٠ ، والبحر المحيط ١٣٦/٤ .
- (٧) في معاني القرآن : قرأ غيره .
- (٨) في معاني القرآن : في الغدوة ، والصواب ما أثبتناه .
- (٩) لم أعرف له ترجمة .
- (١٠) معاني القرآن : إنما

الخميس ، فهذا دليل على أنها معرفة . (١)

قال ابن طاهر الخدب : **غُدوةٌ ومِكْرَةٌ** إنما يكونان علمين إذا أردتَهما من معينٍ ، فإنَّ لم ترد ذلك فهما نكرتان ، قال تعالى ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ (٢) . «ش» في الشرح (٣) : **غُدوةٌ ومِكْرَةٌ** متصرفان . فـ **مُتَصَرِّفِينَ** كانا معيّنتين أو غير معيّنتين ، لأنَّهما اسمان علمان للوقتين كأسامة وُعَالَة لهذيين الجنسيتين ، فكما يستوي حال أسامة وُعَالَة في التصرف ومنسوع التصرف ، أردتَ بهما معيّنتين (٤) - أو غير معيّنتين (٤) فكذاك يستوي حكم **غُدوةٌ ومِكْرَةٌ** في عدم الانصراف والتصريف أردتَ بهما معيّنتين (٤) - من هذين الوقتين أو غير معيّنتين (٤) إلاَّ أن تنكرهما كما تنكر الأعلام ، فيكونا إذاً ذاك متصرفين منصرفين ، وإنَّ كانا لم يستعملَّا إلاَّ ظميرين إلاَّ قليلاً (٦) ، وهذا الذي قلناه من حكم **غُدوةٌ ومِكْرَةٌ** هو الذي قاله سيبويه وغيره من المحققين وهو الأشهر من كلام العرب (٧) وقد قال س : **ومعنى العرب يجعل غُدوةٌ ومِكْرَةٌ** كعشية (٨)

// قال السهيلي (٩) : **فأما غُدوةٌ ومِكْرَةٌ** فهما اسمان علمان ، وعدم ٢٢٠

التنوين فيهما للتعريف والتأنيث ، والذي أخرجهما عن (١٠) باب : **«ضحوه»** و **«عشية»** - وإنَّ كان فيهما معنى **الغُدوة** و **البُكور** ، كما كان في أخواتهما معاني الوصف (١١) - **أنَّهما** قد بُنِيَا بناءً لا تكيون عليه المتبادر ولا الـ **النعوت**

(١) انتهى كلام الفراء وهو في المعاني له ١٣٩/٢ .

(٢) الآية ٦٢ من سورة مريم .

(٣) شرح الجزولية الكبير : ١٤٥ ب .

(٤) في الشرح الكبير : معينين .

(٥-٥) العبارة مكررة في الصورة .

(٦) أي أنَّ هذين اللفظين استعملتا غير علمين قليلاً .

(٧) انتهى كلام الشلويسين .

(٨) الذي قاله سيبويه أنَّ بعض العرب يدع التنوين في **«عشية»** كما ترك فسح

«غُدوة» . انظر الكتاب ٢٩٤/٣ .

(٩) النتائج : ٣٨٠ .

(١٠) في النتائج : من .

(١١) في النتائج : الفعل .

١- إلا نعتاً هو في معناها كهمزة وضحة ١ ، وفيرت العلمية كما غير عماره
 ومسر وأشباههما ، وكما غير الدبران وفيه معنى الدبور إيدانا بالعليسية
 وتحقيقاً لمعناها ؛ ألا ترى أن ضحوة على وزن صعبة من النعوت وعلى وزن
 ضربة من المصادر والمصادر ينعته بها ، وضحى على وزن هدى وعلى وزن
 حطم من النعوت ، وكذلك سائر تلك الأسماء ، وفدوة وكره بخلاف ذلك فقد
 غيرنا عن (١) لفظ الغدو والبكور تغييراً بيننا ، ففارقنا : ضحوة وأخواتها (٣)

وإنما قصدوا إلى معنى العلمية بهما ؛ لأنهم أرادوا الوقت الذي عرف
 بالبكور فيه أو بالغدو ، والبكور والغدو من لفظ فعل الناس فصارتا كالمحرم
 وندي القعدة وأسماء الشهور فإنهما أسماء مأخوذة من لفظ الأفعال الواقعة
 فيها فأرادوا (٤) أن يعينوهما في الخلد ويشكلوهما في الوهم كما تشكلت الأعلام
 على صورة في داخل الخلد ، ونحو من هذا قولهم : برة وفجار في السير
 والفجور ، كأنهم أرادوا الفعلة التي تسمى برة على الحقيقة ، فعرفوها تعريف
 الأعلام تحقيقاً لمعنى السير ، ونظيراً للمجاز ، فذلك فعلوا في غدوة وبكرة
 تعييناً لوقت الغدو والبكور ، كما عينوا الجمعة وهي من الاجتماع ، والسبوت
 من السبوت ، وزاد في غدوة وكره أن جعلوهما على فعلة بضم أول الاسم ،
 لأنه وقت يفعل فيه الغدو والبكور ، فأجروه مجرى ما وقع الفعل عليه وحاط به
 وحصله كالحسوة والأكلة إلى سائر الباب ؛ لما كانت هذه الساعة مغدوا فيها
 ومبتكروا ، والظرف يجعل مفعولاً على سعة الكلام ، فجعلت بنيتها بنية ما فعل
 وحصل ، وليس يشبههما غيرهما من الأوقات التي أخذت أسماءها من صفات
 الزمن كياض النهار وسوان الليل واختلاطهما كالغيش والساء والعشي
 وكذلك بصراً وضحى ، فلم تؤخذ هذه الأسماء من أفعال الناس في هذه
 الأوقات كما أخذت بكرة من بكرة ، وابتكرت ، وغدوة من غدوت واغتديت ، فقد
 خرج معنى اسمهما عن معاني الأسماء التي قد صدرنا بذكرها ، وخارج (٥)

- (١) - (١) هذه العبارة زيادة عما في النتائج .
- (٢) في النتائج : من .
- (٣) انتهى كلام السهيلي وسيستأنف بعد قليل ، ولعل ما يلي من كلام السهيلي فهو أشبه بكلامه في النتائج ، ويكون الأبدى قد نقل من إملاء آخر غير النتائج .
- (٤) في الصورة : أراد .
- (٥) في الصورة : بذكرهما .

سحر عن النوعين جميعاً يعني عن نوعِ ضحوةٍ وغدوةٍ ، لأنه اسم جامد غير مشتق
 من الأفعال الواقعة في الوقت ، ولا من صفات الأوقات التي هي من معنى سواد الليل
 وياض النهار واختلاطهما ، فتعرف بمعنى غير العلمية ، لأنه اسم جنس كالفسوس
 والجمل وإنما تعريفه بأنه قد أريد به يوم تقدم ذكره وأضيف إليه ، واستغنى
 بهذه الإضافة عن الألف واللام التي كان يتعرف بها في حال تعريفه .
 فافهمه .

والمساء من مسيت يدي في رجم الناقية إذا غيبتها ، فهو وقت
 مغيب النهار بمجيء الليل .

(١) فإن قيل : فلعل امتناع التنوين منهما بمثابة امتناعه في سحر
 إذا أردته ليوم بعينه ؟ .

قلنا : كلام العرب يدل على خلاف ذلك ، لأنهم لا يكادون يقولون :
 خرجت اليوم في الغدوة ، ولا : الغدوة خير من أول الليل ، كما تقول :
 السحر خير من أول الليل ، فالسحر كسائر الأجناس في تنكيره وتعريفه وغدوة
 وتكره من اليوم بمنزلة رجب وصفر من العام فقد كثر استعمال السحر والضحوة
 واختلاطها ، وأما معرفة أسماء الشهور الأعلام وأيام الأسبوع الأعلام نحو : السبت
 والجمعة ، وإذا ثبت هذا فهما اسمان متكلمان تجوز إقامتهما مقام الفاعل إذا
 قلت : سيربه يوم الجمعة غدوة ، ولا يحتاج إلى إضافة ولا لام تعريف ، وتقول
 أيضا : سيربزيديوم الجمعة غدوة على الظرف فيهما جميعاً ، لأنها بعض
 اليوم كما تقول : سرت العام رجبا كله ، وتقول أيضا : سيربزيديوم الجمعة
 غدوة (٢) ، كأنها بدل من اليوم ، ولا تحتاج أيضا إلى الضمير كما تحتاج في بدل
 البعض من الكل ، لأنها ظرف في المعنى ولو قلت : " كره يوم الخميس
 غدوة " على البديل ، لم يكن بد من إضافة غدوة إلى ضمير البديل منه ، لأن
 اليوم ليس بظرف فيصير كقولك " كرهت يوم الخميس سحره " ، إذا أردت البديل ،
 لأن المكروه هو السحر دون سائر اليوم ، وإنما تستغنى عن ضمير يعود إلى اليوم
 إذا تركته ظرفاً على حاله ، لأن بعض اليوم إذا كان [ظرفاً] (٣) لفعل كان

(١) هذا الكلام هو بقية كلام السهيلي . انظر النتائج ٨٨٤ مع هوامش المحقق .

(٢) زاد د . البنا كلمة " برفعهما " عن البدائع .

(٣) تكملة من النتائج .

جميع اليوم ظرفاً لذلك الفعل ، وقد تقدم هذا .

وقال السهيلي (١) : " وأظن أنه ما كان من الظروف له اسم علم فإنَّ الفعل إذا وقع فيه تناول جميعه ، وكان الظرف مفعولاً على سعة الكلام ، فإذا قلت : سرتُ فُدوةً ، فالسيرُ وقع في الوقتِ كُلِّهِ وكذلك : سرتُ السَّبْتَ والجمعةَ وسرتُ المحرمَ وصغراً (٢) وكلُّ هذا مفعولٌ على سعةِ الكلام لا ظرفٌ للفعل ؛ لأنَّ هذه الأسماء لا يطلبها الفعل ولا هي في أصلِ موضوعها زمانٌ (٣) ، إنما هي عبارة عن معانٍ (٤) أخره - لا يطلبها الفعل ، ولا هي في أصلِ موضوعها له - ، فإنَّ أردتَ أن تجعل شيئاً منها ظرفاً ذكرتَ لفظَ الزَّمنِ وأضفتَ إليها كقولك : سرت يومَ السَّبْتِ وشهرَ المحرمِ فالسيرُ واقعٌ // في الشهرِ ولا يتناولُ جميعه إلا بدليل ٢٢١ والشهرُ ظرفٌ ، وكذلك اليومُ : قال سيديه " وما لا يكون الفعلُ إلا واقعاً به كَلِّهِ سرتُ المحرمَ وصغراً " هذا معنى كلامه ، وإذا ثبت (٦) هذا فرجب ورمضانُ وأشباههما أسماءُ أعلامٍ إذا أردتَهما من عامٍ بعينه " ، وقد تقدم الكلام طيهما (٧) وقوله : " ومقابلته : بَكَراً وَعِشَاءً ، وَعَمَّةً وَعَشِيَّةً وَمَسَاءً وَضُحُوَّةً وَضُحَىً وَسَحَرًا (٨) معيناتٌ . "

يعنى بقوله : ومقابلته : أي ينصرف ولا يتصرف ، أي إنَّه لا يستعمل شيئاً من هذه الأسماء التي هي أسماءٌ لنكراتِ الأوقاتِ إلا منصوباً على الظرف ، إذا أردت معينةً ، حاشا ما استثنيتني كما تقدم ، فإذا أردت بها عشاءً يوميك وعمَّةً ليلتك صرفتها ومنعتها التصرف ، فإن نكرتها وأردت : ضحوةً مِن

(١) النتائج : ٣٨٢ وهو استمرار للكلام السابق .

(٢) في النتائج : صفره .

(٣) في المصورة : زمانا ، والتصويب من النتائج .

(٤) في المصورة : زمان ، وهو تعريف ، والتصويب من النتائج .

(٥-٥) زيادة عما في النتائج .

(٦) في المصورة : قلت ، ولعله تحريف ثبت ، وما أثبتناه من النتائج .

(٧) انظر ما سبق ٧٩٧ فقد نقل الأبدى بقية هذا النص هناك .

(٨) في المصورة : وسحرًا ، المكرر

(١) الضَّحَاةِ أَوْ عَشِيَّةً مِنَ الْعَشِيَّاتِ ، كَانَتْ مَنْصَرَفَةً مَتَّصِفَةً وَلِذَلِكَ قَالَ سَيَبَوِيه :
" إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ سَحْرَ نَكْرَةٍ فَتَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ سَحْرٌ مِنَ الْأَسْحَارِ ، لِأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ
فِي الْمَوَاضِعِ (٢) . وَكَذَلِكَ تَحْقِيقُهُ إِذَا عَنَيْتَ : سَحَرَ لَيْلَتِكَ تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ
سُحَيْرًا " ، وَكَذَلِكَ قَالَ (٣) : " وَتَقُولُ صَيْدَ عَلَيْهِ صَبَاحًا وَسَاءً وَعَشِيَّةً وَعِشَاءً
إِذَا أَرَدْتَ عِشَاءً يَوْمِكَ وَسَاءً لَيْلَتِكَ ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى
إِلَّا ظَرْفًا . [و] (٤) لَوْ قُلْتَ : مَوْعِدُكَ مَسَاءً أَوْ آتَانَا عِنْدَ عِشَاءٍ لَمْ يَحْسُنْ " (٥)
لَفِظَ سَيَبَوِيه ، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي سَائِرِهَا (٦) .

فهذا يبين أن الاستعمال إنما هو كما ذكر أبو موسى وأن العرب خصت
كثرة وكثرة إذا أردت بها من يوم بعينه بأن حكمت لهما بحكم العلم في منسج
الصرف.

ثم " يريد أن عشيّة إذا أردت بها من يوم بعينه فهي منصرفة غير
متصرفة في الأكثر ، قال ذلك سيبويه ، لأنه ذكر بعد هذا الذي ذكره المؤلف
فيها : " وعصّ العرب يدع التنوين في عشيّة (٧) " .

قال السُّهَيْلِيُّ (٨) : وَأَمَّا ضَحْوَةٌ وَعَشِيَّةٌ وَسَاءٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ ، فَإِنَّهَا مَفَارِقَةٌ
لِسَحْرِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مَنْوَنَةً وَإِنْ أَرَدْتَهَا لِيَوْمٍ بَعِينِهِ ، وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لَهُ فِي عَسَدَمِ
التَّصْرِيفِ وَالتَّمَكُّنِ ، وَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ هَذِهِ أَسْمَاءٌ فِيهَا مَعْنَى الوَصْفِ ، لِأَنَّهَا
مَشْتَقَّةٌ مِمَّا تُوصَفُ بِهِ الْأَسْمَاءُ الْأَوْقَاتُ الَّتِي هِيَ سَاعَاتُ الْيَوْمِ ، فَبِالْعَشِيَّةِ (٩) مِنْ
العَشِيَّةِ (١٠) ، وَالضَّحْوَةُ مِنْ قَوْلِكَ : فَرَسٌ أَضْحَى ، وَبِلَيْلَةِ إِضْحِيَانِ (١١) تَرِيدُ : الْبِيَاضَ .

- (١) الكتاب ٢٢٥/١
- (٢) في الكتاب : الموضع ، والمواضع في أصوله ، كما أشار محققه .
- (٣) الكتاب ٢٢٥/١ أيضا .
- (٤) تكملة لازمة من الكتاب .
- (٥) نهاية كلام سيبويه .
- (٦) انظر الكتاب ٢٢٥/١ ، ٢٢٦ بعد النص السابق .
- (٧) شرح الجزولية الكبير : ١٤٥ وانظر الكتاب ٢٩٤/٣ .
- (٨) النتائج : ٣٧٧-٣٨٠ وانظر هوامش محققه . ولم نثبت إلا الفروق المهمة
بين نص النتائج وهذا النص .
- (٩) في المصورة : العشي ، تحريف ، وصوابه في النتائج .
- (١٠) في النتائج : العشاء .
- (١١) في المصورة : أضحى ، وأثبتنا ما في النتائج وانظر اللسان (ضحى) .

وَالصَّبَاحُ مِنَ الْأَصْبَحِ وَهُوَ لَوْنٌ بَيْنَ لَوْنَيْنِ .

فَإِذَا قُلْتَ : خَرَجْتُ الْيَوْمَ عَشِيًّا وَظِلَامًا وَضَحَىٍّ وَمَصْرًا - . حَكَاهُ سَيَبُوهُ (١) -
فَإِنَّمَا تَرِيدُ : خَرَجْتُ الْيَوْمَ فِي سَاعَةٍ وَصَفْتُهَا هَكَذَا ، أَوْ خَرَجْتُ وَقْتًا مُظْلِمًا أَوْ
مِصْرًا أَوْ مَعْشِيًّا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، فَقَدْ بَانَ أَنَّهَا أَوْصَافٌ لِلنِّكَرَاتِ وَتِلْكَ النِّكَرَاتُ هِيَ
أَجْزَاءُ الْيَوْمِ وَسَاعَاتُهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : خَرَجْتُ الْيَوْمَ سَاعَةً مِنْهُ ، أَوْ
مَشَيْتَ الْيَوْمَ وَقْتًا مِنْهُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَنْوًى ، إِلَّا أَنَّ سَاعَةً وَوَقْتًا غَيْرُ مَعْنِيَيْنِ (٢) ، وَضَحْوَةٌ
وَعَشِيَّةٌ قَدْ تَخَصَّصَا بِالصِّفَةِ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّفْ ، وَإِنْ كَانَ لِيَوْمٍ بِعَيْنِهِ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْرِفٍ
بِمَعْنَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، كَمَا كَانَ سَحْرًا إِلَّا أَنَّ (٣) سَحْرٌ اسْمٌ جَامِدٌ ، يَتَعَرَّفُ كَالْأَسْمَاءِ
وَتَخْبِرُ عَنْهُ ، وَمَا أَصْلُهُ النَّعْتُ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ (٤) ، لِأَنَّ النَّعْتَ لَا يَكُونُ فَاعِلًا
وَلَا مَفْعُولًا وَلَا يَقَامُ مَقَامَ الْمَنْعُوتِ إِلَّا عَلَى شُرُوطٍ ذُكِرَتْ فِي بَابِ النَّعْتِ .

فَإِنْ قُلْتَ : أَلَيْسَتْ هَذِهِ الْأَوْقَاتُ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ
لِيَوْمٍ بِعَيْنِهِ ، فَلِمَ لَا تَكُونُ مَعْرِفَةً (٥) كَمَا كَانَ [سَحْرًا (٦)] إِذَا كَانَ لِيَوْمٍ بِعَيْنِهِ ؟

قُلْنَا : لَمْ يَتَعَرَّفْ سَحْرًا إِلَّا بِمَعْنَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ لَا مِنْ حَيْثُ كَانَ لِيَوْمٍ بِعَيْنِهِ ،
فَقَدْ يُعَرَّفُ الْمُخَاطَبُ الشَّيْءَ [بِصِفَتِهِ (٧)] فَيُوصَلُ لَهُ كَمَا يُعَرَّفُ بِالْأَلْفِ التَّعْرِيفُ ،
فَتَقُولُ لَزَيْدٍ مِثْلًا : رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ صِفَتِهِ كَذَا ، وَنَعْتِهِ كَذَا ، حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ أَبُوهُ
فَيَسْرِي (٨) إِلَيْهِ التَّعْرِيفُ ، وَالاسْمُ مَعَ ذَلِكَ نِكْرَةٌ ، وَكَذَلِكَ : ضَحْوَةٌ وَعَشِيَّةٌ .

وَإِنَّمَا اسْتَعْنَيْتَ عَنْ ذِكْرِ الْمَنْعُوتِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ لِتَقْدِمِ ذِكْرِ الْيَوْمِ السُّذِيِّ
هُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْأَوْقَاتِ الْمَوْصُوفَةِ بِهَذِهِ الْمَعَانِي ، كَمَا اسْتَعْنَيْتَ عَنْ ذِكْرِ الْمَنْعُوتِ

- (١) الْكِتَابُ ١/٢٢٦ .
- (٢) فِي النَّتَائِجِ : مَعْنِي .
- (٣) فِي النَّتَائِجِ : لِأَنَّ .
- (٤) هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي النَّتَائِجِ هَكَذَا " وَأَمَّا [مَا تَضَمَّنَ] اسْمُهُ النَّعْتُ فَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ] وَلَعَلَّهَا الْأُصُوبُ .
- (٥) فِي الْمَصُورَةِ : مَعْرُوفَةٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ النَّتَائِجِ .
- (٦) فِي الْمَصُورَةِ : غَدَا ، وَهُوَ خَطَأٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ النَّتَائِجِ .
- (٧) تَكْلِمَةٌ مِنَ النَّتَائِجِ ، وَعِبَارَةُ النَّتَائِجِ هَكَذَا " فَقَدْ تُعَرَّفُ الْمُخَاطَبُ الشَّيْءَ [بِصِفَتِهِ] كَمَا تُعَرَّفُ بِالْأَلْفِ التَّعْرِيفُ " وَكَلِمَةٌ بِصِفَتِهِ مُثَبَّتَةٌ فِي نَصِّ النَّتَائِجِ مِنَ الْبِدَائِعِ وَالنَّصِّ كَمَا هُوَ فِي أَصُولِ النَّتَائِجِ هَكَذَا : فَقَدْ تُعَرَّفُ الْمُخَاطَبُ الشَّيْءَ بِتَوْصِيلِ لَهُ .
انظُرِ النَّتَائِجَ ٣٧٨ مَعَ هَامِشِهَا رَقْمَ (٧) .
- (٨) فِي الْمَصُورَةِ : فَيَسْرِي ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَأَثْبَتْنَا مَا فِي النَّتَائِجِ .

إذا قلت : زيد قائم ، ولا تشك أن المعنى : زيد رجل قائم .
ولكن من ترك ذكر الرجل ؛ لأنه زيد وكذلك : جاءني زيد
صالحاً ، أي رجلاً صالحاً ، ولكن زيداً هو الرجل فأفناك عن ذكره .

وكذلك ما نحن بسبيله من هذه الأسماء التي هي في نفسها أوصاف لأوقات
أغنى ذكر اليوم الذي هي له عن ذكرها ؛ لاشتماله عليها ، ولم يكن ذلك نسي
" سحر " ، ومن ثم أيضاً لم يتمكن فتقول : سير عليه يوم الجمعة ضحوة وعشية ؛
لأن تمكنها يخرجها إلى حيز الأسماء ويبتدل منها معنى الصفة ، فلا ترتبط
حينئذ باليوم الذي أردتها له وينضاف إلى هذه العدة علة أخرى قد تقدمت
في فصل سحر .

وكذلك كل ما كان من الظروف نعتاً في الأصل نحو : " ذاب صباح " ،
و " ذات مرة " ، وأقتطويلاً وجلست قليلاً (١) لا يتمكن ولا يخرج عن الظرف .

ويلحق بهذا الفصل " نهاراً " إذا قلت : خرجت اليوم نهاراً ؛ لأنه
مشتق من قوله عليه السلام : " أنهر الدم بما شئت " (٢) يريد : السعة
والانتشار ، ومنه النهر من الماء ؛ لأنه بالإضافة إلى مجرئه بمنزلة النهار بالإضافة
إلى مجرئه ؛ لأن النهر ما يتسع وينتشر مما تفجر من الماء ، والنهار ما ينتشر
ويتسع من فجر الضياء (٣) ، واليوم أوسع من النهار في معناه ، فصار [قولك] (٤) :
خرجت اليوم نهاراً كقولك (٥) : خرجت اليوم ظهراً وعشياً " ، معنى الاشتقاق
فيها كلها بين فجر مجرى الأوصاف النكرات في تنوينها وعدم تمكنها . انتهى
كلام سه ، وهو كلام ذكي .

- (١) في النتائج : قريبا .
(٢) بلفظ مختلف أخرجه البخاري في كتاب الشركة (٣) ١٨٦ ، ١٨١ / ٣ (باب
١٦) وكتاب فضل الجهاد ٩١ / ٤ وكتاب الذبائح (١٥) (١٨) (٢٠) .
(٢٣) (٣٦) (٣٧) ج ١١٨ / ٧ - ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٧ ، وأخرجه
مسلم في كتاب الأضاحي رقم (٢٠) ص ١٥٥٨ وأبو داود في كتاب الأضاحي
باب (١٤) حديث رقم ٢٨٢١ ، ٢٨٢٤ ج ١٠٢ / ٣ ، ١٠٣ وغير ذلك .
(٣٣) عبارة النتائج تختلف عما هنا قليلا .
(٤) تكلمة من النتائج .
(٥) في الصورة : كذلك ، وهي تحريف ، والتصويب من النتائج .

وقوله : " ظرف المكان " . . إلى قوله : والمبهم : ما له اسميه بالإضافة إلى فسيره .

٢٢٢ أما ظرف المكان فهو اسم // المكان نحو : جلست خلفك وأمامك .
أو ما قام مقامه نحو : جلست قريباً منك ، أصله . جلست مكاناً قريباً منك
ثم حذف الموصوف وهو : مكان ، وأقيمت صفة مقامه وهي : قريب .

أو عدده نحو : عشرين ميلاً ، فعشرين ظرف مكان ؛ لأنه عدد للميل وهو مكان .

أو ما أضيف إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى أو بعضه نحو : سرت جميع الميل ، فجميع مضاف إلى الميل ، وهو الميل في المعنى ، ونحو : سرت بعض الميل ، فبعض مضاف إلى الميل ، وهو في المعنى جزء منه ، بشرط أن يكون في جواب كم ، نحو : سرت عشرين (ميلاً) (١) ، ألا ترى أن ذلك يصلح في جواب من قال : كم سرت ؟

وأما المبهم : فهو ما لم يكن له أقطار تحصره ، ولا نهايات تحيط به نحو : خلفك ، وقد أمك ، والجهات الست كلها . وإن شئت المبهم : ما كان لفظه غير مختص بمكان دون مكان .

وقوله : ما له اسم بالإضافة إلى غيره .

(* - هي أسماء الجهات الست ؛ لأنها بحسب بالإضافة إلى أحوال ما تضاف إليه . وإنما أراد أن يقول : ما له اسم بالإضافة إلى أحوال غيره .

وكذلك ينبغي أن يزيد بعد قوله : ما له اسم بالإضافة إلى غيره : " وما هو مثله في اثنيهما على كل مكان " ، وإلا كان هذا البيان للمبهم ناقصاً ، وقد يمكن أن يريد بقوله : ما له اسم بالإضافة إلى غيره ، أي : ما كان اسمه من جهة الإضافة إلى غيره ، أي ما كان اسمه مشتقاً من اسم الحال التي له إذا أضيفت إلى غيره .

(١) تكملة يتم بها الكلام .

(* - *) هذا من كلام الشلوين في الشرح الكبير : ٤٥ ب ٤٦ أ ، ولعل الرمز (ش) قد سقط قبل هذا النص .

فَأَمَّا لَا بُدَّ فِيهِ مِمَّا يَكُونُ لَهُ أَمَامًا ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ أَمَامًا ، لِأَنَّ ذَلِكَ الَّذِي هُوَ
لَهُ أَمَامٌ سَيُؤَمُّهُ هُوَ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْجِهَاتِ السَّتِّ لَا بُدَّ لِلرَّوَاءِ مِمَّا يَكُونُ لَهُ وَرَاءً ،
وَاللِّمِينِ مِمَّا يَكُونُ لَهُ يَمِينًا ، وَالشُّعَالِ مِمَّا يَكُونُ لَهُ شِمَالًا ، وَلِلْفَوْقِ مِمَّا يَكُونُ لَهُ فَوْقًا ،
وَلِلتَّحْتِ مِمَّا يَكُونُ لَهُ تَحْتًا ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْمَكَانِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا سُمِّيَ مَكَانًا بِالتَّمَكُّنِ
فِيهِ أَوْ بِالكَوْنِ فِيهِ ، فَعَمَلًا أَوْ مَفْعَلًا (١) ، وَكَذَلِكَ مَوْضِعٌ ، بِالْمَوْضِعِ فِيهِ ، وَهُوَ التَّمَكُّنُ
فِيهِ ، وَكَذَلِكَ جِهَةٌ بِالتَّوَجُّهِ إِلَيْهِ ، وَنَاحِيَةٌ بِالتَّنَحِّيِ إِلَيْهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : وَكَذَلِكَ الدَّارُ إِنَّمَا سُمِّيَ بِأَنَّ يَدَارُ فِيهِ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا يُوجِبُ أَنْ يُقَالَ لِكُلِّ مَكَانٍ دَارٌ ؛ لِأَنَّ يَدَارُ فِيهِ
أَيْضًا ، وَكَذَلِكَ الْمَسْجِدُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَوْضِعٍ يُسَجَدُ فِيهِ يُقَالُ لَهُ : مَسْجِدٌ ، إِنَّمَا
الدَّارُ اسْمٌ لِمَكَانٍ عَلَى شَكْلِ مَخْصُوصٍ [وَكَذَلِكَ الْمَسْجِدُ اسْمٌ لِمَكَانٍ عَلَى شَكْلِ مَخْصُوصٍ]
سَجَدَ فِيهِ أَوْ لَمْ يُسَجَدْ ، نَعَمْ ، أَوَّلُ التَّسْمِيَةِ فِيهِمَا لِذَلِكَ ، ثُمَّ لَمْ تَبْقَ التَّسْمِيَةُ
مَعَ ذَلِكَ ، وَلَكِنَّهَا جَعَلَتْ بِإِزَاءِ الشُّكْلِ الْمَخْصُوصِينَ ، وَلِيَعْرَفَ ذَلِكَ أَسْمَاءُ الْجِهَاتِ
السَّتِّ ؛ لِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ مَعَ أَوَّلِ التَّسْمِيَةِ لَمْ تَنْقَلْ عَنْهُ * .

وَقَوْلُهُ : وَالْمَخْتَصُّ مَالَهُ اسْمُهُ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ .

مِثَالُهُ : الدَّارُ ، وَالْحَانُوتُ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُنَا الْمَخْتَصُّ مَا كَانَ لَهُ لَفْظٌ
يَخْتَصُّ بِهِ بَعْضُ الْأَمَاكِنِ دُونَ بَعْضٍ وَقَالَ فَشَّ (٣) : الْمَخْتَصُّ : مَا كَانَ لَهُ أَقْطَارٌ
تَحْصِرُهُ وَنَهَايَاتٌ تَحِيطُ بِهِ .

وَقَوْلُهُ : وَالْمَعْدُودُ مَالَهُ مَقْدَارٌ مَعْلُومٌ مِنَ الْمَسَافَةِ .

مِثَالُهُ : سَرْتِ مَيْلِينَ وَفَرَسَخِينَ ، وَهُوَ مَعْلُومُ الْمَقْدَارِ وَمَجْهُولُ الصَّفْوِ .

وَقَوْلُهُ : مِنْ هَذَا الْبَابِ * .

يَعْنِي بَابَ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ .

(١) فِي الْمَصُورَةِ : مَفْعُولًا ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الشَّرْحِ لِلشُّلُوبِيِّينَ .

(٢) تَكْمَلَةٌ مِنَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ يَتِمُّ بِهَا الْكَلَامُ .

* - نِهَآيَةُ كَلَامِ الشُّلُوبِيِّينَ .

(٣) لَمْ أَعْرِفْ دَلَالَةَ هَذَا الرَّمْزِ .

وقوله : **إِلَّا المتعدي مِنَ الأفعال** .

(١) * مثاله : **هدمت الدار ونيت المسجد** ، ويريد أن يقول : **إِلَّا المتعدي مِنَ الأفعال** ناصباً له نصب المفعول به ، وكان أصل الكلام **إِلَّا المتعدي إليه** من الأفعال ، وقد تقدم أن المتعدي إلى الشيء إنما هو اسم واقع على ما يقتضيه نصب المفعول به ، ولكنه حذف "إليه" من الكلام لدلالة ما قبله عليه . ولا بُدَّ أن يكون أراناً هذا ، وإلا كان الكلام خطأ ، واقتضى أن يجوز : **ضربت زيداً الدار والمسجد** (٢) وما أشبهه ، لأنه قد وصل إليه المتعدي من الأفعال في هذا ، إذ معنى التعدي في هذا الموضع أعني في قوله [ولا يتعدى إلى المختص من هذه الأبواب] (٣) ، وإنما هو الوصل (٤) بنفسه خاصة لا بالنصب ، نصب المفعول به خاصة ، لأنه إن أخذ على هذا المعنى كان خلفاً ، لأنه يكون المعنى ، ولا ينصب نصب المفعول به المختص من هذا الباب إلا المتعدي من الأفعال ، أي : **إِلَّا المتعدي إليه** من الأفعال ، وهو الناصب له نصب المفعول به ، فيأتي معنى الكلام ولا ينصب المختص من هذا الباب نصب المفعول به إلا الناصب له نصب المفعول به ، وهذا خلف ، إلا أن يريد بالتعدي الوصل بنفسه كما قلنا ، فيصح معنى الكلام ، ويكون المراد : **ولا يصل بنفسه إلى المختص من هذا الباب إلا الناصب له نصب المفعول به** ، فينبغي لذلك أن لا يصل إليه بنفسه شيء **يُنصبه** نصب المفعول به ، ويكون معنى ذلك أننا لا نقول (٥) : **قام زيد الدار ولا جلس زيد الحانوت ولا ضربت زيداً الدار ولا لقيت زيداً السوق وما أشبه ذلك** ، فإذا كان معناه ذلك كان صحيحاً إذ (٦) كان ذلك هو المقصود .

فتلخيص هذا الفصل : **أن الأفعال كلها تتعدى إلى جميع الظروف** (٨)

من مبهم ومعدود // ومختص ، وإلى المصادر كلها مبهمها ومعدودها ومختصها ، ٢٢٣

- (١) ما يلي من كلام الشلوين في الشرح الكبير للجزولية ١٤٦ .
- (٢) هذه الكلمة زيادة عما في الشرح الكبير .
- (٣) تكملة يتم بها الكلام من الشرح الكبير ، والعبارة المثبتة من كلام الجزولي .
- (٤) في المصورة : الموصول ، وأثبتنا ما في الشرح الكبير .
- (٥) في الشرح الكبير ١٤٦ ب : أنك لا تقول .
- (٦) في المصورة : إذا ، والتصويب من الشرح الكبير .
- (٧) انتهى كلام الشلوين .
- (٨) بعدها في المصورة : والمصادر ، وكأنها زائدة .

والى ضربى الحال : الموكدة ، والميمنة [بنفسها] (١) ، إلا ظرف المكان المختص
فإنَّ الفعل لا يصلُّ إليه إلا بواسطة " في " نحو : قمت فى الدار وقعدت فى
المسجد ، ولا يقال : قمت الدار ، ولا قعدت المسجد (٢) ، إلا أنَّ العربَ شذتْ
من ذلك فى : " ذهب " مع " الشام " ، وفى " دخلت " مع " كلَّ ظرفِ مكانٍ مختصٍّ " (٣)

وزعم أبو الحسن والمازني (٤) أنَّ دخلت متعدية إلى مفعولٍ به ، وأنَّ الدارَ
وأشباهاها منصوبٌ بعدها على أنَّه مفعولٌ به ، والذى حملهُ على ذلك اطرادُ
وصولِ دخلت إلى ما بعدها بنفسها ، نحو : دخلت المسجد ودخلت الحمام ،
فجعلها من قبيلِ ما يتعدى بنفسه لذلك ، فالبيتُ بعد دخلت عنده منصوبٌ
على حدِّ انتصابه بعد هدمت ، ولم يجعل دخلت البيت من قبيلِ : ذهب
الشام ، لقلته .

وهذا الذى ذهب إليه فاسدٌ من غير جهة ؛
وذلك أنَّ دخلت نقيض خرجت ، وخرجت غير متعدٍ ، فكذلك نقيضه ، لأنَّ
النقيضَ عندهم يجرى مجرى ما يناقضه ؛ ألا ترى أنَّ زيادة الألف والنون تسدلُّ
على الامتلاء والتعظيم نحو : ريان ، ورجل جمانى عظيم الجمة ، وربيانسي
عظيم الرقة ثم قالوا : عطشان فزادوا الألف والنون فيه وإن لم يكن بابهُ ذلك
حملاً على نقيضه ، وهو ريان (٥) . ٦- وكذلك يقولون : قدما يقولن ذلك أحسد
فألحقوا النون الشديدة ، وهى لا تلحق فى الواجب ، لكنَّ شبهوا التثنية
بالتثنية ، فأجروه مجراه ، ثم قالوا : كثر ما يقولن ذاك زيد فحملوا : كثر على نقيضه
وهو : قل فألحقوا النون ، وقالوا : طويل وقصير فأجروا كل واحدٍ منهما
مجرى صاحبه ٦ .

- (١) تكلمة من شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٨ .
(٢) بعده فى شرح الجمل : وكذلك حكم كل ظرف مكان مختص .
(٣) هذا مذهب سيويه فى الكتاب ١/٣٤-٣٦ وسيشير إلى ذلك الشارح بعد .
وانظر حواشى المقتضب ٤/٢٦٠ وما بعدها .
(٤) المازني : زيادة عما فى شرح الجمل " وذهب إلى ذلك الجرس أيضا .
(٥) بعده فى شرح الجمل ١/٣٢٨ " ومنها أنَّ نظيرها عبرت وهى غير متعدية
فكذلك دخلت لأنَّ النظير أيضا كثيراً ما يجرى مجرى نظيره .
والاحتجاج بالنظير والنقيض لمذهب سيويه منسوب إلى ابن السراج انظر
حاشية الشيخ عضيمة فى المقتضب ٤/٦١ .
(٦-٦) زيادة عما فى شرح الجمل

ومنها أن مصدر دخلت : دخول ، والفِعُولُ في الغالب مصدرٌ وما لا يتعدى نحو : القعود والجلوس والخروج ، ولا يجيء في المتعدى إلا ناسداً قليلاً نحو : لَزِمَ لَزوماً ، ونكبه المرغزُ نُهوكاً فالْحَمَلِ على الأكثرِ أولى .

١- وأيضا فإن نظيره : غرت (٢) وولجت ولا يصلان إلا بحرف الجر ، فهذه ثلاثة أشياء تقوى أنها غير متعدية ١ .

٣- وما يقطع على أن مذهب سيويه هو الصحيح ٣- أن دخلت يطلب اسم (٤) المكان بعد طلب الطرف ، ألا ترى أن الفرق بين الطرف وبين المفعول به أن المفعول به محل للفعل خاصة نحو : ضربت زيدا فزيد محل للضرب ، والطرف محل للفعل والفاعل نحو : قمت خلفك ، فالخلف محل القيام والقائم ، وكذلك دخلت يتعدى إلى ما بعده على أنه ظرف ؛ لأنك إذا قلت : دخلت البيت ، فالبيت محل للدخول والداخل .

٥- وما يدل أيضاً على صحة مذهب سيويه وبطلان مذهب الأخفش ٥- أنهم يقولون : دخلت في الأمر وفي الشر (٦) ولا يصل دخلت إلى الأمر وأشباهه من المعاني إلا بغي ، فلو كانت دخلت متعدية بنفسها لما عدوها إلى الأمر [بني] (٧) ، فدل ذلك على أنها غير متعدية بنفسها .

فإن قيل : فلا شيء لم يقولوا : دخلت الأمر كما قالوا : دخلت البيت .

(١-٤) زيادة عما في شرح الجمل .

(٢) كذا في المصورة ، والذي في شرح الجمل " عبرت " انظرها من الصفحة السابقة ، ولعل الصواب ما في المصورة ، وما في شرح الجمل تحريف ، وفي اللسان : غار في الأرض يغور غوراً وغوراً : دخل " اللسان (غور) .

(٣-٣) بدل هذه العبارة في شرح الجمل ٣٢٩/١ قول ابن عصفور " وما يدل دلالة قطعية على فساد مذهبه .

(٤) في المصورة : لاسم .

(٥-٥) بدل هذه العبارة في شرح الجمل : قول ابن عصفور " وكذلك أيضا يدل على بطلان مذهبه .

(٦) هذه الكلمة زيادة عما في شرح الجمل .

(٧) تكلمة يتم بها الكلام من شرح الجمل .

فالجواب : أن قولك : دخلت في الأمر مجازاً من جهة المعنى ، لأن الدخول حقيقة إنما يتصور في الأجسام ، وحذف حرف الجر مجازاً ، فكهوا التجاوز (١) بعد التجاوز (١) . وما هذا " دخلت " مع " كل طرف مكان مختص " و " ذهبت " مع " الشام " لا يصل إلا بواسطة ولا يصل بنفسه أصلاً إلا في ضرورة الشعر نحو قوله :

٥٥٩- قَلَنْ صَفَانَ ثُمَّ رَحْنَ سَرَاةً يَتَطَّلَعْنَ مِنْ نِقَابِ الثُّغُورِ (٢)

فأوصل الفعل إلى صَفَانَ بنفسه ، وهو ظرف مكان مختص ، ونحو قول الآخر :

٥٦٠- جَزَى اللَّهُ بِالْإِحْسَانِ مَا فَعَلَا بِكُمْ رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتِي أُمَّ مَعْبِدِ (٣)

فأوصل " قال " إلى الخيمنتين - وهو ظرف مكان مختص - بنفسه ، ونحو قوله -٤- أنشد سيويه -٤-

٥٦١- لَدُنْ بَهْرُ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثُّغْلَبِ (٥)

يريد : في الطريق ، فأوصل الفعل إلى الطريق بنفسه ، وهو مختص ،

(١) في شرح الجمل : التجوز .

(٢) لم أشرطى هذا البيت إلا في شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٩/١ - فهو منقول عنه - وانظرها مشر المحقق وفي الأغانى ٢١٨/١ لعمر بن أبي ربيعة

قوله : قَلَنْ صَفَانَ ثُمَّ رَحْنَ سَرَاةً هَابِطَاتٍ عَشِيَّةً مِنْ فِزَالِ

وفي ديوانه كثير (إحصائياً) ٣٩٦ ، قَلَنْ صَفَانَ ثُمَّ رَحْنَ سَرَاةً * طَالَعَاتٍ عَشِيَّةً مِنْ فِزَالِ
وصفان ، وفزال : موضعان بالحجاز .

(٣) البيت ينسب لهاتف من الجن هتف بهما في مكة بعد أن تركها الرسول

وصاحبه أبو بكر مهاجرين إلى المدينة . ويروى : جَزَى اللَّهُ رَبَّ النَّاسِ خَيْرَ حَبْرَاءَهُ رَفِيقَيْنِ حَلَا خَيْمَتِي أُمَّ مَعْبِدِ

ولا شاهد فيها :

صدر هذا البيت ورد في قول زهير :

رَأَى اللَّهُ بِالْإِحْسَانِ مَا فَعَلَا بِكُمْ فَأَبْلَاهُمَا خَيْرَ الْبَلَاءِ ، الَّذِي يَبْلُو

ديوان زهير (الأظم) ٤٠ . والشاهد في المقرب ١٤٧/١ والهمع ٢٠٠/١

(٤) زيادة عما في شرح الجمل ١٠

(٥) البيت لساعدة بن جوية الهدلي في شرح أشعار الهذليين : ١١٢٠ ، والرواية فيه " لَدُنْ " : أَي تَلَدُّ الْكَفِّ بِهَرَّةٍ .

والشاهد في الكتاب ١/٣٦ ، ٢٢٤ ، والخصائص ٣/٣١٩ ، والأمالى الشجرية ١/٤٢ ، ٢/٢٤٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٠ والخزانة ١/٤٧٤ وغير ذلك .

ولا يجوز في الكلام شيء من ذلك (١) . وزعم ابن الطراوة (٢) : أن الطريق بهم ، لأن كل مكان يصلح أن يكون مستطرقاً وأنشد :

٥٦٢ - يهوي مزارمها هوي الأجدل (٣)

قال : والمخرم : الطريق ، وقال :

٥٦٣ - وقد قعد وأنفاقها كل مرصد (٤)

والنفق أيضا : الطريق ، ومنه قول العرب : ذهب به السوق ، وسلك به الطريق ومنه قولهم : أبعد الله وأسحقه وأوقد ناراً أثره ، وقال : وهو مذهب سيوييه وقال قول : سيوييه : " ومثل ذلك " ليس يريد ومثل : ذهب الشام ، إنسا يريد : ومثل " ذهب المذهب البعيد " (٥)

وهذا الذي قال ابن الطراوة خلف ، لأن الطريق لا يقال إلا لذي هيئة مخصوصة ، ولم يسمع تعدى الفعل إليه إلا في الشعر ، فهو ضرورة ، وقوله : اطلق ناراً أثره . يعني خلفه ووراءه .

(١) ما سبق جميعه منقول عن شرح الجمل ١/ ٢٢٨-٣٢٠ . بتصرف ، وأشرنا إلى أهم الفروق بين النصين .

(٢) ابن الطراوة النحوي : ١٨٧ ، ١٨٨ والمغنى (ط) ٢٧٩ .

(٣) صدره : * وإذا رميت به الفجاج رأيت * .

وهو لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٠٧٤ من قصيدة مطلعها :

أزهير هل عن شيب من معدل أم لا سبيل إلى الشباب الأول
والرواية في أشعار الهذليين : " ينضو " بدل " يهوي " ، والمخارم : أنون
الجال ، والأجدل : الصقر . والشاهد في الإفصاح لابن الطراوة

ل ١٩ ، ومنهج السالك : ١٤٨ واللسان (خرم) .

(٤) صدره : * ولم تدر وشك البين ، حتى رأتهم * .

وهو لزهير في ديوانه (الأظم) ١٨٤ وقافيته : تقعد ، وكذلك في الديوان

(ثعلب) : ١٦٥ . وهو في منهج السالك : ١٤٨ .

(٥) نورد نص الكتاب لتوضيح كلام ابن الطراوة . قال سيوييه :

" ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان ، لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد علم أن للحدث مكاناً وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهاباً ، وذلك قولك : ذهب المذهب البعيد ، وجلست مجلساً حسناً (وقعدت مقعداً كريماً) وقعدت المكان الذي رأيت ، وذهبت وجهاً مسن الوجوه ، و(قد) قال بعضهم : ذهب الشام ، يشبهه بالمهم ، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب . وهذا شأنه ، لأنه ليس في ذهب دليل على الشام وفيه دليل على المذهب والمكان . ومثل ذهب الشام يدخل البيت . ومثل ذلك قول ساعدة بن جوية الخ . . . الكتاب ١/ ٣٥ .

ش (١) : وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُ بِـ .

* تهوي مَخَارِمَهَا * (٢) [٥٦٤]

فليس بشيء ؛ لِأَنَّ الْمَخْرَمَ أَنْفَ الْجَيْدِلِ ، وَلَيْسَ بِطَرِيقٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ :

* وَقَدْ قَعَدُوا أَنْفَاقَهَا كُلَّ مَرَّصِدٍ * (٣) [٥٦٢]

لأشاهد فيه ؛ لِأَنَّ النَّفْقَ لَيْسَ الطَّرِيقَ ، إِنَّمَا هُوَ السَّرْبُ (٤) فِي الْأَرْضِ // ٢٢٤
وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ لَا تَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ (٥) فَهَذِهِ كُلُّهَا عَلَى حَذْفِ
الْجَارِّ ، وَلَمْ يَبْقِ إِلَّا الْبَيْتُ ، وَهُوَ مَطْلَبُهَا . وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ كَانَ مَكَانٌ مُسْتَطْرَقٌ جِسًّا
أَوْ تَوْهَمًا فَنَاسِدٌ ، لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ هَذَا فِي الْمَخْتَصِّ كَلِّهِ وَإِنَّمَا هَذَا تَعْلِيلٌ بَعْدَ (٦) السَّمَاعِ
وَلَا سَمَاعَ هُنَا . فَفَسَدُ قَوْلِهِ . وَأَمَّا زَهَبُ الشَّامِ فَقَالَ سَيِّبِيهِ : " هُوَ عَلَى حَذْفِ
الْجَارِّ تَشْبِيهًا بِالْمَجْهُومِ " (٧) .

وَقَالَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ : وَهَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ بِهِ عَلَى مَعْنَى إِلَى الشَّامِ
لِأَنَّ الْبَعُوثَ يَوْمَئِذٍ إِنَّمَا كَانَتْ إِلَى الشَّامِ ، وَلَا يَرِيدُونَ : زَهَبْتُ فِي الشَّامِ ،
وَسَيِّبِيهِ إِنَّمَا نَظَرَهُ فِي حَذْفِ الْجَارِّ خَاصَّةً وَحَسَنَهُ أَنَّهُ ظَرْفٌ بِخِلَافِ : مَرَرْتُ زَيْدًا ،
وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّمَا نَقَلَ سَيِّبِيهِ وَالنَّحْوِيُّونَ : أَنَّ زَهَبْتُ الشَّامَ يُقَالُ عَلَى مَعْنَى
فِي الشَّامِ لَا عَلَى مَعْنَى إِلَى الشَّامِ ، فَإِنْ أَرَادَ ذَلِكَ الْمَعْنَى فَإِنَّمَا يُقَالُ بِاللَّسَى ،
أَيُّ : زَهَبْتُ إِلَى الشَّامِ .

وَمَا قَالَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ أَنَّهُ يُتَكَلَّمُ بِهِ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى .

(١) يراجع كلام الشلوين في التذييل والتكميل ٢/٢ ل ٢٢٤ .

(٢) سبق تخريجه قبل قليل .

(٣) سبق تخريجه قبل قليل .

(٤) انظر اللسان (نفق) .

(٥) الآية ١٦ من سورة الأعراف .

(٦) عامضة في المصورة .

(٧) الكتاب ١/٣٥٠ .

١- وزعم بعضهم أنه لا شذوذ فيه ، لأنَّ الشَّامَ في معنى شَامَةٌ (٢) وهي مبهمةٌ وأجاز على ذلك : ذهبَ اليمنُ أي : يَمَنَةٌ لأنها مبهمةٌ وقوى ذلك عنده قوله :

٥٦٤- *... وردا يَمَنَةٌ عَطْرَانِ * (٣)

يريد : بردين يمانيين . وهذا فاسدٌ ، لأنَّ يَمَنَةً وشَامَةٌ لوسَّي بهما لخرجا من الإبهام إلى التخصيص [ولوجب وصلُ الفعلِ إليهما بواسطة في] (٤) فالأخرى أن يكون ذلك في الشام واليمن ، وقوله في اليمن : يَمَنَةٌ من التحريفِ الوارد في الشعر نحو قول الآخر :

٥٦٥- * من نسج داودَ أبي سَلَامٍ * (٥)

يريد : سليمان .

وزعم الفراءُ (٦) : أن ذهبت تصل إلى ظروفِ المكانِ المختصاتِ بنفسِها نحو : عُمانُ وخراسانُ والعراقُ ونحو ذلك : فتقول : ذهبتُ عُمانَ (٧) وذهبتُ العراقَ ، وحكى ذلك عن العرب ، والبصريون ينكرون ذلك ، ولعلَّ الفراءُ

(١-١) الكلام عن شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٠ وما بعد بتصرف .

(٢) شَامَةٌ : خلافُ اليَمَنَةِ اللسان (شَامَ) .

(٣) البيت بتمامه كما في المصادر :

أغرَّ كما متى قميصٌ لبسته جديدٌ وردا يَمَنَةٌ زُهَيانُ وهو من قصيدة لعروة بن حزام وانظر رذيل الأمل للقالبي

(٤) ١٥٨/٣ والخزانة ٢/٣٢ وفي شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣١ .

(٥) صدره * ودعا بمحكمة أمين سكتها *

من أبيات للأسود بن يعفر في ديوانه : ٦١

وهو في الخصائص ٢/٤٣٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣١ . وانظر مصادر تخريجه فيه .

(٦) الجمع ١/٢٠٠ .

(٧) في الصورة : العمان ، والتصويب من شرح الجمل .

سمع هذا في شعرِ فقامس ، وكثيراً ما يفعلُ الكوفيون ذلك ، فلا يلتفتُ إليه أعنى أن يجيزوا في الكلام ما لا يحفظُ إلا في الشعر ، فإذا تبين أن هذا من مذهبه وإن (١) لم يصح بسماعه ، هل هو في الكلام أو في الشعر خاصة لم يكن في قوله حجة لا سيما والذي حكى أهلُ البصرة كلهم في: عمان ونجران والعراق ونحوها ووصول العمل (٢) إليها بوساطة في ، إذا أردت بها معنى الظرفية. - (١)

فإن قيل : فكيف جاز نصب الميل والفرسخ والسيلين والفرسخين ، وجميع ذلك معلوم القدر ؟ .

فالجواب : أنه وإن كان معلوم القدر فإنه مجهول الصفة ، فأشبه المبهم فذلك وصل إليه الفعل بنفسه ، وأما الجهات المنسوبة إلى المختص مثل : شرقي الدار وغربيها وقلبيها [وجنوبيها] (٣) فإنها تجري عند العرب مجرى المبهم في وصل الفعل إليها بنفسه في حال السعة ؛ لأن النسب أخرجه من حيز الخصوص وأدخله في حيز العموم ؛ ألا ترى أن شرقي الدار وغربيها وقلبيها [وجنوبيها] (٣) غير محصور (٤) القدر ولا معلوم الصفة ، فلذلك تعدى الفعل أيضاً إليه بنفسه في نحو : تعدت شرقي الدار ، ولو أتيت بالدار وحدها لم يتعد الفعل إليها إلا بالحرف . وقالوا : جلست في خارج الدار ولم يقولوا : خارج الدار وإن كان مثل شرقي الدار ، بل أبهم منه ، وإنما كان ذلك ؛ لأنهم حملوه على جلست في داخل الدار ، لأن داخلها مختص لا حق بماله أقطار تحصره ونهايات تحيط به .

وقوله : ويشتمل ظرف المكان على متمكن وغير متمكن .

مثال المتمكن : مكان ، وموضع ، وميل ، وفرسخ . ومثال غير المتمكن : سوى وسوى ، ووسط ، وبين ، وعند ، ولا يعتد بدخول من طيها ؛ لأن من

(١) في المصورة : وإن ، ولعلها تحريف وإن ، وفي شرح الجمل " ولم " بدون "إن" أو "إن" .

(٢) في شرح الجمل ١ / ٣٣١ ، " الفعل " ، وهو أحسن .

(٣) نهاية النقل عن شرح الجمل ، بتصريف كثير .

(٤) هذه الكلمة غامضة في المصورة .

(٥) في المصورة : محصول .

تدخل على الظروف غير المتمكنة نحو : (= مِنْ لَدُنْ) = (١) و (= مِنْ دُونِ ذَلِكَ) = (٢)
 واطم أن ظروف المكان لا تضاف إلا إلى المفرد دون الجمل ، ما عدا حيث
 فإنها ظرف مكان وتضاف أبداً إلى الجملة دون المفرد ، تقول : قمتُ حيثُ قَامَ
 زيدُ ، وأقومُ حيثُ يقومُ زيدٌ . ولا تقول : حيثُ القيامُ ، إلا على حذف الخبرِ ،
 أي : حيثُ القيامُ كائنٌ ، وقد حكي إضافتها إلى المفرد ، حكاه السَّيرافي قال
 في عجز بيت :

٥٦٦ - * حيثُ ليَّ العمامِ * (٣)

وهو نادرٌ ، وجميع ما في الكتاب العزيز إنما هي فيه مضافة إلى الجملة نحو قوله
 تعالى (= مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ) = (٤) و (= مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ) = (٥) و (= مِنْ
 حَيْثُ خَرَجْتَ) = (٦) و (= وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ) = (٧) . وعلل ذلك بعضهم بأنَّها
 خصت بذلك دون أخواتها لشدة إبهامها وشبهها بالظروف من الزمان التي تجوز
 إضافتها إلى الجمل .

وجميع الظروف من المكان لك أن تضيفها وتعربها ، ولك أن تقطعها عن
 الإضافة فتبنيها تقول : جلست أمام زيدٍ ، وجلست أمام ، وقعدت قدام

- (١) من الآيتين ١ من سورة هود و ٦ من سورة النمل .
- (٢) من الآيتين ٦٣ من سورة المؤمنون و ٢٧ من سورة الفتح .
- (٣) البيت بتمامه :
- ونظعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث ليَّ العمام
 وهو في شرح المفصل ٤ / ٩٠ ، ٩٢ ، وأوضح المسالك ٢ / ٩٣ والخزانة
 ٣ / ١٥٢ . والمقاصد النحوية ٣ / ٣٨٧ وغير ذلك .
- (٤) من الآية ١٨٢ من سورة الأعراف ، و ٤٤ من سورة النمل .
- (٥) من الآية ٢٦ ، ٤٥ من سورة النمل ، والآية ٢٥ من سورة الزمر .
- (٦) من الآية ١٤٩ ، ١٥٠ من سورة البقرة .
- (٧) من الآية ١٤٤ ، ١٥٠ من سورة البقرة .

عمرو ، وقعدت قدام ، كما تقول في الزمان : جاء فلان قبلك وقبل ، ولكنهما متى قطعت عن الإضافة ونيت لم تقع أخباراً ولا أحوالاً ولا صفات لا يجوز : القيام قدام ، ويجوز : القيام قدام فلان ، وفي الصفة : مررت برجل قدام فلان ولا تقول : قدام ، تعنى : مررت برجل وأنت تريد : الصفة ، وإن أردت أن الظرف لك لا للموصوف جاز .

قال ش (١) : وإنما ذلك لقلّة تمكّنها بما أحدثت فيها وغير فيها ، فلم يتمكن تصرفها كما كان في حال تمكّنها بالإضافة ، ولأنها قد قامت مقام المحذوف المضاف ، فكرهوا أن يقيموها بعد ذلك مقام الاستقرار ، ولأنها لا تنوي أن تنوب منابها // سجع (٢) : لا يقال : زيد قبل ولا القتال بعد ، ومنعه سيويه (٣) ولم يعلّله ، والمثلة في ذلك أن قبل وعد إذا كانا خبرين فقد حذف من الكلام ما يعمل في الظرف وهو الاستقرار ، فإذا حذفنا المضاف إليه فقد حذفنا ما قبله في التقدير وما بعده نصار ذلك إجحافاً به ، فتنبهوه .

وكذلك تختص ظروف الزمان بالإضافة إلى الجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر لما بين الفعل والزمان من المضارعة ، فذلك تقول : قمت يوم قام زيد ، ويوم زيد قائم ، ومتى أضفت ظرف الزمان إلى مفرد كان معرباً ، ومتى أضفت إلى جملة كان مبتدأ ومعرباً ، وإذا أضيف إلى فعل ماض كان الأجود بناؤه ، لأن الفعل الماضي مبني ولم يمتنع إعرابه من جهة الجواز ، لأن الإضافة في الحقيقة إنما هي إلى المصدر لا إلى الفعل ومتى أضفت إلى الفعل المستقل كان الأجود إعرابه ، لأن الفعل معرب ، ولم يمتنع بناؤه لأنه على كل حال فعل ، وعلى ذلك قوله تعالى (يوم ينفع الصادقين صدقهم) (٤) قرئ " يوم " بالرفع والنصب ، وعليه يقرأ (يوم لا ينطقون) (٥) . قال بعضهم : متى كان في الجملة المضاف إليها ظرف الزمان عائد بطلت الإضافة ، لأن العائد لما حضر صارت الجملة صفة ، والشئ لا يضاف إلى صفة ، فلذلك حكمت على الجملة المذكورة

(١) لم أعتز على صلاح السليبي هذا كما كتبه الشيخ بيدي ، وخيه محموض .

(٢) شرح السيرافي ٤ / ٢٤١
(٣) الكتاب ٣ / ٢٨٦ .
(٤) الآية ١١٩ من سورة المائدة .
(٥) الآية ٣٥ من سورة المرسلات .

بأنها في موضع النَّصْبِ ، وعليه ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ (١) .
فإن قيل: كيف أضيف الظروف من الزمان إلى الفعل ، والأفعال دالة على
غيرها وهي المصادر .

قيل : إنما أرادوا الإضافة إلى المصدر وذكروا الفعل ، لأنه دال عليه .

[فإن قيل : (٢) فليس آثروا التطويل على الإيجاز ، فقد كان أن يقول :
يوم ضرب زيد أجز من أن يقول : يوم يضرب زيد .

فالجواب : أن بين إضافته إلى المصدر وبين الفعل الدال عليه فرقاً
بعيداً ، وذلك أن إضافته إلى المصدر محتملة لوقوع المصدر فيه ولو وقع بعد ،
مقترباً به ، ألا ترى إلى قول الله سبحانه ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى
نِسَائِكُمْ ﴾ (٣) فأضاف الليلة إلى الصيام ، وليس الصيام في الليلة ، ولو كان : ليلة
تصومون ، لكان الصيام في الليلة كما كان القيام في اليوم في قوله تعالى ﴿ يَوْمَ يَقُومُ
النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٤) فقد أفادت إضافته إلى الفعل دون المصدر ما تراه
من رفع الاحتمال وإزالة اللبس والإشكال (٤) .

فإن قيل : فكل ظرف من ظروف الزمان (هـ) تجوز إضافته إلى الفعل
أم لا ؟

قلنا : منها ما يستحيل إضافتها إليه ، وتتبعها يطول ، ولكن يظهر
الغرض في اثنين منها وذلك : قبل وبعد فإنهما من ظروف الزمان ، ولو أضفتها
إلى الفعل كان محالاً لما قد مرنا من أن الظرف إنما يضاف إلى الفعل إذا وقع
الفعل فيه طبعاً له ، لو قلت : قبل يقوم زيد ، لكان القيام في قبل طبعاً له ،
وطلت القبليسة ، وكذلك القول في " بعد " إن أضفته إلى الفعل بطلت
البعدية (٥) .

-
- (١) الآية ٢٨١ من سورة البقرة .
 - (٢) تكملة يقتضيها السياق .
 - (٣) الآية ١٨٧ من سورة البقرة .
 - (٤) نحو هذا الكلام في النتائج : ٩٤ .
 - (٥) انظر النتائج : ٩٧ .

فإن قيل : الظروف التي تضاف إلى الأفعال هل تجوز إضافتها إليها جوازاً مطلقاً ، أو جوازاً مقيداً بشروط ؟

قلنا : ليس بجوازٍ مطلقٍ فإنك تضيف الظرف إلى الفعل إذا كان مفرداً في اللفظ ، فإن كان مثني لم تجز إضافتها إليها تقول : قمت يوم قام زيدٌ ولا تقول : يومين قام زيدٌ ، وقد ذكرها ابن السراج ، ولم يذكر طتها ، وطتها ما تقدم من أن الفعل إذا أُضيف إليه فهو طبق للظرف ، فإذا كان طبقاً لأحد اليوميين بقي الآخر ليس بظرف ، لأنَّ الفعل حركة والحركة لا تنقسم ، وأيضا فإنَّ يوميين معدودان (١) ، فهما في جوابكم ، ولو قلت : يومين قام زيدٌ ، لصار مختصاً في جواب متى . وما هو جواب لكم لا يكون جواباً لمتى (٢)

فإن قيل : فهل تجوز إضافة الشهر والعام ونحو ذلك إلى الفعل ؟ . قلنا : هو جائز وإن كان الجمع أكثر من التثنية ، لأنك لم تأت بجمع على الحقيقة إنما قلت : شهر قام زيدٌ ، فالشهر عبارة عن ثلاثين يوماً فراعت العرب إفران اللفظ ولم تلتفت إلى العدد ، فإنَّ اليوم أيضاً عبارة عن اثنتي عشرة ساعة ، ولم تلتفت إلى هذا العدد ، والتفتت إلى لفظ اليوم فصار الفعل واقعاً فيه كما صار واقعاً في الشهر والعام ، والتثنية ليست كذلك ، لأنَّ العرب لم تضع لها لفظاً مفرداً يكون عبارة عنها ، كما صاغت للثلاثين يوماً اسماً مفرداً ، ولا ثني عشر شهراً اسماً مفرداً ، نعم ، وسبعة الأيام قالوا فيها : أسبوع ، وليست لليومين ولا لليلتين اسم يكون عبارة عنهما ، بل هي تثنية في اللفظ والمعنى فتأمل ، فإنه من عجيب ظم العربية وديع أسراره ، قاله السهيلي .

فصل

وأظن أن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الحدث ولكن تكون أخباراً عن المصادر وذلك لعدم الفائدة (٣) ، لأنَّ الأشخاص لا تخلو عن الزمان . وأمَّا

(١) في الصورة معدودين ، خطأ
(٢) انظر النتائج : ٠٩٦
(٣) انظر النتائج : ٤٢٦١

الأحداث فإنها وإن كانت لا تخلو عن زمان فإنها قد تكون في زمان دون زمان .
 وظل بعضهم (١) هذا فقال : ظروف الزمان منتقلة والجثث ثابتة ولا يخبر
 بمنتقل (٢) عن ثابت ، وتفسير هذا أن الزمان إنما وضع ليقيد به الحدث ،
 وإنما يقيد بما اقترن به من الزمان ، ولا يصح تقييده بما تقدم من الزمان ، ولا بما
 يتأخر عنه ، لأن القاعدة في تقييده الإخبار بكونه مقترناً به لارتباطه به ، ولا
 ارتباط له بما تقدم عليه أو تأخر عنه . وأما الجثث فإنها تعرطها أزمان فلا
 فائدة في تقييدها بواحد منها انتهى .

قلت : وهذا كما ترى ! فإن الأخبار في الحقيقة إنما هي مقدره ، وهي :
 كائن أو مستقر لا الظرف // وإنما كان يلزم هذا لو كان الظرف الخبر بنفسه وإنما
 ٢٢٦ المعتبر في ذلك القاعدة كما قلنا ، ألا ترى أنك تقول : زيد في مكان ، ولا
 يجوز ذلك لعدم القاعدة . وإذا قلت : زيد غداً ، لا فائدة فيه ، لأن معناها زيد
 موجود غداً ، وهذا أمر يستوي فيه المخبر والمخبر ، فإن أردت : زيد مسافر
 غداً ، أظهرت ذلك إن لا دليل على حذفه قال السهيلي (٣) : الأوقات
 إنما وضعت ليؤرخ بها الأحداث المقترنة بها في حال الحدوث وإلا فلا فائدة
 لها والأوقات أحداث تقيدها الأحداث غير المخصوصة عند المخاطب ويعرف
 المخاطب أن الحدث الذي تخبره به كان مقترناً بالحدث الصادر عن حركة الفلك
 المعلوم عنده وعند غيره ، وهذا لا يتصور في الجثث ولا في الأشياء الساتية
 ليست بأحداث فلا يتصور أن تقول : زيد غداً ولا الفرس اليوم ، لأنك لم
 تذكر حدثاً معلوماً عند المخاطب ، إلا أن (٤) تقيده به حدثاً آخر فتبين
 له متى كان ، فلا فائدة في ذكر الأوقات ولا توقته بها شيئاً حادثاً عندها .

فإن قيل : فقد قالوا : نحن في يوم طيب ، وفلان في يوم طيب ، وهذا
 إخبار عن عين بزمان ؟ .

(١) لعله يعني السيراني فهذا مفهوم كلامه . انظر الكتاب ١/٤١٨ هـ (١)
 والشرح له ١٣٩/٢ أ ، ب .
 (٢) في الصورة : بمنتقل .
 (٣) النتائج ٤٢٦-٤٢٧ هـ .
 (٤) في الصورة : لأن .

فالجواب : أَنَّ الصِّفَةَ هِيَ الَّتِي حَسَّنَتْ (١) الإِخْبَارَ بِالزَّمَانِ إِذْ لَيْسَ كِلَافَ
زَمَانٍ طَيِّبًا عِنْدَ النَّاسِ ، وَقَدْ يَعْلَمُ ذَلِكَ بَعْضُ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ :
الْجِيَابُ شَهْرَيْنِ ، وَالطَّلُجُ شَهْرَيْنِ ، فَعَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ ، أَيْ : لَيْسَ الْجِيَابُ
وَشَرْبُ الطَّلُجِ ، وَكَذَلِكَ : الْيَوْمَ خَمْرٌ وَغَدًا أَمْرٌ أَيْ : الْيَوْمَ شَرِبْتُ خَمْرًا
وَاللَّيْلَةَ الْهَيْلَالُ أَيْ طَلُوعَ الْهَيْلَالِ ، أَوْ حُدُوثَ الْهَيْلَالِ .

وَمَا تَخْتَصُّ بِهِ ظُرُوفُ الزَّمَانِ أَنْكَ إِذَا أَخْبَرْتَ بِهَا عَنِ الْإَيَّامِ كَانَتْ مَرْفُوعَةً
مَا خِلا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالسَّبْتِ ، فَإِنَّهَا تَكُونُ مَعَهَا مَنْصُوبَةً ، تَقُولُ : الْأَحَدُ
الْيَوْمَ وَالْإِثْنَانِ الْيَوْمَ وَالثَّلَاثَةَ الْيَوْمَ وَالْأَرْبَعَةَ الْيَوْمَ وَالْخَمِيسَ الْيَوْمَ وَالْجُمُعَةَ
الْيَوْمَ ، وَالسَّبْتَ الْيَوْمَ بِالنَّصْبِ فِيهِمَا .

وَأَمَّا خِصَا بِالنَّصْبِ (٢) ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ مَصْدَرَانِ إِذْ فِي الْجُمُعَةِ
مَعْنَى الْاجْتِمَاعِ ، وَفِي السَّبْتِ مَعْنَى الْقَطْعِ ، فَكَمَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ الْاجْتِمَاعُ الْيَوْمَ وَالْقَطْعُ
الْيَوْمَ لَنْصَبْتَ ، لِأَنَّكَ أَخْبَرْتَ عَنِ مَصْدَرٍ فَكَذَلِكَ مَا وَقَعَ مَوْقِعَهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِقِيَّسَةٍ
الْإَيَّامِ ، لِأَنَّ الْأَحَدَ فِي مَعْنَى الْأَوَّلِ وَالْإِثْنَانِ فِي مَعْنَى الثَّانِي ، وَالثَّلَاثَةَ
فِي مَعْنَى الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعَةَ فِي مَعْنَى الرَّابِعِ وَالْخَمِيسَ فِي مَعْنَى الْخَامِسِ ، وَهَذِهِ
كُلُّهَا صِفَاتٌ ، الثَّانِي فِيهَا هُوَ الْأَوَّلُ ، فَجُوبَ بِذَلِكَ رَفْعُهَا ، كَمَا تَقُولُ : الْأَوَّلُ
زَيْدٌ وَالثَّانِي عَمْرٌو وَالثَّلَاثُ خَالِدٌ ، وَالرَّابِعُ بَكْرٌ ، وَنَحْوُ هَذَا قَالَهُ سَيِّبُوهُ فَمِنْ
الظُّرُوفِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ (٣) : " وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ الْجُمُعَةُ وَالْيَوْمَ السَّبْتُ ، وَإِنْ شِئْتَ
[رَفَعْتَ : فَأَمَّا] (٤) الْيَوْمَ الْأَحَدُ وَالْيَوْمَ الْإِثْنَانُ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا رَفْعًا ،
وَكَذَلِكَ إِلَى الْخَمِيسِ " ، هَذَا نَصُّهُ ثُمَّ عُلِّلَ فَقَالَ : " لِأَنَّهُ لَيْسَ يَعْمَلُ فِيهِ كَأَنَّكَ
أَرَدْتَ [أَنْ تَقُولَ] (٥) الْيَوْمَ الْخَامِسُ وَالْيَوْمَ الرَّابِعُ . "

(١) فِي الْمَصُورَةِ : حَسَّنَتْ .

(٢) انظُرْ هَذَا فِي شَرْحِ السِّيْرَاقِيِّ ٢ / ١٣٩ بِالَّذِي فِيهِ أَنَّ السَّبْتَ بِمَعْنَى
الرَّاحَةِ .

(٣) الْكِتَابُ ١ / ٤١٨ .

(٤) تَكْلِمَةٌ مِنَ الْكِتَابِ .

(٥) تَكْلِمَةٌ مِنَ الْكِتَابِ .

قال ابن خروف : حكى النصب في السبت والجمعة خاصة وجميعها بالرفع ، لأن الثاني هو الأول ، وحكى الفراء : اليوم الخميس واليوم الجمعة بالنصب فيهما وحمل باقي الأيام عليها ، وتأول ذلك على حذف المضاف أي : اليوم محي الخمين ومحي الجمعة والرفع عنده أحسن ، وسيبويه سمعه فيهما ، أي اليوم الاجتماع واليوم القطع (١) جعلها عاملين (٢) في اليوم ، ولم يقصد اليومين بأعيانها . وقال المبرز : يوم الأحد بمعنى الأفراد ويوم الاثنين بمعنى الازد واج ، فسا : هذا هذيان ولم يؤخذ هذا إلا عن العرب كما قال سيبويه .

- فصل - (٣)

ومن أحكام الظروف أنك إذا عدت الفعل إلى ضمير المصدر أوصلت الفعل إليه بنفسه ، فقلت : ضربته زيدا ، تريد : ضربت الضرب زيدا .

وأما الحال فلا تضر ، لأنها لا تكون إلا نكرة مشتقة والضمير ليس كذلك .

وأما ظرف الزمان والمكان فلا توصل الفعل إلى ضميرهما إلا بواسطة " في " ، وذلك أن الأصل في الظروف كلها أن تصل الفعل إليها بواسطة " في " ، لأن الأفعال لا تطلبها إلا على معنى الوعاء ، وحرف الوعاء هو " في " والضمائر تدرك الأشياء إلى أصولها ، وسيبين ذلك ، ومنه ما قد مضى .

فإن قيل : فلاي شيء حذف في " مع الظرف إذا كان ظاهرا ؟

فالجواب : أن ظرف الزمان لما أشبه المصدر وصل الفعل إلى جميع ضروبه من مبهم ، ومعدود ، ومختص بنفسه ، كما يصل إلى المصدر . ووجه الشبه بينهما أن المصدر يدل عليه الفعل بحروفه نحو : ضرب (٤) ، ألا ترى أنه يدل على الضرب بحروفه ، وظرف الزمان يدل عليه الفعل بصيغته ؛ ألا ترى أن صيغة " قام " تعطي أن الزمان ماضٍ ، وصيغة " يقوم " تعطي الزمان غير الماضي ، فاجتمعا في

(١) انظر الكتاب ٤١٨/١ هامش (٢) .

(٢) في الصورة : عطمين .

(٣) هذا الفصل بكامله من كلام ابن عصفور في شرح الجمل ٣٣٢/١-٣٣٤ وهو بنصه فيه تقريبا .

(٤) في شرح الجمل : ضربت .

أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا بِلَفْظِهِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ الزَّمَانَ حَرَكَةٌ (١) الْفَلَكِ ؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ
اللُّغَوِيَّ هُوَ : اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَهُمَا مَوْجُودَانِ عَنِ قُرْبِ الشَّمْسِ وَمَعْدَهَا ، وَذَلِكَ
كَائِنْ عَنِ حَرَكَةِ الْفَلَكِ ، وَالْمَصَادِرُ حَرَكَاتِ الْفَاعِلِينَ نَحْوُ : الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ ، فَاجْتَمَعَا
مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ أَيْضاً .

وَأَمَّا ظَرْفُ الْمَكَانِ فَلَا شَبَهَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَصْدَرِ مِنْ جِهَةٍ مِنْ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ ؛
أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمَكَانَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ بِلَفْظِهِ وَلَا هُوَ حَرَكَةٌ فَاعِلٌ ، لَكِنَّهُ أَشْبَهَ ظَرْفُ
الزَّمَانِ مِنْ حَيْثُ // هُوَ ظَرْفٌ لِلْفِعْلِ كَالزَّمَانِ ، فَوَصَلَ الْفِعْلُ إِلَى مَبْهَمِهِ وَمَعْدُودِهِ
بِنَفْسِهِ لِذَلِكَ .

فِي أَنْ قِيلَ : فَهَلَّا شَبَهَ مَخْتَصُّ الْمَكَانِ بِمَخْتَصِّ الزَّمَانِ ، فَوَصَلَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ
بِنَفْسِهِ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا الشَّبَهَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ قَوِيًّا ؛ لِأَنَّهُ شَبَهَ بِمَشْبَهٍ لَمْ يُرَعْ إِلَّا فِيمَا
تَقْوَى دَلَالَةُ الْفِعْلِ عَلَيْهِ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ ، وَهُوَ الْجُهْمُ ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ
إِنَّمَا يَطْلُبُ مَكَانًا مَبْهُمًا وَالْحَقُّ بِهِ الْمَعْدُودُ ؛ لِأَنَّهُ قَرِيبٌ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ لِيَهُمَا مَنْ
حَيْثُ يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ عَلَى كُلِّ مَكَانٍ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ " مِثْلًا " يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ عَلَى كُلِّ
مَوْضِعٍ إِذَا كَانَ قَدْرُهُ الْقَدْرَ الْمَصْطَلَحَ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ بِمِثْلٍ ، فَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا
الْقَدْرَ فَيُرْتَبِئُ فِي نَفْسِهِ .

وَأَمَّا الْمَخْتَصُّ فَلَمَّا لَمْ تَقْوِ دَلَالَةُ الْفِعْلِ عَلَيْهِ وَلَا قُرْبٌ مَّا تَقْوَى دَلَالَةُ الْفِعْلِ
عَلَيْهِ ، لَمْ يُؤَثِّرِ الشَّبَهُ الضَّعِيفُ فِيهِ ، فَوَصَلَ الْفِعْلُ إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ عَلَى أَصْلِهِ ،
إِلَّا مَا شَدَّتْ الْعَرَبُ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ - وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ - أَوْ فِي ضَرُورَةٍ .

وَلَا يَعْمَلُ فِي الْمَصْدَرِ إِلَّا فِعْلٌ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ ظَاهِرًا أَوْ مَضْمَرًا .
فَمِثَالُ عَمَلِهِ فِيهِ ظَاهِرًا : ضَرِبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا .

وَمِثَالُ عَمَلِهِ فِيهِ مَضْمَرًا قَوْلُهُمْ : " مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا " ، تَقْدِيرُهُ : إِلَّا تَسِيرَ سَيْرًا ،

(١) فِي شَرْحِ الْجَمَلِ : فِعْلٌ .

(٢) انظُرْ مَا تَقَدَّمَ ص ٨٥٦ ، ٨٥٧ .

فَأَضْمَرَ الْفِعْلَ ، ١- وما أَنْتَ إِلَّا شُرْبُ الْإِبِلِ أَيِ إِلَّا تَشْرَبُ شُرْبَ الْإِبِلِ ، ويجوز
تقديمه على العاملِ وتأخيرُه ما لم يمنع من ذلك مانع .

[العامل في الظرف والحال]

وأما ظرفُ الزمانِ والمكانِ والحالِ فقد يعملُ فيهما الفعلُ أو ما جرى مجراه ،
وقد يعملُ فيهما معنى الفعلِ .

فمثالُ عملِ الفعلِ فيهما : قام زيدٌ خَلَفَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ضاحِكًا ، ألا ترى أن
العاملِ في خَلَفَكَ ويومَ الجمعةِ وضاحِكًا : قام ، وهو فعِلٌ .

ومثالُ عملِ معنى الفعلِ في الحالِ قولك : هذا زيدٌ قائمًا ، ألا ترى
أنَّ العاملِ في قائم ما في "ذا" من معنى الفعلِ الذي هو : أُشِيرُ أَوْ هَاتِمُنْ
معنى التنبيهِ أي تَنبَهْ .

ومثالُ عمله في الظرفِ قوله :

* أنا ابنُ ماويةَ إذ جَدَّ النَقْرُ * [٧٥]

وقوله :

٥٦٧- أنا أبو المنهالِ بعضَ الأحيان (٣)

ألا ترى أنَّ العاملِ في بعضِ الأحيان ، وفي : "إذ" ما في : أبو المنهالِ
وفي: ابن ماويةَ مِنْ معنى المشهورِ والمعروفِ ، كأنَّه قال : أنا المشهورُ بعضَ الأحيان
وأنا المعروفُ إذ جَدَّ النَقْرُ .

فإنَّما كان العاملُ فيها فعلًا أو ما جرى مجراه جازتقديمها على العاملِ ،
ما لم يمنع من ذلك مانعٌ نحو قولك : خَلَفَكَ قَعَدْتُ ، ويومَ الجمعةِ جِئْتُ ، وضاحِكًا
خَرَجَ زيدٌ .

وإنَّ كان العاملُ فيها معنى الفعلِ جازَ التقديمُ أيضًا فتقول : إذ جَدَّ النَقْرُ
أنا ابن ماويةَ ، وبعضَ الأحيان أنا أبو (٤) المنهالِ . ومن كلامِ العربِ : "أَكَلَّ يَوْمٌ

(١-١) زيادة عما في شرح الجمل .

(٢) سبق تخريجه في ص ١٤٦

(٣) البيت في الخصائص ٣ / ٢٠٠ وشرح الجمل ١ / ٣٣١ وتخرجه فيه .

(٤) في المصورة : ابن .

لك ثوبٌ تلبسه * ، العامل في كل يوم ما في : لك من معنى الفعل ، كأنه
قال : أكل يوم مستقر لك ثوبٌ تلبسه ، ولا يعمل فيه تلبسه ، لأنه صفةٌ
وتقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل ، فيؤدى ذلك إلى تقديم الصفة على
الموصوف ، وذلك غير جائز ، ولا يجوز أيضا أن يكون العامل في " كل يوم " ^{مضمرا}
مضمرا يفسره تلبسه ، لأنه لا يفسر إلا ما يعمل ، وتلبسه لا يصح له العمل ، فلا
يصح له التفسير .

وأما الحال فلا يجوز تقديمها على العامل إذا كان معنى ، فلا تقول
ضاحكاً هذا زيدٌ ولا ها ضاحكاً ذا زيدٌ ، فإن قدرت العامل " ها " بمعنى تنبه
جاز ذلك ، أعني تقدمه على " ذا " ، ولا يقدم على " ها " بوجه ، وسيأتى
ذلك ..

(الحال)

* قوله : الحال تبين كيفية الموصوف في حال وجود الوصف به ، أو تبين (٢) الصفة في حال وجودها بالموصوف .

قال بعضهم : يريد أن للحال عارتين وهما ما ذكر ، وأجود من هذا أن الحال تكون على وجهين :

تكون تبيناً لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة به (٣) ، وذلك قولك : جاءني زيدٌ ضاحكاً ، فضاحك تبين لكيفية الموصوف .

وتكون تبيناً للصفة في حال وجودها بالموصوف ، وذلك قولك : جاءني زيدٌ مشياً ، نقولك : مشياً تبين للصفة في حال وجودها بالموصوف ، لا تبين لكيفية الموصوف ؛ لأن تبين كيفية الموصوف في الحقيقة إنما هي قولك : ماشياً لا مشياً ، وإن قيل ذلك في مشياً فإنما يقال فيه بالمجاز لا بالحقيقة ، فالأولى أن يقال فيه : ما قلناه من أنه تبين للصفة في حال وجودها بالموصوف .

وهذا ذكره المؤلف على معنى الحد للحال أو الرسم له ، وكلاهما (٤) أعني الرسم والحد حق أن يكون قولاً جامعاً مانعاً ، أي جامعاً للحد ومانعاً لتفسير المحدود أن يختلط بالمحدود . وهذا القول الذي ذكره المؤلف ليس كذلك ، لأنك إذا قلت : زيد قائم الآن ، تبين لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة به ، وكذلك إذا قلت : جاءني رجلٌ راكبٌ كان هذا أيضاً تبيناً لكيفية هذا الرجل في حال وجود الوصف به ، ولا فرق بين قولك : جاءني رجلٌ راكبٌ ، وقولك : جاءني رجلٌ راكباً ؛ ولذلك ضعفت الحال من النكرات لما أمكن فيها المشاكلة بالجريان على الموصوف في الإعراب ، فضعف غير المشاكلة

(١-١) نسخت من شرح الجزولية الكبير للشلميين ص ٢٩٢ ، ويشير الأبدى إلى ذلك بعد .

(٢) في الصورة : بتبيين ، والتصويب من شرح الجزولية للشلميين .

(٣) في شرح الشلميين : له .

(٤) في الشرح الكبير للشلميين : وكلامه .

مع وجودها ، ولولا أن المعنى واحد في وصف النكرة والحال منها لما ضعفت الحال من النكرة إذ (١) كان كل واحد منهما يكون بمعنى الآخر (٢) - ١ . *

وقال بعضهم : إنما ضعفت الحال من النكرة وحسنت من المعرفة ، وكانت النكرة أولى بالنعته منها بالحال ، لأن النكرة مجهولة الذات والنعته تبيين لذات (٣) المنعوت ، والحال تبيين الخبر ، فلما كانت النكرة مجهولة // ٢٢٨ الذات كان المخاطب أحوج إلى معرفة الذات منه إلى معرفة الخبر ، لأن معرفة الخبر إنما تلتبس بعد معرفة الذات ، وهو أولى ما قاله الأستاذ (٤) ، وإن كان قد قال به السيرافي قبله . وأظن ما قلته لك من كلام أبي محمد ابن السيد (٥) .

وقال بعضهم : الحال تبيين ما انبهم من الهيئات ، والتعريف تفسير ما انبهم من الذات .

فش : الحال : تبيين هيئة الفاعل والمفعول .

وقال ش : (٦) الحال : هو الاسم المنصوب الصالح في جواب من سأل بكيف .

وقال ص (٧) : الحال هو كل اسم أو ما هو في تقديره منصوب لفظاً أو نيئة مفسر لما انبهم من الهيئات أو مؤكداً لما انطوى عليه الكلام . فالمفسر : جاء زيد ركباً ، والمؤكد : تبسم زيد ضاحكاً .

وقال السهيلي : (٨) الحال عند النحويين : هي صفة الفاعل في وقت وقوع الفعل منه ، أو صفة المفعول في وقت وقوع الفعل عليه ، أو صفة المصدر

- (١) في الصورة : إذا ، وما أثبتناه من الشرح الكبير .
- (٢) بعده في الشرح الكبير : فلا يصح .
- (٣) في الصورة : تبيين الذات ، وهو غير مستقيم .
- (٤) الكلام الذي نقله الأبيدي قبل قليل .
- (٥) لم أجده في إصلاح الخليل .
- (٦) قال الشلوميون ذلك في التوطئة ٢٠٠ .
- (٧) في المقرَّب ١ / ١٤٥ .
- (٨) مثل هذا الكلام في النتائج ٣٩٤ .

الذي تَضَمَّنَهُ الْفِعْلُ وَدَلَّ عَلَيْهِ فِي وَقْتِ وَقْوَعِهِ ، الْأَوَّلُ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، وَالثَّانِي : ضَرَبْتُ زَيْدًا جَالِسًا ، وَالثَّلَاثُ : جَاءَ الْقَوْمُ رُوَيْدًا ، وَمَشَوْا سَرِيعًا ، فَسَرِيعًا ، حَالٌ مِنْ مَشَى الْقَوْمِ الَّذِي أَسْنَدْتَهُ إِلَيْهِمْ ، حِينَ قُلْتِ : مَشَوْا ، وَهَذَا الْمَصْدَرُ فِي حُكْمِ التَّعْرِيفِ ، لِأَنَّهُ مِزَاجٌ مِزَاجٌ إِلَى الْقَوْمِ وَمَخْصُوصٌ بِهِمْ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تُخَبِّرُ عَنْهُ فَتَقُولُ : إِنْ مَشَى الْقَوْمُ فَهِيَ خَيْرٌ لَهُمْ .
وفى التنزيل : **إِنَّمَا يَتُوبُونَ لَكَ خَيْرًا لَّهُمْ** (١) أَي : يَكُ الْمَتَابُ أَي مَتَابُهُمْ خَيْرًا لَهُمْ . وَإِنَّمَا عَمِلَ الْفِعْلُ فِي هَذِهِ الْحَالِ بِنَفْسِهِ دُونَ حَرْفِ جَرٍّ ، لِأَنَّ الْحَالَ هِيَ صَاحِبُ الْحَالِ ، أَعْنِي أَنَّ رَاكِبًا هُوَ زَيْدٌ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ صِفَةٌ لِلْمَفْعُولِ وَالْمَصْدَرُ ، فَالْفِعْلُ قَدْ تَضَمَّنَ الْفَاعِلَ وَالْمَصْدَرَ لَفْظًا وَعَقْلًا وَحَدًّا وَحَقِيقَةً ، فَلَمْ يَتَّصِرْ وَصُولُهُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ بِوَاسِطَةٍ ، وَكَانَتِ الْحَالُ كَالنَّعْتِ ، وَالنَّعْتُ هُوَ الْمَنْعُوتُ كَمَا أَنَّ الْحَالَ هِيَ صَاحِبُ الْحَالِ ، وَمَا كَانَ هُوَ هُوَ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى عَامِلٍ آخَرَ وَلَا إِلَى وَاسِطَةٍ حَرْفٍ يُوصِلُ الْفِعْلَ إِلَيْهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَأَيْنَ قَوْلُهُمْ : الْحَالُ مَفْعُولٌ فِيهَا وَهِيَ مَقْدَرَةٌ بِنْفِي ؟

قلنا : **إِنَّمَا تَكَلَّمْنَا عَلَى الْأَسْمِ الْمَنْصُوبِ إِذَا قُلْتِ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ،** وَمَحَالٌ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُهُ : جَاءَ زَيْدٌ فِي رَاكِبٍ ، لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ هُوَ الْمَرْفُوعُ ، فَإِنْ [قُلْتِ] : جَاءَ فِي حَالِ رُكُوبٍ ، كَانَتْ حَالُهُ حِينَئِذٍ غَيْرَهُ ، فَوَصَلَ الْفِعْلُ حِينَئِذٍ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، فَإِذَا قُلْتِ : **إِنَّ الْحَالَ مَقْدَرَةٌ بِنْفِي** ، فَلَسْتَ تَعْنِي الْأَسْمَ الْمَنْصُوبَ وَإِنَّمَا تَرِيدُ أَنَّهُ فِي حَالِ كَذَا ، وَمِنْ هَاهُنَا أَشْبَهْتَ الظَّرْفَ بِلَأَنَّهَا مَقْدَرَةٌ بِنْفِي كَالظَّرْفِ ، إِلَّا أَنَّ التَّقْدِيرَ فِي الظَّرْفِ بِنْفِي هُوَ فِي لَفْظِهِ تَقْوِيلٌ : سِرَّتِ الْيَوْمَ وَفِي الْيَوْمِ . وَالْحَالُ إِنَّمَا يَتَّقَدَّرُ حَرْفٌ " فِي " فِي مَعْنَاهَا لَا فِي لَفْظِهَا كَمَا بَيَّنَّا .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا كَانَتْ صِفَةً لِلْأَسْمِ قَبْلَهَا ، فَلَمْ لَا تَكُونُ تَابِعَةً لَهُ فِي إِعْرَابِهِ كَالنَّعْتِ ؟

(١) الآية ٧٤ من سورة التوبة .
(٢) تكملة يستقيم بها الكلام .

قلنا : الفرق بينها وبين النَّعْتِ أَنَّ النَّعْتِ صِفَةٌ لِلْمَنْعُوتِ عَلَى الْإِطْلَاقِ
من غير التفتاتِ إِلَى الْفِعْلِ الْوَاقِعِ مِنْهُ ، فَهُوَ تَابِعٌ لِلذَّاتِ فِي إِعْرَابِهَا ، أَيِ ؛
تَابِعٌ لِلْإِسْمِ الَّذِي هُوَ مَبَارَةٌ عَنِ الذَّاتِ ، وَالْحَالِ إِتِمًا هِيَ صِفَةٌ لَهُ فِي حَالِ وَقُوعِ
الْفِعْلِ مِنْهُ ، فَصَارَ الْفِعْلُ أَوْلَى بِهَا ، وَصَارَتْ كَالظَّرْفِ الَّذِي هُوَ وَقْتُ لِلْفِعْلِ
لَا لِلذَّاتِ ، فَنُصِبَ مَا كَانَ حَالًا وَقَعَ الْفِعْلُ فِيهِ كَمَا نُصِبَ مَا كَانَ وَقْتًُا أَوْ مَكَانًا .
وَمِنْهَا هُنَا جِازٌ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ ، كَمَا جاز تَقْدِيمُ الظَّرْفِ ،
وَلَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِي النَّعْتِ ؛ لِأَنَّ النَّعْتِ صِفَةٌ لَازِمَةٌ لِلذَّاتِ قَبْلَ الْفِعْلِ وَمَعْدَهُ ،
فَالذَّاتُ أَوْلَى بِهِ مِنَ الْفِعْلِ .

فصل [في أقسام الحال]

واعلم أن الحال لها أقسام كثيرة :-

فمنها الحال المستصحبة كقولك : هذا زيد ضاحكاً ، وهذا الخليفة
قادمًا ، وهذه الشمس طالعة ، المعنى : تنبئه لهذه الأشياء في هذه
الحال .

ومنها الحال المحكية ، كقولك : رأيت زيداً أمس ضاحكاً .

ومنها الحال المقدرة ، كقولك : سيخرج زيد غداً مسافراً ، أي : مقدراً
اليوم السفر غداً . ومنه : مررت برجل معه صقر صائداً به غداً ، أي : مقدراً
الآن (١) الصيد به غداً . (٢)

ومنها السادة سد الخبر نحو : ضربني زيداً قائماً (٣) ، وأكثر شربى
السويق ملتوتاً ، أي : إذا كان قائماً ، وإذا كان ملتوتاً .

ومنها المؤكدة : نحو قوله تعالى (= وهو الحق صدقاً =) (٤)

(١) في الصورة : لأن ، والتصويب ما سيأتي ومن المصادر .

(٢) من أمثلة الكتاب ٤٩/٢ .

(٣) الكتاب : ٤١٩/١ .

(٤) الآية ٩١ من سورة البقرة .

ومنها الحال التوطئة : كقوله تعالى ﴿ وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً ﴾ (١) . فمنهم من رأى أنّ لساناً هو الحال وعربياً هو التوطئة .

ومعنى التوطئة عندهم أنّ الحال لما كانت صفة معنوية ، شبهت بالصفة اللفظية ، وكان حكم الصفة اللفظية أنّ يكون لها موصوف تجري عليه . فعمل مثل ذلك بالصفة المعنوية ؛ لتكون في حكم الصفة اللفظية في أنّ يكون لها موصوف تجري أيضا عليه .

وقد يكون معنى التوطئة في الحال : أنّ يتأول في الاسم الجامد تأويل يخرج إلى حكم الاسم المشتق كقوله عليه السلام وقد سُئِلَ : كيف يأتيك الوحي ؟ فقال : * أحياناً يتمثل لي الملك رجلاً * (٢) ، فالتوطئة في الحديث على وجهين :

أحدهما : أنّ تجعل رجلاً في تأويل مرثياً أو محسوساً وهما اسمان جاربان على الفعل .

٢٢٩

والثاني : أنّ يريد : مثل رجل ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وهذا هو معنى قولنا : إنّ سبيلها أنّ تكون مشتقة أو في حكم المشتق .

وأما التي في حكم المنتقلة ، فكقوله تعالى ﴿ وهو الحق مصدقاً ﴾ (٣) ، فالحق لا يفارقه التصديق ، لكن لما كان المخبر قد يذكر الحق ليصدق به حقاً آخر ، وقد يذكره لنفسه أشبهت الحال المنتقلة حين كان لها معنيان تنتقل من أحدهما إلى الآخر . هذا تقسيم ابن السيد (٤) وغيره لها ، وهو حسن .

(١) الآية ١٢ من سورة الأحقاف .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي ٣٠٢/١ ومالك في الموطأ كتاب القرآن حديث رقم ٧ ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٣) من الآية ٩١ من سورة البقرة .

(٤) انظر إصلاح الخلل ١٠٧-١٠٩ .

وقوله : " الحال : أصلها أن تكون نكرة " .

مثاله : جاء زيد ضاحكاً ، وذلك أنها خبر في المعنى ، والخبر أصله أن يكون بالمجهول عن المعلوم ، ولأنها تشبه التمييز ، وهو لا يكون إلا نكرة ، وأيضا فإنها لو كانت معرفة لكان التعريف يجعلها تابعة للذات المعرفة حتى تكون صفة لها ، ويكون وصف الاسم بها متقدماً على الفعل ، وذلك هو النعت حقيقة .

وقوله : " وصفاً لمعرفة " .

مثاله : جاء زيد راكباً ، (١) وكان ينبغي له أن يزيد هنا إذا كانت الحال بعد صاحبها ، لأن كون الحال بعد (٢) معرفة إنما يشترط فيها إذا كانت بعد صاحبها لما ذكرناه من أنها إذا كانت بعد صاحبها ، وصاحبها نكرة أمكنت مشالته ، والمشكلة أولى من غيرها . وأما إذا كانت الحال قبل صاحبها فلا يشترط فيها أن تكون وصفاً لمعرفة بل قد يكون صاحبها معرفة ونكرة . ولهذا قال النحويون : وإذا تقدم نعت النكرة طيها نصب على الحال ، ليفرق بين تقدمه وتأخره في ذلك ، فإذا كانت الحال من النكرة إذا تقدمت على صاحبها ليس فيها من الضعف شيء فليس حكمها (٣) إذ ذاك أن تكون وصفاً لمعرفة ، فكان حقه أن يستظهر على هذا بأن يقول : وصفاً لمعرفة إذا تأخرت عن صاحبها . إلا أن له أن يقول : إن حد الحال أن تكون بعد صاحبها ، وذلك أنها صفة ، والصفة حقها أن تكون بعد الموصوف (٤) وإذا كان حقها أن تكون بعد الموصوف فحقها أن تكون وصفاً لمعرفة - فلا احتياج إلى هذا الاستظهار (٥) - .
وقوله : " ومنقلة " .

(١-١) هذا كلام الشلبيين في الشرح الكبير ص ٢٩٣ .

(٢) في الشرح الكبير : وصفاً لمعرفة .

(٣) في الشرح الكبير : حقها .

(٤) في الشرح الكبير : صاحبها .

(٥) هذه عبارة الشلبيين .

ش ١- : وهذا أيضاً كذلك ليس من شرطِ الحالِ الانتقالُ إلاَّ أنَّ تكونَ غيرَ مؤكَّدةً، فإنَّها إذا كانت مؤكَّدةً فقد تكون غيرَ منتقلةٍ كقوله تعالى ﴿وَيَوْمَ يَبْعَثُ حَيًّا﴾ (٢) ، وكقوله ﴿ثُمَّ وَلِيْتُم مَدْيَنَ﴾ (٣) إلاَّ أنَّها إذا كانت مؤكَّدةً أعني الحال ، فليست على أصلها ، لأنَّ أصلها أنَّ تكونَ للتبيين لا للتوكيد ، وإنَّما التوكيدُ فيها على التشبيهِ بغيرها على ما سيأتي ، فعلى هذا يصحُّ قوله في المنتقلة -١-

ص (٤) - وقد تأتي في حكمِ المنتقلةِ : نحو : **وُلِدَ زَيْدٌ أَرْزَقٌ** ؛ ألا ترى أنَّ **الأَرْزَقَ** غيرَ منتقلٍ إلاَّ أنَّه في هذا الموضع يشبهُ **المنتقل** ، لأنَّه قد كان يجوزُ أن يُولدَ أَرْزَقٌ أو خلاف ذلك . ولو قلت : جاء زيدٌ أَرْزَقٌ لم يجز ، لأنَّ زيدا أبداً مستقره الأَرْزَقُ قبل مجيئه ، فمحالٌ أن يجيء إلاَّ وهو أَرْزَقٌ ، فإنَّما يجوزُ ورودُ أَرْزَقٍ وأمثاله حالاً بعد **وُلِدَ** أو ما في معناها .

ومن كلام العرب : خلق الله الزرافةَ يديها أطولُ من رجليها . (٥)
فأطولُ حالٌ وإن كان صفةً غيرَ منتقلةٍ لمجيئه بعد خَلَقَ ، ومثل ذلك قول الشاعر :

٥٦٨ - فجاءت به سبطُ العظامِ كأنما عِمامتهُ بين الرجالِ لبواً (٦) .
ألا ترى أنَّ معنى **سَبَطَ العِظامِ** : طویلُ العِظامِ ، لكنَّه نساغ ذلك ، لأنَّ معنى جاءت به : ولدتُه ، كذلك .

(١-١) نص الشلوهين عن الشرح الكبير للجزولية ص ٢٩٣ .

(٢) الآية ١٥ من سورة مريم .

(٣) الآية ٢٥ من سورة التوبة .

(٤-٤) الكلام بنصه تقريباً في شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٧، ٣٣٨ .

(٥) هذا من أمثلة الكتاب ١/١٥٥ .

(٦) البيت من الحماسية رقم ٧٥ في شرح الحماسة للمرزوقي ٢٧٠ - فير

منسوب ونسبته لزيد بن كثوة العنبري في البيان والتبيين ٣/١٠٤ وهو

في شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٧ ، والمقاصد النحوية ٣/٢١١

والصبان على الأشموني ٢/١٧٠ .

ومن الناس من زعم أن الحال لا يشترط فيها الانتقال ، واستدل على ذلك
بمجيء : دعوت الله سميعاً ، ألا ترى أن سميعاً من صفات الله تعالى فهي
لازمة لا تتقبل ، وكذلك = وهو الحق مُصدقاً = (١) ، لأن (٢) التصديق
لازم للحق لا يفارقه وهذا فاسد . أما التصديق فغير لازم للحق ؛ لأن الحق
قد يؤتى به ؛ لأنه حق في نفسه ، لا لأن يصدق به حق آخر (٣) ، وقد يؤتى
به لأن يصدق به حق آخر (٣) كالمعجزات والتصديق إذاً غير لازم للحق .

وأما : دعوت الله سميعاً ، فسميع فيه بمعنى مجيب ، لأن سميع قد يكون
بمعنى أجاب ، ومنه : سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمِيدِهِ أي استجاب ، فمعنى دعوت الله
سميعاً دعوت مجيباً أي مقدراً لأن جيبني ، لأن الحال قد تكون بالمستقبل
فتكون تقديرية (٤) نحو : مررت برجلٍ معه صقر صائدٌ به غداً ، أي : مقدراً
الآن الصيد به غداً (٤) .

وإنما شرط في الحال الانتقال لكونه هيئة الفاعل والمفعول التي يكون
عليها كل واحدٍ منهما ، وتلك الهيئة منتقلة غير لازمة إلا المؤكدة . ولما
كانت الحال صفة في المعنى ، والصفة تأتي مبنية ومؤكدة جاءت الحال كذلك .

وقوله : * وعد تمام الكلام * .

إنما كان ذلك لأنها فضلة في الخبر ، ومن شأن الفضلة أن تأتي بعد الكلام
التام . وكذلك شرط فيها الاشتقاق ، لأنها صفة في المعنى ، وأصل الصفات
أن تكون بالمشتقات ، لا بالأجناس ، والسهبلي (٥) وأبو علي الرندي لا يشترطان
الاشتقاق فيها لقوله (صلى الله عليه وسلم) (٦) : فتشمل لي الطك رجلاً* (٧) ، وقد
تقدم بيانه ، وهذا مذهب يروى عن المبرور ، وقد أشار إليه سيويوه // .

٢٣٠

(١) من الآية ٩١ من سورة البقرة .

(٢) في المصورة : الان ، والتصويب من شرح الجمل .

(٣) في المصورة : أمر ، والتصويب من شرح الجمل .

(٤) في شرح الجمل : فيكون تقديره ، ولا يستقيم الكلام بذلك .

(٥) النتائج : ٤٠٢ ، ٣٩٦ .

(٦) تكملة يتم بها الكلام .

(٧) سبق تخريجه ص ٨٤٢

وقوله : " ثُمَّ قَدْ تَكُونُ مَعْرِفَةٌ فِي حُكْمِ النِّكْرَةِ . "

مثاله (١) : ادخلوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ (٢) أي مرتبين الترتيب المعروف لكم ، والأَوَّلُ هنا إنما هو وَصْفٌ للترتيب المحذوف ، والترتيب مصدرٌ واقعٌ مَوْقِعَ الحالِ ، أي نائِبٌ منابه ، وهذا معنى قوله : في حُكْمِ النِّكْرَةِ ، أي : إنَّ المصدرَ الواقعَ مَوْقِعَ الحالِ ليس بحالٍ في الحقيقة ، إنما هو نائِبٌ منابِ الحالِ ، والحالُ الذي نابَ منابه نكرةٌ وهو : مُرتَّبين ، ولذلك لا يُوْجَدُ التعريفُ في الحالِ إلا فسي المصدرِ النائِبِ منابِ الحالِ نحو : أَرْسَلَهَا العِرَاكَ (٣) ، أو ما هو مَقْدَرٌ بتقديره نحو المشالِ المتقدم ، واحتيجَ إلى كونِ ذلك في حُكْمِ النِّكْرَةِ ، لأنَّ حُكْمَ الحالِ أن تكون نكرةٌ حيث كانت هيئةً لهيئةً مُبْهَمَةً ، كما كان التمييزُ مَبِينًا لذاتِ مُبْهَمَةٍ ، وحقُّ ما نابَ منابها وأُعْرِبَ بإعرابها ، وأغنى عنها أن يكون نكرةً مثلها ، لكنه لما كان الذي نابَ منابها غيرَ حالٍ في الحقيقة ، وكانت الحالُ غيره ، أمكنَ أن يجيءَ النائِبُ (٤) في ذلك نكرةً ومعرفةً لما لم يكن حالاً في الحقيقة ، لكن الأَوَّلُ أن يكون نكرةً لما أُقِيمَ مقامَ الحالِ ونُصِبَ نَصْبُهَا فَحَسُنَ أن يكون نكرةً مثلها ، قال الخليل : (٥) وقيل : الألفُ واللامُ في العِرَاكِ زائدةٌ ، وكذلك في قولهم : الأَوَّلَ فالأَوَّلَ ويكون المعنى : أَوَّلًا فَأَوَّلًا (٦) ، ألا ترى أن الأَوَّلَ فالأَوَّلَ ليس معهوداً عند المتكلمِ بذلك ، وكذلك : طلبته جَهْدَكَ (٧) أي مُجْتَهِداً ، وأبْوَطِي (٨) يَقْدَرُ : تجتهد جَهْدَكَ ، ويجعلُ الحالَ الفِعْلَ ، وكذلك : تعتركَ العِرَاكُ .

(١) ما يلي من كلام الشلوين في الشرح الكبير ١٤٧ ب إلى قوله : فَحَسُنَ أَنْ يَكُونَ نِكْرَةً مِثْلَهَا .

(٢) من أمثلة الكتاب ٣٩٨/١

(٣) من أمثلة الكتاب ٣٧٢/١ قال سيويه وقال لبيد :
فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ

(٤) في المصروف : الباب ، والتصويب من الشرح الكبير .

(٥) الذي في الكتاب ٣٧٥/١ وزعم الخليل رحمه الله أنهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألف واللام .

(٦) انظر الكتاب ٣٩٨/١ .

(٧) من أمثلة الكتاب ٣٧٣/١ قال سيويه كأنه قال : اجتهدا .

(٨) انظر الإيضاح للفارسي : ٢٠٠ .

وما قاله سيبويه أولى لعدم الاطراب في ذلك ، ولو كان على الإضمار لا طسرد
فإنما هو من وضع الاسم موضع غيره ، ووضع الاسم موضع غيره لا يقال بقياس ، فلذلك
لم يطرد . وأكثر ما يكون ذلك في المصادر نحو ما تقدم ، وفي الأسماء الموضوعة
موضعها نحو : جاء زيدٌ وحده ، أي : انفراداً ، أي : منفرداً ، فهو اسم واقع موقع المصدر
الواقع موقع اسم الفاعل ، وكذلك : مررت بزيدٍ وحده ، أي : إفراداً ، أي :
سفرًا له بمروري . وكذلك : كتمت فاه إلى ربي ، أي : مشافهةً ، أي : مشافهًا
له بكلامي في مذهب سيبويه (٢) . والكوفيون يقدرون : جاطلاً فاه إلى ربي (٣) ،
ولو كان على ما قالوه (٤) لا طرد فاقيل : رجله على رجلي أي جاطلاً ذلك ، وهم
لا يقولونه ، ولا يجوز مثل هذا في الاسم الذي هو حال بنفسه ، لا يقال : جاء
زيدٌ الضاحك ، وقد أجازته يونس قياساً على العراك ، وليس مثله .

وقوله : ووصفاً لنكرة .

مثاله : -٥- مررت بما قعدت رجلاً (٦) ووقع أمر فجأة -٧- ، وعليه مائة بيضاً
حكاه سيبويه -٧- . ولم يقل في هذا كما قال في الذي قبله ، لم يقل : ووصفاً
لنكرة في حكم المعرفة ، لأن ذلك لم يوجد ، أعني أنه لا يوجد ما كان حالاً
من النكرة ، لأن النكرة في معنى المعرفة -٤- ، وإنما تحسن من النكرة إذا كانت
النكرة مقاربة للمعرفة بأن تكون موصوفة أو مخصصة ، كأفعل من ، قال الله
تعالى : فيها يفرق كل أمر حكيم * أمراً من عندنا (٨) .

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٣٧٧ هامش ٢٠١ .

(٤) في الصورة : ما قاله .

(٥-٥) من كلام الشلوين في الشرح الكبير ١٤٧ بتصرف .

(٦) من أمثلة الكتاب ٢/ ١١٢ .

(٧-٧) زيادة عما في الشرح الكبير . وانظر الكتاب ٢/ ١١٢ ، ١٥٩ .

(٨) الآيتان ٣٠٣ ، ٤٠٣ من سورة الدخان .

وقوله : " وجامدةً فنى حُكْمُ المشتَقِّ . "

مثاله : بينت له حسابَه باباً باباً : أي مفصلاً ، وكذلك هذا زيدٌ أسداً
أي شديداً ، و ﴿ هذه ناقةُ اللَّهِ لكم آيةٌ ﴾ (١) أي علامةً ، والعلامةُ
مُصَدِّرٌ فهو فنى معنى المشتَقِّ .

وفى إعراب : " باباً باباً " إشكال لكونه بنصبين ولا يكون إعرابان فى مُعَرَّبٍ
واحدٍ ، فقال بعضهم : هو طى حَذْفِ حَرْفِ العَطْفِ أي : باباً فباباً ، كما
قالوا : أكلتُ لحماً سمكاً تمرأ ، أرادوا : لحماً وسمكاً وتمرأ ، وكما قال :

كيف أصبحت ؟ كيف أمسيت ؟ مما يزرع الود فى فؤادِ الكَرِيمِ (٢) [٤٦٢]

أراد : وكيف أمسيت ؟ فحذف حَرْفَ العَطْفِ . وقال بعضهم : إنما هو
مركَّبٌ وأُعْرِبَ الأَوَّلُ لإتباعاً للثاني كما قالوا :

٥٦٩ - تزوجتها راميةً هرمزبسةً بفضلِ الذي أعطى الأميرُ من النقدِ (٣)

فراميةً وإتباعاً لهرمزبسةً .

ابن طاهر : قامرته درهماً درهماً ، وبينت له حسابَه باباً باباً . لو جعله
مثل : كفةً كفةً (٤) : " وشغريغراً " (٥) لم يمتنع ، لأنَّ البابَ واحدٌ إلاَّ أنهم
أجروه على الأصل . وعلى مذهب " الفاء " و " ثم " ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ (٦)
ومما يدلُّ على حُسْنِ الفاءِ قوله : رجلاً رجلاً (٧) ، وجواز " ثم " فى " صاعداً " (٨) ،

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأعراف .

(٢) سبق تخريجه ص ٦٢٩ وقافيته هناك " السقيم " .

(٣) البيت فى شرح شواهد الشافية : ١١٥ والمقرب ٥٨/٢ والتذييل ٣/٦٥ ل ٦٥ ب
(دارالكتب) ، وشرح التصريح ٣٣٢/٢ ، والصبان طى الأشمونى ٤/١٩٠ .

(٤) من أمثلة الكتاب ٣/٣٠٤ وهو مثَلٌ نصه : لقيته كفة كفة . انظره فى الأمثال

لأبى عبيد : ٣٧٧ والمستقصى ٢/٢٨٩ .

(٥) من أمثلة الكتاب ٣/٣٠٥ .

(٦) الكتاب ١/٢٩١ .

(٧) المثال : ادخلوا رجلاً رجلاً .

(٨) يشير إلى الأسلوب النحوي : أخذته بدرهم فصاعداً . انظر الكتاب ١/٢٩٠ ،

قال سيبويه : وثم بمنزلة الفاء تقول : ثم صاعداً ، لأنَّ الفاء أكثر فى كلامهم .

وَأَمَّا :

٥٧١ - * سقتك الغيوث مريعا ثم مريعا * (١)

فإنه على الظرف الزماني .

قال ابن جنى : قال لى الفارسي : الذى ذكرته فى قولهم : بينت له
حسابه باباً باباً من أن تقديره : باباً ذا باب ، فكرت فيه فإذا هو لا يحسن .
قلت : ولم ؟ قال : لأنك إذا وصفت به الأول فالثاني كإياه ، وليس الباب
الثاني الأول لفظاً ومعنى فيكون وصفاً له . قلت له : ولم يكون الثاني وصفاً
للأول ، إنما ذا المفرد المحذوف هو الأول فى المعنى ثم حذفته وأقت الثاني
مقامه فجرى عليه جريان الأول وليس إياه . فقال : هذا فى الخبر أشهل
منه فى الوصف . قلت : والوصف أيضا يجوز فيه هذا ، قل : ولكن باباً
الأول لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل فى الثاني . * - قال : وقد جاء نسي
شعر ابن أحمر :

٥٧١ - * ما جاءت بجمعهم إياه (٢) *

كذا يدل على تصريفه ومشابهته بالتصريف . قلت له : فقد قالوا : باية

وأشدها : //

٢٣١

٥٧٢ - لا يهتدى لبابه الرشاش (٣) *

ولعبيد بن أيوب : (٤)

٥٧٣ - خليت بابات جهل كنت أتبعها كما يودع سفر عرصة الدار (٥)

(١) صدره * ألماً على معن وقولا لقبه * *

وهو للحسين بن مطير من مخضري الدولتين . انظر حماسة المرزوقى

٩٣٤ والخزانة ٢/٤٨٧ .

* النص فاض ولم أعرله على تخريج .

(٢) لم أعر عليه .

(٣) لم أعر عليه .

(٤) هو عبید بن أيوب من بنى العنبر ، وكان قد جنى جناية فطلبه السلطان

وأباح دمه وهو من شعراء الحماسة .

(٥) لم أعرله على تخريج .

فقال : نعم ، نعم .

وقوله : " ولا زمة " .

مثاله : (=) (ويوم يبعث حيا) ش (١) : ولم يقل في هذه اللازمة
لأنها في حكم المنتقلة ؛ لأنه لا معنى للانتقال في هذا الموضع ولا في أمثاله .

فإن قلت : وكيف جاز أن تكون الحال لازمة ، وليست في حكم المنتقلة
وحيق الحال أن تكون منتقلة ؛ لأنها كما قلت تبيِّن الصفة في حال وجودها
بالموصوف ، وهذا معنى يخص المنتقل ، فكان ينبغي ألا توجد الحال لازمة
إلا وهي في حكم المنتقل .

فالجواب : أن الذي يسوغ وجود الحال لازمة ليس كونها في حكم المنتقل
ولكن أمر آخر ، وهو أن الحال من جملة ما انتصب على التشبيه بالمفعول به ،
وقد كان جنس ما انتصب على المفعول على ضربين : مؤكد وهو المصدر
وغير مؤكد وهو ما بقي من المفعولات ، فجعل المشبه بالمفعول كأصله مؤكدا
وغير مؤكد ، فالمؤكد منه هي الحال المؤكدة ، وغير المؤكد ما بقي من المشبه
بالمفعول ، وقد كان المشبه بالمفعول كغير مؤكد في الأصل ما عدا الحال
اللازمة ، كما كان المفعول كغير مؤكد في الأصل ما عدا المصدر ، فكان
كل واحد منهما مبيِّنا (في الأصل) (٢) فجعلوا كون الحال من المشبه
بالمفعول لازمة في مقابلة المؤكد من المفعول (١) ، انتهى .

وقوله : وعد كلام في حكم التام .

مثاله : ضربني زيدا قائما ؛ لأنه في تأويل : ضربني زيدا إذا كان قائما .

ش ٣- : ولا بد من كون الحال بعد كلام تام ، أو ما هو في حكم التام ، لأنه
مما انتصب على التشبيه بالمفعول به ، وشبهه بالمفعول إنما هو من جهة
كونه أتيا بعد كلام تام [من جهة ما وإن لم يكن في الظاهر بعد كلام (٤) ، فلا
بد أيضا للحال من أن تكون بعد كلام تام أو ما هو في حكمه .

(١) عن الشرح الكبير للشلوبين ل ٤٧ ب ١٤٨ أ .

(٢) تكلمة من الشرح الكبير يتم بها الكلام .

(٣-٣) من كلام الشلبيين في الشرح الكبير ١٤٨ أ ، وقد تصرف الشارح في النقل .

(٤) تكلمة من الشرح الكبير .

فإن قلت : كيف يكون هذا الكلام في حكم التام .

فالجواب : أن قولك : ضربي زيداً إذا كان - تريد : إذا وجد - كلام تام في الأصل ، فقولك : ضربي زيداً قائماً ، الحال فيه في الظاهر بعد قولك : ضربي زيداً ، وهو كلام غير تام ، ولكن في التقدير هو تام ، وقولك : " إذا كان " كلام هو خبر " ضربي " ، وقد يستعمل الكلام به فتقول : " ضربي زيداً إذا كان " .
أي : إذا وجد ، فقائماً بعد كلام في حكم التام . - ٧

فإن قيل : ولعل قائماً خبر كان وهي الناقصة .

فالجواب : أن خبر كان يكون معرفة تارة ونكرة أخرى ، والعرب لم تنطق بهذا إلا نكرة ، فدل على أنه حال لزوم التنكير فيه ، لا يجوز؛ ضربي زيداً القائم كذا قال أهل البصرة .

وجواب آخر : وهو أن خبر كان مشبه بالمفعول والمفعول به لا يسد مسد الجملة في الخبر ولا غيره . والقول الأول أقوى .

قال ابن خروف : أجاز الفراء أن يكون خبر كان وأنشد :

٥٧٤ - لذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلانا (١)

أي إذا كان ذا الرمة أشهر منه إذا كان غيلان ، أي : مسمى بهما ، وهذا عند البصريين نادر لا يقاس عليه } وقال الكوفيون : لا يحتاج إلى تقدير خبر محذوف ، لأن الكلام في معنى ضربت زيداً ، وأكثر شربي السويق ملتوتاً ، في معنى كثر شربي السويق ملتوتاً ، وأنت لو صرحت بنفس الفعل لتم الكلام ، فكذلك مسع المصدر أو المضاف إلى المصدر ، وهو أكثر فاكتسب من الإضافة الوصف بالمصدرية والأول أظهر من هذا ؛ لأن المبتدأ لا بد له من خبر وخبره هنا محذوف سدت الحال مسده ؛ لأن الحال فضلة في الخبر ، والخبر المحذوف ظرف زمان فهو مناسب لها } ولا يجوز أن يكون قائماً حالاً من الياء في ضربي ، لأنه يكون إذا ذاك

(١) التذييل والتكميل ٣ ل ٦٧ ب وهو من بحر الزج ، والمفعيلة الثانية في لسطر الأول مكسوفة .

معمولاً للمصدر ومعموله من صلته فيكون اسماً مفرداً ، ولا يكون معك دليل على الخبر ، ولا يتصور أن ترفع قائماً في هذه المسألة وتجعله خبر المبدأ . لأن خبر المبتدأ إذا كان مفرداً ، يكون هو الأول في المعنى ، والضرب ليس بقائم إلا إن أردت بالقائم الثابت ، فيجوز الرفع ؛ لأن الثاني هو الأول ومما جاءت الحال فيه بعد كلام في حكم التام قولهم :

* إِنَّمَا السَّيِّئُ مِنَ يَعِيشُ كَثِيئًا * [٥٤٤] (١)

من الأصل : يعيش زيد كثيئاً ثم دخل عليه ما صيره ناقصاً فهو نفس الأصل تام (٢) .

ومن الناس : من جعل الحال لازمة في البيت في قوله : إِنَّمَا السَّيِّئُ من يعيش كثيئاً .

واستدل على ذلك بأنك لو قلت : إِنَّمَا السَّيِّئُ مِنَ يَعِيشُ ، كان خلفاً . لكن أخذ التام فيها بالنظر إلى اللفظ لا إلى المعنى ، وهذا باطل لو أسقطت الحال لكان هذا الكلام تاماً على معنى ما ؛ ألا ترى أنك لو قلت : هذا زمان إِنَّمَا السَّيِّئُ فيه من يعيش ، تشير بذلك إلى فساد ما كان كلاماً مستقيماً .

وكذلك من شرطها أن تكون // مقدره بفي ، وسبب ذلك أنها مفعول فيها ٢٣٢ ومشبهة للظرف ، فكما يقدر الظرف بفي تقدر الحال أيضا بفي ، إلا أنك تدخل في على لفظ الظرف ولا تدخلها على لفظ الحال وإنما تقول في : جاء زيد ضاحكاً ، جاء في حال ضحك ، ومما يبين الشبه بينهما قوله تعالى ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴾ وَاللَّيْلِ (٣) عطف بالليل - وهو ظرف - على مصبحين وهو حال ، للشبه الذي بينهما .

وقوله : والعامل في الحال إما لفظ .

يريد : إِمَّا لَفْظُ الْفِعْلِ وَإِمَّا لَفْظُ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ ما يعمل عمله كاسم الفاعل واسم المفعول ؛ والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ونحو ذلك ما يدل على الفعل من جهة اللفظ والمعنى .

(١) سبق تخريجه ص ٧٤٦

(٢) التوطئة : ٢٠٠

(٣) الآية ١٣٧ من سورة الصافات .

وقوله : فيجوز تقدُّمُها وتأخيرُها .

مثال ذلك : جاءَ زيدٌ مُسرِعاً ، وجاءَ مُسرِعاً زيدٌ ، ومسرِعاً جاءَ زيدٌ ، وزيدٌ
جاءَ مُسرِعاً ، ومسرِعاً زيدٌ جاءَ ، وزيدٌ مُسرِعاً جاءَ ، هذا كله جائزٌ فيه التقدُّمُ
والتأخيرُ والتوسطُ .

وقوله : ما لم يكن العاملُ فيها صلةً الألفِ واللامِ .

نحو : زيدٌ الجائئِ مُسرِعاً .

وقوله : أو مصدرأ .

مثاله : يعجبني قيامُ زيدٍ سريعاً ، هذان لا يتقدَّمُ الحالُ فيهما ، لأنَّ
معمولهما من صلتيهما ، والصِّلةُ لا تتقدَّمُ على الموصولِ ، وكذلك إنَّ كان العاملُ
في الحالِ صلةً ، لأنَّ نحو : يعجبني أنَّ يجيءَ زيدٌ ضاحكاً ، لا يجوز التقدُّمُ
هنا ؛ لأنَّ ما بعدَ أنَّ من صلتيهما ، والصِّلةُ لا تتقدَّمُ على الموصولِ ، وكذلك إذا
كانت الحالُ معها وأو الحالِ نحو : جاءَ زيدٌ وهو ضاحكٌ ، لا يجوزُ تقدُّمُ جملةِ
الحالِ هنا على الإطلاقِ ؛ لأنَّ الواوُ في الأصلِ هي العاطفةُ ، فلا تقعُ صدرُ
الكلامِ ، وكذلك إنَّ كان صاحبُ الحالِ مجروراً نحو : مررتُ بهنِّدٍ ضاحكةً ، لا
تقول : مررتُ ضاحكةً بهنِّدٍ ؛ لأنَّ العاملُ ضعيفٌ ، وهو حرفُ الجرِّ كذا قال
سيبويه (١) .

قال السَّهيلي : وظنَّ المبرِّدُ وطائفةٌ من النحويين أنَّ المانعَ من ذلك كونُ
الباءِ فاعلاً غيرُ متصرفٍ (٢) ، وأنَّ الباءَ هي العاملةُ في الحالِ ، وهذا باطلٌ ؛
لأنَّ الباءَ خافضةٌ للأسماءِ فكيف تنصبُ الحالُ ؟ .

فإنَّ قالوا : إنَّما عملُ معنى الباءِ وهو الإلصاقُ .

قلنا : وهذا باطلٌ أيضاً ؛ لأنَّ معاني الحروفِ التي جاءتْ له أضعفُ مِن
أنَّ تعملَ في حالٍ أو ظرفٍ أو يتعلَّقُ بها حرفُ جرٍّ ، وهذا أصلٌ مجمعٌ عليه ، وقد
تقدَّم ذكره ، وإنَّما العاملُ فيها ها هنا ما يعملُ في الظرفِ إذا قلتُ : مررتُ بهنِّدٍ
اليومَ ، وهو المرورُ ، لكنَّها صفةٌ ، والصِّفةُ لا تتقدَّمُ إلاَّ أنَّ تُشبهَ بالمفعولِ فتقولُ :
لقيتُ هنداً قائمةً ، فيعملُ فيها ما يعملُ في المفعولِ وينصبُه .

(١) انظر الكتاب ٢ / ١٢٤ .

(٢) انظر المقتضب ٤ / ١٧٢ ، ٣٠٣ .

وأما مررت ونحوه فلا يصلُ إلى المفعولِ إلا بحرف جرٍّ. فلما لم ينصب مفعولاً لم تشبهُ الحالُ التي يعمل فيها بالمفعول ، ولولا شبيهُها بالظرفِ ما نصبها مقدّمة ولا مؤخّرة ؛ لأنّها صفةٌ كما سبق ، وأيضاً فإنّ الحالُ مشبّهةٌ بخبرٍ كان ؛ لأنّها (١) هي الاسمُ المرفوعُ قبلها ، وكثيراً ما يسمّيها سيويوه خبراً من أجل هذا (٢) ، فإذا لم يعمل فيها عاملٌ مثل كان التي لا تصلُ بحرفِ جرٍّ لم يجزَ تقدّمها ، فبطل (٣) شبيهُها بخبرٍ كان .

ووجهُ ثالثٌ ينبغي الوقوفُ عليه لعظيم فائدته في علم العربية ، وهو أنّ حروفَ الجرِّ حروفٌ صفاتٌ تتعلق بالحدّث فتقيده تقييد الصّفة تقول : مررتُ بزيدٍ ، فإنّما ذكرتُ مروراً مقيداً مخصوصاً بزيدٍ لا مطلقاً ، وإذا كان الأمرُ كذلك فاعلم أنّه إذا اجتمع صفتان لموصوفين لم يجزَ أن تلي صفةٌ أحدهما غيرَ موصوفها تقول : مررتُ برجلٍ على فرسٍ ، فان نعتت قلت : على فرسٍ أبلقٍ ، فإن جئت بنعتِ الرجلِ فأوليته الفرسَ لم يجزَ مثل أن تقول : مررتُ برجلٍ على فرسٍ عاقلٍ أبلقٍ أو على حمارٍ فقيهٍ أشهبٍ ، حتى يلي النعتُ - الذي هو فقيه - الرجل . وكذلك لو قلت : مررتُ برجلٍ مع امرأةٍ عاقلٍ حسنةٍ حتى تقول مع امرأةٍ حسنةٍ ، فتلي الصّفةُ موصوفها ، فقولك : مررتُ بهنديٍّ [قائمة] (٤) الجارُّ صفةٌ للمرور وقائمةٌ صفةٌ لهند ، فإنّ قدّمتهما وليّ المرور ما هو صفةٌ لغيره ، وليس كذلك الظرفُ ؛ لأنّه مقدّرٌ بنفسه وهو متعلّقٌ بالمرور وليس بصفةٍ لغيره فحسن أن تقول : مررتُ اليومَ بهنديٍّ ، ومررتُ بهند اليومِ أي في هذا اليوم وليس كذلك الحالُ ، لأنّها هي هندٌ ، ولولا الشبّه المعنوي الذي بينها وبين الظرفِ لما نصبتها بمسرت أبداً ؛ لأنّها لا تنصبُ هنذا التي هي الموصوفةُ بالقيام ، فكيف تنصبُ صفتها ؟ وإنّما أشبهت الحالُ الظرفَ من أجل أنّها مقدّرةٌ بغي ، وذلك التقدير إنّما هو في المعنى لا في اللفظ والمشبّه بالمشبّه لا يقوى قوّته ، فلو قدّمتهما لأخرجتّهما عن الصّفةِ أصلاً ، وخروجها عن الصّفةِ بالكليةِ محالٌ ، فلا بدّ من بقائها تابعةً

- (١) في المصورة : لأن ، وبما أثبتناه يستقيم الكلام .
 (٢) انظر الكتاب مثلاً ٤٩/٢ وهامشها رقم (٢) ، ٥٠ وهامشها رقم (٥) ، ٨١ ،
 ٨٦ ، ٨٧ ، وعقد باباً في ص ٨٨ عنوانه : هذا باب ما ينتصب فيه الخبر
 لأنّه خبرٌ لمعروفٍ يرتفع على الابتداء قدّمته أو آخرته ، وذلك قولك : فيها
 عبد الله قائماً . الخ . . .
 (٣) كلمة (فبطل) غامضة في المصورة .
 (٤) تكلمة يتم بها الكلام .

لموصوفها حتى تجيء بفعلٍ يعملُ في موصوفها كعملِ كان ، فتشبهُ حينئذٍ بالخبرِ ،
فتقدّمُ ، أو يعملُ في موصوفها الفعلُ الرفعُ أو الناصبُ ، فتشبهُ حينئذٍ بالمفعولِ
فتقدّمُ ، وليس مررتُ مما يرفعُ هنداً ولا ينصبُها ، وإنما يصلُ إليها بحرفِ الجرِّ
[ففقدت] (١) شبهها بالمفعولِ في هذا الموضع ، ولم يبقَ إلا شبهها بالظرفِ
فُنصبتَ لذلك ، وشبهها بالظرفِ إنما (٢) [هو] (٣) مع التأخير ، لما (٤) سبق
من بقاء معنى الضمة فيها ، ووجوب (٥) كونها تابعةً والله المستعان . (٦) انتهى
كلامُ السهيليِّ وهو حسن .

ومن قال : إنَّ العاملَ " الباءُ " فيقول : لأنَّ العاملَ أبداً في الحالِ
ما عمل في صاحبها ، والباءُ هي العاملةُ // في المجرور الذي هو صاحبُ الحالِ ،
فكذلك تعملُ في الحالِ - والعملُ في الحقيقةِ إنما هو للمتكمِّل لا لهذا والألفاظُ ،
وإنما ينسبُ لها بالمجازِ [فيقال له : نعم ، الباءُ أبداً تخفُّضُ ما يليها وينصبُ (٧)
ما لا يليها (٨) ، والله أعلم .

وقوله : " وإيما معنى (٩) ، فلا يجوزُ التقديمُ بخلافِ الظرفِ . "

يريد : بمعنى الفعلِ معناه لا لفظه نحو : في الدار زيدٌ جالسا ،
وإنَّ أمامك زيدٌ ضاحكاً ، لا يجوزُ تقدُّمُ الحالِ هنا ؛ لأنَّ العاملَ فيها : " فسي
الدار " بالنيابةِ منابِ الاستقرار ، وليس فيه حروفُ الفعلِ فهو عاملٌ ضعيفٌ ،
فلا يتقدّمُ عليه معمولُه بخلافِ الظرفِ فإنه [يعملُ] (١٠) المعنى فيه ويتقدّمُ مع

- (١) يوجد في مكان هذه الكلمة إحالة على الهامش حيث توجد كلمة مطموسة ،
وما أثبتناه يستقيم به السياق .
- (٢) في المصورة : بأنها .
- (٣) تكلمة يتم بها الكلام .
- (٤) في المصورة " كما " وهو تحريف .
- (٥) في المصورة : " ووجوه " ، وهو تحريف .
- (٦) انظر في " مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف " ابن كيسان
النحوي (د . البنا) : ٥٨ وما بعدها .
- (٧) في المصورة : وتنصب ، والصواب ما أثبتناه فالباء لا تنصب .
- (٨) في المصورة : يلما .
- (٩) يعني العامل
- (١٠) كلمة " يعمل " مطموسة في المصورة .

ذلك عليه ؛ لاتساع العرب في الظروف نحو : زيد في الدار يوم الجمعة
ولك ثوب كل يوم ، تقول : زيد يوم الجمعة في الدار ، وكل يوم لك ثوب ، ومن
كلامهم (١) : **أَكَلَّ** يوم لك ثوب تلبسه ، العامل في " كل يوم " ما في " لك "
من معنى الفعل ، كأنه قال : **أَكَلَّ** يوم مستقر لك ثوب تلبسه ، ولا يجوز
أن يكون العامل فيه " تلبسه " ؛ لأنه صفة للثوب ، وتقدم المفعول يُؤذَنُ بتقدم
عامله ، فيؤدِّي ذلك إلى تقدم الصفة على الموصوف وذلك غير جائز ، ولا يجوز
أن يعمل في " كل يوم " فعل مضمراً يفسره تلبسه ؛ لأنه لا يفسر إلا ما يعمل ،
" وتلبسه " لا يصح له العمل فلا يصح له التفسير .

وأما الحال فلا يجوز فيها التقديم على العامل إذا كان معنياً ، فلا تقول
في : هذا زيد ضاحكاً ، ضاحكاً هذا زيد ، ولا ها ضاحكاً ذا زيد ، إذا جعلت
العامل " ذا " بما فيه من معنى الإشارة ، فإن قدرت العامل ما في " ها " من
معنى سنية جاز : ها ضاحكاً ذا زيد ، وكذلك لا يجوز : زيد ضاحكاً فسي
الدار ، لأنَّ العامل في الحال المجزوء وهو معنًى كأنك قلت : زيد ضاحكاً
مستقر في الدار . وإنما لم يجز ذلك في الحال ، لأنَّ الباب في المعانسي
الآتعمل إلا في المجزورات والظروف ، لأنَّ الظروف مجزورات في التقدير بنية
" في " ، فأما الحال فليست كذلك ؛ ألا ترى أنه ليس التقدير : زيد فسي
الدار [في] (٢) ضاحك ، وإنما عملت المعاني في الأحوال تشبيهاً بالظروف
من حيث هي فضلة منتزعة بعد تمام الكلام على معنى " في " لا على تقديرها ؛
ألا ترى أن المعنى : زيد في الدار في حال أنه ضاحك ، فلما كانت مشبهة
بالظروف والمجزورات في ذلك لم يتصرفوا (٣) فيها بالتقديم على العامل إذا كان
معنًى ، كما تصرفوا في المجزورات والظروف ؛ لأنَّ المشبه بالشيء لا يقوى قوته .

وأجاز أبو الحسن : التقديم في الحال في مثل : زيد قائماً في الدار (٤)

- (١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٤ والكلام فيما يلي إلى قوله : لأنَّ المشبه بالشيء لا يقوى قوته " عن شرح الجمل ١/٣٣٤ ، ٣٣٥ بتصرف .
- (٢) تكملة يتم بها الكلام من شرح الجمل .
- (٣) في شرح الجمل : ليتصرفوا ، والصواب ما أثبتناه .
- (٤) مذهبه في المحتسب ١/٢٣٣ ، وشرح الطائفة السافية : ٧٥٣ ، والبحر ٧/٤٤ .

وذلك مع تَوَسُّطِ الحال بين المبتدأ والخبر ، ومنع ذلك مع التقديم ، وحجته
أَنَّ الحالَ لما تَقَدَّمَ على أَحَدِ جزئى الجملة ولم تتقدَّم عليها جازاً ، أَلَّا تَسرى
أَنَّ الخبرَ مفتقرٌ إلى المبتدأ ، والمبتدأ مفتقرٌ إلى الخبر ، فكان المبتدأ يطلبُ
الخبرَ بالتقديم ، فالحالُ كأنَّها مؤخرَةٌ معنى ، وهذا لا يلزمُ سيئويه ، لأنَّ العاملَ
فى الحالِ نفسُ الظرفِ لا الجملةُ ، وهو عاملٌ ضعيفٌ وقد تقدَّم عليه .

فإن قيل : فما تقولون فى قوله تعالى ﴿ وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾ (١)
فى قراءةٍ من قرأ بنصبِ مطوياتٍ على الحالِ ولا عاملٍ (٢) هنا إلاَّ المجرور ،
فهذا يشهد لقول أبي الحسن الأخفش ؟

قال العبدى : إنَّ صحت هذه القراءة ، فإنَّ تأويلها أن يكون العاملُ
فى الحال : ما فى السموات من معنى السُّمُوِّ والرَّفْعَةِ . ولا خلاف فى جواز :
فى الدارِ قائماً زيدٌ ، ولا فى منع (٣) : قائماً زيدٌ فى الدار .

قال الخدب : قائماً فى الدارِ رجلٌ ، ليس من كلام العرب ، ولا : قائماً
هذا زيدٌ ، ومن كلامها : هذا قائماً زيدٌ ، وزيدٌ قائماً فيها ، ولعلَّه يشير إلى
الآية .

وقال بعضهم : تأويلُ الآية ، أن يكون " مطويات " على إضمار :
أعني ، ويكون المجرورُ خبراً للمبتدأ (٤) ، وكذلك استدلالُ الأخفش بقول الشاعر
وهو النابغة :

٥٧٥ - رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحِقِّي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُدَّارٍ (٥)

- (١) الآية ٦٧ من سورة الزمر وقراءة النصب قرأ بها عيسى والجحدري البحر ٦/٤٤٠
- (٢) فى المصورة : ولا عمل .
- (٣) فى المصورة : معنى ، وهو تحريف .
- (٤) انظر شرح الجمل ٣٣٦/١
- (٥) ديوانه : ٥٥ من قصيدة أولها :
نبئت زُرْعَةَ والسفاهة كاسمها * يهتدي إلى غرائب الأشعار
والشاهد فى شرح الجمل ٣٣٥/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٣٣ ،
٧٥٣ ، والمعاصد النحوية ١٧٠/٣ .
وابن كوز وربيعة بن حذار من بني أسد ، وكان ربيعة حكماً فى الجاهلية .

قال : العاملُ في الحال - وهو مُحَقِّبِي - ما في المجرور بعده مِنْ معنى الاستقرار .

وهذا لا حُجَّةَ فيه لِقَلَّتِهِ ، ويحتملُ أَنْ يكونَ على إِضمارِ أَعْنِي محقبي أذ راعهم وتكون الجملة اعتراضاً بين المبتدأ والخبر ؛ لأنَّ فيها تسديداً للكلام وتبييناً .

قال السَّهيليُّ (١) : ومِمَّا لا يجوزُ تقدِيمُ الحالِ (فيه) قولك : هذا زيدٌ منطلقاً ؛ لأنَّ العاملَ فيه ها هنا ما دلَّ عليه التوجُّهُ والإشارةُ كأنَّكَ قلتَ : انظر إليه منطلقاً ، فمعنى انظر هو العاملُ فيها ، لا ما قال بعضهم مِنْ معنى التثبية في قولك : ها ؛ لأنَّ " ها " حرفٌ ، ومعاني الحروفِ لا تعملُ في الظروفِ والأحوالِ . وكذلك لا يعملُ فيها ما في " ذا " مِنْ معنى الإشارةِ كما ظنَّ بعضهم ، لأنَّ " ذا " اسمٌ غيرُ مشتقٍّ إنما هو بمنزلةٍ : هو وأنتَ في المضمراتِ فليس فسي ألفاظُ هذه الأسماءُ شيٌّ مِنْ معاني الفِعْلِ ، ولكن لما أَشْرَتْ للمخاطبِ إلى زيدٍ وتوجَّهتْ إليه عَلمَ أَنَّكَ تريدُ : انظر إليه في هذه الحالِ فلا يجوزُ تقدِيمُ الحالِ على مِثْلِ هذا العاملِ المعنويِّ ، لأنَّه ليس بفِعْلٍ ملفوظٍ به فيشبهه بالمفعولِ ، وإنما هي صِفَةٌ كما تقدَّم ، ولو جعلت مكانها الظرفَ فقلتَ : هذا زيدٌ اليومَ لم يجزْ ، قدَّمتَ اليومَ أوَّخَرْتَهُ لعدمِ الفائدةِ في ذِكْرِ الظرفِ ، لأنَّ المخاطبَ قد عَلمَ من التوجُّهِ والإشارةِ أَنَّكَ لا تريدُ إلَّا ذلكَ الحينَ الذي أَشْرَتْ إليه فيه ، فلا معنى لتقييدِ هذا في هذا المعنى بحينٍ آخر // والحالُ ليست كذلكَ إنما هي صِفَةٌ ٢٣٤ تريدُ تَثْبِيهَ المخاطبِ على النَّظَرِ إلى زيدٍ فيها لغرضٍ مقصودٍ كما في التنزيلِ ﴿ أَلَيْدٌ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ (٢) نَبَّهتْ على الشَّيخِ المانعِ من الولادة ، فهذا الفرقُ بينهما .. انتهى .

وقوله : " وتقعُ الجملةُ الاسميةُ والفعليةُ موقعها مشتلةً على ضميرٍ يعودُ على ذي الحالِ . "

مثاله : جاءَ زيدٌ يدهُ على رأسِهِ (٣) ، وجاءَ زيدٌ قد ضحكُ ، وجاءَ زيدٌ يضحكُ

(١) انظر في هذا الكلام النتائج ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، وأما لي السهيلي ١٠٤ ،

١٠٥ .

(٢) الآية ٧٢ من سورة هود .

(٣) المثال في شرح الجزولية الكبير ١٤٩ أ

وقد يُؤكّد الارتباطُ في هذا النَّحْوِ بالواوِ إلا في المضارعِ ، فَإِنَّ الواوَ لَا تَدْخُلُ عليه فتقول : جاء زيدٌ وقد ضحك ، وجاء زيدٌ ويده على رأسه ، ولا يقال : ويضحك ، كما لا يقال : وضاحكاً ^{جمل} المضارع على اسمِ الفاعلِ لشبهِه به .

وقوله : " فَإِنَّ خَلَّتِ الاسْمِيَّةُ مِنْهُ لَزِمَتْهَا واوُ الْحَالِ " .

مثاله : جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ (١) ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِثَلَا تَكُونُ الْجُمْلَةُ عَرَبِيَّةً مِنَ الرَّابِطِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ . قال ابن جنى في سر الصناعة له : لا بُدَّ مِنَ الرَّابِطِ فِي الْجُمْلَةِ مَعَ وَجُودِ الواوِ إِذَا فِي اللَّفْظِ وَإِذَا فِي التَّقْدِيرِ ، فَإِذَا قُلْتَ : جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ ، فالتقديرُ عنده : والشمسُ طالعةٌ فِي وَقْتِ مَجِيئِهِ ، ثُمَّ حُذِفَ وَدَلَّتِ الواوُ عَلَى ذَلِكَ .

وقوله : " وَلَا تَخْلُو الْفَعْلِيَّةُ [مِنْهُ] إِلَّا وَالْفِعْلُ مَاضٍ مَعْنَى " .

يعنى أَنَّ الْفِعْلَ الْمَضارعَ إِذَا وَقَعَ حَالًا لَا تَخْلُو الْجُمْلَةُ مِنَ الْضَمِيرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَضارعَ مَاضِيًا فِي الْمَعْنَى نَحْوُ : جاء زيدٌ ولم يضحك أحدٌ ، ولو قلت : جاء زيدٌ ويضحك خالدٌ لم يَجُزْ ، وما جاز من قولهم (٢) : قُتِّمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنَهُ ، يَتَأَوَّلُ عَلَى أَنَّ الْمَبْتَدَأَ مَحذُوفٌ أَي : وَأَنَا أَصْلُكَ عَيْنَهُ ، قَالُوا وَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةُ لَا عَلَى الْفِعْلِ الْمَضارعِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ وَهُوَ مِنْ أَيْبَاتِ " الْإِصْلَاحِ " لِيَعْقُوبَ (٣) .

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرَهُ نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالَكَ (٤) [٦٨]

التقدير : وأنا أرهنتهم مالكا ، فحذف المبتدأ للعلم به ، ويروى : أرهنتهم (٥) لأنه يقال : رهن عنده مالا وأرهن عنده مالا .

وقوله : " أَوْ مَعْنَى وَلَفْظًا " .

مثاله : جاء زيدٌ وقد طلعت الشمس .

(١) المثال في شرح الجزولية الكبير : ل ١٤٩ أ

كذا في المسرور ، والأولى : جاء

(٢) تكملة من الجزولية .

(٣) المثال في إصلاح المنطق ٢٣١ ، ٢٤٩ ، وكذلك قولهم : نهضت إليه وأخذ بشعره .

(٤) إصلاح المنطق : ٢٣١ ، ٢٤٩

(٥) سبق تخريجه ٢٩٨

(٦) في إصلاح المنطق ٢٣١ ، ٢٤٩ قال الأصمعي : ورواية من روى :

" نجوت وأرهنتهم مالكا خطأ .

وقوله : " وَإِذَا خَلَّتْ مِنْهُ " .

راجع إلى الجملة الاسمية والفعلية الماضية في المعنى أو في اللفظ والمعنى ، ومثال ذلك : جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ ، وجاء زيدٌ وقد طلعت الشمسُ . وجاء زيدٌ ولم تطلع الشمسُ .

وقوله : " لَزِمَتْهَا الْوَاوُ " .

يعنى لثلاً تبقى الجملة دون رابطٍ ، أو ما يقوم مقام الرابطِ ، وهو الواوُ .
وقوله : " ولا تجيء الواوُ مع المضارع غير الماضي معنى إلا قليلاً " .
استظهر على قولهم : قمتُ وأصكُ عينه ، وقد تقدم تأويله ، فلا تقول : جاء زيدٌ ويضحكُ عمروٌ كما لا تقول : جاء زيدٌ وضاحكاً عمروٌ ، وقد تقدم بيانه (١) .

وقوله : " وَإِذَا لَمْ يَجِبِ الْإِتْيَانُ بِالْوَاوِ فِي الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ كَانَ مَخْتَاراً " .

يعنى أن الجملة الاسمية إذا كان فيها ضميرٌ يعودُ على ذي الحال لم يكن الإتيانُ بالواوِ واجباً ، لكنه يكونُ مختاراً لتأكيدِ الرابطِ نحو : جاء زيدٌ [و] يده على رأسه ، وهو المختارُ .

وقوله : " [و] فِي حَكْمِهَا الْعَاضِي مَعْنَى " .

مثاله : جاء زيدٌ ولم يضحك ، وعليه قول الشاعر :

٥٧٦ - بأيدي رجالٍ لم يشيموا سيوفهم ولم تكثرِ القتلى بها حين سُلَّتِ (٣)
أي في حال أنها لم تكثرِ القتلى بها حين سُلَّتِ ، إنما شاموها وقد كثرَتِ القتلى بها ، ويجوزُ إسقاطُ الواوِ ، وإثباتها عنده هو المختار .

وقوله : " أَوْ لَفْظاً وَمَعْنَى " .

مثاله : جاء زيدٌ وقد ضحك ، وجاء زيدٌ قد ضحك .

(١) تقدم قبل قليل .

(٢) من الجزولية

(٣) البيت للفرزدق وليس في نسخة الديوان التي بين يدي ، وعزاه ابن رشيق

إلى سليمان والشاهد في الإنصاف ٦٦٢ ، وشرح ابن يعيش ٦٧/٢ ،

شرح أبيات المعنى ١٠٨/٦

بن قنينة في رثاء الحسين بن علي ، قال برودي للفرزدق : العجدة ١٧/٢

وقوله : " وعلى كلِّ حالٍ لا بُدَّ من قدِّ في الماضي لفظاً ومعنى ظاهرةً
أو مقدرةً " (١)

فالظاهرة قدِّ نحو ما تقدّم من قولك : جاء زيدٌ وقد ضحك ، والمقدرة :
نحو : جاء زيدٌ ضحكاً ، ونحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ
يَقَاتِلُوكُمْ أَوْ يَقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾ (٢) أي : قد حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ أي : حَصْرَةً
صُدُورُهُمْ ، وقال بعضهم : حَصْرَتْ نعتٌ لمحدوفٍ هو حالٌ أي قوماً حَصْرَتْ
صُدُورُهُمْ ، وهو ضعيفٌ ؛ لإقامة الصفة غير المحضة مقام الموصوف ، وذلك قليل
بابه الشعر والضرورة نحو قول الشاعر :

٥٧٧ - وَاللَّهِ مَا زِيدُ بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا مُخَالِطِ اللَّيَّانِ جَانِبُهُ (٣)

ويروى :

* وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ *

أزاد : برجلٍ ، أو بليلى نام صاحبه ، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه
وهي غير محضة . وقيل : هو دعاء . وهو من ذهب أبي العباس المبرد (٤) ورد
عليه بأنه لا يُدعى عليهم أن يحصر الله صُدُورَهُمْ عن قتال قومهم الذين هم
مثلهم في الكفر ، بل يُدعى عليهم أن يكون بأسهم بينهم شديداً ، وله أن
يقول : قد يُدعى عليهم أن يحصر الله صُدُورَهُمْ من قتال قومهم وغيرهم حتى
يكونوا (٥) أن لا على كلِّ حالٍ .

-
- (١) وقوع الفعل الماضي حالاً من غير تقدير قد هو من ذهب الكوفيين والأخفش
انظر الإنصاف : ٢٥٢ المسألة رقم ٣٢
(٢) الآية ٩٠ من سورة النساء .
(٣) البيتان في الخصائص ٢/٣٦٦ ، والأمالى الشجرية ٢/١٤٨ والإنصاف ١١٢
وشرح ابن يعيش ٣/٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٠ ، ٤٢٩ ،
٥٩٩ ٥٨٩/٢٤ ، والخزانة ٤/١٠٦ وغير ذلك كثير .
(٤) المقتضب ٤/١٢٤ ، ١٢٥ وحواشي "عزيمة" فيهما .
(٥) في الصورة : يكون .

باب

هذا هو باب الابتداء

قال أبو موسى : " الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى مسنداً إليه الخبر . وبه يرتفع المبتدأ والخبر بشرط التعرية من العوامل اللفظية . "

ش (١) : يريد أنه لا يلزم أن يكون أول الكلام لفظاً ، وإنما يلزم أن يكون أول الكلام معنى // خاصة نحو : زيد قائم ، وقائم زيد ، ويريد بالكلام ما بدأ به في صدر هذا التأليف من قوله : الكلام لفظ مركب مفيد بالوضع ، ولا يريد : أول ما يتكلم به المتكلم فإنهم يقولون في أبوه من قولك : زيد أبوه قائم . مبتدأ وليس أول ما يتكلم به المتكلم لكن قولك : أبوه [قائم] (٢) ، يقال له : كلام ، على ما حده في أول التأليف ، لأنه لفظ مركب مفيد بالوضع ، وأبوه منه أول معنى ، ومعنى كونه أولاً في المعنى أنه مخبر عنه لم يعمل فيه خبره كما عمل في المخبر عنه خبره في قولك : قام زيد وضربت زيداً ، وإذا لم يعمل فيه خبره فالرتبة أن يكون المخبر عنه قبل الخبر إلا أن يمنع من ذلك أمر لفظي ، وهو ما يقتضيه العمل من تأخير المعمول عن العامل ، فإذا كان الأب مسنداً قولك : زيد أبوه قائم أول كلام معنى ، وهو مسند إليه الخبر ، فينبغي أن يكون مبتدأ ، وإن لم يكن أول ما يتكلم به المتكلم ، وكذلك : زيد في قولنا : إنما زيد قائم ، وفي قولنا : ما زيد قائم وما أشبه ذلك ، وكذلك " زيد " في قولنا : قائم زيد هو مبتدأ ، لأن قولك : قائم زيد كلام على ما حده في أول هذا التأليف ، وزيد منه أوله في

الرتبة من حيث كان مخبراً [عنه] (٣) لم يعمل فيه خبره ، فهو اسم مجعول أول الكلام معنى مسنداً إليه الخبر إلا أنه يقتضي هذا الكلام أن قولنا : إن زيداً قائم ، وكان زيد قائماً أن يكون زيد في ذلك مبتدأ ؛ لأنه أول لخبره كما كان أبوه في قولك : زيد أبوه قائم أولاً لخبره ، وإن لم يكن واحد منهما

(١) سنعمد في تخريج كلام الشلوبين على الشرح الصغير للجزولي نسبة له ، وذلك لأن هذا الباب وما بعده من أبواب ساقط من الشرح الكبير في النسخة التي بين أيدينا . والكلام التالي للشلوبين في الشرح الصغير : ١٧٤ - ١٧٦ مع اختلاف نذكر الهام منه فيما يلي من هوامش . (٣٠٢) تكملة من الشرح الصغير

أول ما يتكلم به المتكلم وهذا لم يقله أحد ، فكان حقه أن يزيد في وصف
المبتدأ إذ قال : الابتداء جعل الاسم . . إلى آخره أن يقول : معرى
من العوامل اللفظية .

فإن قلت : فقد ذكره بعد في قوله : وبه يرتفع المبتدأ والخبر بشرط
التعريف من العوامل اللفظية .

فالجواب : أنه ذكره شرطاً في ارتفاعه بالابتداء لا شرطاً في كونه مبتدأ ،
فأوهم إسقاطه من حدّ الابتداء أن المبتدأ قد يكون غير معرى ، وإن لم
يكن مرتفعاً بالابتداء ، لأنه إنما شرط التعرى في ارتفاعه لا في حقيقة
الابتداء ، لكن عذره في ذلك أن يقول : قد علم أنه ليس في الدنيا
مبتدأ إلا وهو مرفوع لفظاً أو تقديراً أو حكماً على موضعه بالابتداء ، فلما
شرطت التعرى في كونه مرفوعاً بالابتداء كان ذلك شرطاً في كونه مبتدأ إذ
لا يكون مبتدأ إلا مرفوعاً بالابتداء على وجه من الوجوه التي ذكرنا .^(١)

وقوله : وبه يرتفع المبتدأ والخبر .

ليس هذا مذهب سيبويه ، إنما مذهبه أن الابتداء يرفع المبتدأ ،
والمبتدأ يرفع الخبر ، وهو الحق ؛ لأن الابتداء لا يطلب الخبر بالحقيقة
وإنما يطلب المبتدأ ، والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر ، فتخيل من قال :
الابتداء (٢) يرفعهما أن الابتداء هو الطالب لهما ، وذلك إن قيل فسي
الابتداء إنما يقال فيه بالمجاز ، من حيث كان يطلب المبتدأ والمبتدأ طالب
للخبر . فتوهم قائل هذا القول أن الابتداء طلب للخبر ، وكذلك هو إلا
أنه بواسطة المبتدأ ، فصارت الحقيقة إذاً أن الابتداء إنما يطلب المبتدأ ،
والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر ، وطلب الابتداء للخبر إنما هو بواسطة
المبتدأ فإذا كان الأمر كذلك ، وكانت حقيقة الأمر أن الطالب إنما يعمل

(١) هذه العبارة ساقطة من الشرح الصغير ، ولعلها في الشرح الكبير ،

فالأبدي ينقل في أكثر الأحيان عنه .

(٢) في الشرح الصغير : ١٧٦ "إن الابتداء" .

فيما يطلبه ، فينبغي أن يكون الابتداء يعمل في المبتدأ ، والمبتدأ يعمل في الخبر ، وهذا قال سيويه . [وإذا كان قول (١) من قال : إن الابتداء هو العامل فيهما قولاً مجازياً فينبغي أن يكون قول سيويه أولى منه من هذه الجهة إلا أنه انضاف إلى ذلك ما أبطله بالجملة ، وهو أن فيه جعل الرفع المعنوي يرفع مرفوعين ، وقد كان الرفع اللفظي لا يرفع أكثر من واحد . فقد أدى هذا القول مع أنه مجازي إلى أمرين فاسدين وهما : أن يكون الرفع المعنوي أقوى من اللفظي ، وأن يكون رافع (يرفع) (٢) أكثر من واحد ، وذلك كله فاسد فبطل هذا القول المجازي بالجملة ، انتهى (٣)

قلت : اعلم أن للناس خلافاً في الرفع للمبتدأ ها هو :

فمنهم من قال : ارتفع بالتهم والاعتناء ، فإن أراد صاحب هذا المذهب بالتهم والاعتناء تعريته من العوامل بجعله أولاً فهو حق على ما سيأتى . وإن لم يرد فهو خطأ ، لأن هذا معنى لم يثبت له قط العمل في موضع ، ألا ترى أن المعاني المجردة من الألفاظ لم يثبت لها العمل في موضع إلا حيث قام الدليل ، ولا دليل هنا .

ومنهم من قال : ارتفع بالشبه للفاعل ، كما قال الزجاجي (٤) وهذا الشبه أيضاً معنى مجرد من لفظ فلا يعمل بخلاف الشبه اللفظي نحو " إن أشبهت الفعل فعلت ، وليس هنا لفظ تقول أشبه به الفعل بل تقول : هذا الاسم فيه شبه بكذا فارتفع بذلك الشبه ، فهذا معنى مجرد من لفظ فلا يعمل إلا أن يقوم دليل على ذلك .

ومنهم من قال : ارتفع بالذكر الذي في الخبر ، فإذا لم يكن ثم ذكر تراخى أي رفع كل واحد منهما الآخر ، وهذا مذهب الكوفيين ، وكانهم حين قالوا : زيد ضربته ، وجدوه مرفوعاً - فلما زال الضمير انتصب زيد فقالوا : زيدا ضربت - نسبوا (٥) الرفع للضمير ، فعند ما وجدوا الرفع فيما لا ضمير فيه

(١) في الشرح الصغير : ١٧٦ * فقول

(٢) تكملة من الشرح الصغير ١٧٦

(٣) يعني كلام الشلوبيين .

(٤) الجمل : ٤٨ قال " والابتداء معنى رفعه وهو مضارعة للفاعل ، وذلك =

أصلاً نحو : القائم زيد قالوا : ترافعا ، وهذا خطأ ، لأن الضمير اسم جامد ،
والأسماء الجوامد لا تعمل (١) .

٢٣٦ وأما بطلان الترافع فهذا // قال بعضهم بأن الرفع الذي هو المبتدأ
قد يرفع غير الخبر ، والخبر كذلك قد يرفع غير المبتدأ ، فيؤدى ذلك إلى أن
يعمل الاسم رفعين لا على التشريك نحو : القائم أبوه زيد ، وزيد قائم أبوه .

قلت : وهذا القول الأخير كما يلزمهم فكذلك يلزم سيويوه ؛ ألا ترى أن
مذهبه أن المبتدأ يعمل في الخبر ، وهو مع ذلك قد يرفع فاعلاً نحو : القائم
أبوه زيد .

والجواب : أنه غير لازم لهم ، ولا لسيويوه ، وذلك أن الرفع إنما هو
من جهتين فيرفع الأب من حيث الفاعلية بما فيه (٢) من معنى الفعل [ويرفع
الخبر بما هو (٣) خبر عنه] فلما اختلفت جهتا الرفع جاز ذلك .

والصواب أن يقول : إن الرفع له إنما هو القصرى من العوامل اللفظية (٤) -

فإن قلت : والتصري معنى مجرد من لفظ فكيف يعمل ؟

قلت : قد قام الدليل على أنهم جعلوه عاملاً ، ولولا ذلك لما قلنا به ،
وذلك أن سيويوه - رحمه الله - حكى أنهم يقولون فى العدد : واحد واثنان
ثلاثة أربعة . فيجعلونه موقوفاً فإذا عطفوا فقالوا : " واحد واثنان أشموا
الضم فأعربوه لما ركبوه بالعطف إذ هو تركيباً ، ويشمون الضم وإشمام الضم
يدل على أنه مضموم وإلا فلم يشمون ، فإذا ثبت أنه مضموم فإما معرب أو مبني ،

أن المبتدأ لا يد له من خبر ، ولا يد للخبر من مبتدأ يسند إليه ، وكذلك
الفعل والفاعل لا يستغنى أحدهما عن صاحبه .

(٥) فى المصورة : نصبوا ، تحريف

(١) فى المصورة : لا تعقل ، وهو تحريف .

(٢) يعنى المبتدأ

(٣) فى صلب المصورة : ورفع خبر عنه ، والتصويب من هامش المصورة ففیه

ما نصه " أظنه كذا : ويرفع الخبر بما هو خبر عنه " وهو الصواب

(٤) هذا هو اختيار ابن عصفور أيضاً فى شرح الجمل ٢٥٦/١

(٥) فى المصورة : يسيرون ، تحريف .

أَمَّا مَبْنِيٌّ فَلَا يَتَصَوَّرُ لِأَنَّهُ يَتَأَثَّرُ لِلْعَامِلِ وَالْمَعْنِيِّ لَا يَتَأَثَّرُ لَهُ أَصْلًا ، وَلَوْ كَانَ مَبْنِيًّا لَكَانَ عَلَى السُّكُونِ وَأَمَّا عَلَى الضَّمِّ فَلَا ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ مَعْرَبٌ فَمَا الْعَامِلُ فِيهِ ؟
 فَإِنْ قُلْتَ : التَّهْمُ وَالْإِعْتَاءُ . قُلْتُ : التَّهْمُ وَالْإِعْتَاءُ هُوَ تَقْدِيمُ الْأَسْمِ عَلَى غَيْرِهِ إِعْتَاءً بِهِ ، وَهُمْ يَقْدَمُونَ الْأَسْمَ الْمَنْصُوبَ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَيَتْرَكُونَهُ مَنْصُوبًا وَيَرْفَعُونَ غَيْرَ الْمَعْتَمَى بِهِ نَحْوُ : زَيْدٌ أَعْرَبُ ضَارِبٌ ، وَزَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرُوً وَنَحْوُ ذَلِكَ . فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْعَامِلَ التَّعْرِيَّ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، فَلِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ قُلْنَا بِهِ وَإِلَّا فَمَا كُنَّا نَقُولُ بِهِ أَصْلًا .

(١) وزعم ابن كيسان : أن هذا خطأ ، لأنك إن قدرت التعري عن عامل نصب أو خفض كان عدم العامل أقوى من وجوده لأن عامل الرفع أقوى ؛ ألا ترى أن النصب (٣) قد يعمل فيه المعنى . وإن قدرتها عن عامل رفع ساوى العدم الوجود ، وهذا الذي رد به ابن كيسان مغالطة وسفسطة فإننا لا نعني بالتعري من كذا ، وإنما نعني بالتعري كونه لم تضع له العرب عاملاً بل وضعته معري من العامل جملة .

(٤) نبأ : ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان ، وذلك نحو : زيد أخوك ، وعمرو غلامك . وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء .

واختلفوا في الخبر : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمعنى معاً ، وذهب آخرون : إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : وإنما قلنا ذلك ، لأننا وجدنا المبتدأ لا يبدئ له من خبر ، والخبر لا يبدئ له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ؛ ألا ترى أننا إذا قلنا : زيد أخوك ، لا يكون أحدهما

(١) في المصورة : فرغم .
 (٢) ابن كيسان النحوي (للدعجاني) : ١٨٢ .
 (٣) كذا في المصورة ، ولعل الصواب : المنصوب .
 (٤) الإنصاف المسألة الخامسة ص ٤٤ . والشارح يتصرف كثيراً في نصص الإنصاف وسنشير إلى أهم الفروق بينهما .

كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه ؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر
ويقتضي صاحبه اقتضاً واحداً ، عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمله فيه ،
فهذا قلنا : إن كل واحد منهما يرفع صاحبه ولا يمتنع أن يكون كل واحد
منهما عاملاً ومعمولاً] وقد جاء ذلك نظائر كثيرة قال تعالى ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا
فله الأسماء الحسنى ﴾ (١) فنصب "أيا ما" بتدعوا ، وجزم تدعوا "بأيا ما" ،
فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً (٢) . وقال تعالى ﴿ أَيِنَّمَا تَكُونُوا
شُرَكَاءَ الْمَوْتِ ﴾ (٣) فأينما منصوب بتكونوا ، وتكونوا مجزوم بأينما ، وقال
تعالى ﴿ فَأَيِنَّمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ (٤) إلى غير ذلك من المواضع ، فكذلك
ها هنا .

(٥) قالوا : ولا يجوز أن يقال : أما ما ذهبتم إليه فيبطل بقولهم : زيد
الذي ذهب أبوه ، فإنكم إن جعلتموه مرفوعاً بالخبر أدى إلى أن يعمل الموصول
فيما قبله ، والإجماع منعقد على أن الموصول لا يعمل فيما قبله ، ولهذا
لو قال : أرجو يفعل أن ، لم يجز ولو كان متنعاً بالإجماع - لأننا نقول : نحن
لا نرفعه بالموصول إنما نرفعه بالمعتمد من الصلة - (٥)

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن العبد أ يرتفع بالابتداء ، لأننا نقول :
الابتداء لا يخلو ؛ إما أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره ، أو غير
شيء ، فإن كان شيئاً فلا يخلو أن يكون اسماً أو فعلاً ، أو أداة من حروف
المعاني ، فإن كان اسماً فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله
إلى ما لا غاية له ، وذلك محال . وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال : زيد
قائماً كما يقال : حضر زيد قائماً ، وإن كان أداة فالأداة لا ترفع الأسماء
على هذا الحد ، وإن كان غير شبيهي فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير
معدوم ، ومتى كان غير هذه الأشياء الثلاثة التي قدّمناها فهو معدوم (٦) غير

(١) الآية ١٨٠ سورة الإسراء

(٢) هذا الكلام سقط بسبب سبق النظر ، وأثبتناه من الإنصاف لأنه سيشار
إلى هذه الآية في الجواب عن كلمات الكوفيين .

(٣) الآية ٧٨ من سورة النساء .

(٤) الآية ١١٥ من سورة البقرة .

(٥-٥) هذه الفقرة ليست من نص الإنصاف .

(٦) كلمة (معدوم) ليست في الإنصاف .

معروف .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إنما نعني بالابتداء التعرّي من العوامل اللفظية ؛ لأننا نقول : إذا كان معنى الابتداء هو التعرّي من العوامل فهو إذاً [عبارة] (١) عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً ، والذي يدل على // أن الابتداء لا يوجب الرفع أننا وجدناهم يبتدون بالمنصوبات ٢٣٧ والمسكنات والمجرورات (٢) والحروف ، ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن يكون ذلك مرفوعاً، فلما لم يجب ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع .

وأما البصريون : فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية ؛ لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حقيقة (٣) كالإغراق للماء والإحراق للنار والقطع للسيف ، وإنما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات ، فالأماراة والدلالة تكون بعد شيء كما تكون بوجود شيء ؛ ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصيفت أحدهما وتركت الآخر ، لصارت ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر . فكذلك ها هنا وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره قياساً على غيره من العوامل نحو : "كان" وأخواتها ، وظننت وأخواتها فإنها لما عملت [في المبتدأ عملت] (٥) في خبره فكذلك هنا .

وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا : لأننا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ؛ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه ، غير أن هذا القول ، وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف ، وذلك لأن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء

(١) هذه الكلمة غامضة في الصورة ، وأثبتناها من الإنصاف .

(٢) كلمة (والمجرورات) ساقطة من الإنصاف .

(٣) في الإنصاف : حسية .

(٤) في الصورة : والدلالة

(٥) سقطت هذه العبارة بسبب انتقال النظر .

ألا تعمل ، وإن^(١) لم يكن له تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له .

والتحقيق فيه عندى أن يقال : إنَّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفك عنه ورتبته ألا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، لانه (٢) كما أنَّ النار تُسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما ؛ لأنَّ التسخين إنما حصل بالنار وحدها فكذلك الابتداء وحده هنا هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ ، لا أنه (٣) عامل معه ؛ لأنه اسم والأصل في الأسماء ألا تعمل .

وأما من ذهب إلى أنَّ الابتداء يعمل في المبتدأ ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء فقالوا : إنما قلنا ذلك ، لأنَّ الابتداء عامل مفسوي ، والعامل المعنوي ضعيف فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي .

وهذا أيضا ضعيف ، لأنه متى وجب كونه عاملاً في المبتدأ وجب أن يعمل في الخبر ؛ لأنَّ خبر المبتدأ يتنزل منزلة الوصف ، ألا ترى أنَّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، كقولك " زيد قائم " أو منزل منزلته كقولك : " زيد الشمس حسناً " و " عمرو والأسد شدة " أي يتنزل منزلته وكقولهم : " أبو يوسف أبو حنيفة " أي يتنزل منزلته في الفقه ، قال الله تعالى ﴿ وأزواجه أمهاتهم ﴾ أي يتنزلن منزلتهن في التحريم والحرمه ، فلما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى ، أو منزلاً منزلته تنزل منزلة الوصف ؛ لأنَّ الوصف هو الموصوف في المعنى ؛ ألا ترى أنك إذا قلت قام زيد العاقل وذهب عمرو الظريف أن العاقل في المعنى هو زيد ، والظريف في المعنى هو عمرو ، ولهذا لما تنزل المبتدأ والخبر منزلة الموصوف والوصف كان الخبر تابعاً للمبتدأ في الرفع كما تتبع الصفه الموصوف ، وكما أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف سواء كان العامل قوياً أو ضعيفاً فكذلك هنا .

(١) في الإنصاف : ٤٧ " وإنَّ لم يكن " ولم تنون " إذا " ، ولا يستقيم النص بذلك .

(٢) في المصورة : " لأنه وأثبتنا ما في الإنصاف : ٤٧

(٣) في الإنصاف : ٤٧ " إلا أنه " وهذا يعطى خلاف المقصود .

(٤) الآية ٦ من سورة الأحزاب .

وأما قولهم : **إِنَّ المبتدأ يعملُ في الخبرِ فسندُ كُفسادِه عند الجوابِ**
عن كلمات الكوفيين .

الجوابُ عن كلمات الكوفيين .

أما قولهم : **إِنَّهُمَا يترافعانِ .** إلى آخره . . . ،

فالجوابُ مِنْ وجهين :

أحدُهما : **أَنَّ ما ذكرتموه يؤدي إلى مُحالٍ وذلك أَنَّ العَامِلَ سبيلُه أَنْ**
يقدرَ قبلَ المعمولِ ، وإذا قلنا : إِنَّهُمَا يترافعانِ وجبَ أَنْ يكونَ كلُّ واحدٍ
منهما قبلَ الآخرِ ، وذلك مُحالٌ وما يؤدي إلى المحالِ محالٌ .

والثاني : **أَنَّ العَامِلَ في الشيءِ ما دام موجوداً لا يدخلُ عليه عاملٌ**
غيره ؛ لأنَّ عاملاً لا يدخلُ على عاملٍ ، فلما جازَ أَنْ يقالَ « كانَ زيدٌ أخاك » ،
[وإنَّ زيداً أخوك] (١) ، وظننتُ زيداً أخاك " بطلَ أَنْ يكونَ أحدُهما
عاملاً في الآخرِ .

وأما ما استشهدوا به من الآياتِ فلا حجةَ لهم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدُها : **أنا لا نسلمُ أَنَّ الفِعْلَ بعدَ " أَيَّاماً " و " أَيَّاماً " مجزومٌ**
بهما ، وإنَّما هو مجزومٌ " بِإِنَّ " ، وأَيَّاماً " و " أَيَّاماً " نابتا عنِ إِنْ لفظاً
فلم يعملَا (٢) شيئاً .

والوجه الثاني : **أنا نسلمُ أَنَّها نابتا عنِ إِنْ لفظاً وعملاً ولكن جازَ أَنْ**
يعملَ كلُّ واحدٍ منهما في صاحبه لاختلافِ عملهما ، ولم يعملَا مِنْ وجهٍ واحدٍ ،
فجازَ أَنْ يجتمعا ويعملَ كلُّ واحدٍ منهما في صاحبه ها هنا . (٣)

والوجه الثالثُ : **إنَّما عملَ كلُّ واحدٍ منهما في صاحبه ، لأنَّه عاملٌ ؛**
فاستحقَّ أَنْ يعملَ ، وأما ها هنا فلا خلافَ أَنَّ المبتدأ والخبرَ نحو : زيدٌ

(١) تكلمة من الإنصاف .

(٢) في الإنصاف : ٤٨ " وإنَّ لم يعملَا " .

(٣) في الإنصاف : ٤٨ " في صاحبه بخلاف ما هنا " وما في الصورة صواب .

أخوك اسمان باقيان على أصلهما في التسمية ، والأصل في الاسم ألا يعمل
فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم : لا نرفعه بالموصل إنما نرفعه بالعائد . وهلا إذا كان
الموصل لا يعمل فيما قبله فأولى ألا يتخطى (٢) الصلة والموصول فيعمل
فيما قبله ، وسنبين فساد أعمال العائد (١).

وأما قولهم : إنَّ الابتداء لا يخلو أن // يكون اسماً أو فعلاً أو أداة . .
إلى آخره .

قلنا : قد بينا أن الابتداء عبارة عن التعرّي من (٣) العوامل اللفظية ،

وقولهم : فهو إذاً عبارة عن عدم العامل ، وعدم العامل لا يكون عاملاً .

قلنا : قد بينا وجه كونه عاملاً في دليلنا بما أغنى عن إعادته هنا ،
على أن هذا يلزمكم في الفعل المضارع ، فإنكم تقولون : يرتفع بتعريّة من
الناصب والجوازم ، وإذا جاز لكم هذا في الفعل جاز لنا في الاسم المبتدأ .

وحكي أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكرياء الفراء ، فقال الفراء للجرمي
أخبرني عن قولهم : " زيد منطلق " ، بم (٤) رفعوا زيداً ؟

فقال الجرمي : بالابتداء . قال له الفراء : ما معنى الابتداء ؟

قال : تعريّة من العوامل اللفظية . قال له الفراء : فأظهره ،
فقال له الجرمي : هذا معنى لا يظهر . قال له الفراء : فمثله إذا .
قال له الجرمي : لا يتمثل . قال الفراء : ما رأيت كالنوم عاملاً لا يظهر
ولا يتمثل ! ، قال له الجرمي : أخبرني عن قولهم : زيد ضربته ، بم ارتفع
زيد . قال : بالهاء العائدة على زيد . فقال له الجرمي : الهاء اسم فكيف
ترفع الاسم . فقال له الفراء : نعم لا نبالي من هذا فإننا نجعل كل واحد
من الاسمين رافعاً لصاحبه في قولنا : زيد منطلق . فقال له الجرمي : يجوز

(١-١) هذه الفقرة ليست في الإنصاف

(٢) يعني " العائد "

(٣) في الإنصاف : عن

(٤) في الصورة : لما ، وفي الإنصاف : لم

أن يكون كذلك في " زيد منطلق " ، لأنَّ كلَّ واحد منهما مرفوعٌ في نفسه ،
 فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاءُ في ضربته ففي محلِّ النَّصْبِ فكيف ترفع الاسم ؟
 فقال الفراءُ : لم ترفعه بالهاءِ وإنما رفعناه بالعائدِ على زيدٍ . فقال الجرميُّ :
 ما معنى العائد ؟ قال الفراءُ : معنى لا يظهر . قال الجرميُّ : أظهِره .
 قال الفراءُ : لا يمكن إظهاره . قال : فمثله . قال : لا يتمثل . قال الجرميُّ :
 لقد وقعت فيما فررت منه . فحكى أنه سئل الفراءُ فقيل له : كيف وجدت
 الجرميَّ ؟ فقال : وجدت آية . وسئل الجرميُّ فقيل له : كيف وجدت الفراء ؟
 فقال : شيطاناً وجدته .

وأما قولهم : إنا نجدهم يبتدون بالمنصوبات والمسكنات والحروفِ السِّ
 آخره .

قلنا : أما المنصوبات فإنه لا يتصور فيها أن تكون مبتدأة ؛ لأنها وإن
 كانت متقدمة في اللفظ ، فإنها مؤخرَةٌ في التقدير ؛ لأنَّ كلَّ منصوبٍ لا يخلو
 أن يكون مفعولاً أو مشبهاً بالمفعول ، والمفعول لا بدَّ أن يتقدمه عاملٌ لفظاً
 أو تدبيراً فلا تصحَّ له رتبةُ الابتداءِ (١) ، فلا اعتبار بالتقديم إذا كان في
 تدبيرِ التأخير .

وأما المسكنات إذا ابتدئ بها ، فلا يخلو أن تقع مقدمة في اللفظ
 دون التقدير أو في اللفظ والتقدير .

فإن تقدمت في اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم المنصوبات ، وإن
 تقدمت في اللفظ والتقدير فلا يخلو إما أن تستحق الإعراب في أول وضعها
 أولاً تستحق الإعراب .

فإن استحققت الإعراب في أول وضعها نحو : " كم ومن " وما أشبهه
 ذلك من الأسماء المبنية على السكون ، فإننا نحكم على موضعها بالرفع
 بالابتداء ، وإنما لم يظهر في اللفظ لعلها عارضة منعت من ظهوره ، وهي
 شبه الحرف أو تضمن معناه .

(١) بعده في الإنصاف كلام لم نجد داعياً لإثباته وهو لا يزيد عن سطرين .

(٢) في المصورة : فالاعتبار ، وهو خطأ

وإن كانت لا تستحق الإعراب في أصل وضعها كالأفعال والحروف المبنية على السكون فإننا لا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ؛ لأنها لا تستحق شيئاً من الإعراب في أول الوضع ، فلم يكن الابتداء موجباً لها بالرفع ؛ لأنه نوع منه .

وهذا هو الجواب عن قولهم : إنهم يبتدون بالحروف فلو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة . وعدم عمله في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله في محل يقبل العمل ؛ ألا ترى أن السيف يقطع في محل ولا يقطع في محل آخر ، وعدم قطعه في محل لا يقبل القطع ، لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل القطع ؛ لأن عدم القطع في محل لا يقبل القطع إنما كان لنبوه في المحل ، لا لأن السيف غير قاطع . فكذلك هنا ، عدم عمل الابتداء في محل لا يقبل العمل إنما كان لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل ، لا لأن الابتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل والله أعلم انتهى كلام نبأ . (١)

وأما الابتداء ، فالصواب في حده : أن يقال : الابتداء : جعلك الاسم أو ما هو في تقديره أول الكلام لفظاً أو تقديراً معرئاً عن العوامل اللفظية غير الزائدة ليسند إليه الخبر .

فقولنا : جعلك الاسم ، مثاله : زيد قائم .

وقولنا : أو ما هو في تقديره ، مثاله : * وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ * (٢) التقدير : [صومكم خير] (٣) ، و : في الكتاب أنك منطلق أي : انطلاقك ، وتقول : ما تصنع حسن أي : صنعك حسن .

وقولنا : أول الكلام لفظاً ، مثاله : زيد قائم .

وقولنا : أو تقديراً ، مثاله : قائم زيد .

(١) كلام ابن الأنباري في الإنصاف من ص ٤٤ - ٥١

(٢) الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٣) في المصورة : صوم لكم .

وقولنا : غير الزائدة تحرز من مثل : بحسبك زيد ، أي حسبك زيد ،
وهل من أحد قائم ؟ أي : هل أحد قائم ؟ فالمجرور في موضع رفع
بالابتداء ، لأنه زائد فلم يعتد به .

وقولنا : لئسند إليه الخبر ، لأنه إن عري لا لأن يسند إليه الخبر لم
يكن مبتدأ .

وأما المبتدأ : فهو الاسم أو ما هو في تقديره المفعول أول الكلام لفظاً
أو تقديرًا معرى من العوامل اللفظية غير الزائدة لئسند إليه الخبر .

وأما الخبر : فهو الجزء الذي تقع به الفائدة ، وقد تقدم الخلاف في
الرافع له من كلام ابن الأنباري في الإنصاف له .

وأقول : إن مذ هب سيويه أن الرفع له المبتدأ ، لأنه قال : " أما
الذي يبنى عليه شيء هو هو ، فإن المبنى عليه يرتفع به " (١) فجعل الخبر
مرتفعاً (٢) بالذي يبنى عليه // شيء هو هو يعني المبتدأ . وقال في الباب ٢٣٩
الذي ترجمته : " هذا باب ما ينتصب ، لأنه يقيح أن يوصف بما بعده ويبنى
على ما قبله " (٣)

" وتأخير الخبر في الابتداء أقوى ، لأنه عامل فيه " (٤) وقال : " فالمبتدأ
مسند والمبنى عليه مسند إليه وهو العامل فيه " (٥) وفي الكتاب من هذا كثير .

وقد رد عليه هذا ، وقيل : هو فاسد من جهة أن المبتدأ قد يعمل
في مرفوع آخر فيؤدى ذلك إلى أن يعمل رفعين من غير تشريك بحرف العطف ،
وهذا غير موجود في العوامل المتصرفة اللفظية ، فكيف يوجد فيما يقصر عنها .
وأيضاً فإن المبتدأ قد يكون ضميراً ، والضمير لا يرفع إذا كان ضميراً ما يعمل ،
فكيف إذا كان ضميراً ما لا يعمل ؟ ، والآخر : (٦) أن كل عامل غير متصرف قد

(١) الكتاب ١٢٧/٢ وانظر ١/٨١ ، ٤٠٦ ، ٢٠/١٦٠

(٢) غامضة في الصورة .

(٣) الكتاب ١٢٢/٢

(٤) الكتاب ١٢٤/٢ وزدنا كلمة " فيه " منه .

(٥) الكتاب ٧٨/٢ مع اختلاف العبارة في آخرها عن عبارة الكتاب .

(٦) رد ابن عصفور بهذين الردين في شرح الجمل ١/٣٥٧ ، واختار أن
الرافع للخبر هو الشعرى من العوامل اللفظية .

استقر فيه أنه لا يتقدم معموله عليه ، فالذَّاهِبُ لهذا يحتاجُ أنْ يَرِينَا عاملاً غير متصرفٍ قد تقدم معموله عليه ، وهذا لا نعلمه جاء في كلامهم إلا فسي " ليس " ، لأنَّها من الأفعال فتصرفوا فيها بتقدِيم خبرها عليها عند من يُجيز ذلك ، وهو مذهب سيوييه . قالوا : بهذه المذهب فاسدٌ .

قلت : وهذا الذي ردوا به هذا المذهب غير لازم . أما قولهم : **إِنَّه** قد يدلُّ على معنى في نفسه ، ونجدُه مع ذلك قد يَعْمَلُ الرفع في غير الخبر ، فقد قلنا : **إِنَّ** الرفع يكون من جهتين فلا مانع منه (٢) ، كما نقول : **إِنَّ** الاسم يدلُّ على معنى في نفسه ، ونجدُه مع ذلك يدلُّ على معنى في غيره بما يتضمَّن من معنى الحرف ، ولا يخرجُه ذلك عن أن يدلُّ على معنى فسي نفسه ، وذلك كأسماء الشرط نحو : **مَنْ** يكرمني أكرمه ، فمن تدلُّ على معنى في نفسها ، وتدلُّ مع ذلك على معنى في غيرها ؛ لأنَّها ضمنت معنى " **إِنَّ** " الشرطية ، فكذلك قولك : القائمُ أبوه منطلقٌ ، **رُفِعَ** المنطلق بما هو خبره **وَسُنِدٌ** إليه **وَرُفِعَ** الأبُ بما ضمن من معنى **الفِعْلِ** ؛ ألا ترى أنه نائبُ منابه ، وعَمَلٌ بالنبابة **عَمَلَ** **الفِعْلِ** ، فيها هو اسمٌ مبتدأٌ طلبَ خبراً عنه فرفعه ، وبما أنيبَ نائبَ **الفِعْلِ** طلبَ فاعلاً فجمعوا له بين الغرضين ، فهذا نظرٌ فاسدٌ في حقهم ، وعدم فهمٍ لكلام سيوييه .

وأما قولهم : **إِنَّ** المبتدأ قد يكون ضميراً إلى آخره فهذا بيانٌ ، إنما كان يلزم ذلك لو كان الاسمُ المبتدأُ يعملُ فيما يطلبُ بالحملِ على **الفِعْلِ** فهناك يُعتبرُ التصرفُ وعدمه ، وأما وهو يعملُ في خبره كما يعملُ **الفِعْلُ** في فاعله بحق الأصالق ، فعمله قويٌّ . فلا بأسُ بتقدم الخبر عليه ، والنيةُ به التأخيرُ ، وكذلك قولهم : **إِنَّه** جامدٌ لا اعتبار له هنا ، لأنه لم يعملُ بالتشبيهِ **بالفِعْلِ** .

وقال المبرِّدُ (٣) : ارتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، فإن أرادَ أنه ارتفعَ بكلِّ واحدٍ منهما فباطلٌ ؛ لأنَّ عاملين لا يعملان في معمولٍ واحدٍ ، وإنَّ أرادَ

(١) انظر الإنصاف المسألة (١٨) ص ١٦٠ قال ابن الأنباري " وزعم بعضهم أنه مذهب سيوييه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص " .

(٢) انظر ما سبق : ٨٦٥

(٣) المقتضب ٤/ ١٢٦

أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُزْءٌ عَامِلٌ وَارْتَفَعَ بِالمَجْمُوعِ فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ : ارْتَفَعَ
بِالمَبْتَدِئِ وَالصَّفْحَةِ الَّتِي فِيهِ مِنَ التَّعْرِي ، وَهَذَا يُمْكِنُ ، لِأَنَّهُ يُؤَوَّلُ إِلَى أَنَّهُ ارْتَفَعَ
بِالمَبْتَدِئِ ، لِأَنَّ المَبْتَدَأَ هُوَ زَوَالِ البَتْدَاءِ ، فَالابتداءُ وَصْفٌ لَازِمٌ لَهُ لَا يَفَارِقُهُ ،
فَكَلَامُ سَيَبُويهِ أَوَّلَى مِنْهُ .

(١) وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : ارْتَفَعَ بِالابتداءِ الرَّافِعِ للمَبْتَدِئِ . وَهُوَ ضَعِيفٌ ، لِأَنَّ
العَامِلَ الضَّعِيفَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْمَلَ رَفْعِينَ مِنْ غَيْرِ تَشْرِيكِ ، وَلِأَنَّ الِابْتِدَاءَ
لَيْسَ بِطَالِبٍ لِلخَبَرِ ، إِنَّمَا يُطَلَّبُ المَبْتَدَأُ ، وَالمَبْتَدَأُ يُطَلَّبُ الخَبَرَ .

وَقَالَ السِّيرَافِيُّ (٢) : ارْتَفَعَ الخَبَرُ بِمِثْلِ مَا ارْتَفَعَ بِهِ المَبْتَدَأُ ، وَهُوَ التَّعْرِي
مِنَ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ وَإِسْنَادُهُ إِلَى المَبْتَدِئِ ، بِأَنَّ عَرِّيَّ مِنَ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ
لَيْسَ يَسْتَدُّ إِلَى غَيْرِهِ ، كَمَا عَرِّيَّ المَبْتَدَأُ لَيْسَ يَسْتَدُّ إِلَى غَيْرِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ مَذْهَبَهُ
إِطْأَالُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ الِابْتِدَاءُ وَالمَبْتَدَأُ ، وَأَنْ يَعْمَلَ فِيهِ المَبْتَدَأُ لِتَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ
وَجُمُودِهِ ، فَلَمْ يَبْقَ لَهُ إِلَّا التَّعْرِي وَالِإِسْنَادُ إِلَى غَيْرِهِ فَالرَّافِعُ إِذَاً لِلْمَبْتَدِئِ التَّعْرِي
وَإِلسْنَادُ ، وَالرَّافِعُ لِلخَبَرِ التَّعْرِي وَالِإِسْنَادُ عَلَى صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ كَمَا بَيَّنَّا .

فَإِنَّ قُلْتَ : وَكَيْفَ نَجْعَلُ عَامِلَيْنِ يَعْمَلَانِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ وَهُمَا التَّعْرِي
وَإِلسْنَادُ ؟ فَعَنَّهُ جَوَابَانِ :

أحدهما : أَتَى لَمْ أُرِدْ أَنْ إِلسْنَادَ عَامِلٌ ، إِنَّمَا أُرِدْتُ أَنْ التَّعْرِي
يَعْمَلُ فِي المَبْتَدِئِ إِذَا اقْتَرَنَ بِهِ إِلسْنَادُ غَيْرِهِ إِلَيْهِ .

وَالجَوَابُ الأخر : أَنَّ التَّعْرِي وَالِإِسْنَادَ لَمْ أَجْعَلْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
عَامِلًا عَلَى حَدِّهِ ، بَلِ المَجْمُوعُ عَمِلَ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُزْءٌ عَامِلٌ ، وَإِذَا ارْتَفَعَ

(١) قَالَ بِذَلِكَ بَعْضُ البَصْرِيِّينَ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الإِنصَافِ الَّتِي أوردَهَا الشَّارِحُ قَبْلَ

قَلِيلٍ . قَالَ السِّيرَافِيُّ فِي شَرْحِهِ ٢٢٣/٢ بَ قَالَ " فَأَمَّا المَبْتَدَأُ فَالابتداءُ يَرْفَعُهُ

وَأَمَّا خَبَرَ المَبْتَدِئِ فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ يَقُولُ : إِنْ الِابْتِدَاءُ يَرْفَعُ الأَسْمَ وَالخَبَرَ

جَمِيعًا ، وَقَالَ أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ : إِنْ الِابْتِدَاءُ يَرْفَعُ المَبْتَدَأَ ،

وَالْمَبْتَدَأُ وَالِابْتِدَاءُ يَرْفَعَانِ الخَبَرَ وَلَسَيَبُويهِ فِيهِ عِبَارَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ مُشْتَبِهَةٌ

يُوهَمُ بَعْضُهَا أَنَّ الخَبَرَ يَرْفَعُهُ المَبْتَدَأُ وَذَلِكَ قَوْلُهُ : فَإِنَّ المَبْتَدِئَ عَلَيْهِ

يَرْتَفَعُ بِهِ كَمَا ارْتَفَعَ هُوَ بِالابتداءِ " يَعْنِي يَرْتَفَعُ بِالمَبْتَدِئِ . إِلَى أَنْ يَقُولَ .

وَفِيهِ وَجْهٌ حَسَنٌ آخِرٌ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مَا ذَكَرْتَهُ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ وَلَا رَأْيْتَهُ

لِأَحَدٍ وَهُوَ أَنَّ التَّعْرِيَّةَ المَوْجِبَةَ لِلرَّفْعِ قَدْ وَقَعَتْ عَلَى المَبْتَدِئِ وَالخَبَرَ لِأَنَّ

الخَبَرَ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ عَامِلٌ لَفْظِي ، لِأَنَّ الأَسْمَ المَبْتَدَأَ لَيْسَ بِعَامِلٍ فَكُنَّ

فِي كُلِّ وَاحِدٍ تَعْرِيَّةٌ إِخ .

المبتدأ بالتعري والإسناد ، ولا عامل للخبر قبله ، فهو أيضاً معري مسند
إلى غيره . وقد رام هذا القائل أن ينسب هذا المذهب إلى سيويه وإن كان
لم ينص عليه ، كما أن قوله : " إن المبتدأ عامل في الخبر قد يتأول على أن
معناه : لولا وجود المبتدأ لما ارتفع الخبر ، لأن من شرط رفعه الإسناد
إلى المبتدأ ، فينسب له العمل بهذا المعنى .

قلت : وليس هذا مذاهباً لسيويه ، ولو أراد بالعمل هذا المعنى لقال
في الخبر : إنه رافع للمبتدأ ؛ لأنه لا يرفع المبتدأ إلا بوجود الخبر ، ثم
قول السيرافي : إن الخبر معري غير صحيح ، لأن المبتدأ عامل فيه على
ما قدما من مذهب سيويه ، لأنه طالب له ، وهذا القدر ينسب العمل للفظ ،
وإلا فالرافع للمبتدأ وغيرهما إنما هو المتكلم .

هذه مقدمة في هذا ، ونرجع إلى أحكام الباب ، وتبيين // ألفاظه : ٢٤٠
قوله : المبتدأ معتمد البيان .

أي : إنه مبين لصاحبه الفائدة ، أي : إذا أسندت الخبر إلى المبتدأ
فالمقصود نسبه إلى مبين معروف لتقع في الإخبار عنه فائدة ، إذ لو كان
مجهولاً لم تقع في الإخبار عنه فائدة .

وقوله : والخبر معتمد الفائدة .

أي : إنه الجزء الذي تتم به الفائدة ، إذا أتيت بالكلام كله فإن معتمد
الفائدة من الكلام الخبر ون المبتدأ ، وذلك أن أصل الإخبار : أن يخبر عن
المعلوم بالمجهول فاعتماد الأول الذي هو المبتدأ البيان ، أي : أن يكون
معلوماً أو ما يقرب منه ، ومعتمد الخبر الفائدة ، وذلك أن تحدث الإنسان
بما لم يعلم ، فيصير من أجلك عالماً به ، فحصلت له فائدة لم تكن عنده .
وأما المخبر عنه فقد كان المخاطب مستوياً معك في معرفة ذاته ، فلم تزد فائدة
لم تكن عنده إلا بالخبر ، فقد بان جعله معتمد الفائدة .

(١) انظر كلام السيرافي المثبت في الهامش السابق .
(٢) بعد كلمة " معتمد " في الصورة ما يلي " البيان أعني فإن " وكأنها
زائدة .

وقوله : فالمعرفة بلا شرط .

أي : إنَّ الإخبار عن المعرفة تحصل الفائدة للمخاطب به ، فلا يشترط فيه شيء بخلاف النكرة ، فإنَّ الإخبار عنها لا يفيد ، فلا بد لها من تلك الشروط ، ويؤهم هذا الكلام أنَّ كلَّ معرفة يجوز الإخبار عنها ، ورفعها بالابتداء ، وليس مرادُه ذلك ، إنَّما مرادُه إذا كانت تلك المعرفة ممَّا قد أخبرت العربُ عنها ، وإلاَّ فإذا قيل لك : " سبحان الله معرفة فرفعته بالابتداء وأخبر عنه ، قلت : لا يجوز ذلك ؛ لأنَّ العربَ ألزمتها النصب بإضمارِ فِعْلٍ ، وكذلك : سبحان اسم علم للبراءة وللتقزيب وهو ملازم للنصب ، وكذلك : " سحر " إذا أردته من يوم بعينه لا ترفعه بالابتداء ، ولا يزول من النصب .

فإنَّما قصدُه الفرقُ بينهما ، أعني بين المعرفة والنكرة خاصة .

وقوله : والنكرة بشرط .

مذهبُ سيويهِ : أنَّ شرطها أن يقع في الإخبار عنها فائدة ولم يشترط في الإخبار عنها أكثر من ذلك (١) ، ولله دره ، لكن تتبع النحويون مواضع الإفادة ، فحصرها في هذه المواضع .

وقوله : منها الاعتماد على حرف نفي .

مثاله : ما رجل قائم ، ولو قلت : رجل قائم ، لم يجز ، وإنَّ لا فائدة في ذلك ؛ لأنَّه لا ينكر أن يكون في الوجود : رجل قائم فلم تزد السامع فائدة ، بخلاف النفي ، فإنه أفاد الكلام بوجوده ؛ للعموم الذي فيه ، وكذلك : لا رجل في الدار ولا امرأة .

وقوله : أو استفهام .

مثاله : أ رجل قائم أم امرأة .

وقوله : أو ظرف .

(١) لم أجد نصا صريحا في هذا ، وانظر الكتاب ١/ ٤٨ ، ٤٩ ،

مثاله : أمامك رجل ، وفي الدار رجل ، وكنتي بالظرف عن المجرور
 فإنه في حكمه ، وتاممه أن يقول : أو ظرفاً أو مجروراً هو الخبر بشرط أن
 يكونا معرفتين ، فإنه إن ذلك تقع الفائدة ، فإن كانا نكرتين لم تقع بهما
 فائدة مثل أن تقول : في داره رجل ، أو في دار رجل (٢) وإذا لم تقع في
 الإخبار بهما فائدة لم يجز الكلام .

فإن قلت : ما الفرق بين : أمامك رجل ، ورجل أمامك وبين فيسي
 الدار رجل ، ورجل في الدار ، ولم جاز (٣) أحدهما وامتنع الآخر ؟

فالجواب : أن السبب في ذلك أن النكرة مجهولة الذات ، فالمخاطب
 أحوج إلى معرفة الذات منه إلى معرفة الخبر ، لأن معرفة الخبر إنما تلتبس
 بعد معرفة الذات ، فإذا قلت : رجل في الدار ، توهم المخاطب أن
 " في الدار " في موضع الصفة وبقي ينتظر الخبر ، فإذا قدمت المجرور عرف
 أنه خبر لا صفة إذ الصفة لا تقدم على الموصوف ، فبإزالة هذا اللبس حصلت
 الفائدة ، فلهذا جاز مع التقدم ولم يجز مع التأخر ، والله أعلم .

وقوله : ومنها الاختصاص .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴾ (٤) فاختص العبد
 بالصفة ، فابتدأ به ، لأجل الإفادة (٥)

وقوله : ومنها العموم .

مثاله : كل أحد يموت ، وقال الشاعر :

وكل أناس سوف تدخل بينهم
 دويبية تصفر منها الأنامل (٦) [٢٤٦]

(١) في المصورة : لم تقع .

(٢) لم يمثل الشارح للظرف النكرة

(٣) في المصورة : أجاز .

(٤) الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٥) في هامش المصورة " ومنه " وأجل مسمى عنده .

(٦) سبق تخريجه : ٤٤٨

وقوله : ومنها كَوْنُ الكَلَامِ فِي مَعْنَى كَلَامٍ آخِرٍ . . إِلَى آخِرِهِ .

مثاله : " شَرُّ أَهْرَ ذَانَابٍ " (١) ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : مَا أَهْرَ ذَانَابٍ
إِلَّا شَرٌّ ، وَقَالُوا : شَيْءٌ مَّا جَاءَ بِكَ (٢) ، أَيْ : مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ .

وقوله : وَأَنْ يَكُونَ فِي الكَلَامِ مَعْنَى الدُّعَاءِ .

مثاله * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ * (٤) ، * وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ * (٥) ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الفِعْلِ .

وقد أَجَازُوا الْإِبْتِدَاءَ بِالنِّكْرَةِ إِذَا كَانَتْ : أَفْعَلٌ مِنْ ، نَحْوُ : أَفْضَلُ مِنْ
زَيْدٍ خَيْرٌ مِنْ عَمْرٍو ، وَسَبَبُ ذَلِكَ قُرْبُهَا مِنَ المَعْرِفَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّهَا مِنَ النِّكْرَاتِ
الَّتِي لَا تَقْبَلُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ كَمَا لَا تَقْبَلُهَا المَعْرِفَةُ ، وَلِأَنَّهَا اخْتَصَّتْ بِمَنْ فُقِرَتْ
مِنَ المَعْرِفَةِ .

وكذلك يبتدأ بالنكرة إذا كانت تعجباً نحو : ما أحسن زيداً ، فما عند
سيبويه نكرة غير موصوفة (٦) ، والتقدير : شيء أحسن زيداً (٧) ، وكذلك
" عَجِبْتُ لَزَيْدٍ " ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : " أَعْجَبْتُ لَزَيْدٍ " .

وزاد أهل الكوفة : أَنْ تَكُونَ نِكْرَةً خَلْفَتْ مَوْصُوفَهَا نَحْوَ قَوْلِكَ : مُؤْمِنٌ
خَيْرٌ مِنْ فَاسِقٍ ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى " عَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ عَبْدٍ فَاسِقٍ " .

وزاد الأَخْفَشُ أَنْ تَكُونَ فِي مَعْنَى الفِعْلِ نَحْوُ : قَامَ الزَيْدَانِ ، وَسَيَأْتِي
أَنْ اسْمَ الفَاعِلِ لَا يَفْعَلُ حَتَّى يَعْتمِدَ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ .

وكذلك يبتدأ بالنكرة في مواضع التفصيل نحو قول امرئ القيس :

— ٥٧٨ — * بِشِقِّ وَشِقِّ عِنْدَنَا لَمْ يَحْوِلْ * (٨)

(١) من أمثال العرب وهو في المستقصى ١٣٠ / ٢ ومجمع الأمثال ٣٧٠ / ١
وأنظره في الكتاب ٣٢٩ / ١

(٢) من أمثلة الكتاب ٣٢٩ / ١

(٣) في بعض نسخ الجزولية : النكرة

(٤) من الآية ٥٤ من سورة الأنعام وفي غيرها .

(٥) من الآية ٢ من سورة إبراهيم .

(٦) الكتاب ٧٢ / ١ ، ٧٣

(٧) هذا تقدير الخليل قال سيبويه " زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء
أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيل ولم يتكلم به .

(٨) صدره * إذا ما بكى من خلفها انحرقت له *

والبيت من المعلقة انظر الديوان ١٢ ، وشرح الجمل ٣٤٢ / ١

لأنه في معنى " والشَّقُّ الآخِرُ عندنا " ، ولا يجوز أن تجعل " عندنا " في موضع الصفة ؛ لأنه المستفاد و " لم يحول " في معناه ، فان جعلت " عندنا " صفةً جاء الخبر مؤكدا ، والخبر لا يكون مؤكدا ، وإن جعلت " عندنا " في موضع الخبر كان " لم يحول " في موضع الصفة ، والصفة قد تأتي مؤكدة كقوله تعالى : ﴿ نَفَخْتُمْ وَأَحَدَةٌ ﴾ (١) *

وكذلك : إذا كان لا يراد بعينه نحو : " رجل خير من امرأة " ، ومعنى العموم موجود فيه إلا [أنه وقع] على الكل دفعة .

وكذلك إذا كان الاسم النكرة جواباً للاستفهام نحو : " أُرْجِلُ فِي الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ فَتَقُولُ : رَجُلٌ ، أَيْ : رَجُلٌ مَا (٣) "

ولا يجوز الابتداء بنكرة دون ما ذكر ولا في ضرورة شعر فأما قول امرئ

القيس : //

٢٤١

٥٧٩ - مرسعة بين أرساغه به عسسم يبتغي أربنا (٤)

فجاز ؛ لأنه لا يريد مرسعة بعينها بخلاف : رجل قائم ، فإنه لا يقع إلا على من وقع منه القيام .

(١) الآية ١٣ من سورة الحاقة

(٢) أي العموم ، قال ابن عصفور في شرح الجمل ٣٤٢/١ " إلا أنه يخالف العموم في أنه يدل على كل واحد على جهة البدل ، أعني أنه لا يتناول الجميع في دفعة واحدة و " كل " يتناول الجميع دفعة واحدة " .

(٣) شرح الجمل ٣٤١/١

(٤) البيت لامرئ القيس بن مالك الحميري . وهو من أبيات أوردها الآمدي في المؤتلف والمختلف : ٩ وقال : تروى لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وذلك باطل ، إنما هن لامرئ القيس هذا الحميري ، وهي ثابتة فسي أشعار حمير . والشاهد ثابت في ديوان امرئ القيس : ١٢٨

وهو في شرح الجمل ٣٤٢/١ وشرح ابن عقيل ٢٢٢/١

والمقاصد النحوية ٥٤٦/١

[أنواع الخبر]

وقوله : جامدٌ .

مثاله : أخوك زيدٌ ، وأبوك عمروٌ ، ونحو ذلك .

وقوله : مشتقٌ .

مثاله : زيدٌ قائمٌ ، وجعفرٌ مضروبٌ وشبه ذلك ؛ ألا ترى أن قائماً مشتقٌ من القيام وأن ضارباً (١) ومضروباً مشتقان من الضرب ، وكذلك أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة باسم الفاعل ، والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ونحو ذلك ، ويلزم الضمير في المشتق ؛ لأنه في معنى الفعل ، والفعل لا يستغني عن الفاعل أو ما في حكمه ، فكذلك الصفة .

وقوله : * وقسم أقيم مقام شيء هو الأول مبالغة في التشبيه * .

مثاله : زيدٌ زهيرٌ شِعْراً ، وعبدُ الله حاتمٌ جوداً ، وأبو يوسف أبو حنيفة . والمراد في هذا كله حذف " مثل " وإقامة المضاف إليه مقامه مبالغة في التشبيه ، فكأنه قال : " زيدٌ مثلٌ زهيرٍ ، وعبدُ الله مثلٌ حاتمٍ ، وأبو يوسف مثلٌ أبي (٢) حنيفة ، فأقيم الاسم مقام ما هو الأول في المعنى وهو " مثل " ؛ لأنه في معنى مماثلٍ والمماثل هو الأول .

وقوله : وقد يكون معه لا فيه ضمير يعود على المبتدأ .

مثاله : زيدٌ غلامه أبي مثلٌ غلامه ، وأبو يوسف شيخه ، أبي مثلٌ شيخه ، فهذا الضمير يعود على المبتدأ وهو صاحب الخبر لا مضمرة فيه مستتر ؛ لأنه جامدٌ والجامد لا يتحمل الضمير ، ومثله " ش " بقوله : أبو يوسف أبو حنيفة شيخه (٣) ، وهذا كما ترى فإن قولك : أبو حنيفة شيخه مبتدأ وخبر ، والجملة في موضع خبر المبتدأ الأول ، فيكون هذا من قبيل الإخبار بالجملة عن المفرد ، ونحن نتكلم الآن في الخبر المفرد لا في الجملة .

(١) سقط المثال الذي فيه اسم الفاعل

(٢) في المصورة : أبو

(٣) في الشرح الصغير للجزولية : ١٧٨

وقوله : وقد لا يكون .

مثاله : زيدٌ زهيرٌ ، وأبو يوسفُ أبو حنيفةٌ ، ونحو ذلك .

وقوله : وواقعٌ موقعه وهو الظرف .

مثاله : زيدٌ أمامك ، وزيدٌ في الدارِ ونحو ذلك ؛ لأن الظرفَ والمجرورَ ليسا الأولَ ولكنهما واقعانِ وموضوعانِ موضعَ ما هو الأولُ وهو كائنٌ أو مستقرٌ ، والكائنُ والمستقرُّ هو الأولُ ، كذا فهم السيراني هذا .

وزعم ابنُ خروفٍ وابنُ أبي العافية وغيرهما أنَّ مذهبَ سيويه في قولك : زيدٌ أمامك وزيدٌ خلفك ، أنَّه منصوبٌ بالمبتدأِ نفسه ، وهو خبرٌ عنه وعملٌ فيه المبتدأُ النَّصْبُ لا الرَّفْعُ ؛ لأنه ليس الأولُ في المعنى (١) ، فإذا كان الخبرُ هو الأولُ رُفِعَ وإنَّ كان غيرَ الأولِ نُصِبَ .

قال ابنُ خروفٍ : العاملُ عند سيويه في الظرفِ المبتدأُ ، وهو الذي نصَّ عليه في أبوابِ الصِّفاتِ عَمَلٌ فيه نصباً كما عَمِلَ في المجرورِ رفعاً لكونه إِيَّاهُ ، ولما لم يمكن (٢) للمبتدأِ الرَّفْعُ عَمَلٌ فيه نصباً . وهو مذهبُ مُتَقَدِّمِي أهلِ البصرة ، وليس نصبه على الحالِ بآبعدَ من عمله الرَّفْعُ ، مع أنَّ هذه عبارةٌ للتفهم ، وتعلّق الأشياءُ بعضها ببعض ، وإلَّا فالرافعُ والناصبُ هو المتكلمُ .

وردَّ المبرِّدُ على سيويه عملَ المبتدأِ في الظرفِ قال : لأنَّنا لم نجسِّدْ شيئاً يكون خبراً لشيءٍ ويعملُ فيه ذلك الشيءُ . وهذا ردٌّ فاسدٌ ؛ لأنَّ المفردَ خبرٌ والمبتدأُ عاملٌ فيه . ثمَّ اعترضَ على نفسه . فقال : فإنَّ قيل : فعبدُ الله أخوك قد عَمِلَ المبتدأُ في الأخِ وهو خبره ، فالفرقُ أنَّ عبدَ الله هو الأخُ ، والظروفُ ليست بالأولِ ، وهذا أيضاً فاسدٌ يلزمُ منه أنَّ لا يعملَ عاملٌ في معمولٍ حتَّى يكون هو هو ، وجميعُ الكلامِ بعكسِ ما ادَّعى : العاملُ فيه غيرُ المعمولِ إلا في القليلِ .

(١) انظر الكتاب ٤٠٦/١

(٢) في الصورة : يكن .

وقال السيرافي (١) : العاملُ في الحقيقة إنما هو : كائنٌ أو مستقرٌ ، ونُسِبَ العملُ للمبتدأ ؛ لأنه المستقرُّ في المعنى . وهو الذي عليه جمهورُ النحويين ، والتَّزَمَ إضماره للعلم به ويدلُّ على أنه مرادٌ أنه قد ظهر في بعض المواضع قال الله تعالى ﴿ فلما رآه مستقراً عنده ﴾ (٢) فأظهر العامل في عنده وهو حال .

وقال بعضهم : لو كان العاملُ الاستقرارَ لجازَ : زيدَ اليومَ تريدُ : مستقرَّ اليومَ .

وهذا لا يلزم ؛ لأنَّ هذا إنما امتنع لعدم الفائدة .

وهذا الذي ذهب إليه أبو موسى من جعلِ الظرفِ والمجرورِ من حيزِ المفرداتِ هو الصحيحُ . (٣)

ومن النحويين من يجعله من حيزِ الجملِ ، (٤)

ومنهم من يجعله قسماً برأسه يكون جملةً إذا قدرته باستقر ، ومفرداً إذا قدرته بمستقر .

ومنهم من يجعله قسماً على حياله ليس من حيزِ الجملِ ولا المفرداتِ .

فأما من قال : هو جملةٌ ، فإنه استدلالٌ بأنه (٥) قد ثبت له ذلك فصيحةً الموصولِ نحو : جاءني الذي أملك ، والذي في الدار ، التقدير : الذي استقرُّ أملك والذي استقرُّ في الدار ؛ لأنَّ الموصولَ لا يوصلُ إلا بجملةٍ فعليةٍ ، أو اسميةٍ ، أو ظرفيةٍ أو مجرورةٍ ؛ لأنه يتقدَّرُ بالفعلِ ، قال : فلمَّا ثبت أنَّ جملةً في صلة الموصولِ انبغى أنْ تُحمَلَ عليه سائرُ المواضع ، فإذا قلتَ : زيدٌ في الدارِ ، فالتقديرُ : زيدٌ استقرُّ في الدارِ ؛ ولأنَّ أصلَ العملِ إنما هو للأفعالِ لا للأسماءِ فإذا احتجنا إلى تقديرِ عاملٍ ويمكنُ أنْ تُقدَّرَ العاملُ الأصليُّ والفرعيُّ ، كان تقديرُ الأصليِّ أولى .

(١) الذي في شرح الكتاب ١٣٣/٢ قال السيرافي : في كلام سيويوه ما يوهم أن المبتدأ هو الذي ينصب الظرف ، وحقيقة نصبه ما قد مناه من تقدير استقرار ونحوه .

(٢) الآية ٤٠ من سورة النحل .

(٣) هذا هو مذهب ابن جنى والعبدي ، الإيضاح للفارسي الحاشية : ٤٧

(٤) هو مذهب الفارسي في الإيضاح له : ٤٣ و ٤٧ الحاشية .

(٥) كلمة غامضة في الصورة .

وقال من قدره بالمفرد : لو كان جملة لا حتمل الصدق والكذب وهو
لا يحتمل ذلك ، فدل على أنه مفرد ، ولأنك إذا قدرته في خبر المبتدأ
بالفعل ، فذلك الفعل في موضع الاسم المرفوع ؛ ألا ترى أنك إذا قلت :
زيد قام ، فإن قام في موضع قائم ، فإذا قلنا : إن التقدير في قولنا :
زيد أمامك ، زيد استقر أمامك ، فلا بد من أن تقول : استقر في موضع
مستقر ، فتقدر (١) ما لا بد من تقديره أولى .

٥٨١ - رأى الأمر يفضي إلى آخر فصيّر آخره أولاً (٢)

وإنما قدرناه في صلة الموصول بالفعل لأن الفعل حينئذ لا موضع له
من الإعراب فالموضع (٣) للجملة ، وليس معك طالب يرد الفعل إلى الاسم ،
كما معك في خبر المبتدأ طالب لذلك . (٣)

ومن قال : إنه متردد بينهما قال : لا مانع من تقدير كل واحد منهما
بحسبه (٤) فيحسبها تقدير يكون .

ومن قال : إنه قسم برأسه لا من الجملة ولا من المفرد استدلال بقولهم :
إن في الدار زيدا ، وإن أمامك عمرا ، ولو كان بمنزلة مستقر أو استقر لم
يجز تقديره على اسم إن ، كما لا يجوز تقديره معها ، وهو مذ هب ابن السراج (٥)
حكاه الفارسي في " الشيرازيات " (٦)

والصحيح الأول لكونه لا يحتمل الصدق والكذب .

وقوله : ويلزم فيه ضمير يعود على المبتدأ .

يعني أن الظرف لما وقع موقع مستقر ، ومستقر لا بد فيه من ضمير ، وكذلك
ما وقع موقعه لا بد فيه من ضمير ، ويبين لك أن فيه ضميراً أنك تؤكد

(١) في المصورة : فتقدر

(٢) البيت في المحتسب ١٨٨/١ والخصائص ١٧٠٠٣١/٢٠٢٠٩/١ وشرح المفصل ١٢٠/٥ وهو في هذه المصادر يضرب مثلا عند ورود مثل هذه المسائل .

(٣) كلمتان غامضتان في المصورة

(٤) في المصورة : بحسب .

(٥) مذهبه في الأصول ٦٨/١ بخلاف ذلك فهو يرى أنه يقدر بمفرد

(٦) لم يرجع الأبدى إلى الشيرازيات مباشرة ، وإنما هو ينقل كلام ابن عصفور في هذه الفقرة .

وتعطف عليه فتقول : زيدٌ في الدارِ هو وعمرو ، ونحو ذلك .

فإن قيل : فذلك كان ينبغي أن يكون (١) قولك : زيدٌ زهيرٌ ، وزيدٌ الأسدُ متحملاً للضمير ، لأنه نائبٌ منابٌ ما يتحمل الضمير ، وهو مثلٌ .

فالجواب : أن بينهما فرقا ، وذلك أن الذي قام هناك مقام الخبر قام مقامه على معناه من غير زيادة فتحمل من الضمير ما كان يتحمله ، والسدى قام في هذا الأخير مقام الخبر قام مقامه على معناه ، ولكن بزيادة أنه أريد به أنه هو ، على جهة المبالغة ، فقد تغير المعنى ، وجعل الثاني كأنه الأول لا مثله ، فلما قام مقامه على غير معناه لم يتحمل من الضمير ما كان يتحمله ، هذا إذا قلنا : إن قولك : أبو يوسف أبو حنيفة بزيادة معنى أنه هو هو مبالغة ، وإن لم نقل ذلك ولكن نقول : إنه بمعنى أصله السدى حذف منه ، تحمّل من الضمير ما كان يتحمله ، فكأننا هنا وجهان ، والذي قبله ليس فيه إلا وجه واحد ، وهو تحمّل الضمير لا غير ؛ لأنه بمعنى الأصل الذي حذف منه ، ولا بد .

وقوله : ولا بد فيهما من ضمير .

يعني لا بد في الجملة الاسمية أو الفعلية إذا كانت خبراً للمبتدأ من ضمير يربطها بالمبتدأ ؛ لأن الجملة غير المفرد فلا بد من رابط في اللفظ نحو : زيدٌ قام أبوه ، وزيدٌ أبوه قائمٌ ، وزيدٌ ضربته ونحو ذلك .

وقوله : أو زينة .

مثال ذلك : زيدٌ قام ، تريد : هو ، والسمن منوان بدرهم تريد : منوان منه بدرهم ، فحذف الرابط للعلم به .

والجملة الاسمية في المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر ، إذا كان الناسح حرفاً نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ ، وزيدٌ إن أباه قائمٌ ، وزيدٌ ما أبوه قائمٌ (٢) ونحو ذلك .

(١) في المصورة : تكون

(٢) في المصورة : قائم ، خطأ .

والفعلية هي التي صدرها فعل أو حرف داخل على الفعل نحو : زيد قام أبوه زيد **إِنْ** تكرمه يكرمك ، ونحو ذلك .

واشترط الضمير في الجملة هو الأكثر ، وقد يتكرر الظاهر ، فيوضع موضع المضمير فتقول : زيد قام زيد ، إذا كان زيد **مَا** يعظم كقوله تعالى : *** الحاقّة ما الحاقّة *** (١) و *** القارعة ما القارعة *** (٢) وقال الشاعر :

٥٨ - ليت الغراب غداة ينصب دأبياً كان الغراب مقطّع الأوداج . (٣)

وكذلك **إِنْ** أشير إليه أغنى عن الضمير ، قال الله تعالى *** ولباس التقوى ذلك خير *** (٤) وقال تعالى *** ولئن صبر وعفران ذلك ليعزم الأمور *** (٥) فيمن جعل " من " موصولة أغنى قوله ذلك عن الضمير ، لأنه إشارة إلى صبره **أَبِي** **إِنْ** صبره ليعزم الأمور . ومنهم من جعل " من " شرطاً في موضع رفع بالابتداء و " صبر " في موضع جزم به وهو خبر " من " واللام مؤدنة بالقسم **" وإن ذلك جواب القسم ، واستغنى به عن جواب الشرط على عادة العرب في اجتماع الشرط والقسم ، فإنها تغلب المتقدم منهما ، فتقول : والله إن جئتني لأكرمك وتحذف جواب الشرط ، وتقول : إن جئتني والله أكرمك ، فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه .**

وقوله : **إِلَّا** **أَنْ** يكون نفس المبتدأ . (٦)

يعنى أن الجملة لا بد فيها من ضمير **إِلَّا** **أَنْ** تكون هي المبتدأ فسي المعنى فلا يحتاج فيها إلى ضمير ، ومثال ذلك قول القائل لك " كلامك زيد قائم " ، وقولك لا إله إلا الله " ، فالجملة خبر عن المبتدأ ولا ضمير فيها ،

(١) الآيتان ٢٠ ، ١ من سورة الحاقّة

(٢) الآيتان ٢٠ ، ١ من سورة القارعة .

(٣) البيت لجريير في الديوان ٨٩ من قصيدة يمدح فيها الحجاج مطلعها

هاج الهوى لفؤادك المسهتاج * فانظر يتوضح باكر الأحداج

والشاهد في الأمالي الشجرية ٢٤٣ / ١ ، وشرح الجمل ٢٤٥ / ١

(٤) الآية ٢٦ من سورة الأعراف .

(٥) الآية ٤٣ من سورة الشورى .

(٦) في نسخة من الجزولية : **إِلَّا** **أَنْ** تكون في المعنى نفس المبتدأ .

لأنّها الأولى في المعنى ، ومنه قوله عليه السلام : " أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله " (١) ، فالجملة خبر " أفضل " فلم يحتج فيها إلى ضمير .

ومن ذلك ضمير الأمر والشأن نحو : " هو زيد قائم " ، الجملة خبر عنه أي : الأمر والشأن زيد قائم .

وكذلك الجملة التي هي نغم وفاعلها وبئس وفاعلها لا يحتاج فيها إلى ضمير وإن كانت غير الأولى في المعنى ؛ لأن العموم الذي في الفاعل - إن لا يكون إلا جنسا - أغنى عن الضمير ، ومثال ذلك " زيد نعم الرجل " و " عمر وبئس الرجل " ، فالرجل هنا جنس يعم زيدا وغيره ، فأغنى عمومه عن الضمير ، وارتبط الإخبار به .

وزاد الأخص أن يكون في الجملة اسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى نحو : زيد قام الفتى إذا أردت بالفتى زيدا ، واستدل بقول الله تعالى : ﴿ أقم زينا له سوء عمله فرآه حسنا ، فإن الله يضل من يشاء ﴾ (٢) أي فإن الله يضلّه ، ويقول تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا ﴾ (٣) أي : أجرهم .

وقد تقول الآيتان على غير ما قاله الأخص ، أما الأولى فالخبر محذوف يدل عليه قوله قبل : ﴿ الذين كفروا لهم عذاب شديد والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر كبير ﴾ (٤) فكانه قال : أقم زينا له سوء عمله فله عذاب شديد خير أم من آمن وعمل صالحا فله مغفرة وأجر كبير .

وأما ﴿ إنا لا نضيع ﴾ فجملة اعتراض والخبر في الجملة بعده وهى ﴿ أولئك لهم جنات عدن ﴾ (٥)

(١) أخرجه مالك في الموطأ - كتاب القرآن - حديث رقم ٣٢ ص ٢١٤ ، ٢١٥ وفي كتاب الحج حديث رقم (٢٤٦) ص ٤٢٢ ، ٤٢٣ .

(٢) الآية ٨ من سورة فاطر ولم ترد في معاني القرآن للأخص .

(٣) الآية ٣٠ من سورة الكهف وانظر معاني القرآن للأخص : ٣٩٦

(٤) الآية ٧ من سورة فاطر .

(٥) كلمة (عدن) ساقطة من المصورة ، والآية ٣١ من سورة الكهف .

لكنه قد حكي : " أبو سعيد الذي رويت عن الخدري^(١) و " الحجاج
الذي رأيت ابن يوسف " (٢) ، تريد ، رويت عنه // ورأيت ، وأنشدوا قول
الشاعر : ٢٤٣

فيا رب ليلى ، أنت في كل موطن * وأنت الذي في رحمة الله أطمع^(٣) [٣١٨]
أراد : في رحمته ، وهذا قليل جداً .

واشترط بعضهم (٤) في الجملة الواقعة خبراً احتمال الصدق والكذب ،
فإذا اعترض بقولهم : زيد اضربه ، وعمرو لا تشتمه ، وزيد هل ضربته ؟ ،
فهذه جملة طلبيات لا تحتل الصدق والكذب ، وهي أخبار عن المبتدأ .
قال : هذا على إضمار القول ، التقدير : زيد أقول لك : اضربه ، وأقول
لك : لا تشتمه ، وأقول لك : هل ضربته ؟ ، قال : والقول كثيراً ما يضم ،
قال الله تعالى : * والملائكة يدخلون عليهم من كل باب * سلام عليكم^(٥)
قال : التقدير : يقولون : سلام عليكم .

وهذا غير صحيح ، فإنه لا يلزم من كون الجملة تسمى خبراً أن تكون
محتملة للصدق والكذب ؛ ألا ترى أن المفرد يسمى خبراً ، وهو لا يحتمل
الصدق والكذب ، فالخبر لفظ مشترك .

فإن قيل : ساغ ذلك في المفرد لا احتمال ذلك مع المبتدأ .

قيل : قد لا يكون ذلك مثل : أي رجل أخوك ؟ ونحوه .

(١) شرح الجمل ٣٤٦/١ الهمع ٣٠١/١ ، ٢٠/٢ (مكرم)

(٢) شرح الجمل ٣٤٦/١

(٣) سبق تخريجه ٤٥٨

(٤) هو أبو بكر السراج كما في شرح الجمل ٣٤٠/١ وقد قال ابن السراج
في الأصول ٨٠/١ وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبراً
كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب ، ولا يكون استفهاماً ولا أمراً الخ . .
ثم يقول : ولكن العرب قد اتسمت في كلامها فقالت : زيد كم مرة
رأيتك ؟ الخ ما قال ...

(٥) الآيتان ٢٣ ، ٢٤ من سورة الرعد .

فصل

واعلم أنَّ الخبرَ لا يُحذفُ ويوضعُ الظرفُ موضعه إلا إذا كان يدلُّ عليه
الحرفُ ، فالمحذوفُ مع الظرفِ أبداً الاستقرار ؛ لأنَّ حرفَ الظروفِ أبداً في
يدلُّ على ذلك الإضمارُ ، فإذا قلت : زيد أُمَامَكَ جازاً ، لأنَّ التقديرُ :
مستقرُّ أُمَامَكَ ، ولو قلت : زيدٌ لك ، تريد : محبُّ لك لم يجزُ ؛ لأنَّ اللامَ
لا تُعطى (١) ذلك ؛ ألا ترى أنَّه يصلح أن تقول : زيدٌ محبُّ لك ومبغضٌ
لك وكارهٌ لك ومملوكٌ لك ، ونحو ذلك فلا يتعيَّن المحذوفُ منه ، فإذا أردت
شيئاً من ذلك فلا بدَّ من إظهاره فتقول : زيدٌ محبُّ لك أو مبغضٌ أو مسا
ثت من ذلك ، فمتى كان الحرفُ صالحاً لأشياء ليس في أحدها أظهرُ كان
ناقصاً كـ " زيدٌ لك " فلا يقعُ خبراً ، وإذا لم يكن كذلك ، وكان المحذوفُ
يدلُّ عليه الحرفُ ويقتضيه كان تاماً فوقعُ خبراً ، فلذلك يشترطُ في الظرفِ أو
المجرورِ الواقعِ خبراً أن يكون تاماً .

ومن النَّقصِ أيضاً ألا يفيدَ كظرفِ الزمانِ مع الجثة ، فلا يكونُ خبراً لها
أصلاً ، وإنِ اختصَّ ، فقولهم : اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ ، تأويلُهُ : شربُ
خمرٍ ، وقد تقدَّم بيانُ ذلك قبل . فالإخبارُ فيما جاء من هذا النحو إنما
هو عن المصدرِ ، وإِنَّمَا أفادَ الزمانُ في الإخبارِ به عن المصدرِ ؛ لأنَّ القصدَ
الإخبارُ بوقوعِهِ ، والأزمانُ هي موضوعةٌ لتوقيتِ الأفعالِ ، فإنَّ أردتَ الإخبارَ
عن وقتِ وقوعِ الحدثِ فقد آلَ المعنى للإخبارِ عن المصدرِ .

(حذف الضمير)
واعلم أنَّ الضميرَ المرفوعَ في خبرِ المبتدأ لا يُحذفُ إلا أن يكونَ مبتدأً
نحو : زيدٌ هو القائمُ فقد تحذفه عندَ بعضهم فتقول : زيدٌ القائمُ ، تريد :
هو القائمُ ، وفي حذفه نظرٌ إنَّ لا دليلَ عليه ؛ لأنَّ الكلامَ يستقلُّ بنفسه ،
وكذلك المنصوبُ لا يُحذفُ إلا ما عملَ فيه الفعلُ أو ما جرى مجراه من اسمِ
الفاعلِ واسمِ المفعولِ ، فقد يجوزُ حذفُهُ في الشعرِ قال :

(١) في المصورة : لا تُعطى

٥٨٢ - قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنباً كله لم أصنع (١).

أراد لم أصنعه ، فحذف الهاء ولا يجوز في حال السعة حذفه في الكلام ، لا يقال : زيدٌ ضربتُ ، تريد : ضربته ؛ لأن ذلك يؤدي إلى حذف الرابط وتهيئة العامل للعمل ، وقطعه عن العمل ، وذلك لا يجوز . ومن حسدٍ ضمير النصب قول ابن يعفر :

٥٨٣ - ولخالدٌ تحمدُ ساداتنا بالحق لا تحمدُ بالباطل (٢)

أي تحمده ساداتنا بالحق . وكذلك الضمير المخفوض بإضافة اسم إليه أو حرفٍ ، إن أدى حذفه إلى التهيئة والعمل ثم يقطع عن العمل ، لم يحذف نحو : زيدٌ مررت به فإن لم يؤدِّ جازَ نحو قول العرب : السمنُ منوان بدرهم تريد : منوان منه ، والبرُّ قفيزان بدينار ، تريد : قفيزان منه ، وقسال تعالى : * فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى * (٣) أي : له ، لأنه خير لمن طغى .

وقوله : وربما حذف الضمير للعلم به .

لمن يعين أمر الحذف وقد بيناه ، ومن الحذف : البرُّ الكرُّ (٤) بستين ، أي : الكرُّ منه .

وقوله : كما أنه ربما حذف المبتدأ مرة والخبر أخرى .

مثال حذف المبتدأ قولك : الهلالُ واللّه ، لقوم يتراءون الهلالَ أي : هو الهلالُ ، وقولك ، المسكُ واللّه ، إذا شممت رائحةً طيبةً أي : هو المسكُ .

-
- (١) البيتان لأبي النجم العجلي في ديوانه : ١٣٢ وهما في الكتاب ١/٨٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧ وسعاني القرآن ١/١٤٠ ، ٢٤٢ وقال الفراء : وأنشدني بعض بني أسد نصيباً . وشرح الجمل ١/٣٥٠ والخزانة ١/١٧٣ ، ٤٤٥ وغير ذلك كثير ينظر في معجم شواهد العربية .
- (٢) البيت في الضرائر لابن عصفور ١٧٦ ، والمقرب ١/٨٤ والمغني ط ٢ (٦٧٦) رقم ١٠٣٥ وشرح أبيات المغني ٧/٢٨٠ والخزانة ١/١٧٤ ويروى : فخالد ، لخالد ، وخالد . وليس في ديوان الأسود .
- (٣) الآية ٣٩ من سورة النازعات وانظر التبيان ١٢٧٠
- (٤) الكرُّ : مكيال لأهل العراق اللسان (كرر)

وقوله : والخبرُ أُخْرِى .

مثاله : زيدٌ ضربهَ وعمروٌ ، تريد : وعمروٌ ضربهَ ، وكذلك : زيدٌ
أكرمتُ أباه (١) وعمروٌ ، تريد : أكرمتُ أباه (٢) ، ومنه : لولا زيدٌ لأكرمتك ،
أي : لولا زيدٌ موجودٌ لأكرمتك ، ونحو : أيمنُ اللهُ لأفعلنَ كذا ، التقدير :
أيمنُ اللهُ قَسَمِي ، أو لَأزْمَ لِي ، أو مَا أَحْلَفُ بِهِ ، فحذفه الخبرُ للعلمِ به
مع الطولِ .

وتلخيص هذا أن تقول : اعلم أن الخبرَ قد يلزم حذفه لطول الكلام
وللعلم به ، وذلك خبرُ المبتدأ الواقع بعد لولا نحو : لولا زيدٌ لأكرمتك
وقد لُحِّنَ المعرِّي في قوله :

٥٨٤ - يَدِيْبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلُّ عَضِبٍ فلولا الغمُّ يمسكه لسالا (٣)

وكذلك خبرُ المبتدأ الذي سَدَّتِ الحالُ مسدَّهٌ نحو : ضربي زيداً قائماً
التقدير : إذا كان قائماً ، أي في هذه الحالِ ، فحذفٌ وجعلتِ الحالُ
كالعوضِ .

وقد يجوز حذفه إذا كان عليه دليلٌ نحو أن يقال لك : من القائم ؟
فتقول : زيدٌ أي : زيدٌ القائمُ ، إلا خبراً ما التعجبية ، فإنه لا يحذفُ
لأنه جرى كالمثلِ ، والأمثالُ // لا تتغيرُ .

٢٤٤

(١) في الصورة : أكرمته إياه

(٢) في الصورة : إياه

(٣) البيت في شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٢/١ والمقرب ١/٨٤ ،

وشرح الكافية الشافية : ٣٥٦ ، والمغنى برقم ٤٩٥ ، ٩٤٦ ،

وشرح أبياته ١١٨/٥

فصل

وما ذكرناه من التزام حذف خبر المبتدأ بعد "لولا" ، هو مذاهب سيويه ، لأنه ترجم عليه فقال : " هذا باب من الابتداء يضم فيه ما يبني على المبتدأ " (١)

وقد اختلف الناس في الاسم الواقع بعد "لولا" على أربعة مذاهب :

فذهب ابن كيسان (٢) إلى أنه مرفوع بلولا ، وهو مردود من جهتين :

إحدهما : أن الحرف إذا لم يختص لم يعمل ، و "لولا" هذه قد حكي دخولها على الاسم تارة وعلى الفعل أخرى ، أنشد الكسائي :

٥٨٥- ألا زعمت أسماء أن لا أحبها فقلت : بلى ، لولا ينار عني شفلي (٣)

وقال الآخر :

٥٨٦- قالت أمانة لما جئت زائرهما : هلا رميت ببعض الأسهم السود
لا در درك إني قد رميتهم لولا حدثت ولا عذرى لمحدود (٤)

فقال : لولا ينار عني ، ولولا حدثت ، فأولاها الفعل ، وليست "لولا" هنا توبيخاً ولا تحضيضاً ؛ لأنه يريد : قد رميتهم لولا المنع .

والثاني : أن كل حرف اختص باسم مفرد واستحق العمل فيه ، فإنه يعمل فيه الجر ، وذلك كحروف الجر كلها ، وهذه قد اختصت باسم مفرد وعملت الرفع ، وذلك لا نظير له ، بل لا يعمل الحرف في الاسم الرفع إلا إذا نصب ، وذلك في الحروف الداخلة على الجمل نحو : ما زيد قائماً وإن زيداً قائم ، ونحو ذلك .

(١) الكتاب ١٢٩/٢ وفيه " ما يبني على الابتداء " .

(٢) مذاهب مبسوط في ابن كيسان النحوي (للدعجاني) : ٢٦٠

(٣) البيت لأبي نؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/٨٨ ، وهو في

شرح ابن يعيش ٨/١٤٦ والخزانة ٤/٤٩٨ والمغني : رقمه ٤٩٩

وشرح أبياته : ١٢٧/٥ وغير ذلك .

(٤) البيتان للجموح الظفري ونسبهما أبو تمام الراشد بن عبد الله السلمى

الصحابي ، ذكر ذلك صاحب الخزانة .

الأمالى الشجرية ٢/٢١١ وشرح ابن يعيش ١/٩٥ و ٨/١٤٦ والإنصاف

٢٣ والخزانة ١/٢٢١ والعذرى : بضم العين والقصر اسم بمعنى المعذرة =

وزهب ابن الطراوة إلى أن الاسم مرفوع بالابتداء ، والخبر قولك :
لأكرمك (١) ، قال : لأن الخبر هو المستفاد وبهذا وقعت الفائدة (٢) ،
وهذا المذهب مردود من جهتين :

إحداهما : أنه يجعل الكلام جملة واحدة ، وقد استقر أن كل ما يجاب
فإنه مؤلف من جملتين كالقسم وجوابه ، والشرط وجوابه .
وهذا الذي زعم ابن الطراوة لا نظير له .

والثاني : أن خبر المبتدأ إذا كان جملة لا يد فيهما من ضمير يربطهما
بالمبتدأ إلا أن تكون هي المبتدأ في المعنى ، وذلك أيضا لا نظير له ، فإن
قيل : قد يحذف ، قلنا : لو كان محذوفا لظهر في موضع ما .

وزهب الكسائي : إلى أنه فاعل بإضمار فعل ، كذا نقل الشيخ (٣)
والتقدير : لولا حضر زيد لأكرمك ، واستدلّ بالبيتين المتقدمين اللذين
ذكرناهما في الرد على ابن كيسان .

وزهب سيبويه إلى أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف للعلم به وللطول
بالجواب . (٤)

وبقى الترجيح بين المذهبين :

فأما الكسائي : فيقال له : أنت قد أضمرت ونحن قد أضمرنا ، فينبغي
أن نختار أحسن الإضمارين ، وهو ما أضمر سيبويه ، لأن الذي أضمر سيبويه
هو خبر المبتدأ وهو حاضر أو موجود ، والمبتدأ هو الخبر في المعنى ،
ولهذا يقول سيبويه في نحو هذا " فإذا أضمرت فالذي في نفسك ما أظهرت .
وإذا أضمرت الفعل فقد أضمرت خلافا ما أظهرت ، لأن الفعل ليس الفاعل في

= وفي هامش المصورة إشارة إلى أنه في نسخة أخرى : ولا عذر . والزمي في أصله : ولا غزوي ،
(١) المثال سبق ص ٨٩٢ " لولا زيد لأكرمك " . وهو محرف .

(٢) انظر ابن الطراوة النحوي : ٢٣٩ .

(٣) يقصد الشلوبيين ولا شيء من هذا في الشرح الصغير ولا في التوطئة .

(٤) الكتاب ١٢٩/٢ وسيبويه لا يرى أن علة حذف الخبر ما ذكر أعلاه وأنظر

ما يأتي ٨٩٦ عند قوله : وجعل سيبويه علة الحذف الخ ..

المعنى ؛ ولأنَّ إضمارَ الخبرِ أكثرَ من إضمارِ الفعلِ فارغاً ، وإنَّ كان قد جاءَ مِنْهُ شيءٌ نحو قولِ اللهِ تعالى ﴿ يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ (رجال) *
أى يَسْبَحُهُ رِجَالٌ ، في قراءة من فتح الباءِ مِنْ يَسْبَحُ ، ونحو قول الشاعر :
٥٨٧- ليبيك يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ، ومختبِطٌ مما تُطِيحُ الطَّوَائِحُ (٢)

أراد : يبيكه ضارعٌ لخصومةٍ .

وأما ما أنشده من إظهارِ الفعلِ فلا دليل له فيه ؛ لأنَّه يمكن أن يكونَ ذلك على حذفٍ أنْ وأنَّ وما بعدها في تقديرِ الاسمِ ، فكانتْه قال : لولا أنْ حُدِّدَتْ ، ولولا أنْ يِنازعني ، فأضمرَ "أنْ" ورفعَ الفعلَ كما قالوا : تسمعُ بالمعيديِّ خيرَ من أنْ تراه ، والأصلُ أنْ تسمعَ فلما حذفَ أنْ رفعَ الفعلَ ، وكما قال :

ألا أيُّ هذا الزاجريُّ أحضرُ الوغى (٣) [١٠]

أراد أنْ أحضرَ ، فلما حذفَ أنْ رفعَ الفعلَ .

ومن الناسِ من أجازَ (٤) ظهورَ الخبرِ بعد لولا ، واستدلَّ بما جاءَ من ذلك في الحديثِ نحو قوله عليه السلام " لولا قومك حد يشوعهده بالكفر لبنيت البيت على قواعد إبراهيم (٥) " . ألا تراه قد أظهرَ الخبرَ ، وسببُ ذلك - والله أعلم - أنه لو حذفَ هنا لم يعلمَ ولم يكن عليه دليلٌ ؛ ألا ترى أنه لو حذفَ لصارَ المفهومُ : لولا قومك حاضرون ، وليس المقصودُ .

(١) من الآيتين ٣٦ ، ٣٧ من سورة النور ، وقراءة حفص : يَسْبَحُ ، بكسر الباءِ ، وقرأ بفتح الباءِ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر السبعة ٤٥٦ وفي البحر ٤٥٨ / ٦ ، قرأ ابن عامر وأبو بكر والبحترى عن حفص ومحسوب عن أبي عمرو والمنهال عن يعقوب والمفضل وأبان بالياء مع الفتح .
(٢) البيت لنهشل بن حرَّيِّ شاعر مخضرم عاش إلى زمن معاوية ، وينسب البيت لآخرين انظرهم في الخزانة ١٥٢ / ١ والشاهد في الكتاب ٢٨٨ / ١ ، ٣٣٦ ، ٣٩٨ مفسوياً للخارث بن تهبك ، والمقتضب ٢٨٢ / ٣ والمحتسب ٢٣٠ / ١ والخصائص ٣٥٣ / ٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٧ / ١ والخزانة ١٤٧ / ١ وغير ذلك .

(٣) قافيته : مخلدى وقد سبق في ٢٩ ، ٣٥٥

(٤) في الهمع ٤٠ / ٢ (مكرم) أن المختار وفاقاً للرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك أنه يجب ذكر الخبر إذاً كوناً مقيداً ولم يشعر به المبتدأ كما في الحديث الآتى .

فالرابط لهذا أن يقال : يلتزم الحذف إذا علم للطول ، وإذا لم يعلم لم يحذف ؛ لأنه يؤدي إلى اللبس ، والكلام موضوع على البيان ، وكذلك تقول : لولا زيد في حانوته لمشييت إليك ، فيجوز إظهار هذا الخبر ؛ لأنه قد يعلم إن حذف .

وجعل سيويه علة الحذف كثرة الاستعمال ، وجعل غيره علة الحذف كثرة الاستعمال مع الطول بالجواب (١) . وكان سيويه رأى أن الطول ليس بموجب لأن يحذف الخبر ؛ لأنه قد يحذف الخبر ولا جواب ثم يطول به الكلام نحو قول الله تعالى : ﴿ ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله رؤوف رحيم ﴾ (٢)

كذا قيّدنا هذا الموضع وقت القراءة على الشيخ أبي علي رحمه الله .

وذكر صاحب " الإنصاف " الخلاف (٣) في ذلك ، وهو ما ذكره :

قال : ذهب الكوفيون إلى أن " لولا " يرتفع الاسم بعدها - نحو : لولا زيد لأكرمتك - بها .

وذهب البصريون : إلى أنه مرفوع بالابتداء .

احتج الكوفيون بأن قالوا : إنما قلنا ترفع الاسم ؛ لأنها نائبة عن الفعل

الذي لو ظهر لرفع الاسم ؛ لأن التقدير // في " لولا زيد لأكرمتك " : ٢٤٥

لولم يمنعني زيد من إكرامك ؛ لأكرمتك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً وزادوا " لا " عوضاً (٤) فصار بمنزلة حرف واحد ، وصار هذا بمنزلة قولك :

" أما أنت منطلقاً انطلقت معك " ، والتقدير فيه : أن كنت منطلقاً انطلقت معك ، فحذفوا الفعل وزادوا " ما " عوضاً عن الفعل ، والذي يدل على أنها

(٥) الحديث في صحيح البخاري في كتاب الحج (٤٠) ١٨٠/٢ والأنبيا

(١٠) ١٧٨/٤ وأخرجه مالك في الموطأ كتاب الحج الحد يشرقم (١٠٤) : ٣٦٣ وغير ذلك .

(١) هذا الذي في الكتاب ١٢٩/٢

(٢) الآية ٢٠ من سورة النور

(٣) الإنصاف ٧٠ - ٧٨ والنقل عنه بتصريف

(٤) في الإنصاف : وزادوا لا على لو .

عَوْضٌ أَنَّهُمْ : لا يجمعون بينها وبين الفعل ، لثلاً يجمع بين العوض والمعوض
 مِنْهُ ، ونحن ولين اختلفنا في أن " أن " هنا هل هي في معنى الشرطية
 " إِنْ " أو هي في تقدير " لأن " لم تختلف في أن " ما " عوض عن الفعل ،
 ونظيره " إِمَّا لا فافعل هذا " [تقديره: إن لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا] (١)
 ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال ، وزيدت " ما " عوضاً عنه ، وصار بمنزلة
 حرف واحد ، ويدل على العوضية أنهم قد قالوا : * " إِمَّا لا " لنيابتها عن
 الفعل وأصل الحروف الأفعال ، وقال الشاعر :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مِفْرَقُكَ الْحَسَامُ (٢) [٤٤٩]
 أراد : وإلا تطلقها يعل ، فحذف (٣) . قالوا : والدليل على أن الاسم
 يرتفع بها لا بالابتداء وقوع " أن " المفتوحة بعدها في نحو : لولا أن زيداً
 ذاهبٌ لأكرمته ، ولو كانت في موضع رفع بالابتداء لوجب أن تكون مكسورة ،
 فلما وجب أن تفتح دل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون : فاحتجوا بأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً
 و " لولا " لا تختص بالاسم دون الفعل ، وقد تدخل على الفعل كما تدخل
 على الاسم وأنشدوا :

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا : هَلَا رَمَيْتَ بَعْضَ الْأَسْهُمِ السُّودِ ،
 لَا دَرَّ دُرُّكَ ؛ إِنْ قَدْ رَمَيْتَهُمْ لَوْلَا حُدْنُتُ وَلَا عُذْرِي لَمَحْدُودِ (٤) [٥٨٦]
 فقال " لولا حُدْنُتُ " فأدخلها على الفعل ، فدل على أنها لا تختص ،
 فوجب ألا تكون عاملة ، وإذا لم تكن عاملةً وجب أن يكون الاسم مرفوعاً
 بالابتداء ، والذي يدل على أنه ليس مرفوعاً بلولاً ، بتقدير لولم يمنمني
 زيداً لأكرمته ، أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يعطف عليها بـ " ولا " .

- (١) أثبتنا هذه العبارة من الإنصاف ليطم بها الكلام علماً أن ما حذفه الشارح
 من النص يبلغ عدة أسطر . انظر الإنصاف : ٧٢
 (٢) سبق تخريجه ٢٨٣ * كذا في المصورة ، والهرباء « أمالوا »
 (٣) حذف الشارح من كلام ابن الأنباري ما يعادل نصف صفحة أنظر الإنصاف
 ٧٣
 (٤) سبق تخريجها قبل قليل

قال تعالى ﴿ وما يَسْتَوِي الْأَعْمَى والبصيرُ ولا الظلماتُ ولا النورُ ﴾ (١) وقال الشاعر :

٥٨٨ - فما الدنيا ببقاةٍ لِحَيٍّ وما الدنيا على حَيٍّ ببقاٍ (٢)
قوله: " ببقاةٌ " أراد : ببقيةً ، فأبدلَ من الكسرة فتحَةً ، وقلبَ (٣) الياءَ ألفاً لغةً طَبِيَّةً . فلما لم يَجْزُ أَنْ يُقالَ : لولا أخوك ولا أبوك دَلَّ على فسارٍ ما ذهبوا إليه . (٣)

قال : والصحيحُ مذهبُ الكوفيين .

والجوابُ عن كلمات البصريين قولهم : " إِنْ الحرفَ لا يعملُ إِلَّا إِذا كان مختصاً " قلنا : نَسَلِمُ ذلك ، ولا نَسَلِمُ أَنَّ لولا غيرَ مختصٍّ ، والبيت :

* لولا حَدِثْتُ ... * [٥٨٦] (٥)
لا حجةَ فيه ، لأننا نقولُ : " لو " فيه غيرُ مركبةٍ مع " لا " وإنما هي امتناعٌ لا امتناعٌ على أصلِها و " لا " معها بمعنى لَمْ ، لأنَّ " لا " مع الماضي بمعنى " لم " مع المستقبل كأنه قال : لولم أُحَدِّثْ ، وهذا كقوله تعالى :
* (فلا اقْتَحِمِ الْعَقَبَةَ) * (٦) أَي : لم يَقتَحِمْ ، وكقوله تعالى : ﴿ فلا صَدَّقْ ولا صَلَّى ﴾ (٧) أَي : لم يَصَدِّقْ ولم يَصَلِّ ، وكقول الشاعر :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا (٨) [٤٤١]
أراد : لم يُلِمِّمْ وكقوله :

٥٨٩ - وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لا فَعَلُهُ * (٩)

(١) الإتيان ٢٠٤١٩ - سورة فاطر .
(٢) في الإنصاف : ٧٥ ورواية العجز فيه : * ولا حي على الدنيا ببقاٍ *
(٣) في المصورة : وقلبا ، وفي الإنصاف : ٧٥ " فانقلبت الياء ألفا ، وهي لغة طَبِيَّةٌ .

(٤) بعده كلام في الإنصاف

(٥) سبق قبل قليل .

(٦) الآية ١١ من سورة البلد .

(٧) الآية ٣١ من سورة القيامة .

(٨) سبق تخريجه ٦١٨

(٩) البيت لشهاب بن العيف العبدي ، جاهلي ، ونسب لأخيه عامر وهو في الإنصاف : ٧٧ وشرح ابن يعيش ١٠٩/١ ، والمغنى رقم ٤٤٥ والخزانة

يريد : لم يفعله ، وكذلك " لولا حُدِّتْ " أي لم أحد (١) ، فوجب أن تكون عاملة .

وأما قولهم : لكان ينبغي أن يعطف عليها بولا إلى آخره .

قلنا : إن المانع أن لولا مركبة من " لو " و " لا " فلما ركبتها أخرجت " لو " من حدّها ، و " لا " من الجحد ، فإن الحروف إذا ركبتها بعضها مع بعض تغير حكمها الأول ، وحدث حكم آخر لها بالتركيب ، كما قلنا في " لولا " بمعنى التحضيض ، وهلا وألا ، وما أشبهه ، فذلك هنا ، فلذلك لم يكن (٢) العطف عليها " بولا " ، والله أعلم . انتهى كلام ابن الأنباري في " الإنصاف " .

قلت : ولم يحك أدلة البصريين كما قد منا ، وإنما ذكر لهم أضعف الأدلة ، فسهل الرد . والصواب أن الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل ، لو كانت كذلك لعلت الهزة التي للاستفهام بمعنى استفهم ، وما النافية بمعنى أنفي ، ولا بالنيابة مناب الفعل ، نعم إنها تزد كالعوض ولا ينسب لها العمل ، وقولهم : أما أنت منطلقاً ، " أنت " عندنا مرفوع (٣) بإضمار كان لا بنفس " ما " وهو الصحيح ، وأما " إنا لا فاعل كذا " فهذا مما حذف فيه فعل الشرط لكثرة الاستعمال ، وزادوا " لا " كالعوض ، وقد يحذفون الفعل ولا يعوضون ، كقوله :

قالت بنات العم : يا سلمى وإن كان عيباً معدماً قالت : وإن [٥٥] أرادت : وإن كان عيباً (٥) فقد رضيته ، إلا أن مثل هذا الحذف يقل ، وليست " لا " في إنا لا عاملة ، فلا حجة علينا فيها ، والذي نقول لهم : إن كل حرفٍ اختص باسمٍ مفردٍ فإنه يعمل فيه الجر إن استحق العمل ، فلو كانت " لولا " عاملة لجرت ، فالصواب مذهب البصريين ، والله أعلم .

(١) بعده في الإنصاف ٧٨ " فدل على أن " لولا " هذه ليست التي وقع فيها الخلاف ، فدل على أنها مختصة بالأسماء دون الأفعال .

(٢) في الإنصاف : لم يجز

(٣) في المصورة : مرفوعاً .

(٤) سبق تخريجه ٣٨٤

(٥) في المصورة : غيباً .

وقوله : " وقد يلزم فيها الأصل " .

يعنى تقدّم المبتدأ وتأخير الخبر .

وقوله : " إذا كان المبتدأ ضميراً للشأن " .

مثال : * هو الله أحد ^(١) أي : الأمر والشأن : الله أحد ، وهو

زيد قائم أي الأمر : زيد قائم ، وكذلك تضرير ضمير القصة فتقول : هي

زيد قائم أي : القصة : زيد قائم ، والكوفيون يقولون : هو زيد قائم ،

وهي هند قائمة لقوله تعالى * هو الله أحد ^(١) وقال : * فإِنَّهَا لَا تَعْمَى

الْأَبْصَارُ ^(٢) ، وهذا غير لازم ، فإنه قد حكى الخليل رحمه الله : إِنَّهُ أَمَةٌ

اللَّهِ ذَاهِبَةٌ ^(٣) // أي : إن الأمر هذا . وهذا المضمر لا يستعمل إلا قبل

الذكر ، ثم يفسر بجمله ، لأن القصد به التبيين للسامع ، ثم تخيره بعسء

ذلك ، فلذلك لزم تقدّمه .

وقوله : أو متضمناً معنى حرف له صدر الكلام .

يعنى إذا كان اسم شرط أو اسم استفهام . ومثال ذلك فى الاستفهام :

من جاءك ؟ التقدير هنا واجب ، لأن الاستفهام له صدر الكلام إن هو طريق

لأن يعلم به ، ولا يقال : جاءك من ؟ ومن عندك ؟ ولا يقال : عندك من ؟

ومن الخارج ؟ ، ولا يقال : الخارج من ؟ على أن تجعل من مبتدأ والخارج

خبره ، وقد يقال على أن تجعل الخارج مبتدأ ومن مبتدأ ثانٍ وخبره محذوف

التقدير : الخارج ، من هو ؟ .

ومثال الشرط : من يكرمني أكرمه ، وما تصنع أصنع مثله ، إذا جعلت

ما مفعولة ، وما تصنعه أصنع مثله إذا جعلتها مبتدأة ، فهذه الأسماء تلزم

الصدر كأسماء الاستفهام ، ولأنها جازمة لما بعدها والجازم أبداً مقدّم

على المجزوم .

وقوله : أو مضافاً إلى ما تضمنه .

(١) الآية ١ من سورة الاخلاص .

(٢) الآية ٤٦ من سورة الحج .

(٣) الكتاب ١ / ١٤٧

مثاله في الاستفهام : غلامٌ من عندك ؟ وغلامٌ من جاءك ؟ ، وفي الشرط : غلامٌ من تُخرجُ أَخْرَجَ معه ، وغلامٌ من تضرِبُه أَضْرَبُه ، فالغلامُ يلزم الصَّدرَ مرفوعاً كان أو منصوباً ؛ لأنَّه اكتسب من الذي أُضِيفَ إليه ذلك ، إنَّ المضافَ والمضافَ إليه كالشيءِ الواحدِ .

وقد يلزم الصدرَ وإن لم يكن من هذا الذي ذكره هنا ، وذلك كم الخبرية فإنَّها لازمة (١) الصَّدرِ ، إمَّا بالحملِ على الاستفهاميةِ أختِها وإمَّا بالحملِ على رَبِّ نقيضِها ، فإنَّها للتكثيرِ وَرَبُّ للتقليلِ ، والنَّقِيضُ نظيرٌ عندهم في الحملِ عليه . وقد قيل : إنَّ رَبَّ معناها التكثيرُ كم الخبريةِ ، وكذلك " ما " في التعجب تلزمُ الصَّدرَ ؛ لأنَّه جرى كالمثَلِ .

وقوله : أو كان معه لامُ الابتداءِ . (٢)

مثاله : لزيدٍ قائمٌ ولعمروُ خارجٌ قال الله تعالى ﴿ ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ ﴾ (٣) ، وذلك أنَّ لامَ الابتداءِ دخل على المبتدأ والخبر لتأكيدِهِ فلزمَ الصَّدرَ ، ولا تُخْرَجُ عنه إلَّا مع " إن " لما سيبيْنُ في بابه .
وقوله : " أو كان الخبرُ محذوفاً والمبتدأُ معرفةً " .
مثاله : لولا زيدٌ لأكرمتك ، لأنَّك عندما عِدِمْتَ الخبرَ من اللفظِ واحتجت إلى تقديره انبغى أنْ تقدِّره في موضعه من التأخيرِ وكذلك قولك : زيدٌ ، في جوابِ مَنْ قال لك سائلاً : مَنْ في الدارِ ؟ فتقدَّرَ الخبرُ المحذوفُ بعدَ : زيدٌ ، أي : زيدٌ في الدارِ ، ولا تقدِّره قبلَ زيدٍ ؛ إنَّه لا معنى لذلك ، ولأنَّ الخبرَ لما حذِفَ ، وكان الأصلُ فيه أنْ يكونَ مؤخراً انبغى أنْ يقدرَ بالأصلِ .

وقوله : أو كانا معرفتين .

مثاله : أخوك زيدٌ ، فالمقدَّمُ منهما هو المبتدأُ ، فيلزمُ كلُّ واحدٍ منهما مرتبته ، لئلا يلتبسَ إنَّ قَدِّمْتَ ، والمعنى في كونه مبتدأً خلافُ المعنى في كونه

(١) في المصورة : لازم

(٢) في الجزولية : لام التوكيد

(٣) الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

خبراً ، فلما ألبس تقدمه بما المعنى على خلافه لم يجز ، لأنك تقدم المعلوم
عند المخاطب وتؤخر المجهول ، فإذا كان عارفاً بالأخ جاهلاً باللقب قدمت
الأخ وأخرت اللقب^(١) ، وإذا كان عارفاً بزيد جاهلاً بالأخوة ، قدمت زيداً
وأخرت الخبر .

وقوله : أو نكرتين متساويتين الرتبة .

مثاله : خير من زيد أفضل من عمرو .

وقوله : بعداً عن المعرفة .

يعنى أفعل لأنهما نكرتان تقاربان المعرفة فتتكبرهما سواء ومفارقتهما^(٢)

أيضاً للمعرفة سواء ، فلذلك قال : إنهما متساويتان في البعد من المعرفة

بكونهما نكرتين وفي الدنو منها بما تخصصا به من المجرور بعدهما ، وكون

ذلك المخصص لهما لا يجتمع مع الألف واللام .^(٤)

وقوله : ودنواً منها .

أي : إنهما قريباً من المعرفة لما لم تدخلها الألف واللام كما لا تدخل

على المعارف كذا فسر ش هذا الموضع .^(٥) ويمكن أن يريد بالبعد والدنو

غير هذا : فيعنى بقوله : بعداً عن المعرفة مثل : ما رجل قائم ولا رجل

خارج فهذان^(٦) مستويان في البعد عن المعرفة إن لم يكن واحد منهما

مقارباً للمعرفة ، ويعنى بالدنو : " أفعل من " ، فإنه عند النحويين

نكرة تقارب المعرفة لكونها قد تخصصت بالمجرور ولكونها لا تقبل الألف واللام .

وأظن أن هذا مراد أبي موسى .

(١) استخدم اللقب بمعنى الاسم وفي اللسان (لقب) وفي التنزيل العزيز
" ولا تتابزوا بالألقاب " يقول : لا تدعوا الرجل إلا بأحب أسمائه إليه .

(٢) في الشرح الصغير ١٨٠ : تفارقان .

(٣) " " " " : ١٨٠ : مقارنتهما .

(٤) هذا تفسير الشلوبيين لهذا الموضع انظر الشرح الصغير ١٨٠ .

(٥) انظر الشرح الصغير : ١٨٠ .

(٦) في المصوارة : فهذا .

وقوله : " أَوْ كَانَ الْمَبْتَدَأُ مَشْبَهًا بِالْخَبَرِ " .

مثاله : أبو يوسف أبو حنيفة ، وزيدٌ زهيرٌ ، والمانعُ هنا اللَّبَسُ ؛
لأنَّ الكلامَ ينعكسُ معناه فيصيرُ المشبهُ مشبَهًا به ؛ فلذلك لم يَجْزِ التَّقْدِيمُ إِذْ
هُمَا مَعْنَيَانِ مُخْتَلِفَانِ .

وقوله : وقد يخرجُ هذا عن أصلِهِ .

يعنى أنَّ الشاعِرَ قد يقَلبُ التَّشْبِيهَ مبالِغَةً وذلك نحو قولِ الشاعِرِ :

٥٩٠ - * وَرَمَلٍ كَأَوْرَاكِ الْعَذَارَى قَطَعْتَهُ * (١)

ومن عادَتِهِم تشبِيهُ أَوْرَاكِ الْعَذَارَى بِالرَّمَلِ ، فقلَبَ الشاعِرُ التَّشْبِيهَ مبالِغَةً ،
فتقولُ على هذا في : زَيْدٌ حَاتِمٌ ، حَاتِمٌ زَيْدٌ ، إِذَا قَصَدَتِ الْمبالِغَةَ ، وَأَنشَدَ وَ

٥٩١ - إِنَّ الرِّبِيْعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيْفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا (٢)

ومن عادَةِ الشعراءِ أَنْ يَشْبَهُوا يَدَيَ الْكَرِيْمِ بِالرِّبِيْعِ الْجَوْدِ وَالْخَرِيْفِ
وَالصُّيُوفِ فمكسُ هذا الشاعِرُ التَّشْبِيهَ مبالِغَةً . ولا بن الطراوةِ فِيهَا كَلامٌ قال (٣) :

" إِنَّ الشاعِرَ إِنَّمَا قَصَدَ تَشْبِيهَ يَدَيِ أَبِي الْعَبَّاسِ بِالرِّبِيْعِ وَالْخَرِيْفِ وَالصُّيُوفِ إِلاَّ
أَنَّهُ اضْطُرَّ إِلَى تَقْدِيمِ الْخَبَرِ وَإِنَّ " تَنْصِبُ مَا يَلِيهَا وَتَرْفَعُ مَا يَتَأَخَّرُ عَنْهَا ،
فَنصَبَتِ الْخَبَرَ لَهَا وَلِيَهَا وَهُوَ الرِّبِيْعُ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ ، وَرَفَعَتِ الْاسْمَ " [وهذا
لا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لا دَلِيلَ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى ، إِذْ يُثْبِتُ لِأَنَّ رَفَعَ الْاسْمَ
وَنصَبَ الْخَبَرَ ، وَذَلِكَ لَمْ يَسْتَفْرَقْ فِيهَا ، وَلِأَنَّ خَبَرَ إِنَّ لا يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا

(١) عجزه : * إِذَا جَلَّتْهُ الْمَظْلَمَاتُ الْحَنَادُوسُ * وهو لذى الرِّمَّةِ فِي دِيوانِهِ ٤٠٨
من قصيدة مطلعها :

ألم تسأل اليوم الرسومِ الدَّوَارِسُ * بِحُزْوِي وَهَلْ تَدْرِي الْقِفَارُ الْبَسَائِسُ
والشاهد في الكامل ١٠٩/٣ والخصائص ٣٠٠/١ ، ١٧٦/٢ ، ١٧٧ ،
(٢) البيتان لرؤبه في الديوان : ١٧٩ وهما في الكتاب ١٤٥/٢ ، والمقتضب
١١١/٤ والمقاصد النحوية ٢٦١/٢

(٣) انظر ابن الطراوة النحوي ٢٢٣ وقد قال الشلوبين إنَّ كلامَ الجزولسي
منطبق على مذهب ابن الطراوة في هذا الباب وردَّ على ابن الطراوة
بمثل ما سيرد به الشارح تقريبا . انظر الشرح الصغير ١٨٠ ، ١٨١

إذا لم يكن ظرفاً أو مجروراً فلا نظير لما قال ، وما قلناه // من عكس التشبيه ٢٤٧
كثيراً، وقد بَوَّبَ أبو الفتح في " الخصائص " له باباً (١) ، وأتى بأبيات للعرب كثيرة
تشهد له ، فالقول بما قلناه أولى من قوله ، والحمد لله تعالى ، لكن الرجل
مولع بالخلاف .

٥٩٢- تراه معداً للخلاف كأنه
يرتد على أهل الصواب موكل

وقوله : أو كان مخبراً عنه بفعله .

مثاله : زيد قام ؛ لأنه لو تقدم التمس بالفاعل المبتدأ ، وعلى هذا
اعتمد أبو القاسم خاصة فأطلق القول بجواز تقدم الخبر على المبتدأ إلا إذا
كان فعلاً (٢) ونقصه كل ما ذكر ، وهذه غفلة منه رحمه الله .

وقوله : وربما استجيز خروج هذا عن أصله في الكلام وهو ضعيف .

مثاله : قاما أخواك على أن الألف في قاما ضمير وقد تقدم الخلاف في
هذه الألف [أ] كهي ضمير أو علامة للتثنية على لغة : أكلوني البراغيث ،
فأغنى عن إعادته ، وإيما جاز تقدم الخبر هنا إذ لا لبس فيه إلا على لغة من يقول :
أكلوني البراغيث ، وليس كل العرب يتكلم بتلك اللغة ، وفي الأفراد في
اللبس على كل لغة فضعف : قاما أخواك ؛ لأنها توهم اللغة الضعيفة ، وتوهم
الإضمار قبل الذكر وأن ما بعدها يدل منها وقد قيل به ، وتجي صورته
التثنية فيه مخالفة لصورته الأفراد ؛ لأنك لا تقدم في الأفراد إذا قلت : زيد
قام ، فكذلك ينبغي ألا تقدم في التثنية .

ونقصه من موجبات تقدم المبتدأ وتأخير الخبر : أن يكون الخبر قد
حكّم له بحكم جواب الشرط ، وهو لا يتقدم نحو : الذي يأتيني فله درهم ،
لا يقال : فله درهم الذي يأتيني ؛ لأن الفاء لم تدخل في خبر الذي إلا
تشبيهاً له بأسماء الشرط ، فكما لا يتقدم الجواب على الشرط ، فكذلك

(١) عقد ابن جنى باباً في الخصائص ١ / ٣٠٠ بعنوان : باب من غلبه الفروع
على الأصول .

(٢) الجمل : ٤٩

(٣) تكملة يستقيم بها الكلام .

لا يتقدم هذا الخبر على الذي ، وإنما تدخل الفاء في خبر الموصول إذا كان مبتدأ بشرط أن يكون عاماً وأن تكون الصلة ظرفاً أو مجروراً أو جملة فعلية غير شرطية ، وأن يكون الفعل الذي في الصلة مما يصح وقوعه بعد أدوات الشرط وأن يكون الخبر مستحقاً بالصلة فإن نقص من ذلك شيء لم تدخل الفاء .

ومثال الجائز من ذلك : الذي يأتيني فله درهم ، فأخذ الدرهم مستحق بالإتيان ، والكلام عموم ، لأنك لا تريد واحداً بعينه ، وإن أردت ذلك لم تدخل الفاء فتقول : الذي يأتيني له درهم ، وبزول العموم والتسبب فلا يشبه إن ذاك أسماء الشرط ، وكذلك لا يجوز : الذي ما أتاني فله درهم ، لأن " ما " النافية لا تقع بعد أدوات الشرط ، ولو قلت : الذي لم يأتيني فله درهم ، لجاز ؛ لأن " لم " تقع بعد الشرط . وكذلك لا يجوز : الذي إن تكرمه يكرمك فمحسن ؛ لأن الشرط الذي في الصلة قد استوفى جوابه ، فبطل التسبب إن المسبب عن الشرط إنما هو جوابه ، ويبقى الخبر غير مسبب فلا تدخل الفاء ، ولا تدخل الفاء في خبر المبتدأ إلا إذا كان موصولاً بهذه الشروط ، أو نكرة موصوفة بتلك الشروط أيضاً نحو : كل رجل يأتيني فله درهم ، فأخذ الدرهم مستحق بالإتيان ، وما عدا ذلك لا تدخل الفاء في خبره عند سيويه .

وأما الأخفش فيجيز : زيد فمنطلق ، على زيادة الفاء ، ويستدل بقول الشاعر :

٥٩٣ - وقائلة : خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحسين خلوكما هيا (١)

(١) البيت مجهول وهو في الكتاب ١٣٩/١ ، ١٤٣ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٧٦ ، ٨٠ والإيضاح للفارسي : ٥٣ ، وشرح ابن يعيش ١٠٠/١ ، ٩٥/٨ والخزانة ٢١٨/١ ، ٤٩٥/٣ ، ٤٢١/٤ ، ٥٥٢ ، وغير ذلك كثير . والأخفش خرجه في معاني القرآن : ٨٠ بمثل تخريج سيويه فقال معقباً على البيت : " كأنه قال : هؤلاء خولان كما تقول : الهلال * فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلال فانظر إليه ، فأضمر الاسم ثم قال : وأما قوله * واللذان يأتيانها منكم فآذوهما * فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ، لأن الذي إذا كان صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء إلخ . . ما قال .

* في معاني الأخفش : الهلال ، وهو تحريفه حسن

أراد : أنكح ، فزاد : الفاء ، وتأول الفارسي^(١) وسيبويه^(٢) هذا على حذف المبتدأ كأنه قال : هذه خولان فانكح ، فدخلت الفاء لما في الكلام من التشبيه وجعل خولان خبر ابتداءٍ مضمرة .

ومن زيادة الفاء عند الأخفش^(٣) قوله تعالى : * (فَضْرِبْ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ) * (٤) وقوله تعالى : * (أَفْكَلَمَا جَاءَكُمْ) * (٥) وفي قوله : أَفَأَللهُ لَتَصْنَعَنَّ كَذَا وكَذَا (٦) ، وقولهم للرجل : أَفَلَا تَقُومُ؟ ، ومن زيادتها * (فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ) * (٨) ومن زيادتها ما أنشده أبو حاتم :
٥٩٤- وَحَتَّى تَرْكَنَ الْعَائِدَاتِ يَعْدَنَهُ يَقْلُنُ : فَلَا تَبْعُدْ فَقُلْتَ لَهُ : ابْعُدْ (٩)
فزاد الفاء في قوله : فَلَا تَبْعُدْ .

(١) الإيضاح : ٥٣
(٢) الكتاب ١/١٣٩
(٣) الشارح يستطرد في حديثه عن زيادة الفاء ، لأنَّ الأخفش انفرد بجواز زيادتها في الخبر مطلقا كما تذكر ذلك كتب النحو وضح بأن زيادتها كثيرة في القرآن والكلام ، وكأنه بنى على هذا إجازته زيادتها فسي الخبر مطلقا ، وانظر الحديث عن الفاء الزائدة مفصلا في شرح المفصل ٩٥/٨ والجنى الداني : ١٢١ والمغنى (ط) : ١٧٩

(٤) الآية ١٣ من سورة الحديد .
(٥) معاني القرآن للأخفش ١٤١ عند كلامه على قوله تعالى * (أَوْكَلَمَا عَاهَدُوا وَعَاهَدُوا) * قال " فهذه واو تجعل مع حرف الاستفهام وهي مثل الفاء التي في قوله * (أَفْكَلَمَا جَاءَ رَسُولٌ) * فهذا في القرآن والكلام كثير ، وهما زائدتان في هذا الوجه ، وهي مثل الفاء فسي قولك : أَفَأَللهُ لَتَصْنَعَنَّ كَذَا وكَذَا ، وقولك للرجل : أَفَلَا تَقُومُ؟ وَإِنْ شئت جعلت الفاء والواو هنا حرف عطف .

(٦) في معاني القرآن : ١٤١ أثبت المحقق هذه الجملة هكذا * أَفَأَللهُ .
والصواب قطع الهمزة بعد الفاء وأنظر هذا المثال في الكتاب ٣/٥٠٠ .

(٧) معاني القرآن للأخفش : ١٤١

(٨) الآية ١٨٨ آل عمران وانظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٢ حيث نسخت على زيادة الفاء فيها .

(٩) لم أشر عليه .

وكذلك نقضه من شروط تقديم المبتدأ ألا تدخل في خبره "إلا" نحو :
ما زيد إلا قائم لا يجوز تقديم الخبر ؛ لأن "إلا" لا تقع صدر الكلام .

وقوله : إذا كان مفرداً فيه معنى الاستفهام .

مثاله : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ ومتى الخروج ؟ . وذلك أن الاستفهام
له صدر الكلام سواء كان مخبراً عنه أو خبراً ، ولا يقال : زيد أين ؟
إلا أن تريد : أين هو ؟ كما قدمناه قبل . (١)

وقوله : أو كان ظرفاً لا مسوغ للابتداء بالنكرة إلا تقدمه عليها .

مثاله : في الدار رجل ، وأمامك امرأة ، واستظهر بقوله : لا مسوغ
إلى آخره على مثل قولهم : عليكم سلام ، وللكافرين ويل ؛ لأنه يجوز
الابتداء هنا بالنكرة مع أن خبرها ظرف أو مجرور فتقول : سلام عليكم وويل
للكافرين ، ونحو ذلك ؛ لأن فيهما معنى الدعاء ، وأصل الدعاء بالفعل
فابتدىء بهما كما يبدأ بالفعل .

قال السهيلي (٢) : وما ابتدئ به وهو نكرة ما دخله معنى الدعاء ٢٤٨
ولا يكون إلا في معنى الأحداث والمصارير [فما ارتفع منه (٣)] نحو : " سلام
عليك " و " ويل له " فإنما يرتفع لوجهين :

أحد هما : أنك لما كنت داعياً ، وكان الاسم المبتدأ النكرة هو المطلوب
بالدعاء ، وكان كالمفعول ووقع موقعه ، كأنك قلت : أسأل الله سلاماً عليك ،
أو أطلب منه وطلاً للكافرين ، ولكنك لم تنصب كما نصبت : سعيّاً ورعيّاً وجدعاً
وعقراً ؛ لأنك تريد أن تشوب الدعاء بالخبر كأنك تريد ، سلاماً مني عليكم ،
فصار السلام في حكم المنعوت بقولك : مني فقوي الرفع فيه على الابتداء ؛
لأن النكرة المنعوتة يبتدأ بها ، وهذا هو الوجه الثاني من الوجهين
المحسنين للابتداء [بها] والتقديم لها ، ألا ترى أن كل من يقول :
سلام عليكم وإنما يريد أن يشعر بأنه مسلم ومحبي فالسلام صادر منه ؛ لأنه

(١) سبق ص ٩٠

(٢) نتائج الفكر : ٤١٢ وما بعدها

(٣) تكملة من النتائج .

(٤) من النتائج .

فى معنى التَّحِيَّةِ ، وليس كذلك : سَقِيًّا وَجَدْعًا ، لِأَنَّ المتكلمَ بهما ليس بساقٍ ولا جادِعٍ ولا عاقِرٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ طَالِبٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فَبِهِ مَفْعُولَةٌ .

وَأَمَّا : خِيبةٌ لَهُ وَوَيْحًا وَوَيْسًا وَوَيْلًا فَيَجُوزُ فِيهَا النَّصْبُ ، لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى (١) حَكْمِ الْمَطْلُوبِ بِالْدُّعَاءِ ، وَيَجُوزُ فِيهَا الرَّفْعُ إِذَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا يَرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ لِنَفْسِهِ حِطًّا فِي هَذِهِ الْمَعَانِي . فَإِذَا قَالَ السَّائِلُ : خِيبةٌ لَهُ لَا يَرِيدُ مَحْضَ الدُّعَاءِ كَمَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ : عَقْرًا وَجَدْعًا ، وَلَكِنْ يَرِيدُ : " تَخْيِيبٌ مِنِّي لَهُ " كَأَنَّهُ يُخَبِّرُ عَنِ الْخِيبةِ أَنَّهَا صَادِرَةٌ مِنْهُ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي السَّلَامِ إِذَا أَرَادَ بِهِ التَّحِيَّةَ ، وَلَوْ أَرَادَ بِهِ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ لَقَالَ : سَلَامَةٌ لَكَ وَسَلَامًا عَلَيْكَ ؛ لِأَنَّ سَلَامَةَ الْمُخَاطَبِ لَيْسَتْ مِنْ فِعْلِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَكَذَلِكَ السَّقْيُ وَالرَّعْيُ ، فَلَا يَدُ مِنْ النَّصْبِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ] وَأَمَّا وَيْحٌ وَوَيْلٌ فَتَرْجُمُ وَاسْتِقْبَاحٌ (٢) ، وَوَيْسٌ اسْتِصْفَارٌ فَتَارَةٌ تَكُونُ نَصْبًا كَمَا تَكُونُ " خِيبةٌ " وَذَلِكَ إِذَا أُرِدَتْ مَحْضَ الدُّعَاءِ ، فَإِنِ أُرِدَتْ أَنَّ تَشُوبَ الدُّعَاءِ بِخَبَرٍ عَنِ نَفْسِكَ رَفَعْتَ كَمَا رَفَعْتَ : سَلَامٌ عَلَيْكَ ، إِذَا أُرِدَتْ التَّسْلِيمَ وَالتَّحِيَّةَ ؛ لِأَنَّكَ تَرْجُمُ كَمَا أَنَّكَ مُسَلِّمٌ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : وَيْحٌ مِنِّي لَكَ وَاسْتِقْبَاحٌ مِنِّي لَهُ ؛ لِأَنَّ الْوَيْلَ قُبُوحٌ ، وَلَا يَتَصَوَّرُ هَذَا فِي " تَبًّا لَهُ " وَلِذَلِكَ مَنَعَ سَيُوبِهِ (٤) الرَّفْعَ فِي " تَبًّا لَهُ " وَأَنْكَرَ عَلَى مَنْ أَجَازَهُ وَلَمْ يَبَيِّنِ الْعِلَّةَ وَلَا كَشَفَ السَّرَّ لَا هُوَ وَلَا مَنْ شَرَحَ الْكِتَابَ ، وَقِيصُ عَلَى هَذَا : مَرْحَبًا بِكَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ؛ لِأَنَّكَ مَرْحَبٌ إِذَا رَفَعْتَ ، فَإِذَا نَصَبْتَ فَمَا سَأَلَ السَّائِلُ الرَّحْبَ وَإِنَّمَا مُبَشِّرٌ لِلضَّيْفِ بِأَنَّ قَدْ صَادَفَ الرَّحْبَ ، فَتَأَمَّلْ هَذِهِ الدَّقَائِقَ وَتَعَرَّفْ هَذِهِ الْحَقَائِقَ . (٦)

(١) هذه الكلمة ليست فى النتائج ، ولأنها زائدة .

(٢) " فى " مطموسة فى المصورة .

(٣) فى المصورة : واستفتاح ، تصويف

(٤) الكتاب ٣٣٤/٨ .

(٥) فى المصورة : ولا ، والواو ليست فى النتائج .

(٦) انتهى كلام السهيلي ص ٤١٤ من النتائج .

قال السهيلي (١) : وَمِمَّا يَنْصَلُ بِهَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ قَالُوا : سَلَامًا قَالَ :
سَلَامٌ ﴾ (٢) نَصَبَ (٣) الْأَوَّلُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الْحِكَايَةَ ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَهُ قَوْلًا حَسَنًا ،
قَالُوا : وَسَمَاءُ سَلَامًا ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي عَنِ (٤) مَعْنَى السَّلَامِ فِي رَفْعِ الْوَحْشَةِ
وَوُقُوعِ الْأَنْسِ ، وَحِكْيَ عَنِ إِبْرَاهِيمَ قَوْلُهُ ، فَرَفَعَ بِالْأَبْتَدَاءِ ، وَحَصَلَ مِنَ الْفُرْقِ
بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ فِي حِكَايَةِ هَذَا وَرَفْعِهِ ، وَنَصَبَ ذَلِكَ ، بِإِشَارَةِ لَطِيفَةٍ ، وَفَائِدَةٍ
شَرِيفَةٍ ، وَهُوَ أَنَّ السَّلَامَ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ، وَالْإِسْلَامُ مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ،
وَقَدْ أَمَرْنَا بِاتِّبَاعِهِ وَالْإِقْتِدَاءِ بِهِ فَحِكْيَ لَنَا قَوْلُهُ ، وَلَمْ يَحْكُ لَنَا قَوْلَ أَضْيَافِهِ إِذْ لَا
فَائِدَةَ فِي تَعْرِيفِ كَيْفِيَّتِهِ ، وَإِنَّمَا الْفَائِدَةُ فِي تَبْيِينِ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ وَكَيْفِيَّةِ تَحْيِيَّتِهِ
لِيَقَعَ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ ، وَأَخْبَرَ عَنِ قَوْلِ الْأَضْيَافِ عَلَى الْجُمْلَةِ لَا عَلَى التَّفْصِيلِ وَعَنِ
قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ مَفْصَلًا مَحْكِيًا ، لِهَذِهِ الْحِكْمَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (٥)

وقوله : أَوْ كَانَ الْمَبْتَدَأُ مُتَّصِلًا بِضَمِيرٍ إِلَى آخِرِهِ .

مثاله : عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زَيْدًا ، وَفِي الدَّارِ سَاكِنُهَا ، فَهَذَا يَلْتَزِمُ
فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ ، لِأَنَّكَ إِنْ قَدَّمْتَ الْمَبْتَدَأَ أَتَى ذَلِكَ إِلَى الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ
لَفْظًا وَمُرْتَبَةً وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الْأَبْوَابِ الْمَعْلُومَةِ الَّتِي قَدْ ذُكِرَتْ فِي النَّعْتِ .
وقوله : أَوْ كَانَ الْمَبْتَدَأُ هُوَ " أَنْ " الْمَفْتُوحَةُ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ .

مثاله : عِنْدِي أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، وَصَحِيحٌ أَنْكَ خَارِجٌ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ
أَنَّ " أَنْ " الْمَفْتُوحَةَ لَا يُبْتَدَأُ بِهَا ، لِأَنَّ كُلَّ مَبْتَدَأٍ فَهُوَ مَهْيَأٌ لِدُخُولِ
إِنَّ الْمَكْسُورَةَ الْمَهْمُوزَةَ عَلَيْهِ . فَلَوْ ابْتَدِئْتُ بِهَا ، لَأَتَاهُمْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَقُولُوا :
إِنَّ أَنْكَ مُنْطَلِقٌ يَعْجِبُنِي ، وَذَلِكَ لَا يُقَالُ ، لِثَلَاثَةِ حُرُوفِينَ بَيْنَ حَرْفَيْنِ مُؤَكِّدَيْنِ
لِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ .

وقوله : أَوْ كَانَ الْخَبَرُ مَحْذُوفًا وَالْمَبْتَدَأُ نَكْرَةً . . . إِلَى آخِرِهِ .

مثاله : مَرَرْتُ بِثَلَاثَةٍ : رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ وَحِمَارٌ ، إِذَا أُرِدْتَ مِنْهُمْ رَجُلٌ ،
وَمِنْهُمْ امْرَأَةٌ ، وَمِنْهُمْ حِمَارٌ ، فَهَكَذَا تَقْدَرُهُ ، وَلَا تَقْدَرُهُ : رَجُلٌ مِنْهُمْ لثَلَاثًا

(١) النتائج : ٤١٥

(٢) الآية ٦٩ من سورة هود ، و ٢٥ من سورة الذاريات .

(٣) في المصورة : نصبت ، وأثبتنا ما في النتائج .

(٤) كلمة (عن) ليست في النتائج ، ولعل الشارح عدى " يؤدِّي " بعن لأنه
ضمن يؤدِّي معنى يعرض .

(٥) نهاية كلام السهيلي .

تبتدىء بالنكرة من غير شرط \int وقد قال بعضهم في تمثيل هذا : أن تقول :
رجل ، لمن قال لك : من في الدار ؟ ، فيكون التقدير : في الدار رجل
ولا تقدر : رجل في الدار ، لئلا تبتدىء بالنكرة من غير شرط . وهذا
غير صحيح ؛ لأن الابتداء بالنكرة هنا قد نص عليه النحويون ؛ لأنه في
جواب الاستفهام ، والاستفهام يبتدأ فيه بالنكرة ، فكذلك ما هو جواب له ،
ولأن حق الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال ، والسؤال مبني فيه بالنكرة ،
فكذلك جوابه ، فالمثال الأول أولى .

فهذه المواضع التي يلتزم فيها تقديم المبتدأ وتقدم الخبر وما عدا
ذلك فانت فيه مخير في التقديم والتأخير (١) وذلك نحو : [زيد قائم وقائم
زيد ، وتيمى أنا] (٢) ومثنو من يشنوك ، وأرجل عبد الله ؟ ونحو ذلك // ٢٤٩
وأشدها في التقديم قول الشاعر :

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره . (٣) [٥٧]

التقدير : أبوه ما أمه من محارب . وهذا البيت أولى في الاستدلال
ما استدل به أبو علي (٤) من قول الشاعر :

٥٩٥ - كلا يومى طوالة وصل أروى ظنون ، أن مطرح الظنون (٥)

قال : كلا ظرف وهو معمول لظنون الذى هو خبر المبتدأ الذى هو "وصل"
أروى . وتقدم معمول يؤذن بتقدم العامل (٦) وهذا قد يناع فيه فيقال :
الظروف يجوز فيها أن تتقدم حيث لا يتقدم عاملها ؛ ألا ترى أنك تقول :
إن اليوم زيداً قائم ، واليوم ظرف لقائم ، وهو العامل فيه ، وقد تقدم
حيث لا يتقدم عامل ، فكذلك البيت ويكون : "كلا مبتدأ ، والجملة بعده في

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو
جملة ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد
والجملة الإنصاف م ٩ ص ٦٥ .

(٢) هذه العبارات مضموسة في المصورة إلى حد كبير .

(٣) سبق في ص ١٣١ / ٤٤٧

(٤) الايضاح له : ٥٢

(٥) البيت للشماخ ، وهو في الايضاح لأبي علي : ٥٢ ، والمحتسب

٣٢١ / ١ والإنصاف : ٦٧ والمقتصد : ٣٠٢ . وطوالة اسم موضع .

(٦) المقتصد : ٣٠٢

موضع خبره، وحذف العائد كأنه قال : ظنون فيه ، كما قال :

٥٦٦ - * كلا يومي أمانة يوم صدق * (١)

فأخبر عن كلا يومي بقوله : يوم صدق .

فصل

واعلم أنك إذا قلت : قائم زيد ، فإن مذهب الخليل وسيبويه أن زيدا مرفوعاً بالابتداء تقدم أو تأخر (٢) ؛ لأنه معرفة وقائم نكرة ، وإذا اجتمعا فسي هذا الباب ونواسخه جعل المبتدأ المعرفة والنكرة الخبر ولا يعكس إلا في الشعر .
وأما أبو الحسن الأفش (٣) فيقول : قائم هنا رفع بالابتداء وزيد فاعل به يسد مسد الخبر .

وشرة الخلاف : هل يجوز " قائم الزيدان " أم لا ؟ فسيبويه يمنعه ، والأفش يجيزه ؛ لأنه قد جرى مجرى الفعل والفعل إذا رفع الفاعل وحده ، فكذلك الصفة .

والصحيح أنه لا يقال ؛ لأنه لم يسمع من العرب ، وذلك أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على أداة استفهام قبله نحو : قائم زيد وأقائم أخواك ، أو نفي نحو : ما قائم أخواك ، أو يقع صفة لموصوف نحو : مررت برجل

(١) عجزه : * وإن لم نأتها إلا لئاما *

وهو لجرير في ديوانه : ٥٣٩ من قصيدة مطلعها :
ألا حي المنازل والخياما * وسكناً طال فيها ما أقاما
ورواية صدر الشاهد في الديوان : يوم صدق ، وهو في الإنصاف : ٤٤٤
وشرح ابن يعيش ٥٤/١

(٢) في نتائج الفكر ٤٠٧ أن الخليل يمنع تقدم الخبر ، والذي في الكتاب ١٢٢/٢ أن الخليل يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ . ومفهوم هذا الكلام أنه لا يستقبح هذا التركيب إذا جعلت " قائم " خبراً مقدماً . انظر هوامش صفحة ٤٠٧ من النتائج .

(٣) انظر مذهبه في شرح المفصل ٧٩/٦

ضارب أبوه عمراً ، أو صلة لموصول نحو : مررت بالضارب زيدا ، أو خبراً
لذي خبر نحو : هذا ضارب زيدا ، أو حالاً لذي حال نحو : مررت بزید
ضارباً عمراً ، وذلك أنه في هذه المواضع يتقوى فيه جانب الفعل ، وذلك
أنه في الصلة نائب عن الفعل ولذلك عمل بمعنى الماضي ، لأنه نائب منابه .
وأما كونه صفة ؛ فلأن الصفة إنما تكون بالمشتق فيقوى فيه جانب
الفعل .

وأما كونه خبراً ؛ فلأن كل خبر إذا كان مشتقاً فلا بد من تحمله للضمير ،
فقد ساوى الفعل في تحمل الضمير ، وكذلك إذا وقع مفعولاً ثانياً لظننت ،
أو ثالثاً لأعلمت ، أو خبر إن أو خبر كان ، فحكمه حكم الخبر ، لأن أصله
الابتداء والخبر ، فروعي الأصل .
وأما كونه حالاً ؛ فلأن الحال خبر من الأخبار وإذا كانت مشتقة تتحمل
الضمير فهي كالفعل .

وأما عمله بعد النفي والاستفهام ؛ فلأنها حروف تطلب بالفعل ، فيقوى
معها جانب الفعل ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ما قائم زيد ، فإنما نفيت القيام ،
وأقائم (١) زيد فإنما استفهمت عن القيام ، فلذلك عمل في هذه المواضع ، ولم
نسخ العرب تعمله في غير هذا ، فالبقاء مع ما قال الخليل وسيبويه أولى ، ولا
يعول على قول الأخصص إلا أن يأتي بسمع مثل : قائم أخواك ، وقائم إخوتك
ونحو ذلك .

قال السهيلي : (٢) وأما ما حكاه الزجاجي عن بعض النحويين من قولهم :
" قائم زيد " أن " قائم " مبتدأ ، و " زيد " فاعل به ، فهذا باطل في القياس ،
لأن اسم الفاعل اسم محض ، واشتقاقه من الفعل لا يوجب له العمل عمل الفعل ،
إذ (٤) كنا نعمل كل اسم مشتق من الفعل كالمسجد (٥) والمربع (٦) ومروحة

(١) في الصورة : أقام .

(٢) النتائج : ٤٢٥

(٣) الجمل : ٥٠

(٤) في النتائج : ان ، وكلاهما صواب .

(٥) بعدها في النتائج : ومرقد

(٦) زيادة عما في النتائج

ومعرفة ، ولكن إنما يعمل إذا تقدم ما يطلب بالفعل (١) أو كان في موضع
لا تدل عليه العوامل اللفظية نحو النعت والخبر ، فيقوى حينئذ فيه جانب (٢)
الفعل ، ويعضد هذا من السماع أنه لم يحك عن العرب : " قائم الزيدان "
ولا " ذاهب إخوتك " إلا على الشرط الذي ذكرناه ، ولولا وجوده الألفش
ومن قال بقوله مسموعاً لا احتجاجاً به على الخليل وسيبويه ، فإذا لم يكن مسموعاً
وكان بالقياس مرفوعاً (٣) ، فأخلق به أن يكون باطلاً مسموعاً ، وإذا ثبت أنه
لا يعمل إلا معتمداً فجاز أن يكون اسم الفاعل في حال الاعتماد على ما قبله
ومع القرائن المقوية للفعل (٤) رافعاً للفاعل وخبراً مقدماً ، والاسم بعده
مبتدأ ، الوجهان جائزان نحو : زيد قائم أخواه ، زيد قائمان أخواه
إلا أن يكون في موضع واحد ، وهذا أن يكون الفاعل ضميراً منفصلاً نحو :
زيد قائم أنت إليه ، و " قائم هو " ؟ فإن هذا لا يكون إلا مبتدأ أو (٦) خبراً ؛
لأن الضمير المنفصل لا يكون فاعلاً مع إمكان اتصاله (٧) بالعامل إنما يكون
فاعلاً إذا لم يمكن اتصاله بالعامل نحو : ما قام إلا أنت ونحو الضاربي هو (٨)
ألا ترى إلى قوله عليه السلام لورقة بن نوفل : أو مخرجي هم ؟ لم يسروه
أحد إلا بتشديد ياء ، لأنه خبر مقدم وهم مبتدأ فجمع من أجل الضمير
الذي في الخبر ، وصار التقدير ، " أو مخرجي هم (١٠) " اجتمعت الواو
والياء وسبقت إحداهما بالسكون . قلبت الواو ياءً - (١٠) وأرغمت الياء في الياء ، (١١)

-
- (١) في النتائج : الفعل ، والذي يطلب بالفعل هو الاستفهام
(٢) في النتائج : معنى
(٣) في النتائج : مدفوعاً
(٤) كلمة " للفعل " ساقطة من النتائج .
(٥) " أن يكون " ليست في النتائج .
(٦) في النتائج : و
(٧) في النتائج : " مع اتصاله "
(٨) في النتائج : الضاربه هو
(٩) أضربها بالخيار من حميد بن عاصم في كتابه بردي الوحي ٣/٨
(١٠-١٠) زيادة عما في النتائج
(١١) في النتائج : الواو في الياء .

ولو كان هم فاعلا لقال : أو مخرجي هم بتخفيف الياء كما تقول : أضر بي
إخوتك ؟ . وإن جعلته مبتدأ قلت : أضر بي (١) وإخوتك بالتشديد
انتهى . (٢)

ولأبي الحسين ابن الطراوة // رحمه الله مذهب انفرد به في تقديم
الخبر وتأخيرها بناء على مذهب له في الواجب والجائز والممتنع (٣) ، فالواجب
عنده : رجل وقائم ، ونحوه ، مما يجب أن يكون في الوجود ولا ينفك
الوجود منه . والممتنع : أن تقول : لا قائم كولا رجل ، لأن هذا ممتنع ،
ألا ترى أنه يمتنع أن لا رجل ، والجائز مثل : زيد وعمرو ، لأنه جائز أن
يكون وجائز ألا يكون . قال : فكلام مركب من واجبين مثل رجل قائم
لا يجوز ، لأنه لا فائدة فيه ، وكلام مركب من ممتنعين أيضا لا يجوز مثل :
لا رجل لا قائم ، لأنه لا فائدة فيه ، وكل ما يجتمع مع (٤) الممتنع لا يجوز ، لأنه
كذب لو قلت : زيد لا قائم لم يعقل إذ معناه : لا قائم في الوجود ، فلا
نسبة بينه وبين زيد ، وكلام مركب من جائزين لا يجوز ، لأنه معلوم لكون
بتأخيرها صار واجبا فصح الإخبار به ، لأنه مجهول في حق المخاطب فالجائز
يصير واجبا بتأخيرها ، وإذا ثبت هذا كله انبنى عليه ألا يجوز : قائم زيد ،
لأن زيدا صار بتأخيرها واجبا فصار الكلام مركبا من واجبين فصار بمنزلة : قائم
رجل فلا يجوز تقديم الخبر إذا كان واجبا .

قيل له : فما تفعل بهذه المثل التي أوردها سيويوه وهي : مشنوء
من يشنؤك وتسمي أنا ، وأرجل عبد الله (٦) ، وخز صفتك * ؟ (٧)

فقال : أما مشنوء من يشنؤك ، فهو دعاء وكأنه قال : شئ من يشنؤك ،
فكأنك بدأت بفعل . وأما تسمي أنا ، فقال : هذا جواب لمن قال :

(١) في الصورة : ضاربي ، وصوابه في النتائج .

(٢) انتهى كلام السهيلي

(٣) انظر ابن الطراوة النحوي : ١٢٥

(٤) في الصورة : من ، وما أثبتناه يستقيم الكلام

(٥) الكتاب ٤٧١٢

(٦) في الكتاب : رجل عبد الله

(٧) الأمثلة جميعها في الكتاب ١٢٧/٢

ما أنت؟ فقال: تسمي، على معنى: أنا تسمي، وحذف المبتدأ ثم جاء بأنا توكيداً. ولما: أرجل عبد الله، فعبد الله فاعل وكأنك قلت: أكمل عبد الله، والدليل على هذا أنك لم ترد أن تسأل عن كونه رجلاً، لأن ذلك معلوم. وقوله: خز صفتك، معناه: من خز صفتك، فابتدأت بمجرور فهو بمنزلة: في الدار زيد، وكذا عمل في: هذا درهم ضرب الأمير؛ لأن الخليل جعله على معنى: هو ضرب الأمير؛ لأنه يمتنع أن يجري على النكرة وهو معرفة. فزعم ابن الطراوة أنه يكون صفة على معنى: درهم من ضرب الأمير. وهذا الذي قال رد الخلف.

أما قوله: إن مشنوء من يشنوءك: دعاء، فكذب لم يقل سيويوه شيئاً من ذلك، ولو كان لنقله.

وأما تسمي أنا، فمذهب فيه باطل؛ لأنه ادعى أنه جواب، وهذا لم يقله أحد، وزعم أن أنا تأكيد، وحذف المؤكد، والتأكيد نقيض الحذف.

وأما: أرجل عبد الله؟ فنحن نسلم أنه على معنى الكمال، لكن نخالف في أنه يعمل، ونهايته أن يعمل في الحال نحو: أنت الرجل علماً، كما بينه سيويوه، وأما أن يعمل رفعاً فلا، لضعفه.

وأما أن الخز في معنى: من خز، فعمول معاملته، فأقل ما يلزمه: هذا راقود خل؛ لأنه في معنى من خل، والعرب لا تقول ذلك، فمذهبهم هذيان. (١)

وأما قوله في: قائم زيد: إن الجائز يصير واجباً بمكانه من التأخير فيكون غير مفيد، فيقال له: لا يصير واجباً إلا لو قدر مؤخرأ نيةً وأما لفظاً فلا، لأنه المبتدأ، فكما لم يكن مع التقديم واجباً، فكذلك يكون مع التأخير، لأن ذلك يرعى فيه.

(١) الرد بمعنى الرديء

(٢) قال سيويوه: ومن قال: مررت بصحيفة طين خاتمتها قال: هذا راقود خل، وهذه صفة خز. وهذا قبيح أجري على غير وجهه الخ...

وزعم الكوفيون (١) : أنه لا يجوز تقديم الخبر أصلاً إذا كان فيه ضميرٌ مرفوعٌ أو منصوبٌ فلا تقول : قائمٌ زيدٌ ؛ لتقدم المضمرة على الظاهر ، وكذلك : ضربته زيدٌ لا يجوزٌ ؛ لأنه قد تقدم المضمرة وهو مقصودٌ في الإخبار وأجازوا : في دارة زيدٌ ؛ لأن هذا المضمرة غير معتدٍ عليه ؛ ألا ترى أن المقصود : في الدار زيدٌ ، وحصل هذا الضمير بالعرض كما أنهم آجازوا : ضرب غلامه زيدٌ [لأن المعنى : زيدٌ] ضرب الغلام ، واتفق أن كان هذا المضروب غلامه . وهذا الذي منعه غير متنع فإنه مسموعٌ منهم : قائمٌ زيدٌ ، وقائمان الزيدان ، ولا مدفع لهم فيه .

فإن قالوا : " قائمٌ زيدٌ " على ما قال الأخفش فقد تقدم الرد عليه ، وإن قالوا في قائمان الزيدان هو على لغة : أكلوني البراغيث ، قيل لهم : كل العرب تقولُه (٣) ، وكذلك قول الفرزدق :

إلى ملك ما أمه من محاربٍ أبوه ولا كانت كليبٌ تصاهره (٤) [٥٧]
فالضمير المتصل بالأم عائدٌ إلى الأب ، وربطٌ للجملَةِ الواقعة خبراً وقد تقدم عليه ، التقدير : أبوه ما أمه من محاربٍ .

فصل

واعلم أن المبتدأ لا ينبغي أن يقتضي إلا خبراً واحداً إلا بحرف العطف ، وقد يقتضي خبرين وأكثر إذا أردت اتصافه بها في حين واحدٍ ؛ لأنها في المعنى واحدٌ ، كأنك قلت : هو جامعٌ لهذه الأشياء فمن ذلك : هذا حلوٌ حامضٌ (٥) ، أي : مزٌ ، وقال :

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي الداء منايا بأخرى فهو يقظان هاجعٌ (٦) [٢٠٣]

-
- (١) الإنصاف م ٩ ص ٦٥ ، ٦٨
(٢) تكلمة يتم بها الكلام ، وهو سقط بسبب سبق النظر
(٣) في المصورة : بقوله ، والصواب ما أثبتناه .
(٤) سبق ١٣١ ، ٤٤٧ ، ٩١٠
(٥) من أمثلة الكتاب ٨٣ / ٢
(٦) سبق في ٤٤٩

أى : متحذر ، أو نحوه . وقال الآخر :

مَنْ يَكُ ذَا بَيْتٍ فَهَذَا بَيْتِي مَقِيظٌ مَصِيْفٌ مَشْتِي (١)

أى صالح لهذه الأشياء . وقال :

٥٩٧ - أترضى بأننا لم تحجف دماؤنا وهذا عروس باليعة خالد (٢)

أى : مصيف بهما وجامع . فأما أن تقول (٣) : زيد ضاحك راكب ، تريد
فى وقتين فلا يجوز .

فصل (٤)

ويعرض فى هذا الباب كثرة المبتدآت ، وذلك على وجهين :

أَنْ تَذَكَرَ المبتدآت معرّاةً من ضمائر تتصلُّ بها ، فإذا كان كذلك فإنك تخبر عن المبتدأ الأخير بخبره وتجعل الجملة من المبتدأ والخبر .
فى موضع الخبر للمبتدأ الذى قبلها ، ثم تجعل هذه الجملة فى موضع الخبر المبتدأ الذى قبلها ، ثم تجعل الجملة فى موضع خبر المبتدأ الذى قبلها ، حتى تنتهى إلى المبتدأ الأول ، وقد تقدم أنه لا بد فى الجملة من رابط ، فتأتى بعد خبر المبتدأ الأخير بالروابط على حسب المبتدآت المخبر عنها بالجمل // ويكون ترتيب الروابط على حسب ترتيب المبتدآت فى الذكر ، فتجعل أول الروابط لأقرب المبتدآت ، والذى يليه من الروابط للذى يلي الأقرب من المبتدآت ، وكذلك سائر الروابط يكون الأقرب فيها على حسب هذا الترتيب . ومثال ذلك قولك : زيد عمرو بكر هند ضاربتة فى داره من أجله ، فهند مبتدأ وخبره ضاربتة وفيه ضمير مرفوع مستتر يعون على هند ، والجملة من المبتدأ والخبر التى هى : هند ضاربتة فى موضع خبر بكسر ،

٢٥١

(١) سبق فى ٤٤٩

(٢) هذا البيت من شواهد السيرافى فى شرحه ٤/١ ومن شواهد الأصول

١٨٢/١ وينشد بوجهين بنصب "عروس" ورفعها " قاله ابن السراج

وقال السيرافى : العامل فى النصب ما فى "هذا" من التثنية والإشارة ،

والبيت فى شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٠ .

(٣) فى المصورة : تريد ، وهو خطأ .

(٤) هذا الفصل بنصه فى شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٨ ، ٣٥٩ مع

اختلاف يسير .

والضمير المنصوب في ضاربه يعود على بكر وبكر وخبره في موضع خبر عمرو ،
والضمير المجرور في داره يعود على عمرو وعمرو وخبره في موضع خبر عمرو (١)

زيد ، والضمير العائد على زيد الهاء في قوله : من أجله . فكل ذلك جميع
ما جاء من المسائل وتلخيص فهم هذا النوع من المسائل لمن رام فهم معانيها
أن تثبت المبتدأ الأخير وتخبر عنه بخبره ثم تجعل بدل كل مضمير الظاهر
الذي كان المضمير عائداً عليه .

فإن قيل ما معنى قولك : زيد عمرو بكر هند ضاربه في داره من أجله؟

فقل : هند ضاربة بكر في دار عمرو من أجل زيد ، فهذا بين .

والآخر من تكرار المبتدأ أن تضيف كل مبتدأ إلى ضمير يعود على
المبتدأ الذي قبله ثم تخبر عن المبتدأ الأخير بخبره ، ويكون هو وخبره في
موضع خبر ما قبله إلى أن تنتهي إلى المبتدأ الأول ، ولا تحتاج في هذه
المسألة إلى ذكر ضمائر بعد الآخر لا قتران كل مبتدأ بضمير يعود على المبتدأ
الذي قبله ، ومثال ذلك : قولك : زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم ، فأبوه
مبتدأ وقائم خبره والجملة في موضع خبر الأخ ، والأخ وخبره في موضع خبر
الخال ، والخال وخبره في موضع خبر العم ، والعم وخبره في موضع خبر زيد ،
وكل جملة من هذه الجمل فيها ضمير يعود على المبتدأ الذي وقعت خبراً
له وهو الضمير المضاف إليه المبتدأ .

وتلخيص فهم معاني هذا النوع لمن رام فهمه بأن تضيف المبتدأ الأخير
إلى الذي قبله ، والذي قبله إلى الذي قبله ، إلى أن تنتهي إلى المبتدأ
الأول ، فتأتي بعد ذلك بالخبر .

فإن قيل لك : ما معنى قولك : زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم ،
فقل : أبو أخي خال عم زيد قائم .

(١) تكملة من شرح الجمل ٣٥٨/١ وقد تصرفنا في العبارة لتناسب ما قبلها
وما بعدها ، وذلك لا اختلاف الأسلوب هنا عنه في شرح الجمل ، قليلاً .

بَاب [الاشتغال] (١)

هذا باب الاشتغال ، وحده أن تقول : الاشتغال أن يتقدم اسم
ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه ، وذلك باسم الفاعل واسم المفعول ،
والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ، والمصدر الموضوع موضع الفعل - يعمل
في ضميره أو في سببه ، ولولا اشتغاله به لعمل في الأول أو في موضعيه .
والسببي هو المضاف إلى ضميره مباشرة أو بواسطة ، أو الموصوف بما فيه
ضميره أو المعطوف عليه ما فيه ضميره عطف بيان أو نسق بالواو خاصة ، أو
المبدل منه ما فيه ضميره على خلاف . والصحيح جوازه على ضعف .

فقولنا : فعل متصرف تحرز من غير المتصرف نحو : نعم وبئس ، وفعل
التعجب وما جرى مجراها .

والسببي : المضاف إلى ضمير الأول مباشرة مثاله : زيد ضربت أباہ
أو غلامه أو صاحبه أو ما أشبه ذلك .

والذي بواسطة نحو : زيد ضربت غلام أخيه .

والموصوف بما فيه ضمير الأول مثاله : زيد ضربت رجلاً يكرمه .

والمعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير يعود على الاسم الأول عطف بيان
نحو : زيد ضربت عمراً أخاه ، إذا كان عمرو أخاً لزيد .

والمعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير يعود على الأول بالواو خاصة
نحو : زيد ضربت رجلاً وأخاه .

فإن عطف عليه بغير الواو لم تجز المسألة ؛ لأنك إذا قلت : زيد ضربت
رجلاً ثم أخاه كانت الجملة من قولك : ضربت رجلاً في موضع الخبر ولا ضمير منها
يعود على المبتدأ ولا يعتد بالضمير الذي بعد ثم ؛ لأن ثم تجعل الثاني
بعد الأول بمهلة فكانت قلت : زيد ضربت رجلاً ، واستقل الكلام ، ثم
أخبرت بعد ذلك بضرب الأخ ، وإذا قلت : زيد ضربت رجلاً وأخاه فليس كذلك
لعدم المهلة في الواو وهي للجمع ، كأنك قلت : ضربت رجلاً مع أخيه .

وكذلك البدل ؛ لأنه على تقدير تكرير الفعل ، فإذا قلت : زيد ضربت
عمراً أخاه ، وجعلت الأخ بدلاً ، فكانت قلت : زيد ضربت

رجلاً (١) ضربت أخاه ، فتخلو الجملة التي هي خبر من الضمير ، ومن أجاز ذلك راعى ما في اليد ؛ لأن العامل غير ظاهر ، فأجراه مجرى عطف البيان .

ومعنى "لعمل" (٢) في الأول "أي ؛ لو أزلت الضمير ، أو السببي لتسلط العامل على الأول فكنت تقول : زيداً ضربت ، وعمراً لقيت ، ونحو ذلك .

ومعنى "أو في موضعه" أن يكون في الكلام ما يطلب بالفعل ، فإن لم يكن فلا بد من أن يصح له العمل في الأول بلفظه أو بمعناه ، ومثال ذلك : إن زيداً قام أكرمك فقام لا يصح له إن عري (٣) من الضمير أن يعمل فسي زيداً لكنه يعمل في اسم آخر في موضعه كالمجرور مثلاً ، هذا مع أن ثم حرفاً (٤) يطلب بالفعل فقوي الحمل عليه ، وقد يعمل في الفاعل مقدماً في الضرورة ، وكذلك : أزيداً قام ونحوه ، فإن الاستفهام يطلب بالفعل وما عدا هذا ، فلا بد للعامل من أن يجوز له العمل فيه ، وإلا لم تكن المسألة من الاشتغال .

ولهذا اختلفوا في قولك : زيد أنت تضربه ، فسيويه وهشام (٥) لا يجيزان

النصب للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، وما لا يعمل لا يفسر فلا

يجوز : "زيداً أنت تضرب" عندهما ، لأنك فصلت بأنت // بين زيداً (٦) ٢٥٢

وتضرب ، فلا يصح له العمل في زيد ، فكذلك لا يفسر . وأجاز ذلك الكسائي

قياساً على اسم الفاعل ؛ لأنهم أجازوا : زيداً أنت ضاربه وزيداً أنت

ضارب . فيقال للكسائي : بينهما فرق وذلك أن اسم الفاعل كما قدمنا في

باب الابتداء لا يعمل حتى يعتد فصار : أنت ضارب بمنزلة ضربت ، فكأنك

لم تفصل بين العامل والمعمول بشيء بخلاف الفعل فإنه يعمل غير معتد .

(١) كذا في شرح الجمل وفي المصورة ، والصواب : عمراً

(٢) في المصورة : تعمل .

(٣) كلمة "عري" غامضة في المصورة .

(٤) في المصورة : حرف

(٥) الصبان على الأشعموني ٢/٢٣

(٦) مذهبه في الصبان على الأشعموني ٢/٢٣

وأجاز ابن العريف (١) في " زيدا قام أبوه " الاشتغال وليس موضع قياس.

[وجوب الرفع]

واعلم أن الاسم الذي اشتغل عنه الفعل إن لم يتقدمه شيء وكان المشتغل خبراً **وَجَلَّ فِي الْمَشْتغَلِ** إليه رفعاً ، فالابتداء ليس إلا نحو : **زيدٌ قام ، وزيدٌ قام أبوه ،**
وزيدٌ ذهب به ، وزيدٌ ذهب بأبيه ، وزيدٌ ضرب ، وزيدٌ ضرب أبوه ، لا يجوز
النصب في شيء من ذلك إن لا يفسر إلا الثاني ، فيحسب طلبه للضمير
يكون طلبه للأول ، فإذا سرى النصب للأول من ضميره أو سببه إن كان
الضمير منصوباً أو مجروراً في موضع النصب سرى له النصب . وإن كان مرفوعاً
أو في موضع رفع ارتفع بالابتداء إن لا يفسر إلا ما يعمل ، ولا يصح عكس
الرافع في المرفوع إذا قدم عليه ، لأنه يصير مبتدأ .

فإن كان الضمير منصوباً أو مجروراً جاز وجهان : **الابتداء والنصب**
بإضمار فعل ، والمختار الابتداء لعدم التكلف ، ويجوز النصب بإضمار فعل ،
وهو دون الرفع .

والنصب في بعض المسائل أحسن منه في بعض ، فالنصب مع الضمير أحسن
منه مع السببي ، والنصب مع السببي أقوى منه مع الضمير المجرور ، فقولك : **زيداً**
ضربته ، أقوى من قولك (٣) : زيداً ضربت أخاه ، وزيداً ضربت أخاه ، أقوى
من : زيداً مرتت به . (٤)

وزعم ابن كيسان أن النصب في : **زيداً مرتت به ، أحسن منه في : زيداً**
ضربت أخاه ، ولم يحتج بشيء ، والصحيح العكس ، وذلك أنهما وإن اتفقا

(١) هو الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم النخعي كاهن عارفاً بالعربية متقدماً
فيها ، أخذ عن ابن القوطية وغيره ، ورحل إلى المشرق ، وأقام بمصر أعواماً ، ثم
عاد إلى أنطس ، فأدب أولاد المنصور بن أبي عامر ، وكانه ساعراً ، مات بطليطلة
في رجب سنة ٣٩٠ وله شرح على الجمل ، البغية ٤٤١ / ٥٤٣٦٥ .
(٢) في الصورة : المشغل عنه ، والصواب ما أثبتناه .
(٣) في الصورة : ذلك ، تحريف .
(٤) بعده في شرح الجمل ٣٦٢ / ١ زيداً مرتت به أحسن من زيداً مرتت
بأخيه .

في أنهما يفسران من المعنى فما هو وفق المفسر في الوصول بنفسه أقوى في ذلك ، ومعنى ذلك - أي أنهما يفسران من المعنى - أنك إذا قلت : زيداً ضربت أخاه ، فالتقدير : أهنت زيداً ضربت أخاه ، وتقدير : زيداً مررت به ، لقيت زيداً مررت به ، فالتقدير فيهما من المعنى .

فإن قيل : هل يجوز : زيد مررت به على الاشتغال ؟

فالجواب : أن ذلك غير جائز ؛ لأن الجار (١) لا يضم ويبقى عمله إلا في

كلام نادر . نحو قول رؤبة وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : خير ، عافاك الله . أراد : بخير ، أو على خير ، فأضمر الجار . وفي شعر نحو قوله :

* رَسَمِ دَارٍ وَقَعْتُ فِي طَلْبِهِ (٢) * [٢٠١]

أراد : رَبَّ رَسَمِ دَارٍ . وكذلك لا يجوز الاشتغال فيه على أن تَضْمَرَ الفِعْلُ

والفاعل وتلغظ بالمجرور فلا تقول : بزید ، [تريد : بزید] (٣) مررت به ؛

لأن حرف الجر قد تنزل من مررت منزلة همزة التعدية ، فكما لا يحذف الفعل

وتبقى الهمزة ، فكذلك لا يحذف الفعل ويبقى الجار . فإذا أرادوا الاشتغال

نصبوا ؛ لأن المجرور في موضع نصب ، فانتقلوا في التفسير من اللفظ إلى المعنى ؛

لأن مررت في معنى : لقيت ، أو جزت ، فإذا أردت الاشتغال قلت : زيداً

مررت به ، والتقدير : لقيت زيداً ، أو جزت زيداً ، (٤) باب الاشتغال

ليس التفسير فيه مرتبطاً إلى اللفظ (٥) ، بل قد يكون التفسير من اللفظ

تارة نحو : زيداً ضربته ، ومن المعنى أخرى . كزيداً ضربت أخاه ، فلما

وجدوا مندوحة تجنبوه ،

فإن دخل على المشتغل حرف صدر وهو : ما النافية ، وأدوات الاستفهام ،

والشرط ، والتحضيض ، وإن ، ولأم الابتداء ، والقسم ، أو يقع صلة أو صفة ،

(١) في المصورة : المجرور ، وهو تحريف .

(٢) سبق تخريجه ٢٣٥ .

(٣) تكلمة يتم بها الكلام .

(٤) في المصورة : وباب ، وكان الواو زائدة .

(٥) المعروف : باللفظ .

فلا يجوز إلا الابتداء إذ لا يفسر إلا ما يعمل ، والمثل في ذلك : زيد
ما ضربته ، زيد أضرته ؟ زيد إن تكرمه يكرمك ، زيد إنه يضربه عمرو ، زيد
ليضربه (١) عمرو ، زيد هلاً ضربته . زيد أنا رجل يحبه ، أذكر أن تلسد
ناقتك أحب إليك أم أنسى (٢) ؟ . جميع هذه المسائل وأشباهاها مرفوعة
على الابتداء ، وإنما لم يجز لهذه العوامل أن تفسر عاملاً في الاسم المتقدم ؛
لأنه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فإذا بطل العمل بطل التفسير ، وكذلك
الصفة والموصوف لا تعمل الصفة ولا تفسر ، لأن ذلك يؤدي إلى تقدمها .

قوله : تناول ضميره .

مثاله : زيد قام ، وعمرو ضرب .

وقوله : أو الملابس لضميره .

مثاله : زيد قام أبوه .

وقوله : كان تناوله له بواسطة .

مثاله : زيد ذهب به وذهب بأبيه .

وقوله : " أو بغير واسطة " .

هو ما تقدم نحو : زيد قام وعمرو ضرب يعني أن هذه المواضع يجب
فيها الرفع إذ لا سبيل إلى النصب ، لأنه ليس معك ما يدل على الناصب ؛
لأن النصب إنما يسرى للأول من ضميره ، وهذا الفعل لا تسلط له على الأول ،
لأنه يطلب مرفوعاً ، والمرفوع إذا تقدم عاد مبتدأً ، فلا يتصور هنا إلا الرفع
بالابتداء . وإذا كان الضمير المجرور في موضع رفع فحكمه حكم الضمير المرفوع .

وقوله : " وحيل بين الاسم والفعل بحرف لا يعمل ما بعده فيما قبله " .

يريد : كأدوات الاستفهام ، وأدوات الشرط ، ولام الابتداء ، وما
النافية كأدوات التحضيض وإن ، ولام القسم ، ونحو ذلك ، وقد تقدم التمثيل بذلك (٣) .

(١) في شرح الجمل لابن عصفور : ليضربه .

(٢) من أمثلة الكتاب ١ / ١٣١

(٣) تقدم قبل قليل .

[وجوب النصب]

وقوله : " فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْأِسْمِ حَرْفٌ لَا يَلِيهِ إِلَّا الْفِعْلُ فَالنَّصْبُ " .

مثاله : " إِنْ زَيْدًا تَكْرَمَهُ يَكْرَمُكَ " ، وهذا إذا كان الضمير المفسر منصوباً أو مجروراً في موضع نصب ، فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا كَانَ الْأِسْمُ أَيْضًا مَرْفُوعًا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، كقوله تعالى * وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ * (١) التفسير : وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ، وذلك أَنَّ أَدَاءَ الشَّرْطِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا الْأِسْمُ فَعَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ وَلَا يَتَّصِرُ // ذَلِكَ مِنْ حُرُوفِ الشَّرْطِ إِلَّا فِي إِنْ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّهَا أَدَوَاتُ الشَّرْطِ ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّ كُلَّ مَا يَجْزُمُ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ إِنَّمَا هُوَ بِمَا ضَمَّنَ مِنْ مَعْنَى إِنْ ، وَلِذَلِكَ لَا تَلِي الْأَسْمَاءُ أَسْمَاءَ (٢) الشَّرْطِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ نَحْوَ قَوْلِهِ :

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيِنَمَا الرِّيحُ تَعِيلُهَا تَعِيلُ . [٢٥١] (٣)

أراد : أَيِنَمَا تَعِيلُهَا الرِّيحُ تَعِيلُهَا تَعِيلُ ، وكذلك قول الآخر :

٥٩٨ - فَمَتَى وَاغِلٌ يَنْبَسُهُمْ يَحْيُو وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأَنَّ السَّاقِي (٤)

فَأَوْقَعَ الْأِسْمَ بَعْدَ "مَتَى" ضَرُورَةً .

فَإِنْ قِيلَ : وَكَيْفَ جَازَ أَنْ يَفْسَّرَ مَا لَا يَعْمَلُ فِي قَوْلِكَ : إِنْ زَيْدٌ قَامَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ "قَامَ" لَا يَعْمَلُ فِي "زَيْدٌ" ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَعْمَلُ فِي الْمَرْفُوعِ إِذَا قَدَّمَ الْمَرْفُوعُ عَلَيْهِ .

(١) الآية " ٦ " من سورة التوبة

(٢) في العصورة : الأسماء

(٣) سبق ٣٨٤

(٤) البيت لعدى بن زيد في ملحقات ديوانه : ١٥٦

وهو من شواهد الكتاب ٣ / ١١٣ ، والمقتضب ٢ / ٧٤ ، والأمالى الشجرية ١ / ٣٣٢ ، والانصاف : ٦١٧ وشرح ابن يعيش ٩ / ١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٧١ والضرائر له : ٢٠٧ ، والخزانة ١ / ٤٥٦ وغير ذلك ، والواغل : هو الرجل الذي يدخل على من يشرب الخمر ولم يدع .

فالجواب : أنه لما قويت الدلالة هنا على الفعل بالحرف الطالب له ،
جاز أن يفسر ما لا يعمل ؛ وإن قد (١) يعمل في موضع ذلك الاسم فسي
اسم آخر كالظرف مثلا .

وقال شيخنا أبو الحسن الدباج رحمه الله (٢) : لا يبعد عندي أن يقال :
إن هذا الفعل يصح له العمل في الأول مقدما عليه ، وذلك مع أداة تطلب
بالفعل ، وذلك أن العامل متصرف في نفسه ، فكذلك يتصرف في معنوله
إلا أن يمنع من ذلك مانع ، وذلك المانع في الفاعل هو أنه يلتبس بالمبتدأ
في قولك : قام زيدٌ وزيدٌ قام ، فإذا جاء حرف لا يليه إلا الفعل لفظاً أو
تقديراً أزال ذلك اللبس فصح أن يكون فاعلاً مقدماً إن قدرت الفعل فارغاً
من الضمير ، وفاعلاً بإضمار فعلٍ إن قدرت الفعل مشغولاً بضمير .

وهذا الذي قاله الأستاذ إنما هو بناء منه على أن الفاعل لا يقدم ،
لأجل اللبس بالمبتدأ ، فعلى هذا متى زال ذلك اللبس ينبغي أن يقدم ،
ونحن نجد اللبس يزول والفاعل مع ذلك لا يتقدم نحو : مررت برجلٍ راكبٍ
أبوه ، فلو قلت : مررت برجلٍ أبوه راكبٍ ، لم يلبس ومع ذلك فهو لا يتقدم (٣)
فما ذلك إلا لأن الفاعل قد تنزل من الفعل كجزء منه مع اللبس المذكور في
بعض المسائل ، وحمل ما ليس فيه اللبس على ما فيه اللبس ، لكنه يسوغ
أن يفسر وإن لم يعمل لقوة الطلب للفعل كما تقدم وكذلك تقول فسي
الاستفهام في نحو : أزيدٌ قام ؟ : إن زيداً مرفوع بإضمار فعلٍ حملاً على
الشرط بـ إن ، لأن الهمزة أم أو وات الاستفهام كما أن أم أو وات الشرط
فحملت عليها ، ويجوز الرفع بالابتداء ، لأن الاستفهام كما يدخل على الفعل

(١) في المصورة : وقد ، وكان الواو زائدة .

(٢) هذا النص نقله الشاطبي في شرح الألفية ٢ / ١٠٥ - نسخة الخزانة

الملكية بالمغرب - عن شرح الجزولية للأبدي .

(٣) انظر المجلس ١٤٤ من مجالس العلماء للزجاجي : ٢٤٤ وابن كيسان

النحوي (د . البنا) ٢٤ - ٢٦ .

قد يدخل على الاسم فلا يختص أحدهما دون الآخر لكنه شبه بإن فاختير معه
الحمل على الفعل ، ولا يكون ذلك في غير الهعزة من أدوات الاستفهام كما
لا يكون ذلك في غير إن من أدوات الشرط . فإذا قلت : هل زيد قام ،
لم يكن إلا مبتدأ .

وقوله : وإن ارتفع فعلى الفعل .

يعنى إن ارتفع الاسم الذى يجب نصبه لكون ضميره منصوباً فعلى إضمار

فعل لا على الابتداء ؛ لأن ذلك الحرف لا يليه إلا الفعل . ومثاله :

٥٩٩ - لا تجزعى إن منفس أهلكته^{وهو} وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى^(١)

فيمى رفع منفساً ، وهى رواية الكوفيين ، وهى خارجة عن القياس ، لأن المفسر

فى هذا الباب عندهم كأنه العامل وكأنه غير مشغول بالضمير عن العمل ،

وجعلته العرب كذلك لما لم تجمع العرب بينه وبين العامل ، فعاقبه ، وهى

مثلاً تحكم للمعاقب بحكم ما عاقبه ، فحكمت له العرب بحكم العامل ولم يمكن

أن يعمل وهو مشغول بالضمير ، ولذلك جعلته كأنه العامل ، وقد سقط

منه الضمير الشاغل له فإذا كان محكوماً له بحكم العامل غير مشغول بالضمير

فإن يرفع منفس مع أهلكت وهو عامل نصب شيء لا ينبغى .

(١) البيت للنمر بن تولب وهو فى الديوان : ٧٢

ومن شواهد الكتاب ١٣٤/١ ، والمقتضب ٧٤/٢ والأمالى الشجرية ٣٣٢/١

وشرح ابن يعيش ٣٨/٢ والخزانة ١٥٢/١ ، والمغنى برقم ٣٠١ ، ٧٥٢

والصبان على الأشمونى ٧٥/٢

(٢) "مما" هنا على معنى "ربما" كقول الشاعر :

وانما لعمراً نضرب الكيش ضربة * على رأسه تُلقي اللسان من الفم

أنشده العبد وقال : هو بمعنى "ربما" أنظر الأمالى للسهيلى : ٥٢ ،

والصوابُ روايةُ النصبِ في :

* إِنْ مِنْفَسًا أَهْلَكْتَهُ *

وكذلك رواه أهل البصرة ، لكن وجه رواية الكوفيين أَنْ يكون مرفوعاً بإضمارِ
فَعَلٍ تقديره : إِنْ هَلَكَ مِنْفَسٌ أَهْلَكْتَهُ . ولا يكون مبتدأً ؛ لأنَّ " إِنْ " الشرطية
لا يليها المبتدأ والخبر أصلاً .

وحكى ابن جنى في " الخاطريات " عن أبي الحسن الأخفش إجازةً الابتداء
بعد إِنْ . ويظهر من لفظ الكتاب ^(١) في قوله :

إِنْ تَرَكِبُوا فَرَكُوبَ الْخَيْلِ عَادْتَنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعَشْرُنْزُولٍ ^(٢) [١٨]

قال : أراد : أَوْ أَنْتُمْ تَنْزِلُونَ ، وهذه الجملة معطوفة على ما قبلها ، فيصير
تقديره : أَوْ إِنْ أَنْتُمْ تَنْزِلُونَ ، وَكَانَ أبا الحسن مِنْ هُنَا أَخَذَ .

وَيُسْتَدَلُّ لَهُمْ بِدُخُولِ وَآوِ الْحَالِ مَعَ اخْتِصَاصِهَا بِالاسْمِ عَلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ

قال الشاعر :

٦٠٠ - * عَاوِدْ هِرَاةً وَإِنْ مَعْمُورَهَا خَرِبًا ^(٣) *

كَأَنَّهُ قَالَ : وَمَعْمُورَهَا خَرِبٌ وَلَا حُجَّةَ فِي هَذَا لِأَمْرَيْنِ :

(١) في الكتاب ٥١/٣ " وَأَمَّا يُونُسُ فَقَالَ : أَرْفَعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، كَأَنَّهُ قَالَ :
أَوْ أَنْتُمْ تَنْزِلُونَ " .

(٢) سبق تخريجه ٣١١ +

(٣) عجزه : * وَأَسْعِدِ الْيَوْمَ مَشْفُوقًا إِذَا طَرِبًا * .

وقال شاعر من أهل هراة عندما افتتحها عبدالله بن خازم سنة ٦٦ هـ .
كما في اللسان ، وصادر البيت في الكتاب ١١٢/٣ ومعاني القرآن للأخفش
٢٤٦ ، ٣٢٧ وشرح ابن يعيش ١٠/٩ واللسان (هرا) قال الأخفش
في معانيه " قَالَ (وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا) فَجَعَلَ
" إِنْ " عَلَى الْاسْمِ لِأَنَّهَا أَشَدُّ حُرُوفِ الْجَزَاءِ تَمَكُّنًا ، وَإِنَّمَا حَسُنَ هَذَا فِيهَا
إِذَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا مَاقِعَتْ عَلَيْهِ جِزْمًا نَحْوَ قَوْلِكَ " عَاوِدْ هِرَاةً . . . الخ " .
ثم قال في ص ٣٢٧ عند قوله تعالى : " وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ " :
" فَابْتِدَاءٌ بَعْدَ إِنْ ، وَأَنْ يَكُونَ رَفْعٌ " أَحَدًا " عَلَى فِعْلِ مَضْمَرٍ أَقْبَسَ
الْوَجْهَيْنِ لِأَنَّ حُرُوفَ الْمَجَازَةِ لَا يَبْتَدَأُ بِفَعْلِهَا ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ قَالَوا ذَلِكَ
لِتَمَكُّنِهَا وَحَسَنِهَا إِذَا وَلِيَتْهَا الْأَسْمَاءُ وَلَيْسَ بَعْدَهَا فِعْلٌ مَجْزُومٌ فِي اللَّفْظِ
وَأُورِدَ الْبَيْتَ .

فخلاصة كلامه أنه يجيز الابتداء بعد " إِنْ " لتمكنها وذلك إذا لم يكن

أحدهما : أنَ وَاوَالِحَالِ قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَضارعِ قَلِيلًا ، وَحِكْيَ :
قَمْتُ وَأَصَكُ عَيْنَهُ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَانِفِيْرَهُ نَجَوْتُ وَأَرْهَنَيْتُ مَالِيَا (١)

وأيضا فقد لا تكون للحال بل عاطفة ، أَرَادَ : وَإِنْ خَرِبَ مَعْمُورَهَا فَعَاوَدَهَا ،
وَفِي أَنْ لَمْ يَرِدْ مِثْلُ : إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، دَلِيلٌ ، وَلَا يُجْعَلُ مَرْفُوعٌ الْأَصْلَ ، لِشَدُوذِ
ذَلِكَ ، وَأَيْضًا فَلَيْسَ مِنْ عَوَامِلِ الْجَزْمِ مَا يَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا .

وَكذلك أَجَازَ بَعْضُهُمْ وَقَوَعَ الْمَبْتَدَأُ ، وَالْخَبْرُ بَعْدَ أَدَاةِ التَّحْضِيضِ ، وَاسْتَدَلَّ
بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٦٠١ - وَنَبِئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَى فِهْلًا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعَهَا (٢)

وَلَا حُجَّةَ فِي الْبَيْتِ ، لِأَنَّه يُمْكِنُ أَنْ يَرْتَفِعَ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ يَفْسِّرُهُ : شَفِيعَهَا ، وَهُوَ
خَبْرُ ابْتِدَاءِ مَضْمَرٍ . وَقَالَ ابْنُ طَاهِرٍ : التَّقْدِيرُ : فِهْلًا كَانَتْ // نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعَهَا (٤) ٢٥٤

=== بَعْدَهَا فِعْلٌ مَجْزُومٌ فِي اللَّفْظِ ، وَلَكِنَّهُ يَرَى أَنْ رَفَعَ الْاسْمَ بَعْدَ "إِنْ" .
عَلَى فِعْلِ مَضْمَرٍ أَقْبَسَ . وَالْأَخِيرُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَأَمَّا الْفَرَّاءُ وَأَصْحَابُهُ
فَلَا يَقْدِرُونَ فِعْلًا قَبْلَ الْاسْمِ الْمَرْفُوعِ كَمَا ذَكَرَهُ السِّيْرَانِيُّ انْظُرِ الْكِتَابَ
١١١/٣ الْحَاشِيَّةُ (١) .

(١) سَبِقَ ٢٩٨ ، ٨٥٩ .

(٢) الْبَيْتُ يَنْسَبُ لِلصَّمَةِ الْقَشِيرِيِّ (الرُّوَاهُ : ١٣) وَلِلْمَجْنُونِ .
وَلَا بِنَ الدَّمِينَةِ دِيوَانَ (الرِّيَاضَاتُ) : ٢٦٦ .
وَالْبَيْتُ أَوَّلُ الْحَمَاسِيَّةِ رَقْمَ ٤٥٥ شَرَحَ الْمَرْزُوقِيُّ : ١٢٢٠ ، وَالْخَزَانَةُ :
٤٦٣/١ ، ٥٩٧/٣ ، ٤٩٨/٤ ، ٥٢٤ ، وَالْمَغْنِيُّ بِرَقْمِ ١١٨ ، ٤٧٩ ،
٥٧٤ ، ٩٩٤ ، وَالْمَقَاصِدُ النُّحُوِيَّةُ ٤١٦/٣ ، ٤٥٧/٤ ، ٤٧٨ ، وَغَيْرُ
ذَلِكَ .

(٣) يَعْنَى "شَفِيعَهَا" .

(٤) فِي الْخَزَانَةِ ٤٦٤/١ ، وَخَرَّجَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ عَلَى إِضْمَارِ كَانِ
الشَّأْنِيَّةِ أَيُّ : فِهْلًا كَانَتْ هُوَ أَيُّ الشَّأْنِ . . . قَالَ : وَنَسَبَ أَبُو حَيَّانَ
هَذَا الْوَجْهَ لِأَبِي بَكْرٍ بِنِ طَاهِرٍ "انْتَهَى" ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ تَكُونُ
جُمْلَةُ : نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعَهَا هِيَ الْخَبْرُ فِي مَحَلِّ انْصَابٍ .

ولا تقوى أدوات التحضيض قوة أدوات الشرط ، لأن أدوات الشرط تطلب الفعل
الفعل لفظاً ومعنى إذ هي عاملة ، فلذلك جازاً أن تلي الأسماء أدوات
التحضيض نحو : هلاً عمراً ضربت ، وضربت زيداً فهلاً عمراً ، أي فهلاً ضربت
عمراً . وإنما قبح ذلك في أدوات الشرط لشدة طلبها للفعل ، ولأن الجازم
والمجزوم كالجار والمجرور أو المضاف والمضاف إليه ، فكما لا يحذف المجرور
ويبقى الجار ، فكذلك الجازم يقبح أن يبقى ويحذف المجزوم ، ولا يحسن
ذلك إلا في " إن " لما قدمناه بشرط أن يكون الفعل ماضياً .

[ما يختار فيه النصب]

وقوله : " وإن كان قبل الاسم حرف هو أولى بأن يليه الفعل " .

مثاله : ما النافية (ولا النافية) (١) وهمزة الاستفهام كقولك : ما زيداً
ضربته ولا عمراً قتلته ، وأزيداً ضربته ، وذلك أن هذه الحروف طالبة للفعل ، ألا
تري أن " ما " و " لا " إنما هي لنفي الخبر ، والفعل هو الخبر ، ومعناها
فيه ، وكذلك همزة الاستفهام تشبه أداة الشرط في أن الكلام معها غير
واجب ، وأن الهمزة أم أدوات الاستفهام كما أن أم أدوات الشرط " إن " فاختير
بعدها الفعل لذلك .

وقوله : " أو كان في الفعل معنى الطلب " .

مثال ذلك : الأمر والنهي في قولك : زيداً (٢) اضربه ، وعمراً لا
تشتهه ، وذلك أن الأمر والنهي إنما يكونان بالفعل فهما من مواضع الفعل ومتى
كان قصدك إلى الفعل أقوى من قصدك إلى الاسم ، كان النصب هو المختار
في هذا الباب وغيره مما يطلب بالفعل ، ألا ترى أنك تختار النصب إذا صدرت
بالفعل نحو قام زيداً وعمراً أكرمه ، ليعتدل الكلام في الجملتين ،
ويكون حرفاً المطفئ بين فعلين .

(١) تكلمة يتم بها الكلام .

(٢) في المصورة : زيد ، خطأ .

(١) السهيلي : وما وجب القصد فيه إلى الفعل وإن لم يكن من هذه المواضع التي سموها قوله تعالى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (٢) أجمع القراء على نصبه (٣) ، فدل ذلك على أن الفعل مقصود ، وإن لم يكن قبله استفهام ولا غيره مما يطلب بالفعل ، وذلك أن معنى الآية إثبات القدر وأن الله خلق كل شيء بقدر ، فالباء من قوله : بقدر متعلقة بالفعل الناصب لكل فلورفع كل فقال : إنا كل شيء خلقناه بقدر ، لكان للقدرية به متعلق (٤) ، لأن مذهبهم أن الله لم يقدر من الأشياء إلا ما خلقه ، لأن العباد في زعمهم يخلقون أعمالهم دون الله ، تعالى الله عن قولهم ، فلورفع كل على الابتداء لكان المجرور في موضع خبره ، وكان ﴿ خلقناه ﴾ فني موضع الصفة لشيء (٥) ، وخرج من دليل الخطاب ما قالوه : على أنه قد كان يجوز مع الرفع أن يكون خلقناه في موضع الخبر ، ويكون الخبر عاماً في كل شيء ، كما يقوله أهل الحق ، ولكن أراء سبحانه أن يرفع الاحتمال ، ويزيل الإشكال ، فأنزلها نصباً حتى لا يكون لمبتدع متعلق ، إذ لا يتصور مع النصب أن يكون خلقناه في موضع الصفة المخصصة لشيء (٦) إن الصفة لا تعمل في الموصوف ، وإذا لم تعمل فيه لم يجز أن تفسر ما ينصبه في باب الاشتغال ، ألا ترى أنك لو قلت : أنا رجلاً ضربته على أن تنصب رجلاً بما يفسره : ضربته ، لم يجز كما لا يجوز : أنا رجلاً ضربت على أن تنصب رجلاً بضربتي ، ولكن ترفعه على أن تحذف الهاء من ضربته وهي العائدة من الصفة على الموصوف ،

-
- (١) كلام السهيلي في النتائج : ٤٣٥ ، مع اختلاف كبير بين النص هنا وهناك وانظر المقتضد في شرح الإيضاح ٢٣١/١ - ٢٣٣ .
- (٢) الآية : ٤٩ من سورة القمر وانظر الكتاب ١/١٤٨ .
- (٣) انظر النتائج : ٤٣٥ هامش ٤ فقد قرئ بالرفع في غير السبعة وتنسب هذه القراءة إلى أبي السّمال ، وانتصر لها ابن جنّي في المحتسب ٢/٣٠٠ وفي البحر ٨/١٨٣ أن أبا السّمال قرأ بالرفع . قال ابن عطية وقوم من أهل السنة .
- (٤) لعل هذا هو ما جعل ابن جنّي ينتصر لقراءة الرفع فهو معتزلي انظر مقدمة الخصائص وانظر البحر ٨/١٨٣ .
- (٥) إلى هنا ينتهي كلام السهيلي في النتائج .
- (٦) في الصورة : إذا ، والصواب ما أثبتناه .

وهذا أصل مطرد في هذا الباب ، أعني لا يعمل في الاسم المنصوب فيه إلا فعل مضمراً يفسره ظاهر ، ويكون ذلك مما يعمل في ذلك الاسم إذا لم تشغله عنه بضمير ، فلو قلت : زيداً يأنك ضربته ، لم يجز ، كما لا يجوز : زيداً يأنك ضربت ، وكذلك : زيداً متى ضربته ، كما لا يجوز : زيداً متى ضربت فقس على هذا يبين لك أن قوله تعالى ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾ (١) ليس من باب ما اشتغل الفعل فيه عن المفعول بضميره ، لأن قوله : ابتدعوها في موضع الصفة لرهبانية ، فلا يجوز نصب الرهبانية بها وإن حذف الهاء فكذلك لا يجوز أن تنصب الرهبانية بمعنى فعل يفسره : ابتدعوها ، بل هي منصوبة بالمعطف على المفعول يجعلنا ، فالله تعالى جعل الرأفة فسي قلوبهم (٢) ، وجعل أيضاً في قلوبهم (٢) الرهبانية التي ابتدعوها ، وما جعله هو سبحانه أي خلقه من أعمالهم ، فهو مضاف إليه خلقاً واختراعاً ، ومضاف إليهم كسباً وابتداعاً ، لا كابتداعه هو سبحانه واختراعه بالقدرة القديمة ولكن اكتسبوا فعله بقدرة مخلوقة بالقدرة القديمة ، فاختلف وجه إضافة الفعل إلى القديم سبحانه وإليهم فلم يتناقض الكلام ، كما ظنه أبو علي في المسألة إذ قال (٣) : "ألا ترى أن ما يخلقه هو : لا يبتدعونه هم" . وهذا اعتزال ظاهر .

وقوله : "أوحيل بينهما بحرف تحضيض" .

مثاله : زيداً هلاً تضربك ، وعصراً ألا تشتهه .

وقوله : "أو عرض" .

(١) من الآية ٢٧ من سورة الحديد وأولها ﴿ وَقَفِينَا عَلَى آثَارِهِمْ بَرَسْنَا وَقَفِينَا بِعَيْسَى بْنِ مَرْيَمَ وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ ، وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً . . ﴾

(٢) في المصورة : قولهم ، تحريف .

(٣) قال أبو علي في الإيضاح له : ٣١ ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً مَحْمُولٌ عَلَى فِعْلِ كَأَنَّهُ قَالَ : وَابْتَدَعُوا رَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا . أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّهْبَانِيَّةَ لَا يَسْتَقِيمُ حَمْلُهَا عَلَى جَعْلِنَا مَعَ وَصْفِهَا بِقَوْلِهِ : ابْتَدَعُوهَا ، لِأَنَّ مَا يَجْعَلُهُ هُوَ تَعَالَى لَا يَبْتَدَعُونَهُ هُمْ . ﴾

مثاله : زيداً ألا تضربه ، والظاهر من كلام سيبويه أن هذا لا يجوز فيه النصب ، بل لا يقال إلا بالرفع ، فتقول : زيداً هلاً ضربته وعمرواً ألا تشتمه ؛ لأن هذه الحروف لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فكذلك لا يفسر .

ومن التمني ما لا يتصور خلاف في منع النصب فيه ، وذلك قولك : زيداً ليتك أكرمته ، فهذا لا يجوز فيه النصب ، لأن ما لا يعمل لا يفسر ، وخبر ليت لا يعمل فيما قبلها ، فكذلك لا يفسر عاملاً يعمل فيه .

وكذا قال ابن طاهر ، وابن خروف ، والأستاذ أبو طي : إن أداة التحضيض لا يفسر ما بعدها عاملاً يعمل فيما قبلها . قال ابن خروف في شرح سيبويه : إن وقع هذا الاسم الذي اشتغل الفعل عنه // قبل الاستفهام والشروط والتحضيض والعرض والموصولات والموصوفات لم يكن إلا رفعاً نحو : زيداً أتضربه ؟ وعمرواً هلاً ضربته ، ومحمداً إن تكرمه يكرمك ، وزيداً كم غلاماً أعطيت ؟ وكم غلام ، في الخبر ، وزيداً أن تكرمه خير من أن تُهينته ، فهذا نصب ، والعرض (١) والتمنى كالتحضيض في اللفظ والحكم . فلا أدري من أين اختار (٢) النصب ، وهو لا يجوز ، إلا أن يكون قاس التحضيض والعرض على الأمر والنهي نحو : زيداً اضربه وعمراً لا تشتمه ، وهذا ممكن أن يكون قصده (٤) ، وإن التحضيض والعرض لا يكونان إلا بالفعل ، كما أن الأمر والنهي كذلك ، وبينهما فرق ، فإن الأمر والنهي يعملان فيما قبلهما ، والتحضيض لا يعمل فيما قبله ولا العرض ولا التمني ، أعني لا يعمل الفعل الذي بعدهما فيما قبلهما ، بل إنها حروف طالبة للفعل ، فشبهت بأدوات (٥) الاستفهام والشروط ، وهي لا تعمل ما بعدها فيما قبلها ولا يفسر .

وقوله : أو عطف على جملة فعلية . . إلى آخره .

مثاله : قام زيد وعمراً ضربته ، فهذا يجوز فيه الرفع والنصب ، ويختار النصب للمشاكلة واعتدال الكلام كما قدمنا قبل ، وإن الواو تطلب بالمشاكلة من حيث

(١) بعدها " كالتحضيض " وكأنها زائدة .

(٢) يقصد الجزولي .

(٣) في المصورة : زيد .

(٤) في المصورة : قصد .

(٥) في المصورة : لا أدوات .

هي حرف عطف، والعطف حقه التشاكل، وكذلك ما يجرى مجرى الفعل يختار معه الحمل بعد حرف العطف نحو: ما قائم أخواك وعمراً أكرمه.

[ما يجب فيه الرفع]

وقوله: " ولم يكن هناك ما يوجب الاستئناف " .

مثاله: " إذا " التي للمفاجأة . و " أما " المتضمنة معنى الشرط .

ومثال ذلك: قام زيد وإذا عمرو يضربه محمد، وقام زيد وأما عمرو

فضربته، وذلك أن إذا إن فصل بها بين الجملة المعطوفة وحرف العطف

فليس إلا الابتداء، إذ لا يليها - أعني إذا التي للمفاجأة - إلا المبتدأ،

وكذلك إذا فصلت " بأما " فهو بعدها مثله لولم يتقدمه حرف عطف،

لأنها تفصل ما بعدها عما قبلها، ولذلك تسمى فصل الخطاب، فصار

الكلام بعدها مستأنفاً، فتقول: قام زيد وأما عمرو فضربته، وأما عمراً

فضربته، والرفع أحسن، وقام زيد وإذا عمرو يضربه خالد، ليس إلا الرفع،

ولا يجوز نصب لما تقدم من أنها لا تدخل على الفعل، وإنما تدخل على

المبتدأ، بخلاف الزمانية فإنها لا يليها إلا الفعل في اللفظ أو في التقدير

فتقول: إذا قام زيد قام عمرو وإذا زيد قام أكرمه أي: إذا قام زيد قام

أكرمه، هذا مذهب سيبويه (١)، وقال الأخفش: يجوز بعد إذا الزمانية

الرفع بالابتداء، وهو فاسد، لأن " إذا " تفتقر إلى جواب فهي كالشرط .

ويقوى مذهب سيبويه عدم ورود: إذا زيد قائم . وقال الأخفش: قد جاء

في قول الشاعر:

٦٤ - فهلا أعدوني لمثلي - تفاقدا -
إذا الخصم أبزى مائل الرأس أنكب

(١) الكتاب (١) ١٠٦/١، ١٠٧.

(٢) البيت لمرة بن عداة الفقعسي وهو في البسيط ٧٦٦/٢ والخزانة

١/٤٤٩، ٣/١٧٠ وشرح المرزوقي للحماسة ٢١٤، وقد نسب صاحب
الحماسة البصرية البيت السابق للبيت الشاهد وهو:

رأيت موالبي الأملنى يخذلوننى على حدشان الدهر إن يتقلب

نسبه إلى عمرو بن أسد الفقعسي، قال مصحح الحماسة البصرية:

هذا البيت ويعدده أربعة أبيات أخرى عزاها في الحماسة إلى بعض بني
فقعس وفي شرحه للتبريزي وقيل: هو مرة بن عداة الفقعسي،

فالأبزي : هو الذي يخرج صدره ويبدو عند ذلك عجزه لإقباله بمقدمه على خصمه ، فالأبزي اسم من الأسماء . ومما يقوي به مذهبه أن يقول : إن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل ملفوظاً به إلا " إن " ، فإنه قد يليها الاسم على تقدير الفعل كما قدمنا ، وأما غيرها فلا يليها الاسم إلا في الضرورة نحو قوله :

* أينما الريح تهبها تهب (١) * [٥٥١]

ونحو قول الآخر :

فتى واغل ينهبهم يحيو (٢) [٥٩٨]

وقد تقدم بيان ذلك عند التكم على أدوات الشرط . قال فإذا كان الأمر على هذا وجب أن تكون " إذا " مثلها ، وهي في الكلام الفصيح يقع الاسم بعدها نحو : * إذا السماء انشقت * (٣) فدل ذلك على أنها ليست كأدوات الشرط . إلا أن هذا المذهب باطل ، أعنى مذهب الأخصس .

أما استشهاده بأبزي فلا دليل فيه ، لأنه يمكن أن يكون فعلاً ، ألا ترى أنه يقال : أبزاه ، إذا سلبه * قال :

٦٠٣ - كذبتم - وبيت الله - نبزي محمداً (٤)

====
فعله تحريف مرة بن عداة الى عمرو بن أسد والله أعلم . الحماسة البصرية ٧٥ / ١ قال صاحب الخزانة ٤٤٩ / ١ : ورد هذا البيت شاهداً على أن إذا الشرطية يجوز عند الكوفيين وقوع الجملة الاسمية بعدها لكن بشرط كون خبرها فعلاً ، إلا في الشاذ كهذا البيت . ثم قال : قال ابن جنبي في شرح الحماسة . . . ومن رواه إذا فهو كقولك : أتيتك إذا زيد قائم ، وهذا جائز على رأي أبي الحسن : وذلك أنه يجيز الابتداء بعد إذا الزمانية المشروط بها .

* الذي المعجم : ٥٧٧ وعليه

- (١) سبق ٣٨٤ ، ٩٢٤ .
- (٢) سبق تخريجه : ٩٣٤ .
- (٣) الآية ١ من سورة الانشقاق .
- (٤) عجزه : * ولما نطاعن دوته ونناضل *

والبيت من قصيدة طويلة تنسب لابن أبي طالب تبلغ عدتها أربعة وتسعين بيتاً أولها : ولما رأيت القوم لا ود فيهم وقد قطعوا كل العرى والوسائل أوردتها ابن هشام في السيرة ٢٧٢ / ١ - ٢٨٠ . وقال : هذا ما صح لي من هذه القصيدة ، وبعض أهل العلم بالشعر ينكر أكثرها .
ورواية البيت في السيرة واللسان (بزي) : يُبزي أبدال : نبزي محمداً

أى نسلبه ، فكذلك يكون هذا ، كأنه قال : إذا الخصم سلب ، أي : سلب
خصمه حجة (١) مائل الرأس .

وأما احتجاجه بأن الاسم يقع بعدها كثيراً ، وليس ذلك في أدوات
الشرط ، فسبب ذلك أنها لا تجزم ، وخالف في ذلك أدوات الشرط للعلة
التي قد تقدم ذكرها عند الكلام على الجازم لفاعلين (٢) ، فلما لم تجزم
استسهل فيها ولا يتأهلها الأسماء ، وإن كانت طالبة للفعل ، فالصحيح مذهب
سيبويه .

[اختيار الرفع]

وقوله : فإن عري من ذلك . . . إلى آخره .
مثاله : زيد ضربته . فهذا يجوز فيه النصب والرفع ، والمختار
الرفع لعدم التكلف مع استواء المعنى فيهما .

[استواء الرفع والنصب]

وقوله : " وإن عري من ذلك وعطف على جملة ذات وجهين استوى
الرفع والنصب " .

مثال ذلك : زيد ضربته وعمراً أكرمه ، فيختار النصب في : عمراً أكرمه ،
إن عطفه على ضربته وإن عطفه على : زيد ضربته اخترت الرفع فقلت :
زيد ضربته وعمراً أكرمه ، فيكون ذلك بحسب ما تلحظ ، لأن العطف حقه
المشاكلة وقد منع بعضهم العطف على الجملة الصفري وهي " ضربته " ، في
هذه المسألة ، وذلك لأنه لا ضمير في الجملة المعطوفة عائد على زيد الذي
الجملة الصفري خبر عنه ، من أجل أن المعطوف عليه بالواو شريك المعطوف
عليه في معناه ، والجملة الأولى التي هي الصفري خبر عن زيد ، فينبغي
أن تكون الثانية خبراً عنه أيضاً ، ولا يصح ذلك إلا أن يكون فيها ضمير يعود

(١) كذا في المصورة ، ولعلها حاجته ، ولم يثبت النسخ الألف على عادت
في بعض الأحيان .

(٢) انظر ما سبق ٣٦٥ ، والعلة التي قصرت بإزاء عن أدوات الشرط أنها
لا تستعمل إلا في المقطوع بوقوعه المعلوم وقت وقوعه .

على المبتدأ ، فعلى مذهب هو " لا يكون مثال // العطف على الجملة التي هي ذات وجهين إلا مثل : زيد ضربته وهند أكرمتها عنده ، وهذا مذهب جماعة من النحويين ومنهم السِّيرافي (١) ، والأول مذهب سيبويه ، فإن مثل سيبويه فيه دون ضمير ، قال : " وذلك قولك : زيد لقيته وعمرو كلمته ، إن حملت الكلام على الأول . وإن حملته على الآخر قلت : عمرو لقيته وزيداً كلمته ، ومثل ذلك : زيد لقيت أباه عمراً مررت به ، إن حملته على الأب . وإن حملته على الأول رفعت " (٢) . فمثلها كما ترى لم يأت فيها بضمير .

وزعم السِّيرافي (٣) : أن سيبويه إنما قصد إعطاء الحكم ، إذ أجاز العطف ولم يشتغل بإصلاح اللفظ ، وهذا صحيح ، إلا أن سيبويه يمكن أن [يكون] قصد ظاهر اللفظ وأن يشعر أن ذلك جائز دون ضمير ، وذلك أن الواو قد تكون جامعة فيكفي في الجملتين ضمير واحد ، وقد أجاز سيبويه : مررت برجلٍ منطلقٍ أبوه زيدٌ فعطف قوله : وزيدٌ على الأب . واكتفى بضمير واحد ، ولا يقال : مررت برجلٍ منطلقٍ زيدٌ ، لأنه جعل الواو جامعةً ، ومثال الواو الجامعة أيضاً : المالُ بين زيدٍ وعمرو ، واختصم زيدٌ وعمرو ، ولا يقال : المالُ بين زيدٍ ، ولا اختصم زيدٌ حتى تأتي بالواو ، فهذه هي الواو الجامعة .

وزعم الفارسي (٥) : أن العطف في الموضعين على الكبرى ، واختيرت المشاكلة مع الصغرى كما اختيرت في : أكلت السمكة حتى رأسها أكلته ، ولا خلاف في ذلك ، وعلى هذا قوله تعالى ﴿ وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ ﴾ وَالسَّمَاءِ رَفَعَهَا ﴿٦﴾ عَطَفَ : " والسماء رفعا على يسجدان " ، ولا ضمير هناك ، لأن العطف على الجملة كلها في المعنى ، وهذا يقطع بالسِّيرافي .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٦٧ .

(٢) الكتاب ١ / ٩١ .

(٣) شرح الكتاب للسِّيرافي ١ / ١٩٩ أ .

(٤) تكملة يستقيم بها السياق .

(٥) انظر شرح الجمل ١ / ٣٦٨ .

(٦) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة الرحمن .

وقال بعضهم : هذا خاص بالواو ولا نهى بمعنى "مع" فلا تحتاج
إلا لرابطة واحد ، وهو مذهب ابن الطراوة ، وهو فاسد ، لأن النحويين
لم يفرقوا بين الواو وغيرها ، ألا ترى أن سيبويه اختار ذلك مع حتى
ولكن وغيرها من حروف العطف (١) .

*

مسألة من الباب

إذا تقدم الاسم أداة استفهام ولم يفصل بينهما اختيار الإضمار ويجوز
الابتداء لوقوعه صريحاً بعد الاستفهام نحو : أزيد قام ، ويختص ذلك
بالمهزة حملاً على "إن" الشرطية كما تقدم ، لأنهما أما البابين ، والعلة
الشبه في أداة (٢) الشرط في لزوم الصدرية وتصيير الواجب غير واجب ، ولأن
أدوات الاستفهام قد تضمنت معنى الشرط فيوثق لهما بجواب مجزوماً نحو :
أين بيتك أزيك ، وأتقصدني أحسن إليك ، ولا يقال ذلك في غير المهزة ،
لا يقال : هل زيد قام على إضمار الفعل ، ألا ترى أن أسماء الاستفهام إنما
بنيت لتضمنها معنى المهزة وأما "هل" فبمنزلة "قد" في الأصل كقوله
تعالى * هل أتى على الإنسان حين * (٣) أي قد أتى على الإنسان ، وقال
لما اضطرّ رجع إلى الأصل فأدخل المهزة على "هل" ؛

سائل فارس يربوع بجهلتنا أهل رأونا بوارى القف نزي الأكم (٤) [٤٥]

وقال الآخر :

* أم هل كبير بكى لم يقضى عبرته * [٤٨] (٥)

- (١) الكتاب ٩٦/١ ، ٩٧٠ .
- (٢) صوابها : بأداة .
- (٣) الآية (١) من سورة الانسان .
- (٤) سبق تخريجه ص ٣٣٨ ، ٦٣٧ وفي الموضع الأول : بجهلتها .
- (٥) سبق تخريجه ص ٦٣٨ .

فَأَدْخَلَ "أُمَّ" عَلَى "هَلْ" وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ "أُمَّ" عَلَى الْهَمْزَةِ؛ لِأَنَّ
الاسْتِفْهَامَ (١) لَا يَدْخُلُ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ .

فَإِنَّ فَصْلَ بَيْنِ الْهَمْزَةِ وَالاسْمِ بِظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ نَحْوُ : أَكَلَ يَوْمَ زَيْدًا
تَضْرِبُهُ لَمْ يَعْتَدَ بِذَلِكَ فَاصِلًا . فَإِنَّ فَصْلَ بِغَيْرِ ذَلِكَ ارْتَفَعَ تَأْثِيرُ الْاسْتِفْهَامِ
عِنْدَ سَيْبُوهِ كَقَوْلِكَ : أَنْتَ (٢) زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ؟ يَخْتَارُ فِي زَيْدِ الْإِبْتِدَاءِ وَلَا يَكُونُ
إِذْ ذَاكَ "أَنْتَ" إِلَّا مَبْتَدَأً فَإِنَّ نَصْبَ زَيْدًا جَازٍ أَنْ يَفْسَّرَ نَاصِبُهُ رَافِعًا لِأَنَّ
وَهُوَ الْأَوْلَى لِتَقَدُّمِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَمَنْ أَجَازَ أَنْ يَفْسَّرَ الظَّاهِرُ مَضْمَرًا يَعْمَلُ قَسِي
اسْمِينَ اخْتَارَ فِي زَيْدِ النَّصْبِ لِسُقُوطِ فِعْلٍ أَنْتَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ (٤) ،
وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَسْبِهَا بَعْضُهُمْ إِلَى الْخِلَافِ بَيْنَهُمَا فِيهَا . وَقَالَ آخَرُونَ لَا
خِلَافَ بَيْنَ سَيْبُوهِ وَالْأَخْفَشِ ، وَلَكِنَّهُمَا مَقْصِدَانِ ، فَإِنَّ أَدْخَلَ الْهَمْزَةَ عَلَى قَوْلِكَ :
أَنْتَ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ؟ فَتَخْتَارُ الرَّفْعَ فِي "زَيْدٍ" ، وَيَكُونُ أَنْتَ مَبْتَدَأً ، وَإِنْ أَدْخَلَ
الْهَمْزَةَ عَلَى قَوْلِكَ : أَنْتَ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ؟ فِي حَالِ نَصْبِكَ لَزَيْدٍ ، فَيَنْبَغِي أَنْ
يَكُونَ "أَنْتَ" مَرْفُوعًا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يَفْسَّرُهُ الْفِعْلُ الْمَضْمَرُ النَّاصِبُ لَزَيْدٍ . فَيَكُونُ
تَقْدِيرُ الْكَلَامِ : أَضْرَبْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، إِلَّا أَنْ الْأَخْفَشَ يَخْتَارُ هُنَا النَّصْبَ
لِأَنَّ جَلَّ تَقَدُّمُ الْاسْتِفْهَامِ وَلَيْسَ بِصَوَابٍ (٥) .

وظَاهِرُ لَفْظِ سَيْبُوهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ فِي : أَنْتَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا
بِالْإِبْتِدَاءِ لَا بِإِضْمَارِ الْفِعْلِ وَعَلَّةُ ذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ هَمْزَةَ الْاسْتِفْهَامِ لَيْسَتْ
مِمَّا تَطْلُبُ الْفِعْلَ بِذَاتِهَا ، إِنَّمَا تَطْلُبُ الْفِعْلَ كَمَا قَدَّمْنَا بِالْحَمْلِ عَلَى "إِنْ"
الْشَّرْطِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ كَمَا يَكُونُ عَنِ الْفِعْلِ فَكَذَلِكَ يَكُونُ عَنِ الْاسْمِ فَتَقُولُ :

- (١) قَالَ الْبَغْدَادِيُّ : إِنْ هَذَا شَاهِدٌ عَلَى جَوَازِ أَنْ تَأْتِيَ هَلْ بَعْدَ أُمَّ وَلَيْسَ
فِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ اسْتِفْهَامَيْنِ فَإِنَّ "أُمَّ" عِنْدَ الشَّارِحِ (يَعْنِي الرُّضِي) مَجْرُودَةٌ مِنَ
الْاسْتِفْهَامِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا اسْتِفْهَامٌ حَرْفًا كَانَتْ أُمَّ اسْمًا .
- (٢) فِي الْمَصُورَةِ : أَنْتَ .
- (٣) الْكِتَابُ ١٠٤ / ١ ، ١٠٥ .
- (٤) مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ فِي حَاشِيَةِ الْكِتَابِ ١٠٤ / ١ .
- (٥) قَالَ الْأَخْفَشُ : " أَنْتَ عِبْدَاللهُ ضَرَبْتَهُ النَّصْبُ أَجُودٌ ، لِأَنَّ أَنْتَ يَنْبَغِي
أَنْ تَرْفَعَ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ إِذَا كَانَ لَهُ فِعْلٌ فِي آخِرِ الْكَلَامِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ
الْفِعْلُ الَّذِي يَرْفَعُ بِهِ " أَنْتَ " سَاقِطًا ، عَلَى عِبْدَاللهِ " وَبِهَذَا نَعْلَمُ
أَنَّ الْأَخْفَشَ لَمْ يَخْتَرْ النَّصْبَ لِلْعَلَّةِ الَّتِي ذَكَرَ الشَّارِحُ .

أزيد أخوك ؟ وأزيد قام ؟ إلا أنه إذا كان خبر المبتدأ فعلاً فحينئذ يختار فيه الرفع بإضمار الفعل ، وأما إذا كان غير فعل فلا يجوز فيه إلا الرفع بالابتداء نحو : أزيد أخوك ؟ والخبر في قولك : أنت عبدالله ضربته ؟ إنما هو الجملة الاسمية لا الفعل ، والجملة لا تعمل فلا تفسر فهذا عند سيويه بمنزلة أن لو قلت : أزيد أبوه منطلقاً ؟ .

ورد الناس على الأختين وقالوا : لا يكون " أنت " مرفوعاً بإضمار فعلٍ وافترقوا في الرد .

فقال ابن ولاد : لا يجوز أن يفسر إلا ما يكون خبراً عن الأول لو رفعت بالابتداء ، والفعل هنا لا يكون خبراً لأنك إن رفعت زيدا ، إنما يكون // خبراً للزيد ، والجملة خبراً أنت ، وإن نصبت زيدا بإضمار فعل فكذلك ؛ لأن ذلك المضمرة هو الخبر ولا ينبغي له أن يفسر ، لأنه عدم ، والرعي (١) في إضمار الفعل إنما هو أمر لفظي ، ولا لفظ هنا إلا الأخير المفسر ، وكذلك هو كلام الأختين على أن الأخير هو المفسر ، وارتضى أكثر الناس هذا القول الذي قال ابن ولاد .

وقالوا : سبب ذلك أن المشتغل لا يد أن يكون خبراً عن الاسم وفي هذه المسألة لا يكون : ضربته خبراً عن " أنت " إنما يكون خبراً مع ما قبله ، ومعقول الاشتغال أن يكون الفعل خبراً عن الاسم وقد اعترض بعضهم (٢) على ابن ولاد فقال : لا يريد سيبويه ما قال ؛ لأن سيبويه قد أجاز بعد مثل هذا فيما لا يجوز أن يكون خبراً عن الأول نحو : أزيداً أنت ضاربه ؟ (٣)

(١) كلمة غامضة في الصورة .

(٢) هو ابن مضا* انظر الرد على النحاة : ١٠٤ .

(٣) الكتاب ١/ ١٠٨ .

وَأَنْتَ لَوَقَلْتَ : أزيدُ أنت ضاربُه لم يكن المفسرُ خبراً عن الاسم الأول .
إِلَّا أَنْ هَذَا لَا يَلْزِمُهُ عِنْدِي ، لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ لَمَّا كَانَ لَا يَعْمَلُ إِلَّا مَعْتَمِداً
عَلَى مَا قَبْلَهُ صَارَ مَعَهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، فَلَمْ يَعْتَدِ فَاصِلاً فَكَانَ الْمَفْسَّرُ
يَلْبِسُ الْاسْمَ الْأَوَّلَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أزيدُ ضربتُه ؟ وَعَلَى هَذَا أَجَازَ هِشَامٌ مِنَ
الْكُوفِيِّينَ : زِيداً أَنَا ضَارِبٌ ، وَمَنْعَ : زِيداً أَنَا ضَرَبْتُ لَمَّا يَفْصَلُ بَيْنَ الْعَامِلِ
وَالْمَعْمُولِ بِ " أَنَا " وَلَمْ يَعْتَدِ ذَلِكَ فَاصِلاً مَعَ اسْمِ الْفَاعِلِ ، لِكُونِهِ لَا يَعْمَلُ
إِلَّا مَعْتَمِداً ، فَصَارَ مَعَ الْمَبْتَدَأِ كاسمٍ وَاحِدٍ .

وَحَكَى الْأَسْتَاذُ أَبُو طَى الشُّلُوبِيْنَ عَنِ ابْنِ مِضَاءَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ
مَنْعَهُ بِأَنْ قَالَ : " لَا يَوْجَدُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا يَخْتَزِلُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمَفْسَّرُ
وَيَبْقَى الْمَعْمُولَانِ " يَعْنِي لَا يُضْمَرُ الْفِعْلُ فَارِغاً ، وَيَبْقَى الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ
وَإِنَّمَا يُضْمَرُ الْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ نَحْوُ : زِيداً ضَرَبْتُهُ ، لَا تَقُولُ : أَنَا زِيداً ضَرَبْتُهُ .
وَحَكَى عَنِ ابْنِ طَاهِرِ الْخَدَّابِيِّ أَنَّهُ قَالَ : امْتَنَعَ هَذَا لِمَا كَانَ تَفْسِيرُهُ هَذَا
الرَّافِعَ ضَعِيفاً خَارِجاً عَنِ أَقْسَمَةِ الْبَابِ لَمْ يَجْزَأْ أَنْ يَفْسَّرَ إِلَّا مَا يَقْرَبُ مِنْهُ ، فَإِذَا
لَمْ يَلِدْ لَمْ يَفْسَّرْ .

وَهَذَا ضَعِيفٌ ، لِأَنَّ الْأَسْمِينَ مَعْمُولَانِ لِلْفِعْلِ الْمَضْمَرِ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ
ابْنِ مِضَاءَ لَا تَأْثِيرَ لَهُ ، لِأَنَّهُ كَمَا يَفْسَّرُ لِمَعْمُولٍ وَاحِدٍ فَكَذَلِكَ لِلثَّانِيْنَ وَلَا فَرْقَ .

فَإِنْ قَالَ : لَا يُضْمَرُ الْفِعْلُ فَارِغاً مِنَ الْفَاعِلِ فَيَقَالُ لَهُ : قَدْ جَاءَ
نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى * يَسْبِغُ لَهُ فِيهَا بِالْفُغْدِ وَالْأَصَالِ * رِجَالٌ (١) أَي
يَسْبِغُهُ رِجَالٌ (٢) ، فَيَمْنُ قَرَأَ * يَسْبِغُ * بِفَتْحِ الْبَاءِ - وَنَحْوُ :

* لَيْبِكُ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخْصُومَةٍ * [٥٨٧] (٣)
أَي: يَبْكِيهِ ضَارِعٌ لَخْصُومَةٍ .

(١) مِنَ الْآيَاتِيْنَ ٣٦ ، ٣٧ ، وَانظُرْ مَا سَبَقَ : ٨٩٥ .

(٢) انظُرِ التَّصْرِيحَ ٢٧٣/١ .

(٣) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ : ٨٩٥ .

مسألة :

أَسْمَاءُ الاستفهام هي كغيرها من الأَسْمَاءِ يختار فيها الرفع بالابتداء نحو : أَيُّهُمُ ضَرَبْتَهُ (١) ؟ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ مَا يَشْبَهُ الشَّرْطَ ، وَلَيْسَ مَعْنَى الاستفهامِ كَمَا تَقَدَّمَ بِطَالِبِ اللِّفْعِ ، وَالْأَخْفَشُ يَخْتَارُ الإِضْمَارَ وَيَقُولُ : الاستفهامُ بِالْفِعْلِ أَوْلَى ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ لِعَدَمِ التَّكْلِيفِ ، وَيَجُوزُ النِّصْبُ عَلَى ضَعْفٍ وَتَقَدَّرَ الْفِعْلُ بَعْدَ اسْمِ الاستفهامِ فَالتَّقْدِيرُ : أَيُّهُمُ ضَرَبْتُ ضَرَبْتَهُ ؟

مسألة :

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعَدُّي فِعْلِ المَضْرُوعِ أَوْ المُظْهِرِ لِمَضْرُوعِهِ المَتَّصِلِ إِلَّا فِي بَابِ ظَنَنْتُ وَفَقَدْتُ وَعَدَمْتُ ، فَلَا يَجُوزُ : ضَرَبْتَنِي وَلَا ضَرَبَهُ زَيْدٌ تَعَسَّنِي : ضَرَبَ نَفْسَهُ .

قال المبرد : لَأَنَّ الْفَاعِلَ بِالْكَلْبَةِ لَا يَكُونُ مَفْعُولًا بِالْكَلْبَةِ قَالَ سَيْبَوَيْه : اسْتَفْنَوْا عَنْهُ بِضَرَبْتُ نَفْسِي وَهُوَ الْحَقُّ ، لِأَنَّ الْمَفْعُولَ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ الْحَدِثُ لَا الشَّخْصَ وَقَدْ يُوقَعُ الْإِنْسَانُ الْفَاعِلُ الْفِعْلَ بِنَفْسِهِ كَمَا يُوقَعُهُ بِغَيْرِهِ وَإِنَّمَا هَذَا مِنْ بَابِ الاستفناء وتقول : ظننتني وعدمتني وفقدتني ، قال الشاعر :

٦٠٤- ندمت على ما كان مني فقدتني كما يندم المغبون حين يبيع (٢)

ولا يتعدى فعل (٣) المضمير المتصل لظاهره مطلقاً لئلا يكون الفاعل هو المفعول فيتناقض ؛ ولا ته يوه تدي إلى التزام الفضلة وهي في الأصل مستغنس عنها . والنفس عندهم كالأجنبي قال الشاعر :

٦٠٥- قالت له النفس : إني لا أرى طمعا * (٤)

-
- (١) انظر المقتضب ٢/٤٩٨ .
 - (٢) البيت لقيس بن زريح وهو في الأمل ١/١٣٦ ، ١٣٧٠ .
 - والاقتضاب ٣٦٩ وشرح الكافية الشافية : ٥٦٥ .
 - (٣) كلمة (فعل) مكررة في المصورة .
 - (٤) عجزه : * وإن سررا لم يسلم ولم يصدر *
- وهو للناطقة الذبابة في ديوانه : ٢٠ ، وانظره في الخصائص ٢٠٤٧٦/٢٠٥
 وشرح الجمل ١/٨٦ .

ويقال : لا يدري أي نفسه يطبع ؟ أي : التي تحمله على الخير أو التي تحمله على الشر ، وكذلك المنفصل كالأجنبي تقول : ما ضربت إلا يأي وجاز ذلك في ظننت ، لأنه ليس بمفعول حقيقة ، إنما هو خبر مبتدأ في الأصل ، وجاز في فقدت حملاً على المعنى ، وكذلك عدمت ، لأن المعنى ، عدم منسي غيري وفقدني (١) غيري] وامتنع تعدى فعل المضمرة لظاهرة لزوم المفعول نحو : زيداً ضرب ، وليس مثل : ضرب زيداً غلامه ، لأن الضمير هنا ضمير لا زم (٢) . وامتنع في ضمير المتكلم والمخاطب ، لأن الظاهر لا يقع ذلك الموقع إلا في البداء .

قال بعضهم : رأى البصرية كققد وعدم : قال * إنني أراي أعصر خمرًا * (٣) وفي الحديث : " لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم " (٤) وقال عنتره :

٦٠٦ * فرأيتنا ما بيننا من حاجز * (٥)

ولا حجة في هذا ، أما الحديث والبيت فالمفعول ليس الفاعل بل أكثر ، وأما الآية فلم ير نفسه حقيقة ، لأنه منام .

- (١) في الصورة : فقدى .
(٢) لعل الصواب " غير لازم " .
(٣) الآية ٣٦ من سورة يوسف .
(٤) عدة أحاديث وردت فيها عبارة : لقد رأيتنا ، انظر المسند للإمام أحمد ٨٤/٢ وسنن أبي داود ٢٠٥/٣ كتاب الجنائز (باب الإسراع بالجنائز) وسنن النسائي ٣٥/٤ كتاب الجنائز (باب السرعة بالجنائز) وسنن ابن ماجه رقم ٧٦١ ورقم ١٩٢٢ ، ورقم ١٦٦٤ .
(٥) عجزه : * إلا المجن ونصل أبيض مقصل * وهو لعنترة من قصيدة مطلعها :
عجبت عيلة من فتى متبذل
عارى الأشاجع شاحب كالمنصل
- الديوان : ٢٥٨ والهمع ١/٢٤٦ .

فإن كان معك اسمٌ مشتغلٌ عنه فلا يخلو أن يكون من الأبواب
المستثناة أو من غيرها ، فإن كان من غيرها فلا يخلو الاسم الذي اشتغل عنه
الفعل من أن يكون له ضميرٌ واحدٌ أو سببي (١) واحدٌ أو ضميران أو سببان أو
ضميرٌ وسببي .

فإن كان له ضميرٌ حملت عليه نحو : زيدا ضربته .
وإن كان له سببي واحدٌ حملت أيضا عليه نحو : زيدا ضربت أباه .
فإن كان له سببان حملت على أيهما شئت نحو : أزيداً ضرب أخوه
أباه ؟ إذا حملت على الأب ، وأزيدٌ ضرب أخوه أباه ؟ إذا حملت على
الأخ .

وإن كان له ضميرٌ وسببي (١) فلا يخلو الضمير أن يكون متصلاً أو منفصلاً ،
فإن كان منفصلاً حملت على أيهما شئت نحو : أزيداً إياه ضرب أخوه ، وأزيدٌ
إياه ضرب أخوه ، لأن الضمير المنفصل يجرى مجرى السببي // في جميع
هذه المسائل . وإن كان الضمير متصلاً حملت عليه ، ولا يجوز حملته على السببي
أصلاً ، فمثال ذلك ، والضمير منصوبٌ : أزيداً ضرب به أخوه ؟ ومثاله والضمير
مرفوعٌ : أزيدٌ ضرب أخاه ، فأما قولٌ لبيد :

٦٠٧ - فإن أنت لم ينفعك ظمك فانتسب لعمك تهديك القرون الأة وإل (٢)
فلم يحمل أنت على " ظمك " ، لأنه لو فعل ذلك لآدى إلى تعددي فعل
المضمر المتصل إلى مضمرة المتصل ، ألا ترى أنك لو وضعت أنت موضع ظمك
لكان التقدير : فإن لم تنفعك (٣) ، ولا أيضا يجوز حملهُ على الكاف في ينفعك ،

(١) في المصورة سببي .

(٢) البيت في ديوان لبيد : ٢٥٥ ورواية الديوان :

فإن أنت لم تصدقك نفسك فانتسب

وهو في شرح الجمل ٣٧٣/١ والمقاصد النحوية ٢٩١/١ وشرح

التصريح ١٠٥/١ والهمع ٦٣/١ ٥٩/٢ ، ١١٤ ، والصبان على

الاشموني ٧٥/٢ ورواية البيت في الديوان : لم تصدقك نفسك .

(٣) في المصورة وشرح الجمل ٣٧٤/١ ، ينفعك ، والفعل بتقدير إنسانه

إلى الضمير (أنت) لا بد من تغيير حرف المضارعة من الياء إلى

التاء .

٥٥٨

لأنه لو فعل ذلك لنصب فقال : فَإِنَّ إِيَّاكَ ، فلم يسبق إلا أن يكون محمولاً على إضمار فعلٍ لقهم المعنى ويرز الضمير لما استتر الفعل فقال : فَإِنَّ أَنْتَ .

فإن كان له ضميران فلا يخلو أن يكونا متصلين أو منفصلين ، أو يكون أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً ، فإن كانا متصلين فلا تجوز المسألة لما تقدم من أن فعل المضمير المتصل لا يتعدى إلى مضميره المتصل ، إلا في الأبواب المذكورة ، وإن كانا منفصلين حملته على أيهما شئت نحو : أزيد إياه لم يضرب (١) إلا هو (٢) . وإن كان أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً حملت على المتصل نحو : أزيداً لم يضربه إلا هو (٣) ، لأن التقدير ألم يضرب زيداً إلا هو ؟ (أى) (٤) لم يضربه إلا هو ، ولا مانع من ذلك . فإذا حملت على المنفصل كان التقدير : ألم يضربه زيد لم يضربه إلا هو ؟ فيؤدّي إلى تعدى فعل الظاهر إلى مضميره ، وذلك لا يجوز .

وإن كان الفعل الذي اشتغل عن الاسم من الأفعال المستثنيات فلا يخلو الاسم الذي اشتغل عنه الفعل من أن يكون له ضمير واحد ، أو سببي واحد ، أو ضميران ، أو سبببان ، أو ضمير وسببي .

فإن كان له ضمير واحد حملت عليه نحو : أزيداً ظننته قائماً . وإن كان له سببي واحد حملت عليه (نحو : أزيداً ظننت أباه قائماً . وإن كان له سبببان حملت على أيهما شئت) (٥) نحو : أزيداً ظن أخاه أبوه قائماً ، وإن كان له ضمير وسببي فلا يخلو أن يكون الضمير متصلاً أو منفصلاً ،

- (١) في شرح الجمل : يضربه ، والصواب ما في الصورة .
 (٢) بالرفع فإن " زيد " محمول على الضمير المنفصل الواقع فاعلاً ، وبالنصب فالحمل على الضمير المنفصل الواقع مفعولاً .
 (٣) يعده في شرح الجمل ٣٧٤/١ مثال آخر هو " أزيداً لم يضرب عمراً إلا إياه " .
 (٤) تكلمة يتمُّ بها الكلام .
 (٥) ما بين القوسين ساقط بسبب سبق النظر وأثبتناه من شرح الجمل ٣٧٤/١

فإن كان متصلاً فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً ، فإن كان منصوباً حملت على أيهما شئت مثال ذلك : أزيداً ظنه أخوه قائماً ؟ وإن كان الضمير مرفوعاً حملت عليه ، ولا يجوز الحمل على السببي أصلاً ، مثال ذلك أزيداً (١) ظن أخاه قائماً . وإن كان منفصلاً حملت على أيهما شئت ، مثال ذلك : أزيداً لم يظن أخاه إلا هو قائماً .

فإن كان له ضميران فلا يخلو من أن يكونا متصلين ، أو منفصلين ، أو أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً . فإن كانا متصلين حملت على المرفوع ولا يجوز الحمل على المنصوب مثال ذلك : أزيداً (٢) ظنه قائماً ؟ وإن كانا منفصلين حملت على أيهما شئت مثال ذلك : أزيداً إياه لم يظن إلا هو قائماً ؟ وإن كان أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً ، فلا يخلو من أن يكون المتصل مرفوعاً أو منصوباً ، فإن كان منصوباً حملت على أيهما شئت ، مثال ذلك : أزيداً لم يظنه إلا هو قائماً ؟ وإن كان مرفوعاً حملت عليه ، ولا يجوز الحمل على غيره مثال ذلك : أزيداً لم يظن إلا إياه قائماً ؟ . وتعتبر هذه المسائل بأن تضع الاسم الذي اشتغل عنه الفعل موضع ما حملته عليه [إن أمكن وإن لم يمكن حذف ما حملته عليه] وتركته في موضعه ، ونويت به التأخير ، فإن جازت المسألة بعد ذلك فهي جائزة قبله ، وإلا فهي متنعمة .

(١) في شرح الجمل ٣٧٤/١ "أزيداً" وهو خطأ ، فالحمل على الضمير المتصل الذي هو فاعل ظن في محل رفع .

(٢) في شرح الجمل ٣٧٤/١ ، أزيداً ، وهو خطأ ، فالحمل على الضمير المرفوع .

(٣) تكلمة يتم بها الكلام ، وهي من شرح الجمل ٣٧٤/١ .

باب

هذا هو باب كان وأخواتها

هذه الأفعال هي التي تدخل على المبتدأ والخبر فينتسخ الابتداء ويرتفع المبتدأ بها وينتصب الخبر، [وكان حقها] (١) إذا دخلت على الجملة ألا تغيرها، لأن العامل إذا توجه على الجملة وكان مسنداً إلى الجملة بما هي جملة لا إلى آحادها انبغى أن [لا يغيرها] (١) في اللفظ لكنها لما كانت فعلاً يطلب شيئين شبه بضرب زيد عمراً، ونسي الحقيقة معضولها واحد (٢) وهو الجملة وهي دالة على الحدث والزمان غير مجردة من الحدث كما زعم ابن السراج (٣) والفارسي (٤) وإنما غرهما فيه أنهما لما وجدا هذا الفعل مسنداً إلى زيد مثلاً وليس دليلاً على كونه ولا هو المراد، قالوا: جرد من الحدث، وجعل للدلالة على الزمان ليس إلا. والذي نقول أنه يدل على الحدث لا شك، لكنه مسند إلى الجملة كما كانت ظننت مسندة إلى الجملة. فإن قالوا: ولهذا (٥) فلا يعني أن تكون إلا معرفة من الحدث، وإلا لولم ترد الزمان لا على الكون: زيد قائم، فلا فائدة لكان إلا الزمان، فلذلك قال: إنها مجردة من الحدث.

فالجواب: أن "زيد قائم" لا يدل على كون ماضي ولا غير ماضي، فأدخلنا كان لتدل على الكون الماضي، ففيها إذاً دلالة على الكون، وإن كانت عديمها الزمان، لكنها لا تخلو عن الكون أصلاً ولا تخرج عن أصلها في الحقيقة، وكذلك لا دليل في كونهم لا ينطقون بعدها بالمصدر، فلا يقولون: كان زيد قائماً كوناً، بل لأن ذلك سبباً وهو أنهم عوضوا من المصدر خبرها إن هو المسند في الحقيقة لاسمها، ولذلك لا يجوز حذف خبر كان: لأنه عوض من مصدرها.

(١) كلمات غامضة في المصورة بسبب الرطوبة.

(٢) في المصورة: واحداً، وهو خطأ.

(٣) الأصول لابن السراج ٨٢/١، ٨٣.

(٤) رأي الفارسي مثبت في الحاشية رقم (٤) في ص ٩٥ من الإيضاح له

وهي من الحواشي التي كانت في هامش أصل الإيضاح.

(٥) في المصورة: وإلى هذا، ولعل الصواب ما أشتناه.

قال سيبويه رحمه الله "فهو كائنٌ ومكونٌ كما كان" (١) ضاربٌ ومضروبٌ، أتى بهذا الإمام ليبين قوتها وتصرفها وقربها من ضرب، وقد أشكل على الناس "مكونٌ" غاية الإشكال حتى لقد قال الفارسي فيما حكى عنه ابن جنى (٢) : ليس كل الداء يصلحه الطبيب أو يعالجه //

٢٥٩

والوجه الذي أشكل منه - أما على مذهبنا من أنها تدل على الحدث - فهو : أن كان زيد قائماً كضرب زيد عمراً، فإن أردت أن تبني للمفعول الذي لم يسم فاعله حذف الفاعل حذفاً اقتصاراً ثم تقيم المفعول مقامه، ولا يتصور ذلك هنا؛ لأن المبتدأ والخبر هو الذي صار هنا فاعلاً ومفعولاً في اللفظ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر لكنه يقال : يمكن أن تحذفها معاً؛ لأنه لا يمكن حذف أحدهما وإنما نحذفها معاً، ولا نهما الفاعل في الحقيقة ثم تقيم المصدر مقامهما، وهنا اعتراض :

أحدهما أن يقال : هو قليل الفائدة؛ لأن الفعل يعطيه، والفاعل لا يفيد ما يفيد الفعل فارغاً، وقد نعى سيبويه على منعه بعد فقال : لا تقول : سير عليه سير حتى تقول : سير شديد أو نحوه .

فالجواب : أن تقول : هو كسائر الأفعال لا تقيمه إلا إذا أفسد غير ما يفيد الفعل مثل أن تقول : الكون الذي هو زيد قائم كين فتقول عليه : مكون .

والاعتراض الآخر : أن يقال : أقم المصدر، وليس له مصدر ملفوظ به، لأنه لا يقال : كان زيد قائماً كوناً .

فالجواب : أنه يدل على مصدر، ولكنه جعل الخبر عوضاً منه لما نصب شيئاً لم يكن له، وهنا قد زال الخبر . والموضع الذي فيه [فعلته المرب] (٤) فيرجع المصدر .

(١) في الكتاب ٤٦/١ "كما تقول ."

(٢) الخصائص

(٣) في المصورة لا يكون، و"يكون" كأنها زائدة .

(٤) كذا في المصورة، ولم أفهم المراد منه .

وأما على مذهب الفارسيّ فمعدور أن يقول : ليس كل الدائر يعالجها
الطبيب ؛ لأنها عنده لا تدخل على حدث أصلاً ومكون إنما يبني من المصدر ،
وقال في " التذكرة " : إنما قصد الإمام أن يقربها من ضرب فربها بأنهما
متصرف في الأصل قبل التعرّي من الدلالة على الحدث ، فإنما مكون مبني من
كان التامة مبنية للمصدر كقيم ، وهذا حسن لولا أنه يمكننا هذا بأن نقدر ذلك
منها نفسها فهو أولى ، إلا أنه قد يعترض بأنه لا ينبغي أن يحذف المرفوع
حتى يكون في اللفظ ما يقام مقامه أو في التقدير ، ولم يبين سبويه كيفية
الجواز .

وجواز عندي أن تقدّر في اللفظ مجروراً يتعلّق بالفعل كقولك :
كان في الدار زيد قائماً فتقول : كين في الدار فالدار مكون فيها .

وأجاز الفراء أن تقول : كين قائم فهو مكون قال : لأنه مشبه :
بضرب زيد عمراً ، وليس بصواب ؛ لأنه مبتدأ وخبر في الأصل ، ولا يجوز
حذف المبتدأ حذفاً اقتصاراً وابقاء الخبر ، فافهم .

وهذه الأفعال هي : كان ، أمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل
وبات ، وصار ، وليس ، وما زال ، وما انفك ، وما فتى ، وما بوح ، وما دام ، وغدا
وراح ، وأض ، وآل ، وقعد من : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة (٢)
وجاء في : ما جاءت (٣) حاجتك أي ما صارت (٤) .

- (١) في المصورة : وإلا ، والصواب ما أثبتناه .
- (٢) حكاه ابن الأعرابي ، اللسان (قعد) وانظر البسيط ٥٣٧ وشرح
الجمل لابن عصفور ٣٧٦ / ١ .
- (٣) في المصورة : ما جاء وأثبتنا ما في المصادر .
- (٤) من أمثلة الكتاب ١ / ٥٥ قال سيبويه : " وإنما صير جاء بمنزلة كان في
هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثل " . قال " ومن يقول من العرب :
ما جاءت حاجتك كثير كما يقول من كانت أمك ولم يقولوا ما جاء حاجتك
كما قالوا من كان أمك لأنه بمنزلة المثل إلخ . . . وسيأتي ص ٩٦٤ .

وزاد بعض الكوفيين : " ما ونى " لا ننها في معنى ما زال ، ولم يجي :
ما ونى زيد القائم (١) ، وقد يكون الفعلان في معنى واحد ولهما حكمان .

وزادوا أيضا (٢) اسم الإشارة نحو " هذا الخليفة قادمًا " قالوا :
هذا تقريب والخليفة اسم التقريب وقادمًا خير ، قالوا : بشرط أن يكون هذا
الاسم لا ثاني له في العالم كالخليفة والشمس ، أو يوء دي عن جميع جنسه
كقولك : ما كان من السباع غير مخوف فهذا الاسد مخوفًا (٣) ففي هذين
يحتاج اسم الإشارة إلى اسم وخبر ، ألا ترى أن مثل هذين لا يجهل فكيف
يكون خبراً وأيضاً فلم تشر لحاضر بل تقول ذلك تقريباً ، وأيضاً فيحذف اسم
الإشارة ويبقى ما بعده كلاماً بمعناه . وهذا وإن صح من جهة المعنى
فاسد من جهة اللفظ ، إذ ليس لـ " هذا " عندهم موضع إعراب ، فالأولى
أن هذا مبتدأ وما بعده خبر ، والاسم الثاني منصوب على الحال ولذلك

التزم تنكيره ، وأجاز الكوفيون تحريفها منهم .
[فإنه قيل : فكيف جعلتم اسم الإشارة مبتدأ وما بعده خبراً وليس المعنى على ذلك ؟
فالجواب : وقد يجي اللفظ مخالفاً]

للمعنى : كقفر الله لزيد ، اللفظ لفظ الخبر وهو دعاء ، وقال الله تعالى :
* فليمدد له الرحمن مداً * (٥) أي فيمد له وقالوا " اتقى الله امرؤ فعل
خيراً يشب عليه " (٦) ، وإنما هو كلام صورته الخبر ومعناه التنبيه له في هذه
الحال ، وكون هذا الخبر لم يقع معرفة دليل ، ولا خلاف في جميع ما ذكر أنه
من ذاك الباب إلا ما ونى ، وهذا ، خاصة ، وجميعها أفعال بلا خلاف إلا ليس .

(١) يقصد أن الذي ورد : ما ونى زيد قائماً ولم يرد القائم ، وهذا يدل
على أن قائماً حال وإلا لجاءت معرفة وطيه فإن ما ونى ليست من
أخوات كان ومن شواهدهما .

لا يتي الخب شيمة الخب ماذا م فلا يحسبته ذار عواء
الهمع ١١٢/١ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٢/١ ، ١٣٠ وشرح الجمل ٣٧٧/١ ،
والهمع ١١٢/١ (٣) كمله من شرح الجمل لابن منظور ٣٧٧/١ للتوضيح .

(٣) هذا المثال في معاني القرآن للفراء ١٢/١ .

(٥) الآية ٧٥ من سورة مريم .

(٦) قائله الحارث بن هشام المخزومي الصحابي وانظر الكتاب ١٠٠/٣ .

٥٠٤ و يروى " عمل خيراً " بدون واو .

(ليس)

فذهب الفارسي إلى أنها حرف، لا نها لا تتصرف ولا مصدر لها وليست على وزن الفعل (١).

ولا حجة له في هذا، إلا ترى أن فعل التعجب لا يتصرف ولا مصدر له، وهو عنده فعل (٢)، وأما الوزن فكقوله :

٦١٨- * لو شهد عاد في زمان عاد * (٣)

وتخفيف الفعل أخرى . وليس وزنها فعل بفتح العين إذ لا يخفف ولا فعل إذ لا يبني مما عينه ياء، وإنما هي فعل ليس (٤)، والتزم ذلك لشبهها بما النافية، والألف في الحرف لا تكون منقلبة، فلزم التخفيف لما جعلت كالحرف، ولذهب حركة العين لم تنقل إلى الفاء في لست كجئت فلم تقل : لست، وحمل على ادعاء هذا وجود حقيقة الفعل فيها، وقد تقدم ذلك أولاً وأيضاً اتصال ضائر الرفع بها على حد اتصال ضائر الرفع بالفعل من تسكين ما قبل الضمير في لست ولست ولست ولستما، ولستم، ولستن، وأيضاً لحاق علامة التانيث لها مع الموءنث خاصة والتاء إذا لحقت الحرف تثبت مع المذكر // والموءنث نحو : رببت رجل، ورببت امرأة، وقام زيد شمت عمرو وشمت هند، وأيضاً دخول ما المصدرية عليها في قوله :

أليس أميري في الأمور بآنتما بما لستما أهل الخيانة والغدر (٥) [٢٧]

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٨ .

(٢) انظر الإيضاح للفارسي : ٣٠٧ .

(٣) هذا بيت من الرجز وبعده : لا ينزها مبارك الجلال .

وهو في المخصص ٤٢/١٧ والإنصاف : ٥٠٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٨، ٤٣٦، ومغنى البيت "أن المدح لو شهد عاداً على ما عرفت به من القوة لظهر عليها، وسلبها مبارك الحرب، وهو وسطها ومعظمها، وأصله من مبارك الإبل حيث تبرك .

(٤) انظر الإيضاح للفارسي ٩٥ حاشية رقم ٤ .

(٥) سبق ٤٥٤ .

- ٩٥١ -

فما مصدرية إذ لا ضمير يعود عليها فكأنه قال : بانتفائكما ، وإن
يقدر : بما لستما له ، يضعف ، إذ لم يدخل على الموصول حصر من
جنس المحذوف .

(ما يتصرف من الأفعال الناسئة)

وهذه الأفعال متصرفة إلا " ليس " لشبهها بالحرف و " قعد " و " جاء " إذ لم يستعمل إلا في المثل ، والأمثال لا تغير عما وردت عليه ،
وما دام ، لشبهها بشرط محذوف الجواب ، تقول : أفعل هذا ما دام زيد
قائماً ، فهو قريب من " إن دام زيد قائماً " ونعني بالتصرف أن يبنى منه
الماضي والمضارع وفعل الأمر .

وجميع هذه الأفعال يجوز أن تنفي إلا ليس فإنها للنفي فلا
تدخل عليها أداة نفي . وكذلك دام ، لأن " ما " قد دخلت عليها
وهي مصدرية في تأويل مقرب ، وما النافية لا تدخل على مقرب . ولا بد
منها مع : زال ، وانفك ، وفتق ، وقد تحذف لفظاً (١) ضرورة قال الشاعر :

٦٠٩ - لعمري أبي عفرأ زالت عزيزة
على قومها ما فتل الزند قارح (٢)

ولا يقاس إلا إذا كان مضارعاً في القسم ك * تالله تفتو * تذكر يوسف * (٣)
والتقدير : لا تفتو . وقوله :

٦١٠ * فقلت : يمين الله أبرح قاعدا * (٤)
أى : لا أبرح .

- (١) يعني أداة النفي .
(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ٥٤/٢ ، ١٥٤٤ ، وروايته " فلا وأبي دهماء " ،
وشرح الجمل لابن صفور ٣٨٧/١ والمقرب له (٥٤/١) والخزانة
٤٥/٤ ، ٥٣٤٤ . وروايته " فلا وأبي دهماء " شاهد على الفصل
بالجار والمجرور - يعني الجملة القسمية - بين لا النافية وبين زالت .
وانظر المغني الشاهد رقم ٧٣٨ .
والمحذوف هنا هو " ما " النافية في رأي ابن صفور والا بذي .
انظر ما سيأتي ٩٦٤ .
(٣) الآية ٨٥ من سورة يوسف .
(٤) فجزه : * ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي *
وهو لا مرى القيس في الديوان : ٣٢ ومن شواهد الكتاب ٥٠٤/٣ ،

وأما "بَرِحَ" فقد تستعمل دون أداة لفظاً وتقديراً قالوا : بَرِحَ
الخفاء (١) ، أي : زال . وقال الشاعر :

٦١١- وأبِحَ ما أدامَ اللهُ قومي
بِحمدِ الله منتطقاً مجيداً (٢)

أي أزال عن أن أكون ذا نطاقٍ وجوادٍ (٣) .

وما بقي يوجب وينفي .

قوله : " فكان لاقترانٍ مضمون الجملة بالزمان الماضي " .

قد تقدم بيان ذلك وذكر الخلاف ، هل تدل على الحدث أم لا ؟ (٤)

ومعنى ذلك الدلالة على أن الخبر للمخبر عنه فيما مضى وليس الآن ،
كذلك قال ابن خروف : الصحيح في هذه الحروف أنها مشتقة من أحداثٍ
رُفِعَ النُّطْقُ بها ولا ينكر استعمال الرفع وإهمال الأصل ، يدل على ذلك
الامرُ بِهَا نحو : كُن قائماً ، وبناءُ اسم الفاعل منها نحو : هو كائنٌ أخاك ،
ولا يبني ذلك من الزمان ولا يُؤمَّرُ بالزمان وقالوا : عجبٌ من كونك قائماً .

- === ومعاني القرآن للفراء ٥٤/٢ ، ١٥٤ ، والمقتضب ٣٢٥/٢ ، والخصائص
٢٨٤/٢ ، والألماني الشجرية ٣٦٩/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٢/١ ،
والخزانة ٢٠٩/٤ ، ويروى يمين بالرفع والنصب أما الرفع على الابتداء
والخبر محذوف ، أي لا زمني ونحوه ، وأما النصب فعلى أن أصله : أحلف
يمين الله فلما حذف الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه إلخ . .
قال اليفدادي ولا محذوفة من جواب القسم باطراد وروى أيضاً :
* فقلت يمين الله ما أنا باح * فلا حذف .
- (١) برح هنا تامة قال الشاعر : * برِحَ الخفاءُ فما لديّ تجلداً *
بفتح الراء وكسرهما في " برح " .
- (٢) البيت ليخداش بن زهير (جاهلي)
وأبو عبيدة يرى أن (لا) محذوفة والتقدير : لا أبِحَ : لا أزال
مجاز القرآن ٣١٦/١ والشاهد في شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٧/١ .
والمقرب : ٩٤/٨ ، والخزانة ٤٨/٤ (عرضاً) قال اليفدادي
ودعوى عدم الحذف تعسف أوقع في أشد مطقراً منه . والمقاصد النحوية
٦٤/٢ والسمع ١١١/١ والضبان على الأشموني ٢٢٨/١ .
- (٣) بعده في شرح الجمل : ما أدام الله قومي .
- (٤) تقدم في أول الباب ص ٩٤٦ .

- ٩٥٣ -

وهذا فاسدٌ بل إنما يعني بأنها لا مصدر لها أي لا ينطق به معها
لا يقال : كان زيد قائماً كوناً استغناءً ، كما زعم الفارسي .

[كان بمعنى صار]

وقوله : " وربما دخلها معنى " صار " .

مثاله قول الشاعر :

٦١٣- بتيها قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها (١)
أي : صارت فراخاً بيوضها (٢) ، ولا يكون هذا من المقلوب كقوله :

٦١٣- كانت فريضة ما تقول كما كان الزناء فريضة الرجيم (٣)
أي : كان الرجم فريضة الزناء لعدم الفائدة في ذلك المعنى ، ومنه قول
الآخر :

٦١٤- فخر على الألاء لم يوسد وقد كان الدماء له خماراً (٤)
إذ لا مدح في مثل من وجد على تلك الصفة ، فكان بمعنى صار ، ومنه قول
الآخر :

٦١٥- * والرأس قد كان له قتيرو *
أي: قد صار له قتيرو .

(١) البيت لابن أحرر في ديوانه : ١١٩

وشرح ابن يعيش ١٠٢/٧ وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٨ وشرح الجمل
٤١٢/١ والخزانة ٣١/٤ والصبان على الأشموني ١/٢٣٠ .

(٢) هذا على مذهب ثعلب والفارسي وابن جنبي والرضي قال البغدادي وهو
الجيد لأن القلب لا يصار إليه إذا وجد وجه آخر . الخزانة ٣٢/٤ .

(٣) البيت للنايفة الجمدي ديوانه : ٢٣٥

وهو في مجاز القرآن ٣٧٨/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٩٩/١ ، أمالي
المرتضى ٣٦٨/١ والإنصاف ٣٧٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٥ ،
٤٠٤ ، ٦٠٣/٢ ، والخزانة ٣٢/٤ (عرضاً) . وغير ذلك .

(٤) البيت لشمعة بن الأخضر يصف قتل بسطام بن قيس من الحماسية رقم ١٨٣
شرح المرزوقي ٥٦٥ والحماسية البصرية ١٠٧/١ والموء تلف والمختلف ٢٠٨
والرواية فيها : صار ولا شاهد فيه على هذه الرواية . والخزانة ٣٢/٤ (عرضاً)

(٥) البيت لرؤية في ديوانه : ١٧٣ مفرداً ، وهو في شرح ابن يعيش ١٠٣/٧
منسوباً للعجاج ورواية القافية فيه : شكير قال : وهو ما يثبت حول الشجرة
من أصلها . والخزانة (عرضاً) ٣٢/٤ . والبيت ليس في ديوان العجاج
(عزة حسن) .

بعضهم : قد يراد " بكان " الدوام كقوله تعالى * وكان الله غفوراً رحيماً * (١) ولا تقربوا الزنا فإنه كان فاحشةً [وساء سبيلاً] * (٢) ، وقال الشاعر :

٦٦٦- دَعِ السَّيِّدَ إِنْ السَّيِّدَ كَانَتْ قَبِيلَةً

تُقَاتِلُ يَوْمَ الرَّوْعِ دُونَ نِسَائِهِمَا (٣)

إنما يريد أن هذا الوصف لا زم لها . وقال بعض المتأخرين : قد يتسأل ما جاء من هذا على أن يكون جواباً لمن قال : هل كان الله غفوراً رحيماً كما هو الآن كذلك ؟ وكذلك مدح " السيد " بأن مجدهم متوارث ، وهذا بعيد ، لأنه لو كان كذلك لنقل أهل التفسير أن الآية نزلت كذلك . والصواب أنها تستعمل للدوام .

[كان الزائدة]

وقوله : " وتجي زائدة "

قلت : معناها زائدة : المضي والانقطاع بلا خلاف ، وانفردت كان من بين سائر أخواتها بالزيادة بين المتلازمين كقول الشاعر :

٦٦٧- سِرَاةَ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامُوا عَلَى - كَان - الْمُسُومَةَ الْعِرَابِ (٤)

أراد : على المسومة العراب ، وزاد " كان " . ومن كلام العرب (٥) : " ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عيس لم يوجد - كان - مثلهم " ،

(١) الآية ٩٦ من سورة النساء وفي غيرها أيضا .

(٢) الآية ٣٢ من سورة الإسراء . وفي المعصرة (٣) أنه طابع فاحشة ومعناه هو الخلط بين

(٣) البيت من الحماسية رقم ١٩١ في شرح المرزوقي ٥٨٨ وهي للأخضر ابن هبيرة أولاد بنه الفضل بن الاخضر وهي الحماسية رقم ١٩٤ في الحماسة : ٣٠١ بتحقيق د . ابن عسيلان .

(٤) البيت في الإفصاح ٣٥٤ والمقتصد ٤٠٢ وشرح ابن يغيث ٩٨/٢ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٨/١ والضرائر له : ٧٨ والخزانة ٣٣/٤ (وفيها تفصيل كثير عن هذا الشاهد) .

(٥) قائله هو قيس بن غالب البدرى كما في الضرائر ٧٨ والخزانة ٣٥/٤ .

(٦) هم : الربيع (الكامل) وعمارة (الوهَّاب) وقيس الحِفاظ ، وأنس الفوارس أبناء زياد العيسبي : الخزانة ٨٠/٢ وفي أمهم يضرب المثل : أنجب من بنت الخرشب الأتمارية ، مجمع الامثال ٣٤٩/٢ .

أية الإسراء والكتابة من سورة البقرة

أى : لم يوجد مثلهم ، وحكى الأَخْفَشُ ذلك في : أَصْبَحَ وَأَمْسَى قالوا :
مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ! . وما أَمْسَى أَذْنَاهَا ! . (١) يعنون الدنيا ، وأجـاز
الكسائيُّ زيادةَ جميعها قياساً على ما سُمِعَ .

والصحيحُ أنَّ زيادةَ غيرِ كان لا تقاسُ ، لما كان كلُّ كلامٍ لا بُدَّ فيه من
كان لفظاً أو تقديراً : قام زيدٌ معناه : كان من زيدٍ قياماً ، وخرج
عرواً : كان من عروٍ خروجاً ، فكثرت استعمالها ، والشئُ إذا كثر استعماله يتسع
فيه كثيراً ، وأيضاً فتكونُ توكيداً لمعنى الكلام ك : لم يوجدَ كان مثلهم ، وليس
كذلك سائرُ أخواتها .

وزعم السيرافي (٢) : أنها إذا زيدت فلا بُدَّ لها من فاعلٍ مضمَّر فيها
وهو ضميرُ المصدرِ ، أي : كان كونٌ لأنَّ الفِعْلَ لا يخلو عن فاعلٍ .

وقال أبو علي الفارسي : لا فاعل لها ، لأنَّ زيادةَ المفردِ أسهلُ من زيادةِ
الجملة ، وإذا استعملتِ العربُ اللفظَ استعمالاً ما لا يحتاج إلى فاعلٍ استغنى عن
الفاعل كقولهم : قلماً يقومُ زيدٌ لما جعلوه ك " ما " (٣) استغنى عن الفاعلِ
وكان هذه مشبهةً للظرفِ (٤) فلم تحتج لفاعلٍ كما لا يحتاجُ الظرفُ حيث
زيدٌ بين المضافِ والمضافِ إليه في قوله :

٦١٢- كما خطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهوديٍّ يقاربُ أُوَيزِيراً (٥)

(١) شرح ابن يعيش ١٥١/٧ ، ١٥٢ ، شرح الكافية الشافية : ٤١٤ وقال ابن
مالك : روى ذلك الكوفيون . والبسيط : ٦٢١ .

(٢) انظر الخزانة ٣٤/٤ وقد نسب ابن عصفور هذا الرأي للفارسي كما
نسب رأي الفارسي الآتي للسيرافي وهو خطأ . ورأي السيرافي في
شرحه للكتاب ٣٠٣/١ ب .

(٣) أى أنَّ " قلماً " استخدمت في النفي ، قال ابن عصفور : فمعنى قلماً يقوم زيدٌ
" ما يقوم زيدٌ " فقلماً أصبحت في منزلة الحروف ، وكذلك " كان " لما
زيدت للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة أمس ، فكما أنَّ أمس لا
يحتاج إلى فاعلٍ فكذلك ما استعمل استعماله عن شرح الجمل لابن

عصفور ٤٠٩/١ . البيت لا بي حية النُميري وهو من شواهد الكتاب ١٧٩/١ والمقتضب
(٤)

٣٧٧/٤ والخصائص ٤٠٥/٢ والإنصاف : ٤٣٢ وشرح ابن يعيش ١٠٣/١
وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٤/٢ والضرائر له ١٩٢ وشرح الكافية الشافية
٩٧٩ والمقاصد النحوية ٤٧٠/٣ وغير ذلك كثير .

ومن هذا عند سيبويه وأبي القاسم (١) :

٦١٩ - فكيف إذا مررت بدار قسوم وجيران لنا - كانوا - كرام (٢)

فزاد : كانوا ، وفيه رد على الفارسي حيث قال : إنها لا تحتاج إلى فاعل .

وقد حكى عنه أنه تأوله ، وقال أصله : وجيران لنا كان هم فوصل

الضمير مراعاةً للفظ والضمير قد يتصل بغير عامله // وهو أقرب من قول ٢٦١ الآخر :

وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديسار (٣)

وقد تقدم في النعت .

وإنما لم تجعل في هذا البيت ناقصة ، ولنا خبر مقدم ، لأن اللفظ

إذا أمكن أن يكون في موضعه لا ينهني أن ينوي به غير موضعه ، ولنا قد

حصل في موضع الصفة لجيران . ولا تكون تامة لعدم الفائدة .

وقد تدخل كان على المبتدأ والخبر فلا تغيّرهما ، وفيها ضمير الشأن

والقصة ، فتكون الجملة في موضع الخبر ، فتقول : كان زيد قائم (٤) . وكانت

(١) الكتاب ١٥٣/٢ والجمل : ٦٢ وهو مذهب الخليل والجمهور وخالفهم

المبرد قال " رهو عندي على خلاف ما قالوا من إلفاء كان ، وذلك أن

خبر كان " لنا " فتقديره " وجيران كرام كانوا لنا " المقتضب ١١٧/٤

والخزانة ٣٧/٤ .

(٢) البيت للفرزدق من قصيدة قافيتها مكسورة ومطلعبها :

أستم عائجين بنا لعننا نرى العرصات أو أثر الخيام

الديوان : ٢٩٠ ورواية الديوان : فكيف إذا رأيت ديار قومي * وهي

رواية الكتاب ١٥٣/٢ والمقتضب ١١٦/٤ والجمل : ٦٢ وشرح الجمل

لابن عصفور ٤٠٩/١ والخزانة ٣٧/٤ وفيها رد على المبرد مذهب

قال : والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من زيانتها ، لأن قوله

لنا من صلة الجيران ، ولا يجوز أن تكون خبراً لكان إلا أن تريد معنى

الملك ، ولا يصح الملك ها هنا لأنهم لم يكونوا لهم ملكاً ، وإنما كانوا

لهم جيرة .

(٣) سبق تخريجه ص ٥٦٠ ، ٧٨٤ قال ابن عصفور " فالأصل إلا إياك ثم

وصل الضمير بالإل اضطراراً وإن كانت غير عاملة فيه لأن الاستثناء منتصب

عن تمام الكلام " شرح الجمل ٤١٠/١ .

(٤) ذهب الكسائي وتابعه ابن الطراوة إلى أن " كان " في مثل هذا ملغاة

لا عمل لها انظر ابن الطراوة النحوى : ١٦٥ ، ١٦٦ والمصادر التي

أحال عليها .

زَيْدٌ قَائِمٌ إِذَا قَصَدْتَ الْأَمْرَ وَالشَّأْنَ ذَكَرْتَ الْفِعْلَ ، وَإِذَا أُرِدْتَ الْقِصَّةَ
أَنْتَ .

ومنع الكوفيون : كانت زيد قائم وكان هندا قائمة لعدم المشاكلة ،
وليس ذلك بمشترط عندنا ، قال الله تعالى ﴿ أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ ﴾ (١)
فَأَضْمَرَ الْقِصَّةَ ، وَالْعِلْمَ مَذْكُورٌ ، وَلَا يَكُونُ خَيْرًا إِلَّا ضَرْوَةً ، لِأَنَّهُ كَأَعْرَفِ الْمَعَارِفِ
وَلِذَلِكَ لَا تَنْعَتُ أَنْ وَمَا بَعْدَهَا ، لِأَنَّهَا كَالْمُضْمَرِ .

(كان التامة)

وقوله : ومعنى حدث ، فتخرج .

أَي : تَكُونُ تَامَةً تَكْتَفِي بِاسْمٍ وَاحِدٍ بِمَعْنَى : حَدَّثَ ، قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ (٢) أَي : حَدَّثَ (٣) ، وَقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى
حَضَرَ ، تَقُولُ : أَكَانَ لَبَنٌ ، بِمَعْنَى أَحْضَرَ لَبَنٌ ، وَمَعْنَى غَزَلَ حِكْيَ ابْنِ
السَّيِّدِ (٥) : كَانَ زَيْدٌ الصُّوفَ بِمَعْنَى غَزَلَ زَيْدٌ الصُّوفَ ، وَتَحْذِفُ الْمَفْعُولَ
مِنْهَا إِنْ شِئْتَ اِقْتِصَارًا هُنَا ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ دَاخِلَةً عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَمَعْنَى
خُلِقَ (٦) وَوُلِدَ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ أَي : وُلِدَ وَتَكُونُ بِمَعْنَى " كَفَلَ " تَقُولُ : كُنْتُ
الصَّبِيَّ بِمَعْنَى : كَفَلْتَهُ (٧) .

- (١) الآية ١٩٧ من سورة الشعراء وقراءة حفص " أولم يكن لهم آية أن يعلمه " وهي قراءة السبعة غير ابن عامر فإنه قرأ " تكن " بالتاء و آية آ رفعا ، السبعة : ٤٧٣ وقرأ بقراءة ابن عامر الجحدري ، البحر ١/٧ ، ٤١ ، وانظر وجوه الإعراب في هذه القراءة في التبيان ١٠٠١ .
- (٢) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .
- (٣) كان في الآية بمعنى وقع عند سيويه في الكتاب ١/٢٦٠ وكذلك عند الفارسي انظر البحر المحيط ٢/٣٤٠ وفي الهمع أن معناها : حضر وأورد قول الشاعر:
- ﴿ إِذَا كَانَ الشَّاءُ فَادْفَعُونِي ﴾ أَي إِذَا حَدَّثَ ، وَقَدْ قَالَ
ابن صفور في شرح الجمل ١/٤١٣ : إِنَّمَا مَعْنَى كَانَ فِي الْآيَةِ " حَدَّثَ " أَي : إِذَا حَدَّثَ ذُو عُسْرَةٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعُسْرَ إِذَا حَدَّثَ عَلَى الشَّخْصِ ، فَكَأَنَّهُ قَدْ حَدَّثَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مُعْسِرًا .
- (٤) شرح الجمل ١/٤١٣ .
- (٥) إصلاح الخلل : ١٥٥ وشرح الكافية الشافية ٤٠٩ .
- (٦) في الكتاب ١/٤٦ ومثاله " قد كان عبدالله " أي قد خلق .
- (٧) ذكر ذلك ابن السيد في إصلاح الخلل : ١٥٥ .

وتلخيص الكلام في كان أن يقال : إنها تنقسم قسمين : ناقصة
وتامة . فالناقصة : تنقسم أربعة أقسام :

تكون للانقطاع والمضي ، وتكون للدوام ، وتكون بمعنى " صار " وتكون
بمعنى الأمر والشأن وقد مثل لذلك (١) كنه . والتامة تكون بمعنى حضر
وبمعنى غزل ، وبمعنى كفل وزائدة بين الشئيين المتلازمين .

وقوله " أصبح وأضحى وأمسى ، كل واحدة منها لاقتران مضمون الجملة
بالتزمان الذي يشا ركبها في الحروف " .

يعني الصباح والضحا (٢) والمساء ، يعني أن معناها ناقصة
ثبوت الخبر للمخبر عنه في تلك الأوقات ، فأصبح زيد قائماً ، يدل على ثبوت
القيام لزيد في الصباح الماضي ، أي : دخل وقت الصباح وهو قائم ، وأضحى
زيد قائماً ، دخل وقت الضحى وهو قائم ، وأمسى زيد قائماً ، دخل وقت
المساء وهو قائم ، وقد تجرد من تحديد الوقت تقول : أصبح زيد غنياً ،
لا تقصد وقت الصباح دون غيره مما تقع عليه صار .

وقوله : " ويدخلها معنى صار " .

مثاله قوله :

٦٢٠ - أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إن نَفَرَا (٣)

- (١) في الصورة : بذلك .
(٢) في المقصور والمدود للفراء : (٤١) " وأما الضحى فإنها أنشى تقصر ،
فإذا فتح أولها قيل ارتفع الضحا فمدّ ويذكر " .
وفي شرح المقصور والمدود لابن دريد : (٤٨) " الضحى : وقت ارتفاع
الشمس وامتداد نورها . الضحا : قرب انتصاف النهار .
(٣) البيت للربيع بن صبيح الفزاري (جاهلي) من المعمرين ، وقيل أدرك
الاسلام ولم يسلم . والبيت من شواهد الكتاب ٨٩/١ ، النوادر : ١٥٩ ،
والمعمرين والوصايا للسجستاني : ٩ ، وشرح ابن يعيش ١٠٥/٧ ،
وشرح الجمل لابن عصفور ١٤/١ وشرح التصريح ٣٦/٢ وغير ذلك
كثير .

أى : صِرْتُ ، وقول الآخر :

٦٤١- ثم أضحوا لعيب الدهر بهم (١) وكذلك الدهر حالاً بعد حال (٢)

وقال الآخر :

٦٤٢- ثم أضحوا كأنهم ورق جف ففألوت به الصبا والدبور (٣)

وقال الآخر :

٦٤٣- أضحت سيوفك في الأغمار خاشعة

(٤) تشكو صداها فلا تسقي صواديها

وقال في أمسى :

٦٤٤- * أمست خلاً وأمسى أهلها احتلوا * (٥)

أى : صارت خلاً ، وقال الآخر :

٦٤٥- وكنت به أكنى فأمسيت كما كُنتُ به فاضت دموعي على نحري (٦)

(١) في الصورة : كذلك ، تحريف .

(٢) البيت لعدي بن زيد وليس في ديوانه بهذه الرواية وإنما الذي فيه : ثم أضحوا خنع الدهر بهم وكذلك الدهر يودي بالجيل وبعده :

وكذلك الدهر يرمى بالفتى في طلاب العيش حالاً بعد حال والشاهد في المساعد ٢٥٦/١ والهمع ١١٣/١ والدرر ٨٣/١ (٣) البيت لعدي بن زيد ديوانه : ٩٠ من قصيدة طويلة . وهو في الأمالي الشجرية ٩٢/١ وشرح ابن يعين ١٠٤/٧ ، ١٠٥ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢١١ وشرح الكافية الشافية : ٣٩٥ والهمع ١١٤/١ والصبان طس الأشموني ٢٣٠/١

(٤) لم أعر عليه .

(٥) عجزه : * أكنى عليها الذي أكنى على ليد *

وهو للنايفة الذبياني في ديوانه ١٦ من قصيدته التي مطلعها : يا دارمية بالعليا فالسند أقوت ، وطال عليها سالف الأبد وهو في المخصص ١٤٥/٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٢/١ وشرح عمدة الحافظ : ٢١٠ وشرح الكافية الشافية : ٣٩٥ والخزانة ٧٦/٢ برواية : أضحت خلاً وأضحى أهلها احتلوا ، وهي خلاف رواية الديوان .

(٦) البيت من الحماسية رقم ٣٨٠ شرح المرزوقي ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ونسبها المرزوقي إلى أبي وهب العبسي أما التبريزي فالق العتيبي محمد ابن عبدالله المتوفى سنة ٢٢٨ وترجمته في وفيات الأعيان ٣٩٨/٤ . ورواية البيت في شرح المرزوقي : فأصبحت كما .

أى : قَصْرَتْ ، وقال الآخرة :

٦٦٦ - وقد كنتُ ذا نابٍ وظَفِرٌ على العِصْدَا
فأصبحتُ لا يَخْشونَ نابِي ولا ظَفِرِي (١)

أى : فصرت .

وقوله : " وتجيءُ للدخولِ في الأَزمِنَةِ المذكورة ، فتخرجُ " .

يعنى أنها تكون تامة تكتمني بالمرفوع خاصة ، ومعناها تامة : دخول
فاطمها في الوقت المشتق منه لفظها ومنه قولهم للقوم : أصبحتم ^(٢) ولم تنامون ؟
وأسيتم ^(٢) لم تعملون ؟ ولم ^(٢) تتجروا ؟ ، وقد تدلُّ أَصْبَحَ على إقامة فاطمها
في الوقت المشارك لها في الحروف ، ومنه قولهم : إذا سَمِعْتَ بِسَرَى القَيْنِ
فاطم بأنه مَصْبِحٌ : أى : مَقِيمٌ بِالصَّبَاحِ ^(٣) لم يَبْرَحْ ، يبدلُ على ذلك
السرى .

-
- (١) الكلام عنه كالللام عن سابقه .
(٢) في الصورة : كم ، ولعلها تحريف "لم" . وانظر الشرح الصغير
للشلوبين ١٨٨ .
(٣) قال ابن عصفور " ألا ترى أن المعنى : فاطم أنه مقيم بالصبح لا
داخل في الصباح ، لأنه معلوم أن كل شخص داخل في الصباح ،
وَدَلَّ على الإقامة السرى " شرح الجمل ٤١٤/١ .
وهذا مُثَلٌّ من أمثال العرب وأصله أن القين بالبادية ينتقل فسي
مياهم ، ويقوم بالموضع أياماً فيكسده عليه عمله ، ثم يقول لا أهل
الماء : إني راحل عنكم الليلة ، وإن لم يرد ذلك ، ولكنه يشيعه
ليستعمله من يريد استعماله ، فكثرت ذلك من قوله حتى صار لا يصدق .
وهو في كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٤٧ وجمع الأمثال ٤١/١ ،
والمستقصى ١٢٤/١ وروايته في كتاب الأمثال : إذا سمعت بسرى
القين فإنه مصبح ، وكذلك في المستقصى ، ورواية مجمع الأمثال :
... فاطم أنه مصبح .

وقوله : " و ^{ظَلَّ} " لمصاحبة الصِّفَةِ للموصوفِ نهاره ، و " بات " ليله " .
 يعني أن ^{ظَلَّ} و ^{بَاتَ} ناقصتين يدلان على وقوع مضمون الجملة
 في النهار والليل ، فإذا قلت : ^{ظَلَّ} زيد قائماً ، فمعناه : دخل وقت
 الظلِّ وهو النهار ، وراح : دخل وقت الرواح ، وهو بعد الزوال ، و ^{بَاتَ} دخل
 وقت المبيت ، وهو قائم (١) .

وقوله : وتكون بمعنى صار .

مثاله قوله تعالى * ^{فَظَلْتُمْ تَفَكُهُونَ} * (٢) ، وقال تعالى * ^{ظَلَّ} *
 وجهه سوداً وهو كظيم * (٣) أي صار ، وقوله عليه السلام " فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا
 يدري أين باتت يده " (٤) . أي صارت (٥) ، ومعناها تامتين : أقام نهاراً أو
 ليلاً .

وقوله : " و ^{بَاتَ} " بمعنى عرس ، فخرج " .

أي تجيء مكثفة كعرس نحو قوله :

٦٤٧ - ^{بَاتَ} و ^{بَاتَتْ} له ليلية كليلة ذي العائر الأرملة (٦)

(١) في قولنا : بات زيد قائماً ، ^{ظَلَّ} زيد قائماً .

(٢) الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٣) من الآيتين ٥٨ من سورة النحل و ١٧ من سورة الزخرف .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء (٢٦) (٥٢/١) ومسلم في كتاب

الطهارة (٨٧) (٢٣٣/١) ومالك في الموطأ كتاب الطهارة حديث

رقم ٩ ص ٢١ وأبو داود في سننه كتاب الطهارة الباب ٤٩ حديث

رقم ١٠٣ ج ١ / ٢٠٠ . والترمذي في كتاب الطهارة الباب ١٩ حديث

رقم ٢٤ ج ١ / ٣٦٠ . والنسائي في كتاب الطهارة ١٢ / ١ .

(٥) قال السيوطي في تنوير الحوالك ٣٤ / ١ " وذكر غير واحد أن بات في

هذا الحديث بمعنى صار منهم ابن عصفور والأبدي في شرح الجزولية " .

(٦) البيت لامرئ القيس بن عانس وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

وأسلم ، وينسب البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي قال العيني " وهو

التاب في كتاب أشعار الشعراء الستة وليس بصحيح " المقاصد النحوية

٣٠ / ٢ والشرح الصغير للشلوبيين ١٨٨ والتصريح ١٩١ / ١ والصبان

على الأشموني ٢٣٦ / ١ ، والعائر اسم فاعل من العور وهو القذى في

العين تدمع له ، وقيل : الرمد ، والبيت ثابت في ديوان امرئ القيس

الكندي من رواية المفضل ما لم يروه إلا ضمعي انظر الديوان ص ١٨٥

وانظره أيضا في ٤٢٩ .

وقوله : " صار لا نقلاب الشيء من حالة إلى حالة لم يكن عليها " .
يعنى إذا كانت ناقصة ، تقول : صار زيد غنياً أي : انقلب من الفقر
إلى الغنى ، وإذا كانت تامة فأصلها أن تتعدى إلى ويكون معناها
انتقل ، تقول : صار زيد إلى البادية ، أي : انتقل إليها ، وصار زيد
إلى حالة غنى أي : انتقل إليها .

وقوله : " اثنان لا يخرجان عن موردٍهما وهما : جاءت في قولهم :
ما جاءت حاجتك ؟ [وقعدت في قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت
كأنها حرباً (١)] .

يعنى أنه لا يقال (٢) : ما جاء حاجتك فتعيد الضمير على لفظ
" ما " ، لأن هذا كالمثل ، فلم يغير عن موردٍه ، وأنت جاءت بلان " ما " هي
" الحاجة " في المعنى ، أي : أية حاجة جاءت حاجتك ؟ أي : صارت ،
وقعدت في قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حرباً ، أي : صقلها
حتى صارت كأنها حرباً .

وتكون " قعدت " وجاء أيضاً تامتين بمعنى جلس وأتى قال الله
تعالى : * فلما // جاء سليمان * (٣) أي بلغ الرسول سليمان ، وأتى سليمان ،
وتقول : جاء زيد إلينا ، أي : أقبل إلينا .

والأربعة التي بمعنى صار : عاد ، وأض ، وغدا ، وراح .
فأما أض فتكون تامة بمعنى رجع ، وناقصة بمعنى صار ، وأما غدا وراح
فلا يمتنع [أن تكون من هذا الباب وإن] (٤) لم يكونا بمعنى صار ؛
لأنه لا فرق [بين] غدا وراح وأصبح وأمسى وأضحى إذ كل واحد منها
(٥)

-
- (١) تنمة لكلام الجزولي .
 - (٢) انظر الكتاب ١ / ١٥ وانظر ما سبق ١٥٨ .
 - (٣) الآية ٣٦ من سورة النمل .
 - (٤) هذه العبارة لم أتمكن من تبينها جيداً في المصورة ، واستفدنا في إثباتها مما سيأتي .
 - (٥) كلمة ذهب بها الرطوبة ، ويقتضيها السياق .

معناه الكون في الزمان الذي يشاركها في الحروف ، فكما أنك إذا قلت :
كان زيد في المساء أو الصباح أو الضحى أو الصبح لم يستقل دون خير ،
كذلك إذا قلت : كان زيد في الغداة (١) أو في الرواح لم يستقل دون
خير .

وإنما حُددت أفعال هذا الباب ألا تستغني بالاسم الذي بعدها عن
الخير كذا قال سيبويه (٢) ، فينبغي أن تكون : غدا وراح وإن لم يكن
معناها : صار كأصبح وأمسى وإن لم يكن معناهما صار لأن معناهما كان
زيد في الغداة (١) والرواح كما أن معنى أمسى وأصبح كان في المساء والصباح .

وقوله : " ما زال وأخواتها لمصاحبة الصفة للموصوف مذكوراً قابلاً " ،
يعنى أنها إذا كانت ناقصة تدل على ملازمة الخبر للمخبر عنه
مذكورها أعني الصفة وهي الخبر ، فإذا قلت : ما زال زيد قائماً ، دلت
على ملازمة القيام لزيد مذكور قبل القيام ، وتكون تامة تدل على بقاء الفاعل على
ما كان من مكان أو غيره .

وزعم بعضهم أن ما برح زيد قائماً ، معناه : لم يزل قائماً في مكانه ،
لأنها من البراح مشتقة فلا بد من لحظه ، وكذلك التامة ، وهذا فاسد .
قد يكون الأصل ذلك ، ويتجاوز (٣) بدليل قوله تعالى * لا أبرح حتى
أبلغ مجمع البحرين * فإنما هي بمعنى : زال . (٤)

- (١) في المصورة : الغداة ، ولعله تحريف فلم أجد الغداة بمعنى الغداة ،
وإنما هي كما في الصباح (غدو) الغداة : الطعام بعينه وهو
خلاف العشاء .
- (٢) الكتاب ١ / ٤٥ .
- (٣) في المصورة : ويتجاوز ، ومن عادة الناسخ أن يحذف ألف المد في كثير
من الأحيان .
- (٤) الآية ٦٠ من سورة الكهف وقال ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٤١٨
" ألا ترى أن من المحال أن يريد لا يزال عن مكاني حتى أبلغ مجمع
البحرين ، لأنه معلوم أنه ما دام في مكانه لا يبلغ مجمع البحرين
فدل على أن برح بمعنى " زال " . وقد منع ابن عصفور أن تكون برح
مستقة من البراح وهو على خلاف ما ذهب إليه الأبدى .

وقوله : " وتَنفِي ماضية بما ولم " .

يعنى أنها إذا كانت لما مضى تنفى بما نحو : ما زال زيد قائماً ،
ولم نحو : لم يزل زيد قائماً . وقوله : بلم ، يعنى : أنها تنفى الماضي
معنى لا لفظاً ، لأن لم لا تدخل على لفظ الماضي .

وقوله : " وغير ماضيه بلا ولن " .

يعنى مستقبلة ، لأن " لن " لنفى سيفعل ، و " لا " كذلك فى
الأشهر ، قال الله تعالى * لا يزال بنيانهم الذى بنوا ريبة فى قلوبهم *
وقوله : ويجوز حذف " لا " معها .

هذا غير صحيح على الإطلاق ، بل لا تحذف " لا " معها إلا فى
القسم إذا كانت جواباً له ، قال تعالى * تالله تفتوا * (٢) و [كذلك] (٣)
مع غيرها من الأفعال . ولا بد من " ما " مع " زال " ومن " لم " مع " لم
يزل " ، وكذلك : انكف وفتي وقد تحذف لفظاً فى الضرورة كقوله :

- لعمري عفاً زالت عزيزة على قومها ما قتل الزند قارح [٦٠٩] (٥)
أراد : ما زالت عزيزة (٦) وأما قوله :

ولا أراها تزال ظالمة تحدث لي قرحة وتتكوه ها [٢٥٤] (٧)
ف " أراها " اعتراض و " لا " متوجهة على " تزال " .

(١) الآية ١١٠ من سورة التوبة .

(٢) الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) تكملة يتم بها الكلام .

(٤) فى الصورة : لهم ، تحريف .

(٥) سبق تخريجه ٩٥١

(٦) فى الخزانة : لا زالت ، وذلك فى سياق الحديث عن حذف " لا "

ثم ذكر أن المحذوف " ما " فى رأى ابن عصفور ، الخزانة

٤٥ / ٤٦٠

(٧) سبق ص ٢٨٧

وقد رده الأستاذ أبو علي عليه في الشرح، وقال: " لا معنى
 لذكر هذا الفصل، لأنه لا يجوز حذف "لا" معها إلا إذا كانت جواباً للقسم
 كما ذكرناه في الآية، وإذا كانت لا تحذف إلا في القسم، ولم يكن ذلك
 مخصوصاً بها دون غيرها من الأفعال، فلا معنى لذكره فيها، ثم إنه ذكره
 فيها وأطلق القول في حذفها فأوهم بذلك جواز حذفها في غير القسم،
 وذلك لا يجوز، لأن حذف حرف العطف غير جائز إلا ما جاء من ذلك (١) في
 القسم. وقد رأيت في بعض النسخ: ويسجوز حذف "لا" معها في القسم،
 وكيفما كان فلا معنى لذكره فيها، لأنه شيء لا تختص به دون غيرها (٢).

وقوله: " وما دام لمصاحبة الصفة للموصوف في الحال ".
 غير صحيح لأنك إذا قلت: لا أكلت ما دام زيد ضاحكاً، لا يراد
 به ما دام زيد ضاحكاً في هذه الحال التي نحن فيها فيكون معناها الدلالة
 على مصاحبة الصفة للموصوف في زمن الحال، وإنما هي للدلالة على دوام مصاحبة
 الصفة للموصوف، وقد يكون ذلك في الحال نحو: ما دام زيد ضاحكاً الآن،
 وقد يكون ذلك أبداً إذا قلت: ما دام زيد ضاحكاً، وأطلقت اللفظ ولم
 تقيد بالآن.

ش (٢): " لكن قد يكون معنى كلامه في الحال أي في حال وجود
 الموصوف لا في الحال التي أنت فيها فيصح معناه على ذلك ".

قلت: والصواب أن يقال: " ما دام " إذا كانت تامة تدل على اتصال
 ما قبلها مدة بقاء الفاعل، أو بقاءه على صفة هو عليها مثل أن يقول لك: لا
 أكلت ما دام زيد، أي ما وجد زيد، ولا أكلت ما دام ضحك عمرو (٣)
 إذا كانت ناقصة كانت دالة على اتصال ما قبلها ما لزم الخبر المخبر عنه، ومثال
 ذلك ما تقدم.

(١) في الصورة: قولهم.

(٢) هذا النصان ليسا في الشرح الصغير للشلوبين ولعلهما في الشرح الكبير.

(٣) كلمة يستقيم بالسياق.

وقوله : " و " ما " معها مصدرية .

يعني أنها ظرفية مصدرية ، ولذلك تتقدّر بمدّة دوام زيدٍ كذا ،
ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وهو الدوام ثم وضع " ما دام " موضع
الدوام .

وقوله : " ولذلك تحتاج إلى ضميم في كونها كلاماً " .

أي إلى لفظٍ مضموم إليها ، لأنها تتقدّر بالمصدر وهو اسم مفرد والاسم
المفرد لا يتم به كلام والضميم فعيل بمعنى مفعول ويعنى به : لا أكلك من
قولك : لا أكلك ما دام زيد قائماً ، ولما كانت " ما " معها مصدرية لم يجز
دخول " ما النافية " عليها ، لأنها تتقدّر هي والفعل الذي بعدها بالمصدر ،
والمصدر مفرد و " ما النافية " لا تدخل على المفرد .

وقوله : " وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال ، وقيل : عموماً (١) "

الصواب أن يقول : ليس تنفي ما تدخل عليه فإن لم يكن مخصصاً بزمان
نفته في الحال وخلصته للحال . (٢) " ليس " لانتفاء الصفة عن الموصوف
في الحال إذا لم يتقيد الخبر بزمان ، فإن تقيد بزمان أي زمان كان ،
نفته (٣) ، كقولهم : ليس خلق الله مثله (٤) ، وأجاز [سيويه] (٥) " ما زيد "
ضربته حجازية بمعنى " ليس زيد ضربته " (٦) ، وأجاز ابن السراج ليس
زيد يقوم غداً ، وهو على قياس ما أجاز سيويه (٦) من : ليس زيد
ضربته //

وقوله : " فقسّم كان يجوز أن يتقدم فيه الخبر على العامل إن خلا من

معنى الاستفهام " .

- (١) في الصورة : عموم وأثبتنا ما في الجزولية .
(٢-٢) كلام الشلوين في التوطئة ٢١٣ .
(٣) العبارة في التوطئة " فإن تقيد بزمان أي زمان ، كان نعتة " وهو غير
مستقيم .
(٤) من أمثلة الكتاب ١ / ٧٠ .
(٥) تكملة من التوطئة .
(٦) الكتاب ١ / ١٤٦ .

يعني إذا كان الخبر غير اسم استفهام نحو : قائماً كان زيد ، وتامه
أن يقول : ما لم يمنع منه مانع نحو : يعجبني أن كان زيد قائماً ، فإنك
إن قدمت : قائماً على " أن كان " لم يجز ، لأن ما بعد " أن " من
صلتها ، والصلة لا تتقدم على الموصول . وإن قدمت على كان دون " أن " .
فقلت أن قائماً كان زيد لم يجز ، لأن " أن " لا يفصل بينها وبين الفعل
بالاسم . واستظهر بقوله " إن خلا من معنى الاستفهام على الخبر إذا
كان استفهاماً ، وهو الذي يذكر بعد .

وقوله : " ويجب إن كان فيه " .

يعني يجب تقديم الخبر إن كان فيه معنى الاستفهام نحو : أين كان
زيد ؟ ، متى كان الخروج ؟ وكيف كان أخوك ؟ ونحو ذلك . وسبب ذلك
أن الاستفهام له صدر الكلام سواء كان فضلة أو مهذبة ، لأن الاستفهام طريق إلى
العلم ، فقدم لذلك .

وقوله : " وإن كان المبتدأ معه ضمير يعود على شيء في الخبر " .

مثاله : على التمرة كان مثلها زيدا في التقديم (١) ، وكان على
التمرمة مثلها زيدا ، في التوسيط (١) . ولا يجوز : كان مثلها على التمرة زيدا ،
لثلا يتقدم المضمرة على الظاهر لفظاً ورتبةً في غير الموضع الذي سُمح فيه ،
وقد تقدم بيانه في باب النعت (٢) .

وقوله : " وليس يجوز فيها ما جاز في " كان " عند القدما " .

مثاله : قائماً ليس زيد . وهو مذهب سيبويه ومن تبعه ، واستدلوا
بأنها فعل وأصل الفعل أن يعمل في معموله مقدماً وموخرًا ، ويقول تعالى :
* ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم * (٣) ، ولقد الم معمول يؤذن بتقدم
العامل * ويوم يأتيهم * معمول لقوله * مصروفًا * .

(١) أي تقديم الخبر على كان واسمها وتوسيط الخبر بين كان واسمها .

(٢) تقدم ص ٥٣٨ وما بعدها .

(٣) الآية ٨ من سورة هود .

- ٩٦٨ -

وأما المتأخرون (١) فهي عندهم فعل غير متصرف وجعلها بعضهم حرفاً، وهو الفارسي فلا يتقدم عليها المعمول لضعفها، ولا حجة في الآية عندهم، لأن الظرف يتقدم حيث لا يتقدم عامله اتساعاً فيه.

وأجاز سيبويه أزيداً لست مثله، وقال: "لأنه فعل فصار بمنزلة: أزيداً لقيت أخاه" (٢) ولا يفسر إلا ما يعمل فزيداً منصوباً بإضمار فعل تقديره: أبايت زيداً لست مثله.

وقوله: "وما زال" وأخواتها لا يتقدم خبرها عليها لكان "ما" أي: لأن "ما" النافية في أولها، وهي حرف صدر ولا يتقدم عليها ما بعدها.

وقوله: "والأ عند ابن كيسان" (٣).

حجة ابن كيسان أن يقول: الفرق بينها وبين "ما كان" أن ما زال زيد قائماً، موجب في المعنى، لأنك أثبت له القيام بخلاف "ما كان"، وأيضاً فإن حرف النفي لا يفارق الفعل في "ما زال" فصاراً (٤) كالكلمة الواحدة، فكأنه لم يدخل على الفعل حرف نفي، لأن ما زال في معنى فعل موجب، وهو ثبت، وليس حرف النفي في "ما كان" كذلك، ولا هو في معنى فعل موجب.

وقال المانع: لا حجة في هذا، لأن العرب إنما تراعي اللفظ فلا يجوز: غير زيد ما ضربت، وإن كان موجباً في المعنى، لأنه في معنى خصت زيدا بضربي وأما لزوم النفي فمقول لمنع التقديم.

وقوله: "وليس يخالف في أن إلى صار، لا يتقدم خبرها عليها (إلا) إذا نفيت بما".

- (١) في الصبان على الأشموني ٣٤/١، أن هذا رأى الكوفيين والمبرد والسيرافي والزجاج وابن السراج والجرجاني وأبي علي في الحلبيات وأكثر المتأخرين وقد ذهب الفارسي في الإيضاح إلى إجازة ذلك وقال: "وهو عندي القياس" الإيضاح: ٨٠١.
- (٢) الكتاب ١٠٢/١ قال سيبويه: وهو قول الخليل +
- (٣) انظر ابن كيسان النحوي (د. محمد البنا) ص: ١٨١.
- (٤) في المصورة: فصار.
- (٥) تكلمة من الجزولية.

السبب في ذلك أن النفي هنا نفي صريح ، وهناك ليس بنفي صريح ،
إذ ليس نفيًا في المعنى ولا هو في معنى فِعْلٍ مُوجِبٍ ، ولا يلزمه حرف النفي .

نبا (١) وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر " ما زال " وأخواتها
عليها ، واحتجوا بأنها ليست بنفي للفعل ، وإنما هي نفي لمفارقة الفعل
وبيان أن الفاعل (٢) له حالة في الفعل متطاولة ، والذي يدل على أن
" ما زال " ليس بنفي أن زال فيه معنى النفي و " ما " للنفي ، فلما دخل
النفي على النفي صار إيجابا ، والذي يدل على أن النفي إذا دخل على
النفي صار إيجابا أنك إذا قلت : " انتفى الشيء " ، كان ضد الإثبات ، فإذا
أدخلت عليه النفي نحو : ما انتفى ، صار موجبا ، فدل على أن نفي النفي إيجاب
فصار بمنزلة " كان " ، وكما أن كان يجوز فيها تقديم الخبر ، فكذلك
" ما زال " (٣) ولذلك لم يقولوا : ما زال زيدًا إلا قائمًا ، كما لم يقولوا :
كان زيدًا إلا قائمًا ، لأن إلا إنما تدخل لنفي النفي كقوله : ما مررت إلا
بزيد وما ضربت إلا زيدًا " نفيت المرور والضرب أولًا وأدخلت " إلا " فأثبتتهما
لزيد ونقضت النفي .

والجواب عن كلمات الكوفيين (٤) :

أما قولهم : إن النفي إذا دخل على النفي صار إيجابا إلى آخره . . .
قلنا : هذا حجة عليكم ، فإننا كما أجمعنا على أن ما زال ليس بنفي
للفعل أجمعنا على أن " ما " للنفي ، ثم لو لم تكن للنفي صار الكلام
بدخولها إيجابا ، فالكلام إيجاب و " ما " نفي ، بدليل أنا (٥) لو قدرنا
زوال " ما " عنها لما كان الكلام إيجابا ، وإذا كانت للنفي فينبغي ألا يتقدم
ما هو متعلق بما بعدها عليها ، لأنها تستحق صدر الكلام كالأستفهام .

- (١) الإنصاف المسألة ١٧ ص ١٥٥ .
(٢) في المصورة : الفعل والتصويب من الإنصاف وعبارة الإنصاف " إن الفاعل
حاله في الفعل متطاولة " .
(٣) عبارة الإنصاف " كما أن كان يجوز تقديم خبرها عليها نفسها ، فكذلك
ما زال يبغي أن يجوز تقديم خبرها عليها " .
(٤) الإنصاف ص ١٥٩ ، ١٦٠ ، والشاح يتصرف في عبارة الإنصاف .
(٥) في المصورة : أنها .

واحتج البصريون (١) بأن قالوا : إِنَّ " ما " للنفي ، والنفي له صدر الكلام فجرى مجرى حرف الاستفهام في لزوم الصدر والسرف فيه أَنَّ الحرف إنما جيء به لإفادة المعنى في الاسم والفعل ، فينبغي أَنْ يَأْتِيَ قَبْلَهُمَا ، لا بعدهما ، وكما أَنَّ حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ها هنا بـبـدليل أَنَّك لو قلت : زيدا أَضْرَبْتَ ؟ لم يَجْزُ ، لِأَنَّكَ تَقْدِمُ مَا هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَا بَعْدَ حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ عَلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ هُنَا : إِذَا قُلْتَ : " قَائِماً ما زال زيدٌ " ينهني أَلَّا يَجُوزَ ، لِأَنَّكَ تَقْدِمُ مَا هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَا بَعْدَ حَرْفِ النْفْيِ عَلَيْهِ " (٢) .

وقوله : " وما دام لا يتقدم خبرها عليها اتفاقاً ، لكونها صلة لما و " ما " معها مصدرية ، تتقدم مع الفعل بالمصدر ، ومعمول المصدر من صلته والصلة لا تتقدم على الموصول ، فلا يجوز : لا أكلك // قائماً ٢٦٤ ما دام زيد ، على التقديم .

وقوله : " وجواز توسيط الخبر عام في جميعها " .

نحو : كان قائماً زيد ، وكذلك الباقي ، إلا ما منع منه مانع نحو : كنت قائماً ، وكذلك ما لم يكن اسماً استفهامياً ، فإنه يلتزم فيه التقديم نحو : متى كان الخروج ؟ وقد تقدم ، وكذلك : من كان أخوك ؟ ، لا أنه لا يجوز : كان أين زيد ؟ ولا كان من أخوك ؟

وقوله : " ولكنها لا تدخل على مبتدأ فيه معنى شرط أو استفهام " .

مثاله : من يكرمني أكرمه ، ومن عندك ؟ وقال بعضهم (٢) : كان حقه أن يقيد (٤) الشرط هنا بأن يقول : على أن يكون اسم الشرط اسماً والجمله بعدها خبرها ، لأن ذلك يجوز على أن يكون اسم الشرط

(١) الإنصاف ١٥٩ مع اختلاف يسير .

(٢) انتهى كلام ابن الأثير .

(٣) في الشرح الصغير ١٩٠ فإن قيل " ، وأورد الكلام التالي باختلاف يسير .

(٤) في الصورة : بعيد ، ولعل ما أثبتناه صواب .

مبتدأً والجملةُ خيرهَ واسمها ضميرُ الأمرِ والشأنِ ، لا خلاف في ذلك ، غير أنَّ
عَدْرَهُ في هذا أن المبتدأَ الذي دخلت عليه في هذا الوجه هو ضميرُ الأمرِ
والشأنِ وليس فيه معنى الشرطِ .

وأما الاستفهامُ فنحو : مَنْ جاءك ؟ ولا يجوز دخولُ أفعالٍ هذا
الباب على المبتدأِ الذي فيه معنى الاستفهامِ على واحدٍ مِنَ الوجهين المتقدمين
في اسمِ الشرطِ ؛ لأنَّ جملةَ الاستفهامِ لا تقتضي إثباتَ شيءٍ ودخولَ هذه
الأفعالِ عليها يقتضي ثباتها فذلك تناقضٌ .

وبالجملةِ فتلخيصُ هذا الفصل أن تقولَ : كلُّ مبتدأٍ يكون اسماً
لهذه الأفعالِ إلاَّ أسماءَ الشرطِ وأسماءَ الاستفهامِ و " كم " الخبرية للزومِ
الصَّدرِ ؛ ولأنَّ هذه الأسماءَ كالفاطنين لا تتقدَّم على الأفعالِ إلاَّ وتصيرُ مبتدآتٍ ،
وكذلك " ما " التعجبية ؛ لأنها لا تقع إلاَّ صدراً ، ولأنَّ الكلامَ معها جرى
كالمثل فلم يغير (١) ، وكذلك : ايمنُ الله لعدم التصرف ، فلا تقول في قولك :
مَنْ زيد ؟ كان مَنْ زيدٌ ، ولا في قولك : مَنْ يكرمني أكرمه : كان مَنْ يكرمني
أكرمه ، بالجزم ، على أن يكون " مَنْ " اسم كان ، ولكن قد تقول ذلك في
الشرطِ ، كما تقدَّم على ضميرِ الأمرِ والشأنِ .

وقوله : " ولا تدخل على مبتدأٍ خيره جملة لا تحتل الصدق والكذب " .
لا يتصور وقوع الجملة التي لا تحتل الصدق والكذب خبراً لها لمناقضة
معناها لهذه الأفعالِ وذلك أن الجملةَ الطليبةَ مقتضاها الطلبُ ، والطلبُ
واقعٌ في وقت التلفظِ بها ، وهذه الأفعالُ تدلُّ على المضى والاستقبال فلم
يمكن أن تجعل أخباراً لهذه الأفعالِ ؛ لأنَّ هذه الأفعالَ مناقضةٌ لتلك الجملِ
الطليباتِ . ومثال ذلك : زيدٌ هل ضربته ؟ وعمروا ضربته ؟ وبكر لا تشتمه ،
وزيدٌ ليته قائمٌ ، وقد جاء ما ظاهره المناقضة لهذا قال الشاعر :

٦٤٨ - وكُونِي بالمكارمِ أَذْكَرِي نِي وَدَلِّي دَلَّ مَا جِدَّةٍ صَنَّاعِ (٢)

(١) الكتاب ١/٧٣ .

(٢) البيت في نوار رآبي زيد ٣٠ ، ٥٨ منسوباً لبعض بني نهشل وهو
جاهلي ، وهو في الشرح الصغير للشلوبيين ١٩١ وشرح الجمل لابن
عصفور ١/٣٨٠ ، ٢/٦٠١ والضرائر له : ٢٥٨ والخزانة ٤/٥٧
والهمع ١/١١٣ .

ش " جاز ذلك لما وافقه في أن كل واحدٍ منهما غير ثابت لكونيهما
أميرين (١) وقيل هو مثل قوله تعالى ﴿ فليمدد له الرحمن مداً ﴾ (٢)
اللفظ لفظ الأمر، والمعنى الخبر أي: كوني تذكيرني (٣).

وأما مثل: كان زيدٌ هل ضربته وكان زيدٌ اضربه، فلا يجوز
أصلاً، وذلك لمناقضة الجملة الطلبية لهذه الأفعال إذ مقتضاها الطلب،
وهو واقع وقت التلغظ بها كما تقدم. وهذه الأفعال تدل على المضى
والاستقبال، فلم يمكن لذلك أن تجعل أخباراً لهذه الأفعال.

وقوله: " ولا على مبتدأ خبره مفردٌ فيه معنى الاستفهام سوى:
كان إلى صار".

مثاله: أين زيدٌ؟ وكيف عمرو؟ ومتى الخروج؟ تقول: أين كان
زيدٌ؟ وأين أمسى عمرو؟ ومتى أصبح الخروج؟، وكيف كان أخوك وكيف
صار أبوك ونحو ذلك، وإن كانت الجملة استفهامية، لأن الاستفهام في قوله:
أين زيدٌ؟ إنما هو عن المكان الذي استقر فيه زيدٌ.

وهذه الأفعال أعني: كان إلى صار إنما هي لإثبات كون الخبر إما
في الزمان الماضي على الإطلاق ككان، أو لإثباته في مخصوص من الزمان الماضي
كأسى وأصبح وأضحى، أو ما هو كذلك كصار التي معناها انتقل من حال إلى
حال، فإذا كانت معاني هذه الأفعال ما ذكر فلم يتناقف معنى الجملة
مع معاني هذه الأفعال، وإنما منعه دخول سائر أفعال هذا الباب
على الجملة التي خبرها مفردٌ فيه معنى الاستفهام، على أن الخبر في
سائر الأقسام لا يتقدم، والمفرد الذي فيه معنى الاستفهام لا بد له من

(١) الشرح الصغير ١٩١ والتوطئة ٢١٥.

(٢) الآية ٧٥ من سورة مريم.

(٣) قال بذلك ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣٨٠.

(٤-٤) هذه العبارة مكررة في حاشية المصورة.

التقدم ، لا نه مستفهم به كما يستفهم بحروف الاستفهام ، وحروف الاستفهام لا تكون إلا صدورا في الكلام ، فكذا ما تضمن معناه ووجب ألا تكون مع فعل إلا إذا كان خبر ذلك الفعل يجوز تقدمه عليه ، فإذا لم يكن الفعل مما يتقدم الخبر عليه لم ينبغ أن يقع اسم الاستفهام خبراً عنه فذلك لم يجز : أين ما انك زيد ، ولا أين ما فتى عمرو ولا أين ما برح زيد ، ولا أين ما زال زيد ، وهو مذهب صحيح .

وأما من يجيز تقدم خبر ما زال وأخواتها عليها ، فلا مانع من ذلك ، وكذلك " ليس " من يجيز تقدم خبرها عليها يقول : أين ليس زيد ؟ ومن يمنع تقدم الخبر عليها لا يجيز ذلك .

وقوله : وما أوجب كون المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين على السواء .

يعنى ما ذكر في باب الابتداء من الالتباس الذى يحدث بين معنيين بتقديم الخبر على المبتدأ لا يكون في هذا الباب إن ظهر الإعراب في أحدهما نحو : كان موسى أخاك أو فيها نحو : كان زيد أخاك ، لارتفاع اللبس باختلاف الإعراب بخلاف باب المبتدأ . وكذلك كون المبتدأ منزلاً منزلة الخبر نحو : زيد زهير ، أي : مثل زهير ، لا يتصور هنا ، لأن الإعراب يزيل اللبس باختلافه تقول : كان زيد زهيراً ، وكان زهيراً زيداً ، وتقول : كان زيد المجتبى ، وكان المجتبى زيداً ، وكان خير من زيد أفضل من عمرو ، وكان خير من زيد أعلى من خالد ، وكان خالد الأشعش // ونحو ^{٢٦٥} ذلك التقديم هنا جائز بما إذا لا لبس ، فإن لم يظهر الإعراب لم يجز ذلك لا جل اللبس نحو : كان موسى المجتبى ، وكان أعلى من زيد أعلى من عمرو وكقولك : كان موسى الأشعش .

وقوله : " ولا تدخل على المبتدأ المخبر عنه بالماضي إلا ما لا يناقض معناه المضى منها " .

المناقض " ما دام " لما تقدم من معناها وذلك نحو : لا أكلتك ما دام زيد قائماً (١) في قولك : لا أكلتك ما دام زيد قائماً ، وذلك

(١) في الصورة : قائماً ، وما أثبتناه هو الصواب .

ولأن هذا الكلام ، أعني : لا أكلك ما دام زيد قائماً ، إنما يقال إذا كان زيد في حالة قيام فحينئذ يقال لا أكلك ما دام زيد قائماً ، ولا يقال ذلك فيمن كان قائماً فيما مضى وانقطع قيامه ، إنما يقال فيمن هو موجود في حال قيام متصل غير منقطع فلذلك ناقض معناها الماضي ، وكذلك لا تقول : ما انك زيد علم ولا : ما فتى ولا ما برح لا يخبر عن شيء من ذلك بالماضي ، لأنها لمصاحبة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها ، أي لا يقال إلا في صفة صاحبها الموصوف مذ قبلها ولم تنقطع عنه ، قالوا : ويجري هذا المجرى : أصبح وأضحى وأضحى ، لأنها لا تقال إلا في حالة هو فيها في هذه الأوقات متصلة تلك الحال منه غير منقطعة ، فالماضي يناقضها فلا يكون معها ولا يقال : أصبح زيد قد قام ولا أضحى زيد قد فعل ، ولا أضحى زيد قد خرج ، لتناقض معنى الماضي في ذلك مع معنى الحال التي وضعت هذه الأفعال على ألا تقال إلا فيها . انتهى .

مسألة من الباب

اعلم أن كل ما دخل عليه حرف نفي أو كان موضوعاً للنفي كليهما يجوز دخول إلا في خبره إلا " ما زال " وأخواتها ، فلا يجوز دخول " إلا " في خبرها ، لأنها موجبة في المعنى و " إلا " التي للإيجاب لا تقع إلا بعد النفي لا تقع في الخبر الموجب ، ولو قلت : كان زيد إلا قائماً لم يجز ، لأنها لا يبطال النفي ، وتصييره إيجاباً ، وإلا (١) أن يكون الخبر لا يجوز استعماله إلا منفياً ، فإنه لا يجوز دخول إلا أيضاً عليه ، لأن " إلا " توجب الخبر ، فتكون قد استعملت موجباً ما لا يكون إلا منفياً ، فلا يجوز أن تقول : " ما كان زيد إلا زائلاً ضاحكاً " ، " وما أصبح عبد الله إلا منفكاً منطلقاً " و " ما أضحى زيد إلا بارحاً قائماً ، لأن بارحاً وزائلاً ومنفكاً لا تستعمل في الإيجاب وكذلك " ما كان زيد إلا أحداً " لا يجوز ، لأن أحداً من الألقاب التي لا تستعمل إلا في النفي ، ولو قلت : " ما زال زيد زائلاً

(١) العطف على قوله : إلا ما زال وأخواتها .

ضاحكاً جازاً ؛ لأن " ما " إذا دخلت على هذه الأفعال نعت أخبارها فكانت قلت : " ما زال زيد ضاحكاً ، ولو قلت " ما أضحى زيداً زائلاً ضاحكاً " كان الزوال غير منفي ، وإن الصفة لا تنتفي لانتفاء الموصوف كما ينتفي الخبر ، فأما قول الشاعر :

حراجيح ما تنفك إلا مناخةً على الخسف أو نرمي بها بلداً قفراً^(١) [١٧]

فلا شاهد فيه على دخول إلا في الخبر ، لأنه يحتمل أن يكون " إلا مناخة " حال وما تنفك تامة أي : ما يزول بعضها عن بعض إلا في حال اناختها على الخسف ، أي على غير عطف فلا ترسل في المرهق ؛ لأنها معدة للسير ، وأوبعني " إلى أن " وسكن " نرمي " ضرورة كقول البناغة :

* ردت عليه أقاصيه ولبيده [١٦٦] (٣)

ويحتمل أن يريد : ما تنفك عن تعب السير إلا في حال الإناخة إلى أن نرمي بها بلداً قفراً ، قاله الزجاج^(٤) *

ح (٥) لا يجوز أن تكون في البيت ناقصة والخبر على الخسف " و إلا مناخة " حال ؛ لأن " إلا " لا تدخل في الإيجاب على الخبر ولا على الحال فلا تنفك منفية وليست الموجبة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وإنما هي بمنزلة زال يزول ثم يدخل عليها حرف النفي فيقال : ما زال زيد من داره ، فكذلك انفكيت منك ولم أنفك منك ، فدخلت إلا إيجاباً على الحال كما تقول ما قمت إلا ضاحكاً ، فتكون " إلا مناخة " حالاً ، و " نرمي " جملة في موضع الحال معطوفة على مناخة وقيل : هي ناقصة ودخلت إلا مراعاة للفظ كقوله :

(١) سبق تخريجه ص ٣١٦ وانظر الخزانة ٤٩ ، ٥٥٠ .
(٢) في المصورة " تحرى " تحريف
(٣) عجزه : ضرب الوليدة بالمسحاة في الثأر . وقد سبق تخريجه
٣٠٧٤ < ١٤
(٤) هذا الكلام في شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٩ / ١ غير منسوب .
(٥) هو ابن خروف .

٦٢٩- وَرَجَّ الْفَتْحَ لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ (١)

شبه "ما" المصدرية "بما" النافية التي تزداد بعدها "إِنَّ" فزادها مراعاةً للفظ، وكذلك زاد "إِلَّا" هنا مراعاةً للفظِ النَّفْيِ وذلك في الشعر لا في الكلام الفصيح. ومتى دخلت إلا بقي الخبر على ما كان عليه قبيل دخولها ولم يتغير فتقول: ما كان زيدًا قائمًا، وإلا قائمًا. إلا مع ليس فإنه قد يرفع إجراءً لها مجرى ما حكى سيبويه: ليس الطيب إلا المسك (٢)، ولا حجة فيه عند الفارسي إذ قد يكون في ليس ضميرُ الأَمْرِ وَالشَّانِ "وإلا" في غير موضعها (٣)، والتقدير: ليس إلا الطيب المسك (٤)، والأصل ليس إلا المر إلا الطيب المسك، ومثل ذلك قوله تعالى: *إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنَّا* (٥) أي: إِنَّ نَظْنَ إِلَّا نَحْنُ ظَنَّا، وكقول الشاعر:

٦٣٠- أَحَلَّ لَهُ الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ وَمَا اغْتَرَهُ الشَّيْبُ إِلَّا اغْتِرَارًا (٦)

أراد: وما اغتره إلا الشيب اغترارًا، وقد رد عليه، وقيل (٧): لا حجة في

- (١) البيت للمملوط بن بدل القريني وهو في الكتاب ٢٢٢/٤ والخصائص ١١٠/١ وشرح ابن يعيش ١٣٠/٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٠/٢ والمقرب له ٩٧/١ والضرائر له ١٩٦/٦١ وشرح أبيات المغنى ١١١/١ والمقاصد النحوية ٢٢/٢ وشرح التصريح ١٨٩/١ وغير ذلك كثير ولعله من الحماسية رقم ٤١٥ في شرح المرزوقي ١١٤٨ فهو من وزنها وعلى قافيتها ولنفس الشاعر.
- (٢) الكتاب ١٤٧/١ وقد أورده سيبويه عند حديثه عن جعل ليس كما في زعم البعض وأورد أمثلة عن العرب وقال: هذا كله مسموع من العرب، والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس إضمارًا وهذا مبتدأ كقوله: إنه أمة الله ذاهبة إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلا المسك، وما كان الطيب إلا المسك.
- (٣) مذهب الفارسي في الخزانة ٣١/٢.
- (٤) في المصورة: ليس الطيب إلا المسك والتصويب من شرح الجمل ٣٩٧/١ قال ابن عصفور: ودخلت إلا في غير موضعها، لأنه كان ينبغي أن تدخل على الجملة التي هي الطيب المسك. الخ.
- (٥) الآية ٣٢ من سورة الجاثية.
- (٦) البيت للأعشى في ديوانه: ٤٥ من قصيدة مطلعها: أأزمت من آل ليلي ابتكارًا وشطت على ذي هوى أن تزارا والزواية في الديوان: أحل به. وما اغتره. إلا اغترارًا بالعين المهملة. وهو في شرح ابن يعيش ١٠٧/٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٧/١ والضرائر ٢١٢ والخزانة ٣٠/٢، ٣١، وغير ذلك.
- (٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٧/١ والخزانة ٣١/٢ عن شرح الجمل للخفاف الملقب ت ٥٦٧ هـ.

هذا وتقدير الآية : إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ضَعِيفًا ، وَإِلَّا اخْتِرَارًا بَيْنًا ، وَلَا يَنْكُرُ
حَذْفُ الصِّفَةِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى وَلَمْ يَثْبُتْ وَضَعُ إِلَّا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا .

ويحتمل عند الفارسي أيضا أن يكون "إِلَّا الْمَسْكُ" بدلا من الطَّيِّبِ
والخبر محذوف كأنه قال : ليس الطيب إلا المسك طيباً في الوجود ،
وحذف الخبر كقول الآخر :

لَهْفَى عَلَيْكَ لِلْمَهْفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْنِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيسِرٌ (١)
أي ليس في الدنيا مجير ، وهذا باطل ، لأن // أبا عمرو قال : إنه ليس
في الدنيا حجازي لا ينصب ولا تميمي لا يرفع فدل أنها استعملت
استعمال "ما" في الرفع حكى ذلك القالي في "الذيل" (٢) عن أبي
عمرو ، فهذا يضعف ما قاله الفارسي ولا بد ، وحكى سيبويه : ليس خلق
الله مثله " على أن ليس بمعنى "ما" (٣) .

مسألة [اسم كان وخبرها معرفتان]

إذا اجتمع في هذا الباب معرفتان ، فاجعل الخبر ما تقدر جهله ،
على ما تقدم في الابتداء ، فإن كان المخاطب إنما جهل التسمية بينهما فقط ،
فالأصح أن تجعل الخبر أدونهما تعريفاً ، إلا المشار فإنهم اعتنوا به للتنبيه
الذي فيه فقدموه إلا مع المضمرة ، فإن المضمرة يقدم عليه قال عنترة :

٦٢١ - * لَتَقْتَلِنِي فِيهَا أَنْدًا عَمَارًا * (٤)

(١) سبق ٦٢٨

(٢) ذيل الأمالي للقالي ٣٩ وانظر مجالس العلماء ٣ المجلس الأول

(٣) في الكتاب ٦٩/١ ، ٧٠ ، ١٤٧ . بخلاف هذا فإن سيبويه يرى أن

في هذا المثال إضماراً قال : هذا باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار
في إن إذا قلت : إنه من يأتينا نأته ، وإنه أمة الله زاهية فمن ذلك
قول العرب : ليس خلق الله مثله ، فلو أن فيه إضماراً لم يجز أن تذكر
الفعل ولم تعمله في اسم ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في : إنه "

الكتاب ٦٩/١ ، ٧٠ .

(٤) صدره : أحولي تنفض استك مذروبيها .

وهو في ديوان عنترة ٢٣٤ والكامل ١٠٠/١ وأمالي ابن الشجري ١٩/١

وشرح ابن يعيش ٥٦/٢ ، ١٤٩/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٢/١ .

وهو الا فصح ، لانه اعرف المعارف ، وقد حكى : " هذا أنت " (١)
فان تساويا ، فانت مخير نحو : كان زيد اخاك وكان اخوك زيدا .

واطم ان (٢) " ان " و " ان " المصدريتين اذا تقدر بالمصدر المعرفه
عاملتهما العرب معاملة المنصوب ، لا نهما لا ينمتان ف (ما كان حجتهم الا ان
قالوا) (٢) افصح (٣) .

وزعم ابن الطراوة (٤) ان الذي تريد اثباته فاجعل الخير ، تقول :
كانت عقوبتك عزلتك اذا عزلت ولم تعاقب (٥) ، وبالعكس كانت عزلتك
عقوبتك اذا عاقبت ولم تعزل ومن ذلك قول الشاعر :

٦٣٢- فكان مِصْلِي من هِدَيْتِ بِرِشْدِهِ فَللهِ غَاوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرًا (٦)
أثبت الهداية ، ولو عكس لا ثبت الاضلال ، قال : وَظَطُّ فِي ذَلِكَ النَّاسِ مِنْ
الْمَوْلِدِينَ قال أبو الطيب :

* في شرح الجمل : " تقدرا " وهو اول

- (١) الكتاب ٣٥٥/٢ قال سيويه : زعم أبو الخطاب ان العرب الموثوق
بهم يقولون : أنا هذا ، وهذا أنا " ثم قال : . وحدثننا يونس
أيضا تصديقا لقول أبي الخطاب : ان العرب تقول : هذا أنت تقول
كذا وكذا ، لم يرد بقوله : هذا أنت ان يعرفه نفسه ، كأنه يريد ان
يعلمه أنه ليس غيره . هذا محال ولكنه أراد ان ينبهه ، كأنه قال :
الحاضر عندنا أنت ، والحاضر القائل كذا وكذا أنت إلخ . .
- (٢) الآية ٢٥ من سورة الجاثية .
- (٣) يعني نصب " حجتهم " أفصح من رفعها ، والرفع قراءة الحسن وعمر
ابن عمير ، وزيد بن علي وعبيد بن عمير ، وابن عامر فيما روى عنه
عبد الحميد ، وعاصم فيما روى هارون ، وحسين عن أبي بكر . البحر
المحيط ٤٩/٨ وانظر الكتاب ٥٠/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٢/١
- (٤) انظر ابن الطراوة النحوي ٢٣٣-٢٣٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩٩/١
- (٥) من كلام عبد الملك بن مروان انظر شرح التصريح ١٧٢/١ .
- (٦) البيت لسواد بن قارب الدوسي الصحابي الجليل وهو في شرح الجمل
لابن عصفور ٤٠٠/١ والهمع ١١٢/١ ، ١١٩ ، والدرر ٨٢/١ ، ٨٢٠ .

٦٣٣ - ثياب كريم ما يصون حسانتها إذا نُشِرتْ كان الهبات صوانها (١)
فدَمَهُ وهو يعتقد أنه مدح له ؛ لأنه أثبت الصون [ونفى عنه الهبات] (٢)
وذلك ذم [وهذا الذي قاله ابن الطراوة غير لازم إذ لا يتصور هذا الذي
قال إلا فيما كان الخبر فيه غير (٣) المبتدأ نحو : " زيد زهير " حينئذ
يختلف بالتقديم والتأخير فإذا كان الثاني الأول فالمعنى واحد على كل
حال ، فأما قول الشاعر :

* فكان مضي من هديت برشده * [٦٣٤] (٤)

فإن جعلت الهداية والإضلال وقعا فيما مضى فلا طيبك قدمت أو أخرت
وإنما تختلف إذا جعلت أحدهما حالا والآخر ماضيا ، وكذلك إذا جعلت
الهبات خلاف الصوان بطل المعنى المراد من المدح ، فإن جعلتها هي
نفس الصوان فالمعنى واحد .

فإن كانا نكرتين فانت مخيران كان لهما مسوغ للابتداء بهما .

وإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة ، فالاسم المعرفة والنكرة الخبر ،
إلا في الضرورة فإن لم يكن للنكرة مسوغ فهو على القلب ، فإن كان لها مسوغ
وكان القصد الإخبار عن المعرفة ، فكذلك أيضا ، فإن قصد الإخبار عن
النكرة فليس بمقلوب نحو : أكان قائم زيدا ، تريد أقام من القائمين يسمى
بزيد والقلب جائز للضرورة وسيأتي ، ومنه في ذال الباب قوله :

- كانت فريضة ما تقول كما كان الزنا فريضة الرجم (٥) [٦١٢]

أراد : كما كان الرجم فريضة الزنا .

- (١) ديوان المتنبي بشرح العكبري ١٦٩/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٠٠ .
(٢) تكملة من شرح الجمل ١/٤٠٠ ، ٤٠١ .
(٣) في شرح الجمل ١/٤٠٠ " عين " وهو تحريف .
(٤) سبق في الصفة السابقة .
(٥) سبق ٩٥٣

[ضمير النكرة يعامل معاملة النكرة في الإخبار]

واعلم أن ضمير النكرة يعامل في الإخبار معاملة النكرة، لأن تعريفه أمر لفظي لنيابته مناب اللام، والإخبار عن النكرة من غير مسوغ متنع من جهة المعنى لعدم الفائدة، فلهذا جعل سيبويه قوله :

٦٣٤- فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوَلٍ أَطْبِي كَانَ أُمُّكَ أَمْ حِمَارٌ (١)
ضرورة؛ لأنه أخبر بأُمَّكَ وهو معرفة عن ضمير النكرة، وهو طَبِي، وهو في المعنى نكرة، وكذلك قول الآخر :

٦٣٥- * أَسْحَرَكَانَ طَبِيَّكَ أُمَّ جَنُونَ * (٢)

وقال المبرد (٣) : الصواب أن يقال إن ضمير النكرة معرفة، وتأول البيت، وقال : إنما يعني سيبويه في البيت أن أَطْبِيَّ مسرفوع بإضمار فعلٍ على الاشتغال كأنه قال : أَكَانَ طَبِيَّ أُمَّكَ كَانَ هُوَ أُمَّكَ، فالشاهد في صدر البيت لا في عجزه قال : مما يدل على ذلك قوله إثر البيت :

٦٣٦- كَانَ سَيْئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسِي يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ (٤)

(١) البيت لثروان بن فزارة (صحابي) وينسب لخداش بن زهير في الكتاب ٤٨/١ والمقتضب ٩٤/٤ وشرح ابن يعيش ٩١/٧ ٩٤٠ وشرح الجمل ٤٠٥/١ الخزانة ٢٣٠/٣ ، ٦٧/٤ ، ٣٨٩ ، ٤٦٤٠ وغير ذلك .
(٢) صدره : * أَلَا مَنْ مَبْلَغٌ حَسَانَ عَنِّي *
وهو لا بي قيس بن الأسلت الديوان : ٩٥ والكتاب ٤٩/١ وشرح الكافية الشافية ٢٠٤٤ والخزانة ٦٨/٤ والرواية فيه : أَطْبِيَّ كَانَ سَحْرَكَ أُمَّ جَنُونَ .
(٣) قال الشيخ عضيمة (رحمه الله) معلقا على نص المقتضب : اتضح لنا أن المبرد موافق لسيبويه في أن الضمير العائد على نكرة هو نكرة وأنهما جعلتا البيتين * أسكران كان ابن المراغة * وأطبي كان أمك . . من ضرورات الشعر، ولكن ابن يعيش والرضي نسبيا إلى المبرد مخالفته لسيبويه وأنه رد عليه استشهادا بالبيتين السابقين فقال : إن اسم كان ضمير والضمير معرفة، ومثل ذلك في شرح ابن يعيش ٩٥/٧ قال عضيمه : والمبرد في نقده لكتاب سيبويه لم يتعرض لهذا بالرد أيضا .
المقتضب ٩٤/٤ حاشية رقم ٢ .
(٤) البيت لحسان بن ثابت الديوان : ٣٥٥ من قصيدة مطلعها : عفت ذات الأصابع فالجواء إلى عذراء منزلها خلاء

فجعل هذا مما أُخْبِرَ فيه عن النكرة بالمعرفة، ألا ترى أن الضمير في مزاجها عائد على السبيئة وهي نكرة وضميرها عنده معرفة .

وهذا لا يلزم فإن النكرة الموصوفة عندهم مع النكرة غير الموصوفة بمنزلة المعرفة مع النكرة في الإخبار، فلذلك جعلها سيبويه بمنزلة المعرفة لكون السبيئة موصوفة بضميرها كأنه معرفة، ويقال للمبرد: المعتبر في باب الإخبار إنما (١) هو الإفادة بضمير النكرة نكرة بالنسبة إلى الإخبار، وقد أجاز سيبويه: " هذه ناقة وفصيلها راتعان " على النعت (٢)، وجعل ضمير النكرة نكرة، وقد أجاز نصبه على الحال على أن يحكم لضمير النكرة بحكم المعرفة، فإن كان الأسمان نكرتين ولا مسوغ لواحدٍ منهما لم يجز فإن كان لكل واحدٍ منهما مسوغ جاز وإرن كان لا أحدهما فقط فهو الاسم نحو: ما رجل قائم، والنكرة المختصة مع غير المختصة، كالمعرفة والنكرة ولذلك جعل سيبويه من الضرورة قوله:

٦٣٧- * وَإِنْ شَفَاءَ عِبْرَةٍ مَهْرَاقَةٍ * (٣)

وَلَا نَهَ أَخْبَرَ فِيهِ عَنِ النَّكَرَةِ [بِنَكْرَةٍ مَخْتَصَةٍ] (٤) وكذلك ما ذكرنا من قوله:

* يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلًا وَمَاءً * [٦٣٦]

- ====
- والشاهد في الكتاب ٤٩/١ والمقتضب ٩٢/٤ والمحتسب ٢: ٢٩/١ وشرح ابن يعيش ٩١/٧ ٩٣، وشرح الجمل ٤٠٥/١ والخزانة ٤٠/٤ ٦٣، وغير ذلك كثير.
- (١) في المصورة: وانما، والواو كأنها زائدة.
- (٢) قال سيبويه " واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة، كما لا يجوز وصف المختلفين، وذلك قولك هذه ناقة وفصيلها الراتعان فهذا محال لأن الراتعان لا يكون صفة للفصيل ولا للناقة، ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرة وبعضها معرفة . وهذا قول الخليل.
- الكتاب ٥٩/٢
- (٣) عجزه: * فهل عند رسم دارس من معول * وهو لا مرى القيس من معلقته ورواية الديوان: * وَإِنْ شَفَائِي عِبْرَةٌ إِنْ شَفَحْتَهَا * ولا شاهد فيها . وهو في الكتاب ١٤٢/٢، والمنصف ٤٠/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٥/١، والخزانة ٦١/٤ ٣٨٩، وغير ذلك .
- (٤) في المصورة بمعرفة، والتصويب من شرح الجمل ٤٠٥/١ .

وقد تكون المعرفة خبراً عن النكرة، إذا كان لها مسوغٌ وذلك أن تكون النكرة اسمَ استفهامٍ، لأنه عمومٌ، وهو مسوغٌ وكذلك الشرطُ، ولذلك أجاز سيبويه في "كم جريباً أرضك؟ أن يكون [أرضك] (١) خبراً لكم (٢)، ومن ذلك "من كان أخاك" وما جاءت حاجتك (٣).

واعلم أن خبر كان وأخواتها إذا كان مضمراً فالأحسن فيه الانفصال (٤) لأنه في الأصل خبر لمبتدأ وهو منفصلٌ، وقد يتصل // تشبيهاً بالمفعول <٦٧ وقد تقدم في النعت، وعلو ذلك قول الشاعر:

لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير (٥)

وقال آخر:

فإلا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غدت أمه بلبانها (٦) [٢٩٤]

قال سيبويه (٧)، وتقول: كُنَّاهم كما تقول: ضربناهم، يعني وصلت الضمير بكان تشبيهاً له بالمفعول في ضربناهم.

(١) تكملة يتم بها الكلام من شرح الجمل.

(٢) الكتاب ١٦٠/٢.

(٣) الكتاب ٥٠/١.

(٤) خالف في ذلك ابن الطراوة انظر ابن الطراوة النحوى: ١٥٦ وما بعدها.

(٥) سبق تخريجه ٤٣٨.

(٦) سبق تخريجه ٤٣٨، ٥٥٦.

(٧) الكتاب ٤٦/١.

باب (إِنْ وَأَخَوَاتِهَا)

قوله : " كلُّ حرفٍ " (١) إلى آخره

غرضه أَنْ يَعْطِيَ قَانُونِيًّا فِيمَا يَعْمَلُ مِنَ الْحُرُوفِ وَمَا لَا يَعْمَلُ ، وَيَقُولُ :
 إِنْ " إِنْ " وَأَخَوَاتِهَا حُرُوفٌ عَمِلَتْ فِيمَا بَعْدَهَا ، إِلَّا أَنَّ الْحَرْفَ (٢) إِذَا عَمِلَ
 فَيَنْبَغِي أَنْ يُسْأَلَ عَنِ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِعَمَلِهِ ، لِأَنَّ الْعَمَلَ إِنَّمَا هُوَ بِحَقِّ الْأَصَالَةِ
 لِلْفِعْلِ ، وَسَبَبٌ أَنْ قَالُوا ذَلِكَ أَنَّهُمْ وَجَدُوا جَمِيعَ الْأَفْعَالِ تَعْمَلُ ، إِذْ لَا يَبْدُ لِلْفِعْلِ
 مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ مَا يُقَامُ مَقَامَهُ ، وَلَا سَبَبٌ لِذَلِكَ إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ طَبَعَتْهَا عَلَى
 ذَلِكَ فِي وَضْعِهَا ، وَكَلَّ مَا عَمِلَ مِمَّا لَيْسَ بِفِعْلٍ فَنَحْنُ نَجِدُهُ يَعْمَلُ لِعِلَّةٍ ،
 فَالْعِلَّةُ فِي أَنْ عَمِلَ اسْمُ الْفَاعِلِ جَرِيَانُهُ عَلَى (٣) الْفِعْلِ فِي حَرَكَاتِهِ وَسُكُنَاتِهِ ،
 وَعَدِيدِ حُرُوفِهِ وَشَبِيهِهِ لِلْفِعْلِ فِي الْإِسْبَاهِ وَالتَّخْصِيصِ (٤) . وَالْعِلَّةُ فِي أَنْ عَمِلَ
 الْمَصْدَرُ ، أَنَّهُ يَنْحَلُّ إِلَى " أَنْ " وَ " الْفِعْلُ " فَيَعْمَلُ بِالنِّيَابَةِ مَنَابِهًا ،
 وَالصِّفَةُ مُشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ .

وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَوَجَدْنَا الْعَامِلَ مِنْهَا مُخْتَصًّا فَأَشْبَهَ الْفِعْلَ (٥) ؛
 لِأَنَّ الْفِعْلَ مُخْتَصٌّ بِالْإِسْمِ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَيْهِ ، فَلَمَّا أَشْبَهَهُ الْحَرْفُ فَسِي
 الْأَخْتِصَاصِ بِمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ عَمِلَ ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ مُخْتَصَّةٌ بِالْأَسْمَاءِ لَا تَدْخُلُ
 إِلَّا عَلَيْهِمَا فَعَمِلَتْ . هَذِهِ عِلَّةُ الْعَمَلِ عِنْدَ الْحَذَاقِ مِنَ النُّحَوِيِّينَ .

وَيُنْضَفُ إِلَى ذَلِكَ أَنْ أَوَّخَرَهَا كَأَوَّخَرِ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ (٦) إِذْ
 يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِهَذَا الشَّبَهِ أَثَرٌ عِنْدَهُمْ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا سَكَنَ آخِرُهَا بَطُلَ
 عَمَلُهَا فِي الْمَشْهُورِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ : لَكِنَّ عَمْرُو قَائِمٌ وَ :

﴿ كَانَتْ طَبِيَّةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ ﴾ (٧) [١٥٦]

- (١) سيورد الشارح كلام الجزولي ويشرحه فيما بعد .
 (٢) في المصورة : الحروف .
 (٣) في المصورة : جريانه عليه ، والتصويب من شرح الجمل [باب اسم
 الفاعل] ١٠٥٠ / ٥٥٠ .
 (٤) في المصورة : التحضيض .
 (٥) المقترض ١٠٨ / ٤ .
 (٦) يعني أنها مفتوحة الاخر .
 (٧) سبق تخريجه ص ٢٨٢ .

في إحدى الروايات (١) وقول الآخر :

٦٢٨- كَانٌ وَرِيدَاهُ رِشَاءٌ خَلْبٌ (٢) .

في إحدى الروايتين ، وقال الآخر :

٦٢٩- وَوَجْهٌ مَشْرِقُ النَّحْمِرِ كَانٌ شِدْيَاهُ حُقَّانٌ (٣)

في إحدى الروايتين .

وينضاف إليه أن معانيها معاني الأفعال ، "فإن" و"أن" و"لكن" تنزلن منزلة : ثبت قيام زيد ، وكان منزلة أشبه ، ولت منزلة تحبب ، ولعل منزلة [قر] ب (٤) .

وينضاف إلى ذلك أن حروفها على عدد حروف الأفعال ثلاثة أحرف فصاعداً ، ويشبه أن أرادته العرب ، لأن له أثراً ظاهراً ، وذلك أنها إذا نقصت عن ثلاثة أحرف لم تعمل في المشهور أيضاً من نحو قولك : إن زيد لقاتم .

ومنها لحاق نون الوقاية لها في قولك : إنني ولعلني وليتني وكأنني ولكنني ونحو ذلك .

فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه ، والفعل يكون له مرفوع

(١) يروى برفع ظبية ونصبها وجرها ، ورواية الجر قد سبقت والنصب على أعمال كان مع التخفيف ، وهو خاص بضرورة الشعر ، وخرجت رواية الرفع بأن تكون جملة "ظبية تعطو" خبر كان واسم ضمير الشأن محذوف ، أو تكون "ظبية" خبر كان و"تعطو" صفتها واسمها محذوف وهو ضمير المرأة لأن الخبر مفرد وانظر في ذلك الخزانة ٣٦٤/٤ ، ٣٦٥ .

(٢) البيت لروية في ملحقات الديوان : ١٦٩ ، وهو في الكتاب ١٦٤/٣ ، ١٦٥ والاصول ٢٨٨/١ والانصاف ١٩٨ وشرح ابن يعيش ٨٢/٨ ، ٨٣ والمقرب ١١١/١ والضرائر ٣٠٩ والخزانة ٣٥٦/٤ والمقاصد ٢٩٩/٢ وغيرها . ويروى : كان وريديه رشاء خلب ، و : كان وريديه رشاء خلب .

(٣) البيت من شواهد الكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠٠ بكلا الروايتين ، كان شدياه وكان شدييه ، والمنصف ١٢٨/٣ والأمالى الشجرية ٢٣٢/١ ، ٢٤٣٠٣/٢ ، ٢٤٣٠٣/٢ ، ١٩٧ وشرح ابن يعيش ٨٢/٨ والخزانة ٣٥٨/٤ ، ٣٥٩ ، وغير ذلك .

(٤) في المصورة : مطموس بعض هذه الكلمة ولعل ما أثبتناه صواب .

ومنصوبٌ ، فكذاك هذه الأحرفُ ليكونَ المرفوعُ مشبَّهًا بالفاعلِ ، والمعمولِ (١) المنصوبُ مشبَّهًا بالمفعولِ ، إلاَّ أنَّ المنصوبَ قدَّم على المرفوعِ ؛ لأنَّ عملَ "إِنَّ" فرعٌ ، وتقدِّمَ المنصوبِ على المرفوعِ فرعٌ ، فالزموا الفرعَ الفرعَ وسيأتي بيانُ ذلك إن شاء الله تعالى بعدُ .

هذا مذهبُ البصريين ، وزعمَ الكوفيون (٢) أنَّ هذه الحروفَ تنصبُ الاسمَ ولا ترفعُ الخبرَ ، ولا تؤثِّرُ فيه ، واحتجَّوا بأنَّ قالوا : أجمعنا على أنَّ الأصلَ في هذه الحروفِ ألاَّ تنصبَ الاسمَ ، وإنَّما نصبته ، لأنَّها أشبهت الفعلَ ، وإذا كانت محمولةً عليه فهي فرعٌ عليه ، والفرعُ أضعفُ من الأصلِ ، فينبغي ألاَّ تعملَ في الخبرِ جرياً على القياسِ في حطِّ الفرعِ عن الأصلِ ؛ لأنَّنا لو أعلنناه لا دى ذلك إلى التسويةِ بين الأصلِ والفرعِ ، وذلك لا يجوزُ ؛ فوجبَ أنَّ يكونَ الخبرُ باقياً على رفعه قبلَ دخولها . والذي يدلُّ على ضعف عملها أنَّه يدخلُ على الخبرِ ما يدخلُ على الفعلِ لو ابتدئَ به قال :

لا تتركَّسي فيهم شطيروا، إني إذنُ أهلك أو أطيرا (٣) [١٩٦]

فنصبَ بإذن .

والذي يدلُّ على ذلك (أيضاً) (٤) أنَّه إذا اعترضَ عليها بأدنى شيءٍ بطلَ عملها ، فأكثفني به كقولهم : إني بك يكفلُ زيدٌ ، كأنَّها رضيت بالصفيةِ لضعفها ، وقد روي أنَّ ناساً قالوا : إني بك زيدٌ مأخوذٌ (٥) فلم تعمل "إِنَّ" لضعفها فدلَّ على ما قلناه (٦)

والجوابُ عن كلمات الكوفيين (٧) :

- (١) في الصورة : المفعول ، تحريف .
- (٢) في الإنصاف ٢٢٢ ص ١٧٦ وقد تصرف الشاح في نص الإنصاف .
- (٣) سبق تخريجه ص ٣٣٧ .
- (٤) تكملة ملائمة من الإنصاف .
- (٥) رواه الخليل وقال : هذا على قوله : إني بك زيدٌ مأخوذٌ "وشبهه بما يجوز في الشعر .
- (٦) بعد هذا في الإنصاف حجج البصريين .
- (٧) الإنصاف : ١٧٨ مع اختلاف يسير .

أما قولهم : لا تَهْ يَوْءُ دِي إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ فنقول :
 هذا مردودٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا عَمِلَ بِشِبْهِهِ
 لِلْفِعْلِ الْمَضَارِعِ ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُ يَعْمَلُ كَعَمَلِهِ ، وَيَرْفَعُ وَيُنْصِبُ كَالْفِعْلِ تَقُولُ :
 زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبِيهِ عَمْرًا ، وَمَعْطٍ أَبِيهِ زَيْدًا دَرَهْمًا كَمَا تَقُولُ : يَضْرِبُ أَبِيهِ عَمْرًا
 وَيَعْطِي أَبِيهِ زَيْدًا دَرَهْمًا (١) . وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ مَا أَدْعُوهُ مِنْ ضَعْفِ
 عَمَلِهَا أَنَّهَا تَعْمَلُ فِي الْأَسْمِ إِذَا فَصَلَتْ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ بِظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ (٢) ،
 (١) نَحْوُ إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا وَإِنَّ أَمَامَكَ عَمْرًا (٣) ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى * إِنْ لَدِينَا
 أَنْكَالًا * (٤) وَقَالَ تَعَالَى * إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لِّعِبَادٍ * عَلَى أَنَا قَدْ عَلِمْنَا بِمَقْتَضَى
 كَوْنِهَا فَرْعًا ، فَإِنَّا أَلْزَمْنَاهَا طَرِيقَةً وَاحِدَةً ، فَأَوْجِبْنَا فِيهَا تَقْدِيمَ الْمُنْصُوبِ عَلَى
 الْمَرْفُوعِ ، وَلَمْ نَجُوزْ فِيهَا الْوَجْهَيْنِ كَمَا جُوزْنَا مَعَ الْفِعْلِ // ، لِثَلَا تَجْرَى
 مَجْرَى الْفِعْلِ فَتَسْوِيُ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ ، وَكَانَ تَقْدِيمُ الْمُنْصُوبِ أَوْلَى لِیُفْرَقَ
 بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَذْكَرَ الْفَاعِلُ عَقِيبَ الْفِعْلِ قَبْلَ ذِكْرِ
 الْمَفْعُولِ ، فَلَمَّا قَدَّمَ هُنَا الْمُنْصُوبَ وَأَخَّرَ الْمَرْفُوعَ حَصَلَتْ (٥) مُخَالَفَةٌ
 هَذِهِ الْأَحْرَفِ الْفِعْلِ وَانْحِطَاطُهَا عَنْ رَتْبَتِهِ .

٦٨

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " إِنْ الْخَبَرُ يَكُونُ بَاقِيًا عَلَى رَفْعِهِ " فَفَاسِدٌ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ
 الْخَبَرَ عَلَى قَوْلِهِمْ مَرْفُوعٌ بِالْمَبْتَدَأِ كَمَا أَنَّ الْمَبْتَدَأَ مَرْفُوعٌ بِالْخَبَرِ ، فَهَذَا يَتَرَاغَبَانِ ،
 وَلَا خِلَافَ أَنَّ التَّرَاغِبَ قَدْ زَالَ بِدُخُولِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَنُصْبِهَا
 إِلَيْهِ ، فَلَوْ قُلْنَا " إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِمَا كَانَ يَرْتَفِعُ بِهِ قَبْلَ دُخُولِهَا مَعَ زَوَالِهِ " لَكَانَ
 ذَلِكَ يَوْءُ دِي إِلَى أَنْ يَرْتَفِعَ الْخَبَرُ بِغَيْرِ عَامِلٍ ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ (٦) .

(١) ساقطة من الإنصاف .

(٢) في الإنصاف : أو حرف جر .

(٣) الآية ٢٢ من سورة المزمّل .

(٤) الآية ٢٤٨ من سورة البقرة وفي غيرها .

(٥) في المصوّرة : حصل وأثبتنا ما في الإنصاف .

(٦) في الإنصاف : محال .

وأما استدلالهم بقوله :

* يَا تِي إِذَنْ أَهْلِكَ * [١٩٦] (١)

فلا حجة لهم فيه . والجوابُ عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أَنَّ هَذَا شَأْنٌ ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ حُجَّةٌ .

والثاني : أَنَّ الْخَيْرَ هُنَا مَحذُوفٌ كَأَنَّهُ قَالَ : لَا تَتْرَكْنِي فِيهِمْ غَرِيبًا

بَعِيدًا ، إِنِّي أَزِلُّ ، إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرُ (٢) أَوْ : إِنِّي لَا أُحْتَمَلُ ذَلِكَ ،

إِذَنْ أَهْلِكَ (٣) ، وَحَذِفَ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ الْخَيْرُ ، لِأَنَّ فِي الثَّانِي دَلَالَةً عَلَى الْأَوَّلِ
الْمَحذُوفِ ، فَإِذَنْ مَا دَخَلَتْ عَلَى الْخَيْرِ .

والثالث : أَنَّ يَكُونُ جَعَلَ : إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرُ " فِي مَوْضِعِ

الْخَيْرِ ، كَقَوْلِكَ : إِنِّي لَنْ أَذْهَبَ ، نَشَبَهُ إِذَنْ بَلَنْ ، وَلِئِنْ كَانَتْ " لَنْ "

لَا تُتْلَفِي فِي حَالٍ بِخِلَافِ إِذَنْ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " إِنْ بَكَ يَكْفُلُ زَيْدٌ ، وَإِنْ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ " فَالْتَقْدِيرُ

فِيهِ : إِيَّاهُ بَكَ يَكْفُلُ زَيْدٌ ، وَإِيَّاهُ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ ، كَمَا قَالَ الرَّاعِي :

٦٤٠ - فَلَوْ أَنَّ حَقَّ الْيَوْمِ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ وَإِنْ كَانَ سَحٌّ قَدْ مَضَى فَتَسْرَعَا (٤)

أَرَادَ : فَلَوْ أَنَّهُ حَقٌّ ، وَلَوْلَمْ يَرِدِ الْمَاءُ لَكَانَ مَحَالًّا ، وَقَالَ الْأَعْمَشُ :

٦٤١ - إِنْ مَن لَامٍ فِي بَنِي حَسَا نَ أَلْمَهُ وَأَعَصِهِ فِي الْخُطُوبِ (٥)

لَا بُنْتُ

(١) سبق ٣٣٠ ، ٩٨٥ .

(٢) في المصورة : طيرا .

(٣-٣) ليست في الإنصاف .

(٤) البيت في ديوان الراعي : ١٦٢ من قصيدة أولها : هـ

ضعيف العصا بادي المروقي ترى له طيها إذا ما أجذب الناس إصبعها

والشاهد في الكتاب ٧٣/٣ والإنصاف ١٨٠ والضرائر لابن عصفور ١٧٩

والخزانة ٣٨١/٤ (عرضا) وانظر مصادر أخرى في الديوان .

(٥) البيت في ديوان الأعشى ٣٣٥ من قصيدة مطلعها :

مِن دِيَارِ بِالْمَهْضِ هَضْبِ الْقَلْبِ فَاذِ مَاءِ الشَّوْءِ فَيَقِي الْغُرُوبِ

ورواية الديوان للشاهد :

مَنْ يَلْمَنِي عَلَيَّ بَنِي ابْنَةِ حَسَا نَ أَلْمَهُ وَأَعَصِهِ فِي الْخُطُوبِ

ولا شاهد فيها وهو في الكتاب ٧٢/٣ وإيضاح للفارسي ١٢٢ والأمال

الشجرية ٢٩٥/١ والإنصاف ١٨٠ وشرح ابن يعيش ١١٥/٣ والضرائر

لابن عصفور ١٧٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٦/١ ٤٤٢٠ ٤٧٠٠

والخزانة ٤٦٣/٢ ٦٥٤/٣ وغير ذلك +

(٦) " بنت " - نسخة من المصورة .

والشواهد على هذا كثيرة في الكتاب وغيره. والدليل أيضا أنه ليس في الكلام العربي عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع؛ فمذهبهم يوءدني إلى ترك القياس ومخالفة الأصول بغير فائدة، وذلك لا يجوز فوجب أن تعمل في الخبر كما عملت في الاسم النصب على ما بينا والله أعلم (١).

وكان عملها الرفع والنصب إذ أشبهت ضرب زيد عمراً، وأيضا فليس عامل في اسمين إلا ويرفع أحدهما، ولا يرفع اثنين من غير تشريك ولا يخفى إلا بواسطة حرف فلم يمكن إلا أن ترفع وتنصب. (٢) كان مرفوعها الخبر؛ لأنه أشبه بالعمدة؛ لأن معانيها في الأخبار؛ ألا ترى أن "إن" إنما وكّدت الخبر، وكذلك "لعل" و"ليت" لترجى القيام وتمنيه مثلاً، وكان للتشبيه، والتشبيه إنما يكون معتمده على الثاني. فلما كانت معانيها في الأخبار صارت العمدة، وكان إعرابها الرفع فلم يبق للمبتدأ إلا النصب.

وقال أبو موسى: إنما كان ذلك، أعنى أن نصبت الاسم ورفعت الخبر؛ لأن تقديم المنصوب فيما شبه هذا به فرع نحو: ضرب عمراً زيد، وعمل هذه الحروف فرع فعملوا معمولها مناسباً لعملها، تنبيهاً على أن عملها غير متأصل - هذا مفهوم كلامه - (٣).

وقال ابن كيسان: إنما كان ذلك؛ لأن المرفوع فيها لو قدم واحتيج إلى إضماره لوجب تسكين أو آخرها له وذلك يفضي إلى إبطال عملها، فلما رأوا أن في تقديم المرفوع ما يوءدني إلى إبطال عمل ما أرادوا إعماله لم يقدموا فيها المرفوع على المنصوب.

وهذا لا يطرد له في جميعها فإن منها ما يخفف ولا يد من إعماله نحو أن وكان، ومنها ما يخفف ولا يد من الإغائه، وهو "لكن" (٤) ومنها ما لا يخفف وهو "لعل" و"ليت" ومنها ما يجوز فيه الوجهان مع التخفيف: الإلغاء والإعمال وهو "إن" وسنبيين ذلك في موضعها إن شاء الله.

(١) انتهى النص عن الإضافة ١٨٥.

(٢) مكانه أثر طوية.

(٣) كلامه سيأتي ص ٩٩٣.

(٤) وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً وحكي عن يونس أنه حكاه عن العرب، الصبان على الأشموني ٢٩٤/١ وانظر الجني الداني ٥٣٣ والمصادر التي أحال عليها.

ومنهم مَنْ قال إِنَّمَا نَصَبتِ الأَوَّلَ بِأَنَّهَا لَو رَفَعْتَهُ لَأَدَّى ذَلِكُ إِلَى أَنْ يَتَّصِلَ بِهَا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا ، لِأَنَّ المَبْتَدَأَ يَكُونُ مَظْهَرًا وَمُضْمَرًا ، فَكُنْتَ تَقُولُ "إِنَّتَ" فَتَسْكُنُ الأَخْرَ لِأَجْلِ الفَاعِلِ ثُمَّ تَحْتَاجُ لِفَكِّ الإِدْغَامِ وَتَحْرِيكِ مَا قَبْلَ هَذَا السَّاكِنِ ، وَكَانَ هَذَا تَغْيِيرًا كَثِيرًا .

وهذا لا يلزم لأنه كان يكون المضمرة المرفوعة مع هذه الحروف غير متصل بمنزلة مع " ما " الحجازية تقول : " ما أنت قائماً " و " ما أنا " (١) ضاحكاً " وما هو خارجاً " ، ونحو ذلك فكما لا يلزم إيصاله هنا كذلك لا يلزم في هذا .

وقال ابن السراج : إِنَّمَا قَدَّمَ المَنْصُوبَ عَلَى المَرْفُوعِ لِيُفْرَقَ بَيْنَ الحَرْفِ وَالفِعْلِ (٢) .

وقال الزجاج : لِيُفَصَلَ بَيْنَ مَا يَشْبَهُ بِالفِعْلِ وَلِفظِهِ لِقَطْعِ الفِعْلِ - كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى كَانِ وَأَخَوَاتِهَا - وَبَيْنَ مَا يَشْبَهُ بِالفِعْلِ وَلَيْسَ لِفظِهِ لِقَطْعِ الفِعْلِ .

ويحتمل أَنْ قَدَّمُوا المَنْصُوبَ لِأَنَّهُ رَأْسُ العِمْدَةِ فِي الأَصْلِ ، فَإِنَّهُ الذِي يَسْنَدُ إِلَى الكَلَامِ مِنْ جِهَةِ المَعْنَى ، وَهَمَّ يَقْدَمُونَ فِي كَلَامِهِمْ مَا هُمْ بِهِ أَهْمٌ وَببَيَانِهِ أَعْنَى (٣) .

(فصل)

فإن قيل : فإذا شُبِّهتْ بالأفعالِ وكان الخبرُ بمنزلةِ الفاعِلِ ، فكيف يصحُّ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الفَاعِلِ جُمْلَةً ؟

فالجواب : أَنَّ ذَلِكُ فِيهَا يَخْبِرُ عَنْهُ ، وَهَذَا مِثْلُهُ بِهِ فَلَا يَلْزَمُ فِيهِ ذَلِكُ ، وَلَيْسَ مَا شَبَّهَ بِغَيْرِهِ يَلْزَمُ أَنْ يَجْرِيَ مِجْرَاهُ فِي جَمِيعِ وَجُوهِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ " كَانِ " نَحْوُ هَذَا .

(١) غامضة في الصورة ولعل ما أثبتناه صواب .

(٢) الأصول ٢٧٨/١ .

(٣) انظر الكتاب ٣٤/١ .

قوله : " كل حرف يلي الفعل مرةً والاسم أخرى ، فلا صل إلا يعمل "

مثال ذلك : هل قام زيد ؟ وهل زيد أخوك ؟ // وما قام زيد ، وما زيد قائمٌ ونحو ذلك .

وقوله : " وما اختص بالاسم أو بالفعل ولم يكن كالجزء منه وجب أن يعمل " .

يعني بذلك حروف الجرِّ فإنها مختصة بالاسماء وتعمل فيها وحروف الجزم والنصب فإنها مختصة بالأفعال وتعمل فيها .

ومثال ما هو مختص بالاسم ولا يعمل فيه ، لا ته كالجزء منه - لا م التعريف والتنوين ونحو ذلك ، ومثاله في الفعلِ قَدْ والسَّين وسوف إذ لا يفصل بينها وبين ما تدخل عليه إلا بالقسم نحو " قَدْ - والله - خرج زيد " .

وقالوا : " لَقَدْ قَامَ " " وَلَسَوْفَ يَقُومُ " وهذه اللام لا يفصل بينها

وبين الفعلِ بشيءٍ ، وقالوا : بالرجلِ ، ولا يفصل بين حرف الجرِّ والمجرور بشيءٍ ، ولم يقولوا : لسيقوم وقالوا : لسوف يقوم ؛ وعلة ذلك أن اللام تتوالى أربعةً أحرفٍ متحركاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ ، ويحتمل ما لا تتوالى [فيه] (١) ذلك .

فإن قيل : فلا شيءٍ لم تعمل أدوات التحضيض وهي مختصة بالفعل ، وليست كالجزء منه ، بدليل أنهم قد يضمرون بعدها الفعل نحو : هَلَا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ؟

فالجواب : أنهم راعوا لفظ " هل " (٢) و " لا " (٣) إذ هو موجود فيها ، وقال بعضهم : لَمَّا كَثُرَ إِضْمَارُ الْفِعْلِ بِعَدِّهَا ، وَصَارَ الْاسْمُ يَلِيهَا كَثِيرًا صَارَتْ كَانَهَا غَيْرَ مَخْتَصَةٍ .

(١) تكلمة يتم بها الكلام .
(٢) في المصورة : " وهل " وكان " الواو زائدة .
(٣) يعني عدم الاختصاص .

فان قيل : **وَمِنْ أَيْنَ يَتَوَصَّلُ إِلَى مَعْرِفَةِ أَنَّ الْحَرْفَ جُعِلَ مَعَ مَا بَعْدَهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ أَوْ لَمْ يَجْعَلْ .**

فنقول : **يَعْرِفُ ذَلِكَ بَعْدَ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا وَوُجُودِهِ ، وَبِالْعَمَلِ ، فَمَا عَمِلَ لَيْسَ كَالْجُزْءِ مِنْهُ وَمَا لَمْ يَعْمَلْ فَهُوَ كَالْجُزْءِ مِنْهُ ، وَهَذَا حَظٌّ لِقَوِي .**

وقوله : **"وَكُلُّ حَرْفٍ اتَّصَلَ بِالْإِسْمِ وَعَمِلَ فِيهِ فَاصِلُهُ أَنْ يَعْمَلَ الْجَرْمُ ."**

مثاله : **"مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَدَخَلْتُ إِلَى عَمْرٍو" و "أَكَلْتُ مِنَ الرَّفِيفِ" وَكَانَ هَذِهِ الْحُرُوفُ مُوَصَّلَةً إِلَى أفعالٍ إِلَى الْأَسْمَاءِ ، فَاشْبَهَتْ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ وَأَصْلُ الْخَفْضِ الْإِضَافَةُ .**

وقوله : **وَلَا يَعْمَلُ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ إِلَّا بِشِبْهِهِ لَمَّا يَعْمَلُهَا .**

يعني **أَنَّ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ قَدْ اسْتَقَرَّانِيهِمَا مِنْ عَمَلِ الْفِعْلِ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْمَلُهَا مِنَ الْحُرُوفِ إِلَّا مَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ ، وَأَمَّا الْجَرْمُ فَلَمْ يَسْتَقِرَّ [أَنَّهُ] (١) مِنْ عَمَلِ الْفِعْلِ ، فَيَعْمَلُهُ مَا لَمْ يُشْبِهْ الْفِعْلَ .**

وقوله : **كَشَبُوا إِيَّانَ وَأَخَوَاتِيهَا بِالْأَفْعَالِ فِي الْمَعْنَى .**

يعني في المعنى الذي **أَوْجِبَ لَهَا الْعَمَلُ ، وَهُوَ الْإِخْتِطَاصُ وَأَنَّهَا لَيْسَتْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ .**

وقوله : **"وَالَّذِي اسْتَحَقَّتْهُ بِذَلِكَ أَنْ حُذِفَ مِنْ مَضْعَفِهَا سِوَى لِعْمَلٍ تَخْفِيفًا ."**

أَيَّ أَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّ وَأَنْ وَكَانَ وَلَكِنْ ، وَلَمْ يَقُولُوا فِي لِعْمَلٍ لِعْلٌ ، لِأَنَّ الْحَذْفَ تَصَرَّفًا وَالتَّصَرَّفَ لَيْسَ بِأَبٍ (٢) أَنْ يَكُونَ فِي الْحُرُوفِ لَكِنْ سَاغَ هُنَا بِشِبْهِ هَذِهِ الْحُرُوفِ بِالْفِعْلِ ، وَلَمْ يَحْذَفْ مِنْهَا [فِي] (١) نَحْوَ "لِعْلٌ" مِنْبَهَةً عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ لَا تَحْذَفُ .

(١) تكملة يتم بها الكلام .

(٢) في المصورة : بانه ، تحريف .

- ٩٩٠ -

وقوله : " وَأَنَّ لِحَقَّتْهَا مَعَ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ نُونُ الْوَقَايَةِ نَحْوَمَا مَضَى مَفْصَلًا " .

يعني ما ذكر في باب النَّعْتِ حين قال (١) : " وتلحقُ معه في إِنْ وَأَخَوَاتِهَا ، ولا تلزم إِلَّا في " ليت " ، فَإِنَّهَا لَا تَطْرُقُ مِنْهَا مَعَهُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ " . وذلك أَنَّ هَذِهِ النُّونَ إِنَّمَا لِحَقَّتْ هَذِهِ الْأَحْرُفَ ، لَا نَهْيًا لِمَا عَمِلَتْ عَمَلُ الْفِعْلِ أُجْرِيَتْ مَجْرَاهُ فِي لِحَاقِ نُونِ الْوَقَايَةِ ، لِلشَّبْهِ فَقَالُوا : إِنْني وَأَنْني وَلِكنِّي وَكَأَنْني وَلَمَنْني وَلَيْتني .

وَإِنَّمَا جازَ حَذْفُهَا فِيما عدا " ليت " لا مَرِين : أَحَدُهُما : أَنَّ لِحَاقِ نُونِ الْوَقَايَةِ لَهَا أضعْفُ من لِحَاقِهِ الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا لِحَقَّتْهَا بِالْحَمَلِ عَلَى الْفِعْلِ .

والآخر : كراهيةُ اجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ فِي إِنْني وَأَنْني وَكَأَنْني وَلِكنِّي وَالمِثْقَابَاتُ فِي مِثْلِ لَعَنْني ، لِأَنَّ اللَّامَ تَقَارِبُ النُّونِ فِي الْمَخْرَجِ ، وَلِذَلِكَ تُدْغَمُ فِيهَا ، وَلِذَلِكَ كَانَ حَذْفُ نُونِ الْوَقَايَةِ فِي " لَعَلُّ " أَقْلَ مِنْ حَذْفِهَا فِي أَخَوَاتِهَا ؛ لِأَنَّ اجْتِمَاعَ الْأَمْثَالِ أَثْقَلُ مِنْ اجْتِمَاعِ المِثْقَابَاتِ ، وَلِزِمَتْ فِي لَيْتني ، لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ لِحَاقِهَا اجْتِمَاعُ أَمْثَالِ ، وَلَا اجْتِمَاعُ مِثْقَابَاتِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَقُولُوا : لَيْتني ، فَيَحذفونها إِلَّا فِي الشَّعْرِ نَحْوَ قَوْلِهِ :

* كَمْنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتني * [٤٠٤] (٢)

وقوله :

٦٤٢ - فَيَالَيْتني إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ شَهِدْتُ فَكُنْتُ أَوْلَهُمْ نَزُولًا (٣)

وقوله : " وَأَنَّ طَلَبْتَ اسْمِينَ " (٤)

(١) يعني الجزولي انظر الجزولية (الأزهرية) ل. ١٠ أ.

(٢) سبق تخريجه ٥٦٤ .

(٣) البيت لورقة بن نوفل وهو في السيرة ١٩٢ وقافيته : ولوجا وهي رواية

هامش الصورة وروى القصيدة التي فيها البيت الجيم المفتوحة ، والمقاصد

النحوية ٣٦٥/١ وشرح التصريح ١١١/١ منسوبا لبحير الراهب .

(٤) بعده في الجزولية " طلب الفعل المتعدى لهما " .

يريد أن معاني هذه الحروف لا يقتضي الدخول على المبتدأ والخبر دون الفعل والفاعل وإنما خصت بالدخول على المبتدأ والخبر لشبهتها بالأفعال فتأتي بدخولها على المبتدأ والخبر وهما اسمان مشبهة للفعل المتعدي ، ويكون عدم دخولها على الفعل لشبهها له . ولو أسقط هذا لكان أجود ، إذ (١) اختصاصها هو الذي به أشبهت الفعل .

وقوله : " وَأَنْ فَتَحَتْ أَوْ آخَرُهَا كَالْمَاضِي " .

يمكن أن يكون السبب في ذلك [ما ذكر] (٢) أو استتقال الكسر مع التضعيف أو مع الياء في " ليت " .

وقوله : " إِلَّا أَنَّهَا قَدِمَ فِيهَا وَجُوبًا مَا أَصْلُهُ أَنْ يَتَأَخَّرَ [فِي الْفِعْلِ] (٣) تنبيهاً على أن عملها غير متأصل " .

يشير إلى أحد الوجوه التي ذكرنا (٥) قبل في نصب الاسم ورفع الخبر ، وهو أنه لما كان عملها فرعاً ، لأنه بالحمل على الفعل ، جعل معمولها أيضاً مشبهاً فرعاً للمناسبة بينهما .

وتلخيصه أن تقديم المنصوب على المرفوع فيما شبه هذا به فرع ، نحو : " ضَرِبَ زَيْدًا عَمْرُو " ، وعمل هذه الحروف فرع فجعلوا معمولها مناسباً // لعملها ؛ تنبيهاً على أن عملها غير متأصل .

وزعم بعض النحويين (٦) أن هذه الحروف في بعض اللغات تنصب اسمين - أعنى المبتدأ والخبر - وأنشدوا على صحة ذلك قول الشاعر :

- (١) في المصورة : إذا ، والصواب ما أشبته .
- (٢) تكملة يتم بها الكلام وانظر ما سبق ص ٩٨٣ .
- (٣) قبله في الجزولية " وَأَنْ رَفَعْتَ أَحَدَهُمَا وَنَصَبْتَ الْآخَرَ كَمَا يَفْعَلُ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِي إِلَّا أَنَّهَا ... الخ .
- (٤) تكملة من الجزولية .
- (٥) انظر ما سبق ص ٩٨٨ .
- (٦) ذهب - إلى أن ذلك لفة - أبو عبيد القاسم بن سلام وابن السيد وابن الطراوة انظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٧٨/١ ، وابن الطراوة النحوي ١٧٠ وما بعدها مع المصادر التي أحال عليها .

٦٤٤- إذا أسودَّ جَنحُ اللَّيْلِ فلتأبَّ ولتكنَّ
خُطَاكَ خِفَانًا ، إِنْ حَرَّاسَنَا أُسَدَا (١)

وقال آخر :

٦٤٤- إِنْ العَجُوزَ خَبَةً جُرُوزَا
تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيْرًا (٢)

وقال العُمانيُّ يصفُ فرسًا :

٦٤٥- كَأَنَّ أذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا
قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مَحْرَفَا (٣)

وقال آخر :

٦٤٦- يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا * (٤)

وقال :

٦٤٧- * يَا لَيْتَ مَدَّةَ دَهْرِي كُلَّهُ رَجْبَا * (٥)

- (١) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٤/١ والبحر المحيط ٤٤٤/٤ و ٢٨٣/٨ والجنبي الداني : ٣٨٠ وشرح أبيات المغنى ١٨٣/١ والهمع ١٣٤/١ والصبان على الاشموني ٢٦٩/١ .
- (٢) البيتان مجهولان وهما في النوادر ١٧٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٥/١ والهمع ١٣٤/١ .
- (٣) البيتان في (ديوان العماني) وهو ضمن مجلة معهد المخطوطات المجلد ٢٧ الجزء الأول ٩٥ وهما في الكامل ١٤١/٣ والخصائص ٤٣٠/٢ وشرح الجمل ٤٢٥/١ والضرائر ١٠٨ والخزانة ٢٩٢/٤ ورواه الكوفيون : قادمًا أو قلما محرفًا ، يريد : قادمتان أو قلمان محرفان وحذف نون المثني ما يجيء في الشعر . القادمة : الريشة في مقدمة جناح الطائر .
- (٤) البيت للعجاج في ملحقات الديوان ٣٠٦/٢ (السطلي) . وهو من شواهد الكتاب ١٤٢/٢ وشرح ابن يعيش ١٠٣/١ ، ١٠٤ ٨٤/٨٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٥/١ ورفض المباني ٢٩٨ والخزانة ٢٩٠/٤ .
- (٥) صدره : لكنَّه شاقه أن قيل ذا رجب وهو لعبدالله بن مسلم الهذلي (إسلامي) من قصيدة في شرح أشعار الهذليين ٩١٠ ورويتها الباء المفتوحة . وهو في الإنصاف ٤٥١ والمقاصد النحوية ٩٦/٤ والتصريح ١٢٥/٢ والرواية في أشعار الهذليين * يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّ رَجْبَا * .

وهذا عند البصريين متأول على حذف الخبر لفهم المعنى والنصب
على الحال أو على الذم، والتقدير: إن حراسنا تجدهم أسدا، وياليت
أيام الصبا أقبلت راجعا، وخبة منسوب على الذم، والخبر "تأكل"
- وأما:

* كَانْ أذْنِيهِ * [٦٤٥]

فإن الأصمعي وأبا عمرو لحننا قائله بحضرة الرشيد، ولولا أنه غير
فصيح لما فعلنا ذلك (١) -، وياليت مدة دهري كله كانت رجبا .

وزعم الفراء أن ذلك مختص بليت، وأنشد البيتين المتقدمين .

وكذلك زعم بعضهم (٢) أن لعل تجر، وأنشدوا:

٦٤٨ - وداع دعا : يا من يجيب إلى الندى

فلم يستجبه عند ذاك مجيب

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة

لعل أبي المغوار منك قريب (٣)

(١) قال المبرد في الكامل ١٤١/٣ "وحدثت أن العماني الراجز أنشد
الرشيد في صفة الفرس: كَأَنَّ أذْنِيهِ... إلخ فعلم القوم أنه قد لحن،

ولم يهتد أحد لإصلاح البيت إلا الرشيد، فإنه قال له: قل "تخال
أذنيه إذا تشوفا" والراجز وإن كان لحن فقد أحسن التشبيه .

(٢) الجربها لغة صقيل حكاها أبو زيد والأخفش والفراء وأنكرها الفارسي
وغيره، السمع ٣٣/٢ وانظر النوادر ٣٧ ومعاني القرآن للأخفش

١٢٣، ١٢٤، والإفصاح ١١٠، ١١١ والجني الداني ٥٣٠، ٥٣١ .

(٣) البيتان لكعب بن سعد الفنوي (إسلامي، تابعي) وهما من
الأصمعية رقم ٢٥، الأصمعية ٩٥، ويروي: لعل أبا المغوار،
ولعل أبي المغوار (بكسر لام لعل) .

وانظر الشاهد في الإفصاح ١١٠، وأما مالي ابن الشجري وشرح الجمل

٤٢٦/١، والخزانة ٣٧٠/٤ وغير ذلك كثير .

وقد تكسر لامها إذا جرّت قال :

٦٤٩- لَعَلَّ اللهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بشيءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيحاً (١)

ويخرج الأول على : لعله لا يبي المغوار منك جواب قريب ، فحذف ضمير الشأن والموصوف وحرف الجر وأبقى عمله ، كقول ربيعة - وقد قيل له : كيف أصبحت - فقال : خير ، عافاك الله ، أراد : على خير أو بخير ، وكقوله : لاه أنت يريدون : لله أنت ، ونحو قوله :

* رسم دارٍ وقتت في طلله * [٦٤٩]

أراد : رب رسم دارٍ ، فحذف حرف الخفي وأبقى عمله .
وأما : * لَعَلَّ * * [٦٤٩]

فيبقى فيها مع الظاهر ، لأنها لم تثبت ناصبة ورافعة بالكسر (٣) ، ولا تتعلق بشيءٍ كقولا مع المضمر والحرف الزائد نحو : بحسبك زيد ، أي : حسبك زيد وقال :

٦٥٠ * لولاك هذا العام لم أحجج * (٤)

وقوله : " وكل مبتدأ لا تدخل عليه " كان " لا تدخل عليه " إن " .

(١) البيت مجهول وهو في الاقتضاب ٤٦٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٧/١ ، والمقرب ١/١٩٣ والخزانة ٤/٣٦٨ والمقاصد النحوية ٢٤٧/٣ وغيرها .

(٢) سبق ٣٣٥ ، ٩٢٤ .

(٣) يعني كسر لام لعل قال ابن عصفور في شرح الجمل ٤٢٧/١ بعد إيراده تخريج الشواهد السابقة ، وإتمت تكلف ذلك [التخريج] لأن لعل قد استقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر ، فلا تخرج عما استقر فيها إن أمكن ، وأما لعل الله ، فإن لعل المكسورة اللام لم يستقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر فيبقى فيها مع الظاهر من أنها جارة إلخ . .

(٤) صدره : * أو متبعمينها من اليهودج *
وينسب للمرجي ولعمر بن أبي ربيعة
وهو في الأمل الشجرية ١/١٨١ والانصاف : ٦٩٣ وشرح ابن يعيش ٣/١١٩ ، ١٢٠٠ والخزانة ٢/٤٢٩ والنهج ٢/٣٣ .

وذلك أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية ، للزوم الصدر
 وأن هذه الحروف غير متصرفية فلا تعمل في المعمول مقدماً ، وكذلك " ما " ^١
 التعجبية للزوم الصدر وأنها للمثل (١) ، وكذلك " أيمن الله " لعدم التصرف
 فلا تعمل في المعمول هذه الحروف للزوم التقديم . وكان ينبغي له أن يتم
 بما ذكرنا .

وقوله : " ولا تدخل أيضاً على المبتدأ الذي خبره مفرد فيه معنى
 الاستفهام بخلافه كان إلى صار " .

أي لا يجوز هنا لعدم التصرف فلا تعمل في المعمول مقدماً وكان
 وأخواتها أفعال متصرفية فتعمل في الخبر مقدماً ، وكذلك ما لا يحتمل الصدق
 والكذب من الجمل ، لأن مقتضاه الطلب وهو حاصل عند التلقظ ، فلا فائدة
 في ترجيه ولا تمنيه ، ولا يؤكده إلا ما يحتمل أن يكون عند المخاطب أو لا
 يكون ، ولا يعقل مع كان ، فإما قوله :

٦٥١- إِنْ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ مِنْهُمْ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامًا ^(٢)
 وقول الآخر :

وَلَوْ أَصَابَتْ لِقَالَتْ وَهِيَ صَارِقَةٌ ^٣
 إِنْ الرِّيَاضَةَ لَا تَنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ ^(٣) [١٧٨]

فعلى إضمار القول ، وكثيراً ما يضر ، فكأنه قال : يقال لكم لا تحسبوا ،
 ويقال فيها : لا تنصبك للشيب .

وقوله : " ولا يجوز تقديم الخبر فيها ولا توسيطه بخلافه كان " .
 يعني أنها غير متصرفية في نفسها ، فلا تتصرف في معمولها .
 وقوله : " إلا أن يكون ظرفاً فيجوز التوسيط " .

- (١) الكتاب (١) / ٧٣ .
 (٢) البيت لا بي مكنت (جاهلي) وهو في الأمازي الشجرية (١) / ٣٣٢
 وشرح الجمل لابن عصفور (١) / ٤٢٨ وشرح أبيات المغني (٧) / ٤٢٩ ،
 وشرح التصريح (١) / ٢٩٨ والهمع (١) / ١٣٥ .
 (٣) سبق تخريجه (٣) / ٣٧٧ .

مثاله : إِنَّ أَمَّاكَ زَيْدًا ، وَإِنَّ فِي الدَّارِ عَمْرًا بِلَانَ (١) الْعَرَبِ
اتَّسَمَتْ فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ مَا لَمْ تَتَّسِعْ فِي غَيْرِهَا (٢) وَقَدْ تَقَدَّمَ .

وقوله : " وهذه الحروف إذا دخلت عليها " ما " كان الإلفاء أحسن ،
وقد تعمل ، والعمل في إِنَّ وَإِنَّ أضعف منه في أخواتها . وموضع السماع
" ليت " .

اعلم أن " ما " إذا لحقت هذه الأحراف بطل إعمالها إلا " ليت " (٣)
فيجوز إعمالها هذا مذهب أبي الحسن الأخفش ، وظاهر مذهب سيبويه (٤)
وهو الصحيح ويعضده القياس والسماع ، وذلك أنها بدخول " ما " زال اختصاصها
بالأسماء إلا ليت " فلم يسمع ليتها يقوم زيد " وأيضاً فلم يسمع الإعمال إلا في
" ليت " في قوله :

* قالت : أَلَا لَيْتَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا * [٣٧٧] (٥)

فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّجَاجِيِّ : وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ فَقِيَاسٌ
مِنْهُ (٦) ، وَإِنَّ مَا قِيسٌ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ فَهُوَ مِنْهُ (٧) ، وَقَاسَ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو
إِسْحَاقَ (٨) عَلَى " لَيْت " كَعَلَّ وَكَأَنَّ ، وَلَا تُهْمَا يَغْيِرَانِ الْمَعْنَى مِثْلِهَا .
وَالصَّحِيحُ مَا تَقَدَّمَ ، وَأَمَّا عَدَمُ الْاِخْتِصَاصِ فَقَوْلُهُ تَعَالَى * أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ
عِبَادًا * (٩) ، وَ * إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ * (١٠)

(١) في الصورة : ولان ، وكان الواو زائدة .

(٢) الجمل : ٠٦٥ .

(٣) انظر الهمع ١٤٣/١ ، ١٤٤٠ .

(٤) قال سيبويه وأما ليتها زيداً منطلق فإن الإلفاء فيه حسن الكتاب ١٣٧/٢ .

(٥) سبق ٤٩٧ ، ٥٤٠ ، ٦٤٩ .

(٦) الجمل : ٠٢٩٥ .

(٧) هذه عبارة المازني فيما ذكره ابن جني في الخصائص ٣٥٧/١ وعقد فيه

باباً بعنوان " باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب "

(٨) هما ابن السراج والزجاج . وانظر الهمع ٤٣٣/١ .

(٩) الآية ١١٥ من سورة المؤمنون .

(١٠) الآية ٢٨ من سورة فاطر .

وقال الشاعر :

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقِيدَا (١)

وقال الله تعالى // * كَأَنَّمَا يَسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ * (٢) فلما لم تختص لم تعمل ، ولما اختصت "ليتما" عملت [وأجاز ابن درستويه في هذا اللفظ أن تكون هذه الحروف عاملة وأن "ما" اسم مبهم بمعنى الأمر ، فكانه قال : إن الأمر زيد قائم ، ولعل الأمر زيد قائم] وقد جعل سيبويه الرفع (٣) في بيت النابغة :

* قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * [٢٧١] (٤)

من وجهين : فأحد الوجهين : أن تكون "ما" حرفاً كافياً مبطلاً للعمل .
والثاني : أن تكون اسماً بمعنى الذي كانه قال : ليت الذي هو هذا الحمام لنا كقوله تعالى * مثلاً ما بعوضة * (٥) بالرفع (٦) ، وقول امرئ القيس :

٦٥٤ - * ولا سيما يوم بدارة جلجل * (٧)

بالرفع (٨) .

-
- (١) سبق تخريجه ٤٩٨ .
(٢) الآية ٦ من سورة الأنفال .
(٣) رواية الرفع سمعها سيبويه من رواية انظر الكتاب ١٣٧/٢ ، ١٣٨ .
(٤) سبق ٤٩٧ ، ٥٤٤ ، ٦٤٤ ، ٩٩٨ .
(٥) الآية ٢٦ من سورة البقرة وقرأه الرفع قرأ بها الضحاك وإبراهيم ابن أبي عجلة ورواية بين المعراج وقطرب انظر البحر ١/١٢٣ .
(٦) تقديره : " مثلاً الذي هو بعوضة " .
(٧) صدره : * ألا رب يوهم لك منهن صالح *
والبيت لامرئ القيس من معلقته الديوان : ٨٠
وهو في شرح ابن يعين ٨٦/٢ والخزانة ٦٣/٢ ، وشرح التصريح ١٤٤/١ والهمع ١٣٤/١ .
(٨) قال أبو بكر الأثيري : وقوله " ولا سيما يوم بدارة جلجل " معناه التعجب من فضل هذا اليوم أي هو يوم يفضل الأيام ، والتقدير ولا مثل الذي هو يوم ، فما بمعنى الذي ، واليوم مرفوع بإضمار هو الخ . شرح القوائد السبع : ٣٣ .

طَلَّ: إِلَّا أَنَا إِذَا جَعَلْنَاهَا حَرْفًا فَإِنَّ الْإِلْفَاءَ فِيهِنَّ كَلِمَةٌ أَحْسَنُ
 مِنَ الْإِعْمَالِ لضعفهنَّ عن الأفعال، فكرهوا الفصلَ بينهما وبين المفعول
 بشيءٍ والإعمالُ محروبيٌّ، والإعمالُ في "ليت" و"لعل" و"كان" أحسنُ
 من الباقي حينَ غيرتْ، "كان" و"ليت" و"لعل" معنى الابتداء ولم
 تغيّرهُ "إن" و"أن" و"لكن" ، فلما غيرنَ معنى الابتداء قَوِيَ فِيهِنَّ
 معنى الأفعال، ولذلك أُعْمِلنَ في الحالِ قال:

٢٥٣ - * كَانَهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ * (١)

وكذلك يعمَلنَ في سائرِ الفضلاتِ الجاريةِ مجرى الحالِ من الظرفِ والمجرورِ والمفعولِ
 معه بخلافِ "إن" و"أن" و"لكن".

وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِنَّ "مَا" وَوَقَعَ بَعْدَهُنَّ مَا لَمْ يَكُنْ يَلِيهِنَّ "مَا"
 حَرْفًا مَهْيَبِيًّا لِهِنَّ لِلدَّخُولِ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ يَدْخُلُنَّ عَلَيْهِ، كَمَا تَفْعَلُ بَرَبٍّ مِنْ
 نَحْوِ قَوْلِهِ:

٢٥٤ - رَبِّمَا أَوْفَيْتَ فِي عِلْمِي تَرْفَعُنَّ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ (٢)

-
- (١) عجزه : سفود شرب نسوه عند سفتان . وهو للنايغة الذباني في ديوانه : ١٩ من قصيدته المشهورة :
 يا دارمئة بالعلياء فالسند أقوت، وطال عليها سالف الأبد
 وهو في الخصائص ٢٧٥/٢ والأمالى الشجرية ١٥٦/١، ٢٧٧/٢
 ووصف المباني ٢١١، ٢٩٥، والخزانة ٥٢١/١ .
 والهاء في قوله "كانه" عائدة على الطدري في البيت السابق لهذا
 البيت وهو قرن الثور والضمير في "صفحته" عائدة على كلب اسمه
 ضمران مضى في القصيدة .
 - (٢) البيت لجذيمة الأبرش آخر ملوك قضاة بالحيرة يقال له الوضاح لبرص
 به، وهو من شواهد الكتاب ٥١٨/٣ والنوادر ٢١٠ والمقتضب ١٥/٣
 والأمالى الشجرية ٢٤٣/٢، وشرح ابن يعيش ٤٠/٩ وشرح الجمل
 لابن عصفور ٥٦١/٢ والمقرب ٧٤/٢ والضرائر : ٢٩ والخزانة
 ٥٦٢/٤ وغير ذلك كثير .

قلت : وما قدمناه من مذهب الـ **خَفَشِ** وسيبويه هو الصحيح ، والله أعلم .

وقوله : " وكلها لا تدخل على أخبارها ، ولا على أسمائها المفصول بينها وبين أخبارها ، ولا على معمول خبرها المقدم عليه ، ولا على الفصل بين اسمها ^(١) وخبرها - اللام ^(٢) سوى " إن " .

مثال دخول اللام على الخبر : **إِنَّ زَيْدًا لِقَائِهِ** ، ومثال دخولها على اسم " **إِنَّ** " قولك : **إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا** ، والصواب في هذا الموضع أن يقول : ولا على أسمائها المفصول بينها وبينها بأخبارها ^(٣) ، وإلا فأي فصل بين الاسم والخبر هو تقديم وتأخير .

ومثال معمول الخبر المقدم عليه : **إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامِكَ أَكَلَ** .
ومثال الفصل بين اسمها وخبرها : **إِنَّ زَيْدًا لَهُوَ الظَّرِيفُ** .
ولدخول اللام على الخبر شرطان : أحدهما : ألا يتقدم الخبر على الاسم ، وألا يكون فعلاً ماضياً متصرفاً ، فإن كان غير متصرف كـ " **نَعِمَ** " جاز : **إِنَّ زَيْدًا لَنَعِمَ الرَّجُلُ** ، وإن عمرا لبئس الفلام .

ولدخولها على الاسم شرط واحد وهو : ألا يلي **إِنَّ** نحو ما ذكر ^(٤) .
وعلى معمول الخبر شرطان :

ألا يلي **إِنَّ** فلا يجوز **إِنَّ لِبِكَ زَيْدًا** واثق .
وأن يكون متقدماً على عامله فإن تأخر لم يجز لا يجوز : **إِنَّ زَيْدًا** واثق **لِبِكَ** .

واختلفوا في جواز : **إِنَّ زَيْدًا لِبِكَ لَوَاقِحُ** وإن زيداً لَطَعَامِكَ لَأَسْكَلُ فَأَجَازَهُ الْمَبْرُودُ على طريقة التأكيد ، ومنعه الزجاج ^(٥) واحتج بأن الحرف إذا وكّد أعيد مع ما يدخل عليه إلا في الضرورة ، نحو قوله :

* **وَلَا لِلِّمَاءِ بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءٌ** * ^(٦) [١٥٣]
فأما قوله تعالى * **وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤْفِقِيَهُمْ** * ^(٧) فلا ولي ^(٨) لام **إِنَّ** ، والثانية

(١) في المصورة : أو ، وأثبتنا ما في الجزولية ، وسيأتي صوابه بعد قليل أيضاً .
(٢) " اللام " فاعل " لا تدخل " .
(٣) هذا ما قاله الجزولي في الجزولية - نسخة المكتبة الأزهرية ل ٢٤ ب .
(٤) مثاله : **إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا** ، وأن من القوم لا خاك . انظر المقتضب ٢ / ٣٤٤ .
(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٤٣٢ وهو الصحيح .
(٦) سبق ص ٢٨٠ ، ٤٥٣ ، ٦٦٨ .
(٧) الآية ١١١ من سورة هود .
(٨) في المصورة : **إِنَّ** أول ، والصواب ما أثبتناه .

جوابٌ للقسم المحذوف .

وإنما انفردت إن بدخول اللام ، لأن "إن" لما لم تتغير معنى الابتداء ، ولا حكمه إذ تكون جواباً للقسم كما كان هو كذلك ، أدخلوا معها لام الابتداء ، وكان الأصل أن تدخل على اسم فكرهوا [اجتماع] (١) حرفين لمعنى . فأخروها (٢) للخبر الذي هو اسم ، لأنه المبتدأ في المعنى ، أو الفعل المضارع ، لأنه يشبهه ، أو الجملة الاسمية ، - وهو قليل - بالتشبيه أيضا ، أو فعل غير متصرف أيضا لشبهه بالاسم ، أو ظرف ، أو مجرور لنيابته مناب مستقر ، ولا يجوز إن زيدا لقام ؛ لأنه ليس المبتدأ ، ولا يشبه الاسم الذي هو المبتدأ في المعنى .

وتدخل على معمول الخبر إذا (٣) تقدم عليه ، لأنه من كماله ، وعلى

الاسم إذا وقع موقع الخبر ، لعدم العلة من اجتماع حرفين لمعنى واحد ، وقد

تدخل هذه اللام على خبر المبتدأ في الشعر كقوله :

أم الحليس لعجوز شهرية ترضى من اللحم يعظم الرقبه [٤٤١] (٤)

وقال الآخر :

٦٥٥ - خالي لانت ومن عويف خاله ينل العلاء ويكرم الأخوالا (٥)

وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن ، وأنشدوا :

٦٥٦ - * ولكنني من حبيها لعميد * (٦)

وكانهم قاسوه على "إن" لما لم تتغير المعنى وللسماع . ويحتل البيت التساويل

(١) تكملة يتم بها الكلام رسائي في صلاه

(٢) المقتضب ٣٤٣/٢ .

(٣) في المصورة "إذا" والصواب ما أثبتناه .

(٤) سبق ٣٧٧ . القائل

(٥) البيت مجهول وهو في شرح ابن عقيل ٢٣٧/١ وفي الخزانة ٣٢٨/٤

(عرضا) والمقاصد النحوية ٥٥٦/١ ، وشرح التصريح ١٧٤/١ والصبان

على الأشموني ٢١١/١ ويروى البيت مكان "عويف" : جرير ، وتميم .

(٦) صدره : * يلوموني في حب ليلى عواذلي * .

البيت مجهول وهو في معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١ ورسالة الملائكة ١٩٣

والإنصاف ٢٠٩ وشرح ابن يعين ٦٢/٨ ٦٤٠ والضرائع لابن عصفور

٥٩ وشرح الجمل له ٤٣٠/١ والخزانة ٣٤٣/٤ وشرح ابن عقيل

٢٦٣/١ ويروى : لكميد ، وغير ذلك كثير .

وذلك أن تكون داخلة في خبر إن وكأنه في الأصل : "ولكن إنني" ثم نقل حركة الهمزة إلى النون فصار "ولكنني" فاجتمعت النونات فحذفوا منها واحدة ونظيره قراءة بعضهم * لكننا هو الله ربي * (١) الأصل : لكن أنا ثم نقل حركة الهمزة إلى النون، وسكن الأول وأدغم في الثانية

[دخول اللام في خبر "أن" المفتوحة]

وقد دخلت في خبر "أن" في قراءة من قرأ * إلا أنهم ليأكلون * (٢) بفتح الهمزة، وقال الشاعر:

٦٥٧- [ألم تكن حلفت] بالله العلي

أن مطاياك لمن خير المطي (٤)

٦٥٨- واعلم أن تسليماً وتركاً
للا متشابهات ولا سواها (٥)

- (١) في البحر ١٢٧/٦ "وقرأ الكوفيون وأبو عمرو وابن كثير ونافع في رواية ورش وقالون: (لكن) بتشديد النون بغير ألف في الوصل، وبالف في الوقف، وأصله "ولكن أنا" نقل حركة الهمزة إلى نون لكن وحذف الهمزة فالتقى مثلاً فأدغم أحدهما في الآخر. وقيل: حذف الهمزة على غير قياس فالتقت نون لكن وهي ساكنة مع نون أنا فأدغمت فيها" وانظر الحجة لابن خالويه ٠٢٢٤.
- (٢) هي قراءة سعيد بن جبير كما في الخصائص ٢٨٣/٢ والرضي على الكافية ٣٥٦/٢ وشرح ابن يميث ٦٤/٨ ٨٧٠ ومغني اللبيب (ط ٢) ٢٥٧ وانظر البحر ٤٩٠/٦ وفيه: وقرئ: أنهم بالفتح على زيادة اللام وأن مصدرية التقدير: إلا أنهم يأكلون، أي: ما جعلناهم رسلاً إلى الناس إلا لكونهم مثلهم". راجع: مسرور الفرقان.
- (٣) في الصورة: أقسم، وليست رواية في البيت فيها لا يستقيم الوزن. وأثبتنا ما في المصادر. ويروى: "ألم تكن أقسمت".
- (٤) البيت في الخصائص ٣١٥/١ والقوافي للتوحي: ٨٠ والضرائر لابن عصفور ٥٧ ورف المبانى ٢٣٧ والخزانة ٣٢٨/٤ والهمع ١٤٠/١.
- (٥) البيت لأبي حزام العكبي وهو في المحتسب ٤٣/١ والضرائر لابن عصفور ٥٨ والخزانة ٣٣١/٤ والهمع ١٤٠/١ وشرح التصريح ٢٢٢/١ ويروى بكسر "إن" قال البغدادي: وقد صحح ابن هشام (في شرح أبيات ابن الناظم) قال: إن بالكسر لدخول اللام ومثله * والله يعلم إنك لرسوله *.

- ١١٤ -

أران: غير متشابهين، وهي زائدة في هذا الموضع كما زيدت في خبر أمسي في نحو قوله:

٦٥٩- مروا عجلالي فقالوا كيف صاحبكم؟ قال الذي سألوا: أمسي لمجهوداً // (١) ٤٧٢

وقال كثير:

٦٦٠- وما زلت في ليلى لذن أن عرفت بها لكالمهايم المقصى بكل مكان (٢)

وقال بعضهم: أني رأيت له سمحاً، وفي الحديث: قد علمنا أن كنت لموء منا وروى: إن كنت لموء منا (٣) . وبابه الشعر (٤) .

ولا يجوز: إن زيداً قائمٌ لعندك ويجوز إن زيداً لا بوه قائمٌ، ولا يجوز: إن زيداً أبولقائم، لأن خبر إن هي الجملة فلا تدخل اللام إلا في الصدر، قال ابن جنبي (٥): وأخبرني أبو طي أن أبا الحسن حكى: إن زيداً وجهه لحسن، وهو من باب القليل الذي لا يجي إلا في الضرورة.

(١) البيت مجهول وهو في مجالس ثعلب ١٢٩/١ والخصائص ٣١٦/١، ٢٨٣/٢ وشرح ابن يعين ٦٤/٨، ٨٧، والضرائر ٥٨ والخزانة ٣٣٠/٤ والمقاصد النحوية ٣١٠/٢ وغير ذلك كثير، ويروى: عجالاً جمع عجل بضم الجيم كرجال جمع رجل، وعجالى جمع عجلان مثل سكارى جمع سكران.

(٢) البيت لكثير عزة ديوانه (١١٥) المنصف ٥٢/٣ والأمالى الشجرية ٢٢٢/١ . ويروى "المذاري" مصدر ميمي بمعنى الذود وهو الطرد في الخزانة ٣٣٠/٤، "بكل بلاد" في الضرائر: ٥٨ قال في الخزانة ويروى: وما زلت من ليلى لذن طر شاربي وإلى اليوم كالمقصى بكل سبيل ولا شاهد فيها، ويروى: بكل مرار في المفتى رقمه ٤٢٤ والمقاصد النحوية ٢٤٩/٢ .

(٣) لم أجد الحديث برواية فتح همزة إن* وأخرجه البخارى (بالكسر) في كتاب الوضوء (٣٧) (٥٧/١) ٥٨، وباب صلاة الكسوف (١٠) ٤٧/٢ ومالك في الموطأ كتاب صلاة الكسوف حديث رقم (٤) ص ١٨٨، ١٨٩ ويروى: إن كنت لموقناً .

(٤) يعني دخول اللام في خبر "أن" المفتوحة.

(٥) في المصورة: الجنى .

- ١٠٥ -

وقال أبو العباس ثعلب : إِنَّ هَذِهِ اللَّامُ الدَّاخِلَةُ فِي خَيْرِ إِنْ بِإِزَاءِ الْبَاءِ
 الدَّاخِلَةِ فِي خَيْرِ النَّفْيِ ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، قُلْتَ : إِنْ زَيْدًا
 قَائِمٌ ، وَإِذَا قَالَ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ قُلْتَ : إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٍ . وَهَذَا الَّذِي قَالَ :
 غَيْرَ لَازِمٍ ، بَلْ قَدْ تَقُولُ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : مَا زَيْدٌ قَائِمٌ (١) إِنْ زَيْدًا وَاللَّهِ
 لِقَائِمٌ وَقَدْ تَقُولُ : إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٍ عَلَى غَيْرِ تَقْدِيمِ نَفْيٍ وَلَا تَخْيِيلِهِ ، وَقَدْ يَجُوزُ
 أَنْ تَكُونَ هَذِهِ اللَّامُ فِي خَيْرِ إِنْ زَائِدَةً دَاخِلَةً لِتَأْكِيدِ الْخَيْرِ وَلَمْ تَكُنْ مَقْدَرَةً قَبْلَ
 إِنْ ، وَقَدْ مُحْكِي دُخُولِ اللَّامِ عَلَى إِنْ إِذَا أُبْدِلَ مِنْ هَمَزَتِهَا " الْهَاءُ " سَهْلًا
 ذَلِكَ زَوَالُ اللَّفْظِ (٢) قَالَ الشَّاعِرُ :

٦٦١- أَلَا يَا سِنَا بَرْقٍ عَلَى قَلْبِ الْجَمِيِّ لَهَيْكَ مِنْ بَرْقٍ هَلِي كَرِيمٍ (٣)

وقيل : بِإِنَّهَا جَوَابٌ قَسَمٍ مَحذُوفٍ (٤) كَقَوْلِ الْآخِرِ :

٦٦٢- لَهَيْكَ مِنْ حَبِيبَةٍ لَوْ سَيِّمَةٌ عَلَى هَفَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا (٥)

وقال الآخر :

٦٦٣- * لَهَيْنا لَمُقْضِي عَلَيْنَا التَّهَاجِرُ * (٦)

- (١) فِي الْمَصْوُورَةِ : قَائِمًا وَهُوَ خَطَأٌ .
 (٢) قَالَ ابْنُ جَنِّي " وَيُدَلُّ عَلَى أَنَّ مَوْضِعَ اللَّامِ فِي خَيْرِ إِنْ أَوَّلَ الْجُمْلَةِ قَبْلَ
 " إِنْ " أَنَّ الْعَرَبَ لَمَّا جَفَا عَلَيْهَا اجْتِمَاعُ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ قَلَبُوا الْهَمْزَةَ
 هَاءً لِيَزُولَ لَفْظُ " إِنْ " فَيَزُولُ أَيْضًا مَا كَانَ مَسْتَكْرَهًا مِنْ ذَلِكَ " .
 (٣) الْبَيْتُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ مَجَالِسُ ثَعْلَبِ ٩٣/١ وَالْخِصَائِصُ ٣١٥/١ ،
 ١٩٥/٢ وَشَرْحُ ابْنِ يَعِيشَ ٦٣/٨ ، ٢٥/٩ ، ٤٢/١٠ ، وَالْمَقْرَبُ
 ١٠٧/١ وَشَرْحُ الْجَمَلِ ٤٣٣/١ وَالْخَزَانَةُ ٣٣٩/٤ وَغَيْرُ ذَلِكَ كَثِيرٌ وَيُرْوَى
 عَلَا قَلْبُ .
 (٤) وَكَأَنَّهُ قَالَ : وَاللَّهِ لَهَيْكَ ، عَنْ شَرْحِ الْجَمَلِ .
 (٥) الْبَيْتُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٤٦٦/١ وَالْإِنْصَافِ ٢٠٩ وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ
 مَسْفُورٍ ٤٣٣/١ وَالْخَزَانَةَ ٣٣٤/٤ (عَرْضًا) وَالْهَمْعُ ١٤١/١
 (٦) صَدْرُهُ : أَبَاثْنَةَ حَبِيبِي نَعَمٌ ، وَقَاضِرٌ .
 وَهُوَ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ مَسْفُورٍ ٤٣٣/١ وَالْخَزَانَةَ ٣٣٣/٤ وَاللِّسَانِ
 (أَلِ) .

وقيل : **إِنَّ** المحسن تغيير اللفظ ، وقيل : **إِنْ** تأويله : **لِلَّهِ** **إِنَّكَ** ثم حذف لام الجر نحو **لَا أَبُوكَ** ، ثم حذف الهمزة من **ان** ، ومنه : **لَا** **ابن عمك** (١) قال :

٦٦٤- **لَا** **ابن عمك** لا أفضلت في **حَسَبِ** عني ، ولا أنت **دِيَا** في **فَتَحَزُونِي** (٢)

وحكى ابن جنى (٣) : **لَانَكَ** ، وهو قليل ، والمشهور **لَاهِنَكَ** * **بِإِدَالِ** الهمزة هاء **كَأَنَّهُمْ** / **غَيَّرُوا** لفظ الهمزة أمكن أن يجمع بينهما .

وإنما أخرجت اللام لأنها غير عاملة فصار موضعها **ثَالِثَةً** من **إِنْ** في الخبر وصارت **إِنَّ** توكيداً للجمله واللام توكيداً للخبر .

(تخصيص **إِنْ** باللام)

وإنما خصت **إِنَّ** وحدها باللام لشبهها لها من وجهين : أحدهما : أنها لا تغير معنى الابتداء **كَأَنَّ** .

والثانية : أنه يتلقى بها القسم مثلها ، فلذلك دخلت معها ، وغيرها من أخواتها لم يجتمع فيها من ذلك (٤) الشبه أولم يشبه من وجه .

ويدل على أن هذه اللام أصلها أن تدخل قبل **إِنَّ** * **السَّمَاعُ** والقياس ، أما **السَّمَاعُ** فما تقدم من قولهم : **لَيْسَ لَكَ مِنْ بَرٍّ** . . . البيت [٦٦١] (٥) وحكايتا ابن جنى (٣) : **لَيْسَ لَكَ** **وَلِإِنَّكَ** . وأما القياس : فقولهم **علمت** **إِنَّ**

(١) الخزانة ٣٣٦/٤ .
(٢) البيت لذي الإصبع العدواني من قصيدة في المفضليات : ١٦٠ .
مجالس العلماء ٥٧ والخصائص ٢٨٨/٢ والأمالى الشجرية ١٣/٢ ،
٢٦٩ ، والإنصاف ٣٩٤ وشرح ابن يعيش ٥٣/٨ ، ١٠٤/٩ ، والمقرب
وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧١/١ ، ٤٨٣ ، والخزانة ٢٢٢/٣ ،
٢٤٣/٤ وغير ذلك كثير .
(٣) في الصورة : ابن الجنى .
(٤) في الصورة : ذلك من ، تقديم وتأخير .
(٥) سبق قبل قليل .

زيداً لقائم فكسر من أجل اللام فلولا أن اللام مقدرة قبل "إن" ما كسرت
"إن" ولو كانت مقدرة بعدها لفتحت "إن" لدخول طمت عليها، فلما
استقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين أخروا اللام إلى الخبر.

فإن قيل: لم لا يجمعون بين حرفين مؤكدين؟

فالجواب: أن وضع الحروف للمعاني وضع اختصار، فلم يكن للجمع
بين الحرفين لمعنى واحد وجه.

وقوله: "وتنفر إن ولكن بالعطف على موضعها مع الاسم بعد الخبر
على رأي ومطلقاً على رأي..." (١)

ش: اختلفوا في العطف على الموضع، فالمشهور أنه يجوز بعد

الخبر نحو: إن زيدا قائم وعمرو، ولا يجوز قبله نحو: إن زيدا وعمرو

قائمان. وقيل: إنه لا يجوز على الإطلاق (٢). وهو الصواب. وقيل: إنه

جائز على الإطلاق وقيل: إن ظهر الإعراب في المعطوف عليه فيجوز بعد الخبر،

ولا يجوز قبله كما تقدم، وإن لم يظهر جاز مطلقاً نحو: إنك قائم وزيد وإنك

زيد قائماً، وسَمِعَ سيبويه "إنك وزيد زاهيان" (٣) لكنه شاذ عنده فنقول:

: السبب الموجب لمنع إن زيدا وعمرو قائمان أن فيه الحمل على المعنى قيل

تمام الكلام، قال الرماني: ومن زعم أنه عطف على الموضع فقد غلط، لأنه

لا يعطف على الموضع إلا بعد تمام الكلام؛ لأنه حمل على التأويل والحمل على

التأويل قبل تمام الكلام فاسد. هذا وإن جعلته معطوفاً على الموضع. وإن

رفعت قوله: و"عمرو" على الابتداء فيمتنع من جهة أنه لا يعمل عاملان في

معمول واحد، وهما إن والابتداء، ولا فسك تستأنف قولك: "وعمرو" والجملة

الأولى لا تتم إلا بالخبر، ويبطل أيضاً الحمل على الموضع عند الحذاق من

النحويين إلا أن يكون هناك محرراً نحو: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً

(١) بعده في الجزولية: إن ظهر الإعراب في معمولها فبعد الخبر وإلا
فمطلق.

(٢) انظر الإصناف م ٢٣ ص ١٨٥.

(٣) الكتاب ١٥٥/٢.

- ١١٨ -

فالمحرز موجود وهو ليس " وأما هنا فلا محرز للموضع . وكذلك : هذا ضارب
زيد وعمراً منعوا من حمل على الموضع ؛ لأنه لا محرز له ؛ إذ لا ينصب " ضارب "
زيداً " إلا إذا كان متوناً .

وأما الذين منعوا العطف على الموضع على الإطلاق فسيببه أنهم
يشترطون فيه المحرز ولا محرز هنا . وأما الذين أجازوا على الإطلاق فقا سوا ما
ظهر فيه الإعراب على ما سمع مما لم يظهر فيه الإعراب نحو : إنك وزيد ذاهبان
، وأما الذين أجازوا ذلك إن ظهر الإعراب بعد الخبر . ولم يجيزوه قبله
فلا نه حمل على المعنى والحمل على المعنى إنما يكون بعد تمام الكلام
لا قبله .

وأما الذين أجازوا // إن لم يظهر مطلقاً نحو : إنك وزيد قائمان ، ٢٧٢
وإنك قائم وزيد ، فسيببه عندهم عدم ظهور الإعراب ، فلما لم يظهر سهل
الخلاف ، فكانه لا خلاف فقا سوا على المماثل لفظاً وقال : نظير ذلك لا رجل
وامرأة في الدار لما لم يظهر العمل صارت " لا " كأنها غير موصولة ، وأيضا فإن
الإعراب لما زال سهل ذلك كقولهم : من زيداً في الحكاية ولا يقولون : أي
زيداً (١) ، وقول العرب (٢) : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ،
وذلك أن معناه معنى الابتداء فيرى (٤) أنهم قالوا : هم " ش : ولم يرد
أنهم يفلطون في لغتهم ؛ لأنهم على قدر طبائعهم تكلموا ، وإنما عظمت
في قياس حيث توهموا أمراً قد نسخ (٦) ، فأجمعون توكيد مرفوع ولا متبوع
له ؛ لأن قبله منصوباً ، فكانه توهم مكان قوله : إنهم ؛ هم كأنه قال :
هم أجمعون ، وكلام سيبويه هنا يدل على أنه لا يعطف على الموضع في قولك : إنك
منطلق وزيد ؛ ألا ترى أنه قال هنا : إن العرب يفلطون حيث يفعلون هذا ،
وكذلك فعل في الصفة (٧) نحو : إن زيداً قائم العاقل حيث جعلها

(١) الكتاب ٤١٣/٢

(٢) الكتاب ١٥٥/٢

(٣) في المصورة : ذاهبون ، وهو خطأ .

(٤) في المصورة : فتري ، والتصويب من الكتاب .

(٥) يعني سيبويه لا نه قال " وأظن أن أناساً من العرب يفلطون فيقولون

إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، وذلك أن معناه
معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم "

(٦) هذا الأمر هو رفع المبتدأ قبل دخول " إن "

(٧) انظر الكتاب ١٤٧/٢

بدلاً من الضمير في قائم أو خبر مبتدأ ولم يجعلها نعتاً على الموضع.
وأما التنظير لها ب " لا " فغير صحيح ، لأن لا مركبة مع الاسم
فيها في موضع رفع بالابتداء ، وإنَّ والاسم ليسا مركبين . وأما قوله تعالى
* إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَالصَّابِرُونَ * (١) فعلى التقديم
والتأخير كقول الشاعر:

٦٦٥ - وَإِلَّا فَاظْمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بَغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شَقَاقِ (٢)

التقدير: أنا بغاةٌ وأنتم كذلك ، فحذف من الثاني لدلالة الأول عليه .
وأما قوله تعالى * إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ * (٣) فإنَّما هو على حذف
أحد الخبرين ، وقدره : أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ : إِنَّ اللَّهَ يُصَلُّونَ عَلَى
النَّبِيِّ وَمَلَائِكَتِهِ يُصَلُّونَ ، وقدره غيره : إِنَّ اللَّهَ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ وَمَلَائِكَتِهِ يُصَلُّونَ عَلَى
النَّبِيِّ ، ولعلَّ أبا طي إنما قدر ذلك حين اعتقد الحذف من الثاني وصحَّ الإخبارُ
عنه بالجمع كقوله تعالى حكاية عنهم * قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ * (٤) ولم يقدره مفرداً
لئلا يقرب في القبح من قوله :

نَحْنُ بِمَا عَدَدْنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (٥) [٤٣٤]

ومن قدره مفرداً حذف من الأول ، ولم يكن بد من الحذف على قول من
رفع الملائكة ونصَّبها ، لأنَّ الصلاة من الله غير الصلاة منهم فلا يصحُّ أن يجمع
بينهم في لفظ واحد ، والمعنى مختلفٌ .

-
- (١) الآية ٦٩ من سورة المائدة وانظر الكتاب ١٥٥/٢ ، ١٥٦٠ .
(٢) البيت لبشر بن أبي خازم وهو في الكتاب ١٥٦/٢ والإناصاف ١٩٠ وشرح ابن يعيش ٦٩/٨ ،
٧٠ والخزانة ٣١٥/٤ وشرح التصريح ٢٢٨/١ .
(٣) قرأ الجمهور "ملائكته" نصبا ، وابن عباس ، وعبد الوارث عن أبي عمرو رُعاً
البحر المحيط ٢٤٨/٧ .
(٤) من قوله تعالى " حتى إذا جاء أحدهم الموت قال : رَبِّ ارْجِعُونِ " .
٩٩ سورة المؤمنون .
(٥) سبق ٦٥٧ ، ٦٥٩ .
(٦) في المصورة مع ، وهو تحريف .

- ١٨٠ -

(فصل)

واعلم أنه لا يجوز : إن زيدا وعمراً قائماً إلا في الشعر كقوله :

يَا نَشِخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسْوَدَ مَا لَمْ يَعَاصِ كَانَ جُنُونًا [٤٣٤]

أراد : ما لم يعاصيا . وقال عنترة :

..... فَأَتَيْتُ
وجرورة لا ترود ولا تعسار [٤٣٥] (٢)

والسائغ لا ترود ولا تعار بالنون ، وكذلك قوله :

مَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَأَتَيْتُ وَقِيَارًا بِهَا لِفَرِيحِيبِ [٤٣٦] (٣)

وحمل بعضهم هذه الأبيات على حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه
ولذلك لم ينقش ، وقال الفارسي : جعل الاثنين كالواحد لتلازمهما كقول الشاعر :

فَكَانَ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قَرْنَفُلٍ أَوْ سُنْبُلًا كَحِلَّتْ بِهِ فَانْهَلَتْ [٤٣٧] (٤)

وقال :
* بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ * [٤٣٧] (٥)

(وقال)

وَلَوْ رَضِيَتْ يَدَايَ بِهَا وَضَنْتُ
لَكَانَ عَلَيَّ لِلْقَدْرِ الْخِيَارُ [٤٣٨] (٦)

وزعم الكوفيون : أن الواو بمعنى مع .
فإنما أخبر عن واحد ، واستدلوا بقوله :

فَإِنَّكَ وَالْكِتَابَ إِلَى عَلِيِّ
كَدَابِغَةٍ وَقَدْ حَلِمَ الْأَرِيْمُ [٤٣٩] (٧)

(١) سبق ٦٥٨ .

(٢) سبق ٦٥٨ .

(٣) سبق ٦٥٨ .

(٤) سبق ص ١٩٦ ، ٦٥٩ .

(٥) سبق ص ٣٤ ، ٦٥٩ .

(٦) سبق ص ١٩٦ .

(٧) سبق ص ٦٥٩ .

ولو أراد العطف لقال : وردَ بِفِها . ولا حجة فيه إذ قد يكون على حذف حرف العطف والمعطوف كقولهم : راكبُ الناقة طليحان (١) ، أراد : والناقة ، وقول العرب : كان زيدٌ وعمراً كالأخوين ، يدل على أن حكمَ واو مع كُحْم العاطفة .

فإن عطفَ بعد الخبر جاز في المعطوف وجهان الرفع والنصب قال الله تعالى * أَن اللّهُ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ * (٢) قُرِيءَ بفتح أن في السبع وبكسرهما في خارج السبع ، وهي قراءة الحسن (٣) البصري وسعيد ابن جبير (٤) ، فالرفع عند سيبويه وأبي العباس والزجاج وابن السراج وغيرهم من الحذاق من وجهين : أحدهما حسن وهو : الرفع بالابتداء وحذف خبره لدلالة الأول عليه . والثاني : أن يكون معطوفاً على الضمير في " بَرِيءٌ " كأنه قال : بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ هُوَ وَرَسُولُهُ ، وأغنى الفصل عن التوكيد ، ويقبح من غير توكيد ولا فصل وقد بين ذلك في العطف بما أغنى عن إعادته (٥) ، وجعل أبو القاسم الرفع من ثلاثة أوجه (٦) ، والثالث هو العطف على الموضع أغنى على موضع " أن وحدها وهذا لا يقول به أحد ، لأن " أن " حرف ، والحروف لا موضع لها من الإعراب أو على موضع أن مع اسمها خاصة ولا موضع لها بخلاف " لا رجل " ، لأن " أن " لم تبن مع الاسم كما بُنيت " لا " مع الاسم فصيراً بمنزلة كلمة واحدة ، والعطف في الحقيقة إنما هو على موضع الاسم لكن لما بنيت معه " لا " وصاراً بمنزلة اسم واحد أمكن أن يقال : العطف على موضع " لا " مع اسمها بخلاف أن . وإما أن يريد // على ٧٤

(١) سبق ص ٦٤ .
 (٢) الآية ٣ من سورة التوبة .
 (٣) في المصورة : أبي الحسن ، وهو خطأ .
 (٤) هذه القراءة منسوبة في البحر المحيط ٦/٥ للحسن البصري والأعرج وانظر معجم القراءات : ٧/٢ .
 (٥) انظر ما سبق ٦٤٢ .
 (٦) الجمل : ٦٩ ، رصنا (لوسطان الساجدة)

موضع اسم **أَنَّ**، ولكنه تجوز في العبارة، وحينئذٍ ينتظم قوله مع ما استشهد عليه، وهذا ليس برأي البصريين، وإنما هو رأي الكوفيين قاسوه على قول العرب: **إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ** زاهيون، وإِنَّكَ **وَأَنْتَ** زيد زاهبان، وقد تقدم الكلام على ذلك (١) وأما أن يريد على موضع **أَنَّ** مع اسمها وخبرها فهذا هو الذي أراد الفارسي في الإيضاح، وهو **أَحَدُ** وجهي الرفع اللذين ذكرهما سيبويه وقد تقدم بيانهما، وقد نزل ابن السيد قوله (٢): **إِنَّ الرفع من ثلاثة أوجه على وجه آخر بخلاف ما ذكرنا** (٣) قال: **إِنَّ** المكسورة تأخذ بشبه من الجملة الفعلية وبشبه من الجملة الابتدائية، فجعل أبو القاسم الرفع من ثلاثة أوجه: أحدها: على الضمير المرفوع. والثاني: تشبيهاً لها بالجملة الفعلية. والثالث: تشبيهاً لها بالجملة المبتدئة (٤)، وأعجب بهذا التخريج ولو سكت عنه لكان به البق، فإن المشاكلة لا **توجب** رفعاً ولا نصباً ولا خفضاً حين لم تكن معدودة في عوامل الرفع ولا النصب ولا الخفض، وإنما **توجب** تفضيل الرفع أو النصب في باب الاشتغال وغيره، ثم إن هذا العطف على الموضع هنا إنما يرجع في الحقيقة إلى الرفع بالابتداء، وذلك أن قولك: **إِنَّ زيدا قائم وعمرو** إن جعلته معطوفاً على الموضع فيكون قولك: قائم خبراً عنها وهو مفرد ولا يخبر عن اثنين بواحد فرجع إلى أن التقدير: وعمرو قائم فحذف خبر الثاني لدلالة خبر الأول عليه، وإلا فكان ينبغي أن يكون الخبر مثني فيقال: **إِنَّ زيدا قائم وعمرو**، على تقدير **إِنَّ زيدا وعمرو قائمان**. وهذا قد تقدم منعه، والله أعلم.

وما ذكرناه من أحكام العطف في **"إِنَّ"** المكسورة يصح مثله في **"لكن"** خاصة عند الجميع من البصريين إلا عند سيبويه، فإن الظاهر

- (١) سبق ١٠٨
 (٢) يعني الزجاجي، في الجمل ٦٩.
 (٣) في المصورة: فاذكرها، تحريف.
 (٤) الذي في إصلاح الخلل ١٧٠. يختلف عما هنا.

من كلامه أنه يجوز مثل ذلك في "أن" المفتوحة (١) وقد رده عليه بعضهم فيما حكى ابن جنى (٢) عنه، وذلك أنه أنكر على سيبويه الاستدلال بالآية من قوله تعالى * أَن اللّٰه بريءٌ مِنَ المشركين ورسوله * (٣) ، وقال (٤) : **إِنَّمَا يَسُوغُ هَذَا مَعَ إِيَّانِ الْمَكْسُورَةِ ، لِأَنَّهَا عَلَى شَرْطِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَ"أَنَّ" تَجْعَلُ الْكَلَامَ شَأْنًا وَحْدِيثًا وَمَوْضِعَهَا يَخْتَصُّ بِالْمَفْرِدِ لَا بِالْجُمْلَةِ** قال ابن جنى (٥) : هذا معنى ما أورد هذا المنكر على صاحب الكتاب في هذا الموضع ، والقول فيما بعد مع صاحب الكتاب سماعاً وقياساً ، أما السماع فقد جاء قول جعفر بن عليه الحارثي (٦) :

٦٦٦ - **فَلَا تَحْسَبِي أَنِّي تَخَشَعْتُ لِلْعِدَا بِشَيْءٍ وَلَا أَنِّي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَقُ**
وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزِدُّهُ يَوْمَ عَيْدِكُمْ وَلَا أَنِّي بِالْمَشْيِ فِي الْقَيْدِ أَخْرَقُ (٧)

فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على "أن" المفتوحة ، وقد روي أيضاً :

* **وَلَا أَن نَفْسِي يَزِدُّهَا وَعَيْدُهُمْ** *

فظهر وقوع الجملة موقع "أن" المفتوحة ، وعطفت عليها .

- (١) انظر إصلاح الخلل ١٧٤ والكتاب ٢٣٨/١ ، ١٤٤/٤٠ .
- (٢) في المصورة : الجنى .
- (٣) الآية ٣ من سورة التوبة .
- (٤) أي المعترض انظر شرح ديوان الحماسة لابن جنى ل ١٣٠ أ .
- (٥) المصدر السابق .
- (٦) هو جعفر بن علية بن ربيعة بن عبد يفيوت ، ويكنى أبا عارم ، وهو من مخزومي الدولتين ، قتله بنو عقيل صبراً لدماء كانوا يطلبونه بها . عن هامش الحماسة ٦٣/١ - (بتحقيق د . العسيلان) .
- (٧) وانظر المصادر التي استقى منها ترجمة الشاعر .
- (٧) البيتان في الخزانة ٣١٩/٤ وقد نقل البغدادي كلام ابن جنى وانظره هناك .

وفي التنزيل أيضاً * وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ * (١) فَعَطَفَ الْجُمْلَةَ
من مبتدأٍ وخبرٍ على أَنَّ المفتوحة (٢) وَأَمَّا الْقِيَّاسُ فَإِنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي مَوَاضِعِ
الابتداءِ فهي في مواضع التحقيق ، كما أَنَّ المكسورة كذلك (٣) ، وتقول :
علمت أَنَّ زيداً منطلقاً ، وعلمت إنَّ زيداً لمنطوقاً (٤) .

قلت : وَأَمَّا السِّيرَافِي فَقَالَ : " أَمَّا اسْتِشْهَادُ سَيَّبِيهِ بِالْقُرْآنِ فَهُوَ فِي
الظَّاهِرِ وَهُمْ مِنْهُ ، وَمِنْ كُلِّ مَنْ يَسْتَشْهَدُ بِهِ مِنَ النَّحْوِيِّينَ ، لِأَنَّهُمْ يَرُدُّونَ
الاسْمَ عَلَى مَوْضِعِ أَنَّ عَلَى أَنَّهَا مَكْسُورَةٌ ، وَالَّذِي فِي الْقُرْآنِ " أَنَّ " مَفْتُوحَةٌ " .
ثم قال : " وَرَفَعَ رَسُولَهُ عَلَى وَجْهَيْنِ جَيِّدَيْنِ :

أحدهما : " أَنَّ أَذَانَ " إِعْلَامٌ بِقَوْلِ ، وَلَوْ قِيلَ : وَأَذَانَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
إِلَى النَّاسِ اللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ (٥) لَكَانَ جَيِّدًا ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : وَقَوْلُ
مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ : اللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ .

والوجه الآخر : أَنَّ يَعْطَفُ وَرَسُولَهُ عَلَى الْمُضْمَرِ الَّذِي فِي " بَرِيءٌ " وَيَكُونُ
ذَلِكَ حَسَنًا ، لِفَصْلِ " مِنَ الْمُشْرِكِينَ " بَيْنَهُمَا " (٦) .

ويظهر من كلام السِّيرَافِي أَنَّهُ لَا يُجِيزُ الْعَطْفَ عَلَى مَوْضِعِ أَنَّ الْمَفْتُوحَةِ
ثم جوزه في بعض المواضع ، وتأول كيف وقعت بمعنى الجملة ، فكان ذلك منه
تجويزاً لما منعه ، لكن إذا تُقَدَّرُ تَقْدِيرَ الْجُمْلَةِ ، وَعَلَيْهِ يَجِبُ أَنْ يُبَسِّئَ

(١) الآية ٥٢ من سورة المؤمنون ، وقرأ بفتح همزة " إِنْ " وتشديد النون من
السبعة : ابن كثير ونافع وأبو عمرو ، السبعة ٤٤٦ ، والبحر ٦ / ٤٠٨ ،
وانظر معجم القراءات ٢١٤ / ٤ .

(٢) اختصر الشارح هنا كلام ابن جنى انظره في شرح ديوان الحماسة .

(٣) بعده من كلام ابن جنى : " فلما استوتوا في المعنى والعمل وتقاربتا في
اللفظ صارت كل واحدة كأنها أختها " .

(٤) بعده من كلام ابن جنى : فتجد (في المثالين) معنى المكسورة كمعنى
المفتوحة وتؤكد في الموضعين كليهما قيام زيد لا محالة الخ . . ما قال .

(٥) بعده في السِّيرَافِي : " أَوْ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ " .

(٦) شرح السِّيرَافِي (دار الكتب ١٣٢) ٣ / ١٠ ب

كلامُ سيبويه وابن جني^(١) أنه يجوز العطفُ على موضع " أن " المفتوحة في بعض المواضع ، لأنها وقعتْ موقعَ الجملةِ في بعضِ المواضعِ لشبهها بيانَ المكسورة ، ولا يكون ذلك في مواضع أن المفتوحة ، فإنه قد يجيء موضعُ لا تقع فيه موقعَ الجملةِ البتة ، فلا يصحُّ أن يعطفَ عليها الجملةُ ، فإنَّ حرفَ العطفِ يُوجبُ التشريكَ بين المعطوفين في العامل ، ومن العوامِل ما لا يقع على الجملةِ ولا على معناها كقولك : يعجبني أن زيداً قائمٌ وعمروٌ خارجٌ ، فهذا لا يجوز على العطفِ ؛ لأنَّ يعجبني لا يصحُّ أن يقع على " عمرو خارج " ولا على معناه ؛ لأنه لا يسبك (٢) إلا المفرد .

وأما النَّصبُ فعلى العطفِ على اسم " إن نحو : إن زيداً قائمٌ وعمراً ، وهذا أيضاً إنما هو من عطفِ الجملةِ وحذفِ خبرِ الثاني لتقدُّمِ الدلالةِ عليه ، وإلا فينبغي أن يقال : إن زيداً قائمٌ وعمراً كما لو قدمته قبل الخبر ، وقال الشاعر :

يدا أبي العباسِ والصُّيُوفُ^(٤) [٥٩١]

إنَّ الربيعَ الجودَ والخريفا

وقال الأخطل :

والمستخف^(٥) [أخوهم الأثقالاً^(٦)]

٦٦٧- إنَّ العرارةَ والنُّبوحَ [لدارم]

- (١) في المصورة : الجنى .
- (٢) غامضة في المصورة .
- (٣) في المصورة " إلى "
- (٤) سبق تخريجه ٩٠٣ .
- (٥) ما بين المعقوفين ذهبت به الرطوبة .
- (٦) البيت في شعر الأخطل (السكري) : ١١٦ ورقمه ٤٥ من قصيدة أولها :

كذبتك عينك ، أم رأيت بواسط

غلس الظلام ، من الرباب ، خيالا .

والعرارة : النجدة والشدة والشوكة ، والنُّبوح : العدد والجماعة .

والأمالي الشجرية ١٨٩/١

يشد بنصب المستخف ورفعته ، فالنصب // عطف على اسم " إن " والرفع ٢٧٥
 على الاستئناف ، وأسهل وجوهه أن يكون المستخف بمعنى الذي استخف ،
 " والأشغال " مفعول " المستخف " وأخوهم " خبره ، وفي المستخف فاعل
 يعود على (١) الألف واللام ، و"هم" في " أخوهم " يعود إلى " ذارم " ،
 وفي هذا فصل بين الصلوة والموصول بالخبر .

والصواب أن يكون الألف واللام بمعنى " الذين " و " أخوهم " فاعل
 " المستخف " و " الأشغال " مفعول به ، والمعنى : وإن لدارم القوم
 الذين يستخف بعضهم الأشغال " أي : فيهم قبيلة يستخف بعضها الأشغال .
 ويجوز أيضاً في المعطوف المنصوب أن يكون مفعولاً معه والفاعل فيه الخبر
 إذا كان مما يصح له العمل في المفعول معه كقائم ونحوه ، وإلا لم يجز
 ذلك . رجعنا .

[العطف على الابتداء مع كان وليت ولعل]

وَأَمَّا كَانَ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ : فلا يجوز العطف معها على الابتداء ؛ لأنها
 غيرت معنى الابتداء وأحدثت معنى التشبيه والتمني والترجي ، فإن عطفت
 عليها كنت حائراً بين أمرين مردودين : إما أن تبقية على موضوعه وذلك غير
 ممكن هنا ، وإما أن تزيل حرف العطف عن موضوعه ، وذلك باطل وإنما
 يجوز الرفع في هذه الثلاث على العطف على الضمير المرفوع في الخبر والأحسن
 أن تؤكد فتقول : ليت زيدا قائم هو وعمرو ، ولا تقول ذلك على العطف
 على الموضع ولا على الابتداء ؛ لأن الأولى تمنى والثاني خبر فلا يدل خبر
 الأولى على الثاني إذ ليس من جنسه ، ولذلك منعوا : تباله وويح ، لأن
 المثبت تبين والمحدد خبر فلا يدل أحدهما على الآخر .

فصل من الباب

وهو الكلام على المجزور التام والظرف التام ، وعلى الناقص منهما .
 فنقول إذا قلت : إن فيها عبد الله قائماً ، إذا كان الظرف تاماً جاز لك
 في " قائم وجهان : الرفع على الخبر والظرف متعلق به أو خبر آخر ، ويجوز
 التصب في قائم على الحال والظرف خبر متعلق بمحدد وهو العامل في الحال ،
 ومعنى تمام الظرف أن يصح فيه أن يكون خبراً لأن .

(١) في الصورة : على ما روي في ذلك أن " إلى " يمكنه أن تكون موضع " على "
 وهذا أسلوب معروف في الإشارة إلى الروايات .

فإن كان الظرف ناقصاً مثل قولك : **إِنَّ** اليومَ زيداً قائماً لم يجز في قائم
إلا الرفع عند البصريين والظرف متعلق به ، ولم يجز النصب في قائم على
الحال ؛ لأنَّ الحال إنما تجيء بعد تمام الكلام ، وظرف الزمان لا يصح
أن يكون خبراً عن الجثة ؛ إذ لا فائدة فيه . وأجاز الكوفيون النصب
على الحال ؛ لأنَّ الحال عندهم تجيء بعد تمام الكلام في نحو : سررتُ
بزيدٍ قائماً وقبل تمام الكلام في باب كان من قولك : كان زيدٌ قائماً ، وكذلك
يقولون في باب **"إِنَّ"** ، واستشهدوا على ما ادَّعوه بقول الشاعر :

٦٦٨- فلا تلحني فيها فإنَّ بحبِّها أخاك مصاب القلب جمًّا بلائله (١)
والبصريون يروونه : مصاب القلب جم بلائله ، بالرفع . وكذا أنشده سيويه .

فتقول لهم : **إِنَّ** هذه الحروف إنما دخلت على المبتدأ والخبر فما بعدها
يجب أن يكون في تقدير المبتدأ والخبر ولو قلت : اليومَ زيدٌ قائماً ، لم
يجز ، فكذلك مع **"إِنَّ"** لا يجوز : **إِنَّ** اليومَ زيداً قائماً فإذا ثبت عليهم
هذا فرواية النصب في البيت إن صحَّت جوازها على غير ما قالوا وهو أن يكون
الخبر محذوفاً لفهم السامع كقول الشاعر :

٦٦٩- وكل كسير يعلم الناس أنه سوى عظم سوء لا ترى فيه مجبراً (٢)
وكان التقدير : فإنَّ بحبِّها أخاك كلف أو موكل في حال ما هو مصاب القلب .

مسألة

تقول : **"إِنَّ** في الدار زيداً قائماً فيها " إذا كررت الظرف وهو تام جاز
عند سيويه الوجهان كما كان قبل التكرار ، ومنع الكوفيون من الرفع (٣) ؛ لأنَّهم
إن رفعوا كان الطرفان معاً في صلة قائم ، وأحدُهما يُغني عن الآخر ، وإن
نصبوا كان أحد الطرفين خبراً والثاني متعلق بالحال ، قالوا : ولم يجبي ؟

(١) من شواهد الكتاب ١٣٣/٢ ، والأصول : ٢٤٧/١ ، وشرح الجمل لابن
عصفور ٤٤٠/١ والمقرب ١٠٨/١ . والخزانة ٥٧٢/٣ ، والمقاصد
النحوية ٣٠٩/٢ . والهمع ١٣٥/١ .
(٢) لم أشر عليه .

(٣) الإنصاف : ٢٥٨ م ٣٣

(٤) كتاب في التصريف ، الأولى : متعلقاً .

في القرآن شيء مما فيه تكرار إلا منصوباً ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (١) وقال : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٢) . والحجة عليهم لسيبويه من القرآن قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ (٣) فهذا تكرار للتوكيد ، فكذلك في مسألتنا ؛ ولأن علقتهم تنتقض في الطرف الناقص في مثل قولك : اليوم زيد قائم فيه ، فلو كان التكرار علة لإيجاب النصب لوجب النصب في هذه ، ولم يجر ، فقد انتقضت علقتهم مع وجود ما منعه .

وأما قولهم : لم يجيء شيء في القرآن مما فيه تكرار إلا منصوباً فليس كل ما هو فصيح يجيء في القرآن ؛ ألا ترى أنه لم يجيء في القرآن لغة بني تميم في ما النافية ولا خلاف في أنها فصيحة ، وقال سيبويه : وهي أفصح اللغتين (٤) .

ابن الطراوة لا يجوز " في الدار زيد قائم فيها " بالرفع إن لا يكون لأحد الجارين متعلق إن لا يتعلقان بقائم ولا يتصور التوكيد ، إن لا يؤكد الظاهر بالمضمر ولا المضمر بالظاهر ، إن ليس من لفظه ، فإن أظهرت الضمير فقلت : في الدار زيد قائم في الدار ، جاز على التأكيد اللفظي .

وهذا غير لازم ؛ لأن الظاهر هنا هو المضمر في المعنى وإن كان بغير لفظه كمررت بك أنت ، وأيضاً فيحتمل أن يكون في الدار خبراً مقدماً (٥) وقائم خبر ثانٍ و " فيها " متعلق بقائم فلا مانع ، وفرق بين " في الدار " وبين " هم " إن لا يتعلق " هم " بشيء .

نبأ في الإنصاف : احتج الكوفيون بالسمع والقياس (٦) .

أما السماع فقوله تعالى ﴿ فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ و ﴿ فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ وخالدين حال // لا يجوز غيره ، ووجه الدليل إجماع القراء على النصب ، ولم يقرأ أحد منهم بالرفع .

(١) الآية ١٠٨ من سورة هود .

(٢) الآية ١٧ من سورة الحشر .

(٣) من الآية ١٩ من سورة هود ، و ٣٧ من سورة يوسف ، و ٧ من سورة فصلت .

(٤) ذكر أنها هي المقيسة ٥٧/١ .

(٥) في المصورة : خبر مقدم ، والصواب ما أشبهه .

(٦) في الإنصاف م ٣٣ ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ مع تصرف في النص .

وأما القياسُ فقالوا : ^سإِنَّ الفائدةَ في الظرفِ الثاني ^دإِنَّمَا تحصلُ مع
النَّصْبِ لا إذا حملناه على الرَّفْعِ ؛ لأنَّه في النَّصْبِ يكونُ الظرفُ الأولُ ^سخبراً
عن "إِنَّ" و"فِي" الثاني ظرفاً للحال (١) وتكون الصَّلَةُ لقائمٍ منقطعاً عما
قبله فيكون على هذا كلاماً مستقيماً لم يبلغ (٢) منه شيءٌ ، فإذا حملناه على
الرَّفْعِ بطلتْ فائدةُ "فِي" الثانية لنيابةِ الأولِ (٣) عنها في الفائدةِ ، وحملُ
الكلامِ على ما فيه فائدةٌ أشبه بالحكمةِ ،

واحتجَّ أهلُ البصرةِ بأنَّ الإجماعَ قد وقعَ على جوازِ الرَّفْعِ والنَّصْبِ إذا لم
يكرَّرِ الظرفُ ، فكذلك إذا كرَّرَ ، وقصارى ما تقرَّرَ أن يكون مانعاً تكررَ الظرفُ ؛
لأنَّ "فِي" الأولى تُفيدُ ما تُفيدُ الثانيةُ ، وهذا لا يصلحُ أن يكون مانعاً ؛
لأنَّ الثانيةَ تُذكرُ على جهةِ التأكيدِ ، والتأكيدُ في كلامِ العربِ (٥) شائعٌ ،
وصار هذا كقولهم ، فيكَ زيدٌ راغبٌ فيكَ ، ولاشكَّ أن "فيكَ" الأولى تُفيدُ
ما تُفيدُ الثانيةُ ، ومع هذا لم تمتنعُ صحةُ المسألةِ فكذلك ها هنا .

وأما الآيتان بالنَّصْبِ فنقول : لا حجةَ في ذلك إنَّ النَّصْبَ جائزٌ عندَهما
فجاءت على أحدِ الجائزين . وقولهم : ^سإِنَّ القراءَةَ أجمعوا على النَّصْبِ غيرِ مسلمٍ
فإنَّ الأعمشَ قد قرأ : "خالدون" بالرَّفْعِ (٦) وقرئ "خالدان" فيها (٧) في

(١) في الإنصاف : ويكون الثاني ظرفاً للحال .

(٢) في الصورة : يبلغ ، والصواب في الإنصاف .

(٣) في الإنصاف : الأولى

(٤) في الإنصاف : نقدر

(٥) في الإنصاف : شائع

(٦) ، (٧) لم أعر على هاتين القرآنيتين .

والأعمش هو سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم ،
الكوفي الإمام الجليل ولد سنة ٦٠ هـ أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم
النخعي وروى عن حبيش وزيد بن وهب وعاصم بن أبي النجود ويحيى بن وثاب
ومجاهد بن جبر وغيرهم وروى عنه حمزة الزيات ومحمد بن عبد الرحمن بن
أبي ليلى وغيرهم . توفي رحمه الله في ربيع الأول سنة ١٤٨ هـ عن الغاية
٣١٥/١ ، ٣١٦ .

الأخرى ، ولا يلزم [أن] (١) كل ما لم يقرأ به إلا (٢) يكون جائزاً ؛ ألا ترى
أن جميع ما في القرآن من إعمال " ما " إنما جاء الخبر فيه منصوباً على
الحجازية ، ولا يبطل الرفع بذلك بل هي اللغة المشهورة والمقيسة ، ثم
الإجماع واقع على أنه يجوز في اللغة ما لا يجوز في القراءة ؛ لأن القراءة
سنة متبعة ، فلا يدل عدم القراءة على عدم اللغة ، وقال تعالى في التكرار :
* وهم بالآخرة هم كافرون * (٣) وتكرر هم الثانية توكيداً في أحد القولين .
ومن تدبر سورة الرحمن وقل يا أيها الكافرون " ، علم أن التكرير للتأكيد
لا ينكر في كلامهم (٤)

فصل

واعلم أنه يجوز أن تقول : " إنه زيد منطلق " تريد : إن الحديث
أو الأمر زيد منطلق ، وهذا ضمير الأمر والشأن ، وتفسره الجملة بعده ،
وإن أضرت القصة قلت : إنها هند قائمة ، قال الله تعالى : * إنه من
يات ربّه مجرمًا * (٥) يريد : الأمر والشأن ، وقال * فإنها لا تعمى
الآبصار * (٦) يريد : إن القصة .

فأ : (٧) وقد يجوز أن تحذف هذه الهاء في الشعر كما قال :

إن من لام في بني بنت حسا ن أله وأعصه في الخطوب (٨) [٦٤١]
أراد : " إنه " ، ولا يجوز أن تكون " من " منصوبة بيان لجزم الجواب ،
وإذا دخل على الاسم الذي يجازى به عامل غير الابتداء والفعل المجازى به
أو عامل آخر بطل الجزاء ومثله قول الآخر :

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وظباء (٩) [٢٥٧]

- (١) تكملة يتم بها الكلام
 - (٢) في المصورة : إلا أن ، وهو خطأ .
 - (٣) سبقت ١٠١٨
 - (٤) انتهى كلام ابن الأنباري وقد تصرف فيه الشارح كثيراً .
 - (٥) الآية ٧٤ من سورة طه .
 - (٦) الآية ٤٦ من سورة الحج
 - (٧) الإيضاح له : ١٢٢
 - (٨) سبق تخريجه ٩٨٧
 - (٩) لعلها : أي عامل آخر
 - (١٠) سبق ص ٢٩٤
- * أي مثله في تقدير ضمير الشأن .

أراد "إِنَّه" ، وأما ابن السراج فيخرج من كلامه في الأظهر أنه يجوز حذف هذه الهاء في الكلام ؛ لأنه قال " ويجوز أن تحذف الهاء وأنت تريد ها فتقول : إن زيد منطلق يريد : إِنَّه " ، ويشهد لقول ابن السراج ما حكى سيويه عن الخليل " أن ناساً يقولون : إن بك زيد مأخوذ ، على حذف الهاء من : إِنَّه بك زيد مأخوذ قال سيويه : وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قوله :

* كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ * [١٥٦] (٢)

وليس معنى هذا الكلام بما لا يجوز إلا في الشعر ، وإنما قسناه بما نطق به الشعر شاهداً على جوازه في الكلام ؛ لأن الشعر ديوان كلام العرب ، فكان سيويه يقول : إن حذف الهاء من الكلام الذي حكاه عن الخليل أضعف في الكلام ؛ لأنه يحسن اتصال الهاء بها ؛ لأنها لم تخفف ولا يجوز أن تقول : " كأنها ظبية " ؛ لأن الإضمار يرد الشيء إلى أصله فيلزمك التشديد وأنت قد قصدت إلى الخفة إلا في الضرورة نحو قوله :

٦٧٠- فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخله وأنت صديق (٣)
فصار حذف الضمير في : " كأن ظبية " أقوى من حذفه في مسألة الخليل إذ هنا ضرورة إلى الحذف ولا ضرورة هناك ، ولعل الفارسي دخل عليه الوهم من قول سيويه " شبهه بما يجوز في الشعر " فذلك قال : إِنَّه لا يكون الحذف إلا في الشعر ، وفسر الأستاذ أبو علي كلام س وقت القراءة عليه لهذا الموضوع فقال : يعني أن حذف ضمير الأمر والشأن في كأن في الشعر والكلام سواء ، وأما إضمار اسمها ، وليس بشأن فإنه مخصوص بالشعر نحو : كأن ظبية ،

(١) لم أشر على هذه العبارة في الأصول ، ولكن ابن السراج أورد ما حكاه سيويه عن الخليل . انظر الأصول ٢٩٧/١

(٢) سبق ٢٨٢ ، ٩٨٣ .

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ٩٠/٢ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والإنصاف ٢٠٥ ، وشرح ابن يعيش ٧١/٨ ، ٧٣ ، والمغرب ١١١/١ والخزانة ٤٦٥/٢ ، والمعاهد النحوية ٣١١/٢ وغير ذلك .

وعضده بعضهم فقال : المحسن لحذف هذا الضمير أعني ضمير الأمر والشأن -
أن الجملة تبقى بعده مستقلة إذ ليس إخباراً عنه بمقصود وإنما أتى به على
جهة اليهمة (١) وقال آخر ص : (٢) يحسن حذف اسم إن في فصيح الكلام (٣)
وكذلك أخواتها قال :

٦٧١- فلو كنت ضيياً عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر (٤)

أراد : ولكك وقال :

٦٧٢- فليت دفعت الهم عني ساعة فبنتنا على ما خيلت ناعمي بال (٥)

أراد : فليتك ، إلا أن يكون ضمير أمرٍ وشأن فبابه الضرورة نحو :

* إن من يدخل الكنيسة يوماً * [٢٥٧] (٦)

لأن مفسره جملة فقبح حذفه كما قبح حذف الموصوف إذا كانت الصفة جملة

- (١) غامضة في الصورة .
- (٢) يعني ابن عصفور : في شرح الجمل ١/٤٤١ ، ٤٤٢
- (٣) قال ابن عصفور " إذا كان في الكلام ما يدل عليه "
- (٤) البيت للفرزدق وليس في نسخة الديوان التي بين يدي رهبونته سواه
الكتاب ١٧٦/٢ والأحسول ٣/٢٩٩ ، ومجالس شعلب
١٠٥/١ ، والمحتسب ٢/١٨٢ ، والمنصف ٣/١٢٩ ، والإنصاف
١٨٢ وشرح ابن يعيش ٨/٨١ ، ٨٢ ، والمقرب ١/١٠٨ وشرح
الجمل ١/٤٢٦ ، ٤٤٢ ، والخزانة ٤/٣٧٨ وغيرها . وبيروى :
ولكن زنجياً وقال البغدادي : واعلم أن قافية البيت اشتهرت كذا
عند النحويين وصوابه : ولكن زنجياً غلاظاً مشافراً ، وبعده أبيات
ذكرها في الخزانة ٤/٣٧٩ .
- (٥) البيت لعدي بن زيد في ملحقات ديوانه : ١٦٢ وهو في النوادر ٢٥ ،
والإيضاح للفارسي ١٠٦ ، والآمال الشجرية ١/١٨٣ ، ٢٩٥
والضرائر لابن عصفور : ١٨٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٢ ، وشرح
أبيات المغني والخزانة ٤/٣٨١ ، وغير ذلك كثير .
١٨٤/٥
- (٦) سبق ٢٩٤ ، ١٠٠٤

فتقام مقامه قال ابن يسعون : استشهد فأ بالبيت على ما استشهد به سيويه من جواز حذف الهاء // التي للأمر والشأن في الشعر وقد كثر ذلك جداً حتى كاد حذفها يكون غير ضرورة ، ولولا اعتقاد هذا الحذف لما جاز أن تكون " من " هنا شرطية وهذا يظهر منه الموافقة لقول ص ، والأول أظهر في تفسير كلام سيويه ، وأما كون الجملة يقبح أن تقام مقام الموصوف فصحيح ، لأن الصفة لا تقام مقام الموصوف إلا إذا كانت محضة ، وكانت مختصة بجنس الموصوف كما قدمنا في باب النعت وهذه الجملة ليست بصفة إنما هي خبر ، والمغلط لهم لفظ سيويه فانظرو .

وإذا حذف الهاء فقبیح أن تلي إن الفعل ، يقبح أن تقول :
إن قام زيد . وإن يقوم عمرو ، تريد : إنه ، فإن فصلت بينهما وبين الفعل بظرف جاز قلت : إن خلفك قام عمرو ، وإن خلفك يقوم زيد ، وإن اليوم يخرج أخوك ، كقول الشاعر :

* فإن به تشأى الأسور وترأب * [١٦٦] (٣)

وقال الفراء : اسم إن المعنى ، وقال الكسائي : هي ملغاة .

وأجاز ابن الطراوة الوجهين ، أعني الإضمار والإلغاء . قلت :
وقد جاء حذف الضمير مع أن الفعل وليها ، أو الإلغاء على قول الكسائي ،
قال الشاعر :

* فليت دفعتم الهم عني ساعة * [١٧٤] (٤)

(١) هو يوسف بن يقي بن يوسف بن يسعون التجيبي ، ويعرف بالشنشي قال ابن الزبير : كان أدبياً نحوياً لغوياً ، فقيهاً فاضلاً ، حسن الخط والوراقة ، من جملة العلماء ، وعليه الأدباء ، عريقاً في الآداب واللغة . . اقرأ بالمرية وولي أحكامها ، وزوي عن مالك بن عبد الله العتبي ويحيى بن عبد الله الغرضي وغيرهم . وألف المصباح في شرح ما أتم من شواهد الإيضاح وغيره مات في حدود سنة أربعين وخمسائة عن البقية ٣٦٣/٢ .

(٢) سبق ٩٧

(٣) سبق ١٠٤

أراد : فليتك أو فليته ، وحذف ضمير الأمر أجود من حذف ضمير المتكلم أو المخاطب أو الغائب ، لأنك إذا حذفت ضمير الأمر بقيت الجملة بأسرها التي هي تفسير الضمير ، وإذا حذفت ضمير الإنسان حذفت جزءاً من الجملة ولم يبق ما يقوم مقامه . وشاهد حذف ضمير الإنسان بلا احتمال قول الشاعر ، أنشده سيويه : (١)

فلو كنت ضَبِيًّا عرفت قرابتي ولكن زنجيًّا عظيم المشافر^(٢) [٦٧]

أراد : ولكنك زنجي ، ويروي زنجياً عظيم المشافر ، بالنصب على حذف الخبر كأنه قال : ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي . وحذف الخبر في كلام العرب أكثر من حذف الاسم ، لأنك حذفت والمعنى يسأل على المحذوف ولم تهني " لكن " للعمل وتقطعها ، وإذا حذف الاسم اجتمع إلى حذفه أن هيأتها للعمل ولم تعملها ، ومثله قول الآخر ، وأنشده سيويه :

٦٧- فما كنت ضفّاطاً ؛ ولكن طالباً أناخ قليلاً فوق ظهر سبيل^(٣)
قال سيويه : كأنه قال : " ولكن طالباً منيخاً أنا " (٤) ولكن طالبا منيخاً كنت (٤) فحذف الخبر للعلم به ، والضفّاط الذي يحمل طعامه إلى مكان يبيعه . ، وقيل لعاب الدفّ يقال له : ضفّاط (٥) عن ابن دريد ، ويقال للذي يبيل الجلد إذا كان يابساً قد ضفّطه يصفطه ضفّاطة .

وقال بعضهم : وأكثر ما يكون حذف الخبر مع التثنية في الاسم نحو قوله :

* إن محلاً وإن مرتحلاً^(٦) * [١٩٧]

أراد : إن لنا محلاً وإن لنا مرتحلاً .

وزعم الكسائي أنه يحسن عند التفصيل نحو قولهم : إن الزبابة وإن الفارة^(٧)

- (١) الكتاب ١٣٦/٢
(٢) سبق ١٠٢٢
(٣) البيت من شواهد الكتاب ١٣٦/٢ ، والإفصاح ٢١٣ والمخصص ١٣٣/٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٣/١ واللسان (ضفت)
(٤-٤) هذه العبارة ليست في الكتاب
(٥) في الجمهرة ٩٢/٣ " ضفّاطة " .
(٦) سبق ٣٣١
(٧) انظر ما سبق ٣٣١

أي : إِنَّ الزَّبَابَةَ خِلاَفُ الْفَارَةِ ، وكذلك الْفَارَةُ خِلاَفُ الزَّبَابَةِ ، وهى نِسْوَةٌ مِنْهَا ، وَكَأَنَّهُ بِالتَّفْصِيلِ قَوِيٌّ الدَّلِيلُ . وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي ذَلِكَ : إِنْ (١) الحَذْفُ إِنَّمَا هُوَ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُمَا أَغْنَى الْأَسْمَ وَالْخَبَرَ إِلَّا فِي " إِنْ " نَحْوَ قَوْلِ الْقَائِلِ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : " لَعَنَّ اللَّهَ نَائِقَةً حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ ، فَقَالَ : إِنْ وَرَاكِبَهَا " (٢) . أَيِ إِنَّهَا مَلْعُونَةٌ ، فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، إِنْ قَدْ قِيلَ : إِنْ هُنَا بِمَعْنَى نَعَمْ ، قَالَ سَيَبَوِيهِ وَالْأَخْفَشُ (٣) وَقَدْ تُحذفُ الْجُمْلَةُ بِأَسْرِهَا (٤) فِي نَحْوِ :

* وَكَأَن قَدِرٌ * [٢٩] (٥)

أى كأنها قد زالت .

وفى مثل :

قالت بنات العمِّ : يا سلمى ، وَإِنْ كَانَ عَيْبًا مُعَدَّمًا ؟ قالت : وَإِنْ [٢٥١] (٦)

أى : وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ قَبْلَتَهُ . (٧)

- (١) فى المصورة : إِذَا ، وما أثبتناه صواب .
- (٢) قائله عبد الله بن الزبير لعبد الله بن فضالة بن شريك الوالبي ، وقصتها فى الأغاني ١٦٠١٥/١ والنهية فى غريب الحديث ٧٨/١ .
- (٣) قال سيبويه : أمَّا قول العرب فى الجواب "إنه" فهو بمنزلة أجل وإن وصل قلت : إِنْ يَأْتِي وهى التى بمنزلة أجل الكتاب ١٥١/٣ وانظره أيضا ١٦٢/٤ .
- (٤) لا يقصد الجملة بعد " إِنْ " فحسب ، بل هو يقيس حذفها بعد إِنْ بما كانت تفعله العرب من حذف الجملة فى مثل الشواهد التى أوردها ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٤/١ ، ٤٤٥ فإنه اختار فى قوله " إِنْ وَرَاكِبَهَا " أن اسم إِنْ وخبرها محذوفان لفهم المعنى قال : لأنه تقرر فيها أن تكون ناصبه للاسم رافعه للخبر ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى نعم قال : فَإِنْ قِيلَ فَحَذْفُ الْجُمْلَةِ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهَا إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ " إِنْ " لِإِخْلَالِ بِهَا ، فَالْجَوَابُ : إِنْ الْعَرَبُ قَدْ فَعَلَتْ ذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِ . . . وَأُورِدَ الشَّوَاهِدَ الْمَذْكُورَةَ عِنْدَنَا ، وَغَيْرَهَا .
- (٥) سبق ٢٢٨ ، ٢٦٤ ، ٢٨١
- (٦) سبق ٢٨٤ ، ٨٩٩ .
- (٧) إِنْ هُنَا شَرْطِيَّةٌ وَليست مخففة من إِنْ .

فقال تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾ (١) فَعَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَخْصْ وَاحِدًا وَنِ وَنِ آخِر .

قال الخَدَّبُ : كانوا لا يورثون الصَّغَارَ ، فلما ابتدأ بقوله :
 ﴿ فَإِنْ كَانَتَا ﴾ (١) كان الأولى عندهم مذ هبهم من شرط الكبر ، فبيّن المراد
 بقوله تعالى : ﴿ اثْنَتَيْنِ ﴾ (١) وقيل : كان تامّةً بمعنى الموجودين ﴿ اثْنَتَيْنِ ﴾ (١)
 حال . والحال تأتي مؤكّدة بخلاف الخبر ، وما تقدّم أولى من هذا .

فصل

قآ : (٢) " ولا يجوز : إِنْ المصطَلِحِ وَأَخَاهُ مُخْتَصِمٌ رَفَعَتِ الْأَخَ // أَوْنَصِبْتَهُ " ٢٧٨

قلت : إِنْ رَفَعَتِ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الْمُضَرِّ فِي الْمِصْطَلِحِ مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدٍ
 فَهُوَ جَائِزٌ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى قِيَحٍ ، وَلَا يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ قَبْلِ
 مُخْتَصِمِ الذِي يَبْقَى بِفَاعِلٍ وَاحِدٍ . وَإِنْ رَفَعَتِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ فَأَفْسَدَ ، وَأَفْسَدَ
 مِنَ الطَّرْفَيْنِ جَمِيعًا ، مِنْ مِصْطَلِحٍ وَمُخْتَصِمٍ . وَإِنْ نَصَبَتْ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا
 مَعَهُ وَلَا يَجُوزُ هَذَا أَيْضًا مِنْ قَبْلِ مُخْتَصِمٍ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا
 عَلَى الْمِصْطَلِحِ (٤) فَلَا يَجُوزُ أَيْضًا مِنْ قَبْلِ أَنْ الْمِصْطَلِحِ (٤) يَبْقَى بِفَاعِلٍ وَاحِدٍ ،
 وَمِنْ الْمُخْتَصِمِ كَذَلِكَ ، وَلَيْسَ عَطْفُ الْأَخِ عَلَى الْمِصْطَلِحِ (٤) مِمَّا يَصْلَحُ شَأْنُهُ فَيَسَانُ
 الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ يَنْوِبُ حَرْفُ الْعَطْفِ فِيهِ مِنْاب تَكَرَّرَ النَّاصِبُ فَكَانَهُ قَالَ : إِنْ
 الْمِصْطَلِحِ (٤) وَإِنْ أَخَاهُ فَيَبْقَى الْمِصْطَلِحِ بِفَاعِلٍ وَاحِدٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : إِنْ الْمِصْطَلِحِ
 هُوَ وَأَخُوهُ وَزَيْدًا مُخْتَصِمًا (٥) كَانَ صِلَاحَ الْمَسْأَلَتَيْنِ مِنَ الطَّرْفَيْنِ جَمِيعًا ،
 وَهَذَا يَنْبَغِي عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَالُ : اصْطَلِحْ زَيْدًا ، وَلَا اخْتَصِمْ عَمْرًا ، حَتَّى تَذْكُرَ
 الْمِصْطَلِحَ لَهُ ، أَوِ الْمُخْتَصِمَ مَعَهُ .

(١) الآية ١١ من سورة النساء

(٢) الايضاح : ١٢١ ، ١٢٢

(٣) في المصورة : قبيل ، وسيأتي صوابه بعد أبطر .

(٤) في المصورة : المصلح وهو خطأ . .

(٥) الايضاح : ١٢٢

باب

قوله: "إِنَّ الْمَكْسُورَةَ مَتَى خَفَّتْ وَأَعْمَلَتْ فَحَكْمُهَا حَكْمُ الثَّقِيلَةِ".

مثاله: "إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَإِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ، وَإِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا،
وَلزَيْدًا، وَإِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ، وَإِنَّ زَيْدًا لِيكَ لَوَاقِقٌ، وَجَمِيعٌ مَا تَقَدَّمَ
فِي الشَّدِيدَةِ يَجُوزُ مَعَ الخَفِيفَةِ إِلَّا العَمَلُ فِي المَضْمَرِ خَاصَّةً مَلْفُوظًا بِهِ، فَإِنَّ
المَضْمَرَ يَرُدُّ الشَّيْءَ إِلَى أَصْلِهِ فَلَا تَعْمَلُ مَا دَامَتْ خَفِيفَةً".

وقوله: "ومتى خُفَّتْ وَأُلْفِيَتْ ووليتها الأسماءُ فمبتدآت، ويجب إثبات اللام".

مثال ذلك: "إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ، وَإِنَّمَا لَزِمَتْ اللّامُ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ إِنْ
النافية نحو: "إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ بِمَعْنَى: مَا زَيْدٌ قَائِمٌ".

وزعم الكوفيون أن "إِنَّ" إذا جاءت بعدَها اللّامُ كانت "إِنَّ" بمعنى
"ما" و"اللام" بمعنى "إِلَّا"، واحتجوا بأن ذلك قد جاء كثيرًا في
الكتاب العزيز وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كَادُّوا لَيَسْتَفْرِزُونَ ﴾ (١)
وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيزِلُقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا
الذِّكْرَ ﴾ (٢)، أي: ما يكاد الذين كفروا إلا يُزِلِقُونَكَ. وقال تعالى: ﴿
وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ * لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا * (٤)، أي: وما كانوا إلا يقولون،
وقال تعالى: ﴿ إِنْ كَانُوا وَعَدُ رَبُّنَا لِمَفْعُولًا * (٥)، أي: ما كان وعد ربنا إلا مفعولًا.
ثم قال الشاعر:

٦٧٤- شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا كَتَبْتُ عَلَيْكَ عَقُوبَةَ الْمُتَعَمِّدِ (٧)

- (١) الكلام الآتي في الإنصاف م ٩٠ ص ٦٤٠ بنصه تقريبًا.
- (٢) الآية ٧٦ من سورة الأسراء.
- (٣) الآية ٥١ من سورة القلم.
- (٤) من الآيتين ١٦٧، ١٦٨ من سورة الصافات.
- (٥) في المصورة: "وَإِنَّ"، والواو زائدة.
- (٦) الآية ١٠٨ من سورة الأسراء.
- (٧) البيت لعاتكة بنت زيد زوجة الزبير بن العوام تخاطب عمرو بن جرموز
المجاشعي الذي اغتال زوجها بعد انصرافه من وقعة الجمل.
المحتسب ٢/٢٥٥ وشرح ابن يعيش ٨/٧١، ٧٢، ٧٦، والإنصاف ٦٤١
وشرح الجمل ١/٤٣٨ والمقرب ١/١١٢، والخزانة ٤/٣٤٨ وغير ذلك
كثير.

المعنى : ما قتلت إلا مسلماً ، وهو في كلامهم أكثر من أن يحصى .

والجواب أن هذا كله لا حجة لهم فيه ؛ لأن ما احتجوا به محمول على ما قال سيويه (١) من أن "إِنْ" التي بمعنى "ما" لا تجيء معها اللام بل تجيء "بِإِلَّا" قال الله تعالى : ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ (٢) ، وقال تعالى ﴿إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا تَكذِبُونَ﴾ (٣) ، وقال الله تعالى ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا إِنْكَافِرَةٌ﴾ (٤) ، وقال : ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلِكٌ كَرِيمٌ﴾ (٥) ولم تجيء مع شيء منها اللام .

وقولهم : إِنَّ اللام في الآيات بمعنى "إِلَّا" فاسد ؛ لأنه دعوى لا دليل عليها ، ولو كانت اللام تستعمل بمعنى "إِلَّا" لجاز أن يقال : "جاءنسى القوم لزيداً بمعنى "إِلَّا زيدا" ، فلما لم يجيء ذلك دل على فساده ما ذهبوا إليه (٦) .

وإنما دخلت هذه اللام للفرق بين المخففة من الثقلية والنافية ؛ لا اشتراكهما في اللفظ ، فأزالت اللبس ، وكون اللام للتوكيد كثير في كلامهم ، وكون اللام بمعنى "إِلَّا" لا نظير له ، ولم يثبت ، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى مما لا نظير له (٧) .

وأما البيت فسنذكره بعد عند ذكر دخولها على الأفعال إن شاء الله تعالى .

قال ابن طلحة : كأنهم يقولون إن لام التأكيد لا تدخل في هذا الموضع ؛ لأنه خبر المبتدأ وقوله : إِنَّ قتلتم مسلماً بمعنى ما قتلتم إلا مسلماً ، لأنَّ إِنْ الخفيفة بمعنى الشديدة فلا تدخل على الفعل . وقولك : إِنْ فِي

(١) انظر الكتاب ١٥٢/٣ ، وهامشها رقم "٦" .

(٢) الآية ٢٠ من سورة الملك .

(٣) الآية ١٥ من سورة يس .

(٤) الآية ٤ من سورة الفرقان .

(٥) الآية ٣١ من سورة يوسف .

(٦) هذا ما ذهب إليه السيرافي الهامش "٦" ١٥٢/٣ من الكتاب .

(٧) هذا النص عن الإنصاف بتصريف كبير .

الدار لزيد بمعنى ما في الدار إلا زيد [وقرق الكسائي بين ما تدخل على الفعل وبين ما تدخل على الظروف أو المبتدأ ؛ فقال: في التي تدخل على المبتدأ والخبر بقول البصريين حين جاز أن تعمل فيهما فيرتفع الإشكال ، وكذلك في الداخلة على الطرف ، وقال في الداخلة على الفعل : إنها بمنزلة " ما " لأن المخففة بمعنى المثقلة ، فلا تدخل على الفعل مخففة كما لا تدخل عليه مثقلة .

وللبصريين أن يقولوا لما خففت وألغيت أمكن أن يليها الفعل والاسم ؛ لأنها حرف معنى كحرف الاستفهام ، ولا يعمل فيما بعدها ، ومثل " ما " في لغة تميم و " ألا " في الاستفتاح ، ونفسد دعواهم بما قد منا من أنه لا يقال : ما قام القوم لزيد ولزيداً بمعنى إلا زيداً وإلا زيداً ، ولو كان ذلك سائفاً لقيلاً ، والعرب لا تقول ، وإنما ينبغي أن يقال : إنها لازالة اللبس ، وتكون في البيت زائدة (١) كما زيدت في خبر أمسي نحو قوله :

* قال الذي سألوا أمسي لمجهودا * [٦٥٩] (٢)

ويكون اسم " إن " محذوفاً كما حذف في أن المفتوحة الهمزة كأنه قال : إنك قتلت مسلماً ، وجاء في الحديث (٣) : " قد علمنا إن كنت لمؤمناً " وهي على مذهب البصريين فارقة ، وعلى مذهبهم بمعنى إلا ، وقد روي فسي الحديث بفتح الهمزة ، والبيت كذلك ، فلا [تقدر بما] (٤) في ذلك وتكون اللام زائدة .

ثم تعود إلى تمام مذهب الكوفيين // قال الفراء : (٥) إن أصلها أن ٢٧٩ يليها الماضي ، قال وقد حكى " إن تزيتك لنفسك وإن تشيتك لهيه " وقد جاءت مع الأسماء قال الشاعر :

٦٧٥ - فقلت : إن القوم الذين أقستهم لأهل مقاماتٍ وشاءٍ وجاملٍ (٦)

- (١) يريد قوله : شلت يمينك إلخ . . .
 - (٢) سبق ١١٣
 - (٣) سبق ١١٣
 - (٤) مكانها كلمة ذهب بها الرطوبة ، ولعل ما أثبتناه صواب .
 - (٥) الأصول ٣١٦/١
 - (٦) الأصول لابن السراج ٣١٦/١ ورواية الصدر فيه :
- * فقلت : إن القوم الذي أنا منهم * ، ولم أجد في غيره .

وقال : كُلُّ مَا كَانَ مِنْ صِلَةِ الثَّانِي لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ اللَّامُ ، وَمَا كَانَ مِنْ صِلَةِ الْأَوَّلِ أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ اللَّامُ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُكَ : "إِنْ ظَنَنْتَ زَيْدًا لَيْفِي الدَّارِ قَائِمًا" فَإِنْ كَانَ "فِي الدَّارِ" مِنْ صِلَةِ الظَّنِّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ ، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَى قَائِمٍ ، لِأَنَّهُ مِنْ صِلَةِ "الدَّارِ" (١) ، وَإِنْ كَانَ "فِي الدَّارِ" مِنْ صِلَةِ قَائِمٍ دَخَلَتْ عَلَى قَائِمٍ وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ ، يَعْنِي هَذَا الْكَلَامُ أَنَّ اللَّامَ إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى مَا كَانَ فِي الْأَصْلِ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ . قَالَ : وَلَا يَقُولُونَ : "إِنْ ضَرَبْتَ رَجُلًا لِقَائِمًا" لِأَنَّ قَائِمًا مِنْ صِفَةِ الثَّانِي ، وَلَا يَجِيزُونَ : "إِنْ زَالَ زَيْدٌ لِقَائِمًا" لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ : زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَيَجِيزُونَ : "إِنْ كَانَ زَيْدٌ لِقَائِمًا" ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَهَذَا لِأَنَّهُ يَجِيءُ عَلَى أَنَّ الْحَرْفَيْنِ (٢) زَيْدًا مَعًا ، وَإِلَيْهِ أُشَارَ .

(٣) فَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ : "إِنَّ التَّقْدِيرَ فِي قَوْلِكَ : "إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمٌ" : قَدْ قَامَ زَيْدٌ ، حَكَاهُ عَنْهُمْ ابْنُ السَّرَاجِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْفَرَّاءُ : "إِنَّ أَصْلَهَا أَنْ يَلِيهَا الْمَاضِي ؛ لِأَنَّ زَيْدًا تَهْمَا مَعًا لِإِثْبَاتِ مَا اسْتَقَرَّ ، وَكَلَامُهُمْ غَلَطٌ غَيْرُ مُحَقَّقٍ .

وقوله : " وَإِنْ وَلِيَّتْهَا الْأَفْعَالُ لَمْ تَكُنْ إِلَّا مَعًا يَدْخُلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ .

يعني أنها إذا ألغيت لم تدخل إلا على مبتدأ وخبر أو ما كان أصله ذلك فنسخ ، حتى لا تزول عن الاختصاص وتلزم اللام أيضا للفرق على ما تقدم من الخلاف ، وتدخل على خبر كان ، وعلى المفعول الثاني من ظننت حتى لا تفارق ما كان خبراً في الأصل فتقول : "إِنْ كَانَ زَيْدٌ لِقَائِمًا" ، إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى "إِنَّ" وتقول "إِنْ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا" ، إِذَا أَرَدْتَ مَا النَّافِيَةَ ، وَقَالَ تَعَالَى : * وَإِنْ تَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ * (٤) * وَإِنْ كَانُوا (٥) لَيَقُولُونَ * (٦)

(١) صلة الدار : يعني صلة ما تعلق به الجار والمجرور وهو "كائنا" الواقع خبراً لظننت .

(٢) الحرفان : إن واللام .

(٣) أي الكوفيون ، وهو الفراء كما في الأصول ٣١٦/١

(٤) الآية ١٨٦ من سورة الشعراء

(٥) في المصورة : كادوا تحريف .

(٦) الآية ١٦٧ من سورة الصافات .

* وَإِنَّ يَكْفُرُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَرْزُقُنكَ (١) * وَإِنَّ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا (٢) *
هذا مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون دخولها على سائر أنواع الفِعل ،
واستدلوا بما قَدَّمَ من قوله .

* إِنَّ قَتَلْتَ لِمَسْلَمًا (٣) [٦٧٤]

وقد تقدّم تأويله ، وحكوا : إِنَّ قَتَلْتَ كَاتِبِكَ لِسَوَاطٍ (٤) ، " وَإِنَّ تَشِينُكَ
لِنَفْسِكَ وَإِنَّ تَزِينُكَ لِهَيْبَةٍ " وهذا شأن ويوجه على زيادة اللام وحذف اسم
" إِنَّ " ، والله أعلم .

وقوله : " وَأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ تَخَفُّفٌ وَتَثْقَلٌ وَهِيَ فِي خَفَّتِهَا [إِذَا مَلَغَاةٌ وَإِذَا
مَعْمَلَةٌ] (٥)

يعني أنها ملغاة عما ظهر بعدها ، وهو الأكثر ، مثال ذلك :
يعجبني أن زيد قائم ، ومعملة نحو : علمت أن زيداً قائمٌ .

وقوله : " والملغاة تليها الأسماء والأفعال ، فإذا وليتها الأسماء
فمبتدآت "

مثاله : علمت أن زيد قائم ، قال تعالى : * وَأَخْرَجُوا عَنْهُمْ أَنْ الْحَمْدُ
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٦) * والتقدير : أنه الحمد لله رب العالمين . وقال الشاعر :

٦٧٦- في فتيه كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل ما يحفى وينتعل (٧)

(١) الآية ٥١ من سورة القلم

(٢) الآية ١٠٨ من سورة الاسراء

(٣) سبق ١٠٢٨

(٤) المصحح ١٨٣/٢ (عبد العال)

(٥) تكلمة من الجزولية .

(٦) الآية ١٠ من سورة يونس .

(٧) البيت ملفق من بيتين الأول قول الشاعر :

إِذَا تَرَيْنَا حِفَاةَ لَا نَعَالُ لَنَا * إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعَلُ .
والثاني قوله :

في فتيه كسيوف الهند قد علموا * أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل .
وهما البيتان رقم ٣٤ ، ٣٨ من قصيدة الأعشى التي مطلعها :

ودع هريرة إن الركب مرتحل * وهل تطيق وداعاً أيها الرجل
في الديوان : ٥٥ - ٦٣ ورواية الديوان للعجز في الأول لا شاهد فيها

وأما رواية عجز الثاني فهي مثل قوله تعالى " وأن ليس للإنسان إلا ما سعى " =

والتقدير : أنه هالك كل من يحفى .

وقوله : " وإذا وليتها الأفعال فلا أحسن أن يفصل بينها بحرف تنفيس أو نفى أو توقع .

يعنى أن الأحسن فيها إذا وليتها الأفعال وكانت مضارعاً أن يفصل بينها وبينها : بالسين وسوف ، ومع الماضى : بقى وبلا فى النفي مع المضارع هذا إذا أمكن ذلك .

(١) وإن لم يمكن ذلك لم يفصل كقوله تعالى * وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى * (٢) * وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ * (٣) ، لآئنها غير متصرفين فأشبهها الأسماء فلم تدخل عليهما : قد ونحو : أما أن جزاك الله خيراً (٤) لأنه دعاء ، ولا تدخل قد ولا السين على الدعاء ، قال سيويه : وكذلك لو قال : " أما أن يغفر الله لك " جاز ؛ لأنه دعاء ، ولا تصلها هنا (٥) إلى السين (٦) ، وكانهم جعلوا الفصل بتلك الحروف لتكون عوضاً مما حذفوا منها وهو إحدى التونين والاسم المضمر ، وإنما لم يفعلوا ذلك مع الجملة الاسمية نحو : قد علمت أن زيد قائم ؛ لأنك قد جئت بعده باسم وخبر كما كان يكون بعده لو شقلته وأعملته وإذا جئت بالفعل جئت بشيء كان سيمتنع أن يكون بعده لو شقلته ، فكرهوا أن يجمعوا على " أن " الحذف وجواز ما لم يكن يجوز وقوعه بعده مشقلاً ، فجعلوا هذه الحروف عوضاً .

= وسأتى الكلام عليها بعد قليل ، فلا شاهد فيها أيضاً على ما نحن فيه . والشاهد فى الكتاب ١٣٧/٢ ، ١٦٤ ، ٧٤/٣ ، ٤٥٤ ، والخصائص ٤٤١/٢ والمنصف ١٢٩/٣ والمحتسب ٣٠٨/١ ، والأمالى الشجرية ٢/٢ والإنصاف ١٩٩ وشرح ابن يعين ٧٤/٨ ، والخزانة ٥٤٧/٣ ، ٣٥٧/٤ ، وغير ذلك كثير .

- (١) فى الصورة : يكن .
- (٢) الآية ٣٩ من سورة النجم .
- (٣) الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .
- (٤) من أمثلة الكتاب ١٦٧/٣ .
- (٥) فى الكتاب ١٦٨/٣ " هنا " .
- (٦) الكتاب ١٦٧/٣ ، ١٦٨ .

وقد لا يفصل بينهما مع إمكان الفصل كقوله :

٧٧- فلما رأى أن شمر الله ماله وأثل موجودا وسد مفارقة (١)
أراد : أنه ، وأما قوله :

أن تقرأ على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا (٢) [١٤٧]

فضرورة ، وقد تقدم الكلام عليه ، وأن منهم من يلغى أن على قراءة من قرأ
* ليعن أراد أن يتم الرضاعة * (٣) بضم الميم .

وقوله : " وما بعدها من الأسماء والأفعال في موضع خبرها " .

يعنى وما بعدها من الجمل الأسمية والفعلية في موضع خبرها ، واسمها
محدوف لفظاً موجود معنى : أي : لأنها ليست ملغاة إلا في اللفظ خاصة ،
وأما في المعنى فلا ، لأن اسمها مضمّن منضوي ، والجملة بعدها في موضع
رفع على أنها خبر لها .

والملغاة حقيقة من الحروف هي التي ليس للجملة بعدها موضع من
الإعراب بالنظر إليها ، ولا هي عاملة في اسم معنى ، وليست هذه فسى
الحقيقة ملغاة ، وهذا هو المشهور فيها ؛ لأنها لا بد لها من اسم مضمّر ،
قال سيوييه رحمه الله // من قياسه بولو خففوا " أن وأبطلوا عليها فسى
المضمّر والمظهر وجعلوها كأن إن ا خففت لكان وجهاً قوياً (٤) . ثم قال :
" ولو كانت بمنزلة حروف الابتداء لذكرت الفعل مرفوعاً بعدها كما تذكره بعد
هذه الحروف (٥) يعنى ولو كانت أن ملغاة بمنزلة حروف الابتداء لم يحتج
إلى " السين " أو " سوف " أو " قد " أو " لا " عوضاً من تخفيفها كما لا يكون
ذلك في " إن " و " لكن " فقوى بهذا القول الوجه الأول وقبح القياس الثاني .

(١) البيت للنايضة الذي بياني في ديوانه : ١٥٥ من قصيدة أولها :
ألا أبلغاً دُبيان عنى رسالة * فقد أصبحت عن منهج الحق جائره
وهو في الخزانة ٥٥٦/٤

(٢) سبق ٢٧٨

(٣) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة وقد سبقت ٢٧٧

(٤) في الكتاب ١٦٥/٣ ونص كلامه " ولو أنهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة إنما ،
كما جعلوا إن بمنزلة لكن لكان وجهاً قوياً .

(٥) الكتاب ١٦٥/٣ بنصه .

فان قيل : ولم زعمتم أنّها عاملة في التقدير بخلاف المكسورة ؟

فالجواب : ما قال ابن طلحة ، وهو أنّ المكسورة تقع في أول الكلام ، ومعنى الكلام معها كمعناه دونها ولا تتسبك معه سبب المصدر ، فاستدلّ على إلغائها بذلك ، والمفتوحة لا تقع في أول الكلام ، وإنّما تجيء معمولّة لما قبلها ، فصارت من تمام ما بعدها لازمة له ، وتتسبك معه سبب المصدر ، فدّعوا أنّها عاملة في موضعيه ، فكان الإضمار فيها لذلك ، وكان مثلها ، وإن كانت تقع في أول الكلام ولكن على خلاف إن المكسورة ، فإنّ للكلام بها معنى لا يكون بعد منها ، فصارت لذلك كأنّ المفتوحة فوجب أنّ تقدّر عاملة ، ولكن ترك الإضمار فيها وإعمالها في اللفظ أقوى منه في " أنّ " لما فيها من معنى التشبيه المغيّر معنى الابتداء .

قلت : وهذا كلام ليس ببيّن ، وألخص منه أنّ تقول السبب في ذلك أنّ المفتوحة تطلب ما بعدها طلبين ، طلب العامل للمعمول والصلة للموصول ، وأنّ المكسورة تطلبها بعد ما طلب العامل للمعمول خاصة ، فلما كان طلبها لما بعدها أشدّ من طلب " إنّ " ألزموها العمل مع التخفيف إذ كانت " إنّ " قد تعمل مخففة ليظهر بذلك لشدة الطلب أثرها ، والله أعلم .

وقال بعضهم السبب في ذلك : أنّها إذا خففت لم تنزل عن الاختصاص الموجب للعمل ولو جاز أنّ يليها الفعل لما التزم الفصل بينهما في الأكثر بالسين وسوف أو قد و" لا " في النفي كما قدّمنا ، وهذا الوجه هو الذي اعتمد عليه صاحبنا أبو الحسن ابن عصفور (١) ، وظاهره تعليل الشيء بنفسه إذ قد وجدنا في اللفظ بعدها الفعل تارةً والاسم أخرى ، وأمّا الفصل فلموجب آخر وقد تقدّم . والوجه الذي ذكرته أقوى ، ولما كانت " كأن " مركبة من أنّ والكاف عوملت معاملةً .

(١) انظر مثلاً تعليله لعدم إعمال لكن مخففة في شرح الجمل ٤٣٦/١ وفي المقرب ١١٠/١ قال " وأمّا أنّ وكان فلا يجوز فيهما إلا الإعمال لبقائهما على اختصاصهما بالأسماء " .

وقوله : " وحكم العطف على الضمير في أخبارها من مسائل باب العطف "
يَعْنِي أَنِ الْأَحْسَنَ فِي ذَلِكَ الضمير أَنَّهُ يُوَكِّدُ وَحِينَئِذٍ يَعْطَفُ
عليه فتقول : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ هُوَ وَعَمْرُوهُ وَقَدْ بَيَّنَّ عِلَّةَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْعَطْفِ (١) .
وقوله : " وفي لعل لغات ست " .

هي ثمانية ، (٢) وذلك : لَعَلَّ ، وَعَلَّ ، وَلَعَنَّ ، وَعَنَّ ، وَلَفَنَّ ، وَغَنَّ ، وَلَاَنَّ ،
وَأَنَّ . قال :

٦٧٨- وَلَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ (٣)
وقال :

٦٧٩- أَلَا يَا صَاحِبِي قِفَا لَفَنَّا نَرَى الْعِرْصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ (٤)
وقال آخر :

٦٨٠- وَلَسْتُ بِلَوَامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَ مَا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ (٥)
وقال آخر :

٦٨١- حَتَّى يَقُولَ الْجَاهِلُ الْمُنْطِقُ لَعَنَّ هَذَا مَعَهُ مَعَلَّقٌ (٦)

- (١) تقدم ٦٤٣
(٢) في الإنصاف عشر لغات
(٣) البيت للأضبط بن قريع (جاهلي) في أمالي القالي ١٠٨/١ والأمالى الشجرية ٣٨٥/١ ، والإنصاف ٢٢١ ، وشرح ابن يعيش ٤٣/٩ ، ٤٤٠ ، وشرح الجمل ٤٤٦/١ ، والمقرب ١٨/٤ والخزانة ٥٨٨/٤ وشرح شواهد الشافية ٩٦٠ وغير ذلك كثير .
(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ٢٩٠ وصدره في الديوان :
* أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعَنَّا *
وسياتى بعد قليل برواية أخرى للصدر
والرواية التي أثبتها الشارح في الإنصاف ٢٢٥ واللسان (لعن) منسوبة للفرزدق .
(٥) البيت لنافع بن سعد الطائي صاحب الحماسية رقم ٤٢٥ وعدتها بيتان انظرهما في شرح الحماسة للمرزوقي ١١٦٢ وانظر الإنصاف ٢١٩ .
(٦) البيتان في الإنصاف ٢٢٥ والخزانة ٣٦٩/٤ (عرضا)

وقال آخر :

٦٨٢- لك الخير عَلَّنا بها ، عَلَّ ساعةً تَمُرُّ وسعواً من الليل تَذْهَبُ (١)

وقال آخر :

٦٨٣- عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أودُ وَلَا تَبْهَأُ بِدِينِنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا (٢)

وقال آخر :

٦٨٤- * يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ * (٣)

وقال :

٦٨٥- تَرِيضُ بِهَا الْأَيَّامَ عَلَّ صُرُوفَهَا سَتْرِي بِهَا فِي جَا حِمٍ مَتَسَعِرٍ (٤)

وقال :

٦٨٦- هَلْ أَنْتُمْ عَاجُونَ بِنَا لَعْنًا نَرَى الْعَرَصَاتِ وَأَوْثَرَ الْخِيَامِ [٦٧٩] (٥)

وقال امرؤ القيس :

٦٨٦- عُوْجَا عَلَى الظَّلَلِ المُحِيلِ لِأَتْنَا نَبِيَّ الدِّيَارِ كَمَا بَكَى ابْنُ حِذَامِ (٦)

- (١) نسبه صاحب الإنصاف : ٢٢٠ للعجير السلولي .
ورواية الإنصاف : وسهواً من الليل يذهب ، والسهواً : ساعة من الليل وصدر منه ، والسعواً : فوق الساعة من الليل .
أنظر اللسان (سعو) ، (سهو)
- (٢) البيتان أنشد هما الفراء في معاني القرآن ٩/٣ ، ٢٣٥ ، وهما فسي الخصائص ٣١٦/١ والإنصاف ٢٢٠ وشرح شواهد الشافية ١٢٩ ، وشرح أبيات المغنى ٣٨٤/٣ والمقاصد النحوية ٣٩٦/٤ ، ٥١٧ واللسان (لم) وغير ذلك ، ويروى في أكثر المصادر تُرِلْتْنَا ويروى : تَدِيلْنَا
- (٣) البيت لرؤبة بن العجاج ديوانه ١٨١ وهو من شواهد الكتاب ٣٧٥/٢ ، وفي ٢٠٧/٤ برواية : عساكن ، والمقتضب ٧١/٣ والخصائص ٩٦/٢ والمحتسب ٢١٣/٢ والأمالى الشجرية ٧٦/٢ ، ١٠٤ ، والإنصاف ٢٢٢ وشرح ابن يميث ١٢/٢ ، ١٢٠/٣ ، والخزانة ٤٤١/٢ وغير ذلك كثير .
- (٤) البيت في الإنصاف : ٢٢٣ منسوباً لأمّ النحيف وهو سعد بن قرظ
- (٥) هذه رواية أخرى في البيت الذي سبق قبل قليل ، وقد وردت هذه الرواية في : شرح شواهد الشافية : ٤٦٤ ، وشرح التصريح ١٩٢/١ .
- (٦) ديوان امرؤ القيس : ١١٤ وتروى قافيته : خدام ، حمام . وهو فسي =

(١) أراد : لعلنا ، وحكوا : " إِيْتِ السُّوقَ أَنْتَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا ، أَي : لملك .
 وقال الله تعالى : * وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ * (٢) من كسر
 الهمزة جعل " ما " استفهاماً في موضع رفع بالابتداء ، ويشعركم الخبر أي :
 أي شيء يشعركم بإيمانهم ، وتم الكلام ، ثم استأنف فكسر إن مخبراً عنهم
 بعدم الإيمان ، ومن فتح أن جعلها بمعنى " لعل " (٣) كما قال سيبويه
 والخليل والكسائي والفراء ، حكى الكسائي (٤) : " ما أدري أنه صاحبها " .
 أي : لعله صاحبها ، وحكى عن بعض العرب : لو أن (٥) في معنى لعل ، قال
 بعضهم : لو أنها نزعَتْ ، في معنى : لعلها نزعَتْ ، وأنشد الفراء :
 ٦٨٧- فقلت : امْكِنِّي حَتَّى يَسَارَ لَوْ أَنَّهَا نَجَّحَ مَعَهَا ... (٦)

= شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٦/١ ، والبحر المحيط ٢٠٢/٤ والخزانة
 ٢٣٤/٢ ، وفي الديوان ٤١٠ أن رواية السكري وأبي سهل :
 * على الطلل المحيل لعلنا * ، ولا شاهد فيها .

(١) حكاة الخليل الكتاب ١٢٣/٣
 (٢) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم (في رواية
 داود الأيادي) وغيرهم " أنها " بالكسر ، السبعة ٢٦٥ ، والبحر
 المحيط ٢٠١/٤ ، ٢٠٢ .

(٣) وهي لغة أهل المدينة كما في الكتاب ١٢٣/٣ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٥٠/١

(٥) المصدر نفسه .

(٦) تمامه : * قالت : أعاما وقابله * .

وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١١٧ مفرداً وروايته : فقالت لي : أعام
 وقابل . وهو في الكتاب ٢٧٤/٣ والجمل ٢٣٤ والحلل ٣١٠ ، والأمالى
 الشجرية ١١٣/٢ وشرح ابن يعيش ٥٥/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور
 ٢٤٢/٢ ، وغير ذلك .

والمصادر تجمع على رواية : لعلنا نجح ، ولا شاهد فيها على هذه
 الرواية ولم ترد الرواية التي عليها الشاهد إلا في ديوان حميد .
 والبيت ينسب أيضاً لحميد الأرقط .

ويَسَارُ : اسم الميسر معدولة عن ميسرة ومعنى البيت :
 الشاعر طلب منها الانتظار حتى يسر فيستطيع الحج ، فأنكرت ذلك
 وقالت : أنتظر هذا العام والعام القابل .

البيت - أي : لعلنا ،

ولم تجعل في الآية في صلة يشعركم ^{وه} بل لأن ذلك يصير كالعذر لهم
والإخبار عنهم بأنهم يؤمنون ، ومثال ذلك قولك : ما يدريك أن زيداً ليس
بمُحْسِنٍ ، فالأظهر في قصدِ قائله إثبات الإحسان له ، ولذلك عدلوا // إلى
جعلها بمعنى لعل . (٢٨١)

وقيل : لا زائدة ، ويصح المعنى بذلك .

وقال : فآ : وما يشعركم اعتراض ، والتقدير : قل : إنما الآيات عند الله ^(١)
أنها إذا جاءت لا يؤمنون .

وقوله : " والفرق بين " أن " الناصبة للفعل والناصبة للاسم المخففة أن
أن المخففة لا يعمل فيها إلاَّ فعلٌ محقق ^(٢) - كعلمت وما في معناها - ^(٣)

مثاله : قوله تعالى * عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى * وقال * أَفَلَا يَرَوْنَ
أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا * وقال الشاعر ^(٤) :

فِي فِئَةِ كَسِيْفِ الْهِنْدِ قَدْ عِلْمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَا يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ ^(٥) [١٧٦]

[وقوله] ^(٦) " وأنها إذا وليها فعلٌ جاز الفصل بينها وبينه بحرف التنفيس "

يعنى مع المضارع ، " أو توقع " يعني مع الماضي ، ولم يقل هنا أو نفي ، لأن
ذلك أمر غير خاص بالمخففة بل قد تلى " لا " " أن " الناصبة للفعل نحو :
أُحِبُّ أَنْ لَا تَخْرُجَ ، والمخففة نحو : علمت أن لا تقرأ ، فلما كانت " لا " غير
خاصة لذلك لم يأت بها هنا وذكرها فيما تقدم لم يتعرض للفرق بينهما .

وقوله : " وأنها قد تجيء بعد ها جملة ابتدائية . "

مثاله : علمت أن زيدٌ قائمٌ ، و :

... .. قد علموا ... أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَا يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ ^(٥) [١٧٦]

(١) بعد ها (وما يشعركم) وإثباتها خلاف المراد ، فكانها زائدة ، وانظر
البحر ٢٠٢/٤

(٢-٢) هذه العبارة ساقطة من الجزولية ، النسخة الأزهرية ل ٢٥ ب

(٣) الآية ٢٠ من سورة المزمّل

(٤) الآية ٨٩ من سورة طه .

(٥) سبق ١٠٢٢

(٦) ساقطة من المصورة .

وقال : " جاز أن يفصل " .

والصواب : وَجِبَ ، وَإِنَّمَا أَخَذَ جازَ مَقَابِلًا لِلإيجوزِ . يعنى فى الناصبةِ
الفِعْلِ .

وقوله : " والناصبه للفعل عكسها " .

يعنى أَنَّ " أَنْ " التى تنصب الأفعال لا يقع بعد ها مبتدأ وخبر ،
ولا يُفصل بينها وبين الفعل بالسين ولا سوف ولا تقع بعد فعل تحقيق كعلمت .

فأما امتناع وقوع الجملة الاسمية بعد ها ، فلأنها من حروف الأفعال
اللازمة لها ، فلا تدخل إلا على الفعل .

وأما امتناع الفصل بينها وبين الفعل بالسين وسوف ، فلأنها يخلصان
الأفعال للاستقبال ، ولا يجتمع حرفان لمعنى واحد ، وأيضاً فإن السين
وسوف وقد - كما قدمنا - كأنه عوض لما حذف منها ولما منعت من العمل فى
المضمر ملفوظاً به ، وذلك معدوم فى الناصبة للفعل .

وأما كونها لا تقع بعد أفعال التحقيق فلأنها للاستقبال والغالب فى
المستقبل أن يكون مطنوناً لكونه لم يقع ، قال سيبويه : " وتقول : ما علمتُ
إلا أن تقوم (١) ولا (٢) أعلم إلا أن تأتيه ، إن لم ترد أن تخبر أنك قد علمت
شيئاً كأننا ألبتة ولكن (٣) تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول : أرى من الرأي
أن تقوم ، فأنت لا تخبر أن قياماً قد ثبت كأننا أو يكون فيما يستقبل ألبتة (٤)

قلت : استعمل العلم هنا على معنى المشورة والرأى اللذين لا خالة فيما
أشار عليه ، فصار بمنزلة الرأى والظن ، ولو أرا العلم الحقيقى لقال :
ما علمت إلا أن سيقوم ، على معنى : أنه سيقوم .

وقوله : " وتجيء إن شرطية [معاني إن] "

مثاله : " إن يقيم زيد يَوْمَ عَمْرٍو .

(١) فى الصورة : يقوم وأثبتنا ما فى الكتاب .

(٢) فى الكتاب : وما

(٣) فى الكتاب : ولكنك .

(٤) الكتاب ١٦٨ / ٣

وقوله : وزائدة .

مثاله : **إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ** قال :

٦٨٨- * **وَمَا إِنْ أَرَى غَنَكَ الْعَمَايَةَ تَجَلِي** (١) *

أراد : **وَمَا أَرَى** ، وقال الآخر :

٦٨٩- **وَمَا إِنْ طَبْنَا جِبْنَ وَلَكِنْ** منايانا ودولة آخرينا (٢)

وزيدت للتأكيد **فِيَطْلُ بِهَا عَمَلٌ** " ما " كما **يَبْطُلُ عَمَلٌ** " إِنْ " بما ،

وذلك أن هذه الحروف تعمل بشبه الفعل فلم تقو قوته إن حال حائل وقد
سُمِعَ عملها بالحائل في قوله تعالى * **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ** (٤) * و * **فَبِمَا**
نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ * (٥) كأنهم لم يحفلوا بالحائل حين كان زائداً ، وقد روي .

فما **إِنْ طَبْنَا جِبْنَ** ... [٦٨٩]

بالنصب .

وقال بعضهم : **إِنَّمَا مَنَعْتَ " إِنْ " " ما " من العمل** ؛ لأنها للنفي ،

والنفي إذا دخل على النفي عاد إيجاباً ، ولا تعمل " ما " في الإيجاب .

وهذا قول مرغوب عنه ، ويرده " لكن " في النصف الأول من البيت . ولا

تكاد تُزَادُ " إِنْ " إلا بعد النفي ، وقد سُمِعَتْ زيادتها بعد " ما "

المصدرية تشبيهاً لها بالنافية من جهة اللفظ خاصة .

(١) صدره : فقالت يعين الله مالك حيلة

وهو لا مري القيس من معلقته في الديوان : ١٤

وشرح القصائد السبع الطوال ٥٢ ، ٥٣ ، والعماية : الجهالة .

ويروي : عنك الغواية : الديوان ٣٧٠

(٢) البيت لقروة بن مسيك .

الكتاب ١٥٣/٣ ، ٢٢١/٤ ، والمقتضب ١٩٠/١ ، ٣٦١/٢ ،

والخصائص ١٠٨/٣ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والمحاسب ٩٢/١ وشرح

الجميل ٥٩٢/١ ، ٤٨٠/٢ ، والخزانة ١٢١/٢ وغير ذلك .

(٣) اختلف البصريون والكوفيون في " إِنْ " إذا وقعت بعد " ما " ، فذهب

الكوفيون إلى أنها بمعنى " ما " وذهب البصريون إلى أنها زائدة

انظر المسألة ٨٩ في الإنصاف : ٦٣٦

(٤) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران

(٥) الآية ١٥٥ من سورة النساء و ١٣ من سورة المائدة .

(٦) في المصورة : لما

(٧) في المصورة : التالي ، وهو كـ " في النصف الأول

قال الشاعر :

وَوَجَّهَ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأَيْتَهُ * عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يُزِيدُ (١)
[٦٤٩] فما هنا ظرفية مصدرية .

والنافية بمعنى " ما " كقوله * **إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ** (٢) * المعنى :
ما الكافرون إِلَّا فِي غُرُورٍ ، وَلَا تَعْمَلُ عِنْدَ سَيِّوِيهِ عَمَلٌ " ما " وَإِنَّ كَانَتْ بِمَعْنَاهَا ،
وَالْمَبْرُورُ (٣) يَعْمَلُهَا عَمَلٌ " ما " ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهَا (٣)

والحجة لسَيِّوِيهِ أَنَّ " ما " لَمْ تَعْمَلْ بِحَكْمِ الْقِيَاسِ وَإِنَّمَا عَمِلَتْ بِشِبْهِهَا
بَلِيْسَ ، وَخَرَجَتْ بِذَلِكَ عَنِ الْقِيَاسِ لِعَدَمِ اسْتِدَادِهَا بِالذَّخْوَلِ عَلَى مَا عَمِلَتْ
فِيهِ ، وَمِنْ حَقِّ الْعَامِلِ أَنْ يَخْتَصَّ بِالذَّخْوَلِ عَلَى مَا يَعْمَلُ فِيهِ ، فَإِذَا كَانَتْ
" ما " قَدْ خَرَجَتْ بِعَمَلِهَا عَنِ الْأَصُولِ فَلَا تَجْعَلُ أَصْلًا يَقَاسُ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا
يُقَالُ مِنْ نَحْوِ هَذَا مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ ، فَنَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّوِيهِ : **إِنَّ زَيْدًا**
قَائِمٌ ، وَعَلَى مَذْهَبِ الْمَبْرُورِ : **إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا** ، وَأُنْشِدُوا :

٦٩٠- **إِنَّ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ * إِلَّا عَلَى أضعفِ الْمُجَانِينِ (٤)**
وقد تقدم الخلاف في المخففة من الثقيلة نحو : **إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ** .

وقوله : " وَأَنَّ تَفْسِيرًا " .

مثاله : قوله تعالى * **وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امشُوا وَاصبرُوا عَلَى**
الْمِهْتِكُمْ (٥)

(١) سبق ص ٩٧٦

(٢) الآية ٢٠ من سورة الملك وانظر الكتاب ١٥٢/٣

(٣) قال المبرد " وكان سيوييه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ثم قال : وغيره
يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس ، كما فعل ذلك " ما " وهذا هو
القول لأنه لا فصل بينهما وبين (ما) في المعنى " المقتضب ٣٥٩/٢
(٤) في شرح الجمل ٤٨١/٢ ، والمقرب ٩٧/١ . والخزانة ١٤٣/٢ ،
والمقاصد ١١٣/٢ وشرح التصريح ٢٠١/١ ، والصبان على الأشعوني
٢٥٥/١ ويروى : المساكين .

(٥) الآية ٦ من سورة ص وفي المعنى : ليس المراد بالانطلاق المشي بسل
انطلاق أسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف
عليه بل الاستمرار على المشي . المعنى ط ٢ ص ٣٠

المعنى : أى امشوا ، ولها ثلاثة أشراط : (١)

أحدها : أن تكون بعد جملة .

والثانى : أن تكون الجملة فى معنى القول ولا تكون صريح القول .

والثالث : ألا يتصل بها شيء من صلة الفعل الذى تفسره ، أعنى

ألا تكون معمولاً لجارٍ يتعلق بالكلام الذى قبلها ، ومثال ذلك : كتبت // ٢٨٢
إليه أن قم ، وأمرته أن قم ، بمعنى : أي قم ، فلو قلت : " بأن لم تكن
بمعنى أي ، لتعلقها بالفعل الذى قبلها .

وإنما شرطنا ألا يكون الفعل الذى تفسره صريح القول ؛ لأن القول
إنما وضع ليحكى به ما بعد ، مما يجوز وقوعه فى الابتداء ، و " أي " وما بعدها
لا تقع فى الابتداء ، فلا يقع عليها القول ، فإذا صرحت بالقول أزلت " أن " .
فقلت : " قلت له : قم " فحكيت اللفظ المقول .

وإنما شرطنا ألا يتصل بها شيء من صلة الفعل الذى تفسره ، لأنها
إن اتصلت بما قبلها صارت فى جملة ولم تكن تفسيراً له .

وإنما شرطنا أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً ، لأنها وما بعدها جملة
تفسر جملة قبلها ، فلا تقول : قلت لزيد أن قل كذا ولا تقول : أو عزت
إليه بأن افعل ، وأنت تريد بها التفسير . ولا يصح أن تكون للتفسير فى
قوله تعالى * **وَأَخِرْدَعَوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** * (٢) ؛ فإن الذى
قبلها مفرد ، ولا ينبغى أن تجعل زائدة ، وإن الأصل فى الحروف عدم
الزيادة ، فلا يقدم على زيادتها إلا بدليل ، فينبغى أن تكون فى الآية مخففة
من الثقل على ما تقدم من حكمها ، فأما قوله تعالى * **وَنَادَى نَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ**
قد صدقت الرؤيا * (٣) يجوز أن يكون التقدير : أنك يا إبراهيم قد صدقت
الرؤيا ، ومعناه بأنك ، وأجاز الخليل (٤) أن تكون بمعنى " أي ، لأن نادى ناه
كلام تام ، ومعناه : قلنا يا إبراهيم ، قد صدقت الرؤيا .

(١) وزاد فى المعنى شرطاً وهو أن تتأخر عنها جملة ، فلا يجوز ذكرت
عسجداً أن ذهباً .

(٢) الآية ١٠ من سورة يونس وقد سبقت ص ١٠٤٢

(٣) الآية ١٠٥ من سورة الصافات

(٤) الكتاب ١٦٣/٣

* فى المصورة " به " ، وانظر ما أتى بعد ذلك

مسألة

تقول : كتبتُ إلى فلان أنْ جيَّ إلينا^(١) ، ففيها وجهان :

أحدهما : أنْ تكونَ حرفَ عبارةٍ وتفسيرٍ .

والثاني : أنْ يكونَ التقديرُ : بأنْ جيَّ إلينا ، وتكونُ الناصبةُ الفعلَ ولكنها وقعت على فعلِ الأمرِ ؛ لأنها تقتضى الاستقبالَ ، فوافقته بذلك . ويجوزُ أنْ تكونَ المخففةُ ، ويكونُ التقديرُ : أنْ الشانَ جيَّ إلينا وخبتُ أنْ يكونَ المقدرُ أنكْ جيَّ إلينا ، لأنَّ أنْ التأكيدُ ما هوَ خبرٌ ، والأمرُ لا يقطعُ فيه على أحدٍ جائزين فلمْ تدخلْ عليه .

وقد تقدم استعمالُ الأمرِ في خبرِ هذه الحروفِ في الشعرِ وهو قولُ

الشاعر :

ولو أصابت لقاتل : وهى صادقةٌ إنَّ الرياضة لا تتصّبك للشيب^(٢) [١٧٨]

وهذا الذى قدّمته في " أنْ " التى هى حرفُ عبارةٍ وتفسيرٍ هو على مذهب البصريين . وأمّا الكوفيون فأنكروا ذلك ، والكلامُ معهم فى قوله تعالى : * وانطلق الملائمة منهم أنْ امشوا واصبروا على آلهتكم^(٣) ، فقال البصريون : المعنى أي امشوا لاستيفاءِ الشروطِ المتقدّمة ، وقال الكوفيون : التقدير : بأنْ امشوا ، قال الخليل^(٤) : وأنت لا تريد أنْ تخبر أنهم انطلقوا بالمشي .

قلت : إنَّ النبی - صلى الله عليه وسلم - دعا كفارَ قريشٍ فى مجلسٍ إلى توحيدِ الله - تبارك وتعالى - وترك آلهتهم ، فقال بعضهم لبعض : امشوا واصبروا على آلهتكم ، قال مجاهد : القائل " امشوا واصبروا على آلهتكم "

(١) الكتاب ١٦٣/٣

(٢) سبق ص ٣٠٧ و ٩٩٧

(٣) الآية ٦ من سورة ص

(٤) الكتاب ١٦٢/٣

وهو عقبه بن أبي معيط ، فهذا بين أنهم إنما انطلقوا بالقول لا بالمشي ،
 وقد وافق الكوفيون على هذا ، فقالوا التقدير : انطلق الملائم منهم بأن قالوا :
 أمشوا . ولو لم يسلموا هذا لقلنا . إن لفظ الأمر يقتضي قولاً يكون الأمر .
 صلته ، ولا يصح أن يكون صلة انطلق ، لأن انطلق إنما يقتضي اسماً ولا يصح
 أن ينسبك أمشوا مع " أن سبك المصدر لانقلاب المعنى ، فإذا صح أن الكلام
 يقتضي قولاً فيلزم أن يتفق الفريقان على أن انطلق هنا ليس مثل قولك : انطلق
 زيد من المجلس بفائدة ، وإنما هذا مثل قولك : انطلق زيد في القول
 فإذا صح الاتفاق على التجوز في الانطلاق وصرفه إلى القول كان وقوع " أن
 أمشوا " تفسيراً له أولى من تنزيل القرآن على وجه لا يكون مثله إلا في قليل
 الشعر ، وهو على تقديرهم مثل قوله :

* جاءوا بمدني هل رأيت الذئب قط * [٢٨٤] (٢)

كان التقدير : يقال فيه هل رأيت الذئب قط ، فهذا لونه .

وقال بعضهم : أمشوا أمر بتهنئة المال ، والمشاء النماء ، ورد ابن
 فورك هذا القول ، قال : لأن الأمر من ذلك بقطع الألف .

قلت : يقال : أمشى الرجل إذا كثرت ماشيته ، ومشى قليلاً .

وقال الله تعالى : * ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي
 وربكم * (٣) وهذه حروف عبارة وتفسير ، ولا يجوز فيها قول الكوفيين ، لأن " أن
 يلزم سببها مع الفعل سبب المصدر ، ولو سبكت هنا لأخل بالمعنى . فقد ثبت
 وجودها بمعنى أي وهي محتاجة إلى ثلاثة شروط قد تقدم ذكرها (٤) والله
 أعلم .

(١) هو عقبه بن أبان بن ذكوان بن أمية بن عبد شمس ، من مقدمي قريش
 في الجاهلية ، كنيته أبو الوليد ، وكنية أبيه أبو معيط . كان شديد
 الأذى للمسلمين عند ظهور الدعوة ، فأسروه يوم بدر وقتلوه وصلبوه ،
 وهو أول مصلوب في الاسلام . الأعلام للزركلي .

(٢) سبق ص ٥١١

(٣) الآية ١١٧ من سورة المائدة .

(٤) منع بعضهم أن تكون " أن " مفسرة في الآية لأن القول قد صرح به .

انظر البحر المحيط ٦٠/٤

* هو أبو بكر محمد بن الحسن الكوفي سنة ٦٠٤ هـ ترجمته في طبقات السانعية .

وقوله : " زائدة " .

مثاله : * (فلما أن جاء البشير)^(١) ، وكقولهم : واللّه أن لو فعلت
لفعلت^(٢) فزاد " أن " بعد " لما " ، والدليل على زيادتها أنك لو لم تجعلها
زائدة لسبكت الفعل الذي بعدها للمصدر و " لما " التي هي حرف وجوب
لوجوب لا يليها إلاّ الفعل ولا يليها الاسم أصلاً .

وكذلك زادوها بين كاف التشبيه والمجرور بها في قول الشاعر :

ويوماً توافينا بوجهٍ مقسمٍ * كأنّ طيبةً تعطوا إلى وارق السلم^(٣) [١٥٦]

أراد : كظبية فزاد " أن " . وأراد في المسألة : واللّه لو جئتني لفعلت كذا .

وجعل سيويه : " أن " إذا جاءت مع " لو " بمنزلة اللام في لئن

من قولهم : " واللّه لئن فعلت لأفعلن " (٤) واللام في لئن إنما هي زائدة

موطئة للقسم إذا حذف المقسم به وإن ا // ذكر في التوكيد . قال سيويه : ٢٨٣

" ومثل هذه اللام الأولى " أن " إذا قلت : واللّه أن لو فعلت لفعلت ،
وقال الشاعر :

٦٩١- فأقسم أن لو التقينا وأنتم * لكان لكم يومٌ من الشر مظلم^(٦)

قال ابن خروف : شاهدته دخول " أن " أول الكلام كاللام الأولى ،
والثانية لجواب القسم وتبواب جواب لو ، (٧) والمقسم به هنا محذوف ، كأنه

- (١) الآية ٩٦ من سورة يوسف .
- (٢) المثال في الكتاب ١٠٧/٣ وانظر المعنى (ط) : ص ٣١ (أن الزائدة)
وهذا مثال على زيادة " أن " ، بين فعل القسم ولو ، وفعل القسم هنا
متروك ومثاله مذكورا * فأقسم أن لو التقينا وأنتم *
- (٣) سبق ١٠٢١ ، ٩٨٣ ، ٢٨٤
- (٤) المثال في الكتاب ١٠٧/٣
- (٥) الكتاب ١٠٧/٣
- (٦) البيت للمسيب بن علس الكتاب ١٠٧/٣ وشرح ابن يعيش ٩٤/٩
وضرائر ابن عصفور : ١٨١ والخزانة ٢٢٤/٤ والمقاصد النحوية ٤١٨/٤ ،
وغير ذلك .
- (٧) في المصورة : أو ، تحريف .

قال : أَقْسَمُ بِاللَّهِ ، فَأَنَّ هُنَا زَائِدَةٌ لِتَوْزِينِ بِالْقَسَمِ . وقال بعض النحويين :
 إِذَا كَانَ الْمَقْسَمُ عَلَيْهِ لَوْ وَجَوَابُهَا فَأَنَّ رَابِطَةَ (١) ، وَلَا يُوْتَى بِاللَّامِ كَرَاهِيَةً
 الْجَمْعِ بَيْنَ لَامَيْنِ مِثْلَ * (وَأَنَّ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ) * (٢)
 وَهُوَ قَوْلُ كُوفِي .

وقال ابن الباز " أَنْ " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى * أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى
 النَّاسَ * (٣) وَ * أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْنَاهُمْ * (٤) وَ * أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ * (٥)
 زَائِدَةٌ مُؤَدِّنَةٌ بِجَوَابِ الْقَسَمِ أَوْ مَا يَنْتَزِلُ مَنْزِلَةَ الْقَسَمِ ، هَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ
 وَسَيُوبِيهِ وَهِيَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ (٦) ، وَأَعْلَمُهَا (٧) الْمَتَكَلِّمُونَ عَلَى شَرْحِ
 الْإِعْرَابِ فَجَعَلُوهَا فَاعِلَةً وَمَفْعُولَةً بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ الْأَفْعَالِ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ (٨) : تَبَيَّنَتْ
 الْجِنُّ مَوْتَهُ ، لِأَنَّهُ رُوِيَ أَنَّهُ بَقِيَ مَيِّتًا عَلَى كُرْسِيِّهِ عَامًا وَهُمْ يَمْتَثِلُونَ مَا كَانَ قَدْ
 أَمَرَهُمْ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : تَبَيَّنَ أَمْرُ الْجِنِّ فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ
 الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى * وَسُئِلَ الْقَرْيَةَ * (٩) وَكَقَوْلِهِمْ : اجْتَمَعَتِ
 الْيَمَامَةُ بِرَأْسِ أَهْلِهَا ، وَقِيلَ : تَبَيَّنَتْ الْجِنُّ لِلْإِنْسِ ، وَيَشْهَدُ لَهَا قِرَاءَةٌ مِنْ
 قَرَأَ * تَبَيَّنَتْ الْجِنُّ * (١٠) عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَتَشْهَدُ قِرَاءَةٌ مِنْ عَبَّاسٍ عَلَى
 جِهَةِ التَّفْسِيرِ " فَلَمَّا [خَر] تَبَيَّنَتْ الْإِنْسُ أَنْ لَوْ كَانَ الْجِنُّ يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ
 مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ " .

(١) هو ابن عصفور كما في المعنى ط ٢ (ص ٣٢)

(٢) الآية ١٦ من سورة الجن

(٣) الآية ٣١ من سورة الزمزم

(٤) الآية ١٠٠ من سورة الأعراف

(٥) الآية ١٤ من سورة سبأ

(٦) الكتاب ١٠٧/٣ ، ١٥٢ ، ٢٢٢/٤

(٧) في المصورة : أعلمها ، والتصويب ممَّا سيأتي

(٨) هو الزجاج وكلامه في إعراب القرآن له : مجلد ٨ جزء ٤٠ ص ١٩٠

(٩) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(١٠) قال في البحر ٢٦٨/٧ وقرأ ابن عباس فيما ذكر ابن خالويه ويعقوب

بخلاف عنه تبينت مبنيا للمفعول .

(١١) تكلمة لازمة من إعراب القرآن للنحاس ٦٦٢/٢

وقال أبو جعفر النحاس : موضع " أن " رفع على البدل من الجس بدل الاشتغال ، ويجوز أن تكون في موضع نصب بمعنى اللام (١) .

وهذا هو الذي ذكره ابن البان حين قال : أغفلها المتكلمون على الإعراب .

والصواب أن يكون المفعول محذوفاً أي : موته ، وتكون " أن " زائدة لتؤنن بالقسم ، والمقسم به محذوف ، كأنه : والله لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين يعني بعد موته .

وقوله : " لكن إذا خفت لم تعمل " .

قد تقدم السبب في ذلك ، وهو عدم الاختصاص بالاسم ، وحكى عن يونس أعمالها مخففة إلا أي لم أره في أصل كتاب (٢) وإنما هو عندي رواية عن الأستاني أبي علي ، قال : روى السهيلي عن الأستاني ابن الرماك (٣) أنه أفاد رواية بإعمالها مخففة .

وقوله : " وقد تقدم حكمها في باب العطف " .

يعني أنها إذا كانت عاطفة لم تقع إلا بعد النفي ولا يقع بعدها إلا مفرد ، وإذا لم تكن عاطفة كانت حرف استثناف ، ولا يكون بعدها إلا الجملة وقد تقدم بيان ذلك كله في باب العطف فلا معنى لإعادته .

وقوله : " كان " تخفف فتعمل وتلغى ، ومعنى الإلغاء فيها معناه في أن المفتوحة " .

أي : إنها تلغى عن الجملة بعدها في اللفظ وهي في موضع خبرها ،

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٦٦٢
(٢) ذكرنا هذا في المقتضب ١ / ٥١١ نذكره في قوله «نظروا أبو القاسم السهيلي : ٨١» منزلة أن من تخفيفها وتثقيلاً في نصبها ورفعها ما يختار غيرها « انظر أبو القاسم السهيلي : ٨١»
(٣) ابن الرماك هو شيخ السهيلي وأحد أعلام اللغة في الأندلس ، وقد كان قسماً بالكتاب وقد توفي سنة ٥٤١ وأسمه عبد الرحمن بن محمد الرماك أبو القاسم ، وانظر أبو القاسم السهيلي : ٨٠ ، ٨١ .

واسم كأن محذوف لفظاً منوي معنى وذلك لمراعاة أصلها ، لأنها مركبة من
أن وكاف التشبيه ، وعلى الأعمال أنشدوا :

* كَأَنَّ طَبِيئَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ * [١٥٦] (١)

وقوله :

* كَأَنَّ وَرِيدَ يَوْمِ رِشَاءٍ خَلَبَ (٢) [٦٣٨]

وعلى الإلغاء أنشدوا :

* كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حَقَّانِ (٣) * [٦٣٩]

أي : كأنه ثدياه حقان ، هذا معنى الإلغاء فيها ، وليست في الحقيقة
ملغاةً .

[معنى كأن]

ومعنى كأن التشبيه وذلك : كأن أخاك أسد ، فهذا تشبيه بإجماع ،
ولا معنى لها عندنا أكثر من التشبيه ، وزعم ابن الطراوة أنها تكون بمعنى
ظننت (٤) ، وذلك نحو قولك : كأن زيداً قائماً ، لأن زيداً هو القائم ،
فلا يصح أن تشبه الشيء بنفسه ، وإنما يشبه بغيره ، فهو عنده على معنى :
توهمته قائماً أو ظننته قائماً .

وهذا الذي قال غير صحيح ، والانفصال عن هذا قريب ، وذلك أن
تشبه الشيء في حالة ما بنفسه في حالة أخرى فكأنك قلت : كأن زيداً غير
قائم هو نفسه قائماً ، وحذف هذا دلالة المعنى عليه إذ لا يمكن أن يشبه
الشيء بنفسه .

(١) سبق ١٠٤٦٦١٠٤١٦٩٨٣٦٤٨٢

(٢) سبق ٩٨٤

(٣) سبق ٩٨٤

(٤) إفادة كأن الشك قال به الكوفيون وابن السيد والزجاج وفي الجني الزجاجي
انظر شرح الكافية للرضي ٣٤٥/٢ ، وانظر ابن الطراوة النحوي :
١٣٣ ، ١٣٤ . وإفادتها للشك إذا كان خبرها فعلاً أو جملة أو
صفة أو ظرفاً .

وزعم الفارسي أن هذا على حذف مضاف والمعنى : كأن هيئة زيد
 هيئة قائم ، وهذا مطرد في مثل هذا ، وإنما لم يجعلوا القائم خلاف الأول
 ويكون المعنى كأن زيدا رجلاً قائماً ، لأنه يختل المعنى ؛ ألا ترى أن معنى :
 كأن زيدا قائماً تشبيهاً غير قائم به قائماً ، فالتشبيه إنما هو في القيام ، ولو
 قلت : كأن زيدا رجلاً قائماً ، لكان بمنزلة : كأن زيدا عمرو ويكون التشبيه
 في الصورة فتشبيهه برجل قائم ، فهذا إذا عري من القرائن إنما يحمل على
 أن يكون التشبيه في الصورة ، وهذا هو الذي قادهم إلى هذا ، ولأف هذا
 المأخذ في نهاية القرب ، لأنه إذا قال القائل : كيف يشبه الشيء نفسه
 قيل له : ليس القائم الأول فهذا هو الذي دعاهم إلى ما ذكرناه .

وزعم الكوفيون (١) أنها تكون بمعنى التقريب ، وذلك في نحو : كأنك
 بالشتاء مقبل وكأنتي بك راحل [وكأنك بالفرج آت] (٢) فالمعنى : قرب
 أو أن الشتاء وقرب رحيلك ، وليس يريد أن يشبه المخاطب بالشتاء .

وجعلها ابن الطراوة على مذهبه // هنا بمعنى الظن ، كأنه قال : ٢٨٤
 أظن الشتاء مقبلاً ، وهذا لأجل اعتياد معنى التشبيه فيها ، وهذا عند
 أهل البصرة متأول ، وهي في هذه المواضع راجعة لمعنى التشبيه ، وذلك
 أنه أراد : كأن الفرج آت فزاد كاف الخطاب فزال اختصاصها بالأسماء
 فالفيت [وكذلك تُلغى إذا لحقها ضمير المتكلم في نحو " كأنتي بك تفعل
 كذا "] (٣) ألا ترى أن تفعل كذا جملة فعلية والباء في قوله : بالفرج
 مثلها في " بحسبك زيد " زائدة .

وقيل : تقديره : كأن زمانك آت بالفرج ، لقربه فحذف المضاف وأقيم
 المضاف إليه مقامه وينكسر هذا بقولهم " كأنتي بك تفعل كذا " فإن الباء
 لا تجعل حرفاً ولا يتصور حذف المضاف هنا .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٨ والجنى الداني ٥٢١ والمعنى
 " كأن " ط ٢ (٢١٠)

(٢) أثبتنا هذا المثال لأنه سيتحدث عنه بعد .

(٣) تكملة لا بد منها واستفدناها من شرح الجمل ١ / ٤٤٩

وقال بعضهم في قولهم : كأنك بالشتاء مقبلٌ بمعناه : كأن الشتاء مقبلٌ ، وجعل المنتظر قريباً ، فشبّه الشتاء وإن لم يكن مقبلاً به نفسه مقبلاً أعنى بالشتاء نفسه .

والعرب تجعل القريب الوجود بمنزلة الموجود ؛ ألا ترى إلى قوله تعالى * أتى أمر الله فلا تستعجلوه * (١) فمراده أن يقول : كأن الشتاء مقبلٌ ، وكأنك راجلٌ وأدخل الكاف للخطاب كما قال : أبصرَكَ زيداً والمراد : أبصر زيداً غير أن الكاف في أبصرَكَ حرفٌ وفي كأنك اسمٌ إلا أن كان لما أُعملت في الكاف بقيت الجملة ملغى عنها كأن ، كما أُلغيت أن في قوله :

* أن هالك كل ما يحفى وينتعل * [٦٧] (٢)

وإنما جعلنا الكاف اسماً لقولهم : كأنني بك تفعل كذا والياء لا تكون حرفاً لأنه يناجي نفسه والياء زائدة نحو : بحسبك زيد .

ومن النحويين (٣) من زعم أن كان قد تأتي لغير التشبيه بمنزلة إن للتحقيق واستدل بقوله :

* كأن الأرض ليس بها هشام * [٨٨] (٤)

ولا حجة فيه لأن جسده في الأرض فكان ينبغي مع ذلك ألا يتغير مبالغة ، وقد بيّناه في أول الكلام عند الكلام على نون التشنية والجمع بأقمت من هذا .

وكان عند النحويين مركبة أصلها : إن زيداً كقائم فقدم حرف التشبيه اعتناءً به ففتحت "إن" لخروجها عن الصدر ، وليست المصدرية ، والذي دلهم على ذلك تقرر التشبيه للكاف فلا يدعى تغيرها ما أمكن ، وفتحت "إن" هنا وإن كانت غير مصدرية ؛ لأنهم أرادوا أن يوفوا لحرف الجر حقه ؛ لأنه

(١) الآية (١) من سورة النحل

(٢) سبق ١٢٩٤٠٣٤

(٣) انظر ما سبق ١٨٢ فهذا المذهب منسوب للزجاجي والكوفيين

(٤) سبق ص ١٨٤

(٥) يعني وجه الأرض

(٦) هذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين والقراء انظر الكتاب ١٥١/٣ ، والأصول ٢٧٨/١ والخصائص ٣١٧/١ والمغني (ط) ص ٢٠٨ والهمع ١٣٣/١

متى دخل على "إِنَّ" فَتَحَتْ نَحْوُ: عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ مَنْطَلِقٌ، وَإِنْ كَانَتْ هُنَا تَتَقَدَّرُ بِالْمُقَدَّرِ وَهَنَّاكَ لَا تَتَقَدَّرُ بِهِ، لَكِنَّهُ لَمَّا دَخَلَ حَرْفُ الْجَرِّ وَفِي حَقِّهِ مِنْ فَتْحٍ "إِنَّ" هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي كَأَنَّ.

وَلَيْسَ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ مَا هُوَ مُرَكَّبٌ إِلَّا كَأَنَّ وَلَعَلَّ، لِأَنَّهُمْ قَالُوا: عَلَّ فِي مَعْنَى كَعَلَّ، فَإِنَّ شِئْتَ جَعَلْتَ اللَّامَ زَائِدَةً ضَمَّتْ إِلَى عَلَّ، أَوْ تَجَعَّلَ اللَّامَ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ وَتَكُونُ "عَلَّ" مَحذُوفَةً مِنْهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَكُونَ أَصْلًا وَحَذَفْتَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً لِغَيْرِ مَعْنَى إِلَّا لِمَجْرَدِ التَّكْثِيرِ ضَمَّتْ إِلَى عَلَّ كَمَا ضَمَّتْ إِلَى كَأَنَّ فِي قَوْلِهِ:

٦٩٢- فَبَانَ حَتَّى لَكَأَنَّ لَمْ يَشْكُنِي * فَالْيَوْمَ أَشْكُو وَمَتَى لَمْ يَشْكُنِي (١)

وَهَذَا الْقَدْرُ لَيْسَ يَتَصَرَّفُ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَضُمَّهَا لَهَا عَلَى أَنْ تَكُونَ مِنَ الْكَلِمَةِ عَلَى حَدِّ اللَّامِ فِي عِبْدَلٍ، بَلْ رَكَّبْنَاهَا مَعَهَا كَمَا رَكَّبْنَا "بَعْلٌ" مَعَ "بِكَ"، وَهَذَا لَيْسَ يَتَصَرَّفُ فَإِنَّ ضَمَّ كَلِمَةٍ إِلَى كَلِمَةٍ غَيْرِ مُنْكَرٍ.

وقوله: "ليت" عند الكوفيين تنصب اسمين.

يعنى أَنَّ الكوفيين قاسوا ذلك في "ليت"، لِأَنَّهم سمعوا:

* يَا لَيْتَ مَدَّةٌ دَهْرِي كُلِّهِ رَجَبًا * [٦٩٧] (٢)

وقول الآخر:

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِمَا * [٦٩٦] (٣)

وَلَمْ يَحْفَظُوهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذِكْرِ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ، وَحِكَايَةُ ابْنِ سَلَامٍ أَنَّهَا لُغَةٌ وَتَأْوِيلُ ذَلِكَ كُلِّهِ فِي الْبَابِ قَبْلُ.

(١) البيت الأول شرح الجمل (١/٤٤٧): لم يسكن وفي الخزانة ٣٣١/٤

البيتان ورؤية الأول: لم يكن، ورؤية الثاني: لم يسكن، وفي البيت الثاني: لم يسكن، وفي البيت الثالث: لم يسكن (أنن) يسكن في الأول والثاني مثل ما في الخزانة.

(٣) سبق ص ٩٩٤

(٤) سبق ص ٩٩٤

وقوله : " وليس * يا ليت أيام الصبا رواجعا * بمشبت لذلك " .
يعنى أنه يتأول على حذف الخبر ، أي : ياليت أيام الصبا لنا
رواجعا أو أقبلت رواجعا ، ويكون رواجعا حالاً .

وقوله : " وقد جرّوا بلعلّ منبهة على الأصل (١) "

مثاله :

* لعلّ أبي المغوار منك قريب * [٦٤٨] (٢)

و :

(٣)

* لعلّ اللو يمكنى عليها * ٢٠٩٢

وتأويل الأول على حذف الجار ، وقد بين قبل ، وأما الثاني فيبقى فيه مع
الظاهر ؛ لأنها لم تثبت عاملة بكسر اللام فهي حرف جرّ وقد تقدم بيان ذلك .
وعنى بقوله : منبهة على الأصل ، أي الأصل فيها أن تعمل الجرّ لولا
المانع لذلك ، وهو شبهها بالأفعال كما تقدم .

وقوله : وأشربها معنى " ليت من قرأ * فأطع (٥) * نصبا " .

يعنى أن ليت ينصب الفعل المضارع بعدها فى الأجوبة بعد الفاء
نحو : ليت لى مالا فأنفق منه ، وأطرد ذلك فيها ولم يطرد فى " لعل " فمن
قرأ بالنصب شبهها [بليت] (٦) .

(١) فى المصنوع " النصب " ، وهو خطأ .

(٢) سبق ص : ٩٩٥

(٣) كذا فى المصنوع ، وهو يقصد قول الشاعر :

لعلّ الله فضلكم علينا بشيء أو أقلم حريم

نقد ذكره قبل ، والنزى ذكره صدر بيت مجزّه * جوار أسد زهير أو أسيد * وهو الخال جعفر

بنه كعب ، وهو شاهد أيضا على هذه المسألة ويروى بفتح لام لعل وبكسر ها نظر الزمانه ٤٧٦ / ٢٧٦
فى المصنوع : " إلى " ، والصواب ما أشبهناه .

(٥) الآية ٣٧ سورة غافر ، وقرأة النصب هى قرأة الأعرج وأبي حيوة وزيد بن علي

والزغفراني وابن مقفع وجعفر نظر البحر ٧ / ٤٦٥ .

(٦) فى المصنوع : بليس ، كترين

باب

هذا هو باب الفرق بين **إِنَّ** و **أَنَّ** .
 ضبط ذلك ش وغيره **بِأَنَّ** قال ^(١) : كلُّ موضع هو للمصدر الذي من
 معنى " **أَنَّ** " مع ما بعدها ، فأنَّ فيه مفتوحة ، وكلُّ موضع هو للجملة فهى
 فيه مكسورة .

(المواضع التي تكسر فيها **إِنَّ**)

ثم قال : " ولذلك كُسرَتْ مبتدأةً نحو : **إِنَّ** زيداً قائم ، لأنه موضع
 الجملة لا المفرد المصدر .

وكذلك فى جواب القسم نحو : **والله** إنَّ زيداً قائم ، لأنه أيضاً
 موضع الجملة لا المصدر ، لأنَّ جواب القسم إنما يكون بالجملة لا بالمصدر .^(٢)

والتزم بعضهم الفتح فى القسم ، توهم أنَّ استعمالها جواباً أخرجها
 من الصدرية وهو قول فاسد ، ألا ترى أنَّ لامَ الابتداء يُجاب القسم بها ،
 وبالكسر ورد السماع قال تعالى * **والطور** * وكتاب مسطور *^(٣) ثم قال :
 * **إنَّ عذاب ربك لواقع** *^(٤)

وأجاز // بعضهم الوجهين فاختر الفتح واختر آخر الكسر . والصحيح ٢٨٥
 ما قلنا ، لأنَّ جواب القسم جملة وتتعاقب عليه الجملة الاسمية والفعلية ،
 وإنما يجوز الفتح مع " **حَلَفْتُ** " إذا قلت : **حلفت** إنَّ زيداً قائم ، وحلفت أنَّ
 زيداً قائم على إسقاط حرف الجر من " **أَنَّ** " أي : على أنَّ زيداً قائم ، أي
 على قيام زيد ، ولا يقال : والله أنَّ زيداً قائم ، بالفتح ، وستأتى المسألة
 إن شاء الله تعالى .

وتكسب أيضاً إذا كان فى خبرها اللام مثل ذلك ظننت إنَّ زيداً قائم ،
 لأنَّ هذه اللام وإنَّ حَقَّما أنَّ يد خلا على المبتدأ والخبر ، فكان حق الكلام^(٥)

- (١) التوطئة : ٢٢٣
- (٢) من التوطئة : بتصرف .
- (٣) الآية ١ ، ٢٠ من سورة الطور .
- (٤) الآية ٧ من سورة الطور .
- (٥) فى المصورة : اللام ، والتصويب من التوطئة .

أن يكون : ظننتُ لأنَّ زيداً قائماً ، فإنَّ هنا في موضع لا يصلح فيه إلاَّ المبتدأ والخبرُ فانْبَغَى أَنْ تُكْسَرَ ، ولم يَقْرَأوا الكلامَ على ذلك ، لئلاَّ يجمعوا بين حرفين مؤكدين ، فأخروا اللامَ إلى الخبرِ . (١)

وكذلك تُكسرُ إذا كانت صلةً نحو : أعطيتُه الذي إنَّ شره خير من جِدِّ ما معك (٢) ، لأنَّ صلةَ الذي لا تكونُ إلاَّ بالجملة (٣) الاسمية أو الفعلية ، فالموضعُ للجملة لا للمفرد .

وكذلك تُكسرُ بعد واوِ الحالِ نحو : جاءَ زيدٌ وإنه يضحك ؛ لأنَّ الواو لا تدخلُ على الحالِ إلاَّ إذا كان جملةً ، وقد تقدّم بيانهُ في بابِ الحالِ (٤) ، فلما كان الموضعُ موضعَ الجملةِ كُسرَتْ "إنَّ" .

وكذلك بعدَ القولِ المجرّدِ من معنى الظنِّ ، ومثال ذلك : قال زيدٌ إنَّ عمراً منطلقٌ ؛ لأنَّه لا يصلحُ هنا المفردُ المصدرُ لا تقول : قال زيدٌ إنطلاقاً عمرو ؛ لأنَّ مفعول (٥) القولِ لا يكونُ إلاَّ من جنسِ الألفاظِ والانطلاقِ معنى لا لفظاً ، فليس من جنسِها ، وإنَّما الذي يصلحُ هنا الجملةُ نحو : قال زيدٌ : عمرو منطلقٌ ، فلذلك كُسرَتْ .

وقوله : "المجرّدُ من معنى الظنِّ" .

تحرّرتُ بذلك من القولِ الذي يجري مجرى الظنِّ ، فإنَّها تفتحُ بعدَه إنَّ كما تفتحُ بعدَ الظنِّ ، وذلك أنَّ بنى سليمٍ تجرى القولِ مجرى الظنِّ من غيرِ شرطٍ (٦) وعلى ذلك روي قولُ امرئ القيسِ :

(١) نص كلام الشلوبيين في التوطئة : ٢٢٣

(٢) المثال في الكتاب ١٤٦/٣

(٣) التوطئة : ٢٢٣

(٤) يراجع ما سبق ٨٥٩ وما بعدها

(٥) في التوطئة ٢٢٣ : مقول ، وهو أدنى ، ويقال : مقول لعمول وعمول لعمول ومفعول لعمول .

(٦) قبله في الجزولية : وبعد القول .

(٧) الكتاب ١٢٤/١ عن أبي الخطاب .

٦٩٢- * تقول هزير الريح مرت بأثاب (١) *

فنصب " هزير " أي: تظن هزير الريح مرت بأثاب ، وكذلك قوله :

٦٩٤- إذا قلت أتت آيب أهل بلدة نزعنا بها عنه الولية بالهجر (٢)

فقلت بمعنى ظننت ، ولذلك فتح إن . وأما غير بني سليم فإنهم يشترطون في القول المجري مجرى الظن أن يكون القول فعلاً مضارعاً مخاطباً ، قد تقدّمه استفهام غير موصول بين الاستفهام وبين الفعل إلا بظرف أو مجرور ، وإنما شرطوا فيه هذه الشروط ؛ لأنه حينئذ يقوى فيه معنى الظن ، فالغالب في المستقبل أن يكون مضموناً لكونه لم يقع ، ولا يستفهم إلا عما لا يحقّق فيقرب من الظن ، والفصل أيضا يضعفه ، والظرف يتسع فيه والغالب ألا يستفهم أحد عن ظن غيره .

ومثال ذلك : أتقول زيداً منطلقاً كما يقال : أتظن زيداً منطلقاً ،

وتقول: أفني الدار تقول زيداً منطلقاً ، وقوله :

٦٩٥- أجهلاً تقول بني لؤي لعمر أريك أم متجاهلينا (٣)

(١) صدره : * إذا ما جرى شأوين وأبتل عطفه *

وهو في ديوان امرئ القيس : ٤٩ من قصيدة مطلعها :

خليلى مرأبي على أم جندب * نقض لبيانات الفؤاد المعدب

وهو في شرح الجمل ١/٤٦٢ ، ٢/٤٦٤ ، والمقرب ١/٢٩٥

والمقاصد النحوية ٢/٤٣١ وشرح التصريح ١/٢٦٢ ، وأثاب :

شجر واحد أثابه . ورواية الديوان : هزير بالرفع .

(٢) البيت للحطيئة في ديوانه : ٣٦٦ وهو في شرح الجمل ١/٤٦٢ ، ٤٦٤

٢/٤٦٤ ، والمقاصد النحوية ٢/٤٣٢ وشرح التصريح ١/٢٦٢

والصبيان على الأشموني ٢/٣٨

ويروى : نزعت ، ووضعت ، مكان نزعنا ، والولية : البرذعة الستي

توضح تحت الرّحل ، والهجر : نصف النهار .

(٣) البيت للكميث بن زيد في ديوانه ٣/٣٩ وهو من شواهد الكتاب ١/١٢٣ ،

والمقتضب ٢/٣٤٩ وشرح ابن يعين ٧/٧٨ وشرح الجمل ٢/٤٦٣

والخزانة ١/٤٢٣ عرضاً و ٤/٢٣ والمقاصد النحوية ٢/٤٢٩ وشرح

التصريح ١/٢٦٣ وغير ذلك كثير .

واعلم أنه إذا جرى القول مجرى الظن فمعناها واحد ، ولذلك
اشترط ما قلنا وإذا استقرى ما جاء منه وجد كذلك . وقال بعضهم : لا يلزم
ذلك ، والأول مذ هب ابن جني .

وتقول : أنت تقول زيد منطلقاً (١) ، ولا يجوز النصب لأجل الفصل
بالمبتدأ الذي هو " أنت " .

ومسائل النصب يجوز فيها كلها الرفع : قال سيويه : " إن شئت
رفعت بما نصبت " (٢) أي فيما نصبت أي في الكلام الذي نصبت ، أو تكون
الباء للحال كأنه قال : ومعك ما نصبت به أي في هذه الحال كقوله تعالى
* فخرج على قومه في زينته * (٣) ، أي وزينته عليه ، ولا بد من تأويله على
هذا ؛ لأن الرفع إنما هو بالابتداء لا بالفعل الناصب .

وتقول : أول ما أقول أنتي أحمد الله ، بالفتح والكسر ، معنى الفتح :
كل قول أقوله فأوله الحمد ، ولا يتصور فيه الكسر ، ولا تكون بمعنى الذي ؛
لأن حمد الله ليس من قبيل الألفاظ فلا تكون خيراً لشيء منها ، وتكسر " أن "
فيجعل الجملة في موضع الخبر ، والمعنى أول الألفاظ ومقولاتي هذا اللفظ ،
والمعنى بقول النحويين : " إذا كانت في موضع مفرد فتحت " أن تتفقد بالمصدر ،
فلذلك لم يلزم هنا فتحها ، فإن جعلت الجملة معمولة القول فما مصدرية
إن لم يكن في الصلة ضمير والخبر محذوف تقديره عند الفارسي (٤) ثابت .

ابن الطراوة : لا يتصور تقدير الفارسي إذ قد ثبت القول كله فتخصيص
أوله بذلك خلف ، وأيضاً فذلك معلوم .

قال بعضهم هونحو : أقائم الزيدان ، ولا يحتاج إلى خبر مقدر ،
ولما كان الغالب في المبتدأ أن يلفظ بخبره قدره الفارسي محذوفاً ، وقال
أيضاً : الخبر ليس بثابت ولكنه شيء لا يمكن تقديره فأتى الفارسي بما ليس
المعنى عليه ليبين الحذف [وهذا الذي ذهب إليه لا يتصور من عدة جهات (٥) :

(١) المثال في الكتاب ١ / ١٢٣

(٢) الكتاب ١ / ١٢٤ ويعدّها فيه : " فجعلته حكاية "

(٣) الآية ٧٩ من سورة القصص .

(٤) الإيضاح له ١٣٠ ، ١٣١ .

(٥) تكملة يتمم الكلام ، واستفدناها من شرح المحل للشيخ عصفور ١ / ٤٦٦ .

أما الأولى فقوله في الخبر محذوف كقول ، وكذلك تقديره فيها ، وأيضاً
فلا يمكن محذوف لا يتقدّر أن لا يحذف شيئاً إلا إذا فهم ، ومعناه - والله أعلم -
أن يكون جواباً لمن شنع عليه فقال : هذا أول حمد حمد هذا الرجل ربّه ،
فقال مجيباً له : أول قولي هذا اللفظ وما هو بمعناه قد ثبت ، أي : ليس
هذا أول حمدي له تعالى .

وأجاز سيف الدولة أن يراء : أول ما أقول قولي كذا ، ولا يجوز إضمار
الموصول وإبقاء صلته إلا في الشعر قال الشاعر : //

٢٨٦

٦٩٦- هل تذكرن إلى الدين هجرتكم ومسحكم صلبكم رحمان قربانا

أي : وقولكم يا رحمان قربانا [خاضع القول] أبقى معموله ضرورة (٤)

وكلام سيويه في المكسورة أبين لأنه جعل "إني أحمد الله" خبر "أول"
كأنه قال : أول كلامي هذا (٣)

فإن قيل : فأين الضمير العائد من الجملة إلى المبتدأ ؟

قلنا : لا يحتاج هنا إلى ضمير ؛ لأن الجملة هي المبتدأ في المعنى
فصار كقولك : زيد قائم .

طل : صواب القول أن تقول : أول ما أقول في تقدير : أول قولي ،
والقول هنا يقع على معنيين : على الحدث الذي هو تأخيد الصوت في بعض
أشخاص الكلام ، وعلى أشخاص الكلام ، كما تقول : هذا ضربي فتشير إلى
تأخيد الحركات في ظهر زيد ، وهذا يدركهم ضرب الأمير ، أي مضروبه ، فإذا
أردت الحدث فتحت ، وكان التقدير أول تكلمي تحميد الله فوقع موقع
المفرد ، وإذا أردت القول كسرت ، وكان التقدير : أول كلامي إني أحمد الله .

(١) البيت لجربير في ديوانه ٥٩٨ وروايته فيه :
هل تتركن إلى القسين هجرتكم * ومسحهم صلبهم رحمان قربانا
وهو من قصيدة في هجاء الأغل مطلقها :
بأن الخليط ولو طووعت ما يانا * وقطعوا من جبال الوصل أقرانا
وهو في إعراب ثلاثين سورة : ١٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٧/٢
والرواية فيه : هل تذكرن . وأورد ابن خالوية عند قوله : وقال آخرون
رحمن بالعبرانية رحمان وأنشدوا بيت جربير : ورواه : رحمان بالخاء
المعجمة .

(٤) شكلة شرح الجمل ٤٦٧/١ ، والمصدر من قبل الموصولات كما
(٣) الكتاب ١٤٣/٣

وقوله : " وما عدا هذه المواضع فبخلافها " .

يعنى أنه تفتح فيه أن ؛ لأنه يكون الموضع للمصدر لا للجملة نحو :
يعجبني أن زيدا قائم ، أي قيام زيد ؛ لأنها في موضع الفاعل ، والفاعل
لا يكون جملة .

وهذا منقود عليه من حيث تعرض لحصر مواضع الكسر ولم يستوفها ؛
ألا ترى أنها تكسر بعد " ألا " التي للاستفتاح نحو :

(١) ٦٩٧- * ألا إن قوما كنتم أمس دنهم * (١)

(٢) ٦٩٨- و : * ألا إني شربت أسود حالكا * (٢)

، لأن الموضع للجملة لا للمصدر .

وكذلك بعد " أما " بمعنى ألا التي للاستفتاح ، وإن كانت
أما بمعنى حقا فتحتها ؛ لأنها تتقدّر بالمصدر ، وانتصابها على الظرف
وهما في موضع الخبر أي : أفي حق انطلاقتك . (٤)

وكذلك تكسر بعد " حتى " التي هي حرف ابتداء نحو " قد قاله
القوم حتى وإن زيدا يقوله " (٥) " إن ها هنا لا تكون إلا مكسورة ؛ لأنه
موضع الجملة لا المفرد ؛ ألا ترى أنك لو فتحت لكانت تتقدّر بالمصدر ،
فإما أن تكون جارة أو عاطفة ، فالعطف باطل ؛ لأنه ليس جزءا مما قبله ،
والجر كذلك ، وقد تفتح بعد حتى في نحو : " عرفت أمورك حتى أنك
أحمق " (٦) أي حتى حمقك على العطف أو على الجر ؛ لأن حمقه بعض أموره
فجاز الفتح هنا ؛ لأنها في موضع مفرد .

(١) لم أشر عليه

(٢) لم أشر عليه

(٣) مثل : أما إنك منطلق .

(٤) انظر شرح الجمل ١ / ٤٦١

(٥) المثال في الكتاب ٣ / ١٤٤

(٦) الكتاب ٣ / ١٤٤

وكذلك تُكسر بعد إذا التي للمفاجأة نحو : " خرجت فإذا إنه عبد ^(١) ؛
لأنه موضع الجملة هنا ، إذ تقديره فإذا هو عبد ، وقد تفتح وتكون هي ^(٢)
الخبر على معنى فإذا العبودية ^(٣) ، وينشد هذا البيت بالوجهين :

٦٩٩- وكنت أرى زيدا كما قيل سيِّداً إذا إنه عبد القفا واللهازم ^(٤)
بفتح إن وكسرها وإذا مع الفتح خبر .

وهذا الرد صحيح فإن من تعرّض لحصر الأماكن فينبغي له أن يستوفيها ،
أو يكون قد أتى قبل ذلك بقانون يدخل تحته جميع ما ذكر ، كما فعل ش .

وكذلك تُكسر بعد إلا نحو : ما جئني أحد إلا إن زيدا خيراً من
أبيه أو منه . ^(٥)

وقوله : " وإن شئت قلت كل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فهى
فيه مكسورة ، وما انفرد بأحدهما فبخلافه . "

مثال ذلك المواضع المذكورة ، ويعنى بالاسم الجملة الاسمية والفعل
الجملة الفعلية .

وهذا ينكسر " إذا " التي للمفاجأة ، فإنه لا يقع بعدها إلا
الاسم نحو : خرجت فإذا زيد ، أو الجملة الاسمية نحو : فإذا زيد قائم ،
وهى تكسر هنا كما قد مناه .

وينكسر أيضاً بقولهم : " هذا حق كما أنك ها هنا " ^(٦) فهذا الموضع
يصلح فيه الاسم والفعل ولا تكون فيه إلا مفتوحة ؛ لأنه بتقدير المصدر ،
فتقول : هذا حق كما أنت هنا ، وكما تكون ها هنا .

(١) من أمثلة الكتاب ١٤٤ / ٣

(٢) يعنى إذا الفجائية .

(٣) الكتاب ١٤٤ / ٣

(٤) البيت من شواهد الكتاب ١٤٤ / ٣ والمقتضب ٣٥٠ / ٢ ، والخصائص

٣٩٩ / ٢ وشرح ابن يعيش ٩٧ / ٤ ، ٩٨ ، ٦١ / ٨ وشرح الجمل

٤٦١ / ١ ، والخزانة ٣٠٣ / ٤ وغير ذلك .

(٥) مثال الكتاب ١٤٥ / ٣ " ما قدم علينا أميراً إلا إنه مكرم لى "

(٦) انظر الكتاب ١٤٠ / ٣ .

(١) وقال سيويه : إنَّ العرب تفتحها هنا ولا تكسرهما وسبب ذلك أنَّها تتقدَّر بالمصدر ، لأنَّ " ما " معها مصدريةٌ كأنَّه قال : ككونك ها هنا . فإنَّ استثنى هذين الموضعين فقد يسلم من الاعتراض . والله أعلم .

ولذلك فُتِحَتْ إذا كانت فاعلةً أو مفعولةً أو مجرورةً في نحو : أعجبنى أنَّ زيداً قائمٌ ؛ لأنَّها في موضعِ الفاعلِ ، والفاعلُ لا يكون جملةً : لا تقول : يعجبنى زيدٌ قائمٌ ،

وكذلك : أحببتُ أنَّ زيداً قائمٌ ؛ لأنَّها في تقديرٍ : أحببتُ قيامَ زيدٍ . ولا يقال : أحببتُ زيدٌ قائمٌ .

وكذلك عجبْتُ من أنَّ زيداً قائمٌ ؛ لأنَّها في موضعِ المجرورِ ، وهو لا يكون إلاً مفرداً لا يقال : من زيدٌ قائمٌ ، ولذلك فُتِحَتْ في نحو : " ما رأيتهُ منذُ أنَّ الله خلقه " (٢) لا اختصاصٌ مُدَّ بالاسم الذي هو الزمان ، ولا يجوزُ الكسرُ ، والتقديرُ : مُدَّ زمنٌ أنَّ الله خلقه أي مُدَّ زمنٌ خلقه .

وكذلك بعدُ " لولا " (٣) في نحو : " لولا أنَّك خرجتَ لساعدتُك " ؛ لأنَّ هذا الموضع لا يقع فيه إلاً الاسم المبتدأ المفرد وخبره محذوف .

وكذلك تفتح بعدُ " لو " في نحو " لو أنَّ زيداً قائمٌ لقام عمرو ؛ لأنَّها في موضعِ المبتدأ عند سيويه (٤) وفي موضعِ الفاعلِ بإضمارِ الفِعلِ عند المبرد (٥)

كأنَّه قال : لو أمكنَّ قيامَ زيدٍ لقام عمرو ؛ لا اختصاصٌ " لو " بالفِعلِ من حيث فيها معنى الشرط ، فلا يليها إلاً الفِعلُ ظاهراً أو مقدراً ، فمثالُ المُقدَّر قولهم " لو ذاتُ سوارٍ لطمتني " (٦) وقال بعضهم في قول الشاعر :

(١) لم أعر على مقالة سيويه هذه عند المثال ، ولعلها ترجمة لمذهبه

لا نقل لنص كلامه في هذا الموضع .

(٢) المثال في الكتاب ١٢٢/٣

(٣) الكتاب ١٤٠/٣

(٤) الكتاب ١٢١/٣

(٥) المقتضب ٧٧/٣

(٦) من أمثال العرب في الأمثال لأبي عبيد ٢٦٨ ومجمع الأمثال ١٧٤/٢ والمستقصى ٢٩٧/٢ وانظر المقتضب ٧٧/٣ وحواشي " عزيمة " عليها .

٧٠٠ - لو بغير الماء حَلَقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالماءِ اعْتَصَارِي (١)
إِنَّهُ أَوْقَعَ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ مَوْقَعَ الفِعْلِيَّةِ ضَرْوَةً ، وَمِثْلَ هَذَا قَلِيلٌ وَقَدْ جَعَلَهُ
بَعْضُهُمْ مَرْفُوعًا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ " شَرِقٌ " كَأَنَّهُ قَالَ : لَوْ شَرِقَ حَلَقِي // ٢٨٧
بِغَيْرِ المَاءِ هُوَ شَرِقٌ .

وَإِعْرَابُ " أَنْ " بَعْدَ " لَوْ " عِنْدَ سَيَبَوِيهِ هِيَ وَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا فِي مَوْضِعِ
رَفْعٍ بِالابتداءِ وَالخَبَرُ مَحذُوفٌ ، وَعِنْدَ المَبْرُودِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِإِضْمَارِ الفِعْلِ كَمَا
قَدْ مَنَّا .

وَرَجَّحَ بَعْضُهُمْ مَذْهَبَ سَيَبَوِيهِ بِأَنَّ لَوْ كَمَا لَا يَلِيهَا الاسْمُ إِلَّا ضَرْوَةً
فَكَذَلِكَ لَا يَضْمُرُ الفِعْلُ بَعْدَ هَذَا إِلَّا ضَرْوَةً ، فَالْبِقَاءُ مَعَ الظَّاهِرِ أَوْلَى ، وَالطُّولُ
يَسَدُّ مَسَدَ الخَبَرِ فَلَا مَعْنَى لِتَكْلِيفِ الإِضْمَارِ . وَالقَوْلَانِ عِنْدِي مُتَقَارِبَانِ .

وقوله : " وَإِنَّ شَيْئًا قَلَّتْ كُلُّ مَوْضِعٍ هُوَ لِلاسْمِ المَعْرُودِ فِيهِ فِيهِ مَفْتُوحَةٌ
وَكُلُّ مَوْضِعٍ هُوَ لِلكَلَامِ فِيخِلَافُهُ " .

يعني بالمعروف هنا المصدر ، قال : بعضهم هذا ينكسر بلو أن
زيداً قائمٌ في مذهب سيبيويه ، فإنه ليس اسماً مفرداً وإنما هو جملة من مبتدأ
وخبير .

وهذا لا يلزم الاعتراض به فإنه يقول : وإنما نعني بالمعروف المصدر ،
وكل ما يتقدر بالمصدر تفتح فيه " أن " ، والضابط لهذا ما قال الأستاذ
أبو علي ، أو حصر الأماكن .

وما يصلح فيه الأمران - أعني المصدر والجملة - جاز الفتح والكسر ،
وعلى هذا تضرب المسائل ليعتبرن بذلك الطالب ، ويوافق الخبر العيان ،
وتكون المعرفة بذلك أمكن .

(١) البيت لعددي بن زيد في ديوانه : ٩٣ وهو من شواهد الكتاب ٣/١٢١
وشرح الجمل ٢/٤٤٠ والخزانة ٣/٥٩٤ ، ٤/٤٦٠ ، ٥٢٤ ،
والمقاصد النحوية ٤/٤٥٤ ، وشرح التصريح ٢/٢٥٩ والصبان على
الأشمونى ٤/٤٠
(٢) في المصورة : قيل ، والصواب ما أثبتناه .

فصل في مسائل من المفتوحة

تقول : علمت أن زيداً قائمٌ ، ففتتح لأنها واقعةٌ موقعَ المفعول الذي لا يكون إلا مفرداً ، ولا يصح هنا الكسر ، لأن الكسر يتقدّر الجملة من مبتدأ وخبر ، وكما لا تقول : علمت زيدٌ قائمٌ كذلك لا تقول : علمت إن زيداً قائمٌ ، بالكسر .

وإن أدخلت اللام في الخبر كسرت "إن" لأنها مقدرةٌ قبلها ، وكما تقول : علمت لزيدٌ قائمٌ كذلك تقول : علمت إن زيداً لقائمٌ .

وقد تحذف هذه اللام في الشعر وأنت تُريدُها . قال سيبويه فتقول : (١) علمت إن زيداً قائمٌ بكسر "إن" على هذا التقدير ويشبه حذفها بحذف اللام من قوله تعالى * (قد أفلح من زكّاه) * (٢) وتقديره لقد أفلح ؛ لأنه جواب لقوله * (والشمس وضحاها) * (٣) وهو في الآية أحسن لطول الكلام ، فلذلك جاء في الكلام ، وعليه وجهوا قوله :

* أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب * [٥٤٣] (٤)

أراد : رأيت لملاك الشيمة الأدب ، فلما نوى اللام علقها .

ورد المبرد قول سيبويه : وقال : ليس للضرورة في إن وأن عمل بلان وزنها واحد .

طل : وجه الضرورة أن يريد اليمين ، فيجب عليه أن يأتي باللام ؛ لأنها جملة من مبتدأ وخبر ويؤخرها إلى الخبر ، والتقدير : علمت لأن زيداً قائمٌ ثم آخرت اللام ، ولم يصح أن تقول : علمت إن زيداً قائمٌ ، من غير تقدير اللام وتكسر إن كما تقول : حلفت إن زيداً قائمٌ ، لأن علمت بما هي في باب الأفعال أعرق من حلفت ، كما أن حلفت أعرق في القسم من علمت ؛ فحلفت مجرى والله ، ولم تقو على ذلك "علمت" إلا باللام ، فلا بد من "لام" تمنعها عن العمل وحينئذ تجرى مجرى والله . فإن لم يكن بد من

(١) الكتاب ٣ / ١٥١ مع اختلاف في عبارة سيبويه عما هنا .

(٢) الآية ٩ من سورة الشمس .

(٣) الآية ١ من سورة الشمس .

(٤) سبق ٧٧٠ ، ٦٧٤٤ .

اللام ، فإذا لم يتزن للشاعر قصد حذفها ، ومثل علمت قولك : أشهد فلا يجري مجرى " والله " حتى تكون معها اللام التي تقطعها عن العمل .

وأجاز أبو العباس : علمت إن زيدا قائم على كلامين كأنه قال : علمت ثم ابتداء فقال : إن زيدا قائم ، وهذا ضعيف ، ويلزمه أن يقول : علمت زيد قائم على هذا القياس .

مسألة

تقول : جئتك أنك تريد المعروف بالفتح^(٢) ، لأن التقدير : لأنك تريد المعروف فموضع " أن " للمفرد .

واختلف فيه فمن ذهب الخليل أن موضعها نصب عن إسقاط حرف الجر^(٣) وهو رأي أبي العباس المبرر^(٤) ، ومن ذهب الكسائي^(٥) أن موضعها جر ؛ لأن حروف الجر أطرد حذفها من إن وأن ، لأنها مع ما بعدها بمنزلة اسم واحد ، فقد طال وحسن الحذف .

وقد يحكم لها بحكم الجملة فتعطف عليها الجملة ، وقد قدما هذا ، وهو ما يقوي حذف حرف الجر معها ، ويحسن أنها في موضع جر عدم ظهور الإعراب ، وقواه السيرافي^(٦) بمثل قوله تعالى * وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا^(٧) فلو لم يقدر حرف الجر قبلها لوجب كسر " أن " لأنهم قد اتفقوا على أنه لا يجوز : أن زيدا قائم عرفت ، ولأن حذف حرف الجر والنصب لا يكون مع صريح المصدر المسبوك منها ، فلا يكون معها ذلك ؛ ألا ترى أنك لا تقول : أنا راغب مصاحبك ، تريد : في مصاحبتك ، فكذاك

(١) في الصورة : فسد ، ولعل الصواب ما أشتناه .

(٢) الكتاب ١٤٦/٣

(٣) الكتاب ١٢٦/٣ أيضا

(٤) شرح الكتاب ٢٨/٤ أ

(٥) نفسه ٢٨/٤ أ

(٦) نفسه ٢٤/٤

(٧) الآية ١٨ من سورة الجن .

لا تقول : أنا راغبٌ أن أصحابك ، وتتوي فيه النصب .

ومذهبُ سيبويه جوازُ الوجهين : وهو الذي رآه الزجاجُ أيضا ، (٢)

ويقال للسيرافي : أما الآيةُ فيمكن أن حَسَنَ النَّصْبَ فِيهَا الْعَطْفُ عَلَى مَا قَبْلَهَا ، فَتَزُولُ مِنْ يَدِهِ بِهَذَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ سَقَطَ الْعَطْفُ لَمْ يَصِحَّ فَتَحُّهَا ، وَلَا يَنْفَعُ أَنْ يُنَوَّى مَعَهَا الْجَرُّ (٣) حِينَئِذٍ ؛ لِأَنَّهَا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ ، فَوَجِبَ لَهَا الْكَسْرُ .

وَأَمَّا قِيَّاسُكَ إِنْ وَأَنَّ عَلَى صَرِيحِ الْمَصْدَرِ فَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ صَرِيحِ الْمَصْدَرِ ، وَيَجُوزُ مَعَ أَنَّ وَإِنَّ لِلطُّوْلِ ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعَهَا نَصْبًا بِخِلَافِ الْمَصْدَرِ .

مسألة

قوله تعالى * أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ * (٤)
س " المعنى والله أعلم : أَلَمْ يَرَوْا أَنَّ الْقُرُونَ الَّذِينَ أَهْلَكْنَاهُمْ // ٢٨٨
إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ " . (٥)

سَع * أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ * بَدَلٌ مِنْ مَعْنَى جُمْلَةٍ " كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ " لَا مِنْ لَفْظِ " كَمْ " (٦) ، لِأَنَّ لَفْظَ " كَمْ " فِي التَّقْدِيرِ مَنْصُوبٌ بِأَهْلَكْنَا إِذْ (٧) كَانَتْ " كَمْ " فِي الِاسْتِفْهَامِ وَهِيَ [عَلَى] (٨) مَذْهَبُ رَبِّ لَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا ، فَلَوْ أَبَدْنَا : " أَنَّهُمْ " مِنْ لَفْظِ " كَمْ " صَارَ الْعَامِلُ فِيهَا أَهْلَكْنَا " فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ " أَهْلَكْنَا أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ " ، وَهَذَا لَا مَعْنَى لَهُ ، وَلَكِنْ " كَمْ " وَمَا بَعْدَهَا إِذَا جَعَلْتَ اسْمًا غَيْرَ اسْتِفْهَامٍ ، فَتَقْدِيرُهَا : أَلَمْ يَرَوْا

(١) الكتاب ١٢٧/٣ قال سيبويه " ولو قلت جئتكَ إنك تحب المعروف " مبتدأ كان جيِّدًا .

(٢) مذهبه ذكره السيرافي في شرحه ٢٨/٤ أ

(٣) في المصورة " الخبر " تحريف .

(٤) الآية ٣١ من سورة يَسين .

(٥) الكتاب ١٣٢/٣

(٦) في شرح السيرافي لامن انكارهم ، وهو تحريف .

(٧) في المصورة : إِذَا ، وَأَشْبَهْنَا مَا فِي شَرْحِ الْكِتَابِ .

(٨) تكملة يستقيم بها الكلام ، والذي في شرح السيرافي (وفي مذهب ربِّ)

الذين أهلكتهم من القرون ، ومعنى " يروا " " يعلموا " ، لأن رؤيئة العين منهم لم تقع على القرون التي خلت من قبلهم ، فإذا قدرناه هذا التقدير وأبد لنا ، صار التقدير والمعنى (١) : ألم يعلموا أن القرون التي أهلكتهم من قبلهم لا يرجعون [وفي " أن " وجه آخر هو أن تجعلها في صلة " أهلكتهم " [بمعنى أهلكتهم] (٢) بأنهم إليهم لا يرجعون أي : أهلكتهم بهذا الضرب من الإهلاك . (٣)

وقوله تعالى : * (أَبْعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مَخْرُجُونَ) (٤) فأنكم الأولى (٥) في موضع المفعول ، أي : أبعدكم بأنكم ، وأنكم الثانية بسدل من الكاف والميم في أنكم " الأولى بدل اشتغال ، كأنه قال : أبعدكم أنكم إخراجكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً ، والمعنى " أبعدكم أنكم مخرجون إذا متم وكنتم تراباً " لكنه قدّم " أنكم " الأولى التي تدل على وجودهم ليعلم بعد أي شيء يكون الإخراج ، فقال : أنكم ثم كأنه قال : أنكم أخرى ولم يقل : إخراجكم ليحقق عندهم ما أراد ، وكره أن يولى لأنكم أنكم أخرى ، ففصل بينهما بالظرف الذي هو خير لمعنى أنكم الثانية على حسد قولك : كانت هند وجهها حسناً ، فذكر حسناً ، لأنه خير الوجه فسي المعنى ، على هذا يتنزل كلام سيوييه ، والله أعلم . وللاستاذ أبي علي كلام طويل مقيد في كراسته لم أذكره لطوله . (٦)

وقال الجرمي (٧) " أنكم الثانية تكون الأولى على حد قوله * ألم يعلموا أنه من يحارب الله ورسوله فإن له نار جهنم * (٨) المعنى فله نار جهنم لكنه

- (١) عبارة السيرافي " وأبد لنا صار معناه
- (٢) تكملة لا بد منها وهي من شرح السيرافي
- (٣) انظر كلام السيرافي في شرحه للكتاب ٤ / ل ٢٨ ب
- (٤) الآية ٣٥ من سورة المؤمنون .
- (٥) في المصوره : الأول
- (٦) لعله يريد الشرح الكبير للجزولية .
- (٧) مذهب الجرمي في المقتضب ٢ / ٣٥٤
- (٨) الآية ٦٣ من سورة التوبة .

كررها للتراخي الذي حصل في الكلام . هذا في أحد قولين في الآية .

وقال المبرد **إِنَّ قَوْلَهُ " إِذَا مَتَّمْ " خَيْرٌ " وَأَنْكُمْ مَخْرُجُونَ " مَبْتَدَأٌ**
والجملة خبر **أَنْكُمْ** الأولى . **وَرَجَّحَ النَّاسُ** مذ هب سيبويه على قول **الجرمي**
فإنه أعطى ما أعطى كلام **الجرمي** من المعنى بتكرار **أَنْكُمْ** ، وكان لها موضع
من الإعراب على قوله ، ولا موضع لها على مذ هب **الجرمي** . **وَيَرْجَحُ** أيضاً
على مذ هب **المبرد** بأن ترتيب اللفظ مقدم على تركه ، وترتيب اللفظ يقتضي
أن يكون : **" إِذَا مَتَّمْ " خَيْراً ، لِأَنَّكُمْ** الأولى على إرادة إخراجكم إذ كان
ثم ما يقوم مقامه ويتنزل منزلته ، حتى كان المقدر كالمنطوق به في موضعه ،
فلا يعدل عن هذا الإعراب لغيره ، فإن في العدول عنه قطعاً لأن مما يجب
لها من العمل فيما يصح لها أن تعمل فيه ، ولكان تلحق المسألة (١) بعد
هذا نحو قولك : كان زيد منطلقاً أبوه ، اختاروا في " منطلق " النصب على
الرفع لقرب عامله .

وتقول : بلغني قصتك أنك عاقل ، وهذه مفتوحة أيضاً ، وهي بدل
فموضعها للمفرد .

مسألة

تقول : **" أَحَقُّ أَنْكَ ذَاهِبٌ " (٣) بفتح " أَنْ " و " أَحَقُّ أَنْكَ ذَاهِبٌ "**
ذاهب (٣) أيضاً قال الجعدي :

٧.١ - أَلَا أَلْبِغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولًا . أَحَقُّ أَنْ أَخْطَلَكُمُ هِجَابِي (٤)

وإنما فتحت ، لأنها وقعت موقع المفرد في قول الأسود بن يعفر :

٧.٢ - أَحَقُّ بَنِي أَبْنَاءِ سَمْعَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْتَدُونَكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ (٥)

(١) العبارة غامضة في المصورة .

- (٢) انظر الكتاب ١٣٢/٣ قال سيبويه " هذا باب تكون فيه أن بدلا من شيء هو الأول وذلك قولك : بلغني قصتك أنك فاعل الخ . .
- (٣) الكتاب ١٣٤/٣
- (٤) ديوانه (١٦٤) الكتاب ١٣٧/٣ والخزانة ٣٠٦/٤ والمقاصد
- النحوية ٥٠٤/١ ، التمع ٧٢/١ والصبان على الأشموني ١٨٥/١ ،
- (٥) ديوانه : ٤٢ والكتاب ١٣٥/٣ وشرح السيرافي ٤٠/٤ ل ٢٩ ب والخزانة ١٩٣/١ .

وَنُصِبَ "حَقَّ" فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالظَّرْفِ ، وَكَأَنَّ التَّقْدِيرَ :
أَفِي حَقِّ أَنْكَ ذَاهِبٌ ، ظَهَرَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الْآخِرِ :

٧٠٣- أَفِي حَقِّ مَوَاتَاتِي أَخَاكُم * بِمَالِي تَمْ تَظْلَمُنِي السَّرِيحُ (١)
كَأَنَّهُ قَالَ : أَيُّ طَرِيقِ حَقِّ هَذَا ؟ وَرَفَعَ مَا بَعْدَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَوْ دَخَلَتْ
إِنَّ عَلَيْهِ لَقُلَّتْ : إِنْ حَقًّا ذَاهِبًا ، بِالنَّصْبِ ، وَأَجَازَ الْمَبْرُودُ أَنْ يَكُونَ
فَاعِلًا بِهَذَا الَّذِي تَنْزَلُ مَنْزِلَةَ الظَّرْفِ .

مَسْأَلَةٌ

وتقول : " لا محالة أنك ذاهبٌ " فتفتح " أن " ، والتقدير :
لا محالة من أنك ذاهبٌ على ما تقدم (٢) .

ومذهب أبي العباس أن موضعها رفع خبر لقولك : " لا محالة " و
" لا محالة " في موضع رفع بالابتداء ، ومثلها : لا بد أنك ذاهبٌ ، وقال
الناطقة :

(٤) * فلا بد من عوجاء تهوي براكب * [١٤]

فتبين أن الحق ما قاله سيويه :

مَسْأَلَةٌ

قال الله تعالى : * لا جرم أن لهم النار * (٥) بفتح أن ؛ لأن
موضعها رفع فاعل لجرم وجرم فعل . و" لا " ركن لكلام متقدم والتقدير :

- (١) البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه : ١٠١ من أبيات أولها :
ألا أبلغ بني عمرو رسولا * فأتى في مودتهم نفيس
وشرح السيرافي ٤/ل ٣٠ ب ، والخزانة ٤/٣٠٩ ، ويروى في
الديوان : مواساتي وأنظر التخريج في الديوان : ١٦٧ .
- (٢) الكتاب ٣/١٣٧
- (٣) الكتاب ٣/١٣٧ أرض
- (٤) سبق ص ٣١
- (٥) الآية ٦٢ من سورة النحل وانظر الكتاب ٣/١٣٨ والمقتضب ٢/٣٥٠ ،
٣٥١ مع هامش عضيمة رقم (٣)

لَا حَقَّ أَنْ لَهُمُ النَّارُ ، أَي حَقَّ كَوْنُ النَّارِ لَهُمْ ، وَهَذَا قَوْلُ الْمَبْرَدِ (١) ،

وَقَالَ غَيْرُهُ: إِنَّ جُرْمَ " بِمَعْنَى كَسَبٍ وَ" أَنْ " لَهُمْ [النَّارُ] فَسَى مَوْضِعَ نَصَبٍ ، وَالْفَاعِلُ مَضْرُوبٌ كَأَنَّهُ قَالَ : كَسَبَ كُفْرَهُمْ كَوْنُ النَّارِ لَهُمْ .

وَقَالَ الْفَرَّاءُ (٢) : لَا جُرْمَ أَي " لَا بَدَّ " وَلَا مَحَالَةَ ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ بِأَيَّاهَا حَتَّى صَارَتْ بِمَعْنَى حَقَّ فِي مَذْهَبِ الْقَسَمِ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ : لَا جُرْمَ لِأَتَيْتِكَ .

قَالَ سَيَبَوِيه : " جُرْمٌ " عَمِلْتُ ؛ لِأَنَّهَا فِعْلٌ وَمَعْنَاهَا : لَقَدْ حَقَّ

أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مَفْرُطُونَ (٣) وَلَقَدْ اسْتَحَقَّ أَنْ لَهُمُ النَّارُ (٤) .

ح // " لَا " عِنْدَهُ زَائِدَةٌ ، وَلِزِمَتْ " جُرْمٌ " كَالْعَمَلِ وَ" جُرْمٌ " فِعْلٌ مَاضٍ يَرْفَعُ ٢٨٩
مَا بَعْدَهُ عَلَى الْفَاعِلِ ، فَأَنَّ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ بِهِ . وَأَنَّ تَصْيِيرَ جُرْمٍ
مَعَ " لَا " كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ أَمْكَنُ كَمَا نَهَبَ إِلَيْهِ الْمَفْسُورُونَ كَ " لَا بَدَّ " وَإِلَيْهِ
نَهَبَ الْفَرَّاءُ (٣) قَالَ : كَانَتْ فِي الْأَصْلِ بِمَنْزِلَةِ : لَا بَدَّ أَنَّكَ قَائِمٌ ، جَرَتْ
عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا ، فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ حَقًّا ؛ أَلَّا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ : لَا جُرْمَ
لَقَدْ أَحْسَنْتَ فِتْرَاهَا بِمَنْزِلَةِ الْيَعِينِ ، وَلِذَلِكَ فَسَّرَهَا الْمَفْسُورُونَ بِمَنْزِلَةِ : حَقًّا
أَنَّكَ ذَاهِبٌ .

مسألة

تقول : شَدَّ مَا أَنَّكَ ذَاهِبٌ (٦) فَتَفْتَحُ " أَنْ " ، وَجَعَلَهُ سَيَبَوِيه
عَلَى وَجْهَيْنِ : عَلَى أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى حَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ وَيَكُونُ " شَدَّ مَا " بِمَنْزِلَةِ
الظَّرْفِ ، وَأَنَّكَ ذَاهِبٌ مَبْتَدَأٌ كَمَا كَانَ مَعَ " حَقًّا " ، وَالْوَجْهُ الْآخِرُ أَنْ يَكُونَ

(١) المقتضب ٣٥٠/٢ ، ٣٥١ ،

(٢) تكملة يتم بها الكلام .

(٣) معاني القرآن للفراء ٨/٢ والمعنى (ط) : ٢٦٣

(٤) ليست في الكتاب

(٥) الكتاب ١٣٨/٣

(٦) الكتاب ١٣٩/٣

فِعْلًا وَالتَّقْدِيرُ : شَدَّ الشَّيْءُ هُوَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ ، وَكَيْفَمَا كَانَ فَأَنَّ فِي مَوْضِعِ
المفرد .

(٢) سَجَّ : و " إِنْ كَانَ بِمَعْنَى " حَقًّا " فَلَا تَدْخُلُ " فِي " عَلَيْهِ كَدْخُولِهَا
عَلَى " حَقًّا " ؛ لِأَنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ فِعْلَانِ " يَعْنِي شَدَّ وَعَزَّ فِي قَوْلِهِمْ :
عَزَّ مَا أَنَّكَ ذَاهِبٌ (٣)

قال ابن البانيس : لا أرتضى الظرف في قول الهذلي .

٧٠٤- إني لدهيء عز ما أجد * عاودني من جبابها السهد (٤)

قال الأصمعي قوله : عز ما أجد ، أي : " شَدَّ مَا أَجِدُّ وَ " شَدَّ مَسًّا " و " عز ما " ظرف لأجد ، هذا قول أبي سعيد (٥) ولست أراه . وأرى أن " ما " عندي في هذا الوجه نكرة موصوفة ، فالفعل في بيت الهذلي صفة لما ، وأن في مسألة الكتاب بدل من " ما " ونزل البدل منزلة التعت كما تنزل منزلته في قول العرب (٦) : إئسى ما أن أضنع ، وما أن ألم بها نكرًا ، ويكون الكلام مع ذلك محمولًا على المعنى أي عز شيء (٧) يذهب ذهابك ، ويجوز أن يكون الكلام على حذف الصفة مثل إجازة سيويه : سيره سير ، وسير عليه ليل ، أي سير شديد وليل طويل وعليه قول الهذلي :

(١) قال السيرافي في شرحه ٣٤/٤ أ : أن يكون شد وعز فعلين ماضيين

كسعم وبئس ووقوع ما بعد هما كوقوع ما بعد نعم وبئس كقوله : نعمًا صنيعك وبئس ما عملك ، وتقديره : نعم الصنيع صنيعك وبئس العمل عملك .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤/٤ ل ٣٣ ب

(٣) المثال في الكتاب ٣/١٣٩

(٤) البيت لصخر العشي مطلع قصيدة في شرح أشعار الهذليين : ٢٥٤ والرواية فيه : بدهما .. وقافيته : الزود .

(٥) هو الأصمعي .

(٦) انظر الكتاب ٣/١٥٦ والمقتضب ٤/١٧٤ .

(٧) في الصورة : شيئًا ، ولعل الصواب ما أثبتناه فشيء تفسير ما الواقعة فاعلا .

٧٠٥- لَعَمْرُ أَبِي الطَّيْرِ المُرَبَّةِ بالضُّحَى * على خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعَتْ على لَحْمٍ (١)
أى على لَحْمٍ مَنِيعٍ .

ووجه الثانى أَنَّ " شَدَّ مَا " كَيْفَ مَا " أَيْ أَنَّ " مَا " فَاعِلُهُ يَشَدُّ ،
" وَأَنَّكَ ذَاهِبٌ " فى موضعِ رَفْعٍ يالابتداءً ، ولم يَمْنَعِ سَيُوبُهُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِأَنَّ
فى نحو : " فى الكتابِ أَنَّكَ مَنْطَلِقٌ " . (٢)

مسألة

نقول : " ما قَدِمَ عَلَيْنَا أَمِيرٌ إِلَّا أَنَّهُ مَكْرَمٌ لِي (٣) فَتَكْسَرُ ، لِأَنَّ الْمَوْضِعَ
لِلْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، تقول : ما قَدِمَ عَلَيْنَا أَمِيرٌ إِلَّا وَهُوَ مَكْرَمٌ لِي ، ولا يجوزُ
فَتْحُهَا ؛ لِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ تَرُدُّ الْكَلَامَ شَأْنًا ، ولا تقولُ : ما قَدِمَ عَلَيْنَا أَمِيرٌ إِلَّا
إِكْرَامَهُ ، ود خولُ اللَّامِ هُنا يَدُلُّكَ على أَنَّ الْمَوْضِعَ لِلْمَبْتَدَأِ قال الله تعالى :
* وما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ * (٤) وَالْمَسْأَلَةُ
بِخِلَافِ قَوْلِهِ تعالى * وما مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ
وَبِرَسُولِهِ * (٥) ؛ لِأَنَّ الْمَوْضِعَ هُنا مَفْرَدٌ فَاعِلٌ .

مسألة

تقول : إِنْ تَكْرَمَنِي فإِثْنِي أَجْزَيْكَ فَتَكْسَرُ فى جوابِ الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ
الْجُمْلَةِ .

وتقول : أَمَا إِنَّكَ ذَاهِبٌ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، فَمَنْ كَسَرَ جَعَلَ أَمَا اسْتَفْهَامًا
بمعنى أَلَا و " إِنْ " تَكْسَرُ بَعْدَ أَلَا (٦) ، قال تعالى * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ * (٧)

- (١) البيت لأبي خراش الهذلي فى شرح أشعار الهذليين ١٢٢٦ والرواية وَقَعْنَ وهو فى الخزانة ٣١٦/٢ ، ١٨/٣ برواية : أَلَا أَيُّهَا الطَّيْرِ .
- (٢) لم أَعثر على هذا المِثَالِ فى الكتاب .
- (٣) الكتاب ١٤٥/٣
- (٤) الآية ٢٠ من سورة الفرقان وانظر الكتاب ١٤٥/٣
- (٥) فى المصورة " ورسوله " تحريف وهى الآية ٥٤ من سورة التوبة .
- (٦) الكتاب ١٢٢/٣
- (٧) الآية ١٣ من سورة البقرة .

لأنَّها في استفتاح الكلام ومن فَتَحَ أَجْرَها مُجْرَى حَقًّا ؛ لأنَّها في معناها .
قال صاحبُ العين (١) . وسيبويه (٢) قال : سألتُ الخليلَ عن ذلك فقال إذا قال :
أما أَنَّهُ منطوقٌ ، فإنَّه يجعلها كقولك : حَقًّا . قلت : " حَقًّا " اسمٌ
يمكن أن تُبنى عليه " إِنْ " كما تُبنى على الظرفِ في قولهم : عندي أَنُّكَ ذاهِبٌ
في معنى : حَقًّا ؛ انطلاقتك وعندي ذهابك ، وأما حرفٌ ولكنه لما كان بِمعنى
" حَقًّا " جاز أن يُفْتَحَ " أَنْ " بعده تشبيهاً بما يَصِحُّ البناءُ عليه ، ومثلُ
ذلك شدُّ ما أَنُّكَ ذاهِبٌ في أحدِ الوجهين ، وقد تقدَّم ، وعلى هذا
حَمَلُ العَبْرُدِ : كما أَنُّكَ ها هنا فغفرَ اللهُ لك .

مسألة

وتقول : قد عرفت أَنَّهُ ذاهِبٌ ثم أَنَّهُ ^(١) حَمَلٌ ، بالفتحِ في أن الثانية ،
وبالكسرِ فيها ، فالفتحُ على العطفِ على الأولى ، والكسرُ على الاستئنافِ ،
ومثلها : رأيتُه شابًّا وإنَّه يومئذ يفخرٌ (٢) بالفتحِ والكسرِ .
وتقول : إِنْ لك هذا عليَّ وَأَنْك لا تُؤذيني (٣) بالفتحِ والكسرِ ، فمن
فَتَحَ عطفَ على اسمِ " إِنْ " ومن كَسَرَ استأنفَ ، قال الله تعالى : (إِنْ لك
أَلَّا تَجُوعَ فيها ولا تَعْرَى وَأَنْك لا تظْمَأُ فيها ولا تَضْحَى) (٤) بالفتحِ والكسرِ .

(١) هو الليث تلميذ الخليل، وينسب إليه كتاب العين .

(٢) الكتاب ١٢٢/٣

(٣) الكتاب ١٢٢/٣

(٤) الكتاب ١٢٢/٣

(٥) المثال في الكتاب ١٢٣/٣ وفيه : وَأَنْك لا تُؤذيني

(٦) الآية ١١٨ ، ١١٩ من سورة طه .

(٧) قرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر بكسر الألف وكذلك قرأ شيبه وابن

سعدان وقرأ بفتحها ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي

وحفص عن عاصم . السبعة ٤٢٤ ، والبحر ٦/٨٤ .

مسألة

نقول : " ذاك وإنَّ لك عندي ما أحببت " بالفتح والكسر . وإنما

يجيء هذا على كلامٍ متقدّمٍ قد خصّه به ، ثم يقول : ذاك وإنَّ لك أي :

الأمر ذاك قال الله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ (٢)

قدّم قبله ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ، وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى

وَلِيْلِي الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بِلَاءٌ حَسَنًا ﴾ (٣) فهذه أشياء قد أعان الله بها

المؤمنين ثم قال ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ أي العون من الله ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ

كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ فهي مبنية على ما قبلها ، فلذلك فتحت ، ومن كسر

استأنف الابتداء بها ، ويشهد للكسر وقوع المبتدأ والخبر مكانها ، قال الله

تعالى ﴿ ذَلِكُمْ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصِرَهُ اللَّهُ ﴾ (٤) //

وتقول : جيئتك أنك تريد المعروف (٥) بالفتح والكسر ، فالفتح على

تقدير : لأنك تريد المعروف . والكسر على الاستئناف قال الشاعر :

٧٠٦ - لا تعهد لي في حنّج إن حنّجاً وليث عفرين علي سواء (٧)

(١) الكتاب ١٢٥/٣

(٢) الآية ١٨ من سورة الأنفال

(٣) الآية ١٧ من سورة الأنفال

(٤) الآية ٦٠ من سورة الحج .

وانظر الكتاب ١٢٥/٣

(٥) خرم في المخطوط وأتمنا المثال من الكتاب ١٢٦/٣ ، ١٢٧

(٦) خرم في المخطوط ، وما أثبتناه من شرح الحماسة للمرزوقي ٧٥

(٧) البيت من ثلاثة أبيات وهي الحماسية رقم ٧٥ في شرح المرزوقي

ص ٢٦٩ وروايته : " لدي بدل " على . وهي الأنسب ، وبعد

الشاهد :

حميت على العُهار أطهار أمّو * وبعض الرجال المدّعين جفّاء

فجاءت به سبط العظام كأنما * عامته بين الرجال لواء

ولم تتسب هذه الأبيات في شرح المرزوقي ونُسب البيت الثالث

لزيد بن كثة العنبري في البيان والتبيين ١٠٤/٣

سألة

تقول : وجدت أمرك أنك صاحب كلِّ خنئ (١) بالفتح والكسر فالفتح
بتقدير : وجدت أمرك الخنئ ، والكسر بتقدير : وجدت أمرك أنت صاحب
الخنئ ، ولو قلت : [وجدت تهلك (١)] لكانت صاحب كلِّ خنئ لم يكن إلا الكسر ؛
لأنَّ المفعول الأول اسم عين ، فلا يخبر عنه باسم معني ، فأما قوله تعالى
* (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خيرا لأنفسهم) * (٢) على قراءة من
قرأ تحسبن بالتاء وأن بالفتح (٣) ، قال الزجاج : " أنما نملي لهم بدل من
" الذين " . (٤) قال الشاعر :

٧٠٧ - لسانُ السوءِ تُهدِيها إلينا وجئت وما حسبتك أن تجينا (٥)

والذي حسن أن يبدل من المفعول الأول من غير أن يؤتى بالثاني
أنَّ البدل في تقدير الحول محلَّ الأول فكأنه قال : وما حسبت أن تجينا ،
وهذا سائغ من غير حذف ولا تقدير مفعول آخر ، والتقدير في الآية :
ولا تحسبن أنما نملي للذين كفروا خيرا لأنفسهم ، ويجوز أن تخرج الآية
والبيت على حذف مضاف فيصح فتح أن ، كأنه قال : ولا تحسبن شأن الذين
كفروا أنما نملي لهم خيرا لأنفسهم .

(١) خرم في المخطوط ، والتكلمة من الكتاب ٣ / ١٣٠ ، ١٣١

(٢) الآية ١٧٨ من سورة آل عمران

(٣) قرأ حمزة ولا تحسبن بالتاء انظر السبعة : ٢٢٠ ،

وقال مكى : وقد كان وجه القراءة لمن قرأ بالتاء أن يكسر "إنما"
فتكون الجملة في موضع المفعول الثاني ، ولم يقرأ به أحد علمته .
الكشف ١ / ١٦٨ .

(٤) وهو تخريج ابن البادش والزمخشري البحر ٣ / ١٢٢

وانظر إعراب القرآن للزجاج الجزء ١٢ المجلد الثالث ص ٥٤

(٥) البيت في شرح السيرافي ٤ / ٢٧ ب والمغنى (ط) رقمه ٣٣٠

٧٩٨ ، وشرح أبياته ٤ / ١٤٦ والدرر ١ / ٥١ ، ١٣٨

ويروى في بعض المصادر : وجئت أن تجينا

مسألة

نقول : أما حقاً فأنتك ذاهبٌ بالكسر والفتح ، والوجه الكسر ؛ لأنك لم تضطر أن تجعل أنك مبنية على حقاً ، وحق ظرفاً ؛ لأنه يجوز مع أما أن يتقدم ما بعد المكسورة ، فكأنك قلت : مهما يكن من شيء ، فإنك ذاهبٌ حقاً . وإن فتحت فكأنك قلت : مهما يكن من شيء ففي حق ذهابك .

مسألة

"أقول : إن زيداً قائمٌ" بالفتح والكسر عند جميع العرب ، أما الكسر فلأن القول يحكى به الجمل ، فلما وقعت هنا موقع الجملة وجب الكسر فيها ؛ ألا ترى أنه يجوز أن تقول : أتقول زيد منطلقاً ، فكذلك تكسر إن في موضع هذه الجملة .

وأما الفتح فلأن القول يجري مجرى الظن فتصحب به المفعولين فتقع أن فيه في موضع المفعول ، فلذلك تفتح كما تفتح بعد الظن قال الشاعر فأجراه مجرى الظن :

٧٠٨ - متى تقول القلص الرواسما * يدنين أم قاسم وقاسما *

أجراه مجرى الظن . لا استيفاء الشرط وينو سلم يجرون القول كله مجرى الظن من غير شرط ، وقد تقدم بيانه .

انتهى الباب وما ذكر فيه من المسائل فهذا ليتعرن بها الناظر فيها ، ويتذكر بها القوانين المتقدمة قبل .

ثم السفر الأول من كتاب شرح الكراسية المنسوبة لأبي موسى الجزولي - رحمه الله - إملاء الشيخ الفقيه الأستاذ النحوي الإمام أبي الحسن الأبيدي ، رحمه الله عليه .

(١) البيت لهديبة بن الخشرم ديوانه : ١٣٠ والشعر والشعراء ٤٣٥ ، والجمل ٣١٥ والمقرب ٢٩٥/١ ، وشرح الجمل ٤٦٤/١ والمقاصد النحوية ٤٢٧/٢ والمهمع ١٥٧/١ والصبان على الأشموني ٣٦/٢

القرآن

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الآية	السورة
٦٤٤	٢١٧	تابع سورة البقرة
٩٠١٤٨٧٩	٢٢١	
٤٤٨	٢٢٦	
١٠٣٤٢٤٧٧	٢٣٣	
٥٠٧	٢٤٥	
٩٨٦	٢٤٨	
٢١١ : ٢٥٩ / ٢٥٨		
٣٧٦٦٣٦٦	٢٧١	
٤٤١	٢٧٥	
٩٥٧	٢٨٠	
٨٢٠	٢٨١	
٦٦٦٦٣٨٦	٢٨٤	
٤٦١٤٥٠٤	٩١	آل عمران
٧٠٣٦٩٨	٩٧	
٤٥٥٤٥٦٠	١٠٦	
٤١٠	١٣٩	
٣٥٦	١٤٤	
١٠٤١٤٤٤	١٥٩	
١٠٧٤	١٧٨	
٩٠٦	١٨٨	
٦٤٤	١	النساء
٥٠٣	٢	
٥٠٧	٥	
١٠٤٦	١١	
٦٣٦	١٢	
٤٦٦	١٣	
٤٧١	١٦	
٧٣٤	٢٩	

الصفحة	الآية	السورة
٥١٤	١	الفاتحة
٧١٣٦٦٩٧	٧/٦	
٥٣٠	٧	
١٠٧١	١٣	البقرة
٩٩٩٤٦٠٤٣٤	٢٦	
٦	٤٣	
٧٦٤	٤٦	
٦٨٥	٥٣	
٥٩٥	٥٨	
٧	٦٥	
٧٤٩	٦٨	
٢٥٥٤٠٠	٧١	
٩٠٦	٨٧	
٦٥٥	٨٩	
١٣٧٤٣٧٤٨١	٩١	
٦	١١٠	
٤٦٥	١١١	
٨٦٧	١١٥	
٦٣٢	١٣٥	
٨٤٨	١٤٤	
٨٤٨ : ١٥٠ / ١٤٩		
٨٤٨٤٣٦٦	١٥٠	
٥٩٦	١٥٨	
٨٧٣	١٨٤	
٨٣٠	١٨٧	
٧٩٨٢٧٩٦	١٨٥	
٤١٩	١٩٧	
٧٠	١٩٨	

الصفحة	الآية	السورة	الصفحة	الآية	اسم السورة
١٠٠١١٨	٣٧	تابع سورة يوسف	١٠٦٦	٦٣	تابع سورة التوبة
٧٧٠٦٧٣٢	٤٣		٤٧٣	٦٩	
٥٥٥	٥١		٥٥١	٧١	
١٠٤٧٤٤٤	٨٢		٤٧	٧٢	
٩٦٤٤٩٥١	٨٥		١٤٠	٧٤	
١٤٦	٩٦		٣٥٤	٩٥	
٥١٨	١١	سورة الرعد	٩٦٤	١١٠	
٨٨٩٤٠٦٠٤٦	٢٤/٢٣		٣٦٤	١١٨	
٨٧	٢٤		١٠٤٣١٣٢	١٠	سورة يونس
١٤٧	٢١		٣٩٠	١٦	
٥١٨	٢٤		٦٢٧	٢٤	
٨٧٠	٢	سورة إبراهيم	٦٥٩	٢٦	
٤٢١	١٨		٦٥٩٤٥٨	٢٧	
٣٤١٣٣٢٩	٢١		٤٩٢	٣٧	
٤٧	٣٥		٤٦٣	٤٢	
٥٥٣	٢	سورة الحجر	٨٥٨	١	سورة هود
٣٨٩	٣		٩٦٧	٨	
٤٧٩	٥٤		٣٧٤	١٥	
١٠١٤٥٥٣	١	سورة النحل	١٠٢٠١١٨	١٩	
٥٠١	١٧		٥١٤	٥٠	
٨٤٨	٢٦		٣١٥	٦١	
٥٠٥	٢٧		٩٠٩	٦٩	
٨٧٠	٢٢		٧٤١	٧١	
٨٤٨	٤٥		٨٥٨	٧٤	
٢١٥	٥٣		٣٥٢٧٥٥	٧٤	
٩٦١	٥٨		٣١٥	٨٤	
١٠٦٨	٦٢		١٠١٨٤٦٧	١٠٨	
٤٦٧	٦٦		١٠١	١١١	
٤٦٣	٧٣		٦٧٩	١١٩	
٦٤٠٦١٠	٨١		٧١٤	١٠	سورة يوسف
			٤٥٦	٢٠	
			١٠٢٩	٢١	
			٧٥٦٤٦	٢٥	
			٩٤٤	٢٦	

الصفحة	الآية	السورة	الصفحة	الآية	السورة
٤٤٨	٧	سورة طه	٥٠٣٦٤٨٩	٩٦	تابع سورة النحل
٣٠٤	٦١		٥١٣٢٥٤٩	٩٨	
٣٧٥	٦٢		١٦٦٣١٥٩٤	١١٦	
٤٦٤	٧٢		٣٥٤	٣٢	سورة الإسراء
١٣٥٩٠٥٠١	٧٤		٦٧٦	٥٠	
٤٣٢	٧٧		١٣٤	٥٣	
٥٠٢٦٤٩٤	٧٨		١٨٦٧٥١	٧٢	
٦٠٦	٧٧		٧٥١٦٥١	١٠٨	
٦٨١	٨١		٣٦٤٢٦٣	١١٠	
٧٧٥	٩٤				
٥٧١	١١٨		٨١٠	٢٨	سورة الكهف
٧٤٥	١	سورة الانبياء	٨٧٧	٣٠	
٦١٢	١٧		٨٧٧	٣١	
٦١٢	١٨		١٩٤	٣٣	
٦١٢	٢٦		٣١٣	٣٨	
١٧١	٣٤		٩٦٣	٦٠	
٤٦٣	٨٢		٦٧٦	٦١	
٤٦٤	٥	سورة الحج	٧٧٦	٦٣	
٧٢٩	٣٧		٢٣٥	٦٤	
١٣٥٩٠٥٠١	٤٦		٢٩٠	٧٧	
١٠٧٣	٦٠		٨٤٤	١٥	سورة مريم
٥٥٢٥٤٤	٦٢		٢٦١	٢٦	
٥٩٦	٧٧		٧	٣٨	
٧٦٢	١٤٣	سورة المؤمنون	٨١١	٦٢	
١٠٦٦٥٥	٣٥		٢٧٤٢٥٥٢٣	٦٩	
١١٤	٥٢		٤٨٠	٧٠	
٧٤٠	٦٠		٩٧٢٥٩٤	٧٥	
٨٢٨	٦٣		٢٦٨	٩٠	
٩٠٩	٩٩		٢٤٨	٩٦	
١٣٦٧٦٦	١١٥				

الصفحة	الآية	السورة	الصفحة	الآية	السورة
٢١٨	٤٧	سورة العنكبوت	٧٩٣	٤	سورة النور
٢٥٠	٣	سورة الروم	٨٩٦	٢٠	
٢٥٠	٣٤	سورة لقمان	٥٨٩	٣٥	
٦٢٨	٢/٢/١	سورة السجدة	٩٤٠٦٩٥	٢٧/٢٦	
٢٩٠	١٣		٥٠١	٤٥	
٥٠٠	١٨		٦	٥٦	
٨٦٩	٦	سورة الأحزاب	١٢٩	٤	سورة الفرقان
٧٢٩	٢٥		١٧١٦١٠٠٣٦٣٧٥	٢٠	
٤٦٤٦٤٦٢	٣١		٤٦٠	٤١	
٦١٦	٤٠		٣٨٦	٦٨	
٦٤٤	٤٣		٦٩٥	٦٩/٦٨	
١٠٩	٥٦		٤٢١	٤	سورة الشعراء
١٠٩٧	١٤	سورة سبأ	٦٠٧	١٦	
٦٥٦	٢٤		٢٢٩٢٢٢٨	١٩	
٤٤	٣٣		٢٢٩٢٢٢٨	٢٠	
٦٠١	١	سورة فاطر	٢٤٠٦٢٧٤٦٠٢٦	٦٣	
٢٦٢	٢		٧٢٧	٧٢	
٨٨٨	٨		٥٠٠	٨٩	
٨٩٨	٢٠/١٩		١٠٢١	١٨٦	
٥١٢	٢٧		٤٥٧٦٥٤١	١٩٧	
٩٩٨٢٤٨٤٥٩٧٦٦	٢٨		١٢٨	٦	سورة النمل
٢٠١	٢٦		٧٢٥	٢٣	
١٢٩	٤٥		٥١٢	٣٠	
١٠٢٩	١٥	سورة يونس	٩٦٣	٣٦	
١٠٦٥	٣١		٨٨٤	٤٠	
١٠٣	٣٩		٧٧٠	٧٢	
٢١٠٦٤	٤٠		٧٩٣	٨٨	
٧٦٩	٧٧	سورة الصافات	٥٨٥	٣٢	سورة القصص
١٤٣	١٠٥		٧٦٤	٣٩	
٨٥٢	١٢٧		٨٨٠	٥٥	
٢٧٤	١٤٧		٥٠٢٤٦٣	٦٢	
١٠٢١	١٦٧		٥٠٢	٢٤	
١٠٢١/١٦٨/١٦٧			١٠٥٧	٧٩	

الصفحة	الآية	السورة	الصفحة	الآية	السورة
٤٩٢	٢٣	سورة ق	١٤٤٤١٤٤	٦	سورة ص
٥٩٤	٤٣		٥١٢	٢٢	
٩١٩	٢٥	سورة الذاريات	٤٩٣	٣٠	
٣٥١	٢/١	سورة الطور	٥٢٩	٣٢	
٣٥١	٧		٧٦٩/٤٩٣	٤٤	
٧٣٥	١٩		٥٠٤/٣٠٣	٧٥	
٦٧٧	٧/٦	سورة النجم	٥٠٦	٨٥	
٦١٤/١	٨		٨٢٨	٢٥	سورة الزمر
٧٤٤	٣٥		٣٥٥	٦٤	
١٠٣٣	٣٩		٨٥٧	٦٧	
٦١٤/١	٢٩	سورة القمر	٣٩٧	٢٨	سورة غافر
٩٣٠	٤٩		١٠٥٣	٣٧	
٩٢٦	٧/٦	سورة الرحمن	٧٤٥	٦	سورة فصلت
٦٧٨	٢٢		١٠٠٠/١٨	٧	
٥٥	٣٧	سورة الواقعة	٧	٤٠	
٩٦١	٦٥		٥٠٥	٤٧	
٣٧٨/١٨	٩/١٠		١٣٨	٤٨	
٥٠٧	١١	سورة الحديد	٦٨٥	١٣	سورة الشورى
٩٠٦	١٣		١٣٧٠/٧٥٠/٤٤٨	٤٣	
٥٩٢/٤٥٤/٤٤٥	١٨		٧١٣	٥٣/٥٢	
٥٠٥	٣	سورة المجادلة	٩٦١	١٧	سورة الزخرف
١٠١٨	١٧	سورة الحشر	٧٥٠/٧١٩	٣٣	
٣٤٠	١١/١٠	سورة الصف	٨٤٧	٤/٣	سورة الدخان
٣٤٠	١٢		٦٥٥	٢	سورة الجاثية
٦٣٦	١١	سورة الجمعة	٦٥٦	٥٥	
٦٠٧	٤	سورة المنافقون	٩٧٨	٣٥	
٤٧٣	٤	سورة الطلاق	٩٧٦	٣٤	
٤٦٤	١١		٨٤٤	١٢	سورة الأحقاف
٦٤٨	١٤		٦٣٦	١٦	سورة محمد
٧٦٧	٦	سورة التحريم	٤١٠	٣٥	
١٨٨	٤	سورة الملك	٣٦٤	١٢	سورة الفتح
١٠٤١/٥٣١	٢٠		٣١٧/٣١٦	١٦	
			٨٥٨	٢٧	
			٧٣٤	٤٨	

الصفحة	السورة	الآية	الصفحة	الآية	السورة
٨٣٠ ٩٢٤	سورة المطففين ٦		٢٩٦	٩	سورة القلم
٧١٦	سورة البروج ٤		٨٢٨	٤٤	
٧١٤٦٩٨	٥ / ٤		١٣٢١-٢٨	٥١	
٧١٨	٥		٨٨٧٦١٥٥٥١٣٦٤٩٤	٢ / ١	سورة الحاقة
٧٠٣	٦		٨٨١	١٢	
٦٦٧	٢١	سورة الفجر	٧٦٣	٢٠	
٦٦٧	٢٢		٧٣٥	٢٤	
٨٩٨٦١٨٢٦٥٢٤	١١	سورة البلد	٧٦٨	٧ / ٦	سورة المعارج
٦٠٤	١٧		٧٥٥	١٠	سورة نوح
١٦٣	١	سورة الشمس	٧٩٢٧٢٨	١٧	
٥٠٤٤٥٠٣	٦ / ٥		٥٣٣٤٥٣٢	٣	سورة الجن
١٦٣	٩		٣٦٣	٩	
٦٠٤٦٠١	١٤		٧٠٤٧	١٦	
٧٣٧٤٧٣٦	٥	سورة الليل	١٠٦٤	١٨	
٧١٣٤٧١٤	١٦ / ١٥	سورة العلق	٨٠٠	٣ / ٢	سورة المزمل
٤٨٤	٥	سورة القدر	٧٩٢	٨	
٥٩٥	٢ / ١	سورة الزلزلة	٩٨٦	١٢	
٥٣٩٢٤٨	٤	سورة العاديات	٢٦١٤٧١	١٨	
٨٧٤٧١٥	٢ / ١	سورة القارعة	١٣٩٢٧٢٩٢٦	٢٠	
٤٥	٣	سورة الفيل	٤٢١	٩	سورة القيامة
٥٧٢٥٠٤٤٥٠٣	٥ / ٣	سورة الكافرون	٨٩٨	٣١	
٩٠٠	١	سورة الاخلاص	٩٣٧	١	سورة الانسان
٧٦	٢ / ١		٨٢٩	٣٥	سورة المرسلات
٧١٦	٣ / ٢ / ١	سورة النط من	٣٠٢١٤٢٩٥	٣٦	
			٧٣٥	٤٣	
			٤١٩	١	سورة النبأ
			٧١٣	٣١	
			١٤١	٣٩	سورة النازعات
			٦٥٧	٤٦	
			١٠٣	١	سورة التكويد
			٧٦٣	٢٤	

خرس

الحدِيث الشَّرِيف

- ٥٩٧ ، ٥٩٦ ابداً بما بدأ الله به
٥٢٢ أحاسنكم أخلاقاً
٨٤٥ ، ٨٤٢ أحياناً يتمثل لى الملك رجلاً
٧٩٨ إذا دخل رمضان فتحت . . . الحديث
٧٦٨ اطلعت على جهنم فرأيت أكثر أهلها النساء
٨٨٨ أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلى لا اله الا الله
٣٤٠ أقيموا الصلاة
ان الرجل ليصلى الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها
إلى عشرها
٧٠٢ ، ٧٠١ أنهر الدم بما شئت
٨١٧ أو مخرجى هم
٩١٣ بئس خطيب القوم أنت قل : ومن عصى الله ورسوله
٥٩٧ ، ٥٩٦ فقد غوى
" خير النساء صوالح قريش أحناء على ولد ، وأرعاه
على زوج فى ذات يده "
٢٤٨ صلوا كما رأيتمونى أصلى
٥٩٧ طود منيف لا تعطوه الأيادى (قالت عائشة)
٧٦١ فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده
٩٦١ فلا يقرب مساجدنا يؤذينا برائحة الثوم
٣٤٢ قد علمنا أن كنت لمؤمننا
١٠٣٠ ، ١٠٠٤ كان عليه السلام يتخول أصحابه بالموعظة
٧٦٥ كل شىء بقضاء وقد رحتى العجز والكيس
٦١٢ لا تشرف يارسول الله يصيبك سهم [قاله طلحة]
٣٤٤ ، ٣٤٢ لا تقولوها وقولوا : ما شاء الله ثم شئت
٦٠٦

- ٩٤٢ لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
لولا قومك حد يثو عهد بالكفر لبنيت البيت
- ٨٩٥ على قواعد ابراهيم :
- ٧٢١ من طلب القوت لم يتعدّ
- ٧٩٨ ، ٧٩٧ من قام رمضان إيماناً واحتساباً
- ٤١٧٦ ، ١٧٤ ليس في الخضروات صدقة

فهرس

أمثال العرب وأقوالهم وبعض الأساليب النحويّة

رقم الصفحة	
٣٦٥	ياثنتى إذا احمر اليسر
٣٧١ ، ٣٧٠	إن تأتني آتك
٧٢٤	أبعده الله وأسحقه وأوقد ناراً في أثره
٨٨٩ ، ٤٥٨	أبو سعيد الذي رويت عن الخذري
٨٨٣ ، ٨٦٩	أبو يوسف أبو حنيفه
٩٠٣ ، ٨٨٦	
٤١٩	أنته كتابي
٩٤٩ ، ٣٣٩	اتقى الله أمرؤ فعل خيراً يشب عليه
٨١٠	آتيك بكرة
٤٩٦	آتيك خفوق النجم
٤٩٦	آتيك خلافة فلان
٤٣٢	اجتمعت أهل اليمامة [وانظر جمع أهل اليمامة]
٧٧١	أجدك لا تفعل كذا
١٠٦٧	أحقاً أنك زاهب
٤٣٩	إخوتك أحسن الناس وجوهاً وأنضرموها
٨٤٦	ادخلوا الأول فالأول
٩٦٠	إذا سمعت بسرى القين فاعلم بأنه مصحح
٩٢٣	أذكر أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى
٤٤٧	ان هب بذي تسلم
٧٥٥	أرايتك زيدا أبو من هو
٩١٠ ، ٩١٤	أرجل عبد الله ؟
٩١٥	
٨٤٦	أرسلها العراك

رقم الصفحة	
٩٦ ، ٢٤	أزید نیسه
٢١٣	استأصل الله عرقاتهم
٧٢٥ ، ٧٢٤	أستغفر الله الذنوب
٦١٢	استنتت الفصال حتى القرعى
٧٩٢	اشتعل الصماء
٥٠٢	أصبحت كمن لم يخلق
٩٦٠	أصبحتم ، لم تنامون ؟
٣٨٣	اضرب زيداً إن أساء وإلا فلا تضربه
١٨٨	أطعمنا مرقة مرقين
٩٠٦	أفأ لله لتصنعن كذا
٤٩٧ ، ٤٩٥	افعله آثر ما
٩٠٧	أفلا تقوم ؟
٨٤١	أكثر شربى السويق ملتوتا
٩٣٦	أكلت السمكة حتى رأسها أكلته
٧٠٠ ، ٧٠١	أكلت لحما سمكا تمرا
٨٤٨	
٨٥٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٦	أكلّ يوم لك ثوبٌ تلبسه
٤٣٤ ، ٤٣١	أكلوى البراعية
٣٣٩	ألا تأتينى أحدّك
٣٣٩	ألا تنزل تصيب خيرا
١٠٦٧	ألحق أنك ذاهب
٨٩٩	أما أنت منطلقا
١٠٣٣	أما أن جزاك الله خيراً
١٠٧١	أما إنك ذاهب
١٠٣٣	أما أن يغفر الله لك
٧٥٣	أما ترى أى برق ها هنا
١٠٧٥	أما حقا فانك ذاهب

رقم الصفحة

٨٩٧	اما لا فافعل هذا
٢٣٤	امرأة أناة
٥٢٣	امرأة عدلة
٩٦٠	أمسيتم لم تعملون ؟
٣٤٦	أنا بين نفسيين في هذا الأمر
٣٥٧	وان احمرّ البصر فأنتى
٣٧٩	إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتنى فعبيدي حرّ
٢٨٨	إننا لجلوس فما لشعر حتى يسقط بيننا حجر
١٠٤	إننا لله وإننا إليه راجعون محمدٌ ومحمدٌ في يوم
٤٧٧	إنّ أين الماء والعشب ؟
٩٨٧ ، ٩٨٥	إنّ بك زيدٌ مأخوذ
١٠٢١	
٩٨٧ ، ٩٨٥	إنّ بك يكفلُ زيد
١٠٣٢ ، ١٠٣٠	إن تزينك لنفسك وإن تشينك لهيه
٢٦٣	أنت ظالم إن فعلت
١٠٢٦	إنّ الذاهبة جاريتة صاحبها
٢٨٨	ان الرجل ليصادك حتى لا يكتمك سره
١٠٢٤ ، ٣٣١	إن الزبايه وإن الفأرة
١٠٢٨ ، ١٠٠١	إنّ زيداً لبك لواطق
١٠٢٨ ، ١٠٠١	إنّ زيداً لطعامك آكل
١٠٠٤	إن زيدا وجهه لحسن
١٠٣٢	إن قسّعت كاتبك لسوطاً
١٠٠٨ ، ١٠٠٧	إنك وزيدٌ ذاهبان
١٠١٢	
١٠٧٢	إنّ لك هذا عليّ وأنك لا تؤذيني
٩٩٨	إنما زيداً قائم

رقم الصفحة	
١٠٢٧	إن المصطلح وأخاه مختصم
٩٠٠	إنه أمة الله ناهية
٦٢٦	إنها لإيل أم شاء زعم
١٠١٢ ، ١٠٠٨	إنهم أجمعون ناهيون
١٠٢٥	إن وراكبها
٥٧٤ ، ٤٨٦	أهلك الناس الد ينار الصفر والد رهم البيض
١٠٥٧	أول ما أقول في آحمره
١٠٣٧	أيت السوق أنك تشتري لنا شيئاً
٥٧ ، ٥٦ ، ٥٣	ايمن الله
٩٩٧ ، ١٢٣ ، ٦٣	بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامه ذات أكرمكم الله به
٤٤٥	بحسبك زيد
٨٧٤ ، ٢٢١	
١٠٥١ ، ٩٩٦	
٨٩١	البر قفيزان بد ينار
٣٩٨ ، ١٢٩	برق نحره
٥٦٧	
٨٩١	البر الكرّ بستين
١٢٣ ، ٥٣	بعيدات بين
٣٦٢	
١٠٦٧	بلغني قصتك أنك عاقل
٦١٧	به لا بطبي أعفر
٨٤٩ ، ٨٤٨	بينت له حسابه بابا بابا
١٧٢ ، ١٢٩	تأبط شراً
٣٩٨ ، ١٧٣	
٥٦٨ ، ٥٦٧	
٢٧٢	تأتيك كتابي
٩٠٨	تبا له

رقم الصفحة

٢٧٣	تجتمع أهل اليمامة
٢٧٣	تذهب بعض أصابعه
٨٩٥	تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه
٩١٠ ، ٩١٤	تميميّ أنا
٦٨٢	ثلاث دُرَع
٨٣٣	الثلج شهرين
٢٢٠	جاء البرد والطياسه
٨٤٧	جاء زيد وحده
١٠٧٣ ، ١٠٦٤	جئتك أنك تريد المعروف
٤٣١	جاءه عنق من الناس
٨٣٣	الجباب شهرين
٢٨٤	حاتم تفرع ولا تنفع
٨٨٩ ، ٤٥٨	الحجاج الذي ذكرت ابن يوسف
٣٠٤ ، ٢٩٥	حسبته شتمني فأثب عليه
٣٣٩	حسبك يرم الناس
٦٧٣ ، ٥١٣	حسن بسن
٥١٥	الحمد لله أهل الحمد
٥١٥	الحمد لله الحميد
١٠٦٠	خرجت فإنا إنّه عبد
٩١٥ ، ٩١٤	خزّ صفتك
٧٣٢ ، ٧٢٣	خشنت بصد ره
٥٠٤	خلق الله الخلق فمنهم من يتكلم ومنهم من لا يتكلم
٨٤٢	خلق الله الزرافة يد بها أطول من رجليها
١٧ ، ١٩	خلق الله الزمان
٢٠	
٩٢٢ ، ٣٣٤	خير ، عافاك الله
٩٩٦	

رقم الصفحة	
٩١٥	د رهم ضرب الأمير
٥٦٧	ذرى حنياً
١٠٧٣	ذ لك وأنّ لك عندى ما أحببت
٨٢٤	ذ هب به السوق
٤٣١ ، ٢٣٢	ذ هبت بعض أصابعه
٦٥٧	
٨٢٤	ذ هبت الشام
٨٢٦	ذ هبت العراق
٨٢٦	ذ هبت عمان
٨٤٨	ذ هب شجر بغر
٦٤٠ ، ٦١٠	راكب الناقة طليحان
١٠١١ ، ٦٤١	
٦٣	رأيت البقر خمسة عشر
٢١٣	رأيت بناتك
١٠٧٢	رأيت شابا وإنه ليفخر
٦٤٣	رب رجل وأخيه
٣٩	رجل زور وفطر وصوم
٧١٠	رجل عظيم المناكب
٧٥٨	رحبتكم الطاعة
٩٢٠	زيد أنت تضربه
٦٩٤	زيد مررت به أبى عبد الله
٨٨٦ ، ٨٨٣	زيد زهير
٩٠٣	
٢٤٩	زيد يفعل غداً
٥٦ ، ٥٣	سبحان الله
٦٣ ، ٥٧	
٣٦٢ ، ١٢٣	

رقم الصفحة	
٥٠٥ ، ٥٠٣	سبحان ما سبح الرعد بحمده
٥٠٥ ، ٥٠٣	سبحان ما سخركن لنا
٢٨٥ ، ٢٨٤	سرت حتى أدخل المدينة
٢٨٧ ، ٢٨٦	
٢٨٤	سرت حتى تطلع الشمس
٤٨٨	سرت حتى تطلع الشمس بزيالة
٧٩٦	سرت الكهر والأبد والليل والنهار
٤٥١	سقياً لك
٥٧٨ ، ٤٦٨	سلام عليكم
٨٠٢	سلك به الطريق
٨٢٤	
٨٩١	السمن منوان بدرهم
٩٦٢ ، ٩٤٨	شحن شفرته حتى قعدت كأنها حربة
١٠٧٢ ، ١٠٦٩	شد ما أنك ذاهب
١٤٣	شربت ما
٨٨٠	شراً هراً ذاناب
٥١٣	شيطان ليطان
٥٣٣	صلاة الأولى
٤٨٥	ضرب غلام من منا
٤٨٥	ضرب من منا
٤٨٥	ضرب من منا يا فتى
٨٤١ ، ٣٣	ضربي زيداً قائماً
٨٩٢ ، ٨٥٠	
٨٤٦	طلبته جهديك
٤٥	طير عباد يد
٥٥٠ ، ٥٤٩	ظننت زيداً هو القائم
٧٣٩	عاط بغير أنواط
٥٣١ ، ٥٣٠	عبد بطنه
٥٣١ ، ٥٣٠	عبر الهواجر
٧٢١	عدا فلان طوره

رقم الصفحة	
١٠٥٩	عرفت أمورك حتى أنك أحق ←
١٠٧٠	عزما أنك ذاهب
٢٢٠	عشرون درهما
١٨٩	عقلته بشنايين
٨٤٧	عليه مائة بيضا
١٠٧٢	عندي أنك ذاهب
٤٩٣٠ ، ٤٩٢	غسلته غسلا نعما
٥١٣	فلان كز لز
٣٤٦	فلان لا يدرى أى نفسه يطيع
١٠١٩	فيك زيد راغب فيك
٢٦٤	قاربت المدينة ولما
٤٢٠	قال فلانة
٥٣٣	قالها نوزيد
٢٦٩	قام بناتي
٨٤٨	قامرته درهما درهما
٦٣٨	قام زيد قم عمرو
٤٧٧	قبضت عشرين وم ؟
١٠٧٢	قد عرفت أنه ذاهب ثم أنه معجل
١٠٥٩	قد قاله القوم حتى إن زيدا يقوله
٢١٩	قصيت أظفاري
١٥٣	قطع الله يديه
٧٩٢	قعد القرفصاء
٢٨٨ ، ٢٨٧	قمت حتى آخذ بشعر رأسه
٨٥٩ ، ٢٩٩	قمت وأصك عينه
٩٢٨ ، ٨٦٠	
٧٨٥ ، ٢٢٠	القوم إخوتك إلا زيدا

رقم الصفحة	
٥٣١٠ ، ٥٣٠	قيد الأوابد ←
٩٥٧	كان زيد الصوف
٩٥٧	كان عبد الله : أى ولد
٩٧٨	كانت عقوبتك عزلتك
١٠١١	كان زيدٌ وعمراً كالأخوين
١٠٥٠	كأنك بالشقاء مقبل
١٠٤٤	كتبت إلى فلان أن جىء إلينا
٦٤٣	كل رجل وضعته
٦١٢	كل شىء يحب ولده حتى الحبارى
٣٨٣ ، ٣٨١	كلما أجنبيت منك إجنابته فإن اغتسلت فى الحمام فأنت طالق .
٨٤٧	كلمته فاه إلى فيى
١٠٧٢	كما أنك ها هنا فغفر الله لك
٩٨٢	كم جريبا أرضك
١٥٧	كم فى الدار رجلا
١٥٧	كم اليوم غلاما عندك
٩٨٢	كنّاهم
٩٥٧	كنت الصبيى
٣٠٧	لا أرينك ها هنا
١٠٦٨	لا بدّ أنك ناهب
٣٢٤	لا بدّ تتبعها
٢٩٧ ، ٦٥	لا تأكل سمكا وتشرب لبنا
٣٠٨ ، ٢٩٨	
٢٩٤	لا تأكل سمكا وتشرب لبنا إلا ناسيا
٣٤٢	لا تدن من الأسد يأكلك
٣٤٢	لا تذهب بها تغلب عليها

رقم الصفحة	
٣٤٤	لا تسألونا نجبكم بما تكرهون
٣٤١	لا تعص الله يد خلق الجنة
٣٤١	لا تعص الله يد خلق النار
٣٣٩	لا تفعل بكن خيرا لك
١٠٦٩	لا جرم لآتينك
٥٥٩	لا عهد لي بالأم قفا منه ولا أوضعه
١٠٦٨	لا محالة أنك ذاهب
٤٩٥٠ ٤٩٤	لأمر ما جدع قصير أنفه
٩٤٢	لا يدري أي نفسه يطيع
١٨٧	لقيت منه البرحين والفتكرين
٨٤٨	لقيته كفة كفة
١٩٤	لو استطعت لأتيتك على يداي
١٠٣٨	لو أن
١٠٣٨	لو أنها نزعت
١٠٦١	لو ذات سوار لطمتني
٩٧٧ ٠ ٩٦٦	ليس خلق الله مثله
٩٦٦	ليس زيد ضربته
٩٦٦	ليس زيد يقوم غدا
٩٧٦	ليس الطيب إلا المسك
٥٥٨	ليلك قائم
٤٨	ليل نائم
٢٢٠	لي ملؤه عسلا
٦٦ ٠ ٦٥	ما أحسن زيد
١٠٣٨	ما أدري أنه صاحبها
٩٥٥	ما أصبح أبرد ها ها
٩٥٥	ما أمسى أدفأ ها ها

رقم الصفحة

٤٨٠ ، ٤٥٩	ما أنا بالذى قائل لك سوءاً
٥٦٣	ما أنا كأنت
٨٣٥	ما أنت إلا سيرا
٨٣٦	ما أنت إلا شرب الابل
٥٦٣	ما أنت كأنا
٥٦٣	ما أنت الغداة كأنا
٩٦٢ ، ٩٤٨	ما جاءت حاجتك
٩٨٢	
٣٩٦	ما رأيته أحمق ولكن أعقل الناس
٨١٠	ما رأيته كفدوة قط
١٠٦١	ما رأيته مذ أن الله خلقه
٧١٢	ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به
١٠٧١	ما قدم علينا أمير إلا أنه مكرم لى
٩٤٩	ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفاً
٦٥٤	ما كل سواد ثمرة ولا بيضاء شحمه
٦٢٠	ما مررت برجل صالح لكن طالح
٥٢٦	مررت بدابة أسد أبوها
٨٤٥ ، ٨٤١	مررت برجل معه صقر صائداً به غداً
٥٢٦	مررت بسرج خز صفته
٥٢٦	مررت بصحيفة طين خاتمها
٨٨	مررت بالقوم الجماء الغفير
٨٤٧	مررت بقاء قعدة رجل
٥٨٩	مررت بهذا الرجل
٥٢٩	مررت بهم الجماء الغفير
٧٦٠	مررت زيدا
٢٨٥	مرض حتى لا يرجونه
٤٧ ، ٤١	مركب فاره
٣٢٤	مره يحفرها

رقم الصفحة	
٥٣٣	مسجد الجامع
٧٣٢ ، ٧٢٣	مسحت رأسه وبرأسه
٤٧ ، ٤١	مشرب عذب
٩١٤ ، ٩١٠	مشنوء من يشنوءك
٩١٥	
٣٦٢ ، ١٢٣	معان الله
١٦١	مكره أخاك لا بطل
١٥٠ ، ١٤٤	من اب لك
٤٤٠	منحتني إياي
٩٨٢	من كان أخاك
٧٩٠ ، ٥٤٠ ، ٩٨	من كذب كان شرًا له
٧٩١	
٧٤٢	من يسمع يخل
٤٦٤	من يقومون في غير شيء وينظر في أمورنا قومك
٣٥٤	مهما شككت في شيء فلست أشك في محبتك
٥٣١ ، ٥٣٠	ناهيك من رجل
٨٠٨	نحن في غداة باردة
٨٠٩	نحن في غداة طيبة
٦٠٣ ، ٦٠١	نزل المطر بمكان كذا فمكان كذا
٥٤٥	نعما رجلين الزيدان
٥٥٨	نهارك صائم
٧٦٥	هذا الأمر لا يخول على ظني
٩٧٨	هذا أنت
٤٠	هذا تراب الآنية
٥٥	هذا جحر ضرب خرب
١٠٦٠	هذا حق كما أنك ها هنا
٤٤٩	هذا حلو حامض
٩٤٩	هذا الخليفة قاما

رقم الصفحة	
٥٠٥	هذا الد رهم ضرب الأمير
٥٢٣	هذه فرس طوعة القياد
٩٨١	هذه ناقة وفصيلها راتعان
٢٧٥ ، ٢٦٧	هو أحسن الفتيان وأجمله
٥٠٥	هو الثوب نسج اليمن
٥٣١ ، ٥٣٠	واحد أمه
١٠٤٦	والله أن لو فعلت لفعلت
١٠٤٦	والله لئن فعلت لأفعلن
٢٨٨	وثبت حتى أخذ بحلقومه
١٠٧٤	وجدت أمرك انك صاحب كل خنى
٨٤٧	وقع أمر فجأة
٩٥٤	ولدت فاطمة بنت الخرشب
٢٢٨ ، ٩١	يا إِيَّاكَ قد كفتك
٤٠١	يداك أوكتا وفوك نفخ
٨٩٠ ، ٩٣٤	اليوم خمر وغدا أمر
٤٨	يوم فاجر

فهرس الأبيات الشعرية

(البيمة)

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٢٢٤	دعوا	الماء	الطويل	-	٣٥٩
١٩٨	لن مارأيت	الهيجاء	الكامل	-	٣٣٥
١٠٥	وكسوت	ورداءة	=	-	١١٣
٢٥٢	إن من يدخل	وظباء	الخفيف	الأخطل	١٠٥٥٦١٠٦٩٤
٦	لعلك	بداء	الطويل	محمد بن بشير	٥٧
٧٠٦	لا تعذلي	سواء	=	زيد بن كثوة	١٠٧٣
٥٦٨	فجاءت به	لواء	=	زيد بن كثوة	٨٤٤
٦٤٦	كان	وماء	الوافر	حسان	٩٨١٦٩٨٠
٥٠٤	وقال الله	اللقاء	=	حسان	٦٩١
١٧٩	ألم أك	والإخاء	=	الحطيئة	٣٠٨
١٥٣	فلا والله	دواء	=	مسلم الوالبي	١٠٠١٦٦٨٤٥٣٦٤٨
٦٥٨	وأعلم أن تسليماً	سواء	=	أبو حزام العكلي	١٠٠٣
٢٥٤	ولا	وتنكوها	منسرح	ابن هرمة	٩٦٤٦٨٧
٤٢٩	أوقدتها	الضياء	خفيف	الحارث بن حلزة	٦٠٣
٢٥٤	ألا أيهَذَا	من ورائها	الطويل	الأخضر	٤٧٩
٦١٦	دع	نسائها	=	الأخضر	٩٤٤
٤٢٨	ربما	نجلاء	الخفيف	عدي بن الرظاء	٦٠٤
٥٤٤	إنما	الرجاء	=	=	٨٥٤٦٧٤٦

(البا)

٦٢٨	كان	خلب	رجز	روءبة	١٠٤٩٦٩٨٤
٣٢١	سأغسل	جالبا	الطويل	سعد بن ناشب	٤٦١
١٥٤	فأصبحن	تصوبا	=	الأسود	٤٨١
٢٨٢	وليس مجيراً	المتعيبا	=	الأعشى	٤٤٧
٦٤٧	لكنه	رجبا	البيسط	عبدالله بن مسلم	١٠٥٤٦٩٩٤
٦٠٠	عاود هراة	ظربا	=	رجل من هراة	٩٤٧
٥٥١	أيا هند	أجسبا	المتقارب	امروء القيس الحميري	٧٦٥
٥٧٩	مرسعة	أرنبا	=	=	٨٨١

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٤١١	}	بيته	رجز	هند بنت عتبة	٥٦٩
		خدبة			
		محية			
		الكمبة			
٢٤١	} أم الحليس	شهرية	رجز	روءية	١٠٠٤٦٧٤
		الرقبة			
٤٤٧	فوالله	حبيب	=	-	٦٤٧
٦٤٨	} وداع	مجيب	=	كعب الغنوي	١٠٥٢٦٩٩٥
		قريب			
٧٤	يحبك	تريب	=	-	١٤٦
٤٣٦	فمن	لفريب	=	ضابي	١٠١٠٦٠٨
٤٥٠	تلقها	هيوب	=	أبو القمام	٦٣٠
٢٢٠	فإن يك	تنوب	=	-	٢٥٨
١٧٢	وما حل	أب	=	اللعين	٢٣
٦٠٢	فهلا	أنكب	الطويل	مرة الفقمسي	٩٣٧
٦٨٤	لك الخير	تذهب	=	المجير	١٠٣٧
٣٩٣	أرى كل	سارب	=	الاخنس	٦٥٧٦٥٤٠
٥٣١	فبت	ويقشب	=	النايفة	٧٣١
١١٥	كذبت	وتحلب	=	رجل أسدي	٩٢٦
١٦٦	ولا تشتم	تراب	=	قراة بن عباد	١٠٤٣٦٨٩٧
٣٥٧	بأي كتاب	وتحسب	=	الكميت	٧٤٠٦٤٨١
٤٨٠	مشائم	غرابها	=	الاخوص الرياحي	٦٥١
١٧٦	كانك	إهابها	=	رجل من دارم	٣١٥
٢١١	} فنفساي و نفس	تمهابها	=	-	٣٤٦
		خضابها	=	-	-
٢٩٤	وقد جعلت	نابها	=	لقيط	٤٣٩
٥٤٣	كذاك أدبت	الأدب	البيسيط	رجل من فزارة	١٠٦٣٦٧٧٠٦٧٤٤
٥٠٧	لمياء	شنب	=	ذو الرمة	٧٠٠
٢٤٦	هذا اسراقة	ذيب	=	-	٥٥٧٦٣٧٥
١٩٤	أردن	مكروب	=	عبدالله بن غنمة	٣٤٩

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٥٧٩	ومن تعجائب	وغريب	البسيط	-	٧٣٩
٤٧٤	فلست	الكذوب	الوافر	رجل من بحترين عثود	٦٤٧
٣٤٦	اللاء	رطاب	الكامل	-	٤٧٣
٤٧٨	ولقد	ومطلب	=	ساعة	٦٥٠
٥٦١	لذُن	الثعلب	=	ساعة	٨٤٣
} ٥٧٧	والله	صاحبه	رجز	القناني	٨٦١
	ولا	جانبه			
٦٩٣	إذا ما جرك	بأثاب	الطويل	امروء القيس	١٠٥٦
١٣	فظل لنا	متفيع	الطويل	امروء القيس	٤٣٣٦٣١
١٣٨	فقلت	المخضب	=	-	٤٤١٦٤٦٩
٢٠	لو أنك	المتقارب	=	قيس بن الخطيم	٥٦
٢٢٩	إذا	ففضارب	=	=	٣٦٤
١	أرادت	بالحواجب	=	أحد الهذليين	٣
٤٩٩	يمت	وحبيب	=	هشام بن معاوية	٦٩٢٦٧١
٣٩٦	لعمرو	كعب	=	مالك بن أبي كعب	٥٤٣
٥٢٥	أمرتك	نشب	البسيط	عمرو بن معد يكرب	٧٢٩
٤٦٤	الآن قرّبت	عجب	=	-	٦٤١
١٧٨	ولو أصابت	للشيب	=	الجميح	١٠٤٤٦٩٩٧٦٣٠٧
٦١٧	سراة	العراب	الوافر	-	٩٥٤
٣٩٤	كان	الهبوب	=	-	٥٤
٢٩٥	وقصرى	الشعب	هنج	أبودوءاد	٤٤٤
٦٤١	إن	الخطوب	خفيف	الأعشى	١٠٥٦٩٨٧
	كان	خلب = خلب			
٢٦٥	ترتج	الوطب	رجز	-	٤٠٢
} ٧٠	أعوز	العقرب	=	-	١٤٥
	الشائلات	الاناب	=	-	
} ١٢١	عجبت	وانشايها	=	-	٢٤٣
	من	أورابها			

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
٣٢٢	أعوذ بالله	خارج	سريع	-	٤٦١
٦٥٠	أومت	أحجج	=	عمر بن أبي ربيعة	٩٩٦
٥٢٨	خالني المطعمان	علج	رجز	رجل من البادية	٧٢٧
		بالعشج			
(الحاء)					
١٨٢	سأترك	فاستريحا	وافر	المغيرة بن حينا	٢١٢
١٧٤	ياناق إلى	فسيحا	رجز	أبو النجم	٣٠٤
		فنستريحا			
٩٢	كلاهما	الكيا	=	-	١٩٥
٦٠٩	لعمر	قارح	الطويل	-	٩٦٤٦٩٥١
٥٨٧	ليبك	الطوائج	=	نمشل بن حرى	٩٤٠٦٨٩٥
٤٥٦	بدت	أملح	=	جرير	٦٣٤
٢٧١	أخويضات	سبوح	=	أحد الهذليين	٤١٥
٤٥٨	وكان	السوح	البسيط	أبو ذؤيب	٦٣٧
٤٩٢	أخاك	سلاح	الطويل	مسكين	٦٦٧
١٨٤	وقولي كلما	تستريحي	الوافر	ابن الإطنابة	٢٢٩٦٢١٤
٢٢	وما أدرى	شراحي	=	يزيد بن محرم	٧٦
٧١	وأنت	بمنتزح	=	لابن هرمة	١٤٥
٣٠٠	هم اللاون	جناحي	=	الهذلي	٤٤٧
١٤٨	أن تهبطين	الطلاق	م الكامل	-	٢٧٨
(الدال)					
٣٤٤	يا رب في إلا	أحد	رجز	-	٤٧٣
		قعد المسد			
٦٤٣	إننا	أسدا	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٩٩٤
٢٧٢	أعد نظرا	المقيدا	=	الفرزدق	٩٩٩٦٤٩٩
١٠٧	إننا شئت	المولدا	=	الأخطل	٢١٤
٤٠٠	لولا	بلدا	البسيط	الفرزدق	٥٥٩
٣٦٤	آل الزبير	عددا	=	-	٤٨٨
١٤٧	أن تقرأن	أحدا	=	-	١٣٤٦٢٧٨

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	الغائل	الصفحة
٨٩	كأنني	موجودا	البسيط	-	١٨٤
٦٥٩	مروا	لمجهودا	=	-	١٠٣٠٤١١٠٤
٦١١	وأبج	مجيدا	الوافر	خداش	٩٥٢
٤٩١	معاوي	الحديدا	=	عقيبة الأسدي	٦٦٦
٤٩٤	لا لأبوع	وعهودا	الكامل	جميل	٦٦٨
٦٢	ولقد ولدت	السيدا	=	-	١٣٨
٣٢٤	لسنا	يحصدا	=	الاعشى	٤٦٩
٢٦٢	يديان	وتضهدا	=	-	٤٠١
٣١٦	ربيته كان	تعددا	رجز	العجاج	٤٥٧
		أجلدا			
٣٣٨	فكنت كألد	كيدا	=	رجل من هذيل	٤٧١
		فاصطيدا			
١٥	ما للجمال	وعيدا	=	الزباء	٣٣
٩٧	في كلت كلتاهما	واحد	=	-	١٩٨
		بزائده			
٥٩٧	أترض	خالد	الطويل	-	٩١٧
١٢٤	تألي	مفائد	=	-	٢٥٧
٦٥٦	يلومونني	لعميد	الطويل	-	١٠٠٣
١٢٩	عشية	وخدود	=	لابي العطاء السندي	٢٦٩
٦٢٩	ورج	يزيد	=	المعلوط	١٠٤٢٦٩٧٦
١٤٣	وعنطرة	أسود	=	شريح	٢٧٣
٤٢٢	ألاحبنا	والبعد	=	الخطيئة	٦٨٥٦٥٩٩
٣٧٩	سبحانه	والحمد	البسيط	أمية	٥٠٦
٢٣٢	إذا وجدت	ابترد	=	عروة بن أذينة	٣٦٥
٣٦٨	عزمت	يسود	الوافر	أنس بن مدركة	٤٩٤
٥١٦	يا ابني	عضد	الكامل	أوس بن حجر	٧١٢
١٦٢	-	المفرد	=	-	٢٩٣
٧٠٤	إني	السهد	المنسرح	صخر الفي = الزرد	١٠٧٥
٤٣٠	إن من ساد	جده	الخفيف	أبو نواس	٦٠٤
١٤٦	إذا الرجال	أولا دهما	رجز	-	٢٧٤

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
١١	إيّاك	المسجد	المتقارب	جرير	٢٩
٢٠٤	أجدك	رقادها	=	الأعشى	٢٢٧
٦١٨	لوشهد	عاد	الرجز	-	٩٥٠
٤٠٨	قدنى	قدي	=	أبو نخيلة	٥٦٥
			(الراء)		
٧٥	أنا ابن مارية	النقر ^ه	الرجز	-	٨٣٦٠١٤٦
١٨٢	حراجيح	قفرا	الطويل	ذو الرمة	٩٧٥٦٣١٦
١٩٠	فسر	فتعذرا	=	عروة بن الورد	٣١٩
١٨٥	فقلت له:	فنعذرا	=	امروء القيس	٣١٥
٣٥٠	أبي	أغدرا	=	خداش	٤٧٧
٦٦٩	وكل	مجبرا	=	-	١٠١٧
٢١	فألفيته	المعايرا	=	النايفة	٥٩٣٠٧٠
٦٢٤	فكان مضى	آمرا	=	سواد	٩٧٩٠٩٧٨
٦٧٧	فلما	مفاقره	=	النايفة	١٠٣٤
١٥٢	من طالبين	خبرا	البسيط	ابن أحمر	٢٨٢
٣٠١	فما آباؤنا	الجحورا	الوافر	رجل من بني سليم	٤٤٨
٦٢١	أحولي	عمارا	=	عنتره	٩٧٧
٢٦٦	متى	وتستطارا	=	=	٤٠٣
٣٩٢	كان هزيره	عشارا	=	امروء القيس	٥٣٩
٦١٤	فخر	خمارا	=	شمعلة	٩٥٢
٦٢٠	أصبحت	نفرا	المنسرح	الربيع	٩٥٨
٥١٨	لا أرى	والفقيرا	الخفيف	عدى بن زيد	٧١٥
٤٧٥	أكل	نارا	المتقارب	أبو دوءاد	٦٥٤٠٦٤٨
٦٣١	أحل	اغترارا	=	الأعشى	٩٧٦
٣١٩	فأنت الجواد كجدير	الصدورا النحورا	=	=	٤٥٩
٣٥٣	فيا الغلام إياكما	فرا شرا	رجز =	- =	٤٧٨
٣٢٢	والذ أو جيلا	صخرا شمخرا	= =	- =	٤٧١

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٢٠٧	ولا أُلوم	لا تسخرأ	رجز	أبو النجم	٢٤٢
١٩٦	لا تتركني	شطيمرا	رجز	روءية	٩٨٧٤٩٨٥٤٣٠
	اني اذن	أطيرا			
٣٣٠	أنا	الحره	رجز	عبدالله العدوى	٤٦٧
	والشيخ	مروه			
١٥١	أيادي	منظر	الطويل	كثير	٢٨٠
١٤٢	أقص	متأخر	=	عمر بن أبي ربيعة	٢٧٢
	كعلمها	أخضر			
٢٤٧	إذا ابن	جازد	=	ذو الرمة	٢٧٦
٢٣٩	خلعت لها	سائر	=	-	٢٧٢
٢٣٥	فأصبحت	شاجر	=	لبيد	٢٦٦
٢٥٨	على حين	تدابر	=	لبيد	٢٩٤
٣٧٦	وهبها	المقابر	=	عمر بن أبي ربيعة	٥٠٢
٦٦٣	أبائه	التهاجر	=	-	١٠٥
٥٥٦	وإني لتعروفي	القطر	=	أبو صخر الهذلي	٧٨١
٢٩٣	لئن كان	يتغير	=	عمر بن أبي ربيعة	٩٨٢٤٣١
٥٧	إلى ملك	تصاهره	=	الفرزدق	٩١٦٩١٠٤٤٧٠١٣١
٣١٣	فإني لرام	أزورها	=	الفرزدق	٤٥٥
٢٣٨	فقلت	لا يضيرها	=	أبو ذؤيب	٣٧٠٤٢٦٩
٥١١	إنا وجدنا	ولا قصر	البسيط	-	٧٠٥
٤٢	ما كان	ولا عمر	=	جرير	٢٩٣٤٦٣
١١٨	كروا	البقر	=	الأخطل	٢٤٥٢٤٢
٤٠١	وما علينا	ديار	=	-	٩٥٦٤٧٨٤٦٥٦٠
٤٢٠	وإن	لنحار	=	الخنساء	٥٩٨
	كوان	نار مقصور			
١٦١	ترتع ما غفلت	وإدبار	=	الخنساء	٢٩٢
٦٨	وأنثني	فأنظور	البسيط	ابن هرمة	١٤٤
٤٣٥	فمن يك	ولا تعار	الوافر	شداد والد عترة	١٠١٠٤٦٠٨
٦٢٤	فإنك	حمار	=	ثروان	٩٨٠
٣٥٦	وأية	نزار	=	-	٤٨١

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
٩٦	ولو	الخيارُ	الوافر	الفرزدق	١٠١٠٦١٩٦
٨٣	فقلنا	الصدورُ	=	العباس بن مرداس	١٦٤
٤٦١	لهفي عليك	مجيرُ	الكامل	عبدالله التيمي	٩٧٧٦٦٣٨
٢١٦	كم شامت	دره	م الكامل	النايفه الجمدي	٣٥٦
٢٦٢	ربما	المهارُ	الخفيف	أبو ذؤان	٤٩٤٦٤٩٤
٦٤٤	ثم أضحوا	الديبورُ	=	عدي بن زيد	٩٥٩
٤٨٣	هون فليس	مقاديرها	المقارب	الأعور الشتبي	٦٥٦
		مأمورها			
٦١٥	والرأسُ	قتيرُ	رجز	رؤبة	٩٥٣
٢٢٥	يا جعفر إن أك أو أم	شكيرُ = قتير			
		يا جعفرُ	رجز	—	٤٤٣٦٤٤١
		أقصرُ			
٦٧١	قلو	أكثرُ			
		المشافرُ	الطويل	الفرزدق	١٠٤٤١٠٤٤
٤٩٨	كلا	المياسرُ	=	-	٦٧١
		مباشر = المياسر			
٦٩٤	إذا قلت	بالهجرِ	الطويل	الحطيئة	١٠٥٦
٤٢٢	إلى ملك	الصخرِ	=	الفرزدق	٦٠٤
٦٨٥	تربص	متسفرُ	=	أم النخيف	١٠٣٧
٣٠٢	أليس أميري	والفدرِ	=	—	٩٥٠٦٤٥١
٤٨٧	وفي الدين	وعرِ	=	-	٦٥٩
٦٤٦	وقد	ظفري	=	المعشبي	٩٦٠
٦٤٥	وكنت به أكنى	نحري	=	المعشبي	٩٥٩
٤٢١) ولاية) أراد) مواقع) كان	البحرِ	=	—	٥٩٨
		القطرِ			
		القفورِ			
		القدرِ			
٩	وما راعني	بكبيرِ	الطويل	معاوية النصرى	٤٨
٥٤٣	هن	بالسورِ	البسيط	الراعي	٧٣٣

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
٢٣١	من	والعكبر	البسيط	—	٤٦٧
٤٥٥	نال الخلفه	قدر	=	جرير	٦٣٤
١٢٩	حتف	أخر	=	ورقة	٥٠
٥٧٣	خليت	الدار	=	عبيد بن أيوب	٨٤٩
٢٨٣	نبعتهم	بالنار	=	—	٤٤٨
١٩٩	لكن فوارس	بالجار	=	—	٢٢٤
١٣١	قوم	بأطهار	=	الأعشى	٥٥٤
٤٩	فكيف	ومقصور	=	عبد الوهاب	١٠٦
٢٦١	أبي	مطور	=	الفرزدق	٤٨٧
٨٥	طربت	المزار	=	إسحاق الموصلي	١٦٦
٢٨٣	وأبي الذي	الدابر	الكامل	—	٥١٣
٥٧٥	رهط	حدار	=	النايفة	٨٥٧
٨٠	قدر	بدار	=	موج	١٦٣
١٢٦	شهد	بالعذر	=	الحطيئة	٥٦١
٥٥٧	-	الظفر	=	—	٨٠
٣٦	النازلين	الأزر	=	الخرنق	٩٣
١١١	ولنعم	الذعر	الكامل	زهير	٢٢٩
٤٧٠	لعن	البطر	=	حسان	٦٤٦
٧٠٠	لويخير الماء	اعتصاري	الرمل	عدي بن زيد	١٠٦٥
٣٧٨	أقول	الفاخر	السريع	الأعشى	٥٠٥
٦٧	رحمت	المثزير	=	الأقشير	١٤٠
٣٨٧	لعن الله	والإمعار	الخفيف	حسان	٥٢٣
٥٥٩	قلن عسفان	الشفور	=	—	٨٢٢
٤١٣	هذاه	دفتر	رجز	—	٥٨٤
٤٦٦	آبك من	مصدر حشور	=	—	٦٤٢
٥٣	بات ليقصد	باتر وجائر	=	—	٥٩٢/١١٨
٣٢	باعد حراس	أسيرها قصورها	=	أبو النجم	٨٩

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
			(الزاي)		
٦٤٤	إن تاكل	جروزا	رجز	-	٩٩٤
٢٤٧	اللات	القواقيز	البسيط	الأُسود بن يعفر	٤٧٤
			(السين)		
٢٤٨	أُقيموا	الروءوسا	الطويل	يزيد بن الخذاق	٢٨٣
٤٧٤	أراه	وما تكرر سا	رجز	العجاج	٦٤٨
٢٩٥	قد فلا	كوانسا البائسا	=	العجاج	٥٤٢
٢٨٥	يومين	شمسا	=	-	٤٣١
٥١	أهنا	خامس	الطويل	أبو نواس	١١١
٣١٤	تقول	المتقاعس	=	المهذلول	٤٥٦
٥٩٠	ورمل	الحناس	=	ذو الرمة	٩٠٣
٢٠٩	لو كنت	الفرس	البسيط	-	٢٤٤
٧٠٣	أفي	السريس	الوافر	أبو زبيد	١٠٦٨
٢٢٦	إن ما أتيت	المجلس	الكامل	العباس بن مراد اس	٣٦٠
٧٠٢	أحقا	المجالس	الطويل	الأُسود بن يعفر	١٠٦٧
٣٣٥	أطلاقة	المخلص	الكامل	الضرار البقمسي	٤٧٠
٤٧	أنجب	وعرس	رجز	العجاج	١٥
٢٩٠	فداسهم	الدائس	=	عمرو بن كلثوم	٤٣٤
٤٩٥	بئس	أمرس	=	-	٦٦٨
			(الصاد)		
٤٤٩	يا دهر بل	رقصا توقصا	رجز	-	٦٢٨
			(الضاد)		
٦١٢	بتيها	بيوضها	الطويل	ابن أحر	٩٥٣
٢٢٥	قد فكيف	رايض يراكض	رجز	-	٣٥٩

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٣٨٢	جاءوا	قط	رجز	المجاج	١٠٤٥٦٥١١
			(العين)		
٣٥٩	رب	يطع	الرمل	سويد بن أبي كاهل	٤٨٦
٢٨٠	لما عصى	بصاع	السريع	السفاح بن بكير	٤٤٦
٥١٩	إذا	تقطعا	الطويل	الكلعبة	٧١٥
٦٤٠	فلو	فتسرعا	=	الراعي	٩٨٧
٥٤٤	تعدون	المقنعا	=	جرير	٧٤٦
١٥٩	فقات	وتخدا	=	جميل	٢٩٠
١٦٠	وفقد	وأخشا	=	متم بن نويره	٢٩١
١٦٣	لقد عدلتني	لأسما	=	-	٢٩٣
١٨٢	لنا هضبة	فيعضا	=	طرفه	
٣٨٠	لقد	بسمعا	=	مالك بن زغبة	٥٠٩
٥٧٠	أنا	مربعا	=	الحسين بن مطير	٨٤٩
٦١	ولها	جمعا	المديد	يزيد بن معاوية	١٣٧
١٠٤	ومن يطيق	خلعا	البسيط	محمد بن بشير	٢١٣
٤١٦	تعلم	انقشعا	الوافر	القطامي	٥٨٦
٣٨١	ألسنا	المصاعا	=	=	٥١٠
٥١٣	ذريتي	المسطاعا = المصاعا	=	عدي بن زيد	٧٠٧
٤١٨	أنا ابن التارك	وقوعا	=	المرار	٥٩١
٥٠	إن ك الراح	مولعا	الكامل	الأعشى	١١١
٦٧٨	ولا	مولعا	=	=	
٦٤٦	يا ليت	رفعه	المنسرح	الأضبط	١٠٣٦
٥٠٦	يا ليت	رواجعا	رجز	المجاج	١٠٥٢٩٩٤
٥٠١	يا ليتني	تبايعا	رجز	-	٦٩٥
٥٠٣	يا ليتني	طاعما	=	-	
	يا ليتني	أجمعا	=	-	٦٧٥٤٧٤
	يا ليتني	مرضعا	=	-	٦٧٥
	يا ليتني	أكتعا	=	-	

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	المفحة
٥٢٧	نحن المطعمون	الأربعة المدععة	رجز	ليبد	٧٢٧
٣١٨	فيا رب ليل	أطعم	الطويل	المجنون	٨٨٩٤٥١
٢٦٠	وما ذاك	أنفع	=	العجبر	٢٩٥
٢٢٧	فأما فاني	وأفرع وأشجع	=	عبد الله بن همام	٣٦٠
٥٠٠	تري الثور	أكتع أجمع	=	-	٦٧٦٦٧٢
٣٠٣	ينام بأحدى	هاجع	=	حميد بن ثور	٤٤٩
١١٢	على حين	وانع	=	النايفة الذبياني	٩٣٠
٢٧	أقار	تجادع	=	=	٩٣
٥١٥	توهمت رما	سابع خاشع	=	=	٧١٠
٤٣	أخذنا	الطوالع	=	الفرزدق	١٠٣
٣٤	يقول	البيجدع	=	ذو الخرق	١٩
٣١٠	من النفر	قعقعا	=	أبو الربيع	٤٥٥
٦٠٤	لدمت	يبيع	=	-	٩٤١
٦٠١	ونبتت	شفيصها	=	الصمة	٩٢٨
٥	أبا خراشة	الضبع	البيسيط	العباس بن مرداس	٢٤
١٤٠	فبكي	تصدعوا	الكامل	عبدة بن الطبيب	٢٦٩
٥٠٩	أرمي وهي	أجمع والإصبع	رجز	حميد الأرقط	٦٧٤٦٧٥
٢٣٧	يا أقرع ياك	يا أقرع تصع	=	جرير البجلي	٣٦٨
١٥٥	أردت	بلقع	الطويل	-	٢٨١٢٩٠
٦٥	هجوت	ولم تدع	البيسيط	أبو عمرو بن العلاء	٦٣٩٢٤٤
٦٢٨	وكوني	صناع	الوافر	رجل من بني نمشل	٩٧١
٣٧٠	أطوف	لكاع	=	الحطيئة	٤٩٦
٥٩٩	لا تجزعي	فاجزعي	الكامل	النمر بن ثوب	٩٢٦٤٩٢٧

المدععة - الطويل -

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٤٨٨	لا نسب	الراقع	السريع	أنس بن العباس	٦٦٤
٥٨٢	قد عطى	تدعي أصنع	رجز	أبو النجم	٨٩١
(الفاء)					
٤٥١	أما أسارى	اختلفا	البسيط	—	٦٣٠
٦٤٥	كان قادمة	تشوفا محرّفا	رجز	العماني	٩٩٥٠٦٩٩٤
٥٩١	إن يدا	والخريفا والصيوفا	=	روءبة	١٠١٥٠٦٩٣
٢٢٣	أأنت	المعلّف	الطويل	—	٤٦٧
٤٨٢	ويأشر	ما يتحرّف	=	الفرزدق	٦٥٥٠٦٥٤
١٧١	وما قام	أعرف	=	الفرزدق	٣٠٠
٢٨٦	وتضحك	كأسف	=	سكين	٤٣٤
٢١٠	وحتى رأينا	قارف	=	بعض بني عقيل	٣٤٤
٤٦٥	تعلق	نقائف	=	سكين	٦٤٤
٤٩٦	بكي الشّر	المطارف	=	حميدة بنت النعمان	٦٦٩
٣٨	عمرو	عجاف	الكامل	ابن الزبير	٩٥
٤٢٢	نحن	مختلف	المنسرح	قيس بن الخطيم	١٠٩٠٦٠٩٠٦٠٧
٤٤٣	فيا رب ولكن	المطارف خائف	الطويل	الطرماح	٦١٩
١٩١	للبيس	الشفوف	الوافر	ميسون	٣٤٤
٣٩	إذا	خلاف	=	—	٦٥٧٠٥٤٠٠٩٩
١٠٨	وأن	عجاف	=	سعيد بن مسجوح	٧٦٤٠٤١٤
(القاف)					
٢٠١	حتى إذا	الحلق	رجز	روءبة	٢٢٦
١٥٢	لن يخب	الحلقة	المنسرح	أعرابي	٤٨٠
٣٠٢	عدس	طليق	الطويل	يزيد بن المغرغ	٤٤٨
٤٣٣	دعون	صديق	=	جرير	٦٠٧
٦٧٠	فلو أنك	صديق	=	—	١٠٤١

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٢٨٨	وَأَيْنَ لِمَحْقُوقَةٍ	سَمَلَقُ مَوْفِقُ	الطويل	الأعشى	٤٣٢
٦٦٦	فَلَا يَلَا	أَفْرُقُ أَخْرُقُ	=	جعفر الحارثي	١٠١٣
٣٢٣	فَأَبْلَغَا خَالِد	يَثِقُ	المنسرح	-	٤٦٢
٦٨١	حَتَّى لَعْنِ	الْمَنْطِقُ مَعْلَقُ	رجز	-	١٠٣٦
	تَزَوَّجْتَهَا	الرِّزْقُ	الطويل =	النقد	
٢٠٣	فَإِنْ كُنْتُ	أَمْزِقُ	=	الممزق العبدى	٢٢٦
١٢٧	فَقُلْتُ لَهُ :	فَتَزَلِقُ	=	امروء القيس	٢١٦
٤٨٩	هَلْ	مَخْرَاقُ	البسيط	-	٦٦٥
٦٦٥	وَالْإِ	شَقَاقُ	الوافر	بشر بن أبي خازم	١٠٩
٥٨٨	فَمَا الدُّنْيَا	بِبَاقِ	=	-	٨٩٨
٣٨٩	يَا قَرَّ ↓	الإِحْمَاقُ	الكامل ↓	جبار بن سلمى ↓	٥٢٣
٣٧٧	وَأَخَفْتُ	تَخْلِقُ	=	أبو نواس	٥٠٢
٥٩٨	فَمَتَى وَاعْلُ	السَّاقِي	الخفيف	عدى بن زيد	٩٣٤٦٩٢٤
٢٢٤	أَيْنَ تَضْرِبُ	لِلتَّلَاقِي	=	عبد الله بن همام	٣٦٦ م
١٠٣	فَلَوْ تَرَى وَلَمَتِي	طَاقِ غَاقِ	رجز	روءبة	٢٠٥
٣٤٩	جَمَعْتَهَا ذَوَاتِ	مَوَارِقِ سَائِقِ	=	روءبة	٥٠٩٦٤٧٥
١٢٠	إِذَا لَوْ لَا تَرْضَاهَا	فَطَلِقِ تَمَلِقِ	=	روءبة	٢٤٣
(الكاف)					
٤١٤	أَوْلَاكَ	أَوْلَا لَكَ	الطويل	أخو الكعبة	٥٨٥
١٦٨	فَلَمَّا	مَالِكَا	المتقارب	عبد الله بن همام	٩٢٨٦٨٥٩٢٢٩٨
٦٨٤	يَا أَبَتَا	عَسَاكَ	رجز	روءبة	١٠٢٧
٤١٥	مَنْ بَيْنَ	أَلَاكَ	رجز	-	٥٨٦
٢٩١	إِلَيْكَ	إِيَّاكَ	=	حميد الأرقط	٤٣٨

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
٢٧٧	تجاوزت	مالك	الطويل	عبدالله بن جذل	٤٤٤
٤٦	ليث	ضنك	رجز	جحدربن مالك	٥٩٥ ٦١٥
٤٠٣	أبيت وجبهك	تدلكي الذكي	=	=	٥٦١
					٥٥٦
٣٩٨	تراكها أما ترى	تراكها أوراكها	=	طفيل	٥٥٦

(اللام)

٢٧٨	جزى ربه	فعل	الطويل	أبو الاسود	٤٤٥
٦٤١	نصروا	حزان	الرميل	عمر بن زيد	٩٥٩
٢٥١	صعدة	تل	الرميل	كعب بن جعيل	٣٨٤ ٤٤٤ ٤٩٥ ٩٣٤
٤٧٧	فصلقنا	بالثلث	=	لبيد	٦٤٩
٤٦٠	واذا أترضيت	الجميل	=	=	٦٣٨
١٣٠	لو يقوم الفيل	وزحل	=	=	٥٥٥
١١٤	يتداعى	الجميل	=	=	٥٣١
٥٥٦	وسميت	الجميل	المعقارب	جرير	٧٤٩
٩٩	وليس	الأسل	=	إسحاق البهراني	١٩٩
٥٢	كان من جانبه	المحل ووعل	رجز	ابن مياده	١١٤

٦٨٧	فقلت	وقابله	الطويل	حميد بن ثور	١٠٣٨
١٩٣	فلم أر	أنفعله	=	عامر بن جوين	٣٤٤
٥٤٩	الحمد لله	سربالا	البيسيط	النايفه الجعدى	٧٦٤
٥٢٤	سمعت	بلالا	الوافر	ذو الرمة	٧٤٨
٣٨٦	ومية	قذالا	=	=	٥٥٤
١٧٠	محمد	تبالا	=	الأعشى	٣٣٥ ٥٤٩
٥٨٤	يذيب	لسالا	=	المعرى	٨٩٤
١٨١	أجدك ولا متدارك	نمولا حمولا	=	المرار الأسدى	٣١٣
					٩٩٤
٦٤٤	فياليتني	نزولا	=	ورقه	٩٩٤
٤٩٤	أبوك	حلا	=	جميل	٦٦٧

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاثل	الصفحة
٣	إن الكلام	دليلا	الكامل	الأخطل	٤
٦٥٥	خالي	الأخوالا	=	—	١٠١٣
٣٣٩	أبني كليب	الأغلا	=	الأخطل	٤٧١
٦٦٧	إن	الأثقالا	=	الأخطل	١٠١٥
٤٦٨	ورجا الأخطل	لينالا	=	جرير	٦٧٧٤٦٤٤
١٩٧	إن محلا	مهلا	المنسرح	الأعشى	١٠٤٤٣٣١
٤٧٢	يوما	نغلا	=	الأعشى	٦٤٧
٤٦٧	قلت	ر ملا	الخفيف	ابن أبي ربيعة	٦٧٧٤٦٤٤
١٦٤	غير أنا	التأميلا	=	بعض الحارثيين	٢٩٦
٧٨	علو أنني	كميلا	المتقارب	العباس بن مرداس	١٥٧
٥٨٠	رأى	أولا	=	—	٨٨٥
٢٧٦	فلا مزنة	إيقالها	=	ظمر بن جوين	٤٤٤
٤٠٥	فلا كهن	حلاظلا	رجز	روبة	٥٦٣
		حاظلا			
٥٨٩	وأي	فعله	رجز	شهاب بن العيف	١٩٨

٢٣١	إذا أنت	جاهل	الطويل	زهير	٣٦٥
١٦٥	ولا زال وينبت	ووابل	=	النايفة	٢٩٦
		قاثل			
٢٨٤	وكانت لهم	القبائل	=	النايفة	٤٤٨
٦٠٧	فإن أنت	الأواطل	=	لبيد	٩٤٢
١٢٦	وكل أناس	الأنامل	=	لبيد	٨٧٩٦٤٨
٥٥٣	وإننا	وسلول	=	السموءال	٧٦٨
٨٦	إذا كان	وطبول	=	المتنبي	١٦٩
٤٧٦	فلو كنت	سبيل	=	—	٦٤٩
١٤٩	وإن بباب	وأجمل	=	—	٢٧٨
١٢٨	رأت فلما رأته	مزمل	=	التمر بن تولب	٢٤٩
		يفعل			
١١٧	فيوما	تغول	=	جرير	٢٣٩

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٥٤	لنا راعيا	جِيَالُ	الطويل	الكميت	١١٩
٥٩٢	تراه	موكَلُ	=	—	٩٠٤
٦٦٨	فلا تلحني	بلا بَلُهُ	=	—	١٠١٧
٤٨٥	وملحمتنا	أنا ملهُ	=	زهير	٦٥٨
٣٩٩	ويوما	نوافلُهُ	=	عامر	٥٥٨
٤٥٣	تهاضي	خيالها	=	الفرزدق	٦٣١
١٩٥	لئن عاد	أقيلها	=	كثير	٣٣٠
٦٦٢	لربك	يقولها	=	—	١٠٠٥
٥٢٨	استغفر	والعمل	البسيط	—	٧٢٠
١٨٠	إن تركبوا	نزلُ	=	الأعشى	٩٢٧٦٣١١
٦٧٦	في فتية	وينتملُ	=	الأعشى	١٥١٦١٣٩٦١٣٣
١٤٤	أبوك	الكمالُ	الوافر	—	٢٧٣
٢٢١	قان تميخل	قبولُ	=	الأخطل	٢٥٨
٦١٨	كما خط	أو يزيلُ	=	أبو حية	٩٥٥
٥١٠	فلا وأبيك	والصهيلُ	الوافر	شمير الضبي	٧٠٥
٥٤٥	يا عمرو	قليلُ	الكامل	—	٧٥٠
١٢	لمن	تنهلُ	الهجج	امروء القيس	٣٤
٣٢٠	إذا ما أتيت	أفضلُ	المقارب	غسان بن وطة	٤٧٥١٤٦٠
٦٩	مثل القطا	أقفر نفولُ	رجز	—	١٤٥
١٢٢	مثل القطا	حواصله	رجز	—	٢٦٧
٦٧٢	فليت	بالـ	الطويل	عدي بن زيد	١٠٢٣١٠٢٢
٣٢٤	الأمم	الخالـ	=	امروء القيس	٥٠٠
٦١٠	فقلت	وأوصالي	=	=	٩٥١
٤٢٤	كان	البالي	=	=	٦٠٠
٥٥٤	فلو أن	المالـ	=	=	٧٨١
٣٢٣	ولكننا	أمثالي	=	=	٤٩٩
٦٧٣	فما كنت	سبيلـ	=	الأخضرين	١٠٢٤ هبيرة
٣٩٢	أنا الذائدُ	أو مثلي	=	الفرزدق	٥٤٩
٢٢٤	ولما رأونا	بالهزلـ	=	—	٤١٦
٥٢٠	—	الطفلـ	=	—	٧١٦
٥٥٠	الأصحت	البخلـ	=	البعيث	٧٦٤

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
٥٨٥	ألا زعت	شغلي	الطويل	أبو ذؤيب	٨٩٣
٢٠٢	فأضحت	توه هل	=	ذو الرمة	٣٣٦
٤٢٥	قفا	فخومل	=	امروء القيس	٦٠١
٤٢٦	فتوضح	وشمال	=	=	٦٠١
٦٣٧	وإن شفاي	معول	=	=	٩٨١
٦٥٢	ألا	جلجل	=	=	٩٩٩
١١٦	ويوم	مرجل	=	=	٢٣٨
٤٧٩	فظل	معجل	=	=	٦٥١
٦٨٨	فقات	تنجلي	=	=	١٠٤١
٥٧٨	إذا	يحول	=	=	٨٨٥
٥٥٥	فجئت	المتفضل	=	=	٧٨١
٥٥٦	مكرراً ويوماً	تحلل	=	=	٧٩٢
٥٤٠	وتعطو	إسحل	=	=	٧٤٠
		وتجهل	=	وترأب (البلد المضمومة)	
٦٧٥	فقلت	وجامل	=	—	١٠٣
٤٤٤	كان	القواعل	=	امروء القيس	٦١٨
٣٠٥	لعمري لانت	بالأصائل	=	أبو ذؤيب	٤٥٠
٢٧٢	أبت ذكر	المفاصل	=	ذو الرمة	٤١٥
٦٠٢	كذبتم	وتناضل	=	أبو طالب	٩٣٤
٣٣	ما أنت	والجدل	البيسيط	ألفرزدق	٨٩
١١٣	لم يمنع	أو قال	=	أبو قيس الأسلت	٢٣١
٣٨٥	بكيت	وبال	الوافر	شاعر باهلي	٥١٧
٤٠٤	كمنية جابر	مالي	=	زيد الخيل	٩٩٢
٣١٧	ذاك الذي	الباطل	الكامل	جرير	٤٥٧
٣١٥	هلا	تسالي	=	ربيعة بن مقروم	٤٥٦
٢٩٦	يسقون	السلسل	=	حسان	٤٤٥
٥٦٢	وإذا	الأجل	=	أبو كبير	٣٧٥
٦٠٦	فرايتنا	مقصل	=	عنتره	٩٤٢
		الفاعل = النظر			
٦٦	فاليوم	واظل	السريع	امروء القيس	١٤٠
٥٨٣	لخالد	بالباطل	=	الأسود	٨٩١

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
٥١٤	أنا سيف	انساما	الوافر	حميد بن ثور	٧١٩
٥٩٦	كلا	لما	=	جرير	٩١١
٢٥٨	أتوا	ظلاما	=	شمير بن الحارث أو غيره: ٤٨٦٤٨٥	
١٨٩	وكنت إذا	أو تستقيما	=	زياد الأعجم	٣١٧
٤٤	جزاني	بالكرامة	=	قيس بن زهير	١٠٤
٤٠٩	—	دما	الكامل	—	٥٦٥
٢٨٩	لمرات	لامها	السريع	عرو بن قميئة	٤٣٤
٤٥٤	سفته	يعدما	المتقارب	النمر بن تولب	٦٣١
٢٢٦	—	نياما	=	—	٤٦٤
٤٤١	حيان تغفر لواى عبد	جمّا الما	رجز	أمية بن أبي الصلت ١٦٨ ١٩٨	
١٨	فاته مضى تقول لم يدنيه	يو كرم الرواسيا بروحاسيا	=	أبو حيان الفقمسي هدية	٣٤٩٤٤٢ ١٠٧٥
١٦	صددت	يدوم	الطويل	المرار الفقمسي	٣٤
٦٦١	ألا ياسنا	كريم	=	بعض بني نمير	١٠٦٦١١٥
٣١	فانت	وأظلم	=	—	٨٧
٦٤	يراه	أصلم	=	أبو خراش	١٢٩
٦٩١	فأقسم	مظلم	=	المسيب	١٠٤٦
٥٢١	لقد كان	سائم	=	الأعشى	٧١٧
٢٤٥	بني ثعل	ظالم	=	رجل أسدى	٣٧٥
٢٨١	فلم يدر	وشامها	=	ذو الرمة	٤٤٧
٢١٨	أطلت	نظامها	الطويل	ذو الرمة	٣٥٧
٢٣٢	للفتى عقل	قدمه	المديد	طرفسة	٣٦٦
٢٨٨	والحية	والكلم والقسم	البيسط	أمية بن أبي الصلت ٥٢٧	
٢٤٣	وإن أناه	ولا حرم ولا عظم	=	زهير	٢٧٤
٤٤٨	هل ما لأم هل	مصروم مشكوم	=	= ولا قصر	
١٠٠	كان	ملثوم	=	علقة الفحل	٩٣٧٦ ٦٢٨
			=	=	
			=	=	١٩٩

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
١٠٩	ما أمك	أم	البسيط	—	٢٢٠
٥٢٠	تمرون	حرام	الوافر	جرير	٧٦٠٦٧٢١
٣٢٨	ومركضة	والفلام	=	أوس بن خلفاء	٤٦٦
٢٤٩	فطلقها	الحسام	=	الأحوص الانصاري	٨٩٧٦٢٨٣
٨٨	فأصبح	هشام	=	الحارث بن خالد	١٠١٠٤١٨٤
٣٢٤	نصلي للذي	العموم	=	—	٤٦٢
١٢٥	وندمان	النجوم	=	البرج بن مسهر	٢٦١
٦٤٩	لعل	شريم	=	—	٩٩٦
١٧٥	ألم تسأل	القديم	=	—	٣٠٥
٦٢٨	فإنك	الأريم	=	الوليد بن عقبة	١٠١٠٤٦٠٩
٥٥٢	أوكلما	يتوسم	الكامل	طريف بن تميم	٧٦٦
١٦٧	لا تنه	عظيم	=	—	٣٠٨٤٢٩٨
٩٢	فقدت	وأمامها	=	لبيد	١٩٤
٧	ولقد	سهاها	=	لبيد	٢٧
٣٦٦	سالكات	ومقيم	الخفيف	أبو ذؤاد	٤٩١
٣٤٢	هما لقليل	تميم	رجز	الأخطل	٤٧٢
		عميم	=	روءبة	١٥٠
—————					
٤٥٧	فياظبية	سالم	الطويل	ذو الرمة	٦٣٥
٢٤	وقفنا	الطواسم	=	=	٧٨
١٧٣	وما أنت	والغلاصم	=	الفرزدق	٣٠٤
٢٦٢	فلن تستطيعوا	دائم	=	=	٤٠
٢١٧	أتغضب	خازم	=	=	٣٥٧
٥٨	وقد مات	وحاتم	=	=	٥٤٤٤٥٢٣٦٢٢
٥١٢	على حالة	حاتم	=	=	٧٠٨
٥٦٦	ونظعنهم	العمائم	=	—	٨٢٨
٦٩٩	وكنت	واللهازم	=	—	١٠٦
١٩	لقد	بنائم	=	جرير	٤٨

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
٤٧١	وكانا جنوب	بسهام صيام	الطويل	ذو الرمة	٦٤٦
٢٠٦	ألا تنتهي	بالدم	=	جابر بن حنو	٣٤٣
١٢٥	واعلم	عم	=	زهير	٢٤٧
٢١٣	ومهما تكن	تعلم	=	زهير	٣٥٣
١٢٢	جري	يظلم	=	زهير	٢٤٤
٢٥٩	وقدر	يتدسم	=	ابن مقبل	٣٩٥
٥١٧	وتشرق	الدم	=	الأعشى	٧١٤
٢١٥	أماوي	يندم	=	—	٣٥٥
٧١٥	لعمر	لحم	=	أبو خراش	١٠٧١
٢٠٥	سائل	الأكبر	البسيط	زيد الخيل	٩٣٧٦٦٤٧٦٣٣١
٢١٤	قد أوبيت	تشم	=	ساعة	٣٥٤
٢٣٦	أنت بها لا كيف	مقروم لموم	=	الفرزدق	٣٦٧
١٤٥	قالت	لا قوام	=	النايفة	٤٥١٢٤٧٤
٦١٩	فكيف	كرام	الوافر	الفرزدق	٩٥٦
٦٧٩	هل (أو) ألا	الخيام	=	—	١٠٣٧٥١٠٣٦
٣٤١	فقلت	بالتميم	=	—	٤٧٤
١٤١	تركنا الخيل	أقيمي	=	—	١٧١
٥٤١	ولقد	المكرم	الكامل	عنتره	٧٤٢
٢٦٣	يا شاة	تحرم	=	عنتره	٤٨٨
٧٣	ينباع	المكدم	=	عنتره	١٤٥
٦٨٦	عوجا	حذام	=	امروء القيس	١٣٧
٣٣٢	وأنا الذي	قطام	=	=	٤٦٧
٥٦٥	ودعا محكمه	سلام	=	الأسود بن يعفر	٨٢٦
٦١٣	كانت	الرجم	م الكامل	النايفة الجعدى	٩٧٩٢٩٥٣
٤٥٩	سيان	عظايم	م الكامل	يحيى البيزدي	٦٣٧
٤٦٤	كيف	السقيسم = الكرسيم الخفيف	=	—	٨٤٨٦٣٣٩
٤٨١	أوعدني رجلي	والأناهم المناسم	رجز	العديل	٦٥٥١٦٥٤

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٧٧	يا ليتها حتى	فيه أسطمة	رجز	—	١٥١
(التيسون)					
٢٨	وقوفا	وتجملين	الطويل	امروء القيس	٨١
٢٧	متى كان	الخيامن	الوافر	جرير	٨١
	أزف	قدن	الكامل =	قدر	
٥٦٧	أنا	الا حيان	رجز	—	٨٣٦
	أثور ما	ثورين	=	—	١٢٦
٥٥	أم هذه	القرنين			
٢٦	من طلل	انهجن	المعجم	العجاج	٨١
٣٠	وقائم	المخترقن	=	روءبة	٨٢
٢٥	ياصاح	الذرفن	=	العجاج	٨٠
	قالت	يمن	=	روءبة	٨٩٩٦٢٨٤
	يفسل	الحزن			
٢٥٠	وحاجة	ثمن			
	مستورة	ومن			
	قالت	فان			
	كان عيبا	وان			
٢١٢	كونوا كمن	كلانا	الطويل	معروف الدبيري	٣٤٧
	ألا	حزينا	=	الأسود بن يعفر	٤٨٧
٣٦٠	رتحية	قرينا			
٦٢٣	ثياب كريم	صوانها	=	المتنبي	٩٧٩
٣٧٥	يا حبذا	من كانا	البسيط	جرير	٥٠١
٦٩٦	هل	قربانا	=	جرير	١٠٥٨
٤٢٣	فقدت	ومينا	الوافر	عدي بن زيد	٦٨٥٦٥٩٩
٢٧٠	تهدرنا	مقتوينا	=	عمرو بن كلثوم	٤١٠
٩١	فأصبحت	الوابلينا	=	—	١٨٨
٨٧	فما وجدت	وأحمرينا	=	حكيم الأعمش	١٧٤

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٤١٧	بآية تيلك	تنطقينا	الوافر	—	٥٨٦
٥٣٢	فلما	فارتميننا	=	عبد الشارق	٧٣٢
٧٠٧	لسان	تجينا	=	—	١٠٧٤
١٢٧	قضوا	ستلحقينا	=	—	٤٤٩
٦٨٩	وما لمن طهنا	آخرينا	=	فروة بن مسيك	١٠٤١
٣٢٩	إذا ما حاتم	أجمعينا	=	—	٤٦٦
٦٩٥	أجهالا	متجاهلينا	=	الكميت	١٠٥٦
٥٧٤	لذو	غيلانا	=	—	٨٥١
٣٦٢	فكفى بنا	إيانا	الكامل	حسان	٤٨٧
٤٣٤	إن شرح	جنونا	الخفيف	حسان	١٠١٠٦٠٨
٨١	فلما تبين	بالأبيتا	المتقارب	زياد بن واصل	١٦٣
٢٢٣	قد علمت لم لتخلطن	معينا طينا	الرجز	—	٣٥٩
٤٩٠	قد مخافة يحسن	حسانا	=	روبة	٦٦٥
		والليانا			
		والقيانا			
٢٢٢	فان فان في	والإيماننا	=	—	٣٥٨
		فيرانا			
٩٠	قد رضيت قليصات	دهيد هينا	=	—	١٨٧
		وابيكرينا			
	ضربا	سخينا	=	شخيتا	
—————					
٥٦	ولست	وتاجن	الطويل	الأعشى	١٤٩
١٢٣	فلما مضى	حينها	=	—	٤٤٧
٤٣١	وكم آب	عدنان	البسيط	ابن الرومي	٦٠٥
٦٢٥	الأم	جنون	الوافر	أبو قيس الأسلت	٩٨٠
—————					
٥٢٩	دعني	بليان	الطويل	عبد الرحمن بن الحكم	٧٣٠
٤٤٥	لعمرك	بثمان	=	عمر بن أبي ربيعة	٦٢٣

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٤٣٧	رمانى بأمر	رمانى	الطويل	ابن احمر	٦٩
٥٦٤	أغرّكما	عطران	=	عروة بن حزام	١٨٦
		زهيان	=	= عطران	
٢٧٣	وحملت زفرات	يدان	=	عروة بن حزام	٤١٥
٦٦٠	وما زلت	مكان	=	كثير	١٠٤
٤٠	وكل رفيفي	أخوان	=	الفرزدق	٢٩٩٦١٠٣
٣٢٥	تمش	يسطحيان	=	الفرزدق	٤٦٣
٥٩	الأياديار	الهطلان	=	تميم أو غيره	١٣٦
٣٩٠	مكر	العدوان	=	امروء القيس	٥٣٥
٣٩٢	كتيس	شهران	=	=	٥٣٥
٤٤٠	أقول له	مرتحلان	=	=	٦١٠
٢٩٢	فإلا يكنها	بليانها	=	أبو الأسود	٩٨٤٥٥٦٤٣٨
٢٠٨	ما بال	لا حين	البيسيط	جرير	٢٤٣
٦٦٤	لا ابن عمك	فتخزوني	=	ذوالأصبع	١٠٦
٤١٠	وأنتم	فكيدوني	=	ذوالأصبع	٥٦٨
٢٤٤	من يفعل	مثلان	=	حسان	٢٧٥
٥٩٥	كلا يومي	الظنون	الوافر	الشماخ	٩١٠
٦٣	وماذا يدري	الأربعين	=	سخيم الرياحي	١٣٨
٢٦٤	فلو أنا	اليقين	=	على بن بدال	٤١
٤٠٢	تراه كالشفام	فليني	=	عمرو بن معد يكرب	٥٦٠
٤٥٤	فأما وإلا	سميني وتتقيني	=	المثقب العبدى	٦٣١
٧٠١	ألا ابلغ	هجانى	=	الجعدي	١٠٦٧
٣٦٩	وقدما	تجاوبان	=	جحدرا المعكلى	٤٩٧٤٩٥
٢٦٧	وإنّ الفحل	العجان	=	يزيد بن الصعق	٤٠٣
٤٨	يصم	اليدان	=	الجعدي	١٠٥
١٦٩	فقلت : ادع	داعيان	=	الأعشى	٣٤٧٤٣٣٥٦٤٩٩
٥٢٧	وما صفراء	منجلان	=	حماد الراوية	٧٣٥
١٣٢	ولقد أمر	لا يعنيني	الكامل	رجل من بني سلول	٢٥٤
٩٨	درس	فالسويان	=	لييد	١٩٨

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة	
٤٣٩	ريح الجنوب	التَهْتَانِ	الكامل	بعض بني ياهلة	٦١٠	
٤٤٣	وينو تويجيه	الخَزَانِ	=	—	٤٧٢	
٦٢٩	ووجه	حَقَّانِ	هزج	—	١٠٩٢٩٨٤	
٤٠٧	أيها السائل	مني	الرمل	—	٥٦٤	
١٥٠	إِنَّ	بِجَلْجَلَانِ	م الرمل	وَصَّاح	٢٧٩	
٦٩٠	إِنَّ هُوَ	المجانين	المنسرح	—	١٠٤٣	
٦٠	طال ليلي	بالماطرون	الخفيف	أبو دهيل	١٢٧	
٦٩٢	في دار	يُشْكِنِي	رجز	—	١١٥٢	
٢٣	أحب منك	القفن	رجز	دهلب بن قريع	٧٧	
						والموضع
٣١١	حتى	اللذنين	=	—	٤٥٣	
						المحملجين
٢٦٨	أصبح	العينين	=	—	٤٠٥	
						فعلته
						شهرين
٥٤٧	قد	يفرند يني	=	—	٧٥٨	
						و يسرند يني

(الهاء)

٦٢٣	أضحت	صواد يها	البسيط	—	٩٥٩
٣٥١	فأبني	لا يراها	الوافر	العباس بن مرداس	٤٧٧
١٢٤	فإني لست	إنها	=	—	٣٦٠٦٥٥٥٤٧
٧٩	ان	أباها	رجز	أبو النجم	٦١٩٤٦٦١

(الواو)

٤٦٩	جمعت	بمرعوي	الطويل	يزيد بن الحكم	٦٤٦
-----	------	--------	--------	---------------	-----

(الياء)

٦٥٧	ألم تكن	العلي	رجز	—	١٠٠٣
	ان	المطي			

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
٢٢٩	إذا اكتحلت	فوء اديا	الطويل	جرير	٤٢٦
٢٥٢	إذا اعجبتك	واللياليا	=	—	٢٨٧
	يجئن	آليا			
٢٤٠	ان كان	باديا	=	امراة من عقيل	٣٧٤
	لو أركب	شماليا			
٣٥٢	وأنت غريم	جائيا	=	ذو الرمة	٤٧٨
٤٤٦	تقول عجوز	وغاديا	=	=	٦٢٤
	أذو	ثاويا	=	=	٦٢٤٦٨
٤	فقلت لها	وماليا			
	أراني	غاديا	=	زهير	٦٢٠
٨	فان كان	راضيا	=	سوار بن المضرب	٢٨
٥٤٦	كان لم يكن	تلاقيا	=	جميل	٧٥١
٢٩٩	فأما كرام	ما كفانيا	=	منظور بن سحيم	٤٤٧
٣٢٢	وتضحك	يمانيا	=	عبد يفيوث	٤٦٥
٤١٩	ودع	ناهيا	=	سحيم بن عبد بن الحساس: ٥٩٧	
٤٨٩	وذى أخوة	لا أخاليا	=	صخر بن عمرو	٦٥٨
٥٩٣	وقائلة	كما هيا	=	—	٩٠٥
٥٤٢	من رى	اططية	الوافر	—	٧٤٢
٢٦٩	لقد أغدوا	المحاريا	هنج	—	٤٠٧
٢٥٥	مهماليه	وسرياليه	السريع	عمرو بن ملقط	٢٨٨
٨٤	بنيته	ماليا	الرجز	أحيحة	١٦٥
	أخشى	عاديا			
١٤	أطربا	قنصري	رجز	العجاج	٤١٦٣٢
	والدهر	دواري			
٥٣٦	منعمة	شرعبي	الوافر	الحطيئة	٧٣٥
٣٣٦	وليس	الذي	=	—	٤٧٠
	تجوز	وللصفي			

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	صفحة
٢٩٨) يا بئر) لا تزحن) حتى	عديّ	رجز	رجل من بني عدي	٤٤٦
		بالدليّ			
		الوليّ			
(الألف المقصورة)					
٣٥٥	فأومات	فتى	الطويل	الراعي	٤٧٩
٤٩٧	نعم صادقا	الشرى	=	-	٦٦٩
١٨٦	على مثل	بكي	=	متم بن نويرة	٣٣٥٢١٥
١٣٣	} يجزيه } جنات	جزى	رجز	أبو النجم	١٥٢٤٥٥
		العلا			
١٠٢	} أي قلوب } شالوا	تراها	رجز	رؤبة	٢٠١
		علاها			

أنصاف الأبيات

الرقم	الشاهد	الصفحة
٦٩٧ -	ألا أن قوما كنت أمسى د ونهم	١٠٥٩
٦٩٨ -	ألا اننى شربت أسود حالكا	١٠٥٩
٤٠٩ -	كلا وشمس لنخضببتهم د ما	٥٦٥
٥٧٢ -	لا يهتدى لبابته الرشاد	٨٤٩
٥٧١ -	ما جاءت بجمعهم اياها	٨٤٩
١٦٢ -	ما كان يقتلنا الوحيد المفرد	٢٩٣
٣٢٦ -	وأيقظ من كان منكم نياما	٤٦٤
٥٥٧ -	والشهر مثل قلامه الظفر	٨٠٠
٥٢٠ -	وقد شغلت أم الصبي عن الطفل	٧١٦

الأعلم : ١٧٧ ، ٣٠١ ، ٣٤٣ ، ٦٦٠ ، ٧٤١ .

الأعمش : ١٠١٩ .

امرؤ القيس : ٣١ ، ٣١٥ ، ٤١٢ ، ٤٣٣ ، ٤٩٩ ، ٥٣٥ ، ٥٣٩ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٦ .

٦٠٣ ، ٦١٨ ، ٦٥١ ، ٦٥٦ ، ٧٤٠ ، ٧٤٤ ، ٧٦٤ ، ٧٨١ ، ٨٨٠ ، ٩٩٩ ، ٩٩٩ ، ١٠٣٧ .

١٠٥٥

أمية بن أبي الصلت : ٤٩١ ، ٥٢٣ .

ابن الأنباري : ٨٦٦ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٦٩ .

أهل البصره = البصريون .

أهل الكلام = المتكلمون

أهل الكوفة = الكوفيون

البياء

ابن يابشان : ٦٥٢ ، ٦٦٦ ، ٦٨٥ ، ٧٦٧ ، ٧٦٧ ، ٧٨٤ ، ٧٨٧ .

ابن البيانش : ٦٨٦ ، ٧٨٤ ، ١٠٤٨ .

البخاري : ٧٩٩

بشر : ٥٠٢

البصريون ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٤ ، ٤٠ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٥٦ ، ٦٥ .

٦٧ ، ٦٠٦ ، ٧٤١ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٩٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣٠ ، ٢٦٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٢ .

١١٣ ، ١٢٣ ، ١٣٣ ، ١٣٣ ، ١٥٣ ، ١٥٣ ، ١٥٣ ، ١٥٣ ، ١٥٣ ، ١٥٣ ، ١٥٣ ، ١٥٣ .

٢٠٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٠ .

٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٤ .

٥١٥ ، ٥٤١ ، ٥٤١ ، ٥٤١ ، ٥٤١ ، ٥٤١ ، ٥٤١ ، ٥٤١ ، ٥٤١ ، ٥٤١ ، ٥٤١ ، ٥٤١ .

٦٧٤ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩٠ ، ٧١٥ ، ٧٤٥ ، ٧٤٥ ، ٧٦١ ، ٧٦١ ، ٧٦١ ، ٧٦١ ، ٧٦١ .

٨٥١ ، ٨٦٦ ، ٨٦٨ ، ٨٦٨ ، ٨٦٨ ، ٨٦٨ ، ٨٦٨ ، ٨٦٨ ، ٨٦٨ ، ٨٦٨ ، ٨٦٨ ، ٨٦٨ .

٩٧٠ ، ٩٨٥ ، ٩٨٥ ، ٩٨٥ ، ٩٨٥ ، ٩٨٥ ، ٩٨٥ ، ٩٨٥ ، ٩٨٥ ، ٩٨٥ ، ٩٨٥ ، ٩٨٥ .

١٠٤٤ ، ١٠٥٠

البغداديون : ١٩٨ ، ٣٥٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٥ .

البيغوي : ٢٧٥

أبو بكر الصديق : ١٠٣ ، ١٠٤

بلال بن أبي بردة : ٦٢٤

العسين

- ابن ابي العافية : ٧١٧ ، ٧١٩ ، ٨٨٣ .
عائشة (رضی) : ٧٦١ .
أبو العباس = المبرد
العباس بن مرداس : ٣٥٩
عبد الله بن عباس (رضی) : ٧٩٩
عبد الله بن مسعود : ٣٤٠ ، ٤٤٨ ، ٤٦٥ ، ٦٣٧ ،
عبد الله بن همام السلولي : ٣٦٠
عبد الوهاب الفقيه أبو محمد : ١٠٦
العبدى : ١١ ، ٧٦٦ ، ٧٨٣ ، ٨٥٧
عبيد بن أيوب : ٨٤٩
أبو عبيدة : ٢٨٢ ، ٣٥٣ ، ٣٩٧ ، ٦٣٢ .
ابن العريف : ٩٢١
ابن عصفور : ٥٤ ، ٥٨ ، ١١٧ ، ٣٢٦ ، ٦٨٧ ، ٦٩٥ ، ٧٥٦ ، ١٠٥٨ .
٨٣٩ ، ٨٤٤ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٣٥ .
عقبة بن أبي معيط : ١٠٤٥
علي = الأعلم = ٦٧٦
علي بن أبي طالب (رضی) : ٧٢٣
العائش الراجزى : ٩٩٤
عمر بن الخطاب (رضی) : ٥٩٧ ، ٥٩٨
عمر بن أبي ربيعة : ٢٧٢ ، ٤٣٨ ، ٥٠٢
عمر بن صعق : ٨٧
أبو عمرو بن العلاء : ٩٧٧ ، ٩٩٥
عمر بن كلثوم : ٤١٠
عنزة : ٩٧٧ ، ١٠١٠
عيسى بن عمر : ٣٢٩ ، ٤٨٠

- أبو محمد الأسدي (من الرواة) : ٥٤٥
محمد بن الحجاج : ١٠٤
محمد بن يوسف (أخو الحجاج) : ١٠٤
ابن مضاء : ٩٤٠
المعتزلة : ٩٣٠ ، ٧٨٩ ، ٤
المعري : ٨٩٢
المفسرون : ١٠٦٩
المفضل : ٦٣٠ ، ٤٨٧ ، ٤٧٧
ابن مقسم : ١٤٣ ، ٤٤٣ ، ٧٥٩
أبو موسى = الجزولي

النسب

- النايفة الجعدي : ١٠٦٧ ، ٧٦٢
النايفة الذبياني : ٣١ ، ٤٥٠ ، ٥٤٠ ، ٦٤١ ، ٧١٠ ، ٨٥٧ ، ٩٧٥ ، ٩٩٩ ، ٩٩٩
٠١٠٦٨
نبا = ابن الأنباري .
أبو النجم : ٣٠٤
النحاس أبو جعفر : ١٠٤٨ ، ٦٥١
النسائي : ٧٩٩
أبو نصر : ٧٦
أبو نواس : ٢١١

الهـ

- هارون الرشيد : ٩٩٥
بنو هاشم : ٥٦٨
الهدلي (أبو خراش) : ١٠٧٠
الهدلي (صخر الفتي) : ١٠٧٠
هذيل : ٥١٠ ، ٤٧٢ ، ٤٤٧ ، ٤١٤ ، ٤١٣ ، ٤١٢ ، ٤١١
الهوري (صاحب الأزهية) : ٤٧٥
ابن هشام الخضراوي : ٣٥٣ ، ٣٤٥
هشام الضرير : ٣٩٧ ، ٥٨٧ ، ٦٢٦ ، ٩٢٠ ، ٩٤٠

الواو

ورقة بن نوفل : ٢٥٠ ، ٩١٣
وضاح اليمين : ٢٧٩
ابن ولاد : ١٨٠ ، ٩٣٩

الياء

ابن يسعون : ١٠٢٣
يعقوب بن السكيت : ٨٥٩
اليهود : ٦٠٦
أبو يوسف (صاحب أبي حنيفة) : ٣٨١

يونس : ٢٣٦ ، ٣١٢ ، ٣٧١ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٨٠ ، ٦١٩ ، ٨٤٧ ،
١٠٤٨

فهرس الكتب الوارد ه فى النص

أ

الأزھية : ٤٧٥

اصلاح المنطق : ٨٥٩

الانصاف : ٨٧٤ ، ٨٩٦ ، ١٠١٨

الايضاح للفارسى : ٥٤ ، ٦٥٠ ، ٧١٦

ت

التذكرة للفارسى : ٦٤٧ ، ٩٤٨

التنبيه على كتاب الجمل : ١٥

التوطئة : ٤

ح

الحماسة لأبى تمام : ٧٦٨

خ

الخطريات : ٩٢٧

الخصائص : ١٢ ، ٩٠٤

د

الدلائل لثابت : ٧٥٨

ذ

ذيل الأمالى للقالى : ٩٧٧

س

سر صناعة الاعراب : ٨٥٩

ش

- شرح الايضاح للعبدى : ١١
شرح الجزولية للشلوينى : ١١٦ ، ٩٦٥
شرح الكتاب لابن خروف : ٥٨ ، ٦٨٦ ، ٩٣٢
" " للسيرافى : ٩٦٥
الشيرازيات : ٨٨٥

ط

- طرر الكتاب لأبى نصر : ٧٥
طرر الكتاب لأبى طاهر : ٧٧٢

ع

العين : ١٠٧٢

ك

- الكتاب : ٨٠٨ ، ٨٧٤ ، ٩٠٨ ، ٩٨٨ ، ١٠٣٩
الكراسة للشلوين ١٠٦٦
ليس فى كلام العرب لابن خالويه : ٥٦٩

م

معانى القرآن للفراء : ٨٠٩

ن

النكت للأعلم : ٦٧٦

هـ

الهمز لأبى زيد : ٤٠٨

المصادر والمراجع

- الإبدال ، لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٦هـ) تقريباً ،
تحقيق د . حسين محمد محمد شرف ، القاهرة ١٣٩٨هـ .
- الإحاطة في أخبار غرناطة ، لابن الخطيب .

تحقيق محمد عبدالله عنان ، ط ٢ سنة ١٣٦٣هـ مطبعة الخانجي .

- الإحكام في أصول الأحكام ، للآمدى ، لطفى بن أبي لطفى بن محمد .
ط ١ سنة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م - دار الفكر - دمشق .

- أخبار النحويين البصريين ، تأليف : أبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي

(٢٨٤-٣٦٨هـ) ، تحقيق طه محمد الزيني ، محمد عبدالمنعم خفاجي

القاهرة - ط ١ ، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م .

- إشارة التعيين إلى تراجم النحويين ، لأبي المحاسن عبد الباقي اليميني الشافعي
مصورة بمركز البحث العلمي بمكة .

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ، تأليف : عبدالله بن السيد البطلبيوسي

(٤٤٤-٥٢١هـ) تحقيق د . حمزة عبدالله النشرتي ، ط ١ سنة ١٣٩٩هـ ،

الناشر : دار المريخ بالرياض .

- الأصمعيات ، اختيارات أبي سعيد عبدالله بن قريب بن عبدالله (١٢٢-٢١٦هـ)

تحقيق : أحمد محمد شاکر وعبد السلام هارون ، ط ١ - دار المعارف .

- الأصول لابن السراج ،

تحقيق د . عبدالحسين الفتلي ، مطبعة النعمان في النجف العراق ١٩٧٣م .

- إعراب القرآن ، أبو إسحاق الزجاج

مصورة عن نسخة الخزانة العامة بالرياض ٣٣٣ق لطفى شريط بمركز البحث العلمي .

- الإقصاد في شرح أبيات مشكل الإعراب ، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت ٤٨٧هـ)

تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة بيروت ط ٣ / ١٤٠٠هـ .

- الاقتراح في علم أصول النحو ، تأليف عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)

تحقيق أحمد صبحي فرات ، جامعة استانبول ، كلية الآداب ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

- إكمال الاطلاع بتلخيص الكلام ، لمحمد بن عبدالله بن مالك المتوفى ٦٧٢هـ .

تحقيق سعد حمدان الفامدى ، من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث

الإسلامي بمكة ط ١ - ١٤٠٤هـ .

- آمالي الزجاجي ، أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ) .

تحقيق عبدالسلام هارون ، ط ١ سنة ١٣٨٢هـ ، المؤسسة العربية الحديثة -

القاهرة .

- الأُمالي الشجرية ، لهبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت ٤٢٢هـ) .
دار المعرفة - بيروت - تصوير لطبعة الهند .
- الأُمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) .
تحقيق د . عبد المجيد قطامش ، مركز البحث العلمي - مكة ، دار المأمون - دمشق .
- أُمية بن أبي الصلت - حياته وشعره - دراسة وتحقيقه - جمعية المطبوعات الحديثة - وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٥ .
- الإنصاف في سائل الخلاف ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) .
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى - مصر .
- الإيضاح ، لأبي علي الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ) .
تحقيق د . حسن شاذلي فرهود ، ط ١ سنة ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٥٧٠-٦٤٦هـ) .
تحقيق د . موسى بنأي العليبي ، بغداد ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) .
تحقيق د . مازن مبارك ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ ، دار النفائس بيروت .
- البحر المحيطة لأبي حيان محمد بن يوسف (٦٥٤-٧٥٤هـ) .
ط ٢ ، ١٣٩٨هـ ، دار الفكر - دمشق بيروت ، تصوير عن طبعة سلطان المغرب سنة ١٣٢٨هـ .
- بحوث ومقالات في اللغة ، د . رمضان عبد التواب .
ط ١ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م . نشر الخانجي القاهرة .
- برنامج ابن أبي الربيع .
تحقيق د . عبدالعزيز الأهواني ، مجلة معهد المخطوطات العربية
(بالقاهرة) العدد الثاني ٢٥٢-٢٧١ .
- برنامج التجيبي للقاسم بن يوسف التجيبي السهتي (ت ٧٣٠هـ) .
تحقيق عبد الحفيظ منصور ، الدار العربية للكتاب ليبيا - تونس ١٩٨١م .
- برنامج المجاري لأبي عبد الله محمد المجاري الأندلسي (ت ٨٦٢هـ) .
تحقيق محمد أبو الأُجفان ، ط ١ ، ١٩٨٢م ، دار الغرب الإسلامي بيروت .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لعبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) .
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار الفكر سنة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٩م .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ) .
تحقيق محمد المصري ، دمشق ١٣٩٢هـ .

- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (٢٧٦هـ) .
- تحقيق السيد أحمد صقر ط ٢ ، ١٣٩٣هـ دار التراث - القاهرة .
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (ت ١١٦هـ) .
- تحقيق علي محمد البجاوي - طبع بدار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي .
- تحفة الأريب في نحاة مغني اللبيب لجلال السيوطي (٩١١هـ) .
- مصورة بمركز البحث العلمي بمكة .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان (محمد بن يوسف بن علي ابن يوسف بن حيان الأندلسي ت (٧٤٥ هـ) .
- شريط بمركز البحث العلمي بمكة .
- ~~تفسير البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف (٧٤٤هـ) .~~
- ~~طبع بالتصوير عن طبعة السلطان عبد الحفيظ سلطان المغرب سنة ١٣٢٨هـ ، ط ٢ ، ١٣٩٨هـ دار الفكر .~~
- تقييد ابن لب طي بعض جمل الزجاجي ، الاسكوريال رقم ١٠٩ .
- التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ٢٨٨-٣٧٧هـ .
- تحقيق د . حسن شاذلي فرهود ، ط ١ سنة ١٤٠١هـ ، جامعة الرياض .
- التنبهات لعلي بن حمزة انظر : المنقوص والمدود .
- التوطئة لأبي طي الشدوين .
- تحقيق يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي للطبع والنشر .
- الجامع الصحيح - سنن الترمذي .
- الجمل للزجاجي أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق ت ٣٣٧هـ .
- تحقيق ابن أبي شنب ، ط ٢ ، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٧م باريس .
- جمهرة أنساب العرب ، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم (٣٨٤-٤٥٦هـ) .
- تحقيق عبد السلام هارون ، ط ٤ ، دار المعارف بمصر .
- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٣٢١هـ) .
- ط ١ ، سنة ١٣٤٤هـ حيدرآباد .
- الجنى الداني في حروف المعاني لحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) .
- تحقيق طه محسن ، مطابع جامعة الموصل - العراق ١٣٩٦هـ .

- جواهر الأُدب ، علاء الدين إلابلي (ت ٧٤١هـ) .
تحقيق حامد أحمد نبيل ، مكتبة النهضة القاهرة .
- ابن الحاجب النحوي ، طارق بن عون الجنابي .
دار التربية للطباعة والنشر - بغداد ١٩٧٣م .
- الحارثي حياته وشعره ، جمع وتحقيق ودراسة زكي ذاكى المعاني .
دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م .
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (٣٧٠هـ) .
تحقيق عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- حروف المعاني والصفات ، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) .
تحقيق د . حسن شانلي فرهود ، دارالعلوم الرياض ١٤٠٢هـ .
- الحماسة البصرية ، لصدر الدين علي بن أبي الفرج البصري (ت ٦٥٩هـ) .
تصوير عالم الكتب - بيروت .
- حواشي المفصل لأبي علي الشلوبين (٦٤٥هـ) .
بجامعة أم القرى .
تحقيق ودراسة حماد محمد الشمالي ، رسالة ماجستير للعام ١٤٠٣هـ .
- الحيوان ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) .
تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، ط ٣ سنة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م .
المجمع العلمي العربي الإسلامي - بيروت .
- خزائن الأُدب ولباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي
(١٠٣٠-١٠٩٣هـ) - تصوير دار صادر بيروت - عن ط ١ .
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني .
تحقيق محمد علي النجار ، ط ٢ ، تصوير دار الهدى بيروت .
- دراسات في الأُدب العربي - نحوستان في شهر يناير - ترجمة الأستاذ عباس وعزيز - بيروت ١٩٥٩
درة الحجال في أسماء الرجال تأليف أبي العباس ابن القاضي (١٠٢٥هـ) .
- تحقيق د . محمد الأحمدى أبو النور ط ١ ، ١٣٩١هـ في القاهرة .
- الدرر الميثة في الفرر المثلثة للفيروزبادي محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ) .
تحقيق د . علي حسين البواب ، دار اللواء الرياض ط ١ سنة ١٤٠١هـ .
- دلائل الإعجاز عبدالقاهر الجرجاني ،
مطبعة السعادة - مصر بدون تاريخ .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون المالكي (ت ٧٩٩هـ) .
تحقيق د . محمد الأحمدى أبو النور ، دار التراث القاهرة .

- ديوان ابراهيم بن هرمة .
- تحقيق محمد جبار المعبود ، مطبعة الاداب - النجف ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعة أبي سعيد السكري .
- تحقيق محمد حسين آل ياسين ط ١ سنة ١٩٧٤م ، دار الكتاب الجديد - بيروت .
- ديوان أبي النجم المجلي ، صنعة علاء الدين آغا - النادي الأدبي - الرياض ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- ديوان أبي نواس الحسن بن هاني .
- تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي - القاهرة - ١٩٥٣م .
- ديوان امرئ القيس .
- تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - دار المعارف بمصر طبع سنة ١٩٦٤م .
- ديوان أوس بن حجر .
- تحقيق د . محمد يوسف نجم ، ط ٣ سنة ١٣٩٩هـ دار صادر بيروت .
- ديوان جميل شاعر الحب العذري .
- جمع وتحقيق : د . حسين نصار القاهرة ، دار مصر للطباعة .
- ديوان الحطيئة .
- تحقيق نعمان أمين طه ، ط ١ ، ١٣٧٨هـ القاهرة البابي الحلبي .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي .
- تحقيق عبدالعزيز المينني ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، الدار القومية القاهرة ١٣٨٤هـ .
- ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان .
- تحقيق د . حسين نصار ، دار الكتب ١٩٦٩م .
- ديوان دريد بن الصمة .
- جمع وتحقيق محمد خير البقاعي ، ط سنة ١٤٠١هـ ، دار قتيبة - دمشق .
- ديوان ابن الدمينة . صنعة شعلب ومحمد بن حبيب .
- تحقيق أحمد راتب النفاخ ، مكتبة دار العروبة القاهرة ط ١٣٧٩هـ .
- ديوان أبي دهيل الجمحي ، رواية أبي عمرو الشيباني .
- تحقيق عبد العظيم عبد المحسن ط ١ ، ١٣٩٢هـ النجف العراق .
- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي ت ١١٧هـ) . رواية شعلب
- تحقيق د . عبد القدوس الانصاري ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م . وأيضاً بتحقيق مطبع بيروني رزق المكتبة الإسلامية ، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ

- ديوان رؤبة بن العجاج - مجموع أشعار العرب .
- صححه ورتبه وليم بين الورد البروسي ، تصوير بيروت سنة ١٩٧٩ م .
- دار الافاق الجديدة .
- ديوان الراعي النميري .
- جمع وتحقيق x راينهرت فايبرت ، المعهد الألماني للأبحاث
- الشرقية بيروت ١٤٠١ هـ / ١٩٨٠ م ، مطبعة (النمارة - النجف - العراق .
- ديوان طرفة بن العبد (شرح الاظم الشنتمري) ت ٤٧٦ هـ .
- تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال ، طبع مجمع اللغة العربية
- بدمشق ١٣٩٥ هـ . المنسوب الى
- ديوان أبي الطيب المتنبي ، بالشرح / أبي البقاء العكبري .
- ضبطه وصححه ووضع فهارسه : مصطفى السقا وآخرون .
- ديوان العباس بن مرداس - جمعه دكتور محمد الجبري - وزارة الثقافة والإعلام - العراق ١٣٨٨ هـ .
- ديوان عبد الرحيم الحارثي : الحارثي حياته وشعره .
- ديوان عبيد بن قيس الرقيات .
- تحقيق وشرح د . محمد يوسف نجم . دار صادر بيروت ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م .
- ديوان العجاج (رواية عبد الملك بن قريب الاصمعي وشرحه) .
- تحقيق د . عزة حسن دار الشروق بيروت سنة ١٩٧١ م .
- ديوان العجاج (رواية عبد الملك بن قريب الاصمعي) .
- تحقيق د . عبد الحفيظ السطلي ، توزيع مكتبة أطلس - دمشق ١٩٧١ م .
- ديوان عدى بن زيد .
- حققه وجمعه محمد جبار المعيبدي بغداد ١٩٦٥ م .
- ديوان طعنة الفحل بشرح الاظم .
- تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب - دار الكتاب العربي بحلب ط ١
- سنة ١٣٨٩ هـ .
- ديوان عنثرة .
- تحقيق محمد سعيد مولوي المكتب الاسلامي .
- ديوان الفرزدق .
- دار بيروت - بيروت ١٤٠٠ هـ .

- ديوان قيس بن الخطيم عن ابن السكيت وغيره .
- حققه و طق عليه د . ناصر الدين الأسد ط ٢ سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .
- دار صادر بيروت .
- ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت / جاهلي .
- جمع د . حسن باجودة ، مكتبة دار التراث - القاهرة سنة ١٩٧٣م .
- ديوان قيس بن الطوح .
- تحقيق د . شوقية انالجب ، جامعة انقرة ١٩٦٧م .
- ديوان كثير عزة .
- جمع و شرح د . احسان عباس ، دار الثقافة بيروت ١٣٩١هـ .
- ديوان كعب بن مالك الزهري / تحقيقه سامي مكي العاني - بغداد - ١٩٦٦
- ديوانه مستنصر الدارمي / جمع : عبدالرزاق الجبوري و خليل العتيبة - ١٣٨٩م بغداد .
- ديوان ابن مقبل / تحقيق د . عزة حسن ، دمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- ديوان النابغة الجعدي ، تحقيقه عبدالرزاق رباح - ط ١ سنة ١٣٨٤هـ - المكتبة الاسلامي - دمشق .
- ديوانه النابغة ^{الزبيدي} / تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر .
- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري (المتوفي ٦٦٩هـ) .
- جمع و تحقيق د . عبد القدوس أبو صالح . مؤسسه الرسالة بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ .
- ذيل مشتهه النسبه لتقي الدين محمد بن رافع السلامي (ت ٧٧٤هـ) .
- تحقيق د . صلاح الدين المنجد دار الكتاب الجديد - بيروت ط ٢ سنة ١٣٩٦هـ .
- الذيل والتكملة لأبي عبدالله المراكشي .
- تحقيق محمد بن شريفه واحسان عباس ، دار الثقافة بيروت - لبنان .
- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري .
- تحقيق محمد سليم الجندي ، المكتب التجاري بيروت .
- رصف العباني في شرح حروف المعاني للمالقي احمد بن عبد النور ت ٧٠٢هـ .
- تحقيق احمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ .
- رغبة الآمل من كتاب الكامل لسيد بن علي العرصفي ، مكتبة الأسدى بطهران ، ١٩٧٠م .
- الرماني النحوي ، تأليف د . مازن المبارك ، دار الكتاب اللبناني - بيروت ١٩٧٤م .

- سبط اللاكي لابي عبيد البكري ٤٨٧ هـ
تحقيق عبدالعزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر مصر ،
١٣٥٤ هـ .
- سنن الترمذى (الجامع الصحيح) لابي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى
٢٠٩-٢٧٩ هـ .
- ج ١ ، ج ٢ تحقيق احمد محمد شاکر سنة ١٣٥٦ هـ ط ١
ج ٣ محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٣٥٦ هـ ط ١
ج ٤ ، ج ٥ ابراهيم عطوه عوض سنة ١٣٨٢ هـ ط ١
- سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ٢٠٢-٢٧٥ هـ
مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد ، دار احياء السنة النبوة
- سنن النسائي (المجتبى) الحافظ ابو عبد الرحمن بن شعيب النسائي
٢١٤-٣٠٢ هـ - شركة الحلبي ط ١ ، ١٣٨٣ هـ .
- السيرة النبوية لابن هشام .
حققه مصطفى السقا وآخرون ، ط ٢ - ١٣٧٥ هـ .
- شرح أبيات سيبويه تأليف ابي محمد يوسف بن ابي سعيد السيرافي
٣٣٠-٣٨٥ هـ تحقيق د . محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث
دمشق ط سنة ١٩٧٩ م .
- شرح أبيات مغنى اللبيب عبد القادر عمر البغدادي (١٠٩٣ هـ) .
تحقيق عبد العزيز رياح ، واحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث
دمشق ط ١ ، ١٣٩٨ هـ .
- شرح أبيات الهذليين للسكرى الحسن بن الحسين .
تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، المدني - القاهرة .
- شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبدالله الأزهرى .
دار احياء الكتب العربية عيسى الباهي الحلبي وشركاه .
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الاشبيلي ٥٩٧-٦٦٩ هـ .
تحقيق د . صاحب ابو جناح ، وزارة الاوقاف العراق سنة ١٤٠٠ هـ .
- شرح ديوان امرى القيس ومعه أخبار العراق وأشعارهم ، تأليف حسن السندوبي .
مطبعة الاستقامة القاهرة .
- شرح ديوان جرير ، تأليف محمد اسماعيل عبدالله الصاوى .
مكتبة محمد حسين النورى - دمشق .

- شرح ديوان الحماسة لابن جنى (ت ٣٩٤)
شريط بمركز البحث العلمي بمكة رقم ٤٠ عن نسخة مكتبة بني جامع
تركيا رقم ٩٦٦ .
- شرح ديوان الحماسة لأبي علي احمد بن محمد المرزوقي (ت ٤٢١ هـ) .
نشره أحمد امين - عبد السلام هارون ط ٢ القاهرة ١٣٨٧ هـ .
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي .
شرح محمد محي الدين عبد الحميد ط ٢ عام ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م .
مطبعة السعادة القاهرة .
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري .
تحقيق د . (حسان عباس . الكويت ١٩٦٢ م) .
- شرح شافية بن الحاجب . تأليف محمد بن الحسن الاسترأباني النحوي (٦٨٦ هـ) .
تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، ط سنة ١٣٩٥ هـ دار الكتب
العلمية بيروت لبنان .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام (عبدالله بن يوسف)
ت ٧٦١ هـ .
- شرح شعر زهير بن أبي سلمى صنعة أبي العباس ثعلب .
تحقيق د . فخر الدين قباوة ط ١ سنة ١٤٠٢ هـ / دار الآفاق ، بيروت .
- شرح شواهد المغني للسيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر ت ٩١١ هـ .
طلق عليه احمد ظافر كوجان ، لجنة التراث العربي دمشق .
- الشرح الصغير للمقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ) .
رسالة ماجستير / ناصر عبدالله الطريم سنة ١٤٠١ - ١٤٠٢ هـ .
بجامعة محمد سعود الإسلامية بالرياض
- شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر هارون بن موسى القيسي القرطبي ت ٤٠١ هـ .
تحقيق د . عبد ربه عبد اللطيف ط ١ سنة ١٤٠٤ هـ مطبعة الاحسان
القاهرة .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري
(٢٧١ - ٢٢٨ هـ) . تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط ٢ ، دار المعارف
مصر ١٩٦٩ م .
- شرح القصائد العشر صنعة الخطيب التبريزي .
تحقيق د . فخر الدين قباوة دار الآفاق - بيروت ط ٤ سنة ١٤٠٠ هـ /
١٩٨٠ م .

- شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٦٧٢هـ) .
تحقيق د . عبد المنعم هريدي ، مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة
ط ١ سنة ١٤٠٢هـ .
- شرح الكوكب المنير ، محمد بن أحمد المعروف بابن النجاري (ت ٩٧٢هـ) .
تحقيق د . محمد الزحيلي ود . نزيه حماد ، مركز البحث العلمي
بمكة دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ .
- شرح المعلقات السبع لأبي عبدالله الحسين بن أحمد الزوزني ،
دار مكتبة الحياة - بيروت .
- شرح المفصل ، يعيش بن أبي علي بن يعيش (ت ١٤٣هـ) .
عالم الكتب بيروت مكتبة المثنى - القاهرة .
- شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين ت ٦٤٥هـ .
مخطوط بمكتبة حسن حسني عبدالوهاب رقم ١٨١١٠ منه صورة
لدى د. عبد الرحمن النعشيمين .
- شرح المقصور والمدود ، ابن دريد الأزدى ٢٢٢-٣٢١هـ .
تحقيق ماجد الذهبي وصلاح الخيبي ط سنة ١٤٠٢هـ دار الفكر
دمشق .
- الشعر المسمى شرح الأبيات المشككة الأعراب لأبي علي الفارسي .
مصورة بمركز البحث العلمي بمكة .
- شعر الأحوص الأنصاري .
تحقيق عادل سليمان ، الهيئة المصرية العامة ١٩٧٧م .
- شعر الأخطل - صنعة السكري .
تحقيق د . فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت
ط ٢ سنة ١٩٧٩م .
- شعر بني تميم في العصر الجاهلي ، د . عبد الحميد محمود المعيني
منشورات نادي القصيم الأدبي ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
- شعر أبي زيد الطائي (المتوفى بعد سنة ٤٠هـ) .
جمعه وحققه د . نوري حمودي القيسي - مطبعة المعارف - بغداد ١٩٦٧م
- شعر زهير بن أبي سلمى صنعة الأعم الشنتمرى .
تحقيق د . فخر الدين قباوة ط ٣ سنة ١٤٠٠هـ دار الآفاق بيروت .
- شعر عبد الرحمن بن جسام الأنصاري / د. سامي علي العلي - بغداد ١٩٧٨م

- شعر عبدالله بن الزهري .
- تحقيق د . يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة بيروت ط ٢ ، ١٤٠١ هـ .
- شعر عروة بن أذينة ، د . يحيى الجبوري .
- مكتبة الأندلس - بغداد .
- شعر عمرو بن أحمـر الباهلي .
- جمعه وحققه د . حسين عطوان ، مجمع اللغة العربية - دمشق .
- شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، جمع طاع الطرايشي - دمشق - ١٣٩٤ هـ .
- شعر الكيث بن زيد الأُسدي .
- جمع وتحقيق د . داود سلوم ، مكتبة الاندلس بغداد سنة ١٩٦٩ م .
- شعرا بن ميادة (الرماح بن أبرد المري)
- جمع وتحقيق محمد نايف الدليبي ، الموصل ١٩٧٠ م .
- شعر النابغة الجعدي .
- منشورات المكتب الإسلامي دمشق ط ١ ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .
- شعر النمر بن تولب ، صنعة د . نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف بغداد .
- شعر يزيد بن معاوية بن أبي سفيان .
- جمعه صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد بيروت .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة (عبدالله بن مسلم) .
- ط . في ليدن سنة ١٩٠٢ م .
- الصحابي لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥) .
- تحقيق السيد أحمد صقر ، عيسى الباهي الحلبي وشركاه القاهرة .
- صحیح البخاری لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي دار الشعب - مصر .
- صحیح سلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج (٢٠٦ - ٢٦١ هـ)
- حققه وفهرسه محمد فؤاد عبد الباقي ط ١ سنة ١٣٧٥ هـ القاهرة
- الصلة ، تأليف ابن بشكوال أبي القاسم خلف بن عبد الملك (٤٩٤ - ٥٧٨ هـ) .
- الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م .
- صلة الصلة لابن الزبير .
- مكتبة خياط - بيروت .
- صلة الصلة (المخطوط) نسخة د . عياد بن عيد الشبيبي .

- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٣ أو ٦٦٩ هـ) .

تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ط ١ سنة ١٩٨٠ م .

- ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني محمد بن جعفر

التميمي أبي عبد الله ٤١٢ هـ .

تحقيق د . محمد زطول سلام . د . محمد مصطفى هداره ، الاسكندرية

١٩٧٣ م .

- طبقات فحول الشعراء محمد بن سلام الجمحي (١٣٩-٢٣١ هـ) .

قرأه وشرحه محمود محمد شاکر ، مطبعة المدني القاهرة

- الطرائف الأدبية .

صححه وخرجه عبد العزيز المينني ، تصوير دار الكتب العلمية بيروت .

- العبارة (كتاب في المنطق) لأبي نصر الفارابي

تحقيق د . محمد سليم سالم الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ م .

- العمدة لابن رشيق القيرواني ٣٩٠-٤٥٦ هـ .

تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ٤ سنة ١٩٧٢ م دار الجيل

بيروت .

- عنوان الدراية فيمن حل من العلماء في المئة السابعة ببجاية لأبي العباس

الفبريني ت ٧٠٤ هـ . تحقيق/ رايح نوبار ، الشركة الوطنية الجزائر

١٣٨٩ هـ .

- عيون الأخبار لابن قتيبة ٢١٣-٢٧٦ هـ نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب .

- غرائب القرآن و رغائب الفرقان ، نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري

ت ٧٢٨ هـ . تحقيق إبراهيم عطوه عوض ، ط ١ سنة ١٣٨١ هـ ، مصطفى

الباي الحلبي .

- الفاخر لأبي طالب المفضل بن سلمة (ت ٢٩١ هـ)

تحقيق عبدالمليم الطحاوي ط ١ سنة ١٣٨٠ هـ وزارة الثقافة والارشاد ، مصر .

- الفصول المصنوعون لابن معطي ، تحقيق الدكتور محمد طه ، طبع على يد الباي الحلبي - مصر

- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي (٣٥٠-٤٣٠ هـ)

تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط الأخيرة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .

- ابن فلاح النحوي مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المفتى .

د . عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية

اللغة العربية بجامعة ام القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٤ هـ .

- فهرسة ما رواه أبو بكر بن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ) .
حققه فرنششكة قداره زيد بن وخليان ربارة ، مصورة عن طبعة سنة
١٨٩٢م في ١٩٦٣م .
- القراءات الشاذة لابن خالويه ت ٣٧٠هـ .
نشره برجشتراسر ، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م .
- أبو القاسم السهيلي ومذهبه في النحو ، د . محمد إبراهيم البنا .
ط ١ سنة ١٤٠٥هـ دار البيان جده .
- القوافي ، لأبي يعلى عبد الباقي بن المحسن التنوخي (٢) ترويضاً أو آخر القرن الرابع
تحقيق عمر الأسعد ومحي الدين رمضان ، دار الارشاد بيروت ،
ط ١ ، ١٣٨٩هـ .
- الكافية في النحو لابن الحاجب ٥٧٠ - ٦٤٦ هـ .
وشرحها للرضي محمد بن الحسن الاسترأبأدى ٦٨٦ هـ دار الكتب
العلمية بيروت .
- الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد العبرود / محرراً أبو الفضل - دار النهضة مصر - ١٩٥٠هـ .
- ابن كيسان النحوي - للدكتور محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام ط ١ سنة ١٣٩٥هـ
- ابن كيسان النحوي - د . محمد الدرعاني - رسالة ماجستير - كلية الشريعة - مكة
- الكشاف عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة طبع سنة ١٩٤١م .
- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ
- تحقيق د . حسين محمد محمد شرف ط ١ سنة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
القاهرة .
- ليس في كلام العرب .
تأليف الحسين بن أحمد بن خالويه ت ٣٧٠هـ .
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار
ط ٢ مكة المكرمة ١٣٩٩هـ طبع دار العلم للملايين .
- x ما يجوز للشاعر في الضرورة = ضرائر الشعر للقزاز .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي المتوفى سنة ٢١٠هـ
تحقيق د . محمد فؤاد سزكين - مكتبة الخانجي مصر ،
مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ٢٠٠-٢٩١هـ
- تحقيق عبد السلام محمد هارون دار المعارف المصرية قسم ١ ط ٣
وقسم ٢ ط ٤ سنة ١٤٠٠هـ .

- مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ٥٣٤٠هـ .
- تحقيق عبد السلام هارون ط ٢ سنة ١٤٠٣هـ مكتبة الخانجي القاهرة .
- مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد ٢٧ الجزء الأول ربيع - شعبان ١٤٠٣هـ لمعهد المخطوطات - الكويت .
- مجمع الأمثال للميداني أبو الفضل أحمد بن محمد ت ٥١٨هـ .
- تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ .
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها .
- تأليف أبي الفتح عثمان بن جني .
- تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين القاهرة ١٣٨٦هـ ١٣٨٩هـ .
- مختارات شعراء العرب لابن الشجري أبي السعادات ٤٥٠هـ ٥٤٢هـ .
- تحقيق علي محمد البجاوي ، القاهرة دار نهضة مصر .
- المدارس النحوية تأليف د . شوقي ضيف - مصر .
- مسائل خلافة في النحو لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت ٦١٦هـ .
- تحقيق د . محمد خير الحلواني ط ٢ دار المأمون دمشق .
- المسائل العسكرية في النحو العربي لأبي علي الفارسي ٢٨٨هـ - ٣٧٧هـ .
- دراسة وتحقيق علي جابر المنصوري ط ٢ - ١٩٨٢م بغداد .
- المسائل المشككة المعروفة (بالفدديات) لأبي علي الفارسي . نسخت سنة ٦١٥هـ وهي على شريط بمركز البحث العلمي تحت رقم ٦٥١ ضمن مجموع من ١ - ٥١٠ .
- المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل ت ٧٦٩هـ .
- تحقيق د . محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي ١٤٠٠هـ .
- المستقصى من نظم الأصول لأبي حامد الغزالي ، ط ١ المنيرية ببولاق سنة ٣٢٢هـ .
- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ .
- ط ٢ سنة ١٣٩٧هـ دار الكتب العلمية - بيروت لبنان .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل وبهامشه كنز العمال في سنن الأ أقوال والأفعال ، صورة الطبعة (١) المكتب الإسلامي - دار صادر بيروت .
- المؤلفات والمختلف للآمدى أبي القاسم الحسن بن بشر ت سنة ٣٧٠هـ .
- تحقيق عبد الستار أحمد فراج القاهرة ١٣٨١هـ .
- معاني الحروف لعلي بن عيسى الرماني ٢٩٦ - ٣٨٤ .
- تحقيق د . عبد الفتاح شلبي ط ٢ / ١٤٠١هـ دار الشروق - جدة .

- معاني القرآن للفراء يحيى بن زياد ت ٢٠٧ هـ .
ط ٢ سنة ١٩٨٠ م عالم الكتب بيروت .
- المعجب في تلخيص اخبار المغرب .
معجم الأديب لياقوت الحموي . الطبعة الأولى .
- معجم شواهد العربية تاليف عبد السلام هارون .
ط ١ سنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م . مكتبة الخانجي مصر .
- معجم القراءات القرآنية د . عبد العال سالم مكرم ود . أحمد مختار عمر .
ط ١ سنة ١٤٠٢ الكويت .
- معجم المؤلفين وضع عمر رضا كحالة .
مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي ببيروت .
- معلقة عمرو بن كلثوم شرح أبي الحسن بن كيسان ٢٩٩ هـ .
دراسة وتحقيق د . محمد إبراهيم البنا . دار الاعتصام القاهرة ط ١
١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- المعمرون والوصايا لأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٠ هـ)
تحقيق عبدالمنعم عامر دار إحياء الكتب العربية القاهرة (١٩٦١ م) .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ .
تحقيق د . مازن مبارك ومحمد طي حمد الله . دار الفكر - دمشق
بيروت ط ٣ سنة ١٩٧٢ م .
- المفصل في علم العربية لأبي تقاسم محمود بن عمر الزمخشري ت ٥٣٨ هـ
ط ٢ دار الجيل بيروت .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للإمام العيني محمود بن أحمد
بهامش خزانة الأدب تصوير دار صادر بيروت .
- المقتصد في شرح الإيضاح للفارسي لعبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١ هـ .
د . كاظم بحر المرجان وزارة الثقافة والأعلام العراقية ١٩٨٢ م .
- المقتضب لأبي العباس المبرد ٢١٠ - ٢٨٥ هـ .
تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة ١٣٩٩ هـ .
- المقرب لابن عصفور ت ٦٦٩ هـ .
تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري ط ١ بغداد
١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .

- المقصور والمدود ، لأبي زكريا الفراء ت ٢٠٧ .

- تحقيق ماجد الذهبي ط ١ سنة ١٤٠٣ هـ . مؤسسة الرسالة بيروت
منال الطالب محمد الدمشقي الأثير ت ٦٠٦ هـ . تحقيقه د. محمد الطناحي - مركز أبحاث لعللي بلكه - التاريخ برون
المنقوص والمدود للفراء ، والتنبيهات لعللي بن حمزة .

- تحقيق عبد العزيز السميني ، دار المعارف مصر .

- أبو موسى الجزولي تأليف عبدالله كتون ،

- سلسلة شاهير رجال المغرب رقم ١٩ .

- الموطأ ، مالك بن أنس رضي الله عنه ، تصحيح وترقيم وتخريج محمد فواد

- عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية القاهرة طبع سنة ١٣٧٠ هـ .

- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي ت ٥٨١ هـ .

- تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، جامعة قاريونس ، ط سنة ١٣٩٨ هـ /

٠١٩٧٨ م

- نزهة الألباء في طبقات الادباء لأبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧)

- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار نهضة مصر القاهرة

- النوادر لأبي زيد سعيد بن أوس الانصاري .

- صححه : سعيد الخوري الشرتوني ، ط ٢ سنة ١٣٨٧ هـ .

- النوادر لأبي مسحل الاعرابي (عبد الوهاب حريش)

- تحقيق عزة حسن دمشق ١٣٨٠ هـ .

- نوادر المخطوطات .

- تحقيق عبد السلام هارون ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ القاهرة شركة مصطفى

- الحلبي .

- الوافي بالوفيات للصفدي ، صلاح الدين ، خليل بن أبيك باحثنا* هلموت ريتز

- وآخريين ١ - (عدا ١٣) ١٧ .

- وفيات الأعيان لابن خلكان ت ٦٨١ هـ .

- تحقيق د . إحسان عباس دار صادر بيروت سنة ١٣٩٨ هـ .

فهرس مواضيع الدراسة

الصفحة	الموضوع
أ	المقدمة
	القسم الأول
× ٥٩ - × ١	أبو الحسن الأبيدي
× ١	عصره
× ٢	الحياة العلمية في عصره
× ٣١ - × ٧	الفصل الأول - التعريف بالأبيدي - ؛
× ٧	اسمه
× ١١	مولده
× ١٢	أسرته
× ٢٠ - × ١٣	شيوخه ؛
× ١٣	١- أبو علي الشلوين
× ١٧	٢- أبو الحسن الدباج
× ٢٠	٣- ابن عصفور والصفار
× ٢١	عقيدته
× ٢١	أخلاقه وحاله
× ٢١	رحلاته
× ٢٣	مكانته العلمية
× ٣١ - × ٢٥	<u>تلاميذه</u>
× ٢٥	١ - أبو جعفر بن الأخرش
× ٢٥	٢ - أبو بكر بن الفراء
× ٢٥	٣ - أبو محمد الفرناطي
× ٢٦	٤ - أبو الحجاج اليحصبي
× ٢٦	٥ - أبو جعفر بن الزبير
× ٢٧	٦ - ابن الفخار الأركشي
× ٢٨	٧ - أبو جعفر بن فركون

الصفحة	
× ٢٨	٨ - أبو الحسن القيجاطى
× ٢٩	٩ - أبو حيان الأندلسى
× ٢٩	وفاته
× ٣٠	آثاره
× ٣٢ - × ٥٩	الفصل الثانى - مذهبه النحوى
× ٣٢	أولا : القياس
× ٣٤	القياس النظرى
× ٣٥	ثانيا : السماع
× ٣٥	ثالثا : التعليقات
× ٣٦	رابعا : العامل
× ٣٩	خامسا : الإعراب
× ٤١ - × ٥٩	اختياراته وآراؤه
× ٤١ - × ٤٦	١ - اختياراته فى بعض الأبنية والأدوات
× ٤١	١ - هذان واللذان ليسا مثنيين حقيقة
× ٤٢	٢ - كأن لا تكون للتحقيق
× ٤٣	٣ - لن غير مركبة
× ٤٥	٤ - "لم" و"و" لن "غير متدرجه عن "لا"
× ٤٥	٥ - مهما مركبة
× ٤٧ - × ٥٤	٢ - اختياراته فى الإعراب وعلاماته
× ٤٧	١ - علامة الاعراب فى الأسماء الستة والتثنية والجمع
× ٤٩	٢ - الاسم بعد لولا مرفوع بالابتداء
× ٥٠	٣ - كلما
× ٥١	٤ - المنادى مفعول لفظا ومعنى
× ٥٢	٥ - اثنا عشر معربه المصدر وعلة ذلك
× ٥٣	٦ - انتصاب الفعل بعد الواو والفاء فى الأجوبة
× ٥٥ - × ٥٩	٣ - اختياراته فى التراكيب
× ٥٥	١ - تقديم الفاعل على عامله
× ٥٥	٢ - جواز الفصل بين "إن" ومعمولها بالظرف

الصفحة

x ٥٦	٣ - يعطف بلا بعد الماضي
x ٥٦	٤ - شرط في معطوفى " لا "
x ٥٧	٥ - لا يجوز حذف فعل الشرط إلا بتعويض " لا "
x ٥٨	٦ - جواز عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو
x ٦٠ - x ١١٢	القسم الثانى :
x ٨٤ - x ٦٠	الفصل الأول : الجزولية وشرحها
x ٦٠	مؤلف الجزولية
x ٦١	تسمياتها
x ٦٢	نسبتها لمؤلفها
x ٦٤	ما الجزولية ؟
x ٦٥	آراء العلماء فى الجزولية واهتمامهم بها ، وغموضها
x ٦٧	تعدد نسخها واختلاف هذه النسخ
x ٦٩	شرح الجزولية
x ٦٩	١ - أبو موسى الجزولى
x ٦٩	٢ - ابن معط
x ٧٠	٣ - ابن الخباز
x ٧٠	٤ - الشريشى
x ٧٠	٥ - أبو عثمان البنانى
x ٧١	٦ - ابن الحاجب
x ٧٢	٧ - أبو على الشلوين
x ٧٤	٨ - الشلوين الصغير
x ٧٥	٩ - العلم اللورقى
x ٧٧	١٠ - أبو الحسن بن عصفور
x ٧٧	١١ - ابن مالك
x ٧٨	١٢ - أبو عبد الله بن ميمون
x ٧٩	١٣ - أبو الحسن الأبندى
x ٧٩	١٤ - أبو عبد الله يعقوب
x ٧٩	١٥ - أبو جعفر المالقى

الصفحة	
× ٨٠	١٦ - ابن الفخار الأركشي
× ٨٠	١٧ - العلامة الحلّي
× ٨١	١٨ - أبو عبد الله الألبيري
× ٨٢	١٩ - أبو إسحاق بن العطار
× ٨٢	٢٠ - رضی الدين الأربلي
× ٨٢	٢١ - أبو إسحق النحوي
× ٨٣	٢٢ - ابن ميمون المغربي
× ٨٣	٢٣ - عز الدين العازند راني
× ٨٤	شروح مجهولة
× ٨٥ - × ١١٢	الفصل الثاني (شرح الجزولية للأبدي)
× ٨٥	١ - توثيق نسبه
× ٩١	٢ - تجزئته
× ٩٢	٣ - أبوابه وفضوله
× ٩٥	٤ - منهج المؤلف في شرح كلام أبي موسى
× ٩٦	٥ - مصادرہ
× ١٠١	٦ - شواهدہ
× ١٠٤ - × ١١٢	٧ - تحليل مادته
× ١٠٤	أ - الحدود وتحليلها
× ١٠٦	ب - تفصيل المسائل
× ١٠٨	ج - مسائل الخلاف
× ١٠٨	د - آراء العلماء ومناقشتها والردود عليها
× ١١٣	نسخة الكتاب

صور عن النسخة المعتمده في التحقيق .

فهرس مواضع النص المحقق

الصفحة	
٢٤ - ١	الكلام تعريفه وأقسامه
١٥	الاسم
١٨	الفعل
٢٠	الحرف
٢٥	الفاعل
٣٥	المفعول
٣٥	الدلالة وتقسيمها إلى تضمن والتزام واستدعاء
٣٧	دلالة الفعل على المصدر
٤٠	الفعل مشتق من المصدر
٥٢	الإعراب
٥٩	فائدة الإعراب
٦٣	الفرق بين الإعراب والبناء
٦٣	ألقاب الإعراب
٦٤	الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال
٧١	انفراد الاسم المتمكن بالجر
٧٦	التوين
٧٨	أنواعه
١٢٣ - ٨٤	ما تنفرد به الأسماء
٨٥	١ - الألف واللام
٨٦	أقسامها
٩٠	٢ - النداء
٩٤	٣ - عدم التصرف
١٠١	٤ - التشية
١٠٩	٥ - الجمع
١١٤	٦ - التأنيث
١١٨	٧ - التكبير

الصفحة	
١٢٠	٨ - الإفراد
١٢٣ - ٢٢٧	علامات الإعراب - الضمة -
١٢٣	الأسماء الستة
١٤٢	الاسم الذي يفهم منه الجمع
١٦٤	جمع التكسير
١٦٧	جمع السلامة المؤنث والمذكر
١٨٩	الاسم الذي تفهم منه التثنية
١٩٣	كلا وكلتا والخلاف فيهما
٢٠٩	الأفعال الخمسة
٢١٣	الفتحة - الجمع المؤنث السالم وعلامة إعرابه في النصب
٢١٧	أصل الإعراب للحركات
٢٢٧	موجبات البناء
٢٤٠	جزم المضارع المعتل الآخر
٢٤٥	تقسيم الفعل بالنسبة للزمان
٢٦٦	حروف المضارعة
٢٧٧	النواصب
٣٣٤	الجوازم - الجازم لفعل
٣٥١	الجازم لفعلين
٣٩٧	باب المثني
٤٠٩	جمع المذكر السالم
٤١٣	الجمع بالألف والتاء
٤١٨	باب من الفاعل
٤٣٤	تأثير الإضافة في الباب
٤٣٥	تأثير المضمرات فيسه
٤٣٨	تأثير ترتيب المضمرات
٤٤٠	الاسم الموصول
٥١١	باب النعت
٥٢٨	المعارف من الأسماء

الصفحة

٥٥٢	المضمر وتقسيماته
٥٤٦	إعراب الضمائر
٥٦٥	العلم
٥٧٤	المصرف بأل
٥٨٤	مراتب المشا ر إليه
٥٨٨	باب العطف - عطف البيان
٥٩٢	عطف النسق
٦٦٧	باب التوكيد
٦٩٤	باب البدل
٧٢١	باب أقسام الأفعال في التعدى
٧٢٢	ما يتعدى إلى واحد
٧٢٦	ظننت وأخواتها
٧٢٨	أعلم وأرى وأخواتها
٧٧٩	ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية =
٧٨٠	المفعول لأجله
٧٨٦	المصدر وأقسامه
٧٩٤	ظرف الزمان
٨١٨	ظرف المكان
٨٣٨	الجمال
٨٦٢	باب المبتدأ
٩١٩	باب الاشتغال
٩٤٦	باب كان وأخواتها
٩٨٣	باب إن وأخواتها
١٠٥٤	باب الفرق بين إن وأن
١٠٧٦	فهرس الآيات القرآنية
١٠٨٣	فهرس الحديث الشريف
١٠٨٥	فهرس الأمثال . . .
١٠٩٨	فهرس القوافى
١١٢٨	أنصاف الأبيات
١١٢٩	فهرس الأعلام
١١٤٣	فهرس الكتب
١١٤٥	فهرس المصادر